بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القـــرى
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : حاتم بن عارف بن ناصر الشريف كلية : الدعوة وأصول الدين قسم : الكتاب والسنة
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : الكتاب والسنة
عنوان الأطروحة : ((أحاديث الشيوخ الثقات للإمام أبي بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري : دراسة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٠/ ١١ /١٤٢١هـ _ بقبولها بعد إ
التعديلات المطلوبة ،وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم : أ.د. سعد الراشد	الاسم : أ.د. جلال الدين إسماعيل عجوة	الاسم : د. محمد سيد الزهراني
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : .....

يعتمد

رئيس قسم

الاسم : د. حسين فلمبان

التوقيع :

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
عمادة الدراسات العليا

٠٠١٤٦٨
١٠٤ د ٥

أَحَادِيْثُ الشُّيُوخِ الثِّقَاتِ

لِلإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِالبَاقِي بْنِ مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيِّ الشَّهِيرِ بِقَاضِي المَارَسْتَان

(٤٤٢هـ - ٥٣٥هـ)

دراسة وتحقيق

بحث لنيل درجة الدكتوراة في كلية الدعوة وأصول الدين: قسم الكتاب والسنة

إعداد

الطالب: حاتم بن عارف بن ناصر الشريف

إشراف

أ.د. سعدي بن مهدي الهاشمي

UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

١٤٢٠هـ - ١٤٢١هـ

المجلد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد: فهذه صفحة تعريفيّة مختصرة برسالة الدكتوراه المقدّمة من الطالب حاتم بن عارف الشريف إلى قسم الكتاب والسنّة في كلية الدعوة وأصول الدين.

عنوان الرسالة: أحاديث الشيوخ الثقات، للإمام أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري الشهير بـ(قاضي المارستان) المتوفى سنة (٥٣٥هـ)، دراسة وتحقيق.

موضوع الرسالة: دراسة وتحقيق للكتاب المذكور آنفًا، والذي هو عبارة عن مشيخة لأبي بكر الأنصاري، ولذلك اشتُهرت عند العلماء بـ(المشيخة الكبرى).

عرض مضامين الرسالة: تضمّنت الرسالةُ: قسمَ الدراسة، والذي ضمَّ: باب التعريف بالمؤلف من جهة وصف عصره من الناحيتين السياسية والعلميّة، ثم الترجمة له. ثم باب التعريف بعلم المشيخات عمومًا، وبمشيخة أبي بكر الأنصاري خصوصًا. ثم يأتي قسم التحقيق، وما تضمّنه من إبراز النصّ المحقّق مخدومًا بالتعليق والتخريج والتعريف بالأعلام والمواضع وشرح الغريب ونحو ذلك. إلى أن تُختم الرسالة بالفهارس والكشافات التفصيليّة.

أهم نتائج الرسالة:

١ـ أثر الغلو والتعصّب المذهبي في إثارة الفتن المذهبيّة بين الأُمّة.

٢ـ أن أبابكر الأنصاري إمامٌ فذٌّ، فريدٌ في كثيرٍ من مناحي شخصيّته العلميّة، وفي حياته، مع عدم شهرته اليومَ، مما يجعله أهلاً للدراسة.

٣ـ أن علم المشيخات مع القليل من الدراسات التحليليّة التي كُتبت عنه، فلم يزل في حاجةٍ إلى دراساتٍ مُتَمِّمَة.

٤ـ أن المشيخة اعتنت بعلم الرواية، ولذلك فقد حوت أسانيدَ فوائدَ (من العوالي والغرائب).

٥ـ أن مصادرَ المشيخةِ مصادرُ كثيرةٌ ومتنوعةٌ وغالبها كتب غير مشهورة.

٦ـ تضمّنت المشيخة (٨٧) شيخًا، و(٧٣٦) حديثًا وأثرًا، منها (٥٢٣) حديثًا مقبولاً، و(٧٧) حديثًا ضعيفًا، و(١٠٢) حديثًا شديد الضعف، و(٣٤) حديثًا محكومًا عليه بالوضع.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه والتابعين.

الطالب
حاتم بن عارف بن ناصر الشريف

أ.د. سعد الهاشمي
المشرف على الرسالة
٢٦ / ١١ / ١٤٢١هـ

حميد الكبيسي
١١/٢٧
د. عبدالله بن عبدالمحسن الطريقي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كلمةٌ لابُدّ منها

لقد حسبتُ حينًا أني مُسْتَمْكِنٌ من التعبير فيما أُريد كما أريد، فإذا بي أعجز عن أعظم ما أريد!

نعم.. لقد جئتُ هنا لأعلن عجزي الكامل!

أفأذكر طفولتي البعيدةَ يوم كنتُ أحوجَ إليكما من روحي التي بين جَنْبَيَّ، ومن نَفَسِي الذي يتردّد في صدري؟!

أم أذكر صبايَ وما حُطْتُمَاني به: من جَعْلِكما كَفّيْكُما لي بساطًا، ومن عَيْنَيْكُما فراشًا، ومن جَفْنَيكما غِطَاءً، ومن قَلْبَيْكما عطاءً؟! لقد كدتُ ـ بجهل الطفل وبراءته ـ أحسبُ حينها أنكما تعلمان الغيب.. فلا أحتاج شيئًا إلا رأيتُ ابتسامَتَكُما لي تضعه بين يديّ، ولا أكاد أعثر إلا وتمتدّ يداكما تُقِيْلُني وَتُعِيْنُنِي، ولا أعتب عليكما بقلبي ـ عَتْب الصغير ـ إلا وعرفتما كيف تُبْدِلانِهِ رضًا وفرحًا.

أم أذكر شبابي وأنا أشتعل حماسًا وأتّقِدُ حيويّة، وأكاد أتفجّر في كل اتّجاه، وأتلاعب بكل خطير؛ فكيف استطعتما تهدئة ذلك البركان المتفجّر، واحتواءَ ذلك البحر الهائج؛ حتى وَجّهْتُماني إلى كل خير، فَانْصَبَبْتُ (كجلمود صخرٍ حَطّهُ السيلُ من عَلِ) في طلب علوم السنة النبويّة.

أم أذكر رجولتي (التي أنا فيها) وقد أصبحتُ أبًا لأطفال، عرفت معها بعضَ ما عَرَفْتُمَاهُ من حال الوالد مع ولده، وكفى ببعض ما عرفته عن كل ما

عَرَفْتُمَاهُ!! وما زلت أتوثّقُ بنُصْحِكما لي، وأعتمد على توفيق الله تعالى المتضرَّعِ به منكما لأجلي، وأجِدُ في صورة مُحَيّاكما شمسًا تضيء لي الطريق، وفي أطيافِ رُوْحِكُما ظِلاًّ وَارِفًا يُتَفَيَّأُ عند كُلِّ رَهَقٍ ومشقّة، وفي دعواتِ سجودِكما رُكْنيَ الشديدَ وحبليَ المديدَ الذي به أرجو هداية ربي (سبحانه) وتثبيته، وعفوه وعافيته (عز وجل).

ثم جئتُ اليوم، وبكل سهولة، أقطف أنا ثمرةَ جهدكما، وأنال جائزة نَصَبِكما؛ وتُنسبُ إليّ!!!

والمعضلةُ أني أسرق ذلك منكما، وأنتزعُه عنكما (بَعْدَ تلك السنواتِ الطويلةِ من تعبكما التي هي بعدد سِنِيِّ عُمُري) = وأنتما بسرقتي أشدّ فرحًا منّي بها!! بل تزداد سعادتكما بي كلما كان الذي أسرقه من ثمرة ذلك التعب الطويل منكما أكبرَ وأنفسَ!!!

لقد علمتُ لمَ قيل لي ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ [الإسراء: ٢٤].

أيُّ جبلٍ أشمَّ أنتما؟! أيّ سماء؟! أيّ علياء؟!

حَقٌّ على من وقف أمامكما أن يقف ذليلا، وأن يُطأطىء رأسه خضوعًا، وأن يخفض صوته إجلالاً.

وهُنَا أعلنت عجزي!!!

لكني لن أعجز عن ابتهالي إلى ربّي ضارعًا قائلاً: اللهم إني أسألك، بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت، الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد،

ولم يكن له كفوًا أحد: أن تكون لوالديَّ (أنتَ وحدَك يا أرحم الراحمين) = وليِّهما في الدنيا والآخرة، وأن تجمعني بهما في مستقرّ رحمتك، مع الذين أنعمت عليهم من الصِّدِّقين والشهداء والصالحين، وحَسُنَ أولئك رفيقًا!!!

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَة

الحمدُ كُلُّهُ للهِ وحدَه لا شريك له، كما أنه (تعالى جلالُه وتقدّست أسماؤه) لا إلـه إلا هو وحده لا شريك له.

فأحمدُك ربّي وقد سبقتني منك إليّ نعمةُ حَمْدِك، وغَمَرَتْني مِنْ قَبْلُ آلاؤك، فكان منها وبينها أرْضُك وسماؤك. وأنا عَبْدُك وابنُ عَبْدِكَ وأَمَتِكَ؛ خَلَقْتَ فَسَوّيت، وقَدّرت فَهَدَيْتَ؛ واخترتَ لي خير أُمّة، وأرسلتَ إليَّ أفضل رُسُلك، وأسْمَعْتَني كلامَك القرآنَ العظيم.

إلـهي! عَبْدُك المملوكُ لك وحدك كادت تُؤْيِسُهُ نِعَمُ ربِّه الغامرة؛ فكيف وهو يُوَاجِهُها بأعماله العاثرة، وزلاّته المتواترة؟!

إلـهي! فافتحْ عليه بابًا من نِعَمِ حَمْدِهِ لك ما يُرضيك عنه بعفوك وجودك؛ يامن تُرضيه نِعْمَتُه عن نعمته، يا من يعفو عن عبده وهو الذي هداه إلى استغفاره من زلّته، يامن يُبْدِلُ سيّئاتِه حسناتٍ وهو الموفِّقُ إلى توبته!!

فَمَن كرَبِّي؟!!! لا إلـه إلا هو ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[1].

إلـهي! إن ضَعُفْتُ عن حقّ حَمْدِك، فقد ازددتُ قوّةً في تمامِ الرجاءِ

---

(١) الإخلاص (٤).

فيك. ولولا ذاك، لهلكتُ هناك؛ فإنّ عجزي عن استحقاق رضاك (وأنا أُريد رضاك) قد أعجز عجزي عن الطمع في رضاك مع إسرافي في غير ما أرضاك. غير أني رأيتُك (ربّي) تهدي فَتَرْضَى، وتَرْضَى فَتُحِبّ؛ ورأيتُك (ربّي) تعفو فترحم، وترحم فتُكْرِم؛ ورأيتُك (ربي) تَهَبُ فَتُنْعِم، وتُنْعِمُ فَتُجْزِل؛ ورأيتُك (ربي) تُسأل فتُعْطِي، وتُعطي فَتُرْشِد. وقُلْتَ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[1]، وكَتَبْتَ: «إن رحمتي تغلب غضبي»[2] = فَخَرَرْتُ لك ساجدًا؛ سجد لك (ربّي) فؤادي، وتعفّرت لك في التراب جبهتي، لك وحدك لا شريك لك؛ خوفًا من سَطْوتك، ورجاءً في رحمتك، وحُبًّا لك في جلال أسمائك وكمال صفاتك!!!.

إلـهي! فسألتُك بك، وتوجّهتُ بك إليك، وتشَفّعْتُ بك عليك، أن تجعل عَجْزِي عن حَمْدِك: حَمْدَك الذي يُرضيك، وإسرافي في أمري: استغفارَك الذي يستمطر عليَّ سحائبَ رحمتك ويَسْتَمْنِحُكَ عظيمَ أَلْطافِك.

شهدتُ ربي أنك الله الذي لا إلـه إلا هو، وشهدتُ أن محمدًا عبدك ورسولك: خِيْرَتُك من خلقك، وأمينُك على وَحْيك، وخاتَمُ رُسُلِك، وإمامُ أنبيائك، وحاملُ لواء حَمْدِك، والشافع المشفَّعُ بإذنك؛ فصلِّ اللهم عليه خير صلاةٍ وأزكاها، وصَلِّ اللهم عليه أضعافَ صلواتِ أهل السماء والأرض عليه وأنماها، وصَلِّ اللهم عليه ما كفاني همومي دنياها وأخراها؛ وسلِّمِ

---

(١) الأعراف (١٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (رقم ٣١٩٤، ٧٤٠٤، ٧٤١٢، ١٤٥٣، ٧٥٥٣، ٧٥٥٤)، ومسلم (رقم ٢٧٥١).

اللهم عليه تسليمًا وافي البركات، وسلم اللهم عليه تسليمًا يستغشي الرَّحمات، وسلم اللهم عليه أفضل ما سلمت به على أحدٍ من البريّات.

فاللهم صلِّ على محمد وعلى أزواجه وذُريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم، إنك حميد مجيد.

أما بعد:

فقد كان من بين نِعَمِ الله تعالى عليّ أن كنتُ من طلبة علوم السنة النبويّة، وممّن أحبَّ تراثَ أسلافنا في خدمتها، وغَبَطهم على ما نالوه من أجر ذلك وشرفه؛ فرغبتُ أن أشاركهم في بعض أجرهم، وأن أشرُفَ بخدمة السنة النبويّة من خلال ما شَرُفُوا هم به. فكان ذلك هو سببَ اختيار كتابنا هذا الذي أقدِّمُ له، ألا وهو (أحاديث الشيوخ الثقات) لأبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري (ت ٥٣٥هـ).

إن كتاب (أحاديث الشيوخ الثقات) ـ وهو عبارة عن مشيخة لأبي بكر الأنصاري ـ كتابٌ يستحق أن يُعتنى به دراسةً وتحقيقًا؛ فهو في علم المشيخات، الذي هو أحد علوم السنّة المشرّفة (وكفاه هذا)، والذي هو أيضًا أحد علومها التي لم تزل في حاجةٍ ماسّةٍ إلى خدمة: بتحقيق ونَشْر مصنفات علمائنا فيه، ودراسةِ وتحليلِ أصوله وفروعه؛ إذ هو واحدٌ من أقلّ العلوم السُّنِّيّة ٱلْتِفَاتًا إليه من قبل الباحثين المعاصرين، وعنايتهم به لم تزل في البدايات. أضف إلى ذلك أن هذا الكتاب نفسه كتابٌ مهمٌّ في بابه، متعدّدةٌ جوانبُ إفادتِه؛ فأرجو أن يكون في نَبْشِه من بين كنوز تراثنا ما يملأ فراغًا ويسدُّ ثغرة.

أمّا مؤلف الكتاب؛ أبو بكر الأنصاري الشهير بقاضي المارستان: فهو إمام كبير، وعالم شهير، كان له أثرٌ بالغٌ في أمّته، وإثراءٌ عظيمٌ لحضارتها في مختلف التوجّهات. فكان من العقوق به، ومن كُفران حقّه علينا، أن لا يُخْرَجَ شيءٌ من مؤلفاته الكثيرة، وأن يَبْقَى هو وجهوده في خدمة دينه وأمته طيَّ الغفلة والنسيان[1].

لذلك كُلّه رأيت أن أبادر إلى خدمة هذا الكتاب، بالدراسة والتحقيق.

وقد سرت في خدمة هذا النصّ وَفْقَ الخطة التالية؛ التي قسّمتُها إلى قسمين: قسم الدراسة، وقسم التحقيق. فإليك بيان هذه الخطة:

القسم الأول: قسم الدراسة.

الباب الأول: التعريف بالمؤلف.

الفصل الأول: عصر المؤلف:

المبحث الأول: الحالة السياسيّة.

المبحث الثاني: الحالة العلميّة.

الفصل الثاني: ترجمة صاحب المشيخة:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وألقابه ومولده.

المبحث الثاني: نشأته وطلبه للعلم ورحلاته.

---

(١) ومن المؤسف حقًّا أن يسبقنا إلى أداء شيءٍ من حق هذا الإمام مستشرقٌ غربي، كما يأتي في ترجمتنا له!!.

المبحث الثالث: شيوخه.

المبحث الرابع: تلامذته.

المبحث الخامس: مكانته العلميّة ومصنفاته.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه وكلامهم عنه.

المبحث السابع: وفاته.

الباب الثاني: التعريف بالمشيخة.

الفصل الأول: التعريف بعلم المشيخات.

تمهيد:

المبحث الأول: تعريفُ المشيخةِ والأسماءِ القريبة منها في الدّلالةِ وعلاقتُها ببعضها.

المبحث الثاني: نشأة علم المشيخات والأثبات وتأريخُ تطوّره.

المبحث الثالث: أهميّة علم المشيخات وفوائدُهُ.

المبحث الرابع: تقسيماتُ علم المشيخات والأثبات وأقسامُها.

الفصل الثاني: التعريف بمشيخة أبي بكر الأنصاري.

المبحث الأول: إثبات نسبة الكتاب إلى أبي بكر الأنصاري.

المبحث الثاني: وصفُ المشيخةِ وبيانُ منهجِها ومصادرِها.

المبحث الثالث: مميّزاتُ هذه المشيخة وما يُؤخذ عليها.

المبحث الرابع: نُسْخَتا الكتابِ الخَطّيّة وصفٌ ودراسة.

المبحث الخامس: منهج التحقيق.

القسم الثاني: النّصُ المحقق.

الخاتمة: (وتضمّنت أهمّ النتائجِ والتوصيات).

الكشافات والفهارس:

- فِهْرِسْتُ المصادرِ والمراجعِ.
- كشاف الآيات.
- كشاف الأحاديث والآثار.
- كشاف الأبيات الشعرية.
- كشاف المواضع.
- كشاف الأعلام.
- دليل الموضوعات.

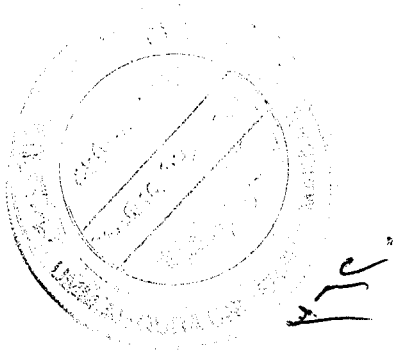

وفي الختام: هناك حقٌّ لابُدّ من أدائه، ودينٌ لابد من قضائه؛ ألا وهو شكر مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور سعدي بن مهدي الهاشمي، الذي تفضّل أولاً بالموافقة على الإشراف على إعداد هذه الأطروحة، والذي عايشني جميع مراحلها خطوةً خطوةً، بل حرفًا حرفًا؛ يُوجِّهُ ويسدِّدُ، وينصح ويُرشد، ويُعلِّق ويفيد، بل يبحث وينصب، ويبذل من وقته وجهده وعلمه مالا يجازيه عليه إلا ربُّه عز وجل. فجزاه الله عني وعن هذا البحث وعن

علوم السنة خير الجزاء، وأوفى له العطاء، وحقق له الرجاء.

كما لا أنسى شكر فضيلة الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين الذي تفضّل بإرشادي إلى هذا المخطوط النفيس، وسمحت لي نفسه الكريمة بتصويره من مكتبته العامرة؛ فلا أنسى له ذلك ما حييتُ، وجزاه الله خيرًا.

ولا أستجيز إغفال شكر من رضيتْ حياةَ طالبِ العلم (بحلوها ومُرّها)، بضرائرها الكثيرات من الكتب، وكانت مصداقَ قول النبي ﷺ: «خير نساءٍ رَكِبْنَ الإبل: صالح نساء قريش؛ أحناه على طفل، وأرعاه على زوجٍ في ذات يده»[(١)].

ثم إن هذا البحث الذي عشت معه قرابة خمس سنوات، واجتهدتُ فيه وُسْعي، وحَسَبَ ما يناسب زماني؛ هو جُهد المقل؛ فإن أَحْسَنَ فذلك بتوفيق الله وفضله، وإن أخطأ فذلك ضَعفُه؛ فإن كان له في الخطأ عذرٌ فهو أنه جُهْدُه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آل بيته من أزواجه وذريته المُفَضَّلِين، وعلى أصحابه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وكتب

حاتم بن عارف بن ناصر الشريف

---

(١) أخرجه البخاري (رقم ٣٤٣٤، ٥٠٨٢، ٥٣٦٥)، ومسلم (رقم ٢٥٢٧).

القسم الأول

الدراسة

الباب الأول

التعريف بالمؤلف

الفصل الأول:

عصر المؤلف

المبحث الأول: الحالة السياسيّة.

لقد عاش أبو بكر الأنصاري خلال النصف الثاني من القرن الهجري الخامس والنصف الأول من القرن السادس، حيث وُلد ـ كما يأتي ـ سنة (٤٤٢هـ) وتوفّي سنة (٥٣٥هـ). أي أننا سنُعطي تصوّرًا عامًّا للحياة السياسية خلال مائة سنة تقريبًا، عاصرها أبو بكر الأنصاري فأثّرت على حياته ولابُدّ، وأثّر هو فيها ولاشك؛ لا لكونه أحدَ أفراد مجتمعه، ولكن لكونه عَلَمًا من أعلام عصره الذين كان لهم دورٌ متميّز في أُمّتهم.

لقد كان القرن الخامس أحدَ أَحْلك القرون التي تَغَشَّتِ الأُمّةَ الإسلاميّة، ومن أشدِّها وَطْأةً عليها؛ لما شَهِدَتْهُ الأمةُ من كثرةِ الانقسامات والنزاعات الداخليّة؛ بسبب ضعف الخلافة العباسيّة (من جهة)، مع تسلّط العدوّ الخارجي (وهم الصليبيّون) في أواخر هذا القرن (من جهة أخرى)، واستيلائهم على أجزاء كبيرة ومهمّةٍ من قَلْب العالم الإسلامي (كما يأتي).

وفي فاتحة القرن الخامس ما يصلح أن يكون عنوانًا للقرن كلّه؛ ففي سنة (٤٠١هـ) كاتبَ الخليفةُ العباسيُّ القادرُ بالله (ت ٤٢٢هـ) يستنجدُ السلطانَ البويهي بهاءَ الدولة (ت ٤٠٣هـ) ويطلبُ منه استدراك الأمر في الموصل، حيث قطع واليها الخطبة للخليفة العباسي وخطب للدولة العُبيديّة (الفاطميّة). وما إن سمع والي الموصل بأن الجيوش البويهيّة مستعدّةٌ

للقائه، حتى خاف بطش بهاءِ الدولة، فراسله هو والخليفة معتذرًا، وأعاد الخطبةَ للعباسيين[١].

هذه هي صورة هذا القرن: صراعاتٌ بين القُوى المتعدّدة، ذات الكيانات السياسيّة والعقديّة المختلفة، كالعباسيين والفاطميين. مع ضعف الخليفة العباسي عن الدفاع عن سلطته، إلا بسلطان دولةٍ يولّيه الخليفةُ شئونَ الحكمِ ومسئوليةَ الدفاع عن ممتلكات الدولة العباسيّة المتبقّية؛ كالسلطان البويهي أولاً، ثم السلجوقي ثانيًا.

أمّا أبو بكر الأنصاري (صاحب المشيخة) فقد وُلد أثناء خلافة القائم بأمر الله العباسي، الذي بويع بالخلافة سنة (٤٢٢هـ)، واستمرّ في الخلافة إلى وفاته سنة (٤٦٧هـ). وقد شهدت فترة خلافة القائم بأمر الله المديدة أحداثًا وتحوّلات كبيرة. فالسلطان البويهي جلال الدولة (ت ٤٣٥هـ) الذي يُسيّر دفّة الحكم في بغداد وبقايا الدولة العباسيّة كان في غاية الضعف[٢]، وواقعًا هو نفسه تحت سيطرة الجيش، الذي كان هو ذاته منقسمًا أيضًا إلى المشاة الديالمة والفرسان الأتراك[٣]؛ فكانت فتن الجيش شيئًا متكررًا في كل عامٍ تقريبًا[٤]. وهذا ما أعدمَ الأمن في بغداد، وسلّط عليها

---

(١) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ـ مجلد سنة ٤٠١هـ ـ (٧)، والبداية والنهاية لابن كثير (١١/ ٣٤٣)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٤/ ٢٢٤ ـ ٢٢٧).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام ـ ٤٢١هـ ٤٤٠هـ ـ (١٥، ٢٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٧).

(٣) انظر: تاريخ عصر الخلافة العباسية للدكتور يوسف العش (١٨٩).

(٤) انظر مثلاً: تاريخ الإسلام ـ ٤٢١هـ ٤٤٠هـ ـ (١٦، ٢٦، ٣٦، ٣٨، ٣١٩).

كَبْسات[١] العيّارين[٢] وسرقاتهم المعتادة، بل بلغ الأمر إلى مطالبة العيارين بأن يقوموا هم بحفظ البلد[٣]، بل لقد تملكوها لفترة ما فعلاً[٤]!!.

ولم يكن الأمر بأفضل حالاً خلال سلطنة أبي كاليجار بن بهاء الدولة البويهي (ت ٤٤٠هـ)، ولا بعد تولّي آخر سلاطين البويهيين الملك الرحيم (ت ٤٤٧هـ)، الذي تَسَلّطَ عليه قائده أرسلان التركي المعروف بالبساسيري (ت ٤٥١هـ)، الذي عَظُم جدًّا خلال سلطنة الملك الرحيم، وبلغ من شأنه أن خلع الخليفة القائم بأمر الله سنة (٤٥٠هـ)، وخطب للدولة الفاطميّة ببغداد والكوفة وواسط والموصل سنةً كاملةً، حتى كأنّ الخلافة العباسيّة قد انتهت تمامًا[٥].

لقد كانت فتنةُ البساسيري هذه سببًا لسقوط الدولة البويهيّة، حيث إن الخليفة العباسي كان قد كاتب السلطان السلجوقي المؤسس للدولة السلجوقيّة

---

(١) «كبس الدارَ بمعنى: اقتحمها على حين غِرّة». التكملة للمعاجم العربيّة من الألفاظ العباسيه للدكتور إبراهيم السامرائي (٢٢ ـ ٢٣).

(٢) العيّارون: «هم طائفةٌ من الرعاع واحدهم لا يهتمّ بأمور عيشه ولا يتقيّد بالدين ولا بالمتعارف عليه بين الناس». معجم المصطلحات والألقاب التاريخيّة لمصطفى الخطيب (٣٢٨). لكن كان لهذا المصطلح دلالته الخاصة في الخلافة العبّاسيّة، أشبه ما يكون بمبدأ الصعاليك في الجاهلية، أو نظام الفتوّة في العصور المتأخّرة. انظر تاريخ عصر الخلافة العباسيّة للعش (١٩٦ ـ ١٩٧).

(٣) وذلك سنة (٤٢٦هـ)، كما في تاريخ الإسلام (٣٣).

(٤) وذلك في سنة (٤٢٦هـ)، كما في تاريخ الإسلام (٣٤).

(٥) انظر الحديث عن فتنة البساسيري في تاريخ الإسلام ـ ٤٤١هـ ٤٦٠هـ ـ (٢٩ ـ ٣٧)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٢/ ٧٦ ـ ٧٨، ٨٠ ـ ٨٣).

الفتية القويّة طُغْرُلْبِكْ (ت ٤٥٥هـ)، لينقذه من البساسيري؛ فاستجاب السلطان السلجوقي لذلك، فدخل بغداد سنة (٤٤٧هـ)، وقبض على الملك الرحيم. غير أن نزاعات طغرلبك مع أخيه إبراهيم ينال، وخروجه من بغداد للإنهاء على فتنته، كانت هي الفرصة التي أتاحت للبساسيري دخول بغداد سنة (٤٥٠هـ)، وخلع الخليفة كما سبق. لكن سرعان ما عاد السلطان طغرلبك إلى بغداد، وقتل البساسيري، وأعاد الخليفة العباسي القائم بأمر الله[١].

ومع قوّة طغرلبك وجيشه، إلا أن بغداد لم تنجُ من عبث جيش السلاجقة في عهده أيضًا[٢]، وإن كان الأمر ـ فيما يبدو ـ أخفّ وطأةً مما كان عليه في زمن البويهيين.

أضف إلى ذلك أن السلطان السلجوقي السُّنِّي المعتقد كان أكثر احترامًا لشرعيّة الخلافة العباسيّة، من البويهيين الذين كانوا على المذهب الزيدي؛ فلولا شعبيّة العباسيين لأزاحهم البويهيون عن الخلافة بالكليّة[٣].

وبعد موت طغرلبك تولى السلطنة بعده ابنه ألب أرسلان (ت ٤٦٥هـ)، وذلك سنة (٤٥٦هـ)[٤]، وما زال حينها الخليفة العباسي القائم بأمر الله على سُدّة الخلافة. ولا يُذكر ألب أرسلان إلا وتُذكر موقعة (مَنَازْكِرْد)، التي كانت بينه

---

(١) انظر المصدرين السابقين.
(٢) انظر: تاريخ الإسلام ـ ٤٤١هـ ـ ٤٦٠هـ ـ (٢٢، ٢٦، ٢٨١).
(٣) انظر: تاريخ عصر الخلافة العباسية للعش (١٨٧ ـ ١٩٢)، والعالم الإسلامي في العصر العباسي للدكتور حسن أحمد محمود والدكتور أحمد إبراهيم الشريف (٤٢٣).
(٤) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٨٥).

وبين الروم سنة (٤٦٣هـ)، وانتصر فيها المسلمون انتصارًا ساحقًا على الروم[١].

وخلال حكم ألب أرسلان شهدت بغداد والدولة السلجوقية هدوءًا وأمنًا لم يُعهد له مثيل من عقود ماضية، فلم تُسجّل كتب التاريخ شيئًا يُذكر عن فتن الجيش، ولا عن تسلّط العيارين، ولا عن انقطاع الركب العراقي عن الحج؛ ولا نحو ذلك من دلائل اختلال الأمن.

وبعد وفاة ألب أرسلان، وتَوَلِّي ابنه ملكشاه السلطنة سنة (٤٦٥هـ)[٢]، توفّي (عقب ذلك) الخليفة القائم بأمر الله سنة (٤٦٧هـ)، ليُستخلف بعده حفيدُه المقتدي بالله (ت ٤٨٧هـ)[٣].

واستمرَّ الاستقرار الأمني خلال سلطنة ملكشاه، فلم تُسجّل كتب التاريخ شيئًا ذا بال عما يخالف ذلك؛ بل ـ كما يقول السيوطي عن عهد المقتدي العباسي ـ: «كانت قواعد الخلافة في أيّامه باهرةً وافرةَ الحُرْمة؛ بخلاف من تقدّمه»[٤].

نعم.. بدت بوادر انشقاقٍ في الحكم السلجوقي سنة (٤٧٣هـ) بين ملكشاه وأحد إخوته، لكن سرعان ما انتهت الفتنة، وعادت الأمور إلى مجاريها[٥].

وبموت ملكشاه سنة (٤٨٥هـ) ابتدأ العدّ التنازلي للسلاجقة، بعد زيادة عن ثلاثين عامًا كانت دولتهم خلالها قد بلغت أوج مجدها.

---

(١) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (١١ ـ ١٤).
(٢) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (١٧).
(٣) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٨).
(٤) تاريخ الخلفاء للسيوطي (٤٢٣).
(٥) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (١٠).

فما إن توفّي ملكشاه حتى سُلْطِن ابنه الأصغر محمود، ولمّا علم أخوه الأكبر بركياروق بن ملكشاه بذلك، نازع أخاه السلطنة[١]، إلى أن تفرّد بها فعلاً سنة (٤٨٨هـ)[٢]، وكان قد خُطب له بها في بغداد قبل ذلك بسنة (سنة ٤٨٧هـ)[٣]، وفي صبيحة تقليده السلطنة توفي المقتدي العباسي، وبويع المستظهر سنة (٤٨٧هـ) كما سبق[٤].

ومن آثار هذا الخلاف ابتدت معالم اختلال الأمن تظهر، من مثل نهب عرب خفاجة للركب العراقي للحج سنة (٤٨٥هـ) عقب موت ملكشاه[٥]، وامتناع الركب العراقي عن الحج سنة (٤٨٦هـ)[٦].

وعاد مَرّة أخرى خروجُ الجيش على السلطة، كما حدث سنة (٤٩١هـ)، عندما شَغَب الجندُ على بركياروق[٧]. وعاد إفساد أصحاب المناصب ببغداد، كما وقع سنة (٤٩٥هـ) من شِحْنَة[٨] بغداد مع العامّة[٩]، وسنة (٤٩٦هـ) من

---

(١) تاريخ الإسلام ـ سنة ٤٨٥هـ ـ (٢٥).
(٢) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٣٩).
(٣) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٣٣).
(٤) المصدر السابق.
(٥) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٧).
(٦) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٣١).
(٧) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (١٣).
(٨) الشِّحْنَة، لفظ فارسي، معناه: رئيس الشرطة أو العسس. انظر المعجم الفارسي العربي الموجز للدكتور محمد التونجي (١٩٢)، ومعجم المصطلحات التاريخيه لمصطفى الخطيب (٢٦٩ ـ ٢٧٠).
(٩) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٤٥ ـ ٤٦).

أحد أمراء السلاجقة[١].

بل لقد قَوِيَ النزاع على السلطة بين بركياروق وأخيه محمد، فكانت الحروب بينهما عادةً سنوية، من سنة (٤٩٢هـ) إلى سنة (٤٩٧هـ) سنةِ الصلح بينهما[٢]، الذي ما إن تمّ حتى توفِّي بركياروق سنة (٤٩٨هـ)[٣].

وأثناء هذا النزاع بدأ الزحفُ الصليبي الرهيب على السواحل الشاميّة، وبدأ بانتزاع نِيْقِيّة من أيدي المسلمين سنة (٤٩٠هـ)[٤]، ثم بالخسارة الفادحة بسقوط الثغر العظيم أنطاكيّة سنة (٤٩١هـ)، ثم بالفاجعة العظيمة والمذبحة الأليمة بدخول الصليبيين لبيت المقدس سنة (٤٩٢هـ)[٥]، الذي دامَ في أيديهم إلى سنة (٥٨٣هـ) سنة موقعة حِطّين المشهورة.

وبهذه النزاعات بين سلاطين السلاجقة ضَعُفت قوّتهم عن إدارة المملكة، فأصبح أمراؤهم وولاتهم كالملوك في مدنهم، وباتت كل مدينة ذات كيانٍ مستقلّ؛ إلا من أشياء صُوريّة كالخطبة للسلطان أحيانًا.

ومع محاولة السلطان السلجوقي محمد بن ملكشاه إقامة العدل ببغداد[٦]، كمحاولةٍ لاسترداد شيءٍ من الاستقرار والقاعدة الشعبيّة؛ إلا أن ضعفه أطمع

---

(١) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٥٣ ـ ٥٤).
(٢) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٠ ـ ٢١، ٣٢، ٢٦، ٢٧، ٤١ ـ ٤٢ ـ ٤٣، ٥٤، ٥٧).
(٣) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٦٣ ـ ٦٤).
(٤) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٥/١٤٦).
(٥) البداية والنهاية لابن كثير (١٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦).
(٦) تاريخ الإسلام ـ ٥٠١هـ ٥٢٠هـ ـ (٨).

بعض الأمراء فيه، فكانت الحرب بينه وبين أحدهم سنة (٥٠١هـ)[١].

فأنّى لمثل هذا السلطان أن يقاوم جحافل الفرنج، رُغم محاولته ذلك أكثر من مَرّة[٢]؛ لكن ـ وكما يقول الذهبي عن جيوش العراق ـ: «واختلفوا ورجعوا، وما فعلوا شيئًا؛ إلا أنهم أطمعوا في المسلمين عساكر الفرنج»[٣]. هذا مع أنّ السلطان لم يأخذ في أُهبة الجهاد إلا بعد ثورة الناس ببغداد وعلى رأسهم الفقهاء والعلماء استنفارًا لنجدة المسلمين بالشام[٤].

لقد توفي السلطان محمد بن ملكشاه سنة (٥١١هـ) ودولته من الضعف بمكان بعيد، وتولى بعده ابنه السلطان محمود (ت ٥٢٥هـ)، الذي نازعه السلطنة عمُّه سنجر[٥]؛ حتى كان يُخطب لكليهما ببغداد[٦]. بل لقد اتَّصَلَتِ النزاعاتُ، إلى أن وقعتْ أيضًا بينه وبين أخيه مسعود (ت ٥٤٧هـ)[٧].

وفي سنة (٥١٢هـ) توفي الخليفة المستظهر، وبويع المسترشد بالله (ت ٥٢٩هـ)[٨].

لقد كان المسترشد العباسي ديّنًا شهمًا شجاعًا[٩]، لكنّه جاء على حين

---

(١) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٥).
(٢) تاريخ الإسلام ـ ٥٠١هـ ٥٢٠هـ ـ (٢٦ ـ ٢٨، ٣١).
(٣) تاريخ الإسلام ـ ٥٠١هـ ٥٢٠هـ ـ (٢٣).
(٤) تاريخ الإسلام ـ ٥٠١هـ ٥٢٠هـ ـ (٢١).
(٥) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥١٣هـ ـ (٢٧٦).
(٦) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥١٤هـ ـ (٢٨١).
(٧) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥١٤هـ ـ (٢٨٢ ـ ٢٨٣).
(٨) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٧٣).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٦١ ـ ٥٦٨).

ضعفٍ بالغ للخلافة، حاول استصلاحه بكل ما يستطيع، حتى باشر بنفسه الحروب الكثيرة لمخالفيه من السلاجقة وغيرهم من الأمراء المحيطين به[١]. وكانت بغداد ساحةً لكثير من تلك الحروب[٢]. إلى أن انتهى الأمرُ بأَسْرِهِ، وقَتْلِهِ ـ قيل ـ على يد الباطنية سنة (٥٢٩هـ)[٣].

وما وقع للمسترشد وقع للخليفة من بعده، وهو الراشد بالله (ت ٥٣٢هـ)[٤] الذي واجه تعنُّتَ السلطان مسعود السلجوقي[٥] بكل قوّة[٦]، لكن خانه أعوانُه، فترك بغداد سنة (٥٣٠هـ) ليدخلها السلطان مسعود، ويخلعه من الخلافة، ويُبَايع للمقتفي لأمر الله (ت ٥٥٥هـ)[٧]. ويُوَاجَهُ الخليفة الجديد المقتفي بنفس ذلك التعنّت من قبل السلطان مسعود السلجوقي[٨]، ويشتدّ ظلمه على بغداد وأهلها سنة (٥٣١هـ)[٩]، لينتشر الفساد وشرب الخمور[١٠]. لكن ما فتىء أن استعاد الخليفةُ بعضَ حقوقه، فمنع الفساد وأزال الخمور وأوقف المكوس وبسط العدل[١١]؛ ليعود بعضٌ من الاستقرار إلى بغداد

---

(١) تاريخ الإسلام ـ ٥٠١هـ ٥٢٠هـ ـ (٢٩٨، ٣٠٥، ٣٠٨ ـ ٣٠٩).
(٢) المصدر السابق.
(٣) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٤٧ ـ ٥١).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٦٨ ـ ٥٧٣).
(٥) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣٠هـ ـ (٥٤).
(٦) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣٠هـ ـ (٥٨ ـ ٥٩).
(٧) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣٠هـ ـ (٦٠ ـ ٦١).
(٨) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣١هـ ـ (١٩٩).
(٩) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣١هـ ـ (٢٠١).
(١٠) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣٢هـ ـ (٢٠٦).
(١١) تاريخ الإسلام ـ سنة ٥٣٣هـ ـ (٢٠٩).

خلال فترة خلافته التي انتهت سنة (٥٥٥هـ)؛ حتى قيل في وصف عهده: «كانت أيّامهُ نضرةً بالعدل، زَهِرَةً بالخير»[١].

وتوفي أبو بكر الأنصاري في أوائل خلافته سنة (٥٣٥هـ)، بعد أن عاصر خلال عمره المديد أحداثًا جسامًا، ورأى من عِبَر الأيّام وتقلُّبِ الأحوال أبلغَ العظات، وذاق من حُلْوِ ذلك ومُرِّه، وسنجد بعضَ آثار ذلك كله في حياته عند الترجمة له بإذن الله تعالى.

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٠٠ ـ ٤٠١).

المبحث الثاني: الحالة العلميّة.

لقد قرّر ابن خلدون في مقدّمته أن العلم والتعليم إنما يكثر في الأمصار على نسبة عمرانها في الكثرة والقلّة والحضارة والترف، مُعلِّلاً ذلك: بأن العلم أمرٌ زائدٌ على المعاش، فمتى فضلت أعمالُ أهل العمران عن معاشهم انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرُّف في خاصّية الإنسان، وهي العلوم والصنائع[1]. وهذا كلامٌ صحيح في الجُملة، إلاّ أن ابن خلدون لو جعل العلّة هي طلب المعاش (بدلاً من المعاش ذاته) لكان تأصيله صحيحًا بلا استثناء. فجيل الصحابة رضي الله عنهم لمّا زهدوا في الدنيا وطلبِ المعاش بلغوا في العلم أسمى غاياته، مع قلّة العمران والترف في عصرهم، خاصة في زمن النبي ﷺ.

وهذا ما يفسّرُ لنا تلك الظاهرة الغريبة في الحضارة الإسلاميّة، وهي حصول نهضاتٍ حضاريّةٍ وحركاتِ تجديدٍ وبَعْثٍ في المناحي العلميّة، في بعض أسوأ الظروف المعيشيّة وأحلك الأحوال السياسيّة. لأنّها نهضات قامت على أكتاف أفراد (نعم.. أفراد، وربما كان فردًا واحدًا!!)، نذر هؤلاء الأفراد أنفسهم لخدمة هذا الدين، معرضين عن طلب معاشهم، زهدًا في الدنيا ورغبةً في الآخرة.

ولذلك لمّا تكلَّم د. يوسف العش عن تقدّم الحضارة الإسلامية خلال

---

(١) مقدّمة ابن خلدون (٤٣٤).

القرنين الرابع والخامس الهجري، قال: «ينبغي أن لا يُؤخذ بعنوان هذا الفصل، تقدُّم الحضارة العربيّة الإسلامية؛ فنظن أن السياسة سارت جنبًا إلى جنب مع رُقيّ الحضارة. لا، فالعصر مضطربٌ في شؤونه السياسيّة، ولعله مضطربٌ في شؤونه العمرانيّة، ولاسيّما في العراق»[١].

وأضف إلى هذه التوطئة للحالة العلمية في عصر أبي بكر الأنصاري، فهناك توطئةٌ أخرى لابدّ منها، خاصةٌ بالعلوم الشرعيّة، إذ إن العالم الذي نؤرخ لعصره عالمٌ شرعيٌّ، وكتابه الذي نقدّمه بهذه الدراسة أيضًا في العلم الشرعي.

والعلم الشرعي قد أشار النبي ﷺ إلى تناقصه عندما قال: «من أشراط الساعة: أن يظهر الجهل، ويقلّ العلم»[٢]، مع بيانه ﷺ أن كثرة الجهل وقلّة العلم لا تكون بنزع العلم من القلوب، وإنما تكون بموت العلماء، كما قال ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يَبْقَ عالمٌ اتّخذ الناسُ رُؤُسًا جُهّالاً، فَسُئلوا، فأفتَوْا بغير علم، فضَلُّوا وأضَلّوا»[٣].

ولاشك أن نقصان العلم الشرعي حقيقةٌ لا خفاءَ فيها، فمن يشك في أن جيل الصحابة أعلم من جيل التابعين، وكذا جيل التابعين بالنسبة لأتباع

---

(١) تاريخ عصر الخلافة العباسية للدكتور يوسف العش (١٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (رقم ٨٠، ٨١، ٥٢٣١، ٥٧٧، ٦٨٠٨)، ومسلم (رقم ٢٦٧١).

(٣) أخرجه البخاري (رقم ١٠٠، ٧٣٠٧)، ومسلم (رقم ٢٦٧٣).

التابعين، وهلمّ جرّا[١]. فكلّما ابتعد الزمنُ عن زمن النبوّة، ابتعدت الأجيال عن الأثارة النبويّة، ونقصت لديها علوم الوحيين (الكتاب والسنة).

إلا أن هذا النقصانَ هو نقصانٌ لعلمِ الصدور وفِقْهِ النُّفُوسِ، ولذلك كان قبضُه بقبض العلماء وموت حملته. أمّا آلات العلم كالكتب والمصنفات، ووسائل التعليم ودُوره ومؤسساته كالمدارس والمكتبات؛ فهي شيءٌ آخر[٢]. وهذا الشيء الآخر هو الذي يقصد إليه المؤرخون للحالة العلميّة في عصرٍ ما، لأنّه هو المؤشِّر الحِسِّي لازدهار الحياة العلميّة أو عدم ازدهارها. وهذا المؤشّر كلّما ارتفع: فلابد أن يتفق مع ارتفاعه أن يُوجدَ علماءُ الصدور وفقهاءُ النفوس بقدر ارتفاعه وبقدر قُرْب زمنهم من زمن النبوّة، وكلّما انخفض: انعدم أو كاد أو يوجد أمثالهم. هذا باستثناء الأئمة المجدّدين الذين خُصَّتْ بهم هذه الأُمّة، والذين يرتفعون عن كُلّ الظروف، ويتجاوزون حدود زمنهم، وكأنّهم بقيّة السلف الصالحين!!.

لقد رأيت أن التقديم بهاتين التوطئتين له أهمّيته في الكلام عن الحالة العلمية للقرن الخامس والسادس، لتفسير الظاهرتين الغريبتين اللتين بَدَتَا فيه: من علوّ الحياة العلميّة عن مستوى الحياة السياسيّة والعمرانيّة، ومن

---

(١) انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة عن هذه المسألة وهي بيان فضل علم السلف على علم الخلف في كتابه: الفتوى الحمويّة الكبرى (١٩٤ ـ ٢١٦)، ولابن رجب رسالة بعنوان: فضل علم السلف على علم الخلف، مطبوعة عدّة طبعات، والموافقات للشاطبي (١/ ١٤٨ ـ ١٥٤).

(٢) وفي هذا قيل ـ كما في الموافقات للشاطبي (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨) ـ: «كان العلم في صدور الرجال، ثم انتقل إلى الكتب، ومفاتحه بأيدي الرجال».

ازدهار الحياة العلميّة في آلاتها ومؤسساتها مع نقصان علم الوحيين فيه عن القرون السابقة له، ومن زيادةِ العلم بالوحيين فيه عن القرون اللاحقة له!!.

أمّا الحياة السياسيّة فقد سبق الكلام عنها بصورة موجزة، وبيان كثرة الاضطرابات وسوء الأحوال السياسية والأمنية في العراق عمومًا وفي بغداد خصوصًا. فلابُدَّ أن يكون لهذا التردّي السياسي أثر سيّءٌ على العلم والعلماء، وهذا ما سجّلت بعضَه كتبُ التاريخ فعلاً:

ومن مظاهر ذلك: أن الفتن التي كانت تقع بين عوامّ أهل السنّة والشيعة بصورة مستمرّة في بغداد[١]، والتي ربما عظمت إلى درجة الاقتتال الكبير بين العامّة واقتحام البيوت وإحراقها[٢] = قد نال العلماءَ سوءُها، حتى أرّخ المؤرخون بعضَ تلك الوقائع؛ مثل ما وقع سنة (٤٤٣هـ) من هيجان فتنةٍ عظيمة بين الرافضة وعوامِّ أهل السنة كان من آثارها اقتحام الرافضة خانَ الفقهاء الحنفيين وأخذُهم ما وجدوه فيه وقتلهم لمدرس الحنفيّة أبي سعد السرخسي[٣]. وما وقع سنة (٤٨٣هـ) من اشتعال فتنةٍ بين الطائفتين أيضًا، ثار خلالها الرافضة فنهبوا دورَ أهل السنة، فكان من جملة ما نهبوا دار المحدّث أبي الفضل ابن خيرون (أحد شيوخ أبي بكر الأنصاري)[٤].

---

(١) حتى عبّر الذهبي عن ذلك بقوله ـ في حوادث سنة ٤٨٦هـ ـ: «وأما بغداد فهاجت فيها فتنةٌ مزعجة على العادة بين السنة والرافضة». تاريخ الإسلام (٣٢).

(٢) انظر تاريخ الإسلام ـ ٤٢١هـ ٤٤٠هـ ـ (٥، ٣٠، ٣٢٠، ٣٣١، ٣٣٦) ـ ٤٤١هـ ٤٦٠هـ ـ (٥، ٦، ٩، ١١، ٢٧٤، ٢٩١) ـ ٤٧١هـ ٤٨٠هـ ـ (٢٧) ـ ٤٨١هـ ٤٩٠هـ ـ (٨، ١٢، ٣٢).

(٣) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٩).

(٤) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (١٢).

وأثناء التنازع على السلطة بين الفاطميين والعباسيين، يقع أئمة السنة في فترة غلبة الرافضة في محنٍ عظيمة؛ كما وقع لأبي الفتح عبدالوهاب بن أحمد بن عبدالوهاب بن جَبَلَة الحراني الحنبلي (ت ٤٧٦هـ)، الذي كان قاضيًا بحران، وكان حاكمها في زمنه رافضيًّا، فعزم القاضي على تسليمها لحاكمٍ سُنّي؛ فلمّا علم الرافضي حاصر حَرّان ورماها بالمنجنيق، وهدم سورها وأخذها، ثم قتل القاضي وولديه وجماعةً من أصحابه[١].

وأمّا فتنة البساسيري التي وقعت سنة (٤٥٠هـ) واستمرّت سنة كاملة (كما سبق)[٢]، والتي اشتدَّ فيها الخطبُ على أهل السنّة، وخُطب خلالها للدولة العبيديّة في منابر بغداد؛ فقد سجَّل التاريخُ أيضًا صورًا مختلفة من أثرها على العلماء؛ فمن ذلك أنه لمّا قام البساسيري بإجبار الخطباء في الجوامع على الخطبة للعبيديين، ورفضَ أحدُهم ذلك، فقام خطيبًا للقائم بأمر الله العباسي، أمر البساسيري بقطع يده على المنبر، وقُطعت يده فعلاً[٣]. وأمّا من خاف هذا البطش وخطبَ مكرهًا للمستنصر العُبيدي، حوسب لمّا رجع الخليفة العباسي إلى بغداد. كما وقع لأبي الحسن ابن المهتدي (أحد شيوخ أبي بكر الأنصاري)، الذي كان خطيبًا لجامع المنصور، فعُزل عنه بعد دخول الخليفة العباسي[٤]. ولا شفع ذلك له عند الشيعة، فقُتل في فتنةٍ سنة

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٤٣).
(٢) انظر (١٧ ـ ١٨).
(٣) التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار ـ ترجمة علي بن محمد بن محمد ابن محمد بن يحيى بن شعيب الشيباني الأنباري ـ (٤/ ٧٦).
(٤) المنتظم لابن الجوزي (٨/ ٣١١).

(٤٧٩هـ)[١]. ولذلك فقد آثر بعضُ العلماء السلامة، كالخطيب البغدادي (أحد شيوخ أبي بكر الأنصاري أيضًا)، الذي استتر حينًا أثناء فتنة البساسيري، ثم ترك بغداد راحلاً إلى الشام هروبًا من هذه الفتنة[٢].

ومثله ما وقع لعلي بن محمد بن عبدالرحمن البغدادي أبي الحسن الآمدي (٤٦٧هـ أو ٤٦٨هـ)، وهو من حنابلة بغداد، خرج منها إلى آمد، هروبًا من فتنة البساسيري[٣].

وأمّا كبساتُ العيّارين ونهبهم لبغداد، الذي سبق الحديث عنه[٤]، فقد سجّل التاريخُ أحدَ آثاره على العلماء، لأنه أثرٌ له دلالته السياسيّة. فقد بلغ تضجّر العامّة ببغداد سنة (٤٢٤هـ) من انعدام الأمن بها، أن ثاروا إلى جامع الرُّصافة مانِعينَ للخطبة، ورجموا القاضي أبا الحسين ابن الغريق العباسي (أحد شيوخ أبي بكر الأنصاري) خطيبَ الجامع، وقالوا له: إن خطبت للبرجمي (قائد العيّارين) وإلا فلا تخطب لخليفةٍ ولا لملكٍ[٥]!.

وأثناء النزاعات السلجوقية سنة (٤٩٤هـ) أُتيحت الفرصة للباطنيّة للظهور ببغداد ونواحيها[٦]، ففتكوا ونهبوا، وخصّوا الأعيان كالعلماء بالقتل، وأرّخ ذلك المؤرّخون[٧]. وكان من آثار ذلك أن يُتّهم الأبرياء من العلماء بكونه

---

(١) المنتظم لابن الجوزي (٩/ ٢٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٧٤، ٢٧٧).
(٣) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٨ ـ ٩).
(٤) انظر: (١٦). (١٦ - ١٧).
(٥) المنتظم لابن الجوزي (٨/ ٧٥)، وتاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٧).
(٦) تاريخ الإسلام ـ سنة الحادثة ـ (٢٨/ ٣٥).
(٧) تاريخ الإسلام ـ ٤٩١هـ ـ ٥٠٠هـ ـ (٦٧) ـ ٥٠١هـ ـ ٥٢٠هـ ـ (١٤، ١٥).

باطنيًّا، كما وقع لإلْكِيَا الهَرَّاسي (ت ٥٠٤هـ)، فوقع في أمرٍ هائل، إلى أن فُرجت الكُربة بظهور براءته وسلامة ساحته[١].

هذه بعض الآثار السلبيّة للحياة السياسية التي سجّلها مؤرخو هذا العصر، ولا شك أنّ هذه الآثار ليست هي كل ما وقع للعلماء في هذا العصر، ولا أكثره؛ بل هي قليلٌ من كثيرٍ لم تنقله كتبُ التاريخ إلينا؛ لأنّها وقائع خاصّة يندر أن يعتني بها المؤرخون.

ومع ذلك كلِّه فقد كانت الحياة العلميّة في هذا العصر مزدهرةً إجمالاً، ويظهر ذلك من خلال إلقاء الضوء على أسماء بعض علماء هذا العصر، ومن خلال بيان مؤسسات العلم والتعليم فيه.

أمّا علماء هذا العصر من أئمة الفنون:

ففي القرآن وعلومه: الثعلبي المفسِّر صاحب الكشف والبيان (ت ٤٢٧هـ)[٢]، ومكي بن أبي طالب المقرىء (ت ٤٣٧هـ)[٣]، وأبو عثمان الصابوني المفسِّر (ت ٤٤٩هـ)[٤]، وأبو عَمرو الداني إمام المقرئين (ت ٤٤٤هـ)[٥]، والإمام الواحدي صاحب البسيط والوسيط والوجيز في التفسير وصاحب أسباب

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٧/ ٢٣٣). وانظر ضبط لقبه ومعناه في وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٢٨٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٣٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٩١).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٠).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٧٧).

النزول (ت ٤٦٨هـ)[١]، وأبو يوسف عبدالسلام بن محمد القزويني المفسِّر المعتزلي ـ شيخ أبي بكر الأنصاري ـ (ت ٤٨٨هـ)[٢]، وأبو القاسم الزمخشري المعتزلي صاحب الكشاف (ت ٥٣٨هـ)[٣].

وفي الحديث وعلومه: أبو علي ابن شاذان (ت ٤٢٥هـ)[٤]، واللالكائي (ت ٤١٨هـ)[٥]، وأبو القاسم ابن بشران (ت ٤٣٠هـ)[٦]، وأبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)[٧]، وأبو بكر البرقاني (ت ٤٢٥هـ)[٨]، وحمزة السهمي (ت ٤٢٨هـ)[٩]، وأبو عمر الطلمنكي (ت ٤٢٩هـ)[١٠]، وأبو عبدالله الصوري (ت٤٤١هـ)[١١]، وأبو نصر السجزي (ت٤٤٤هـ)[١٢]، والخليلي (ت٤٤٦هـ)[١٣]، وأبو محمد الجوهري ـ شيخ أبي بكر الأنصاري ـ (ت ٤٥٤هـ)[١٤]،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٣٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٦١٦).
(٣) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٥١).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤١٥).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤١٩).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٥٠).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٥٣).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٦٤).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٦٩).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٧).
(١١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٢٧).
(١٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٥٤).
(١٣) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٦٦).
(١٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٦٨).

والبيهقي (ت ٤٥٨هـ)[١]، وعبدالعزيز بن أحمد الكتّاني (ت ٤٦٦هـ)[٢]، وعبدالعزيز النخشبي (ت ٤٥٦هـ)[٣]، والخطيب البغدادي ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٦٣هـ)[٤]، وأبو القاسم سعد الزَّنْجَاني (ت ٤٧١هـ)[٥]، وأبو إسحاق الحَبَّال ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٨٢هـ)[٦]، وأبو إسماعيل الهروي (ت ٤٨١هـ)[٧]، وابن ماكولا (ت ٤٧٨هـ)[٨]، وأبو الفضل ابن خيرون ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٨٨هـ)[٩]، والحميدي (ت ٤٨٨هـ)[١٠]، وأبو علي الغساني الأندلسي (ت ٤٩٨هـ)[١١]، وأبو الغنائم أُبَيّ النرسي (ت ٥١٠هـ)[١٢]، وأبو شجاع شيرويه الديلمي (ت ٥٠٩هـ)[١٣]، والمؤتمن الساجي (ت ٥٠٧هـ)[١٤]، وابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)[١٥]، وابن سُكّرة

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٣).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٤٨).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٦٧).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٧٠).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٨٥).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٩٥).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٠٣).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٦٩).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٠٥).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٢٠).
(١١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٤٨).
(١٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢٧٤).
(١٣) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢٩٤).
(١٤) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٠٨).
(١٥) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٦١).

الأندلسي (ت ٥١٤هـ)[١]، ومحيي السنة البغوي (ت ٥١٦هـ)[٢]، وهبة الله ابن الأكفاني (ت ٥٢٤هـ)[٣]، وأبو القاسم التيمي قوام السنة (ت ٥٣٥هـ)[٤]، وعبدالوهاب بن المبارك الأنماطي (ت ٥٣٨هـ)[٥].

وفي الفقه:

من الحنفيّة: أبو زيد الدَّبُوسي (ت ٤٣٠هـ)[٦]، والصيمري (ت ٤٣٠هـ)[٧]، ومحمد بن علي الدَّامَغَاني (ت ٤٧٨هـ)[٨].

ومن المالكية: عبدالوهاب بن علي البغدادي (ت ٤٢٢هـ)[٩]، وابن عبدالبر (ت ٤٦٣هـ)، وأبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ)[١٠]، والمازِري (ت ٥٣٦هـ)[١١].

ومن الشافعيّة: أبو محمد الجُويني (ت ٤٣٨هـ)[١٢]، وسُليم بن أيوب

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٧٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٣٩).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٧٦).
(٤) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٨٠).
(٥) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٣٤).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٢١).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦١٥).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٨٥).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٢٩).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٣٥).
(١١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٠٤).
(١٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦١٧).

الرازي (ت٤٤٧هـ)[١]، وأبو الطيب الطبري ـ شيخ الأنصاري ـ (ت٤٥٠هـ)[٢]، وأبو الحسن الماوردي (ت ٤٥٠هـ)[٣]، والقاضي حسين بن محمد المَرُّوْذِي (ت ٤٦٢هـ)[٤]، وأبو إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)[٥]، وأبو نصر عبدالسيّد ابن الصبّاغ ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٧٧هـ)[٦]، وإمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ)[٧]، وأبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ)[٨]، ونصر بن إبراهيم النابُلُسي (ت ٤٩٠هـ)[٩]، وأبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)[١٠]، وإِلْكِيا الهَرَّاسي (ت ٥٠٤هـ)[١١]، وأبو بكر الشاشي (ت ٥٠٧هـ)[١٢].

ومن الحنابلة: أبو يعلى الفرّاء ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٥٨هـ)[١٣]، وأبو جعفر ابن أبي موسى الهاشمي ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٧٠هـ)[١٤]،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٤٥).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٦٨).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٦٤).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٦٠).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٥٢).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٤).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٨).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١١٤).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٣٦).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٢٢).
(١١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٥٠).
(١٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٩٣).
(١٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٨٩).
(١٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٤٦).

ورزق الله بن عبدالوهاب التميمي ـ شيخ المصنف ـ (ت٤٨٨هـ)[١]، وأبو علي البَرَداني (ت٤٩٨هـ)[٢]، وأبو الخطّاب الكلوذاني (ت ٥١٠هـ)[٣]، وأبو الوفاء ابن عقيل (ت ٥١٣هـ)[٤]، وأبو الحسن ابن الزاغوني (ت ٥٢٧هـ)[٥].

ومن الظاهريّة: كان بالأندلس إمامهم أبو محمد ابن حزم (ت٤٥٧هـ)[٦].

وفي اللغة والأدب والشعر: أبو منصور الثعالبي الأديب (ت ٤٣٠هـ)[٧]، ومِهْيَار الديلمي الشاعر (ت ٤٢٨هـ)[٨]، وابن شُهيد الأندلسي الشاعر الأديب (ت ٤٢٦هـ)[٩]، والشريف المرتضى الشاعر (ت ٤٣٦هـ)[١٠]، وأبو العلاء المعرّي (ت ٤٤٩هـ)[١١]، وابن بَرْهان العُكْبَري شيخ العربيّة (ت٤٥٦هـ)[١٢]، وابن سِيْدَهْ (ت ٤٥٨هـ)[١٣]، وابن حيّوس الشاعر (ت ٤٧٣هـ)[١٤]،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٦٠٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢١٩).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٤٨).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٤٣).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٦٠٥).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٨٤).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٣٧).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٧٢).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٠١).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٨٨).
(١١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣).
(١٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٢٤).
(١٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٤٤).
(١٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤١٣).

والأَبِيْوَرْدي الشاعر (ت٥٠٧هـ)[١]، والحريري صاحب المقامات (ت٥١٦هـ)[٢]، وابن الخيّاط الشاعر (ت ٥١٧هـ)[٣]، وأبو الفضل الميداني صاحب كتاب الأمثال (ت ٥١٨هـ)[٤]، وابن خفاجة الأندلسي الشاعر (ت ٥٣٣هـ)[٥]، وأبو منصور ابن الجواليقي إمام اللغة (ت ٥٤٠هـ)[٦]، وهبة الله ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)[٧].

وفي الفلسفة والطب والاعتزال والكلام والتصوّف: ابن سينا (ت٤٢٨هـ)[٨]، وأبو الحسين البصري المعتزلي (ت ٤٣٦هـ)[٩]، وابن رضوان المصري الفيلسوف (ت ٤٥٣هـ)[١٠]، وأبو القاسم القُشيري الصوفي (ت ٤٦٥هـ)[١١]، وأبو يوسف القزويني المعتزلي ـ شيخ الأنصاري ـ (ت ٤٨٨هـ)[١٢]، والغزّالي الصوفي المتكلّم (ت ٥٠٥هـ)[١٣]، وأبو نصر ابن أبي القاسم القُشيري

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢٨٣).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٦٠).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٧٦).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٨٩).
(٥) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥١).
(٦) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٨٩).
(٧) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٩٤ ـ ١٩٦).
(٨) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٣١).
(٩) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٨٧).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٠٥).
(١١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٢٧).
(١٢) تقدّم (٣٩).
(١٣) تقدّم (٣٥).

الأشعري (ت ٥١٤هـ)[١]، والزمخشري المعتزلي (ت ٥٣٨هـ)[٢].

هؤلاء هم أعيان العصر الذي نؤرّخ له، قُمتُ بجمعهم من خلال استعراض الطبقات التي من الثالثة والعشرين إلى نهاية الثامنة والعشرين في (سير أعلام النبلاء) للذهبي[٣]. وقد حرصت على أن يكون مقياس الجمع موضوعيًّا أمينًا، ليمكنني أَخْذُ تصوُّرٍ صحيحٍ عن الحياة العلميّة في هذا العصر.

ويمكنني أن أسجّل هنا بعض الملاحظات المستوحاة من المسرد السابق، ممّا سيجد القارىء تعليلها واضحًا من بعض ما تقدّم أو ما سيأتي:

أولاً: أن التفسير بالمأثور قد ضَعُفت المصنفات فيه خلال الفترة التي نؤرّخ لها، فالثعالبي والواحدي اللذان عُرفا بالرواية بالأسانيد في تفسيريهما، يأخذ عليهما شيخ الإسلام ابن تيميّة (ت ٧٢٨هـ) كثرةَ الموضوعات في تفسيريهما، واصفًا الثعلبي ـ بعد الثناء على دينه ـ بأنه: «حاطب ليل»، وواصفًا الواحدي ـ بعد الثناء على علمه بالعربيّة ـ بأنه «أبعد عن السلامةِ واتّباع السلف»[٤]، مشيرًا إلى تمشعره[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٢٤).
(٢) تقدّم (٣٢).
(٣) وكان ذلك من (١٧/ ٤١١) من السير إلى (٢٠/ ١٥٧).
(٤) مقدّمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيميّة (٦٦).
(٥) نسبةً إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، الذي كان رأسًا في الاعتزال أربعين سنة، ثم رجع عنه إلى عقيدة ابن كُلّاب (عبدالله بن سعيد القطان ت ٢٤٥هـ)، وأخذ يقترب إلى مذهب السلف في أواخر حياته. فانتسب إليه قومٌ خالفه كثيرٌ منهم في المنهج الاستدلالي وفي المسائل الجزئيّة، لكن تشملُ الجميعَ محاولةُ التوسُّطِ بين الاعتزالِ ومذهبِ السلف تأسيسًا على علم الكلام. =

ثانيًا: خلوّ هذا العصر من نقّاد في الحديث على درجة نقّاده في القرن الرابع؛ من أمثال: ابن حبان (ت ٣٥٤هـ)، وابن عدي (ت ٣٦٥هـ)، والدارقطني (ت ٣٨٥هـ). نعم.. وُجد أئمةٌ في الحديث على درجةٍ كبيرةٍ من العلم بفنونه وعلومه، خاصةً في النصف الأول من القرن الخامس، من أمثال أبي نعيم (ت٤٣٠هـ)، والبرقاني (ت٤٢٥هـ)، والخليلي (ت٤٤٦هـ)، ثم طبقة بعد هؤلاء: كالبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، والخطيب (ت ٤٦٣هـ)؛ إلا أن هؤلاء جميعًا ليسوا على درجة الأئمة المذكورين في القرن الرابع نقدًا وتعليلاً وتصنيفًا في أصول التصنيف في السنة النبويّة كالصحيح والعلل والثقات والضعفاء. أمّا أواخر القرن الخامس وأوائل السادس فلا تكاد تجد فيه إلا طبقةً دون السابق ذكرهم أيضًا، ويغلب عليهم المسندون المكثرون من الرواية، لكنهم ليسوا في نَقْدٍ وجَهْبَذَةٍ من تقدّمهم.

ثالثًا: أن أكثر المذاهب الفقهيّة ازدهارًا في العراق وشرق العالم الإسلامي خلال العصر الذي نؤرّخ له = المذهبُ الشافعي، ثم الحنبلي. أمّا المذهب الشافعي فقد حوى هذا العصر جُملةً من كبار أعيانه على مَرّ العصور، بل يمكن اعتبار هذا العصرِ العصرَ الذهبي للمذهب الشافعي[1]. كما يُلْحَظُ أن

= انظر: تبيين كذب المفتري على أبي الحسن الأشعري لابن عساكر (٣٤ ـ ١٧٦)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيميّة (٥/٥٥٦) (١٢/٣٣، ٣٦٦ ـ ٣٦٧)، وموقف ابن تيميّة من الأشاعرة للدكتور عبدالرحمن المحمود.

(١) وفي الدلالة على ذلك يقول إمام الشافعيّة في هذا العصر، وهو أبو إسحاق الشيرازي: «خرجت إلى خراسان، فما دخلت بلدةً إلا كان قاضيها أو خطيبها أو مفتيها من أصحابي». سير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٣).

أغلب أئمة الشافعيّة في هذا العصر ممن تأثّر بعلم الكلام، وعُرف أكثرهم بنُصْرة العقيدة المنسوبة إلى أبي الحسن الأشعري؛ ولذلك تفسيره الآتي ذكره. وأمّا الحنابلة البغداديون الذين كانوا في هذا العصر، فهم امتدادٌ طبيعي لإمام المذهب أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، في مهد الحنابلة الأوّل (بغداد). وما إن انجلت الفتنة عن الإمام أحمد، فارتفع اسمه وعلا نجمُه، حتى انتشر مذهبه، وقوي أتباعه، ووُضع لهم القبول، فكان لهم بين العامّة ببغداد (خاصةً) قاعدةٌ شعبيّة تساندهم، وتدعم أئمة المذهب حتى في أحلك الظروف[١]. إلا أن هذا العصر قد بدأ فيه بعض الحنابلة بالخروج عن سَنَن إمامهم، بنقص علم بعضهم بالسنة، لصالح علمهم بالكلام، ممّا جعلهم يخالفون معتقد السلف بالغلوّ في الإثبات أو بالتفويض أو بالتعطيل للأسماء والصفات الإلـٰهيّة، ومن هؤلاء: أبو يعلى الفراء، ورزق الله التميمي، وابن عقيل، وابن الزاغوني، كما نبّه إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيميّة في غير ما كتابٍ من كتبه[٢].

---

(١) قال ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥/ ٢٦١) في ترجمة أبي يعلى الفراء الحنبلي: «وبلغني أن البساسيري لمّا غلب على بغداد ولاّه القضاء تقرُّبًا إلى العامّة».
ويعبّر عن هذا الأمر أحدُ الحنابلة، مبيّنًا القاعدة السياسيّة التي تساندهم أيضًا، وذلك في قول أحمد بن عبدالله بن سهل المشهور بابن البقال (ت ٤٤٠هـ): «الخلافة بيضة والحنبليون حُضّانُها، ولئن نُقّشت البيضة لتنقشنّ عن مُحّ فاسد. الخلافة خيمة والحنبليون أطنابها، ولئن سقط الطِّنْبُ لتهوينّ الخيمة». المقصد الأرشد لابن مفلح (١/ ١٢٢).

(٢) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية (٢/ ٩٦، ١٠٨)، وبيان تلبيس الجهميّة له (١/ ١٤٣، ٢١٤، ٢٨٠)، ودرء تعارض العقل والنقل له (٢/ ١٩، ٢٤٤) =

رابعًا: أن هذا العصر شهد عَلَمَيْن من أعلام التصوّف كان لهما دور بارز في تاريخه؛ الأول: هو أبو القاسم القشيري صاحب (الرسالة)، حيث يعتبر أحد أهم من رسّخَ ارتباط التصوّف بالعقيدة الأشعريّة[١]. والثاني: هو أبو حامد الغزالي الذي انتقل بالتصوّف إلى التفلسف، ودمج بين البدعتين، فتصوّفه أسوأ من تصوّف القشيري والمحاسبي وأمثالهما[٢].

ومن هذه الوقفات المتعدّدة نلحظ بروز علم الكلام والفلسفة على الساحة العلميّة خلال هذا القرن، وتناقصَ العلم بالسنة النبويّة، حتى في صفوف الحنابلة الذين كانوا أولى أصحاب المذاهب علمًا بها ودفاعًا عنها.

ولعل أحد أسباب هذا الأمر الصراعُ السياسي المحتدم بين الرافضة وأهل السنة، أو بصورة أوضح بين الكيانات السياسية التي تمثّل مذهب الشيعة والتي تمثّل المذهب السنّي.

لقد كان للمذهب الشيعي كيانٌ سياسي قويّ في القرن الرابع الهجري في المغرب الإسلامي، متمثّلاً في الدولة العبيدية (المسمّاة بالفاطميّة)، ولهم كيانٌ سياسيٌّ فتيٌّ في المشرق، بسط سلطانه على العراق معقل الكيان السياسي السنّي العريق، إنه السلطان البويهي الذي قويت شوكته حتى طوى الخلافة العباسيّة تحت لوائه.

= (٣/ ١٥٩) (٨/ ٩٨، ٢٩٥)، وكتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ١٦٦)، ومنهاج السنة النبويّة له (٢/ ٣٢٨).

(١) انظر: موقف ابن تيميّة من الأشاعرة للمحمود (٢/ ٥٩٥ ـ ٥٩٩).

(٢) انظر: موقف ابن تيميّة من الأشاعرة للمحمود (٢/ ٦٣٥ ـ ٦٤٤).

يقول الإمام الذهبي عن سنة دخول المعزّ الفاطمي إلى القاهرة سنة (٣٦٢هـ): «وقويت شوكة الرفض شرقًا وغربًا، وخفيت السُّنَن، وأُظهرت البدع، نسأل الله العافيّة»[١]. ولمّا وُصف أبو القاسم التنوخي (ت ٤٤٧هـ) بأنه كان يتشيّع ويذهب إلى الاعتزال، تعقّب الذهبي هذا الوصف بقوله: «نشأ في الدولة البويهيّة، وأرجاؤها طافحةٌ بهاتين البدعتين»[٢].

ومن المعلوم لدى الدارسين لفرق الشيعة (من أخفّها كالزيديّة إلى أغلظها كالإسماعيليّة) أنّهم من أكثر الفرق جهلاً بالسنّة[٣]، وأنّهم كثيروا العناية بالفلسفة وعلم الكلام، ولذلك كان أئمتُهم إمّا معتزلةً في باب الاعتقاد (كالزيديّة)[٤] أو متفلسفةً (كأئمة الإسماعيليّة)[٥]. وسبب جهلهم بالسنة ظاهرٌ من بُعْد مذهبهم عن السنة، وأن السنة أول ما يهدم عليهم عقيدتهم. وأمّا لُجوؤهم إلى الفلسفة وعلم الكلام فهو محاولة منهم للدفاع عن عقائدهم الباطلة بالجدل والمغالطات العقليّة.

---

(١) العبر للذهبي (٢/ ١١٣)، وانظر مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٢٧/ ٤٦٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٥٠).

(٣) انظر كلام ابن الوزير عن جهل الزيدية بالسنة النبويّة، مع أن الزيدية أقرب الشيعة إلى السنة! في الروض الباسم (١/ ١٧٥ ـ ١٨٢). وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة عن جهل الرافضة بالكتاب والسنة في منهاج السنة النبويّة (٥/ ١٦٣) (٦/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).

(٤) انظر: الزيدية نشأتها ومعتقداتها، للقاضي إسماعيل الأكوع (١٥)، ودراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين: الخوارج والشيعة، للدكتور أحمد محمد جلي (٢٥٣ ـ ٢٥٧).

(٥) انظر منهاج السنة النبويّة لشيخ الإسلام (٢/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦) (٨/ ١١ ـ ١٢).

ولمّا كانت الدولة (شرقًا وغربًا) في أيدي هؤلاء، أدّى ذلك إلى إخفاء السنن (كما قال الذهبي)، وهذا الإخفاء أدّى إلى قُصورٍ في العلم بها بين المنتسبين إليها، مما دعا بعضَ المنتسبين إلى السنة إلى اللجوء إلى علم الكلام للردّ على باطل هؤلاء، لكنهم (من وجهٍ آخر) زادوا بذلك بُعْدًا عن السنة!!.

ومما يشهد للعلاقة الوطيدة بين الحالة العلميّة لهذا العصر والحالة السياسية فيه، وإلى علاقة الصِّراع السياسي بالحياة العلميّة وانتشار العقائد الكلامية (كالأشعرية) = أن دور العلم ومؤسساته إنّما أُنشئت لتثبيت أُسُسِ الدولة بنشر دعوتها المناهضة لدعوات الدُّول المناوئة لها.

وسيأتي الكلام عن بعض دُور العلم ومؤسساته قريبًا جدًّا، لكن من المهم أن نبيّن أثر هذه الؤسسات السلبي على السنة النبويّة، حتى نصَّ شيخ الإسلام ابن تيميّة (ت ٧٢٨هـ) على ذلك، عندما قال في (منهاج السنة النبويّة): «فإنه من المعلوم أن السُّنّة كانت قبل أن تُبنى المدارس أقوى وأظهر، فإن المدارس إنما بُنيت في بغداد في أثناء المائة الخامسة: بُنيت النظامية في حدود الستين والأربعمائة»[1].

والسبب في هذا الأثر السلبي أنّ إنشاء تلك المدارس والمؤسسات العلميّة لم يكن لأغراض علميّة بحتة، وإنما كان من الرافضة والإسماعيلية لتأييد دعوتهم، ومن الدولة العباسيّة ومن مشى في ركابها (كالسلاجقة) للردّ على تلك الدعوة، في حين نَقَصَ علمُ السنة، مما أدّى إلى ذلك العجز عن الردّ المشار إليه آنفًا، مما اضطر وزيرَ السلاجقة نظامَ الملك إلى نصرة مذهبٍ

(١) منهاج السنة النبويّة لشيخ الإسلام (٤/ ١٢٩).

كلاميّ هو مذهب الأشاعرة، لأنه ـ في رأيه ـ يمثّل القوّة القادرة على مناهضة الدعوة الفاطميّة.

ولئن رجعنا إلى أُولى دُور العلم في العصر العباسي، وهي (بيت الحكمة) ببغداد، التي ازدهرت في زمن المأمون العباسي (ت ٢١٨هـ)؛ فمن نافلة القول أن نذكر عظيم عناية المأمون بكتب الفلسفة وترجمة علوم الأوائل، من المعارف اليونانيّة والفارسيّة والسريانيّة[١]. لقد بدأ ضعف هذه المكتبة من حين موت المأمون، وخاصةً عند انتقال الخلافة زمن المعتصم العباسي (ت ٢٢٧هـ) من بغداد إلى سامراء. لكن استمرّ ذكر (بيت الحكمة) في كتب التاريخ إلى نهاية القرن الرابع، ويُحتمل أن تكون قد ضُمّت إلى إحدى خزائن كتب الخلفاء، وربّما بدّدها السلاجقة الذين حاربوا الاعتزال، مذهب الدولة البويهيّة التي خَلَفَتْها دولتُهم[٢].

وفي مقابل (بيت الحكمة) العباسيّة أنشأ الفاطميّون (دار الحكمة) سنة (٣٩٥هـ)، التي يظهر من مشابهة اسمها للمؤسسة العباسيّة الغرضُ الحقيقي من إنشائها، وهو مناهضة الدولة العباسيّة ونشر الدعوة الفاطميّة. ولذلك تعرّضت (دار الحكمة) الفاطميّة إلى أن أُغلقت عام (٥١٣هـ) من قبل الفاطميين أنفسهم، لأنها ساهمت في قوّة مذهب أهل السنة وازدهاره، بسبب احتوائها على كتب في علوم مختلفة، فقوي مذهب السنة بالحق الذي

---

(١) انظر: طبقات الأمم لصاعد الأندلسي (١٣٢)، والغياثي للجويني (١٩٣ ـ ١٩٤)، ونقص المنطق لابن تيمية (١٩ ـ ٢٠)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٧٣)، ومقدّمة ابن خلدون (٤٨١ ـ ٤٨٢)، والوسائل إلى معرفة الأوائل للسيوطي (١٧٥).

(٢) انظر: دور الكتب العربيّة العامة وشبه العامة، للدكتور يوسف العش (٥٨ ـ ٨٨).

احتوته لأنه الحق، فانقلب الأمر على الفاطميين!! لكن أعاد الفاطميون فتحها لتحيا فيها الدعوة الإسماعيلية آخر أنفاسها، التي انتهت باضمحلال دولتهم على يد صلاح الدين الأيوبي (ت ٥٨٩هـ) وذلك سنة (٥٦٧هـ)[١].

وفي زمن بهاء الدولة البويهي (ت ٤٠٣هـ) الشيعي المعتزلي، وفي زمنٍ قوي فيه مذهب الرفض في بغداد بسبب دولة البويهيين، وفي سنة (٣٨١هـ) بالأخص = أنشأ أحدُ وزراء البويهيين دارًا للعلم نُسبت إليه، إنها (دار العلم) لسابور بن أردشير الشيرازي (ت ٤١٦هـ)، وكان شيعيًّا من كبرائهم[٢]. وأنشأ هذه المكتبة في محلة الكرخ ببغداد، لأن أهلها كلهم كانوا ـ كما يقول ياقوت ـ من الشيعة[٣]. لقد أطنب المؤرخون في وصف هذه المكتبة، وفي حسن بنائها، وفي ذكر الأوقاف التي كانت تدرّ عليها وعلى مرتاديها، وفي بيان عدد الألوف من نفائس الكتب والمجلدات التي حوتها. لكنّ الصبغة الشيعيّة التي اصطبغت بها كانت هي سبب نهايتها، وذلك سنة (٤٥١هـ)، عندما دخل طغرلبك بغداد مع الخليفة العباسي، منهيًا على سلطة الشيعة بالعراق، مما حدا بالعامة ببغداد من أهل السنة أن يندفعوا إلى حيّ الكرخ مشعلين الحرائقَ فيه، مما أدّى إلى إحراق (دار العلم) لسابور، فانتهى دَوْرها. لكن قام الوزيرُ عميدُ الملك الكُنْدُرِي (ت ٤٥٦هـ) بعد إخماد الحريق باستخراج ما استطاع وما بقي من نفائس كتبها، وأرسلها إلى بلده بخراسان[٤].

---

(١) المصدر السابق (١٠٤ ـ ١٢٧).
(٢) ترجمة سابور في الوافي بالوفيات للصفدي (١٥/ ٧١ ـ ٧٤).
(٣) معجم البلدان لياقوت (٤/ ٤٤٨).
(٤) انظر: دور الكتب العربيّة، للعش (١٣٢ ـ ١٤٦).

لقد استوقفني تعاطُفُ هذا الوزير السلجوقي مع هذه المؤسسة الشيعيّة، التي هي إحدى بقايا الدولة البويهية التي ما كادت دولتُه السلجوقية تنفض يديها منها، حتى وقف مثل هذا الموقف الغريب. إلا أن استغرابي زال لمّا علمت من ترجمة عميد الملك وأخباره أنه كان معتزليًّا رافضيًّا، يتستّر بالمذهب الحنفي تقرّبًا للسلطان السلجوقي طغرلبك الذي كان حنفيًّا سنيًّا[١]. ويبدو أن أمره وإن انطلى على طغرلبك أول سلاطين السلاجقة، فسرعان ما انكشف أمره لثاني سلاطينهم ألب أرسلان، الذي عزل عميد الملك وأمر بقتله، فكان ذلك سنة (٤٥٦هـ).

لقد استطاع عميدُ الملك وزير السلاجقة أن يبثّ عقائد الاعتزال (وربّما الترفّض) بالفعل، وهي عقائد (البويهيين) الكيان السياسي الذي أنهى السلاجقةُ عليه، وعقائد (الفاطميين) أيضًا الكيان السياسي الذي ما زالوا يناهضونه. وذلك أن طغرلبك أمر الخطباء سنة (٤٤٥هـ) أيام الجمع بلعن المبتدعة على المنابر، فقرن الكُنْدُرِي بهم اسمَ الأشعريّة[٢] للتسلّي والتشفّي (على حدّ تعبير ابن عساكر: ت ٥٧١هـ). وسببُ اختيار الكندري للأشعرية أنه معتقدٌ كلامي منشقٌّ على الاعتزال مناهضٌ له، والكندري معتزلي كما سبق. أضف إلى ذلك أن معتنقيه في الغالب كانوا من أهل السنة الشافعيّة في الفروع، والخصومة بين الحنفيّة (مذهب السلاجقة) والشافعيّة معلومة؛ فأصاب الكندري بذلك أغراضًا بسهمٍ واحد: الأشاعرةَ خصومَ المعتزلة الأقوياء في

---

(١) انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر (١٠٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ٤٤١هـ ٤٦٠هـ ـ (٤٢٢ ـ ٤٢٦).

(٢) تبيين كذب المفتري لابن عساكر (١٠٨).

زمنه (وحسب ظنّه)، وأهلَ السنّة (في مقابل الرافضة) متمثّلين بالشافعيّة أصحاب المذهب ذي الانتشار الواسع بين المسلمين من غير الشيعة، مرضيًا بذلك ـ ربّما ـ عداوةً قديمةً بين الحنفيّة والشافعيّة لدى السلطان السلجوقي[١].

ولا يعني ذلك أن الأشعريّة هم وحدهم الذين اشتدّ الخطب عليهم من عميد الملك الكندري، إذْ لم ينْجُ أصحابُ الحديث وأهل السنة (حقًّا) من إيذاء الكُنْدُرِي وعصبيّته ضدّهم[٢].

لقد اشتهرت هذه الفتنة في التاريخ الإسلامي، وأدّت إلى انتفاضةٍ أشعريّة شافعيّةٍ[٣]. وكتب في ذلك علماء الشافعيّة رسائل وكتبًا، منها رسالة أبي القاسم القشيري (ت ٤٦٥هـ): (شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة)[٤]. لكن استمرّت هذه المحنة العظيمة الوطء على الأشعريّة والشافعيّة عشر سنواتٍ تقريبًا؛ فلم يبطل سبّ الأشعريّة إلا بالقبض على عميد الملك سنة (٤٥٦هـ)، وتولية الوزير نظام الملك، الذي أنهى على تلك المحنة، وانتصر للشافعيّة، وأكرم أئمتهم[٥].

---

(١) يشير إلى ذلك عزل الكندري الإمامَ أبا عثمان الصابوني الشافعي عن الخطابة بنيسابور وتفويضها لبعض الحنفيّة، كما في المصدر السابق. وأكّدَ ذلك ما ذكرهُ شيخُ الإسلام ابن تيميّة في الصَّفديّة (٢/ ١٦٢).

(٢) انظر: ذيل ابن النجار ـ ترجمة أبي المعالي الجويني ـ (١/ ٩١).

(٣) ممن أطال في شرحها السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٨٩ ـ ٤٤٤).

(٤) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث سنة ٤٤٥هـ ـ (١٣ ـ ١٤).
وقد أودع تاج الدين السبكي رسالة القشيري كاملة في طبقات الشافعيه الكبرى (٣/ ٣٩٩ ـ ٤٢٣).

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث سنة (٤٥٦هـ) ـ (٢٨٤).

لقد عَرَفَ السلاجقةُ خطأَهم بتولية رجلٍ مثل عميد الملك، أراد أن يُمهِّد لدولةٍ رافضيّة (الفاطميّة أو غيرها)؛ فولَّوا نظامَ الملك الذي كان يعلم ماهو الدَّوْرُ المنوطُ به، وهو محاولة إصلاح ما أفسده عميد الملك من تمهيده لدولة الرافضة. فما كان من نظام الملك إلاّ أن رَفَع من خفضهم عميدُ الملك، وأعزّ من أهانَهم، وهم الأشعريّة الشافعيّة.

وبذلك نلمس ـ وبوضوح ـ أثر النزاعات السياسيّة في الحياة العلميّة والتوجُّهات العقديّة والفكريّة.

لقد كان نظامُ الملك وزيرًا حكيمًا عالمًا بمصالح الدولة ناصحًا لها، وكان محبًّا للعلم والعلماء[١]. لذلك فقد ترجم ذلك كله بإنشائه للمدارس النظاميّة، التي تعتبر أول جامعات إسلاميّة بالمعنى العصري. فكانت منابر الأشعريّة الكبرى، ونَصْرَهم المؤزّر؛ لا على الرافضة والمعتزلة فحسب، بل كذلك على أهل السنة حقًّا من الحنابلة وغيرهم!!.

وقبل الخوض في أثر المدارس النظاميّة السلبي على السنة وأهلها، أريد أن أوكّد على الغرض السياسي من إنشائها، والذي بيّناه آنفًا. ولا يعني ذلك التشكيك في محبّة نظام الملك للعلم والعلماء، فذلك بعض ما أثنى عليه به المترجمون له[٢]. ولكن بماذا يُفسَّر اختيار نظام الملك للأشعريّة الشافعيّة بالانتصار لهم، دون بقيّة المذاهب الأخرى؟ إذا لم يكن تفسير ذلك ما سبق أن ذكرناه، من أنهم ـ في رأي نظام الملك ـ أولى أصحاب

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٩٤ ـ ٩٦).
(٢) المصدر السابق.

المذاهب مناهضةً للدعوة الفاطميّة، دعوةٍ ألدِّ أعداء السلاجقة السنيين.

فلمَ لمْ يختر الحنفيّة، وهم أئمةُ مذهب السُّلْطة (السلاجقة)؟!.

ولم لم يختر الحنابلة، وهم أصحاب وجود كبيرٍ ببغداد ولهم شعبيّة كبيرة؟!.

لقد تولَّى نظامُ الملك بعد انكشاف أمر عميد الملك، فكان من الطبيعي أن يكون أول ما يبدأ به نظامُ الملك أن يعكس خُطةَ عميد الملك، لينقض تدبيره ويُفشل كيده؛ فكان ذلك في صالح الشافعيّة الأشعريّة.

ثم إن الاعتزال هو مذهب دولة الرافضة البائدة على يد السلاجقة (وهم البويهيون) وهو مذهب الدولة الرافضية في الظاهر الباطنيّة في الحقيقه (وهم الفاطميون). فكان المذهب الأشعري حينها أوضح مذهبٍ يُمكن أن يضاهي الاعتزال في تلك الفترة، التي ضَعُفَ فيها كثيرٌ من المنتسبين للسنة وللإمام أحمد عن مواجهة المعتزلة المواجهة القويّة الصحيحة؛ في حين برز المذهبُ الأشعري في ثوب المدافع عن السنة ضدَّ المعتزلة، بسبب ما عُلم من أنه مذهبٌ خرج عن الاعتزال أصلاً على يد مؤسسه أبي الحسن الأشعري، وبسبب واقعه من كثرة جداله للآراء الاعتزاليّة ومناقضته لها.

لذلك كان اختيار نظام الملك للمذهب الشافعي وأئمته من الأشعريّة اختيارًا واضحًا، فنصر أصحابه نصرًا قويًّا مؤزّرًا؛ كان من بين ذلك إنشاؤه للمدارس النظامية.

لقد أنشأ المدرسة النظامية ببغداد سنة (٤٥٩هـ) وكان قد ابتدأ في

عمارتها سنة (٤٥٧هـ)، وأنشأ مدرسة أخرى بنيسابور، وثالثةً بطوس[١] = من أجل نُصْرةِ المذهب الذي يُضَادُّ مذهب دولة الرفض، وهو في رأيه المذهب الأشعري، الذي اتفق أن كان أئمته هم أئمة الشافعيّة.

وهذا ما أكّده جمعٌ من الباحثين في تاريخ دور العلم والمدارس الإسلاميّة، من أن سبب إنشائها بث الدعوة السياسية[٢]. حتى لقد أوَّلُوا تدريسَ السنّة وقراءة الحديث في النظاميّة، كما وقع من نظام الملك عندما زار بغداد فأملى بها مجلسين من حديثه[٣]، بأنه ماهو إلا رمزٌ لمضادّة الدعوة الرافضيّة، إذ كانت السنّة وعلومُها معارضةً ولاشك لهذه الدعوة[٤].

لكننا لا نُغفل أيضًا في خضمّ هذا التفسير حبَّ نظام الملك للعلم والعلماء، وميله إلى مذهب الأشعري والشافعي من صغره[٥]. إلا أننا لا نُغفل أيضًا أن اختيارَه وزيرًا من قبل السلطان السلجوقي بعد عميد الملك بميوله السابق ذكرها لا أحسبه إلا كان مقصودًا، وأنه أحد مؤهّلاته الكبرى للوزارة عقب إفساد الوزير السابق عميد الملك.

إن نُصرة المذهب الأشعري بهذه القوّة، إلى درجة بناء أول جامعات من أجل بثّ معتقده، ورَصْد الأموال والكتب وأعيان العلماء للتدريس بها، مع التعصّب في ذلك إلى درجة أن كُتب اسمُ الأشعريّ على بابها، ولم يُمْحَ

---

(١) تاريخ الإسلام ـ حوادث ٤٥٩هـ ـ (٢٩٠، ٢٩٤)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٩٤).
(٢) انظر دور الكتب العربية ليوسف العش (١٨٠ ـ ١٨٩).
(٣) تاريخ الإسلام ـ حوادث ٤٧٩هـ ـ (٣٢).
(٤) دُور الكتب العربية العامة، للعش (١٨٧).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٩٦).

اسمُه إلا بعد موت نظام الملك بعقود: سنة (٥٣٨هـ)، ليكتب مكانه اسم الإمام الشافعي[١] = كل ذلك لابُدّ أن يثير ردّة فعل أتباع المذاهب الأخرى، وخاصة الحنابلة أصحاب الوجود القويّ والشعبيّة الواسعة في بغداد.

وزاد الأمر خطورةً عندما استغلّ الأشاعرةُ هذه الفرصة، فأعلنوا الحربَ على الحنابلة صراحةً، وشنّوا الغارةَ عليهم في عُقْر دارهم. وذلك ما عُرف في كتب التاريخ والتراجم بفتنة القشيري، وملخّصها أن أبا نصر القُشيري (ت ٥١٤هـ) استُقدم إلى نظاميّة بغداد سنة (٤٦٩هـ)، فأخذ يذمّ الحنابلة صراحةً، وينسبهم إلى أمور قبيحة، وأيّده بعض كبار فقهاء الشافعيّة، وقامَ له نظامُ الملك بالنُّصرة. فثارتْ فتنةٌ عظيمة، تدخّل فيها العامّة وأرباب الدولة والخليفة؛ وانجلت والدائرةُ على الحنابلة، فضُيِّق عليهم وعلى أهل السنة، حتى خرج جماعةٌ منهم عن بغداد ضيقًا بما وقع[٢].

ولم يكن ذلك خاصًّا ببغداد، بل شاملاً لممالك السلاجقة كلّها، ببلاد فارس وخراسان وغيرها.

ولا اقتصر الأمر على التضييق والحبس، بل بلغ إلى درجة إلحاق أشنع التّهم بأئمة السنة[٣]؛ كما وقع لشيخ الإسلام الهروي (ت ٤٨١هـ) صاحب كتاب (ذم الكلام)، فقد بلغ بخصومه أن سعوا به إلى السلطان ألب أرسلان

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ٥٣٨هـ ـ (٢٢٥).

(٢) انظر: المنتظم لابن الجوزي (٨/ ٣٠٥ ـ ٣٠٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ٤٦٩هـ ٤٧٠هـ ـ (٣٤، ٣٦)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩ ـ ٢٢).

(٣) انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٤٥).

زاعمين أن أبا إسماعيل الهروي يعبد صنمًا من صُفْر يزعم أنه على صورة الله عز وجل، ودبّروا لذلك مكيدةً كادت تذهب بالشيخ، لكن عصمه الله منهم[١].

ولم يكن الحنابلة ليرضوا بمثل هذا الوضع، فكانت من حين لآخر تثور الفتن، ولو عند وفاة أحد علماء الحنابلة، ليضجّ الحنابلة من نواحي بغداد لتشييعه صائحين بشعارهم المعتاد في مثل هذه الحالات: «هذا يومٌ سُنّي حنبلي، لا أشعري ولا قُشيري»[٢].

ومع جُرْأة القُشيري على الحنابلة، فقد كان يقول ما يقول ديانةً، وله جاهٌ، ولم يصل إلى درجة خلع لباس أهل العلم والخروج عن قانونهم. فلمّا ثار الحنابلة عليه، وآذوه وآذاهم، واستنصر الأشاعرة عليهم بنظام الملك، فنصرهم (كما سبق بيانه) = إلا أنّ الأمر كأنّه لم يزل متكافئًا، أو يُخشى أن يكون كذلك. وهذا ما زيّن لنظام الملك أن يرمي حنابلة بغداد سنة (٤٧٥هـ) بقاصٍّ من الأشعريّة يقال له البكري[٣]، وكان بذيء اللسان مُغْرىً بشتم الحنابلة، مؤيَّدًا من نظام الملك بالجُنْدِ والسلاح. فثارتْ فتنٌ أدّت إلى مداهمة الجُنْد بيوت آل الفراء (شيوخ الحنابلة)، ونُهبت؛ فزادت الوَطْأة على الحنابلة وأوذوا إيذاءً شديدًا[٤].

---

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٥٤ ـ ٥٦).

(٢) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٦ ـ ٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ٥٢١هـ ـ (٩)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٤٠).

(٣) هو عتيق بن عبدالله البكري، أبو بكر الواعظ المغربي، (ت ٤٧٦هـ). ذيل ابن النجار (٢/ ١٨٥ ـ ١٨٧).

(٤) انظر: المنتظم لابن الجوزي (٩/ ٣ ـ ٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ٤٧٥هـ ـ (١٤).

ويُصوِّرُ ابن عقيل تصويرًا معبِّرًا اختلاف الاتّجاهات الفكريّة والعقديّة باختلاف أهواء الوزراء والساسة، فيقول: «قد رأيت أكثر أعمال الناس لا يقع إلا للناس، إلا من عصم الله. من ذاك: أني رأيت في زمن ابن يوسف[١] كثر أهلُ القرآن والمنكرون لإكرام أصحاب عبدالصمد وكثر متفقهة الحنابلة، ومات فاختلّ ذلك. فاتفق ابنُ جَهير[٢]، فرأيت من كان يتقرب إلى ابن جهير برفع أخبار العاملين. ثم جاءت دولة النظام، فعَظُمَ الأشعريّة، فرأيت من كان يتسخّطُ عليّ بنفي التشبيه غُلُوًّا في مذهب أحمد، وكان يُظهر بُغْضي = يعود عليّ بالغض على الحنابلة، وصار كلامه ككلام رافضيّ وصل إلى مشهد الحسين فأَمِنَ وباح. ورأيت كثيرًا من أصحاب المذاهب انتقلوا[٣] ونافقوا وتوثّق بمذهب الأشعري والشافعي طمعًا في العزّ والجرايات»[٤].

---

(١) هو عبدالملك بن محمد بن يوسف البغدادي أبو منصور، وزير الخليفة العباسي، (ت ٤٦٠هـ).
انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٤٨٦)، ومقدّمة تحقيق شرح اللمع للشيرازي لعبدالمجيد تركي (١/ ٢٥ ـ ٢٦).

(٢) ابن جهير: هو الوزير أبو منصور محمد بن محمد بن محمد بن جهير (ت٤٩٣هـ).
انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٧٥ ـ ١٧٦).

(٣) وفي واحدٍ من هؤلاء يقول الشاعر:

ومَنْ مبلغٌ عنّي الوجيهَ رسالةً ... وإن كان لا يُجْدِي إليه الرسائلُ
تمذهبت للنعمان بعد ابن حنبلٍ ... وذلك لما أعوزتْك المآكلُ
وما اخترتَ قول الشافعيِّ تديّنًا ... ولكنما تهوي الذي منه حاصل
وعمّا قليلٍ أنت لاشك صائرٌ ... إلى مالكٍ، فافطن لما أنا قائلُ

انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

(٤) المنتظم لابن الجوزي (٩/ ٩٣).

لقد شهد هذا العصر تعصُّبًا مذهبيًّا على شتّى التوجّهات وفي عامة الأقطار لم يَشهد التاريخُ الإسلامي قبلَه مثلَه، مما بات معه هذا التعصّب المذهبي السمةَ الكبرى للحياة العلميّة في هذا العصر. وهذا التعصّب المذهبي أفرزَ ظاهرةً أخرى، وهي ظاهرة الغُلُوّ في المذهب.

يقول الإمام الذهبي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى العثماني (ت٥٢٧هـ): «غلاة المعتزلة، وغلاة الشيعة، وغلاة الحنابلة، وغلاة الأشاعرة، وغلاة المرجئة، وغلاة الجهميّة، وغلاة الكَرّاميّة[١] = قد ماجت بهم الدنيا، وكثروا»[٢].

لقد أثبت التاريخُ أن بثَّ الدعوة بالترهيب أو بالترغيب دون إقناع بالدليل والبرهان = اضطهادٌ فكريٌّ، وكبتٌ لبركان العقيدة المستقرّة في القلوب، سرعان ما تكون نتيجتُه الحتميّةُ الانفجارَ في الاتّجاه المعاكس!!.

فإن أردنا إعطاء صورة سريعة عن دور العلم ومؤسساته في هذا القرن، فإنا ولاشك نمرُّ في هذا العصر بفترة متميّزة حقًّا، شهدت تطوّرًا عظيمًا وقفزةً هائلةً في هذا المجال.

وقبل الحديث عن هذه النُّقلةِ الكبيرة نقدِّمُ بالحديث عن دُور العلم الأولى في الإسلام، وهي المساجد.

---

(١) لم يذكر الذهبي غلاة الحنفيّة، وكان لهم وجود قوي في هذا القرن، ومنهم: محمد بن موسى بن عبدالله البَلَاسَاغُوني (ت٥٠٦هـ)، فهو القائل ـ كما في ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي (١٤٨) ـ: «لو كان لي أمرٌ أخذتُ من الشافعيّة الجزية»!!.

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٤٥ ـ ٤٦).

لقد كان المسجد (ولم يزل في هذا العصر) أحدَ أهمِّ دور العلم في بغداد وغيرها من عواصم الإسلام ومدنه، ولا تخفى مكانة المسجد العظمى في الإسلام، وأثره الكبير في نشر العلوم الإسلامية باختلاف تخصصاتها، ودَوْرُهُ البارزُ المتميّزُ على بقيّة أماكن العبادة في الديانات الأخرى.

ومن نظر في تراجم العلماء في هذا القرن، وما يرد عَرَضًا من ذكر دروسهم العلميّة، فإنه سيلحظ كثرة تكرّر الجوامع والمساجد مكانًا لتلك الحلقات العلميّة.

ولئن أخذنا مشيختنا هذه مثالاً لذلك، نجد أنه تكرّر اسم ثلاث جوامع ببغداد، كانت إحدى ملتقيات العلم وأهله في تلك الحقبة؛ هي: جامع المنصور (وهو الجامع العتيق وجامع المدينة)[١]، وجامع المهدي (وهو جامع الرصافة)[٢]، وجامع الحربيّة[٣].

ومن جوامع بغداد الشهيرة أيضًا: جامع القصر (وهو جامع الخليفة، والخلفاء)[٤]. وهو أحد الجوامع التي تصدّر فيها أبو بكر الأنصاري لإملاء

---

(١) انظر: المشيخة: (رقم ١، ٨١، ١٢٠، ١٩٠، ٢٤٠، ٤٥٠، ٥٢١)، والتعريف به في أول موطن.

(٢) انظر: المشيخة: (رقم ٢٠١، ٤٥٨، ٥٧٦)، والتعريف به في أول موطن.

(٣) انظر المشيخة (رقم ٤٢٩)، وفيه التعريف به.

(٤) جامع القصر: أنشأه المستكفي بالله خلال ست سنوات (٢٨٩هـ ـ ٢٩٥هـ)، ويقع في الجانب الشرقي من بغداد، ولا زالت إحدى مآذنه باقية باسم منارة سوق الغزل.
انظر: دليل خارطة بغداد للدكتور مصطفى جواد والدكتور أحمد سوسة (١٢٤ ـ ١٢٥).

الحديث ونشر العلم[١]. كما كان لشيخنا أبي بكر الأنصاري دروس أيضًا في مسجده بالنصريّة (المحلّة التي كان يسكنها)، تُقرأ عليه فيه دواوين السنّة[٢].

لقد كانت هذه الجوامع تؤدّي دورًا فريدًا في التعليم، فتقام فيها حلقات الدروس والمناظرة والوعظ والفتوى وغير ذلك. ومراجعة كشافات المواضع في الكتب المحققة في التاريخ والتراجم كافية لإعطاء الصورة الواضحة لهذه الجوامع، ولبيان مكانتها الكبرى في نشر العلم.

وهكذا بقي المسجد محتفظًا بمكانته، رُغْم ظهور دُوْرٍ أخرى للتعليم. بل لم تزل دور التعليم الأخرى ملاصقةً للمسجد حِسِّيًا ومعنويًا؛ فكانت الرُّبَط والمدارس تُبنى بجوار مسجد كبير، يكون هذا المسجد الساحة الكبرى للحلقات العلميّة. حتى لقد استنتج أحدُ المستشرقين من هذه الظاهرة المهمة: «أنه لا فرق بين المدارس والمساجد»[٣].

ولم تكن المساجد موطن تعليم فقط، بل كانت تضم في أحيانٍ كثيرة مكتباتٍ ضخمة، يوقفها عليها الوزراء والعلماء وطلاب العلم.

فمن خزائن الكتب الملحقة بالمساجد: خزانة الشريف أبي الحسن علي ابن أحمد الزيدي ـ نسبًا ـ الشافعي (ت ٥٧٦هـ)، التي كانت تزخر بكتب السنّة خاصة وغيرها من العلوم عامة. لقد كان لهذه المكتبة مكانة كبرى،

---

(١) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣).
(٢) انظر: المشيخة البغدادية للسلفي (٤٨/ب)، وسماعات الفوائد المنتقاه لعلي ابن عمر الحربي (١٢٩).
(٣) دور الكتب العربيّة للعش (١٨٠).

حتى لقد اختارها الورّاقُ والعالم الشهير ياقوت الحموي لتكون مقرًّا لمكتبته، حيث أوقف كتبه عليها[١].

ومن خزائن الكتب الملحقة بالمساجد أيضًا: خزانة الكتب الملحقة بمشهد أبي حنيفة، فقد كانت ملحقةً بالمشهد مدرسةٌ ومكتبةٌ أوقف عليها جماعةٌ من العلماء كتبهم؛ منهم: الطبيب يحيى بن عيسى بن علي بن جزلة (ت ٤٩٣هـ)، وعبدالسلام بن محمد بن يوسف القزويني المعتزلي ـ شيخ أبي بكر الأنصاري ـ (ت ٤٨٨هـ)، ومحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[٢].

ويُمكن أن يُلحق بالمساجد من دور التعليم الأربطة، التي كانت تضم (غالبًا) مسجدًا، وربما انضمّ إلى المسجد مكتبة.

ومن هذه الأربطة الشهيرة ببغداد: رباط المأمونية[٣]، الذي بنته زمرّد خاتون (ت ٥٥٧هـ)، الذي كان يضمّ مكتبةً مهمّة[٤]، وينزل فيه العلماء الواردون إلى بغداد، وتُقرأ فيه كتب العلم[٥].

ومن مشاهير الأربطة ببغداد أيضًا: رباط الزَّوْزَني، الذي بناه علي بن

---

(١) دور الكتب العربيّة للعش (٢١٢ ـ ٢١٣)، ودليل خارطة بغداد المفصل للدكتور مصطفى جواد، والدكتور أحمد سوسة (١٧٤ ـ ١٧٥).
(٢) دور الكتب العربيه للعش (٢١٩ ـ ٢٢١).
(٣) المأمونيّة: محلّة ببغداد، بالجانب الشرقي منها، منسوبة إلى الخليفة المأمون. وهي اليوم: محلة عقد القشل والدهانة والهيتاويين وصبابيغ الآل. انظر معجم البلدان لياقوت (٥/ ٤٤)، ودليل خارطة بغداد المفصل لجواد وسوسة (١٢٤).
(٤) دور الكتب العربية العامه للعش (٢١٤ ـ ٢١٦).
(٥) التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٢/ ٢٤٠) (٥/ ١٦٤ ـ ١٦٥).

إبراهيم الحُصْري (ت ٣٧١هـ) للصوفيّة أمامَ جامع المنصور، ثم نُسب الرباط إلى علي بن محمود بن إبراهيم الزوزني (ت ٤٥١هـ)؛ لكونه أشهر من حَلّ هذا الرباط بعد مؤسسه، ثم إنه دُفن به أيضًا[١]. وممن نزل هذا الرباط: يوسف بن محمد المهرواني (ت ٤٦٨هـ) شيخ أبي بكر الأنصاري، إلى أن توفي فيه[٢]. وكان لهذا الرباط مكتبة لها خازن، واستمرَّ عطاءُ هذا الرباط خلال القرن الرابع والخامس والسادس، فمن خُزّان مكتبته علي بن أحمد بن أبي الحسن المقرىء، الذي قُرِّر خازنًا لها سنة (٥٩٢هـ)[٣].

وانضاف إلى هذه الدورِ والمؤسساتِ دورُ الكتب، أو المكتبات العامّة بالتعبير العصري.

وسبق الحديث عن دار العلم لسابور، وما آل إليه أمرها من الإحراق سنة (٤٥١هـ)[٤].

وكان من آثار هذه النهاية المؤلمة لدار العلم لسابور أن قام أحد الوزراء الشيعة بإنشاء مكتبة أخرى خوفًا من ذهاب العلم، حيث أنشأ الوزير أبو الحسن محمد بن هلال بن المحسِّن بن إبراهيم الصابيء المعروف بغرس النعمة (ت ٤٨٠هـ) دارًا للعلم سنة (٤٥٢هـ)، وأوقف فيها ألوفَ المجلّدات. واشتهرت هذه المكتبه باسم دار الكتب في شارع ابن أبي عوف. إلا أن هذه

---

(١) انظر: الأنساب المتفقة لابن طاهر (٤٣)، وحاشية تحقيق طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، بتحقيق د. عبدالرحمن العثيمين (٣/ ٤٠٥).
(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧).
(٣) دور الكتب العربية العامة للعش (٢١٦).
(٤) انظر (٤٥).

المكتبة سرعان ما انتهى أمرها بإنشاء دار الكتب بالنظامية سنة (٤٥٩هـ)[١].
لكن بعد أن أدّت دورًا مهمًّا، حيث كانت مجمعًا للعلماء، تقام فيه مجالس المناظرة بينهم[٢].

وإضافة إلى هذه المكتبات العامة، فقد كانت هناك مكتبات خاصة أوقفها أصحابها بعد وفاتهم، فكانت بذلك منهلاً للعلماء وطلبة العلم. مثل مكتبة الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، والحميدي (ت ٤٤٨هـ)، والمستظهري (ت ٥٠٩هـ)، وابن التعاويذي (ت ٥٨٣هـ)، وغيرها. وبعض هذه المكتبات ضمّت ألوف المجلّدات، ومنها ما ضمّ اثني عشر ألف مجلّد[٣].

فإذا انتهينا إلى هنا، فنختم الحديث عن مؤسسات ودور العلم ببغداد، بما كنا قد عرضنا له سابقًا، من الحديث عن المدارس، التي هي قمّة التطوّر لدور التعليم. فهي جامعات، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى في الزمن الحاضر. حيث كانت تضمّ هذه المدارس فصولاً دراسية، ومكتبةً ضخمة، ومسجدًا، وأُوقِف عليها من الأوقاف العظيمه ما يكفي لإدارتها ولصرف رواتب المدرسين، والطلاب أيضًا.

لقد استوقفت هذه المدارس (التي تأتي في مقدّمتها المدارس النظامية) كثيرًا من الدارسين من عربٍ ومستشرقين، لدراستها ودراسة أسباب نشوئها بهذه القوّة، وطريقة تنظيمها المالي والإداري والدراسي.

---

(١) دور الكتب العربية العامة للعش (١٦٨ ـ ١٧٠).
(٢) انظر: كتاب الفنون لابن عقيل (٢/٥٤٨ ـ ٥٥٠).
(٣) انظر: صيد الخاطر لابن الجوزي (٥٥٠)، ودور الكتب العربية للعش (٢٢٢ ـ ٢٢٤).

وقد سبق الحديث عن علاقة نشأة المدارس بالسياسة وصراعاتها العقديّة والفكريّة[١]، وهذا بعضُ ما أكّدته الدراسات الحديثة لتلك المدارس[٢].

وكما تحدّث الدارسون باستفاضة عن المدارس، فقد كان حديثهم عن مكتبتها مستفيضًا كذلك[٣].

وكان من الطبيعي إذ أنشأ الوزير نظام الملك المدرسة النظامية لنصرة المذهب الأشعري والشافعي في الفروع الفقهيّة، أن يتحمّس أصحاب المذاهب الأخرى لمقاومة ذلك، بإنشاء مدارس تُدرس فيها تلك المذاهب.

ففي حين ابتدأ العمل بإنشاء المدرسة النظامية سنة (٤٥٧هـ)، وانتهى العمل سنة (٤٥٩هـ)[٤]؛ بُدِئَ في هذه السنة (٤٥٩هـ) إنشاءُ مدرسة الإمام أبي حنيفة بجوار مشهده، وتمّ بناؤها خلال أربعة أشهر فقط[٥]. ولهذا التاريخ، ولهذا الاستعجال في البناء سببُه الذي لا يخفى!!.

وكانت هذه المدرسة تضم ـ كالعادة ـ مكتبة، سبق الحديث عنها.

وبنى الحنابلةُ أيضًا مدرسةً أنشأها المبارك بن علي المُخَرِّمي الحنبلي (ت ٥١٣هـ) لتكون مدرسةً ومكتبةً للحنابلة، عُرفت بعد ذلك بالمدرسة الجيليّة، نسبةً إلى تلميذه الإمام الشهير عبدالقادر الجيلي (ت ٥٦١هـ)،

---

(١) انظر (٤٨ ـ ٥٠).
(٢) انظر: دور الكتب العربية العامة للعش (١٨٠ ـ ١٩٠).
(٣) دور الكتب العربيه العامة للعش (١٩٤ ـ ٢٠٠).
(٤) انظر ما سبق (٤٩ ـ ٥٠).
(٥) انظر: الأعظميّة للخطاط وليد الأعظمي (٥٦ ـ ٥٩).

الذي وسَعَ المدرسة وسكنها، فعُرفت به[١].

وبهذا يتّضحُ مقدارُ الرُّقيّ الحضاري العلمي الذي شهده هذا العصر، والمستوى الذي بلغه في تقدُّم الحياة العلميّة. وأنه عصرٌ بلغت فيه مؤسسات التعليم قمّة تطوّرها في العالم الإسلامي، وازدهرت فيه دُوْرُ الكُتُب العامة والخاصّة ازدهارًا لم يُعلم له مثيلٌ من قبل.

إلا أن هذا كلّه لا يعني أن هذا العصر كان العلمُ الشرعي فيه وعلوم السنة خاصة أفضل من القرن الرابع السابقِ له، ولا وُجد فيه من العلماءِ مثل من وُجد في القرون السابقة. وهذا ما سبق الحديث عنه في مقدّمة هذا المبحث، من التفريق بين فقه النفوس وعلم الصدور من جهة ومؤسسات التعليم ودور الكتب من جهةٍ أخرى[٢]. بل لقد شهدت علوم السنة نقصًا خلال هذا القرن، كما لم تشهده في قرن سابق، وهذا ما أثبته الواقع كما سبق[٣]، وقرره شيخ الإسلام ابن تيميّة أيضًا[٤].

وللقِنَّوْجي عبارة لطيفةٌ في هذا المجال، إذ يقول في كتابه (الحِطّة): «ولقد كُوشِفَ علماءُ ما وراء النهر بهذا، ونطقوا به، لما بلغهم بناءُ المدارس ببغداد أقاموا مَأْتَمَ العلم؛ وقالوا: كان يَشْتَغِلُ به أربابُ الهِمَم العليّة والنفوس الزكيّة، الذين يقصدون العلم لشرفه والكمال به.. وإذ صار عليه أُجرة،

---

(١) انظر: دور الكتب العربيّة العامة للعش (٢٠٨ ـ ٢٠٩)، وحاشية تحقيق طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الفراء بتحقيق د. عبدالرحمن العثيمين (٣/ ٤٠٥).
(٢) انظر (٢٦ ـ ٢٧).
(٣) انظر (٣٩).
(٤) انظر (٤٣).

تدانَى إليه الأخِسّاءُ وأربابُ الكسل؛ فيكون سببًا لارْتِفَاعِه»[١].

ولاشك أن ذلك الوسط العلمي الراقي ببغداد سيكون له أثرٌ في الحياة العلميّة من جهة توارُث بعض الأُسر العلمية للعلم، وبروز بعض العوائل التي تتداوَلُ العلم أبًا عن جدّ. لأنّ العلم إذا كان في المجتمع عزيزًا، وكان لأهله من التعظيم والإجلال في قلوب الخاصة والعامة ما يليق بهم، فسيكون من أثر ذلك حرصُ الأبناء على الحفاظ على أمجاد الآباء. ولمّا كان العلم هو مَجْدُ العالم، فسيكون توارثه من أبنائه وأحفاده هو طريقة الحفاظ على ذلك المجد.

ولذلك وُجدت بَعْضُ الأسر العلميّة ببغداد خلال هذا القرن وقريبًا منه، وهي في الحقيقة أسرٌ حقيقةٌ بأبحاث مستقلّة؛ لكن لا بأس من الإشارة هنا إلى بعض تلك الأسر.

فمن هذه الأسر: العبّاسيون، أبناء الخلفاء:

فقد اعتنى كثيرٌ من العباسيين بالعلم، فكان منهم الفقهاء والمحدّثون. وقد روى أبو بكر الأنصاري عن ثمانية من العلماء العباسيين[٢]. وقد اشتهر من هذا البيت عدّة سُلالات، منهم: آل المأمون الخليفة العباسي، الذين كان منهم: أبو بكر محمد بن الحسن بن الفضل ابن المأمون (ت ٣٥٠هـ)[٣]، وأخوه أبو الفضل محمد (ت ٣٧٦هـ)[٤]، وابن أخيهم عبدالصمد بن علي ابن محمد بن الحسن بن الفضل بن المأمون (ت ٤٦٥هـ) شيخُ أبي بكر

---

(١) الحِطّة في ذكر الصحاح الستة، للقِنَّوْجي (٤٢).
(٢) انظر الشيخ رقم (٣٥، ٧٠، ١٢، ٥١، ٦٥، ٥، ٢٤، ٧٩).
(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٢١٤).
(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦).

الأنصاري[١]، وحفيده عبدالصمد بن محمد بن علي بن عبدالصمد بن علي ابن محمد (ت ٥٧٠هـ)[٢].

ومن مشاهير الأسر العلميّة: آل حسان بن سنان التنوخيون.

فتبدأ هذه الأسرة العريقة بحسان بن سنان بن أوفى بن عوف التنوخي (ت ١٨٠هـ)، الذي كان نصرانيًّا فأسلم، وهو مذكور في طبقات الحنفيّة[٣]. وله ثلاثة أبناء: يزيد، ومحمد، والبُهْلُول، والنجابة كانت في أبناء البهلول. وليزيد ابنٌ عالم اسمه علي[٤]، ولمحمد حفيدٌ عالم اسمه القاسم بن عبدالرحمن ابن محمد بن حسان (ت ٣١٦هـ)[٥]. أمّا البهلول بن حسان بن سنان فكان من العلماء (ت ٢٠٤هـ)[٦]، ومن ذريته العلماء: ابنه إسحاق بن البهلول (ت ٢٥٢هـ)[٧]، وأبناؤه: البهلول (ت ٢٩٨هـ)[٨]، وأحمد (ت ٣١٨هـ)[٩]، ويعقوب (ت٢٥١هـ)[١٠]، وابنُ أخيهم داود بن الهيثم بن إسحاق (ت٣١٦هـ)[١١].

---

(١) انظر الشيخ (رقم ١٢).
(٢) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٧٨ ـ ٧٩ رقم ٨٩٣).
(٣) تاريخ بغداد (٨/ ٢٥٨)، والجواهر المضيّة للقرشي (٢/ ٣٥ ـ ٣٧).
(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ١٢١).
(٥) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٤٤).
(٦) تاريخ بغداد (٧/ ١٠٨)، الجواهر المضيّة للقرشي (١/ ٤٧٠ ـ ٤٧١).
(٧) تاريخ بغداد (٦/ ٣٦٦ ـ ٣٦٨)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٨٩ ـ ٤٩١).
(٨) تاريخ بغداد (٧/ ١٠٩ ـ ١١٠)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٩٨).
(٩) تاريخ بغداد (٤/ ٣٠ ـ ٣٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٩٧).
(١٠) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٧٦).
(١١) تاريخ بغداد (٨/ ٣٧٩).

أمّا يعقوب بن إسحاق فأنجب إسماعيل (ت ٣٣١هـ)[١]، ويوسف (ت٣٢٩هـ)[٢]، وإبراهيم وحفيده محمد بن علي بن إبراهيم كان عالمًا (ت بعد ٣٨٩هـ)[٣]. ويوسف بن يعقوب السابق ذكره أنجب ابنين عالمين: محمدًا (ت ٣٩٣هـ)[٤]، وأحمد (ت ٣٧٧هـ)[٥]، ولأحمد ابنةٌ عالمةٌ روى عنها الخطيب البغدادي اسمها طاهرة (ت ٤٣٦هـ)[٦]. وأمّا أحمد بن إسحاق ابن البهلول بن حسان بن سنان فأنجب ابنًا عالمًا هو محمد (ت ٣٤٨هـ)[٧]، ولمحمد ثلاثة أبناء علماء: البهلول (ت ٣٨٠هـ)[٨]، وعلي (ت ٣٥٨هـ)[٩]، وجعفر (ت ٣٧٧هـ)[١٠]، وجعفر هذا أنجب الحسين وكان عالمًا[١١].

ومن مشاهير الأسر العلميّة أيضًا: آل المُسْلِمَةِ:

ومنهم: محمد بن عمر بن الحسن بن عُبيد بن عمرو بن خالد بن الرُّفَيْل

---

(١) تاريخ بغداد (٦/ ٣٠١).
(٢) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٢١).
(٣) تاريخ بغداد (٣/ ٩٠)، والجواهر المضيّة للقرشي (٣/ ٢٥٣).
(٤) تاريخ بغداد (٣/ ٤١٠ ـ ٤١١).
(٥) تاريخ بغداد (٥/ ٢٢١ ـ ٢٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٥٥)، والجواهر المضية للقرشي (١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤).
(٦) تاريخ بغداد (١٤/ ٤٤٥).
(٧) تاريخ بغداد (١/ ٢٧٨).
(٨) تاريخ بغداد (٧/ ١١٠).
(٩) تاريخ بغداد (١٢/ ٨٢).
(١٠) تاريخ بغداد (٧/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣).
(١١) تاريخ بغداد (٨/ ٢٧).

(ت٣٥٢هـ)[١]، وابنه أحمد (ت٤١٥هـ)[٢]، ولأحمد ابنان: أولهما أبو محمد الحسن (ت٤٣٠هـ)[٣]، وللحسن ابنه الوزير أبو القاسم علي (ت٤٥٠هـ)[٤]؛ وثانيهما محمد (ت ٤٦٥هـ) وهو شيخٌ لأبي بكر الأنصاري[٥]، هو وابنه وسميُّه محمد (ت ٤٧٩هـ) كلاهما من شيوخ أبي بكر الأنصاري[٦]. ومن ذرية الوزير أبي القاسم: المظفر بن هبة الله بن المظفر بن الوزير أبي القاسم (ت ٥٦٠هـ)[٧]، وابنه أبو جعفر عبدالله (ت ٥٩٢هـ)[٨].

ومن مشاهير الأسر العلمية: آل النَّقُّور:

وأول هذه الأسرة: الحافظ أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن النقّور البغدادي البزّاز (ت ٤٧٠هـ) شيخُ أبي بكر الأنصاري[٩]، وابنه: أبو منصور محمد (ت٤٩٧هـ)[١٠]، ثم ابن أبي منصور: أبو بكر عبدالله (ت٥٦٥هـ)[١١]، ثم ابن أبي بكر: أبو الفرج المبارك (ت ٥٨٤هـ)[١٢]،

---

(١) تاريخ بغداد (٣/ ٢٥).
(٢) تاريخ بغداد (٥/ ٦٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٣٠).
(٣) تاريخ بغداد (١/ ٣٥٧).
(٤) تاريخ بغداد (١١/ ٣٩١).
(٥) انظر الشيخ (رقم ١١).
(٦) انظر الشيخ (رقم ٤٦).
(٧) تاريخ الإسلام للذهبي (٣٢١).
(٨) التكملة للمنذري (رقم ٣١٥).
(٩) انظر الشيخ رقم (١٦).
(١٠) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٧٤).
(١١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩).
(١٢) المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي للذهبي (٣/ ١٧٠).

وهو آخر آل النقور.

ومن مشاهير الأسر العلمية: آل حماد بن زيد البصري المالكيّون مذهبًا، وقد أطنب ابن فرحون المالكي (ت ٧٩٩هـ) في الثناء على هذه الأسرة، التي دامت نحو ثلاثمائة سنة تنشر العلم، وتنصر الفقه المالكي ببغداد[١]:

وأول من استوطن بغداد من هذه الأسرة العريقة: القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم الجهضمي الأزدي مولاهم (ت ٢٨٢هـ)[٢]، وأخوه حماد بن إسحاق (ت ٢٦٧هـ)[٣]، وابنه إبراهيم بن حماد (ت ٣٢٣هـ)[٤]، وابن عمهم محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد (ت ٣٢٠هـ)[٥]، وابنه عمر بن محمد (ت ٣٢٨هـ)[٦]، وعبدالصمد بن الحسين بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد نزيل مصر (ت ٣٥٣هـ)[٧]؛ وكان آخرهم موتًا: أبو العباس أحمد بن أبي يعلى عبدالوهاب بن حسين بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل ابن حماد، توفي قريبًا من (٤٠٠هـ)[٨].

---

(١) الديباج المذهب لابن فرحون (١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).
(٢) الديباج المذهب (١/ ٢٨٢ ـ ٢٩٠).
(٣) الديباج المذهب لابن فرحون (١/ ٣٤١).
(٤) الديباج المذهب لابن فرحون (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).
(٥) الديباج المذهب لابن فرحون (٢/ ١٨١ ـ ١٨٣).
(٦) الديباج المذهب لابن فرحون (٢/ ٧٥ ـ ٧٧).
(٧) تاريخ بغداد (١١/ ٤١ ـ ٤٢).
(٨) الديباج المذهب لابن فرحون (١/ ١٧٣)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (١/ ٩٣).

ومن الأسر العلمية ببغداد: آل البرمكي، وجُلّهم حنابلة:

أولهم: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل البرمكي الحنبلي، وابنه أبو حفص عمر (ت ٣٨٧هـ)، وأبناؤه: أحمد (ت ٤٤١)، وإبراهيم وهو شيخ لأبي بكر (ت ٤٤٥)، وعلي وهو شيخ لأبي بكر (ت ٤٥٠هـ)؛ وهم حنابلة إلا عليًّا. ولأحمد بن عمر ابنٌ هو عبدالواحد (ت ٤٥٩)، ولأخيه إبراهيم بن عمر ابنان هما: عُبيدالله، وأحمد (ت ٤٦٨هـ) وهو من شيوخ أبي بكر الأنصاري[١].

ومن الأسر العلمية أيضًا: آل التميمي الحنابلة كلّهم.

وأوّل هذه الأسرة: عبدالعزيز بن الحارث بن أسد التميمي (ت٣٧١هـ)[٢]، وابنه عبدالوهاب (ت ٤٢٥هـ)[٣]، وأخوه عبدالواحد (ت ٤١٠هـ)[٤]، ولعبدالوهاب ابنٌ هو أشهر هذه الأسرة، ألا وهو: رِزْقُ الله (ت ٤٨٨هـ)[٥]، وهو من شيوخ الأنصاري خارج هذه المشيخة. ولرزق الله ابنان، هما: عبدالوهاب (ت ٤٩١هـ)[٦]، وعبدالواحد (ت ٤٩٣هـ)[٧]. ومن أبناء عمومتهم: الحسين بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن الحارث بن أسد

---

(١) استوعب الحديث عنهم د. عبدالرحمن العثيمين في حاشية تحقيقه لطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ١٤٥).
(٢) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧).
(٣) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ٣٣٤).
(٤) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ٣٢٥).
(٥) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ٤٦٤ ـ ٤٦٦).
(٦) ذيل ابن النجار (١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٥)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (٢/ ١٣١).
(٧) ذيل ابن النجار (١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٥)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٨٥ ـ ٨٦).

التميمي (ت ٤١٢هـ)[١]، وأخوه أحمد (ت ٤٣٠هـ)[٢].

ومن أسر الحنابلة الشهيرة ببغداد: آل الفرّاء:

وقد كان إمامهم وفاتحتهم القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف (ت ٤٥٨هـ) شيخ أبي بكر الأنصاري، كان أبوه أبو عبدالله الحسين بن محمد فقيهًا حنفيًّا (ت ٣٩٠هـ)، فكان أبو يعلى الفراء أولَ هذا البيت تَحَنْبُلاً، هو وإخوانه، ثم أبناؤهم وأخوالهم[٣].

وهناك أسر علميّة كثيرةٌ ببغداد لا يمكن حصرها في مثل هذا المبحث المختصر، لذلك فإني أكتفي بما سبق، فقد استفدنا به صورةً أخرى من صور الحياة العلمية في عصر المؤلف.

ولاشك أن المتفحّص لكل ما سبق في وصف الحياة العلميّة في القرن الخامس وأوائل السادس، سيخرج بشعور قويّ أن هذا العصر حقيقٌ بالتعمق في دراسته، لكونه عصرًا زاخرًا بالعلم ومؤسساته وصراعاته؛ فهو من أفضل العصور المفيدة للدارسين والباحثين للحياة العلمية في جميع جوانبها.

وإن كنت قد أعطيت هذه الصورة السريعة لعصرٍ مليءٍ بالوقفات والعبر، إلا أني إنما اكتفيت بهذا لأن المجال هنا لا يقبل أكثر من ذلك، فليس في الإمكان أحسن مما كان!.

---

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).
(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٢٨١).
(٣) استوعب الحديثَ عنهم د. عبدالرحمن العثيمين في مقدّمة تحقيقه لطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ١٤ ـ ٢٢).

الفصل الثاني:

ترجمة صاحب المشيخة[١]

المبحث الأول: اسمه ونسبه وألقابه ومولده.

أمّا اسمه ونسبه: فهو محمد بن عبدالباقي بن محمد بن عبدالله بن محمد

---

(١) مصادر ترجمته: الأنساب للسمعاني ـ النصري ـ (١٣/ ١١٣)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٥/ ٥٨٢ ـ ٥٨٤)، ومشيخة ابن عساكر ( )، والمشيخة البغدادية لأبي طاهر السِّلَفِي (٤٨/ب)، والمنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٢ ـ ٩٤)، ومشيخته (٥٤ ـ ٥٨ رقم٢)، ومناقب الإمام أحمد له (٧٠٢ ـ ٧٠٣)، وأعمار الأعيان له (٨٣)، والتقييد لرواة السنن والمسانيد لابن نقطة (٨٢ ـ ٨٣ رقم ٧٦)، وتكملة الإكمال له ـ النصري ـ (٦/ ٩٠ ـ ٩١ رقم ٦٣٣٣)، والكامل لابن الأثير (٨/ ٣٦٩)، والتاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجّار ـ نقل ترجمة المصنّف مختصرةً عنه أبو المؤيّد الخوارزمي في جامع المسانيد ـ (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٤)، والتمييز والفصل لابن باطيش (٢/ ٦٩٤ ـ ٦٩٥)، ومرآة الزمان لسبط ابن الجوزي ـ المخطوط ـ (١٠٨ ـ ١٠٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ ٥٢١هـ ـ ٥٤٠هـ ـ (٣٩٠ ـ ٣٩٤)، وسير أعلام النبلاء له (٢٠/ ٢٣ ـ ٢٨)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٨١ ـ ١٢٨٢)، والعبر له (٢/ ٤٤٨)، ودول الإسلام له (٢/ ٥٥)، وأسماء من عاش ثمانين سنة بعد شيخه أو بعد سماعه للذهبي (رقم ٢٤١)، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن أيبك الحسامي (١٠١ ـ ١٠٤ رقم ١٥)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٢ ـ ١٩٨)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (١/ ٥٥٠)، ولسان الميزان لابن حجر (٥/ ٢٤١ ـ ٢٤٣)، وتبصير المنتبه له (١/ ١٦٠)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٥/ ٢٦٧)، والمقصد الأرشد =

ابن عبدالرحمن بن الربيع بن ثابت بن وهب بن مَشْجَعَة[١] بن الحارث بن عبدالله بن كعب بن مالك الأنصاري الخزرجي السَّلِمي[٢].

هكذا أملى هو نَسَبه هذا على تلميذه أبي موسى المديني (ت ٥٨١هـ)[٣]، وهكذا وَجَدَ الحافظُ محب الدين محمد بن محمود ابن النجار (ت ٦٤٣هـ) نسبَه كاملاً مكتوبًا بخط يد محمد بن عبدالباقي نفسه[٤]، وهو النسب الذي اتفق على نقله المترجمون له.

فهو يرجع بالنسب المتصل الصحيح إلى الصحابي الجليل الشاعر كعب بن مالك رضي الله عنه، أحد الثلاثة الذين خُلِّفوا عن غزوة تبوك[٥]؛ ولذلك يقال لصاحب المشيخة: الكعبي[٦]، نسبة إلى هذا الصحابي رضي الله عنه.

وكنيته: أبو بكر، وكنية والده: أبو طاهر. ولذلك يُسمَّى أحيانًا في

= لابن مفلح (٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤ رقم ٩٩١)، والمنهج الأحمد للعليمي (٣/ ١٢٠ ـ ١٢٤ رقم ٧٦٨)، وشذرات الذهب لابن العماد (٦/ ١٧٧ ـ ١٨١)، والأعلام للزركلي (٦/ ١٨٣)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣/ ٣٨٣).

(١) تحرفت في بعض المصادر إلى (مسجعة) بالسين المهملة، والصواب بالشين المعجمة؛ فانظر تاج العروس للزبيدي ـ شجع ـ (٢١/ ٢٥٦).

(٢) السَّلَمي: بفتح السين واللام، هذا ضبط أهل اللغة وبعض أهل الحديث، وأكثر أهل الحديث بفتح السين وكسر اللام، على الأصل؛ لأنه نسبة إلى سَلِمة بن سعد من الخزرج. انظر: عجالة المبتدي للحازمي (٧٤).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٣٩٢).

(٤) نقله عنه الخوارزمي في جامع المسانيد (٢/ ٣٦٢).

(٥) انظر: صحيح البخاري (رقم ٢٧٥٧، ٤٤١٨)، ومسلم (رقم ٢٧٦٩).

(٦) كما عند ابن البخاري في مشيخته (١/ ٦٦٨ رقم ٢٨٥) (٢/ ٨٣٧ رقم ٤١٧).

الأسانيد: أبو بكر بن أبي طاهر، أو محمد بن أبي طاهر.

ويقال: النَّصْرِي[١]، والبابشامي[٢]؛ نسبة إلى مَحِلَّةِ النَّصْرِيّة، التي هي إحدى المحالّ الخارجة عن مدينة المنصور المدوّرة من الجهة الشماليّة الغربيّة من بغداد، كجزءٍ من محلّة الحربيّة المشهورة، وهي امتداد باب الشام أحدِ الأبواب الأربعة الأساسية لمدينة المنصور[٣]. ولذلك أيضًا يقال له: البغدادي، لكونه وُلد ونشأ وعاش وتوفي ببغداد.

واشتُهر أيضًا: بالفَرَضي[٤]، لعلمه بالفرائض (المواريث).

ويقال له أيضًا: الحاسب[٥]، لعلمه بالحساب والهندسة، كما يأتي[٦].

ويقال له البزّاز[٧]: نسبة لبيع البزّ، وهي الثياب[٨]. وهي نسبةٌ لوالده

---

(١) ترجم له السمعاني وابن نقطة وابن ناصر الدين وابن حجر في تبصير المنتبه في مادّة النصري، وسبق العزو إلى كتبهم.

(٢) نسبه كذلك ابن عساكر في ترجمته في تاريخ دمشق (وسبق العزو في مصادر الترجمة).

(٣) انظر: بغداد مدينة السلام (الجانب الغربي) للدكتور صالح العلي (٢/ ١٤٨ - ١٥٣)، ودليل خارطة بغداد المفصّل للدكتور جواد والدكتور أحمد سوسة (١٠٥)، وانظر ما يأتي (١٩٦، ٩٨٨) ورقم (٤٢٩).

(٤) كما عند الذهبي في تاريخ الإسلام والسير (سبق العزو).

(٥) كما في مشيخة ابن البخاري (١/ ١٩٤ رقم ٢٨) (٢/ ٩٢٠، ١١٧١ رقم ٤٧٩، ٦٧٠)، والمختارة للضياء (١/ ٤٢٠ رقم ٢٩٩).

(٦) انظر (١٦٩).

(٧) كما في المستفاد للحسامي وتاريخ الإسلام والسير للذهبي.

(٨) انظر: الأنساب للسمعاني (٢/ ١٩٩).

من قبل[١]، فلعله ورث هذه التجارة عن أبيه، أو لحقته هذه النسبة بعد أبيه.

ويقال له: الشاهد[٢]، والمعدَّل[٣]: وهما اسمان لمن عُدِّل وزُكِّي وقُبلت شهادته عند القضاة[٤]. وذلك لأنه شهد عند القاضي أبي عبدالله محمد بن علي بن محمد بن حسن بن عبدالوهاب الدَّامَغَاني الحنفي (ت ٤٧٨هـ)، كما نصَّ على ذلك تلميذه الإمام أبو الفرج ابن الجوزي[٥]. وبموازنة سنة وفاةِ هذا القاضي بسنة ولادة أبي بكر الأنصاري (الآتية)، يكون عُمر القاضي عندما عُدِّل وزُكِّي، في أقصى ما يُمكن أن يكون: ستّةً وثلاثين عامًا[٦].

ويُنسب الإمام أبو بكر الأنصاري إلى مذهب الإمام أحمد، لتمذهبه به، فيقال له: الحنبلي.

ويقال له أيضًا: ابن صِهْر هبة الله، حيثُ عُرف والده من قبل بلقب صهر هبة الله؛ لتزوّجه من بنت رجل يُسمَّى بهبة الله. كما يقول أبو طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٩هـ) في (المشيخة البغداديّة)[٧].

---

(١) كما في ترجمته الآتية في المشيخة (رقم ٣١).

(٢) انظر: ذيل ابن النجار (١/ ١٣٨)، وأدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (رقم ٤٠، ٢٨٨).

(٣) كما عند ابن عساكر في ترجمته في تاريخ دمشق (وسبق العزو إليه)، وعند السِّلَفي في المشيخة البغدادية.

(٤) انظر: الأنساب للسمعاني (١٢/ ٣٤٢).

(٥) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣).

(٦) وهذا أعلى ممّا ذكره ابن النجار، كما في جامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ٣٦٣)، من أنه شهد سنة (٤٩٤هـ)، عند ابن القاضي المذكور، وهو القاضي أبو الحسن علي بن محمد الدامَغاني (ت ٥١٣هـ).

(٧) المشيخة البغدادية للسلفي (٤٨/ ب).

أمّا أشهر لقب لأبي بكر الأنصاري فهو لقب: قاضي المارِسْتَان[١]، لتَوَلِّيْه النظر في أوقاف أحد البيمارستانات الشهيرة ببغداد، وهو البيمارستان العَضُدِي[٢]. ولذلك يقال له القاضي أيضًا، ولم يُذكر عنه تَوَلِّي القضاء العامّ، وإنما تَوَلَّى نِظَارة الوقف المذكور، فلُقّب بقاضيه.

فخلاصة ما سبق في اسم هذا الإمام، أنه: القاضي أبو بكر محمد بن أبي طاهر عبدالباقي بن محمد الأنصاريُّ الخزرجيُّ السَّلَمِيُّ الكعبيُّ، البغداديُّ البابشاميُّ النَّصْريُّ، الحنبليُّ، الفرضيُّ الحاسبُ، الشاهدُ المعدَّلُ، المعروف: بابن صهر هبة الله، وبقاضي المَرَسْتان.

ومما ينبغي التنبيه عليه: أن هناك عالِمَيْن يشتبهان بأبي بكر الأنصاري، فرأيت أنه لابُدّ من ذكرهما إيضاحًا لما يُخشى من وهم الجمع أو التفريق.

---

(١) المَارِسْتَان: بألف بعد الميم، ويصحّ في الراء الفتح والكسر، وسكون السين؛ وهذه لغة أهل العراق يُثبتون الألف بعد الميم. أمّا أهل الشام ومصر فيقولون: (المَرَسْتان)، بفتح الميم والراء، وحذف الألف التي بينهما. وأصل الكلمة: بيمارستان، وهي فارسية مركبة من كلمتين: بيمارْ، ومعناها: مريض، وأَسْتان: لاحِقةٌ تفيد الموضع، وتُحذف ألف أستان من أولها عند التركيب، فيقال: بيمارِسْتَان، أي دار المرضى والمستشفى.
انظر: المعرّب للجواليقي (٥٧٧ رقم ٦٢٢)، والأنساب للسمعاني (١٢/ ١٩)، وشفاء الغليل للخفاجي (٩٩، ٢٧٢)، وقصد السبيل للمحبي (١/ ٣٢٠) (٢/ ٤٣١)، والمعجم الفارسي العربي الموجز للدكتور محمد التونجي (٦٢)، وحاشية تحقيق الدكتور مصطفى جواد لتكملة إكمال الإكمال لابن الصابوني (١٣٥).

(٢) البيمارستان العَضُدي: هو مستشفى بُنيت بأمر عَضُد الدولة البويهي سنة (٣٦٤هـ)، في الشمال الغربي من بغداد، وجُدّدت سنة (٤٦٠هـ). انظر: بغداد مدينة السلام (الجانب الغربي) للدكتور صالح العلي (١/ ٣٤٧ ـ ٣٥١).

وهما:

الأول: أبو بكر عُبيدالله بن علي بن نَصْر بن حُمْرة ـ بالراء ـ المارستاني، ويُعرف أيضًا بابن المارستانيّة، له كتاب في تاريخ بغداد، (ت ٥٩٩هـ)[١].

ووجه اشتباهه بأبي بكر قاضي المارستان، أنه يُخْتصر اسمه أحيانًا فيُقال له: أبو بكر المارستاني[٢]، فيُظن أنه أبو بكر الأنصاري. خاصةً وأنهما بغداديان، ولكليهما كلامٌ في تاريخ الرواة ينقله عنهما المؤرخون وأصحاب كتب التراجم.

الثاني: أبو الفتح محمد بن عبدالباقي بن أحمد بن سَلْمَان البغدادي الحاجب، مُسْنِدُ العراق، المشهور بابن البَطِّي، وُلد سنة (٤٧٧هـ)، وتوفي سنة (٥٦٤هـ)[٣].

ووجه اشتباهه بمحمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري، تطابقُ الاسم واسم الأب، وتقاربُ اسم الجدّ، مع كونهما بغداديين مسندَين كبيرَين، مع تقارب عهديهما، حتى تشاركا في بعض الشيوخ[٤] والتلاميذ[٥].

---

(١) انظر: التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجّار (٢/ ٩٥ ـ ٩٩)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٥٨ ـ ٥٩ رقم ١١٢٩)، ومقدمة الدكتور بشار عوّاد معروف في تحقيقه لذيل تاريخ مدينة السلام لابن الدُّبيثي (١/ ١٧ ـ ١٩).

(٢) انظر: المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدُّبيثي للذهبي (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٤٠ ـ ١٤١).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٨١ ـ ٤٨٤).

(٤) مثل: رزق الله التميمي، وطراد الزينبي، ونصر بن البَطِر، وعلي بن الحسين الرَّبعي.

(٥) مثل: ابن عساكر، وابن الجوزي، وابن الأخضر، وغيرهم.

لذلك فإن التنبيه على افتراقهم وعدم اتفاقهم مما لا يحسنُ إهماله، خلال دراستنا لأبي بكر الأنصاري.

أما مولد هذا الإمام، فقد كان يُخفي أَمدَه ولا يُخبر به، مُعَلِّلاً إخفاءَهُ بأحد جوابين:

إما أن يقول: «لأنه إن كان صغيرًا استحقروه، وإن كان كبيرًا استهرموه».

وإما أن يروي لسائله خبرًا يتسلسل بقول رواته عندما سُئلوا عن سِنِّهم: «أَقْبِلْ على شأنك»، وينتهي تَسَلْسُلُ الخبر إلى الإمام مالك بن أنس، الذي يضيف إلى العبارة السابقة قَوْلَه: «ليس من المروءةِ أن يُخبر الرجلُ عن سِنِّه»[1]!.

يقول أبو الفرج ابن الجوزي ـ تلميذه ـ: «ثم قال لنا: مولدي في يوم الثلاثاء، عاشر صفر، سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة.

(قال ابنُ الجوزي:) وذكر لنا أنّ مُنَجِّمَيْنِ حَضَرَا حين وُلدتُ، فأجمعا أن العمر اثنتان وخمسون سنة، قال: وها أنا قد جاوزتُ التسعين.

(قال ابن الجوزي:) وأنشدني:

احفظْ لسانَك لا تَبُحْ بثلاثةٍ سِنٍّ ومالٍ ـ ما استطعتَ ـ ومذهبِ

---

(١) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٢).
وأمّا الخبر المذكور عن الإمام مالك بن أنس، فانظره في حلية الأولياء لأبي نعيم (٩/ ١٢٩)، والتكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (١/ ٢٥٠ رقم ٨٥١)، ونَفْحُ الطِّيب للمَقَّرِي (٥/ ٢٠٧).

فعلى الثلاثةِ تُبْتَلَى بثلاثةٍ بِمُمَوِّهٍ ومُكَفِّرٍ ومُكَذِّبِ»[١].

وهذا التاريخ لمولد أبي بكر الأنصاري، بالسنة والشهر واليوم، هو نفسه الذي سمعه أبو سعد السمعاني من أبي بكر الأنصاري أيضًا، بل أضاف: «وقد مضى من النهار تسع ساعات»[٢].

ولذلك اتفقت المصادر على ذكر هذا التاريخ لمولد أبي بكر الأنصاري.

أما موضع مولده: فقد نقل السمعاني عن أبي بكر الأنصاري أنه قال: «وُلدتُ بالكَرْخ[٣]، وانتقل بنا أبي إلى النَّصْرِيّة، ولي أربعة أشهر»[٤].

وهذا أولى من قول ابن الجوزي وابن نقطة: إنه وُلد بالنصريّة[٥]؛ لأنّ ما نقله السمعاني هو خبر أبي بكر الأنصاري عن نفسه.

---

(١) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٢).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٥/ ٥٨٤).

(٣) الكَرْخُ: محلّةٌ كبيرة في جنوب الجانب الغربي من بغداد، وسُكانها كانوا من الشيعة.
انظر: معجم البلدان لياقوت (٤/ ٤٤٨)، وبغداد مدينة السلام (الجانب الغربي) للدكتور صالح العلي (٢/ ٣٨ ـ ٥٢).

(٤)

(٥) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٢)، والتقييد لابن نقطة (٨٢).

المبحث الثاني: نشأته وطلبه للعلم ورحلاته.

لقد نشأ الإمام أبو بكر الأنصاري في عاصمة الدنيا حينها، ألا وهي بغداد. بكل ما كانت تعيشه بغداد حينئذٍ من أحداثٍ سياسيةٍ عظيمة، وحركةٍ علميةٍ مزدهرة، متعدّدة التوجُّهات.. على ما سبق بيانه. ويُختصُّ أبو بكر الأنصاري من بغداد بمَحِلّة النَّصْرِيّة، التي «كان بها جماعةٌ من مشاهير المحدّثين»، كما يقول السمعاني[١]. ولذلك جميعه أثره الكبير على نشأة إمامنا العلميّة، كما سنراه قريبًا.

والأهمّ من ذلك كله (في الحقيقة) أن أبا بكر الأنصاري وُلِدَ لأبٍ عالمٍ محدّثٍ، وفقيهٍ حنبلي، مُحِبٍّ للعلماء مُكْرِمٍ لهم[٢]، و«كان من أكابر أهل بغداد»[٣].

لذلك فلن نستغرب ـ مع هذه البيئة الصالحة والوسطِ العلميّ ـ أن يفتح أبو بكر الأنصاري عينيه وهو في حلقاتِ العلم، وأن يخطو أولى خطواته إلى مجالس العلماء!.

وكان من آثار ذلك أن أتمّ أبو بكر الأنصاري حفظَ القرآن الكريم وهو في السابعة من عمره[٤].

---

(١) الأنساب للسمعاني (١٣/ ١١٣).
(٢) انظر ترجمة عبدالباقي الأنصاري والد المؤلف في أثناء المشيخة، برقم (٣١).
(٣) انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٢).
(٤) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣).

أمّا أحد آثار نزوله في (النصريّة)، فهو أن جارَهم الحافظَ الرحّال عبدالمحسن بن محمد بن علي الشِّيْحِي (ت ٤٨٩هـ)[١] كان له الفضل في انتخاب الأحاديث الفوائد التي يُحْرَصُ على اغتنام فرصة حياة مُسْنِدِيها من كبار الحفاظ ببغداد حينها[٢]، ليحضر أبو بكر الأنصاري مجالس سماعها، وتحصل له روايتها عن أولئك المسندين حضورًا[٣].

لقد حضر أبو بكر الأنصاري، بعد أن بلغ الثالثة من عمره فقط = مجلسَ سماع أبي إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي (ت ٤٤٥هـ)[٤]، وذلك في سنة وفاة هذا الشيخ العالي الإسناد، ففاز بالتفرّد بالرواية عنه لما كَبُر!! ولذلك كان يصرّح بأن سماعه منه إنما هو حضورٌ، لا سماع[٥]، لأنه كان دون الخامسة[٦].

وسمع سنة (٤٤٥هـ) أيضًا ـ حضورًا ـ من علي بن إبراهيم الباقلاني (ت ٤٤٨هـ)[٧]، كما صرّح هو بذلك في غير هذا الكتاب[٨].

---

(١) ترجمته: في الأنساب للسمعاني ـ النصري ـ (١٣/ ١١٢)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ١٥٢ ـ ١٥٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٤).

(٣) اصطلح المحدّثون أن يكتبوا لمن سمع من الصبيان فوق خمس سنوات: (سمع)، ولمن سمع وهو دون ذلك: (حضر)، أو اشتقاقاتها مثل: (وهو حاضر) أو (حضورًا) ونحوها.
انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (١٣٠)، ونزهة النظر لابن حجر (١٤٣).

(٤) هو الشيخ رقم (٢).

(٥) انظر: مشيخة النجيب الحراني (١/ ١٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٧٤).

(٦) انظر بيان هذا الاصطلاح في التعليقة (٣) من هذه الصفحة.

(٧) هو الشيخ الثالث.

(٨) جزء الأحاديث الصحاح لأبي بكر الأنصاري (٣٧/ ب).

أمّا وهو في الرابعة من عمره، وذلك سنة (٤٤٦هـ)، فقد حضر مجالس سماع شيوخ آخرين؛ منهم: أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري (ت ٤٥٤هـ)[١]، وأبو الفضل هبة الله بن أحمد المأموني (ت ٤٥٠هـ)[٢]، وأبو الحسن علي بن عمر البرمكي (ت ٤٥٠هـ)[٣].

وفي الخامسة من عمره سنة (٤٤٧هـ)، سمع من أبي محمد الجوهري مَرّة أخرى[٤]، ومن أبي القاسم عمر بن الحسين الخفاف (ت ٤٥٠هـ)[٥].

وفي السادسة من عمره سنة (٤٤٨هـ)، استمرَّ في السماع من أبي القاسم الخفاف[٦]، وسمع أيضًا من أبي طالب محمد بن علي بن الفتح العُشاري (ت ٤٥١هـ)[٧].

ولابُدّ أنه سمع من أبي الطيب طاهر بن عبدالله الطبري (ت ٤٥٠هـ)[٨] وهو في الثامنة من عمره، أو قبلها؛ لأنه تُوفي وأبو بكر الأنصاري في الثامنة.

وسمع وهو في الثامنة أيضًا (سنة ٤٥٠هـ) من أبي علي محمد بن وِشَاح الزينبي (ت ٤٦٣هـ)، كما سمع منه بعد ذلك سنة (٤٥٧هـ)[٩].

---

(١) جزء الأحاديث الصحاح لأبي بكر الأنصاري (٣٣/ ب، ٣٤/ ب).
(٢) الشيخ السابع والعشرون.
(٣) الشيخ العاشر.
(٤) الشيخ الأول.
(٥) الشيخ الثامن.
(٦) السابق.
(٧) جزء الأحاديث الصحاح لأبي بكر الأنصاري (٣٤/ ب).
(٨) الشيخ السابع.
(٩) الشيخ الرابع عشر.

واستمرّت عناية الأب بابنه، لذلك نجد كثيرًا من سنوات سماع أبي بكر الأنصاري كانت في حياة أبيه، الذي توفي سنة (٤٦١هـ)، أي ولأبي بكر الأنصاري تسع عشرة سنة.

فسمع سنة (٤٥٥هـ) من أبي الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حسنون النَّرْسِي (ت ٤٥٦هـ)[١].

وسمع سنة (٤٥٦هـ) من أبي علي الحسن بن غالب المُبَاركي (ت٤٥٨هـ)[٢]، ومن أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن يعقوب ابن حُمُّدُوْيَه (ت٤٧٠هـ)[٣].

وسمع سنة (٤٥٧هـ) من والده عبدالباقي الأنصاري[٤]، ولا أحسبه إلا قد سمع منه قبل ذلك. وفيها سمع أيضًا: من أحمد بن محمد بن أحمد بن سياوش (ت ٤٦٢هـ)[٥]، وأبي القاسم عبدالعزيز بن علي بن أحمد الأنماطي السكري (ت ٤٧١هـ)[٦].

وأمّا في سنة (٤٥٨هـ)، أي ولأبي بكر الأنصاري ست عشرة سنة، فنقف على أوّل ذكرٍ لتَوَلِّيْهِ القراءة هو بنفسه على شيخ من شيوخه، ألا وهو أبو علي الحسن بن غالب المباركي (ت ٤٥٨هـ)[٧]. في حين كان الذي

---

(١) الشيخ التاسع.
(٢) الشيخ الخامس عشر.
(٣) الشيخ الثامن والعشرون.
(٤) الشيخ الواحد والثلاثون.
(٥) الشيخ التاسع والثلاثون.
(٦) الشيخ الخامس والعشرون.
(٧) الشيخ الخامس عشر.

يتولَّى القراءة في مجالس السماع قبل ذلك كبارُ الحفاظ من شيوخه وطبقتهم، فكان منهم الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)[١]. وهذا يدلّ على نبوغ أبي بكر الأنصاري، وبلوغِه في هذا السن المبكِّر المرتبة التي تؤهِّله للقراءة على الشيوخ، وهي مرتبةٌ لها شروطها، منها: أن يكون «أفصحَ الحاضرين لسانا، وأوضحهم بيانا، وأحسنهم عبارة، وأجودهم أداءً.. وممن قد أَنِسَ بالحديث، واشتغل به بعض الشغل، إن لم يكن الكل»، كما قال الخطيب[٢]. وقد كان أبو بكر الأنصاري متّصفًا بهذه الأوصاف فعلاً، وزيادةً عليها، وهذا بعضُ ما أثنى به عليه الأئمة (كما يأتي)[٣]؛ لذلك لا نستغرب أن يتولَّى هو القراءة على عددٍ من شيوخه من فترة شبابه[٤].

فإذا عُدْنا إلى ذكر من سمع منهم سنة (٤٥٨هـ)، فمنهم أيضًا: أبو الغنائم محمد بن محمد بن علي ابن الدَّجاجي (ت ٤٦٣هـ)[٥]، وأبو القاسم علي ابن عبدالرحمن ابن عَلِيّك (ت ٤٦٨هـ)[٦]، وأبو الفضل محمد بن أحمد المحاملي (ت ٤٧٧هـ)[٧]. ومنهم أيضًا شيخةٌ من المسنِدات العاليات

---

(١) الشيخ الأول، والسابع والعشرون.
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (رقم ٦٠٨، ٦١٠).
(٣) انظر (١٨٥ ـ ١٨٦).
(٤) انظر: الشيخ الحادي عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، والخامس والخمسين، والواحد والسبعين، والسابع والثمانين.
(٥) الشيخ السابع عشر.
(٦) الشيخ الثلاثون.
(٧) الشيخ الرابع والأربعون.

الإسناد، ألا وهي خديجة الشاهجانية (ت ٤٦٠هـ)[١].

فهؤلاء جميعًا سمع منهم في حياة أبيه (رحمه الله)، وينضاف إليهم: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحارثي ابن أبي طالب (ت ٤٥٨هـ)[٢]، ومحمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله الآبَنُوْسِي (ت ٤٥٧هـ)[٣]، وعبدالكريم بن محمد بن أحمد بن القاسم المحاملي (ت ٤٤٨هـ)[٤] = فهؤلاء أيضًا تُوُفُّوا في حياة أبيه.

واستُجيز له أيضًا من بعض كبار الشيوخ في حياة والده، مثل: أبي القاسم علي بن المُحَسِّن التنوخي (ت ٤٤٧هـ)[٥]، وأبي الفتح عبدالواحد ابن حسين المقرىء ابن شِيْطا (ت ٤٥٠هـ)[٦]، وأبي عبدالله محمد بن سلامة القُضَاعي المصري صاحب (مسند الشهاب) (ت ٤٥٤هـ)[٧]. وكذا يغلب على الظن أن إجازته من كريمة بنت أحمد المروزيّة (ت ٤٦٣هـ)[٨]، وأبي غالب محمد بن أحمد بن سهل الواسطي ابن بشران (ت ٤٦٣هـ)[٩] = كانت في حياة أبيه، وبمشورته أو بمشورة أحد الحفاظ غيره.

---

(١) الشيخ التاسع والعشرون.
(٢) الشيخ الثالث والعشرون.
(٣) الشيخ التاسع عشر.
(٤) من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١٠٨).
(٥) من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١١٠).
(٦) من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١٠٨).
(٧) من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١١٣).
(٨) من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١١٦).
(٩) من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١١٢).

ولم يكتفِ أبوه بالأصلين العظيمين: الكتاب والسنة، لعلمه أن ثمرة ذلك هي العمل، ولا يكون العمل إلا بفقه. فألحقه من صباه بدرس إمام الحنابلة في زمانه (بلا منازع)، ألا وهو أبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨هـ)، فتفقّه عليه[١].

فلما تُوفّي أبوه سنة (٤٦١هـ)، وكان لابنه حينها تسع عشرة سنة، كان قد أدَّى حقَّ ابنه هذا على أتمِّ وجه. فقد أَشْرَبَ قلبه حُبَّ العلم وأَهْلِهِ، وعلّمه كيف لا يُمضي شيئًا من وقته إلا فيما ينفعه من علم أو عبادة؛ حتى كان أبو بكر الأنصاري يقول ـ كما يروي ذلك عنه تلميذاه السمعاني وابنُ الجوزي ـ: «ما أعلم أنّي ضيّعتُ من عُمري ساعةً في لهوٍ أو لعب»[٢]!!.

ولهذا ساد أبو بكر الأنصاري من شبابه، وبلغ مالم يبلغه كثيرون غيره؛ فعُقد له مجلس التحديث عقب وفاة والده بسنةٍ واحدة، أي سنة (٤٦٢هـ)؛ فحدّث وهو ابن عشرين سنةً فقط[٣]!! وفي حياة بعض كبار الأئمة من شيوخه كأبي بكر الخطيب!!!.

لكنّ نفسَ أبي بكر الأنصاري التوّاقةَ إلى المعالي، والهِمَّةَ التي تدفعُه إلى القِمّة = لم تقف به عند هذا الحدّ، ولا اكتفى بما كان قد حصَّله في حياة أبيه من العلوم والمعارف. بل كان ذلك ـ كما سبق ـ سببًا لغرس محبّة العلم وأهله في قلبه، ولتغلغل الحياة العلميّة (بعلمائها وطلبتها وكُتبها ومساجدها ومدارسها) في أعماق قلبه؛ فلم يكن ليستطيع أن يَحْيَا إلا كما كان، في ذلك الوسط

---

(١) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد للحسامي (١٠٣)، وجامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ٣٦٣).

(٢) المستفاد للحسامي (١٠٣)، والمنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٢٥).

العلميّ، وعلى هذا الغذاء النفسيّ والعقليّ والروحيّ الذي ليس له مثيل!!.

ولذلك نجده ينطلق في طلب العلم (بأنواعه) بنهمةٍ أعظم من نهمته في زمن والده، على ما يبدو؛ إذ والدُهُ لابُدّ وأنه كان (بشفقة الأب) ربّما قيّده دون تمام الانطلاق ودون إشباع تلك النهمة! ويؤكد ذلك أن رحلته في طلب العلم لم تكن إلا بعد وفاة أبيه!.

لكن قبل الحديث عن رحلة أبي بكر الأنصاري، لابُدّ أن نُتِمَّ استعراضَ جُملة من شيوخه الذين كان لهم أثرٌ عليه، ونذكر العلوم التي حَصّلها خلال ذلك.

حيث إني قد لاحظتُ أن العلماء الذين أخذ أبو بكر الأنصاري عنهم، ممن توفي بين سنة (٤٦١هـ) سنةِ وفاةِ والده وسنة (٤٧٠هـ)، ممن لم يُنَصّ على أخذه منهم في حياةِ والده، هُمْ أكبر عددٍ من شيوخه، ومثلهم في الكثرة من توفي بين سنة (٤٧١هـ) وسنة (٤٨٠هـ)، ثم ينقص العدد بعد ذلك.

فقد بلغ عدد من سبق ذكرهم، ممن سمع منهم أبو بكر الأنصاري في حياة أبيه، أي من سنة (٤٤٥هـ) إلى (٤٦١هـ) = تسعة عشر شيخًا.

في حين بلغ عدد من سمع منهم، ممن توفّي بين سنتي (٤٦١هـ) و(٤٧٠هـ) = تسعةً وعشرين شيخًا[1]؛ وهؤلاء قد استُثْنِي منهم مَنْ نُصَّ

---

(١) الشيوخ الذين برقم (٦٩، ٥٤، ٥٥، ٢١، ٣٤، ١٦، ٢٠، ٣٥، ٢٢، ١٣، ٧١، ٦٦، ١٢، ٥٨، ٧٤، ٧٧، ٥٣، ٤٠، ٥٩، ٥١، ١١، ٦٢، ٦٥، ٥، ٢٦، ٣٦، ٣٧)، وبكر بن محمد، وواصل بن حمزة، وهما من شيوخه الذين لم يُذكروا في المشيخة.

على سماع الأنصاري منهم في حياة أبيه.

وبلغ عدد من سمع منهم، ممن توفي بين سنتي (٤٧١هـ) و(٤٨٠هـ) = تسعةً وعشرين شيخًا أيضًا[١].

وبلغ عدد من سمع منهم، ممن توفي بين سنتي (٤٨١هـ) و(٤٩٠هـ) = ثمانية شيوخ فقط[٢].

وبلغ عدد من سمع منهم، ممن توفي بين سنتي (٤٩١هـ) و(٥٠٠هـ) = سبعة شيوخ فقط[٣].

وبلغ عدد من سمع منهم ممن توفي بعد الخمسمائه مطلقًا: سبعة شيوخ فقط[٤].

وكل ذلك بحسب ما وقفت عليه، والله أعلم بجليّة الأمر.

---

(١) الشيوخ الذين برقم (٣٢، ٦٣، ٦٠، ٨٢، ٨٣، ٥٠، ٧٠، ٦٧، ٦٦، ٨٦، ٥٦، ٢٥، ٧٨، ١٨، ٨٤، ٤٣، ٨١، ٤٤، ٦١، ٦٤، ٧٤، ٤٢، ٤٦، ٢٤، ٨٠، ٤٥، ٧٩)، والحسن بن أحمد البناء، وإبراهيم بن علي الشيرازي، وفاطمة بنت الحسين؛ وثلاثتهم ممن لم يُذكر في المشيخة.

(٢) الشيوخ الذين برقم (٤١، ٤٩، ٣٨، ٤٨، ٥٢، ٧٥)، ورزق الله بن عبدالوهاب، وهو لم يرد في المشيخة.

(٣) الشيوخ الذين برقم (٥٧، ٣٣، ٧٢، ٧٦)، ونصر بن أحمد، وأحمد بن جعفر السراج، والمبارك بن عبدالجبار، وهم ممن لم يُذكروا في المشيخة.

(٤) الشيخ رقم (٦٨)، والمبارك بن عبدالوهاب، وعلي بن أحمد بن بيان، وعلي ابن هبة الله ابن مسعود، وأحمد بن أحمد بن عبدالواحد، وعبدالكريم السمعاني، وهبة الله بن المبارك؛ وهؤلاء جميعًا لم يُذكروا في المشيخة.

وفي هذا إشارة واضحة إلى أنّ السنوات العشرين، من (٤٦١هـ) إلى (٤٨٠هـ)، شهدت مرحلةً مهمةً جدًّا من مراحل طلب أبي بكر الأنصاري، وهي مرحلة مابين العشرين إلى الأربعين من عُمره تقريبًا. وكان خلال هذه الفترة قد رحل رحلته الأولى في طلب العلم، على ما يأتي بيانه.

وهنا أنبِّهُ إلى أن الإحصاء السابق لا يلزم منه القطع بأن أبا بكر الأنصاري لم يسمع من شيوخه المتوفَّين بين عامي (٤٦١هـ) و(٤٧٠هـ) إلا بين هذين العامين، لاحتمال أن يكون سمع منهم قبل ذلك؛ إلا أن ذلك ـ في الواقع ـ هو غالب الظن في أكثرهم على أقلّ تقدير. إذ إن شيوخَه الأعلى إسنادًا من هؤلاء، والذين ثبت سماعه منهم في حياة أبيه، فإن كثرتهم، وغزارة مرويّاتهم = كافيةٌ لاستيعاب فترة الطلب في زمن أبيه، وهُمْ أولى من غيرهم لمزيد علوّ إسنادهم؛ فلا أحسب أبا بكر الأنصاري اشتغل بغيرهم، مع حياطته بالنصيحة والإرشاد من أبيه وممن جاورهم من الحفاظ. وهذا ما جعلني أعتبر الإحصاء السابق كافيًا ـ لإفادته غلبة الظن ـ بأن أبا بكر الأنصاري بلغ أقصى حماسه في طلب العلم خلال الفترة من سنة (٤٦١هـ) وسنة (٤٨٠هـ).

وكما اعتنى أبو بكر الأنصاري خلال هذه الفترة (٤٦١هـ ـ ٤٨٠هـ) بسماع السنة والآثار، فقد اعتنى أيضًا بالفقه، الذي كانت بدايته معه بدايةً فائقة، حيث كانت ـ كما سبق ذكره ـ على يد إمام الحنابلة أبي يعلى الفراء.

إلا أنه مما يلفت الانتباه أن انتماء أبي بكر الأنصاري للمذهب الحنبلي وإن استمرَّ دون اختلال أو تغيُّر، بل ازداد تعمُّقًا بتتلمذه على بعض الفقهاء

الحنابلة بعد أبي يعلى الفراء (كما يأتي) = إلا أنّ أُفُقَه الواسع ونظرته العالية جعلته يعتني بالتفقُّه على بعض كبار أئمة الشافعيّة أيضًا. وهذا إنما يزداد الإعجابُ به مع تذكُّرِ ما كان عليه ذلك العصر من بروز سمة التعصّب المذهبي والغُلُوّ فيه، على ما تقدّم بيانه في وصف الحياة العلميّة في زمن المؤلف[١].

فمن شيوخه من فقهاء الحنابلة: أبو جعفر عبدالخالق بن عيسى الهاشمي (ت ٤٧٠هـ)[٢]، وكان إليه المنتهى في معرفة المذهب بعد أبي يعلى الفراء. وقد نصّ الذهبي في سياقه لشيوخ أبي بكر الأنصاري، وعقب ذكره لأبي جعفر الهاشمي، على علاقة أبي بكر الأنصاري به، حيث قال: «وبه تفقَّهَ»[٣]. وتظهر قوّة هذه العلاقه بينهما، من أن أبا جعفر الهاشمي هو الشيخ الوحيد الذي عَرّف به أبو بكر الأنصاري بقوله عنه: «أستاذي»[٤]. ولعلّ من أسباب ذلك، بعد أن كان أخذ عنه الفقه عمومًا، أنه أَخذَ عنه علم الفرائض، فقد كان الشريف أبو جعفر متميّزًا به موصوفًا بالتبحُّر فيه، وهو العلم الذي تميّز به أبو بكر الأنصاري بعد ذلك، حتى نُسب إليه وعُرف به (الفرضي)، كما تقدّم في المبحث الأول.

ومن شيوخه الحنابلة أيضًا: رزق الله التميمي (ت ٤٨٨هـ)[٥]، وأبو

---

(١) انظر (٥٤).
(٢) هو الشيخ الواحد والسبعون.
(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٢٤).
(٤) انظر الحديث رقم (٦٠٢).
(٥) هو من شيوخه خارج المشيخة، انظر مبحث شيوخه (١٠٥).

الوفاء طاهر بن الحسين القواس (ت ٤٧٦هـ)[١]، وعلي بن ناعم بن سهل (ت ٤٧٠هـ)[٢]، وغيرهم.

أمّا أئمة الشافعيّة الذين أخذ عنهم الفقه: فأبو إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)[٣]، وقرينه أبو نصر ابن الصبّاغ (ت ٤٧٧هـ)[٤]؛ وهما إماما الشافعيّة ببغداد، بل في الدنيا حينها!!.

بل كان في شيوخ أبي بكر الأنصاري بعضُ أئمة المعتزلة في ذلك العصر: ألا وهو أبو يوسف عبدالسلام بن محمد القزويني (ت ٤٨٨هـ)[٥]. فلعلّه أخذ عنه المنطق وبعض العلوم التي كانت مرتبطةً بالفلسفة حينها، ممّا اشتُهر بها أبو بكر الأنصاري: كالحساب والجَبْر والهندسة.

لقد كان أبو بكر الأنصاري عالمًا متفنّنًا، موسوعيَّ المعرفة، حتى كان يقول: «مامن علمٍ إلا وقد نظرت فيه، وحصّلتُ منه الكل أو البعض، إلا هذا النحو، فإني قليل البضاعة فيه، وما أعلم أني ضيعتُ ساعةً من عمري في لهو أو لعب»[٦]. ويقول عنه تلميذه السمعاني: «ما رأيت أجمع للفنون منه، نظر في كل علم، وبرع في الحساب والفرائض. وسمعته يقول: تُبْتُ من كل علمٍ تعلّمتُه إلا الحديثَ وعلمَه»، ثم ذكر علمَه باللغة الروميّة حديثًا

---

(١) الشيخ الخمسون.
(٢) الشيخ السابع والسبعون.
(٣) من شيوخه خارج المشيخه، انظر مبحث شيوخه (١٠٢).
(٤) الشيخ السادس والخمسون.
(٥) الشيخ الثالث والسبعون.
(٦) تاريخ الإسلام (٣٩٢).

وكتابةً، وبعلم النجوم أيضًا[١]!!.

وهذه النفس الطُّلَعَة والعزيمةُ الوثّابة لن يكفيها أن تأخذ العلم في بلدٍ واحد، ولو كان هذا البلد هو بغدادَ دارَ الخلافة وقاعدةَ مملكةِ الإسلام حينها!! مع أن بغداد كانت مقصدَ العلماء حينها من جميع الأقطار، وها هو أبو بكر الأنصاري يسمع من أحدِ شيوخه وهو قادمٌ من نيسابور[٢]، ومن آخر وهو قادمٌ من قزوين[٣]، كما صرّح هو بذلك.

لذلك كان من الطبيعي أن ينال أبو بكر الأنصاري حظَّه من الرحلة في طلب العلم، وهذا ما وقع بالفعل.

إلا أن عدد رحلاته، وأزمانها، وكم مكث في كل رحلة.. كل ذلك مما لم تَجُد المصادر علينا في بيانه بما يروي الغليل!! سوى أخبارٍ متناثرة، وقرائن متباعدة، نستطيع من خلالها تلمُّسَ خُطَا إمامنا في رحلته العلميّة.

والذي بدا لي من معطيات تلك الأخبار وهاتيك القرائن أن لأبي بكر الأنصاري رحلتين؛ ولعل له سواهما، لكن لم أقف على ما يشهد لذلك.

أمّا الأولى: فكانت سنة (٤٧٣هـ) أو قبلها بسنةٍ أو سنتين غالبًا[٤]، وكان لأبي بكر الأنصاري حينها إحدى وثلاثون سنة أو أقل من ذلك بقليل.

---

(١) تاريخ الإسلام (٣٩٣ ـ ٣٩٤).
(٢) انظر: الشيخ الثلاثين.
(٣) انظر: الشيخ الثالث والسبعين.
(٤) دليل هذا التاريخ أن أبا بكر الأنصاري توجَّه إلى مصر بعد حجّه، وكان بمصر سنة (٤٧٦هـ)، كما يأتي.

إنّها رحلة الحجّ إلى بيت الله الحرام، كما ولابُدَّ أن تكون، حيث لم يحج أبو بكر الأنصاري قبلها[١].

وكان طريق الحجّ حينها من بغداد، يمرُّ بالكوفة، ثم يستمرّ إلى منطقة القصيم حاليًا، ثم إلى الرَّبَذَة، ثم ذات عرق (ميقات أهل العراق)، ثم ينتهي بمكة المكرمة[٢].

ومن هذه المنازل يظهر أنه لم تكن هناك حواضر علميّة بين بغداد ومكة إلا في المدن العراقيّة كالكوفة. غير أني لم أقف على دليل أو أمارة على أن أبا بكر الأنصاري قد تلقَّى شيئًا من العلم في الكوفة مثلاً أو غيرها، إلى أن وصل مكة المكرّمة.

وبمكّة المكرّمة أدّى فريضة الحج، ثم مكث بمكّة مُجاوِرًا بها[٣]، سمع

---

(١) يشهد لعدم حجّه قبل ذلك تأخّر وَفاة شيوخه المكيين إلى مابعد تاريخ رحلته هذه، وفَوْتُ روايته سماعًا عن بعضهم ممن توفي قبل ذلك، حتى اضطُر إلى طلب الإجازة منهم فقط، كما وقع له مع كريمة المروزيّة (ت ٤٦٣هـ) المسندة المشهورة رواية صحيح البخاري.

ويشهد لذلك أيضًا أن سماعه بمصر من أهم شيوخه بها كان سنة (٤٧٦هـ)، ورحلته إلى مصر كانت بعد حَجِّه، فلا أحسبه مكث بمكة أكثر من سنة أو سنتين، وإلا لاشتهر ذلك، وكَثُر شيوخه المكيون والقاصدون لمكة. ثم إنه مكث في جزيرة في البحر سنتين أو نحوها قبل ذهابه إلى مصر، كما يأتي بيانه.

(٢) انظر: كتاب المناسك المنسوب لإبراهيم الحربي (٥٤٥ ـ ٥٥٦).

(٣) المجاورة، في الأصل: الاعتكاف في المسجد، أمّا المجاورة بمكة والمدينة فيُراد بها المقام بهما مطلقًا غير ملتزمٍ بشرائط الاعتكاف. انظر: تاج العروس للزبيدي ـ جور ـ (١٠/٤٨٦).

خلال ذلك من شيخَيْه: أبي معشر الطبري المقرىء المكي المشهور (ت ٤٧٨هـ)[١]، وأبي الحسن علي بن المُفَرِّج الصِّقِلِّي (ت سنة نيف وسبعين وأربعمائة)[٢]. ولا نعلم أنه سمع بمكّة من غير هذين الشيخين.

وخلال مجاورته هذه بمكّة حصلت لأبي بكر الأنصاري قصّته الشهيرة تلك، التي تناقلتها الكتب لشدّة غرابتها. فسأذكرها بطولها، لعلاقتها المباشرة بصاحب الترجمة من عدّة نواحي، ولما فيها من العظة والاعتبار.

قال الحافظ يوسف بن خليل بن قراجا الدمشقي (ت ٦٤٨هـ) في (معجم شيوخه): «أخبرنا الشيخ الصالح أبو القاسم عبدالله بن أبي الفوارس محمد بن علي بن حسن الخزاز الصوفي البغدادي، ببغداد، قال: سمعت القاضي أبا بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد البزّاز الأنصاري يقول:

كنتُ مجاورًا بمكّة (حرسها الله تعالى)، فأصابني يومًا من الأيام جُوْعٌ شديد، لم أجد شيئًا أدفع به عني الجوع. فوجدت كيسًا من إِبْرَيْسَم[٣] مشدودًا بشرابة[٤] من إِبْرَيْسَم أيضًا، فأخذته وجئت به إلى بيتي، فَحَلَلْتُهُ، فوجدت فيه عقدًا من لؤلؤ لم أَرَ مثله. فخرجتُ، فإذا الشيخ يُنادي عليه، ومعه خرقة فيها خمسمائة دينار، وهو يقول: هذا لمن يردّ علينا الكيس

---

(١) الشيخ الثامن والسبعون.

(٢) الشيخ الرابع والثمانون.

(٣) الإِبْرَيْسَم (بفتح الألف وكسرها وسكون الباء والياء وفتح الراء والسين): هو الحرير، فارسي معرّب. انظر: المعرّب للجواليقي (رقم ٣٦).

(٤) ظاهر من السياق أن (الشرابة) حَبْلٌ أو نحوه شُدَّ به كيس اللؤلؤ، ولم أجد هذا المعنى لهذا الاسم. انظر: تاج العروس للزبيدي ـ شرب ـ (٣/ ١١٠ ـ ١٢٣).

الذي فيه اللؤلؤ. فقلتُ: أنا محتاجٌ، وأنا جائع، فآخذ هذا الذهب فأنتفع به، وأرد عليه الكيس. فقلت له: تعالَ إليّ، فأخذته وجئتُ به إلى بيتي، فأعطاني علامة الكيس، وعلامة الشرابة، وعلامة اللؤلؤ وعَدَدَهُ، والخيط الذي هو مشدودٌ به؛ فأخرجتُهُ ودَفَعْتُهُ إليه. فسلّم إليّ خمسمائة دينار، فما أخذتها، وقلت: يجب عليّ أن أُعيدَه إليك ولا آخذُ له جزاءً، فقال لي: لابُدَّ أن تأخذ، وأَلَحَّ عليَّ كثيرًا، فلم أقبل ذلك منه، فتركني ومضى.

وأمّا ما كان منّي: فإني خرجت من مكة، وركبت البحر[1]، فانكسر المركب وغرق الناس، وهلكت أموالهم، وسلمتُ أنا على قطعةٍ من المركب، فبقيت مُدّةً في البحر لا أدري أين أذهب، فوصلتُ إلى جزيرة فيها قَوْمٌ، فقعدتُ في بعض المساجد، فسمعوني أقرأ، فلم يَبْقَ في تلك الجزيرة أحدٌ إلا جاء إليّ وقال: عَلِّمني القرآن! فحصل لي من أولئك القوم شيءٌ كثيرٌ من المال.

قال: ثم إني رأيت في ذلك المسجد أوراقًا من مصحف، فأخذتها أقرأ فيها. فقالوا لي: تحسنُ تكتب؟ فقلت: نعم، فقالوا: علّمنا الخطّ! فجاؤوا بأولادهم من الصبيان والشباب، فكنت أعلمهم، فحصل لي أيضًا من ذلك شيءٌ كثير.

---

(١) من يركب البحر عقب خروجه من مكّة فإنه سيكون قاصدًا الشاطىء الغربي من البحر الأحمر، وهذا ما جعلني أعتبر رحلته هذه قبل رحلته المصريّة. ويشهد لذلك ما جاء في الرواية الأخرى لهذه القصّة (كما يأتي)، من التصريح بأن ما حصل له في هذه الرحله كان عقب خروجه من مكة متوجِّهًا إلى مصر. فانظر: كتاب الاعتبار للأمير أسامة بن منقذ (١٩٣).

فقالوا لي بعد ذلك: عندنا صبيّة يتيمة، ولها شيءٌ من الدنيا، نُريد أن تتزوّج بها؛ فامتنعتُ، فقالوا: لابُدّ، وألزموني، فأجبتهم إلى ذلك. فلمّا زَفّوها إليّ، مددتُ عيني أنظر إليها، فوجدتُ ذلك العقدَ بعينه معلّقًا في عُنُقها، فما كان لي حينئذٍ شُغْلٌ إلا النظر إليه. فقالوا: يا شيخ، كسرتَ قلبَ هذه اليتيمة من نظرك إلى هذا العقد، ولم تنظر إليها! فَقَصَصْتُ عليهم قصّةَ العقد، فصاحوا وصرخوا بالتهليل والتكبير، حتى بلغ إلى جميع أهل الجزيرة. فقلت: ما بكم؟! فقالوا: ذلك الشيخ الذي أخذ منك العقدَ أبو هذه الصبيّة، وكان يقول: ما وجدت في الدنيا مسلمًا إلا هذا الذي ردَّ عليَّ هذا العقد، وكان يدعو ويقول: اللهم اجمع بيني وبينه حتى أزوجه بابنتي؛ والآن قد حصلت.

فبقيت معها مُدّةً، ورُزقت منها بولدين. ثم إنها ماتت، فورثت العقدَ أنا وولداي. ثم مات الولدان، فحصل العقدُ لي، فبعتُه بمائة ألف دينار. وهذا المال الذي ترون معي من بقايا ذلك المال»[1].

ومع ثبوت إسناد هذه القصّة، إذ إن واسطة الحافظ يوسف بن خليل فيها رجلٌ واحدٌ، وصفه الحافظ يوسف بن خليل نفسه بأنه (الشيخ الصالح)، وهذا تعديل، ومثله كافٍ في قصّةٍ سمعها هذا الشيخ الصالح نفسُه من صاحبها أبي بكر الأنصاري = إلا أنه قد شُكِّك في ثبوتها!.

يقول ابن رجب في (ذيل طبقات الحنابلة)، بعد أن نقلها من معجم

---

(١) معجم شيوخ يوسف بن خليل (١٧٥/ب)، لكن سقط من المخطوط ـ حسب مصوّرته ـ أوّلُ الخبر، وحفظه لنا كاملاً منقولاً من معجم يوسف بن خليل مصدرٌ آخر، هو ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧).

يوسف بن خليل: «وساقها ابن النجّار في تاريخه، وقال: هي حكايةٌ عجيبة، وأظن القاضي حكاها عن غيره. وقد ذكرها أبو المظفّر سبط ابن الجوزي في تاريخه في ترجمة أبي الوفاء ابن عقيل»[١].

فأمّا ظنُّ ابن النجار فظنٌّ وحُسْبَانٌ لا يُعارض جزمَ حاكي القصة عن صاحبها الذي سمعها منه. فإن كان مستندُ هذا الظن ودليلُ هذا التشكيك ما نقله أبو المظفّر سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ) في (مرآة الزمان في تاريخ الأعيان) من أن نحو هذه القصّة وقعت لأبي الوفاء ابن عقيل (ت ٥١٣هـ)[٢]، فقد تولّى ابنُ رجب الردّ على ذلك، حيث قال: «ولكنّ أبا المظفر ليس بحُجّة فيما ينقله، ولم يذكر للحكاية إسنادًا متّصلاً إلى ابن عقيل، ولا عزاها إلى كتابٍ معروف، ولا يُعْلَمُ قُدُومُ ابن عقيل إلى الشام = فَنِسْبَتُها إلى القاضي أبي بكر الأنصاري أنسب»[٣].

ويزداد ترجيحُ نسبتها إلى القاضي أبي بكر الأنصاري قوّةً أنها مرويّةٌ من وجهٍ آخر منسوبةً إليه!.

فقد قال الأمير أسامة بن منقذ (ت ٥٨٤هـ) في كتابه (الاعتبار): «حدثني الشيخ الحافظ أبو الخطاب عمر بن محمد بن عبدالله بن معمر العُلَيمي[٤]،

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٨).
(٢) مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي (٢/ ٦٩٦ ـ ٦٩٧).
(٣) ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٩٨).
(٤) هو محدّث رحّال أثنى عليه جماعة كابن الدبيثي وغيره، (ت ٥٧٤هـ).
انظر: التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٥/ ١٧٣ ـ ١٧٨)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٩ ـ ٥٠).

بدمشق، أوائل سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة، قال: حكى لي رجلٌ ببغداد، عن القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري الفرضي المعروف بقاضي المارستان...»[١]، ثم ذكر القصّة أنها وقعت لأبي بكر الأنصاري نفسه، لكن باختلاف غير قليل، إلا أنه لا يمس أصل القصّة.

فمع انقطاع إسناد القصة من هذا الوجه، وهذا ما جعلني لا أَعْتَدُّ بمخالفاتها للقصة بإسنادها المتصل، إلا أنها صالحةٌ للاستشهاد بها فيما لا يخالف القصة الثابتة، ومن أهمّ ما يُستشهد بها عليه أنها وقعت لأبي بكر الأنصاري، لا لغيره!.

نعم.. القصّة غريبة! لكنها ليست مستحيلة ولا منكرة؛ فما الداعي لردّها بعد اتصال إسنادها المقبولِ؟!!.

ثم لنعد إلى مسرد أخبار رحلة أبي بكر الأنصاري الأولى:

فإن أبا بكر الأنصاري بعد قِصّته الغريبة هذه، وبعد أن مكث في تلك الجزيرة نحو السنتين، وبعد وفاة زوجه وابنيه منها، عاودَ الرِّحلة إلى مقصده الأول، وهو مصر[٢]، فوصل فُسطاطها ولقي حافظها الكبير أبا إسحاق إبراهيم بن سعيد الحبّال (ت ٤٨٢هـ)[٣] سنة (٤٧٦هـ)[٤]؛ فأخذ عنه، وعن

---

(١) الاعتبار لأسامة بن منقذ (١٩٢ ـ ١٩٤).

(٢) هذا ما تدل عليه القصّة السابقة، ونصَّ عليه ابن النجار كما في جامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ٣٦٣).

(٣) الشيخ الواحد والأربعون.

(٤) نصّ على هذه السنة الذهبي في تاريخ الإسلام في ترجمة الحبال ـ ٤٨١هـ ٤٩٠هـ ـ (٨١).

أحد العلماء الواردين إلى مصر، وهو علي بن جامع النيسابوري[١].

ولا ندري كم مَكَث بمصر، وإن كنت لا أحسبُه قد استطاب المُكْثَ بها؛ فالدولة العبيديّة كانت قد شدّدت التضييق حينها على أئمة السنّة، ووزيرها البدر الجمالي (ت ٤٨٨هـ) وقتئذٍ «كان فاتكًا جبارًا، قتل خلقًا كثيرًا من العلماء وغيرهم، وأقام الأذان: حيّ على خير العمل، وكبّر على الجنائز خمسًا، وكتب سبَّ الصحابة على الحيطان. وبالجُملة: إنه كان من مساوىء الدنيا (جزاه الله)، وغالب من كان بمصر في تلك الأيام كان رافضيًّا خبيثًا، بسبب وُلاة مصر من بني عُبيد، إلا من ثبّته الله على السنّة»؛ كما يقول ابن تغري بردي[٢].

وهذا كل ما نعلمه عن رحلة أبي بكر الأنصاري الأولى هذه.

أما رحلته الثانية: فيبدو أنها كانت بعد الأولى بنحو عشرين عامًا، ولعلّها حدود سنة (٤٩٣هـ).

وكان مقصدُ أبي بكر الأنصاري في هذه الرحلة دخولَ مصر أيضًا، فمرَّ على الشام بعد خروجه من العراق، وهذا مانصّ عليه أبو بكر الأنصاري نفسه؛ يقول ابن عساكر في (تاريخ دمشق): «ذكر لي أنه كان دخل دمشق، عند اجتيازه إلى مصر»[٣].

ولا نعلم عن طلبه العلم بحاضرة الشام (دمشق) أيَّ شيء، ولا وقفنا

---

(١) الشيخ الخامس والثمانون.
(٢) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٥/ ١٢٠).
(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٥/ ٥٨٢).

على شيخ من شيوخه الدمشقيين، ولا ذكر ابن عساكر أحدًا منهم، مع حرصه على مثل ذلك عادةً!.

أمّا سبب اعتبار هذه رحلةً ثانية لأبي بكر الأنصاري، وسببُ ترجيح ذلك التاريخ (وهو ٤٩٣هـ) لها، أو نحوه؛ فما يلي:

أولاً: أن خُطّة سير هذه الرحلة مختلفةٌ تمامًا عن خطة سير الرحلة الأولى. إذ كانت الأولى للحجّ، ثم من مكة إلى مصر. فما الذي سيذهب به إلى دمشق، وهو إنما ركب البحر من غرب مكة إلى مصر؟!.

ثانيًا: أن أبا بكر الأنصاري كان قد وقع في أَسْر الروم، كما اشتهر ذلك عنه، وسيأتي ذكر خبره معهم. ويغلب على الظن أنّ ذلك إنما وقع أثناء استيلاء الصليبيين على منطقة فلسطين، الذي ابتدأ من سنة (٤٩١هـ) بأخذهم لأنطاكية، ثم باستيلائهم على بيت المقدس سنة (٤٩٢هـ)، كما سبق بيانه[١].

ثالثًا: لم يذكر أبو بكر الأنصاري ولا ابن عساكر أن له أكثر من رحلةٍ إلى بلاد الشام، ولو كانت لسطّرها لنا ابنُ عساكر. فلا احتمال لوقوع حادثة أسره إلا في رحلته الوحيدة هذه إلى بلاد الشام، الذي هو المكان المتوقّع لوقوع حادثة الأسر تلك.

لذلك رجّحنا أن رحلته الثانية كانت بعد سنة (٤٩٢هـ)، وأنّها كانت بغرض التوجُّه إلى مصر، دخل خلالها دمشق. والظاهر أنه بعد خروجه من

---

(١) انظر (٢١).

دمشق متوجِّهًا إلى مصر، وأثناء مروره بالمنطقة الغربيّة لبلاد الشام، التي كان أغلبها واقعًا تحت قبضة الصليبيين، أُسر من قبلهم وحدث له ما ذكره هو عن نفسه، كما ستراه.

نقل السمعاني عن أبي بكر الأنصاري أنه قال: «أسرتني الرومُ، وكان الغِلُّ في عُنُقي خمسة أشهر، وكانوا يقولون لي: قُلْ المسيح ابنُ الله، حتى نفعل ونصنع في حقِّك؛ فما قُلْتُ. وتعلّمتُ خطَّهم لما حُبِستُ»[1].

ويقول ابن الجوزي: «كان قد سافر، فوقع في أيدي الروم، فبقي في أسرهم سنةً ونصفًا. وقيّدوه، وجعلوا الغلّ في عنقه، وأرادوا أن ينطق بكلمة الكفر، فلم يفعل. وتعلّم بينهم الخطّ الرومي»[2].

أمّا الاختلاف الظاهري بين مُدّة ذلك الأسر الواردة في هذين النصَّين، فوجه الجمع بينهما، أنّ مُدّة أخذ الروم له وبقائه عندهم كانت سنةً ونصفًا، وكان خلال خمسة أشهرٍ منها ـ ولعلها أوّلها ـ مشدَّدًا عليه فيها بالقيود والأغلال، كما أخبر هو.

أمّا بعد خروجه من الأسر، فلا نعلم من خبره شيئًا؛ هل أتمَّ وجهته الأولى التي كانت إلى مصر؟ أم عاد أدراجه إلى العراق؟.

وبذلك تنتهي مقتطفات أخبار رحلاته في طلب العلم، التي جادت بها علينا كتب التراجم؛ فلم أقف علي شيءٍ غير ذلك بهذا الخصوص، والله أعلم بحقيقة الأمر.

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٣٩٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٨).
(٢) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣).

لكننا نجزم ـ يقينًا ـ أن له رحلةً حجازيّةً، وشاميّةً، ومصريّة؛ ولا نشك في ذلك. وقد كان ذلك يكفينا، لولا محاولة التفتيش عن خُطا هذه الرحلة وزمنها، التي خرجنا منها بالنتائج السابقة، التي إن لم تكن مطابقةً للواقع، فأرجو أنها قريبةٌ منه.

المبحث الثالث: شيوخه.

إن الحديث عن شيوخ المترجَم له لاشك أنه أحد أركان الترجمة، التي لا تتمّ الترجمة إلا به. لكن لابُدّ أن تختلف طريقة عرض الشيوخ في كل سياقٍ عن مثل كتابنا هذا؛ لأن كتابنا نفسَه المقصودُ به التعريف بشيوخ المترجَم أبي بكرٍ الأنصاري، وقد تمّ ذلك فيه فعلاً، في أصله وفي حاشية التحقيق.

وقبل أن أذكر الطريقة التي سأعرض من خلالها شيوخَ المترجَم، فإن هناك تنبيهًا في غاية الأهميّة، يجب تقديمه على كل شيءٍ في هذا المبحث؛ ألا وهو أن هذه المشيخة لم تَحْصُر جميع شيوخ أبي بكر الأنصاري، كما هو المتبادر إلى الذهن!! بل هناك عددٌ من شيوخه يقينًا لم يُذكروا في هذه المشيخة، سنذكرهم مع بيان دليل أخذه عنهم قريبًا إن شاء الله تعالى. لكن قبل ذلك: ماهو سبب عدم ذكرهم في المشيخة؟ وللجواب عن هذا التساؤل أكثر من احتمال، بعضها قد يصحّ في بعض شيوخه دون بعض:

ـ إمّا أن المؤلف لم يُرد الاستيعاب أصلاً، وإنما أراد التعريف ببعض شيوخه فقط، فكان ذلك.

ـ وإمّا أن المؤلّف إنما أراد أن يذكر من أكثر عنهم من شيوخه، أو مشاهيرهم ومسنديهم العوالي.

ـ وإمّا أنه لمّا اشترط أن يذكر شيوخه الثقات (كما سيأتي بيانه)[1]،

---

(١) انظر ما يأتي (٢٤٩ ـ ٢٥١).

استبعد بعض الشيوخ لعدم صحّة هذا الشرط فيهم. وهذا إنما يصحّ في بعض شيوخه الذين وجدناهم خارج المشيخة، دون أكثرهم.

ـ وإمّا أنه لما اشترط أن لا يذكر إلا من أخذَ عنهم سماعًا[١] أو عرضًا[٢] أو حضورًا[٣] (كما سيأتي بيانه)[٤]، استبعدَ بعض الشيوخ الذين إنما روى عنهم إجازةً[٥] فقط. وهذا إنما يصحّ في بعض شيوخه دون بعضٍ كذلك.

ـ وإما أنه أراد الاستيعاب، لكن فاته هؤلاء الشيوخ نسيانًا، أو لعدم الوقوف أثناء تخريج المشيخة وتأليفها على مستند أَخْذِهِ عنهم، كالأجزاء والتسميعات التي تدل على أخذه عنهم وتتضمّنُ مروياتِه ومسموعاتِه منهم.

كل هذه الإجابات مُحْتَمَلة!.

---

(١) السماع هو الطريقة الأولى من طرق تحمُّل الأحاديث والرواية، وهو: سماع الرواية من لفظ الشيخ، وأن يكون السامع في الخامسة من عمره أو بعدها. انظر نزهة النظر لابن حجر (١٢١ ـ ١٢٢)، واشتراطُ السنِّ تقدّم (٧٨) عند التعريف بـ (الحضور).

(٢) العرض، وهي القراءة على الشيخ (ومنهم من يفرّق بينهما)، وهي: تلقّي الرواية بقراءتها على الشيخ وهو سامعٌ مُقِرّ، سواءً أكان المتلقّي هو القارىء أو سامعٌ لقراءة القارىء، لكن بشرط أن يكون في الخامسة من عمره أو بعدها. انظر: نزهة النظر لابن حجر (١٢٢)، وفتح الباري ـ كتاب العلم، باب (٦) ـ (١/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

(٣) تقدّم التعريف بها (٧٨).

(٤) انظر (٢٤٨).

(٥) الإجازة: إذنٌ في الرواية لفظًا أو كَتْبًا، تفيد الإخبار الإجمالي عُرفًا. انظر فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢١٤).

ويُمكن أن تصحَّ غالبُها مجتمعةً، بأن تصح كل إجابةٍ بخصوص شيخ أو أكثر، حتى تستوعب الإجاباتُ بيانَ سببِ عدم ورود جميع أولئك الشيوخ في المشيخة.

وبعد هذا التنبيه، فإليك مسرد أسماء شيوخ أبي بكر الأنصاري جميعهم، مرتّبين على حروف المعجم:

أما شيوخه الواردون في المشيخه، فأذكر اسمه وتاريخ وفاته (إن وُجد)، ورقمه في المشيخة، لتُراجَع ترجمته هناك لمن أراد الوقوف عليها.

وأمّا شيوخه الذين وقفت عليهم خارج المشيخة، فأذكرهم في نفس المسرد السابق حسب ترتيبهم المعجمي، مميّزًا لهم عن السابقين بذكر مصدر ترجمته في الحاشية، مع وضع نجمةٍ قبل رقمه التسلسلي.

١ ـ إبراهيم بن سعيد بن عبدالله الحَبّال أبو إسحاق المصري (ت ٤٨٢هـ) [٤١].

* ٢ ـ إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزأبادي، أبو إسحاق الشيرازي، الفقيه الشافعي، وُلد سنة (٣٩٣هـ)، وتوفي سنة (٤٧٦هـ)[(١)].

٣ ـ إبراهيم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي، أبو إسحاق الحنبلي (ت ٤٤٥) [٢].

٤ ـ أحمد بن إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي، أبو الحسين بن أبي

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/ ١٧٢ ـ ١٧٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ٤٥٢ ـ ٤٦٤)، وفيهما الخبر الدال على أخذ أبي بكر الأنصاري منه، في الأول (ص ١٧٣)، والثاني (ص ٤٥٦).

إسحاق (ت ٤٦٨) [٦٩].

* ٥ ـ أحمد بن أحمد بن عبدالواحد بن أحمد بن محمد بن عُبيدالله بن محمد بن أبي عيسى بن المتوكل الهاشمي العباسي، أبو السعادات البغدادي، (ت ٥٢١هـ)، عن ثمانين سنة[١].

٦ ـ أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون الباقلاني، أبو الفضل (ت ٤٨٨هـ) [٤٩].

٧ ـ أحمد بن الحسن بن عبدالودود بن عبدالمتكبّر العباسي، أبو يعلى (٤٦٥) [٥٤].

٨ ـ أحمد بن الحسين بن الحسن بن علي، ابن أبي حنيفة (ت ٤٦١هـ) [٥٥].

٩ ـ أحمد بن عثمان بن الفضل بن جعفر البغدادي، أبو الفرج ابن المَخْبَزِي (ت ٤٦٤هـ) [٢١].

١٠ ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) [٣٤].

١١ ـ أحمد بن علي بن الحسن بن محمد بن عَمرو بن مُنْتَاب الدقاق، أبو محمد بن أبي عثمان (ت ٤٧٤هـ) [٣٢].

١٢ ـ أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطُّرَيثيي، أبو بكر ابن الزهراء (ت ٤٩٧هـ) [٥٧].

---

(١) الأنساب للسمعاني (١٢/ ٨١)، وتاريخ الإسلام (٦٣). وروايته عنه في كتابه مسند أبي حنيفة، ضمن جامع المسانيد لأبي المؤيّد الخوارزمي (١/ ٧٩).

* ١٣ ـ أحمد بن علي بن عبدالله الصوفي، أبو الخطاب المقرىء (ت ٤٧٦هـ)[١].

١٤ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن سياوش الكازروني (ت ٤٦٢هـ) [٣٩].

١٥ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله البزّاز، أبو الحسين ابن النَّقُّور (ت ٤٧٠هـ) [٢٨].

١٦ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن يعقوب البغدادي، أبو بكر ابن حُمُّدُويه (ت ٤٧٠هـ) [٢٨].

١٧ ـ أحمد بن هبة الله بن محمد بن يوسف الرَّحبي، أبو بكر الدبّاس السعدي (ت ٤٧٤هـ) [٦٣].

* ١٨ ـ بكر بن محمد بن علي بن محمد بن حِيْد النيسابوري التاجر، أبو منصور، الشيخ المؤتمن، وُلد سنة (٣٨٦هـ)، وتوفي سنة (٤٦٤هـ)[٢].

١٩ ـ جابر بن ياسين بن الحسن بن محمد بن أحمد بن محمويه العطار، أبو الحسن الحِنّائي (ت ٤٦٤هـ) [٢٠].

* ٢٠ ـ جعفر بن أحمد بن الحسين بن أحمد البغدادي، أبو محمد

---

(١) معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٤٥ ـ ٤٦).

(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٧/ ٩٧ ـ ٩٨)، والأنساب للسمعاني (٤/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ٢٥٢)؛ وفي الأخيرَين ذكر رواية أبي بكر الأنصاري عنه.

السرّاج، القارىء، صاحب كتاب (مصارع العشاق)، وُلد سنة (٤١٦هـ)، وتوفي سنة (٥٠٠هـ)[١].

* ٢١ ـ الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البنّاء، أبو علي البغدادي الحنبلي، وُلد سنة (٣٩٦هـ)، وتوفي سنة (٤٧١هـ)[٢].

٢٢ ـ الحسن بن عبدالودود بن عبدالمتكبر بن هارون الهاشمي، أبو علي العباسي، (ت ٤٦٧هـ) [٣٥].

٢٣ ـ الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهري، أبو محمد المقنّعي، (ت ٤٥٤هـ) [١].

٢٤ ـ الحسن بن غالب بن علي بن غالب التميمي، أبو علي ابن المبارك المباركي، (٤٥٨هـ) [١٥].

٢٥ ـ الحسين بن عبدالله بن عليّ الرَّبَعي، أبو عبدالله بن عُرَيْبَة (ت٤٧٥هـ) [٦٠].

٢٦ ـ حمزة بن علي بن محمد بن عثمان بن عمران البغدادي، أبو الغنائم ابن السوّاق البندار، (ت ٤٧٨هـ) [٨٢].

* ٢٧ ـ رزق الله بن عبدالوهّاب بن عبدالعزيز التميمي، أبو محمد

---

(١) انظر: المنتظم لابن الجوزي (٩/ ١٥١ ـ ١٥٢)، وخريدة القصر للعماد الأصبهاني (٧٣/ ٢٨٣ ـ ٢٨٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣١٥ ـ ٣١٨)؛ وذكر رواية أبي بكر الأنصاري عنه في التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٥/ ٧٢).

(٢) انظر: المنتظم لابن الجوزي (٨/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢)، ولسان الميزان (١٩٥ ـ ١٩٦)، وذكر رواية الأنصاري عنه في السير.

البغدادي الحنبلي، وُلد سنة (٤٠٠هـ)، وتوفي سنة (٤٨٨هـ)[١].

٢٨ ـ سلمان بن الحسن بن عبدالله البغدادي، أبو نصر ابن الذَّهَبِيَّة (ت ٤٧١هـ) [٨٣].

٢٩ ـ طاهر بن الحسين بن أحمد بن عبدالله القواس، أبو الوفاء الحنبلي (ت ٤٧٦هـ) [٥٠].

٣٠ ـ طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري، أبو الطيب القاضي الشافعي (ت ٤٥٠هـ) [٧].

٣١ ـ طِرَاد بن محمد بن علي بن الحسن الزينبي، أبو الفوارس (ت ٤٩١هـ) [٣٣].

٣٢ ـ عاصم بن الحسن بن محمد بن علي العاصمي، أبو الحسين بن أبي علي العطار، ابن عاصم الرصّاص (ت ٤٨٣هـ) [٣٨].

٣٣ ـ عباس بن أحمد بن محمد بن العباس بن بكران الهاشمي، أبو الفضل الشريف (ت ٤٧٦هـ) [٧٠].

٣٤ ـ عبدالله بن الحسن بن محمد بن الحسن الخلال، أبو القاسم (ت ٤٧٠هـ) [٢٢].

---

(١) انظر: بغية الطلب لابن العديم (٨/ ٣٦٣٢ ـ ٣٦٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٦٠٩ ـ ٦١٦)؛ ورواية الأنصاري عنه في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (٥٦٠)، وبغية الطلب، وفي التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (١/ ٨٠) (٤/ ٦٢).

٣٥ ـ عبدالله بن عبدالعزيز بن علي بن الشدّاد البغدادي أبو محمد (ت ٤٧٤هـ) [٦٧].

٣٦ ـ عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عمر بن أحمد بن هزارمرد الصَّرِيْفيني الخطيب أبو محمد (ت ٤٦٩هـ) [١٣].

٣٧ ـ عبدالباقي بن محمد بن عبدالله الأنصاري، أبو طاهر البزّاز، والدُ أبي بكر (ت ٤٦١هـ) [٣١].

٣٨ ـ عبدالخالق بن عيسى بن أحمد بن محمد بن عيسى الهاشمي، أبو جعفر بن أبي موسى (ت ٤٧٠هـ) [٧١].

٣٩ ـ عبدالرحمن بن أحمد بن علي بن عبدالله بن منصور الطبري، أبو القاسم الزُّجاجي (ت ٤٧١هـ) [٦٦].

٤٠ ـ عبدالرحمن بن عُلْوان بن عقيل الشيباني، أبو أحمد (ت ٤٧١هـ) [٨٦].

٤١ ـ عبدالسلام بن محمد بن يوسف بن بُنْدَار القزويني، أبو يوسف القاضي (ت ٤٨٨هـ) [٧٣].

٤٢ ـ عبد السيّد بن محمد بن عبدالواحد البغدادي، أبو نصر ابن الصبّاغ الشافعي (ت ٤٧٧هـ) [٥٦].

٤٣ ـ عبدالصمد بن علي بن محمد بن الحسن بن الفضل بن المأمون الهاشمي، أبو الغنائم (ت ٤٦٥هـ) [١٢].

٤٤ ـ عبدالعزيز بن علي بن أحمد بن الحسين الأنماطي السكري،

أبو القاسم الحربي العَتَّابي (ت ٤٧١هـ) [٢٥].

٤٥ ـ عبدالكريم بن عبدالصمد بن محمد بن علي القطان، أبو معشر الطبري المقرىء (ت ٤٧٨هـ) [٧٨].

* ٤٦ ـ عبدالكريم بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل المَحَامِلي، أبو الفتح البغدادي، (ت ٤٤٨هـ)[١].

* ٤٧ ـ عبدالكريم بن محمد بن منصور بن محمد بن عبدالجبار التميمي، أبو سعد بن أبي بكر بن أبي المظفّر السمعاني الخراساني المروزي، الحافظ الكبير صاحب المصنّفات، وتلميذ أبي بكر الأنصاري، وروى عنه أبو بكر الأنصاري، وُلد سنة (٥٠٦هـ)، وتوفي سنة (٥٦٢هـ)[٢].

* ٤٨ ـ عبدالواحد بن حسين بن أحمد بن عثمان البغدادي، أبو الفتح ابن شِيْطَا المقرىء، وُلد سنة (٣٧٠هـ)، وتوفي سنة (٤٥٠هـ)؛ لأبي بكر الأنصاري إجازةٌ عنه[٣].

٤٩ ـ عبدالواحد بن عُلْوان بن عقيل الشيباني، أبو الفتح السقلاطوني

---

(١) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (١١/ ٨١)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٨٢)، وروايته عنه في جامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ١٧٤).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٥٦ ـ ٤٦٥)، وقصّة رواية أبي بكر الأنصاري عن تلميذه السمعاني ذكرها الذهبي في ترجمة الاثنين (٢٠/ ٢٧ ـ ٢٨، ٤٦٢ ـ ٤٦٣).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (١١/ ١٦)، وتاريخ الإسلام (٢٤٨ ـ ٢٤٩). وإجازة أبي بكر الأنصاري التي أخذها عنه ذكرها الذهبي في ترجمة أبي بكر الأنصاري في السير وتاريخ الإسلام.

النَّصْرِي (ت ٤٩١هـ) [٧٢].

٥٠ ـ علي بن إبراهيم بن عيسى بن يحيى الباقلاّني، أبو الحسن المقرىء (ت ٤٤٨هـ) [٣].

* ٥١ ـ علي بن أحمد بن محمد بن بيان العمري، أبو القاسم بن أبي طالب الكاتب، ابن الرزّاز، وُلد سنة (٤١٢هـ)، وتوفي سنة (٥١٠هـ)[١].

٥٢ ـ علي بن أحمد بن محمد بن علي البُسْري، أبو القاسم البُنْدَاري (ت ٤٧٤هـ) [١٨].

٥٣ ـ علي بن جامع النيسابوري، أبو الحسن [٨٥].

٥٤ ـ علي بن الحسن بن علي بن عبدالله العطار، أبو القاسم بن أبي علي بن الأقرع (ت ٤٧٠هـ) [٥٨].

٥٥ ـ علي بن الحسين بن أحمد بن إبراهيم بن جَدَّا العُكْبَرِي، أبو الحسن (ت ٤٦٨هـ) [٧٤].

٥٦ ـ علي بن الحسين بن عبدالله بن علي الرَّبَعي، أبو القاسم بن أبي عبدالله، ابنُ عُرَيْبَة (ت ٥٠٢هـ) [٦٨].

٥٧ ـ علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن عثمان بن قريش الحربي القصري البناء (ت ٤٨٤هـ) [٤٨].

---

(١) انظر: التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٣/ ١٤٤ ـ ١٥٠)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨)؛ وخبر أَخْذِ أبي بكر الأنصاري عنه فيهما.

٥٨ ـ علي بن عبدالرحمن بن الحسن بن علي النيسابوري، أبو القاسم ابن عَلِيَّك (ت ٤٦٨هـ) [٣٠].

٥٩ ـ علي بن عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي، أبو الحسن الجوهري (ت ٤٥٠هـ) [١٠].

* ٦٠ ـ علي بن المُحَسِّن بن علي بن محمد التنوخي، أبو القاسم البصري ثم البغدادي، وُلد سنة (٣٦٥هـ)، وتوفي سنة (٤٤٧هـ)؛ يروي عنه أبو بكر الأنصاري إجازةً[(١)].

٦١ ـ علي بن محمد بن علي بن محمد بن عطيّة الحارثي، أبو الحسن بن أبي طالب المكي (ت ٤٥٨هـ) [٢٣].

٦٢ ـ علي بن مُفَرِّج بن عبدالرحمن الصِّقِلِّي، أبو الحسن القاضي المكي (ت نيّفٍ وسبعين وأربعمائه) [٨٤].

٦٣ ـ علي بن ناعم بن سهل بن عبدالله البزّاز، أبو الحسن الحنبلي (ت ٤٧٠هـ) [٧٧].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٤٩ ـ ٦٥١)، ولسان الميزان (٤/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣). ورواية أبي بكر الأنصاري عنه كثيرةٌ منتشرة، ويروي عنه فيما يروي كتاب (نشوار المحاضرة) لوالد شيخه المُحسِّن بن علي التنوخي. فانظر: جامع المسانيد للمؤيّد الخوارزمي (١/ ٢٥٠، ٤١٧، ٤٧٩) (٢/ ٣٢٠)، والتاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٢/ ٢٣٥) (٤/ ١٠٥، ١١١، ١٣٧، ٢٨٨) (٥/ ٦٠ ـ ٦١، ١٠٧)، وأدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (رقم ٢٣٢)، وبغية الطلب لابن العديم (١/ ٤٧٩) (٢/ ٦٦٥) (٣/ ١٠٨٥) (٦/ ٢٥٣٠، ٢٦٥٤، ٢٧٥٣) (٧/ ٣٢١١) (٩/ ٤٢٧٢) (١٠/ ٤٣٢٣).

* ٦٤ ـ علي بن هبة الله بن مسعود البزّاز، أبو الحسن بن أبي طاهر، المغفَّل، (ت ٥٣١هـ) شابًّا، وهو من تلاميذ أبي بكر الأنصاري، وروى عنه أبو بكر الأنصاري أيضًا[١].

٦٥ ـ عمر بن الحسين بن إبراهيم بن محمد الخَفَّاف (ت ٤٥٠هـ) [٨].

٦٦ ـ عمر بن عُبيدالله بن عمر البغدادي الأزجي، أبو الفضل ابن البقّال (ت ٤٧١هـ) [٤٣].

٦٧ ـ فارس بن الحُسين بن فارس بن الحُسين الذُّهلي، أبو شجاع السُّهْرَوَرْدي (ت ٤٩١هـ) [٧٦].

٦٨ ـ المبارك بن الحُسين بن الحسن الأنصاري، أبو طاهر الصفّار (ت ٤٧٤هـ) [٥٣].

* ٦٩ ـ المبارك بن عبدالجبار بن أحمد بن القاسم البغدادي الصيرفي، أبو الحسين ابن الطُّيُوْرِي، (ت ٥٠٠هـ)، عن تسعين سنة[٢].

* ٧٠ ـ المبارك بن عبدالوهاب بن محمد بن منصور القزّاز العُكْبَري، أبو غالب بن أبي ياسر المُسَدِّي، (ت ٥٤٤هـ)[٣].

---

(١) انظر: التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٥)، وفيه رواية أبي بكر الأنصاري عنه.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢١٣ ـ ٢١٦)؛ وذكر روايةَ أبي بكر الأنصاري عنه ابنُ عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة أبي بكر الأنصاري (١٥/ ٥٨٢)، وروايته عنه بالفعل موجودةٌ في جامع المسانيد للخوارزمي (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦).

(٣) انظر: الأنساب للسمعاني (١٢/ ٢٤٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢١٠ ـ ٢١١). =

٧١ ـ محمد بن إبراهيم بن محمد بن فارس الشيرازي، أبو عبدالله الوراق (ت ٤٧٤هـ) [٨١].

* ٧٢ ـ محمد بن أحمد بن سهل الواسطي، أبو غالب ابن بِشْرَان، الحنفي اللغوي (ت ٤٦٢هـ) عن اثنتين وثمانين سنة؛ روى عنه أبو بكر الأنصاري إجازةً[(١)].

٧٣ ـ محمد بن أحمد بن شاذة بن جعفر الأصبهاني، أبو عبدالله الرُّوذدَشْتي (ت ٤٦٤هـ) [٤٠].

٧٤ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حسنون البغدادي، أبو الحسين بن أبي نصر النَّرْسي (ت ٤٥٦هـ) [٩].

٧٥ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم المَحَامِلي الشافعي (ت ٤٧٧هـ). [٤٤].

٧٦ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن البَرَدَاني، أبو الحسن الفرضي الحنبلي (ت ٤٦٩هـ) [٥٩].

= ورواية أبي بكر الأنصاري عنه في جامع المسانيد للخوارزمي (١/ ١٤٤، ٣٤٥) (٢/ ١٠٠، ٢٥٨).

(١) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٧٠ ـ ٧٣)، ولسان الميزان (٥/ ٤٣ ـ ٤٤)؛ ورواية أبي بكر الأنصاري عنه في: التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٣/ ٣٣٤) (٤/ ٥٩، ٢٣٧، ٢٩١)، وبغية الطلب لابن العديم (١/ ٣١٥) (٢/ ٦٦٣) (٣/ ١٠٨٦) (٦/ ٢٥٢٩) (٧/ ٣٥٢١) (٨/ ٣٦١٠، ٣٧٧٥) (٩/ ٣٨٧٦، ٤٢٠٦) (١٠/ ٤٥٨٥).

٧٧ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالصمد المهتدي بالله الهاشمي، أبو الحسن (ت ٤٦٤هـ) [٥١].

٧٨ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله (علي) الآبَنُوْسِي، أبو الحُسين الصيرفي (ت ٤٥٧هـ) [١٩].

٧٩ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن الحسن بن عبيد المعدَّل، أبو جعفر ابن المُسْلِمَة (ت ٤٦٥هـ) [١١].

٨٠ ـ محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن جعفر الباقَرْحي الصيرفي (ت ٤٨١هـ) [٥٢].

٨١ ـ محمد بن الحسن بن مُنَازِل الحَدّاد الإسكاف الموصلي القارىء (ت ٤٧٩هـ) [٦١].

٨٢ ـ محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الحنبلي، أبو يعلى الفرّاء (ت ٤٥٨هـ) [٦].

* ٨٣ ـ محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القُضَاعي، القاضي أبو عبدالله المصري، صاحب (مسند الشهاب)، (ت ٤٥٤هـ)؛ يروي أبو بكر الأنصاري عنه إجازةً[١].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٩٢ ـ ٩٣)، والمقفّى الكبير للمقريزي (٥/ ٧١٠ ـ ٧١٢)؛ ونصّ على رواية أبي بكر الأنصاري بالإجازة عنه ابنُ النجار ـ كما في جامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ٣٦٣)، وروايته عنه موجودة بالفعل في: أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (رقم ١١٧)، والعلل المتناهية لابن الجوزي (رقم ٧٤، ٥١٠)، والتدوين للرافعي (٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).

٨٤ ـ محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله القصّار، أبو بكر ابن الكُنْدَاجي (ت ٤٧٨هـ) [٦٤].

٨٥ ـ محمد بن علي بن الحسن بن محمد بن عمر البغدادي، أبو الغنائم ابن المُنْتَاب الدقاق (ت ٤٧٤هـ) [٤٧].

٨٦ ـ محمد بن علي بن الحسين بن سِكِّيْنَة الأنماطي، أبو عبدالله البغدادي، (ت ٤٦٩هـ) [٦٢].

٨٧ ـ محمد بن علي بن الفتح الحربي، أبو طالب ابن العُشَاري (ت ٤٥١هـ) [٤].

٨٨ ـ محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن محمد بن عيسى العباسي المَعْبَدي، أبو تمّام بن أبي موسى (ت ٤٦٨هـ) [٦٥].

٨٩ ـ محمد بن علي بن محمد بن عُبيدالله بن عبدالصمد العباسي، أبو الحسين بن المهتدي (ت ٤٦٥هـ) [٥].

٩٠ ـ محمد بن محمد بن أحمد بن حُسين بن عبدالعزيز بن مهران الفارسي العُكْبَرِي، أبو منصور الأخباري (ت ٤٧٢هـ) [٤٢].

٩١ ـ محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عمر البغدادي، أبو علي ابن المُسْلِمة (ت ٤٧٩هـ) [٤٦].

٩٢ ـ محمد بن محمد بن عبدالله بن أحمد البيضاوي، القاضي أبو الحسين الشافعي (ت ٤٦٨هـ) [٢٦].

٩٣ ـ محمد بن محمد بن علي بن الحسن بن علي بن حمدون، أبو الغنائم

ابن الدَّجَاجي (ت ٤٦٣هـ) [١٧].

٩٤ ـ محمد بن محمد بن علي بن الحسن بن محمد بن عبدالوهاب العباسي، أبو نصر الزينبي (ت ٤٧٩هـ) [٢٤].

٩٥ ـ محمد بن وشاح بن عبدالله الزينبي، أبو علي (ت ٤٦٣هـ) [١٤].

* ٩٦ ـ نصر بن أحمد بن عبدالله بن البَطِر البغدادي، أبو الخطاب الغَرَبي المقرىء البزاز، وُلد سنة (٣٩٧هـ)، وتوفي سنة (٤٩٤هـ)[(١)].

٩٧ ـ نصر بن أحمد بن عُبيدالله (عبدالله) الحربي، أبو الغنائم [٨٧].

٩٨ ـ نصر بن أحمد بن نصر بن محمد بن مزاحم البلخي، أبو الفتح السِّمِنْجَاني (ت ٤٧٣هـ) [٨٠].

٩٩ ـ هبة الله بن أحمد بن عبدالله بن أحمد المأموني، أبو الفضل (ت ٤٥٠هـ) [٢٧].

١٠٠ ـ هبة الله بن الحسين بن أحمد بن المهلّب البزّاز، أبو محمد (ت ٤٧١هـ) [٤٥].

* ١٠١ ـ هبة الله بن المبارك بن موسى بن علي السَّقَطي، أبو البركات المفيد، الحنبلي، البغدادي، (ت ٥٠٩هـ)[(٢)].

---

(١) انظر: الأنساب للسمعاني (١٠/ ٢٤ ـ ٢٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٠٤ ـ ٢٠٧)، وذكرا رواية الأنصاري عنه.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٢٣٥ ـ ٢٣٦)، ولسان الميزان (٦/ ١٨٩ ـ ١٩٠)، وهو ممن وُصف بالكذب وادّعاء السماع ممن لم يدركهم، مع علمه وحفظه =

١٠٢ ـ هبة الله بن محمد بن علي بن عبدالسميع الهاشمي، أبو تمّام (ت ٤٧٩هـ) [٧٩].

١٠٣ ـ هنّاد بن إبراهيم بن محمد بن نصر النَّسَفي، أبو المظفّر الناصحي (ت ٤٦٥هـ) [٣٦].

* ١٠٤ ـ واصل بن حمزة بن علي بن أحمد البخاري الخُنْبُوني، أبو القاسم، توفي بين سنة (٤٦٧هـ) و(٤٧٠هـ)[١].

١٠٥ ـ يحيى بن أحمد بن أحمد بن محمد بن علي السِّيْبي، أبو القاسم (ت ٤٩٠هـ) [٧٥].

١٠٦ ـ يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الهَمَذَاني، أبو القاسم بن المهرواني (ت ٤٦٨هـ) [٣٧].

١٠٧ ـ خديجة بنت محمد بن عبدالله العبدريّة الشاهْجَانيّة (ت٤٦٠هـ) [٢٩].

* ١٠٨ ـ فاطمة بنت الحسن بن علي البغدادي العطّار، أمّ الفضل الكاتبة، المعروفة ببنت الأقرع، (ت ٤٨٠هـ)[٢].

* ١٠٩ ـ كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزيّة، أم الكرام، المجاور، ببيت الله الحرام، راوية صحيح البخاري، (ت ٤٦٣هـ)؛ روى

= وكثرة تصانيفه. ورواية أبي بكر الأنصاري عنه في جامع المسانيد (١/ ١٤٤، ١٤٥، ٥٥٤) (٢/ ١٢٤).

(١) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٣٥٦)؛ وروايته عنه في أدب الإملاء والاستملاء (رقم ٢٥).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٨٠)، وفيه ذكر رواية أبي بكر الأنصاري عنها.

أبو بكر الأنصاري عنها إجازةً[١].

وهنا انتهى مسرد أسماء شيوخ أبي بكرٍ الأنصاري.

ونلخّص ونستخلص هنا بعض الفوائد من هذا المسرد:

أولاً: بلغ عدد شيوخ أبي بكر الأنصاري ـ حسب ما وقفنا عليه ـ تسعةً ومائة شيخٍ، سبعةً وثمانين شيخًا منهم هم الذين تضمّنتهم هذه المشيخة، والباقي (وهم اثنان وعشرون شيخًا) شيوخٌ زوائدُ عمّا في المشيخة. وقد قدّمنا هذا المبحث بالحديث عن هذه المسألة، وحاولنا إيجاد أكثر من جوابٍ عن سبب وقوع ذلك.

ثانيًا: يظهر أثر تبكير أبي بكر الأنصاري في الأخذ عن الشيوخ، مع ما وُفِّق إليه من طول العمر، بأن تفرّد بالرواية عن جمعٍ من شيوخه، ونصَّ العلماء على أسمائهم؛ وهم: إبراهيم بن عمر البرمكي، والحسن بن علي الجوهري، والحسن بن غالب المباركي، وطاهر بن عبدالله الطبري أبو الطيب، وعلي بن إبراهيم الباقلاني، وعلي بن عمر البرمكي، وعلي بن محمد الحارثي ابن أبي طالب المكي، وعمر بن الحسين الخفاف، ومحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حسنون النرسي، ومحمد بن أحمد بن محمد الآبنوسي، ومحمد بن علي بن الفتح العُشاري أبو طالب، وهبة الله بن أحمد المأموني[٢].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٣ ـ ٢٣٥)، وقد نصّ على رواية أبي بكر الأنصاري بالإجازة عنها ابنُ نقطة في التقييد (٨٢).

(٢) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٢ ـ ٩٣)، وجامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣)، والمستفاد للحُسَامي (١٠٢).

ثالثًا: أما مشاهير شيوخه: فسأختار أعيانهم ممن لا يكاد يخفى ذكرهم على طالب علم؛ وهم: أبو بكر الخطيب البغدادي، وأبو محمد الحسن بن علي الجوهري، وأبو الطيب الطبري، وأبو إسحاق الشيرازي، والقضاعي، وأبو إسحاق الحبّال المصري، وأبو معشر الطبري المقرىء المكي، وأبو يعلى الفراء.

رابعًا: ويظهر سُمُوُّ أبي بكر الأنصاري عن حظوظ النفس، وبُعْدِه عن الكِبْر والتعالي في طلبه للعلم = بأخذه عن أقرانه، وتلامذته أيضًا!.

وقد قال وكيع بن الجراح (ت ١٩٦هـ): «لا يكون الرجل عالمًا حتى يكتب عمّن هو فوقه، وعمّن هو دونه، وعمّن هو مثله»[(١)]، ومثله قال سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ)[(٢)].

فمن أقرانه الذين روى عنهم أبو بكر الأنصاري: أحمد بن أحمد بن عبدالواحد الهاشمي (٥٢١هـ)، والمبارك بن عبدالوهاب (ت ٥٤٤هـ)، وهبة الله بن المبارك السَّقَطي (ت ٥٠٩هـ).

وأما تلامذته الذين روى عنهم، فوقفت من ذلك على اثنين، هما: أبو سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، وعلي بن هبة الله البزّاز الذي توفّي شابًّا سنة (٥٣١هـ).

وقصّة روايته عن السمعاني دليلٌ واضحٌ على تواضع أبي بكر الأنصاري الكبير، وكمال عقله ومروءته، بعدم استكباره عن أدنى فائدة علميّة. فقد

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (رقم ١٧١٣، ١٧١٤).
(٢) الجامع للخطيب (رقم ١٧٢٠).

نقل الذهبي عن السمعاني أنه قال: «وكان ـ يعني أبا بكر الأنصاري ـ يشتغل بمطالعة الأجزاء التي معي وأنا مُكِبٌّ على القراءة، فاتّفق أنه وَجَدَ جزءًا من حديث الخزاعي، قرأته بالكوفة على عمر بن إبراهيم العلوي، بإجازته من محمد بن علي بن عبدالرحمن العلوي، وفيه حكاياتٌ مليحة؛ فقال: دَعْهُ عندي. فرجعت من الغد، فأخرجه وقد نسخه، وقال: اقرأه حتى أسمعه؟ فقلت: يا سيّدي، كيف يكون هذا؟!! ثم قرأته، فقال للجماعة: اكتبوا اسمي»[(١)]. وقد وقف الذهبيُّ نفسُه على شهادة الشرف هذه للقاضي أبي بكر الأنصاري دليلاً ماثلاً على سُمُوّ النفس وعلوّ الهمّة والتواضع وحُسْن الخلق؛ حيث قال الذهبي عقب القصّة: «قلت: هذا الجزء في وقف الشيخ الضياء، وأوّلُه بخَطِّه: حدثنا أبو سعد السمعاني»[(٢)]، وقال في موطنٍ آخر: «رأيتُ ذلك الجزءَ بِخَطِّ القاضي أبي بكر»[(٣)].

ولذلك أيضًا ضرب الحافظ السخاوي (ت ٩٠٢هـ) المَثَلَ على هذا الأدب من آداب الرواية الذي تَحَلّى به سلفُنا الصالح رحمهم الله تعالى، بقصّة أبي بكر الأنصاري هذه مع تلميذه السمعاني[(٤)].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٧).
(٢) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٨).
(٣) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٦٣).
(٤) فتح المغيث للسخاوي (٣/ ٢٩٧).

المبحث الرابع: تلامذتـه.

لقد اجتمعت في أبي بكر الأنصاري من المزايا ما تجعله محاطًا بطلبة العلم، مرحولاً إليه من أقاصي البلاد، يُحْرَصُ على اغتنام فرصة حياته، ويُتَنَافَسُ على العبِّ من معين علومه والاغترافِ من بحور معارفه وفنونه. فقد وُفِّقَ إلى السماع من أوائل حياته، وإلى تَلَقِّي العلوم باختلافها من بواكير عُمُره، مع موهبةٍ إلـٰهيّة ومنحةٍ ربانيّة خُصَّ بها جعلته تامَّ الاستثمار لتلك الفُرَصِ المتاحة له، بل يسعى ويرحل لما كان بعيدَ المنال عنه، حتى حَصّل ما حصَّل من تلك العلوم المتنوّعة، مع إتقانٍ وإمامةٍ في كثيرٍ منها. ثم شاء الله تعالى أن يمتدّ به العُمُر ويعلو سِنُّهُ، مع الديانةِ والأمانة، والعقل والمروءة، وسلامة الحواسّ.. إلى حين وفاته؛ فتفرّدَ لذلك بالرواية عن جمع من شيوخه، وذاع صيتُه، وسمع به القريب والبعيد.. فكيف لا يزدحم عليه الطلبة بعد ذلك كله؟! وأنَّى يُستغرب من كثرة الآخذين عنه المتتلمذين عليه؟!.

ثم انضاف إلى ذلك جميعه تصدُّرُ أبي بكر الأنصاري للتعليم من بواكير حياته العلميّة، فحدّث وهو ابن عشرين سنة في حياة بعض شيوخه كأبي بكر الخطيب البغدادي[١]. واستمرَّ على هذه السُّنَّة، وفرّغ نفسه لطلبة العلم، بل لطلبة العلوم التي صار إمامها المشارَ إليه فيها؛ فكان يعقد مجالس التعليم في أحد أكبر جوامع بغداد وهو جامع القصر، وكان مُستمليه أحدَ كبار الحفّاظ

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٥).

في زمنه، ألا وهو أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي (ت ٥٥٠هـ)[١].
ويُقرأ عليه أيضًا في مسجده بالنّصريّة[٢]، بل لاحقَه الطلابُ إلى منزله فكان يُقرأ عليه فيه[٣]. ولم يكن ليتركه الطلبة النَّهِمون في أي وقتٍ من أوقاته، حتى يوم عيد الأضحى بين الصلاة والخطبة؛ كما فعل تلميذُه الحافظ ابن عساكر[٤]!!.

فهل يصح في مثل هذا الإمام أن يقلّ الآخذون عنه؟! بل أن لا يبلغوا غاية الكثرة؟!! فإن تعجب، فالعَجَبُ هو أن لا يبلغ تلامذتُه الحدَّ الذي عبّر عنه الذهبي بقوله في ترجمته: «روى عنه خَلْقٌ لا يُحْصَوْن، منهم من مات في حياته، ومنهم من تأخّر عنه»[٥].

وقيامًا بشيء من حقّ هذا الإمام، وإبرازًا لمكانته العلميّة وأَثَرِه في العلم وأهله، تجلّدتُ لجمع بعض الآخذين عنه والمتتلمذين عليه؛ باستعراض بعض الكتب كاملة، وبالاستعانة بفهارس الأعلام في كتب أخرى، ومن خلال ترجماته أيضًا؛ فوقفت على عددٍ كبيرٍ منهم، لكني مع ذلك لا أشك

---

(١) المنتظم لابن الجوزي (١٠/٩٣)، وانظر التعريف بجامع القصر فيما سبق (٥٥).
وترجمة أبي الفضل بن ناصر في: السير (٢٠/ ٢٦٥ ـ ٢٧١).
(٢) انظر: المشيخة البغدادية للسِّلَفي (٤٨/ ب)، وسماعات الفوائد المنتقاه للحربي (١٢٩).
(٣) انظر: أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (رقم ١١٧، ٢٥٥، ٣٠٨).
(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ المطبوع: ترجمة أحمد بن محمد بن فراس الفراسي ـ (٣٧٩).
(٥) تاريخ الإسلام للذهبي (٣٩١).

أنهم لم يبلغوا شيئًا من تمثيل الواقع الذي بلغ أن قيل في وصفه: إنهم خَلْقٌ لا يُحْصَوْن!.

فإليك مسرد أسماء تلامذته، مرتبين على حروف المعجم[١]:

١ ـ أحمد بن إبراهيم بن أبي ياسر الغزّال أبو العباس الحنبلي الوكيل محيي الدين (ت ٥٩٤هـ)[٢].

٢ ـ أحمد بن أزهر بن عبدالوهاب بن أحمد بن حمزة بن ساكن البغدادي أبو محمد السبّاك (ت ٦١٢هـ)[٣] (اجازةً).

٣ ـ أحمد بن تزمش بن بكتمر بن قزاغل البغدادي الخياط (ت٥٩٨هـ)[٤].

٤ ـ أحمد بن صالح بن شافع بن صالح بن حاتم الجيلي البغدادي أبو الفضل بن أبي المعالي (ت ٥٦٥هـ)[٥].

٥ ـ أحمد بن عبدالرحمن بن الحسن الفارسي أبو بكر الصوفي البغدادي (ت ٥٧٥هـ)[٦].

---

(١) والتزمت أيضًا طريقة (تقريب التهذيب) لابن حجر خلال هذا الترتيب.
(٢) مجمع الآداب (٥/ ٤٢ ـ ٤٣ رقم ٤٥٩٥) والمختصر المحتاج إليه (١/ ١٧٣ رقم ٣٣٦).
(٣) تكملة المنذري (رقم ١٤٢٩)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٢٨٧٦)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ١٧٦ رقم ٣٣٨).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٦٩٨)، ومجمع الآداب لابن الفوطي (٢/ ١٤ رقم ٩٤٥)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ١٧٧ ـ ١٧٨ رقم ٣٤٠).
(٥) المختصر المحتاج إليه (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤ رقم ٣٥٣).
(٦) المختصر المحتاج إليه (١/ ١٨٩ رقم ٣٦٦).

٦ ـ أحمد بن عبدالملك بن محمد بن يوسف البغدادي الحريمي أبو العباس ابن أبي الحسن المقرىء ابن باتانة (ت ٦٠١هـ)[١].

٧ ـ أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن حَرَّاز الكرخي أبو القاسم المقرىء الخياط (ت ٦٠٠هـ)[٢].

٨ ـ أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عُبيدالله بن وَدْعَة البغدادي النَّصْري الخباز أبو العباس وأبو علي، ابن دادا (ت ٦١١هـ)[٣] (يذكر عنه سماعًا ولم يُوجد سماعُه).

٩ ـ أحمد بن علي بن أحمد بن هبة الله بن محمد بن علي بن محمد بن عُبيدالله بن المهتدي بالله أبو تمام بن أبي الحسن بن أبي تمام بن أبي الحسن، ابن القاضي أبي الحسين القاسمي المعروف بابن الغريق (ت ٥٧٤هـ)[٤].

١٠ ـ أحمد بن علي بن سعيد بن علي الخُوْزي أبو العباس (ت٥٩٧هـ)[٥].

١١ ـ أحمد بن علي بن هبة الله بن الحسين بن علي الهاشمي ابن المأمون البغدادي وابن زوال (ت ٥٨٦هـ)[٦].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٩٢٣)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ١٩٠ رقم ٣٦٨).
(٢) مشيخة النجيب الحراني (٢/ ٥٣١ ـ ٥٣٧ رقم ٣٤)، تكملة المنذري (رقم ٨٣٤)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ١٩٩ رقم ٣٩١).
(٣) تكملة المنذري (رقم ١٣٤٧)، المختصر المحتاج إليه (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠ رقم ٣٩٤).
(٤) المختصر المحتاج إليه (١/ ١٩٥ رقم ٣٨١).
(٥) مجمع الآداب لابن الفوطي (٥/ ٤٧ رقم ٤٦٠٤)، تكملة المنذري (رقم ٥٩١)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ١٩٥ ـ ١٩٦ رقم ٣٨٢).
(٦) مشيخة النعال (رقم ٢٥)، وتكملة المنذري (رقم ١١٩).

١٢ ـ أحمد بن عمر بن بركة البغدادي أبو جعفر البزاز ابن الكرلي (ت ٥٩٢هـ)[١].

١٣ ـ أحمد بن فائز بن المحسن البغدادي، أبو العباس ابن الكُبْري المقرىء (ت ٥٩٣هـ)[٢].

١٤ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن عيسى البغدادي الدارقَزّي ابن البخيل (ت ٥٩٦هـ)[٣].

١٥ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني ثم الإسكندري أبو طاهر السلفي (ت ٥٧٦هـ)[٤].

١٦ ـ أحمد بن محمد بن حمدي[٥].

١٧ ـ أحمد بن محمد بن عبدالباقي بن زِيْبَقَة التمّار أبو بكر[٦].

١٨ ـ أحمد بن محمد بن أبي القاسم الخفيفي، أبو الرشيد الأبهري الصوفي (ت ٥٧٧هـ)[٧].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٣٢١).
(٢) مجمع الآداب لابن الفوطي (٢/ ٥٤٧ رقم ١٩٦٨).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٥٥٠)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩ رقم ٤١٥).
(٤) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥ ـ ٣٧).
(٥) معجم السماعات الدمشقية (٧٦)، ولعله الآتي باسم: محمد بن أحمد بن محمد بن علي.
(٦) تكملة الإكمال لابن نقطة (٣/ ٤٢ رقم ٢٧٥٧).
(٧) المختصر المحتاج إليه (١/ ٢٠٧ رقم ٤١٢).

١٩ ـ أحمد بن مسعود بن الحسن بن علي الباذِبِيْني أبو الرضا ابن الزَّقْطَرِّ (ت ٥٩٢هـ)[١].

٢٠ ـ أحمد بن المقرّب بن الحسين بن الحسن البغدادي أبو بكر الكرخي الشافعي (ت ٥٦٣هـ)[٢].

٢١ ـ أحمد بن يحيى بن بركة بن محفوظ البغدادي البزاز أبو العباس ابن الدَّبيقي (ت ٦١٢هـ)[٣].

٢٢ ـ إبراهيم بن محمد بن أحمد بن حَمَدِيّة العكبري أبو طاهر البغدادي (ت ٥٩٢هـ)[٤].

٢٣ ـ أزهر بن عبدالوهاب بن أحمد بن حمزة بن ساكن السباك أبو جعفر (ت ٥٦٤هـ)[٥].

٢٤ ـ أسعد بن أحمد بن أبي الفضل الزاكاني أبو الرشيد (ت ٥٧٨هـ)[٦].

٢٥ ـ إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الشيرازي ثم البغدادي أبو محمد (ت ٦٠٠هـ)[٧].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٣٢٣)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢١٧ رقم ٤٣٣).
(٢) كتابه الأربعين (رقم ٥).
(٣) تكملة المنذري (رقم ١٣٩٣)، ومعجم البلدان لياقوت (٢/ ٤٣٨)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٢٧ رقم ٤٥٤)، والتقييد لابن نقطة (١٨٥ ـ ١٨٦ رقم ٢١٠)، ولسان الميزان (١/ ٣٢٢).
(٤) مشيخة النعّال (رقم ٣٩)، وتكملة المنذري (رقم ٣١٦).
(٥) تكملة الإكمال لابن نقطة (٢٨٧٤).
(٦) التدوين للرافعي (٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).
(٧) تكملة المنذري (رقم ٨٢٢)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٣٨ رقم ٤٧٧).

٢٦ ـ إسماعيل بن علي بن إبراهيم بن إسماعيل الجَنْزَوي الدمشقي أبو الفضل ابن أبي الحسن الشافعي (ت ٥٨٨هـ)[١].

٢٧ ـ إسماعيل بن فضائل بن عبدالباقي بن مكي البغدادي (ت٥٩٥هـ)[٢].

٢٨ ـ إسماعيل بن محمد بن علي بن عبدالعزيز البغدادي أبو محمد السِّمِّذي الخباز (ت ٥٩٢هـ)[٣].

٢٩ ـ أنجب بن أحمد بن مكارم البغدادي الأزجي الحامي ابن الدجاجي، وابن سَرْوان، أبو عبدالله (ت ٦٠١هـ)[٤].

٣٠ ـ بركات بن أبي غالب بن نزال السقلاطوني الدارقزي (ت٥٩٩هـ)[٥].

٣١ ـ بقاء بن أحمد بن بقاء الحريمي، ابن أبي شاكر ابن العُلّيق (ت ٦٠١هـ)[٦] ادعى الإجازة كذبًا.

٣٢ ـ بركات بن نزّال بن همّام البغدادي الدارقَزّي السقلاطوني أبو محمد ابن أبي غالب (ت ٥٩٩هـ)[٧].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ١٦٨).
(٢) تكملة المنذري (رقم ٤٨٩)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٤٥ رقم ٤٨٨).
(٣) مشيخة النعال (رقم ٣٨)، تكملة المنذري (رقم ٣١٢)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٤٥ رقم ٤٨٩).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٨٨٤).
(٥) المختصر المحتاج إليه (١/ ٢٦١ رقم ٥٢٦).
(٦) المختصر المحتاج إليه (١/ ١٦١ رقم ٥٢٨)، الميزان (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠) ولسانه (٤٧٢).
(٧) تكملة المنذري (رقم ٧١٤).

٣٣ ـ بلك بن علي بن رافع الصوفي[١].

٣٤ ـ تُرْك بن محمد بن بركة العطار الحريمي أبو بكر (ت ٦١٤هـ)[٢] إجازة.

تميم بن معالي بن محمد = أبو القاسم بن معالي بن محمد.

٣٥ ـ جميل بن نجيح الخزرجي الزاهد[٣].

٣٦ ـ حَرِيز بن درّاج بن إقبال الخياط[٤].

٣٧ ـ الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد الهَمَذَاني، أبو العلاء العطار، (ت ٥٦٩هـ)[٥].

٣٨ ـ الحسن بن أحمد بن الفرج بن راشد المدني ثم البغدادي الدارقزي أبو محمد ابن أبي العباس الوراق، (ت ٥٩٨هـ)[٦].

٣٩ ـ الحسن بن سعيد بن عبدالله بن بندار الدياربكري أبو علي الشاتاني (ت ٥٧٩هـ)[٧].

---

(١) التدوين للرافعي (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).
(٢) تكملة الإكمال (١/ ٤٥٠ رقم ٧٦١).
(٣) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٣٨).
(٤) تكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٢٤٨ رقم ١٥١٣).
(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/ ٤٠ ـ ٤٧)، وروايته عنه في كتاب التمهيد في معرفة التجويد له (رقم ٤٥، ٩٨، ١٦٣).
(٦) تكملة المنذري (رقم ٦٤٢)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٧٧ رقم ٥٦٥).
(٧) بغية الطلب لابن النديم (٥/ ٢٣٥١ ـ ٢٣٦٣)، تاريخ دمشق (٤/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠) وتاريخ الإسلام (٢٨٤ـ ٢٨٥) والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٧٩ـ ٢٨٠ رقم ٥٦٩).

٤٠ ـ الحسن بن عبدالرحمن بن الحسن بن عبدالله الفارسي البغدادي (ت ٥٩٦هـ)[١].

٤١ ـ الحسن بن علي بن بركة بن عَبِيدة الكرخي أبو محمد المقرىء (ت ٥٨٢هـ)[٢].

٤٢ ـ الحسين بن أحمد بن الحسين بن أيوب البغدادي أبو عبدالله ابن أبي طاهر الكرخي (ت ٦٠٥هـ)[٣].

٤٣ ـ الحسين بن سعيد بن الحسين بن شُنَيْف بن محمد البغدادي أبو عبدالله بن أبي عبدالله الدارقزي الأمين (ت ٦١٠هـ)[٤].

٤٤ ـ حمزة بن سلمان بن جَرْوان الماكسيني أبو يعلى الشعيري البوراني (ت ٥٩٦هـ)[٥].

٤٥ ـ خِنْدِف بن أبي القاسم بن أبي الفضل بن خِنْدِف أبو الأزهر[٦].

٤٦ ـ دُلَف بن كَرَم بن فارس العكبري أبو الفرج المقرىء البغدادي (ت ٥٩٦هـ)[٧].

---

(١) معجم مشايخ يوسف بن خليل (١٤٩/أ)، وتكملة المنذري (رقم ٥٤٢)، والمختصر المحتاج إليه (١/ ٢٨٢ رقم ٥٧٣).
(٢) المختصر المحتاج إليه (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦ رقم ٥٧٩).
(٣) تكملة المنذري (رقم ١٠٧٥)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٣٢ ـ ٣٣ رقم ٦٠٨).
(٤) تكملة المنذري (رقم ١٢٨٠)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٣٤ رقم ٦١٠) والأربعين للبكري (٨٤).
(٥) تكملة المنذري (رقم ٥٢٨)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٤٩ رقم ٦٣٤).
(٦) تكملة الإكمال (٢/ ٦٢ رقم ١١٣٢).
(٧) المختصر المحتاج إليه (٢/ ٦٥ رقم ٦٥٩).

٤٧ ـ ذاكر بن كامل بن محمد بن الحسين بن محمد الخفاف الحذّاء أبو القاسم بن أبي عَمرو بن أبي غالب البغدادي (ت ٥٩١هـ)[١].

٤٨ ـ رجب بن مذكور بن أرنب الأكّاف البغدادي أبو الحُرُم ويقال أبو عثمان (ت ٥٨٩هـ)[٢].

٤٩ ـ زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي أبو اليُمْن البغدادي ثم الدمشقي النحوي تاج الدين (ت ٦١٣هـ)[٣].

٥٠ ـ سالم بن علي بن سلامة الدَّلاَّل ابن البيطار (ت ٥٧٥هـ)[٤].

٥١ ـ سعدالله بن نجا بن محمد الوادي[٥].

٥٢ ـ سعيد بن عبدالله بن القاسم بن المظفر الشهرزوري أبو الرضا فخر الدين (ت ٥٧٦هـ)[٦].

٥٣ ـ سعيد بن محمد بن محمد بن محمد بن عَطّاف بن أحمد بن حَبْشِي

---

(١) تكملة المنذري (١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥ رقم ٢٧٨) والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٦٦ ـ ٦٧ رقم ٦٦٢)، روايته عنه في جامع المسانيد للخوارزمي (١/ ٧٢).

(٢) تكملة المنذري (رقم ٢٠٩).

(٣) تكملة المنذري (رقم ١٤٩٧)، والسير (٢٢/ ٣٤ ـ ٤١)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٧١ ـ ٧٢ رقم ٦٦٩).

(٤) المختصر المحتاج إليه (٢/ ٩٩ رقم ٧١٠).

(٥) مشيخة ابن البخاري (٢/ ١٣٤٥ رقم ٧٨٣)، وترجمته في الأنساب للسمعاني (١٣/ ٢٤٩).

(٦) تكملة الإكمال لابن نقطة (٣/ ٥٥٣ رقم ٣٧٠٢)، المختصر المحتاج إليه (٢/ ٨٧ ـ ٨٨ رقم ٦٩٢).

ابن إبراهيم الهَمْداني أبو القاسم ابن أبي الفضل، المؤدّب الملقب بالجُرَذ (ت ٦٠٣هـ)[١].

٥٤ ـ سلمان بن يوسف بن علي بن سلمان البزار، المعروف بصاحب ابن الذَّهَبِيّة، أبو محمد (ت ٥٩٠هـ)[٢].

شجاع بن معالي بن محمد = أبو القاسم بن معالي.

صالح بن أبي الحسن = عبدالله بن دَهْبَل.

صالح بن دَهْبل = عبدالله بن دهبل.

٥٥ ـ صالح بن عبدالرحمن بن علي بن زَرْعان الواسطي أبو محمد البغدادي التاجر (ت ٥٧٩هـ)[٣].

٥٦ ـ ضياء بن أحمد بن الحسن البغدادي السقلاطوني أبو علي ابن أبي القاسم ابن أبي علي، ابن النجّار الخُرَيْف (ت ٦٠١هـ)[٤].

٥٧ ـ طغرل بن عبدالله التركي أبو الفتح الحاجب[٥].

---

(١) تكملة الإكمال (٢/ ٩٣ رقم ١٢٠٦)، تكملة المنذري (رقم ٩٦٠)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٩١ رقم ٦٩٧).

(٢) تكملة الإكمال (١/ ٣٩٦ رقم ٦٤٣)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٩٨ رقم ٧٠٨).

(٣) مشيخة النعال (رقم ٧).

(٤) مشيخة النجيب الحراني (٢/ ٦١٠ ـ ٦٣٤ رقم ٤٢)، تكملة المنذري (رقم ٩٣٢)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١١٦ ـ ١١٧ رقم ٧٣٦)، تكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤ رقم ١٥٠٩)، والتقييد له (٣٠٢ رقم ٣٦٨).

(٥) التدوين للرافعي (١/ ٣٤٤).

٥٨ ـ طَيِّب بن إسماعيل بن علي بن خليفة بن حبيب الرُّباني الحربي القصير (ت ٦٠٠هـ)[١].

٥٩ ـ عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر البغدادي أبو محمد ابن الخشاب النحوي (ت ٥٦٧هـ)[٢].

٦٠ ـ عبدالله بن أحمد بن صاعد بن غنائم الحربي أبو محمد بن أبي المجد البغدادي (ت ٥٩٨هـ)[٣].

عبدالله بن أحمد بن أبي المجد = عبدالله بن أحمد بن صاعد.

عبدالله بن أبي بكر بن الطويلة = عبدالله بن المبارك بن هبة الله.

٦١ ـ عبدالله بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي أبو محمد البغدادي التاجر (ت ٥٩٩هـ)[٤].

٦٢ ـ عبدالله بن دَهْبَل بن علي بن منصور بن إبراهيم ابن عبدالله البغدادي الدقّاق أبو محمد بن أبي الحسن ابن كارِه (ت ٥٩٩هـ)[٥].

---

(١) تكملة ابن نقطة (٢/ ٧٤٩ رقم ٢٦٥٥)، معجم مشايخ يوسف بن خليل (١٦٠/ب)، وتكملة المنذري (رقم ٨٠٧)، ومعجم البلدان لياقوت (٣/ ٧٥)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٢٣ رقم ٧٤٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٢٣ ـ ٥٢٨).

(٣) روايته عنه في جامع المسانيد للخوارزمي، (١/ ٧٢).
وانظر المختصر المحتاج إليه (٢/ ١٣٣ ـ ١٣٤ رقم ٧٦١).

(٤) تكملة المنذري (رقم ٧٤٩).

(٥) مشيخة النجيب الحراني (١/ ٤١١ ـ ٤٢٠ رقم ٢٢)، تكملة المنذري (رقم ٧٤٤)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤ رقم ٧٧٣)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥١٨٧).

٦٣ ـ عبدالله بن صالح بن سالم بن خميس الأنباري أبو محمد الأزجي الخباز (ت ٥٩١هـ)[١].

عبدالله بن أبي الفوارس = عبدالله بن محمد بن علي بن الحسن.

٦٤ ـ عبدالله بن المبارك بن هبة الله بن سلمان الشمعي ابن الصباغ، أبو جعفر ابن أبي المعالي ابن سُكّرة (ت ٥٩٠هـ)[٢].

٦٥ ـ عبدالله بن المبارك بن هبة الله بن محمد بن الحسن الدارقزي أبو محمد ابن أبي بكر، المعروف بابن الطويلة وبابن الأخرس (ت ٥٩٧هـ)[٣].

٦٦ ـ عبدالله بن محمد بن بركة بن الحسن الصِّلْحي أبو القاسم البغدادي (ت بعد ٥٩٩هـ)[٤].

٦٧ ـ عبدالله بن محمد بن جرير بن أبي الحسن القرشي الناسخ (ت ٥٨٢هـ)[٥].

٦٨ ـ عبدالله بن محمد بن سعدالله بن محمد بن عمر البجلي الجريري

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٢٧٤)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٤٥ رقم ٧٧٦).
(٢) تكملة الإكمال لابن نقطة (٣/ ٣٤٥ رقم ٣٣٢٥)، تكملة المنذري (رقم ٢٢٥)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٦٦ ـ ١٦٧ رقم ٨٠٤).
(٣) مشيخة النجيب الحراني (١/ ١١٨ ـ ١٤٢ رقم٥)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٦٧ رقم ٨٠٥).
(٤) المختصر المحتاج إليه (٢/ ١٦٥ رقم ٨٠١).
(٥) المختصر المحتاج إليه (٢/ ١٥٧ رقم ٧٩٤)، وذيل تكملة الإكمال للإسكندراني (رقم ١٧٩).

ابن الشاعرة (ت ٥٨٤هـ)[١].

٦٩ ـ عبدالله بن محمد بن عبدالقاهر بن عُلَيّان الحربي أبو محمد (ت ٥٩٩هـ)[٢].

٧٠ ـ عبدالله بن محمد بن علي بن الحسن الخزاز أبو القاسم بن أبي الفوارس الصوفي البغدادي[٣].

٧١ ـ عبدالله بن محمد بن علي بن زبرج البغدادي ابن العَتّابي (ت ٦٠٠هـ)[٤] لكن تبيّن أنه لم يسمع منه وأنه كان صادقًا في إنكاره السماع منه.

٧٢ ـ عبدالله بن مُسْلِم بن ثابت بن زيد بن القاسم الوكيل أبو حامد ابن النخّاس، وابن جُوَالِق (ت ٦٠٠هـ)[٥].

٧٣ ـ عبدالله بن المظفر بن أبي نصر بن هبة الله البغدادي أبو محمد بن أبي عبدالله البواب (ت ٥٩٥هـ)[٦].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٦٨)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٦١ رقم ٧٩٧).
(٢) المختصر المحتاج إليه (٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤ رقم ٨٠٠)، ولسان الميزان (٣/ ٣٤٣).
(٣) من شيوخ يوسف بن خليل، كما في ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٦). وخبره سقط أوله في معجم شيوخه.
(٤) تكملة المنذري (رقم ٨٠١).
(٥) مشيخة النجيب الحَرّاني (٢/ ٤٧٩ ـ ٤٩٥ رقم ٣٠)، تكملة المنذري (رقم ٨٢٠)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٧٣ رقم ٨١٣).
(٦) معجم مشايخ يوسف بن خليل (١٦٤/ب)، والتكملة للمنذري (رقم ٤٧٨)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٧٠ رقم ٨٠٩).

٧٤ ـ عبدالله بن منصور بن عمران بن ربيعة المقرىء الواسطي أبو بكر ابن الباقلاني (ت ٥٩٣هـ)[١].

٧٥ ـ عبدالله بن هبة الله بن محمد بن الحسن البغدادي أبو محمد بن أبي المبارك الدارقزّي ابن الطويلة وابن الأخرس (ت ٥٩٧هـ)[٢].

٧٦ ـ عبدالباقي بن محمد بن عبدالباقي ابنُ المصنِّف (ت ٥٤٠هـ)[٣].

٧٧ ـ عبدالجبار بن هبة الله بن القاسم بن منصور بن البندار أبو طاهر (ت ٥٨٤هـ)[٤].

٧٨ ـ عبدالخالق بن هبة الله بن القاسم بن منصور بن البندار البغدادي أبو محمد (ت ٥٩٥هـ)[٥].

٧٩ ـ عبدالخالق بن عبدالوهاب بن محمد بن الحسين المالكي أبو محمد ابن أبي الفتح الحنبلي الخفاف ابن الصابوني (ت ٥٩٢هـ)[٦].

٨٠ ـ عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن بن علي البغدادي الحربي البيع أبو القاسم بن أبي حامد، المعروف بابن عَصِيَّة، وابن أبي اللِّيات (ت٦٠١هـ)[٧].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٣٨١).
(٢) تكملة المنذري (رقم ٦٠٦).
(٣) الأنساب للسمعاني (١٣/ ١١٣)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (٦/ ٩١ رقم ٦٣٣٤).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٥٥).
(٥) مشيخة النعال (رقم ٤٥)، وتكملة المنذري (رقم ٥٠٠).
(٦) تكملة المنذري (رقم ٣٦٦).
(٧) مشيخة النجيب الحراني (٢/ ٥٩٢ ـ ٦٠٢ رقم ٤٠)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٤١٧٤، ٥٢٤٧).

٨١ ـ عبدالرحمن بن أحمد بن محمد البغدادي ابن العُمري أبو الحسن الوقاياتي، (ت ٥٩٨هـ)[١].

٨٢ ـ عبدالرحمن بن جامع بن غَنِيْمه ابن البناء البغدادي الحنبلي البغدادي (ت ٥٨٢هـ)[٢].

عبدالرحمن بن أبي حامد = عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن بن علي.

٨٣ ـ عبدالرحمن بن سعود بن سرور بن الحسين البغدادي أبو محمد القَصْري الملاح (ت ٥٩٢هـ)[٣].

٨٤ ـ عبدالرحمن بن سلطان بن يحيى بن علي بن عبدالعزيز القرشي العثماني الأموي الدمشقي زين القضاة أبو بكر (ت ٥٩٨هـ)[٤] (إجازةً).

٨٥ ـ عبدالرحمن بن علي بن عبدالرحمن بن علي البغدادي أبو القاسم ابن أبي حامد الحربي البيّع ابن عَصِيّة، وابن أبي اللِّيّات (ت ٦٠١هـ)[٥].

٨٦ ـ عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عُبيدالله ابن عبدالله بن حُمَّادي القرشي التيمي البكري أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي (ت٥٩٧هـ)[٦].

---

(١) مشيخة النجيب الحراني (١/ ٢٥٤ ـ ٢٨٢ رقم ١٠)، وتكملة المنذري (رقم ٦٧٧).
(٢) التكملة للمنذري (رقم ٣).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٣٣٩).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٦٨٧).
(٥) تكملة المنذري (رقم ٨٨٧)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ٢٠٨ رقم ٨٦٢).
(٦) تكملة المنذري (رقم ٦٠٨).

عبدالرحمن بن أبي غالب = عبدالرحمن بن أحمد بن محمد العمري.

٨٧ ـ عبدالرحمن بن المبارك بن علي بن إبراهيم البغدادي، أبو محمد ابن أبي البركات ابن نُعَيْجة (ت ٦٠٤هـ)[١].

٨٨ ـ عبدالرحمن بن محمد بن عبدالقادر بن محمد بن عبدالقادر بن يوسف الأصبهاني ثم البغدادي أبو الفرج ابن أبي الحسن (ت ٥٩٠هـ)[٢].

٨٩ ـ عبدالرحمن بن محمد بن عبدالكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم الكَرَجِي توفي في عشر التسعين وخمسمائه[٣].

٩٠ ـ عبدالرحمن بن محمد بن هبة الله القصري أبو الفرج ابن أبي الكرم، ابن الملاح الشَّطّ (ت ٥٩٧هـ)[٤].

٩١ ـ عبدالرحيم بن أحمد بن عبدالرحيم بن المِهْتَر النهاوندي أبو بدر (ت بعد ٥٥٠هـ)[٥] نسخ علوم الحديث للحاكم في سنة ٥٥٠هـ.

٩٢ ـ عبدالرحيم بن إسماعيل بن أحمد بن محمد بن دوست النيسابوري البغدادي أبو القاسم (ت ٥٨٠هـ)[٦].

٩٣ ـ عبدالرحيم بن المبارك بن الحسن بن طراد البغدادي الأَزَجي

---

(١) تكملة المنذري (رقم ١٠٢٤).
(٢) مشيخة النعال (رقم ٣٤).
(٣) التدوين للرافعي (٣/ ١٥٧ ـ ١٥٩).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٥٨١).
(٥) تكملة إكمال الإكمال لابن الصابوني (٣١٦ ـ ٣١٧ رقم ٣١٧).
(٦) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٥ ـ ٢٦ رقم ٧٨٦).

أبو الفضل ابن أبي النجم، ابن القَابِلة (ت ٦١٠هـ)[١] (إجازةً).

٩٤ ـ عبدالرزاق بن عبدالسميع بن محمد بن شجاع بن عُبيدالله الهاشمي أبو الكرم ابن أبي المظفّر (ت ٦٠٠هـ)[٢].

٩٥ ـ عبدالسلام بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبدالسلام البغدادي أبو علي ابن أبي الخطاب الحربي (ت ٥٩٨هـ)[٣].

٩٦ ـ عبدالعزيز بن أزهر بن عبدالوهاب بن أحمد بن حمزة بن ساكن البغدادي السبّاك أبو محمد وأبو القاسم (ت ٥٩٨هـ)[٤].

٩٧ ـ عبدالعزيز بن محمود بن المبارك بن محمود الجُنَابَذِي البغدادي أبو محمد ابن أبي نصر ابن أبي القاسم، المعروف بابن الأخضر (ت٦١١هـ)[٥].

٩٨ ـ عبدالعزيز بن معالي بن غَنِيْمَة بن الحسن البغدادي الأشناني أبو محمد ابن مَنِيْنَا، (ت ٦١٢هـ)[٦] وهو آخر من حدث عن الأنصاري ببغداد.

---

(١) تكملة المنذري (رقم ١٣١٣)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٧ رقم ٧٨٨).
(٢) تكملة المنذري (رقم ٧٩١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٦٢ رقم ٨٥٣).
(٣) مشيخة النجيب الحراني (١/ ٢٨٣ ـ ٢٩٢ رقم ١١)، وتكملة المنذري (رقم ٦٨١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٣٧ رقم ٨٠٥).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٦٥٩)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٢٨٧٥)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٤٦ رقم ٨٢٤).
(٥) مشيخة النجيب الحراني (٣/ ٨٤٧ ـ ٨٦٠ رقم ٦٨)، تكملة المنذري (رقم ١٣٧٢)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٤٧ رقم ٨٢٥).
(٦) تكملة المنذري (رقم ١٤٤٣)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٤٨ رقم ٨٢٦)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥٦٢٧).

٩٩ ـ عبدالقادر بن هبة الله بن عبدالملك البغدادي أبو محمد ابن غريب الخال (ت ٥٩٥هـ)[١].

١٠٠ ـ عبدالكريم بن محمد بن منصور بن محمد بن عبدالجبار التميمي السمعاني أبو سعد بن أبي بكر بن أبي المظفر الخراساني المروزي (ت ٥٦٢هـ)[٢] وإجازة كما في أدب الإملاء رقم ٥١١.

١٠١ ـ عبداللطيف بن إسماعيل بن أحمد بن محمد النيسابوري أبو الحسن ابن أبي البركات بن أبي سعد البغدادي المولد والدار الدمشقي الوفاة (ت ٥٩٦هـ)[٣].

١٠٢ ـ عبداللطيف بن عبدالقاهر بن عبدالله بن محمد بن عبدالله السُّهْرَوَرْدي البغدادي الصوفي أبو محمد ابن أبي النجيب (ت ٦١٠هـ)[٤] (إجازة لا سماعًا).

١٠٣ ـ عبدالمحسن بن عبدالمنعم بن علي بن مُثِيْب الكفرطابي (ت ٥٦٠)[٥].

١٠٤ ـ عبدالمغيث بن زهير بن زهير بن علوي البغدادي الحربي الحنبلي

---

(١) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٨١ رقم ٩٠٠).
(٢) سير (٢٠/ ٤٥٦ ـ ٤٦٥).
(٣) معجم مشايخ يوسف بن خليل (١١٧/ب)، وتكملة المنذري (رقم ٥٥٨)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٦٣ ـ ٦٤ رقم ٨٥٧).
(٤) تكملة المنذري (رقم ١٢٩٥)، وانظر التقييد لابن نقطة (رقم ٤٩٣)، ولسان الميزان (٤/ ٥٤ ـ ٥٥).
(٥) تكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥٨٢٣).

أبو العز ابن أبي حرب (ت ٥٨٣هـ)[١].

١٠٥ ـ عبدالملك بن عبدالله بن حسين المؤذن أبو علي ابن القشوري الدارقزي (ت ٦٠٠هـ)[٢].

١٠٦ ـ عبدالملك بن أبي القاسم بن حسين بن محمد المؤذن أبو علي القشوري (ت ٦٠٠هـ)[٣].

١٠٧ ـ عبدالملك بن محمد بن يوسف بن باتانة المقرىء أبو الحسن (ت ٥٦٧هـ)[٤].

١٠٨ ـ عبدالملك بن مواهب بن مُسَلَّم بن ربيعة [ويقال: ابن الربيع] ابن محمد بن الحسن السُّلَيْمي البغدادي النَّصْري الورّاق الخِضْري (ت ٦٠٠هـ)[٥].

١٠٩ ـ عبدالمؤمن عبدالغالب بن محمد بن طاهر الشيباني ابن حمدان الحنبلي (ت ٥٩١هـ)[٦].

١١٠ ـ عبدالهادي بن علي بن محمد بن أحمد الهمداني الواعظ (ت ٥٥٥هـ)[٧].

---

(١) تاريخ دمشق (١٠/ ٤٦٦)، تكملة المنذري (رقم١١)، وذيل ابن النجار (١/ ٢ـ ٦).
(٢) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٣٣ رقم ٧٩٦).
(٣) ذيل ابن النجار (١/ ١٢٥ ـ ١٢٦).
(٤) ذيل ابن النجار (١/ ١٣٩ ـ ١٣٨).
(٥) ذيل ابن النجار (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، تكملة المنذري (رقم ٧٨٣)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٣٣ رقم ٧٩٧).
(٦) ذيل ابن النجار (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤)، تكملة المنذري (رقم ٢٩٨)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٤٤ رقم ٨١٨).
(٧) ذيل ابن النجار (١/ ٤٢٠ ـ ٤٢٢).

١١١ ـ عبدالهادي بن محمد بن عبدالله بن عمر بن مأمون الصولي أبو عروبة ابن أبي سعيد السجستاني (ت ٥٦٢هـ)[١].

١١٢ ـ عبدالواحد بن سَعْد بن يحيى البغدادي أبو الفتح ابن أبي البركات النَّهْرِي الصفار المقري (ت ٦٠٠هـ)[٢].

١١٣ ـ عبدالواحد بن عبدالملك بن محمد ابن أبي سعد الفضلوسي أبو نصر ابن أبي سعد الصوفي الكرجي (ت ٥٦٩هـ)[٣].

١١٤ ـ عبدالواحد بن محمد بن عبدالواحد الدَّارِيْج البغدادي الأَزَجي القطيعي ابن الطَّرّاح (ت ٦٠٣هـ)[٤].

١١٥ ـ عبدالوهاب بن علي بن علي بن عُبيدالله البغدادي أبو أحمد ابن أبي منصور الصوفي، ابن الأمين، وابن سُكَيْنَة ويقال له الأميني والمنصوري (ت ٦٠٧هـ)[٥].

---

(١) ذيل ابن النجار (١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٥)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٦٤ رقم ٩٢٨).

(٢) ذيل ابن النجار (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٨)، تكملة المنذري (رقم ٧٦٠)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٧٥ رقم ٨٨٢).

(٣) ذيل ابن النجار (١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٦).

(٤) تكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٦٣٦ رقم ٢٤٠٧)، ذيل ابن النجار (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤)، تكملة المنذري (رقم ٩٨٦).

(٥) ذيل ابن النجار (١/ ٣٥٤ ـ ٣٦٨)، مشيخه النجيب الحراني (٢/ ٧٣٠ ـ ٧٥٢ رقم ٥٦)، وتكملة المنذري (رقم ١١٤٦)، ومعرفة القراء الكبار (٢/ ٥٨٢ ـ ٥٨٤)، وتكملة ابن نقطة (٣/ ١٨٣ رقم ٣٠٢٧)، المختصر المحتاج إليه (٣/ ٥٨ رقم ٨٤٦).

هو راوي كتاب الصيام للفريابي عن القاضي بإسناده كما في سماعاته (٢٤، ١٦٥).

١١٦ ـ عبدالوهاب بن هبة الله بن محمود بن ليث البزّاز أبو محمد الجلالي (ت ٦٠١هـ)[١] (إجازةً).

١١٧ ـ عبدالوهاب بن هبة الله بن عبدالوهاب بن أبي حَبَّة البغدادي أبو ياسر الطحان (ت ٥٨٨هـ)[٢].

١١٨ ـ عُبيدالله بن أحمد بن علي بن علي البغدادي أبو جعفر ابن السمين (ت ٥٨٨هـ)[٣].

١١٩ ـ عبيدالله بن محمد بن علي العتَّابي ليس هو أبا المعالي المتوفى (ت ٦٠٠هـ)[٤] وإنما هو أخوه.

عتاب بن الحسن بن سعيد = غياث بن الحسن.

١٢٠ ـ عثمان بن أحمد بن محمد بن يحيى ابن أبي ياسر المقرىء أبو عَمرو الصوفي ابن البوقي (ت ٥٧٣هـ)[٥].

١٢١ ـ عسكر بن أسامة بن جامع بن مسلم العدوي أبو عبدالرحمن النصيبي (ت ٥٦٠هـ)[٦].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٨٦٢).
(٢) ذيل ابن النجار (١/ ٤١٠ ـ ٤١٢)، تكملة المنذري (رقم ١٦٥)، ومشيخة النعال (رقم ٢٩).
(٣) تكملة المنذري (رقم ١٧٤)، المختصر المحتاج إليه (٢/ ١٨٩ رقم ٨٣١).
(٤) تكملة الإكمال (٤/ ٢٦٧ رقم ٤٣١٩).
(٥) ذيل ابن النجار (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٩).
(٦) ذيل ابن النجار (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٩).

١٢٢ ـ عطاء الله بن علي بن حسين بن بلكوية القزويني القاضي أبو المعالي (ت ٥٧٨هـ)[١].

١٢٣ ـ عفيف بن المبارك بن الحسين بن محمود الخياط أبو محمد الوراق الأَزَجي (ت ٥٧٥هـ)[٢].

١٢٤ ـ علي بن أحمد بن الحسين بن عبدالله بن أيوب الكرخي أبو الحسن ابن أبي طاهر (ت ٦٠٠هـ)[٣].

١٢٥ ـ علي بن أحمد بن محمد بن أحمد الحديثي أبو الحسن ابن أبي نصر البغدادي ابن المقدسي (ت ٥٨٨هـ)[٤].

١٢٦ ـ علي بن أحمد بن محمد بن حَرّاز، أبو الحسن الخياط الكرخي[٥].

١٢٧ ـ علي بن أحمد بن محمد بن العباس البغدادي العطار أبو الحسن ابن الدِّيناري (ت ٥٩٢هـ)[٦].

١٢٨ ـ علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله بن الحسين الدمشقي

---

(١) التدوين للرافعي (٣/ ٣١٣ ـ ٣١٦)، وروايته عن أبي بكر الأنصاري في التدوين أيضًا (٣/ ٤٤٥).
(٢) ذيل ابن النجار (٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦).
(٣) ذيل ابن النجار (٣/ ٥٢ ـ ٥٣)، مشيخة النجيب الحراني (٢/ ٤٢١ ـ ٤٢٧ رقم ٢٣)، تكملة المنذري (رقم ٧٧٩)، المختصر المحتاج إليه (٣/ ١١٦ رقم ٩٧٨).
(٤) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢٠٨/ ب)، ذيل ابن النجار (٣/ ١٦٢ ـ ١٦٤).
(٥) ذيل ابن النجار (٣/ ١٥٢ ـ ١٥٣).
(٦) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢٠٩/ أ)، وتكملة المنذري (رقم ٣٣٥)، وذيل ابن النجار (٣/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، المختصر المحتاج إليه (٣/ ١١٥ رقم ٩٧٧).

أبو القاسم ابن عساكر (ت ٥٩١هـ)[١].

١٢٩ ـ علي بن الحسين بن قَنان ابن أبي بكر بن الخطاب الأنباري أبو الحسن الرُّبَعي (ت ٥٨٩هـ)[٢].

١٣٠ ـ علي بن حمزة بن علي بن طلحة بن علي البغدادي أبو الحسن علم الدين الرازي (ت ٥٩٩هـ)[٣].

١٣١ ـ علي بن عبدالرحيم بن الحسن السُّلَمي أبو الحسن ابن العصّار اللغوي (ت ٥٧٦هـ)[٤].

١٣٢ ـ علي بن علي بن يحيى بن محمد بن أحمد بن جعفر العلوي الحُسيني أبو المجد بن أبي الحسن ابن أبي طالب الفقيه الحنفي (ت٥٩٤هـ)[٥].

١٣٣ ـ علي بن المبارك بن الأحدب الوراق أبو الحسن ابن أبي المعالي ابن غريبة[٦].

١٣٤ ـ علي بن المبارك بن أحمد القاري أبو الحسن ابن المؤذن (ت ٦٠١هـ)[٧].

---

(١) المختصر المحتاج إليه (٣/ ١٢١ ـ ١٢٢ رقم ٩٩٦).
(٢) تكملة المنذري (رقم ٢٢١).
(٣) معجم الآداب لابن الفوطي (١/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨ رقم ٨٧٦).
(٤) تكملة الإكمال (٤/ ٣٢٩ رقم ٤٤٣٨).
(٥) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢٠٨/أ)، تكملة المنذري (رقم ٤٣١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٣٠ رقم ١٠١٨).
(٦) (المقصد الأرشد ٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠ رقم ٧٦٩).
(٧) المختصر المحتاج إليه (٣/ ١٤١ رقم ١٠٥٢).

١٣٥ ـ علي بن محمد بن أبي الحسن بن محمد بن الحسين بن إبراهيم ابن يعيش البغدادي (ت ٥٩٨هـ)[١].

١٣٦ ـ علي بن محمد بن الحسين بن علي بن عُبيدالله بن غُمير الشيباني القصري أبو الحسين فخر العرب زين الدين[٢].

١٣٧ ـ علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن إبراهيم بن يعيش الأنباري أبو الحسن ابن أبي عبدالله البغدادي (ت ٥٩٨هـ)[٣].

١٣٨ ـ علي بن محمد بن المبارك بن أحمد بن بكروس أبو الحسن بن أبي بكر بن أبي العز الحمامي (ت ٥٧٦هـ)[٤].

١٣٩ ـ علي بن مرشد بن علي بن منقذ الشيزري أبو الحسن بن أبي سلامة الأمير (ت ٥٤٥هـ)[٥].

١٤٠ ـ علي بن نصر بن حُمْرَة بن علي بن النخر التيمي أبو الفرج ابن أبي طالب ابن أبي القنابل المارستاني (ت ٥٧٦هـ)[٦] وسماعه من القاضي مشكوك فيه.

---

(١) مشيخة النعال (رقم ٤٩).
(٢) مجمع الآداب لابن الفوطي (٣/ ٨٧ رقم ٢٢٤٣).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٦٤٩)، ذيل ابن النجار (٤/ ٢٦ ـ ٢٨).
(٤) ذيل ابن النجار (٤/ ٦٥ ـ ٦٦).
(٥) ذيل ابن النجار (٤/ ١٥٧ ـ ١٥٩)، ومجمع الآداب لابن الفوطي (١/ ٢٧٣ رقم ٣٥٧).
(٦) ذيل ابن النجار (٤/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٨٧ ـ ١٨٨ رقم ٨٢٩).

١٤١ ـ علي بن هبة الله بن مسعود البزاز أبو الحسن بن أبي طاهر المُغَفَّل (ت ٥٣١هـ)[١].

١٤٢ ـ علي بن يحيى بن أحمد البغدادي الصوفي سبط حامد البنَّا، أبو القاسم (ت ٥٩٨هـ)[٢].

١٤٣ ـ علي بن يحيى بن الحسن بن بركة التاجر، أبو الحسن ابن أخت أبي الفرج ابن الجوزي (ت ٦٠٩هـ)[٣] إجازةً عن القاضي.

١٤٤ ـ علي بن يحيى بن علي بن محمد بن عبدالله البغدادي المدير ابن الطراح (ت ٥٨٤هـ)[٤].

١٤٥ ـ علي بن يعيش بن سعد البغدادي أبو الحسن ابن القواريري (ت ٥٥٠هـ)[٥].

عمر بن أبي بكر بن معمر السلامي = عمر بن محمد بن معمر ابن طبرزذ.

عمر بن أبي بكر التبان = عمر بن غانم بن علي.

عمر بن أبي الحسن البسطامي = عمر بن محمد بن عبدالله بن نصر.

عمر بن سهلان = عمر بن المبارك بن أحمد.

---

(١) ذيل ابن النجار (٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٥).
(٢) ذيل ابن النجار (٤/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)، وتكملة المنذري (رقم ٦٩٢).
(٣) ذيل ابن النجار (٤/ ٣٠٣)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٤٨ رقم ١٠٧١).
(٤) ذيل ابن النجار (٤/ ٣٠٥ ـ ٣٠٧)، مشيخة النعال (رقم ١٩)، وتكملة المنذري (رقم ٥٠).
(٥) المختصر المحتاج إليه (٣/ ١٤٩ رقم ١٠٧٤).

عمر بن أبي السعادات = عمر بن عبدالله بن محمد بن أحمد.

١٤٦ ـ عمر بن عبدالله بن محمد بن أحمد بن مكابر السقلاطوني أبو حفص ابن أبي السعادات (ت ٥٩١هـ)[١].

عمر بن علي بن الحسين التبان = عمر بن غانم بن علي.

١٤٧ ـ عمر بن علي بن خليفة بن طيب العطار أبو حفص المقرىء الحربي (ت ٥٧٣هـ)[٢].

١٤٨ ـ عمر بن علي بن عبد السيد بن عبدالكريم الصفار أبو حفص ابن أبي الحسن البغدادي (ت ٥٩٤هـ)[٣].

١٤٩ ـ عمر بن علي بن عمر الحربي أبو علي الواعظ (ت ٥٩٧هـ)[٤].

١٥٠ ـ عمر بن غانم بن علي بن الحسين البغدادي أبو حفص ابن أبي بكر التبان المقرىء (ت ٥٨٢هـ)[٥].

١٥١ ـ عمر بن المبارك بن أحمد بن سهلان البغدادي النعال أبو حفص ابن أبي بكر (ت ٥٧٥هـ)[٦].

١٥٢ ـ عمر بن محمد بن الحسن بن عبدالله البغدادي الأَزَجي القطان

---

(١) ذيل ابن النجار (٥/ ٩٧)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١١١ رقم ٩٦٧).
(٢) ذيل ابن النجار (٥/ ١٣٧ ـ ١٣٨).
(٣) ذيل ابن النجار (٥/ ١٣٨ ـ ١٣٩).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٦١٨).
(٥) مشيخة النعال (رقم ١١)، ذيل ابن النجار (٥/ ١٤٥ ـ ١٤٧).
(٦) ذيل ابن النجار (٥/ ١٥٣ ـ ١٥٥).

أبو حفص، جُرَيْرَة، (ت ٦٠٠هـ)[١].

١٥٣ ـ عمر بن محمد بن عبدالله بن نَصر البسطامي أبو شجاع ابن أبي الحسن البلخي (ت ٥٦٢هـ)[٢].

١٥٤ ـ عمر بن محمد بن مُعَمَّر بن أحمد بن يحيى بن حسان البغدادي المؤدّب المُكْتِب أبو حفص ابن طَبَرْزَذْ (ت ٦٠٧هـ)[٣].

١٥٥ ـ عمر بن محمد بن مُكابر السقلاطوني أبو حفص ابن أبي السعادات البغدادي الوكيل (ت ٥٩١هـ)[٤].

١٥٦ ـ عمر بن محمد بن يحيى بن علي بن مسلم الزبيدي أبو حفص ابن أبي عبدالله نزيل رأس العين (ت ٦٠٣هـ)[٥].

١٥٧ ـ عمران بن منصور بن عمران الواسطي أبو نُعيم ابن الباقلاني (ت ٦٠١هـ)[٦] (إجازةً).

١٥٨ ـ عَوْن بن عبدالواحد بن شُنَيْف البغدادي أبو علي الدارقزي

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٧٩٨).
(٢) روايته عن أبي بكر في بغية الطلب (٧/ ٣٤٧٠) وترجمته في تاريخ الإسلام (١٢٩ ـ ١٣٢).
(٣) مشيخة النجيب الحراني (٢/ ٧٦٠ ـ ٧٧٨ رقم ٥٨)، وتكملة المنذري (رقم ١١٥٨)، ووفيات الأعيان (٣/ ٤٥٢) وفيه ضبط طبرزذ، ذيل ابن النجار (٥/ ١٩١ ـ ١٩٥).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٢٨٦).
(٥) ذيل ابن النجار (٥/ ١٩٧).
(٦) ذيل ابن النجار (٤/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)، تكملة المنذري (رقم ٩١٢).

الوراق (ت ٥٨٨هـ)[١].

غَنِيمة بن جامع = عبدالرحمن بن جامع بن غنيمة.

١٥٩ ـ غِيَاث بن الحسن بن سعيد بن أحمد البَنَّاء أبو بكر ابن أبي محمد البغدادي الحربي (ت ٥٩٤هـ)[٢].

فرج بن معالي بن محمد = أبو القاسم بن معالي.

١٦٠ ـ القاسم بن المظفر بن القاسم الحربي ابن سابان (ت ٥٩٥هـ)[٣].

قيس بن معالي بن محمد = أبو القاسم بن محمد.

١٦١ ـ كرم بن أحمد بن عبدالرحمن الدارقزي ابن قنيّة (ت ٥٧٤هـ)[٤].

١٦٢ ـ الليث بن علي بن محمد البغدادي النَّصْري أبو الفتح ابن البُوْرَاني (ت ٦٠٠هـ)[٥].

١٦٣ ـ محمد بن أحمد بن بختيار بن علي بن محمد بن إبراهيم بن جعفر الواسطي، أبو الفتح ابن أبي العباس، القاضي، ابن المَنْدَائي (ت ٦٠٥هـ)[٦].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ١٧٠).
(٢) روايته عن القاضي في جامع المسانيد للخوارزمي (١/ ٧٢) محرفًا فيه إلى عتاب. تكملة الإكمال لابن نقطة (٤/ ٣٩٧ رقم ٤٥٤٩).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٥١٠)، المختصر المحتاج إليه (٣/ ١٦٠ رقم ١١٠٦)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥٧٤٧).
(٤) المختصر المحتاج إليه (٣/ ١٦٢ رقم ١١١١).
(٥) تكملة المنذري (رقم ٧٧٢)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٦٥ رقم ١١١٣).
(٦) تكملة المنذري (رقم ١٠٦٤)، وذيل ابن الدبيثي (١/ ١٤٢ ـ ١٤٥).

١٦٤ ـ محمد بن أحمد بن الحسن بن جابر الدينوري أبو بكر الصوفي (ت ٥٦٠هـ تقريبًا)[١].

١٦٥ ـ محمد بن أحمد بن داود البغدادي المفيد أبو الرضا الحاسب المؤدب (ت ٥٨٢هـ)[٢].

١٦٦ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن الحسن ابن حَمْدِي البغدادي أبو الفرج ابن أبي جعفر الزاهد (ت ٥٦٣هـ)[٣].

١٦٧ ـ محمد بن أحمد بن محمد ابن أبي القاسم العطار أبو طاهر سبط أبي عبدالله المقدسي (ت ٥٧٦هـ)[٤].

١٦٨ ـ محمد بن بركة بن خلف بن الحسن بن كرما الصِّلْحي ثم البغدادي أبو بكر (ت ٥٦٦هـ)[٥].

١٦٩ ـ محمد بن جعفر بن أحمد بن محمد بن عبدالعزيز القرشي العباسي أبو الحسن (ت ٥٩٥هـ)[٦].

١٧٠ ـ محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن الراذاني أبو عبدالله ابن أبي علي (ت ٥٨٧هـ)[٧].

---

(١) ذيل ابن الدبيثي (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧).
(٢) مجمع الآداب لابن الفوطي (٥/ ٤٤١ رقم ٥٤٥١).
(٣) ذيل ابن الدبيثي (١/ ١٠٢ ـ ١٠٤).
(٤) ذيل ابن الدبيثي (١/ ١٢٥ ـ ١٢٦).
(٥) ذيل ابن الدبيثي (١/ ١٨٢ ـ ١٨٣).
(٦) تكملة المنذري (رقم ٤٨٣).
(٧) تكملة المنذري (رقم ١٤٢)، وذيل ابن الدبيثي (١/ ٢١٠ ـ ٢١١).

١٧١ ـ محمد بن الحسين بن عباس الفقير أبو عبدالله البغدادي (ت ٥٩٧هـ)[١].

١٧٢ ـ محمد بن الحسين بن القاسم التكريتي أبو عبدالله الصوفي (ت ٥٧٠هـ)[٢].

١٧٣ ـ محمد بن حمزة بن محمد بن أحمد بن سلامة ابن أبي جميل القرشي، أبو عبدالله ابن أبي يعلى الشروطي الدمشقي ابن أبي الصقر (ت ٥٨٠هـ)[٣].

١٧٤ ـ محمد بن سعدالله بن محمد بن عمر بن سالم الحريمي أبو عبدالله[٤].

١٧٥ ـ محمد بن سعدالله بن نصر بن سعيد الواعظ أبو نصر ابن أبي الحسن، ابن الدجاجي (ت ٦٠١هـ)[٥].

١٧٦ ـ محمد بن سعد بن عبيدالله المؤدب أبو المظفر البغدادي (ت ٥٨٠هـ)[٦].

١٧٧ ـ محمد بن صاعد البسطامي أبو جعفر[٧].

---

(١) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٣٨).
(٢) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٢٩ ـ ٢٣١).
(٣) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).
(٤) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٨٥).
(٥) تكملة المنذري (رقم ٨٧٢)، وذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٧).
(٦) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٧٧).
(٧) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٩٣).

١٧٨ ـ محمد بن صدقة بن محمد الكاتب أبو المحاسن ابن البُوْشَنْجي (ت ٥٩٣هـ)[١].

١٧٩ ـ محمد بن طاهر بن محمد ابن الخوارزمي أبو علي الشاهد القاضي (ت ٥٥٢هـ)[٢].

١٨٠ ـ محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالقاهر بن عُلَيّان البغدادي الحربي (ت ٥٩٩هـ)[٣].

١٨١ ـ محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالمجيد بن إسماعيل، أبو عبدالله المصري المتطبّب (ت ٥٤٣هـ)[٤].

١٨٢ ـ محمد بن عبدالخالق بن أحمد بن عبدالقادر بن محمد بن يوسف اليَزْدي أبو عبدالله بن أبي الفرج الموصلي (ت ٥٦٨هـ)[٥].

١٨٣ ـ محمد بن عبدالرحمن بن علي بن عبدالله بن الأشقر الحربي أبو طاهر ابن البرني الواعظ (ت ٥٦٦هـ)[٦].

١٨٤ ـ محمد بن عبدالملك بن علي بن محمد الهَمَذَاني أبو المحاسن ابن أبي المظفر الفراء (ت ٥٧٨هـ)[٧].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٤٠١)، وذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٩٠).
(٢) ذيل ابن الدبيثي (١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٧١٢).
(٤) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ٥ ـ ٦).
(٥) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ٨٧ ـ ٨٩).
(٦) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ٣٩ ـ ٤٠).
(٧) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ٥١ ـ ٥٢).

١٨٥ ـ محمد بن عبدالواحد بن محمد بن علي بن عبدالواحد البغدادي ابن الصباغ (ت ٥٨٥هـ)[١].

١٨٦ ـ محمد بن علي بن إبراهيم بن زِبْرِج العتّابي أبو منصور النحوي (ت ٥٥٦هـ)[٢].

١٨٧ ـ محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله البغدادي أبو الحسن بن أبي القاسم، ابن البَقْراني (ت ٥٩٧هـ)[٣].

١٨٨ ـ محمد بن علي بن البختري الصائغ أبو علي (ت ٥٥٥هـ أو ٥٥٦هـ)[٤].

١٨٩ ـ محمد بن علي بن الحسن بن محمد بن علي الزينبي أبو الحسن ابن أبي القاسم (ت ٥٩٨هـ)[٥].

١٩٠ ـ محمد بن علي بن عبدالباقي بن محمد بن علي بن قرطاس البقال، أبو عبدالله (ت ٥٧٤هـ)[٦].

---

(١) مشيخة النعال (رقم ٢٢)، وتكملة المنذري (رقم ٩٥)، وذيل ابن الدبيثي (٢/ ٥٧ ـ ٥٨)، وذيل اللسان رقم ١٦٥.
(٢) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ١١٣ ـ ١١٤).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٥٩٦)، وذيل ابن الدبيثي (٢/ ١٤٠ ـ ١٤١).
(٤) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ١١٤ ـ ١١٥).
(٥) تكملة الإكمال لابن نقطة (٣/ ١٠٧ رقم ٢٨٧١)، تكملة المنذري (رقم ٦٤٥)، وذيل ابن الدبيثي (٢/ ١٤٠)، والسير (٢/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥).
(٦) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ١٣٤).

١٩١ ـ محمد بن علي بن عمر بن زيد السقلاطوني أبو بكر ابن اللَّتِّي (ت ٥٦٨هـ)[١].

١٩٢ ـ محمد بن علي بن محمد بن أحمد الكرخي أبو البركات ابن الرومي[٢].

١٩٣ ـ محمد بن علي بن محمد ابن الخادم البغدادي البزاز ابن قُشَيلة (ت ٦٠٠هـ)[٣].

١٩٤ ـ محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد المديني الأصفهاني أبو موسى ابن أبي بكر بن أبي عيسى الحافظ (ت ٥٨١هـ)[٤].

١٩٥ ـ محمد بن عمر بن بختيار القزويني[٥].

١٩٦ ـ محمد بن عمر بن يوسف، أبو المجد الوقاياتي، ابن المزارع البصري، (ت ٥٦٤ بحلب)[٦].

١٩٧ ـ محمد بن المبارك بن إسماعيل الحصري أبو بكر (ت ٥٦٤هـ)[٧].

١٩٨ ـ محمد بن محمد بن أحمد بن الحسن بن سهل العطار أبو بكر

---

(١) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ١٢٠).
(٢) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ١٣٤).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٧٨١)، وذيل ابن الدبيثي (٢/ ١٤١ ـ ١٤٢).
(٤) سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٥٢ ـ ١٥٩).
(٥) التدوين للرافعي (٢/ ٧٢).
(٦) ذيل ابن الدبيثي (٢/ ٩٦).
(٧) المختصر المحتاج إليه (١/ ١٣٧ ـ ١٣٨ رقم ٢٦٩).

الهَمَذَاني (ت بعد ٥٧٥هـ)[١].

١٩٩ ـ محمد بن محمد بن عبدالباقي بن محمد بن قرطاس الطحان أبو السعادات ابن أبي سعد[٢].

٢٠٠ ـ محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله ابن المهتدي بالله أبو الحارث ابن أبي الغنائم ابن أبي الحسن (ت ٥٦٥هـ)[٣].

٢٠١ ـ محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ابن المهتدي الهاشمي أبو الغنائم ابن أبي الحسن ابن أبي الغنائم ابن أبي عبدالله (ت ٥٩٤هـ)[٤].

٢٠٢ ـ محمد بن محمد بن معمر بن أحمد بن يحيى بن حسان البغدادي أبو البقاء ابن أبي بكر المؤذب ابن طبرزذ (ت ٥٤٢هـ)[٥].

٢٠٣ ـ محمد بن محمد بن هبة الله بن أحمد بن منصور المُجَهَّز أبو الثناء ابن الزيتوني (ت ٥٧٣هـ)[٦].

٢٠٤ ـ محمد بن معالي بن محمد البغدادي ابن شِدْقَيْنِي أبو محمد البغدادي (ت ٥٩٢هـ)[٧].

٢٠٥ ـ محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عُمر السَّلامي الحافظ

---

(١) المختصر المحتاج إليه (١/ ١١٨ ـ ١١٩ رقم ٢٣١).
(٢) المختصر المحتاج إليه (١/ ١٢٠ رقم ٢٣٣).
(٣) المختصر المحتاج إليه (١/ ١١٥ رقم ٢٢٤).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٤٢٣)، المختصر المحتاج إليه (١/ ١٢٣ رقم ٢٣٩).
(٥) المختصر المحتاج إليه (١/ ١١١ ـ ١١٢ رقم ٢١٧).
(٦) المختصر المحتاج إليه (١/ ١١٨ رقم ٢٣٠).
(٧) تكملة المنذري (رقم ٣٢٥).

أبو الفضل ابن ناصر البغدادي (ت ٥٥٠هـ)[١].

٢٠٦ ـ محمد بن هبة الله بن كامل بن إسماعيل البغدادي أبو الفرج ابن أبي القاسم (ت ٦٠٧هـ)[٢] (إجازةً).

٢٠٧ ـ محمد بن يوسف بن علي الغزنوي البغدادي القاهري الحنفي المقرىء (ت ٥٩٩هـ)[٣].

٢٠٨ ـ المبارك بن أحمد ابن أبي محمد الدِّيْنَوَرِي البغدادي أبو محمد ابن أبي الفتح الشروطي (ت ٥٨٦هـ)[٤].

٢٠٩ ـ المبارك بن سلمان بن جَرْوان بن الحسين الماكسيني (ت٥٩٣هـ)[٥].

٢١٠ ـ المبارك بن عبدالله بن محمد بن أحمد بن محمد، ابن النقور، أبو الفرج ابن أبي بكر (ت ٥٨٤هـ)[٦].

٢١١ ـ المبارك بن علي بن يحيى بن محمد بن بَذَّال البغدادي ابن النَّفِيْس (ت ٥٩٥هـ)[٧].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٦٥ ـ ٢٧١).
(٢) تكملة المنذري (رقم ١١٥٦).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٧١٣)، المختصر المحتاج إليه (١/ ١٥٩ رقم ٣٠٩)، والمقفى الكبير (٧/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣ رقم ٣٥٩٨).
(٤) تكملة المنذري (رقم ١٢٥).
(٥) تكملة المنذري (رقم ٤٠٨)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٦٩ رقم ١١٢٨).
(٦) مشيخة النعال (رقم ١٨)، التكملة للمنذري (رقم ٤٩)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٧٠ رقم ١١٣٢).
(٧) تكملة المنذري (رقم ٥٠٢)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٧٣ رقم ١١٤٢).

٢١٢ ـ المبارك بن فارس الماوردي أبو منصور (ت بعد ٥٨١هـ)[١].

٢١٣ ـ المبارك ابن أبي القاسم ابن أبي منصور ابن السَّدَنْك (ت٥٩٦هـ)[٢].

٢١٤ ـ المبارك بن المبارك بن أحمد بن زُرَيق الواسطي أبو جعفر ابن أبي الفتح، ابنُ الحدّاد (ت ٥٩٦هـ)[٣].

٢١٥ ـ المبارك بن المبارك بن المبارك الكرخي أبو طالب البغدادي (ت ٥٨٥هـ)[٤].

٢١٦ ـ المبارك بن المبارك بن هبة الله البغدادي الحريمي العطار ابن المعطوش، أبو طاهر ابن أبي المعالي ابن أبي القاسم (ت ٥٩٩هـ)[٥].

المبارك بن محمد بن معمر = محمد بن محمد بن معمر بن أحمد ابن طبرزذ.

٢١٧ ـ محمود بن المبارك بن الحسين المؤدّب أبو الثناء ابن الدَّارِيْج (ت ٥٩٦هـ)[٦].

---

(١) مجمع الآداب لابن الفوطي (٣/ ٥٢٤ رقم ٣١١٥)، المختصر المحتاج إليه (٣/ ١٧٤ رقم ١١٤٤).
(٢) تكملة المنذري (رقم ٥٤٩)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٨٠ ـ ١٨١ رقم ١١٦٦).
(٣) سير (٢١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).
(٤) مشيخة النعال (رقم ٢١).
(٥) مشيخة النجيب الحراني (١/ ٣٨٠ ـ ٤١٠ رقم ١٩١)، تكملة المنذري (رقم ٧٢٦).
(٦) تكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٦٣٧ رقم ٢٤٠٨)، تكملة المنذري (رقم ٥١٩)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٨٥ رقم ١١٨٠).

٢١٨ ـ محمود بن المبارك بن علي بن المبارك الواسطي مُجير الدين ثم البغدادي أبو القاسم المُجِير (ت ٥٩٢هـ)[١].

٢١٩ ـ مرجان بن عبدالله الحبشي أبو الحسن المستنجدي كمال الدولة (ت ٥٦٠هـ)[٢].

٢٢٠ ـ مسعود بن أحمد بن محمد بن علي بن العباس الحنفي العطار ابن الديناري (ت ٥٩٤هـ)[٣].

٢٢١ ـ مسعود بن بركة بن إسماعيل البغدادي الحلاوي أبو الفتح ابن الجُرَذ (ت ٦٠٨هـ)[٤].

٢٢٢ ـ مسعود بن علي بن عبيدالله بن النادر البغدادي الصفار العدل (ت ٥٨٦هـ)[٥].

٢٢٣ ـ مُعَمّر بن عبدالواحد بن رجاء بن عبدالواحد بن محمد بن الفاخر القرشي أبو أحمد ابن أبي القاسم الأصبهاني الواعظ (ت ٥٦٤هـ)[٦].

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٣٦٣)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٨٤ رقم ١١٧٩)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥٥٥٤).
(٢) مجمع الآداب (٤/ ٢٥٨ رقم ٣٧٩٩).
(٣) تكملة المنذري (رقم ٤٥٠)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٨٦ رقم ١١٨٦).
(٤) تكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٩٢ رقم ١٢٠٥)، تكملة المنذري (رقم ١٢١١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٨٧ رقم ١١٨٧).
(٥) مشيخة النعال (رقم ٢٤)، تكملة المنذري (رقم ١٠١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ١٨٩ رقم ١١٩٥).
(٦) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٠١ ـ ٢٠٢ رقم ١٢٣٢).

٢٢٤ ـ المُكَرَّم بن هبة الله بن المُكَرَّم بن عبدالله البغدادي أبو محمد الصوفي (ت ٥٨٩هـ)[١].

٢٢٥ ـ المؤيّد بن محمد بن علي بن الحسن بن محمد بن أبي صالح الطوسي أبو الحسن رضي الدين النيسابوري (ت ٦١٧هـ)[٢] له منه إجازة.

٢٢٦ ـ نصر الله بن يوسف بن مكي بن علي الحارثي أبو الفتح الدمشقي الشافعي ابن الإمام (ت ٦٠١هـ)[٣] (إجازةً).

٢٢٧ ـ نصر بن منصور بن الحسن بن جوشن بن منصور التُّميري الشاعر الضرير (ت ٥٨٨هـ)[٤].

٢٢٨ ـ نصر بن يحيى بن محمد بن عبدالله بن حُمَيلة البغدادي الحربي ابن الشَّنّاء (ت ٥٩٠هـ)[٥].

٢٢٩ ـ نفيس بن المبارك بن نفيس بن بارختكين البغدادي أبو صالح قوام الدين (ت ٥٧٩هـ)[٦].

---

(١) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢٢٨/ب)، وتكملة المنذري (رقم ٢٠٣)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤ رقم ١٢٣٨)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥٧٣٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٠٤ ـ ١٠٧).

(٣) تكملة المنذري (رقم ٨٩٣).

(٤) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢٣١/أ)، وتكملة المنذري (رقم ١٦٦)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢١٣ رقم ١٢٥٨).

(٥) تكملة المنذري (رقم ٢٣٨)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢١٤ رقم ١٢٦٠).

(٦) مجمع الآداب (٣/ ٥٥٥ رقم ٣١٨٤).

٢٣٠ ـ هارون بن العباس بن محمد العباسي المأموني أبو محمد المؤرخ (ت ٥٧٣هـ)[١].

٢٣١ ـ هبة الله بن الحسن بن المظفر بن الحسن بن المظفر بن الحسن ابن أحمد الهَمَذَاني البغدادي أبو القاسم المراتبي ابن السِّبْط (ت ٥٩٨هـ)[٢].

٢٣٢ ـ هبة الله بن الحسين بن الحسن بن علي بن البَلّ البغدادي أبو المعالي ابن أبي المُعَمَّر البيِّعُ ابن أبي الأسود (ت ٦٠٠هـ)[٣].

٢٣٣ ـ هبة الله بن محمد بن عبدالباقي البغدادي أبو المظفر الأزجي (ت ٥٩٣هـ)[٤].

٢٣٤ ـ هبة الله بن نصر الله بن محمد بن محمد بن مخلد البزاز أبو العباس ابن أبي الكرم الواسطي المعدل ابن الجلخت (ت ٥٧٧هـ)[٥].

٢٣٥ ـ هبة الله بن يحيى بن الحسن بن أحمد العطار أبو جعفر بن أبي نصر، ابن البُوقي الفقيه الواسطي (ت ٥٧١هـ)[٦].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٢ ـ ٥٣).
(٢) تكملة المنذري (رقم ٦٤٠).
(٣) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢٣٤/أ)، ومشيخة النجيب الحراني (٢/ ٤٦٤ ـ ٤٧٢ رقم ٢٨)، وتكملة المنذري (رقم ٨٠٩)، ومعجم البلدان لياقوت (٣/ ١١١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٢٣ رقم ١٢٨٨)، وذيل تكملة الإكمال للإسكندراني (رقم ٨٧٢).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٣٨٥).
(٥) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٢٨ رقم ١٢٩٨).
(٦) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩ رقم ١٣٠١).

٢٣٦ ـ يحيى بن أحمد بن علي الوكيل أبو شجاع ابن البرّاج (ت٥٧٢هـ)[١].

٢٣٧ ـ يحيى بن أسعد بن يحيى بن محمد بن بَوْش البغدادي الأَزَجي الحنبلي أبو القاسم الخباز (ت ٥٩٣هـ)[٢].

٢٣٨ ـ يحيى بن سعدون بن تمام الأزدي أبو بكر القرطبي المقرىء (ت ٥٦٧هـ)[٣].

٢٣٩ ـ يحيى بن علي بن أحمد بن علي البغدادي أبو منصور ابن الخراز (ت ٥٩١هـ)[٤].

٢٤٠ ـ يحيى بن علي بن يحيى بن محمد بن بَذَّال الحريمي أبو منصور ابن نفيس (ت ٥٩٦هـ)[٥].

٢٤١ ـ يحيى بن مقبل بن أحمد بن بركة بن عبدالملك بن الصدر البغدادي الحريمي ابن الأبيض (ت ٥٨٧هـ)[٦].

٢٤٢ـ يحيى بن ياقوت بن عبدالله المُخْتاري النجار أبو الفرج (ت٥٩٤هـ)[٧].

٢٤٣ ـ يعيش بن نجم بن عبدالله البغدادي المأموني الفرضي الوكيل

---

(١) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٣٧ رقم ١٣٣٢).
(٢) تكملة المنذري (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١ رقم ٤٠٥) روايته عنه في جامع المسانيد للخوارزمي (١/ ٧٢).
(٣) المختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤ رقم ١٣٤٥).
(٤) تكملة المنذري (رقم ٢٩٩).
(٥) تكملة المنذري (رقم ٥٢١)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٣٤٦ رقم ١٣٥٤).
(٦) مشيخة النعال (رقم ٢٨)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٥١ رقم ١٣٦٨).
(٧) تكملة المنذري (رقم ٤٤٣).

الواعظ (ت ٦٠٠هـ)[١] (يقال إنه سمع من أبي بكر الأنصاري).

٢٤٤ ـ يوسف بن الحسن ابن أبي البقاء بن الحسن العاقولي المأموني كافي الدين المقري (ت ٥٨٧هـ)[٢].

٢٤٥ ـ يوسف بن المبارك بن كامل بن حسين بن محمد [ويقال: محمد ابن الحسين] البغدادي أبو الفتوح ابن أبي بكر ابن أبي عَمرو ابن أبي غالب النَّعَال ويقال الخفّاف (ت ٦٠١هـ)[٣].

٢٤٦ ـ يوسف بن محمد بن علي بن أبي سعد الموصلي أبو العز ابن أبي البركات[٤]، اللبّاد (ت ٥٧٦هـ).

أبو أحمد بن سكينة = عبدالوهاب بن علي بن علي.

أبو الأزهر بن أبي القاسم = خِنْدِف بن أبي القاسم.

أبو طاهر بن أبي القاسم = المبارك بن المبارك بن هبة الله.

أبو طاهر بن المعطوش = المبارك بن المبارك بن هبة الله.

أبو علي بن أبي القاسم ابن أبي علي = ضياء بن أحمد بن الحسن.

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٨٢٦)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٥٥ رقم ١٣٧٧).

(٢) مجمع الآداب لابن الفوطي (٤/ ٣٢ رقم ٣٢٧٤)، مشيخة النعال (رقم ٢٦)، وتكملة المنذري (رقم ١٣٢)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٣٢ رقم ١٣١٤).

(٣) مشيخة يوسف بن خليل (٢٣٨/ ب)، مشيخة النجيب الحراني (٢/ ٥٦٥ ـ ٥٧٩ رقم ٣٨)، تكملة المنذري (رقم ٨٧٧)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٣٦ رقم ١٣٢٧).

(٤) تكملة المنذري ـ في أثناء ترجمة ابنه عبداللطيف ـ (رقم ٢٣٦٨)، والمختصر المحتاج إليه (٣/ ٢٣٥ رقم ١٣٢٤)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (رقم ٥٤١٠).

أبو الفتوح ابن أبي بكر ابن أبي عَمرو النعّال = يوسف بن مبارك بن كامل.

أبو القاسم بن أبي حامد = عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن بن علي.

أبو القاسم بن المظفر = القاسم بن المظفر بن القاسم.

٢٤٧ ـ أبو القاسم بن معالي بن محمد بن حمزة البغدادي الغرّاد ابن شَدِّقِيْني البُوراني القَصَباني (ت ٦٠٠هـ)[١].

أبو محمد ابن أبي بكر ابن أبي القاسم = عبدالله بن المبارك بن هبة الله.

أبو موسى المديني = محمد بن عمر بن أحمد بن عمر.

ابن المعطوش = المبارك بن المبارك بن هبة الله.

٢٤٨ ـ آمنة بنت أبي القاسم ابن أبي منصور السَّدَنْك أمّ عبدالوهاب (ت ٦٠٣هـ)[٢].

٢٤٩ ـ تَمَنِّي بنت علي بن دُرَيْنَة[٣].

٢٥٠ ـ زينب بنت إبراهيم بن محمد بن أحمد بن إسماعيل القيسي أم الفضل بنت أبي إسحاق (ت ٦١٠هـ)[٤].

---

(١) معجم مشايخ يوسف بن خليل (٢١١/أ ـ ب)، ومشيخة النجيب الحراني (٢/ ٤٤٢ ـ ٤٤٩ رقم ٢٥)، وتكملة المنذري (رقم ٧٨٨)، والمختصر المحتاج إليه (٢/ ١٠٠ رقم ٧١٣).

(٢) تكملة المنذري (رقم ٩٧٢).

(٣) تكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٦٩٥ رقم ٢٥٤٤).

(٤) تكملة المنذري (رقم ١٢٨٦).

٢٥١ ـ زينب بنت إسماعيل بن مكي بن عوف القرشي الزهري أم أحمد الإسكندريّة (ت ٥٩٧هـ)[١].

٢٥٢ ـ فاطمة بنت سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصاري الأندلسي (ت ٦٠٠هـ)[٢].

وبعد هذا المسرد نقف معه بعضَ الشيء لتسليط الضوء على جوانب منه:

أولاً: بلغ عدد من وقفت عليه من تلامذة أبي بكر الأنصاري اثنين وخمسين ومائتي تلميذ. وهذا عددٌ كبير ولاشك، لكنه أيضًا لا يُمَثِّل إلا من وقفت عليه خلال جمعٍ في زمن محدود!!.

ثانيًا: أن في تلامذة أبي بكر الأنصاري أعيانَ الأئمة في عصرهم، والمشارَ إليهم بالحفظ للحديث والعلم به في زمنهم. وسأكتفي منهم بسبعةٍ، لا يُخْتَلَفُ أنهم أعلم الناس بالحديث خلال القرن السادس الهجري، وأشهرهم بالتفنُّنِ في علومه؛ وهم: السمعاني، وابن عساكر، والسِّلَفي، وابن الجوزي، وأبو موسى المديني، وعبدالعزيز بن محمود ابن الأخضر، وأبو العلاء الهَمَذَاني العطار.

ويلتحق بهؤلاء ـ وإن لم يكن في درجتهم ـ: عبدالوهاب بن علي بن علي الأميني المشهور بابن سُكينة، وذلك لعلمه وفضله، ولتميُّزه بكثرة أخذه عن أبي بكر الأنصاري؛ حتى قال ابن النجار في ترجمته: «ثم صحب أبا سعد ابن السمعاني وأبا القاسم ابن عساكر الحافظ الدمشقي، وسمع بهما

---

(١) تكملة المنذري (رقم ٦٣٢).

(٢) تاريخ دمشق ـ تراجم النساء ـ (٢٨٩)، ذيل التقييد (٤٩٨ ـ ٤٩٩ رقم ٦٨٢).

الكثير من أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري»[١].

وهذا من وجهٍ آخر: يدل على كثرة أَخْذ الحافظين الكبيرين (السمعاني وابن عساكر) عن أبي بكر الأنصاري، وعلى ملازمتهما له حتى سمعا منه الكثير، وأسمعا غيرهما بقراءتهما عليه[٢]. وأمّا السمعاني فقد نصّ الذهبي على إكثاره عن أبي بكر الأنصاري[٣]، ويبدو أنه لازمه حتى آخر حياته، حيث كان السمعاني أحد من حضر تشييع جنازة شيخه أبي بكر الأنصاري[٤].

ويلتحق بهم أيضًا: عمر بن محمد ابن طبرزذ، المسنِدُ المُعَمَّر المشهور جدًّا.

ويلتحق بهم كذلك: ضياء بن أحمد بن الحسن البغدادي الشهير بابن الخُريف، أحدُ مشاهير رواة المشيخة عن أبي بكر الأنصاري، وأحد من نصَّ العلماء على كثرة أخذه عن أبي بكر الأنصاري، لأنه كان جارًا له.

ثالثًا: نصّ أهلُ العلم على آخر من روى عن أبي بكر الأنصاري وفاةً، على التقييد والإطلاق.

فقال المنذري (ت ٦٥٦هـ) في (التكملة لوفيات النقلة)، في ترجمة عبدالعزيز بن معالي بن غَنِيْمَة المشهور بابن مَنِيْنَا (ت في ذي الحجة ٦١٢هـ): «هو آخر من حدّث عن القاضي أبي بكر الأنصاري ببغداد»[٥].

---

(١) التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥).
(٢) ذيل ابن النجار (١/ ٢٥٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٥٧).
(٤) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٢٣).
(٥) التكملة لوفيات النقلة للمنذري (٢/ ٣٥٦ رقم ١٤٤٣).

وقبله بيسير، أي في شوّال من السنة نفسها (٦١٢هـ) توفي أحمد بن الأزهر السبّاك، راوي نسخة المشيخة التي حقّقتُها. لكنه يروي عن أبي بكر الأنصاري إجازةً، بخلاف ابن منينا الذي كان أَخْذُهُ عن أبي بكر الأنصاري بالسماع.

وقبلهما أيضًا بيسير، في ربيع الآخر من سنة (٦١٢هـ)، توفي أحمد ابن يحيى بن بركة الدَّبيقي البغدادي، وهو ممن سمع أبا بكر الأنصاري.

أمّا آخر من روى عنه مطلقًا، لكن بالإجازة: فهو المؤيَّد بن محمد الطوسي (ت ٦١٧هـ)؛ نصّ على ذلك الذهبي، فقال: «وآخر من روى عنه بالإجازة المؤيّد الطوسي»[1].

وأمّا آخر من روى عنه بالسماع، حسب ما وقفت عليه، فهو: أبو اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي (ت ٦١٣هـ).

وإليك أسماء الذين تُوُفُّوا في سنة عشر وستمائه أو بعدها ممن روى عن أبي بكر الأنصاري، سوى من سبق ذكرهم؛ قصدتُ من إيرادهم بيانَ أواخر تلامذته وفاةً.

فالذين توفُّوا سنة (٦١٠هـ) هم: الحسين بن سعيد ابن شُنَيْف، وعبدالرحيم ابن المبارك الأَزَجي ابن القابلة (روايته عنه إجازة)، وعبداللطيف بن عبدالقاهر السهروردي (روايته عنه إجازة أيضًا)، وزينب بنت إبراهيم بن محمد القيسي.

ومن توفي سنة (٦١١هـ)، هما: أحمد بن علي بن أحمد الخباز ابن دادا، والحافظ عبدالعزيز بن محمود ابن الأخضر.

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ـ ٥٢١هـ ٥٤٠هـ ـ (٣٩١).

ومن توفي سنة (٦١٤هـ)، هو: تُرْك بن محمد بن بركة العطار، لكن أشار ابن نقطة في (تكملة الإكمال) إلى الشك في صحّة روايته عن أبي بكر الأنصاري، حيث ذكر في ترجمته الشيوخَ الذين سمع منهم، ثم قال: «وزعم بأَخَرةٍ أن القاضي أبا بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد أجاز له، فقرأ عليه جماعةٌ بقوله؛ فأمّا سماعاته فصحيحة»[١].

لكن مادام أنه «كان متيقّظًا، حافظًا لأسماء شيوخه، متودّدًا، صدوقًا، حُفَظَةً للأخبار»، كما قال ابن النجار[٢] = فلمَ لا يُقْبَل قولُه في إجازة أبي بكر الأنصاري له؟! ومولده يحتمل ذلك، حيث وُلد سنة (٥٣١هـ)، لأبٍ محدّثٍ[٣]، يمكن أن يكون قد حرص على الاستجازة له من أبي بكر الأنصاري.

رابعًا: جُلّ من تقدّم ذكرهم في مسرد تلامذة أبي بكر الأنصاري هم ممن روى عنه السنن والأخبار؛ لكن أبا بكر الأنصاري تميّز بعظيم تفنُّنِه وتعدُّدِ معارفه. وقد اشتُهر خاصّةً بعلم الحساب، حتى لُقِّب بالحاسب (كما تقدّم)؛ فهل أخذَ أحدٌ عنه علم الحساب؟.

لقد وقفتُ على ثلاثة تلامذة ممن عُرف بالعلوم الرياضيّة، وهم:

أحمد بن إبراهيم بن أبي ياسر الحنبلي (ت ٥٩٤هـ)، الذي كان عارفًا بالحساب وكتابة الشروط والسجلّات[٤].

---

(١) تكملة الإكمال لابن نقطة (١/ ٤٥٠ رقم ٧٦١).
(٢) تاريخ الإسلام للذهبي ـ ٦١١هـ ٦٢٠هـ ـ (١٩٥).
(٣) تاريخ الإسلام للذهبي ـ ٥٨١هـ ٥٩٠ ـ (١٥٩).
(٤) انظر: مجمع الآداب لابن الفُوَطي (٥/ ٤٢ ـ ٤٣).

والثاني هو: محمد بن أحمد بن داود البغدادي (ت ٥٨٢هـ)، الذي قال عنه ابن النجار: «كان يعلّم الصبيان الخطَّ والحساب، وكان قد قرأ الحساب على القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري»[١].

والثالث: إمام النحو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر البغدادي الشهير بابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، فقد قال عنه ابن النجار: «أخذ الحساب والهندسة عن أبي بكر قاضي المرستان»[٢].

---

(١) انظر: مجمع الآداب لابن الفُوَطي (٥/ ٤٤١ رقم ٥٤٥١).
(٢) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٥٢٥).

المبحث الخامس: مكانته العلميّة ومصنّفاته.

لقد أبانَ لنا أبو بكر الأنصاري عن مكانته العلميّة بعبارةٍ ذكرها عن نفسه، هي عنوان شخصيّته العلميّة، ونقلها عنه تلميذان من تلامذته، هما أبو سعد السمعاني وأبو موسى المديني؛ حيث قال: «ما من علمٍ إلا وقد نظرتُ فيه، وحصّلتُ منه الكلّ أو البعض؛ إلا هذا النحو، فإني قليل البضاعة فيه. وما أعلم أنّي ضيعتُ ساعةً من عمري في لهو أو لعب»[١].

وهذا التفنُّنُ في العلوم، والبراعةُ والإمامةُ في كثيرٍ منها = هو بعض ما أثنى به عليه أعرفُ الناس به من تلامذته الملازمين له؛ كما سيأتي عرضه في المبحث الآتي[٢].

فمن هذه العلوم التي كان أبو بكر الأنصاري من الأئمة فيها:

ـ السنة النبويّة: وهي أشهر علومه على الإطلاق، حتى ربما اكتفى مترجموه بوصفه بـ (مُسْنِد العصر). وهي العلم الذي كان مُتَوَثِّقًا بِغَرْزِه، متمسِّكًا بحَبْله، حتى كان يقول: «تُبْتُ من كل علم تعلمتُه، إلا الحديثَ وعلمَه»[٣]. وهي أكثر علومه تصنيفًا منه فيه، حسب ما بلغنا؛ كما سيأتي بيانه قريبًا.

ـ الفقه، والفرائض: وهو العلم الذي عُرف به، حتى كان يقال له (الفرضي)، وله فيه مصنّفات كما يأتي.

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ـ ٥٢١هـ ـ ٥٤٠هـ ـ (٣٩٢ ـ ٣٩٣).
(٢) انظر (١٨٥ ـ ١٨٧).
(٣) تاريخ الإسلام للذهبي ـ ٥٢١هـ ـ ٥٤٠هـ ـ (٣٩٢ ـ ٣٩٣).

ـ الحساب والهندسة: وهو من العلوم التي اشتُهر بالنسبة إليها، فكان يُعرَّف بأنه (الحاسب). وله فيها مصنفات، وتتلمذ عليه فيها تلامذةٌ أخذوهما عنه، كما سبق[١].

ـ الهيئة (وهو قريبٌ من علم الفلك المعاصر)[٢].

ـ المنطق.

وهذان العلمان ذكرهما ابن الأثير في ترجمته لأبي بكر الأنصاري، حيث قال: «كان عالمًا بالمنطق والحساب والهيئة وغيرها من علوم الأوائل»[٣].

ـ علم النجوم: وَصَفَهُ بالعلم به السمعاني[٤].

ويحسن هنا التنبيه إلى أن علم النجوم وإن كَثُرَ ذمُّه واشتُهر القول بتحريمه، إلا أن الصواب فيه التفصيل، وأن منه ماهو مباح وماهو محرَّم، فالمباح هو العلم بأسماء الكواكب ومناظرها ومطالعها ومساقطها والاهتداء بها وغير ذلك من أبواب العلم الصحيح، والمحرَّم: هو ادّعاء الإخبار بالمغيّبات من خلال النظر في النجوم واعتقاد أن لها أثرًا في السعادة والشقاوة والفقر والغنى والحياة والموت وغير ذلك من الكذب الواضح والضلال البيّن[٥].

---

(١) انظر (١٦٦ ـ ١٦٧).
(٢) انظر: أبجد العلوم للقِنَّوْجي (٢/ ٥٧٦ ـ ٥٨٣).
(٣) الكامل لابن الأثير (٨/ ٣٦٩).
(٤) تاريخ الإسلام للذهبي ـ ٥٢١هـ ـ ٥٤٠ ـ (٣٩٤).
(٥) انظر: القول في علم النجوم للخطيب البغدادي (١٢٦، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٥ إلى آخر الكتاب)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ١٨١ ـ ١٩٧)، ومفتاح دار السعادة لابن قيم الجوزية (٢/ ١٢٦ ـ ٢٣٣).

وقبل الانتقال عن هذا الموضوع، أعود إلى جزء من عبارة أبي بكر الأنصاري التي قدّمنا بها هذا المبحث، وهو قوله عن نفسه: إنه قليل البضاعة في النحو. فما هو معنى هذه العبارة؟ وما هو حدّ قلّة بضاعته في النحو؟.

ونقدّم الإجابة على ذلك بأنّ هذه العبارة من جهةٍ أخرى تدلّ على خصلتين يحبّهما الله تعالى ورسولُه ﷺ: التواضع، والإنصاف من النفس.

أمّا علم أبي بكر الأنصاري بالنحو، فلا أشك أنه لم يكن عديمَ العلم به تمامًا! مع عبارته تلك عن نفسه، ومع قول السمعاني عنه: «كان لا يعرف علم النحو»[١]!!.

ويدل على ذلك فصاحته وحُسْنُ منطقه، كما أثنى عليه بذلك تلميذاه السمعاني وابنُ الجوزي[٢]؛ وذلك ما هيّأهُ لتولّي منصب القراءة على الشيوخ من فترة شبابه[٣]، وهو منصب لا يتأهّل له إلا من كان «أفصحَ الحاضرين لسانًا، وأوضحهم بيانًا، وأحسنهم عبارة، وأجودَهم أداءً..»[٤].

ونُقلت عن أبي بكر الأنصاري عبارات وأشعار تدل على تأدُّبه وحُسْنِ تصرُّفه في الكلام:

كقوله: «يجب على المعلِّم أن لا يُعنِّف، وعلى المتعلِّم أن لا يأنف»[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٨).
(٢) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٧).
(٣) انظر ما سبق (٨٠ ـ ٨١).
(٤) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (رقم ٦٠٨).
(٥) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣)، وكذلك الأقوال التي بعده.

وقوله: «من خدم المحابر خدمته المنابر».

وقوله: «كن على حذر من الكريم إذا أهنته، ومن اللئيم إذا أكرمته، ومن العالم إذا أحرجته، ومن الأحمق إذا مازحته، ومن الفاجر إذا عاشرته».

وقد نُسب إليه ذلك الشِّعْرُ الشائع[١]:

بغـدادُ دارٌ لأهـل المـال طيّبـةٌ ... وللمفاليسِ دارُ الضَّنْكِ والضِّيقِ

ظَلَلْتُ حَيْرَانَ أمشي في أَزِقَّتِها ... كأنّني مصحفٌ في بيت زنديقِ[٢]

وهو القائل:

فـي مُـدّةٍ لابُـدَّ أَبْلُغُهـا ... فـإذا انْقَضَـتْ وتَصَـرَّمَـتْ مِـتُّ

لـو عـانـدتنـي الأُسْـدُ ضـاريـةً ... ما ضرّني مالم يَجِيْ الوَقْتُ[٣]

فهل يُتصوّر أن يكون قائلُ هذا الكلام الراقي، وصاحبُ تلك الفصاحةِ وحُسْنِ القراءة = عديمَ العلم بالنحو تمامًا؟!! هذا ما لا أظن أحدًا يتصوّره أو يصدّقه.

---

(١) وصفه بذلك ياقوت الحموي في معجم البلدان (١/ ٤٦٤).

(٢) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٤). لكن في نسبة هذين البيتين إلى أبي بكر الأنصاري خلافٌ: فقد نُسبا إلى القاضي عبدالوهاب بن علي البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ)، كما في وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٢٢١)، وفوات الوفيات لابن شاكر (٢/ ٤٢٠)، وغيرهما. ونُسبا أيضًا إلى الشاعر الأحنف العُكْبَرِي (ت ٣٨٥هـ)، وهما ضمن قصيدةٍ في ديوانه (٣٧٢ رقم ٤٩٤)، وهما به أليق، ونسبتهما إليه أشبه.

(٣) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٤).

لكن من علم أن أئمة النحو ببغداد في زمن أبي بكر الأنصاري كانوا من أمثال ابن الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، وهبة الله ابن الشجري (ت ٥٤٢)؛ وأن من المتتلمذين عليه إمامَ النحو أبا محمد ابنَ الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، وأبا اليُمْن الكندي (ت ٦١٣هـ) = علم وجهًا من وجوه وَصْفِ أبي بكر الأنصاري لنفسه بقلّةِ البضاعة في النحو!.

كل الذي أريد أن أصل إليه، بعد عبارتَيْ أبي بكر الأنصاري وتلميذه السمعاني السابقتين، وبعد ما سبق كله = أن أبا بكر الأنصاري كما أنه لم يكن عالمًا من علماء النحو، إلا أنه ـ ولابُدّ ـ كان يعرف منه ما يُقيم به لسانه وسنانه (قلمه) غالبًا، ولو جهل الإعرابَ وعلَله والنحوَ وتفاصيله وغوامضه.

فإذا انتهينا من ذكر بعض العلوم التي برع فيها أبو بكر الأنصاري وأبدع وعَلَّم وصنّف، ممّا يُظهر شيئًا من مكانته العلميّة = كأني ببعض من يقرأ ذلك يُطالب بالدليل على هذه الدعاوى؛ وحُقَّ له ذلك!.

وللجواب عن ذلك أقول:

إن مكانة العالم في العلم إنما تُعرف من خلال ثلاثة أمور: تلامذتِه والآخذين عنه كثرةً وتمكُّنًا من العلم، أو مصنفاتِه، أو ثناءِ العلماء المعتبرين عليه.

وقد اجتمع لأبي بكر الأنصاري هؤلاء الشهودُ الثلاثةُ لتدلَّلَ على سُمُوِّ مكانته العلميّة، وجليل أثره على العلوم والمعارف.

أمّا تلامذته فتقدم سَرْدُ بعضهم من ذلك الخَلْق الذي لا يُحْصى من الآخذين عنه (حسب تعبير الذهبي كما سبق)[1]، فبلغوا قرابة خمسين ومائتين.

---

(١) انظر ما سبق (١٢٠).

وقد تضمّن هذا العددُ الضخمُ أعيانَ أئمة السنة، وسادةَ المحدثين في زمنهم، وقد ثبت أن بعض هؤلاء الأعيان كانوا كثيري الملازمة لأبي بكر الأنصاري. وهذا كله مما يدلّ دلالة واضحة على أن أبا بكر الأنصاري كان إمامًا عظيمَ الشأن كبير الأثر على العلم وأهله.

أما المصنّفات فهذا المبحث كفيلٌ ببيانها، وسنقف بعد عرضها ـ كما اعتدنا ـ بعضَ الوقفات معها، لنضع اليدَ على الملامح الشخصيّة العلميّة لإمامنا أبي بكر الأنصاري.

وكذلك ثناء العلماء المعتبرين على أبي بكر الأنصاري، هذا هو المبحث الآتي عقب هذا المبحث.

فإن أردنا عَرْضَ مؤلّفاته التي بلغتنا أو بلغنا شيءٌ من خبرها، فسأقسمها إلى أربعة أقسام: ماله من مؤلفات في الرواية والإسناد، وفي الفرائض، وفي التاريخ، وفي العلوم الرياضيّة.

أولاً: ما لأبي بكر الأنصاري من المؤلفات في علم الرواية والإسناد:

١ ـ أحاديث الشيوخ الثقات (وهو المشيخة الكبرى له): وهي كتابنا هذا، وسنفَصِّلُ القول فيها، حيث خصصنا لها بابًا منفردًا، هو الباب التالي.

٢ ـ عوالي قاضي المَرَسْتان (وهو المشيخة الصغرى له): وهي من تخريج[1] الحافظ أبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ).

---

(١) المقصود بالتخريج هنا: أن يقوم المُخَرِّجُ (كالسمعاني) بالاطلاع على الكتب والأجزاء المسموعة أو المرويّة للعالم المُخَرَّج له (كأبي بكر الأنصاري)، لينتقي منها نماذج من تلك الأحاديث والأخبار، التي غالبًا ما تكون من الأحاديث =

ذكره الذهبي[١] وابن حجر[٢]، وغيرهما[٣].

ولا أعلم عن مكان وجوده شيئًا.

٣ ـ الأحاديث الصّحاح والحكايات المِلاح من حديث القاضي الإمام أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري عن شيوخه القدماء العوالي العلماء؛ تخريج الإمام الأديب أبي البقاء محمد بن محمد بن مُعَمَّر بن طبرزذ البغدادي له، رواية أبي حفص عمر بن محمد بن مُعَمَّر بن طبرزذ أخي المُخَرِّج، عن القاضي أبي بكر المُخَرَّج له.

كذا جاء اسمُ الكتاب في نسخته الخطِّيّة، مقدَّمًا بالعبارة التالية: (الجزء الأول والثاني من الأحاديث الصحاح...).

والكتاب من محفوظات المكتبة الظاهريّة بدمشق [مجموع ٣٧]. من

= والأخبار الفوائد، كالعوالي والغرائب، فإن رُتّبت على أسماء الشيوخ سُمّيت (مشيخة)، وإن كان الشيوخُ مرتبين على حروف المعجم سُمِّيت (معجمًا)، وإن نُثِرَتْ دون ترتيب سُمِّيت (فوائد) أو (عوالي) أو (منتقى من حديث فلان) أو غير ذلك؛ وربّما سميت أيضًا بـ (المشيخة).

وانظر: حصول التفريج بأصول التخريج لأحمد بن الصديق الغماري (١٣ ـ ١٤).

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٥).

(٢) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٤٥٥) (٢/ ٨)، والمعجم المفهرس له (١٩٩، ٣٣٧ رقم ٨١٣).

(٣) انظر: معجم الشيوخ لعمر بن فهد المكي (٣٩، ١٦٥)، والمنجم في المعجم للسيوطي (٢٣٠)، وصلة الخلف بموصول السلف للروداني (٣٧٢)، وفهرس الفهارس والأثبات للكتاني (٢/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥ رقم ٢٤٩).

(ق٣٢) إلى (ق٤٣). ولديّ صورة منه.

وقد سُمِّي الكتاب في بعض سماعاته بـ (المشيخة)[١]، وهذه التسمية أفادتني كثيرًا في فَهْم ما ذكره تقيّ الدين الفاسي (ت ٨٣٢هـ) في (ذيل التقييد)، وفي ترجمة أحمد بن علي بن أبي بكر بن بُحْتُر بن خولان الصالحي الحنفي: من أنه سمع من الفخر ابن البخاري الجزء الأول والثاني من (مشيخة القاضي أبي بكر الأنصاري) تخريج أبي البقاء بن طبرزذ.

فقد علمتُ من تسمية (كتاب الأحاديث الصحاح..) في سماعاته بـ (المشيخة) أنّه عُرِف بهذا الاسم أيضًا، فلمّا ذكر الفاسي تلك (المشيخة)، تطابقت المعلومات التي ذكرها عنها مع (الأحاديث الصحاح)، وذلك في: التسمية بـ (المشيخة)، وفي أنه تخريج أبي البقاء ابن طبرزذ، وأنه جزءان (الأول والثاني)، وأخيرًا أنه سماع الفخر ابن البخاري ومسموعٌ منه وهو كذلك أيضًا (كما في سماعاته)[٢].

وبذلك نخرج أن لأبي بكر الأنصاري ثلاثة كتب وُسمت بأنها مَشيخته!.

الأول هو: أحاديث الشيوخ الثقات، وهو (المشيخة الكبرى)، وهو كتابنا هذا.

الثاني: عوالي قاضي المرستان، وهو (المشيخة الصغرى) بتخريج السمعاني.

---

(١) وذلك في ثلاثة سماعات (٤٢/أ، ٤٣/أ).

(٢) انظر: الأحاديث الصحاح والحكايات الملاح (٣٢/أ، ٤١/أ، ٤٢/أ).

الثالث: الأحاديث الصحاح والحكايات الملاح، وهو (مشيخة أبي بكر الأنصاري) بتخريج أبي البقاء بن طبرزذ.

وهذا الذي توصّلتُ إليه كان له الفضل ـ بعد فضل الله ومِنَّتِه ـ في أني لم أنسب (المشيخه الكبرى) إلى تخريج أبي البقاء بن طبرزذ! حيث إن (المشيخة الصغرى) قد تكرّر النصُّ من أهل العلم أنها بتخريج السمعاني، ولم يُذكر لأبي بكر الأنصاري مشيخةٌ أخرى سواها إلا (المشيخة الكبرى)، فكان الفهم المتبادر من معطيات تقي الدين الفاسي أن (المشيخة الكبرى) هي التي بتخريج أبي البقاء بن طبرزذ! غير أن هذا الفهم استُبعد تمامًا بما استفدناه من تسمية (الأحاديث الصحاح والحكايات الملاح) في سماعاته بـ (المشيخة) على ما سبق شرحه.

٤ ـ أمالي القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري، بتخريج الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد السَّلامي البغدادي (ت ٥٥٠هـ).

وهو موجود بعنوان (ستة مجالس من أمالي الشيخ الإمام العدل أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري عن شيوخه، تخريج الإمام الحافظ الثقة أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد البغدادي، رضي الله عنهما).

وهو من محفوظات المكتبة الظاهريّة بدمشق [عام ٤٥١٩]، (ق ١ ـ ١٤)، ولديّ صورة منه، تكرّمَ بإرسالها إليّ (مشكورًا مأجورًا إن شاء الله تعالى) فضيلةُ الشيخ الدكتور عامر حسن صبري عن طريق مصوّرتها المحفوظة في مركز جمعة الماجد بدُبيّ.

وقد ذكر هذه المجالس من أمالي أبي بكر الأنصاري نفسَها الحافظُ

ابن حجر، مبيّنًا أولَ حديثٍ فيها، وآخر كلمةٍ في المجلس الأول منها[١].
وذكرها قبله محمد بن رافع السَّلامي (ت ٧٧٤هـ)[٢].

٥ ـ مسند الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت.

ذكر هذا المسند أبو المؤيّد الخُوَارَزْمي (ت ٦٦٥هـ) في كتابه (جامع المسانيد)، ضمن خمسة عشر مسندًا لخمسة عشر عالمًا، جمعوا فيها مرويات الإمام أبي حنيفه. وساق أبو المؤيَّد إسنادَه إلى أبي بكر الأنصاري بهذا الكتاب[٣]، ثم نثر هذا المسند خلال كتابه، ثم نقل ترجمة أبي بكر الأنصاري من ذيل ابن النجار مختصرةً[٤].

ولعله هو أو الكتاب التالي الذي يقصده ابن الفُوَطي (ت ٧٢٣)، عندما قال ـ في ترجمة هبة الله بن الحسين البغدادي ابن البَلّ ـ: «سمع من القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري مسنده»[٥].

٦ ـ مسانيد الخلفاء.

ذكره محب الدين ابن النجار (ت ٦٤٣) في (التاريخ المجدّد لمدينة السلام)، وفي ترجمة (علي بن هبة الله بن مسعود البزّاز المغفّل) منه؛ حيث قال: «كتب عنه شيخُه أبو بكر الأنصاري حديثًا، وأخرجه فيما كان يجمعه

---

(١) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٥١٢ رقم ٢٥٧)، والمعجم المفهرس (٣٣٧ رقم ١٤٤٠).
(٢) الوفيات لابن رافع (١/ ٣٠٣ رقم ١٨١).
(٣) انظر: جامع المسانيد للخوارزمي (١/ ٧٩).
(٤) انظر: جامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٤).
(٥) مجمع الآداب لابن الفوطي (١/ ٣٦٢ رقم ٥٤٠).

من مسانيد الخلفاء»، ثم قال ابن النجار: «قرأت في كتاب أبي بكر محمد ابن عبدالباقي الأنصاري، بخطّه، وأنبأنيه عنه جماعة...»، ثم ذكر حديثاً من مسانيد الخلفاء[١].

وفي (أحاديث الشيوخ الثقات) عددٌ من الأخبار تدلّ على عناية أبي بكر الأنصاري بجمع مرويات الخلفاء والأمراء[٢].

ولا يُسْتَبْعَد أن يكون هذا الكتاب هو مصدر ابن العديم (ت ٦٦٠هـ) في بعض الأحاديث التي أخرجها من طريق أبي بكر الأنصاري، وهي من مسانيد الخلفاء فعلاً[٣].

٧ ـ الأحاديث السباعيات (سباعيات الجزء الثالث والثاني من حديث أبي بكر الأنصاري).

ذكره الحافظ ابن حجر[٤]، ولا أعلم عن مكان وجوده شيئًا.

٨ ـ جزء غياث الدين مسعود بن غياث الدين محمد بن ملكشاه بن ألب أرسلان السلطان السلجوقي (ت ٥٤٧هـ).

وهو عبارة عن جزء حديثي انتقاه أبو بكر الأنصاري من أحاديثه، وكاتَبَ

---

(١) التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٤/ ٢٨٣).
(٢) انظر: أحاديث الشيوخ الثقات (رقم ٤٤، ٥٢، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٨، ١٥٥، ١٧٣، ٢٣١، ٣٢٣، ٤٣٩، ٥٧١).
(٣) انظر: بغية الطلب لابن العديم (٢/ ٧٠٥) (٦/ ٢٩٣٧).
(٤) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ١٩٧ رقم ٧٧٠)، والمعجم المفهرس (٢٩٣ رقم ١٢٤٢).

به السلطانَ السلجوقيَّ مسعود بن محمد بن ملكشاه. فكان الناسُ يروونه عن السلطان سماعًا عليه، والسلطانُ يرويه عن أبي بكر الأنصاري!.

ذكره ابن الفُوَطِي الحنبلي (ت ٧٢٣هـ)[١].

٩ ـ جزء البزاز.

ذكره حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، قائلاً: «جزء البزاز[٢]: وهو أبو بكر محمد بن عبدالباقي»[٣].

فلا أدري أيعني جزءًا غير ما سبق ذكره، أم أنه شيءٌ منها.

ثانيًا: ما لأبي بكر الأنصاري من التأليف في علم الفرائض:

إن إمامًا فرضيًّا كبيرًا كأبي بكر الأنصاري، يُشتهر بعلم الفرائض حتى يُنسب إليه فيقال له (الفرضي)، يُستبعد أن لا يكون له مؤلّفٌ في هذا العلم.

ولم يقف الأمر عند الظنّ والحسبان، فقد قال ابن النجار عنه: «وقد برع[٤] في علم الفرائض والحساب والهندسة، وله فيها مصنّفات وتخريجات ومؤلفات»[٥]. وقال ابن رجب: «قرأ الفرائض والحساب والجبر والمقابلة والهندسة، وبرع في ذلك، وله فيه تصانيف»[٦].

---

(١) مجمع الآداب لابن الفوطي (٢/ ٤٦٦ رقم ١٨٢١).
(٢) كذا جاء في المصدر (البزار) بإهمال الراء، والصواب أنه بالزاي (البزاز).
(٣) كشف الظنون لحاجي خليفة (١/ ٥٨٦).
(٤) في المصدر (شرع)، وهو تصحيف، فانظر المستفاد للحسامي (١٠٣).
(٥) انظر: جامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ٣٦٤).
(٦) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٣).

بل لقد وقفت على ذكرٍ لأحد كتبه في الفرائض، مع ثناءٍ ضِمْنيٍّ عليه!.

يقول ابن النجار في ترجمة أخيه (علي بن محمود بن الحسن النجار)، وهو في معرض الثناء على علم أخيه وبيان شدّة ذكائه: «وكنت أقرأ عليه شيئًا من خطّ أبي بكر الأنصاري الحاسب المعروف بقاضي المارستان، من (مشكلات المسائل) في المسائل واستخراج الضمير، ولا أقرأ عليه الجواب، فكان يفتكر قليلاً، ويُجيبني بالجواب الذي كتبه القاضي بعينه»[١].

فالظاهر من هذا السياق أن لأبي بكر الأنصاري كتابًا اسمه (مشكلات المسائل)، يتضمّن عويصات المسائل في أمور الوصايا والتركات.

ثالثًا: ما لأبي بكر الأنصاري من التأليف في التاريخ والوفيات.

لم أقف على اسم لكتاب لأبي بكر الأنصاري في هذا العلم، ولا وجدت نصًّا لأحد من أهل العلم على أنه ألّف فيه.

غير أني وقفت على نقول قاطعةٍ بأن لأبي بكر الأنصاري مشاركةً ما في هذا العلم، لا تقلّ أن تكون تذكرةً له كان يُقيّدُ فيها بعض التقييدات، كما لا يُستبعد أن تكون مؤلَّفًا مستقلاً تامَّ التأليف.

فقد نقل ابن النجار في (التاريخ المجدّد لمدينة السلام) خمسةَ نُقُول في الوفيات، يُصَرِّح بأنه ينقلها من خطّ أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري[٢]. بل قال في مَرّتين منها: «قرأت في كتاب أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري

---

(١) التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (٤/ ١٥٠).

(٢) انظر: التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (١/ ٢٣٩) (٢/ ١٩٤، ٢٣٤ ـ ٢٣٥) (٤/ ٦٥، ٢٨٥).

بخطه. .»[١]. فقوله «في كتاب» شِبْهُ تصريح بأن له كتابًا في هذا العلم.

ونقل ابن النجار أيضًا خبرًا للخليفة المسترشد العباسي، قال في سياقه له: «قرأت في كتاب أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري بخطه، وأنبأنيه عنه أبو محمد الكندي. .»[٢].

ونقل كذلك الذهبي في (سير أعلام النبلاء) خبرًا من خطّ أبي بكر الأنصاري، فيه ذِكْرُ حَادثةٍ وقعت لأحد الوزراء[٣].

رابعًا: ما لأبي بكر الأنصاري في العلوم الرياضيّة:

سبق قول ابن النجار عن أبي بكر الأنصاري: «وقد برع في علم الفرائض والحساب والهندسة، وله فيها مصنّفات وتخريجات ومؤلفات»[٤].

حتى لقد نال أبو بكر الأنصاري إعجاب المستشرق السويسري سوتر (HEINRICH SUTER) (ت ١٩٢٢م = ١٣٤٠هـ ـ ١٣٤١هـ)، وهو صاحب كتاب (تاريخ العلوم الرياضيّة)[٥]، فكتب بحثًا بالألمانيّة في أخباره وتآليفه[٦]. ويؤسفني أني لم أستطع الحصول على هذا البحث، مع محاولتي ذلك بأكثر من وسيلة.

---

(١) انظر التاريخ المجدّد لمدينة السلام (١/ ٢٣٩) (٢/ ١٩٤).
(٢) التاريخ المجدّد لمدينة السلام (٥/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦).
(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٦٤).
(٤) انظر (١٨٢).
(٥) انظر: موسوعة المستشرقين لعبدالرحمن بدوي (٢٤٧ ـ ٢٤٨).
(٦) انظر: علم الفلك (تاريخه عند العرب في القرون الوسطي) لـ: المستشرق الإيطالي السنيور كَرْلُونَلِّيْنُو (٦٠)، والأعلام للزركلي (٦/ ١٨٣).

ولكني وُفّقتُ في الوقوف على كتابين لأبي بكر الأنصاري في العلوم الرياضيّة، وهي:

١ ـ شَرْحُ أُقْلِيْدِس في أصول الهندسة والحساب:

يقول جمال الدين القفطي (ت ٦٢٤هـ) في كتابه (إخبار العلماء بأخبار الحكماء): «ورأيت شرح المقالة العاشرة للقاضي أبي . . .[١] محمد بن عبدالباقي البغدادي الفرضي المعروف بقاضي المارستان، وهو شرح جميلٌ حسن، مَثَّلَ فيه الأشكالَ بالعدد. وعندي هذه النسخة بخط مؤلِّفه، والحمد لله وحده»[٢].

ونقل حاجي خليفة في (كشف الظنون) نحوًا من هذا الوصف، لكن مع إضافة تاريخٍ لوفاة أبي بكر الأنصاري هي سنة (٤٨٩هـ)[٣]؛ فأخطأ في ذلك وأبعد.

٢ ـ رسالة في مساحة الأشكال:

ذكرها بروكلمان في (تاريخ الأدب العربي)، أثناء تأريخه للقرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن السابع. ونسبها إلى (أبي بكر القاضي). ثم قال عن المخطوط: «كُتبَ قبل سنة (٥٨٧هـ) [وهو تاريخ المخطوط]». ثمّ بَيَّنَ

---

(١) سقط من مطبوعة الكتاب ذكر الكنية، فجاء اسمه وكأنّهُ كنيته (أبو محمد)، فنبّهَ المستشرق (الذي هو مصدري في هذا النقل) على خطأ ذلك، وصرّح بترجمة أبي بكر الأنصاري على الصواب.

(٢) علم الفلك لـ: السنيور كرلونلّينو (٦٠).

(٣) كشف الظنون: حاجي خليفة (١/١٣٨).

أنها موجودةٌ في تركيا (فاتح ٣٤٣٩)[١].

ونستعرض الآن خلاصة ما نستفيده من هذا البيان المتضمّن ما عرفناه من مؤلفات أبي بكر الأنصاري:

أولاً: بلغ عدد مؤلفات أبي بكر الأنصاري التي وقفنا على شيءٍ من خبرها ثلاثة عشر مؤلَّفًا.

ثانيًا: ظهر تَفَنُّنُ أبي بكر الأنصاري من خلال تأليفه في علوم السنة والفرائض والتاريخ والحساب والهندسة.

ثالثًا: تبيّنت إمامته في الفرائض، حيث تصدَّى للتأليف في مشكلات مسائله، حتى كان يُثْنَى على من حلَّ تلك المسائل التي تضمّنها كتابه.

رابعًا: وعُلِمَ رُسُوخ قدمه في العلوم الرياضيّة، بما له فيها من تآليف، أُثني عليها، وكان بسببها محطَّ إعجاب أحد المستشرقين المتخصّصين في العلوم الرياضيّة.

خامسًا: تأكّد لدينا أن أبا بكر الأنصاري كان بعيدًا عن الغلو والتعصّب في المذهب، بخلاف عصره الذي كان الغلو والتعصب أحد سماة حياته العلميّة؛ وذلك من خلال تصنيف أبي بكر الأنصاري (وهو حنبلي المذهب) كتابًا يجمع فيه مسندًا لأبي حنيفة!.

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٩/ ١٥٧).

سادسًا: أن أكثر علمٍ صنّف أبو بكر الأنصاري فيه هو علم الرواية، مما يشهد لحُبّ أبي بكر الأنصاري للسنة وعلومها، ويدلّ على عظيم عنايته بها خاصة، أكثر من بقيّة العلوم. وكيف لا يكون كذلك؟! وهو القائل: «تُبْتُ من كل علم تعلمتُه إلا الحديثَ وعلمَه»[1]!!.

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٧).

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه وكلامهم عنه.

لقد تتابع الثناءُ على أبي بكر الأنصاري من أهل العلم بعده ممن ترجم له، وكانت سيرته وترجمته عندهم شيئًا متميّزًا حقًّا بين السِّيَرِ والتراجم؛ لما زخرت به من الفوائد وتفرّدت به من الأخبار: من نَشْأةٍ علميّة متفوّقة، وجِدٍّ في التحصيل والطلب، ورحلةٍ مليئةٍ بالعبر والعظات، وتَفَنُّنٍ في أنواع العلوم.. وغير ذلك من مناحي إثراء الترجمة، التي تجعل الترجمة مُغْرِيةً بالتوسُّع فيها، مغريةً بقراءتها والاستفادة منها بعد ذلك.

وسأعرض لأهمّ ما قيل في أبي بكر الأنصاري، مبتدئًا بثناء تلامذته عليه، ثمّ مَنْ بعدهم:

وأوّل من أبدأ به تلميذُه المكثر عنه الملازمُ له أبو سعد السمعاني، فقد قال عنه: «أَسْنَدُ شيخٍ بقي على وجه الأرض، وكانت إليه الرحلة من أقطار الأرض، عارفٌ بالعلوم مُتَفَنِّن، حسنُ الكلام، حُلْوُ المنطق، مليحُ المحاورة. ما رأيت أجمعَ للعلوم منه، نظر في كل علمٍ، فبرع في الحساب والفرائض، وسمعتُه يقول: تُبْتُ من كُلِّ علم تعلّمتُه إلا الحديثَ وعلومَه. ورأيتُه وما تغيّر من حواسِّه شيء، وكان يقرأ الخَطَّ البعيد الدقيق، وكان سريعَ النسخ، حسنَ القراءة للحديث..»[1].

---

(١) انظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد للحسامي (١٠٣)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٢٧)، وتاريخ الإسلام له (٣٩٣)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٣).

وقال ابن الجوزي عنه في (المنتظم): «عُمِّرَ حتى ألحقَ الصغار بالكبار، وكان حَسَنَ الصورة، حُلْوَ المنطق، مليحَ المعاشرة.

وكان يُصلّي بجامع المنصور، فيجيء في بعض الأيام، فيقف وراء مجلسي وأنا على منبر الوعظ، فيُسَلِّم عليّ.

وأملى الحديث في جامع القصر، فاستملى شَيْخُنا أبو الفضل ابن ناصر.

وقرأت عليه الكثير.

وكان فَهِمًا ثَبْتًا حُجّةً مُتَفَنِّنًا[١] في علوم كثيرة، منفردًا في علم الفرائض.

وقال يومًا: صليتُ الجمعة بنهر مُعَلّى، ثم جلستُ أنظر الناسَ يخرجون من الجامع؛ فما رأيت أحدًا أشتهي أن أكون مثلَه.

وكان يقول: ما أعلم أني ضيّعتُ من عمري ساعةً في لهوٍ أو لعب، وما من علمٍ إلاّ وقد حصّلتُ بعضَه أو كُلّه»[٢].

وقال ابن الجوزي نحوًا من بعض هذا الكلام في (مشيخته) أيضًا[٣].

وقال تلميذه الحافظ أبو الفضل ابن ناصر (ت ٥٥٠هـ): «كان إمامًا في الفرائض والحساب، وكان سماعُه صحيحًا، ومتّعه الله بعقله وسمعه وبصره وجوارحه إلى حين وفاته. ولم يُخَلِّف بعده من يقوم مقامَه في علمه»[٤].

---

(١) في الأصل (متقنًا)، والتصويب من السياق ومن ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٤).
(٢) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٣).
(٣) مشيخة ابن الجوزي (٥٨ رقم ٢).
(٤) انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٥).

وقال تلميذه أبو محمد ابن الخشاب النحوي (ت ٥٦٧هـ)، الذي لم يكن يُعَظِّم أحدًا من مشايخه تعظيمَه لأبي بكر الأنصاري[١]: «كان مع تفرّده بعلم الحساب والفرائض، وافْتِنَانِه في علوم عديدة = صدوقًا، ثبتًا في الرواية، متحرِّيًا فيها»[٢].

وكان قرينُه أبو القاسم إسماعيل بن أحمد ابنُ السمرقندي (ت ٥٣٦هـ) يقول عنه: «ما بقي مثلُه ـ ويُطْرِيه في الثناء ـ»[٣].

وقال عنه تلميذه أحمد بن صالح بن شافع الجِيلي (ت ٥٦٥هـ): «مات يوم مات وهو شيخُ أهلِ العلم، وأسندُ من على وجه الأرض، وأسنُّ عالمٍ نعرفُه»[٤].

وقال عنه أبو بكر ابن نقطة (ت ٦٢٩): «كان ثقةً فاضلاً»[٥].

وقال عنه ابنُ باطيش (ت ٦٥٥هـ): «كان ثقة فاضلاً، عارفًا بالحساب، مصنّفًا فيه، مكثرًا من الحديث، حدّث عن شيوخ لم يُحدّث عنهم أحدٌ في عصره»[٦].

وأكثر الضياء من الإخراج له في كتابه (المختارة)[٧].

---

(١) نقل ذلك عنه ابن شافع، كما في المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) التقييد لابن نقطة (٨٢).
(٥) تكملة الإكمال لابن نقطة (٦/ ٩٠).
(٦) التمييز والفصل لابن باطيش (٢/ ٦٩٥).
(٧) المختارة للضياء (١/ ٤٢٠، ٢٤٦، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٨٤) (٢/ ١١، ٢٠، ٤٤، ٧١ ..).

وقال عنه سبطُ ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ) في (مرآة الزمان): «أجمعوا على صدقه وزهده وعدالته»[١].

وقال عنه الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «الشيخ الإمام العالم المُتَفَنِّن، الفَرَضيُّ العدل، مُسْنِدُ العصر»[٢]. وقال في (العبر): «مُسْنِد العراق.. وبرع في الحساب والهندسة، وشارك في علوم كثيرةٍ»[٣]. ووصفه في (تذكرة الحفاظ) و(دول الإسلام) بـ «مُسْنِد الدنيا»[٤].

وقال عنه الحافظ ابن حجر: «مشهورٌ مُعمَّر، عالي الإسناد، هو آخر من كان بينه وبين النبي ﷺ ستة رجال ثقات، مع اتصال السماع، على شرط الصحيح»[٥].

ومع تلك السيرة العطرة، ومع هذا الثناء البالغ المتتابع من أهل العلم في أبي بكر الأنصاري؛ إلا أنه لم يَنْجُ من كلامٍ فيه، شَأنُه في ذلك شأنُ ذوي الشأن!!.

وقد وجدتُ أن الكلامَ فيه ينحصر في ثلاثة قوادح، وهي:

القادح الأول: قال عنه تلميذه أبو القاسم ابن عساكر في ترجمته من (تاريخ دمشق): «كان يعرف الفقه على مذهب أحمد، والفرائض والحساب

---

(١) مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي ـ المخطوط ـ (١٠٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٣).
(٣) العبر للذهبي (٢/ ٤٤٨).
(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٢٨١)، ودول الإسلام (٢/ ٥٥).
(٥) لسان الميزان (٥/ ٢٤١).

والهندسة . . . (إلى أن قال في آخر الترجمة:) وكان يُتَّهم بمذهب الأوائل، ويُذكر عنه رِقّةُ دين»[١].

فلمّا ذكر الذهبي هذا الكلامَ لابن عساكر، قدَّمه بقوله: «قد تكلّم فيه أبو القاسم ابن عساكر بكلامٍ مُرْدٍ فجٍّ[٢]»[٣].

أراد الذهبيُّ بذلك أن هذا القدح من ابن عساكر قَدْحٌ يُؤاخَذُ به صاحبُه، وكلامٌ لم تُنْضِجْهُ رَوِيّةٌ؛ وصدق الذهبي وبَرَّ (رحمه الله)!.

فإن جئنا للنقد العلميّ لهذا القدح، فإني أقول:

إن ابن عساكر نَقَل هذا القدح عن مُغَيَّب مجهول، الله أعلم بحاله؛ فلا يُعَارِضُ هذا القدحُ ذلك الثناء الكثير من الأئمة في أبي بكر الأنصاري.

وإني لأعجب من ابن عساكر، ما بالُه (وهو تلميذ أبي بكر الأنصاري ومن أعرف الناس به) ينقل عن غيره مالا يُعرف عن غيره؟!.

ولا أشك في صدق الحافظ أبي القاسم ابن عساكر، فلابُدَّ أن هناك نكرةً من النكرات تكلّم في أبي بكر الأنصاري بما ذكره ابن عساكر. ولعلّ سببَ ذلك دخولُ أبي بكر الأنصاري في بعض العلوم التي كانت في عصره بعض فروع الفلسفة، كعلم الهيئة والنجوم والمنطق والعلوم الرياضيّة. ومَنْ تذكّر الصراعات الفكريّة والعقديّة التي شاعت في هذا العصر، على ما شرحناه في وصف الحياة

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٥/ ٥٨٢ ـ ٥٨٤).

(٢) «الفجّ، بالكسر، من كل شيءٍ: مالم ينضج، والنِّيْءُ من الفواكه». تاج العروس للزبيدي ـ فجج ـ (٦/ ١٣٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٥).

العلميّة في زمن المؤلِّف، علمَ خطورة الدخول في مثل تلك العلوم، وعلم أن أرضَ الشائعات في مثل ذلك الوسط كانت خِصْبَةً، تُنْبِتُ من الحبّة قُبّة!!.

وكأنّ الذهبيَّ يتكلَّم عن هذا القدح خاصّة، عندما قال في كتابه (الموقظة)، متكلِّما عن الآفات التي تَرِدُ على الجارح فلا يُقْبَل قَوْلُهُ بسببها: «ومن ذلك: الكلامُ بسبب الجهل بمراتب العلوم، فيُحتاج إليه في المتأخّرين أكثر؛ فقد انتشرت علومٌ للأوائل، وفيها حقّ كالحساب والهندسة والطبّ، وباطلٌ كالقول في الطبيعيّات وكثيرٍ من الإلـٰهيّات وأحكامِ النجوم؛ فيحتاجُ القادحُ أن يكون مميِّزًا بين الحق والباطل»[(١)].

والذهبي مسبوقٌ بنحو هذا الكلام من شيخه ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، في كتابه (الاقتراح)[(٢)].

وما أحسن لَفْتَةَ الذهبي الأخرى بخصوص مسألتنا، لمّا ذكر قصّةَ المُنَجِّمَيْن اللذين حضرا عند ولادة أبي بكر الأنصاري، فاتّفقا أن عمره يكون اثنتين وخمسين سنة، فقال أبو بكر الأنصاري ـ ساخرًا من خبرهما، مبيّنًا تَخَرُّصَ عِلْمِهما ـ «فها أنا قد جاوزت التسعين»؛ فتعقّب الذهبيُّ هذه الكلمة من أبي بكر الأنصاري بقوله: «هذا يدلُّ على حُسْن معتقده»[(٣)]، أي: لو كان أبو بكر الأنصاري يعتقد صحّة علم النجوم المذموم[(٤)]، لما قال مثل تلك العبارة التي يتهكّمُ بها منه!!.

---

(١) الموقظة للذهبي (٩١).
(٢) الاقتراح لابن دقيق العيد (٢٩٩ ـ ٣٠٠).
(٣) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٦).
(٤) انظر ما سبق (١٦٩).

ثم لو افترضنا أن لذلك القدح ـ المجهول قادحُه ـ وجهًا مقبولاً صحيحًا، فقد كَفَانَاهُ أبو بكر الأنصاري نفسُه، بما سمعه منه السمعاني، عندما قال: «تُبْتُ من كل علم تعلّمتُه إلا الحديثَ وعلومَه»[١]؛ ومن تاب تاب الله عليه!.

فإن رجعنا إلى ابن عساكر، وإلى سببِ إيراده لهذا الكلام المُرْدِي الفجّ؛ فإنّي لأشمّ من ذلك رائحةَ الطعن بسبب اختلاف المذهب!! فأبو بكر الأنصاري حنبلي، وابن عساكر شافعيٌّ أشعري، والعصرُ عصرُ الفتنة العظمى بين الفريقين (على ماسبق عَرْضُه)[٢]. وإلا فلماذا ينقل ابن عساكر هذا الطعن عن ذلك المجهول، في شيخِه الذي لازَمه كثيرًا مستفيدًا منه[٣]، مع علمه بثقته، حتى اعتمد عليه كثيرًا في كتابه (تاريخ دمشق)[٤]؟!.

فإن كان الأمرُ يعود أخيرًا إلى أنه بسبب اختلاف المذهب، فالقاعدة في مثله معلومة، أنه قدحٌ مردودٌ على قائله، ولو كان ابن عساكر هو قائلَه[٥]، لا ناقلَه!!.

---

(١) انظر ما سبق (١٨٥).

(٢) انظر ما سبق (٥١ ـ ٥٤).

(٣) انظر ما سبق (١٦٣ ـ ١٦٤).

(٤) انظر مثلاً تراجم النساء من تاريخ دمشق ـ المطبوع ـ وفهرس شيوخه الذي في آخره (٦١٤). هذا وقد قمتُ باستخدام الحاسب الآلي لحصر عدد المرات التي تكرّر فيه اسم (أبو بكر محمد بن عبدالباقي) في تاريخ دمشق، فبلغ العدد (١١٣٤)!!. ولاحظتُ أن ابن عساكر يكاد لا يروي (طبقات ابن سعد) إلا عن شيخه أبي بكر الأنصاري.

(٥) انظر: الاقتراح لابن دقيق العيد (٢٩١ ـ ٢٩٢)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ١٢).

وانتهينا بما كنا قد بدأنا به، من أن هذا القدح مردودٌ جملةً وتفصيلاً.

القادح الثاني: ذكره الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان)[١]، نقلاً عن كتاب (الأنساب) للسمعاني. ولم يُسبق الحافظ ابن حجر بإيراد هذا النقل في ترجمة أبي بكر الأنصاري، ولا من السمعاني نفسه ذاكرِ هذا الكلام.

يقول السمعاني في (الأنساب)، وفي ترجمة سعد الخير بن محمد بن سهل البَلَنْسِي منه: «وُلد له بناتٌ، وكان يُسمعهنّ الحديثَ، إلى أن رُزق ابنًا فسمّاهُ جابرًا، وكان يُسمعه بقراءتي الحديث. واتّفق أنه حمل إلى القاضي أبي بكر الأنصاري شيئًا يسيرًا من العود، بعد أن وجد الشيخُ منه رائحته، وقال: ذا عود طيّب؛ فحمل إليه منه شيئًا نزرًا، ودفعه إلى جارية الشيخ؛ فاستحيتْ الجارية لقلّته أن تدفعه إلى الشيخ. فلمّا دخل على الشيخ، قال: يا سيدنا، وصل العود؟ فقال الشيخ: وأيّ عود؟ فقال: دفعته إلى الجارية. فزعق الشيخ بالجاريَة، وقال: دفع إليكِ فلانٌ شيئًا؟ قالت: بلى، قال: فلمَ ما دَفَعْتِه إليّ؟ قالت: لأنه كان شيئًا يسيرًا، فاستحييتُ أن أضعه بين يديك. وأحضرت ذلك القَدْر؛ فقال الشيخ لسعد الخير: هذا هو؟ قال: نعم. فأخذ الشيخ ذلك ورماه، وقال: لا حاجة لي فيه. ثم طلب سعدُ الخير أن يُسمع لابنه جابر جزء محمد بن عبدالله الأنصاري، فحلف الشيخ أن لا يحدثه بالجزء، إلا أن يحمل إليه سعدُ الخير خمسة أمناءٍ[٢] عودًا جيّدًا، فامتنع

---

(١) لسان الميزان (٥/ ٢٤٢).

(٢) المَنّ: قرابة ثمانمائة غرام، وخمسة أمناء تساوي تقريبًا (٤ كيلو غرام).
انظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي (٢٥)، موازنةً بما في كتاب الإيضاح والتبيان لابن الرفعة (٨٦).

سعد الخير، وألحَّ على أن يُكفِّر اليمين، فما فعل، ولا حمل هو. ومات الشيخ، ولم يحدّث ابنه بالجزء»[١].

قلت: رحم الله الحافظ ابن حجر! لا أدري لِمَ أورد هذه القصة في (لسان الميزان) في ترجمة أبي بكر الأنصاري؟! فهي موقفٌ بشريٌّ، في ساعة غضب، وليس في الأمر أكثر من ذلك!.

فإن ظنّ أحدٌ أن في القصّة ما يدل على أخذه الأجرة على التحديث، فإنّه ليس فيها أن ذلك كان من شأنه، وأنّى يكون ذلك من شأن من كان يُحدّث في الجوامع الكبار؟! ولم يذكر أحدٌ عنه ذلك أيضًا. ثم ليس في القصّة أخْذُ أجرةٍ على التحديث، لأن القاضي لم يُشارطْه ابتداءً. وإنما غضب لمّا أهداه شيئًا تافهًا، فحلف ذلك اليمين تعجيزًا له. ثم لا ندري ـ قبل ذلك وبعده ـ ماهي ظروف الحادثة تفصيلاً؟ وما هي طبيعة علاقة أبي بكر الأنصاري بصديقه هذا؟.

أرجع فأقول: ليست هذه القصّة من الجرح في شيء، وإنما هي بالطُّرفةِ والنادرة أَلْحَقُ.

القادح الثالث: قال الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان): «وقد طعن الذهبي في سماع القاضي بجزء الأنصاري، وقال: إنما كان حضورًا على أبي إسحاق البرمكي، وهو في رابع سنّه. وهو كما قال في قدر عمره، لكن لا يمتنع أن يكون فَهِمًا، فَسَمَّعُوا له؛ فقد تقدّم أنه كان حفظ القرآن وله سبع سنين، وعلى هذا يُحمل كلامُ من أطلق من الحُفّاظ فيه السماع»[٢].

---

(١) الأنساب للسمعاني (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١).

(٢) لسان الميزان (٥/ ٢٤٣)، وتصحفت فيه كلمة (حضورًا) إلى (محصورًا)!.

وهذا قَدْحٌ مُجَابٌ عنه، كما رأيت!.

ثم هو قدحٌ لا في أبي بكر الأنصاري نفسه، ولكن في سماعه لجزءٍ معيّن عن أحدِ شيوخه، أنه كان حين سماعه صغيرًا دون الخامسة، وهو ما اصطلح المحدّثون أن يكتبوا لمن وقع له مثلُهُ (حضر)، ولا يكتبون له (سمع)[١].

لكن أشار الحافظ إلى الراجح في هذه المسألة، في جوابه السابق؛ حيث إن الراجح أن صحّة السماع وعدم صحّته ليست معلّقةً بِسِنٍّ مُعَيَّن، وإنما تُعلّق بالتمييز والفهم. فمن كان مميِّزًا، ولو كان دون الخامسة من عمره، يصحّ سماعه؛ ومن لم يكن مميِّزًا فلا يصح سماعه ولو كان في العاشرة أو العشرين[٢]!!.

ثم الكلام في صحّة سماع أبي بكر الأنصاري من أبي إسحاق البرمكي لجزء الأنصاري، إنما هو في صحّة كونه سامعًا، لا طعنًا في صحّة روايته له؛ لأنه إن لم يكن سمع فسيكون مجازًا به، لما عُرف من عادتهم من الإجازة عقب التسميع[٣].

وإن كان الحافظ لا يرضى مثل هذا الجواب الأخير، ولذلك أدخل حديث أبي بكر الأنصاري عن شيخه أبي إسحاق البرمكي في كتابه (الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع)[٤].

وهنا ننتهي من عَرْض الأقوال، ومن مناقشة بعضها في هذا المبحث.

(٧٨)

(١) انظر ما سبق (٧٩).
(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (١٣٠ ـ ١٣١).
(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (١٤٦ ـ ١٤٧).
(٤) الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع، لابن حجر (١٢٩ ـ ١٣٠ رقم ١٤).

المبحث السابع: وفاتـــه.

بعد أن أتمَّ أبو بكر الأنصاري ثلاثًا وتسعين سنة، بدأ فيها بطلب العلم من حين أن بلغ ثلاث سنوات (كما تقدّم)، فأمضى بذلك تسعين سنةً مع العلم وأهله وكتبه وطلبته وحلقاته، تسعين سنةً لم يُمْضِ منها ساعةً في لهو أو لعب (كما أخبر هو عن نفسه)!!!.

= بعد هذا العُمُر الطيّب المبارك العامر بأفضل عمل بعد الفرائض (ألا وهو العلم)، حانت من أبي بكر الأنصاري ساعة الوفاة (رحمه الله تعالى).

وَلْنَدَعْ تلامذته يتحدّثون لنا عن هذا الحادثِ الجَلَلِ، حادثِ وفاةِ أبي بكر الأنصاري.

يقول ابن الجوزي: «رأيته بعد ثلاثٍ وتسعين: صحيحَ الحواسّ، لم يتغيّر منها شيء، ثابتَ العقل، يقرأ الخطَّ الدقيقَ من بُعْد. ودخلنا عليه قبل موته بمُدَيْدةٍ، فقال: قد نزلت في أُذُني مادّة، وما أسمع؛ فقرأ علينا من حديثه. وبقي على هذا نحوًا من شهرين، ثم زال ذلك، وعاد إلى الصحّة.

ثمّ مرض، فأوصى أن يُعَمَّقَ قَبْرُهُ زيادةً على ما جرت به العادة، وقال: لأنّه إذا حُفِر ما جَرَتْ به العادةُ لم يَصِلُوا إليَّ[1]، وأن يُكتب على قبره ﴿قُلْ هُوَ نَبَؤٌا عَظِيمٌ ﴿٦٧﴾ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴿٦٨﴾﴾[2].

---

(١) أي إذا نُبِش قبره، فَسَيُنْبَش على ما جرت به العادة، فلا يجد النبّاشون شيئًا.
(٢) سورة ص (٦٧ ـ ٦٨).

ولم يَفْتُر عن قراءة القرآن، إلى أن تُوفِّي.

وتوفي يوم الأربعاء، قبل الظهر، ثاني رجب، هذه السنة (يعني سنة خمس وثلاثين وخمسمائة). وصُلِّيَ عليه بجامع المنصور، وحضر قاضي القُضاة الزينبي[١]، ووُجُوهُ الناس. وشيّعناه إلى مقبرة باب حرب[٢]، ودُفن إلى جانب أبيه، قريبًا من قبر بشرٍ الحافي[٣]»[٤].

واتفقت المصادر على هذا التاريخ، في شهره (أنه رجب)، وفي سنته (أنها سنة ٥٣٥هـ). وتردّد بعضُ العلماء هل هو: الرابع أو الخامس[٥]، أو الثاني أو الثالث من رجب[٦]. لكن ابن الجوزي جزم بالثاني، وهو كان حاضرًا وفاته والصلاة عليه وتشييع جنازته، كما أخبر.

وعَبّر السمعاني وابن النجار عمّا وقع له في أواخر حياته تعبيرًا حسنًا،

---

(١) هو أبو القاسم علي بن نور الهُدَى أبي طالب الحسين بن محمد بن علي الهاشمي العباسي الزينبي البغدادي، قاضي القضاة، الحنفي، (ت ٥٤٣هـ) = سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٢) مقبرة باب حرب: تقع في مَحِلّة الحربيّة، وهي من أشهر محالّ الجانب الغربي الشمالي من مدينة المنصور المدوّرة (بغداد)، وكان غالب سكانها من الحنابلة. ومقبرة باب حرب هذه هي المقبرة الشهيرة التي دُفن بها الإمام أحمد وبشر الحافي وأبو بكر الخطيب وغيرهم من العلماء. انظر: دليل خارطة بغداد المفصّل للدكتور مصطفى جواد والدكتور أحمد سوسة (٩٣ ـ ٩٤، ٩٧).

(٣) هو الزاهد المشهور، ترجمته في التعليق على المشيخة (رقم ٣٨٤).

(٤) المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٩٤)، وقال ابن الجوزي نحوه ـ باختصار ـ في مشيخته (٥٨).

(٥) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٥/ ٥٨٤).

(٦) انظر: التقييد لابن نقطة (٨٢).

حيث قالا: «حصلت له خاتمةٌ حسنة، بقي ثلاثة أيام لا يفتر عن قراءة القرآن من حفظه، إلى أن مات»[١].

لقد كان يوم موت أبي بكر الأنصاري يومًا مشهودًا، وخرج في تشييع جنازته وجهاء الناس والعلماء، وازدحم عليه العوامّ، وتنافسوا على حمل جنازته[٢]. ولقد صدق الإمام أحمد (رحمه الله) عندما قال ـ مُبيّنًا علامةً من علامات القبول الذي يُلْقَى في قلوب الناس لأئمة السنّة ـ: «قولوا لأهل البدع: بيننا وبينكم يوم الجنائز»[٣].

رحم اللهُ أبا بكر الأنصاري: «مات يوم مات وهو شيخُ أهل العلم، وأَسْنَدُ من على وجه الأرض»؛ كما قال تلميذه أحمد بن صالح بن شافع الجِيلي[٤].

---

(١) انظر: جامع المسانيد للخوارزمي (٢/ ٣٦٤)، ولسان الميزان (٥/ ٢٤٢).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ـ ترجمة عبدالخالق بن عيسى بن أحمد العباسي ابن أبي موسى ـ (١/ ٢٣).

(٣) سؤالات السلمي للدارقطني (رقم ٤٣٧)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (٥٦٠). ومن لطيف ما قدّره اللهُ تعالى أن يكون أبو بكر الأنصاري هو شيخَ ابنِ الجوزي في روايته لعبارة الإمام أحمد هذه.

(٤) انظر: التقييد لابن نقطة (٨٢).

الباب الثاني

التعريف بالمشيخة

الفصل الأول:
التعريف بعلم المشيخات

تمهيد:

لاشك أن علم المشيخات علمٌ مهمٌّ من علوم الحديث، ولا أدلَّ على أهميّته من الكثرة الكاثرة من المؤلفات فيه. ولولا أنه قد خُدمَ ببعض الدراسات المستقلّة المتخصّصة[١] لكان أهلاً للمبادرة إلى القيام بذلك قبل كل شيء، ولما أمكن أن نقوم بمثل ما نَنْوِي القيام به الآن، من التعريف المختصر المركّز بهذا العلم.

المبحث الأول: تعريف المشيخة والأسماءِ القريبة منها في الدلالة وعلاقتها ببعضها.

---

(١) وقفت على أربع دراسات مستقلّة لعلم المشيخات والأثبات:
الأولى: فهرس الفهارس والأثبات: لمحمد عبدالحي ابن محمد عبدالكبير الكتاني (ت ١٣٨٢هـ)، وهو على أهمّيته وريادته، إلا أن جانب الدراسة فيه ليس في قوّة جانب الجمع ووصف الكتب وذكر الأسانيد إليها.
الثانية: كتب الفهارس والبرامج واقعها وأهمّيتها، لأبي عبدالرحمن بن عقيل الظاهري.
الثالثة: فهارس علماء المغرب منذ النشأة إلى نهاية القرن الثالث عشر الهجري، للدكتور عبدالله المرابط الترغي.
الرابعة: علم الأثبات ومعاجم الشيوخ والمشيخات، للدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.

أولاً: تعريف المشيخة:

المشيخة لغةً: جمع شيخ، وهو من اسْتَبانت فيه السنّ[١]، وذو المكانة من علم أو فضل أو رياسة[٢]. وكما أنّ هذا الاشتقاق (مَفْعَلة) دلَّ هنا على الجمع، فإنه يدل أيضًا على المكان الذي تكثر فيه أعيان ذلك الاسم، مثل: (مأسدة) و(مهلكة) و(مَتْوَته، من التوت)[٣].

وفي الاصطلاح: الكتاب الذي يجمع أسماءَ شيوخٍ لأحد العلماء[٤].

ومن هذا التعريف يتّضح أن المشيخة في الاصطلاح لا يلزم أن تتقيّد بواحدٍ مما يلي:

ـ لا يُشترط فيها استيعابُ جميع الشيوخ، كما في هذه المشيخة.

ـ ولا يُشْترط أن تكون المشيخة من تصنيف المجموعِ شيوخُه فيها، ولا من تصنيف غيره. الأول مثل (مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي)، والثاني مثل (مشيخة أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري) بتخريج السمعاني.

ـ ولا يُشْترط في المشيخة ترتيبٌ معيَّن، فقد تكون أسماء الشيوخ مرتّبةً

---

(١) تاج العروس للزبيدي ـ شيخ ـ (٧/ ٢٨٦).

(٢) المعجم الوسيط (١/ ٥٠٢)، وانظر: المفردات في غريب القرآن للراغب (٤٦٩)، وشرحُ شرح نُخْبَة الفكر لملا علي القاري (١٢٠).

(٣) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (٢٣٦ ـ ٢٣٧)، ومعجم الأوزان الصرفيّة لإميل بديع يعقوب (٤٠٠).

(٤) هذا التعريف هو اختيارٌ منّي، لأني لم أقف على تعريفٍ جامع مانع. فانظر أشهر تعريفين للمشيخة في: فهرس الفهارس والأثبات لعبدالحي الكتاني (١/ ٦٨) (٢/ ٦٢٤)، والرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني (١٤٠).

على حروف المعجم (مثل المعجم الصغير: للطبراني، ومعجم مشايخ محمد ابن عبدالواحد الدقاق)، وقد تكون مرتّبةً على البلدان التي دخلها المصنف (وهذا نادر)، مثل مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)[١]، وقد تكون مرتّبةً على الطبقات والعلوّ في السن والإسناد (مثل مشيخة أبي عبدالله ابن الحطاب الرازي)، وقد لا يكون للمشيخة أي ترتيب معيّن بل يكتفي جامعُ المشيخة بسرد أسماء الشيوخ تباعًا، دون أي مراعاةٍ لترتيبٍ ما؛ بل قد يُخَلُّ بسرد أسماء الشيوخ تباعًا، فيتكرّر اسم الشيخ الواحد في مواطن مختلفة أثناء سرد المرويّات في ذلك الجزء الحديثي الذي وُسِم بالمشيخة (مثل مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر، ومشيخة أبي بكر الأنصاري بتخريج ابن طبرزذ).

ـ ولا يُشترط في المشيخة إسنادُ الأحاديث من طريق الشيوخ المذكورين فيها، وإن كان ذلك هو الغالب. ومثل الأول: (معجم شيوخ عمر بن فهد المكي).

ثانيًا: تعريفُ مُعْجَمِ الشيوخ:

أمّا الشيخ فتقدّم تعريفه في اللغة، وبقي تعريف (مُعْجَم): فهو إمّا اسم مفعول من أعجم، والعَجْمُ هو النّقْطُ بالسواد، ومنه حروف المعجم، وهي الحروف المقطّعة التي يختصُّ أكثرها بالنقط من سائر حروف الأُمم؛ ومعناه حينها: حروف الخطّ المعجَم. وإمّا أنه مصدر ميمي من الإعجام، وهو إزالة العُجْمة، وذلك بالنّقط[٢].

---

(١) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ٨٠٠)، والإعلان بالتوبيخ للسخاوي (٢٣٩).

(٢) انظر: الكليات للكفوي (١٤٨ ـ ١٤٩)، ووازنه بـ: لسان العرب لابن منظور =

ثم أصبح يُطلق هذا اللفظ (المعجم) في اصطلاح اللغويين على: ديوانٍ لمفردات اللغة مُرتّبٍ على حروف المعجم، وجمعُه: معجمات، ومعاجم[١].

وفي اصطلاح المحدّثين: الكتاب الذي يجمع أسماءَ شيوخٍ لأحد العلماء مرتّبةً على حروف المعجم[٢].

وبذلك تلاحظ أن (معجم الشيوخ) أخّص من المشيخة؛ فكلُّ معجمِ شيوخٍ مشيخةٌ، وليست كُلُّ مشيخةٍ معجمًا للشيوخ. وهذا هو ما قرّره الحافظ ابن حجر في (المعجم المفهرس)، من علاقة (المشيخة) بـ (معجم الشيوخ)[٣]، وتبعه على ذلك السخاوي في (الإعلان بالتوبيخ)[٤]، والكتاني في (فهرس الفهارس)[٥].

ثالثًا: تعريف الثَّبَتِ:

الثَّبَتُ ـ بفتح الباء ـ في اللغة: الحُجّة والبيّنة[٦]، ومنه حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) موقوفًا في قصّة موسى عليه السلام: «لا يستقيمُ أن يُقِيْدَ

= (١٢/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨)، والقاموس المحيط للفيروزأبادي (١٤٦٦).

(١) المعجم الوسيط (٢/ ٥٨٦).

(٢) وهذا التعريف هو اختياري، وانظر التعاريف المذكورة في الكتب التالية: الغاية في شرح الهداية للسخاوي (١/ ١١٢ رقم ٢٤)، والحطة في ذكر الصحاح الستة للقِنَّوْجي (١٢٤ ـ ١٢٥)، والرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني (١٣٥)، وفهرس الفهارس لعبدالحي الكتاني (٢/ ٦٠٩ ـ ٦١٠).

(٣) المعجم المفهرس للحافظ ابن حجر (١٩٥).

(٤) الإعلان بالتوبيخ للسخاوي (٢٣٧).

(٥) فهرس الفهارس للكتاني (١/ ٦٨) (٢/ ٦٢٤).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ـ ثبت ـ (١/ ٢٠٦).

بغير بيّنةٍ ولا ثَبَتٍ»[١]. وجَمْعُه: أثبات، كسببٍ وأسباب[٢].

وفي الاصطلاح: الكتابُ الذي تُذكر فيه مرويّاتُ أحدِ العلماء من المصنفات بأسانيده إلى مصنِّفيها[٣].

هذا هو تعريف الثَّبَتِ على الراجح، لكن قد يتوسَّع بعض العلماء في إطلاق الثّبت، فيطلقونه على (المشيخات) و(معاجم الشيوخ)، كما أنّهم قد يطلقون على (المشيخات) و(معاجم الشيوخ) لقبَ (ثبت)[٤]. وكل هذا توسُّعٌ في التعبير وتجوُّزٌ، ليس من باب الاستخدام للفظ على الوضع العرفي له، بل خروجٌ عن الحقيقة العرفيّة إلى المجاز.

ومن الأمثلة الدالّة على أن التدقيق في العبارة يقتضي التفريق بين (المشيخة) و(الثَّبَت): عنوان مشيخة ابن الحطاب الرازي (ت ٥٢٥هـ)، حيث سُمِّيت في مخطوطته القديمة الموثَّقه، التي يرويها تلميذ ابن الحطاب عنه مباشرة، والمنسوخة في آخر القرن السادس (القرن الذي توفي فيه ابن الحطاب نفسه) = سُمِّيت بـ(مشيخة الشيخ الأجلّ أبي عبدالله محمد بن

---

(١) أخرجه النسائي في التفسير (٢/ ٤٨ رقم ٣٤٦)، وأبو يعلى في المسند (٥/ ١٦ رقم ٢٦١٨)؛ بإسناد لا ينزل عن مرتبة الحُسْن.

(٢) انظر: تاج العروس للزبيدي ـ ثبت ـ (٤/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦).

(٣) وهذا التعريف هو اختياري. وانظر: فتح المغيث للسخاوي (٢/ ١١١)، وتاج العروس للزبيدي (٤/ ٤٧٧)، وفهرس الفهارس والأثبات لعبدالحي الكتاني (١/ ٦٨ ـ ٦٩).

(٤) انظر: فهارس علماء الغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (٤٢ ـ ٤٤، ٤٦ ـ ٤٨).

أحمد بن إبراهيم الرازي وثَبَتُ مسموعاتِه)[١]. فهذه المفارقة بين مُسمَّى (المشيخة) ومسمى (الثبت)، الذي في هذا العنوان = دليلٌ واضحٌ على وجود فرق بينهما. ويؤكّد ابن الحطاب ذلك خلال المشيخة نفسها، حيث يقول عقب الترجمة للشيخ من شيوخه، وقبل روايته أحاديث من طريقه: «وهذا ثَبَتُ ما عندي الآن موجودٌ عنه»[٢]، ويقول: «وفي ثَبَتِ مسموعاتي عنه، بخطّ والدي»[٣]، ثم يذكر الكتب التي يرويها عن ذلك الشيخ؛ فإن كان (الثبت) هو (المشيخة)، وكان ثَبَتُه لديه بخط والده، فما الذي فعله إذن في تصنيف (المشيخة)؟! هذا يدل بوضوح على الفرق بينهما في الاصطلاح!!.

رابعًا: الفِهْرِسْتْ (أو الفَهْرَسَةُ):

الفِهْرِسْت لغةً: هي لفظةٌ فارسيّة، لا خلاف في ذلك. وهي في الفارسيّة بكسر الفاء والراء وسكون الهاء والسين والتاء، ومعناها: إجمال الأشياء لتعديد أسمائها وحَصْرها مطلقًا على الترتيب؛ فإن كان ذلك الشيء المُجْمَلُ تَعْدَادُهُ أسماءَ كتبٍ، صار المعنى: الكتاب الذي تُجمع فيه أسماء الكتب.

وعُرِّبت هذه الكلمة، وقيست على وَزْن (فَعْلَل) مثل: دَحْرَجَ؛ فقالوا: فَهْرَسَ يُفَهْرِسُ فَهْرَسَةً، وتُجمع على فهارس[٤].

---

(١) انظر: مقدّمة تحقيق مشيخه ابن الخطاب الرازي (٥١، ٦١).
(٢) مشيخة أبي عبدالله ابن الحطاب الرازي (١١٢).
(٣) مشيخة أبي عبدالله ابن الحطاب (١٥٢).
(٤) انظر: تثقيف اللسان لابن مكي الصِّقِلِّي (٥٤)، وشفاء الغليل للخفاجي (٢٣٤ ـ ٢٣٥)، وقصد السبيل للمحبي (٢/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨)، وتاج العروس للزبيدي ـ فهرس ـ (١٦/ ٣٤٩)، والمعجم الوسيط (٢/ ٧٠٤).

لذلك فإن الأصوب في هذه الكلمة: إما إبقاؤها على أصلها الفارسي الكامل (فِهْرِسْتْ)، أو تعريبها فتقول (فَهْرَسَة)؛ ولا يُقال: (فَهْرَسٌ) بغير التاء المربوطة، ولا (فِهْرِسٌ) بحذف التاء الأصليّة الساكنة؛ لأنّنا بذلك لم ننطق بالكلمة على أصلها الفارسي، ولا على ضَبْطِ تعريبها[١].

وفي الاصطلاح، هي بمعنى الثَبَتِ تمامًا: الكتابُ الذي تُذكر فيه مرويات أحد العلماء من المصنفات بأسانيده إلى مُصَنِّفيها[٢].

ومما يدل على توافق معنى (الثَّبَتِ) و(الفِهْرِست)، من خلال (مشيخة ابن الحطاب الرازي)؛ أنه كما سُمِّيت بـ (مشيخة أبي عبدالله الرازي وثبت مسموعاته)، خُتمت بالعبارة التالية: «آخر المشيخة المستخرجة من المسموعات الموجودة سنة اثنتي عشرة وخمسمائة، وآخر فِهْرِسْت السماعات»[٣]. وكما عُبِّر في المشيخة بـ (الثَّبَت) عن لائحة أسماء الكتب (على ما تقدّم ذكره)، فقد استُبدلت في مواطن أخرى بنحو قوله: «وممّا هو بخطّ والدي في الفِهْرِسْت»[٤].

أضف إلى ذلك أن المرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) لمّا عَرّف (الثَّبَت)

---

(١) إلا إن أخذنا بقاعدة (أعجمي فالْعَبْ به ماشئت)، كما تراه في قصد السبيل للمحبي (١/ ١١٧)؛ ولذلك قلت: «الأصوب»، ولم أقل «الصواب»؛ لأن (الأصوب) قد يقابله ماهو (صواب) أيضًا، لكنه دونه في تمكُّنِ الصواب وتحقُّقِه فيه.

(٢) هو اختياري في تعريفه. وانظر: فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢١٧)، وفهرس الفهارس والأثبات لعبدالحي الكتاني (١/ ٦٩ ـ ٧١).

(٣) مشيخة ابن الحطاب الرازي (٢٩٤).

(٤) مشيخة ابن الحطاب (١٣٨)، وانظره كذلك (١٤٦، ١٥٩، ١٦٧، ١٧٨).

في (تاج العروس) عَرّفه بقوله: «الفِهْرِسُ الذي يجمع فيه المحدِّث مروياتِه وأشياخَه»[١]. ووجه الاستدلال بذلك على توافق معنى (الثبت) بـ (الفهرست) ظاهرٌ، وذلك أنه عَرّف بـ (الثبت) أنه (فهرست).

خامسًا: البَرْنَامَج:

البَرْنَامَجُ ـ بفتح الميم لا بكسرها ـ في اللغة، هي كلمة فارسيّة أصلها: (بَارنَامَه)، بمعنى: الورقة الجامعة للحساب.

وعُرّبت هذه الكلمة، واستخدمت بمعنى: الورقه التي تُذكر فيها سِلَعُ التجّار وبضائعهم المحمولة معهم من بلدٍ إلى بلد، وبمعنى: قائمة رؤوس المسائل التي يضمُّها مصنَّفٌ من المصنفات (دليل الموضوعات)، وبمعنى الخُطّة المرسومة لعملٍ ما (كبرامج الدرس والإذاعة). وجُمعت على: بَرَامِج[٢].

وفي اصطلاح المحدّثين هي بمعنى الثَّبَت والفِهْرِسْت تمامًا، فهي تعني: الكتاب الذي تُذكر فيه مرويات أحد العلماء من المصنفات بأسانيده إلى مصنِّفيها[٣].

وقد سبق بيانُ الفرقِ ـ ودليلِه ـ بين (المشيخة) و(الثبت)، و(المشيخة)

---

(١) تاج العروس للزبيدي ـ ثبت ـ (٤/ ٤٧٧).

(٢) انظر: حاشية ابن بَرِّي على كتاب المعرَّب للجواليقي (٥٠)، وتثقيف اللسان لابن مكي الصِّقِلِّي (٢٦٥ ـ ٢٦٦)، وقصد السبيل للمحبي (١/ ٢٧٣)، وتاج العروس للزبيدي ـ برنمج ـ (٥/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، والمعجم الوسيط (١/ ٥٢).

(٣) هذا التعريف هو اختياري، وانظر: فهرس الفهارس والأثبات (١/ ٧١).

و(الفهرست)؛ فكل ما سبق ينطبق على (البرنامج) أيضًا.

وينضاف إلى ما سبق من أدلّة التفريق، لكن بين (المشيخة) و(البرنامج) خاصّة. هو أن جمعًا من العلماء صنّف كُلٌّ واحدٍ منهم كتابين، وَسَمَ الأول بـ (مشيخته) أو (معجم شيوخه)، ووسم الثاني بـ (برنامجه)، بل منهم من صنّف برنامجين (كبيرًا وصغيرًا)، وأضاف إليهما (معجمَ شيوخه)[١]، فهذا يدل بوضوح على أن (البرنامج) في معناه الخاص الدقيق يختلف عن (المشيخة)، وهذا الاختلاف هو الذي بيّناه في التعريف بهما.

وبعد هذه التعاريف بهذه الأسماء، بقي التنبيه على أمرين يتعلّقان بهذه الأسماء وتعاريفها:

الأول: ما هي علاقة المشيخات ومعاجم الشيوخ بالأثبات والفهارس والبرامج؟.

سبق أن بيّنّا الفارقَ بين المشيخة ومعجم الشيوخ الذي يفرّقه عن الثبت[٢]، وهو فارقٌ واضح من التعريف. كما أنّنا قد سبق وأن بيّنّا أيضًا أن بعض العلماء توسّعوا في وصف المشيخة بأنها ثبت أو فهرست أو برنامج، وتوسعوا في عكس ذلك أيضًا[٣]؛ فما هو سبب ذلك؟.

الجواب: أن هناك أكثر من سبب أو علاقة بين المشيخة والثبت وما رادفهما

---

(١) انظر: فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (٤٢ ـ ٤٣).
(٢) انظر ما سبق (٢٠٢).
(٣) انظر ما سبق (٢٠٣ ـ ٢٠٤).

وقاربهما من الأسماء، كان هو الداعي لمثل ذلك التوسُّع؛ ومن ذلك:

ـ أن الأثبات والفهارس والبرامج لمّا كانت تذكر إسنادَ أحد العلماء إلى المصنّفات، فهي بذلك تضمّنت ذكر شيوخه الذين روى عنهم تلك الكتب. وقد تقدّمَ أن (المشيخة) لا يُشترط فيها أي ترتيبٍ ما، وإن كان الأغلبَ عليها اعتمادُ ذكر الشيوخ تِبَاعًا واحدًا تلو الآخر (على ترتيب المعجم أو دون التزام ذلك)؛ إلا أنه ربما كانت المشيخة على هيئة الأمالي أو الفوائد أو الأجزاء الحديثيّة في موضوعٍ ما، فلا تأتي على تلك الصفة الأغلبيّة، ومع ذلك تُسَمَّى بـ (المشيخه)، لأنّها تضمّنت أسانيدَ مُقَدَّمةً بشيوخ صاحب ذلك الكتاب أو الجزء.

فمن هذه الحيثيّة يُمكن أن تكون الأثبات (وما رَادَفَها) مشيخاتٍ أيضًا، بل يُمكن أن تكون كل كتب السنة المسندة مشيخاتٍ أيضًا؛ وهي كذلك من تلك الحيثيّة! وهي أنها تضمّنت التعريف بأسماء بعض شيوخ صاحب الكتاب! لكن ذلك كما لا يخفى لا يُسوّغ لنا أن نعتبرها كذلك، ولا يعني أن نُسَمِّي كل كتب السنّة مشيخات؛ ولكن بذلك نُفسِّرُ ما وقع من تسمية بعض كتب الأمالي والفوائد والأجزاء بـ (المشيخة).

ـ أن بعض كتب البرامج قُسمت قسمين: قِسْمٌ (مشيخة) يُذكر فيه أسماء الشيوخ تِباعًا، وقِسْمٌ هو عبارة عن (البرنامج) بمعناه الخاصّ الذي تُذكر فيه أسماء الكتب وأسانيدُ صاحب البرنامج إلى مُصَنِّفِيها؛ وذلك مثل برنامج محمد بن جابر الوادي آشي (ت ٧٤٩هـ). وبذلك نلحظ اندماج (المشيخة) و(الثَّبَت) في كتاب واحد، مما يدل على قوّة العلاقة بينهما.

ـ وكما وقع الأمرُ السابق في الأثبات فقد وقع نحوه في (المشيخات)

أيضًا، لكن على هيئةٍ أخرى. فإمّا أن تتضمَّن (المشيخة) ثبتًا أيضًا، مع بَثِّ ذلك الثبت على أسماء الشيوخ الذين بُني الكتابُ على أساسهم؛ كما وقع في (مشيخة ابن الحطاب الرازي وثبت مسموعاته). وإمّا أن لا تتضمّن المشيخةُ ثبتًا صريحًا بالمسموعات، لكنها من خلال مرويّاتها المرتّبة حسب أسماء الشيوخ يُمكن استخلاص مصادر المؤلف، وتلك المصادر هي في الحقيقة ثبتٌ لمسموعاتٍ له؛ كما وقع في مشيختنا هذه: مشيخة أبي بكر الأنصاري.

ـ ثم تأتي إحدى أقوى العلاقات بين المشيخات والأثبات، وهي أنّها أفضل وسيلةٍ للمتأخرين للحفاظ على الرواية بالإسناد، إبقاءً لهذه الخصيصة من خصائص الأمّة المحمديّة.

الثاني: يذكر محمد عبدالحي الكَتّاني (ت ١٣٨٢) تاريخ انتشار كل اسم من هذه الأسماء وأماكن انتشارها، فيقول: «اعلم أنه بعد التتبُّع والتَّرَوِّي ظهر أن الأوائل كانوا يُطلقون لفظة (المشيخة) على الجزء الذي يجمع فيه المحدِّثُ أسماءَ شيوخه ومروياته عنهم، ثم صاروا يُطلقون عليه بعد ذلك (المعجم)، لمّا صاروا يُفردون أسماء الشيوخ ويرتّبونهم على حروف المعجم؛ فكَثُرَ استعمال وإطلاق (المعاجم) مع (المشيخات). وأهلُ الأندلس يستعملون ويطلقون (البرنامج)[1]؛ أمّا في القرون الأخيرة: فأهل المشرق يقولون إلى الآن (الثَّبَت)، وأهل المغرب إلى الآن يُسّمونه (الفَهْرَسة) ـ»[2].

---

(١) انظر تفسيرًا لسبب انتشار اسم (البرنامج) عند الأندلسيين والمغاربة، في كتاب: فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (٣٢ ـ ٣٣).

(٢) فهرس الفهارس والأثبات للكتاني (١/ ٦٧).

المبحث الثاني: نَشْأةُ عِلْمِ المَشْيَخَاتِ والأَثْبَاتِ وتَارِيْخُ تَطَوُّرِهِ[١]:

إن علم المشيخات والأثبات لمّا كان أحدَ علوم السنّة، وجزءًا من صَرْحها المتكامل العظيم، فإنه لا يُمكن أن يُؤرَّخَ له دون علوم السنة عمومًا.

ولمّا كان هذا التأريخ العام لعلوم السنّة لا يليق أن يُظَنَّ بأن مكانه مثلُ هذا المبحث المختصَر، لذلك فسنحرص على غاية الاختصار والإجمال.

إن أيَّ دارسٍ للسنّة النبويّة يعلم أنها قد مَرّت بمراحل متعدّدة، وأنّ كل مرحلةٍ منها اتّسَمَتْ بسماتٍ خاصّة؛ من بين هذه السِّمَات: اختصاصُ كل مرحلة بوجوه من وجوه التصنيف في السنّة لم تبرز إلا في تلك المرحلة المعيّنة، بل ربّما لم تُوجَدْ أصلاً قبلها. فلا يشك أحدٌ أن النسخ الحديثيّة التي لا تُراعي موضوعًا ولا ترتيبًا معيَّنًا هي أقدم أساليب التصنيف في السنّة، وتليها الأجزاء الحديثيّة في موضوع معيّن أو عن شيخ معين، وتليها كتب الموطآت وجوامع الأحاديث والآثار (كجامع معمر والثوري وابن وهب) والمصنفات، وتليها المسانيد، وتليها الصّحاح والسنن، وتليها كتب الفوائد والغرائب الحديثيّة. وفي هذه المرحلة الأخيرة ذِكْرًا هنا (وهي مرحلة بروز كتب الفوائد والغرائب) تبدأ مرحلة ظهور المشيخات أيضًا. ثم تتأخّر مرحلة ظهور الأثبات إلى ما بعد ذلك بزمنٍ بعيد، يقترب من قرنين كاملين من الزمان.

---

(١) ولم أجد في الدراسات حول علم المشيخات دراسة وفّت هذا الموضوع حقّه من التحليل وتفسير أسباب النشوء والتطوُّر، وإن كان بعضها قد أعانني في استحضار بعض المادّة العلميّة.

لقد بلغت علومُ السنّة قمّة تطوّرها في مرحلة ظهور الصِّحاح والسنن، حتى قال مجدُ الدين ابنُ الأثير (ت ٦٠٦هـ) عن عصر البخاري (ت ٢٥٦) ومسلم (ت ٢٦١هـ) وأبي داود (ت ٢٧٥هـ) والترمذي (ت ٢٧٩هـ) والنسائي (ت ٣٠٣هـ): «كأنَّ ذلك العصر كان خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم، وإليه المنتهى. ثم من بعده نقص ذلك الطلبُ، وقلَّ ذلك الحرص، وفترت الهِمَم»[١].

ولذلك اعتبر الإمامُ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) رأسَ سنة ثلاثمائة الحدَّ الفاصل بين المتقدّمين والمتأخرين، ووصف المتأخّرين بأنهم ليسوا رواةً (يعني لأحاديث شفهيّة)، وإنما هم رُواة نُسخ وكُتبٍ[٢]. ومعنى ذلك جميعه: أنّ الإمام الذهبيَّ اعتبر سنة ثلاثمائة الحدَّ الفاصل لانتهاء الروايات الشفهيّة غير المدوّنَة، وأنه بنهاية القرن الثالث كانت السنة النبويّة جميعُها قد دُوِّنت، ولم يبق مما هو غير مدوّن إلا روايات الأفّاكين أو المخلِّطين[٣].

في ذلك العصر الذهبي للسنّة (القرن الثالث الهجري)، وقفنا على أوّل تصنيفين نعرفهما في علم المشيخات[٤]:

---

(١) جامع الأصول لابن الأثير (١/ ٤٢ ـ ٤٣).

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٤).

(٣) انظر المنهج المقترح (٥٢ ـ ٥٥)، ففيه زيادة استدلال لهذه المسألة، وردٌّ على شُبهةٍ حولها.

(٤) في حين أني وقفت على ثلاثة كتب كان من الممكن أن تُعتبر الأسبقيّةُ لها، لولا موانع من ذلك:
الأول: معجم شيوخ سفيان الثوري (ت ١٦١هـ). فقد وَرَدَ ذِكْرُهُ عَرَضًا في مسند الشهاب للقضاعي (١/ ٢٤٦ رقم ٣٩٥). لكن الظاهر أنه كتابٌ لأحد =

الأول: مشيخة أبي حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ).

الثاني: مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ).

أمّا الكتاب الأول فلا نعرف من أخباره ولا وصفه شيئًا، والنَّقْلُ منه عزيزٌ جدًّا[١].

وأمّا الكتاب الثاني (وهو مشيخة الفسوي)؛ فيُمكن اعتباره أقدمَ كتابٍ

= العلماء المتأخرين جَمَعَ فيه شيوخَ الثوري، كما هو معتادٌ مع غير الثوري من أئمة الرواية. وقد نُصَّ على وقوع ذلك في الثوري، فقد قال الرافعي في التدوين (٣/ ٤٨) في ترجمته للثوري: «صنّف العلماءُ مسنده، وجمعوا شيوخه».

الثاني: مشيخة إبراهيم بن طهمان (ت ١٦٣هـ). وهو كتاب مطبوع. وقد شكَّك محقِّقُه في صحّة هذه التسمية في مقدّمة تحقيقه (١٠ ـ ١٧). وهناك أيضًا مقالٌ مُطَوَّل في نفي هذه التسمية، منشورٌ في مجلّة معهد المخطوطات العربيّة: المجلّد (٢٢)، الجزء الثاني (٢٤١ ـ ٣٠٠).

والكتاب الثالث: مشيخة هشام بن عمار (ت ٢٤٥هـ) عن شيوخه الدمشقيين المقلّين. وهو أحد مصادر ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (٢/ ٥٥٠) (٤/ ٦١) (٧/ ٢٥١) (٨/ ٤٣٨) (١٠/ ٥٤٤) (١٢/ ٧٠٥) (١٤/ ١٢٦ ـ ١٢٧) (١٤/ ٣٨١، ٥١٤، ٧٧٩) (١٥/ ٥٧٥) (١٩/ ٦٦، ٣٦١). ومع أن الكتاب من تصنيف هشام بن عمار على ما يبدو، حيث رواه عنه تلميذان من تلامذته (كما في ترجمة عبدالمؤمن بن مهلهل في تاريخ دمشق ١٠/ ٥٤٤)؛ إلا أني لا أحسب الكتاب بُني على أساس التصنيف على المشيخات، وأنه إنما هو كتابُ فوائد أو أمالي، ويشهد لذلك أن أحد شيوخ هشام بن عمار فيه رجلٌ مبهم، يقول هشام ابن عمار فيه: «حدثنا شيخ من أهل دمشق» (١٩/ ٣٦١)، فأين هذا من علم المشيخات؟! لا أجد لهذا وجهًا في (المشيخة)!!.

(١) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٨/ ٤٣ ـ ٤٤)، والأنساب للسمعاني ـ النيلي ـ (١٣/ ٢٣٩)، والتمييز والفصل لابن باطيش (٢/ ٧٣٦).

في هذا الفن. وهذا هو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في كتابه (المعجم المفهرس)؛ حيث عقد فيه فصلاً للمشيخات، واشترط أن يبدأ بالأقدم، فكانت مشيخةُ الفسوي أولَ كتاب ذكره في هذا السياق التاريخي المهم[١].

وقد رتّب الفسوي مشيخته هذه على البلدان[٢].

وبعدها بقليل وقفنا على كتابين آخرين في هذا العلم:

الأول: شيوخ أبي عبدالرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ). ولم نقف إلا على ذكره[٣]، ووصفٍ شديد الاقتضاب له[٤]، ونقولٍ كثيرةٍ عنه[٥]؛ تُظهر أن الكتاب بُني على أساس ذكر أسماء الشيوخ ومنزلتهم جرحًا أو تعديلاً.

الثاني: معجم شيوخ أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ). وهو مطبوع.

ويبدو أن الحافظ ابن حجر كما أنه لم يقف على مشيخةٍ أقدم من مشيخة

---

(١) المعجم المفهرس لابن حجر (١٩٥).

(٢) هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (١٩٥ رقم ٨٠٠)، والسخاوي في الإعلان بالتوبيخ (٢٣٩). وهذا لا يتّفقُ مع النسخة الخطيّة الناقصة المتبقّية من مشيخة الفسوي، المحفوظة بالظاهريه برقم [عام ٧٤١٨] [٧٤١٩]، ولديّ مصوَّرةٌ عنها؛ فإنه ليس للمشيخة في هذه النسخة أيّ ترتيب.

(٣) ذكره المالكي في تسمية ما ورد به الخطيبُ دمشق ـ ضمن كتاب: الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث: للدكتور محمود الطحان ـ (٢٩٨ رقم ٤١٣).

(٤) وذلك في قول الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤/ ٢٤٢، ٢٧٥) عند نقله عن كتاب النسائي: «ذكره في جُملة شيوخه الذين بيَّنَ أحوالهم».

(٥) انظر موارد الخطيب البغدادي للدكتور أكرم العمري (٤١٤)، والتهذيب للحافظ ابن حجر (١/ ١٥، ٤٨، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ١٧٠ . . .).

الفسوي، فإنه لم يقف أيضًا على معجم للشيوخ أقدم من معجم شيوخ أبي يعلى[١].

فإن قيل: إنك ذكرتَ في تقديمك: إن علم المشيخات برز بعد مرحلة الصحاح والسنن، وها أنت تذكر أن أولى المشيخات ظهرت في تلك المرحلة، لا بعدها كما زعمتَ؛ فما توجيه ذلك؟.

فأقول: إن الحديث عن المراحل العلميّة ليس حديثاً عن مراحل قياسيّة، لها حدود فاصلة بين كل مرحلةٍ وأخرى؛ ليصحَّ مثلُ هذا الاعتراض، وليتوجَّهَ مثلُ ذلك الإشكال. وعليه فلابُدّ أن يكون في آخر كل مرحلة إرهاصاتٌ للمرحلة التالية، أَشْبَه ما تكون بالمرحلة التمهيديّة الانتقالية لها. ولذلك فإني أعتبر هذه الكتب سَبْقًا يُسجَّل لمؤلّفيها، سبقوا به زمنهم. وهو من جهةٍ أخرى إرهاصٌ للمرحلة التالية، وهو أمرٌ طبعي لابُدّ منه كما سبق. أضف إلى ذلك كلِّه في الجواب عن ذلك الإشكال: أنّ هناك فرقًا بين مرحلة ظهور علم المشيخات وأوائل المصنفات فيه، فإن الظهور يعني الوضوح والانتشار، بخلاف البداية الأوليّة. ونحن نتحدّث عن مرحلة ظهور علم المشيخات وانتشاره، أو بعبارة أخرى: مرحلة كثرة المصنّفات فيه.

ومع ذلك فإنّنا إن وقفنا مع تلك الكتب الأولى في علم المشيخات، فإننا سنجدها وإن أخذت طريقةً مبتدعةً في التصنيف، إلا أنّها تمثّلُ المرحلة التي نشأت بها، وهي مرحلةٌ كان علم الرواية هو أساس علومها، وذلك بخلاف علم المشيخات المتطوّر في العصور المتأخّرة. فهي بين كتب رواية

---

(١) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (١٩١).

محضة (كمشيخة الفسوي ومعجم أبي يعلى)، وكتب جرح وتعديل (كما يظهر من أسماء شيوخ أبي حاتم الرازي والنسائي).

وإن كان يظهر أيضًا من هذه الكتب الأولى شيءٌ من ملامح المرحلة التالية، وخاصة في كتابي الفسوي والموصلي. أمّا الفسوي فحاد عن ترتيب كتابه على الأبواب أو المسانيد (وهي الطريقة الشائعة لكتب السنة في تلك المرحلة) إلى ترتيب مرويّاته على أسماء الشيوخ، ويرتّب الشيوخ على أسماء البلدان التي سمع منهم فيها. ألا يظهر من هذا التصرُّف أن الغرض من هذا التأليف ليس هو مجرّد الحفاظ على تلك المرويات (وإلا لاكتفى بالتصنيف على طريقة الأجزاء أو المسانيد)، وليس هو الحكم عليها وتمييز الصحيح من السقيم (وإلا لاشترط الصحّة أو حكم على الأحاديث)، وليس هو تيسير أحاديث الأحكام وغيرها للطالبين لها (وإلا لصنّفها على منهج الجوامع والسنن). إن الغرض من هذا التصنيف هو بيان سعة رحلة المؤلف في تحصيل العلم، ويظهر ذلك في ترتيب المشيخة على البلدان. وبغرض بيان سعة دائرة روايته، ولذلك أبرز عددًا كبيرًا من شيوخه من خلال تصنيفه لكتابٍ على طريقة (المشيخه). ثم ألا يظهر ـ بعد هذا البيان ـ أن هذا المَنْحَى من التصنيف يدلّ على شعور لدى الفسوي بالاطمئنان على عدم ضياع شيءٍ من السنّة، وعلى عدم اختلاط الصحيح من السقيم فيها على العارفين بها، وعلى عدم عُسْر الوقوف على شيءٍ منها لمن أراد ذلك؛ ولذلك فكّر بتصنيف كتابٍ على هذا المستوى من الإبداع والتفنُّنِ. وكأنّ الشعورَ بأن مرحلة التأسيس بل وتمامِ البناء قد انتهت، هو الشعورُ الذي انتاب الفسوي، فأراد إضافة شيءٍ جديد، فكانت هذه المشيخة!.

أمّا (معجم الشيوخ) لأبي يعلى الموصلي، فنقول فيه نحو ما قلناه عن مشيخة الفسوي. لكن ترتيب الشيوخ على حروف المعجم يدل على غرضٍ آخر لدى الموصلي، غير مجرّد بيان سعة دائرة مرويّاته وكثرة شيوخه، وهو تسهيل الوقوف على أسماء أولئك الشيوخ. وهذا ملمحٌ تراجِمِيّ، يدلّ على علاقة علم المشيخات بعلم التراجم، تلك العلاقة التي أصبحت إحدى أوضح سمات مرحلة تطوّر علم المشيخات فيما بعد[١].

فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى مرحلة ظهور علم المشيخات ظهورًا بيّنًا، والتي يُمكن اعتبارها ممثَّلةً في القرن الرابع الهجري، لكثرة المصنفات في هذا القرن على هذا المنهج من التصنيف[٢] = فإنّنا نجد أن الغرض من بروز هذا العلم أصبحَ أكثر وضوحًا من ذي قَبْل.

فالسنّة كلّها قد دُوّنت كما سبق، ولذلك فإن الحفاظَ على هذا التراث المدوَّن يحتاجُ أمرين:

الأول: نَقْل ذلك التراث نقلاً دقيقًا محرّرًا (علم الرواية)، من خلال تلقّيه عن الشيوخ المعتمدين. وأوّل ما يحتاجه من أراد ذلك تعيينُ أولئك

---

(١) ويدل على وضوح هذا الملمح التراجمي في ذهن مؤلّفي المعاجم، قول الإسماعيلي في معجم شيوخه (١/٣٠٩): «فإني استخرت الله عز وجل في حصر أسماء شيوخي الذين سمعت منهم وكتبت عنهم وقرأت عليهم الحديث، وتخريجها على حروف المعجم، ليسهل على الطالب تناوله، وليرجع إليه في اسم إن التبس أو أشكل».

(٢) انظر القوائم المذكورة في الكتب التالية: المعجم المفهرس لابن حجر (١٩١ ـ ١٩٣)، والإعلان بالتوبيخ للسخاوي (٢٣٧ ـ ٢٤١)، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة للعمري (٢١٣ ـ ٢١٤).

الشيوخ (أي معرفة أعيانهم)، وذلك ما جعل علماء هذا القرن يعتنون بترتيب الشيوخ على طريقة (المعجم)، لما في هذه الطريقة من ملمحٍ تراجِمِيّ كما سبق. وذلك مثل المعجم لابن الأعرابي (ت ٣٤١هـ)[١]، ولعبدالصمد بن علي الطستي (ت ٣٤٦هـ)[٢]، وابن عدي (ت ٣٦٥هـ)[٣]، وأبي الشيخ (ت ٣٦٩هـ)[٤]، وأبي بكر ابن المقرىء (ت ٣٨١هـ)[٥]، وغيرهم.

ويؤكّد علماءُ هذا القرن على هذا الغرض من خلال أمرٍ أكثر دلالةً عليه، ألا وهو الكلام عن أولئك الشيوخ جرحًا أو تعديلاً. ولذلك أكثر من صورة؛ الأولى: أن يرد الكلام عن الشيوخ في البعض منهم دون البعض الآخر، لكن يكون ذلك واضحًا في المشيخة غير نادر الوقوع، كما في مشيخة أبي بكر ابن المقرىء (ت ٣٨١هـ)[٦]. والثانية: أن يضع المؤلف قاعدة عامّة في شيوخه، كقول أبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) في مقدّمة معجمه: «وأبيِّنُ حال من ذمَمْتُ طريقه في الحديث؛ بظهور كذبه فيه، أو اتّهامه به، أو خروجه عن جُملة أهل الحديث للجهلِ به والذهاب عنه»[٧]. فظاهر هذه العبارة أنه

---

(١) وهو مطبوع.
(٢) انظر موارد الخطيب البغدادي للعمري (ت ٤١٧).
(٣) انظر موارد الخطيب البغدادي (٤١٧ ـ ٤١٨).
(٤) انظر مقدّمة تحقيق طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ، بتحقيق عبدالغفور البلوشي (١/ ١٠٤).
(٥) وهو مطبوع.
(٦) انظر: معجم أبي بكر ابن المقرىء (رقم ١٤، ٣٢، ٨٠، ١١٥، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٨).
(٧) المعجم للإسماعيلي (١/ ٣٠٩).

لا يسكت في معجمه عن مجروح، وأن سكوته عن شيخ يدل على عدم علمه بجرحةٍ فيه. والثالثة: أن يشترط المؤلف أن لا يذكر في معجم شيوخه إلا الثقات عنده منهم؛ كما فعل أبو الفتح يوسف بن عمر القوّاس (ت ٣٨٥هـ) في معجم شيوخه، حتى كان الخطيب البغدادي يحتج بمجرّد ذكره للشيخ للدلالة على توثيقه، معبِّرًا عن ذلك بنحو قوله: «ذكره يوسف القواس في جُملة شيوخه الثقات»[١].

وبذلك نلاحظ بروز المعنى التراجِمِيّ بوضوح في معاجم الشيوخ خلال هذا القرن، مع عدم إلْغائها لباب الرواية، بل مع العناية به أيضًا. وهذا هو الأمر الثاني الذي تحتاجُه السنّة خلال هذه المرحلة، وهو التالي:

الثاني: الاعتناء بالأحاديث الفوائد كالغرائب والعوالي. فإن السنّة جميعَها وإن كانت قد دُوّنت قبل هذه المرحلة (كما سبق)، وإن كان ذلك التدوين يضمن بقاءَها والحفاظ عليها أيضًا، وإن كان مشهورُ السنّة سهلاً متيسِّرًا على الراغبين الوقوفَ عليه لكثرة المؤلفات التي تخدمه وشهرتها وتداولها = إلاّ أن هناك قسمًا من السنن لم يزل يصعب الوقوف عليه، ويتعسَّرُ جمعُه في مكان واحِدٍ للراغبين الاطلاعَ عليه؛ ألا وهو: الأحاديث الغرائب؛ فلم تزل في حاجةٍ إلى إبراز لتيسير الوقوف عليها، وللتأكيد على أنه لن يتفلت منها شيءٌ على الأمة بسبب إهمال أو إغفال.

ومن جهةٍ أخرىٰ لمّا اطمأنّت الأنفس إلى اكتمال تدوين السنّة، وأصبح

---

(١) تاريخ بغداد للخطيب (٦/ ٦١، ٣٠٠)، وانظر موارد الخطيب البغدادي للعمري (٤١٩).

الشأن هو ضَبْطَ المدوَّنِ ونَقْلَه محرّرًا، بات عُلُوُّ السند يُنَافِسُ في الأهميّة إمامةَ الشيخِ وإتقانَه، لأنّ النقل يحتاج إلى صدق وكتابٍ محرَّر فقط، ونُقْصانُ الوسائط في نقلٍ كهذا أقوى له، لما فيه من تقليل احتمال الوهم، بالقُرْبِ من زمن مؤلِّف الكتاب المَرْوِيّ[1].

والغرائب والعوالي هي مادّة كتب الفوائد والأمالي والأحاديث المنتقاة التي انتشرت في هذا القرن انتشارًا واسعًا منقطعَ القرين.

مما يدلّ دلالةً واضحة على الملحظ الذي ذكرناه آنفًا، وأنه هو تفسير ذلك الإقبال الواضح على هذا النوع من المرويّات خلال هذه المرحلة؛ فالغرائبُ لتيسير الوقوف عليها بعد أن تيسَّر الوقوف على المشاهير؛ والعوالي لأنها أقوى للنَّقل وأولى للاطمئنان إلى صحّته، بعد أن أصبح النقل نقلاً لمدوَّنات، لا لروايات شفهيّة غير مدوّنة.

فجاءت معاجمُ الشيوخ في هذه المرحلة مُتّسقةً معها، مراعيةً لهذه الحاجة التي تقتضيها ظروفُها، متمشِّيةً في خدمتها لعلم الرواية مع التوجُّهِ العامِّ خلالها.

ولا أدلَّ على ذلك من معجمين من أشهر المعاجم خلال هذه المرحلة، وهما: (المعجم الأوسط) و(المعجم الصغير) كلاهما لأبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، اللذان خُصَّا بإيراد غرائب الأحاديث وأفرادها، كما ينصّ

---

(١) وعلى هذا الملحظ نفسه قدَّمَ علمُ التحقيق العصريُّ (تحقيق كتب التراث) من بين نسخ الكتاب المحقَّقِ أقدمَ النسخ لتكون أصلاً إذا كانت نسخةً محرّرة موثوقة، وذلك لأنها أبعد عن التصحيف والتحريف من نسخةٍ أخرى ـ ولو كانت بخط عالم كبير ـ إذا كانت متأخرة الزمن.

الطبراني نفسُه على ذلك؛ حَتّى عُدَّ كتابُه (الأوسط) من أهم مظانّ الغرائب[١]، إن لم يكن أهمَّها على الإطلاق.

بل هذا الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) يصرّح بهذين الغرضين (التَراجِمي، والإسناديّ) سببًا لتصنيفه (المعجم)، فيقول في مقدّمته:

«أمّا بعد: فإني استخرتُ الله عز وجل في حَصْر أسامي شيوخي: الذين سمعت منهم، وكتبت عنهم، وقرأت عليهم الحديث؛ وتخريجها على حروف المعجم، ليسهل على الطالب تناوُله، وليُرْجَع إليه في اسمٍ إن الْتَبَسَ أو أشكل. والاقتصارُ منهم لكل واحدٍ على حديثٍ واحدٍ: يُستغرب، أو يُستفاد، أو يُستحسن، أو حكاية؛ فينضاف إلى ما أوردته من ذلك (يعني الغرض التراجمي)، جَمْعُ أحاديثَ تكون فوائدَ في نفسها (يعني الغرض الإسنادي، ثم يعود للغرض التراجمي فيقول:) وأبيّن حال من ذَمَمْتُ طريقَه في الحديث..»[٢].

وبذلك نكون قد أوضحنا الظروف التي برز فيها علم المشيخات، والأغراضَ الكبرى التي دعت إلى ابتكار هذا الأسلوب من التصنيف في السنة النبويّة.

فإذا انتهينا من هذه المرحلة، والتي لاحظنا أنها كانت المرحلة الأولى للمشيخات في البروز والظهور، والتي كانت سمةً من سمات علوم السنة في القرن الرابع الهجري = فسنواصل الحديث عن هذا العلم في القرن التالي، القرنِ الخامس الهجري.

---

(١) انظر: نزهة النظر لابن حجر (٥٣).
(٢) المعجم للإسماعيلي (١/ ٣٠٩).

لقد شهد القرن الخامس الهجري تطوُّرًا كبيرًا لعلم المشيخات، وللعلم المقارب له وهو علم الأثبات. فلابُدَّ أن يكون لذلك سببٌ، كما كان لظهور علم المشيخات أيضًا سببٌ، وهو سبب عرفناه من ظروف المرحلة التي نشأ بها، كما سبق.

فلقد ازدادت الأسانيد طولاً في القرن الخامس عنها في القرن الرابع، وهذا داعٍ لزيادة الحرص على عُلُوِّ الإسناد، لتقليل عدد الوسائط. وقد ذكرنا أنّ علوَّ السند كان أحد أسباب ظهور علم المشيخات، من خلال إبراز تلك العوالي التي صُنّفت على منهج الفوائد والأمالي والأحاديث المنتقاة، كما صُنِّفت أيضًا على منهج المشيخات. وهنا ـ وخلال هذه المرحلة الجديدة ـ يختار العلماءُ منهج المشيخة كثيرًا لإبراز تلك العوالي، لأن العُلُوَّ أصبح مرتبطًا بالشيوخ المُسِنِّين المُسْنِدين، الذين أدركهم المحدِّثُ في صغره، فأدرك آخر حياتهم. فأفضل طريقةٍ لإبراز علوِّ إسناد ذلك المحدّث فيما بعد، هي أن يذكر أولئك الشيوخ العوالي وأمثلةً من أسانيدهم العوالي، فكانت المشيخة أفضل قالبٍ لهذا الغرض، كما لا يخفى.

وهذا النوع من المشيخات والمعاجم كان أكثر انتشارًا من النوع الآخر[1]، وهو الذي يُعْتَنَى فيه بالترجمة للشيوخ؛ ولذلك أسباب كثيرة، ليس هذا مجال ذكرها. لكن ذلك يدل على أنّ إبراز العوالي كان هو الغرض الأكبر من تأليف تلك المشيخات، لتكون المشيخات التي على هذا المنهج الأسلوبَ المناسِبَ لخدمة علم الرواية والإسناد خلال هذا القرن.

---

(١) انظر: الإعلان بالتوبيخ للسخاوي (٢٣٧).

ثم إن هذا المنهج للمشيخات أعطى طلبة الحديث الفرصةَ لمعرفة أسانيدِ شيوخهم من أصحاب تلك المشيخات التي تصلهم بمصنفات السنة، ليمكن أولئك الطلبة أن تتصل أسانيدهم بها أيضًا، وتكون تلك المشيخةُ الوثيقةَ لحفظ تلك الأسانيد، لتقوم أخيرًا بما تقوم به الأثبات والبرامج.

ومع ازدياد عدد المشيخات عمومًا في هذا القرن، حتى لا تكاد تجد عالمًا أو حافظًا من حفاظه إلا وله فيه مصنّف؛ فقد توثّقت فيه صلة المشيخات بعلم التراجم أكثر من ذي قبل، حتى رأينا صنوفًا من المشيخات تَتّسم بالتكامل في بيان معلومات عن المترجَم له.

ومن أشهر هذه المعاجم للشيوخ: معجم شيوخ الحافظ عبدالعزيز بن محمد النَّخْشَبِي (ت ٤٥٦هـ).

ومع كون هذا المعجم في عداد المفقود، إلا أن هناك نقولاً كثيرةً عنه، تُبيِّنُ مقدار ما زخر به هذا المعجم من معلومات عن الشيوخ المترجمين فيه[١].

وهذا ما حدا بالحافظ أبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ) أن يُثني على معجمه هذا، بأن النخشبي في معجمه: «يذكر شيخَه، ونسبه، وبلده، وسيرته، وعمّن أخذ العلم، وعمّن سمع الحديث، ووفاته، ويروي له حديثاً أو حديثين»[٢].

---

(١) انظر: الأنساب للسمعاني (٣/ ٣٤ـ٣٥، ١٠٥، ٣٨٣، ٤٢٧) (٤/ ٢١٧) (٥/ ٥٣، ٦٤، ٢٠٧) (٦/ ٢٦، ٢٩٠ ـ ٢٩١) (١٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، والتمييز والفصل لابن باطيش (١/ ١٥٤، ٢٤٢، ٣٥٧، ٣٦٢) (٢/ ٤٨٩، ٤٩٤، ٥٣١، ٦٣٣).

(٢) انظر: علم الأثبات للدكتور موفق بن عبدالله (١١٩).

ونحن إذ نستدل بهذا الثناء على أهميّة هذا المعجم، وعلى عنايته بالترجمة لشيوخه ترجمةً متكاملة؛ فإننا أيضًا نضع أيدينا على فائدة أخرى مهمّة، وهي أن هذا التكامل في الترجمة لفت نظر السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، فخصّه بهذا الثناء، مما يدلّ على غرابة هذا المنهج قبل النخشبي وفي زمنه، وقلّة السائرين عليه.

وهناك معجم آخر، لعله قريب من معجم النخشبي في عنايته بالترجمة؛ إنه: معجم الشيوخ للحافظ أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي (ت٤٣٤هـ)[١]. وهو من الكتب المفقودة أيضًا، غير أن بعض النقول عنه تدل على وجود عناية فيه بالجرح والتعديل[٢].

لذلك استحقّ هذا القرن (الخامس) أن يُعتبر صاحبَ صياغةٍ جديدةٍ لمعاجم الشيوخ، تتمثّل بمنهج تركيبي، يجمع بين الترجمة للشيوخ والمرويات[٣].

وكما استحقّ هذا القرن ذلك، فقد استحقّ أيضًا أن يُعتبر القرن الذي اكتمل فيه نُضْجُ الفهرسة الأندلسيّة. حيث كَثُرت فيه فهارس المرويّات، التي بلغت من الثراء والقوة العلميّة، ما جعلتها بحقٍّ أذانًا بميلادٍ طبيعي كاملٍ لعلم الفهارس والأثبات[٤].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٥٥).
(٢) انظر: التقييد لابن نقطة (١٨٧ رقم ٢١٣)، وذيل ابن النجار (١/ ١٩١) (٣/ ١٠)، ومعجم البلدان لياقوت (٤/ ٢١٨)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٨٢)، والمقفى الكبير للمقريزي (٥/ ٥٩٤ ـ ٥٩٥)، ورفع الإصر لابن حجر (٧٠ رقم ٢٩).
(٣) انظر: علم الأثبات للدكتور موفق بن عبدالله (١١٠).
(٤) انظر فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (١٠٧).

ولئن كانت لنا من وقفةٍ مع هذا الميلاد الجديد لعلم الأثبات خلال هذا القرن، فهي وقفةٌ تجاه السبب الذي من أجله سبقت الأندلس إلى إنشاء علم الأثبات، وليس سبقًا فقط، بل يكاد يكون انفرادًا به دون المشرق الإسلامي، وإثراءً يفوقه بكثير إلى عصورٍ متأخِّرة؛ بل لعلّي لا أكون مبالغًا إن قلت: إن ذلك الإثراء استمرّ إلى القرن الهجري السابق (الرابع عشر الهجري)، الذي لو لم يؤلف فيه المغاربةُ إلا (فهرس الفهارس والأثبات) لمحمد عبدالحي ابن محمد عبدالكبير الكتاني (ت ١٣٨٢هـ) لكفاهم!! كيف ولهم سواه شيءٌ كثيرٌ[1]؟!.

إن أقوى تفسير لذلك السبق في نظري، وأوضحَ سببٍ لتلك العناية الفائقة بالأثبات والفهارس والبرامج: هو بُعْدُ الأندلس وبلدان المغرب الإسلامي عن المنطقة المركزيّة للعالم الإسلامي، مما أدّى إلى محاولة البحث عن أسلوبٍ يُيَسِّرُ الحفاظَ على تراث الأمّة المكتوب، ويُمكِّن الأندلسيين والمغاربة من أن يَتّصل إسنادهم بتلك البحار الزخّارة من المصنفات في علوم السنّة وغيرها من العلوم الإسلاميّة والعربيّة. فطريقة أهل المشرق في التلقّي عن طريق السماع والعرض، وهي أكثر طرق التحمّل شيوعًا واعتمادًا في المشرق الإسلامي، لسهولتها عليهم، بسبب كثرة النُّسخ من كل كتاب، وكثرة من تَلَقَّى ذلك الكتابَ عن مؤلِّفِه أو تلميذِ مؤلِّفه سماعًا أو عرضًا، حيث إن المؤلف غالبًا مشرقيٌّ أيضًا = هذه الطريقة ليست بتلك السهولة على من كان في المغرب الإسلامي. لذلك فقد ازدهرت في المغرب طريقةٌ في التحمُّل لا تستلزم

---

(١) فانظر: دليل مؤرّخ المغرب الأقصى لعبدالسلام بن عبدالقادر بن سُوْدَة (١٩٢ ـ ٢٢٦).

سماعًا ولا عرضًا، فقط تستلزمُ ذِكْرَ اسمِ الكتابِ وسياقَ إسنادِ الشيخِ الذي يُرَوِّيه إلى مؤلِّفه؛ إنها طريقة الإجازة[١]. وعناية أهل المغرب بالإجازات عنايةٌ لا تخفى، وتوسُّعُهم في صُور قبولها واعتمادها مشهورٌ معلوم[٢]. ولذلك تنافس علماء الأندلس والمغرب في تأليف الفهارس، تشجيعًا على طلب الإجازة، وتيسيرًا للطالبين الاستفادةَ منها؛ بغرض الحثِّ على تحصيل تلك المؤلفات، وبالتالي ينتشر العلم، وتَتّصل لهم الرواية بها كما اتّصلت لأهل المشرق أيضًا.

وكما صَلُح هذا التفسير لسَبْقِ أهل المغرب إلى التأليف في الفهارس والبرامج، فإنه يصلح لتفسير تأخُّر أهلِ المشرق عن ذلك تأخُّرًا بيّنًا، واستمرارهم على طريقة التأليف الأولى في المشيخات ومعاجم الشيوخ. إنه بسبب سهولة التلقِّي سماعًا أو عرضًا على الشيوخ، ولذلك لم تشع الإجازة فيهم شيوعها في أهل المغرب.

---

(١) سبق تعريف الإجازة، فانظر (١٠١).

(٢) مما يشهد لذلك أن أوّل كتاب في الإجازة لعالمٍ أندلسي، هو أبو العباس الوليد ابن بكر العُمَري الغَمْرِي (ت ٣٩٢هـ)، صاحب كتاب (الوجازة في صحّة القول بالإجازة). فانظر: الإلماع للقاضي عياض (٨٨، ٩٠، ٩٣ ...)، والوجيز لأبي طاهر السلفي (٣٦ ـ ٣٧).

وانظر: مسألة الإجازة للمعدوم، وموقف المشارقة والمغاربة منها، كما في فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢٥٨).

بل هذا الدكتور عبدالله المرابط الترغي صاحب الدراسة الجادّة المفيدة (فهارس علماء المغرب)، التي استفدنا منها وعزونا إليها أكثر من مَرّة، يقول في كتابه هذا (٩١): «أكثر الفهارس التي نعرفها هي إجازات».

فإن أقبلنا بعد هذه المرحلة إلى القرن السادس الهجري: فسنجد علم المشيخات وعلم الأثبات قد ارتقى إلى أعلى قِمّة من قممه.

ففي أوائل هذا القرن: نقف مع مشيخة أبي عبدالله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي (ت ٥٢٥هـ) وثَبَتُ مسموعاته، بانتقاء أبي طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ)، والتي انتهى من انتقائها سنة (٥١٢هـ)[١].

لقد تميّزت هذه المشيخة والثَّبَت معًا بمزايا عديدة، منها: أنها جمعت بين هذين الفنّين، ومع فنّ الترجمة للشيوخ أيضًا، بصورة لا أعلم من سبقه إلى مثلها من علماء المشرق والمغرب على حَدٍّ سواء؛ وذلك باعتبار ما بلغنا، ووقفنا عليه من المؤلفات في هذا العلم.

ثم يلي هذه المشيخةَ والثبتَ: كتابُ (الغُنْية) للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)[٢]، وهو أقدمُ نصٍّ للفهرسة المغربيّة يصل إلينا[٣].

وهكذا تَتّضح معالم هذا الفن (علم المشيخات والأثبات) على أكمل صورها في هذا القرن.

ففي المشرق: يبزغ ضوء الحُفّاظِ: أبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢) صاحب (التحبير) و(المشيخة)[٤]، وأبي القاسم ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) صاحب

---

(١) مشيخة أبي عبدالله ابن الحطاب الرازي (٢٩٤).
(٢) وهو مطبوع.
(٣) انظر: فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (١١٣).
(٤) وهما مطبوعان.

(المشيخة)[١] و(مشيخة النسوان)[٢]، وأبي طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ) صاحب (المشيخة البغدادية)[٣] و(المشيخة الأصفهانيّة)[٤] و(معجم السفر)[٥] و(الوجيز في ذكر المُجَاز والمُجِيز)[٦]، وغيرهم كثيرٌ جدًّا.

ويظهر علم الفهارس واضحًا أيضًا في المشرق: فيُصنّف أبو الفضل محمد بن عبدالكريم الرافعي القزويني (ت ٥٨٠هـ) كتابين: (فهرست مسموعاته) الذي أورد فيه من كل كتابٍ من الكتب المشهورة حديثًا، و(مشيخته) التي أورد فيها عن كل شيخ ثلاثة أحاديث وحكايةً وشعرًا[٧].

وأمّا المغرب: فيُطِلّ علينا هذا القرن (بعد القاضي عياض) بالكتاب الأصل في بابه، ألا وهو فهرسة ما رواه عن شيوخه أبو بكر ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)[٨].

وهكذا يتّضح أن القرن السادس الهجري كان قِمّة تطوّر علم المشيخات والفهارس في الشرق والغرب[٩].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٥٥٦).
(٢) المصدر السابق.
(٣) منه نسخة في مكتبة الأسكوريال، ولديّ مصوّرة عنه.
(٤) وهو مفقود، وانظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٨، ٢١).
(٥) وهو مطبوع.
(٦) وهو مطبوع.
(٧) انظر: التدوين للرافعي (١/٣٧٨).
(٨) وهو كتاب مطبوع.
(٩) انظر: فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (١١٣، ١١٧)، وعلم الأثبات للدكتور موفق بن عبدالله (١١٠ ـ ١١١).

وإلى هنا أقف في هذا العرض التاريخي لنشأة علم المشيخات والأثبات؛ طلبًا للاختصار؛ ولأنّ الإطالة بالحديث عن بقيّة القرون سيكون أَشْبه بالمسرد للمؤلفات في هذا العلم، وبالوصف لطرق تأليفها = منه بالتأريخ وبيان مراحل التطوّر؛ وذلك بسبب تشابُه المراحل إلى حدٍّ كبير، إلا في بعض الجزئيات التي لا تناسبُ مبحثًا مختصرًا كهذا.

المبحث الثالث: أهميّة علم المشيخات وفوائده.

إن علمًا (كعلم المشيخات والأثبات) ألّفَ فيه علماء السنّة كثيرًا جدًّا[١]، يكفيه في الدلالة على أهمّيّته أن وقع له ذلك، من أن علماء السنة وأئمة الحديث قد تواردوا على التأليف فيه!.

بل إن أهميّة علم المشيخات والأثبات مستغنيةٌ عن الاستدلال لها بواقعها الملموس، ووجودها المشاهَد، وبأثرها المتجسِّدِ المَعَالِمِ، وطابعها الواضح على قسمات علوم السنّة وجميع العلوم الإسلاميّة.

إلا أني رأيتُ أنه من الواجب على من تحدّث عن علم المشيخات، أن يبرز أهمَّ فوائد المشيخات، ويبيّن أكبر آثارها على علومِ السنةِ خاصّةً وبقيّةِ العلومِ الإسلاميّةِ عامّةً.

فأستطيع أن أُلخّص فوائد علم المشيخات والأثبات في الفوائد التالية:

أولاً: أنه أفضل أسلوبٍ للإبقاء على تسلسل الإسناد في هذه الأمّة، ذلك الإسناد الذي هو أحد خصائص أمّة الإسلام ومميّزاتها على جميع أمم الدنيا قاطبة.

---

(١) يقول السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، وهو من علماء القرن التاسع، في كتابه الإعلان بالتوبيخ (٢٣٧)، عن مُصَنِّفي كتب المشيخات: «ولا أستبعد زيادتهم على الألف».

فماذا نقول بعد مرور زيادةً عن خمسة قرون؟! يحق لنا أن نقول: لا نستبعد زيادتهم على الألفين!!!.

ثانيًا: أنه أفضل وسيلةٍ لتوثيق أسانيد المتأخرين طبقةً بعد طبقة، من خلال التعريف بالشيوخ والترجمة لهم.

ثالثًا: أنه من أقوى الحُجَج والبيّنات على إثبات نسبة كتب السنّة وغيرها إلى مؤلِّفيها.

رابعًا: أن في علم المشيخات والأثبات بيانًا جليًّا على عناية هذه الأمّة الفائقة، على امتداد الأزمان والقرون، وتَقَلُّبِ الأحوال وتبدُّل الأيام، وتتابُع الكوارث وتوالي النكبات = بتراثها المكتوب!.

خامسًا: أنّ المشيخاتِ هي مناجم كتب التراجم، ومَدَدُها الأكبر، ومصادرها الأولى؛ ومن لَبِنَاتها المتفرّقة شُيِّدت صُروحُها العِظَام، ومن معدنها جمع مُصنِّفُو الموسوعات التَرْجَمِيّة مادَّتَهم الأوليّة (بل ربما مادتهم المنتهية الصياغة أحيانًا ليست بالقليلة!).

سادسًا: أنّ كتب المشيخات من مصادر السنّة الأصليّة؛ لاعتنائها الكبير بالرواية بالإسناد؛ لذلك فهي من مصادر تخريج الحديث والأثر، ومن الكتب المعينة على الحِفَاظ على السنة النبويّة وعلى تمييز صحيحها من سقيمها. خاصة مع عناية كثيرٍ من المشيخات بنوع خاص من المرويات، وهي الأحاديث الفوائد (من الغرائب والعوالي)، كما سبق.

وبعد هذه الفوائد الغالية، والعوائد العالية، لعلم المشيخات، وهي أهم فوائده وعوائده في نظري = تبقى فوائد أخرى كثيرة، من جزئيّات الفوائد السابقة ومكمّلاتها، ليس هذا مجال استيفائها[1]. وسيأتي شيءٌ من تفاصيل فوائد

---

(١) انظر: علم الأثبات للدكتور موفق بن عبدالله (٢٣٦ ـ ٢٦٤).

المشيخات، مع أمثلتها الواقعيّة الماثلة للعيان، عند حديثنا عن مميزات مشيختنا هذه[١]، وعن إضافاتها في علوم للسنّة والتاريخ والتراجم وغيرها من العلوم الإسلامية = ما فيه كفايةٌ لمن فضّل الإطنابَ على الإيجاز، أو أراد لقَلْبِه أن يطمئنّ بالترقّي عن علم اليقين إلى عين اليقين!.

(١) انظر (٢٧٧ ـ ٢٨٤).

المبحث الرابع: تقسيماتُ عِلْمِ المشيخاتِ والأثباتِ وأقسامُها.

لقد تعرّض الباحثون لعلم المشيخات والأثبات أثناء دراستهم وبحثهم إلى بيان عددٍ من التقسيمات لهذا العلم(١)، تعدّدت بسبب اختلاف معايير القِسْمة، واختلفت معاييرها بسبب أن غَرَضَ الدراسة هنا غيره هناك. وحيث إن عَرْضَ أهمّ تلك التقسيمات مهمٌّ في إلقاء الضوء على هذا العلم، فقد رأيت تلخيص عناوينها الرئيسيّة في فصلنا هذا ممّا لابُدَّ منه، مع تقويم بعض تلك التقسيمات تحت معيار واحد؛ كل ذلك استكمالاً لعناصر هذا الفصل عن علم المشيخات والأثبات.

وأول ما نبدأ به التقسيماتُ الخاصّة بالمشيخات وأقسامُها:

التقسيم الأول: بحسب الهدف الأكبر من تصنيف المشيخة(٢):

أولاً: منهج الرواية: وهو المنهج الذي يعتني فيه المؤلّفون للمشيخة بالأحاديث والآثار المرويّة، من العوالي والغرائب وغير ذلك. وتكون الرواية هي أهمّ مزاياه، وأكبر أهدافه.

---

(١) انظر فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله المرابط الترغي (٨٧ ـ ٩٦، ٢٠١ ـ ٤٢٠)، وعلم الأثبات للدكتور موفق بن عبدالله (٨٩ ـ ١٧٩).

(٢) وممّا يُظهر أن أهداف المشيخات تختلف عند مُؤلّفيها، أن لبعضهم أكثر من مشيخة، لتحقيق أكثر من هدَف. كما قال الذهبي في السير (١٧/ ٤١٧) عن أبي علي ابن شاذان (ت ٤٢٥هـ): «له مشيخة كبرى هي عواليه عن الكبار، ومشيخة صغرى عن كل شيخ حديث».

مثل: معجمي الطبراني (الأوسط والصغير)، ومثل مشيختنا هذه.

ثانيًا: منهج التراجم: وهو الذي يعتني فيه المصنِّفون بالترجمة للشيوخ اعتناءً بالغًا، يكاد ـ أو هو كذلك ـ يغلب عنايتهم بالرواية.

مثل: التحبير للسمعاني، ومعجم الشيوخ لعمر بن فهد المكي (ت ٨٨٥).

ثالثًا: منهج الأثبات: وهي مشيخات لا أثبات، لكن برزت فيها العناية بذكر أسانيد الشيوخ إلى مؤلفي المصنّفات، لتقوم من هذا الجانب بالخدمة التي يقوم بها علم الأثبات أيضًا.

وأوضح مثالٍ لذلك: المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرس للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، الذي يظهر من عنوانه أن غرضَه منه خدمةُ ثبَتِ الحافظ نفسِه (المعجم المفهرس).

رابعًا: منهج الدَّمْج بين هذه الأهداف، إلى درجة ظهور تساويها في الأهمّيّة عند مصنِّف المشيخة، أو القُرْب من هذه المساواة.

وأوضح مثال لذلك: مشيخة أبي عبدالله ابن الحطاب الرازي (ت ٥٢٥هـ)، والغُنْية للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ).

التقسيم الثاني: بحسب طريقة ترتيب المشيخة:

الأول: على وفيات الشيوخ: فيرتّب الشيوخ حسب وفاة كل واحدٍ منهم، مبتدئًا بأقدمهم وفاة إلى آخرهم وفاة.

ومن أمثال ذلك: مشيخة الفخر ابن البخاري (ت ٦٩٠هـ)، ومشيخة النَّعَّال البغدادي (ت ٦٥٩هـ).

الثاني: على طبقات الشيوخ: فيرتبهم حسب قدم الطبقة وعُلُوّ الإسناد. ويتداخل هذا المنهج في الترتيب مع السابق، لكن يبقى هناك اختلاف، من جهة الفرق بين علم الوفيات وعلم الطبقات، الذي من آثاره أن الطبقة مفهومُها واسعٌ مختلفُ المعايير.

ومن أمثال ذلك: مشيخة ابن الحطاب الرازي (ت ٥٢٥)، ومشيخة ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ومشيختنا هذه.

الثالث: على حروف المعجم: فيُرتَّبُ الشيوخُ على حسب ما تقتضيه أسماؤهم من حروف المعجم.

ومن أمثلة ذلك: معاجم الشيوخ عمومًا. وإن كانت تختلف في دقّة التزام الترتيب، وفي تقديم بعضهم لمن اسمه محمد تيمُّنًا باسم النبي ﷺ.

الرابع: على البُلْدان: فيرتّب الشيوخ على أسماء البلدان التي سمع منهم فيها.

مثل: مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، والوجيز في ذكر المجاز والمجيز لأبي طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ).

ويدخل في هذا الترتيب: كتب الرحلات المعتنية بذكر الشيوخ الذين لقيهم صاحب الرحلة؛ من أمثال: مِلْءُ العَيْبة لابن رُشَيْد السبتي (ت ٧٢١هـ)، ومستفاد الرحلة والاغتراب لقاسم بن يوسف التُّجِيبي (ت ٧٣٠).

ومن العلماء من صنّف مشيخاتٍ على البلدان، فهذا أبو طاهر السِّلَفي (كما سبق) يصنِّفُ: المشيخة البغدادية، والمشيخة الأصفهانية، ومعجم

السَّفَر الذي يذكر فيه من لقيهم في سائر البلدان غير بغداد وأصفهان.

الخامس: دون التزام ترتيبٍ معيّن؛ بل قد يصل الأمر إلى درجة خروج المشيخة عن منهجها القائم على اعتبار الشيخ هو أساس التصنيف، كما هو ظاهر من أنواع الترتيب السابقة. فقد تكون المشيخة على هذه الطريقة (الخامسة) لا تلتزم بما يُشعر بأنها مشيخة، بل هي أشبه ما تكون بجزء حديثي، إما في الفوائد، أو في موضوع معيّن.

مثل: مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر (ت ٤٧٦هـ)، التي هي جزءٌ في الصيام وفضله في الحقيقة، وليس فيها من علامات المشيخة إلا اسمها.

التقسيم الثالث: الاستيعاب أو الانتقاء، ومعايير الانتقاء:

الأول: من كُتُبِ المشيخات ما يَتَعَنَّى فيها أصحابُها الاستيعابَ لأسماء شيوخهم. من أمثال: الغُنْية للقاضي عياض (ت ٥٤٤)، والمشيخة الصغرى لأبي علي بن شاذان (ت ٤٢٥هـ)، وفهرس ابن عطيّة (ت ٥٤١هـ)، ومشيخة ابن الحطاب الرازي (ت ٥٢٥هـ).

والثاني: أن من المشيخات مالا يقصد أصحابها الاستيعاب، وإنما ينتقون بعضَ شيوخهم. ويكون للانتقاء معايير مختلفة، منها:

ـ الشيوخ العوالي: مثل المشيخة الكبرى لأبي علي بن شاذان (ت٤٢٥هـ).

ـ الشيوخ الثقات (أو غير المجروحين): مثل معجم شيوخ يوسف بن عمر القواس (ت ٣٨٥)، ومعجم شيوخ الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ)، ومشيختنا هذه، كما يأتي.

ـ حسب طريقة التحمُّل عنهم: فمنهم من أفرد شيوخ السماع والعرض بمشيخة، وشيوخ الإجازة بمشيخةٍ منفردة؛ كما فعل أبو طاهر السلفي، ونصَّ هو علي ذلك في كتابه (الوجيز في ذكر المجاز والمجيز)[١]. ومنهم من أدخل في مشيخته كل شيوخه، إلا من دَخَل فيهم ممّن ليس لصاحب المشيخة منهم إجازة خاصّة وإنما له منهم إجازة عامة لأهل العصر؛ كما فعل الحافظ ابن حجر في (المجمع المؤسِّس)، حسب مانصَّ عليه فيه[٢]. ومشيختنا هذه تدخل في هذا القسم، حيث لم يُخرّج فيها إلا لمن أخذ عنهم أبو بكر الأنصاري سماعًا أو عرضًا، دون من أخذ عنهم إجازةً.

ـ الشيوخ الذين حدَّثوا عن شيوخٍ مُعَيَّنين: مثل مشيخة علم الدين البِرْزَالي (ت٧٣٩هـ) عن شيوخه الذين حدّثوه عن ابن طبرزذ والكندي وحنبل، وهم نحو ثلاثين شيخًا، خرّج عنهم لنفسه نحو سبعين حديثًا[٣].

ـ عدد حروف المعجم فقط: كما فعل محمد بن عبدالواحد الدقاق (ت ٥١٦)، حيث ألّف معجمًا للشيوخ، ذكر في كل حرفٍ شيخًا واحدًا فقط، مع أن المؤلف مكثرٌ جدًّا ومن كبار الحفّاظ.

أمّا التقسيمات الخاصّة بالأثبات والفهارس:

التقسيم الأول: حسب أصنافها وتنوّع أساليب وأسباب تأليفها:

أولاً: الفهارس الجامعة: وهي الفهرسة التي تستقطب جُلّ مرويّات

---

(١) الوجيز للسِّلَفي (٣١ ـ ٣٢).
(٢) المجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٧٨).
(٣) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ٨٩١).

المؤلف؛ مثل فهرسة ابن خير الإشبيلي، وصلة الخلف للرُّوْدَاني (ت١٠٩٤).

ثانيًا: الفهرسة الانتقائيّة: إمّا بانتقاء ما أخذه سماعًا أو عرضًا دون ما أخذه بالإجازة، أو بانتقاء مروياته العالية الإسناد.

ثالثًا: الفهرسة الجزئيّة: وهي التي يقتصر فيها المؤلف على مرويّاته في علم واحد (كالحديث أو الفقه أو القراءات)، أو على مروياته لمصنَّفٍ واحد (كصحيح البخاري).

رابعًا: فهرسة الطبقات: وهي التي يستجمع فيها المؤلف حشدًا من الرجال من طبقةٍ واحدةٍ، سواء كانوا شيوخًا له أو لم يكونوا كذلك.

خامسًا: فهرسة الإجازة: وهي التي تُكتب لطالبِ الإجازة من صاحب الفهرسة.

سادسًا: فهرسة الإجازات: وهي التي ليس للمؤلّف فيها من فضل، إلا ترتيب نصوص إجازات شيوخه له في نسقٍ واحد.

سابعًا: فهرسة الاستدعاء: وهو نصّ استدعاءٍ جماعي يُرفع إلى مجموعة من العلماء طلبًا للإجازة منهم، فيكتب كل واحد منهم إجازة منفردة لجميع من في الاستدعاء من الأسماء.

ثامنًا: فهرسة الفوائد: وهو فهرسة يُكثر فيها صاحبها من إيراد الفوائد ونقل الأخبار والأشعار، فيقترب من كتب الأمالي والمجالس، مع الاحتفاظ بذكر الشيوخ والمرويات.

تاسعًا: فهرسة الرحلة: وهي كتب الرحلات التي يعتني فيها المؤلف

بذكر مروياته عن شيوخه من الكتب المصنّفة.

عاشرًا: فهرسة كتب الفهارس والأثبات: كما فعل إمام هذا الفن في القرن الرابع عشر الهجري عبدالحي الكتاني في (فهرس الفهارس والأثبات).

وهناك أصنافٌ أخرى، لكنّي اكتفيت منها هنا بالأهمّ[١].

التقسيم الثاني: حسب المنهج المتبع في ترتيب مواد الفهرسة:

أولاً: ترتيب المواد حسب المرويات من الكتب والأجزاء؛ مثل المعجم المفهرس للحافظ ابن حجر.

ثانيًا: ترتيب المواد حسب الشيوخ؛ مثل الغُنية للقاضي عياض، والمجمع المؤسس لابن حجر.

ثالثًا: الدمج بين المنهجين السابقين؛ مثل برنامج محمد بن جابر الوادي آشي (ت ٧٤٩هـ).

رابعًا: على غير الطرق السابقة؛ مثل فهرسة الإجازات، أو الاستدعاء وغير ذلك ممّا سبق شرحه[٢].

وبذلك أكون قد انتهيتُ من بيان تقسيمات علم المشيخات والأثبات وأقسامِها، لنلج بعد ذلك في فصلٍ جديد، وهو الفصل الخاصّ بكتابنا هذا.

---

(١) انظر: فهارس علماء المغرب للدكتور عبدالله الترغي (٨٧ ـ ٩٦).
(٢) انظر: فهارس علماء المغرب: للدكتور عبدالله الترغي (٢٠١ ـ ٤٢٠).

الفصل الثاني

التعريف بمشيخة أبي بكر الأنصاري

المبحث الأول: إثبات نسبة الكتاب إلى أبي بكر الأنصاري.

إنّ كتاب (أحاديث الشيوخ الثقات) قد اجتمع له من أدلّة إثبات نسبته إلى مؤلِّفه أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري ما يُفيد اليقين في صحّة هذه النسبة.

وإليك أدلّة نسبة الكتاب إلى أبي بكر الأنصاري:

أولاً: نسبة الكتاب إلى أبي بكر الأنصاري صراحةً في نسخته الخطِّيّة: فقد كُتب اسم أبي بكر الأنصاري كاملاً تامًّا واضحًا على صفحة عنوان الكتاب في نسخته الخطيّة الأصيلة الموثّقة المعتمدة في تحقيقنا له، وتكرّر ذلك عند بداية كل جزء من أجزائها الخمسة، بنفس خطّ جميع المشيخة[١].

ثانيًا: صِحّة إسناد المشيخة في نسختها الخطيّة من مالكها إلى أبي بكر الأنصاري: فالنسخة مِلْكُ وسماعُ أبي منصور محمد بن علي بن عبدالصمد ابن الهَنِيْ (ت ٦٥٤هـ)[٢]، عن أبي محمد أحمد بن أزهر بن عبدالوهاب السبّاك (ت ٦١٢هـ)[٣]، عن أبي بكر الأنصاري. وهذا إسنادٌ عالٍ صحيح،

---

(١) انظر نماذج المخطوطة (٣٣٨).
(٢) ستأتي ترجمته (٣٠١).
(٣) ستأتي ترجمته (٣٠٠).

فليس بين صاحب النسخة (ملكًا وسماعًا) ومؤلِّفها إلا واسطةٌ واحدة.

ثم امتلك النسخة أيضًا عالمٌ آخر هو عز الدين أبو العِزّ عبدالعزيز بن عبدالمنعم بن علي بن نصر الحرّاني (ت ٦٨٦هـ)[١]، وهو يرويها عن أبي علي ضياء بن أحمد بن الحسن السَّقْلاطوني الشهير بابن الخُريف (ت ٦٠٢هـ)[٢]، عن أبي بكر الأنصاري. وهذا إسنادٌ صحيح عالٍ أيضًا، يُتابع الإسنادَ السابق، في رواية الكتاب عن مؤلِّفه وإثباتِ نسبته إليه.

ثالثًا: كثرة السماعات التي على النسخة، بقراءةِ وإقراءِ وسماع وكتابةِ جمعٍ من أهل العلم: كالإمام تقيّ الدين ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢)[٣]، وجمال الدين ابن الظاهري (ت ٦٩٦هـ)[٤]، وسعد الدين الحارثي (ت ٧١١هـ)[٥] وغيرهم من الأئمة، مع نسبة الكتاب صراحةً إلى أبي بكر الأنصاري في هذه السماعات.

رابعًا: أن أحدَ العلماء قام بانتقاء أحاديث من المشيخة مع إثبات نسبتها إلى أبي بكر الأنصاري:

فقد قام المحدّث الفاضل الثقة أبو صادق محمد بن يحيى بن علي بن عبدالله القرشي الأموي ابنُ الرشيد العطار (ت ٦٨٦هـ)[٦]، بانتقاء ثمانية وسبعين حديثًا من هذه المشيخة، وجميعُها موجودةٌ في نسختنا من هذا

---

(١) ستأتي ترجمته (٢٩٨ ـ ٢٩٩).
(٢) ستأتي ترجمته (٣٠١ ـ ٣٠٢).
(٣) انظر ما يأتي في السماعات (٣١٤، ٣١٦).
(٤) ستأتي ترجمته وبيان السماع الذي ذُكر فيه (٣١٩).
(٥) انظر ما يأتي (٣١١ ـ ٣١٢).
(٦) ستأتي ترجمته (٣٢٢).

الكتاب؛ وسَمَّى انتقاءَه هذا بـ (أحاديثُ منتقاةٌ عوالٍ: صحاحٌ وحسانٌ وغرائب، من مشيخة القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري).

وقد حصلتُ على نسخةٍ من هذا الانتقاء، وعارضت بها أصل كتابنا، كما يأتي في وصف هذه النسخة في منهج التحقيق[١].

خامسًا: قام العالم السابق ذكره بحصر أسماء شيوخ أبي بكر الأنصاري من هذه المشيخة، مصرِّحًا بأنه قام بهذا الحصر من خلال مشيخة أبي بكر الأنصاري ناسبًا لها إليه:

فقد قام أبو صادق الأموي الذي عمل الانتقاء السابق ذكره، بحصر أسماء شيوخ أبي بكر الأنصاري، وقد بقيت الصفحة الأولى من هذا الحصر، وعُنْوِنَ هذا المسرد بـ (تسمية مشايخ القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري المذكورين في مشيخته). وتضمّن هذا المسرد ثلاثةً وثلاثين شيخًا، على ترتيب نسخة المشيخة التي بين أيدينا، من أول شيخٍ فيها إلى الشيخ الثالث والثلاثين[٢].

سادسًا: كثرة النُّقول عنها والناقلين منها في كتب أهل العلم:

فلقد كانت هذه المشيخة من المصادر المهمّة لدى كثيرٍ من أهل العلم، فكَثُرت نُقُولُهم عنها في أربعةٍ وعشرين كتابًا، شملت خمسةً وستين نقلاً عن هذه المشيخة، مصرَّحًا بنسبتها إلى أبي بكر الأنصاري، إما من خلال إسنادها، أو من خلال العزو الصريح إلى المشيخة.

---

(١) انظر ما يأتي (٣٢٢ ـ ٣٢٤).
(٢) انظر ما يأتي (٣٢٣).

وسأرتّب هذه المصادر حسب وفيات مصنِّفيها، وأتبعها برقم الخبر المنقول في المشيخة، للوقوف على كل خبرٍ منها لمن أراد الرجوع إليه:

١ ـ أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (ت ٥٦٢هـ): رقم ٣٢٤.

٢ ـ تاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١هـ): رقم ١٥، ٣٦٤.

٣ ـ الموضوعات لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): رقم ١٧.

٤ ـ التقييد لابن نقطة (ت ٦٢٩هـ): رقم ٢، ١٥٥/أ، ٣٧٧.

٥ ـ تكملة الإكمال لابن نقطة (ت ٦٢٩هـ): رقم ٢٣٥، ٣١٨.

٦ ـ ذيل تاريخ بغداد لابن الدُّبَيْثِي (ت ٦٣٧هـ): رقم ١٩.

٧ ـ علوم الحديث لابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): رقم ١٦.

٨ ـ التاريخ المجدّد لمدينة السلام لابن النجار (ت ٦٤٣هـ): رقم ١٩، ٣٦١، ٣٨٠، ٥٠٤، ٦١١، ٦٣١، ٦٥٥.

٩ ـ الأحاديث المختارة للضياء (ت ٦٤٣هـ): رقم ٥٤، ٧١، ١٨١.

١٠ ـ معجم شيوخ يوسف بن خليل الدمشقي (ت ٦٤٨هـ): رقم ٤، ١٦، ٢٦، ٣٢.

١١ ـ مشيخة النجيب الحَرّاني (ت ٦٧٢هـ): رقم ١٩، ٥١، ١٤٤، ١٥١، ١٥٥/أ، ١٧٢، ١٩٦، ٢٣١، ٤٣٥، ٦٠١.

١٢ ـ مشيخة فخر الدين ابن البخاري (ت ٦٩٠هـ): رقم ١٧، ١٨، ١٩، ٧٨، ١١٣، ١٥٥/أ، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٢٥.

١٣ ـ مِلْءُ العَيْبة لابن رُشَيْد السَّبْتي (ت٧٢١هـ): رقم ١٤٤، ٢٧٠، ٢٨٢.

١٤ ـ مشيخة بدر الدين ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ): رقم ١٦.

١٥ ـ الأحاديث التُّساعيّة لابن جماعة: رقم ١٦، ١٩.

١٦ ـ تهذيب الكمال للمِزِّي (ت٧٤٢هـ): رقم ١٧٥، ١٩٤، ٦٥٦، ٦٩٩.

١٧ ـ سير أعلام النبلاء للذهبي (ت ٧٤٨هـ): رقم ٧٠، ٧٣.

١٨ ـ تذكرة الحفاظ للذهبي: رقم ٧٣.

١٩ ـ ميزان الاعتدال للذهبي: رقم ٣١٥.

٢٠ ـ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (ت ٧٩٥هـ): رقم ٢٥٠، ٤٤٤، ٥١٠، ٦٠٢، ٦٣٥.

٢١ ـ وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ): رقم ٥١٧.

٢٢ ـ التلخيص الحبير لابن رجب (ت ٨٥٢هـ): رقم ٧١٩.

٢٣ ـ الجامع الكبير للسيوطي (ت ٩١١هـ): رقم ٢٥٥، ٥٨٩.

٢٤ ـ إتحاف السادة المتقين للزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ): رقم ٢٣.

سابعًا: نسبة العلماء المشيخة إلى أبي بكر الأنصاري:

ولا أقصد بذلك النقل منها، ولكن أقصد من سَمَّى هذه المشيخة منسوبةً إلى أبي بكر الأنصاري؛ فمن هؤلاء: أبو بكر ابن نقطة[1]،

---

(١) تكملة الإكمال لابن نقطة (٤/ ٥٣ رقم ٣٩٣٢)، والتقييد له (٣٠٢).

والذهبي[١]، وابن رجب[٢]، وابن حجر[٣]، والسيوطي[٤].

ثامناً: تَدَاولُ كتبِ الرواية المتأخّرة من الأثبات والمشيخات هذه المشيخة ضمن مرويّات أصحابها، مع ذكر إسنادهم إلى مؤلّفها أبي بكر الأنصاري:

ومن هؤلاء: ابن رُشيد السبتي في (مِلْء العَيْبَة)[٥]، والحافظ ابن حجر في كتابيه (المجمع المؤسّس)[٦] و(المعجم المفهرس)[٧]، والرُّوداني (ت ١٠٩٤هـ) في (صلة الخلف)[٨]، والكتاني في (فهرس الفهارس والأثبات)[٩].

وبهذه الأدلّة لا يبقى هناك أدنى شك في صحّة نسبة هذه المشيخة إلى أبي بكر الأنصاري، بحمد الله تعالى.

غير أنه بعد ثبوت نسبة هذه المشيخة إلى أبي بكر الأنصاري، قد ينقدح سؤالٌ في الأذهان: هل أبو بكر الأنصاري هو الذي قام بتأليف هذه المشيخة؟ أم قام بتأليفها أحدٌ غيرُهُ من مسموعاته؟ أو كما كان يُعبِّر عن ذلك العلماء:

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٥).
(٢) ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٩٣).
(٣) التلخيص الحبير لابن حجر (١/ ١٣٢).
(٤) مسند أبي بكر الصديق للسيوطي ـ وهو جزء من الجامع الكبير ـ (رقم ٥٧٧)، وكنز العمال للمتّقي الهندي (رقم ٤٤٢٦٩، ٤٤٣٩٩).
(٥) ملء العيبة لابن رشيد ـ الإسكندرية ومصر عند الورود ـ (٣/ ٤٣٦).
(٦) المجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٣٩٥، ٤٦٢ ـ ٤٦٣ رقم ٣٢٧).
(٧) المعجم المفهرس لابن حجر (١٩٩ رقم ٨١٢).
(٨) صلة الخلف للرُّوداني (٣٧٢).
(٩) فهرس الفهارس للكتاني (٢/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥).

هل هو مُخَرِّجُها لنفسه؟ أم خَرّجَها له غيره من تلامذته أو أقرانه[١]؟.

وقد يتوجَّهُ هذا السؤال، ويكون مستحقًّا للإجابة، بعد أن قال ابنُ رجب في (ذيل طبقات الحنابلة): «وقد خُرِّجَتْ له مشيخة عن شيوخه، في خمسة أجزاء، سمعتها بالقاهرة»[٢]. فظاهر قَوْله «قد خُرِّجَتْ له» قد يدل على أن مُخَرِّجَها ليس هو أبا بكر الأنصاري.

لكن الذي يجعلني لا أقبل هذا الفهم من عبارة ابن رجب، أن المشيخة ـ في الواقع ـ من تخريج أبي بكر الأنصاري لنفسه، لا من تخريج غيره له؛ ويدل على ذلك أمور:

الأول: أن نسختنا الخطيّة من المشيخة منقولةٌ عن نسخةٍ هي الأصل الذي بخط أبي بكر الأنصاري نفسه، والتي كانت بوقف أبي محمد ابن الخشاب النحوي في رباط المأمونيّة ببغداد، وقد قوبلت نسختنا عليه بعد أن كانت نُسخت منه؛ كما يأتي بيانه في وصف النسخة ودراستها قريبًا (إن شاء الله تعالى)[٣]. وكونُ النسخة الأمّ للكتاب بخط أبي بكر الأنصاري فيه دلالةٌ قاطعةٌ (أو تكاد) على أنه هو المخرِّجُ للمشيخة؛ إذ إن الذي يحصل عند تخريج مشيخةٍ لأحد العلماء من قِبَل تلميذه أو أحد أقرانه أن تكون النسخة بخطّ المخرِّج لا بخط المخرَّجَةِ له.

الثاني: تصريحُ أحد الحُفّاظ الذين قرؤوا هذه المشيخة وكتبوا السماع

---

(١) سبق بيان معنى التخريج في نحو هذا السياق، فانظر (١٧٣ ـ ١٧٤).
(٢) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٣).
(٣) انظر (٢٩٠ ـ ٢٩٢).

عليها بأنها من تخريج أبي بكر الأنصاري.

فقد كتب المحدّث الحافظ أبو عَمرو عثمان بن محمد بن عثمان التوزري (ت ٧١٣هـ)[١] سماعًا على المشيخة، عن شيخه أبي العزّ عبدالعزيز بن عبدالمنعم الحراني (ت ٦٨٦هـ)[٢]، الذي يرويها عن ابن الخُريف، عن أبي بكر الأنصاري؛ فقال في هذا السماع الذي تكرّر ثلاث مَرّات على صفحات المشيخة: «بلغ السماع لجميع هذا الجزء الأول والثاني والثالث والرابع والخامس بعده، على الشيخ المسند الأصيل عز الدين أبي العز عبدالعزيز بن عبدالمنعم بن علي بن الصَّيْقل الحراني (حرسه الله تعالى)، بحق سماعه من أبي علي ضياء بن الخُريف، عن مُخرِّجها القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري، عن شيوخه»[٣].

ثم يشهد لذلك أن العلماء الذين سبق ذكرهم في هذا المبحث، ممن ذكر هذه المشيخة، لم يَنُصَّ أحدٌ منهم على أن لها مخرِّجًا غير أبي بكر الأنصاري. بل ظاهر تصرّفهم يدل على أن أبا بكر الأنصاري هو مخرّجها؛ لأنّهم إذا ذكروا (المشيخة الصغرى) مع (الكبرى) نصُّوا في (الصغرى) أنها من تخريج السمعاني، في حين ينسبون (الكبرى) لأبي بكر الأنصاري دون ذكر لمخرِّجٍ لها سواه. وذلك كما فعل الحافظ ابن حجر في (المعجم المفهرس) وغيره[٤]،

---

(١) ستأتي ترجمته (٣١٥).

(٢) ستأتي ترجمته (٢٩٨ ـ ٢٩٩).

(٣) كما في النسخة (٢١/أ، ٤٥/أ، ٧١/ب)، وانظر المعلومات الخاصة بهذا السماع في المبحث الآتي (٣٢٠)، فهو السماع السابع عشر على هذه المشيخة.

(٤) انظر ما سبق (٢٤٤).

وهو كذلك ظاهر قول الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «له مشيخةٌ في ثلاثة أجزاء، وأخرى خرّجها السمعاني في جزء»[١].

أضِفْ إلى ذلك كلّه أن عبارة ابن رجب ليست قاطعةً في الدلالة على أن المشيخة ليست من تخريج أبي بكر الأنصاري، بل يمكن أن يكون مقصودُ ابن رجب من بنائه الفعل (خُرِّجتْ) للمجهول هو الإعلامَ بأنه لا يعرف مَنْ هو مخرِّجُها.. فقط، وهذا هو منطوق عبارته فعلاً.

وهنا أذكِّرُ بما كنّا قد بيّنّاه سابقًا في مبحث مؤلفات أبي بكر الأنصاري، أن لأبي بكر الأنصاري مشيخةً ثالثة، أو قُلْ: كتابًا ثالثًا لُقِّب بالمشيخة، من تخريج أبي البقاء ابن طبرزذ[٢]. فهو كتابٌ آخر، ليس (مشيخته الكبرى)، ولا هو (الصغرى) أيضًا.

وعلى كل حال: فليس لهذه المسألة كلّها علاقة بإثبات نسبة الكتاب بما فيه من مادّة علميّة ومرويّات إلى أبي بكر الأنصاري، فهذا ثابت لاشك فيه؛ سواء أكانت (المشيخة) من تخريج أبي بكر الأنصاري، أو من تخريج غيره له؛ وهذا مما لا يخفى جلاؤه على من له علاقةٌ ما بهذا العلم!.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٥).
(٢) انظر ما سبق (١٧٤ ـ ١٧٥).

المبحث الثاني: وصف المشيخة وبيان منهجها ومصادرها.

لقد ألّف أبو بكر الأنصاري كتابه الموسوم بـ (أحاديث الشيوخ الثقات) **على طريقة تأليف المشيخات** المعهودة من قبله:

فقد تضمّنت المشيخة سبعةً وثمانين شيخًا من شيوخ أبي بكر الأنصاري، لم يرتّبهم على حروف المعجم، ولذلك فلا تُسمَّى هذه المشيخة معجمًا.

إلا أن المشيخة قد راعت ـ إلى حَدٍّ ما ـ في ترتيب الشيوخ طبقتهم وعلوّ إسنادهم، ويدل على ذلك أن الشيوخ الذين وُصف أبو بكر الأنصاري بأنه تفرّد بالرواية عنهم (وقد سبق ذكرهم)[١] كلُّهم وردوا في الرُّبُع الأول من المشيخة تقريبًا، وجُلّهم في أوّلها، وهم الشيوخ رقم (١، ٢، ٣، ٤، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٥، ١٩، ٢٣، ٢٧).

وجميعُ الشيوخ المذكورين في المشيخة هم شيوخٌ لأبي بكر الأنصاري سماعًا أو عرضًا أو حضورًا لمجالس روايتهم، ولم يُوْرِد فيهم أحدًا من شيوخه بالإجازة الذين سبق ذكرهم في مبحث شيوخه[٢]. وكأنّ في ذلك إشعارًا منه باستغنائه بشيوخ السماع والعرض عن شيوخ الإجازة، لنزول الإجازة في المنزلة بين طرق التحمُّل عن السماع والعرض. وقد ترك أبو بكر الأنصاري شيوخًا آخرين من شيوخه بالسماع أو العرض، فلم يُذكروا في هذه المشيخة

---

(١) (١١٧).
(٢) (١٠٢ ـ ١١٧).

ـ كما سبق في حديثنا عن شيوخه ـ الذي حاولنا فيه توجيه ذلك وبيانَ سببه[١]، مع ذكر أولئك الشيوخ الزوائد[٢].

ثم إن أبا بكر الأنصاري قد وَسَمَ كتابه بـ (أحاديث الشيوخ الثقات)، وأُخِذَ الكتابُ عنه بهذا العنوان. وهو عنوانٌ يدل على أن **جميع شيوخه الواردين فيه ثقاتٌ** عند أبي بكر الأنصاري. وهذا مَلْمَحٌ تَرَاجِمِيٌّ سبق الحديث عنه، وأنه أحدُ الملامح التراجِمِيّة المهمّة في بعض المشيخات. وقد تقدّم ضربُ أمثلة لذلك من مشيخات أخرى غير مشيخة أبي بكر الأنصاري، وأشرنا هناك إلى اعتماد الخطيب البغدادي على مثل هذا التوثيق الإجمالي من أحد أصحاب المشيخات[٣]؛ وهو اعتمادٌ كان لابُدَّ أن يكون، ولا وَجْهَ للشك فيه؛ إذ هو ظاهر مثل ذلك العنوان: (أحاديث الشيوخ الثقات).

ونستفيد من ذلك: أن جميع مَنْ ذكرهم أبو بكر الأنصاري في مشيخته هذه ثقاتٌ مقبولو الرواية عنده.

فإن قيل: ألم تجدْ فيهم من تُكلِّم فيه؟.

فأقول: نعم، لكنهم قليل، وغالبهم ثقات، والحُكمُ للغالب.

ثم إن المتكلَّم فيهم من شيوخ أبي بكر الأنصاري في هذه المشيخة ثلاثةُ أقسام؛ الأول: من الراجح فيهم الضعف، وهؤلاء ثلاثة شيوخ فقط[٤].

---

(١) (١٠١ ـ ١٠٢).
(٢) (١٠٢ ـ ١١٧).
(٣) (٢١٨).
(٤) انظر الشيوخ رقم (١٥، ٣٦، ٨١).

والثاني: من الراجح فيهم التوثيق، وهؤلاء ثلاثة شيوخ أيضًا[١]. والثالث: من الراجح فيهم التفصيل، فلا يُقال فيهم بالردِّ مطلقًا ولا بالقبول مطلقًا، وهؤلاء أربعة[٢].

فأمّا القسم الأول: فهم قليلٌ جدًّا بالنسبة لسبعةٍ وثمانين شيخًا! ولا يخلو إمامٌ من أئمة الجرح والتعديل من أن يُوثّقَ مَنْ الراجحُ فيه الضعف، فلم يكن ذلك سببًا لعدم قبول توثيقه. ولا يخلو إمامٌ ممّن قيل إنه لا يروي إلا عن ثقة إلا وقد روى عمّن كان بخلاف ذلك، فلم يكن ذلك بكافٍ لردِّ دلالة روايته عن شيخٍ ما على أنه ثقة عنده. وسبب عدمِ الالتفات إلى تلك الشواذّ، أنها شواذّ، ولأنّه قد يكون ثقةً عنده ضعيفًا عند غيره؛ فلم تَقْضِ تلك الشواذُّ على دلالة كونه ثقةً عند ذلك الإمام.

وأمّا القسم الثاني: فهم دليلٌ لأبي بكر الأنصاري ولمشيخته، لا عليه ولا عليها؛ كما هو بَيِّنٌ!.

وأمّا القسم الثالث: فهم لا دليلَ فيهم لأبي بكر الأنصاري ولا عليه، إذ من المحتمل أن يكون أبو بكر الأنصاري قد تقيّدَ بقيد قبول مروياتهم، ولم يقبلهم مطلقًا، وقد وجدت ما يشير إلى ذلك فيهم حقًّا[٣].

بقي أن نذكر شيوخًا لأبي بكر الأنصاري لم أقف فيهم على جرح أو تعديل، إلا أنّهم مذكورون في هذه المشيخة. وهؤلاء قسمان؛ الأول: من

---

(١) انظر الشيوخ رقم (٤. ٣٠، ٤٢).
(٢) انظر الشيوخ رقم (٥٧، ٦١، ٦٨، ٧٣).
(٣) انظر التعليقة السابقة.

وجدتُ له ترجمة، وهم ثمانية شيوخ[١]. والثاني: من لم أجد له ترجمة، وهما شيخان فقط[٢]. وهذان القسمان من شيوخ أبي بكر الأنصاري ممّن لم أجد فيهم جرحًا أو تعديلاً هم الذين يظهر فيهم بوضوح أثر اشتراطِ أبي بكر الأنصاري أن لا يذكر في مشيخته إلا من كان ثقةً عنده، لأنّ مجرّد ذكرهم فيها يقتضي أن يرتفعوا عن كونهم مجهولين أو غير مذكورين بجرح أو تعديل، إلى أن يكونوا ثقاتًا، بتوثيق أبي بكر الأنصاري لهم، من خلال ذكرهم في كتابه (أحاديث الشيوخ الثقات).

ولا يعني أن هذا التوثيق ليس له أثرٌ إلا في من لم يُذكر بجرح أو تعديل، بل هو نافعٌ حتى فيمن ذُكر بواحدٍ منهما، أو بهما معًا؛ مُؤكِّدًا مَرّةً، ومُرَجِّحًا أخرى، ومُشيرًا إلى وُجُودِ خلافٍ أخيرًا.

ومع هذا التوثيق والثناء الإجمالي من أبي بكر الأنصاري في شيوخه، فقد أثنى أبو بكر الأنصاري على بعض شيوخه بأعيانهم؛ في المشيخة[٣]، وخارج المشيخة في كتبه الأخرى[٤].

أمّا طريقته في عَرْض المادّة العلميّة التي تضمّنتها المشيخة، فهي:

أنه يبدأ باسم الشيخ كاملاً واضحًا، بحيث لا يلتبس بغيره، وذلك خلال سياقه حديثًا من طريقه.

---

(١) انظر الشيوخ رقم (٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٧٠، ٧٩، ٨٤).
(٢) انظر الشيخين رقم (٨٥، ٨٧).
(٣) انظر الشيخ الثاني، والثالث، والسادس، والسابع، والحادي عشر، والرابع عشر، والرابع والعشرين، والثالث والثلاثين.
(٤) انظر الشيخ رقم (١، ٣، ٤، ٩، ١١).

ثم يذكر له بعض أحاديثه المنتخبة من مسموعاته عنه، التي لا تزيد عن خمسة عشر حديثًا، كما في الشيخ الأول.

ويختصر اسمَ شيخه عند ذكره في الحديث الثاني والثالث فما بعده، بعد أن كان قد أورده تامًّا في أوّل حديثٍ (كما سبق).

ويختم أحاديث الشيخ من شيوخه غالبًا بأثر غير مرفوع أو قصّة أو حكمة أو أبيات من الشعر أو نحو ذلك من الغرائب اللطائف.

ويُنهي إيراده أحاديث كل شيخ بقوله في آخرها: «انتهى حديث فلانٍ» ويُسمِّيه، زِيادةً في التأكيد على انتهاء ذكره للشيخ ولمروياته عنه.

ثم يبدأ الشيخ الجديدَ بقوله قبل إيراد حديثٍ من طريقه: «شيخٌ آخر»، ثم يبدأ بإسنادِ حديثٍ لذلك الشيخ الجديد، مُسمّيًا له فيه تسميةً واضحةً كعادته في كل شيخ.

أمّا أحاديث المشيخة وآثارها وجميعُ مروياتها، فقد بلغت ستةً وثلاثين وسبعَمائة حديثٍ وخبر.

ومما يلفت الانتباه بقوّة أن هذا العدد الكبير من الأحاديث والمرويات ليس فيها حديثٌ واحدٌ مرويٌّ عن واحدٍ من الكتب الستّة الأمهات!! وهذا ممّا يزيد المشيخة ومادتها العلمية قيمةً، ويبيّن أهمّيتها، ويُجَلِّي مقدار ثرائها في مجال الرواية.

بل لك أن تعلم أن بعضًا من أحاديث هذه المشيخة لم يقف بعضُ الأئمة عليها إلا في هذه المشيخة[1].

---

(١) انظر مثلاً الحديث رقم (٢٥٥، ٥٨٩، ٧١٩).

وهذا ما يُفسِّر لنا واحدًا من أسباب العناية الكبيرة للعلماء بهذه المشيخة، وكثرة من رواها منهم، كما يظهر من سماعاتها ومن كتب البرامج والأثبات وغير ذلك. إن هذا السبب هو ما تميّزت به أحاديث هذه المشيخة، من كونها أحاديثَ فوائدَ: عواليَ وغرائبَ؛ ولذلك صنّف أحد العلماء مُنْتَقًى من أحاديثها، ضمّنه بعضًا من تلك الأحاديث الفوائد؛ ليؤكّد لنا بذلك ـ أخيرًا ـ حِرْصَ العلماء على المحافظة ولو على قدرٍ يسيرٍ من هذه المشيخة!.

أمّا مقدار ما في هذه المشيخة من الأحاديث المقبولة (من صحيح وحسن)، إلى ما فيها من المردود (من ضعيف وشديد الضعف وموضوع)، فإليك هذه الإحصائية، التي هي خلاصة جهدي في تخريج هذه المشيخه:

ـ عدد الأحاديث المقبولة: ثلاثةٌ وعشرون وخمسمائة حديث[١].

ـ عدد الأسانيد الضعيفة: سبعة وسبعون حديثًا[٢].

ـ عدد الأسانيد الشديدة الضعف: اثنان ومائة حديث[٣].

---

(١) وهي ما سوى الأحاديث الآتية في الإحصائيات التالية.

(٢) رقم (٢٦، ٢٩، ٣٩، ٥٢، ٧٨، ٨٢، ٨٦، ١١١، ١٢٩، ١٤٨، ١٥١، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٤، ١٨٠، ١٨٦، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٣١، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٧١، ٢٨٢، ٣١٠، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤٣٣، ٤٤٠، ٤٤٩، ٤٧٧، ٥١١، ٥١٢، ٥١٩، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٥٤، ٥٧٩، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٩٣، ٥٩٥، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٤، ٦٠٩، ٦١٢، ٦٣٥، ٦٤٦، ٦٤٩، ٦٥٦، ٦٦٠، ٦٦٤، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٨٩، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٧، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٤، ٧٢٠، ٧٢٧).

(٣) رقم (١٠، ١٣، ٣٤، ٣٦، ٤٣، ٧٠، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٧، ١١٢، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٥/ب، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٠٥، =

ـ عدد الأحاديث المحكوم عليها بالوضع: أربعةٌ وثلاثون حديثاً[١].

فمجموع الأسانيد المردودة: ثلاثة عشر ومائتا حديث، في مقابل ثلاثة وعشرين وخمسمائة حديث.

وعلى هذا فنسبة الأحاديث المردودة إلى الأحاديث المقبولة دون الثلث، وأمّا ما يزيد على الثلثين فأحاديث مقبولة.

أمّا مصادر المشيخة فكثيرة جدًّا، ومتنوّعة غاية التنوّع، وتتميّز أخيرًا بأنها غالبًا من مغمور كتب السنّة وأجزائها المنثورة غير المشهورة. وبذلك نستفيد من هذه المشيخة في إثبات نسبة تلك الكتب إلى مؤلفيها، وفي إعطائنا بعض الصورة عن مضامين بعض تلك الكتب المفقودة أو شبه المفقودة، وفي إبراز إسناد تلك النّسخ، لضمان إبقاء سلسلة إسنادها؛ لتقوم المشيخة من خلال ذلك بنحو ما تقوم به كتب الأثبات والبرامج.

= ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٩، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٥، ٢٧٩، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣١١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٤٣، ٣٥٠، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٧، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٥، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٧، ٤٩٢، ٥١٥، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٢، ٦٠٦، ٦٢١، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٣٤، ٦٣٦، ٦٣٨، ٦٤٣، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٥، ٦٦٥، ٦٧١، ٦٧٩، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٥، ٦٨٧، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٦، ٦٩٨، ٧٠٣، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧٢٨، ٧٣٤).

(١) ٦٣، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ٧٧، ٢٠١، ٢٢٢، ٣٠٣، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٦٧، ٣٧١، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٦، ٥٠٧، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٧، ٥٩٠، ٦٤٢، ٦٤٤، ٦٤٧، ٦٥٩، ٦٦٧، ٦٩٥، ٧١٢، ٧١٣، ٧٣٣.

وقد اجتهدت في معرفة مصادر المشيخة، وتوصّلت إلى نتائج قطعيّة في ذلك أحيانًا وأغلبيّةٍ أحيانًا أخرى؛ ورأيت أن إكمال الدراسة للمشيخة لا يكون، وتمام الاستفادة منها لا يحصل = إلا بإبراز تلك المصادر.

لذلك فسأسرد تلك المصادر حسب الترتيب الهجائي لأسمائها، إلا كتب الأمالي والفوائد والمجالس والأحاديث ونحوها فرتّبتها حسب أسماء المؤلفين؛ لأن ترتيبها على اسم الكتاب قليل الفائدة، لكثرة ما تتبدّل أسماؤها في كتب التراجم والفهارس من أمالي إلى فوائد إلى حديث فلان إلى غير ذلك.

فإليك مسرد مصادر المؤلّف، مع ذكر أرقام الأحاديث والأخبار المأخوذة منها في هذه المشيخة؛ وما لم أُعلّق عليه بشيء فهو ما لم أجد فيه إضافةً فوق ما ذكرته في موطن العزو إليه.

١ ـ أخلاق حملة القرآن: للآجري (ت ٣٦٠هـ) (وهو مطبوع). [٦٦٤].

٢ ـ أربعون حديثًا من مُسند بُريد بن عبدالله بن أبي بردة، عن جدّه، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: للدارقطني (ت ٣٨٥هـ) (وهو مطبوع). [١٠٦][(١)].

٣ ـ الأشربة: للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) (وهو مطبوع). [١٦٧].

٤ ـ الأفراد: للدارقطني (ت ٣٨٥هـ). [٣٥][(٢)].

٥ ـ تاريخ بغداد: للخطيب (ت٤٦٣هـ) (وهو مطبوع) [٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦].

---

(١) انظر: ثبت الضياء المقدسي (١٢٧).
(٢) انظر: ثبت الضياء المقدسي (١٣٦).

٦ ـ الجامع: لمعمر بن راشد (ت ١٥٤هـ) (وهو مطبوع). [٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٧].

* حديث أبي القاسم البغوي: للعُشاري: يأتي في قسم الأمالي برقم (٧٧).

* حديث علي بن الجعد لأبي القاسم البغوي: يأتي في قسم الأمالي برقم (٨٨).

٧ ـ الزكاة: ليوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد (ت٢٩٧هـ). [٤][(١)].

٨ ـ السنن: للشافعي (ت ٢٠٤هـ) ـ برواية المزني ـ (وهو مطبوع). [٧، ٨، ٦٦١].

٩ ـ السنن: للشافعي ـ برواية الزعفراني ـ (ت ٣٣٢هـ).

١٠ ـ صفة المنافق: للفريابي (ت ٣٠١هـ) (وهو مطبوع). [٩٧، ٩٨، ١٠٣].

١١ ـ الصيام: ليوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد (ت٢٩٧هـ). [٥، ٦][(٢)].

---

(١) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٢٠٤ رقم ٧٧٧) (٢/ ١٢٦)، والمعجم المفهرس (١٣٠).

(٢) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥ رقم ٧٧٨)، والمعجم المفهرس له (رقم ١٤٤).

١٢ ـ الطهور: لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) (وهو مطبوع). [٣١١][(١)].

١٣ ـ عوالي مالك بن أنس: لهشام بن عمار (ت٢٤٥هـ) (وهو مطبوع)[(٢)]. [٨٤].

١٤ ـ فضائل الصحابة: للإمام أحمد (ت هـ) (وهو مطبوع). [١٠].

١٥ ـ فضل من اسمه محمد وأحمد: لأبي عبدالله بن بُكير (ت ٣٨٨هـ) (وهو مطبوع). [٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦][(٣)].

١٦ ـ كلام الليالي والأيام: لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ) (وهو مطبوع). [٥٣١، ٥٣٢].

١٧ ـ المبعث: لهشام بن عمّار (ت ٢٤٥هـ). [١٤٧][(٤)].

١٨ ـ المستجاد من فعلات الأجواد: للدارقطني (ت ٣٨٥هـ) (وهو مطبوع). [١٧٢].

---

(١) وهو مطبوع عن نسخةٍ برواية أبي بكر الأنصاري، كما في مقدّمته (٦٣، ٨٧)، وانظر: المجمع المؤسس للحافظ ابن حجر (١/ ٣٨٤، رقم ٣١٤)، والمعجم المفهرس له (رقم ٩٦).

(٢) وهو مطبوع عن نسخةٍ مرويّةٍ من طريق أبي بكر الأنصاري، كما في سماعاتها (١/ ٤١٠).

(٣) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ١٢٠ رقم ٦٤٦)، والمعجم المفهرس (رقم ٤٦٣).

(٤) انظر: مشيخة ابن الحطاب الرازي (١٦٦)، والمجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٢٣٣ رقم ٨٢٥).

١٩ ـ المسلسلات: لهنّاد بن إبراهيم النسفي (ت ٤٦٥هـ). [٣٢١][(١)].

٢٠ ـ المسند: للإمام أحمد بن حنبل. (وهو مطبوع). [١، ٢، ٣، ٢٤، ٢٥].

٢١ ـ مسند سمرة بن جندب: لسفيان بن وكيع (ت ٢٤٧هـ). [٣٠٧][(٢)].

٢٢ ـ مسند عبدالله بن مسعود: لابن صاعد (ت ٣١٨هـ). [٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩][(٣)].

٢٣ ـ مسند عثمان بن عفان: لأبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ). [١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩][(٤)].

٢٤ ـ مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ). [٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢].

٢٥ ـ مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (ت ٤٦٥هـ). [٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٢].

٢٦ ـ مشيخة أبي طالب العُشَاري (ت٤٥١هـ). [٣٢، ٣٥، ٣٦، ٣٩][(٥)].

---

(١) انظر: ثبت الضياء (١٧٧).

(٢) صرّح باسم هذا المصدر في المشيخة نفسها.

(٣) انظر: برنامج محمد بن جابر الوادي آشي (٢٤٤)، ومقدّمة تحقيق مسند عبدالله ابن أبي أوفى لابن صاعد بتحقيق د. سعد آل حميِّد (٣٠).

(٤) انظر: ثمت الضياء (١٢٦، ١٣٦ ـ ١٣٧)، والمجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٤٨٢ رقم ١١٥٤)، والمعجم المفهرس (رقم ١٥١١).

(٥) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٣٠٣ رقم ٢٢٦) (٢/ ٤٦٠)، والمعجم المفهرس له (رقم ٨٠٥).

٢٧ ـ المغازي: للواقدي (ت ٢٠٧هـ) (وهو مطبوع). [٦١٢][(١)].

٢٨ ـ الموطأ: للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) برواية أبي مصعب الزهري (وهو مطبوع). [٢٧٢، ٢٧٦][(٢)].

٢٩ ـ الموفَّقِيَّات: للزبير بن بكار (ت ٢٥٦هـ) (وهو مطبوع). [١٢٩].

٣٠ ـ الورع: لأبي بكر المَرُّوْذِي (ت ٢٧٥هـ) (وهو مطبوع). [٣٨٤، ٣٨٥، ٥٩٤].

وفيما يلي كتب الأمالي والمجالس والفوائد والأحاديث على ترتيب مؤلفيها على حروف المعجم:

٣١ ـ إبراهيم بن سعيد بن عبدالله الحبّال أبو إسحاق المصري (ت٤٨٢هـ)، له جزء. [٣٥٩، ٣٦٨][(٣)].

٣٢ ـ إبراهيم بن عبدالصمد بن موسى الهاشمي (ت ٣٢٥هـ)، له أمالي (مطبوعة). [١٥٨، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٦، ٢٨٨][(٤)].

٣٣ ـ أحمد بن جعفر بن حمدان القَطِيعي (ت ٣٦٨هـ)، له أمالي (طبع بعضُها). [٢٦، ٣١][(٥)].

---

(١) انظر: ثبت الضياء (٢٠٥).
(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٦/ ١٣٨)، وتاريخ التراث لفؤاد سزكين (١/ ١/ ٣٥١).
(٣) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١٠٩٦).
(٤) انظر: ثبت الضياء (١٢٧)، والمجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٢٢٠، ٨٤)، والمعجم المفهرس له (رقم ١٠٠٢).
(٥) انظر: برنامج قاسم بن يوسف التُّجِيبي (٢٢٧ ـ ٢٢٨)، والمجمع المؤسِّس (٢/ ٢٠٢، ٢٣١ ـ ٣٣٢، ٤٤٢ رقم ٧٧٤)، والمعجم المفهرس له (رقم ١٤٥٥).

٣٤ ـ أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون الباقلاني أبو الفضل (ت٤٨٨هـ)، له الفوائد. [٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠][(١)].

٣٥ ـ أحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن شاه، حديثه: لأبي الغنائم الدَّجاجي (ت ٤٦٣هـ). [١٥٤، ١٥٥][(٢)].

٣٦ ـ أحمد بن سلمان بن الحسن النجّاد أبو بكر (ت ٣٤٨هـ)، له أمالي. [٢٧٩، ٤٣٦، ٥٥٣، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٥، ٦١٦، ٦٢٨، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٤٣][(٣)].

٣٧ ـ أحمد بن عبدالله بن الخضر السُّوْسَنْجِرْدِي (ت ٤٠٢هـ)، أحاديثه. [٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١].

٣٨ ـ أحمد بن عبدالعزيز بن أحمد المعروفُ بابن ثَرْثَال (ت ٤٠٨هـ)، له جزء حديثه. [٣٥٩][(٤)].

٣٩ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله البزّاز أبو الحُسين ابن النَّقُّور (ت ٤٧٠هـ)، حديثه. [١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥].

---

(١) الظاهرية [مجموع ٥٥] (و١٢ ـ ٣٣)، كما في الفهرس الشامل (٢/ ١٢١٤ رقم ٣٦٩).

(٢) الظاهرية [مجموع ٧٣] (و١٢٠ ـ ١٣٠)، انظر الفهرس الشامل (٢/ ٧١٣ رقم ٢٩٨).

(٣) الظاهريّة [مجموع ٣١/ ١٣] (و٢٠٨/ أ ـ ٢١٤/ ب)، و[١١٥] (و٨٨/ أ ـ ١٠٢/ أ). انظر: تاريخ التراث العربي لسزكين (١/ ٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)، ومقدّمة تحقيق مسند عمر بن الخطاب بتحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله (١٦).

(٤) ولدي مصورة منه، وهو من مصادر هذه الرسالة.

٤٠ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن يعقوب، أبو بكر ابن حُمُدويه (ت ٤٧٠هـ)، أماليه. [٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٥][(١)].

٤١ ـ أحمد بن محمد بن الصقر البغدادي ابن النَّمَط (ت ٤٢٨هـ)، له جزء حديثه. [٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧][(٢)].

٤٢ ـ أحمد بن محمد بن عمر بن الحسن، أبو الفرج ابن المسلمة (ت ٤١٥هـ)، له الأمالي. [٦٥٤، ٦٥٧][(٣)].

٤٣ ـ أحمد بن محمد بن عمران بن موسى النهشلي ابن الجُنْدِي (ت ٣٩٦هـ)، له الفوائد. [٢٣٢ ـ ٢٣٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩][(٤)].

٤٤ ـ أحمد بن يحيى بن يزيد النحوي ثعلب (ت ٢٩١هـ)، له المجالس (مطبوع). [٤٦٣].

٤٥ ـ إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار (ت ٣٤١هـ)، له حديث. [٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١][(٥)].

---

(١) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٢١٤ رقم ٧٩٧).
(٢) الظاهرية [مجموع ٣١] (و١٨٣ ـ ١٨٩)، انظر: الفهرس الشامل (١/ ٦٣٧ رقم ٣٣٧).
(٣) الظاهرية [مجموع ١٠٤] (و١١٨ ـ ١٢١) [مجموع ١١٨] (و١٠/ ب ـ ١١/ ب) [مجموع١] (و٢ ـ ٢٢)، انظر الفهرس الشامل (١/ ٢٤٧ رقم ١٣٧١).
(٤) الظاهريّة [عام ٤٥١٧] (و١ ـ ٩). الفهرس الشامل (٢/ ١٢١٠ رقم ٣٤٥).
(٥) الظاهريّة [مجموع ٢٤] (و٨ ـ ١٥)، [مجموع ٣١] (و٢١٥ ـ ٢٢٤) [عام ٤٥٤٠] (و١ ـ ١١)، انظر: الفهرس الشامل (٢/ ٧٠٧ ـ ٧٠٨ رقم ٢٢٧).

٤٦ ـ بشر بن مطر بن ثابت الواسطي (ت ٢٦٢هـ)، له حديثه. [٢٨٥، ٢٨٩، ٣٢٩، ٤٦٨، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧][(١)].

٤٧ ـ جعفر بن محمد بن نُصير الخُلْدِي الخَوّاصُ (ت ٣٤٨هـ)، له أماليه (طُبع بعضُها). [٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٥٢١، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٦٠، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤]، وفي رقم (٥٢١) بيانُ أوّل مجلسٍ أملاه[(٢)].

٤٨ ـ الحسن بن عرفة (ت ٢٥٧هـ)، له جزء حديثه المشهور (المطبوع). [٣٥٤، ٣٥٨، ٤٤٦، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٦، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٤٤٥، ١١٦، ٤٤٧، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٨٧].

٤٩ ـ الحسن بن علي بن محمد الجوهري (ت ٤٥٤هـ)، له الأمالي. [١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥][(٣)].

٥٠ ـ الحسن بن محمد بن الحسن بن علي الخلال أبو محمد (ت٤٢٩هـ)،

---

(١) الظاهريّة [مجموع ٩٤] (و٨٧/أ ـ ٩٤/ب). تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٢٧٩).
(٢) التيموريّة [٢٩٥] (٢٢١)، انظر: الفهرس الشامل (١/ ٢٤٠ رقم ١٣١٥).
(٣) انظر: ثبت الضياء (١٢٤)، والمجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠ رقم ٣٥٢، ٣٥٣) (٢/ ٥٥ ـ ٥٦)، والمعجم المفهرس له (رقم ١٠٨٤).

له الأمالي (طُبع جزءٌ منها). [٦٠٨، ٦٠٩].

٥١ ـ الحُسين بن إسماعيل المَحَامِلي (ت ٣٣٠)، أماليه برواية ابن البيِّع (مطبوع). [٣٤٥].

٥٢ ـ الحسين بن إسماعيل المحاملي أيضًا، له الأمالي برواية ابن مهدي الفارسي. [١٥٩، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥].

٥٣ ـ الحسين بن إسماعيل المحاملي أيضًا، له الأمالي برواية أحمد ابن محمد بن موسى ابن الأهوازي. [٢٧٥، ٣٣٠].

٥٤ ـ الحسين بن إسماعيل المحاملي أيضًا، له الأمالي برواية أبي القاسم إسماعيل بن الحسن الصرصري. [٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٠].

٥٥ ـ الحسين بن إسماعيل المحاملي أيضًا، له الأمالي برواية عُبيدالله ابن محمد بن أحمد بن أبي مسلم الفَرَضي. [٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤].

٥٦ ـ الحسين بن إسماعيل المحاملي أيضًا، له الأمالي برواية أبي القاسم عُبيدالله بن أحمد الصيدلاني. [٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٦٩].

٥٧ ـ الحسين بن هارون الضبي (ت ٣٩٨هـ)، له الأمالي. [١٤٦][(١)].

---

(١) ليدن [ب١٢٢]، والظاهرية [مجموع ٢٢] (و١٣٤/أ ـ ١٤٤/أ) [عام ٦٣] (و٩/أ ـ ١٤٤/أ)، انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/١/٤٤٢ ـ ٤٤٣)، وثبت الضياء (١٢٤).

٥٨ ـ الحسين بن يحيى بن عيّاش القطان (ت ٣٣٤هـ)، له الحديث: والفوائد المنتقاة. [٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٨، ٣٥١، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠][(١)].

٥٩ ـ حنبل بن إسحاق (ت ٢٧٣هـ)، له جزء حديثه (مطبوع). [٥٧٨].

٦٠ ـ داود بن رُشَيد (ت ٢٣٩هـ). [٣٣، ٥٩، ١٠٠، ١١٢، ١٢١، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٠، ٢١٣][(٢)].

٦١ ـ داود بن عَمرو بن زهير الضبي (ت ٢٢٨هـ)، له حديثه جَمْعُ أبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ). [١٠٢][(٣)].

٦٢ ـ سَعْدَان بن نصر الثقفي البزّاز (ت٢٦٥هـ)، له جزء حديثه (مطبوع). [٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٥٧٢].

٦٣ ـ شيبان بن فَرُّوخ (ت ٢٣٥هـ أو ٢٣٦هـ)، له جزء حديثه. [٨١][(٤)].

٦٤ ـ طِرَاد بن محمد بن علي الزينبي أبو الفوارس (ت٤٩١هـ)، له الأمالي أو الفوائد. [٢٩١ ـ ٢٩٢ ـ ٢٩٣ ـ ٢٩٤ ـ ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ـ ٢٩٨][(٥)].

---

(١) الظاهرية [مجموع ٣١] (و١٦٩/أ ـ ١٨٢/أ) [٤/٧٥] [١٠/١١٥] (١٤٠ ـ ١٤٧/ب)، [حديث ٣٨٧]، والقاهرة [حديث ١٢٦٠].

(٢) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١١٦٤).

(٣) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١١٦٥).

(٤) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٢٠١)، والمعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١٣٠١)، لكن من غير طريق المشيخة.

(٥) الأمالي في الظاهريّة [مجموع ٩٤] (و١٧٠ ـ ١٧٤) [مجموع ٣٥] (و٧٨ ـ ٩٨) [مجموع٣٧] (و١ ـ ٥) [مجموع٦٢] (و١٢٠ ـ ١٣٢) [مجموع٦٣] (و١٤٧ ـ ١٥١) =

٦٥ ـ عبدالله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي البغدادي (ت ٣٦٩هـ)، له الفوائد (ولدّي مصورة منه). [٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣][(١)].

٦٦ ـ عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري أبو بكر (ت ٣٢٤هـ)، له الفوائد. [٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦][(٢)].

٦٧ ـ عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عمر الصَّرِيفيني (ت ٤٦٩هـ). [١١٧، ١١٨].

٦٨ ـ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي أبو القاسم (ت ٣١٧هـ)، حديثه من جَمْع أبي طالب العُشاري (ت ٤٥١هـ) (وهو مطبوع). [٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٨][(٣)].

٦٩ ـ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي أبو القاسم أيضًا، له فوائد عن شيوخه. [١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠][(٤)].

٧٠ ـ عبدالباقي بن قانع (ت ٣٥١هـ)، له الفوائد. [٦١٣، ٦١٤][(٥)].

= [حديث ٣٤٤] (و١٦ ـ ٢١). والفوائد في الظاهريّة [مجموع ٣٧] (و٩٤ ـ ١١٤) [مجموع ٧٢] (٦٣ ـ ٨٢). وكوبريللي [١٥٨٤/ ١١] (١٠٤/ أ ـ ١١٧/ ب). انظر الفهرس الشامل (١/ ٢٤٢ رقم ١٣٣٦) (٢/ ١٢٠٧ رقم ٣٠٨).

(١) انظر: ثبت الضياء (١٩٩، ٢١٢)، والمعجم المفهرس لابن حجر (رقم ٩٩٣).

(٢) الظاهرية [مجموع ١٨] (و١٣٤ ـ ١٥١). انظر الفهرس الشامل (٢/ ١٢٠٦ رقم ٣٠٠).

(٣) انظر: ثَبَت الضياء (١٢٤).

(٤) انظر: مشيخة ابن الحطاب الرازي (٢٤٢).

(٥) الظاهرية [حديث ٢٩٧] (و١٥١ ـ ١٦٨). انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٣٧٨).

٧١ ـ عبدالعزيز بن المختار (ت بين ١٧١ ـ ١٨٠هـ)، له نسخة من حديثه. [١٠٨، ١٠٩][(١)].

٧٢ ـ عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري أبو معشر المقرىء المكي (ت ٤٧٨هـ)، له الفوائد، وجزءٌ من حديثه. [٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧][(٢)].

٧٣ ـ عبدالملك بن عبدالعزيز القُشَيري أبو نصر التمّار (ت ٢٢٨هـ)، له نسخةٌ من حديثه. [٤١، ٤٢، ٤٥، ١١٣، ١٧٤، ١٧٦][(٣)].

٧٤ ـ عبدالملك بن محمد بن عبدالله بن بِشْرَان أبو القاسم (ت ٤٣٠هـ)، له الأمالي (مطبوعة). [٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧].

٧٥ ـ عبدالواحد بن عبدالعزيز بن الحارث التميمي أبو الفضل الحنبلي (ت ٤١٠هـ)، له أمالي. [٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٥٣، ٦٥٦].

٧٦ ـ عُبيدالله بن عبدالرحمن بن محمد الزهري أبو الفضل (ت ٣٨١هـ)، له حديثه (مطبوع). [٧١، ٧٢، ٧٨].

٧٧ ـ عثمان بن أحمد بن عبدالله بن يزيد الدقاق البغدادي أبو عَمرو

---

(١) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١١٠٤).
(٢) الظاهرية [مجموع ١٣] (و١٥٢ ـ ١٥٤). انظر الفهرس الشامل (٢/ ٧٢٤ رقم ٤١٢)، ولسان الميزان ـ ترجمة محمد بن يعقوب بن سراج ـ (٥/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤).
(٣) انظر: مشيخة ابن الحطاب الرازي (٢٤٢).

الشهير بابن السَّمَّاك (ت ٣٤٤هـ)، له أمالي وحديث وفوائد. [٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٥٢٢][(١)].

٧٨ ـ علي بن أحمد بن محمد البُسْرِي أبو القاسم (ت ٤٧٤هـ)، له أمالي. [١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤][(٢)].

٧٩ ـ علي بن الجعد الجوهري (ت ٢٣٠)، له حديثه جَمْعُ أبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ) المشهور بـ (الجعديات) وهو مطبوع. [٥٥، ٨٣].

٨٠ ـ علي بن حرب الطائي (ت ٢٦٥هـ)، له حديثه. [٢٥٣، ٣٣٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٣][(٣)].

٨١ ـ علي بن عبدالرحمن بن الحسن النيسابوري ابن عَلّيك (ت٤٦٨هـ)، له فوائد. [٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١][(٤)].

٨٢ ـ علي بن عمر بن محمد بن الحسن الحربي (ت ٣٨٦هـ)، حديثه عن محمد بن عبدة الضَّبِّي (ت ٣١٣هـ). [١٠٨، ١٠٩][(٥)].

---

(١) لكتبه نسخ متعدّدة، فانظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٣٧٠ رقم ١٨٩)، والفهرس الشامل (١/ ٢٤٠ رقم ١٣٢٢) (٢/ ٧٠٦ رقم ٢١٦).

(٢) الظاهريّة [مجموع ١٢٠] (و١٤٧ ـ ١٥١). انظر الفهرس الشامل (١/ ٢٣٧ رقم ١٢٨٨).

(٣) الظاهريّة [مجموع ٦٧/ ٥، ٧٣] (من ٧٥/ أ ـ ٨٢/ ب)، انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٢٨١ رقم ٨٣).

(٤) الظاهرية [مجموع ٨٧] (و٢٣٧ ـ ٢٤٣). انظر الفهرس الشامل (١/ ٦٤٦ رقم ٤٤٩).

(٥) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١١٠٤).

٨٣ ـ علي بن عمر بن محمد بن الحسن الحربي أيضًا، له حديثه (الحربيات) والفوائد والأمالي (طُبع بعضها). [١٠٤، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١٤١، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦][(١)].

٨٤ ـ علي بن عمر بن محمد بن الحسن الحربي أيضًا، له حديثه عن محمد بن محمد بن سليمان الباغَنْدِي (ت ٣١٢هـ). [٨٢][(٢)].

٨٥ ـ علي بن محمد بن عبدالله بن بِشران أبو الحسين (ت ٤١٥هـ)، له الفوائد. [٦٥٥، ٦٥٩][(٣)].

٨٦ ـ علي بن مُفَرِّج بن عبدالرحمن الصِّقِلِّي (ت نيّفٍ وسبعين وأربعمائة)، له فوائد. [٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥][(٤)].

٨٧ ـ عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير الكَتَّاني (ت ٣٩٠هـ)، له أمالي. [٤٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠][(٥)].

---

(١) انظر: ثبت الضياء (١١٨)، والمجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩)، والمعجم المفهرس (رقم ١١٠٢)، وتاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧ رقم ٢٥١).

(٢) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (رقم ١١٠٤).

(٣) له نسخ متعدّدة، انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٤٥٠، ٤٦٩ رقم ٢٨٩، ٣١٤).

(٤) انظر: المجمع المؤسّس لابن حجر (٣/ ١٤١ رقم ١٣٧٣).

(٥) انظر: التقييد لابن نقطة ـ ترجمة أحمد بن يحيى بن بركة ـ (رقم ٢١٠)، وثبت الضياء (١١٤، ١٣١)، والفهرس الشامل (١/ ٢٤٥، ٦١٩ رقم ١٣٦١، ٩٤).

٨٨ ـ عمر بن محمد بن علي الزيّات (ت ٣٧٥هـ)، له حديث. [١٢، ١٤، ٧٣، ٧٤، ٧٣١، ٧٣٢][(١)].

٨٩ ـ عيسى بن سالم الشاشي (ت٢٣٢هـ)، له حديث. [١٢٣، ١٢٧][(٢)].

٩٠ ـ عيسى بن علي بن عيسى بن داود بن الجرّاح (ت ٣٩١هـ)، له الفوائد المنتقاة العوالي والغرائب عن أبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ). [٤٣، ٥٤، ١٠٢، ١٢٣، ١٢٧، ١٣١، ١٤٢][(٣)].

٩١ ـ محمد بن أحمد بن إسماعيل الواعظ الشهير بابن سمعون (ت ٣٨٧هـ)، له الأمالي. [٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤][(٤)].

٩٢ ـ محمد بن أحمد بن الحسين بن الغطريف (ت ٣٧٧هـ)، له جزء حديثي (مطبوع). [٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠][(٥)].

٩٣ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق بن عبدالله البغدادي

---

(١) الظاهرية [مجموع ٥٦] (و١٩٩/أ ـ ٢٠٨/أ) [مجموع ٩٤/ ٢٢] (٢٥٨/أ ـ ٢٦٦)، وانظر: المجمع المؤسّس لابن حجر (١/ ٢٩٨ رقم ٢٢٢) (١/ ٣٦٦) (٢/ ٢٠٨)، والمعجم المفهرس (رقم ١٢٣٦)، وتاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٤٠٩).

(٢) الظاهرية [مجموع ١٠٤] (و٩٦/أ ـ ١١٣/أ). انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٢٠١ رقم ٤٦)، والفهرس الشامل (١/ ٦٤٠) (٢/ ٧٢٥).

(٣) انظر: ثبت الضياء (١١٥).

(٤) انظر: الفهرس الشامل (١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١ رقم ١٣٢٣)، ويقوم الدكتور عامر حسن صبري (حفظه الله) على طبعه.

(٥) انظر: المجمع المؤسّس لابن حجر (١/ ٣٧٠ رقم ٣٠٤) (٢/ ٢١٢)، والمعجم المفهرس (رقم ١٤١٢).

أبو الحسين ابن رِزْقُوْيه (ت ٤١٢هـ)، له حديثه [٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦][(١)].

٩٤ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حسنون النرسي (ت٤٥٦هـ)، له حديث. [٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧][(٢)].

٩٥ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن عمر، أبو جعفر ابن المُسْلِمة (ت ٤٦٥هـ)، له أمالي. [١٠١، ١٠٢، ١٠٣][(٣)].

٩٦ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن فارس، ابن أبي الفوارس (ت٤١٢هـ)، له حديثه. [٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٥٨، ٦٦٠][(٤)].

٩٧ ـ محمد بن إسماعيل بن العباس الورّاق (ت ٣٧٨هـ)، له أمالي. [٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠][(٥)].

٩٨ ـ محمد بن الحسن بن محمد بن زياد النقّاش أبو بكر (ت ٣٥١هـ)، له حديثه. [٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢][(٦)].

---

(١) الظاهريّة [مجموع ٣٧] (و٤٥ ـ ٤٩). نظر: الفهرس الشامل (٢/ ٧٠٥ رقم ٢٠٢).
(٢) الظاهريّة [مجموع ٢٦٣٧] (و٦٩ ـ ٧٤)، انظر: الفهرس الشامل (٣/ ١٥٩٩ رقم ١٣٠١).
(٣) انظر: ثَبَت الضياء (١٣٠).
(٤) الظاهرية [مجموع ١١٠/ ٢]. الفهرس الشامل (١/ ٦٣٢ رقم ٢٦٧).
(٥) الظاهريّة [مجموع ١١٧] (و١٩/ ب ـ ٢٠/ أ). انظر: برنامج قاسم بن يوسف التُّجِيبي (٢٢٧ ـ ٢٢٨)، والمجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٢٠٢ رقم ٧٧٤)، والمعجم المفهرس له (رقم ١٤٥٤)، والفهرس الشامل (٣/ ١٥٦٧ رقم ١١٣٣).
(٦) الظاهرية [مجموع ١٢٤] (و٨٦ـ ٨٧). انظر: الفهرس الشامل (٢/ ٧١٣ رقم ٢٩٩).

٩٩ ـ محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء أبو يعلى الحنبلي (ت ٤٥٨هـ)، له أمالي. [٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠][(١)].

١٠٠ ـ محمد بن عبدالله بن أبان التغلبي الهِيْتِي (ت٤١٠هـ)، له أمالي. [٥٧٩].

١٠١ ـ محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي أبو بكر (ت ٣٥٤هـ)، له فوائده المشهورة بـ (الغيلانيات) وهو مطبوع. [٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦].

١٠٢ ـ محمد بن عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن هارون الدقاق، ابن أخي مِيْمِي (ت ٣٩٠هـ)، له الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان عن الشيوخ العوالي، وجزء من حديثه. [١٤٣][(٢)].

١٠٣ ـ محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، له جزء حديثه المشهور بالعُلّوّ الإسنادي المطلق (وهو مما قد طُبع مؤخّرًا). [١٦، ١٧، ١٨، ١٩][(٣)].

١٠٤ ـ محمد بن عبدالرحمن بن العباس المخلِّص، أبو طاهر (ت٣٩٣هـ)، له الفوائد أو الأمالي. [١٥٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩][(٤)].

---

(١) له نسخ متعدّدة، انظر: الفهرس الشامل (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠ رقم ١٣٩١).
(٢) انظر: ثبت الضياء (١١٥)، وتاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٤٣٣ رقم ٢٥٨).
(٣) انظر: ثبت الضياء (١٩٩، ٢١٢)، والمجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٨٠)، والمعجم المفهرس له (رقم ٩٩٣).
(٤) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، والمعجم المفهرس له =

١٠٥ ـ محمد بن عبدالرحمن بن العباس المخلِّص، أبو طاهر أيضًا، له سبعة مجالس من أماليه (وهو مطبوع). [١١٣، ١١٤، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٣][(١)].

١٠٦ ـ محمد بن عَمرو بن البختري أبو جعفر الرزّاز (ت ٣٣٩هـ)، له أمالي وحديث. [٢٧٤، ٢٨١، ٢٩١، ٣٣١، ٣٣٣، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٧٠، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥]. وذكر في رقم (٥١٧) أول مجلس سمعه منه الراوي عنه[(٢)].

١٠٧ ـ محمد بن عيسى بن حيّان المدائني (ت ٢٧٤هـ)، حديثه. [٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢].

١٠٨ ـ محمد بن فارس بن محمد بن محمود بن عيسى البغدادي أبو الفرج ابن الغوري (ت ٤٠٩هـ)، له أمالي. [٥٧٦، ٥٧٧][(٣)].

١٠٩ ـ محمد بن محمد بن سليمان الباغَنْدي (ت ٣١٢هـ)، له جزء من حديثه. [٨٢][(٤)].

١١٠ ـ محمد بن مخلد بن حفص الدُّوري العطار (ت ٣٣١هـ)، له

= (رقم ١٥١٤)، وتاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧ رقم ٢٦٥).

(١) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٣٢٤ رقم ٢٤٧).

(٢) لكتابه نسخ متعدّدة، فانظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٣٦٧).

(٣) الظاهرية [مجموع ١٩] (و٣٨ ـ ٤٢)، انظر: الفهرس الشامل (١/ ٢٥٣، ٦٣٥).

(٤) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٢٠١)، لكن من غير طريق المشيخة.

حديث وأمالي وفوائد. [٣٠٤، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٤][(١)].

١١١ ـ محمد بن المظفّر البغدادي (ت ٣٧٩هـ)، له الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي (لديّ مصوّرة منه، ونسخته من رواية أبي بكر الأنصاري بالفعل). [٧٥، ٧٦، ٧٧][(٢)].

١١٢ ـ محمد بن يحيى بن عبدالله بن العباس الصُّوْلي أبو بكر الأديب (ت ٣٣٥هـ)، له أحاديث وأخبار (ولديّ مصوّرة منه). [٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١][(٣)].

١١٣ ـ محمد بن يوسف بن محمد العلاف ابن دُوْسْت (ت ٣٨١هـ)، وله الأمالي. [٤٠][(٤)].

١١٤ ـ مصعب بن عبدالله بن مصعب الزُّبيري (ت ٢٣٦هـ)، حديثُه من جَمْع أبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ). [٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٥، ١٠٧، ١١٠، ١٢٢][(٥)].

١١٥ ـ هُدْبَة بن خالد القيسي (ت بضع وثلاثين ومائتين)، حديثُه من

---

(١) لكتبه نسخ متعدّدة، انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠ رقم ١٧٠).
(٢) انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٤١٤ ـ ٤١٥).
(٣) دار الكتب المصريّة [٢٥٥٧٣ب] [١٥٥٨ ضمن مجموع]، انظر: الفهرس الشامل [١/ ٦٢٧ رقم ١٨٨].
(٤) الظاهريّة [مجموع ١١٢/أ ـ ١٣٠/أ]. انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٤١٨ رقم ٢٤٨).
(٥) انظر: مقدّمة تحقيق تاريخ وفاة الشيوخ للبغوي بتحقيق الشيخ الفاضل محمد عزير شمس (٣٤).

جَمْع أبي القاسم البغوي (ت ٣١٧). [٣٢، ١٤٤][(١)].

١١٦ ـ يحيى بن محمد بن صاعد (ت ٣١٨هـ)، له أمالي وحديث. [٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٣][(٢)].

١١٧ ـ يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بُهلول بن حسان الأزرق، أبو بكر التنوخي الكاتب (ت ٣٢٩هـ)، له أمالي وحديث. [٤٦٧، ٥٦٨][(٣)].

* أبو إسحاق الحبال = إبراهيم بن سعيد بن عبدالله.

* أبو بكر الصولي = محمد بن يحيى بن عبدالله بن العباس.

* أبو الفضل الزهري = عُبيدالله بن عبدالرحمن بن محمد.

* أبو القاسم البغوي = عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز.

* أبو يعلى الفراء = محمد بن الحسين بن محمد بن خلف.

* ابن السَّمَّاك = عثمان بن أحمد بن عبدالله.

* ابن شاه = أحمد بن الحسن بن محمد بن علي.

* ابن الغطريف = محمد بن أحمد بن الحسين.

* ابن ماسي = عبدالله بن إبراهيم بن أيوب.

---

(١) انظر: ثبت الضياء (٢١٩)، ومقدّمة تحقيق تاريخ وفاة الشيوخ للبغوي بتحقيق الشيخ الفاضل محمد عزير شمس (٣٣).

(٢) له نسخ متعدّده، انظر تاريخ التراث لسزكين (١/ ١/ ٣٤٧ رقم ١٥٣).

(٣) الظاهرية [مجموع ٣٨/ ١] (و١/ أ ـ ١٥/ ب) [مجموع ٨٧] (و١١١/ أ ـ ١٢٨/ ب). انظر: تاريخ التراث لسزكين (١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦ رقم ١٦٤).

* ابن المسلمه = محمد بن أحمد بن محمد بن عمر.

* ابن أخي ميمي = محمد بن عبدالله بن الحسين بن عبدالله.

* الصولي = محمد بن يحيى بن عبدالله بن العباس.

* القَطِيعي = أحمد بن جعفر بن حمدان.

* المُخَلِّص = محمد بن عبدالرحمن بن العباس.

* النرسي = محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد.

وبذلك يظهر مقدار ثراء هذه المشيخة بنوادر المصادر، التي تُضيف إلى مشاهير كتب السنة من زوائد الأسانيد والمتون ما يجعلها هي ذاتها من المصادر المهمّة للسنة النبويّة المشرّفة.

وهي (أعني هذه المشيخة) تكشف لنا وجهًا آخر من وجوه مكانة أبي بكر الأنصاري العلميّة؛ لأنها أبرزت لنا سعة دائرة مرويّاته، حتى تناولت ذلك القدر الكبير من المسموعات لتلك الأجزاء المغمورة.

بل لقد استوقفني أن أجد في مسموعات أبي بكر الأنصاري بعضَ مشاهير كتب السنة (كصحيح البخاري)[1] وكبارها (كطبقات ابن سعد)[2]، ثمّ لا يُخرج منها في هذا الكتاب خبرًا واحدًا!! ألا يدل ذلك على أن هذا التحاشي كان مقصودًا، بغرض المحافظة على تلك الكتب المغمورة وإبرازها، وأمّا تلك الكتب المشهورة فهي مستغنية بشهرتها عن شيءٍ من ذلك.

---

(١) انظر ما تقدّم (١١٦).

(٢) انظر ما تقدّم (الحاشية في ١٩١).

ثم عاد فاستوقفني أن لأبي بكر الأنصاري مسموعاتٍ أخرى لكتب غير مشهورة، لم يورد منها حديثًا واحدًا في هذا الكتاب[١]. ليعود المِدَادُ إلى تسطير الإعجابِ البالغ بعلم هذا الإمام وكثرة مروياته من كتب السنة!!.

(١) انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣ رقم ١٧٤) (١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥ رقم ٣١٦) (١/ ٥٥٩ رقم ٤٧٤) (٢/ ٣٩ رقم ٥١٣) (٢/ ٤٢ رقم ٥٣٣) (٢/ ٧٤ رقم ٥٩٦) (٢/ ١٠١ رقم ٥١٤) (٢/ ١٤٢ رقم ٦٧٥) (٢/ ١٩٧ رقم ٤٧٢) (٢/ ٢٠٩ رقم ٧٨٨) (٢/ ٢٢٣) (٢/ ٤٢٩) (٢/ ٤٤٨) (٢/ ٥١٨ ـ ٥١٩).

المبحث الثالث: مميّزاتُ هذه المشيخة، وما يُؤخَذُ عليها.

لقد تميّز هذا الكتاب (الذي حَظِيتُ بشرف خدمته) بمميّزاتٍ عديدة، لا تخفى على مَنْ طالعها، أو قَرَأ وَصْفَها السابق ذكره.

غير أنّنا سنلخِّصُ هذه المميزات في هذا المبحث، لبيان فوائد هذه المشيخة، ولإظهار كبير أهمّيتها.

فأولاً: أن علم المشيخات علمٌ متأخِّرُ الظهور في علوم السنّة، حيث كان ظهوره في القرن الرابع الهجري (كما سبق)[1]. لذلك تأتي مشيخة أبي بكر الأنصاري، وهي من مشيخات آخر القرن الخامس الهجري، لتمثّل مرحلةً متقدّمةً من مراحل علم المشيخات، ولتضع بين أيدينا صورةً من صور المؤلفات في هذا العلم خلال قرنه الثاني فقط، الذي فقدنا أكثر مؤلفاته فيه.

ثانيًا: أن المشيخة تضمّنت سبعةً وثمانين شيخًا من علماء القرن الخامس، الذي هو أحدُ القرون المتأخِّرة التي نحتاجُ فيها أيَّ إضافةٍ تخدم تراجم علمائها؛ لفقدان كثيرٍ من المصادر التي تخدمها.

ثالثًا: أن المشيخة أعطتنا تراجم لأولئك الشيوخ السبعة والثمانين، يُمكن أن نصفها بأنها تراجم متكاملة تقريبًا، خلافًا لما قد يظنّه المتعجِّلُ النظر:

ـ فالاسم والنَّسَبُ والنِّسْبةُ واللقب والكنية أوّل أركان الترجمة، وقد وُجدت في هذه المشيخة.

---

(١) انظر ما تقدّم (٢١٦ ـ ٢١٧).

ـ ثم شيوخُ المترجَم، وهؤلاء مذكورون خلال أسانيد أحاديثه في المشيخة.

ـ ثم الرواة عنه، ويكفي فيهم صاحبُ المشيخة، الذي يمتاز بأنه إمامٌ من الأئمة، لا مطلق راوٍ من الرواة.

ـ ثم يأتي ذلك التوثيقُ الجُمْلِيُّ لشيوخ هذه المشيخة، المُسْتَنْبَطُ من تسميتها بـ (أحاديث الشيوخ الثقات) كما تقدّم بيانه[1]، ليضع أحدَ أهمِّ أركان الترجمة عند أهل الحديث والرواية.

ولا يبقى بعد ذلك من أركان الترجمة الكبرى إلا ذكر سنةِ الوفاة، وهذا ما خلت منه المشيخة. إلا أن الذي يُعوِّضُ ذلك أن طبقة المترجَم قد عُلمت من خلال شيوخه والراوي عنه، والطبقةُ تقوم مقام سنة الوفاة في تحديد زمن المترجَم. وإن كنتُ قد تمّمتُ هذا النقص في حاشية التحقيق، ووُفّقتُ في جُلّ ذلك (بحمد الله تعالى).

رابعًا: أن المشيخة أضافت إضافاتٍ حقيقيّةً ذاتَ قيمةٍ على تراجم الشيوخ المذكورين فيها؛ أفصِّلها فيما يلي:

أ ـ لقد أضافت المشيخةُ ذلك التوثيق الإجمالي لجميع شيوخ صاحبها؛ فإن كان ذلك الشيخ مُتَّفَقًا على توثيقه أضافت نصًّا جديدًا في ذلك، وإن كان مُتّفقًا على تضعيفه (وهم ثلاثة فقط) دلّت المشيخة على وجود خلافٍ فيهم، وإن كانوا مترجمين لكن لم نقفٍ على جرح أو تعديلٍ فيهم (وهم ثمانية شيوخ) أَسْعَفَتْنَا هذه المشيخة بما لا يُوجد في غيرها بذلك التعديل الإجمالي فيهم، وإن لم نقف على ترجمةٍ لهم أصلاً (وهم شيخان فقط) جاءت هذه

---

(١) انظر ما تقدّم (٢٤٩ ـ ٢٥١).

المشيخة لتسدَّ ثغرةً كبيرةً بإنشائها لترجمةٍ متكاملةٍ (كما سبق) لمن ليس له ترجمة أصلاً (حسب اطلاعنا)[١].

ولم يقف الأمر عند هذا التوثيق الإجمالي، فهناك شيوخٌ أثنى عليهم أبو بكر الأنصاري ثناءً خاصًّا عند ذكرهم؛ مثل قوله في الشيخين الثاني والثالث: «الشيخ الصالح»، وقوله في الشيخين السادس والسابع: «الإمام»، وقوله في الشيخ الحادي عشر: «المعَدَّل»، وقوله في الشيخ الرابع عشر: «الرئيس»، وقوله في الرابع والعشرين: «الزاهد»، وقوله في الشيخ الثالث والثلاثين: «الأجلّ السيّد».

ب ـ كما أضافت المشيخة أيضًا في سياقها لأسماء الشيوخ إضافةً مهمّة، وتزداد أهمّيّة أنها من أعرف الناس بذلك الشيخ وألصقهم به، وهو تلميذه أبو بكر الأنصاري. وأعني بهذه الإضافة: رَفْعَ أنساب الشيوخ وعدم الاكتفاء باسمٍ ثلاثيّ مثلاً، بل تجاوز ذلك بكثير؛ كما فعل في: الشيخ الخامس، والحادي عشر، والثالث عشر، والخامس والخمسين، والواحد والسبعين.

بل ربما أعانت المشيخة على تصحيح نسب بعض الشيوخ، كما في الشيخ السابع عشر منها.

جـ ـ أن المشيخة بما تضمّنته من معلومات عن شيوخ صاحب المشيخة، أعانتنا (بل حَمَتْنا) من الوقوع في الخَلْط بين التراجم، بجمع المتفرّق (كما في الشيخ السابع والثمانين)، أو تفريق المجتمع (كما في الشيخ السابع والثلاثين).

---

(١) سبق تفصيل هؤلاء الشيوخ المذكورين هنا، فانظر ما سبق (٢٥٠ ـ ٢٥١).

لتكون المشيخة رافدًا من روافد علم المتفق والمفترق والموضح لأوهام الجمع والتفريق.

د ـ أن المشيخة أعانت وربما تفرّدت في ضبط أسماء الشيوخ وأنسابهم وألقابهم، خاصةً تلك التي في حاجةٍ إلى ضبط لغرابتها أو للخلاف في ضبطها؛ كما وقع في: الشيخ الثامن والعشرين، والسابع والثلاثين، والتاسع والثلاثين، والستين، والرابع والستين، والرابع والسبعين، والسادس والسبعين، والرابع والثمانين. لتكون المشيخة بذلك أيضًا رافدًا من روافد علم الضبط والمؤتلف والمختلف.

خامسًا: أن المشيخة كما أنّها أضافت تلك الإضافات المهمة في تراجم شيوخ صاحب المشيخة، فقد تجاوزت في إضافاتُها التراجميّةُ إلى الطبقات الأعلى من طبقة الشيوخ: من الرواة المذكورين في أسانيد الأحاديث. فإضافةً إلى إيراد أسماء أولئك الرواة وشيوخهم والرواة عنهم كما يقتضيه الإسناد أصلاً، فقد تضمّنت فوائد تراجميّة أخرى؛ أبيّنُها فيما يلي:

ـ إيرادُ توثيقٍ فيهم[(١)].

ـ وضبط أسمائهم وأنسابهم[(٢)]، حتى كانت المشيخة هي المصدرَ الوحيد لابن نقطة في ضبط إحدى النِّسَبِ[(٣)].

---

(١) انظر الحديث رقم (٥٦ راويين، ٢٩١، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٤٥٠، ٦٣١، ٦٦١).

(٢) انظر الحديث رقم (١٣، ٨٧، ١٢٨، ٣٥٩، ٣٦٧، ٤٤٢، ٦٢٨، ٦٤٤، ٦٦٧، ٧١٦).

(٣) انظر الحديث رقم (٢٣٥)، مع تكملة الإكمال لابن نقطة (٤/ ٥٣ رقم ٣٩٣٢).

ـ إعانتها على عدم الوقوع في وهم الجمع أو التفريق[١].

ـ ذكر سنة الوفاة والولادة[٢].

سادسًا: أنّ المشيخة مصدرٌ من مصادر السنّة الأصليّة، لإيرادها ذلك العدد المبارك من الأحاديث والأخبار بالإسناد، دون تعليق يُحذف فيه الإسناد. وذلك ما جعلها مصدرًا أصيلاً بالفعل للعلماء من بعدها، كما سبق أن بيّناه عند ذكر العلماء الذين نقلوا عنها والمصنّفات التي استفادت منها[٣].

وبذلك يتّضح أحدُ أكبرِ وُجُوهِ أهمّيةِ هذه المشيخة، وذلك أنها خزانةٌ من خزائن السنّة والأثر، فهي وعاءٌ حافظٌ للسنة، معينٌ على تمييز صحيحها من سقيمها بغير شك؛ وكفى بهذين الوجهين دليلاً على مكانة هذه المشيخة بين كتب تراث هذه الأمّة.

سابعًا: أنّ المشيخة لم تكن فقط من المصادر الأصليّة للسنّة النبويّة المشرفة (على جلالة ذلك وأهميّته)، بل هي مصدرٌ متميّزٌ بنوع فريد من المرويات: إنها الأحاديث الفوائد من العوالي والغرائب.

وقد سبق ذكر بعض الأدلّة على ذلك، من مثل أن أحد العلماء خصَّ هذه المشيخة بأن عمد إلى أحاديثها الكثيرة بانتقاء غُررِ فوائدها في جزء منفرد[٤]، وأنّ أكثر بل جُلّ مصادر المشيخة هي أجزاء حديثيّةٌ مغمورة غير

---

(١) انظر الحديث رقم (٣٤، ٣٢٧، ٥٥٢، ٦٣٢، ٧٢٩).
(٢) انظر الحديث رقم (٣٥٩).
(٣) انظر ما سبق (٢٤٢ ـ ٢٤٣).
(٤) انظر ما سبق (٢٤٠ ـ ٢٤١).

مشهورة؛ فحتّى متون السنّة الواردة في مشاهير كتبها تضيف إليها المشيخةُ من الأسانيد المستقلّة بالمتابعات والشواهد، ما يجعلها تحلُّ مَحَلَّ المستخرجات بفوائدها المتعدّدة وأهمّيتها التي لا تخفى.

أمّا العُلُوّ فهو أحد أظهر مميّزات أحاديث هذه المشيخة، وكيف لا يكون ذلك؟! ومؤلف المشيخه مُسْنِدُ عصره، بل أسند شيخ على وجه الأرض، كما سبق في ترجمته[١]. ولئن قال عنه الحافظ ابن حجر: «هو آخر من كان بينه وبين النبي ﷺ ستة رجال ثقات، مع اتّصال السماع، على شرط الصحيح»[٢]؛ فلقد وجدنا مصداقَ ذلك في هذه المشيخة فعلاً[٣].

ثامنًا: أنّ المشيخة مع كونها خزانةً حديثيّةً متميزةً (كما سبق)، إلا أنّها تجاوزت هذه القمّة إلى نَثْرِ بعض العلوم الحديثيّة والفوائد العلميّة:

- فمن حُكمٍ على حديث بالغرابة[٤].
- إلى حكمٍ بالصحّة، مع التخريج، وبيان العلوّ[٥].
- إلى بيان خطأ[٦].
- إلى إيراد ما يدخل ضمن المسلسلات[٧].

---

(١) انظر ما سبق (١٨٥ ـ ١٨٨).
(٢) لسان الميزان (٥/ ٢٤١).
(٣) انظر مثلاً رقم (١٦، ١٧، ١٩).
(٤) انظر الحديث رقم (٢٩).
(٥) انظر الحديث رقم (٦٦٢).
(٦) انظر الحديث رقم (٢٥٣).
(٧) انظر الحديث رقم (٣٢١، ٧٠٨).

ـ إلى شرح غريب بعض الأحاديث[١].

تاسعًا: أنّ المشيخة تضمّنت ثَبَتًا بمسموعات أبي بكر الأنصاري من كتب السنة والأخبار والسير، التي كانت في أغلبها كتبًا غير مشهورة (كما سبق إيضاحه في مسرد مصادر المشيخه)[٢]؛ مما يُضفي على هذا الثَّبَتِ قيمةً خاصّة: حيث عَرَّفنا على بعض المصادر المغمورة، وحَفِظَ لنا شيئًا من مضامينها، وأبرز لنا إسناد صاحب المشيخة إلى تلك الكتب والأجزاء الحديثيّة، ليُبقي على إمكان اتّصال إسنادنا بها (من جهة)، وليكون وثيقةً تدلّ على أصالة تلك الكتب والأجزاء وصحّة نسبتها إلى مؤلِّفيها (من جهةٍ أخرى).

وبعبارة مختصرة إن هذا الكتاب (أحاديث الشيوخ الثقات) مشيخةٌ وثَبَتٌ، بكل ما لهذين المنهجين من مناهج التصنيف في السنّة من الأهميّة، وما يحويانه من المميزات والفوائد.

عاشرًا: أن المشيخة لوحةٌ رائعة، تصوِّرُ لنا الحياة العلميّة خلال القرن الخامس فما قبله، وذلك من خلال:

ـ ذِكْرِ حواضر العلم من الأمصار والبلدان[٣].

ـ وتسميةِ دُور العلم (كالجوامع)[٤].

---

(١) انظر الحديث رقم (٣٣٨، ٦٩٧).
(٢) انظر (٢٥٥ ـ ٢٧٤).
(٣) انظر: كشاف المواضع (١٥١٥ ـ ١٥١٦).
(٤) الموطن السابق.

ـ وأزمنة القراءة والرواية[١].

ـ والكُتُبِ المقروءة (التي هي مصادر المشيخة)[٢].

ـ وتداخُلِ روايات أهل الأمصار، وامتزاج أسانيد الأقطار؛ لبيان أثرٍ من آثار الرِّحْلَةِ في طلب الحديث[٣].

هذه أهمّ مميّزات هذه المشيخة، التي تشهد لها بالمكانة السامية بين كتب السنة وكتب العلوم الإسلاميّة عمومًا!.

غير أن أيّ كتابٍ ـ حاشا كتاب الله عز وجل ـ لابُدَّ أن يوجد فيه شيءٌ من النقص، الذي هو من الطبيعة البشريّة لكل مؤلّف.

ولمّا كان هذا أمرًا طَبَعيًّا، ولا يخلو منه كتابٌ (غير كتاب الله العزيز)، ولمّا كانت بعضُ الانتقادات في نظري قد لا تكون كذلك عند غيري = فقد كدتُ أتركُ هذا المبحث بالكليّة، لولا أن هذا أصبحَ عُرْفًا متّبعًا في الرسائل العلميّة، فلا تُسْتَحْسَنُ مخالفتُه.

وأقوى تلك المؤاخذات على المشيخة هي المؤاخذات الثلاثة التالية:

أولاً: عدم استيعاب المشيخة لجميع شيوخ أبي بكر الأنصاري، خاصةً

---

(١) لا يكاد يخلو أول إسنادٍ لكل شيخ من ذلك، وفي تضاعيف المشيخة مواطن كثيرة منه أيضًا.

(٢) انظر ما سبق (٢٥٥ ـ ٢٧٤).

(٣) وأوضح مثالٍ على ذلك ـ بعد الأسانيد نفسها ـ رحلة أبي بكر الأنصاري، وشيوخه من غير أهل بغداد الذين لقيهم خارج بغداد، أو فيها من الواردين إليها. فانظر ما سبق (٨٩ ـ ٩١).

أولئك الشيوخ الذين تنطبق عليهم شروط المشيخة، بكونهم ثقاتًا وشيوخًا بالسماع والعرض لا بالإجازة.

وإن كنتُ قد حاولت إيجاد إجابةٍ على هذه المؤاخذة، وبيانَ مسوِّغٍ لها، في مبحث شيوخ المؤلف المتقدّم[١].

ثانيًا: ذِكْرُ صاحب المشيخة لبعض الشيوخ المتكلَّم فيهم، ومنهم مَنِ الراجحُ جَرْحُه، في مشيخته التي وسمها بـ (أحاديث الشيوخ الثقات).

وسبقت الإجابة عن ذلك، وتهوينُ أمر هذه المؤاخذة[٢].

ثالثًا: إخراج صاحب المشيخه لبعض الأحاديث الشديدة الضعف، بل والموضوعة، التي بلغت (بمجموع القِسْمَيْن) ستة وثلاثين ومائة حديث. وهذا وإن كان لا يُمثِّلُ إلا زيادة على سُبُع أحاديث المشيخة بقليل، إلا أنه مما يُؤخَذُ على صاحب المشيخة فعلاً، خاصة الأحاديث الموضوعة منها التي بلغت أربعةً وثلاثين حديثًا[٣].

ولا أجد للمؤلف من عُذرٍ في ذلك إلا ما ذكره الحافظ ابن حجر وغيره، من أنّ «الاكتفاء بالحوالةِ على النظر في الإسناد طريقةٌ معروفةٌ لكثيرٍ من المحدّثين، وعليها يُحمل ما صدر منهم، من إيراد الأحاديث الساقطة، مُعْرِضين عن بيانها صريحًا. وقد وقع هذا لجماعةٍ من كبار الأئمة، وكان

---

(١) انظر (١٠١ ـ ١٠٢).
(٢) انظر (٢٤٩ ـ ٢٥١).
(٣) انظر (٢٥٣ ـ ٢٥٤).

ذكر الإسناد عندهم من جُملة البيان»[١].

ولئن كان لي من حق في تقوية هذا الملحظ الذي ذكره الحافظ ابن حجر دفاعًا عن مثل هذه المشيخة، فهو أن إبراز أسانيد تلك البواطيل والمناكير لو لم يكن فيه إلا تمكينَنَا من الحكم عليها بذلك من خلال دراسة أسانيدها، لكان لذلك فَضْلٌ لا يخفى على كُتُبٍ أخرى أوردتِ الموضوعاتِ والمتروكاتِ محذوفةَ الأسانيد، فوعّرت علينا سبيلَ الحُكم عليها بما يليقُ بِبُطْلاَنِها؛ مع مايستحقّه الجازمُ بنسبة تلك الموضوعات إلى النبي ﷺ من الوعيد، بخلاف من أسند الحديث فلم يجزم بنسبته إلى النبي ﷺ مباشرةً.

نعم.. كان ينبغي الحكم على الموضوعات بذلك صراحةً، إبراءً للذمّة على الوجه الأكمل. لكن ذلك منهجٌ مُتّبع كما سبق، فليس أبو بكر الأنصاري فيه بمبتدع، وله وجهةُ نظره؛ وإن كُنّا نخالفها!.

وبذلك أكون قد انتهيتُ من ذكر أهمّ مميزات هذه المشيخة وما يُؤخذ عليها، لنكمل بعد ذلك بقيّة مباحث هذا الفصل.

---

(١) النكت لابن حجر (٢/ ٨٦٣)، وانظره أيضًا (٢/ ٨٣٩ ـ ٨٤٠)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦).

المبحث الرابع: نُسْخَتَا الكتابِ الخَطِّيّة، وَصْفٌ ودراسة:

بعد البحث في المظانّ وغيرها لم أجد لمشيخة أبي بكر الأنصاري نسخةً خطيّة غير التي اعتمدتها في التحقيق، إلا ما كان من نسخةِ الأحاديث المنتقاة من المشيخة، التي اعتبرتها نسخةً مساندةً لنسختي من الكتاب؛ فاستفدت منها في مقابلة النسخة وقراءتها، على منهج يأتي وصفه؛ ولذلك تعاملتُ مع نسخة الأحاديث المنتقاة على أنها نسخة ثانية للكتاب، وهي كذلك، لكنها نسخة ناقصة.

ولذلك فسأقوم في هذا المبحث بوصف هاتين النسختين، ودراستهما، بما يوضِّح حالتيهما من الأصالة والجلالة:

أولاً: نسخة الأصل المعتمدة:

نسخة الكتاب المكتملة الوحيدة في ذلك، والتي كانت هي عمدة تحقيقه = من محفوظات مكتبة فيض الله بتركيا، تحت رقم [٥٣٣].

وهي تتكوّن من (١٢٣) لوحة، كل لوحة بها صفحتان (أ ـ ب)، إلا صفحتي العنوان والختام، وعليه فيكون عدد صفحات النسخة أربعًا وأربعين ومائتي صفحة. وفي كل صفحة تسعةَ عشرَ سطرًا، وفي كل سطر نحو أربع عشرة كلمة.

وتبدأ النسخة بصفحة عنوانها، التي كُتب عليها العبارة التالية (الجزء الأول من أحاديث الشيوخ الثقات)، ثم تحتها بسطر: (رواية القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد بن عبدالله البزّاز الأنصاري عنهم)، ثم

تحتها: (رواية الشيخ أبي محمد أحمد بن أزهر بن عبدالوهاب السبّاك إجازةً عنه)، ثم تحتها كُتبت العبارتان التاليتان متقابلتان كأنهما بيتان من الشعر في صورة الكتابة، فالعبارة اليمنى: (مِلْكٌ وسماع لمحمد بن علي بن عبدالصمد، وإلى آخر الخامس من السباك، نُفع به)، والعبارة اليسرى: (سماعٌ منه لإبراهيم بن محمد بن النَّشَفِ الواسطي، نُفع به في الدارين، بمحمد وآله الطاهرين، آمين)[١]. وهذا العنوان وإسناد النسخة أيضًا كلّه مكتوب بخطّ بقيّة المشيخة نفسه، كما يظهر من الموازنة بينهما.

ثم إن هذا العنوان تكرّر بعد هذه المرّة أربع مرّات أخرى، في بداية كل جزء من أجزاء الكتاب. فالكتاب ينقسم إلى خمسة أجزاء حديثيّة، كما في نسخته الخطيّة المعتمدة هذه؛ وهو ما ذكره أيضًا ابن نقطة وابن رجب الحنبليان: من أن عدَد أجزاء المشيخة خمسة أجزاء[٢].

أمّا ناسخ النسخة وتاريخ نسخها فلم يُذكر في النسخة صراحةً، لكن

---

(١) التوسُّل بذوات المخلوقين كالنبي ﷺ وغيره من الأنبياء والصالحين توسُّلٌ مبتدع غير مشروع، كما بيّنه بأدلّته شيخ الإسلام ابن تيميّة في كتابيه: قاعدة جليلة ـ ضمن مجموع الفتاوى ـ (١/ ٣٣٧ ـ ٣٥٨)، والاستغاثة ـ تلخيصه ـ (١/ ٨٣ ـ ١٦٦).

فاستغنيتُ بالتنبيه على ذلك هنا عن تكرير التنبيه عليه عند إعادة هذه العبارة في بداية كل جزء من أجزاء الكتاب الخمسة.

(٢) قال ابن نقطة في التقييد (٣٠٢) في ترجمة ابن الخُريف: «سمع من القاضي أبي بكر مشيخته، وهي خمسة أجزاء»، وقال ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٩٣): «وقد خُرجت له مشيخة عن شيوخه، في خمسة أجزاء، سمعتها بالقاهرة».

أمكنني أن أعرف الناسخ وأن أحدِّد بالتقريب زمنَ نسخها، من خلال سماعات الكتاب.

فأمّا ناسخ الكتاب فهو مالكُها الأول المذكور في عنوانها، ألا وهو: إبراهيم بن محمد بن سعيد بن إسماعيل بن عبدالباقي بن أحمد بن النَّشَف الواسطي، المعروف بابن النَّشَف وبالنَّشَفِي، أحد العلماء المترجمين[١]، وصفه قرينُه العالمُ محمد بن علي بن عبدالصمد بن الهني[٢] بـ: الشيخ الإمام العالم الفاضل[٣]، وبـ: السيّد الأجل[٤].

والذي بيّن لي أنه هو ناسخ النسخة: أنه كتب السماع الأوّل عليها في نهاية الجزء الثالث من المشيخة بخطه[٥]، كما صَرّح بذلك؛ فلاح لي بوضوح أنه هو ناسخ المشيخة لتطابق الخَطَّين في قاعدة الكتابة، ولا فرق بين الخطَّين إلا من جهة أن السماع يظهر فيه الاستعجال في الكتابة، بخلاف المشيخة التي كُتبت بتأنٍّ ظاهر.

ثم رجّح لي أنه هو الناسخ فعلاً: أنه هو أوّل مالكٍ للنسخة، كما وصفه بذلك قرينُه ومالكُ النسخة الثاني محمد بن علي بن عبدالصمد بن الهنيْ، وذلك في سماع الكتاب الأول الذي بخطّ ابن الهني عقب الجزء الأول

---

(١) انظر: توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٩/ ٧٧)، وتبصير المنتبه لابن حجر (٤/ ١٤٣٩).
(٢) ستأتي ترجمته (٣٠١).
(٣) كما في سماع الجزء الأول (٣٤٠).
(٤) كما في سماع الجزء الخامس في آخر النسخة (٣٤٥).
(٥) انظر نماذج المخطوطات (٣٤٧).

والثاني والرابع والخامس؛ فقد كان يُقَدِّمُ اسمَ ابن النشف بقوله: «صاحب النسخة»، أو «صاحب الكتاب»، أو «صاحبه»[١].

وبذلك يظهر أحدُ أسباب ذلك الإتقان الكبير في كتابة المشيخة، وذلك الاعتماد البالغ من العلماء عليها من خلال كثرة السماعات المثبتة عليها (كما يأتي)؛ ذلك السبب هو أن ناسخَها عالمٌ فاضل.

وأمّا تاريخ النسخ فكما سبق: لم أجد ما يحدّده بدقّة؛ لكن الذي نستطيع أن نجزم به أن الكتاب إمّا أنه نُسِخَ سنة (٦١٢هـ) أو قبلها بيسير غالبًا؛ حيث إن أول سماعٍ على النسخة بخطّ ناسخها (ابن النشف) ومالكها الثاني (ابن الهني) مؤرَّخٌ بتاسع جُمادىٰ الأولى سنة اثنتي عشرة وستمائة.

أمّا الأصل المنقولة منه هذه النسخة فهو أجلّ أصلٍ على الإطلاق، إنه نسخة المشيخة التي بخطّ مؤلِّفها أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري نفسه، كما صَرّح بذلك ناسخُها ابنُ النَّشَف؛ حيث قال في السماع الذي كتبه بخط يده: «سمع جميع هذا الجزء واللذين قبله واللذين بعده، وذلك خمسة أجزاء، هي جميع ما وُجد من مشيخة قاضي المارستان بخطّه... (إلى أن قال في آخر السماع:) عن الأصل بوقف ابن الخشاب»[٢].

وأكّد لنا هذا الأمر أحدُ العلماء الذين سمعوا هذه النسخة، ونقل بعضَ السماعات الموجودة على النسخة التي بخطّ أبي بكر الأنصاري والتي كانت

---

(١) انظر نصوص السماعات (٣٠٦).
(٢) انظر (٣٠٧).

بوقف تلميذه ابن الخشاب[١] إلى هذه النسخة. فقد جاء في بعض السماعات المنقولة بخطّ علي بن إسحاق بن علي بن هبة الله بن سهلان البغدادي الفقيه المحدّث المكثر الشهير بعلي بن سهلان[٢] قوله: «كتبه علي بن سهلان من الأصل الذي بالوقف بخطّ قاضي المارستان»[٣]، وقال مَرّة: «من الأصل الذي بخطّ المصنّف»، وقال ثالثةً: «صورةُ طَبَقَةٍ على الأصل بوقف الخشاب»[٤].

فهذه النقول تبيّن أن الأصل الذي كان بوقف ابن الخشاب، والذي صرّح ناسخ النسخة أنه نقل نسخته منه، أنه هو أصل الكتاب الذي بخطّ مصنّفه.

مع أن ناسخ النسخة قد بيّن أنه معتمدٌ على أصل المصنّف الذي بخطّه، كما هو الظاهر من مقدّمة كلامه السابق ذكره، فلا يحتاج الأمر إلى إثباتٍ فوق هذا!.

---

(١) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله البغدادي، ابن الخشاب النحوي (ت ٥٦٧هـ)، تلميذٌ لأبي بكر الأنصاري، كان مشهوراً بشغفه الزائد في الكتب، ولم يمت أحدٌ من العلماء وأصحاب الحديث إلا وكان يشتري كتبه كلّها. لكن فقره جعل مكتبته في غاية السوء من الغبار، حتى قيل إن الطيور عشّشت عليها! وبعد وفاته تفرّقت مكتبته (مع أنه أشهد على وقفها)، وبقي منها عُشْرُها، فوُضع في رباط المأمونيّة الذي سبق التعريف به (٥٧). انظر: معجم الأدباء لياقوت (٤/ ١٥٠٥)، وإنباه الرواه للقفطي (٢/ ١٠٠ ـ ١٠١)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٣١٩)، ودور الكتب العربيّة ليوسف العش (٢١٥).

(٢) انظر: مجمع الآداب لابن الفوطي (٤/ ١٩٧ رقم ٣٦٥٨).

(٣) كما في السماعات آخر الجزء الثاني (٣٤٠).

(٤) كما في السماعات في آخر النسخة (٣٤٨).

والنسخة بعد أن نُسخت عن هذا الأصل الجليل كما بيّناه آنفًا، **عاد الناسخُ إليها بالمقابلة** على ذلك الأصل الذي بخطّ أبي بكر الأنصاري؛ كما صَرّح الناسخ بذلك تصريحًا لا لَبْسَ فيه في آخر الجزء الثاني من المشيخة، حيث كتب على حاشيتها: «بلغ العرض على أصل خطّ المصنّف على سُقْمٍ فيه...»[١]، وكتب في آخر الجزء الثالث: «بلغ العرض بالأصل على سُقْمٍ كان فيه»[٢]، وكتب في آخر الجزء الرابع: «بلغ العرض بالأصل»[٣].

أمّا السُّقْم الذي أشار إليه الناسخ فالظاهر أنّه يعني الآفات الطبيعية التي أصابته، والتي عُرفت بها مكتبة ابنِ الخشاب[٤]. ولا يمكن أن يعني أخطاءَ مثلاً، وإلا فمن أين جاءت النسخة بهذا الإتقان، وهي منسوخة عن هذا الأصل؟! ثم من أين يَقَعُ فيها أخطاء وهي بخط مصنِّفها الإمام العالم الكبير أبي بكر الأنصاري؟!!.

فجزى الله تعالى هذا الناسخَ العالمَ خيرًا على حفظه لنا هذا الكتاب الجليل من الضياع، بنسخه له عن هذا الأصل، ومقابلته له عليه؛ حتى خرج على ماهو عليه من الصحّة والإتقان.

وقد ظهرت في هذه النسخة دلائل الإتقان من جهاتٍ عِدّة، فالناسخُ عالمٌ فاضل، والأصل المعتمد عليه هو نسخة المصنِّف التي بخط يده، ثم قوبلت النسخة على هذا الأصل، وظهرت علامات المقابلة بالتصحيحات والألحاق

---

(١) (٤٨/أ).
(٢) (٧٣/ب).
(٣) (٩٩/أ).
(٤) انظر التعليق المتقدّم (٢٩١) عن وقف ابن الخشاب.

المتعدِّدة التي بخطّ الناسخ نفسه على حواشي النسخة، كما ستراه في مواضعه من النصّ المحقّق؛ ثم بعد ذلك يتداولها العلماء سماعًا وعرضًا على مدى قرون أربعةٍ، لتمتلىء حواشيها وبدايات الأجزاء وخواتيمها بالسماعات الكثيرة جدًّا، كما يأتي قريبًا بيانُ بعضِه.

ثم انضاف إلى ذلك كله حُسْنُ خطّ الناسخ، فقد كتب النسخة بخطٍّ جميل بديع، أقرب ما يكون إلىٰ خطّ الثُّلُث، منقوطًا غالبًا، كثير الضبط، خاصةً للمشكلات، مستخدمًا لرموز مَهَرَةِ النُّسَّاخِ من علامات التصحيح والتضبيب والإلحاق والإعجام والإهمال.

وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ جدًّا في النسخة:

ـ فمن ذلك أنه لمّا ورد في أحد الأسانيد اسمُ راوٍ مُسَمًّى باسم أبيه، وهو: محمد بن محمد بن عبدالله الهروي، وضع فوق اسمه رمز (صح)، ووضع أخرى مثلها فوق اسم أبيه؛ حتى لا يُظن أنه تكرّر خطأً[١].

ـ وأكثر من ذلك: أنه تكرر الاسم ثلاث مرات، فكرّر رمز (صح) فوقه ثلاث مرات، في ذكره لاسم: محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن مخلد[٢].

ـ ولما أورد حديثًا لأبي وائل عن أبي مسعود، وأبو مسعود ليس في شهرة ابن مسعود رضي الله عنهما، وأبو وائل معروف مشهورٌ بالرواية عن ابن مسعود لا عن أبي مسعود؛ فخشي أن يُظَنَّ به التصحيف من ابن مسعود

---

(١) (٥٤/ب)، ونحوه (٥٥/ب).
(٢) (١٠٥/أ).

إلى أبي مسعود، فوضع فوق كلمة (أبي) وعن يمينها وشمالها من الأعلى ثلاثة رموز بالتصحيح (صح صح صح)[١]!.

ـ ولما ورد حديث: «إذا مات الإنسان انقطع عمله...»، جاء في رواية الكتاب: «أو عِلْمٍ يَنْفَعُ»، ضبط كلمة (يَنْفَعُ) ضبطًا كاملاً على حروفها الأربعة، ورمز فوقها بـ (صح)، ليُعْلَم أن الرواية هنا هكذا، بخلاف المشهور في هذا الحديث، من أنه: «وعلم يُنْتَفَعُ به»[٢]!.

ـ وفي التضبيب: ضَبَّبَ على الأخطاء النحويّة[٣]، وعلى خطأ في اسم[٤]، وعلى خطأ في ذِكْرِ سنةٍ للسماع[٥]، وعلى سَقْط[٦]، وعلى مشكلات من ناحية المعنى[٧].

ـ ولمّا أخطأ في النسخ فكتب: «نهى النبيُّ ﷺ عن قتل الضفادع..»، وضع فوق كلمة (النبي) ضبّة، وعلامةَ لَحَقٍ، ثم كتب بِحِيَالِها في الحاشية: «رسول الله»، ورمز عقبها بـ (صح)[٨]! فلله دَرُّهُ على أمانته ودقّته!!.

ومن أمانته التزامُه ببياضات واردةٍ في الأصل، غالبها عندما يُورد أبو بكر

---

(١) (٦٣/ب)، ونحوه (٧/أ).
(٢) (٦٠/أ).
(٣) انظر الحديث رقم (١٢٤، ١٣٤، ١٤٧، ٣٠١، ٣٠٩، ٤٢٣، ٤٧١، ٥٠٧، ٥٣١).
(٤) انظر الحديث رقم (٤٣١).
(٥) انظر الحديث رقم (١٥٤/أ).
(٦) انظر الحديث رقم (٢١٢، ٣٤١).
(٧) انظر الحديث رقم (١٦٤، ٢٢١، ٥٤٨، ٦٠٧).
(٨) انظر الحديث رقم (٤٦٢).

الأنصاري اسمَ شيخ من شيوخه واسمَ أبيه يُبيّض لاسم جدِّه، بنيّةِ البحثِ عنه أو التثبُّتِ في شأنه ليلحقه في مكانه بعد ذلك. فيلتزمُ الناسخ بذلك، ناصًّا على ذلك في بعض المواطن[١].

ولمّا أخطأ الناسخ في النسخ الأول، فكتب: «أبو محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله الكُنْدَاجي»، عاد في المقابلة فَضَبَّبَ فوق (أبو)، وكتب تحتها في الحاشية: «في الأصل مُبيَّضٌ بين (أبو) وبين (محمد)، و(محمدٌ) اسمُه»[٢]. ذلك أن أبا بكر الأنصاري كان قد نسي كنية شيخه هذا، فبيَّض لها على النيّة المتقدِّم ذكرها. وقد تمّمْتُ ذلك من خلال ترجماته في حاشية التحقيق، وبيّنتُ أن كنيته (أبو بكر).

وممّا يدلّ على علم الناسخ وأمانته أيضًا، أنه يلتزمُ بالخطأ إذا ورد في الأصل ويُضَبِّبُ عليه كما سبق، وربّما أضاف بيان الصواب في الحاشية؛ كما فعل لما أورد اسم أحمد بن كامل، وهو في الأصل محمد، فضبب عليه، وقال في الحاشية: «كتبه في الأصل: محمد بن كامل، فضبّبتُ عليه أنا، والصواب: أحمد». وكما فعل في نفس الإسناد، عندما ورد اسم سعيد بن عامر، فصُحّفت إلى (بن عباس)، فضبب عليها، وصوّبها في الحاشية[٣].

وإذا كان الخطأ واضحًا والصواب مشهورًا أباح الناسخ لنفسه (وأصاب في ذلك) تصويبَ الخطأ في الأصل، لكن مع التعليق على ذلك في الحاشية.

---

(١) انظر: (رقم ٢٥٠، ٣٠٧، ٤٧٥، ٥٠٤، ٥١٧، ٥٤٠، ٥٤٨، ٥٧٢، ٧١٦).
(٢) هو الشيخ الرابع والستين.
(٣) انظر الحديث رقم (٦٥٤).

كما فعل لما ورد اسم دَعْلج بن أحمد السجزي الحافظ، كتبه في الأصل على الصواب، ثم قال في الحاشية: «كُتب في الأصل: دعلج بن محمد، والصواب: ابن أحمد، مشهور»[١].

وأمّا علامات الإهمال والإعجام فهذه قد ملأت النسخة، لكن لا بأس من ضرب أمثلةٍ على بعض لطائفها:

فلما ذكر: محمد بن عبدالرحمن السامي، وضع على السين علامة الإهمال، حتى لا تتصحف إلى (الشامي)[٢].

ولما ذكر: محمد بن عبدالرحمن بن عَنْج، ضبط العين والنون، وكتب تحت العين عينًا صغيرة، للتأكيد على إهمالها. وهذا الاسم مما وقع فيه لبعض الحفاظ خطأ، وذلك بإعجام عينه وجعلها غَيْنًا[٣].

وأمّا النَّقْطُ والضبط، فللناسخ من الإتقان فيهما ما يدعو إلى إكباره والإعجاب به. وقد سبق في مبحث مميزات المشيخة الإشارة إلى الأماكن التي أفادتنا المشيخة فيها في ضبط أسماء الأعلام والمواضع وغير ذلك.

وأضرب هنا مثالاً واحدًا بـ: محمد بن بشر بن عبدالله العَكَرِي الزَّنْبَرِي، الذي اختُلف في نسبتيه هاتين اختلافًا كبيرًا، فضُبطت نسبتاه هاتان على الصواب في النسخة ضبطًا كاملاً، لم يَدَعَا فيه مجالاً للخطأ أو للريبة[٤].

---

(١) انظر الحديث رقم (٦٠٤).
(٢) انظر الحديث رقم (٧٠٩).
(٣) انظر الحديث رقم (٥٣٠).
(٤) انظر الحديث رقم (٣٦٠).

وبهذا الإتقان كُتبت نسخة كتابنا هذا، مما كان له الفضل الأكبر ـ بعد فضل الله تعالى ومنّته ـ في سهولة تحقيق نصّها وقراءته على الوجه الصحيح (إن شاء الله تعالى).

إلا أن ما سبق كله لا يعني أن الكتاب خلا من الأخطاء تمامًا، فهذا لا يكاد يوجد أصلاً. غير أن الأخطاء الموجودة في النسخة يصح أن توصف بالنُّدرة، فهي قليلة جدًّا؛ وتكاد لا تُرى في مقابل صوابها، وتُجاه إحسانها!.

غير أنه مما يلفت النظر أنه في بداية الجزء الثالث من المشيخة، كرّر الناسخ ذكر آخر شيخ كان قد ذكره في الجزء الثاني، وهو الشيخ الثالث والثلاثون، منبّهًا هو نفسه على هذا التكرير في آخر الجزء الثاني؛ وكأنه يشير بذلك إلى أنه ملتزمٌ في ذلك بما جاء في الأصل الذي بخطّ المصنف[1]!.

أمّا تاريخ هذه النسخة وتقلُّبُ أحوالها إلى أن نلتُ شرف خدمتها: فهو أن ناسخَها ومالكها الأول كان هو ابن النَّشَف (كما سبق)، ثم إنه باعها لرفيقه في سماعها ألا وهو ابن الهني، كما يظهر من كتابته قبالة اسمه في بداية كل جزء من أجزائها بخطه المتميّز: «مِلْكٌ وسماعٌ لمحمد بن علي بن عبدالصمد»، الذي هو ابن الهني.

وبعد ابن الهني امتلك النسخة ابنُه أبو المظفر علي بن محمد بن علي ابن عبدالصمد، كما جاء مصرّحًا به في السماع الثالث، المؤرّخ بسنة (٦٥٣هـ)[2]، أي قبل كائنة بغداد العظيمة على يد التتار بثلاث سنوات فقط.

---

(١) انظر (٨١٨، ٨٢٠).
(٢) انظر (٣٠٨).

ولا ندري كيف نجت هذه النسخة من تلك الكارثة العظمى التي حلّت بالإسلام وأهله، ومن ذلك الهلاك المبير الذي عمّت مصيبته كُلَّ شيء، وخصّت العِلْمَ وأهلَه وكُتُبَهُ، على ماهو مشهور معلوم.

لكني لاحظتُ في بعض السماعات المنقولة بخطّ علي بن سهلان (المذكور سابقًا) من النسخة التي بخط أبي بكر الأنصاري، أنه كان حريصًا على نقل أسماء مخصوصة لبعض أهل العلم، وحذف بقيّة الأسماء التي في السماعات[1]؛ فكان من بين الأسماء المذكورة التي حرص على نقل سماعها للكتاب: اسمُ عالمٍ مشهورٍ واسمُ أخيه كذلك، كان قد ظهر نجمهما على أنهما من محدِّثي ذلك العصر ومُسْنِدِيه الكبار؛ ثم كان ذلك العالم هو مالك النسخة أخيرًا. وهذا ـ لعله ـ هو الذي يُفسِّرُ اختيارَ ابن سهلان لاسم ذلك العالم ولاسم أخيه لكتابته منقولاً عن النسخة التي بخط المصنِّف، لإثبات حقّ روايتهما للكتاب؛ ولتعود الحياةُ إلى هذا الكتاب مَرّةً أخرى، ولينجو من كارثة بغداد العظمى، وليبقى ـ أخيرًا ـ إلى يوم الناس هذا متداولاً عن طريق سماعه وروايته بين أهل العلم.

لقد انتقلت ملكيّة الكتاب إلى ذلك العالم المسند الكبير الملقّب بعزّ الدين أبي العِزّ عبدالعزيز بن عبدالمنعم بن علي بن نصر بن منصور بن هبة الله الحَرّاني الشهير بابن الصَّيْقَل، المولود ببغداد سنة (٥٩٤هـ)، ثم نزل مصر إلى حين وفاته سنة (٦٨٦هـ). الذي كان مسندَ عصره، محدّثًا ثقةً فاضلاً، كما وصفه بذلك تلميذه ابنُ رُشَيد السبتي (ت ٧٢١هـ) في (ملء العيبة)،

---

(١) انظر السماعات المنقولة (٣٤٠، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧).

قائلاً عنه بعد ذلك: «تفرّد في الديار المصريّة بسماعات منها: مشيخة قاضي المارستان أبي بكر ابن عبدالباقي الأنصاري»[١].

أمّا أخوه فهو: نجيب الدين أبو الفرج عبداللطيف بن عبدالمنعم، الشهير بالنجيب الحَرّاني، صاحب المشيخة المشهورة (الكبرى، والصغرى)، (ت ٦٧٢هـ)، وهو أحد مشاهير المسندين في عصره، على ديانةٍ وصيانةٍ وصدقٍ وصحّةِ سماعات[٢].

لقد نُصَّ على ملكيّة العزّ الحراني للنسخة في أحد السماعات[٣]، بل كُتب على حاشية إحدى الصفحات نَصٌّ وقفيّته للكتاب على ذُرّيته، فإذا انقرضوا يكون مَقَرُّهُ دارَ الحديث الكامليّة بمصر[٤]، وأُرِّخ الوقفُ بثالث عشر جمادى الأولى سنة سبع وسبعين وستمائة[٥].

لقد بقي الكتاب في مصر بعد ذلك إلى أوائل القرن العاشر، كما يدل عليه آخر السماعات الموجودة فيه، فإنه مؤرّخ بسنة (٩١٥هـ)[٦].

---

(١) ملء العيبة لابن رُشيد ـ الإسكندرية ومصر عند الورود ـ (٣/ ٤٣٥ ـ ٤٦٠)، وانظر: ذيل التقييد للفاسي (٣/ ٤٦ رقم ١٢٩٤).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٩٨ ـ ١٠٠)، وذيل التقييد للفاسي (٣/ ٧٧ ـ ٧٨ رقم ١٣٣٠).

(٣) انظر (٣٢٠).

(٤) دار الحديث الكاملية: أنشأها بالقاهرة السلطانُ الكاملُ محمد بن العادل (ت٦٣٥هـ)، وذلك سنة (٦٢٢هـ)، وأنشأ فيها خزانةً للكتب. انظر: مساجد القاهرة ومدارسها: للدكتور أحمد فكري (٢/ ٥٥)، ودُوْر الكتب العربيه ليوسف العش (٢٨٢).

(٥) (٣/ أ).

(٦) انظر (٣٥١).

ثم لا ندري كيف خرج الكتاب من تلك الوقفيّة! ليصل إلى إستانبول بتركيا، وليدخل في وقفيّة فيض الله أفندي، ولتبقى بها إلى اليوم.

غير أنّا نحمد الله تعالى أن الكتاب حُفِظ من الضياع، وبقي في حالة جيّدة، إلى أن صُوّرت نسخته هذه، ليسّر اللهُ تعالى لي تحقيقها؛ ولأكون أخيرًا أحدَ من أعانوا على حفظ هذا الكتاب؛ فأسأله تعالى أن يحقّق ذلك، وأن يكتب لي أجره، ولمن أشرف عليه، ولمن أعان على تقويمه!!.

أمّا أسانيد هذه النسخة إلى مصنّفها، فإنها مرويّةٌ عنه من طريق تلميذين من الرواة عنه، ثم رواها عن كل واحدٍ منهما جماعة؛ كما يأتي بيان دليله عند ذكر السماعات.

فسأذكر راوييها الاثنين، مُعقِّبًا تسمية كل واحد منهما بأعيان الرواة عنه:

الراوي الأول: أحمد بن أزهر بن عبدالوهّاب بن أحمد بن حمزة البغدادي، أبو محمد السبّاك، المولود سنة (٥٣١هـ)، والمتوفى في شوّال من سنة (٦١٢هـ). له إجازة من أبي بكر الأنصاري. قال عنه المنذري (ت ٦٥٦هـ): «الشيخ الصالح»، وقال عنه ابنُ الدُّبيثي (ت ٦٣٧هـ): «كان عسرًا في الرواية لقلّة معرفته»[1].

وروى عنه هذه النسخة سماعًا جماعةٌ من تلامذته، وذلك في سنة وفاته (قبلها بأشهر فقط)، فمنهم:

---

(١) انظر: التكملة لوفيات النقلة للمنذري (٢/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧)، والمختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي للذهبي (١/ ١٧٦ رقم ٣٣٨)، وتاريخ الإسلام له (٩٤).

١ ـ ناسخ النسخة: إبراهيم بن محمد بن سعيد ابن النَّشَف الواسطي (وسبقت ترجمته).

٢ ـ ومالكُ النسخة الثاني: محمد بن علي بن عبدالصمد بن الهَنِيْ ـ بسكون الياء ـ بن أحمد البغدادي، أبو منصور عفيف الدين الخياط، وُلد حدود سنة (٥٨١هـ أو بعدها بقليل)، وتوفي سنة (٦٥٤هـ). قال عنه ابن الفُوَطِي (ت ٧٢٣هـ): «كان من العلماء الأعيان»، وقال عنه الذهبي: «المقرىء المجوّد المحدّث الرحّال... سمع ما لا يوصف كثرة»[١].

٣ ـ وكان القارىءَ عليه: أبو محمد عبدالغني بن أبي العزّ مُشَرَّف بن علي الخالِصِي ثم البغدادي (ت ٦٢٣هـ). قال عنه المنذري: «سمع من جماعة كبيرة، وكتب كثيرًا»، وقال عنه منصور بن سليم الإسكندراني (ت ٦٧٣هـ): «له تعاليق مفيدة»[٢].

الراوي الثاني: ضياء بن أبي القاسم أحمد بن أبي علي الحسن بن أبي القاسم البغدادي، أبو علي ابن الخُرَيْف، وُلد سنة (٥١٦هـ أو ٥١٧هـ)، وتوفي سنة (٦٠٢هـ). قال عنه تلميذه النجيب الحَرّاني (ت ٦٧٢هـ) في مشيخته الصغرى: «شيخٌ صالح، كثير الذكر، مديمُ الصيام، كثير التنفُّل

---

(١) انظر: تكملة الإكمال لابن الصابوني (١١٨ ـ ١١٩ رقم ٧٩)، ومجمع الآداب لابن الفوطي (١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥ رقم ٧٦١)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٤٦٥)، وسير أعلام النبلاء له (٢٣/ ٣٤١ ـ ٣٤٢)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٩/ ١٥٧)، والمقفى للمقريزي (٦/ ٣١٢).

(٢) انظر: التكملة لوفيات النقلة للمنذري (٣/ ١٦٨ رقم ٢٠٨٥)، وذيل تكملة الإكمال لمنصور بن سليم (٥٦٨ رقم ٨٦٢).

بالليل والنهار على كبر سنِّه. . وأكثر عن القاضي أبي بكر، لأن والده كان جارًا له، وكان خصيصًا به، فكان يُحضره»، وقال عنه ابن نقطة: «كان سماعه صحيحًا»[١].

وقد أخذ المشيخة عن أبي بكر الأنصاري جميعها سماعًا منه، كما نُصَّ عليه في أكثر سماعات الكتاب.

وأمّا الرواة عن أبي علي ابن الخُريف فجماعة كبيرة، منهم:

١ ـ أهمّهم مالك النسخة، والذي عنه انتشرت رواية الكتاب غاية الانتشار: أبو العزّ عبدالعزيز بن عبدالمنعم الحراني (ت ٦٨٦هـ)، الذي سبقت ترجمته، والحديث عن علاقة هذه النسخة به تملّكًا وتفرّدًا بالرواية لها عن ابن الخُريف[٢].

٢ ـ ثم أخوه: النجيب أبو الفرج عبداللطيف الحراني (ت ٦٧٢هـ)، وسبقت ترجمته أيضًا[٣].

وهما قد سمعا الكتاب كلَّه على أبي علي ابن الخُريف، إلا الجزء الرابع فإنه إن لم يكن سماعًا لهما منه، فهو إجازةٌ لهما عنه؛ كما نُبِّه على ذلك في كثير من سماعات الكتاب.

---

(١) انظر: مشيخة الحراني الكبرى والصغرى ـ ضمن: الحَرّاني وجهودهُ في خدمة السنة، للدكتور محمد بن أحمد القرشي ـ (٢/ ٦١٠ ـ ٦٣٣)، والتقييد لابن نقطة (٣٠٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٩١ ـ ٩٢)، وسير أعلام النبلاء له (٢١/ ٤١٨ ـ ٤١٩).

(٢) انظر (٢٩٨ ـ ٢٩٩).

(٣) انظر (٢٩٩).

٣ ـ سديد الدين أبو السعادات بن علي بن حسن بن وليد الطِّيبي، ولم أجد له ترجمة؛ لكن وصفه تلميذه والراوي عنه وكاتبُ السماع عليه علي بن سهلان (الذي سبقت ترجمته)[١] بـ : الشيخ الأجلّ العالم الفقيه[٢].

وقد سمع المشيخة كلَّها علي ابنِ الخُريف، كما في السماع المقيَّد عنه.

وبذلك تظهر صحّة إسناد النسخة، ومتابعة الرواة بعضهم لبعض على روايتها.

وهذا كلّه بالنسبة للسماعات الأصليّة، وإلا فهناك عِدّةُ سماعات منقولة، تُضيف رواةً آخرين عن أبي بكر الأنصاري، وعن الرواة عنهم.

ولئن كان لي أن أشير إلى طبقة الرواة عن أبي العزّ الحراني صاحب النسخة والمتفرّد بروايتها فهذا بَحْرٌ لا ساحلَ له، فالنسخة مملوءة بالسماعات عليه خاصّة، فضلاً عمّن سمعها منه ولم يُقَيّد في سماعات النسخة. لكن لا بأس من تسمية بعض أعيانهم: فمنهم الحافظ أبو الحجاج المِزِّي (ت ٧٤٢هـ)، والحافظ علم الدين البِرْزَالي (ت ٧٣٩هـ)[٣]، وابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) الذي كان القارىء عليه في بعض السماعات[٤]، وغيرهم من الأئمة والحفّاظ وأعيان المحدّثين.

إلى أن اتصلت روايتهما للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،

---

(١) انظر (٢٩١).
(٢) انظر (٣٤٧، ٣٥٤).
(٣) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (١٩٩ رقم ٨١٢).
(٤) انظر (٣١٤، ٣١٦).

عن شيوخه، وهم عن المِزِّي والبرزالي وغيرهما، عن أبي العزّ الحراني، عن ابن الخُريف، عن المصنِّف أبي بكر الأنصاري[١].

إلى أن اتصلت بي روايتها أيضًا عن شيوخ عِدّة، منهم فقيه الرباط محمد بن عبدالهادي المَنُّوني (ت ١٤٢٠هـ)، وعبدالوهاب بن محمد بن عمر دُكَرِي العضو المؤسس لرابطة العالم الإسلامي (ت ١٤١٩هـ)، كلاهما ـ وغيرهما ـ أجازني عن محمد عبدالحي بن محمد عبدالكبير الكتاني (ت ١٣٨٢هـ) صاحبِ (فهرس الفهارس والأثبات)، بإسناده الذي فيه إلى مؤلف المشيخة[٢].

---

(١) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (١٩٩ رقم ٨١٢).
(٢) انظر: فهرس الفهارس والأثبات للكتاني (٢/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥).

وإليك مُشَجَّرَة إسناد النسخة:

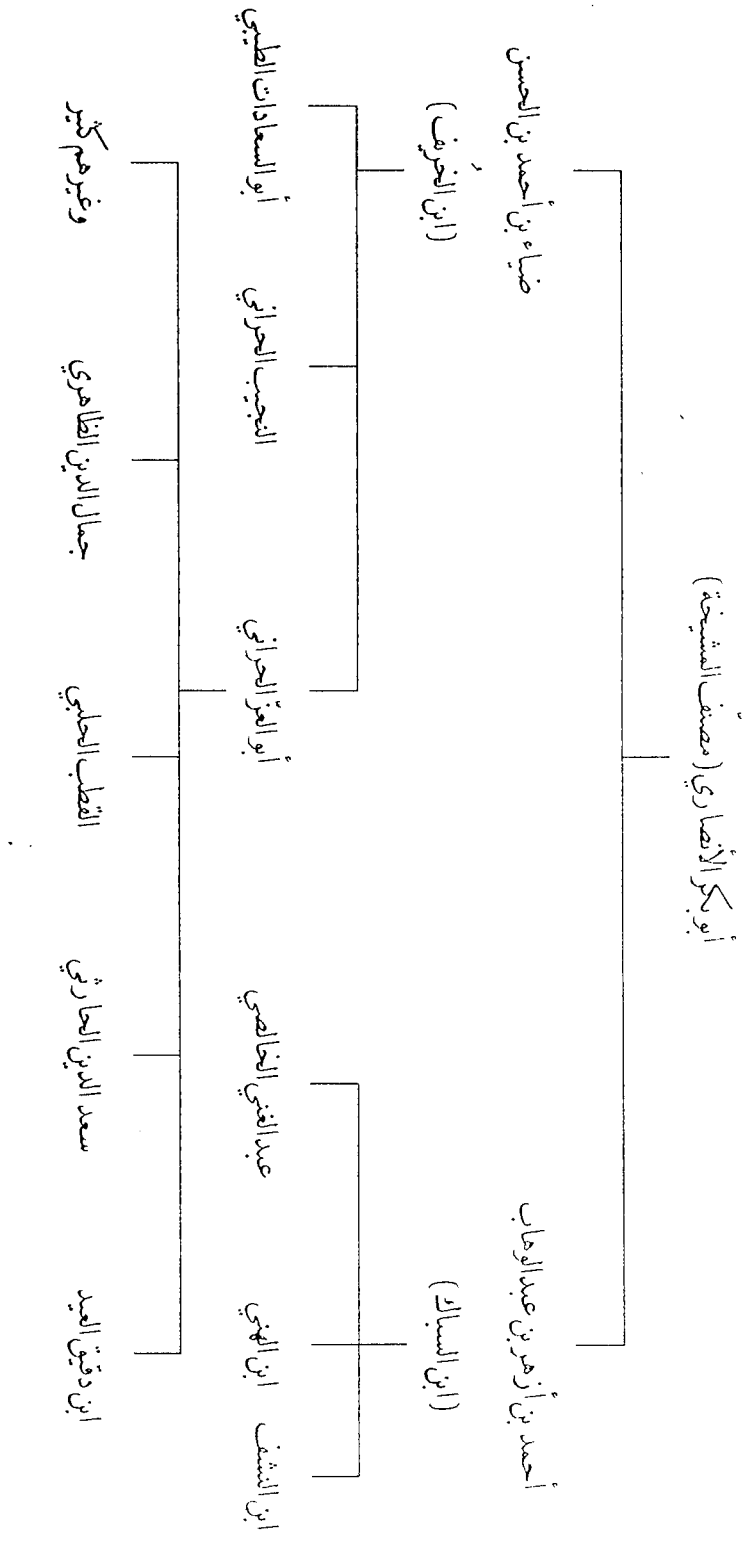

أمّا سماعات الكتاب: فهي كثيرةٌ جدًّا، تزيد على الخمسين سماعًا!!! وسأكتفي هنا بالتعريف بثمانية وعشرين سماعًا منها، هي أقدم السماعات وأهمها وأكثرها تكرُّرًا في المشيخة في كل جزءٍ من أجزائها الخمسة. وقد اعتنيت بالسماعات الأربعة الأولى، فأثبتُّها كما هي بحروفها (إلا ما بيّنتُه)، وكذلك السماع السادس والعشرين لأهميّته وقصره. أمّا بقيّة السماعات فاختصرتها، مبقيًا على أهمّ أركانها، وهي: الشيخ المُسْمِع، وقارىء الكتاب، وكاتب السماع، وتاريخه. وقد رتّبت السماعات بناءً على تاريخها: الأقدم ثم الذي يليه.. وهكذا.

[السماع الأول بخطّ ابن الهني][1]

سمع جميع هذا الجزء الأول من مشيخة القاضي أبي بكر محمد الأنصاري، وما بعده، إلى آخر الجزء الخامس، وهو جميع ما وُجد منها، على الشيخ الأجل أبي محمد أحمد بن أزهر بن عبدالوهاب السبّاك، بحق إجازته من القاضي أبي بكر المذكور عن شيوخه، بقراءة الشيخ أبي محمد عبدالغني بن مُشَرَّف بن علي بن أبي جعفر الخَالِصي = صاحبُ النسخةِ[2] جميعِها الشيخُ الإمام العالم الفاضل أمين الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سعيد بن أبي الرضا ابن النَّشَف الواسطي، وعبدالرحمن أخو القارىء، وعمر بن يوسف بن أبو سكين الصوفي، وأبو عبدالله محمد بن محمد بن محارب

---

(١) تكرّر هذا السماع في نهاية كل جزء من أجزاء المشيخة، إلا الجزء الثالث (كما يأتي) (٢٥/أ، ٤٨/ب، ٩٩/أ، ١٢٢/ب).

(٢) وفي (٤٨/ب): صاحب الكتاب.

الإسكندري القيسي، ومحمد بن علي بن عبدالصمد كاتبُ السماع، وفاته أوراق من أول هذا الجزء، فأعادها بقراءته. وذلك في مجلسين آخرهما: يوم الأحد، تاسع جمادى الأولى، من سنة اثنتي عشرة وستمائة[١].

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا النبي محمد وسلم.

[السماع الأول أيضًا بخط ابن النَّشف][٢]

سمع جميع هذا الجزء، واللذين قبله، واللذين بعده، وذلك خمسة أجزاء، هي جميع ما وُجد من مشيخة قاضي المارستان بخطّه، على الشيخ الصالح أبي محمد أحمد بن أزهر بن عبدالوهاب السباك، بإجازته من قاضي المارستان عن شيوخه؛ بقراءة الشيخ أبي محمد عبدالمغني بن مُشَرَّف بن علي الخالصي = الشيخُ العفيفُ أبو منصور محمد بن علي بن عبدالصمد المقرىء، وفاته شيءٌ من الجزء الأول فأعاده بقراءته، وعبدالرحمن أخو القارىء، والولي أبو حفص عمر بن يوسف بن أبو سكين الصوفي، وأبو عبدالله محمد بن محمد بن محارب القيسي الإسكندراني، وكاتبُ السماع: إبراهيم بن محمد بن سعيد بن النَّشَف الواسطي، وآخرون بفوات، عن الأصل بوقف ابن الخشّاب. وصح ذلك في مجلسين، آخرهما: يوم الأحد تاسع جمادى الأولى، من سنة اثنتي عشرة وستمائة. برباط الكاتبة، بالصامل[٣].

والحمد لله أحق حمد، وصلاةً على محمد.

---

(١) زاد في (١٢٢/ب): برباط الكاتبة.
(٢) (٧٤/أ).
(٣) كذا بالأصل.

[السماع الثاني][١]

سمع جميع الجزء الأول، وإلى البلاغ في هذا الجزء (وهو الثاني)، من مشيخة قاضي المارستان، والبلاغ قبل آخره بثلاث قوائم، على الشيخ الأجل العالم الفقيه سديد الدين أبي السعادات بن علي بن حسن بن وليد الطيبي، بسماعه من أبي علي بن الخُريف، بسماعه من القاضي أبي بكر عن شيوخه؛ بقراءة الشيخ العالم أبي محمد عبدالرحيم بن محمد بن أحمد بن فارس بن الزجّاج[٢] = ولدُهُ أبو عبدالله أحمد وهو في السنة الخامسة، وصاحبُ النسخة أبو المظفر علي بن شيخنا عفيفِ الدين أبي منصور محمد بن علي بن عبدالصمد المقرىء . . . (إلى أن قال:) وعلي بن إسحاق بن علي بن هبة الله بن سهلان، وهذا خطّه . . . (إلى أن قال:) وصح ذلك في يوم الثلاثاء، ثالث عشرين من شهر رمضان، سنة ثلاثٍ وخمسين وستمائة، بجامع القصر الشريف، وأجاز الشيخ للجماعة جميع ما يحق له روايته.

وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليمًا.

[السماع الثالث][٣]

قرأت جميعَه وما قبله من الأجزاء، وذلك جميع مشيخة القاضي أبي بكر الأنصاري، على المولى السيّد الصاحب الصدر الكبير نجيب الدين أبي الفرج

---

(١) (٤٩/أ، ٧٤/أ ـ ب).

(٢) مترجمٌ في ذيل التقييد للفاسي (٣/ ١٧ ـ ١٨ رقم ١٢٥٧).

(٣) (١٢٣/أ)، وكان قد ذُكر أيضًا في صفحة العنوان (١/ب)، لكن اختفت كثيرٌ من معالمه، وتكرر السماع (٤٩/أ، ٧٤/أ، ٩٩/أ).

عبداللطيف بن الإمام أبي محمد عبدالمنعم بن علي الصَّيْقل الحراني (أكرمه الله تعالى)، بسماعه لجميعها على الشيخ أبي علي ضياء ابن أبي القاسم بن الخُريف، خلا الجزء الرابع فإني قرأته عليه بإجازته من ابن الخُريف إن لم يكن سماعًا، بحق سماع ابن الخُريف لجميعها على القاضي أبي بكر؛ فسمع ذلك كله: ولدي أبو القاسم عُبيدالله، والشيخان: الإمام زين الدين أبو الفتح محمد ابن محمد بن أبي بكر الأَبِيْوَرْدي[١]، ونجيب الدين محمد بن مزيد ابن مُبَشِّر الخُوَيِّي[٢]: الصوفيّان، وآخرون بفوات، عَيّنتُ سماعهم في أول هذا المجلّد[٣]. وصَحَّ ذلك وثبت، في مجالس، آخرها: يوم الأربعاء، ثاني جمادى الآخرة، سنة تسع وخمسين وستمائة، بالقاهرة. قاله وكتبه: العبد محمد بن عثمان بن سليمان الكُردي الزرزاري[٤] (عفا الله الكريم عنه بكرمه، ولطف به...

[السماع الرابع][٥]

بلغت سماعًا لجميعه على الشيخ الأجل الرئيس عز الدين أبي العز عبدالعزيز بن الإمام نجم الدين أبي محمد عبدالمنعم بن علي الحراني، بحق سماعه له (تراه)؛ بقراءة الإمام ضياء الدين أبي جعفر أحمد بن محمد بن

---

(١) (ت ٦٦٧هـ)، انظر: تاريخ الإسلام (٢٤٨ ـ ٢٤٩).

(٢) (ت ٦٧٤هـ)، انظر: تاريخ الإسلام (١٦٧)، والمقفى للمقريزي (٧/ ٢٣١ رقم ٣٣٠٠).

(٣) وذلك في صفحة العنوان (١/ ب)، لكن اختفت أكثر معالمها.

(٤) (ت ٦٨٨هـ)، انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٣٤٧)، والمقفى الكبير للمقريزي (٦/ ٢١١ رقم ٢٦٦٢).

(٥) (٤٨/ ب)، وتكرر في (٢٥/ أ، ٧٣/ ب، ٩٩/ أ) بنفس تاريخ السماع.

صابر القيسي[١]، فسمعه: السيد الفاضل عز الدين أحمد بن سيدنا العلامة شرف الدين تاج الشرف أبي عبدالله محمد بن الفقيه نجيب الدين أبي القاسم عبدالرحمن الحُسيني[٢]، والهمامُ مكين الدين أبو الحسن ثابت بن عبدالعظيم ابن أبي الحسن الحصني، وولده تاج الدين محمد، والشهاب أحمد بن النصير بن نبأ[٣]. وصح ذلك، بشهر رجب الفرد، سنة ستين وستمائة، بجامع الفسطاط. وكتب عُبيدُالله الفقير إليه: موسى بن محمد بن موسى بن إسماعيل الأنصاري المعروف بابن النَّفْرِي[٤]، حامدًا لله فضله...

[السماع الخامس: مختصرًا][٥]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: الحسن بن علي بن عيسى بن الحسن اللخمي ابن الصيرفي[٦]. لثلاث ليالٍ بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث وستين وستمائة.

---

(١) (ت ٦٦٢هـ)، انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٩٥).

(٢) (ت ٦٩٥هـ)، انظر: المقفى الكبير للمقريزي (١/ ٥٨٦ رقم ٥٦٧).

(٣) (ت ٦٩٥هـ)، معجم شيوخ الذهبي (١/ ١٠٦ رقم ٩٩)، ووقع فيه تحريف صوابه في توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٢/ ٩٩) (٤/ ٣٧).

(٤) انظر: توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٩/ ١٠٨)، وتبصير المنتبه لابن حجر (٤/ ١٤٤٢ ـ ١٤٤٣). ولمّا ضبط الذهبي (النَّفْرِي) بالراء المهملة، ووافقه ابن ناصر الدين، خالفهما الحافظ ابن حجر وقال إنها بالزاي المعجمة. لكن الذي يقطع بصواب ما ذهب إليه الذهبي وابن ناصر الدين: أني وجدته في كتابته لسماعه المتكرّر هذا يضع علامة الإهمال على الراء، وهو أعرف بنفسه!.

(٥) (٢٤/ أ، ٤٩/ أ، ١٢٣/ أ).

(٦) (ت ٦٩٩هـ)، انظر: معجم شيوخ الذهبي (١/ ٢١٢ رقم ٢٢٣).

[السماع السادس: مختصرًا][١]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة: أبي الحسن علي بن مسعود بن نفيس الموصلي[٢].

وكتابة: علي بن محمد بن أحمد بن محمد، ابن الحُبَيْل[٣].

في يوم الثلاثاء سادس عشر ذي القعدة سنة أربع وستين وستمائة.

[السماع السابع: مختصرًا][٤]

على النجيب الحراني.

بقراءة وكتابة: إسماعيل بن المغيث[٥].

في مستهلّ ذي الحجّة، سنة ست وستين وستمائة.

[السماع الثامن: مختصرًا][٦]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد البغدادي الحارثي[٧].

---

(١) تكرر في (٢٥/أ، ٤٨/ب، ٧٣/ب، ٩٩/أ، ١٢٣/أ).

(٢) (ت ٧٠٤هـ)، انظر: معجم شيوخ الذهبي (٢/٥٦ ـ ٥٧ رقم ٥٥٩).

(٣) ترجم له وضبط شُهرته: ابنُ رافع السلامي في ذيل مشتبه النسبة (٢١).

(٤) (٩٩/ب).

(٥) هو إسماعيل بن المغيث عبدالعزيز بن المعظم عيسى بن العادل، (ت ٧١٤هـ). انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (١/٣٦٨).

(٦) تكرر في (٢٣/ب، ٤٨/أ، ٥٠/ب).

(٧) (ت ٧١٩هـ)، انظر: معجم شيوخ الذهبي (٢/٣٣٩ رقم ٩١٦)، والدرر الكامنة لابن حجر (٤/٣٤٧ ـ ٣٤٨).

في مجلسين من شهر جمادى الآخرة ورجب، من سنة سبعين وستمائة.

[السماع التاسع: مختصرًا][(١)]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة السابق ذكره: مسعود بن أحمد الحارثي.

في ذي الحجة من سنة اثنتين وسبعين وستمائة.

[السماع العاشر: مختصرًا][(٢)]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: عثمان بن مسعود بن عثمان الحراني.

وسمع ولدُه: مسعود[(٣)].

في شهري صفر وربيع الأول من سنة أربع وسبعين وستمائه.

[السماع الحادي عشر: مختصرًا][(٤)]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة: أبي عَمرو محمد بن الإمام أبي بكر بن سيّد الناس[(٥)].

---

(١) تكرر في (٢/ أ، ٣١/ أ، ٧٥/ ب، ١٠٠/ أ).

(٢) تكرر في (٢٢/ أ، ٢٥/ ب، ٥١/ أ، ٧٥/ ب، ١٢٠/ أ).

(٣) ترجم له الحافظ في الدرر الكامنه (٤/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠).

(٤) تكرر في (٢٣/ أ، ٢٥/ ب، ٥٠/ ب، ٩٨/ ب).

(٥) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد بن يحيى اليَعْمُري، أبو عَمرو ابن سيّد الناس، والد أبي الفتح، (ت٧٠٥هـ). انظر: الدرر الكامنة (٤/ ١٦٢).

وكتابة: عيسى بن عمر بن خالد بن عبدالمحسن[١].

في شهري ربيع الأول والآخر من سنة أربع وسبعين وستمائة.

[السماع الثاني عشر: مختصرًا][٢]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة: الفقيه أمين الدين محمد بن محمد القَسْطَلَّاني[٣].

وكتابة: محمد بن أحمد بن علي بن محمد بن الحسن القسطلاني[٤].

في شهري ربيع الآخر وجمادى الأولى من سنة أربع وسبعين وستمائة.

[السماع الثالث عشر: مختصرًا][٥]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: محمد بن فُتُوح بن أبي الذكر يوسف بن مساعد بن جميل ابن نادر بن خلف بن أحمد بن غوث الإسكندري[٦].

---

(١) (ت ٧١١هـ)، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٢٠٦ ـ ٢٠٨).

(٢) تكرر في (٤٩/أ، ٧٤/ب، ٩٩/أ، ١٢٢/ب).

(٣) هو محمد بن محمد بن أحمد بن علي القسطلاني (ت ٧٠٤هـ)، انظر: معجم شيوخ الذهبي (٢/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧ رقم ٨٢٦)، وذيل التقييد للفاسي (١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).

(٤) (ت ٦٨٦هـ)، انظر: ذيل التقييد للفاسي (١/ ٩٩ ـ ١٠٠ رقم ٥١).

(٥) تكرر في (٢/ب، ٤٧/ب، ٧٣/أ، ٩٧/أ، ١٢١/ب).

(٦) (ت ٦٨٢هـ)، انظر: تاريخ الإسلام (١٢٥)، والمقفى الكبير للمقريزي (٦/ ٥٠٤ رقم ٣٠٠٦).

في جمادى الآخرة من سنة أربع وسبعين وستمائة.

وصحّح ذلك أبو العزّ الحراني بخطّ يده.

[السماع الرابع عشر: مختصرًا][(١)]

على أبي العزّ الحَرّاني.

بقراءة: محمد بن محمد بن عباس بن أبي بكر بن جعوان الأنصاري[(٢)].

وكتابة: أحمد بن يونس بن أحمد بن بركة الإرْبلي[(٣)].

في سلخ شوال وفي ذي القعدة من سنة أربع وسبعين وستمائة.

[السماع الخامس عشر: مختصرًا][(٤)]

على أبي العزّ الحَرّاني.

بقراءة: الإمام الحافظ تقي الدين محمد بن علي بن وهب القُشيري الشهير بابن دقيق العيد[(٥)].

وكتابة: عتيق بن عبدالرحمن بن أبي الفتح العُمري[(٦)].

---

(١) تكرر في (٣/ب، ٤٧/أ، ٩٦/ب، ١٠١/أ).

(٢) هو إمامٌ في النحو وفي الحديث، (ت ٦٨٢هـ)، انظر: تاريخ الإسلام (١٢٦ ـ ١٢٧)، وأعيان العصر للصفدي (١/ ٣٧٩)، والمقفى الكبير للمقريزي (٧/ ٢٦ رقم ٣٠٩٢)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٢٢٤ رقم ٤٠٧).

(٣) (ت ٦٩٣هـ)، انظر: ذيل التقييد للفاسي (٢/ ٢٠٥ رقم ٨١٣).

(٤) تكرر في (٢١/ب، ٢٣/أ، ٤٦/ب، ٩٦/أ).

(٥) (ت ٧٠٢هـ)، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٤/ ٩١ ـ ٩٦).

(٦) (ت ٧٢٢)، انظر: برنامج الوادي آشي (٧١ ـ ٧٢)، وذيل التقييد للفاسي (٣/ ١٠١ ـ ١٠٢ رقم ١٣٦٣).

في ذي الحجّة من سنة أربع وسبعين وستمائة.

[السماع السادس عشر: مختصرًا][(١)]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عبدالحق القرشي المعروف بابن الإخوة.

وكتابة: محمد بن عبدالحميد بن عبدالله بن خلف القرشي[(٢)].

في شهري رجب وشعبان من سنة ست وسبعين وستمائة.

[السماع السابع عشر: مختصرًا][(٣)]

على أبي العِزّ الحَرّاني.

بقراءة وكتابة: عثمان بن محمد بن عثمان التَّوْزَرِي[(٤)].

ومن بين السامعين: قطب الدين عبدالكريم بن عبدالنور بن مُنِيْر الحلبي[(٥)].

---

(١) تكرر في (٢٢/ب، ٢٧/أ، ٥١/ب، ٧٦/أ، ١١٨/أ).

(٢) (ت ٧١٦)، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٤٩٣).

(٣) تكرر في (٢١/أ، ٤٥/أ، ٧١/ب، ٩٥/أ، ١١٧/ب).

(٤) (ت ٧١٣)، انظر: معجم شيوخ الذهبي (١/ ٤٣٧ رقم ٤٩٧)، وذيل التقييد للفاسي (٣/ ١١٥ ـ ١١٦ رقم ١٣٨٠)، والعقد الثمين له (٦/ ٤١ ـ ٤٧)، والدرر الكامنة لابن حجر (٢/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠).

(٥) هو الإمام المصنّف صاحب (البدر المنير الساري في شرح الجامع الصحيح للبخاري) وغيره من المصنفات، (ت ٧٣٥هـ)، انظر: معجم الشيوخ للذهبي (١/ ٤١٢ رقم ٤٦٨)، والدرر الكامنة لابن حجر (٢/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩).

في شوال من سنة ست وسبعين وستمائة.

[السماع الثامن عشر: مختصرًا][(١)]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة غير واحد، وهم: ابن دقيق العيد مَرّة، وأبو بكر بن علي بن عبدالخالق بن عبدالقوي القرشي ثانيةً، ومحمد بن محمد بن عبدالكريم القرشي المخزومي المعروف بابن الكيلح ثالثة[(٢)].

وكتابة: أبي بكر بن علي بن عبدالخالق مَرّة، ومحمد بن محمد بن عبدالكريم القرشي أخرى.

في شهور رجب وشعبان وشوال، من سنة ست وسبعين وستمائة.

[السماع التاسع عشر: مختصرًا][(٣)]

على أبي العز الحراني.

بقراءة وكتابة: علي بن جابر بن علي بن موسى الهاشمي[(٤)].

في شهري رجب وشعبان من سنة سبع وسبعين وستمائة.

---

(١) تكرر في (٤/أ، ٢٤/أ، ٢٥/ب، ٤٩/أ، ١١٨/ب).

(٢) (ت ٧٢٦هـ)، انظر: المقفى الكبير للمقريزي (٧/ ٥٨)، والدرر الكامنة لابن حجر (٤/ ١٨٩).

(٣) تكرر في (٧/ب، ٢٠/أ، ٤٤/ب، ٧٠/ب، ٩٣/ب، ١١٥/ب، ١١٧/ب).

(٤) (ت ٧٢٥هـ)، انظر: برنامج الوادي آشي (٧٢ ـ ٧٣)، وذيل التقييد للفاسي (٣/ ٣٩ رقم ١٤١١)، والدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٣٥ ـ ٣٦).

[السماع العشرون: مختصرًا][١]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: محمد بن سعيد بن عبدالله المدني الشافعي[٢].

في رمضان من سنة سبع وسبعين وستمائة.

[السماع الواحد والعشرون: مختصرًا][٣]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: محمد بن أسعد بن عبدالكريم الثقفي[٤].

في ربيع الأول من سنة ثمانٍ وسبعين وستمائة.

[السماع الثاني والعشرون: مختصرًا][٥]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: خليل بن بكران بن خليل بن . . . بن علي بن إبراهيم بن أحمد بن محمد بن حسن بن يوسف الربعي الحلبي الصوفي.

---

(١) تكرر في (٥٠/أ، ٧٣/أ، ٩٨/ب، ١١٦/أ).

(٢) (ت ٦٩٩هـ)، انظر: المقفى الكبير للمقريزي (٥/ ٦٧١ ـ ٦٧٢ رقم ٢٢٦٧)، والتحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي (٣/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥).

(٣) تكرر في (٤/ب، ٤٥/ب).

(٤) (ت ٧٣٠هـ)، انظر: المقفى الكبير للمقريزي (٥/ ٣٠٦ رقم ١٨٩٢)، والدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٣٨٣).

(٥) (٤٩/ب).

ومن السامعين: قطب الدين عبدالكريم بن عبدالنور الحلبي.

في شوال سنة ثمانٍ وسبعين وستمائه.

[السماع الثالث والعشرون: مختصرًا][١]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: محمود بن أبي بكر محمد بن حامد بن أبي بكر التنوخي الأرموي الشافعي[٢].

في محرّم سنة تسع وسبعين وستمائة.

وألحقه بمجلس آخر في ذي القعدة من سنة أربع وثمانين وستمائة[٣].

[السماع الرابع والعشرون: مختصرًا][٤]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: محمد بن عبدالحميد بن محمد المُهَلَّبي الهَمْدَاني[٥].

في ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وستمائة.

---

(١) تكرر في (٥/ أ، ٢٨/ أ، ٥٢/ أ، ٩٤/ ب، ١٠٠/ ب).

(٢) (ت ٧٢٣هـ)، انظر: معجم الشيوخ للذهبي (٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦ رقم ٩١١)، والدرر الكامنة لابن حجر (٤/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).

(٣) (١٠٠/ ب، الحاشية السُّفْلى).

(٤) تكرر في (٧/ أ، ٢٧/ ب، ٥٣/ أ، ٧٦/ ب، ١١٥/ أ).

(٥) (ت ٧٢١هـ)، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٤٩٣).

[السماع الخامس والعشرون: مختصرًا][١]

على أبي العزّ الحراني.

بقراءة وكتابة: عتيق بن عبدالرحمن بن أبي بكر العُمري[٢].

في ربيع الآخر من سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة.

[السماع السادس والعشرون][٣]

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ الجليل المسند الكبير الأصيل رُحْلَةِ الطلبة بقيّةِ المشايخ عِزِّ الدين أبي العزّ عبدالعزيز بن الإمام أبي محمد عبدالمنعم بن علي بن نصر بن منصور ابن الصيقل الحراني، بسماعه فيه من ابن الخُريف، بحضرة شيخنا الإمام العالم الحافظ جمال الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عبدالله الظاهري[٤]: ابنُه فخر الدين أبو محمد عثمان. وصح ذلك وثبت، في يوم الاثنين، سابع عشر المحرم، سنة أربع وثمانين وستمائة. بالزاوية الجمالية، بالقاهرة المعزية. كتبه محمد بن عبدالرحمن ابن سَامَة (عفا الله عنه)[٥]. والحمد لله وحده وصلى الله على محمد.

---

(١) تكرر في (١٨/ب، ٤٢/ب، ٥٢/ب، ٧٧/أ، ١١٣/أ).

(٢) تقدّمت ترجمته في السماع رقم (١٥).

(٣) تكرر في (٦/أ، ٢٩/أ، ٥٦/أ، ٨٦/أ، ١١٤/ب)، مع اختلاف التاريخ، لكن لم يتجاوز شهر محرَّم من سنة (٦٨٤هـ).

(٤) هو أحد أئمة عصره وحفّاظ أوانه، (ت ٦٩٦هـ). انظر: معجم شيوخ الذهبي (١/ ٩٣ ـ ٩٤ رقم ٨٤)، وذيل التقييد للفاسي (٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩ رقم ٧٦٠).

(٥) (ت٧٠٨هـ)، انظر: معجم شيوخ الذهبي (٢/ ٢٠٩ رقم ٧٥٨)، والدرر الكامنه لابن حجر (٣/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨).

[السماع السابع والعشرون: مختصرًا][١]

قرأت جميع هذا الجزء، والذي بعده، على مالكه[٢]: سيدنا وشيخنا الأصيل الجليل الكبير بقيّة المشايخ المسندين عز الدين أبي العزّ عبدالعزيز ابن الإمام أبي محمد عبدالمنعم بن علي الحراني. . .

صح ذلك وثبت في مجلسين آخرهما يوم الأحد، ثالث عشر شعبان، سنة أربع وثمانين وستمائة. . .

قاله كاتبه العبد: أحمد بن عبدالرحيم بن أبي عبدالله الشافعي.

[السماع الثامن والعشرون: مختصرًا][٣]

على ناصرِ الدين محمد بن إسماعيل بن عبدالعزيز بن عيسى الأيوبي[٤].

قراءة وكتابة: عبدالرحمن . . . . . الزيان المدني . . .

تاسع عشر ربيع الأول من سنة خمس وخمسين وسبعمائة.

هذه بعض سماعات النسخة، وهي كافيةٌ في الدلالة على عظيم حفاوة أهل العلم بها، وعلى مكانتها بين نُسَخ تراثنا المكتوب بناءً على ذلك.

---

(١) تكرر في (١٩/أ، ٤٣/أ، ٧٠/أ، ٩٤/أ، ١١٤/أ).

(٢) أوردت النصّ لما فيه من التصريح بملكيّة أبي العزّ الحراني للنسخة.

(٣) (١٣/ب).

(٤) (ت ٧٥٦هـ)، انظر: الدرر الكامنة (٣/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨)، والوفيات لابن رافع السلامي (٢/ ١٨٤ رقم ٦٨٤)، وذيل العبر للحسيني (٣٠٨).
وهو يروي الكتاب عن أبي العزّ الحراني، وفي السماع (رقم٧) تسميعُ أبيه له من أبي العز.

وهناك ثلاثة سماعات منقولة غير أصليه، بخط علي بن سهلان كاتب السماع الثاني، تركتها (مع قدمها) لأنها لا علاقة لها بهذه النسخة، فهي سماعات منقولة عن النسخة التي بخط المصنف، بغرض بيان اتصال إسناد نسختنا هذه للشيوخ الذين رووها عن ابن الخُريف. ولذلك فاكتفيت بتصويرها في نماذج المخطوطات، ليقف عليها من أراد ذلك.

وبهذا أكون قد انتهيت من وصف نسخة الكتاب الكاملة الوحيدة، وبقي وصف نسخته الناقصة:

ثانيًا: نسخة الأحاديث المنتقاة من المشيخة:

وهي من محفوظات المكتبة التيموريّة بالقاهرة، برقم [٢٢٦]. وتقع ضمن المجموع من (ص١٧٩) إلى (ص٢٠٨). وعلى هذا فهي تتكون من ثلاثين صفحة، في كل صفحة نحو عشرين سطرًا، وقد تنقص إلى ستة عشر سطرًا، وفي كل سطر نحو أربع عشرة كلمة.

أمّا خطّ النسخة؛ فقريب من خط النسخ، وهو واضح، منقوطٌ، ومضبوطٌ أحيانًا.

وتبدأ النسخة بصفحة عنوانها: التي كتب عليها: (جزء فيه أحاديث منتقاه عوالٍ صحاحٌ وحسانٌ وغرائب، من مشيخة القاضي أبي بكر محمد ابن عبدالباقي بن محمد الأنصاري).

ثم كُتب تحتها اسمُ المُنْتقي والناسخِ لها: (انتقاء أبي صادق محمد ابن يحيى بن علي القرشي عفا الله عنه. روايةُ الشيخ أبي علي ضيا بن أبي القاسم ابن أبي علي بن الخُريف، عن القاضي. روايةُ الشيخ المسند عبداللطيف بن

عبدالمنعم بن علي بن نصر، وأخيه عبدالعزيز، كلاهما عن ابن الخُريف).

والمنتقي هو: محمد بن يحيى بن علي بن عبدالله بن علي بن مُفَرِّج القرشي الأموي، النابُلُسِي، ثم المصري، أبو صادق، ابن الحافظ الشهير الرشيد العطار. وُلد أبو صادق قبل (٦٢٠هـ)، وتوفي سنة (٦٨٦هـ).

قال عنه المقريزي: «كان فاضلاً محدّثًا ثقةً، حسن الصورة، ليّن الجانب»[(١)].

والنسخة كلّها بخطّه، كما يظهر من السماع الذي في آخرها[(٢)]، والذي جاء فيه التنصيصُ على أنه هو كاتبه، فإذا به هو نفسه خطّ بقيّة الجزء.

وقد قابلها على الأصل الذي انتقاه منها، كما صرّح بذلك قائلاً في آخرها: «قوبل بالأصل المنقول، فصحّ والحمد لله تعالى»[(٣)].

ويغلب على الظن **أن الأصل المنقولة منه هذه النسخة** والمقابلة عليه هو نسختنا الخطيّة نَفْسُها، وذلك أن المنتقِي يروي الكتاب عن النجيب وأبي العزّ الحَرّانيين، وهما راويا نسختنا، بل أبو العزّ هو مالكها (كما سبق. ثم يتأكّدُ ذلك بالتطابق الذي يكاد يكون كاملاً بين نسخة المشيخة وهذا الجزء، في كل شيء، في صوابها وإحسانها ودقّتها، وفي خطئها أيضًا!.

وقد قام أبو صادق في انتقائه هذا باختيار ثمانيةٍ وسبعين حديثًا من

---

(١) انظر: المقفى الكبير للمقريزي (٧/ ٤٤٠ رقم ٣٥٣٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٨٥)، وذيل التقييد للفاسي (١/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩ رقم ٥٥١).

(٢) (ص٢٠٨) من النسخة.

(٣) (ص٢٠٧) من النسخة.

أحاديث المشيخة، لخمسة وأربعين شيخًا من شيوخ أبي بكر الأنصاري فيها.

ثم بعد أن انتهى من الأحاديث، ابتدأ بصفحةٍ جديدة، واضعًا لها عنوانًا، كتب فيه (تسمية مشايخ القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري المذكورين في مشيخته)[١].

ثم ابتدأ بسرد أسمائهم حسب ورودهم في المشيخة، إلى أن انتهت الصفحة بذكر ثلاثة وثلاثين شيخًا فقط. ويبدو أن بقيّة هذا المسرد قد سقطت من المجموع الذي تضمن هذا المنتقى، حتى إن الصفحة انتهت ولمّا يتم اسمُ أحد شيوخ أبي بكر الأنصاري، بل لم يُذكر إلا لقبه وكنيته فيها.

وقد كُتب على النسخة أربعة سماعات، ثلاثةٌ منها سماعاتٌ لمشيخة أبي بكر الأنصاري لا للمنتقى، وواحدٌ منها فقط سماع له.

ونصّ هذا السماع الذي كُتب على صفحة عنوان النسخة:

«قرأت هذا المنتقى على الإمام الشيخ بدر الدين بن المحب، عن شيخ الإسلام أحمد بن حجر بسندِ أَخْذِه؛ فسمعها جلال الدين البلبيسي. وأجاز المُسْمِعُ، بتاريخ رابع عشري جمادى الأولى سنة اثنتي عشرة وتسعمائه. وكتب محمد المظفري[٢]. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) (ص٢١٠) من النسخة.

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله المظفري الشافعي ابن الفاخوري، من تلامذة السخاوي، ولذلك ترجم له السخاوي في الضوء اللامع (٧/ ٧٦). وقد كَثُر ورود اسم هذا العالم على المخطوطات في سماعاتها، أو نصًّا على قراءتها، خاصة الحديثيّة منها. مع ذلك لم أقف على وفاته. ولا على ترجمةٍ وافيةٍ له؛ إلا ما ذكره السخاوي عنه (وهو شيخه) عمّا رآه من نهمه وشغفه بالعلم في شبابه.

صحّح ذلك وكتب: محمد بن المحبّ المالكي (غفر الله له ولوالديه وللمسلمين)».

هذه هي نسخة الكتاب الثانية التي قابلت عليها النسخة الأصل.

وبذلك نصل إلى آخر مباحث هذا الفصل، وآخر مباحث الدراسة أيضًا.

المبحث الخامس: منهج التحقيق.

لقد سرتُ (بحمد الله تعالى) في تحقيقي لـ (أحاديث الشيوخ الثقات) لأبي بكر الأنصاري على المنهج المقرّر في أصول علم التحقيق، الذي خلاصته: إخراج الكتاب على أقرب صورة من أصل المؤلّف، مع خدمته بما يُيَسِّرُ الاستفادة منه.

ولبيان هذا المنهج فإني أقسّمه إلى قسمين: منهج تحقيق النص، ومنهج خدمة النص؛ ولكل قسم فروع؛ وإليكها:

القسم الأول: منهج تحقيق النص:

أولاً: اعتمدت النسخة الفريدة للكتاب (السابق وصفها)، فنسختها، ثم قمتُ بعرضها على الأصل مَرّةً أخرى بعد طباعته؛ للتثبُّتِ من سلامة النسخ وصحّة الطباعة.

ثانيًا: اعتبرت نسخة الأحاديث المنتقاة من المشيخة (السابق وصفها) نسخةً ثانيةً للكتاب، وهي ولاشك كذلك؛ لكنها نسخة ناقصة. فقابلتُ نسخة الأصل عليها، وأثبتُّ الفروق (وهي نادرة) في الحاشية. مبيّنًا موضع ورود الحديث في هذه النسخة خلال حاشيةٍ وُسْطَى خاصةٍ بهذا الغرض وحده، وواضعًا قبل رقم ذلك الحديث الذي وقع اختيار صاحب المنتقى عليه فأورده في منتقاه هذا = دائرةً مطموسة؛ لما لهذه الأحاديث من مزية تستحق معها أن تُخَصّ بمثل هذا الانتقاء عند ذلك العالم، ولما في ذلك الانتقاء لها من إعانة في تحقيقنا للنص؛ فوضعت تلك الدائرة علامةً لها تُميّزها عن غيرها.

ثالثًا: لما كانت النسخة فريدة، والنسخة الأخرى ناقصة نقصًا كبيرًا؛ فقد استعنت بالكتب التي نقلت عن المشيخة، وبمصادر المشيخة أيضًا، في قراءة النص وتقويمه.

رابعًا: لم أتدخّل في النصّ بتعديل أو تغيير شيءٍ فيه، إلا في أضيق الحدود؛ لأن الغرض من التحقيق كما سبق: إخراجُ الكتاب على أقرب صورة من أصل المؤلف، ولأن من أغراض تحقيقه أيضًا معرفة مستوى المؤلِّف العلمي، وهذا لا يظهر إلا بإخراج الكتاب على ماهو عليه، بصوابه وخطئه. أضف إلى ذلك: أننا في مجال المرويّات يلزمنا أن لا نخالف الرواية (ولو كانت خطأً) لأن ذلك متعلّقٌ ببيان وإثبات إتقان رواتها أو عدم إتقانهم، فقد يكون الخطأُ خطأً أصيلاً من أحد رواة الخبر.

ولذلك لم أتدخّل في النصّ بالتغيير إلا في الخطأ الجليّ الذي يغلب على الظنّ أنه خطأ نَسْخيٌّ ليس من المؤلّف نفسه، كأن ينقل أحد العلماء النصّ عن المشيخة صراحةً على الصواب، أو أجد قرائن تدل على ذلك.

وهذا ما جعلني أُبقي أخطاءً نحويّة ولغويّة على ماهي عليه، مادامَ لها وَجْهٌ (ولو كان ضعيفًا) في اللغة أو في تأويلات وتقديرات النحويين.

وأمّا الخطأ الجليّ فإني أصوّبه بالشرط السابق، مع بيان الذي جاء في الأصل تعليقًا في الحاشية.

ولا أستثني من ذلك كله شيئًا إلا الخطأ الذي لا يجوز إبقاؤه، ولو كان من المؤلّف أو من أحد رجال السند قبله، كالخطأ في آيةٍ من كتاب الله تعالى، أو في تحريف نصٍّ نبويّ. وهذا نادرٌ جدًّا، لا أذكر أنه وقع إلا في آية

واحدة[١]. ومع ذلك فقد نبّهتُ في الحاشية على مافي الأصل، من باب الأمانة في خدمة هذا النصّ.

خامسًا: لم أُضف على النسخة شيئًا، حتى تلك البياضات التي تركها المؤلفُ نفسُه (على ما سبق بيانه)[٢]، لم أتمِّمْها إلا في الحاشية.

ولا أستثني من ذلك إلا ما يلي:

ـ ترقيم الأحاديث: فقد قمت بكتابة أرقام الأحاديث والأخبار، ووضعها بين معكوفتين عن يمين كل خبر.

ـ ترقيم الشيوخ: فقد قمت بكتابة رقمِ ترتيبِ كُلِّ شيخ كتابةً (لا رقمًا)، عقب قول المؤلف: «شيخٌ آخر» في بداية ذكره لكل شيخ من شيوخه، ووضعتُ ذلك في أعلى الصفحة عنوانًا لكل شيخ منهم، وبين معكوفتين.

ـ هناك أكثر من طمسٍ في النسخة، لعلها لا تتجاوز العشرة مواطن، ولا تزيد عن طمس كلمةٍ واحدةٍ فقط، وربّما كانت بعضَ كلمة أيضًا. فهذه تمّمتُها في الأصل، مع بيان ذلك في الحاشية، مستدلاً على صحّة ذلك التتميم باختصار.

ـ اعتاد المؤلف أن يقول في أول ذكره لكل شيخ: «شيخ آخر»، وفي نهاية حديث كل شيخ منهم: «انتهى حديث فلان». فلما نسي المؤلفُ ذلك في مرتين أو ثلاثة، أو سقط على الناسخ، أضفته في الأصل بين معكوفتين،

---

(١) انظر الحديث رقم (٢٤، ٢٠٤).
(٢) انظر ( ).

مع بيان ذلك في الحاشية؛ من أجل أن يتّسق منهج المشيخة على السياق الذي أراده المؤلف (كما يظهر مما عليه جُلّ المشيخة)، ولأنها إضافةٌ يسيرة وقليلةٌ.

ـ ووضعتُ في الأصل خطًّا مائلاً، للدلالة على نهاية صفحة الأصل. ثم كتبت بحياله في حاشية السطر نفسه رقم الصفحة المنتهية، بكتابة رقم اللوحة، مع وضع (أ) للصفحة اليمنى، و(ب) للصفحة اليسرى.

ـ وأضفت كذلك علامات الترقيم، واعتنيتُ بها، لما لها من أثر كبير في فهم النصّ.

وبالمناسبة: فإني لم أضع بين معكوفتين إلا الزيادات المضافة على النصّ. أما (القوسان الكبيران) فقد استخدمتهما للجُمَل المعترضة، وهو استخدامٌ منصوصٌ عليه في كتب علامات الترقيم[(١)].

واستخدمت علامة يُساوي = في بداية تتمّةٍ لكلامٍ تأخّرت عن بدايته بفاصل طويل؛ وهو استخدامٌ قد سُبقت إليه[(٢)]، وإن لم أُسبق إلى التنصيص عليه[(٣)].

سادسًا: التزمتُ قواعد الإملاء الحديثة في الكتابة، وإن خالفتِ الأصل. مثل ما وقع في الأصل: من حذف الألف في تنوين النصب، فإنّ ذلك وإن كان لغةً فصيحةً، بأن يوقف عليه بالسكون، إلاّ أن الأقرب من ذلك أن الناسخ

---

(١) انظر: الترقيم وعلاماته لأحمد زكي باشا (٢٩)، وفنّ الترقيم للدكتور عبدالفتاح الحموز (٦٩).

(٢) انظر: تهذيب الآثار لابن جرير، بتحقيق محمود بن محمد شاكر ـ مسند علي ـ (٦٧)، وأسرار البلاغة لعبدالقاهر الجرجاني، بتحقيق محمود شاكر (٧، ١٣، ٨٠، ٨١).

(٣) انظر: العنوان الصحيح للكتاب، لصاحب هذه الأسطر (٥ ـ ٦).

لم يلتزم بها خطًّا وإن كان يلتزم بها نطقًا[١]؛ لأن حذفها في الكتابة لم يكن مستغربًا، كما لا يخفى على من كانت له معرفة بتطوّر قواعد الإملاء. ويدل على أن حذف الألف في تلك المواطن لم يكن من باب الخطأ النحوي هو أن الناسخ ربما وضع على الكلمة التنوين بالفتح، ومع ذلك يحذف الألف أحيانًا[٢]. ويبدو أن بعض من قرؤوا الكتاب استشكل ذلك، فضبَّب على بعض تلك المواطن.

ولم أخالف قواعد الإملاء الحديثة إلا في أمرين؛ الأول: كتابة الآيات القرآنية على الرسم العثماني، وهذا بيّنُ السبب. الثاني: في عدم تحقيق الهمزة في المواطن التي سُهّلت بها في النسخة وصحّ تسهيلها لغةً[٣]، ولذلك أسباب:

١ ـ أن تسهيل الهمزة هو لغة قريش ولغة النبي ﷺ التي نزل بها القرآن أوّلاً، وهي أفصح من لغة من يحقق الهمزة، وهي (فوق ذلك كله) اللغة الفصحى السائدة حتى عصور إسلاميّة متأخّرة؛ ولذلك نجد أكثر المخطوطات القديمة تسهّل الهمزة، وذلك لا لعدم نضج الخطّ العربي (كما قد يُظَن)، ولكن بغرض حكاية اللغة الفصحى السائدة حينها؛ كما بيّن ذلك بعض العلماء والباحثين[٤].

---

(١) ولم أُخالف ذلك إلا لما تبيّن لي أن الناسخ قَصَدَ حذْفَ الألف عمدًا، كما تراه في الحديث رقم (٦٧٢).

(٢) انظر مثلاً (٤٤/ب، ٤٦/أ، ٥٥/ب، ٨٤/ب).

(٣) انظر قواعد تسهيل الهمزة في الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب (١/ ٧٠ ـ ١١٨).

(٤) انظر: المحكم لأبي عَمرو الداني (١٥١)، ولغة قريش لمختار غوث (٣٨ ـ ٦٧).

٢ ـ أن مخالفةَ هذه اللغةِ (ما دامت أنها لغةٌ فصحى) غيرُ صحيح؛ فإن كنّا لا نجيز للمحقق أن يصحّح الخطأ النحوي مادام له وجه في اللغة، فكيف والحال هنا أن اللغة الأفصح تقتضي خلاف السائد بين الناس اليوم.

٣ ـ أن التدخّل بتحقيق الهمزة قد يؤدّي في بعض الأحيان: إمّا إلى خطأ نحوي، أو تشويهٍ لبلاغة النصّ.

مثال الأول: جاء في النسخة في حديث المهدي: «فإذا مُلِيَتْ جورًا وظلمًا بعث اللهُ رجلاً يُلاحمُ اسمُه اسمي، يَمْلاَها قسطًا وعدلاً..»[(١)]. كذا جاءت الكلمت (يملاها) بالألف، ووضع الناسخُ فوق ألفها علامةَ التصحيح (صح)، للتأكيد على صحّتها. ذلك أنّنا لو حقّقنا الهمزة لَلَزِمَ أن تُكتبَ على واو (يملؤها)، لأن الفعل مرفوع. أمّا في تخفيف الهمزة، فقد أُبدلت ألفًا، على جميع أحوال الفعل من الرفع والنصب.

ومثال الثاني: جاء في النسخة في حديث: «.. حتى تأتيك منيّةٌ قاضية، أو يدٌ خاطية»[(٢)]. كذا جاءت الكلمة (خاطية) بالياء، تخفيفًا عن (خاطئة). ولك أن تتذوّق فرق ما بين اللفظتين سهولةً وجمالاً وبلاغة، لتعلم لمَ كان التزامُ التخفيف هنا هو الوجه.

سابعًا: ضبطت ما يحتاج إلى ضبط من الأسماء والأنساب والبلدان والمتون المرويّة. فإن كانت النسخة قد التزمت ضبطًا معيَّنًا لم أَحِدْ عنه، إلا عند الجزم بخطئه، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية. وربما أشرت في الحاشية

---

(١) انظر الحديث رقم (٥٩٩).
(٢) انظر الحديث رقم (٥٧٦).

أيضًا إلى ضبط النسخة في مواطن الخلاف والإشكال الشديد، ليكون ضبط النسخة وجهًا جديدًا أو قولاً مُضَافًا في ذلك الخلاف، ومرجِّحًا من المرجِّحات تجاه ذلك الإشكال. وقد سبق في بيان مميزات النسخة: أن ابن نقطة وابن ناصر الدين اعتمدا على ضبط هذه المشيخة، في كتابيهما المتخصِّصَيْنِ بعلم ضبط الأسماء والأنساب ونحوها[1]؛ ممّا يؤكّد على مكانة هذا الكتاب في تحرير مسائل هذا الفن من علم التراجم.

القسم الثاني: منهج خدمة النصّ:

أولاً: قمت بعزو الآيات القرآنية إلى سورها في القرآن الكريم، مع بيان رقم الآية.

ثانيًا: قمت بتخريج الأحاديث والآثار، وفق منهج واحد:

١ ـ فأبدأ أولاً بخلاصة الحكم على الإسناد الذي في المشيخة؛ فإن كان الحكم على الحديث بناءً على تخريجه من مصادره الأخرى موافقًا لحكم إسناد المشيخة، لم أزد على ذلك الحكم بيانًا آخر، وإن كان التخريج أوصلني إلى حكمٍ مختلف عن حكم إسناد المشيخة = عَقّبتُ حُكْمَ إسنادِ المشيخة بالحكم المستفاد من التخريج. وذلك كله تيسيرًا للقارىء في الوصول إلى خلاصة الدراسة بسهولة ووضوح.

٢ ـ وفي ترتيب الكتب؛ فإني أنظر إلى مَخْرَجِ إسناد الحديث، أو إلى

---

(١) انظر ما سبق (٢٤٣، ٢٨٠).

أتمّ متابعة له؛ ثم أرتّبُ الكُتبَ التي أعزو إليها على المنهج التالي:

ـ أبدأ أولاً بالكتاب الذي هو مصدر المشيخة المباشر، مقدِّمًا تسميته بقولي: «هو في..» كذا وكذا. تمييزًا لهذا الكتاب الذي علاقته بالمشيخة، وبخدمة نصِّها = أقوى علاقة؛ إذ هو مصدر المشيخة قبل غيره.

ـ ثم أذكر الكتاب أو الكتب التي أخرجت الحديث من طريق أبي بكر الأنصاري، ممن جاء بعده (كتلامذته فمن بعدهم)؛ لأنّ هذه الكتب ألصق بالمشيخة، وهي في مثابة نسخةٍ أخرى للكتاب، تُعين على قراءته وتقويمه؛ خاصة ونسخة المشيخة فريدةٌ كما سبق.

ـ ثم أذكر بعد ذلك بقيّة الكتب، مبتدئًا بالكتب الستة المشهورة. وإن كان الحديث مُخَرَّجًا أيضًا في (سنن الدارمي)، ذكرته عقب الكتب الستة مباشرة؛ لمكانته وللخلاف في تقديمه على (سنن ابن ماجة) بين الأمهات. ثم أذكر بقيّة الكتب بعد ذلك على ترتيب وفيات وطبقات مؤلِّفيها. ولا أقدّم على الكتب الستة شيئًا، إلا ما أخرجه واحدٌ من أئمة المذاهب الفقهيّة المشهورة، وهم الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد[1]؛ وذلك لمزيّة خاصة لهم عند الأمّة، ولتقدّمهم زمنًا على أصحاب الكتب الستة أيضًا، ولجلالة كتبهم كـ (موطأ مالك) و(مسند أحمد) اللذين عُدّا عند بعض أهل العلم من الأمهات بدلاً من (سنن ابن ماجة) أيضًا.

٣ ـ أمّا منهجي في التوسّع أو الاختصار في التخريج، فيسير على الخطة التالية، التي لاحظتْ أن للحديث ثلاثَ حالات:

---

(١) ولم أذكر الإمام أبا حنيفة لأنه ليس له كتابٌ من تصنيفه في السنّة.

الأولى: أن يكون إسنادُ الحديث في الصحيحين أو أحدهما: وعندها لا أكتفي بالصحيحين أو أحدهما كما يفعل الأكثرون، ولا بالكتب الستة كما يفعل القليلون؛ وإنما أخرّج الحديث من الصحيحين أو أحدهما مضيفًا إليه من أخرجه من بقيّة أصحاب الكتب الأمهات التسع (التي هي الأمهات الست بزيادة موطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي)؛ وذلك إمعانًا في التوثق للسنة النبويّة.

الثانية: أن يكون الحديث غير مخرّج في الصحيحين، لكنّه مخدومٌ خدمةً كافيةً من أئمة الأُمّة: فهذا الذي أختصر في تخريجه، منتقيًا أهمَّ المصادر التي أخرجته، مع الإحالة إلى الخدمة التي سُبقتُ إليها من أئمتنا؛ في مثل: (العلل) للدارقطني، أو (نصب الراية) للزيلعي، أو (التلخيص الحبير) للحافظ ابن حجر، أو غيرها من كتب السنة والعلل والتخريج.

الثالثة: أن يكون الحديث في حاجةٍ إلى خدمة وإضافة؛ لعدم وقوفي على من أشبعه بحثًا ودراسة: فهذا الذي أتوسّعُ فيه، محاولاً تتميم خدمته، وساعيًا إلى بيان مرتبته.

على أني في كل هذه الأنواع أراعي الانتقاء العلميّ المنضبط، فلا أتوسّع بذكر كل جزءٍ أو كتاب إلا عند الحاجة، ولا أجعل انتقائي عشوائيًا، ولا أختصر بداعي الكسل أو التعجُّل.

واتّخذت هذا المنهج لأن مصادر السنه بحرٌ متلاطم، وقد تيسّرت في هذا العصر، بمثل الفهارس والبرامج الحاسوبيّة (وإن كانت جميعها غير كافيةٍ وحدها). فلم يَعُد العلمُ والإفادة في كثرة مصادرِ العَزْوِ والتخريج، بل يتّضح العلم وتتحقق الإفادة بحُسن الانتقاء وانضباط الاختيار من ذلك البحر

المتلاطم من الكتب. وإلا فما فائدة عزو الحديث إلى (شرح السنة) للبغوي، أو إلى (تهذيب الكمال) للمزي، في حديث أخرجه أصحاب الكتب الستة، وليس هناك فائدةٌ إضافيّة على ما في هذه الأمهات، إلا مجرّد إضافة مصدرٍ آخر أَوْرَدَ الحديثَ مُسْنَدًا.

ولقد كان أئمتنا السابقون قادرين على نحو ذلك الاستكثار من المصادر التي لا طائل تحتها، لكنهم أعرضوا عن ذلك، كما يتضح لكل من نظر في كتاب الزيلعي أو الحافظ ابن حجر أو غيرهم من الأئمة؛ لأنّ مالا طائل تحته لا يكون من تَعَنِّيهِ إلا تضييع الوقت الذي لا يُثَمَّن، وعلى حساب ماهو أهمّ. وأخشى ما أخشاه أن يَدْخُلَ ذلك الاستكثار ـ كما يُروى عن يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)[1] ـ في قوله تعالى ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١﴾[2].

ثالثًا: تخريج الأخبار والقصص والأشعار: بعزوها إلى مصادرها الأصليّة، أو التي شاركت المشيخة في نقلها على أقلّ تقدير.

رابعًا: الترجمة للأعلام في الأسانيد والمتون:

واعتنيتُ برجال الأسانيد خاصة؛ لأنهم هم الذين ينبني عليهم الحكم على الخبر بالقبول أو الردّ.

ورجال الأسانيد قسمان:

الأول: شيوخ أبي بكر الأنصاري، الذين هم الغرض الأساسيّ من تأليف (المشيخة). فلهؤلاء منهجٌ خاصٌّ في الترجمة لهم: بمحاولة تتميم

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر (رقم ١٩٨٨).
(٢) سورة التكاثر: ١.

المعلومات المُتَعَلِّقَةِ بهم، من نسبةٍ أو تاريخِ مولدٍ ووفاةٍ وثناءِ العلماء أو كلامِهم، ونحو ذلك من المعلومات المهمّة. ثم أتبع ذلك بمصادر الترجمة، مع الاعتناء بالمصادر الأصلية أو التي فيها زيادة إفادة؛ وذلك لأن الاستكثار بغير فائدة يضيّع الفائدة، كما سبق في التخريج آنفًا.

الثاني: بقيّة رجال الإسناد (قبل شيوخ المصنّف)؛ وهؤلاء ينقسمون إلى فرعين:

الفرع الأول: المترجمون في (تقريب التهذيب) للحافظ ابن حجر، ولهم حالتان؛ الأولى: أن لا يكون لي إضافة على حكم الحافظ المستخلص في الراوي جرحًا أو تعديلاً؛ فهؤلاء هم الذين اكتفيتُ فيهم بـ(التقريب).
الثانية: من لاح لي فيهم ترجيحٌ غير ترجيح الحافظ ابن حجر، فهؤلاء الذين أعقّب حكم الحافظ فيهم ببيان الراجح عندي في شأنهم، معتمدًا في ذلك على قواعد علم الجرح والتعديل، وعلى ترجيح أئمة آخرين خالفوا الحافظ (كالإمام الذهبي)[1]؛ مشيرًا عقب ذلك إلى مستند الترجيح، وربّما أطلتُ في بعض الرواة منهم: إمّا لخفاء سبب الترجيح فيهم، أو لاشتهارهم بغير ما ترجّح لدي في أمرهم، أو لكونهم مكثرين.. ونحو ذلك من الدواعي الصحيحة للإطالة، التي عُلِم من شأني عدم الرغبة فيها إلا عند الحاجة.

الفرع الثاني: الرواة غير المترجمين في (تقريب التهذيب)، ولهم حالتان

---

(١) قال الحافظ ابن حجر عن الذهبي في كتابه نزهة النظر (١٣٦): «وهو من أهل الاستقراء التامّ في نقد الرجال». وقد ذكر الحافظ في جزء له في حديث «ماء زمزم لما شُرب له» (٣٧)، أنه شرب ماء زمزم في بداية الطلب سائلاً الله عز وجل أن يرزقه حالةَ الذهبي في حفظ الحديث.

كذلك؛ الأولى: المتفق فيهم بجرح أو تعديل، فهؤلاء أختصر القول فيهم بذكر أهمّ الأقوال فيهم (أو خلاصتها أحيانًا). الثانية: المختلف فيهم جرحًا أو تعديلاً، فهؤلاء أتوسّع فيهم بقدر ما تحتاجه الترجمة من ذلك، ذاكرًا جُلَّ ما قيل فيهم، مبيّنًا الراجح بدليله.

أمّا مصادر الترجمة لرجال الإسناد (سوى شيوخ المصنف)، فلا أزيد في القسم الثاني منهم على ثلاثة مصادر، إلا إذا كان في الزيادة إفادة، وإلا إذا كانت الترجمة مفرّقة الأركان في مصادر متعدّدة، ونحو ذلك.

وأمّا الرواة المدلّسون، فقد اعتمدت لبيان طبقته بين المدلسين على كتاب الحافظ ابن حجر (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس).

وقد اصطلحت فيهم على أن أضع بين معكوفتين حرف الطاء رمزًا للطبقه، ثم خطًّا مائلاً، ثم رقم الطبقة. فمثلاً إن رأيت [ط/٣]، فإنها تعني أن هذا الراوي مدلس من الطبقة الثالثة عند الحافظ.

وقد يبدو لي خلاف ما بدا للحافظ في شأن طبقة أحد المدلسين، فأرمز لترجيح الحافظ، ثم أناقشه، مبينًا وِجْةَ نظري مستدلاً لها.

خامسًا: التعريف بالأماكن من بلدان وغيرها: وقد اعتنيتُ بذلك، جامعًا بين التعريف القديم بها، والتعريف الحديث، ما أمكن ذلك؛ لأنّ الغرض من التعريف بالأماكن هو تحديد موقعها وإعطاء نبذةٍ مختصرة عنها. فكيف يتحقّق ذلك إذا اعتمدت على المصادر القديمة وحدها، التي ربّما عَرّفت المكان بمالا يزيده إلا غموضًا، لاختلاف الأسماء وحدود البلدان واصطلاحات التقسيمات للأقاليم وغيرها.

سادسًا: شرح الألفاظ الغريبة: وأكتفي في ذلك بكتاب ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ): (النهاية في غريب الحديث والأثر)؛ لأنه خلاصة جهود متطاولة لأهل العلم في شرح غريب الحديث. وأمّا إذا لم أجد الكلمة الغريبة في (النهاية)، أو لم تكن واردة في حديث أو أثر، وإنما وردت في شعر أو خبر، فأرجع حينها إلى معاجم اللغة وكتب المعرَّب والدخيل ونحوها.

ولا أتجاوز (النهاية) لابن الأثير في شرح غريب الأحاديث والآثار إلا نادرًا، ولحاجة تتضح في موطنها.

سابعًا: لم آلُ جهدًا في خدمة النصّ بغير ما سبق، من شرح معنى، وفكّ تعارض، وحَلّ إشكال، وتنبيه على فائدة يحسن التنبيه عليها، وغير ذلك مما يخدم النصّ حقًّا. ملتزمًا بالاقتصاد في كل ذلك والتوسُّط؛ بين التطويل المُمِلّ، والاختصار المخلّ.

ثامنًا: قمت بدراسةٍ عن مؤلف الكتاب وعن الكتاب نفسه. وهذه الدراسة لاشك أنها داخلةٌ ضمن خدمة النصّ المحقّق.

تاسعًا: ذيلت النصّ بالكشافات والفهارس التفصيلة، المُذَلِّلَةِ لأَبِيّ فوائده والمقرّبة لقصيّ مقاصده.

هذا هو المنهج الذي سرت عليه في تحقيق النصّ وخدمته، سائلاً الله عز وجل أن أكون قد وُفّقت إلى الصواب فيه وفي التزامه، وإلى حُسْن المقصد وإخلاص النيّة في جهدي هذا.

وإليك فيما يلي نماذج النسختين الخطيتين المستخدمتين في تحقيق النص، ليليها بعد ذلك النصُّ المحقّقُ نفسه.

نمـــــــاذج

المـخـطـوطـــــــات

صفحة العنوان

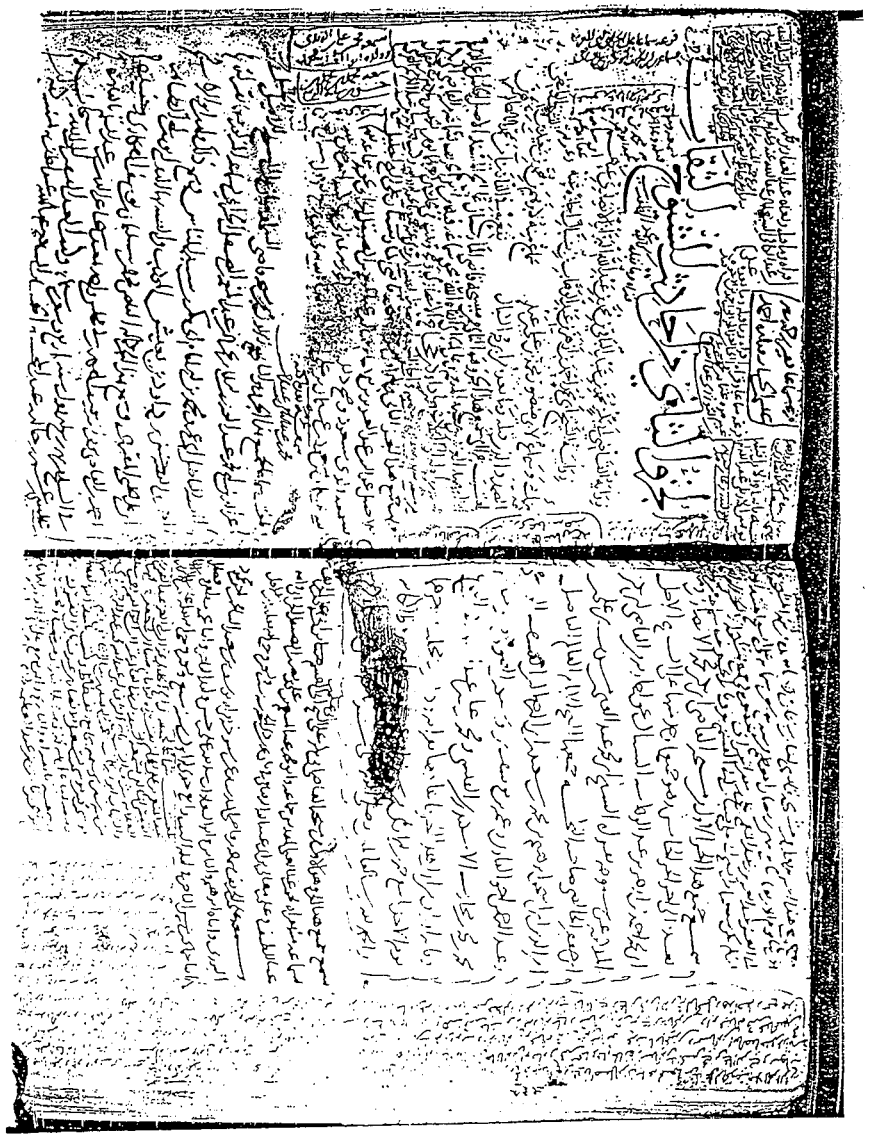

نصّ السماع الأول بخطّ ابن الهني، والسماعَين المنقولَين بخط ابن سهلان (أ)، مع بداية الجزء الثاني (ب)

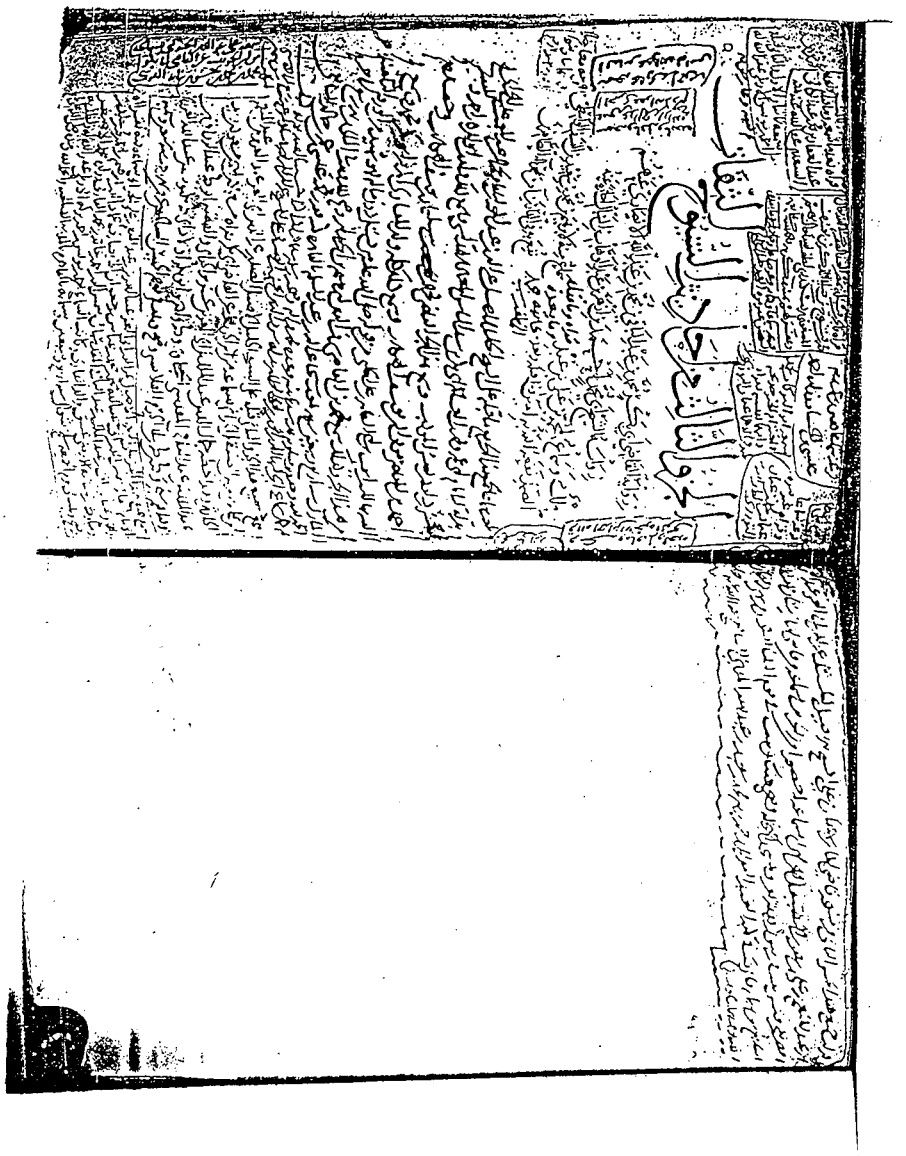

بداية الجزء الثالث

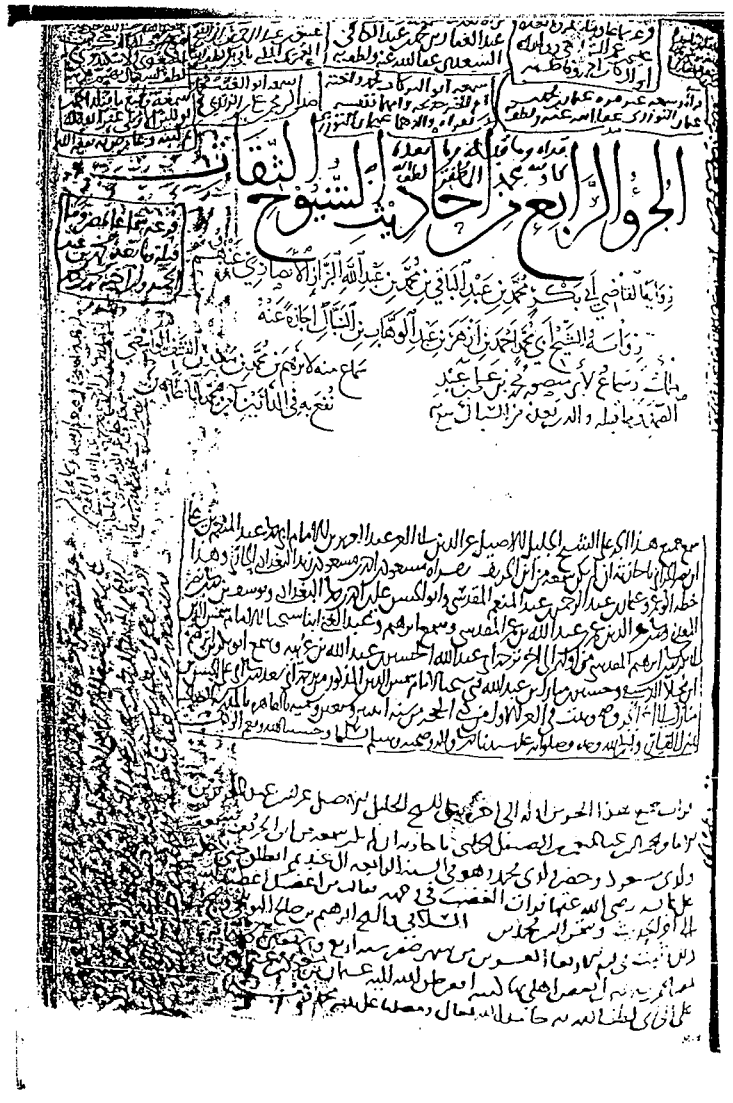
الجزء الرابع من حديث الشيوخ الثقات

بداية الجزء الرابع

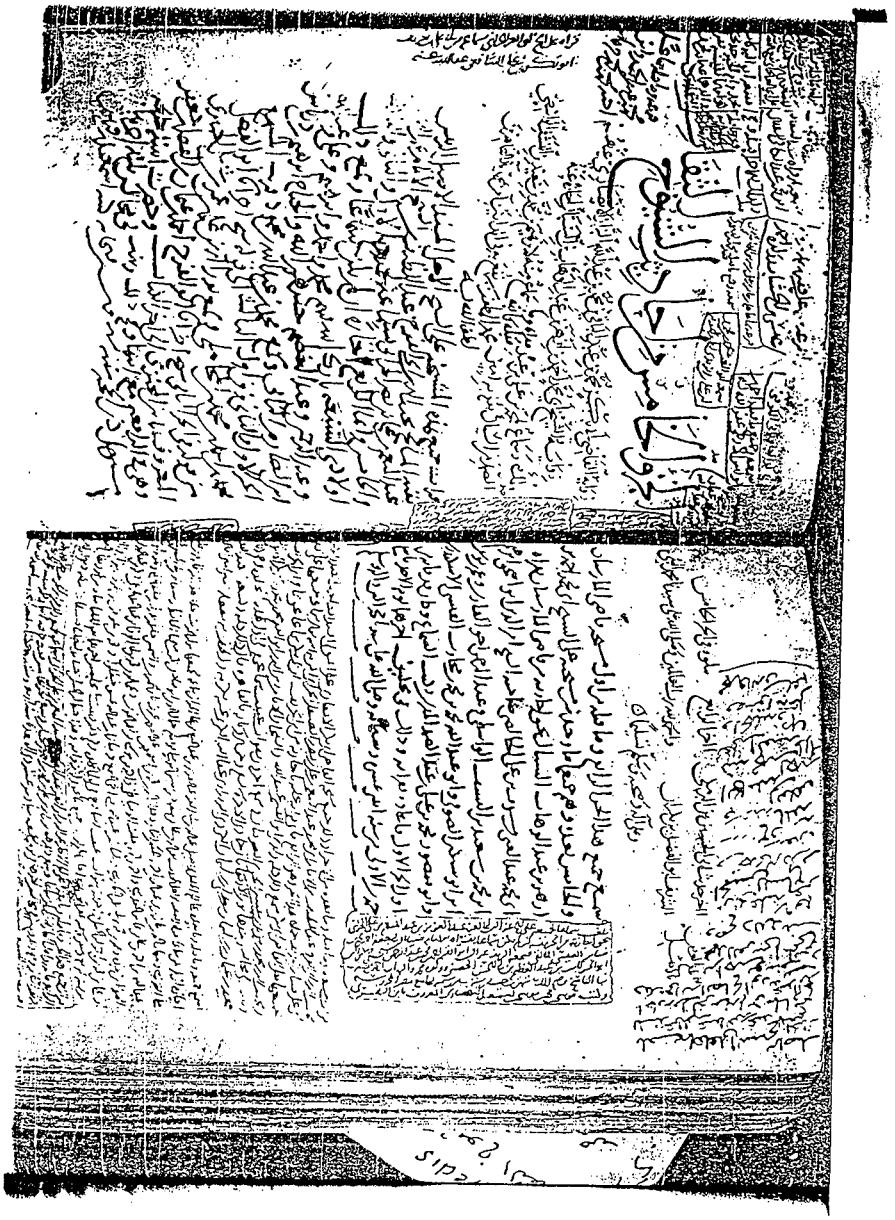

السماع الأول للجزء الرابع بخط ابن الهني (أ)، وبداية الجزء الخامس (ب)

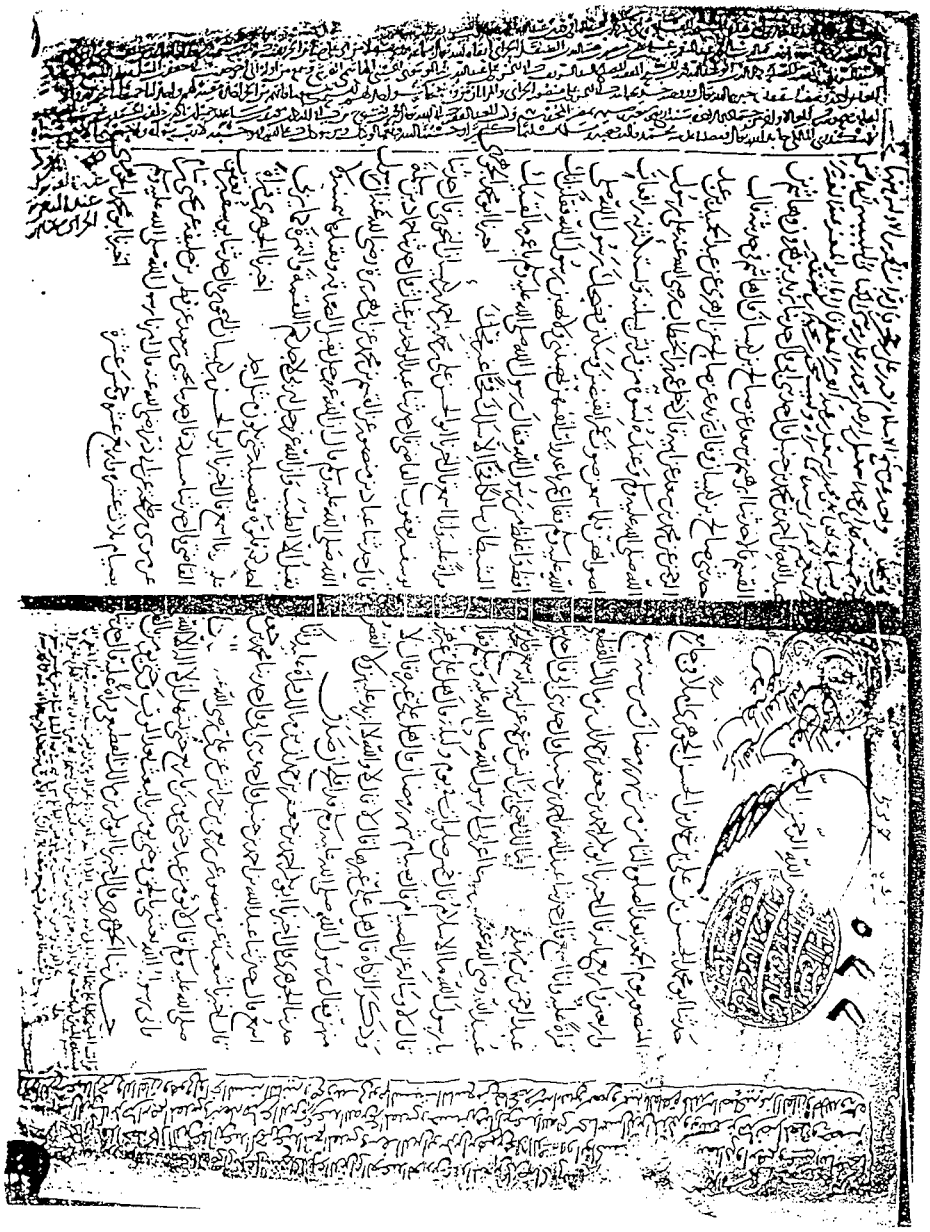

الصفحة الأولى من المشيخة

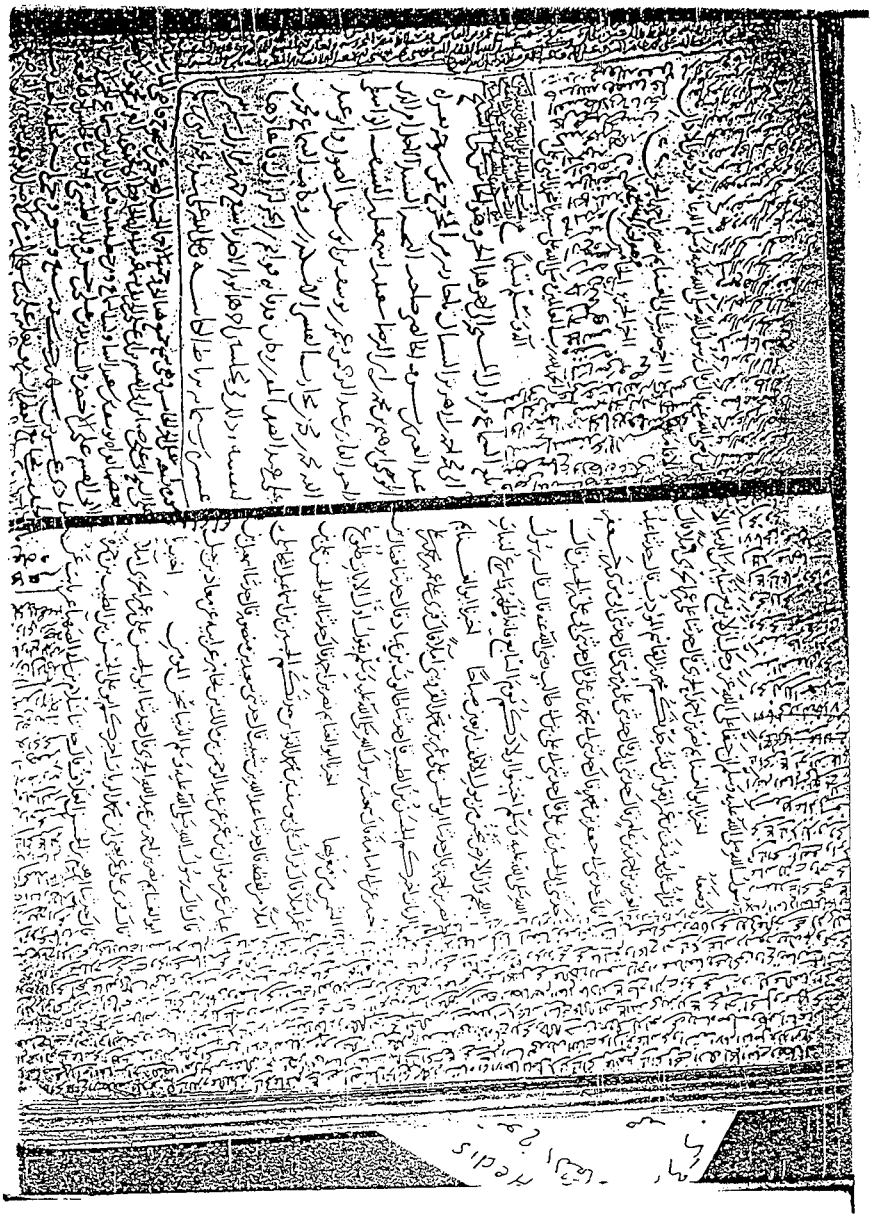

آخر المشيخة، وفيها السماع الأول للجزء الخامس بخطّ ابن الهني،
وأحد السماعات المنقولة من نسخة المؤلف نقلها ابن سهلان

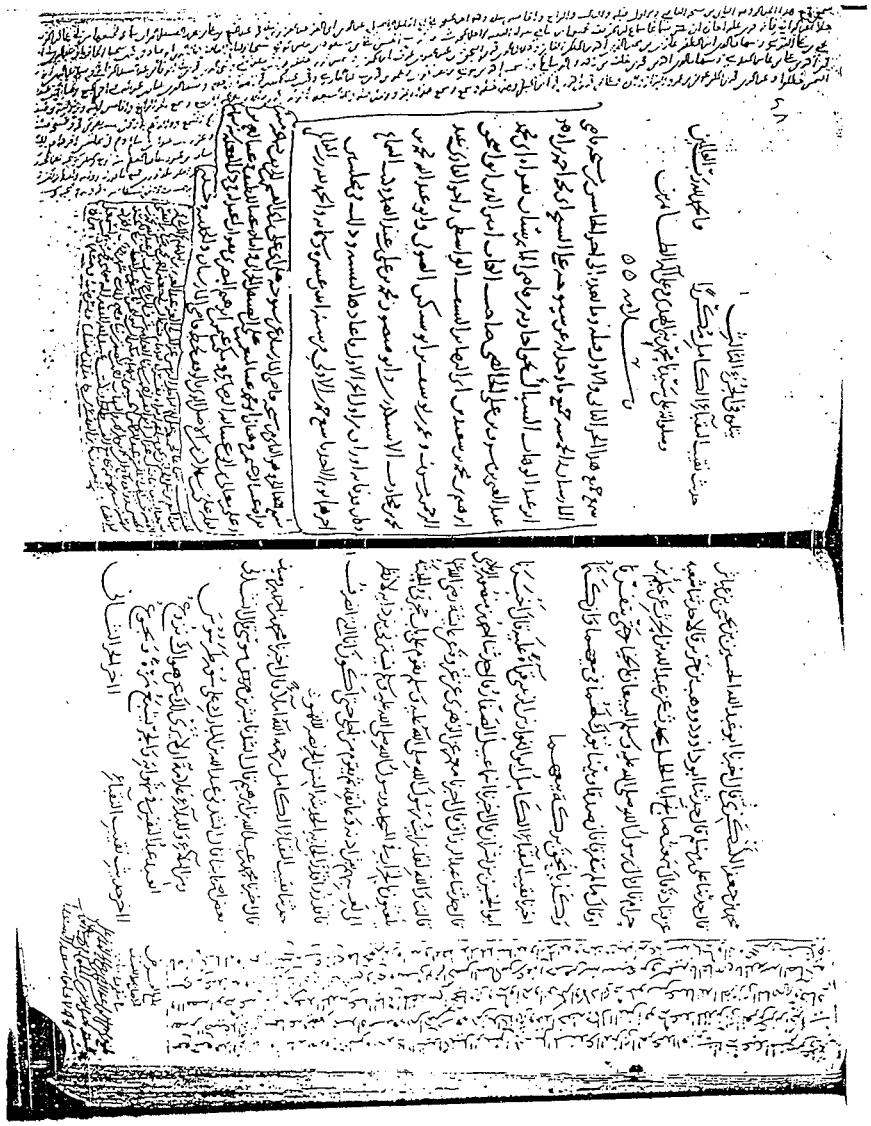

نَصُّ المقابلة على النسخة التي بخط المؤلف (في آخر الحاشية اليمنى في الصفحة أ)، والسماع الأول للجزء الثاني بخط ابن الهني، وأحد السماعات المنقولة عن نسخة المؤلف التي بخطّه نقلها ابن سهلان (ب)

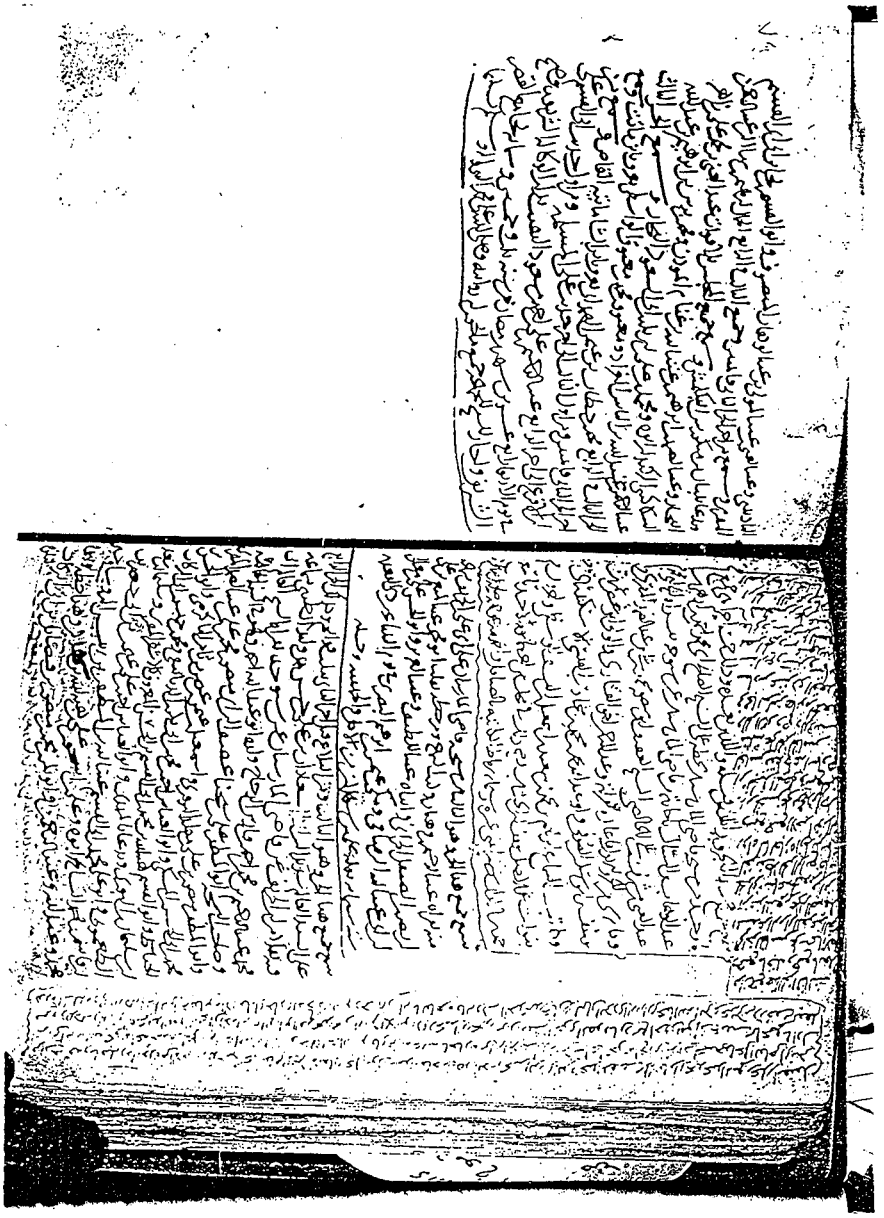

السماع الأول للجزء الثالث بخطّ ناسخ الكتاب: ابن النَّشَّف الواسطي (أ)، وسماع منقول، وآخر أصلي، كلاهما بخط ابن سهلان

آخر سماعات الكتاب، وآخر صفحةٍ فيه مطلقًا

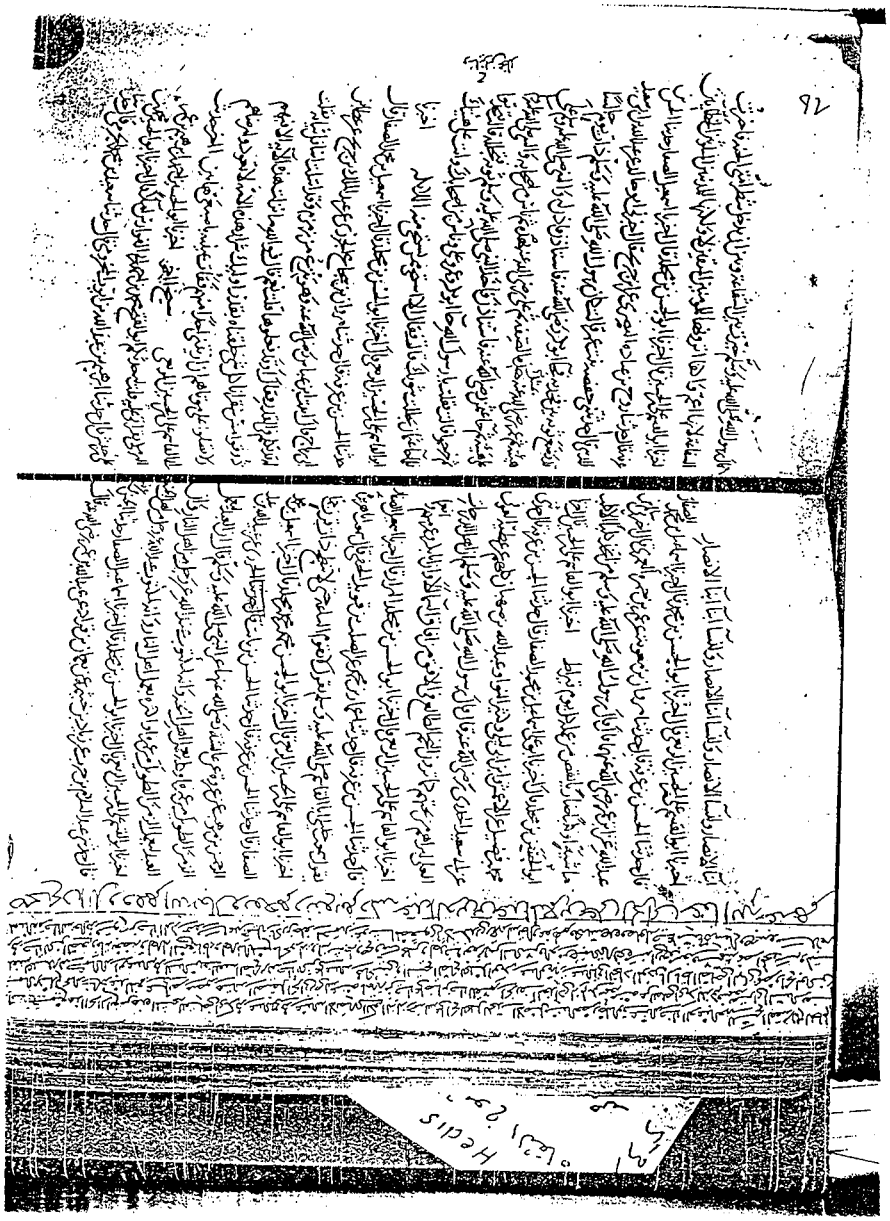

أحد السماعات على أبي العِزِّ الحَرّاني واقِفِ النسخة، والذي عنه انتشرت روايتها، وفي اخر السماع خَطُّهُ بتصحيح السماع (أ)

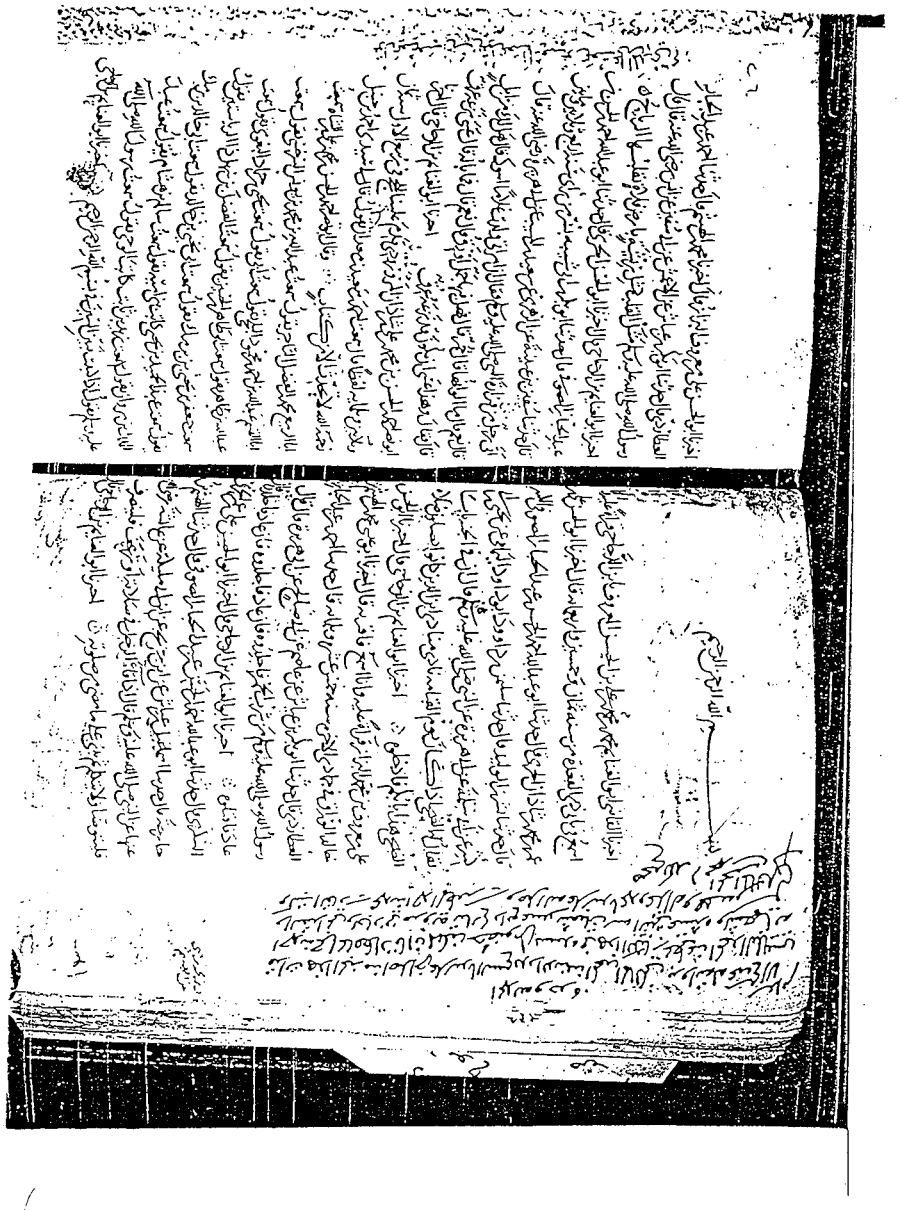

آخر سماعات النسخة تاريخًا، وهو المؤرّخ بسنة (٩١٢هـ) في الصفحة (أ)

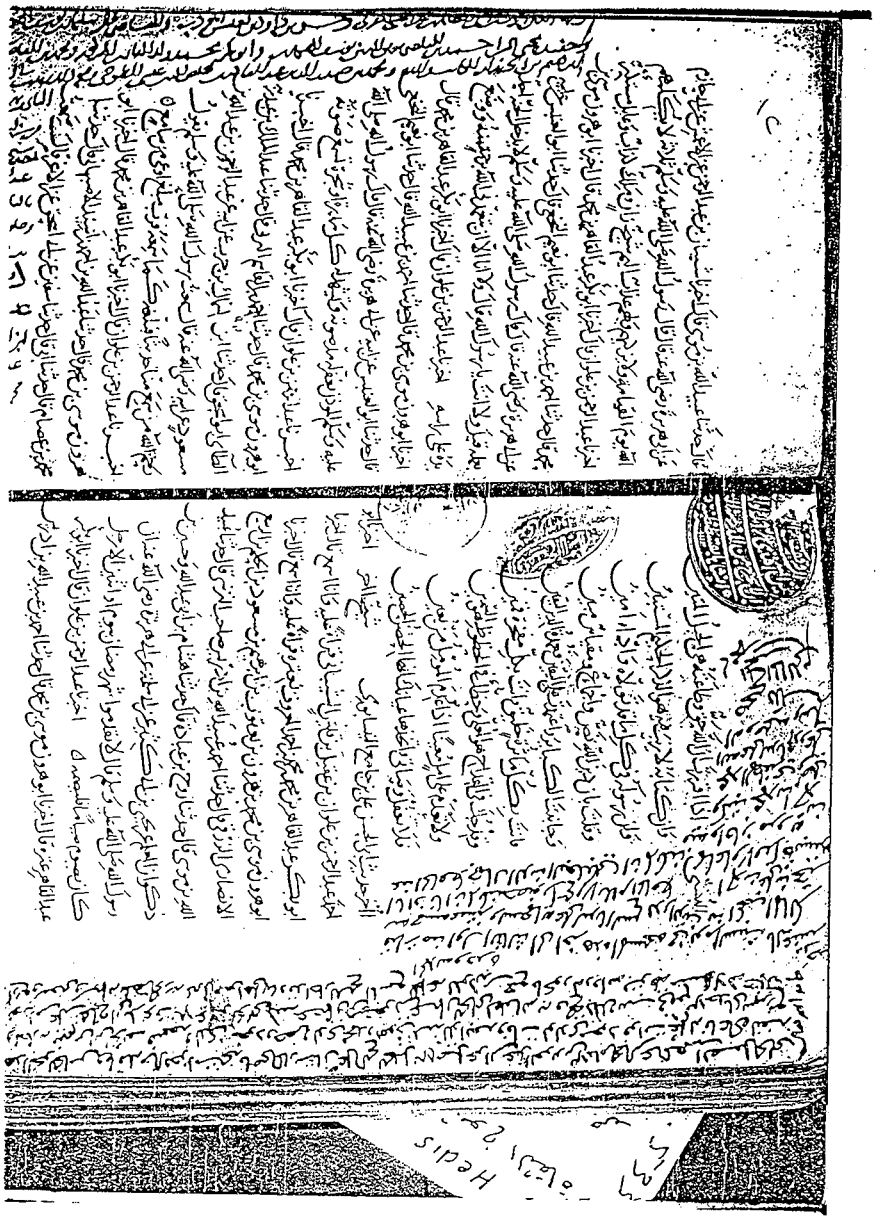

نصٌّ آخر لآخر سماعات النسخة المؤرّخ بسنة (٩١٥هـ)، في الصفحة (أ)

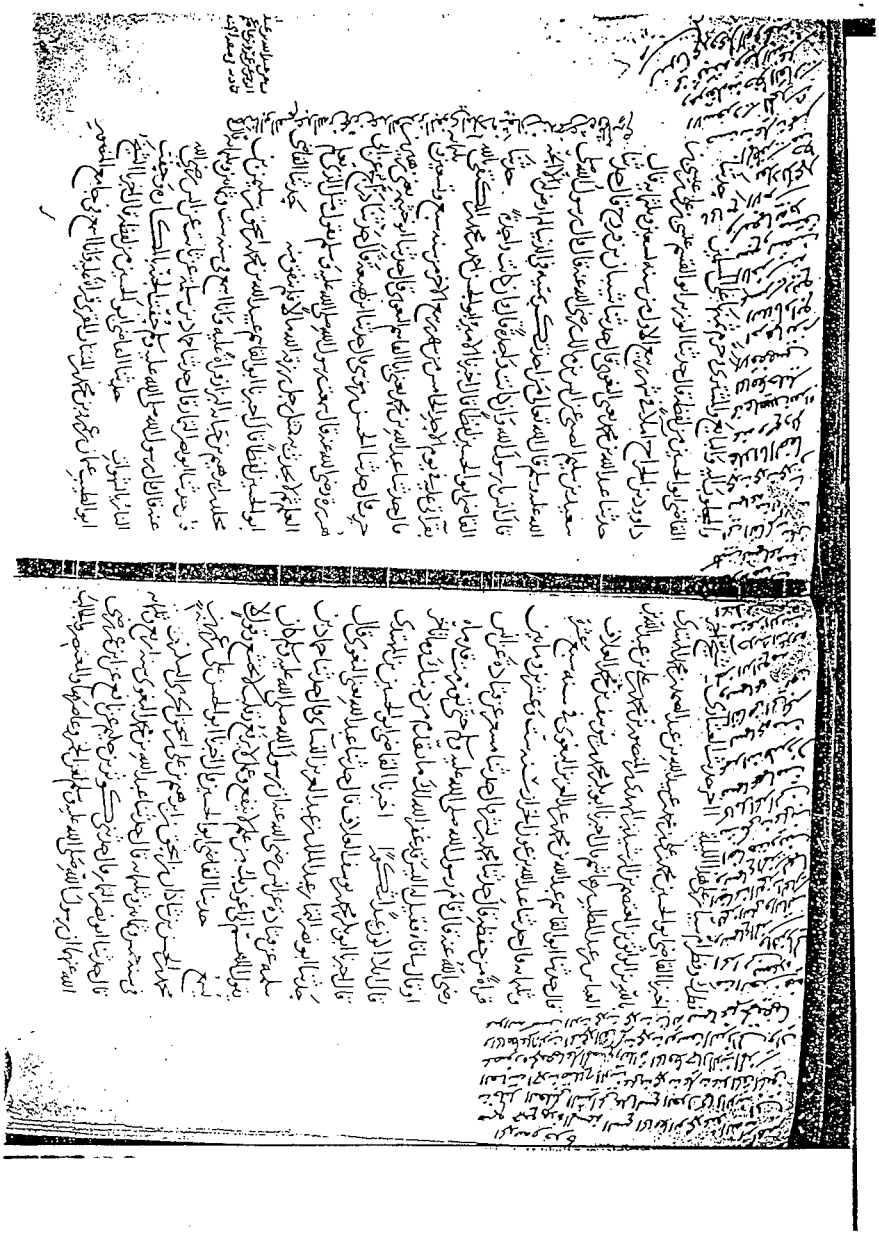

أحد السماعات المنقولة بخطّ ابن المظفّري، في أعلى الصفحتين

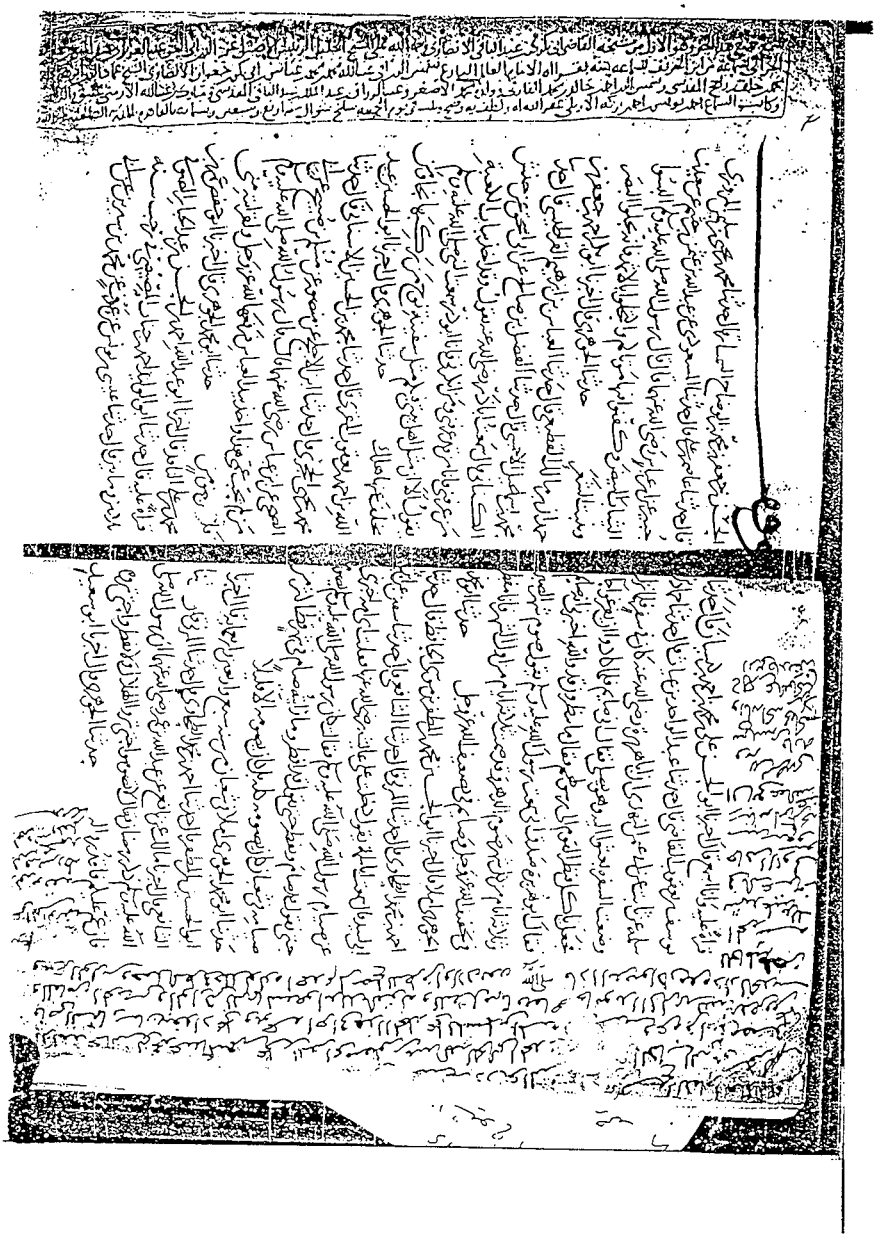

نصّ وقفيّة أبي العزّ الحراني، في حاشية (أ)

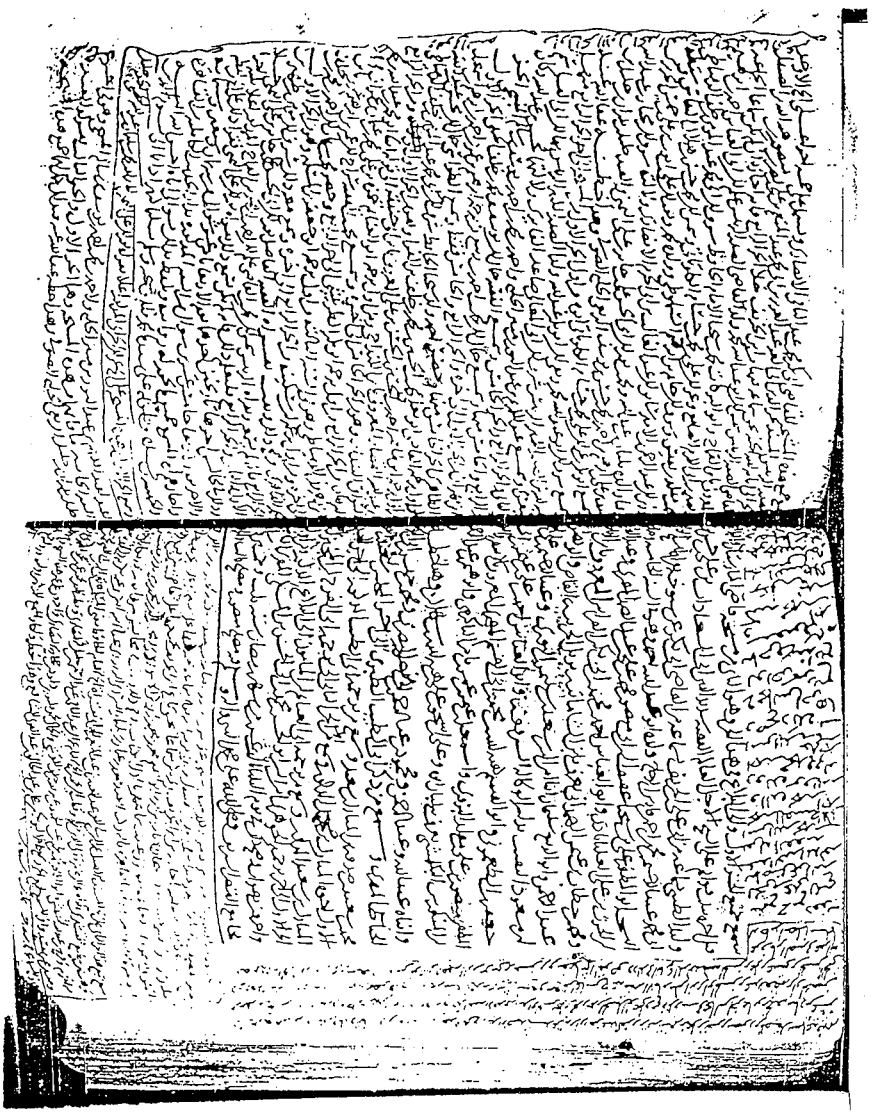

سماع بخطّ ابن سهلان

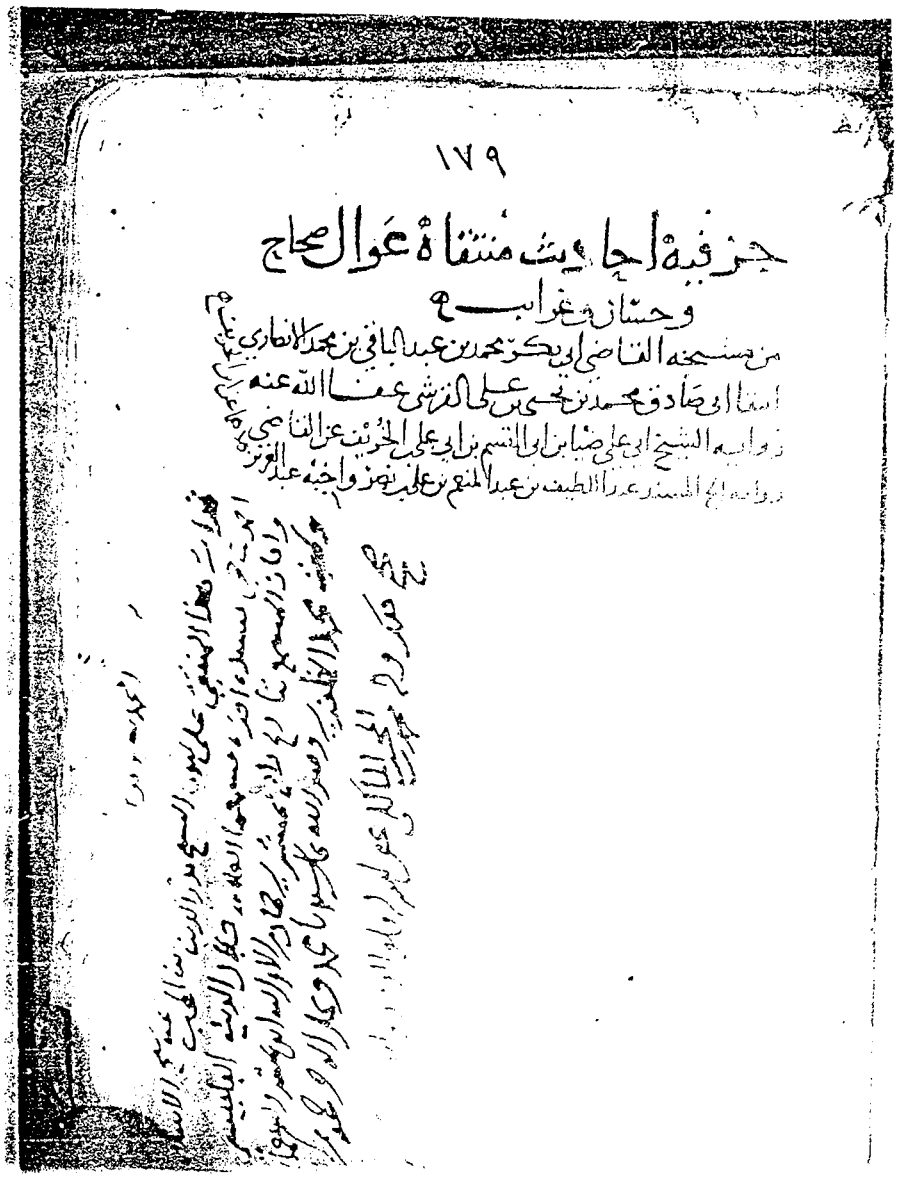
١٧٩

جزء فيه أحاديث منتقاة عوال صحاح

وحسان وغرائب

صفحة عنوان نسخة الأحاديث المنتقاة التي بخطّ مؤلّفها أبي صادق القرشي

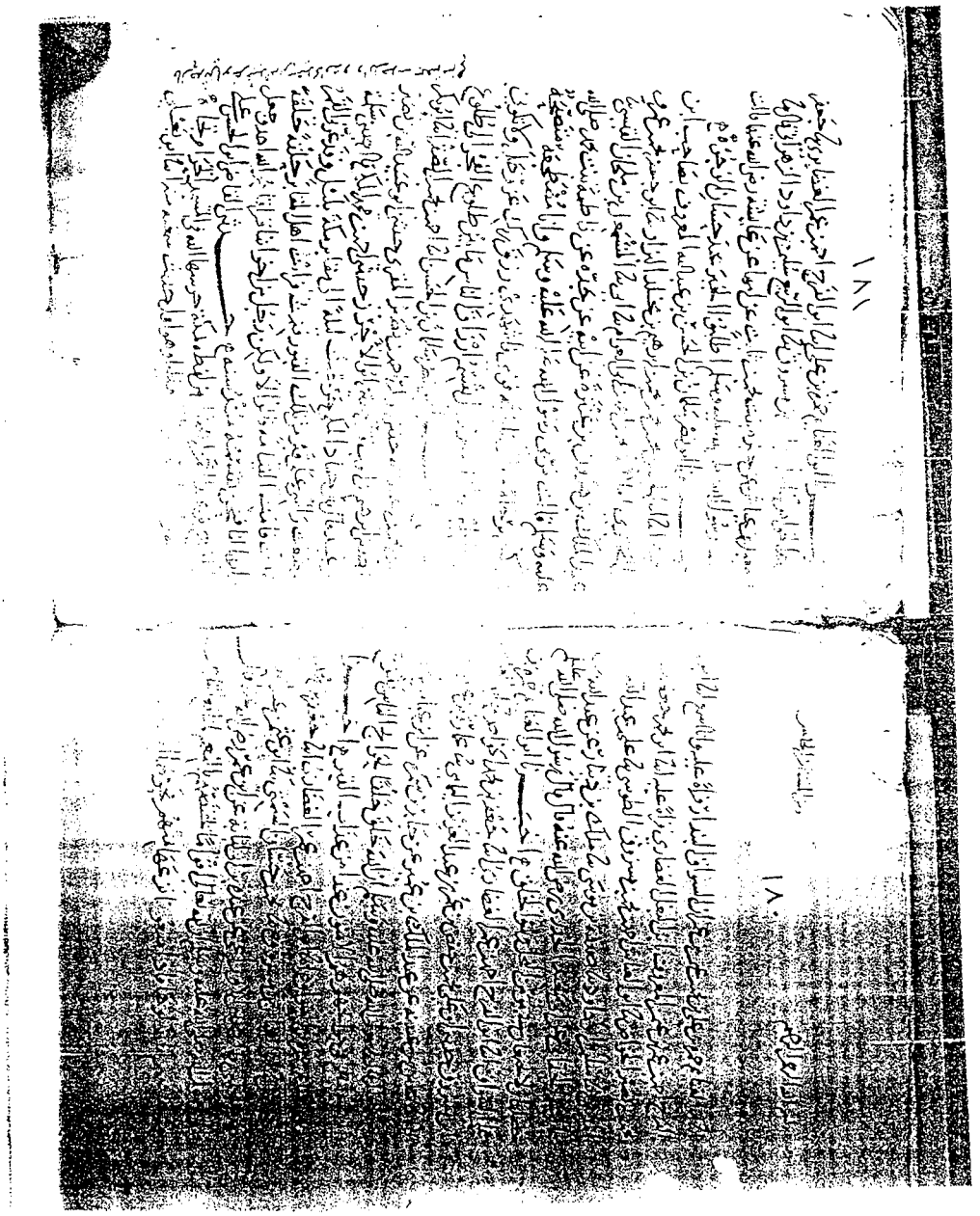

الصفحة الأولى من نسخة الأحاديث المنتقاة

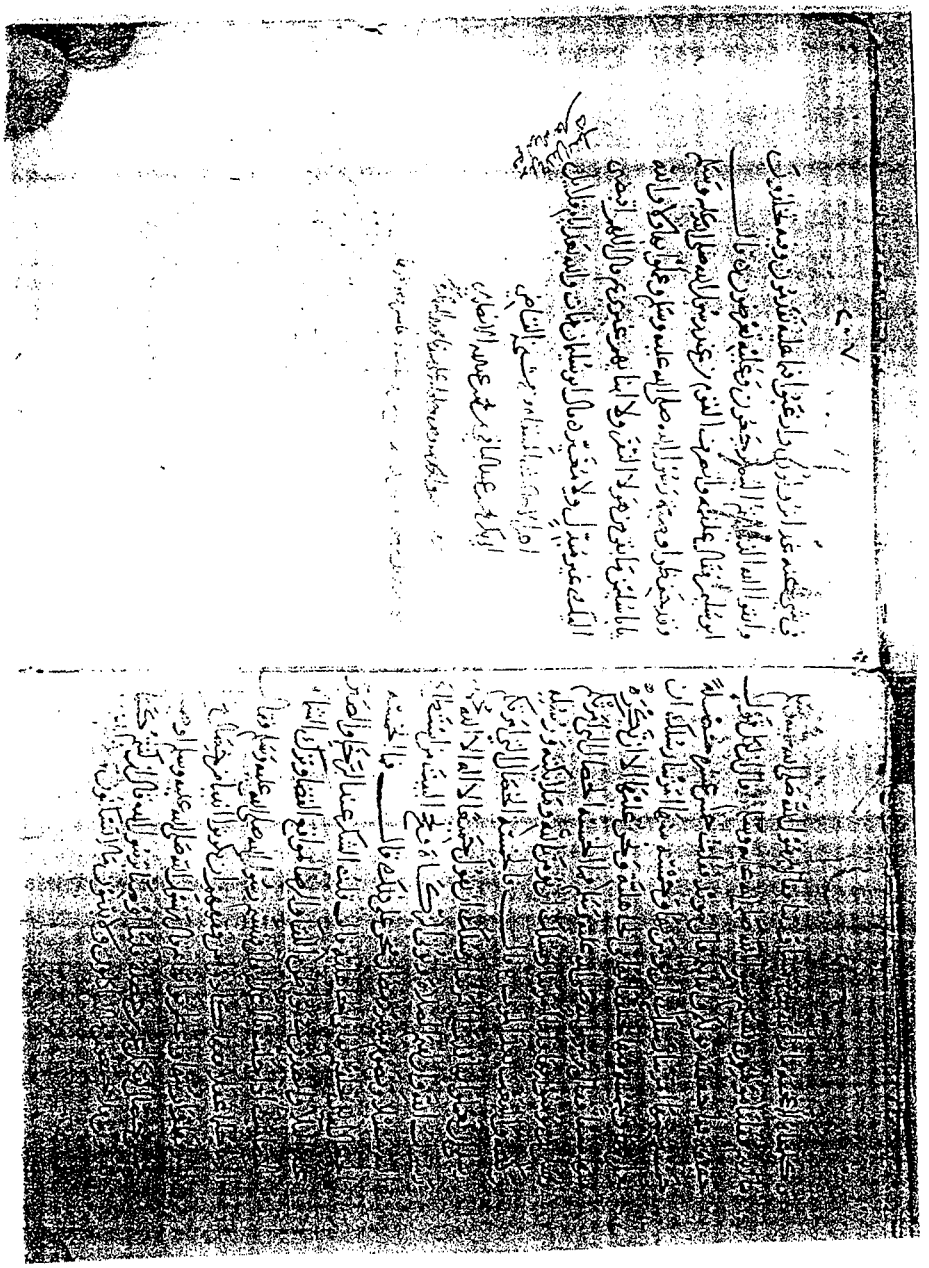

الصفحة الأخيرة من نسخة الأحاديث المنتقاة

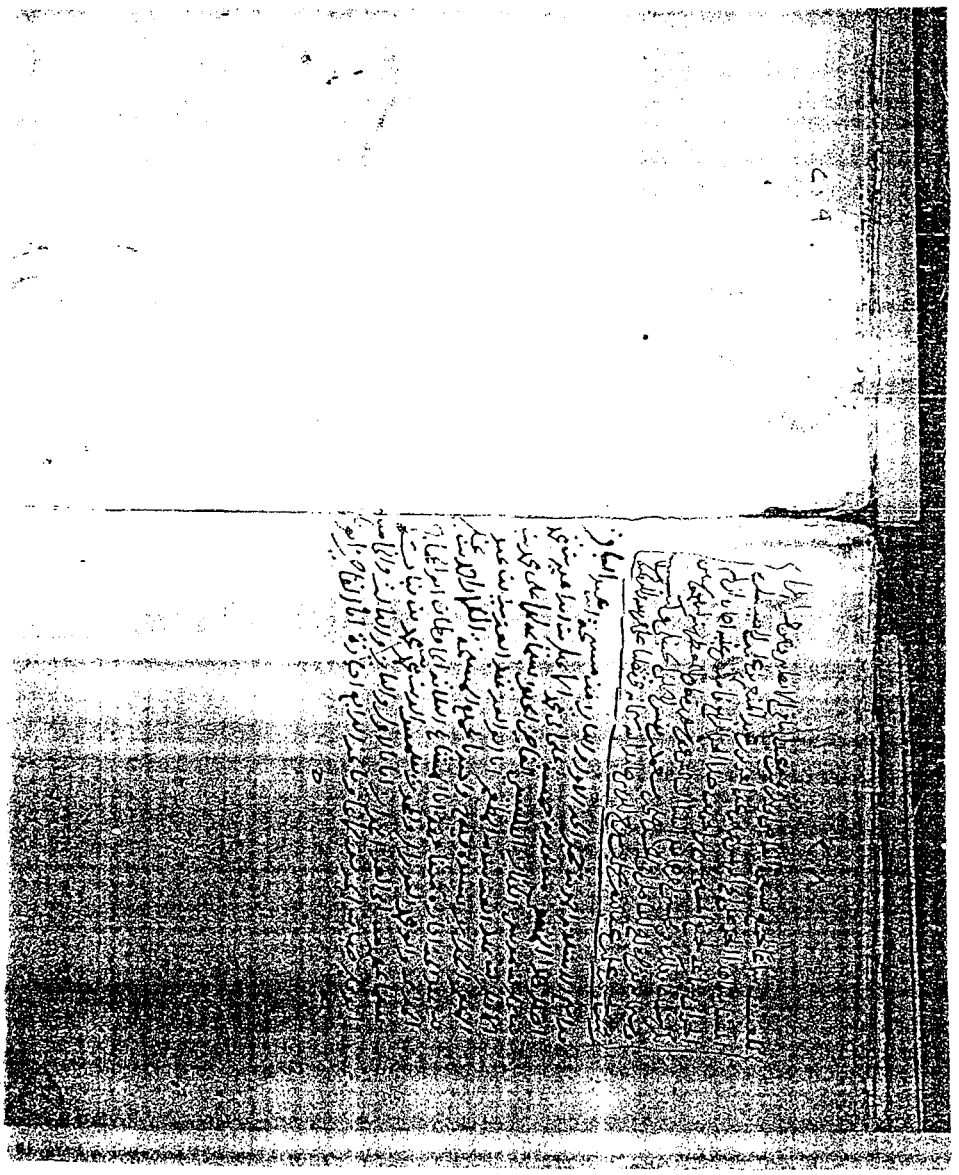

سماعات منقوله في آخر نسخة الأحاديث المنتقاة

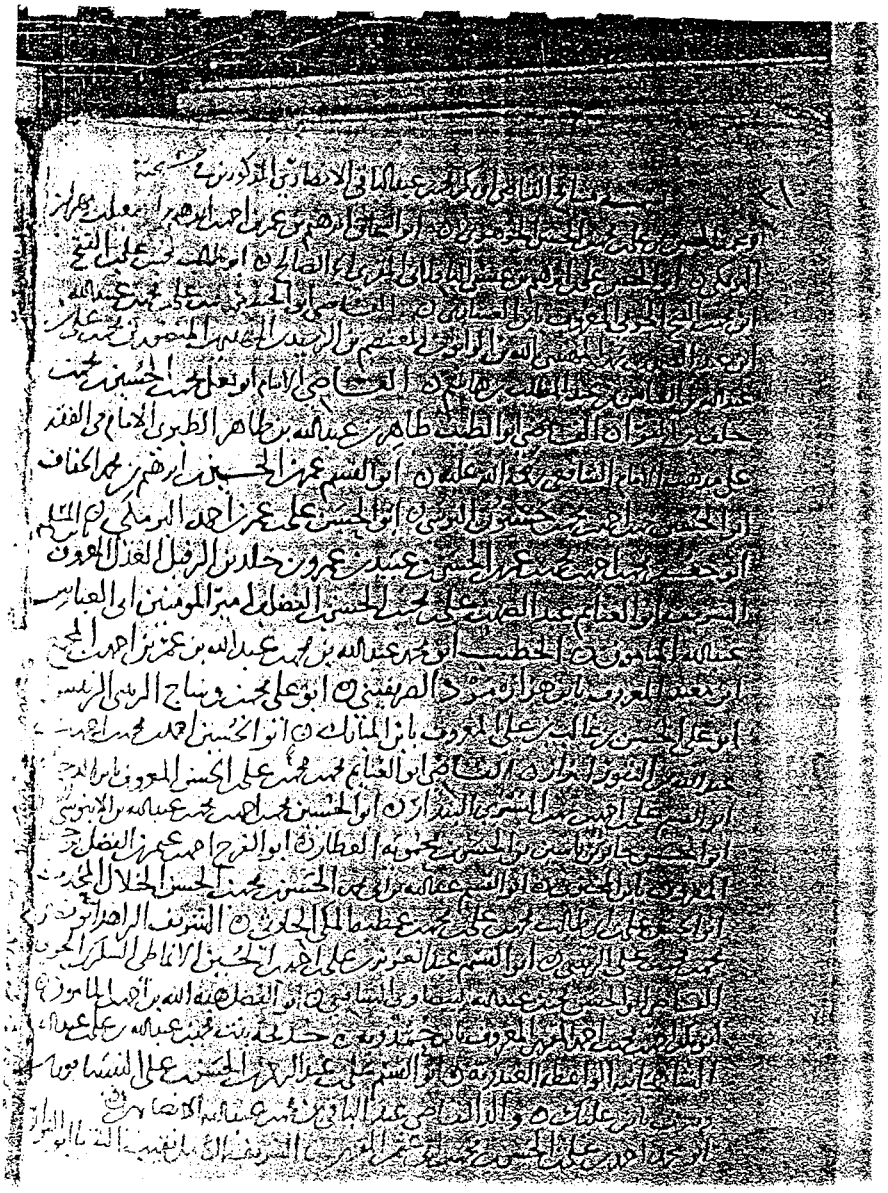

صفحةُ تَسْمِية مشايخ أبي بكر الأنصاري، في آخر نسخة الأحاديث المنتقاة

القسم الثاني

النصّ المحقق

الجزء الأول من:

أَحَادِيثِ الشُّيُوخِ الثِّقَاتِ

رِوَايةُ القاضي أبي بَكْرٍ مُحَمّدِ بن عَبْدِالباقي بنِ مُحَمّدِ بنِ عَبْدِاللهِ البزّازِ الأَنْصَارِيِّ عنهم

رِوَايةُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بنِ أَزْهَرَ بنِ عَبْدِالوَهَّابِ السَّبَّاكِ إِجَازَةً عَنْهُ

مِلْكٌ وسماع لمحمد بن علي بن عبدالصمد وإلى آخر الخامس من السباك (نُفِعَ به)

سماعٌ منه لإبراهيم بن محمد بن النَّشَفِ الواسطي (نُفِع به في الدارين، بمحمدٍ وآله الطاهرين.. آمين

ورواية الشيخ أبي علي ضياء بن أبي [القاسم بن أبي علي] ابنُ الخُرَيف عن قاضي المارستان [سماعًا منه]

رواية الشيخين الأخوين: نجيب الدين أبي الفرج عبد[اللطيف] وعزّ الدين أبي العزّ عبدالعزيز ابني الإمام نجم الدين أبي محمد عبدالمنعم الحَرَّانِيَّين، عن أبي علي ضياء بن الخُريف... القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي (رحمةُ الله عليه).

بسم الله الرحمن الرحيم

[الشيخ الأول]

[١] حدثنا أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهري(١)، إملاءً، في جامع المنصور(٢)، يومَ الجُمُعة بعد الصلاة، الثامن من شهر

---

(١) الحسن بن علي بن محمد بن الحسن بن عبدالله الجوهري، أبو محمد، المُقَنَّعي (لأنه كان يَتَطَيْلَسُ ويتحنّك بعمامته)، أصله من شيراز، ووُلد ببغداد سنة (٣٦٣هـ)، وتوفّي بها سنة (٤٥٤هـ). وهو آخر من حدّث عن أبي بكر القطيعي والأبهري وابن شاذان، وآخر تلامذته بالسماع هو صاحبُ المشيخة أبو بكر الأنصاري.

وثّقه جماعةٌ، منهم الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٣٩٣)، حيث قال: «كتبنا عنه، وكان ثقةً أمينًا كثير السماع». ومنهم أبو بكر الأنصاري في الأحاديث الصحاح (٣٤/ أ) وفي ستة مجالس من أماليه (٣/ ب، ٥/ أ).

وانظر: الأنساب المتفقة لابن طاهر (١٥٣)، والأنساب للسمعاني (٣/ ٤٢١ ـ ٤٢٢) (١٢/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣)، والمنتظم لابن الجوزي (٨/ ١٢٧ ـ ١٢٨)، والتقييد لابن نقطة (٢٣٥ ـ ٢٣٦ رقم ٢٧٩)، وتكملة الإكمال له (٥/ ٦٠٦ رقم ٦٠٨٧)، والكامل لابن الأثير (٨/ ٩٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣٥٦ ـ ٣٥٧)، وسير أعلام النبلاء له (١٨/ ٦٨ ـ ٧١).

(٢) جامع المنصور ويقال له أيضًا (جامع المدينة)، و(الجامع العتيق): هو أوّل جامع بُني ببغداد من بداية إنشائها في عهد أبي جعفر المنصور سنة (١٤٥هـ)، وكان ملاصقًا لقصر المنصور الذي يقع في وسط المدينة المدوّرة، من جهته الجنوبيّة الغربيّة. وكان لهذا الجامع مكانةٌ عظيمة، ولا يتصدّر للتعليم فيه إلا كبار الأئمة. =

رمضان من سنة سبع وأربعين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القَطِيْعي[١]، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا

= انظر: دليل خارطة بغداد المفصّل للدكتور مصطفى جواد والدكتور أحمد سوسة (٥٦ ـ ٦١)، وبغداد مدينة السلام ـ الجانب الغربي ـ للدكتور صالح أحمد العلي (١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧)، وانظر: قصّة الخطيب البغدادي في إملائه بجامع المنصور، عند ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ ترجمة الخطيب ـ (٢٤ ـ ٢٥)، وياقوت الحموي في معجم الأدباء (١/ ٣٨٥).

(١) أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب القَطِيعي، أبو بكر البغدادي، (ت ٣٦٨هـ)، عن أربع وتسعين سنة.

اختُلف فيه، وخلاصة ما يُقال فيه الأقوالُ التالية:

قال أبو بكر البرقاني (ت ٤٢٥هـ): «كان شيخًا صالحًا.. غرقت قطعةٌ من كتبه.. فنسخها من كتابٍ ذكروا أنه لم يكن سماعه فيه؛ فعمزوه لأجل ذلك؛ وإلا فهو ثقة. كنت شديد التنقير عن حاله، حتى ثبت عندي أنه صدوق لايُشَك في سماعه».

وقال الخطيب: «لم نر أحدًا امتنع من الرواية عنه، ولا ترك الاحتجاج به».

وقال ابن الجوزي في المنتظم: «كان كثير الحديث ثقةً.. لمّا غرقت القطيعةُ بالماء الأسود غرق بعضُ كتبه، فاستحدث عوضها؛ فتكلّم فيه بعضُهم، وقال: كتب من كتاب ليس فيه سماعه. ومثلُ هذا لا يُطعن به عليه؛ لأنه يجوز أن تكون تلك الكتب قد قُرئت عليه وعُورِضَ بها أصلُه. وقد روى عنه الأئمة: كالدارقطني، وابن شاهين، والبرقاني، وأبي نعيم، والحاكم. ولم يمتنع أحدٌ من الرواية عنه، ولا ترك الاحتجاج به».

انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٤/ ٧٣ ـ ٧٤)، والمنتظم لابن الجوزي (٧/ ٩٢ ـ ٩٣)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٢١٠ ـ ٢١٣)، ولسان الميزان لابن حجر (١/ ١٤٥)، والتنكيل للمعلّمي (١/ ١٠١ ـ ١٠٣).

عبدُالله بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ[١]، قال حدثني أبي[٢]، قال: حدثنا عبدالرحمن ابن مهدي[٣]، [قال: حدثنا][٤] مالك (يعني: ابنَ أنس)[٥]، عن عَمِّهِ[٦]، عن أبيه[٧]، أنه سمع طلحةَ بن عُبيدالله رضي الله عنه يقول: جاء أعرابيٌّ إلى رسول الله ﷺ، فقال: يارسول الله، ما الإسلام؟ قال: «خمسُ صلواتٍ في يومٍ وليلةٍ»، قال: هل عَلَيَّ غيرهنّ؟ قال: «لا». وسأله عن الصّيام؟ قال: «صيام شهر رمضان»، قال: هل عليَّ غَيْرُهُ؟ قال: «لا». وذكر الزكاة، قال: هل عليَّ غَيْرُهَا؟ قال: «لا». قال: لا والله! لا أَزيدُ عليهنّ ولا أُنْقِصُ منهنّ.

---

(١) عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبدالرحمن، (ت ٢٩٠هـ)، وله بضع وسبعون سنة: ثقة. (التقريب: ٣٢٢٢).

(٢) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المروزي نزيل بغداد، أبو عبدالله، (ت ٢٤١)، وله سبع وسبعون: أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجّة. (التقريب: ٩٧).

(٣) عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم، أبو سعيد البصري، (ت١٩٨هـ)، وهو ابن ثلاث وستين: ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيتُ أعلم منه. (التقريب: ٤٤٠٤).

(٤) مابين المعكوفتين طمس في الأصل، استدركته من المسند للإمام أحمد، فهو مصدر المؤلف.

(٥) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عَمرو الأصبحي، أبو عبدالله المدني، (ت ١٧٩هـ)، ومولده سنة (٩٣هـ): الفقيه إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين؛ حتى قال البخاري: أصحّ الأسانيد كلّها: مالك عن نافع عن ابن عمر. (التقريب: ٦٤٦٥).

(٦) نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي التيمي، أبو سهيل، ابن أبي أنس، المدني، (ت بعد ١٤٠هـ): ثقة. (التقريب: ٧١٣١).

(٧) مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو أنس، (ت ٧٤هـ): ثقة. (التقريب: ٦٤٨٤).

فقال رسولُ الله ﷺ: «قد أفلح إن صدق»[١].

[٢] حدثنا الجوهري، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان ابن مالك، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن جعفر[٢]، قال: أخبرنا شعبة[٣]، عن منصور[٤]، عن رِبْعِيّ بن حِرَاش[٥]، عن عليّ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ،

---

(١) إسناده صحيح.
وهو في مسند الإمام أحمد (رقم ١٣٩٠).
وأخرجه الإمام مالك في الموطأ (١/ ١٧٥)، والبخاري (رقم ٤٦، ١٨٩١، ٢٦٧٨، ٩٦٥٦)، ومسلم (رقم ١١)، وأبو داود (رقم ٣٩١، ٣٩٢، ٣٢٥٢)، والنسائي (رقم ٤٥٨، ٢٠٩٠، ٥٠٢٨)، والدارمي (رقم ١٥٨٦)؛ من طريق الإمام مالك به.

(٢) محمد بن جعفر الهُذَلي، البصري، المعروفُ بغُنْدَر، (ت ١٩٣هـ أو ١٩٤هـ): ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة. (التقريب: ٥٨٢٤).
قلت: ورواية الإمام أحمد عنه من كتابه، فقد قال في العلل له (رقم ١٩١٥): «كل ماسمعنا من غُنْدَر من أصل كتابه، قرأه علينا؛ إلا حديثًا واحدًا: عن عبدالرحمن بن القاسم الطويل، من حديث شعبة في بيعة أبي بكر».

(٣) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، (ت ١٦٠هـ): ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أوّل من فَتّش بالعراق عن الرجال وذبّ عن السنة، وكان عابدًا. (التقريب: ٢٨٠٥).

(٤) منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي، أبو عتّاب، الكوفي، (ت ١٣٢هـ): ثقة ثبت، وكان لا يُدلِّس. (التقريب: ٦٩٥٦).

(٥) رِبْعِيّ بن حِرَاش العبسي، أبو مريم، الكوفي، مخضرم، (ت ١٠٠هـ وقيل غير ذلك): ثقة عابد. (التقريب: ١٨٨٩).

قال: «لا يُومنُ عبدٌ حتى يومنَ بأربع: حتى يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسولُ الله بعثني بالحقّ، وحتى يومن بالبعث بعد الموت، وحتى يومن بالقدر»[١].

---

(١) إسناده صحيح، وله علّةٌ غير قادحة.

وهو في مسند الإمام أحمد من هذا الوجه (رقم ٧٥٨).

وأخرجه ابن نقطة في التقييد (٨٢ رقم ٧٦) من طريق أبي بكر الأنصاري وفي ترجمته.

وأخرجه أبو بكر الأنصاري في ستة مجالس من أماليه (٦/ ب).

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (رقم ١٣٠)، وعبدالله بن أحمد في السنة (رقم ٨٤٥)، والبزار في مسنده (رقم ٩٠٤)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٢/ ٥٣ ـ ٥٤ رقم ١٤٤٩، ١٤٥٠)، والضياء في المختارة (رقم ٤٤٠)؛ من طريق غُنْدَر به.

وقد اختُلف في هذا الحديث بذكر واسطةٍ بين ربعي بن حراش وعليّ رضي الله عنه وبحذفها.

فممّن أخرجه بلا واسطة (مثل رواية غندر): الترمذي (رقم ٢١٤٥)، وابن ماجه (رقم ٨١)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم ١٣٠)، والفريابي في القدر (رقم ١٩٦)، وأبو يعلى (رقم ٣٥٢، ٣٥٣)، وابن حبان (رقم ١٧٨)، والآجري (رقم ٣٧٥)، والحاكم (١/ ٣٢ ـ ٣٣)، وتمام الرازي في فوائده (رقم ١٤٤٢)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنّة (رقم ٤ ـ ١١، ٥ ـ ١١)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦)، والضياء في المختارة (رقم ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤)؛ كلّهم من طريق ربعي عن علي رضي الله عنه، بلا واسطة.

في حين أخرجه الترمذي (رقم ٢١٤٥)، وعبد بن حميد في منتخب مسنده (رقم ٧٥)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم ١٣٠)، وعبدالله بن أحمد في السنة (رقم ٨٤٥)، والبزار في المسند (رقم ٩٠٤)، والفريابي في القدر (رقم ١٩٥)، وأبو يعلى في المسند (رقم ٣٧٦)، والآجري في الشريعة (رقم ٣٧٤)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٢/ ٥٣ ـ ٥٤ رقم ١٤٤٩، ١٤٥٠)، والحاكم (١/ ٣٣)، والبغوي في شرح السنة (رقم ٦٦)، والضياء في المختارة (رقم ٤٤٠)؛ كلّهم من طريق ربعي عن رجل (مبهم) عن علي رضي الله عنه. =

[٣] حدثنا الجوهري، قال: أخبرنا أبو بكرٍ ابنُ مالكٍ القَطيعي، قراءةً عليه، قال: حدثنا / عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل، قال: حدثني [٢/ أ] أبي، قال: حدثنا يزيد بن هارون[١]، وهاشم بن القاسم[٢]، قالا: حدثنا إبراهيم بن سعد[٣]، عن صالح بن كيسان[٤] (قال هاشمٌ في حديثه: قال: حدثني صالح بن كيسان، وقال يزيد: عن صالح)، عن الزهري[٥]، عن

= فاختلف أهل العلم في هذا الاختلاف:

فرجّح روايةَ ربعي عن علي رضي الله عنه بلا واسطة: الترمذي ـ وصرّح بذلك ـ (٤/ ٤٥٢)، والحاكم (١/ ٣٢ ـ ٣٣)؛ وهو ترجيح ابن حبان فيما يظهر، لإخراجه له في صحيحه.

وخالفهم الدارقطني في علله (٣/ ١٩٦ ـ ١٩٧ رقم ٣٥٧)، فرجّح ذكر الواسطة.

وتوسّط الضياء فصَوّب الوجهين في المختارة (٢/ ٦٨)، قائلاً: «ويحتمل أن يكون ربعي سمعه من علي، وسمعه من رجل عن علي؛ فكان يرويه مَرّةً عن علي ومَرّةً عن رجل عنه».

وهذا الذي ذهب إليه الضياء هو ماتبيّنَ لي ترجيحُه من خلال النظر في اختلاف طرق الحديث.

(١) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، (ت ٢٠٦هـ)، وقد قارب التسعين: ثقة متقن عابد. (التقريب: ٧٨٤٢).

(٢) هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم، البغدادي، أبو النَّضْر، لقبُهُ قيصر، (ت ٢٠٧هـ)، وله ثلاث وسبعون. (التقريب: ٧٣٠٥).

(٣) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، (ت ١٨٥هـ): ثقة حجّة، تُكلِّم فيه بلا قادح. (التقريب: ١٧٩).

(٤) صالح بن كيسان المدني، (ت بعد ١٣٠هـ أو ١٤٠هـ): ثقة ثبت فقيه. (التقريب: ٢٩٠٠).

(٥) محمد بن مسلم بن عُبيدالله بن عبدالله بن شهاب القرشي الزهري، أبو بكر، =

عبدالحميد بن عبدالرحمن[١]، عن محمد بن سعد[٢]، عن أبيه، قال: دخل عمر بن الخطاب رضي الله عنه على رسول الله ﷺ، وعنده نسوةٌ من قريش يَسَلْنَهُ ويَسْتَكْثِرْنَهُ رافعاتٍ أصواتِهِنَّ. فلما سَمِعْنَ صوتَ عمر انْقَبَضْنَ وسَكَتْنَ، فضحك رسولُ الله ﷺ؛ فقال عمر: ياعدوّاتِ أَنْفُسِهنّ! تَهَبْنَنِي ولا تَهَبْنَ رسولَ اللهِ ﷺ؟! فَقُلْنَ: إنّك أفظُّ وأغلظُ من رسول الله؛ فقال رسول الله ﷺ: «ياعمر، مالَقِيَكَ الشيطانُ سالكًا فَجًّا[٣]، إلا سلك فجًّا غير فَجِّك»[٤].

[٤] أخبرنا أبو محمد الجوهري، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي[٥]، قال: حدثنا

= (ت ١٢٥هـ وقيل ١٢٤هـ أو ١٢٣هـ): الفقيه الحافظ، مُتّفقٌ على جلالته وإتقانه وثَبْتِه. (التقريب: ٣٦٣٦).

(١) عبدالحميد بن عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي، أبو عمر المدني، توفي بحَرَّان في خلافة هشام ـ وكانت بين: ١٠٥هـ و١٢٥هـ ـ: ثقة. (التقريب: ٣٧٩٤).

(٢) محمد بن سعد بن أبي وقّاص الزهري، أبو القاسم المدني، نزيل الكوفة، كان يُلقّب: ظلّ الشيطان لقصره، قتله الحجاج بعد سنة (٨٠هـ): ثقة. (التقريب: ٥٩٤١).

(٣) «الفَجّ: هو الطريق الواسع». النهاية لابن الأثير ـ فجج ـ (٣/ ٤١٢).

(٤) إسناده صحيح.
وهو في مسند الإمام أحمد (رقم ١٥٨١).
وأخرجه الإمام أحمد من وجه آخر (رقم ١٤٧٢، ١٦٢٤)، والبخاري (رقم ٣٢٩٤، ٣٦٨٣، ٦٠٨٥)، ومسلم (رقم ٢٣٩٦)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ٢٠٧)، وفضائل الصحابة (رقم ٢٨)؛ من طريق إبراهيم بن سعد به.

(٥) علي بن محمد بن أحمد بن كيسان الحربي، أبو الحسن ابن النحوي (فأبوه كان من جِلّة النحويين)، (ت ٣٧٣هـ)، عن إحدى وتسعين سنة. =

يوسف بن يعقوب القاضي[١]، قال: حدثنا عبدالواحد بن غياث[٢]، قال: حدثنا حماد بن سلمة[٣]، قال: حدّثنا عباد بن منصور[٤]، عن القاسم بن

= قال البرقاني: «كان ابن كيسان لا يحسن يحدّث.. إلا أن سماعه كان صحيحًا». ولصحّة سماعه قال عنه الذهبي: «الشيخ الثقة».

وذكر الذهبي أنه روى عن يوسف القاضي جزء الزكاة وجزء التسبيح، ثم قال: «وما روى سواهما». لكن روى عنه الجوهري حديثين في الصيام، كما يأتي في هذه المشيخه برقم (٥، ٦)، مما يدل أنه روى عنه جزء الصيام أيضًا؛ ويقطع بذلك أن الحافظ ابن حجر سمع كتاب الزكاة والصيام بإسناده إلى أبي بكر الأنصاري بإسناده إلى مصنفهما، كما في المجمع المؤسس له (٢/ ٢٠٤ رقم ٧٧٧، ٧٧٨).

وانظر: تاريخ بغداد للخطيب (١٢/ ٨٦ ـ ٨٧)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠)، ولسان الميزان (٤/ ٢٥٥).

(١) يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم الأزدي مولاهم، البصري الأصل، البغدادي، أبو محمد القاضي، صاحب التصانيف، (ت٢٩٧هـ).

قال الخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٣١٠ ـ ٣١١): «كان ثقة».

وانظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٨٥ ـ ٨٧).

(٢) عبدالواحد بن غياث البصري، أبو بحر الصيرفي، (ت ٢٤٠هـ وقيل قبل ذلك): صدوق. (التقريب: ٤٢٧٥).

(٣) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، (ت ١٦٧هـ): ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغيّر حفظه بآخره. (التقريب: ١٥٠٧).

(٤) عباد بن منصور الناجي، أبو سلمة البصري القاضي بها، (ت ١٥٢هـ): صدوق، رُمي بالقدر، وكان يدلس (ط/ ٤)، وتغيّر بآخره. (التقريب: ٣١٥٩، وتعريف أهل التقديس: ١٢٩).

قلت: تدليسه إنما وقع في حديثه عن عكرمة مولى ابن عباس، وأما بقيّة حديثه فمن قبيل الحسن (صرّح بالسماع أو لم يُصرّح)، إلا حديثه عن أيوب السختياني ففيه ضعف، وكذلك إذا ماخالف من هو أولى منه. =

محمّد[١]، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إنّ الله عزّ وجلّ يقبل الصدقةَ، ويقبلها بيمينه، ولا يقبل إلا الطيب. وإن الله عز وجلّ لَيُرَبِّي لأحدكم اللُّقْمَةَ والتَّمْرَةَ، كما يُرَبِّي أحدُكم فَلُوَّهُ[٢] وفَصِيْلَهُ[٣]، حتى تكونَ مثلَ أُحُدٍ»[٤].

= انظر: سؤالات الآجري لأبي داود (رقم ١٣٧٩، ١٣٨٠)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ١٣٦)، وكشف الأستار للهيثمي (رقم ٢٠٤١، ٣٠٢٣، ٣٠٣٣)، والكامل لابن عدي (٤/ ٣٣٩)، وتهذيب الكمال (١٤/ ١٥٩).

ثم انظر: تعليق الشيخ أحمد بن محمد شاكر (رحمه الله) على المسند للإمام أحمد (٤/ ٦ ـ ٧ رقم ٢١٣١) (٥/ ١٠٩ ـ ١١١ رقم ٣٣١٦)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (٢/ ٢١٥ ـ ٢٢٥ رقم ٦٣٣).

وزِدْ على ترجمته في التهذيب (٥/ ١٠٣ ـ ١٠٥) مايلي: سؤالات محمد ابن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (رقم ١٣)، والعلل الكبير للترمذي ـ ترتيبه ـ (٢/ ٧٣٤)، وجامع الترمذي (رقم ١٧٥٧، ٢٠٤٨، ٢٠٥٣)، وتهذيب الآثار لابن جرير ـ مسند ابن عباس ـ (١/ ٤٧١ ـ ٤٧٣، ٤٨٨ ـ ٤٨٩، ٥٣٧)، ومستدرك الحاكم (٤/ ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢) (٤/ ٤٠٨).

(١) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصّدّيق التيمي، (ت ١٠٦هـ): ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: مارأيت أفضل منه. (التقريب: ٥٥٢٤).

(٢) «الفَلُوُّ: المُهْر الصغير». النهاية لابن الأثير ـ فلا ـ (٣/ ٤٧٤).

(٣) «هو مافُصِل عن اللبن من أولاد البقر». النهاية لابن الأثير ـ فصل ـ (٣/ ٤٥١)، وفي لسان العرب لابن منظور (١١/ ٥٢٢): «وأكثر مايُطلق على الإبل، وقد يُقال على البقر».

(٤) إسناده حسن، وقع فيه اختلاف بالرفع والوقف، لكن الحديث يصح مرفوعًا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه من وجوه أُخر.

أخرجه يوسف بن خليل في معجم شيوخه من طريق أبي بكر الأنصاري (١٧٦/ أ). =

[٥] أخبرنا الجوهري، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو الحسن ابن كيسان النحوي، قال: حدثنا يوسف بن يعقوب، قال: حدثنا مُسَدَّد(١)، قال: حدثنا يحيى بن سعيد(٢)، عن فطر بن خليفة(٣)، عن يحيى بن

= وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٠٤، ٤٧١)، والترمذي وقال حسن صحيح (رقم ٦٦٢)، وابن خزيمة في صحيحه (رقم ٢٤٢٧)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ١٣٥)؛ من طريق عبّاد به.

وقد بيّنَ شعبةُ ـ وهو ممن رواه عن عباد كما عند العقيلي ـ أنه سمعه من عبّاد قبل تَغيُّرِه، ونقل عن عبدالرحمن بن القاسم نفيه أن يكون هذا الحديث من حديث أبيه، كما في الزهد للإمام أحمد (رقم ١٨٠٥)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ١٣٦).

وقد اختُلف في هذا الحديث على القاسم ـ من رواية عبادٍ وغيره ـ رفعًا ووقفًا وبغير ذلك، فانظر: الزهد للإمام أحمد (رقم ١٨٠٥)، والمسند (٢/ ٢٦٨، ٤٠٤، ٤٧١)، وصحيح ابن خزيمة (رقم ٢٤٢٦، ٢٤٢٧)، والعلل الكبير للترمذي (١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤ رقم ١٠٦)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، والعلل للدارقطني (٣/ ٢١٦/ ب ـ ١٢٧/ أ).

وقد صح هذا الحديث مرفوعًا عن أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه البخاري (رقم ١٤١٠) ومسلم (رقم ١٠١٤)، كلاهما من حديث أبي صالح عن أبي هريرة، وزاد مسلمٌ رواية سعيد بن يسار عن أبي هريرة = مرفوعًا.

(١) مُسَدَّد بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل بن مستورد الأسدي، البصري، أبو الحسن، (ت ٢٢٨هـ): ثقة حافظ، يُقال إنه أول من صنّف المسند بالبصرة. (التقريب: ٦٦٤٢).

(٢) يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ التميمي، أبو سعيد القطان، البصري، (ت ١٩٨هـ)، وله ثمانٍ وسبعون: ثقة متقن حافظ، إمامٌ قُدوة. (التقريب: ٧٦٠٧).

(٣) فطر بن خليفة المخزومي مولاهم، أبو بكر الحنّاط، (ت بعد ١٥٠هـ): صدوق، رُمي بالتشيّع. (التقريب: ٥٤٧٦).

سام[١]، عن موسى بن طلحة[٢]، عن أبي ذرّ رضي الله عنه، قال: «أمرنا رسولُ الله ﷺ بصيامِ ثلاثَ عشرةَ وأربعَ عشرةَ وخمسَ عشرةَ»[٣].

---

(١) يحيى بن سام بن موسى الضبي: مقبول. (التقريب: ٧٦٠٣).
لكن ابن حبان ذكره في الثقات وصحح له (رقم ٣٦٥٥، ٣٦٥٦)، وحسن له الترمذي (رقم ٧٦١) وصحح له ابن خزيمة (رقم ٢١٢٨) فلعل المناسب فيه أنه حسن الحديث.

(٢) موسى بن طلحة بن عُبيدالله التيمي، أبو عيسى أو أبو محمد، المدني، نزيل الكوفة، يُقال إنه وُلد في عهد النبي ﷺ، (ت ١٠٣هـ): ثقة جليل. (التقريب: ٧٠٢٧).

(٣) إسناده حسن.
أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٥٢، ١٦٢، ١٧٧)، والترمذي وحسّنه (رقم ٧٦١)، والنسائي (رقم ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤)، وابن خزيمة في صحيحه (رقم ٢١٢٨)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٣٦٥٥، ٣٦٥٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٩٤)، وغيرهم؛ من طريق يحيى بن سام به.
وقد اختُلف في هذا الحديث على موسى بن طلحة على ثلاثة أوجه؛ الأول: عنه، عن يزيد بن الحوتكية، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. والثاني: عنه، عن أبي هريرة رضي الله عنه. والثالث: عنه، عن أبي ذر رضي الله عنه (كما سبق).
وقد عرض لذكر طرقه والاختلاف فيه كُلٌّ من: النسائي في المجتبى (٤/ ٢٢٢ ـ ٢٢٥ رقم ٢٤٢١ ـ ٢٤٣٢)، والدارقطني في العلل (٢/ ٢٢٦ ـ ٢٣١ رقم ٢٣٩) (٦/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤ رقم ١١١٩).
وصوّبَ النسائيُّ الوجه الثالث (حديث أبي ذر)، وهو ماحسّنه الترمذي أيضًا.
وصوّب ابن خزيمة الوجه الأول والثالث (حديث عمر وأبي ذر) كليهما، كما تراه في صحيحه (٣/ ٣٠٢).
وصوّب ابن حبان وجوهه الثلاثة جميعها، كما تراه في صحيحه (٨/ ٤١١، ٤١٤ ـ ٤١٦).
وأمّا الدارقطني فلم ينصَّ بشيء في خصوص حديث أبي ذر رضي الله عنه.

[٦] أخبرنا أبو محمد الجوهري، / قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا [٢/ ب] أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن كيسان، قال: حدثنا يوسف بن يعقوب القاضي، قال: حدثنا عبدالواحد بن غياث، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت(١)، عن أبي عثمان النهدي(٢): أن أبا هريرة رضي الله عنه كان في سفر، فلمّا نزل وُضعت السُّفْرةُ، بَعَثُوا إليه، وهو يُصلّي، فقال: إنّي صايمٌ. فَلمّا كادُوا أن يَفْرغُوا جاء، فَجَعَل ياكلُ، فَنَظَر القومُ إلىٰ رسولهم، فقال: ماتنظرون؟! قد والله أخبرني أنه صايم. فقال أبو هريرة: صَدَقَ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صَوْمُ شَهْرِ الصَّبْرِ(٣)، وثَلاثَةِ أيّامٍ من كُلِّ شهرٍ، صَوْمُ الدَّهْرِ». وقد صمتُ ثلاثةَ أيّامٍ من أوّل الشهر، فأنا مُفْطِرٌ في تخفيفِ اللهِ عزّ وجل، وصايمٌ في تَضْعيفِ اللهِ عَزَّ وجل(٤).

[٧] حدثنا أبو محمد الجوهري، إملاءً، قال: أخبرنا أبو الحُسَين محمد

---

(١) ثابت بن أسلم البُنَاني، أبو محمد البصري، (ت بضع وعشرين ومائة)، وله ست وثمانون: ثقة عابد. (التقريب: ٨١٠).

(٢) عبدالرحمن بن مُلّ، أبو عثمان النَّهْدي، مشهور بكنيته، مخضرم، (ت ٩٥هـ وقيل بعدها)، وعاش مائةً وثلاثين سنة، وقيل أكثر: ثقة ثبت عابد. (التقريب: ٤٠٤٣).

(٣) هو شهر رمضان، انظر: لطائف المعارف لابن رجب الحنبلي (٢٨٣ ـ ٢٨٤).

(٤) إسناده صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٦٣، ٣٨٤، ٥١٣)، والنسائي (رقم ٢٤٠٨)، وأبو داود الطيالسي (رقم ٢٣٩٣)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (رقم ١٢)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٤/ ٢٩٣).
كلّهم من طريق حمّاد بن سلمة.. به.

ابن المُظَفَّر بن موسى الحافظ[١]، قال: حدثنا أحمد بن محمد الطحاوي[٢]، قال: حدثنا المُزَني[٣]، قال: حدثنا الشافعي[٤]، قال: حدثنا سفيان[٥]، عن

---

(١) محمد بن المظفَّر بن موسى بن عيسى بن محمد البغدادي، أبو الحسين، (ت ٣٧٩هـ)، عن ثلاث وتسعين سنة.
قال ابن أبي الفوارس (ت ٤١٢هـ)، والعتيقي (ت ٤٤١هـ): «كان ثقة مأمونًا حسنَ الحفظ».
انظر: تاريخ بغداد (٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٤)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٤١٨ ـ ٤٢١)، ولسان الميزان (٥/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤).

(٢) أحمد بن محمد بن سَلاَمة بن سلمة الأَزْدي الحَجْري، أبو جعفر الطحاوي، الفقيه الحنفي، المصري، (ت ٣٢١هـ)، عن اثنتين وثمانين سنة.
قال أبو سعيد ابن يونس (ت ٣٤٧): «كان ثقة ثبتًا، فقيهًا عاقلاً، لم يُخَلِّف مثله».
انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧ ـ ٣٢)، ولسان الميزان (١/ ٢٧٤ ـ ٢٨٢).

(٣) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عَمرو المُزَنِيّ، أبو إبراهيم، المصري، تلميذ الشافعي، (ت ٢٦٤هـ)، عن تسع وثمانين سنة.
قال ابن أبي حاتم: «صدوق»، وقال ابن يونس: «ثقة».
وانظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٩٢ ـ ٤٩٧).

(٤) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب المُطَّلبي، أبو عبدالله الشافعي، المكي، نزيل مصر، (ت ٢٠٤هـ)، وله أربعٌ وخمسون سنة: هو المجدّد أمر الدين على رأس المائتين. (التقريب: ٥٧٥٤).

(٥) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكّي، (ت ١٩٨هـ)، وله إحدىٰ وتسعون سنة: ثقة حافظ فقيه، إمامٌ حُجّة، إلا أنه تغيّر حفظُه بآخره، وكان ربّما يدلس لكن عن الثقات (ط/ ٢)، وكان أثبت الناس في عَمرو بن دينار. (التقريب: ٢٤٦٤، وتعريف أهل التقديس: ٥٢).

ابن أبي لَبيد[١]، قال: سمعتُ أبا سلمة[٢] يقول: دخلتُ على عايشة رضي الله عنها، فقلت: أي أمه، أخبريني عن صيام رسول الله ﷺ؟ فقالت: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول: قد صام، ويُفطر حتى نقول قد أفطر[٣]. وما رأيته صام في شهر قط أكثر من صيامه في شعبان، كان يصومه كلَّه، بل كان يصومه إلا قليلاً[٤].

---

(١) عبدالله بن أبي لَبيد المدني، أبو المغيرة، نزل الكوفة، مات في أول خلافة أبي جعفر المنصور، سنة بضع وثلاثين ومائة: ثقة رُمي بالقدر. (التقريب: ٣٥٨٤).

(٢) أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، المدني، قيل اسمه: عبدالله، وقيل: إسماعيل، (ت ٩٤هـ) أو (١٠٤هـ)، وكان مولده سنة بضع وعشرين: ثقة مكثر. (التقريب: ٨٢٠٣).

(٣) المعنى: أنه ﷺ كان إذا صام يسرد الصوم حتى يُظَنّ أنه لن يُفطر من طول سرده للصوم، ويُفطر فيسرد الإفطار حتى يُظن أنه لن يصوم من طول سَرْده للفطر. انظر المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (٤/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٤) إسناده صحيح.

وهو في السنن للشافعي (رقم ٣٢١).

وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ٣٩)، ومسلم (٢/ ٨١١ رقم ١١٥٦)، والنسائي (رقم ٢١٧٩)، وابن ماجه (رقم ١٧١٠).

كلّهم من طريق سفيان بن عيينة.. به.

والحديث أخرجه مالك (١/ ٣٠٩)، وأحمد (٦/ ١٠٧، ١٤٣، ١٥٣، ١٦٥، ٢٤٢، ٢٦٨)، والبخاري (رقم ١٩٦٩، ١٩٧٠)، ومسلم (٢/ ٨١٠ ـ ٨١١ رقم ١١٥٦)، وأبو داود (رقم ٢٤٣٤، ٢٤٣٥)، والترمذي (رقم ٧٣٧)، والنسائي (رقم ٢١٨٠).

كلّهم من حديث أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة، لكن من غير طريق عبدالله بن أبي لبيد عن أبي سلمة.

[٨] حدثنا أبو محمد الجوهري، إملاءً، في شعبان سنة سبع وأربعين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو الحُسَيْن ابن المظفَّر، قال: حدثنا أحمد بن محمد الطحاوي، قال: حدثنا المُزَني، قال: حدثنا الشافعي، قال: أخبرنا مالك، عن نافع(١)، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان، فقال: «لا تَصُوموا حَتَّى تَرَوُا الهِلالَ، ولا تُفْطِروا حَتّى تَرَوْهُ، فإن غُمَّ عليكم فَاقْدُرُوا لَهُ»(٢).

[٩] حدثنا الجوهري، قال: أخبرنا أبو سعيد / الحسن بن جعفر بن محمد [٣/ أ] ابن الوضّاح السمسار(٣)، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن سليمان المروزي(٤)،

---

(١) نافع، أبو عبدالله المدني، مولى ابن عمر، (ت ١١٧هـ أو بعد ذلك): ثقةٌ فقيهٌ مشهور. (التقريب: ٧١٣٦).

(٢) إسناده صحيح.
وهو في السنن للشافعي (رقم ٣٤٤).
وأخرجه الإمام مالك في الموطأ (١/ ٢٨٦)، والإمام أحمد (رقم ٥٢٩٤)، والبخاري (رقم ١٩٠٦)، ومسلم (رقم ١٠٨٠)، والنسائي (رقم ٢١٢١)، والدارمي (رقم ١٦٩١).
كلهم من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر.

(٣) أبو سعيد الحربي السمسار، المعروف بالحُرْفي، (ت ٣٧٦هـ).
قال عنه العتيقي: «كان فيه تساهل».
انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣)، والأنساب للسمعاني (٤/ ١٢٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٣٦٩)، ولسان الميزان لابن حجر (٢/ ١٩٨).

(٤) محمد بن يحيى بن سليمان المروزي، أبو بكر البغدادي، (ت ٢٩٨هـ).
قال عنه الخطيب: «كان ثقةً»، بينما قال عنه الدارقطني: «صدوق».
انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم ١٨٣)، وتاريخ بغداد للخطيب (٣/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/ ٤٨ ـ ٤٩).

قال: حدثنا عاصم بن علي[١]، قال: حدثنا المسعودي[٢]، عن عبدالله بن عثمان بن خُثَيْم[٣]، عن سعيد بن جُبير[٤]، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «البسوا الثيابَ البِيْضَ، وكَفِّنوا فيها موتاكم. واكتحلوا بالإثمد؛ فإنه يَجْلُو البَصَرَ، ويُنْبِتُ الشَّعْرَ»[٥].

---

(١) عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسن التيمي، مولاهم، (ت ٢٢١هـ): صدوق ربما وهم. (التقريب: ٣٠٨٤).

(٢) عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود المسعودي، الكوفي، (ت ١٦٠هـ وقيل ١٦٥هـ): صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط. (التقريب: ٣٩٤٤).

قلت: وسماع عاصم بن علي الواسطي منه بعد الاختلاط، انظر: الكواكب النيّرات لابن الكيّال (٢٨٧ ـ ٢٨٨).

(٣) عبدالله بن عثمان بن خُثَيْم القاريء المكّي، أبو عثمان، (ت ١٣٢هـ): صدوق. (التقريب: ٣٤٨٩).

(٤) سعيد بن جُبير الأسدي مولاهم، الكوفي، قتله الحجاج سنة (٩٥هـ)، ولم يكمل الخمسين: ثقة ثبت فقيه، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة. (التقريب: ٢٢٩١).

(٥) إسناده حسن.

أخرجه الإمام أحمد (رقم ٢٠٤٧، ٢٢١٩، ٢٤٧٩، ٣٠٣٦، ٣٣٤٢، ٣٤٢٦)، وأبو داود (رقم ٣٨٧٨، ٤٠٦١)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (رقم ٩٩٤)، وفي الشمائل (رقم ٥٢، ٦٧)، والنسائي (رقم ٥١١٣)، وابن ماجه (رقم ١٤٧٢، ٣٤٩٧، ٣٥٦٦)، وابن حبان (رقم ٥٤٢٣، ٦٠٤٠، ٦٠٤١)، والحاكم وصححه (١/ ٣٥٤)؛ كلهم من طريق عبدالله بن عثمان بن خثيم به.

ومع تصحيح الترمذي وابن حبان والحاكم له، فقد تعقبه النسائي بتليين ابن خُثيم، إشارةً منه إلى تضعيفه. وابن خثيم صدوق على الراجح (كما سبق)، ولم يتفرّد بمنكر. =

[١٠] حدثنا الجوهري، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان ابن مالك القَطيعي، قال: حدثنا العباس بن إبراهيم القراطيسي[(١)]، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي[(٢)]، قال: حدثنا المفضل[(٣)] بن صالح[(٤)]،

= وللحديث شواهد، انظرها في التلخيص الحبير لابن حجر (٢/ ٧٤).

(١) العباس بن إبراهيم القراطيسي، أبو الفضل البغدادي، (ت ٣٠٤هـ).
قال الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ١٥١ ـ ١٥٢): «كان ثقة».
انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٤٣).

(٢) محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي، أبو جعفر السراج، (ت ٢٦٠هـ وقيل قبلها): ثقة. (التقريب: ٥٧٦٩).

(٣) في الأصل (الفضل)، والصواب ما أثبتُّهُ، كما يتبين من التخريج ومن مصادر ترجمته.

(٤) المفضّل بن صالح الأسدي، النَّخَّاس، الكوفي، أبو جميلة: ضعيف. (التقريب: ٦٩٠٢).
قلت: هو شرٌّ من ذلك؛ فقد قال عنه البخاري، وأبو حاتم، وابن حبان: «منكر الحديث»، وزاد ابن حبان: «كان ممن يروي المقلوبات عن الثقات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمّد لها من كثرته، فوجب ترك الاحتجاج بحديثه».
والبخاري أعلم من تكلّم فيه وأنصف، وقد قال: «كل من قلتُ فيه: منكر الحديث، فلا تحلّ الرواية عنه». انظر بيان الوهم والإيهام لابن القطان (١/ ٦٢/ب، ١٦٠/أ)، وميزان الاعتدال للذهبي ـ ترجمة أبان بن جبلة ـ (١/ ٦) ـ ترجمة سليمان بن داود اليمامي ـ (٢/ ٢٠٢).
انظر: التاريخ الأوسط ـ المطبوع خطأً باسم: الصغير ـ (٢/ ٢٤١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣١٦ ـ ٣١٧)، والمجروحين لابن حبان (٣/ ٢٢) ، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٤١ ـ ٢٤٢) ، والتهذيب (١١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢).

عن أبي إسحاق[١]، عن حَنَشٍ الكِناني[٢]، قَالَ: سَمِعْتُ أبا ذرٍّ رضي الله عنه

---

(١) عَمرو بن عبدالله بن عبيد، ويُقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، الهَمْدَاني، أبو إسحاق السَّبِيعي، (ت ١٢٩هـ وقيل قبل ذلك): ثقة مكثر عابد، اختلط بآخرة، يدلس (ط/ ٣). (التقريب: ٥١٠٠، وتعريف أهل التدليس: ٩١).

أمّا اختلاطه فهو تَغَيُّرٌ لا يُنْزِلُ حَديثَه عن مرتبة القبول، كما بيّنه الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٩٤)، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٠).

وأمّا قبول عنعنته فمسألة مختلفٌ فيها بناءً على الاختلاف في مرتبته في المدلّسين، ذكر هذا الاختلاف العلائي في جامع التحصيل (١١٣) في حين حكم ابنُ حزم بقبول عنعنته، في الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٤١ ـ ١٤٢). وسبقه إلى ذلك الفسوي حيث قال في المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٧): «حديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش: مالم يُعلم أنه مُدلِّس يقومُ مقام الحجّة»، حيث بيّن أن حديثهم إذا لم نعلم أنهم قد دلّسوا فيه فهو حجّة، والعنعنةُ لا نعلم منها وحدَها أن المدلِّس قد دلّس، وإنما نعلم أنه دلّس بمثل مالو صرّح بعدم السماع في رواية أخرى، أو ذكر واسطة، أو كان في حديثه نكارة لا يحتملها رواته؛ بعد أن كان قد عنعن في حديثه.

ثم إن تدليس أبي إسحاق هو من نوع رواية المعاصر عمّن لم يلقه، كما يتضح لمن نظر في جامع التحصيل للعلائي (رقم ٥٧٦)، وتحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي (١٧٩/ أ ـ ب)، والتهذيب (٨/ ٦٣ ـ ٦٧)، وهذا النوع من التدليس لا تُردّ عنعنة المعروف به مطلقًا، إنما ترد عنعنة المعروف به عمّن لا يثبت سماعه منه، فإذا ثبت سماعه قُبلت عنعنته بعد ذلك. وهذا الحكم هو خلاصة الدراسة النظرية في المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (١/ ٢٠٩ ـ ٢١٨).

ولا يعني ذلك أن أبا إسحاق لم يُعرف إلا بذلك النوع من التدليس، لكني أعني أن تدليسه الذي يوجب ردّ العنعنة قليلٌ في جنب ماروى، وقليلٌ في جنب تدليسه المذكور آنفًا.

وعليه فيكون أبو إسحاق مقبول العنعنة عمن ثبت سماعه منه على الإجمال.

(٢) حنش بن المعتمر، الكناني، أبو المعتمر الكوفي: صدوق له أوهام، =

يَقُولُ، وَقَدْ أَخَذَ بِبَابِ الكَعْبَةِ: مَن عَرَفَنِي فَأَنَا مَنْ قَدْ عَرَفَنِي، وَمَنْ أَنْكَرني فَأَنَا أَبُو ذَرٍّ، سَمِعْتُ النبيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَلاَ إِنَّ مَثَلَ أَهْلِ بَيْتي فيكم مَثَلُ سَفِيْنَةِ نُوْحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، ومَنْ تَخَلَّفَ عَنْها هَلَكَ»(١).

= ويُرسل. (التقريب: ١٥٨٦).

(١) إسناده شديد الضعف.

وهو في زوائد القطيعي على فضائل الصحابة للإمام أحمد (٢/ ٧٨٥ ـ ٧٨٦ رقم ١٤٠٢).

وأخرجه الحاكم (٣/ ١٥٠ ـ ١٥١)، عن القطيعي به؛ وعن غيره (٢/ ٢٤٣).

وأخرجه أبو يعلى في المسند الكبير ـ كما في المطالب العاليه المسندة ـ (١٢٩)، والمطبوعة (رقم ٤٠٠٣)، وابن عدي ـ عن أبي يعلى ـ في الكامل (٦/ ٤١١)، وابن المغازلي في مناقب علي بن أبي طالب (رقم ١٧٥).

رواه أبو يعلى وابن الباغَنْدي، عن سويد بن سعيد، قال: حدثنا المفضل ابن عبدالله، عن أبي إسحاق.. به.

قال ابن عدي عقبه: «كان سويد يخطىء في اسم أبيه، فيقول: ابن عبدالله، وهو ابن صالح».

ولمّا صحّح هذا الحديث الحاكم (٢/ ٣٤٣)، تعقّبه الذهبي في تلخيصه بقوله عن المفضّل بن صالح: «ضعّفوه»، وتعقّبه في الموطن الثاني بقوله عنه (٣/ ١٥٠ ـ ١٥١): «واهٍ».

ولمّا قال ابن عدي في الكامل (٤/ ٤١١) عن المفضّل: «وأنكر مارأيت له حديث الحسن بن علي، حيث قال له: اكشف عن بطنك»، تعقّبه الذهبي في الميزان (٤/ ١٦٧) بقوله: «وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر».

وما قاله الذهبي حق! فحديث سفينة نوح هذا شديد النكارة.

وقد توبع المفضّل بن صالح بما لا ينفعه:

فأخرج الطبراني في الكبير (رقم ٢٦٣٧)، والأوسط (رقم ٣٥٠٢)، والصغير (رقم ٣٩١)، ومن طريق الطبراني أخرجه الشجري في أماليه (١/ ١٥٦): من =

[١١] حدثنا الجوهري، قال: أخبرنا أبو الحسين عُبَيْدُالله بن أحمد بن يعقوب المقري[(١)]، قال: حدثنا محمد بن الحسين الأُشْنَاني[(٢)]، قال: حدثنا

= طريق عبدالله بن داهر، عن عبدالله بن عبدالقدّوس، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حنش بن المعتمر، عن أبي ذر.. به = مرفوعًا.

وقال الطبراني عقبه: «لم يروه عن الأعمش إلا عبدالله بن عبدالقدوس».

قلت: عبدالله بن داهر متروك الحديث، انظر لسان الميزان لابن حجر (٣/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).

وعبدالله بن عبدالقدوس التميمي السعدي الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٣٤٦٩): «صدوق رُمي بالرفض، وكان أيضًا يخطىء».

يقول الحافظ هذا في عبدالله بن عبدالقدوس، مع أنّ الذين ضعفوه هُمْ جُلّ العلماء، ولم يذكر أحدًا مشّاه، إلا أنّه نقل عن محمد بن عيسى أنه وثّقه، وأن البخاري قال عنه: «هو في الأصل صدوق، إلا أنه يروي عن أقوامٍ ضعاف»؛ انظر التهذيب (٥/ ٣٠٣).

وكلمة البخاري هذه يُخْضَعُ لها، وإن كنتُ لم أجدها، والذي وجدته قوله عنه ـ كما في العلل الكبير للترمذي (٢/ ٨٢٢) ـ: «مقارب الحديث».

وعلى هذا، فإسناد هذه المتابعة غير صالح للمتابعة، لأنها شديدة الضعف.

وللحديث بعد ذلك أسانيد أخرى، لا تخلو من ضَعْفٍ شديد. وقد استوعبها فضيلة الشيخ حمدي السلفي في تحقيقه لمسند الشهاب (٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥ رقم ٨٣٦)، وفضيلة الدكتور سعد بن عبدالله آل حُمَيِّد في تحقيقه لمختصر استدراك الحافظ الذهبي علىٰ مستدرك أبي عبدالله الحاكم لابن الملقّن (٣/ ١٥٥٣ ـ ١٥٥٩ رقم ٥٨٣).

(١) عُبَيْدُالله بن أحمد بن يعقوب بن أحمد بن عبيدالله، أبو الحسين المقريء، ابن البوّاب، البغدادي، (ت ٣٧٦هـ).

قال الأزهري (ت ٤٣٥هـ) والعتيقي: «ثقة»، زاد العتيقي: «مأمون».

انظر تاريخ بغداد للخطيب (١٠/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠).

(٢) محمد بن الحُسَين بن حفص الخثعمي، أبو جعفر الكوفي الأُشْنَاني، وُلد سنة =

محمد بن يحيى الحُجْرِي[١]، قال: حدثنا ابن الأجلح[٢]، عن منصور[٣]، عن مسلم بن صُبَيْح أبي الضُّحَى[٤]، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يُحِبَّ عَمِّي هذا ـ وأخذ بيد العباس فرفعها ـ لله عز وجل، ولقرابته منّي = فليس[٥] بمومن»[٦].

= (٢٢١هـ)، وتوفي (٣١٥هـ).
قال عنه الدارقطني ـ كما في سؤالات السهمي (رقم ١٥) ـ: «ثقة مأمون».
وانظر الأنساب للسمعاني (١/ ٢٧٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/ ٥٢٩).

(١) محمد بن يحيى الحُجْري الكندي الكوفي.
ذكره العقيلي في الضعفاء (٤/ ١٤٨ ـ ١٤٩)، وأخرج له حديثين، أحدهما هذا، ثم قال: «لا يتابع عليهما جميعًا من جهةٍ تصحّ».
ولمّا ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/ ٦٥) أحدَ حديثيه عن ضعفاء العقيلي، قال: «ثم ساق له ـ يعني العقيلي ـ حديثًا آخر يدلّ علىٰ أنه ليس بثقة».
وانظر: لسان الميزان (٥/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦).

(٢) عبدالله بن الأجلح الكندي، أبو محمد الكوفي، واسم الأجلح: يحيى بن عبدالله: صدوق. (التقريب: ٣٢١٩)

(٣) هو ابن المعتمر، تقدّم.

(٤) وقع في النسخة: (عن مسلم بن صُبَيْح [عن] أبي الضحى)، بإضافة (عن) بين الاسم والكنية. وهذا خطأ، فمسلم بن صُبَيْح هو أبو الضحى، وهو على الصواب كما أثبته في ستة مجالس من أمالي أبي بكر الأنصاري، وكذا أوردته المصادر الأخرىٰ التي أخرجت الحديث.
وهو: مسلم بن صُبَيْح الهَمْداني، أبو الضُّحى الكوفي العطار، مشهور بكنيته، (ت ١٠٠هـ): ثقة فاضل. (التقريب: ٦٦٧٦).

(٥) يوجد طمس على حرف الياء، والسياق ومصادر الحديث تدل عليه.

(٦) إسناده شديد الضعف، لكنه يصح من وجوه أخرى.
أخرجه أبو بكر الأنصاري في ستة مجالس من أماليه (٣/ أ). =

= وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/ ١٤٨ ـ ١٤٩)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ ترجمة العباس بن عبدالمطلب ـ (١٦٦)؛ من طريق محمد ابن يحيى الحُجْري به.

وتعقّبه العقيلي ـ هو وحديثاً آخر في ترجمة الحُجْري ـ بقوله: «لا يُتابع عليهما جميعًا من جهةٍ تصحّ».

وقد روى هذا الحديث سفيان الثوري، واختُلف عليه:

فرواه أبو حذيفة، عن الثوري، عن أبيه، عن أبي الضُّحَى، عن ابن عباس نحوه مرفوعًا: أخرجه عمر بن شبّه في تاريخ المدينة (٢/ ٦٤٠)، والطبراني في الكبير (رقم ١٢٢٢٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٣١٧)، والشجري في أماليه (١/ ١٥٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ ترجمة العباس ـ (١٦٦).

وأبو حذيفة، موسى بن مسعود النهدي، البصري (ت ٢٢٠هـ أو بعدها)، وقد تجاوز التسعين: صدوق سيء الحفظ، وكان يُصحّف، وحديثه عند البخاري في المتابعات. (التقريب: ٧٠٥٩).

قلت: وسوء حفظه وتصحيفه أكثره ما كان في روايته عن الثوري، كما أشار إلى ذلك الإمام أحمد، كما في العلل له (رقم ٧٥٨)، وضعفاء العقيلي (٤/ ١٦٨)، والتهذيب (١٠/ ٣٧٠).

ومع ضعفه في الثوري فقد خالف بعض كبار الأئمة وحفاظ حديث الثوري، مثل: (١) وكيع بن الجراح، (٢) وأبو نُعيم الفضل بن دُكين، (٣) وعبدالله بن نُمير، (٤) وأبو داود عمر بن سعيد الحَفَري؛ رووه عن الثوري، عن أبيه، عن أبي الضُّحى، مرسلاً.

أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (رقم ١٧٦٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ١٠٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ ترجمة العباس ـ (١٦٦).

وقد خولف هؤلاء أيضًا من أحد الرواة المتروكين، وهو إبراهيم بن هَرَاسة (انظر: اللسان ١/ ١٢١ ـ ١٢٢)؛ فرواه عن الثوري، عن أبيه، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها: أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد

= (٥/ ٣١٦ ـ ٣١٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (الموضع السابق).

وللحديث وجه آخر من مرسل أبي الضُّحى، لكنه وجه ضعيف: أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده على فضائل الصحابة لأبيه (رقم ١٧٩١).

وللحديث عن العباس بن عبدالمطلب رضي الله عنه أوجه أخرى: أشهرها رواية يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم، الكوفي، (ت ١٣٦هـ)، وهو ابن تسع وثمانين: ضعيف، كبر فتغيّر، وصار يتلقّن، وكان شيعيًّا، وكان يدلّس (ط/ ٣). (التقريب: ٧٧٦٨، وتعريف أهل التقديس: ١١٢).

وبعد دراسة أقوال النّقّاد في يزيد بن أبي زياد ترجّحَ لديّ أنه: صدوق قبل اختلاطه، ضعيفٌ بعده: فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه حَسَنٌ مالم ينفرد بأصل، فإذا انفرد بأصل استُنكر عليه، وحُملت هذه النكارة على خفّة ضبطه وعلى تدليسه.

انظر: مسند الحميدي (رقم ٧٢٤)، وجزء رفع اليدين للبخاري (رقم ٣٤)، ومقدّمة صحيح مسلم (١/ ٥)، والتمييز له (٢١٥)، وسنن أبي داود (١/ ٤٧٨ رقم ٧٥٠)، وجامع الترمذي (رقم ٨٣٨، ١٧١٦)، والعلل الكبير للترمذي (٢/ ٨٣٥، ٩٧٢ مع الجامع في الجرح والتعديل للسيد أبو المعاطي وإخوانه: ٣/ ٣١٥)، ومعرفة الثقات للعجلي (رقم ٢١٠٩)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ٨١)، والمجروحين لابن حبان (٣/ ١٠٠ ـ ١٠١)، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٨١)، والكامل لابن عدي (٧/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (١٠٥)، ومعالم السنن للخطابي (٢/ ٣٦١)، ونصب الراية للزيلعي (١/ ٤٠٢)، والتهذيب (١١/ ٣٢٩ ـ ٣٣١).

وأما حديث يزيد بن أبي زياد فاختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

الأول: عن يزيد بن أبي زياد، عن عبدالله بن الحارث بن نوفل، عن عبدالمطلب بن ربيعة بن الحارث، عن النبي ﷺ.

وعبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي (ت ٧٩هـ أو ٨٤هـ)، له رؤيه، ولأبيه وجدّه صحبة. قال ابن عبدالبر: أجمعوا على ثقته. (التقريب: ٣٢٨٢).

= وعبدالمطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب الهاشمي، يقال في اسمه: المطلب أيضًا، صحابي، سكن بالشام، (ت ٦٢هـ). (التقريب: ٤١٩، والإصابة لابن حجر ٤/ ١٩٠ ـ ١٩١ رقم ٥٢٤٦).

ـ أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد (رقم ١٧٧٣، ١٧٧٧) (٤/ ٦٥)، وفي فضائل الصحابة (رقم ١٧٥٧، ١٧٧٤)، وعمر بن شبة في تاريخ المدينة (٢/ ٦٣٩)، والبزار في مسنده ـ نسخة الرباط ـ (٣٣١)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٢٨٥)، والحاكم وقال: «يزيد وإن لم يخرّجاه فإنه أحد أركان الحديث في الكوفيين» (٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ ترجمة العباس ـ (١٢٨)؛ من طريق جرير بن عبدالحميد.

ـ وأخرجه الترمذي وصححه (رقم ٣٧٥٨)، والنسائي في فضائل الصحابة (رقم ٧٣)؛ من طريق أبي عوانة وضاح اليشكري.

ـ وأخرجه الإمام أحمد (٤/ ٦٥)، وفي فضائل الصحابة (رقم ١٧٦٠)، والبزارُ في مسنده ـ نسخة الرباط ـ (٣٣١)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٢٨٦)، وابن عساكر (الموضع السابق)؛ من طريق يزيد بن عطاء.

ـ وأخرجه عمر بن شبّة في تاريخ المدينة (٢/ ٦٣٩)، وعبدالله بن أحمد في زوائده على فضائل الصحابة (رقم ١٧٨٣)، والشجري في أماليه (١/ ١٥٧)؛ من طريق خالد بن عبدالله الواسطي.

ـ وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ١٠٨)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٩٩)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧)، وأبو نعيم في الإمامة (رقم ٣٠)، والبيهقي في دلائل النبوّة (١/ ١٦٨)؛ من طريق محمد بن فضيل بن غزوان.

ـ وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/ ٢٨٥)؛ من طريق علي بن عاصم الواسطي، وعَمرو بن ثابت الكوفي.

سبعتُهم عن يزيد بن أبي زياد بالوجه المذكور.

الثاني: رواه سفيان الثوري، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبدالله بن الحارث،

= عن المطلب بن أبي وداعة: أخرجه الإمام أحمد (رقم ١٧٨٨)، والترمذي وحسنه (رقم ٣٦٠٨، مع تحفة الأشراف رقم ١١٢٨٦)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٩٩)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥)، والبيهقي في دلائل النبوّة (١/ ١٦٩).

وهذا الوجه ليست مخالفته في تسمية صحابيّه بالمطلب، لأن عبدالمطلب يقال له المطلب كما سبق؛ لكن مخالفته في نسبه وأنه ابن أبي وداعة، والمطلب ابن أبي وداعة صحابي آخر غير عبدالمطلب بن ربيعة؛ فانظر الإصابة لابن حجر (٦/ ١٠٤ ـ ١٠٥ رقم ٨٠٢٣).

الثالث: أخرجه الإمام أحمد (رقم ١٧٧٢)، وفي فضائل الصحابة (رقم ١٧٧٣)، والترمذي وحسّنه (رقم ٣٦٠٧)، وعمر بن شبّة في تاريخ المدينة (٢/ ٦٣٩)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧، ٤٩٧)، والحاكم (٣/ ٣٣٣) (٤/ ٧٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ١١٢/ ب)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/ ١٦٧)، والشجري في أماليه (١/ ١٥٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (الموضع السابق)؛ من طريق إسماعيل بن أبي خالد.

ـ وأخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده على فضائل الصحابة (رقم ١٧٨٥، ١٧٨٦)؛ من طريق إبراهيم بن طهمان، وخالد بن عبدالله.

ثلاثتهم عن يزيد بن أبي زياد، عن عبدالله بن الحارث، عن العباس بن عبدالمطلب رضي الله عنه؛ بلا واسطة.

وهذا الاختلاف على يزيد بن أبي زياد الظاهر أنه هو سببه.

وقد صحّح الترمذي الحديث من وجهه الأول، وحسّن الوجهين الآخرين. بينما صرّح المزي في تحفة الأشراف (رقم ١١٢٨٩)، بتصويب الوجه الأول.

وعلى كل الأحوال فهذه الاختلافات مما لا يقدح في صحّة الحديث، لأنّ أيّ هذه الأوجه صحّ فالحديث مقبول، كما يظهر لمن تمعّن فيها.

قلت هذا، ثم وقفت على كلامٍ لشيخ الإسلام ابن تيمية يؤيّد هذه النتيجة، حيث قال في اقتضاء الصّراط المستقيم (١/ ٣٧٨) عقب ذكر الاختلاف في

= الحديث على يزيد بن أبي زياد: «قد يُظَن أن هذا اضطراب في الأسماء من جهة يزيد، وليس هذا موضع الكلام فيه، فإن الحجة قائمة بالحديث على أي تقدير، لاسيّما وله شواهد تؤيد معناه».

أضف إلى ذلك أن لهذا الإسناد شواهد ومتابعات:

الأول: حديث أبي الضُّحى المرسل المذكور آنفًا.

الثاني: أخرج الضياء في المختارة (٨/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠ رقم ٤٨١)؛ من طريق الطبراني، قال: حدثنا الحسين بن السميدع الأنطاكي: حدثنا موسى بن أيوب النصيبي: حدثنا مروان بن معاوية، عن يحيى بن كثير الكاهلي، عن صالح بن خباب، عن عبدالله بن شدّاد، عن العباس بن عبدالمطلب رضي الله عنه...» ـ فذكره بنحوه.

وهذا إسنادٌ حسن.

فشيخ الطبراني وثقه الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٥١)؛ وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي ـ وفيات ٢٨٧هـ ـ (١٦٠).

وموسى بن أيوب بن عيسى: صدوق. (التقريب: ٦٩٩٦).

ومروان بن معاوية بن الحارث الفزاري، أبو عبدالله الكوفي، نزيل مكة ودمشق، (ت ١٩٣هـ): ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ (ط/٣). (التقريب: ٦٦١٩، وتعريف أهل التقديس: ١٠٥).

قلت: غير أن تدليس الشيوخ لا يقتضي ردّ العنعنة، لأنه لا علاقة له بها. ومروان بن معاوية إنما كان مكثرًا من تدليس الشيوخ، وأمّا تدليس الإسناد فلا وصفه به صراحةً أحد، ولم أجد مايدل على وقوعه منه إلا ماذكره الخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق (٢/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦). وعليه فلا يكون مروان بن معاوية مردود العنعنة، إلا إذا جاء مايدعو إلى ذلك.

ويحيى بن كثير الكاهلي: تأتي له ترجمة واسعه (رقم ٧٢٩)، خرجنا بعدها بأنه حسن الحديث.

وصالح بن خباب الفزاري الكوفي: وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في

= الثقات. انظر: الجرح والتعديل (٤/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠)، والكامل لابن عدي ـ ترجمة هلال بن خباب ـ (٧/ ١٢١)، والثقات لابن حبان (٦/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦).

لكن ابن حبان ذكره في أتباع التابعين، مع أن طبقة شيوخه وتلامذته وطبقة أخيه هلال ترجّح أنه من التابعين؛ فانظر: التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢٧٧)، والجرح والتعديل (الموضع السابق)، والإكمال لابن ماكولا (٢/ ١٥٠)، والتهذيب ـ ترجمة أخيه هلال ـ (١١/ ٧٧ ـ ٧٨).

وعبدالله بن شداد بن الهاد الليثي، أبو الوليد المدني، وُلد على عهد النبي ﷺ، (ت ٨١هـ، وقيل بعدها): ذكره العجلي في كبار التابعين الثقات، وكان معدودًا في الفقهاء. (التقريب: ٣٤٠٣).

فهذا إسنادٌ حسن متّصل، شاهدٌ قويٌّ لحديث يزيد بن أبي زياد.

الثالث: أخرج الحاكم (٤/ ٧٥)، والضياء في المختارة (٨/ ٣٨١ ـ ٣٨٢ رقم ٤٧١ ـ ٤٧٢)؛ من طريق الأعمش، عن أبي سَبْرة النخعي، عن محمد بن كعب القرظي، عن العباس بن عبدالمطلب.. بنحوه.

وقال الحاكم عقبه: «هذا حديث يُعرف من حديث يزيد بن أبي زياد عن عبدالله بن الحارث عن العباس، فإذا حصل هذا الشاهدُ من حديث ابن فُضيل عن الأعمش، حكمنا له بالصحّة».

وأبو سبرة النخعي: حسن الحديث، كما يأتي هنا برقم (٥١٦).

ومحمد بن كعب بن سليم القرظي، أبو حمزة المدني، ولد سنة (٤٠هـ)، على الصحيح، ووهم من قال: وُلد على عهد رسول الله ﷺ؛ فقد قال البخاري: إن أباه كان ممن لم يُنبت من سبي بني قريظة، (ت ١٢٠هـ وقيل قبل ذلك): ثقة عالم. (التقريب: ٦٢٩٧).

لكن من وُلد سنة (٤٠هـ) فإن حديثه عن العباس بن عبدالمطلب المتوفى سنة (٣٢هـ أو بعدها بقليل) مرسل غير متصل، لأنه لم يدركه؛ وانظر لوفاة العباس رضي الله عنه: الإصابة لابن حجر (٤/ ٣٠ رقم ٤٤٩٨)، والتقريب (رقم ٣١٩٤). ولذلك حكم غير واحد من أهل العلم بعدم سماعه من العباس؛

[١٢] حدثنا أبو محمّدٍ الجوهريُّ، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد ابن عليّ النّاقدُ[١]، قال: أخبرنا أبو عبدالله أحمد بن الحسن بن عبدالجبّار الصُّوفي[٢]، قراءةً عليه، قال: حدثنا أبو الوليد أحمدُ بنُ جَنَابٍ المِصِّيْصِيُّ[٣]، في رجب سنة ثلاثين ومايتين، قال: حدثنا عيسى بنُ يونسَ[٤]، عن

= فانظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٤١)، والتهذيب (٩/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، وجامع التحصيل (٢٦٨ رقم ٧٠٧).

ومع ذلك فيبقى هذا الإسناد قابلاً للاعتبار صالحًا للتقوية.

الرابع: أخرجه عمر بن شبة في تاريخ المدينة (٢/ ٦٤٠)، من وجه آخر مرسل وضعيف، لكن الحديث مستغنٍ عما سبق من شواهده للقول بحسنه أو صحّته، كما ذهب إليه الترمذي والحاكم والضياء، وأخيرًا شيخُ الإسلام ابن تيميّة.

(١) عمر بن محمد بن علي بن يحيى بن موسى الناقد، أبو حفص ابن الزيّات، البغدادي، (ت ٣٧٥هـ)، عن خمس وتسعين سنة.

وثّقه البرقاني، وابن أبي الفوارس، والعتيقي.

انظر: تاريخ بغداد (١١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤).

(٢) أحمد بن الحسن بن عبدالجبار بن راشد البغدادي، أبو عبدالله الصوفي الكبير، (ت ٣٠٦هـ)، عن نحو سِتٍّ وتسعين سنة.

وهو ثقة عالي الإسناد متقن، يُقال إنه وَهِمَ في حديثٍ وهمًا قبيحًا، لكن دافع عنه الخطيب، وبيّنَ أن الوهم ليس منه ولكنه من شيخه فيه.

انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٨٢ ـ ٨٦)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، ولسان الميزان (١/ ١٥١ ـ ١٥٣).

(٣) أحمد بن جَنَاب بن المغيرة المِصِّيْصِيّ، أبو الوليد، (ت ٢٣٠هـ): صدوق. (التقريب: ٢٠).

(٤) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي، كوفي نزل الشام مرابطًا، (ت ١٨٧هـ وقيل ١٩١هـ): ثقة مأمون. (التقريب: ٧٥٣٧٦).

عوفٍ[١]، عن مُحَمَّدِ بنِ سِيرينَ[٢]، عن أبي / هُريرةَ رضي الله عنه، قال: [٣/ ب] قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهَدَةً بِغَيْرِ حَقِّها لَمْ يَجِدْ رِيْحَ الجَنَّةِ، وإِنَّ رِيْحَهَا لَيُوْجَدُ مِنْ مَسِيْرَةِ مِايَةِ عَامٍ»[٣].

● [١٣] حدثنا الجوهريُّ، قال: أخبرنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ إبراهيمَ ابن أحمد بن يزيد بن أبي عَزّةَ العَطّار[٤]، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن

● الحديث في منتقى أحاديث المشيخة (ص ١٨٨).

---

(١) عوف بن أبي جَميلة الأعرابي العبدي، البصري، (ت ١٤٦هـ أو ١٤٧هـ)، وله ستٌّ وثمانون: ثقة رُمي بالقدر والتشيّع. (التقريب: ٥٢٥٠).

(٢) محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر ابن أبي عَمرة البصري، (ت ١١٠هـ): ثقة ثبت عابد، كبير القدر، وكان لا يرى الرواية بالمعنى. (التقريب: ٥٩٨٥).

(٣) إسناده صحيح.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ٣٩/ أ ـ ب) وفي موضع آخر منه (رقم ٨٠٠٧)، وسقط الموضع الأوّل من المطبوعة المعتمدة في التخريج.

وهو عند الطبراني من طريق عيسى بن يونس.. به، وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن عوف إلا عيسى بن يونس».

وللحديث عن أبي هريرة وجهٌ آخر:

أخرجه الترمذي (رقم ١٤٠٣)، وابن ماجه (رقم ٢٦٨٧) وأبو يعلى (رقم ٦٤٥٢): من طريق معديّ بن سليمان، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة.. نحوه مرفوعًا، إلا أنه قال: «وريحها يوجد من مسيرة سبعين عامًا».

وقال الترمذي عقبه: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، وقد رُوي من غير وجهٍ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ».

(٤) وُلد سنة (٢٨٠هـ)، وتوفّي سنة (٣٧٩هـ).

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ٣٤١): «كان ثقةً».

وانظر الإكمال لابن ماكولا ـ عَزّة ـ (٦/ ٢٠٥).

بَديْنا الدقّاق[١]، سنة ثلاثماية، قال: حدثنا أبو فروة يزيد بن محمد بن سنان الرُّهَاوي[٢]، قال: حدثني أبي[٣]، عن جدّي[٤]، عن عطاء بن أبي رباح[٥]، قال: سمعت مجاهدًا[٦] يقول: سمعت سعيد بن المسيب[٧] يقول: سمعت

---

(١) محمد بن الحسن بن هارون بن بدينا، أبو جعفر الموصلي، نزيل بغداد، (ت٣٠٨هـ).
قال عنه الدارقطني ـ كما في سؤالات السهمي (رقم ٧٧) ـ: «لا بأس به، ما علمت إلا خيرًا».
وأمّا ضَبْطُ اسم جدّه (بَديْنا) فلم أجده، لكنه جاء في الأصل بفتح الدال، وكذا في نسخة الأحاديث المنتقاة بإضافة ضبط الياء بالسكون.
وانظر مصادر ترجمته: تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ١٩١ ـ ١٩٢)، وتاريخ الإسلام (٢٤٢ ـ ٢٤٣).

(٢) يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الجزري، أبو فروة الرُّهاوي، (ت ٢٦٩هـ).
ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ٢٧٦).
وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٨٨)، والأنساب للسمعاني (٦/ ٢٠٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٥٥٥).

(٣) محمد بن يزيد بن سنان الجَزَرِيّ، أبو عبدالله ابن أبي فروة الرُّهَاوي، (ت٢٢٠هـ): ليس بالقوي. (التقريب: ٦٤٣٩).

(٤) يزيد بن سنان بن يزيد التميمي، الجَزَري، أبو فروة الرُّهاوي، (ت ١٥٥هـ)، وله ستٌّ وسبعون.
قال عنه الحافظ (رقم ٧٧٧٨): «ضعيف».

(٥) عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم، القرشي مولاهم، المكّي، (ت ١١٤هـ علىٰ المشهور): ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، وقيل إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه. (التقريب: ٤٦٢٣).

(٦) مجاهد بن جَبْر، أبو الحجاج المخزومي مولاهم، المكّي، (ت ١٠١هـ أو ١٠٢هـ أو ١٠٣هـ أو ١٠٤هـ)، وله ثلاث وثمانون: ثقة، إمامٌ في التفسير والعلم. (التقريب: ٦٥٢٣).

(٧) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي، مات بعد التسعين، =

صهيبًا رضي الله عنه يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «مَا آمَنَ بِالقُرآنِ مَنِ اسْتَحَلَّ مَحَارِمَهُ»(١).

= وقد ناهز الثمانين: أحد العلماء الأثبات والفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علمًا منه. (التقريب: ٢٤٠٩).

(١) إسناده ضعيف، والحديث منكر.

وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (رقم ٩٩٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٧٢٩٥ رقم ٧٢٩٥) وفي الأوسط (رقم ٤٣٦٣)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٧٠)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ١٧٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٦/ ١٢٧) (٧/ ٣٨٧)، والشجري في أماليه (١/ ١١٤ ـ ١١٥)، والذهبي في ميزان الاعتدال (٤/ ٥٦٧ ـ ٥٦٨ رقم ١٠٥٦٠).

كلّهم من طريق: محمد بن يزيد بن سنان، عن أبيه... به.

وقال الطبراني عقبه في الأوسط: «لا يُروىٰ هذا الحديث عن صهيب إلا بهذا الإسناد، تفرّد به محمد بن يزيد بن سنان».

قلت: للحديث وجهان آخران عن صهيب:

فقد أخرجه الترمذي (رقم ٢٩١٨)، وابن أبي شيبة (١٠/ ٥٣٧)؛ كلاهما من طريق وكيع بن الجراح، عن أبي فروة يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن صهيب... به.

وقال الترمذي عقبه: «هذا حديث ليس إسناده بالقوي، وقد خولف وكيعٌ في روايته.

وقال محمد (يعني البخاري): يزيد بن سنان الرهاوي ليس بحديثه بأس، إلاّ رواية ابنه محمد عنه، فإنه يروي عنه مناكير.

(قال الترمذي:) وقد روىٰ محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه هذا الحديث، فزادَ في هذا الإسناد: عن مجاهد عن سعيد بن المسيّب عن صهيب؛ ولا يُتابع محمد بن يزيد علىٰ روايته، وهو ضعيف. =

= وأبو المبارك: رجلٌ مجهول».

قلت: أبو المبارك، قال عنه الحافظ (رقم ٨٤٠٤): «مجهول، وروايته عن صهيب مرسلة».

وقال الذهبي في الميزان (٤/ ٥٦٧ ـ ٥٦٩) عن أبي المبارك: «لا يُدرىٰ مَنْ هو، وخبره منكر»، وقال عن الحديث: «منقطع».

فاجتمع في هذا الإسناد: ضَعْفُ أبي فروة يزيد بن سنان، وجهالةُ أبي المبارك، وانقطاع إسناده بين يزيد بن سنان وصهيب رضي الله عنه.

وللحديث وجهٌ آخر عن صهيب:

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (رقم ١٧٣)؛ من طريق: ابن خزيمة، قال: حدثنا أحمد بن سعيد الرباطي: حدثنا صدقة بن صادق مولىٰ بني هاشم: حدثنا مفضل بن مهلهل، عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، عن صهيب رضي الله عنه.. به.

قلت: لم أجد ترجمة لصدقة بن صادق، إلاّ أن يكون صدقة بن سابق الزَّمِن، أبو عَمرو الكوفي، المقعد، مولى بني هاشم. ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢٩٨)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٤٣٤)، وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٣٢٠). وأحسبه هو، إذ لم يُذكر فيمن يروي عن المفضل بن المهلهل، ممن يقال له صدقة، إلا صدقة بن سابق، كما تراه في تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣).

ومفضّل بن المهلهل السعدي، أبو عبدالرحمن الكوفي، (ت ١٦٧هـ).

قال عنه الحافظ (رقم ٦٩١٠): «ثقة ثبت نبيل عابد».

قلت: فهذا إسنادٌ غريبٌ جدًّا، ولا أحسب مفضّل بن مهلهل سمع من مجاهد، فوفاته تستبعد ذلك، خاصّةً وأنه كوفي ومجاهدٌ مكيّ.

وعلىٰ كل حال، فهذا إسنادٌ ضعيفٌ للجهالة بحال صدقة بن صادق، ولعدم قيام دليل علىٰ معاصرة المفضل بن المهلهل لمجاهد، فضلاً عن أن يكون هناك دليلٌ علىٰ سماعه منه. =

[١٤] حدثنا أبو محمد الجوهري، قال: أخبرنا أبو حفص عمر ابن محمد بن علي الزيّات، قال: حدثنا عبدالله بن الصَّقْر السُّكَّرِي[١]، قال: حدثنا أبو إبراهيم التَّرْجُمَاني[٢]، قال: حدثني صالح

= وبقي للحديث وَجْهٌ أخيرٌ، يجعله من حديث أبي سعيد الخدري:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف (١٠/ ٥٣٧) وفي المسند، كما في المطالب العالية ـ المسندة ـ (٩٢) ـ والمطبوعة ـ (رقم ٢٩١٣)، وعنه عبد بن حميد في مسنده ـ كما في منتخبه ـ (رقم ١٠٠٣)؛ ومن طريق ابن أبي شيبه: أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/ ٢٧٠)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ٧٧٧).

قال ابن أبي شيبة: «حدثنا أبو خالد الأحمر، عن ابن سنان، عن أبي المبارك، عن عطاء، عن أبي سعيد...» به.

وتعقّب ابنُ عدي هذه الرواية، وروايته للحديث عن صهيب، بقوله: «وهاتان الروايتان رواهما يزيد بن سنان: غير محفوظتين».

ولمّا سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة وأباه عن هذا الحديث، كما في كتابه العلل (٢/ ٥٤ رقم ١٦٤٧)؛ قال أبو زرعة: «حديث محمد بن يزيد (يعني الذي يجعل الحديث لصهيب) أشبه، لأنه أَفْهَمُ لحديث أبيه، إن كان كُتُبُ أبيه عنده، ويزيد ابن سنان ليس بقوي الحديث». وقال أبو حاتم: «هذه كلّها منكرةٌ، وليس فيها حديثٌ يُمكن أن يُقال: إنه صحيح، وكأنّه شِبْهُ الموضوع. وحديث ابنه أنكرُها. ومحلّ يزيد محلّ الصِّدق، والغالب عليه الغفلة، فيُحتمل أن يكون سمع من أبي المبارك هذا، وهو شبه مجهول. ومحمد بن يزيد أشدّ غفلةً من أبيه، مع أنه كان رجلاً صالحًا، لم يكن من أحلاس الحديث».

ووقع في مطبوع العلل تصحيف، صوّبته من نسخةٍ خطيةٍ له ـ نسخة أحمد الثالث ـ (١٦٠/ أ).

قلت: فيبقى الحديث ضعيفًا منكرًا من جميع وجوهه.

(١) عبدالله بن الصَّقْر بن نصر بن موسى السكري، أبو العباس، (ت ٣٠٢).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣): «كان ثقةً».

(٢) إسماعيل بن إبراهيم بن بسّام البغدادي، أبو إبراهيم التَّرْجُمَاني، (ت٢٣٦هـ): =

المُرِّي[١]، قال: حدثني أبو عمران الجَوْني[٢]، قال: «قال اللهُ عز وجل: أنا مَالِكُ المُلُوكِ، قُلُوبُ الملوكِ ونَوَاصِيها بِيَدِي. فَمَنْ أَطَاعَنِي جَعَلْتُهُمْ عليه رحمةً، وَمَنْ عَصَاني جَعَلْتُهُمْ عليه نقمةً. فلا تَشْغَلُوا أَنْفُسَكُم بِسَبِّ المُلوكِ؛ تُوبُوا إليَّ، أَعْطِفْهُم عَلَيْكُمْ»[٣].

[١٥] حدثنا الجوهري، قال: حدثنا أبو الحسين عبيدالله بن أحمد بن

= لا بأس به. (التقريب: ٤١٦).

(١) صالح بن بشير بن وادع المُرِّي، أبو بشر البصري، القاصّ الزاهد، (ت ١٧٢هـ وقيل بعدها): ضعيف. (التقريب: ٢٨٦١).

وقال الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (رقم ٢٨٧): «رجلٌ صالح، قَلّ ما يُوافَقُ فيما يرويه عن الحسن والجُرَيري».

قلت: فهذا يدل علىٰ أنه مع ضعف صالح المري فهو في هذين أشد ضعفًا. ومَن نظر في ترجمة صالح المري في التهذيب (٤/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣) علم أنه مكينٌ في الضعف، كثير المناكير؛ لٰكنه كان عابدًا صالحًا، لا يتعمَّد الكذب؛ وهذا هو ماخفّف من كلام بعض الأئمة فيه، فتورّع الأئمة عن التشديد معه!.

(٢) عبدالملك بن حبيب الأزدي أو الكندي، البصري، أبو عمران الجَوْني، مشهورٌ بكنيته، (ت ١٢٨هـ وقيل بعدها): ثقة. (التقريب: ٤٢٠٠).

(٣) إسناده ضعيف، ورَفْعُه منكر.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في العقوبات (رقم ٣٠) عن الترجماني، عن صالح المرّي، عن مالك بن دينار، قال: قرأت في الحكمة... فذكره.

وقد رُوي من وَجْهٍ آخر شديد الضعف مرفوعًا من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، فردّه الأئمةُ وأنكروه، وبيّنوا أن الصواب فيه أنه عن مالك بن دينار أنه قرأ في بعض الكُتُب. انظر العلل للدارقطني (٦/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦ رقم ١٠٧٣)، والعلل المتناهية لابن الجوزي (٢/ ٧٦٨ رقم ١٢٨١)، وتخريج (أحاديث العادلين لأبي نعيم) للسخاوي (٨١ ـ ٨٣ رقم ٢٩).

يعقوب المقري، قال: حدثنا العباس بن علي النسائي[١]، قال: حدثنا الزبير ابن بَكّار[٢]، قال: حدثنا مُطَرِّفٌ[٣]، عن مالك، قال: قال لي أميرُ المومنين هارون رضي الله عنه: يا مَالِكُ، كَيْفَ[٤] كَانَ منزلةُ أبي بكرٍ وعُمَرَ من النبيِّ ﷺ؟ قال: قلت: يا أميرَ المومنينَ، قُرْبُهُما منه في حياته، كَقُرْبِ مَضْجَعِهِمَا مِنْ مَضْجَعِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ. فقال: شَفَيْتَنِي يا مالكُ، شَفَيْتَنِي يَا مَالِكُ[٥]!.

آخر حديث الجوهري

---

(١) العباس بن علي بن العباس النسائي البغدادي.
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ١٥٤): «كان ثقةً».

(٢) الزبير بن بكار بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير الأسدي، المدني، أبو عبدالله ابن أبي بكر قاضي المدينة، (ت ٢٥٦هـ): ثقة، أخطأ السليماني في تضعيفه. (التقريب: ٢٠٠٢).

(٣) مطرف بن عبدالله بن مطرف اليساري، أبو مصعب المدني، ابن أخت مالك، (ت ٢٢٠هـ على الصحيح)، وله ثلاث وثمانون سنة: ثقة، لم يصب ابن عدي في تضعيفه. (التقريب: ٦٧٥٢).

(٤) وقع طمس ذهب ببعض الأحرف في قوله «يا مالك كيف»، وما بدا من الأحرف، مع السياق، مع المصدر الذي أخرج الحديث = يدل على صواب ما أثبته.

(٥) إسناده صحيح.
وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ ترجمة عمر بن الخطاب ـ (١٣/ ١٤٩)، عن أبي بكر الأنصاري به.
وأخرجه الآجري في الشريعة (رقم ١٨٤٩)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (رقم ٢٤٦١)؛ من وجه آخر.

شيخ آخر / [الثاني] [٤/ أ]

[١٦] **أخبرنا الشيخُ الصالحُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عُمَرَ بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ بن مِهْرَانَ البَرْمَكِيُّ الفقيهُ**(١)، قراءةً عليه وأنا أسمع، قيل له: أخبركم أبو محمّدٍ عبدُاللهِ بنُ إبراهيمَ بنِ أيوبَ بنِ مَاسِي البَزَّازُ(٢)، قراءةً عليه وأنت تسمع، في منزله في دار كعب(٣)، لثلاث بقين من المُحَرَّم، سنة

---

(١) إبراهيم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن مهران البرمكي، البغدادي، أبو إسحاق، الفقيه الحنبليّ المفتي. وُلد سنة (٣٦١هـ)، وتوفي سنة (٤٤٥هـ).
وآخر مَنْ روىٰ عنه: محمد بن عبدالباقي الأنصاري صاحب هذه المشيخة.
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٦/ ١٣٩): «كتبنا عنه، وكان صدوقًا ديّنًا، فقيهًا علىٰ مذهب أحمد بن حنبل، وله حَلْقَةُ فتوى في جامع المنصور».
وقال عنه السمعاني في الأنساب (٢/ ١٨٠ ـ ١٨١): «كان صدوقًا ثقةً».
وقال عنه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (٢/ ١٩٠ ـ ١٩١): «كان ناسكًا زاهدًا، فقيهًا مُفْتِيًا، قَيِّمًا بالفرائض وغيرها».
وانظر: المنتظم لابن الجوزي (٨/ ١٥٨ ـ ١٥٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ مجلد تاريخ وفاته ـ (١٠٩ ـ ١١٠)، وسير أعلام النبلاء له (١٧/ ٦٠٥ ـ ٦٠٧)، والمنهج الأحمد للعليمي (٢/ ٣٤٩ ـ ٣٥١ رقم ٦٦٧).

(٢) وُلد سنة (٢٧٤هـ)، وتوفي سنة (٣٦٩هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩): «وكان ثقةً ثبتًا»، ثم نقل توثيقَه عن ابن أبي الفوارس والبرقاني.
وانظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(٣) دار كعب: موضعٌ كان في الجانب الغربي من بغداد، يتوسط بين شارع المنصور =

ثمانٍ وستين وثلاثِماية، قال: حدثنا أبو مسلمٍ إبراهيمُ بنُ عبدالله بن مسلم الكَشِّي البصري[١]، قال: حدثنا محمد بن عبدالله الأَنصاري[٢]، قال: حدثنا سليمان التيمي[٣]، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا هَجْرَةَ بين المُسْلِمَيْنِ فَوْقَ ثلاثةِ أيّامٍ ـ أو قال: ثلاثَ لَيَالٍ»[٤].

= وباب الكرخ. انظر: بغداد مدينة السلام ـ الجانب الغربي ـ للدكتور صالح العلي (٢/ ٥٠ ـ ٥٢).

(١) إبراهيم بن عبدالله بن مسلم بن ماعز بن مهاجر، البصري، أبو مسلم الكَجِّي (وتُبدل الجيمُ شينًا)، صاحبُ السنن. ولد سنة نيّف وتسعين ومائة، (ت٢٩٢هـ).
وهو إمام كبير، ثقة حافظ، عالي الإسناد.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٦/ ١٢٠ ـ ١٢٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ٤٢٣ ـ ٤٢٥).

(٢) محمد بن عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري، البصري، القاضي، (ت ٢١٥هـ): ثقة. (التقريب: ٦٠٨٤).

(٣) سليمان بن طَرْخَان التيمي، أبو المعتمر البصري، نزل في التَّيم فنُسب إليهم، (ت ١٤٣هـ)، وهو ابن سبع وتسعين: ثقة عابد، وكان يدلس (ط/٢): (التقريب: ٢٥٩٠، وتعريف أهل التقديس: ٥٤).

(٤) إسناده صحيح.
والحديث من جزء حديث محمد بن عبدالله الأنصاري، رواية أبي مسلم الكجّي عنه، وهو أوّل حديثٍ فيه (ص٥).
وأخرجه يوسف بن خليل الدمشقي في معجم شيوخه (١٥٧/أ، ٢٠١/ب)، وابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث (٤٠٥ ـ ٤٠٦)، وبدر الدين ابن جماعة في مشيخته تخريج البرزالي (٢/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠) وفي الأحاديث التساعية (رقم ٢٧)؛ كلهم من طريق: أبي بكر الأنصاري صاحب المشيخة.. به.
وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه (رقم ١١٦١)، والخطابي في العزلة (٥٦)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٣١٢)، والرافعي في التدوين في أخبار =

[١٧] أخبرنا البرمكيُّ، قال: أخبرنا ابنُ مَاسِي، قال: حدثنا أبو مسلم الكَجِّيُّ، قال: حدثنا مُحَمَّدُ بنُ عبدِاللهِ الأَنصاريُّ، قال: حدثني سليمانُ التيميُّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(١).

= قزوين (٣/ ٢٧٥، ٤٦١)؛ كلّهم من طريق أبي مسلم الكجّي به.

وأخرجه عبدالله بن المبارك في الزهد (رقم ٧٢٧)، عن سليمان التيمي، لٰكن شك في رفعه.

وأخرجه الخرائطي في مساوىء الأخلاق (رقم ٥٥٧)؛ من طريق أبي جعفر الرازي، عن سليمان التيمي.. به = مرفوعًا.

وأصل الحديث في الصحيحين من وجوه: عن أنس رضي الله عنه، أن النبيّ ﷺ قال: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانًا، ولا يحلُّ لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيّام».

أخرجه البخاري (رقم ٦٠٦٥، ٦٠٧٦)، ومسلم (رقم ٢٥٥٩).

(١) إسناده صحيح.

والحديثُ من جزء حديث محمد بن عبدالله الأنصاري، رواية الكجّي عنه، وهو ثاني حديثٍ فيه (ص٥).

أخرجه أبو بكر الأنصاري في الأحاديث الصحاح (٣٧/ أ).

وأخرجه ابن الجوزي في مقدّمة كتابه الموضوعات (١/ ٧٨)؛ عن شيخه محمد بن عبدالباقي الأنصاري صاحب المشيخة = به. وأخرجه ابن البخاري في مشيخته (١/ ٦٢٢ رقم ٢٥٥)، من طريق أبي بكر الأنصاري به أيضًا.

وأخرجه الطبراني في طرق حديث «من كذب علي متعمدًا» (رقم ١٠٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣/ ٣٣)؛ من طريق أبي مسلم الكشي به.

وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١١٦، ١٦٦ ـ ١٦٧، ١٧٦)، والنسائيُّ في الكبرىٰ (رقم ٥٩١٤)؛ من طريق سليمان التيمي، عن أنس.

وأخرجه البخاري (رقم ١٠٨)، ومسلم في مقدّمة صحيحه (رقم ٢)؛ من =

[١٨] أخبرنا أبو إسحاق البرمكي، قال: أخبرنا ابن ماسي، قال: حدثنا أبو مسلم، قال: حدثنا محمد بن عبدالله الانصاري، قال: حدثنا سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي موسى الاشعري، قال: كُنَّا مع رسول الله ﷺ في سفر، فَتَرَقَّيْنَا عَقَبَةً (أو قال: ثَنِيَّةً)، قال: فكان الرجلُ مِنَّا إِذَا مَاعَلَاهَا قَالَ: لا إلـهَ إلا اللهُ واللهُ أكبر؛ فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «إِنكم لا تُنَادُونَ أَصَمَّا[١] وَلا غَايِبًا»، وهو علىٰ بَغْلَةٍ يَعْرُضُها[٢]. فقال: «يا أبا مُوسَىٰ (أو: ياعَبْدَاللهِ بنَ قَيْسٍ)، أَلاَ أُعَلِّمُك كَلِمَةً مِنْ كَنْزِ الجَنّةِ؟» قال: قلتُ: بلىٰ، قال: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بِاللهِ»[٣].

= حديث أنس رضي الله عنه.

والحديثُ أشهرُ حديثٍ وُصف بالتَّوَاتُرِ، فانظر: قطفُ الأزهارِ المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي (رقم ١)، ولقط اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة للزبيدي (رقم ٦١)، ونظم المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتاني (رقم ٢).

(١) القاعدة في الصفة علىٰ وزن (أفعل) أن لا تُصرف، لٰكنّها هُنا صُرفت مراعاةً للمناسبة مع قوله «ولا غائبًا».

(٢) قوله: «وهو علىٰ بغلةٍ يعرضها»، أي: يعترض بها الطريق، والظاهرُ أنه لِيُوَاجِهَ الناسَ أثناءَ مرورهم عليه ﷺ. وانظر النهاية لابن الأثير ـ عرض ـ (٣/ ٢١١).

(٣) إسناده صحيح.

وهو في جزء حديث محمد بن عبدالله الأنصاري، رواية الكجّي عنه، وهو الحديث الرابع فيه (ص٥).

وأخرجه ابن البخاري في مشيخته (٢/ ١٢٨٦ ـ ١٢٨٧ رقم ٧٤٥)؛ من طريق أبي بكر الأنصاري.. به.

والحديث أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٤٠٧)، والبخاري (رقم ٦٤٠٩)، ومسلم (٤/ ٢٠٧٧ رقم ٢٧٠٤)، وأبو داود (رقم ١٥٢٧)، والنسائي في عمل =

[١٩] أخبرنا البرمكي، قال: أخبرنا ابن ماسي، قال: حدثنا أبو مسلم، قال: حدثنا محمد بن عبدالله الانصاري، قال: حدثني حميد[١]، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله / ﷺ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»، [٤/ ب] قال: قلتُ: يارسولَ اللهِ، أَنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فكيفَ أَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟ قال: «تَمْنَعُهُ

= اليوم والليلة (رقم ٥٣٧)، وفي كتاب السير من السنن الكبرىٰ أيضًا (رقم ٨٨٢٤)؛ كلّهم من طريق: سليمان التيمي به.

(١) حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري، اختُلف في اسم أبيه علىٰ نحو عشرة أقوال، (ت ١٤٢هـ وقيل ١٤٣)، وهو قائمٌ يُصلّي، وله خمسٌ وسبعون: ثقة مدلّس (ط/٣)، وعابه زائدة لدخوله في شيءٍ من أمر الأمراء. (التقريب: ١٥٥٣، وتعريف أهل التقديس: ٧١).

قلت: أمّا تدليسه، فذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين (كما سبق). بينما ذكره العلائي في المرتبة الثانيه عنده، وهي مرتبة من احتمل الأئمةُ تدليسَه وخرّجوا له في الصحيح وإن لم يصرّح بالسماع، كما تراه في جامع التحصيل (١١٣).

والذي ذكره غير واحدٍ من الأئمة: أن تدليس حميد هو في روايته عن أنس، فإنه سمع من أنس رضي الله عنه، وسمع من ثابت وقتادة وغيرهما من كبار تلامذة أنس وثقاتهم عنه، فربما صرّح بالواسطة بينه وبين أنس، وربّما أسقطها؛ ولذلك وُصف بالتدليس عن أنس. انظر التهذيب (٣/ ٣٨ ـ ٤٠).

ولذلك قال العلائي في جامع التحصيل (١٦٨ رقم ١٤٤): «فعلى تقدير أن تكون مراسيل (يعني أحاديث حميد عن أنس)، قد تبيّن الواسطة فيها، وهو ثقة محتجٌّ به».

ولأخينا الفاضل الشيخ يحيى الشهري رسالةٌ مطوّلةٌ في خمس مجلّدات، بعنوان: (مرويات حميد الطويل بين التدليس والسماع). توصّل فيها ـ بعد بحثٍ مضنٍ ـ إلىٰ أن تدليس حميد الطويل لا أثر له عن قبول عنعنته، وأثبت ذلك بالاستقراء.

مِنَ الظُّلْمِ، فَذَاكَ نَصْرُكَ إِيَّاهُ»[١].

[٢٠] أخبرنا أبو إسحاقَ البرمكيُّ، قال: أخبرنا ابن مَاسِي، قال: حدثنا أبو مسلمٍ، قال: حدثنا القَعْنَبِيُّ (هو: عبدُاللهِ بن مَسْلَمَةَ)[٢]، قال: حدثنا ليثٌ (يعني: ابنَ سعدٍ)[٣]، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «الخَيْلُ مَعْقُودٌ في نَوَاصِيهَا الخَيْرُ إلىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ»[٤].

---

(١) إسناده صحيح.
والحديث في جزء حديث محمد بن عبدالله الأنصاري (ص٧).
أخرجه ابن البخاري في مشيخته (١/ ٦٢١ رقم ٢٥٤)، والنجيب الحراني في مشيخته (رقم ٧٢)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠)، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (١/ ١٨٤)؛ وبدر الدين ابن جماعة في الأحاديث التساعية (رقم ١)؛ من طريق أبي بكر الأنصاري به.
وأخرجه الترمذي (رقم ٢٢٥٥) وقال: «حسن صحيح»، والطبراني في مكارم الأخلاق (رقم ٧٨) وأبو عمرو إسماعيل بن نجيد السلمي في جزء حديثه ـ مخطوط ـ (٢٣٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ٦٤٦)، وابن جماعة في مشيخته (٢/ ٥٤ ـ ٥٠٥).
كلّهم من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري.. به.
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٠١)، والبخاري (رقم ٢٤٤٣، ٢٤٤٤)؛ من وجهٍ آخر عن حميد الطويل.. به.

(٢) عبدالله بن مسلمة بن قَعْنب القَعْنبي، الحارثي، أبو عبدالرحمن البصري، أصله من المدينة وسكنها مدّة، (ت٢٢١هـ) بمكة: ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدّمان عليه في الموطأ أحدًا. (التقريب: ٣٦٤٥).

(٣) الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفَهْمي، أبو الحارث المصري، (ت ١٧٥هـ): ثقة، ثبت، فقيه، إمام مشهور. (التقريب: ٥٧٢٠).

(٤) إسناده صحيح.
والحديث في فوائد ابن ماسي ـ المخطوط ـ (ص٢٠). =

[٢١] أخبرنا البرمكيُّ، قال: أخبرنا أبو محمّدٍ ابنُ مَاسِي، قال: حدثنا أبو بكرٍ موسى بنُ إسحاقَ بنِ موسى الأنصاري[١]، قال: حدثنا خالدُ بنُ يزيدَ (يعني: العُمريَّ المكيَّ)[٢]، قال: حدثنا سلمةُ بنُ وردانَ[٣]، عن أنسٍ رضي الله عنه: أنّ امْرَأَةً أَتَتِ النبيَّ ﷺ، فشكتْ إليه الحاجةَ، فقال: «أَدُلُّكِ علىٰ خيرٍ من ذلك؟ تُهَلِّلينَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ عند مَنَامِكِ ثلاثًا وثلاثين، وَتُسَبِّحِيْهِ[٤] ثلاثًا وثلاثين،

= وهو من عوالي الليث بن سعد، ولذلك أخرجه ابن قُطْلُوبُغَا في عوالي الليث بن سعد (رقم ١٠).
وأخرجه مسلم (٣/ ١٤٩٣ رقم ١٨٧١)، والنسائي (رقم ٣٥٧٣)، وابن ماجه (رقم ٢٧٨٧)؛ من طريق: الليث بن سعد.. به.
وأخرجه مالك (٢/ ٤٦٧)، وأحمد (رقم ٤٨١٦، ٥١٠٢، ٥٢٠٠، ٥٧٦٨، ٥٧٨٣، ٥٩١٨)، والبخاري (رقم ٢٨٤٩، ٣٦٤٤)، ومسلم (٣/ ١٤٩٢ ـ ١٤٩٣ رقم ١٨٧١)؛ من طُرُقٍ أخرىٰ عن ابن عمر رضي الله عنهما به.

(١) موسى بن إسحاق بن موسى بن عبدالله بن موسى الأنصاري الخَطْمي، أبو بكر القاضي بنيسابور والأهواز، الكوفيّ. وُلد سنة (٢١٠هـ)، وتوفي سنة (٢٩٧هـ): وهو إمام عابدٌ، محدّثٌ ثقة، فقيهٌ، مقرىء.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (١٣/ ٥٢ ـ ٥٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ٥٧٩).

(٢) خالد بن يزيد العدوي العمري مولاهم، أبو الوليد وأبو الهيثم، المكي، الحذّاء.
وهو متروك الحديث، وقال عنه ابن معين وأبو حاتم: «كذّاب».
انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٣٦٠)، والضعفاء للعقيلي (٢/ ١٧ ـ ١٨)، والكامل لابن عدي (٣/ ١٦ ـ ١٩ رقم ٥٧٩، ٥٨٠)، ولسان الميزان لابن حجر (٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩١).

(٣) سلمة بن وردان الليثي، أبو يعلى المدني، مات سنة بضع وخمسين ومائة: ضعيف. (التقريب: ٢٥٢٧).

(٤) كذا في الأصل: «تسبحيه» و«تحمديه»، بحذف النون. وهي لغةٌ فصيحة؛ أعني =

وتَحْمَدِيْهِ[٤] أَرْبعًا وثلاثين؛ فذلك مايةٌ، خَيْرٌ لَكِ مِنَ الدُّنْيَا ومَا فِيهَا»[١].

[٢٢] أخبرنا البرمكيُّ: قال: أخبرنا ابن مَاسِي، قال: حدثنا أبو بَرْزَةَ الفضلُ بنُ مُحَمَّدٍ الحاسبُ[٢]، قال: حدثنا أحمدُ بنُ عبدِاللهِ بنِ يونسَ[٣]، قال: حدثنا زهيرٌ[٤]، قال: حدثنا سُهَيْلُ بنُ أبي صَالح[٥]، عن

= حذف النون من الأفعال الخمسة لغير ناصبٍ أو جازم؛ كما في بحر العَوّام لابن الحنبلي (١٣٣ ـ ١٣٤). لكن يُشكّكُ في أصالة هذا النطق: أن الكلمتين في مصدر المؤلف وغيره بإثبات النون فيهما.

(١) إسناده شديد الضعف، وللحديث أصلٌ صحيح.
وهو في فوائد ابن ماسي ـ المخطوط ـ (ص١٩).
وأخرجه الشجري في أماليه (١/ ٢٥٥) عن أبي إسحاق البرمكي (شيخ المصنِّف أبي بكر الأنصاري)، وعن محمد بن محمد بن عثمان البندار، كلاهما عن ابن ماسي.. به.
وأصل الحديث له شاهدٌ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ أخرجه البخاري (رقم ٣١١٣، ٣٧٠٥، ٥٣٦١، ٥٣٦٢، ٦٣١٨)، ومسلم (٤/ ٢٠٩١ ـ ٢٠٩٢ رقم ٢٧٢٧).

(٢) (ت ٢٩٨هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٧٣): «كان ثقة».
وانظر: تكملة الإكمال لابن نقطة ـ بَرْزَة ـ (١/ ٢٦٦ رقم ٣٢٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ مجلد تاريخ وفاته ـ (٢٢٦).

(٣) أحمد بن عبدالله بن يونس بن عبدالله بن قيس الكوفي، التميمي اليربوعي، (ت ٢٢٧هـ)، وهو ابن أربع وتسعين سنة: ثقة حافظ. (التقريب: ٦٣).

(٤) زهير بن معاوية بن حُدَيج، أبو خيثمة الجُعْفي، الكوفي، نزيل الجزيرة، (ت ١٧٢هـ أو ١٧٣هـ أو ١٧٤هـ)، وكان مولده سنة مائة: ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بآخره. (التقريب: ٢٠٦٢).

(٥) سهيل بن أبي صالح ذكوان السمّان، أبو يزيد المدني، مات في خلافة المنصور =

= (مابين سنة ١٣٦هـ وسنة ١٥٨هـ): صدوق، تغيّر حفظه بآخره، روى له البخاري مقرونًا وتعليقًا. (التقريب: ٢٦٩٠).

أمّا الذهبي فقال عنه في الميزان (٢/ ٢٤٣) وفي ذكر أسماء من تُكلِّم فيه وهو مُوَثَّق (رقم ١٥١): «أحد العلماء الثقات، وغيره أقوى منه».

قلت: لا أعلم أحدًا تخلّف عن تصحيح حديثه غير البخاري.

فالإمام مسلم أخرج له في صحيحه في الأصول والشواهد، كما في ذكر أسماء من تكلِّم فيه وهو موثق للذهبي (رقم ١٥١)، والتهذيب (٤/ ٢٦٤).

وصحّح الترمذي ما استغربه من حديثه (رقم ٥٢٣، ١٨١٩، ٣٤٣٣، ٣٤٦٩).

وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه (رقم ٤، ٢٤، ٢٧، ٤٢، ٥٧٠، ٧٥٠، ٩٨٥، ١٥٣١، ١٥٦١، ١٥٧٥، ١٨٠٤، ١٨٧٣، ١٨٧٤).

وأخرج له ابن حبان في صحيحه، انظر فهارس الإحسان (١٨/ ١٥٠ ـ ١٥١).

وصحح ابن شاهين إسنادًا هو أحد رجاله، في كتاب الأفراد (رقم ١٨).

وصحح له الحاكم في المستدرك (١/ ١٧٤، ٢٠٧، ٤٩٥).

أمّا عدم إخراج البخاري له في أصول صحيحه، فممّا انتُقد علىٰ البخاري!.

قال أبو عبدالرحمن السلمي في سؤالاته للدارقطني (رقم ١٤٨، ١٤٩): «وسألته: لم ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديثَ سهيل بن أبي صالح في الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذرًا. فقد كان أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي إذا مَرّ بحديث لسهيل، قال: سهيل والله خيرٌ من أبي اليمان ويحيى بن بكير، وكتاب البخاري من هؤلاء مَلَاء.

وقال: قال أحمد بن شعيب النسائي: ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديثَ سهيل بن أبي صالح في كتابه، وأخرج عن ابن بكير وأبي اليمان وفليح ابن سليمان! لا أعرف له وجهًا! ولا أعرف له عذرًا!!».

قلت: وعلىٰ هذا، فسهيل بن أبي صالح ثقة صحيح الحديث، وإن لم يكن في الذروة من الحفظ والإتقان. ولو قال قائل: إن حديث المدنيين عنه صحيح،

أبيه[١]، عن عطاء بن يزيد الليثي[٢]، عن تميم الداري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الدِّينَ النصيحةُ، إنَّ الدِّينَ النصيحةُ، إنَّ الدِّينَ النصيحةُ»، قالوا: لمن؟ يارسولَ اللهِ، قال: «للهِ عَزَّ وَجَلَّ، وكتابِه، ورُسُلِهِ[٣]، وأيمةِ المومنينَ وعَامَّتِهم ـ أو: لأيمةِ المسلمين وعَامَّتِهم ـ»[٤].

= وحديث العراقيين عنه حسنٌ يُصَحَّح؛ لَمَا أبعد عن الصواب، لقول الحاكم ـ كما في التهذيب (٤/ ٢٦٤) ـ: «قد روىٰ عنه مالك، وهو الحَكَمُ في شيوخ أهل المدينة، الناقدُ لهم. ثم قيل في حديثه بالعراق: إنه نسي الكثير منه، وساء حفظه في آخر عمره».

(١) ذكوان، أبو صالح السمّان الزيّات، المدني، (ت ١٠١هـ): ثقة ثبت. (التقريب: ١٨٥٠).

(٢) عطاء بن يزيد الليثي، المدني، نزيل الشام، (ت ١٠٥هـ أو ١٠٧هـ)، وقد جاوز المائة: ثقة. (التقريب: ٤٦٣٧).

(٣) كلمة «ورُسُلِهِ» كذا علىٰ الجمع، وهي ساقطةٌ من مصدر المؤلّف، كما يأتي.

(٤) إسناده صحيح.

وهو في فوائد ابن ماسي ـ المخطوط ـ (ص٢٣).

وأخرجه أبو القاسم البغوي في الجعديات (رقم ٢٧٧٤)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (٣/ ٥٢٧)؛ من طريق زهير بن معاويه، عن سهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد، عن تميم رضي الله عنه... به.

فلم يذكر بين سهيل بن أبي صالح وعطاء بن يزيد أحدًا.

والحديث سمعه سهيلٌ من عطاء، ثبت ذلك عنه في قصة أخرجها الإمام مسلم وغيره، كما ستراه فيما يلي في التخريج:

فقد أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٠٢)، ومسلم (١/ ٧٤ ـ ٧٥ رقم ٥٥)، وأبو داود (رقم ٤٩٤٤)، والنسائي (رقم ٤١٩٧، ٤١٩٨)، وأبو عوانة في مسنده (١/ ٣٦ ـ ٣٧)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ١٢٦٠ ـ ١٢٦٨)، وغيرهم.

كلّهم من طريق سهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد.. به.

[٢٣] أخبرنا البرمكيُّ، قال: أخبرنا أبو محمّدٍ ابن مَاسِي، قال: حدثنا أبو جعفرَ أحمدُ بنُ عليٍّ الخَزَّاز[(١)]، إملاءً، سنة ست وثمانين ومايتين، قال: حدثنا عبدُالواحدِ بنُ غياثٍ، / قال: حدثنا ابن جناب القصّاب[(٢)]، [٥/ أ]

---

(١) أحمد بن علي بن فضيل الخَزّاز، أبو جعفر المقرىء، البغدادي، (ت ٢٨٦هـ).
وثّقه الدارقطني والخطيب.
انظر تاريخ بغداد (٤/ ٣٠٣)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ٤١٨ ـ ٤١٩)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٢/ ٣٥٠ ـ ٣٥١).

(٢) كذا في الأصل، ووُضع علىٰ كلمة (ابن) ضبّة، للدلالة علىٰ إشكالها. فالصواب هو: أبو جناب القصّاب، كما في مصدر المؤلّف، وغيره من مصادر تخريج الأثر.
وأبو جناب القصاب هو: عون بن ذكوان الحَرَشي البصري.
قال عنه الإمام أحمد، وابن معين ـ في روايات متعدّدة عنه ـ وأبو داود: «ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطىء ويخالف»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به صالح الحديث». في حين تفرّد الدارقطني بتجريحه، فقال عنه: «متروك».
انظر: تاريخ ابن معين (رقم ٣٣٥٥)، وتاريخ الدارمي (رقم ٩٦٦)، وسؤالات ابن الجنيد (رقم ٦٦١)، والجرح والتعديل (٦/ ٣٨٧)، وسؤالات الآجري لأبي داود (رقم ١٠٦٤)، والثقات لابن حبان (٨/ ٥١٥)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (رقم ٥٨٢).
ولمّا ذكره الذهبي في الميزان (٣/ ٣٠٥ رقم ٦٥٣١)، قال: «وُثِّق، وقال ابن طاهر المقدسي: قال الدارقطني: متروك».
فلمّا ذكره الحافظ ابن حجر في اللسان (٤/ ٣٨٧)، لم يزد علىٰ الميزان إلاّ ذكرَ ابن حبان له في (الثقات)، وفاته كلام الإمام أحمد وابن معين وأبي حاتم وأبي داود!.
أمّا جرح الدارقطني فإنه غريبٌ جدًّا، وأحسبُه (إن لم يكن خطأً من البرقاني) انتقالاً لذهن الدارقطني إلى أبي جناب الكلبي يحيى بن أبي حيّة، حيث إنه هو الراوي المشهور بكنيته (أبي جناب)، وهو الذي ضُعّف تضعيفًا شديدًا، كما تراه في التهذيب (١١/ ٢٠١ ـ ٢٠٣). =

قال: صلّى بنا زرارةُ بن أوفى[١] صلاةَ الفَجْرِ، فلمّا بلغ ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ۝٨﴾[٢] شهق[٣] شهقةً، فمات، رحمةُ الله عليه[٤].

آخر حديث البرمكي

= وعلىٰ كُلّ، فلست أرى جرح الدارقطني يُقَاوِمُ توثيقَ الإمام أحمد وابن معين ومن وافقهم، في جلالتهم، وقُرب عهدهم بالراوي، واجتماع خمستهم علىٰ قبوله، إلا الدارقطني!!.

فأبو جناب عون بن ذكوان ـ فيما يظهر لي ـ: حسن الحديث.

(١) زرارة بن أوفى العامري الحَرَشي، أبو حاجب البصري، قاضيها. مات فجْأةً في الصلاة، سنة (٩٣هـ): ثقة عابد. (التقريب: ٢٠٢٠).

(٢) سورة المدثّر (٨).

(٣) كتبها الناسخ: (شق)، ثم صَوّبها فوق الكلمة.

(٤) إسناده حسن.

وهو في فوائد ابن ماسي ـ المخطوط ـ (ص٢٥).

وأخرجه أبو بكر الأنصاري أيضًا في الأحاديث الصحاح (٣٧/ب) من هذا الوجه.

وأخرجه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين ـ كما في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (رقم ٢٠١٩) ـ من طريق أبي بكر الأنصاري.. به، وقال الزبيدي عقبه: «هذا أثر حسن الإسناد».

وأخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده علىٰ الزهد (رقم ١٣٨٦)، ومحمد بن خلف (وكيع) في أخبار القضاة (١/ ٢٩٥)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢/ ٢٥٨)؛ من طريق هدبة بن خالد القيسي، عن أبي جناب القصّاب.. به.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٧/ ١٥٠)، وعبدالله بن أحمد في زوائده علىٰ الزهد (رقم ١٣٨٧)، وابن قتيبة في عيون الأخبار (٢/ ٣٦٦)، ومحمد بن خلف في أخبار القضاة (١/ ٢٩٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٠٦)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٢٥٨)، والبيهقي في الشعب (رقم ٩٣٩)؛ كلهم من طريق عَتّاب بن المثنى القشيري عن بهز بن حكيم: أنه حضر هذه الحادثة.

شيخ آخر [الثالث]

[٢٤] أخبرنا أبو الحسنِ علُّي بنُ إبراهيمَ بنِ عيسى البَاقِلاَّنِيُّ المقري الشيخُ الصالحُ[(١)]، قال: حدثنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ جعفرَ بنِ حمدانَ بنِ مالكٍ القطيعيُّ، إملاءً، في يومِ الجُمُعَةِ رابع عشر شعبانَ من سنةِ ستٍّ وستينَ وثلاثِماية، قال: حدثنا عبدُاللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا مُحَمَّدُ بنُ جعفرَ، قال: حدثنا شعبةُ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ[(٢)]، قال: سمعت قيسَ بنَ أبي حازمٍ[(٣)] يُحَدِّثُ عن جريرٍ رضي الله عنه، قال: كنَّا عندَ رسولِ اللهِ ﷺ ليلةَ البَدْرِ،

---

(١) علي بن إبراهيم بن عيسى بن يحيى الباقلاني، أبو الحسن المقريء، البغدادي، (ت ٤٤٨هـ). وهو راوي أمالي القطيعي، وأمالي محمد بن إسماعيل الورّاق. وآخر من روىٰ عنه أبو بكر الأنصاري صاحبُ المشيخة.

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣): «كتبنا عنه، وكان لا بأس به».

وقال عنه أبو بكر الأنصاري في الأحاديث الصحاح والحكايات الملاح (٣٣/ أ): «الشيخ الثقة». وقال عنه أيضًا في ستة مجالس من أماليه (٤/ أ): «الشيخ الزاهد»، وقال (٦/ ب): «الشيخ الصالح».

وانظر تاريخ الإسلام للذهبي ـ مجلد تاريخ وفاته ـ (١٨٤)، وسير أعلام النبلاء له (١٧/ ٦٦٢ ـ ٦٦٣).

(٢) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم، البجلي، (ت ١٤٦هـ): ثقة ثبت. (التقريب: ٤٤٣).

(٣) قيس بن أبي حازم البجلي، أبو عبدالله الكوفي، مخضرم، ويقال: له رؤية، وهو الذي يُقال: إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة المبشرين بالجنّة، توفي بعد =

فقال: «إنكم سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عَزّ وَجَلّ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ، لا تُضَامُونَ[١] في رُؤيَتِهِ. فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لا تُغْلَبُوا عَلَىٰ هَاتَيْنِ الصَّلاتَيْنِ: قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَبْلَ غُرُوبِهَا»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾[٢].

قال شعبة: لا أدري قال: «فإن استطعتم» أو لم يقل[٣].

[٢٥] أخبرنا أبو الحسنِ المقري البَاقِلاَّنيُّ، قال: حدثنا أبو بكرٍ أحمدُ

= سنة تسعين أو قبلها، وقد جاوز المائة: ثقة وتغيّر. (التقريب: ٥٦٠١).

(١) تُضَامُونَ، بضم أوّله وتخفيف الميم: أي لا يحصل لكم ضيم حينئذٍ. ورُوي بفتح أوّله وتشديد الميم مع الضم «تَضَامُّونَ»، والمراد: نفي الازدحام. انظر فتح الباري لابن حجر (٢/ ٤١ شرح الحديث الذي برقم ٥٥٤).

(٢) سورة ق (٣٩). وكانت الآية في الأصل مفتتحةٌ بالفاء «فسبّح»، ويبدو أنه خطأٌ قديمٌ، أو قراءة شاذةٌ، فانظر مسند الإمام أحمد (٤/ ٣٦٠)، والرؤية للدارقطني (رقم ٩١)، والمشيخة هنا برقم (٢٠٤).

(٣) إسناده صحيح.

وهو في مسند الإمام أحمد (٤/ ٣٦٠)، بكلام شعبة الذي في آخره.

وأخرجه عبدالله بن أحمد في السنّة (رقم ٤٢١)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٢٢٢٥)، والدارقطني في الرؤية (رقم ٩٠، ٩١)، وابن منده في الإيمان (رقم ٧٩٧)، من طريق شعبة.. به.

وأخرجه البخاري (رقم ٥٥٤، ٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٤، ٧٤٣٥، ٧٤٣٦)، ومسلم (١/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠ رقم ٦٣٣)، وأبو داود (رقم ٤٧٢٩)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (رقم ٢٥٥١)، والنسائي في التفسير (رقم ٣٥٠، ٥٤٤) وفي غيره من أبواب السنن الكبرىٰ كما في تحفة الأشراف للمزّي (رقم ٣٢٢٣)، وابن ماجه (رقم ١٧٧)؛ من طُرُقٍ كثيرةٍ تلتقي في إسماعيل بن أبي خالد.. به. وسيأتي أيضًا في هذه المشيخة من هذا الوجه (رقم ٢٠٤، ٤٤٦، ٤٩٤).

وقد استوعب الدارقطني طرق هذا الحديث في كتاب الرؤية (رقم ٦٩ ـ ١٥١).

ابنُ جعفرَ بنِ حمدانَ القَطِيعيُّ، قال: حدثنا عبدُاللهِ بنُ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا الضَّحَّاكُ بنُ مَخْلَدٍ(١)، قال: أخبرنا عَبْدُالحميدِ بنُ جعفرَ(٢)، قال: حدثني يزيدُ بنُ أبي حبيبٍ(٣)، عن عَمرِو بن الوليدِ(٤)، عن عبدِاللهِ بنِ عَمرٍو: أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَالَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ

---

(١) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل، البصري، (٢١٢هـ أو بعدها): ثقة ثبت. (التقريب: ٢٩٩٤).
قال عنه الحافظ (رقم ٢٩٩٤): «ثقة ثبت».

(٢) عبدالحميد بن جعفر بن عبدالله بن الحكم بن رافع الأنصاري، (ت ١٥٣هـ): صدوق رُمي بالقدر، وربّما وهم. (التقريب: ٣٧٨٠).
بينما قال عنه الذهبي في الكاشف (رقم ٣٠٩٨): «ثقةٌ، غمزه الثوري للقَدَر».
قلت: وأنه ثقة هو الأرجح عندي، إذ إن مَنْ جرحه اتبع الثوريَّ، والثوري إنما تكلّم فيه للقدر؛ كما تراه في التهذيب (٦/ ١١١ ـ ١١٢).
ويلخّص هذا كلمةٌ من فوات (التهذيب)، يقول فيها عليُّ بن المديني ـ كما في سؤالات ابن أبي شيبة (رقم ١٠٥) ـ: «كان يقول بالقدر، وكان عندنا ثقة، وكان سفيان الثوري يضعّفُه».
وابن حبان بينما يذكره في الثقات (٧/ ١٢٢) ويقول عنه فيه: «ربّما أخطأ»، عندما أخرج له في صحيحه (رقم ١٨٦٧) يقول عقب حديثه: «عبدالحميد رضي الله عنه أحد الثقات المتقنين، قد سبرتُ أخباره، فلم أره انفرد بحديث منكر لم يُشَارك فيه».

(٣) يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء، واسم أبيه سويد، (ت ١٢٨هـ)، وقد قارب الثمانين: ثقة فقيه، وكان يُرسل. (التقريب: ٧٧٥١).

(٤) عَمرو بن الوليد بن عَبَدَة السهمي، مولىٰ عَمرو بن العاص، مصري، (ت١٠٣هـ): صدوق. (التقريب: ٥١٦٨).
قلت: وثقه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٧٣، ٥١٩)، ولم يذكر الحافظ في التهذيب: (٨/ ١١٦ ـ ١١٧) مايردّ هذا التوثيق، بل ذكر مايقوّيه ويؤيّده!!.

مَقْعَدَهُ مِنْ جهنّم». قال: وسمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «إنّ اللهَ عز وجل حرَّم الخمرَ والمَيْسِرَ والكُوْبَة[١]، والغُبَيْرَا[٢]، وكل مسكرٍ حرام»[٣].

---

(١) الكوبة: هي الطبل. كما في سنن أبي داود (رقم ٣٦٩٦)، حيث فسّرها به عليُّ ابن بَذِيْمَةَ (أحد كبار أتباع التابعين وثقاتهم). وقيل: هي النرد، وقيل: هي البَرْبَط (وهو العود).

انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٤/ ٢٧٨)، والمنتخب من غريب كلام العرب لكُرَاع النَّمْل (١/ ٢٤٥)، والصحاح للجوهري ـ كوب ـ (١/ ٢١٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٢٢١)، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٤/ ٢٠٧)، ولسان العرب لابن منظور (١/ ٧٢٩)، وتاج العروس للزَّبيدي (٤/ ١٨١ ـ ١٨٢).

(٢) «الغُبيراء: ضربٌ من الشراب يتّخذه الحبش من الذُّرة، وهي تُسكر». النهاية لابن الأثير ـ غبر ـ (٣/ ٣٣٨).

(٣) إسناده صحيح، إن كان عَمرو بن الوليد سمعه من عبدالله بن عَمرو.

وهو في مسند الإمام أحمد (رقم ٦٥٩١).

وأخرجه الإمام أحمد في كتاب الأشربة (رقم ٢٠٧، ٢٠٨)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٥١٩)، والطبراني في الكبير (١٣/ ١٥ ـ ١٦ رقم ٢٠)، وفي طرق حديث من كذب عليَّ متعمدًا (رقم ٦١)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٢١ ـ ٢٢٢)؛ من طريق عبدالحميد بن جعفر به.

ورواه ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب، فاختُلفَ عليه:

فأخرجه الإمام أحمد (رقم ٦٤٧٨)، ومن طريقه ابن الجوزي في مقدّمة الموضوعات (١/ ٧٢)؛ قال الإمام أحمد: «حدثنا يحيى بن إسحاق، قال أخبرني ابن لهيعه، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عَمرو بن الوليد، عن عبدالله ابن عَمرو... به نحوه.

وهذا إسنادٌ صالحٌ في المتابعات.

لكن رواه عبدالله بن وهب، عن ابن لهيعة والليث بن سعد (كليهما)، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عَمرو بن الوليد بن عَبَدة، عن قيس بن سعد... به نحوه، ثم قال عَمرو بن الوليد، وبلغني عن عبدالله بن عَمرو... نحوه. =

[٢٦] أخبرنا أبو الحسن المقري، قال: حدثنا أبو بكر ابن مالك القطيعي، إملاءً، قال: حدثنا / أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي[١]، سنة أربع [٥/ ب] وثمانين ومايتين، قال: حدثنا علي بن الجعد[٢]، قال: أخبرنا مبارك بن فضالة[٣]، عن هشام بن عروة[٤]، عن أبيه[٥]، عن عايشة رضي الله عنها،

= أخرجه ابن وهب في موطئه (١٢/ أ ـ ب)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرىٰ (١٠/ ٢٢٢).

وهذا إسناد صحيح إلىٰ عَمرو بن الوليد، يصحّ به الحديث عن قيس بن سعد رضي الله عنه مرفوعًا، لٰكنه يُعِلّ الحديث من طريق عَمرو بن الوليد عن عبدالله بن عَمرو، بما يُظهر أنه لم يسمعه منه.

وللحديث وجوه أخرىٰ: متابعات وشواهد، فانظر: أحاديث ذم الغناء والمعازف في الميزان لعبدالله بن يوسف الجُدَيْع (٤٠ ـ ٤٦)، ويأتي واحدٌ من شواهده برقم (٢١٤).

(١) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بَشير البغدادي، أبو إسحاق الحربي، صاحبُ التصانيف. وُلد سنة (١٩٨هـ)، وتوفي سنة (٢٨٥هـ).

وهو شيخُ الإسلام الحافظ العلاّمةُ، من أئمة الفقه والحديث واللغة والزهد.

انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ٣٥٦ ـ ٣٧٢).

(٢) علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، (ت ٢٣٠هـ): ثقة ثبت رمي بالتشيّع. (التقريب: ٤٧٣٢).

(٣) مبارك بن فضاله البصري، أبو فضالة، (ت ١٦٦هـ): صدوق يدلّس (ط/ ٣) ويسوي. (التقريب: ٦٥٠٦، وتعريف أهل التقديس: ٩٣).

(٤) تحرّف (عروة) إلىٰ (عَبْدة) في المتن، فضُبِّبَ عليها، وصُوّبت في الحاشية.

وهو: هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، (ت ١٤٥هـ أو ١٤٦هـ)، وله سبع وثمانون سنة: وهو ثقة فقيه ربما دلّس (ط/ ١). (التقريب: ٧٣٥٢، وتعريف أهل التقديس: ٣٠).

(٥) عروة بن الزبير بن العوام بن خُويلد الأسدي، أبو عبدالله المدني، (ت٩٤هـ): =

أن رسول الله ﷺ قال: «المُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زورٍ»[(١)].

[٢٧] أخبرنا أبو الحسن علي بن إبراهيم الباقلاني، قال: حدثنا أبو بكر

= وهو ثقة فقيه مشهور. (التقريب: ٤٥٩٣).

(١) إسناده ضعيفٌ لعنعنة المبارك بن فضالة، وهو معلول من حديث عائشة، وإنما يصح من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهم.

وهو في أمالي القطيعي، المعروفة بجزء الألف دينار (رقم ٣١٨).

وأخرجه يوسف بن خليل الدمشقي في معجم شيوخه (٢٣١/أ)، من طريق أبي بكر الأنصاري به.

وأخرجه الطبراني في الصغير (رقم ١٠٦٤)، وأبو الشيخ في الأمثال (رقم ٦١)، والدارقطني في العلل (١/ ١٤٩/ ب ـ ١٥٠/ أ)؛ من طريق المبارك بن فضالة به.

وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ١٦٧)، ومسلم (رقم ٢١٢٩)، والنسائي في عشرة النساء (رقم ٣٤)، وغيرهم؛ من حديث معمر ـ عند أحمد والنسائي ـ ووكيع وعبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

وأعلّه النسائي برواية من رواه عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، فقال عقب حديث أسماء مشيرًا إلىٰ حديث عائشة: «هذا الصواب، والذي قبله (يعني حديث عائشة) خطأ».

ووافقه علىٰ هذا الإعلال الدارقطني في كتابيه: التتبع (٣٤٥ ـ ٣٤٧ رقم ١٨٧)، والعلل (١/ ١٤٩/ ب ـ ١٥٠/ أ).

ووافقهما المزّي في تحفة الأشراف (١٢/ ٢١١ رقم ١٧٢٤٨).

وانظر: بين الإمامين مسلم والدارقطني للدكتور ربيع المدخلي (٥١٣ ـ ٥٢١ رقم ٧٤).

والحديث صحيح من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما؛ أخرجه من حديثها: البخاري (رقم ٥٢١٩)، ومسلم (رقم ٢١٣٠).

محمد بن إسماعيل بن العباس الورّاق[١]، إملاءً، قال: حدثنا أبو حفص عمر بن إسماعيل بن سلمة الثقفي[٢]، سنة خمس وثلاثماية، قال: حدثنا علي ابن الجعد الجوهري، قال: أخبرنا شعبة بن الحجاج، عن علقمة بن مرثد[٣]، قال: سمعتُ سَعْدَ بنَ عُبَيْدَةَ[٤] يُحَدّثُ عن أَبي عَبْدِالرحمنِ السُّلَمِيّ[٥]، عَنْ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ (قال شعبةُ: قلتُ: عن النبي ﷺ؟ قال: نعم)، قال: «خَيْرُكُم مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»[٦].

---

(١) محمد بن إسماعيل بن العباس البغدادي، أبو بكر الورّاق المستملي، ولد سنة (٢٩٣هـ)، وتوفي سنة (٣٧٨هـ).
قال عنه البرقاني: «ثقةٌ ثقة».
ووصفه ابن أبي الفوارس والأزهري بالتساهُل، وأنه يحدّث من نُسخٍ ليس فيها سماعه.
فتعقّب الذهبيُّ ذلك بقوله: «التحديث من غير أصلٍ قد عمَّ اليومَ وطمّ، فنرجو أن يكون واسعًا بانضمامه إلىٰ الإجازة».
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٥٣ ـ ٥٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩)، ولسان الميزان لابن حجر (٥/ ٨٠).

(٢) عمر بن إسماعيل بن سلمة الثقفي، أبو حفص ابن أبي غيلان البغدادي، (ت ٣٠٩هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ٢٢٤): «كان ثقة».
وانظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/ ١٨٦ ـ ١٨٧).

(٣) علقمة بن مرثد الحضرمي، أبو الحارث الكوفي، وهو ثقة (التقريب: ٤٧١٦).

(٤) سعد بن عُبيدة السُّلَمي، أبو حمزة الكوفي، وهو ثقة. (التقريب: ٢٢٦٢).

(٥) عبدالله بن حبيب بن رُبَيِّعَة السُّلمي، أبو عبدالرحمن الكوفي، المقرىء، مشهور بكنيته، مات بعد سنة (٧٠هـ)، وهو ثقة ثبت. (التقريب: ٣٢٨٩).

(٦) إسناده صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٤١٢، ٤١٣)، والبخاري (رقم ٥٠٢٧)، =

قال أبو عبدِالرحمن: فذلك أَقْعَدَنِي مَقْعَدِي هَذَا (وكَانَ يُعَلِّمُ مِنْ خِلافَةِ عُثْمَانَ إِلىٰ إِمْرَةِ الحَجَّاجِ).

[٢٨] أخبرنا أبو الحسن المقري، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن إسماعيل الورّاق، إملاءً، قال: حدثنا أبو الحسن شعيب ابن محمد بن علي الذَّارِع[١]، قال: حدثنا سفيانُ بنُ وكيعِ بنِ الجَرَّاح[٢]،

= وأبو داود (رقم ١٤٥٢)، والترمذي وقال (رقم ٢٩٠٧): «حسن صحيح»، والنسائي في فضائل القرآن (رقم ٦١)، والدارمي في سننه (رقم ٣٣٤١).
كلّهم من حديث شعبة به.
وللحديث تعليلٌ غير قادح:
فقد خالفَ سفيانُ الثوري شعبةَ فيه، فرواه الثوري عن علقمة بن مرثد عن أبي عبدالرحمن السلمي عن عثمان رضي الله عنه، ولم يذكر سعدَ بن عبيدة بين علقمة وأبي عبدالرحمن.
وقد صَوَّبَ جمعٌ من الحفّاظ رواية الثوري علىٰ رواية شعبة، وعدّوا رواية شعبة من المزيد في متصل الأسانيد.
انظر جامع الترمذي (٥/ ١٧٤ ـ ١٧٥ رقم ٢٩٠٨)، وتحفة الأشراف للمزّي (٧/ ٢٥٨ رقم ٩٨١٣)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٩٢ ـ ٦٩٣ رقم ٥٠٢٧، ٥٠٢٨).
بينما صوّب الدارقطني في العلل (٣/ ٥٣ ـ ٥٩ رقم ٢٨٣) روايةَ من ذكر سعد ابن عبيدة في إسناده. وانظر التتبع للدارقطني أيضًا (٢٧٥ ـ ٢٧٦ رقم ١٣٠).
وأخرج البخاري الوجهين (رقم ٥٠٢٧، ٥٠٢٨)، قال الحافظ في الفتح (٨/ ٦٩٣): «فكأنه ترجّح عنده أنهما جميعًا محفوظان».

(١) شعيب بن محمد بن علي الذارع، أبو الحسن البغدادي، (ت ٣٠٨هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦): «كان ثقةً».
وانظر تاريخ الإسلام للذهبي (٢٣٥).

(٢) سفيان بن وكيع بن الجراح، أبو محمد الرؤاسي، الكوفي. كان صدوقًا، إلا أنه =

قال: حدثنا جريرُ بنُ عَبْدِالحميد[١]، عن الأَعْمَشِ[٢]، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا قَرَا ابنُ آدَمَ السَّجْدَةَ، اعْتَزَلَ إِبْلِيسُ يَبْكِي، وَيَقُولُ: يَاوَيْلَهُ! أُمِرَ ابْنُ آدَمَ بالسُّجُودِ فَسَجَدَ، فَلَهُ الجَنَّةُ؛ وَأُمِرْتُ بالسُّجُودِ فَعَصَيْتُ، فَلِيَ النَّارُ»[٣].

[٢٩] أخبرنا أبو الحسن عليُّ بنُ إبراهيمَ المقري، قال: حدثنا أبو بكرٍ محمدُ ابن إسماعيلَ، إملاءً، قال: حدثنا عبدُاللهِ بنُ محمدِ بنِ عَبْدِالعزيز[٤]،

= ابتُلي بورّاقه فأدخل عليه ماليس من حديثه فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه. (التقريب: ٢٤٦٩).

(١) جرير بن عبدالحميد بن قُرْط الضبّي الكوفي، نزيل الري وقاضيها، (ت ١٨٨هـ) وله إحدىٰ وسبعون سنة. وهو ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يَهِمُ من حفظه. (التقريب: ٩٢٤).

(٢) سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش، (ت ١٤٧هـ أو ١٤٨هـ)، وكان مولده سنة إحدى وستين. وهو ثقة حافظ، عارف بالقراءة، ورع، لكنه يدلس (ط/ ٢). (التقريب: ٢٦٣٠)، وتعريف أهل التقديس (رقم ٥٥).

(٣) إسناده ضعيف، والحديث صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٤٣)، ومسلم (رقم ٨١)، وابن ماجه (رقم ١٠٥٢). من طُرُقٍ تلتقي في الأعمش، عن أبي صالح.. به.

(٤) عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن المرزبان البغوي، أبو القاسم، البغدادي، المعروف بابن منيع، وُلد سنة (٢١٤هـ)، وتوفي سنة (٣١٧هـ).
وهو إمام حافظ، وناقدٌ جهبذ، له المصنفات الحِسان؛ وتُكلِّم فيه بما لا يؤثّر فيه، فهو أجلُّ من أن يناله جرح.
انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/ ٤٤٠ ـ ٤٥٦)، ولسان الميزان لابن حجر (٣/ ٣٣٨ ـ ٣٤١)، والتنكيل للمعلمي (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤).

قال: حدثنا أبو عبدِاللهِ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ حَنْبل، قال: حدثنا روحُ بنُ عبادة[١]، قال: حدثنا هشامُ بنُ حسانَ[٢]، عن هشامِ بن عُرْوَةَ، عن أَبيه، عن عايشةَ رضي الله عنها، أن النبيَّ ﷺ قال / : «مَاضَرَّ امْرَأَةً نَزَلَتْ بَيْنَ بَيْتَيْنِ [٦/ أ] مِنَ الأَنْصَارِ، أَوْ نَزَلَتْ بَيْنَ أَبَوَيْهَا»[٣].

---

(١) روح بن عُبادة بن العلاء القيسي، أبو محمد البصري، (ت ٢٠٥هـ أو ٢٠٧هـ). وهو ثقة فاضل، له تصانيف. (التقريب: ١٩٧٣).

(٢) هشام بن حسان الأزدي القُرْدُوسي، أبو عبدالله البصري، (ت ١٤٧هـ أو ١٤٨هـ). وهو ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين. (التقريب: ٧٣٣٩).

أمّا ماقيل من عدم سماعه من الحسن وعطاء، فليس بصحيح، كما تراه في المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (٢/ ٤٩٢ ـ ٤٩٧).

(٣) إسناده صحيح، وقد أُعلّ.

أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٢٥٧)، والبزار (كشف الأستار: رقم ٢٨٠٦)، وابن حبان (رقم ٧٢٦٧)، والدارقطني في العلل (٥/ ١٢٥/ب)، والحاكم وصححه (٤/ ٨٣)؛ كلهم من طريق روح بن عبادة به.

وقال البزار عقبه: «لا نعلم أحدًا رواه هكذا إلا هشام بن حسان، ولا عنه إلا روح، ولا رواه عنه ممن لا يُرَدُّ عليه إلا أحمد ويحيى (يعني ابن حبيب بن عربي)، ورواه غيرهما فكذّبوه فيه».

ولمّا ذُكر لأبي حاتم الرازي هذا الإسناد، كما في العلل لابنه (رقم ٢٥٨٠)، وذُكر له أن يحيى بن معين رواه عن السكن بن إسماعيل الأصم، عن هشام بن حسان عن هشام بن عروة عن يحيى بن سعيد عن عائشة موقوفًا عليها منقطعًا بين يحيى بن سعيد وعائشة رضي الله عنها؛ قال أبو حاتم: «هذا الحديث أَفْسَدَ حَديثَ رَوْحِ بنِ عُبادةَ، وبَيَّنَ عِلَّتَهُ، وهذا الصحيح، ولا يَحْتَمِلُ أن يكونَ عن أبيه عن عائشةَ عن النبي ﷺ، فيروي عن يحيى بن سعيد، عن عائشة أشبه، ولو كان عن أبيه كان أسهل عليه حفظًا».

ولمّا سُئل الدارقطني عن هذا الحديث في علله (٥/ ١٢٥/ب) قال: «يرويه =

قال محمد بن إسماعيل: هذا إسنادٌ غريبٌ، لا أعلم رواه غير روح بن عبادة، حدّث به الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه.

[٣٠] أخبرنا أبو الحسن الباقلاني، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا محمد بن القاسم(١)، قال: حدثنا محمد بن الحسن السلولي(٢)، قال: حدثنا صالح بن أبي الاسود(٣)، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد(٤)،

= هشام بن عروة، واختُلف عنه: فرواه هشام بن حسان، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛ قاله روح بن عبادة عنه. ورواه الخليل بن مرة وسلمة بن سعيد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة موقوفًا. وكلاهما غير محفوظٍ عن هشام. . . ـ ثم أخرج هذين الوجهين ـ».

(١) لعلّه: محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي الكوفي السُّوْدَاني، أبو عبدالله، (ت ٣٢٦هـ).

قال عنه أبو الحسن محمد بن أحمد بن حمّاد الحافظ الكوفي (ت ٣٨٤هـ): «مارُؤِيَ له أصلٌ قطّ، وكان يؤمن بالرجْعة».

انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/ ٧٣)، ولسان الميزان لابن حجر (٥/ ٣٤٧).

(٢) ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ٦٣)، فقال: «كوفي، يروي عن صالح بن أبي الأسود، روى عنه الكوفيون».

(٣) صالح بن أبي الأسود الحنّاط الكوفي: ترجم له ابن عدي في الكامل (٤/ ٦٦ ـ ٦٧)، وقال عقب اسمه: «أحاديثه ليست بالمستقيمة»، ثم بعد أن أورد له أحاديث، كلّها من طريق محمد بن الحسن السلولي عنه عن الأعمش، قال: «وفي أحاديثه بعضُ النّكرة، وليس هو بذلك المعروف».

ولمّا ذكره الذهبي في الميزان (٢/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩)، قال عنه: «واه».

وانظر اللسان (٣/ ١٦٦).

(٤) سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني، الأشجعي مولاهم، الكوفي، (ت٩٧هـ أو ٩٨هـ =

عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «الأيمة من قريش»[١].

[٣١] أخبرنا أبو الحسن المقرىء، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو بكر ابن مالك القَطيعي، إملاءً، قال: حدثنا محمد بن أحمد أبو بكر القاضي[٢]، قال: حدثنا هارون بن عبدالله[٣]، قال: حدثنا سيّار[٤]، قال:

= وقيل ١٠٠هـ أو بعد ذلك): ثقة وكان يرسل كثيرًا [وكان يدلس (ط/ ٢)]. (التقريب: ٢١٨٣، وتعريف أهل التقديس: ٤٨).

(١) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح من وجوهٍ أخرىٰ كثيرة.
قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٤/ ٤٩): «قد جمعتُ طرقه في جزءٍ مفرد، عن نحوٍ من أربعين صحابيًّا».
وأورده السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة (رقم ٩٠)، والكتاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر (رقم ١٧٥).
وانظر إرواء الغليل للألباني (رقم ٥٢٠).

(٢) محمد بن أحمد بن خالد البُوْرَاني، قاضي تكريت، (ت ٣٠٤هـ).
قال عنه الدارقطني في سؤالات السهمي (رقم ١٠٦، ١١٠): «ليس به بأس، ولٰكنه يحدّث عن شيوخ ضعفاء».
وقال عنه الذهبي في تاريخ الإسلام (١٤٧): «هو صدوق».
وذكر الخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٤): أن القطيعي سمّاه أحمد، وأن غيره سماه محمدًا. وانظر أيضًا تاريخ بغداد (١/ ٢٩٥).
قلت: لٰكنّ القطيعي سمّاه هنا محمدًا، وكذلك في زوائده علىٰ فضائل الصحابة لأحمد (رقم ٦٦٤) سمّاه محمدًا.

(٣) هارون بن عبدالله بن مروان البغدادي، أبو موسى الحمّال، البزّاز، (ت ٢٤٣هـ)، وقد ناهز الثمانين: ثقه. (التقريب: ٧٢٨٤).

(٤) سيّار بن حاتم العنزي، أبو سلمة البصري، (ت ٢٠٠هـ أو قبلها): صدوق له أوهام. (التقريب: ٢٧٢٩).

حدثنا قدامة بن أيوب العتكي[١] (وكان من أصحاب عتبة)، قال: رأيت عتبة الغلام[٢] في المنام، فقلت: يا أبا عبدالله، ماصنع الله بك؟ قال: ياقدامة، دخلتُ الجنّة، بتلك الدَّعَوات المكتوبة في بيتك. فلمّا أصبحتُ، جيتُ إلىٰ بيتي، فإذا بخطّ عتبة في الحايط: ياهاديَ المضلّين، وياراحمَ المذنبين، ويامقيل عثرات العاثرين؛ ارحم عبدَك ذا الخطر العظيم، والمسلمين كلَّهم أجمعين، واجعلنا من الأحياء المرزوقين، الذين أنعمتَ عليهم من النبيين والصِّدِّيقين والشهداء والصالحين، وحَسُنَ أولئك رفيقًا، آمين ربَّ العالمين»[٣].

آخر حديث الباقِلاّني

---

(١) ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ١٧٩)، دون جرح أو تعديل.

(٢) عتبة بن أبان بن صَمْعة، وقيل: أبان بن ثعلب، أبو عبدالله، الملقب بالغلام؛ لنشاطه في العبادة. ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين (٧/ ٢٧٠)، وفي أتباعهم (٨/ ٥٠٧)، وقال عنه: «من عُبّاد أهل البصرة وزُهّادهم، ممن جالس الحسن البصري، وأخذ هَدْيه في العبادة ودَلَّهُ في التقشُّف، روىٰ عنه البصريون الحكايات، ماله حديثٌ مُسْنَدٌ صحيح يرويه».

وله ترجمة حسنةٌ طويلةٌ في حلية الأولياء لأبي نعيم (٦/ ٢٢٦ ـ ٢٣٨).

(٣) إسناده حَسَنٌ إلىٰ قدامة بن أيوب.

أخرجه أبو بكر الأنصاري أيضًا في الأحاديث الصحاح (٣٧/ ب ـ ٣٨/ أ) وفي ستة مجالس من أماليه (١٢/ ب ـ ١٣/ أ)؛ من هذا الوجه.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في المنامات (رقم ١٣٨)، وأبو نعيم في الحليه (٦/ ٢٣٨)؛ من طريق هارون بن عبدالله به.

شيخ آخر [الرابع]

[٣٢] حدثنا الشيخ أبو طالب محمد بن علي بن الفتح الحربي، المعروفُ بابن العُشَارِي(١)، من لفظه، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن يوسف

---

(١) محمد بن علي بن الفتح بن محمد بن علي الحربي، أبو طالب، الملقَّب بابن العُشَاري، وهو لَقَبٌ لجَدِّهِ لأنه كان طويلاً. وُلد أبو طالب سنة (٣٦٦هـ)، وتُوفِّي سنة (٤٥١هـ).

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ١٠٧): «كتبت عنه، وكان ثقة ديّنًا صالحًا».

وقال أبو بكر الأنصاري في ستة مجالس من أماليه (٥/ أ، ٧/ أ): «الشيخ الصالح الثقة».

وقال عنه السمعاني في الأنساب (٩/ ٣٠٦): «كان صالحًا، سديدَ السيرة، مكثرًا من الحديث».

وقال عنه ابن الجوزي في المنتظم (٨/ ٢١٤): «كان ثقة ديّنًا صالحًا».

وأثنى ابن أبي يعلى على زُهْدِ أبي طالب العُشاري، وذكر بعضَ مايدل على صلاحه وصلابته في السنّة؛ فانظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢/ ١٩١ - ١٩٢).

وأمّا الإمام الذهبي فقدّمَ ترجمته في الميزان (٣/ ٦٥٦، ٦٥٧) بقوله: «شيخٌ صدوق معروف، لكن أدخلوا عليه أشياء، فحَدّث بها بسلامة باطن، منها حديثٌ موضوعٌ في فضل ليلة عاشوراء، ومنها عقيدة الشافعي». ثم ذكر الذهبي حديث عاشوراء وحديثًا منكرًا آخر، وقال في آخر ترجمته: «قلت: ليس بحجّة».

أمّا حديث عاشوراء فقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (رقم ١١٤٠)، =

العلاف[1]، في سنة سبع وسبعين وثلاثماية، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله

= لكن أشار الحافظ في اللسان (٥/ ٣٠١ ـ ٣٠٣) أن عُهدة هذا الحديث لايلزم أن تُلْقَى على العُشَاري، وأن في إسناد الحديث من يُمكن أن يُدْخَل عليه بمثله، وهو أولى من العُشَاري في ذلك.

وأمّا الحديث الآخر المنكر ففي إسناده هارون بن الجهم، وهو أولى بإلحاق شُنْعَةِ الحديث به؛ فانظر: الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٦٣)، ولسان الميزان (٦/ ١٧٧).

وأمّا عقيدة الشافعي من رواية العُشَاري، فلديَّ مصوّرةٌ من نسختها الخطّيّة، وقد أوردها كاملةً ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، وليس فيها مايُخالف معتقدَ السلف. بل للعقيدة وَجْهٌ آخر من غير طريق العُشاري، لكنّه أيضًا متكلّمٌ فيه؛ فانظر: اعتقاد الشافعي لأبي الحسن الهكّاري (رقم ٧)، وإثبات صفة العلوّ لابن قدامة (رقم ١٠٩)، وذمّ التأويل له (رقم ٣٤، ٣٥)، والعلو للذهبي (رقم ٤٠٤)، واجتماع الجيوش الإسلاميّة لابن القيم (١٦٥).

وأخيرًا: من وثّقه مثل الخطيب وأبي بكر الأنصاري، وهما أعرف الناس به، لأنهما أخذا عنه؛ ووثّقه غيرهما أيضًا (وجرى العمل على توثيقه، فأخرج له الضياء في المختارة (٥/ ٩، ٢١٩، ٢٤٧ رقم ١٦١٠، ١٨٤٨، ١٨٧٤) ومن أواخر ذلك قول السخاوي عنه في فتح المغيث (٢/ ٢٧١): الثقة الصالح) = فَمِثْلُهُ لا نقبل الطعن فيه إلا بيقين، وأمّا الوَهْم فما يَعْرى منه البشر.

وانظر: ذيل تكملة الإكمال لمنصور بن سليم الإسكندراني (رقم ٧٠٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣١٦ ـ ٣١٧)، وسير أعلام النبلاء له (١٨/ ٤٨ ـ ٥٠)، والمنهج الأحمد للعليمي (رقم ٦٦٩).

(١) محمد بن يوسف بن محمد، أبو بكر العلاَّف، يُعرف بابن دُوْسْت، البغدادي، (ت ٣٨١هـ).

وثّقه العتيقي والخطيب.

انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٣/ ٤٠٩)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٤٣)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٤/ ٣١).

ابن محمد البغوي، قال: حدثنا هُدْبَةُ بنُ خالد[١]، قال: حدثنا أبان بن يزيد[٢]، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير[٣]، أن أبا قِلَابَةَ[٤] حدّثه، أن ثابت ابن الضحّاك / حدّثه، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ عَلَىٰ مِلَّةٍ غَيْرِ [٦/ ب]

---

(١) هدبةُ بن خالد بن الأسود القيسي، أبو خالد البصري، (ت بضع و٢٣٠هـ): ثقة عابد، تفرّد النسائي بتليينه. (التقريب: ٧٣١٩).

(٢) أبان بن يزيد العطّار البصري، أبو يزيد، (ت حدود ١٦٠هـ): ثقة له أفراد. (التقريب: ١٤٤).

وفي تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ١١٤٢): أنّ الإمام أحمد سئل: «مَنْ أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير؟ فقال: هشام الدستوائي، ثم هؤلاء الأربعة: علي بن المبارك، وأبان، وهشام، وحرب بن شدّاد». قلت: كذا جاء فيه ذِكْرُ (هشام) مع هؤلاء الأربعة، وأحسب الصواب فيه أنه (همّام).

وقال أبو حاتم الرازي ـ كما في الجرح والتعديل (٢/ ٢٩٩) ـ: «أبان في يحيى بن أبي كثير أحب إليَّ من همّام».

(٣) يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، (ت ١٣٢هـ، وقيل قبل ذلك): ثقة ثبت، لكنه يدلس (ط/ ٢) ويرسل. (التقريب: ٧٦٨٢، وتعريف أهل التقديس رقم ٦٣).

وفي المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٨٩٤): أن الإمام أحمد سئل: «يحيى ابن أبي كثير سمع من أبي قلابة؟ فقال: لا أدري بأي شيءٍ يُدْفَع! أو نحو هذا ـ فقيل له: ـ زعموا أن كُتُبَ أبي قلابة وقعت إليه، قال: لا».

قلت: ويجزم بصحّة سماعه، كما رجّحه الإمام أحمد، تصريحه بالسماع في هذا الحديث من أبي قلابة، وقد جاء هذا التصريح أيضًا في صحيح مسلم وغيره، كما يأتي.

(٤) عبدالله بن زيد بن عَمرو أو عامر الجَرْمي، أبو قلابة البصري، مات بالشام سنة (١٠٤هـ وقيل بعدها): ثقة فاضل، كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نَصْبٌ يسير. (التقريب: ٣٣٥٣).

الإِسْلامِ كَاذِبًا، فهو كَمَا قَالَ[١]. لَيْسَ عَلَىٰ رَجُلٍ نَذْرٌ فِيْمَا لا يَمْلِكُ»[٢].

[٣٣] حدثنا أبو طالب العُشَاري، قال: حدثنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن المُخَلِّص[٣]، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال:

---

(١) المعنى: أنّ مَن قال عن نفسه كاذبًا: هو يهودي أو نصراني إن كان فعل كذا (في الماضي)، فهو كما قال من كونه يهوديًا أو نصرانيًا. وللعلماء في كُفْر من حلف بذلك كاذبًا تفصيلٌ مُهِمٌّ، تجب مراجعته لمن أراد إحكام معنى هذا الحديث.
انظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ٥٤٧ ـ ٥٤٨، شرح الحديث الذي برقم ٦٦٥٢).

(٢) إسناده صحيح.
وهو في جزء من جمع أبي طالب العُشاري، باسم (جزءٌ فيه ثلاثةٌ وثلاثون حديثًا من حديث أبي القاسم البغوي عن شيوخه). وهذا الجُزء مطبوعٌ عن نسخةٍ خطّيّة من رواية أبي بكر الأنصاري عن أبي طالب العشاري مصنّف الجزء. وهذا الحديث هو أول حديث في الجزء (رقم ١).
وأخرجه يوسف بن خليل الدمشقي في معجم شيوخه (١٧٩/ أ ـ ب)، من طريق أبي بكر الأنصاري.. به.
وأخرجه البخاري (رقم ٤١٧١، ٦٠٤٧)، ومسلم (١/ ١٠٤ رقم ١١٠)، وأبو داود (رقم ٣٢٥٧)، والترمذي وصحّحه (رقم ١٥٢٧، ١٥٤٣)، والنسائي (رقم ٣٧٧١، ٣٨١٣)، كلّهم من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن ثابت بن الضحّاك.. به.
وقد صرّح يحيى بن أبي كثير بالسماع من أبي قلابة ـ كما هنا ـ عند الإمام مسلم، وأبي داود، والنسائي.
وأخرجه البخاري (رقم ١٣٦٣، ٤٨٤٣، ٦١٠٥، ٦٦٥٢)، ومسلم (١/ ١٠٥ رقم ١١٠)، والنسائي (رقم ٣٧٧٠)، وابن ماجه (رقم ٢٠٩٨)، من طُرقٍ أخرىٰ عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك به.

(٣) محمد بن عبدالرحمن بن العباس بن عبدالرحمن البغدادي الذهبي، أبو طاهر، =

حدثنا داود بن رُشَيْد[١]، قال: حدثنا الوليد بن مسلم[٢]، عن ابن جُرَيْج[٣]، عن أبي الزبير[٤]، عن جابر: أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّهَا النّاسُ، إِنّ أَحَدَكُمْ

= مُخَلِّصُ الذهب من الغش، المولود سنة (٣٠٥هـ)، المتوفى سنة (٣٩٣هـ).
وثقه العتيقي والخطيب.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٤٧٨ ـ ٤٨٠).

(١) داود بن رُشَيْد الهاشمي مولاهم، الخوارزمي، نزيل بغداد، (ت ٢٣٩هـ): ثقة. (التقريب: ١٧٩٤).

(٢) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العبّاس الدمشقي، (ت ١٩٤هـ أو ١٩٥هـ): ثقة لكنه كثير التدليس (ط/ ٤) والتسوية. (التقريب: ٧٥٠٦، وتعريف أهل التقديس: ١٢٧).

(٣) عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُرَيج الأموي مولاهم، المكي، (ت ١٥٠هـ أو بعدها): ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس (ط/ ٣) ويرسل. (التقريب: ٤٢٢١، وتعريف أهل التقديس: ٨٣).

(٤) محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكّي، (ت ١٢٦هـ): صدوق إلا أنه يدلس (ط/ ٣). (التقريب: ٦٣٣١، وتعريف أهل التقديس: ١٠١).
قلت: أمّا أنه صدوق، فخلافُ مايقتضيه النظر في ترجمته، في (التهذيب) قبل غيره؛ فانظر التهذيب (٩/ ٤٤٠ ـ ٤٤١).
ولذلك كان حُكْمُ الذهبيِّ أَوْفَقَ من حُكْمِ الحافظ، عندما قال عن أبي الزبير في الكاشف (رقم ٥١٤٩): «حافظ ثقة».
وأمّا تدليس أبي الزبير، فهي مسألةٌ طويلة عميقة، ألخّصها في كلمات:
لم يوصف أبو الزبير بالتدليس إلا عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه، لقصّة الليث بن سعد معه. وأقدم مَنْ وصف أبا الزبير بالتدليس بعد ذلك: النسائي، ثم ابن حزم، وعبدالحق الإشبيلي، وابن القطان الفاسي، وغيرهم.
بينما بوّبَ الحاكمُ في (معرفة علوم الحديث) للأحاديث المعنعنة التي ليس فيها تدليس، ثم ذكر حديثاً لأبي الزبير عن جابر، من غير طريق الليث بن سعد =

لَنْ يَمُوتَ حَتّى يَسْتَكْمِلَ رِزْقَهُ، فَلاَ تَسْتَبْطُوا الرِّزْقَ. اتّقُوا اللهَ أَيُّها الناسُ، وَأَجْمِلُوا[1] في الطَّلَبِ، خُذُوا ماحَلَّ، وَدَعُوا مَاحَرُمَ»[2].

= عن أبي الزبير، ثم قال: «هذا حديث رواته ليس من مذاهبهم التدليس، فسواء عندنا: ذكروا سماعهم أو لم يذكروه؛ وإنما جعلته مثالاً لأُلُوفٍ مِثْلِهِ».

فإن كان أبو الزبير يروي مالم يسمعه من جابر، فهو إنما يروي من صحيفة سليمان بن قيس اليشكري التي كتبها عن جابر، وهي صحيفةٌ صحيحة صاحبها ثقةٌ من أقدم أصحاب جابر رضي الله عنه. فرواية أبي الزبير منها مالم يسمعه من جابر، يُمكن وَصْفُها بالتدليس لغةً، وعلىٰ هذا يُحمل وَصْفُ النسائي له بذلك. لٰكن رواية أبي الزبير من تلك الصحيفة الصحيحة مالم يسمعه، لا يُرَدُّ بمثله حديث أبي الزبير، لأن هذه الرواية وجادةٌ صحيحةٌ موثوقة.

فالصحيح عندي في أبي الزبير: أنّه ثقةٌ، مقبول العنعنة عن جابر وغيره، إلاّ إذا لاحتْ قرينة تقتضي ردّ حديثه، كمخالفة من لا يُقْبَل منه مخالفتهم.

انظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (رقم ٢١٣)، والسنن الكبرىٰ للنسائي (١/ ٦٤٠ رقم ٢١٠١)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ١٦٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ١٣٦)، والضعفاء للعقيلي (٤/ ١٣٣)، والكامل لابن عدي (٦/ ١٢٤)، وسؤالات السلمي للدارقطني (رقم ٤٤٢)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (٣٤)، والمحلّى لابن حزم (٢/ ٣٩، ٣١٠) (١١/ ٣٢٥)، والأحكام الوسطى لعبدالحق (٢/ ١٩)، وبيان الوهم والإيهام لابن القطان (١/ ١٦٦/ أ) (٢/ ٥٢/ أ، ٥٥/ ب)، وأسماء شيوخ مالك لابن خلفون (١١٧).

(١) قال في القاموس المحيط ـ جمل ـ (١٢٦٦): «أَجْمَلَ في الطلب: اتَّأَد واعتدل ولم يُفْرِط».

(٢) إسناده ضعيف لعنعنة الوليد بن مسلم، وابن جريج؛ لٰكن له متابعةٌ يصحّ بها الحديث.

وهو في جزء (حديث أبي القاسم البغوي) من جمع أبي طالب العشاري (رقم ٣).

أخرجه ابن ماجه (رقم ٢١٤٤)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم ٤٢٠)؛ من طريق الوليد بن مسلم الدمشقي.. به.

ولذلك تعقّبه البوصيري في مصباح الزجاجه في زوائد ابن ماجه (رقم ٧٦٤) =

[٣٤] حدثنا العُشَارِي، لفظًا، قال: حدثنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ عمر بن محمد السُّكَّرِي[١]، قال: حدثنا عبدُالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا عليُّ

= بقوله: «إسنادٌ ضعيف: الوليد بن مسلم، وابن جريج، وأبو الزبير، كُلٌّ منهم كان يدلس، وقد رووه بالعنعنة».

وقد توبع الوليد بن مسلم عليه، فقد أخرجه ابن الجارود في المنتقى (رقم ٥٥٦)، والحاكم (٢/ ٤) (٤/ ٣٢٥)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٥/ ٢٦٥)؛ كلّهم من طريق: عبدالمجيد بن أبي روّاد، عن ابن جريج.. به. وزاد الحاكم: طريق محمد بن بكر البُرْساني عن ابن جريج.. به.

وبهذه المتابعة، لم يبق في هذا الوجه ممّا يُعلُّه إلا تدليس ابن جريج.

لكن للحديث وَجْهٌ آخر عن جابر:

أخرجه ابن حبان في صحيحه (رقم ٣٢٣٩، ٣٢٤١)، والحاكم وصحّحه (٢/ ٤)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٥/ ٢٦٤)، وفي شعب الإيمان (رقم ١٠١٥٠٥)، وأبو عبدالله ابن الحطاب الرازي في مشيخته (رقم ٤٣)، والأدفوي في الطالع السعيد (١٤٤ ـ ١٤٥)؛ كلّهم من طريق: عبدالله بن وهب، عن عَمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال الليثي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه بنحوه.

وهذا إسنادٌ حسن، ومتابعة قويّةٌ لإسناد الكتاب.

وللحديث وجوه أخرىٰ عن ابن المنكدر عن جابر: أخرجها أبو نعيم في حلية الأولياء (٣/ ١٥٦ ـ ١٥٧) (٧/ ٩٠) (٨/ ٢٤٦).

وللحديث شواهد عرضها أبو إسحاق الحويني الأثري في غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود (٢/ ١٤٨ ـ ١٥٢).

(١) علي بن عمر بن محمد بن الحسن الحميري، الخُتَّلِي، أبو الحسن الحربي السُّكَّري، وُلد سنة (٢٩٦هـ)، وتوفي سنة (٣٨٦هـ).

اختُلف فيه، وجِمَاعُ أَمْرِهِ ماقاله الأزهري عنه: «صدوق، كان سماعُه في كُتُبِ أخيه، لكنّ بعضَ أصحاب الحديث قرأ عليه شيئًا منها لم يكن فيه سماعُه، وأَلْحَقَ فيه السماع، وجاء آخرون فحَكُّوا الإلحاقَ، وأنكروه، وأمّا الشيخ فكان في نفسه ثقةً». =

ابنُ عيسى المُخَرِّمِيُّ[١]، قال: حدثنا خلّاد بن عيسى الصّفّار[٢]، قال: حدثنا

= قلت: وما دام أنّ ما أُلْحِقَ بسماعه عُرِفَ مِنْ حياته ومُحِيَ وأُنكِر عليه، فيبقى الشيخُ ثقةً. وهو مايُفسِّرُ توثيقَ مَنْ وثّقه دون طعنٍ فيه، غير مُلْتَفِتٍ إلىٰ ماقيل عنه.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (١٢/ ٤٠ ـ ٤١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٥٣٨ ـ ٥٣٩)، ولسان الميزان لابن حجر (٤/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧).

(١) علي بن عيسى المُخَرِّمي، (ت ٢٣٣هـ): ثقة. (التقريب: ٤٨١٥).
قلت: وقد فَرَّق الخطيبُ في تاريخ بغداد (١٢/ ١١ ـ ١٢) بين: علي بن عيسى المخرّمي: الذي روىٰ عنه أبو القاسم البغوي وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وعلي بن عيسى الكوفي كاتب القاضي عكرمة بن خالد السَّرْخَسي: الذي روىٰ عن خلاد بن عيسى عن ثابت عن أنس مرفوعًا: «الاقتصاد نصف المعيشة».
وتبعه علىٰ هذا التفريق جماعةٌ: منهم المزّي في تهذيب الكمال (٢١/ ٨٨ ـ ٩٠)، والحافظ ابن حجر في التهذيب (٧/ ٣٧٠) والتقريب (رقم ٤٨١٥، ٤٨١٦).
والصواب أنهما واحد!! وإليك (توضيح وَهْمِ التفريق) و(بيان مستمرّ الأوهام)!.
فالحديث الذي في هذه المشيخة هو دليل الجَمْع، وبُرهانُ وَهْمِ التفريق؛ حيث إن هذا الحديث هو الحديث الذي ذكره الخطيب في ترجمة علي بن عيسى الكوفي، فإذا بهذا الحديث هُنا، يرويه البغوي وهو مِمّن روىٰ عن علي بن عيسى المخرّمي عند الخطيب، بل مُصَرِّحًا فيه البغويّ بنسبته وأنه هو المُخَرِّمي.
وأوضح من ذلك: أن الخطيب ذكر أن علي بن عيسى الكوفي هو كاتب عكرمة القاضي، فإذا بالعُقيلي يُخرج طَرَفًا من حديثه الذي أخرجه الخطيب في ترجمة الكوفي كاتب عكرمة، فيقول العقيلي في الضعفاء (٢/ ١٩): «حدثنا عبدالله بن أحمد ابن حنبل، قال: حدثنا علي بن عيسى المخرمي كاتب عكرمة القاضي...» ـ الحديث.
فتأكّد بهذا أنّ المخرّمي الذي يروي عنه البغوي وعبدالله بن أحمد هو نفسه كاتب القاضي عكرمة راوي حديث خلاد بن عيسى عن ثابت عن أنس مرفوعًا: «الاقتصاد نصف المعيشة».

(٢) خلاد بن عيسى، ويقال: ابن مسلم، الصفّار، أبو مسلم الكوفي: لا بأس به. (التقريب: ١٧٧٥).

ثابت، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «الاِقْتِصَادُ نِصْفُ العَيْشِ»[١].

[٣٥] حدثنا العُشَاريُّ، لفظًا، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني[٢]، قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن الفضل البُرُوْجِرْدِيّ[٣]، بمصر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن الأزهر[٤]، قال: حدثنا أبو حُمَةَ[٥]، قال:

---

(١) إسنادٌ حسن، والمتنُ منكر، كما قال العُقيلي (٢/ ١٩): «غيرُ محفوظ»؛ فخلاد الصفار لا يحتمل التفرّد عن ثابت بمثل هذا الحديث.
وهو في جزء حديث أبي القاسم البغوي لأبي طالب العُشاري (رقم ١٣).
وأخرجه أبو بكر الأنصاري في ستة مجالس من أماليه (٧/ أ).
وأخرجه أبو الشيخ في الأمثال (رقم ٨٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ١١)؛ كلاهما من طريق: علي بن عيسى، عن خلاد الصفّار.. به.
وللحديث شواهد، استوفاها السخاوي في المقاصد الحسنة (رقم ١٤٠).

(٢) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، أبو الحسن البغدادي، وُلد سنة (٣٠٦هـ)، وتوفي سنة (٣٨٥هـ).
وهو الإمام الحافظ المجوّد، شيخ الإسلام، عَلَمُ الجهابذة، كما قال الذهبي.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٤٩ ـ ٤٦١).

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) أحمد بن محمد بن الأزهر بن حُريث السِّجِسْتَاني، أبو العباس. (ت ٣١٢هـ).
راوٍ متروك الحديث، تتبّعه ابنُ حبان حتى فضحه، بما يُظهر أحدَ الأمثلةِ الرائعةِ لقيام أئمة الحديث بحماية السنّة وكَشْفِ عُوّارِ مجروحي الرواة، علىٰ أكمل وَجْهٍ وأتمّ طريقة!.
انظر: المجروحين لابن حبان (١/ ١٦٣ ـ ١٦٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/ ٢٩٦)، ولسان الميزان (١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

(٥) محمد بن يوسف الزَّبيدي، أبو حُمَة، (ت حدود ٢٤٠هـ): صدوق. (التقريب: ٦٤٥٨).

حدثنا أبو قُرَّة[١]، عن مالكِ بنِ أنس، عن زياد بن سعد[٢]، عن أبي الزبير، عن جابر، وعُبَيْدِ بنِ[٣] عُمير[٤]، قالا: قال رسول الله ﷺ: «أفضلُ الصَّدَقَةِ جُهْدُ المُقِلِّ»[٥].

---

(١) موسى بن طارق اليماني، أبو قُرّة الزَّبيدي، القاضي: ثقة يغرب. (التقريب: ٧٠٢٦).

(٢) زياد بن سعد بن عبدالرحمن الخراساني، نزيل مكّة ثم اليمن: ثقة ثبت، قال ابن عيينة: كان أثبت أصحاب الزهري. (التقريب: ٢٠٩١).

(٣) وضع الناسخُ فوق (عبيد) و(بن) كلمة (صح) مرّتين، للدلالة علىٰ أنّه هو الوارد في هذا الإسناد، وأنه ليس خطأً من الناسخ.

(٤) عُبيد بن عُمير بن قتادة الليثي، أبو عاصم المكي، مات قَبْل عبدالله بن عمر المتوفى سنة (٧٣هـ): وُلد علىٰ عهد النبيّ ﷺ، قاله مسلم، وعَدّه غَيْرُهُ من كبار التابعين، وكان قاصَّ أهل مكّة، مُجْمَعٌ علىٰ ثقته. (التقريب: ٤٤١٦).

(٥) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٢٣٠)، بما أظهر نكارة إسناد أحمد بن محمد بن الأزهر، فقال ابن عدي: «حدثنا محمد بن القاسم الجُمَحي: حدثنا أبو حُمَة: حدثنا أبو قُرّة، عن زَمْعة بن صالح، عن زياد بن سعد، عن أبي الزبير، أنه سمع جابر بن عبدالله وعُبَيد بن عمير، يقولان: قال رسول الله ﷺ...» ـ الحديث.

وزمعة بن صالح الجَنَدي: ضعيف. (التقريب: ٢٠٤٦)، فاستُبْدِل عند ابن الأزهر بمالك بن أنس!!.

وقال ابن عدي عقبه: «يرويه زمعة عن زياد عن أبي الزبير عن جابر، وأمّا عن عبيد بن عمير عن النبي ﷺ يكون مرسلاً، وقد اختُلف علىٰ عبيد بن عمير علىٰ ألوان: منهم مَن يُسنده، ومنهم مَن يُرسله».

قلت: أما حديث جابر رضي الله عنه:

فقال الحميدي في مسنده (رقم ١٢٧٦): «حدثنا سفيان، قال: حدثنا =

= أبو الزبير، عن جابر: أن النبي ﷺ قال: أفضل الصلاة طُولُ القيام، وأفضل الجهاد مَنْ أُهْرِيقَ دَمُهُ وعُقِرَ جَوادُه، وأفضل الصدقة جُهْدُ المُقلِّ وما تُصُدِّقَ به عن ظهر غنى».

وهذا إسناد صحيح، أخرجه الترمذي مختصرًا، دون موطن الشاهد (رقم ٣٨٧)، عن شيخه ابن أبي عمر العَدَني عن سفيان بن عيينة.. بنحوه. وقال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح».

وأخرجه البغوي في حديث أبي الجهم العلاء بن موسى (٢/ ٢)، من طريق الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر: أن النبي ﷺ قال: «أفضل الصدقة جُهدُ المقلّ، وابدأ بمن تعول». (نقلته بواسطة سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني رقم ٥٦٦).

وهذا إسنادٌ صحيح، حتى علىٰ مذهب مَنْ يُفصِّل في قَبول عنعنة أبي الزبير، حيث إنها من رواية الليث بن سعد عنه.

وأخرجه مسلم (رقم ٧٥٦)، وابن ماجه (رقم ١٤٢١)، من طريق ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الصلاة طُولُ القُنوت» ـ كذا مختصرًا. بينما أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٣٠)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٣٣٤٥)، وغيرهما؛ من الوجه السابق، بلفظ: «أفضل الصدقة عن ظهر غنى، وابدأ بمن تعول، واليد العُليا خير من اليد السفلى».

وللحديث أوجهٌ أخرىٰ عن أبي الزبير، لـٰكن ليس فيها موطن الشاهد. فانظر مسند الإمام أحمد (٣/ ٣٤٦، ٣٩١)، والمعجم الأوسط للطبراني (رقم ١٢٤٧)، وغيرهما.

وزاد الإمام مسلم (رقم ٧٥٦)، فأخرجه من طريق: الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر.. مرفوعًا، بنحو حديث ابن جُريج السابقِ ذكر لفظه عنده.

وأمّا حديث عُبيد بن عمير:

فاختُلف عليه بوصله وإرساله، كما سبق عن ابن عدي في كلامه المذكور آنفًا.

فأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٤١١ ـ ٤١٢)، وأبو داود (رقم ٤٤٩)، والنسائي =

[٣٦] حدثنا العشاري، من لفظه، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن زاذان القزويني[(١)]، قدم علينا حاجًّا، قال: حدثنا علي بن محمد بن مَهْرُويه[(٢)]، وما سمعتُه إلا منه، قال: حدثنا محمد بن يحيى الطوسي[(٣)]، قال: حدثنا

= (رقم ٢٥٢٦، ٤٩٨٦)، والدارمي (رقم ١٤٣١)؛ من طريق ابن جريج، قال: حدثني عثمان بن أبي سليمان، عن علي الأزدي، عن عُبيد بن عمير، عن عبدالله ابن حُبْشي الخثعمي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ بنحوه مطوّلاً، وفيه موطن الشاهد.

ولمّا عَرَض أبو حاتم الرازي لعلل حديث عبيد بن عمير، كما في العلل لابنه (رقم ١٩٤١)، رجَّح أنه إنما يصحّ مُرْسلاً: عن عبيد بن عمير عن النبي ﷺ، ليس بينهما واسطة.

(١) طُمِس بعض نسبته، وما أثبتّه من مصادر ترجمته.

وهو: عمر بن عبدالله بن زاذان بن عبدالله بن زاذان القزويني، أبو حفص الزاذاني، القاضي، توفي قبل الأربعمائة.

قال عنه الخليلي ـ كما في التدوين في أخبار قزوين للرافعي (٣/ ٤٥١ ـ ٤٥٢) ـ: «كان شيخًا بهيًّا من الصالحين».

وقال عنه السمعاني في الأنساب (٦/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧): «من بيت العلم وأهله».

وانظر: تاريخ بغداد للخطيب (١١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ووفيات مابين: ٣٨١هـ ٤٠٠هـ ـ (٨٣).

(٢) علي بن محمد بن مَهْرُويه القزويني، أبو الحسن البزاز، عَلاّن، (ت ٣٣٥هـ) وقد نيّف علىٰ المائة.

محدّثٌ مشهور، وفيه شيعيّة، لكنّه صدوق.

انظر: تاريخ بغداد للخطيب (١٢/ ٦٩ ـ ٧٠)، والتدوين في أخبار قزوين للرافعي (٣/ ٤١٦)، والإكمال لابن ماكولا (٧/ ٧٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٢٥ ـ ١٢٦)، وسير أعلام النبلاء له (١٥/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧)، ولسان الميزان لابن حجر (٤/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨)، ونزهة الألباب في الألقاب له (رقم ٢٠٠٤).

(٣) ترجم له الرافعي في التدوين (٢/ ٤٨)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً، وعليه =

ابن يوسف الفِيْرْيَابي[١]، قال: حدثنا سفيان الثوري[٢]، عن الأعمش، عن أبي وايل[٣]، عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: / «ارحَمُوا حاجَةَ الغَنِيّ». [٧/ أ]
فقام إليه رَجُلٌ، فقال: يارسولَ الله، وما حاجةُ الغَنِيّ؟ قال: «الرجُلُ المُوسِرُ يَحْتَاجُ، فَصَدَقَةُ الدِّرْهَمِ عليه عِنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَنْزِلَةِ سَبْعينَ أَلْفًا»[٤].

[٣٧] حدثنا أبو طالب العشاري، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم

= تُلْقَى تبعةُ هذا الحديث المنكر؛ وعليه فهو أَهْلٌ أن يُدْخَل في كُتُبِ المجروحين. وانظر ذيل لسان الميزان (رقم ١٧٤).

(١) محمد بن يوسف بن واقد الضبّي مولاهم، الفِرْيَابي، نزيل قيساريّة من ساحل الشام، (ت ٢١٢هـ): ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدَّمٌ فيه مع ذلك عندهم علىٰ عبدالرزاق. (التقريب: ٦٤٥٥).

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي، (ت ١٦١هـ)، وله أربع وستون: ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجّة، وكان ربّما دلّس (ط/ ٢). (التقريب: ٢٤٥٨، وتعريف أهل التقديس: ٥١).

(٣) شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، مات في خلافة عمر بن عبدالعزيز (٩٩هـ ـ ١٠١هـ): ثقة مخضرم. (التقريب: ٢٨٣٢).

(٤) إسناده ضعيف، والمتن منكر.
أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، والخليلي، وعنه الرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٢/ ٤٨)؛ من طريق: علي بن محمد بن مهرويه القزويني.. به.
وقال الخطيب عقبه: «هذا غريب جدًّا من حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله، ومن حديث الثوري عن الأعمش، لا أعلم رواه غير محمد بن يحيى الطوسي عن الفريابي».
قلت: ليس في إسناد الحديث من يُحمل عليه هذا الحديث إلا محمد بن يحيى الطوسي، فكلّهم مقبولون إلا هو، وهو المتفرّدُ به، والمتن شديد النكارة، فالطوسيُّ هذا هو عِلّتُه.

ابن محمد بن شاذان[١] البزّاز، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا خلف بن هشام[٢]، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عَمرو بن مُرّة[٣]، عن محمد بن عليّ[٤]، عن عليّ رضي الله عنه، قال: «نهاني رسولُ اللهِ ﷺ ـ ولا أقول: نهاكم ـ أَنْ أَتَخَتَّمَ بالذَّهَبِ، وأَنْ أَقْرَا وأنا راكعٌ أو سَاجِدٌ، وعن القَسِيّ[٥]،

---

(١) أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان البغدادي، أبو بكر البزّاز، وُلد سنة (٢٩٨هـ) وتوفي سنة (٣٨٣هـ).

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ١٨ ـ ٢٠): «كان ثقة ثبتًا، صحيح السماع، كثير الحديث».

وانظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠).

(٢) خلف بن هشام بن ثعلب البزّار، المقرىء البغدادي، (ت ٢٢٩هـ): ثقة، له اختيارٌ في القراءات. (التقريب: ١٧٤٧).

(٣) كذا في النسخة، وفي مصدرها كما يأتي في التخريج. وهو مُشكِل، حيث إنّ سفيان بن عيينة ليس في شيوخه عَمرو بن مُرّة، ولا في الرواة عن محمد بن علي مَنْ يُقال له عَمرو بن مُرّة. وعَمرو الذي روىٰ عنه سفيان، وهو يروي عن محمد ابن علي، هو عَمرو بن دينار. وكذا جاء في مصدرٍ أخرج هذا الحديث، أنه عَمرو ابن دينار، كما يأتي في التخريج. فلعلّ هذا الوهم أحد أوهام أبي طالب العُشَّاري!.

فالصواب أنه: عَمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجُمَحي مولاهم، (ت ١٢٦هـ): ثقة ثبت. (التقريب: ٥٠٥٩).

(٤) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، السجّاد، أبو جعفر الباقر، توفي سنة بضع عشرة ومائة: ثقة فاضل. (التقريب: ٦١٩١).

ولم يدرك جدَّ أبيه عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه، لا هو ولا أبوه، فحديثهما عنه منقطع. انظر المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٦٧٥، ٦٧٦)، وجامع التحصيل للعلائي (رقم ٧٠٠).

(٥) القَسِيّ، بفتح القاف، ومن أهل الحديث من يكسرها: ثيابٌ من كَتّان مخلوط بحرير، يُوتَى بها من بلدٍ بمصر يقال لها القَس. انظر النهاية لابن الأثير: ـ قسس ـ (٤/ ٥٩).

وعن المِيْثَرَةِ[١] الحَمْراء»[٢].

[٣٨] حدثنا العُشَاري، قال: حدثنا أبو القاسم طَيِّبُ بنُ يُمْنِ بنِ عَبْدِالله مَوْلَىٰ المُعْتَضِد[٣]، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا

---

(١) المِيْثَرة: مِفْعلة من الوَثَارة، وهي الوَطَاءةُ واللين. وهي من مراكب العجم، تُعمل من حرير أو ديباج، وتُتَّخَذُ كالفِرَاش الصغير، ويُحْشَىٰ بقُطن أو صوف، ويجعلها الراكبُ تحته. انظر النهاية لابن الأثير: ـ وثر ـ (٥/ ١٥٠ ـ ١٥١).

(٢) إسناده فيه وَهْم، حتى بعد تصويبه يبقى الحديث منقطعًا بين محمد بن علي بن الحسين وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ لكن للحديث وجوهٌ يصحّ بها.

وهو في حديث أبي القاسم البغوي لأبي طالب العُشاري (رقم ٢٠). ومع أنّه قد وقع في مخطوطتين للكتاب تسميةُ عَمرو الذي في إسناده (عَمرو بن مُرّة)، مع ذلك فقد أباح المحقّقُ لنفسه تصويبها إلىٰ (عَمرو بن دينار)، لكن مع التنبيه.

والحديث أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ (رقم ٩٥٦٥)، قال: «أخبرنا محمد بن عبدالله بن يزيد المقرىء، قال: حدثنا سفيان، عن عَمرو، عن أبي جعفر، عن علي...» ـ الحديث.

وقَدّمه النسائي بقوله: «خالفهم عَمرو بن دينار: رواه عن أبي جعفر عن علي مرسلاً». يُشير النسائي إلىٰ مَن رواه عن أبي جعفر الباقر، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه.

وللحديث وجه آخر، أخرجه منه الإمام مسلم (رقم ٢٠٧٨).

وللحديث عِلَل، واختلافٌ طويلٌ في أسانيده. فانظر العلل للدارقطني (٣/ ٧٨ ـ ٨٨ رقم ٢٩٥).

(٣) الطيّب بن يُمْن بن عبدالله، أبو القاسم مولىٰ المعتضد بالله، (ت ٣٨٤هـ)، عن سبع وثمانين سنة.

قال عنه العتيقي: «كان ثقة صحيح الأصول».

انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٩/ ٣٦٣)، والإكمال لابن ماكولا (٧/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦).

عبدالله بن مُطِيع[١]، قال: حدثنا هُشَيم[٢]، عن كوثر[٣]، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَبْلُغُ العَبْدُ حقيقةَ الإيمانِ، حَتّى يُحِبَّ للنّاسِ مايُحِبُّ لنفسه»[٤].

[٣٩] حدثنا العُشَّاري، قال: أخبرنا أبو سهل (يعني: محمود العُكْبَرِي)[٥]،

---

(١) عبدالله بن مطيع بن راشد البكري، أبو محمد النيسابوري، نزيل بغداد، (ت ٢٣٧هـ): ثقة. (التقريب: ٣٦٥٢).

(٢) هُشَيم بن بَشِير بن القاسم السُّلمي، أبو معاوية ابن أبي خازم، الواسطي، (ت ١٨٣هـ)، وقد قارب الثمانين: ثقة ثبت، كثير التدليس (ط/٣)، والإرسال الخفي. (التقريب: ٧٣٦٢، وتعريف أهل التقديس: ١١١).

(٣) كوثر بن حكيم بن أبان الهَمْداني، أبو عبدالله، الكوفي ثم الحلبي.
هو راوٍ متروك الحديث، كما قال الإمام أحمد وغيره، بل اتُّهم بالكذب.
انظر تاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٤/ ٦١١ ـ ٦١٣)، ولسان الميزان لابن حجر (٤/ ٤٩٠ ـ ٤٩١).

(٤) إسناده شديد الضعف، وله شاهدٌ صحيح.
وهو في جزء (حديث أبي القاسم البغوي) لأبي طالب العشاري (رقم ٢٩).
وله شاهدٌ من حديث أنس: أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٧٦، ٢٠٦، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٩)، والبخاري (رقم ١٣)، ومسلم (رقم ٤٥)، والترمذي وصححه (رقم ٢٥١٥)، والنسائي (رقم ٥٠١٦، ٥٠١٧)، وابن ماجه (رقم ٦٦)، والدارمي (رقم ٢٧٤٣). عندهم بلفظ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه (أو لجاره) مايحب لنفسه».
وعند ابن حبان في صحيحه (رقم ٢٣٥)، من حديث أنس مرفوعًا، بلفظ: «لا يبلغ عبدٌ حقيقةَ الإيمان، حتى يحب للناس مايحب لنفسه من الخير».

(٥) محمود بن عمر بن جعفر بن إسحاق العُكْبَرِي، أبو سهل، الفارسي، نزيل بغداد، وُلد سنة (٣٢١هـ)، وتوفي سنة (٤١٣هـ).
قال عنه أحمد بن علي بن الحسن البادا (ت ٤٢١هـ): «كان عبدًا صالحًا، =

قال: أنبأنا جعفر بن محمد الصوفي[١]، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن مسروق[٢]، قال: حدثنا محمد بن الحسين[٣]، قال: حدثني حكيم بن جعفر[٤]، عن مسمع[٥]،

= أدام الصيام ثلاثين سنة، وليس هو في الحديث بذاك، لأنه روىٰ كتاب (القناعة) عن شيخ لم يسمعه محمودٌ منه».

انظر تاريخ بغداد للخطيب (١٣/ ٩٥ ـ ٩٦)، ولسان الميزان لابن حجر (٣/ ٣ ـ ٤).

(١) جعفر بن محمد بن نُصَير بن قاسم البغدادي، أبو محمد الخُلْدي، شيخ الصوفيّة، (ت ٣٤٨هـ)، وله خمس وتسعون سنة.

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٢٢٧): «كان ثقة صادقًا، ديّنًا فاضلاً».

وانظر تاريخ الإسلام للذهبي (٣٩٦ ـ ٣٩٨)، وسير أعلام النبلاء له (١٥/ ٥٥٨ ـ ٥٦٠).

(٢) أحمد بن محمد بن مسروق البغدادي، أبو العباس، شيخ الصوفية، (ت٢٩٨هـ)، وله أربع وثمانون سنة.

وهو إمام زاهد جليل، لكن قال عنه الدارقطني ـ كما في سؤالات السهمي (رقم ١٦٥) ـ: «ليس بالقوي، يأتي بالمعضلات».

وانظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥)، ولسان الميزان لابن حجر (١/ ٢٩٢).

(٣) محمد بن الحسين البُرْجُلاني، أبو جعفر، وأبو الشيخ، (ت ٢٣٨هـ).

قال عنه الحافظ ابن حجر في اللسان (٥/ ١٣٧): «فاضل حافظ».

وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٩)، وتاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣).

(٤) ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ٢٠٢)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً. وقد تكرر ذكره كثيرًا في كتب ابن أبي الدنيا، كما تجده في فهارس كتبه التالية: الصبر، والهم والحزن، والرقة والبكاء، وغيرها.

(٥) مسمع بن عاصم المسمعي، أبو سنان البصري.

قال عنه العقيلي في الضعفاء (٤/ ٢٤٦): «لا يتابع علىٰ حديثه، وليس =

قال: كان أصحابنا عامَّتُهم فُقَرَا، فكنتُ ربّما رأيتُ عبدَالعزيز[١] يخرج بالكِسْرة والتمر والشيِّ، لعله يكونُ قد مَنَعَهُ أهله[٢] وَوَلَدَهُ، فَيَقْسِمَهُ على إِخْوانه، كِسْرَةً كِسْرَةً، وقِطْعَةَ تمرٍ قطعةً قطعةً، وربّما رَأَيْتُه يُعْطِيهِمْ فِلْسًا فِلْسًا، ويقولُ: بِأَبِي أَنْتُم! رَأَيْتُم الصَّبْرَ عَلَىٰ الفَقْرِ، أَيْسَرَ مِنْ مُعَالَجَةِ الأنكال والأغلال غَدًا في النّار.

قال مسمع: ولقيني يومًا عبدُالعزيز، فقال: يا أبا سيَّار، هَلُمَّ فَأَخْرِج لنا رَغيفًا وقِطْعةً مِنْ تَمْرٍ؛ ثم قال: لِيَكُنْ / فِطْرُكَ وَفِطْرُ أُمِّ سَيَّار عَلَىٰ هذا الليلةَ»[٣]. [٧/ ب]

آخِرُ حَدِيْثِ العُشَارِيّ

= بالمشهور بالنقل»، بينما ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ١٩٨) وقال: «من عُبّاد أهل البصرة ومتقنيهم، ماله حديث مسند يرجع إليه، لكن الحكايات في فضائله وتعبّده كثيرة، رواها عنه أهل البصرة».

وانظر لسان الميزان (٦/ ٣٦).

لكنّ مِسْمَعًا هذا كنيته أبو سنان، والذي في الخبر كنيته أبو سيّار، كما في الخبر نفسه.

وفي رجال الدولة الأمويّة: مسمع بن مالك بن مسمع الرَّبعي، سيّدُ بكر بن وائل بالبصرة، كنيته أبو سيّار.

انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٦/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠).

لكنّه أميرٌ وقائد، ليس من أهل هذه الأخبار، ولا مِنْ بابِها.

(١) لم أعرفه.

(٢) (أهله) طُمِس بعضها، والسياق يدلّ عليها.

(٣) إسناده ضعيف.

شَيْخٌ آخَرٌ [ٱلْخَامِسُ]

[٤٠] أخبرنا القاضي أبو الحسين محمد بن علي بن محمد بن عبيدالله ابن عبدالصمد بن محمد المهتدي بالله ابن الواثق ابن المعتصم ابن الرشيد ابن المهدي ابن المنصور ابن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب ابن هاشم[(١)]، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن يوسف بن محمد العلاف، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، في سنة سبع

---

(١) يُعرف بابن الغَرِيق، وُلد سنة (٣٧٠هـ)، وتوفي سنة (٤٦٥هـ)، وهو آخر مَنْ روىٰ عن الدارقطني وابن شاهين وأبي بكر محمد بن يوسف بن محمد بن دوست العلاف.

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ١٠٨ ـ ١٠٩): «كتبت عنه، وكان فاضلاً نبيلاً، ثقة صدوقًا، وولي القضاء بمدينة المنصور وما اتّصل بها، وهو ممن اشتهر ذكره، وشاع أمره بالصلاح والعبادة، حتى كان يقال له: راهب بني هاشم».

وقال عنه السمعاني: «حاز أبو الحسين قَصَبَ السَّبْقِ في كُلِّ فضيلة، عَقْلاً وعِلْمًا ودينًا، وحَزْمًا وَوَرَعًا وَرَأْيًا، وُقِف عليه عُلوُّ الرواية، ورحل الناسُ إليه من البلاد، ثَقُل سَمْعُه بأخرة، فكان يتولَّى القراءة بنفسه مع عُلوّ سِنّه، وكان ثقةً حُجّةً، نبيلاً، مكثرًا».

ووثّقه وأثنى عليه الثناءَ البالغَ جماعةٌ من الأئمة.

انظر المنتظم لابن الجوزي (٨/ ٢٨٣)، والتقييد لابن نقطة (رقم ٩٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٨٦ ـ ١٨٨)، وسير أعلام النبلاء له (١٨/ ٢٤١ ـ ٢٤٤).

عشرة وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالله بن عون الخَرَّاز[١]، سنة ست وعشرين ومايتين، قراءةً من حفظه، قال: حدثنا محمد بن بشر[٢]، قال: حدثنا مِسْعَر[٣]، عن قَتَادة[٤]، عن أنس رضي الله عنه، قال: قَامَ رسولُ اللهِ ﷺ حتى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاه (أو قال: ساقاه)، فقيل له: أَلَيْسَ قَدْ غَفَرَ اللهُ لَكَ ماتَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟! قال: «أَفَلا أكونُ عَبْدًا شكورًا!!»[٥].

---

(١) عبدالله بن عَوْن بن أبي عون يزيد الهلالي الخَرّاز، أبو محمد البغدادي، (ت ٢٣٢هـ): ثقة عابد. (التقريب: ٣٥٤٤).

(٢) محمد بن بشر العبدي، أبو عبدالله الكوفي، (ت ٢٠٣هـ): ثقة حافظ. (التقريب: ٥٧٩٣).

(٣) مِسْعَر بن كدام بن ظهير الهلالي، أبو سلمة الكوفي، (ت ١٥٣هـ أو ١٥٥هـ): ثقة ثبت فاضل. (التقريب: ٦٦٤٩).

(٤) قتادة بن دِعَامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطّاب البصري، مات سنة بضع عشرة ومائة: ثقة ثبت، وكان يدلس (ط/٣). (التقريب: ٥٥٥٣، وتعريف أهل التقديس: ٩٢).

وذكره العلائي في جامع التحصيل (١١٣)، في مرتبة من اختُلف في قبول عنعنتهم.

بينما ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٠٣)، وابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٤١ ـ ١٤٢)، في مرتبة من قُبلت عنعنته من المدلسين.

والراجح عندي (والله أعلم) أنه مقبول العنعنة، فانظر المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (٢/ ٥٣٢ ـ ٥٣٦).

(٥) إسناده صحيح، لكنه مُعَلّ.

وهو في مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (١٧٢/ أ).

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (رقم ٢٩٠٠)، والطبراني في المعجم الأوسط (رقم ٥٧٣٣)، والضياء في المختارة (٧/ ١٠٠ ـ ١٠١ رقم ٢٥١٤ ـ ٢٥١٦)؛ كلّهم من طريق عبدالله بن عون الخَرّاز.. به. =

= وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن مسعر عن قتادة عن أنس، إلاّ عبدالله بن عون عن محمد بن بشر. ورواه غيره عن محمد بن بشر عن مسعر عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة، ورواه أبو قتادة الحراني عن مسعر عن علي بن الأقمر عن أبي جُحَيفة، ورواه سيف بن محمد ابن أُخت سفيان عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة».

وتعقّبه أيضًا الضياء بإعلال الدارقطني له.

والدارقطنيُّ عَرَضَ علله في كتابه العلل (٧/ ١٢٤ ـ ١٢٦ رقم ١٢٤٨)، وذكر رواية عبدالله بن عون الخرّاز هذه، ثم قال: «والصحيح حديث مسعر ومَن تابعه عن زياد عن المغيرة»؛ فهو يعتبر رواية عبدالله بن عون هذه وَهْمًا.

لكن عبدالله بن عون لم يتفرّد بالحديث عن محمد بن بشر:

فقد أخرجه البزار في مسنده ـ الأزهرية ـ (١٠٧/ ب)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٣٦٨)؛ من طريق الحسين بن علي بن الأسود عن محمد بن بشر العبدي.. به.

وحسين بن علي بن الأسود العجلي، وقد يُنْسب إلىٰ جدّه، أبو عبدالله الكوفي، نزيل بغداد: صدوق يخطىء كثيرًا. (التقريب: ١٣٤٠).

قلت: اتّهمهُ ابنُ عدي بسرقة الحديث، كما يأتي، وضعّفه غيره. وجَرْحُ ابنِ عدي جَرْحٌ مفسَّرٌ فهو مقدَّمٌ عندي علىٰ تعديل غيره.

انظر التهذيب (٢/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤).

وقد قال البزار عقب حديثه هذا: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا حدّث به عن محمد بن بشر عن مسعر عن قتادة عن أنس، إلا عبدالله بن عون الخرّاز والحسين بن الأسود، وغيرهما يرويه عن محمد بن بشر عن مسعر عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة، وهو الصواب».

وقال ابن عدي عقب هذا الحديث: «وهذا يُعرف بعبدالله بن عون الخراز عن محمد بن بشر، ولم يروه من الثقات غيره عن محمد بن بشر فقال: عن مسعر عن قتاده عن أنس، وهو خطأ. والحسين بن علي بن الأسود سرق هذا الحديث من عبدالله بن عون».

● [٤١] أخبرنا القاضي أبو الحسين ابن المهتدي، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن يوسف العلاف، قال: حدثنا عبدالله (يعني: البغوي)، قال: حدثنا أبو نَصْرٍ التَّمّار عبدالملك بن عبدالعزيز النَّسَائي[١]، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان يقول: «اللهمّ إنّي أعوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لا يَنْفَعُ، وعَمَلٍ لا يُرْفَعُ، وَقَلْبٍ لا يَخْشَعُ، وقَوْلٍ لا يُسْمَعُ»[٢].

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٨٨).

= وللحديث وجه آخر عن أنس رضي الله عنه.

أخرجه أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (رقم ٥٦٠)، لكنه من طريق عبدالحكم بن عبدالله القسملي، عن أنس رضي الله عنه.

وعبدالحكم قال عنه الحافظ (التقريب: ٣٧٧٣): «ضعيف».

قلت: وصفه جماعةٌ بأنه: «منكر الحديث»، منهم الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ١٢٩) والضعفاء الصغير (رقم ٢٤٢)، وزاد في التاريخ الأوسط (٢/ ١٦٨): «عنده مناكير». وهذا الحُكْم من البخاري ممّا فات التهذيب (٦/ ١٠٧ ـ ١٠٨).

إذن فحديثه هذا منكر، لا يُعتبر به من هذا الوجه.

أمّا متن الحديث فمتفقٌ عليه من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: أخرجه البخاري (رقم ١١٣٠)، ومسلم (رقم ٢٨١٩).

(١) عبدالملك بن عبدالعزيز القُشَيري، النسائي، أبو نصر التمّار، (ت ٢٢٨هـ)، وهو ابن إحدىٰ وتسعين، ثقة عابد. (التقريب: ٤٢٢٢).

(٢) إسناده صحيح.

وهو في مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (١٧٢/ أ).

وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٩٢، ٢٥٥)، والطيالسي (رقم ٢٠٠٧)، وابن =

[٤٢] حدثنا القاضي أبو الحسين، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر ابن محمد بن الحسن بن شاذان بن إسحاق بن إبراهيم بن علي بن إسحاق الحربي السكري، [عَرْضًا][(١)]، في سنة خمس وثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، سنة أربع وثلاثماية، قال: حدثنا أبو نصر التمّار، قال: حدثني كوثر بن حكيم، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ: «لعن الخمر، وعاصرها، والمعتصر، والجالب، / [٨/ أ] والمجلوبَ إليه، والبايع، والمشتري، وحرّم ثمنها علىٰ المسلمين»[(٢)].

= أبي شيبة في المصنف (١٠/ ١٨٧ ـ ١٨٨)، وأبو القاسم البغوي في زوائده علىٰ كتاب العلم لأبي خيثمة (رقم ١٦٥)، وأبو يعلى في مسنده (رقم ٢٨٤٥، ٢٨٤٦)، والطبراني في الدعاء (رقم ١٣٧١)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٨٣)، والبيهقي في الدعوات الكبير (رقم ٣٠٩)، والمدخل إلىٰ السنن (رقم ٤٨٢)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٢٥٢)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (رقم ١٠٧٣)، والضياء في المختارة (٦/ ٣٤٥ ـ ٣٤٧ رقم ٢٣٧٢ ـ ٢٣٧٤)؛ كلهم من طريق حماد بن سلمة.. به.

وقد صححه ابن حبان والضياء، وهو كما قالا.

(١) طُمست الكلمة، ولم يظهر إلا الألف والتنوين، وقدّرتُها كما أثبتُّها، بدلالة قوله: «أخبرنا».

(٢) إسناده شديد الضعف، لأن كوثر بن حكيم متروك الحديث، كما سبق. وأصلُه له وجوه ثابتة عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٤٧٨٧، ٥٣٩١)، وأبو داود (رقم ٣٦٧٤)، وابن ماجه (رقم ٣٣٨٠)، وأبو يعلى في مسنده (رقم ٥٥٩١)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٥/ ٣٢٧) (٦/ ١٢)؛ كلهم من طريق عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن أبي طُعْمَة مولاهم وعبدالرحمن بن عبدالله الغافقي، أنهما سمعا ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «لُعنت الخمر علىٰ عشرة وجوه: لُعنت =

[٤٣] حدثنا القاضي أبو الحسين، من لفظه، قال: حدثنا الوزير أبو القاسم عيسى بن علي بن عيسى بن داود بن الجَرَّاح[(١)]، إملاءً، في شهر ربيع الأول من سنة تسعين وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالله بن محمد (يعني: البغوي)، قال: حدثنا شيبان بن فَرُّوخ[(٢)]، قال: حدثنا سعيد بن سُلَيم

= الخمر بعينها، وشاربُها، وساقيها، وبائعها، ومبتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملُها، والمحمولة إليه، وآكل ثمنها».

وهذا إسنادٌ حسن.

وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٥٣٩٠)، وابن وهب في جامعه (٩/ب)، ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢٨٧): الإمام أحمد عن الحسن بن موسى الأشيب، يرويه الأشيب وابن وهب، كلاهما عن ابن لهيعة، عن أبي طعمة، عن ابن عمر.. به.

وهذا إسنادٌ حسن، لأنه من رواية ابن وهب عن ابن لهيعة.

وللحديث أوجه أخرىٰ عن ابن عمر، فانظر: مسند الإمام أحمد (٥٧١٦)، ومسند أبي يعلى (رقم ٥٥٨٣)، والسنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٢٨٧).

(١) وُلد سنة (٣٠٢هـ)، وتوفي سنة (٣٩١هـ).

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ١٧٩): «كان ثبتَ السماع، صحيح الكتاب»، ونقل عن ابن أبي الفوارس أنه قال عنه: «كان يُرمى بشيءٍ من مذهب الفلاسفة»، فدافع عنه الذهبي في الميزان (٣/ ٣١٨) فقال: «لم يصحّ ذا عنه».

وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٥٤٩ ـ ٥٥١)، ولسان الميزان لابن حجر (٤/ ٤٠٢).

(٢) شيبان بن فرّوخ بن أبي شيبة الحَبَطي الأُبُلّي، أبو محمد، (ت ٢٣٦هـ أو ٢٣٥هـ): صدوق يَهِمُ، ورُمي بالقدر، قال أبو حاتم: اضطر الناسُ إليه أخيرًا. (التقريب: ٢٨٥٠).

بينما قال عنه الذهبي في الميزان (٢/ ٢٨٥): «أحد الثقات، وكان صاحب حديث ومعرفة وعلو إسناد».

وأنه ثقة هو الذي ترجّح عندي، فانظر المرسل الخفي (٢/ ٨٥٥ ـ ٨٥٨).

الضبي[١]، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «قَال اللهُ تعالىٰ: من أَخَذْتُ كَرِيمَتَيْهِ في الدُّنْيَا، لَم أَرْضَ له إلا الجَنّة.

قال أنسٌ: يارسولَ اللهِ، وإن كانت واحدةً؟ قال: وإن كانت واحدةً»[٢].

[٤٤] حدثنا القاضي أبو الحسين، لفظًا، قال: أخبرنا الأمير أبو الحسن أحمد بن محمد بن المكتفي بالله[٣]، بقراءتي عليه، في يوم الأحد الخامس

---

(١) سعيد بن سُلَيم، وقيل: ابن سليمان، الضبي، وقيل: الضبعي، أبو عثمان البصري.
ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ٤٨٠)، وابن أبي حاتم (٤/ ٣٠)، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلاً. بينما ذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ٢٨١)، وقال: «يخطىء». وأمّا ابن عدي فقال في الكامل (٣/ ٤٠٢): «من أصحاب أنس الذين يروون عنه ممن ليس هم معروفين، ولا حديثهم بالمعروف الذي يتابعه أحدٌ عليه، وهو في عداد الضعفاء الذين يروون عن أنس». وقال عنه الأزدي كما في الميزان (٢/ ١٤٢): «متروك».
قلت: جرح ابن عدي مُفَسَّر مُدَلَّلٌ عليه، فالرجل ضعيف.

(٢) إسناده ضعيف، وفي قوله: «وإن كانت واحدةً» نكارة، وأصل الحديث صحيح.
وهو في مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (١٧٥/ أ).
وأخرجه أبو يعلى في مسنده (رقم ٤٢٣٧)، وابن عدي (٣/ ٤٠٢)، والذهبي في الميزان (٢/ ١٤٣)؛ من طريق: شيبان بن فرّوخ.. به.
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٤٤)، والبخاري (رقم ٥٦٥٣)؛ من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد، عن عَمرو بن أبي عَمرو مولىٰ المطلب، عن أنس بن مالك، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن الله قال: إذا ابتليتُ عبدي بحبيبتيه، فصبر، عَوَّضْتُهُ منهما الجنه. ـ يريد عينيه ـ».
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٥٦، ٢٨٣)، والترمذي (رقم ٢٤٠٠)؛ من أوجهٍ أخرىٰ عن أنس رضي الله عنه.

(٣) أحمد بن محمد بن علي (المكتفي بالله) بن أحمد (المعتضد بالله) العباسي، =

من شهر ربيع الآخر، من سنة سبع وتسعين وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالله ابن محمد (يعني: أبا القاسم البغوي)، قال: حدثنا أبو خيثمة (يعني: زهير ابن حرب[١]، قال: حدثنا الحسن بن موسى[٢]، قال: حدثنا ابن لَهِيعة[٣]، قال: حدثنا دَرّاج[٤]، [٥]عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول

= أبو الحسن، الأمير البغدادي.

قال الأمير الحسن بن عيسى بن جعفر (المقتدر بالله)، وذكر أحمد بن محمد ابن المكتفي بالله: فأنكر روايته للحديث، وقال: «والله ماسمع من الحديث شيئًا قط، ولا كان له من السن مايحتمل السماع من الشيوخ الذين روىٰ عنهم». انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٥/ ٧٠)، ولسان الميزان لابن حجر (١/ ٢٨٥).

والأمير الحسن بن عيسى (ت ٤٤٠هـ)، وقال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥): «كتبنا عنه، وكان فاضلاً ديّنًا، حَافظًا لأخبار الخلفاء، عارفًا بأيّام الناس».

(١) زهير بن حرب بن شداد النسائي، أبو خيثمة، نزيل بغداد، (ت ٢٣٤هـ): ثقة ثبت، روىٰ عنه مسلم أكثر من ألف حديث. (التقريب: ٢٠٥٣).

(٢) الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي، قاضي الموصل وغيرها، (ت ٢٠٩هـ أو ٢١٠هـ): ثقة. (التقريب: ١٢٩٨).

(٣) عبدالله بن لَهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبدالرحمن المصري، القاضي، (ت ١٧٤هـ)، وقد ناف علىٰ الثمانين: صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما. (التقريب: ٣٥٨٧).

(٤) درّاج بن سمعان، أبو السمح، السهمي مولاهم، المصري، القاصّ، (ت١٢٦هـ): صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف. (التقريب: ١٨٣٣).

(٥) سقط من هُنَا (عن ابن حُجيرة)، فهو الذي روىٰ عنه درّاج، وهو الذي روىٰ عن أبي هريرة هذا الحديث. ويبدو أن هذا السقط من مصدر المؤلف، وهو مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (١٧٦/ أ)، حيث أخرجه ابن المهتدي فيها، فأورد الإسناد كما هنا، بإسقاط ابن حجيرة، فعلّق أحدُ العلماء علىٰ حاشية النسخة، =

الله ﷺ يقول: مَثَلُ الذي تَعَلَّم العِلْمَ ثم لا يُحدِّثُ به، كَمَثَلِ رَجُلٍ رَزَقَهُ اللهُ مَالاً فَلَمْ يُنْفِقْ مِنْهُ»(١).

= عند هذا الموطن بقوله: «سقط: عن ابن حجيرة».

وعبدالرحمن بن حُجَيْرة المصري، (ت ٨٨هـ وقيل بعدها): ثقة. (التقريب: ٣٨٦٢).

(١) إسناده ضعيف، لٰكنّه من ثابت حديث ابن لهيعة، كما يأتي بيانه. وسبق بيانُ السَّقْط الذي إسناده، في التعليقة السابقة.

وهو في مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (١٧٦/أ).

ومصدر مشيخة ابن المهتدي هو كتاب العلم لأبي خيثمة، حيث إنّه من رواية أبي القاسم البغوي عن أبي خيثمة، وقد أخرج أبو خيثمة هذا الحديث فيه (برقم ١٦٢)، بهذا الإسناد، فذكر (ابن حجيرة) بين دراج وأبي هريرة.

وقال الطبراني في الأوسط (رقم ٦٩٣): «حدثنا أحمد (هو ابن علي بن مسلم الأبار)، قال: حدثنا يونس بن عبدالأعلىٰ، قال: حدثنا عبدالله بن وهب، قال: حدثني ابن لهيعة، عن درّاج أبي السمح، عن أبي الهيثم وعبدالرحمن بن حجيرة، عن أبي هريرة...» ـ فذكر نحوه.

وأخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (رقم ٧٧٤)؛ من طريق آخر عن ابن وهبٍ به.

وابن وهب ممّن روايته عن ابن لهيعة قويّة، كما سبق في ترجمة ابن لهيعة.

وأخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله أيضًا (رقم ٧٧٧)، من وجهٍ آخر عن ابن لهيعة.

وبعد رواية ابن وهب لهذا الحديث عن ابن لهيعه، يكون حديثه هذا حسنًا.

وللحديث وجهٌ آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد (٢/٤٩٩)، والدارمي في سننه (رقم ٥٦٢)؛ كلاهما من طريق: إبراهيم بن مسلم العبدي الهَجَري، عن أبي عياض عَمرو بن الأسود العَنْسي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا، بلفظ: «إن مثل عِلْمٍ لا ينفع، كمثل كنزٍ لا يُنْفَقُ في سبيل الله». =

● [٤٥] حدثنا القاضي أبو الحسين، لفظًا، قال: أخبرنا أبو القاسم عبيدالله بن محمد بن إسحاق بن سليمان بن مخلد بن إبراهيم بن حبابه البزّاز[١]، قراءةً عليه وأنا أسمع، سنة ست وثمانين وثلاثماية، [٢]قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، إملاءً، في شعبان سنة خمس عشرة وثلاثماية[٢]، قال: حدثنا أبو نصر التمّار، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «حُفَّتِ الجَنَّةُ بِالمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ»[٣].

[٤٦] حدثنا القاضي أبو الحسين، من لفظه، قال: أخبرنا الشيخ

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٨٩/ أ ـ ب).

= وإبراهيم بن مسلم العبدي الهجري، أبو إسحاق: ليّن الحديث، رَفَع موقوفات. (التقريب: ٢٥٤).

فهذا إسنادٌ ضعيف، لكنّه متابعٌ للسابق.

(١) وُلد سنة (٣٠٠هـ)، وتوفي سنة (٣٨٩هـ).

قال عنه العتيقي والخطيب: «ثقة»، زاد العتيقي: «مأمون».

انظر تاريخ بغداد (١٠/ ٣٧٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٥٤٨ ـ ٥٤٩).

(٢) مابين الرقمين سَقَط من الصُّلْب، فاستدركه الناسخ في لَحَقٍ علىٰ الحاشية. وهذا اللحق ثابتٌ في نسخة جزء الأحاديث المنتقاة، وفي مصدر المؤلّف.

(٣) إسناده صحيح.

وهو في مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (١٧٣/ ب).

وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٥٣، ٢٨٤، ٢٥٤)، ومسلم (رقم ٢٨٢٢)، والترمذي (رقم ٢٥٥٩) وقال: «حديث حسن غريب صحيح»، والدارمي (رقم ٢٨٤٦)؛ كلّهم من طريق حماد بن سلمه.. به.

أبو الطيب عثمان بن عَمرو بن محمد بن المنتاب المقرىء[١]، قراءة عليه وأنا أسمع، في جامع المنصور / رضوان الله عليه، في المحرم سنة أربع [٨/ ب] وثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالله بن محمد (يعني البغوي)، قال: حدثنا محمد ابن عبدالملك بن أبي الشوارب[٢]، قال: حدثنا أبو عَوَانة[٣]، عن عبدالملك بن عُمَيْر[٤]، عن موسىٰ بن طلحة، عن حُمْرَانَ بنِ

---

(١) وُلد سنة (٣٠٤هـ)، وتوفي سنة (٣٨٩هـ).
قال عنه ابن أبي الفوارس: «كان كثير التساهل، لم يُرَ له أصلٌ جيّد».
ولمّا ذُكر للأزهري رواية أبي الطيب ابن المنتاب لكتاب (الزهد) لابن المبارك، عن ابن صاعد، قال: «لم يسمعه ابنُ المنتاب من ابن صاعد، وقد كان شيخًا صالحًا».
وقال عنه العتيقي: «كان رجلاً صالحًا».
قلت: لعلّه كان يروي إجازةً، فغاية مافي الأمر أن يكون دلّس في الصيغة، والإجازة مقبولة. أقول هذا، لأنّه موصوف بالصلاح، ولم يُجرح بما يقتضي الردّ وعدمَ الاحتجاج.
انظر تاريخ بغداد (١١/ ٣١٠ ـ ٣١١)، ولسان الميزان (٤/ ١٤٩).

(٢) (ت ٢٤٤هـ): صدوق. (رقم ٦١٣٨).
بينما قال عنه الذهبي في السير (١١/ ١٠٣): «الإمام الثقة».
وأنه (ثقة)، هو الأرجح فيما يظهر لي، فانظر التهذيب (٩/ ٣١٦).

(٣) وضّاح بن عبدالله اليشكري، الواسطي البزّاز، أبو عَوَانة، (ت ١٧٥هـ أو ١٧٦هـ): ثقة ثبت. (التقريب: ٧٤٥٧).

(٤) عبدالملك بن عُمير بن سُويد اللخمي، حليف بني عدي، الكوفي، (ت ١٣٦هـ)، وله مائة وثلاث سنين: ثقة، فصيح عالم، تغيّر حفظه، وربّما دلّس (ط/ ٣). (التقريب: ٤٢٢٨، وتعريف أهل التقديس: ٨٤).
قلت: أمّا تغيّره فيسير، لا يقتضي تضعيف حديثه، حتى ذكره الذهبي في الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بمالا يوجب ردّهم (رقم ٥٥)، وقال عنه: «وثّقوه، =

أبان[١]، قال[٢]: إنّي لَجَالِسٌ مع عثمان رضي الله عنه، إذْ أَذَّنَ المؤذِّنُ، ثم أتاه لِيُعْلِمَهُ، فَدَعَا بِطَهُورٍ، فقال: كنتُ أردتُ أن أُحَدِّثَكُم حديثًا، ثُمّ بَدَا لِي أَنْ لاَ أَفْعَلَ. قال: فقال له الحكمُ بنُ أبي العاص: حَدِّثْنا يا أميرَ المؤمنين، فإمَّا أن يكون خَيْرًا اسارع[٣] فيه، وإمّا غَيْرَ ذلك فَنَكُفَّ عنه. قال: كنتُ جالسًا مع رسول الله ﷺ ذاتَ يوم، فأتاهُ المؤذِّنُ يُؤْذِنُهُ كما أتاني، فَدَعَا بِطَهُورِهِ، ثم قال: «مامن مسلم يَتَطَهَّرُ، فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ، إلا كانت تلك كَفَّارةً لِمَا قَبْلَها مِنَ الخَطَايا»[٤].

= وقد تغيّر بأخرة، وما اختلط».

وأمّا تدليسه، فتقديم الحافظ لوصفه بذلك بـ (ربّما) يدلّ علىٰ قلّة تدليسه، وذِكْرُهُ له في الطبقة الثالثة يُعارض ذلك!.

ولمّا ذكره الحافظ في هدي الساري (٤٤٣)، قال عنه فيما قال: «إنما عيب عليه أنّه تغيّر حفظه لكبر سنّه». فهذا الحَصْر يدلّ على أن تدليس عبدالملك بن عمير لا أثر له علىٰ رواياته، عند الحافظ. فهذا مُرجِّحٌ لما في (التقريب) علىٰ مافي (تعريف أهل التقديس)، لنخرج بأن عبدالملك بن عمير مقبول العنعنة.

(١) حُمْران بن أبان، مولىٰ عثمان بن عفان، (ت ٧٥هـ وقيل غير ذلك): ثقة. (التقريب: ١٥٢١).

(٢) وقعت هنا في الأصل زيادة خطأٌ، حيث جاء الإسناد هكذا: «عن حمران بن أبان، قال: [قال أبي]: إني لجالس». وهو إقحامٌ وخطأ، تصويبه من مصدر المؤلف، ومن مصادر تخريج الحديث، كما يأتي.

(٣) (اسارع) كذا في الأصل، وعلى الألف نحو الضبّة، أو لعلّها علامة همزة الوصل.

(٤) إسناده حسن. ويأتي من وجه آخر، وبمزيد تخريج له، في رقم (١٨٢).

وهو في مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (١٧٤/ أ).

وأخرجه البزّار في مسنده (رقم ٤٢٧)، عن محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب بإسناده، ونحو متنه. =

[٤٧] حدثنا القاضي، لفظًا، قال: حدثنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير الكَتَّاني المقري[(١)]، إملاءً، في شوّال سنة ستّ وثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا هاشم بن الحارث[(٢)]،

= وقال عقبه: «ولا نعلم روىٰ عبدالملك عن موسى بن طلحة عن حمران عن عثمان، إلا هذا الحديث. وقد روىٰ عاصم بن بهدله عن المسيب بن رافع عن موسى بن طلحة عن حمران عن عثمان عن النبي ﷺ شبيهًا بهذا الكلام».

فيكون المسيبُ بن رافع متابعًا لعبدالملك بن عمير.

وقد أخرج حديث المسيب بن رافع: الإمام أحمد (رقم ٤٨٤)، والبزّار (رقم ٤٢٨)؛ من حديث أبي عوانة، عن عاصم بن بهدلة، عن المسيب بن رافع، عن موسى بن طلحة، عن حمران، عن عثمان رضي الله عنه.

وقال البزّار عقبه: «وهذا الحديث حدّث به حمّاد بن سلمة، عن عاصم بن بهدله، فلم يوصله كما وصله أبو عوانة».

يشير البزّار إلىٰ روايةٍ أخرجها الطيالسي في مسنده (رقم ٧٧): عن حماد ابن سلمة عن عاصم بن بهدله عن موسى بن طلحة عن حمران عن عثمان رضي الله عنه، فأسقط منه: (المسيب بن رافع).

وقد صوّب الدارقطني في العلل (٣/ ٢٤ رقم ٢٦٢) رواية أبي عوانة علىٰ رواية حمّاد بن سلمة.

وعَرضَ ابنُ أبي حاتم في العلل (رقم ٧١) لاختلافٍ آخر في هذا الحديث.

(١) وُلد سنة (٣٠٠هـ)، وتوفي سنة (٣٩٠هـ).

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ٢٦٩): «كان ثقة».

وانظر الإكمال لابن ماكولا (٧/ ١٨٧)، والأنساب للسمعاني (١١/ ٤٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٤٨٢ ـ ٤٨٤).

(٢) هاشم بن الحارث المروزي، أبو محمد، نزيل بغداد، (ت ٢٣٤هـ).

قال عنه الخطيب: «كان ثقة».

انظر: تاريخَ وفاةِ الشُّيوخ للبغوي (رقم١١٥)، وتاريخ بغداد للخطيب (١٤/ ٦٦).

قال: حدثنا عُبَيْدُاللهِ بنُ عَمرو[١]، عن زيد بن أبي أُنَيْسة[٢]، عن الحكم[٣]، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»[٤].

[٤٨] حدثنا القاضي أبو الحسين، قال: أخبرنا أبو عبدالله الحُسين بن محمد بن سليمان الكاتب[٥]، بقراءة أبي الفتح الحدّاد الناسخ، قال: حدثنا

---

(١) عُبيدالله بن عَمرو بن أبي الوليد الرَّقي، أبو وهب الأسدي، (ت ١٨٠هـ)، عن ثمانين سنة: ثقة فقيه، ربما وهم. (التقريب: ٤٣٥٦).

(٢) وقع في الأصل: (يزيد بن أبي أنيسة)، وهو خطأ.
فهو: زيد بن أبي أُنَيْسه الجَزَري، أبو أسامة، الكوفي الأصل سكن الرُّها، (ت١١٩هـ، وقيل ١٢٤هـ)، وله ست وثلاثون: ثقة له أفراد. (التقريب: ٢١٣٠).

(٣) الحكم بن عُتيبة الكندي، أبو محمد الكوفي، (ت ١١٣هـ أو بعدها)، وله نيّف وستون: ثقة ثبت، فقيه، إلا أنه ربما دلّس (ط/٢). (التقريب: ١٤٦١، وتعريف أهل التقديس: ٤٣).

(٤) إسناده صحيح.
وهو في مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (١٧٤/ب).
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٥٤٨٢)، والنسائي في السنن الكبرىٰ (رقم ١٦٧٧)؛ من طريق: شعبة، عن الحكم بن عتيبه.. به.
وأخرجه مالك في الموطّأ (١/١٠٢)، وأحمد (رقم ٤٤٦٦، ٥٠٠٥، ٥٠٠٨، ٥٠٨٣، ٥١٦٩، ٥٣١١، ٥٤٥٦، ٥٤٨٢، ٥٤٨٨، ٥٧٧٧، ٥٨٢٨، ٥٩٦١، ٦٢٦٧، ٦٣٢٧)، والبخاري (رقم ٨٧٧، ٨٩٤، ٩١٩)، ومسلم (رقم ٨٤٤)، والنسائي (رقم ١٣٧٦)، وابن ماجه (رقم ١٠٨٨)، والدارمي (رقم ١٥٤٤)؛ من وجوه أخرىٰ عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) وُلد سنة (٣٠٢هـ)، وحدّث إلىٰ سنة (٣٨٧هـ).
قال عنه العتيقي وأبو القاسم علي بن المُحَسِّن التنوخي (ت ٤٧٤هـ): «ثقة»، بينما قال عنه الخطيب: «كان صدوقًا». =

أحمد بن عبدالله (يعني: صاحبَ أبي صخرة)[١]، قال: حدثنا الحسنُ (هو ابن عَرَفَةَ)[٢]، قال: حدثنا هُشَيْمُ بنُ بَشِير، عن عليِّ بن زيد بن جُدْعان[٣]، عن أبي نَضْرَةَ[٤]، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَنَا

= انظر تاريخ بغداد (٨/ ١٠١ ـ ١٠٢)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٦٤).

(١) أحمد بن عبدالله بن محمد النحّاس، أبو بكر، المعروف بوكيل أبي صخرة، (ت ٣٢٥هـ)، عن ثمانٍ وثمانين سنة.
ذكره أبو الفتح يوسف بن عمر القوّاس (ت ٣٨٥هـ) في جُملة شيوخه الثقات، كما في تاريخ بغداد للخطيب (٤/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠).
وانظر سير أعلام النبلاء (١٥/ ٧٠).

(٢) الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي، (ت ٢٥٧هـ)، وقد جاوز المائة: صدوق. (التقريب: ١٢٦٥).
بينما قال عنه الذهبي في السير (١١/ ٥٤٧): «المحدّث الثقة».
ولعلّ التوثيق أعدل من غيره، فقد وثّقه ابن معين، وكفى به! ولذلك اختار الذهبي في الكاشف أن يقول (رقم ١٠٤٢): «وثقه ابن معين».
وانظر التهذيب (٢/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

(٣) علي بن زيد بن عبدالله بن زهير بن عبدالله بن جُدْعان التيمي، البصري، (ت ١٣١هـ وقيل قبلها): ضعيف. (التقريب: ٤٧٦٨).
بينما قال الحافظ في فتح الباري (١١/ ٨٥ شرح الحديث رقم ٦٢٨٩) عن علي بن زيد: «صدوق كثير الأوهام».
وهذا من الحافظ أقرب إلىٰ الصواب.
وقال عنه الذهبي في ديوان الضعفاء (رقم ٢٩٢٦): «حسنُ الحديث، صاحب غرائب، واحتج به بعضهم».
وأنه (حسنُ الحديث) هو ماترجّح عندي، انظر المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (١/ ٢٧٧ ـ ٢٩١).

(٤) المنذر بن مالك بن قُطَعة العبدي العَوَقي، أبو نَضْرة البصري، (ت ١٠٨هـ أو ١٠٩هـ): ثقة. (التقريب: ٦٩٣٨).

سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ يومَ القيامة، ولا فَخْرَ. وأنا أوّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عنه الأرضُ يومَ القيامة، ولا فَخْرَ. وأنا أوّلُ شَافِعٍ وأَوّلُ مُشَفَّعٍ يومَ القيامة، ولا فَخْرَ. وإنَّ لِواءَ الحَمْدِ يَوْمَ / القيامة بِيَدِي، ولا فَخْر»[1]. [٩/ أ]

[٤٩] حدثنا القاضي أبو الحسين، قال: حدثنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن بن العبّاس المُخَلِّصُ، إملاءً، سنة ثلاث وتسعين وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا هُدْبَةُ بن خالد أبو خالد القيسي، قال: حدثنا حماد بن سلمة، [عن ثابت][2]، عن عبدالرحمن ابن أبي ليلى[3]، عن صُهيب، قال: قرا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[4] قال: «إذا دَخَل أهلُ الجنّةِ الجنّةَ، وأهلُ النّارِ النّارَ، نَادى مُنَادٍ: يا أهلَ الجنّةِ، إنّ لكم عِنْدَ اللهِ مَوْعدًا، يُرِيد أَنْ يُنْجِزَكُمُوهُ. فيقولونَ:

---

(١) إسناده حسن، فقد صرّح هُشيم بالسماع عند الإمام أحمد وابن ماجة، كما يأتي.
وهو في مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (١٧٦/ ب).
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢)، وابن ماجة (رقم ٤٣٠٨)؛ من طريق هشيم عن علي بن زيد.. به.
وأخرجه الترمذي (رقم ٣١٤٨، ٣٦١٥)؛ من طريق سفيان بن عيينة عن علي بن زيد، بنحوه مطوّلاً. وقال الترمذي عقبه: «حديث حسن» وانظر تحفة الأشراف للمزي (٣/ ٤٦٨ رقم ٤٣٦٧) لتصويب حكم الترمذي، بل هو أيضًا كما في التحفة في نسخة الكروخي من جامع الترمذي (٢٠٩/ ب).

(٢) ساقطةٌ من الأصل، وألحقها الناسخُ فيما يبدو على الحاشية، لكن هذا اللحق مطموسٌ، باقيةٌ آثاره. والتصويب من مصادر تخريج الحديث.

(٣) عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، المدني ثم الكوفي، (ت ٨٣هـ): ثقة. (التقريب: ٤٠١٩).

(٤) (يونس: ٢٦).

ماهو؟! أَلَمْ يُثَقِّل موازيننا، ويُبَيِّضْ وُجُوهَنا، وَيُدْخِلْنَا الجنَّةَ، وَيُجِرْنَا من النّار؟!! فَيُكْشَفُ الحجابُ، فينظرونَ إلىٰ اللهِ عزّ وجل. فما شيٌّ أُعْطَوهُ أحبّ إليهم من النظر إليه عز وجل، وهي (الزِّيَادةُ)»[١].

[٥٠] حدثنا القاضي أبو الحسين، قال: حدثنا أبو حفص عمر بن أحمد ابن عثمان بن شاهين[٢]، إملاءً، في سنة ثلاثٍ وثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد، قال: حدثنا شعبة، عن ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال:

---

(١) إسناده صحيح.
وأخرجه الدارقطني في الرؤيّة (رقم ١٥٣) عن أبي القاسم البغوي، وابن الجوزي في مشيخته (١١٩) من طريقه؛ كلاهما بإثبات ذِكْر (ثابت) في إسناده.
وقال الدارقطني عقبه: «هذا حديث صحيح».
وأخرجه الإمام أحمد (٤/ ٣٣٢، ٣٣٢ ـ ٣٣٣، ٣٣٣)، ومسلم (رقم ١٨١)، والترمذي (رقم ٢٥٥٢، ٣١٠٥)، والنسائي في السنن الكبرىٰ (رقم ٧٧٦٦) وفي التفسير منها (رقم ٢٥٤)، وابن ماجه (رقم ١٨٧) وأبو بكر الأنصاري كما يأتي هنا (رقم ٥٠٠)؛ كلّهم من طريق حماد بن سلمة به.
وأشار الترمذي إلىٰ أنّ حماد بن سلمة مخالَفٌ في إسناده، فقد رواه غيره موقوفًا علىٰ عبدالرحمن بن أبي ليلى.
لكن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت، كما تراه في التهذيب (٣/ ١٢).
ولذلك صحح الحديث الإمامُ مسلم وغيره.

(٢) عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد البغدادي، أبو حفص، ابن شاهين، وُلد سنة (٢٩٧هـ)، وتوفي سنة (٣٨٥هـ).
وهو أحدُ حفّاظِ الحديث وأئمةِ الرواية، صاحبُ تصانيف، أجلُّ من أن يوثَّق.
انظر تاريخ بغداد للخطيب (١١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٨)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٣١ ـ ٤٣٥).

«لا يَتَمَنَّى المُؤْمِنُ الموتَ لِضُرٍّ نَزَلَ بِه. فإنْ كان لابُدَّ فَاعِلاً، فَلْيَقُلْ: اللهمّ أَحْيِنِي ماكانت الحياةُ خيرًا لي، وتَوَفَّنِي إذا كانت الوفاةُ خيرًا لي»[١].

[٥١] حدثنا القاضي أبو الحسين ابن المهتدي بالله، قال: أخبرنا الشيخ أبو القاسم عبيدالله بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي المقري، المعروف بالصيدلاني[٢]، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد[٣]، إملاء، في سنة ثمان عشرة وثلاثماية، قال: حدثنا

---

(١) إسناده صحيح.
وهو في مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (١٧٢/ب)، ومنْ قَبْل هو في حديث علي بن الجعد لأبي القاسم البغوي (رقم ١٤٠٢).
وأخرجه أبو بكر الأنصاري في ستة مجالس من أماليه (٩/أ).
وأخرجه الإمام أحمد (٣/١٦٣، ١٩٥، ٢٠٨، ٢٤٧)، والبخاري (رقم ٥٦٧١)، ومسلم (رقم ٢٦٨٠)، والنسائي (رقم ١٨٢٢)؛ من طريق ثابت عن أنس رضي الله عنه، به.
وأخرجه البخاري (رقم ٦٣٥١، ٧٢٣٣)، ومسلم (الموضع السابق)، وغيرهما من وجوه أخرىٰ عن أنس رضي الله عنه.

(٢) وُلد سنة (٣٠٧هـ)، وتوفي سنة (٣٩٩هـ أو ٣٩٨هـ)، وهو آخر من روىٰ عن ابن صاعد، وكان عنده عنه مجلسان.
وثقه العتيقي والخطيب، وسمّى الخطيبُ جدَّ جدِّه: (عبدالرحمن).
انظر تاريخ بغداد (١٠/٣٧٨ـ٣٧٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣٥٩ـ ٣٦٠).

(٣) يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب الهاشمي مولاهم، أبو محمد البغدادي، وُلد سنة (٢٢٨هـ)، وتوفي سنة (٣١٨هـ).
وهو أحد حفّاظ عصره، ومن أئمة النقد والجرح والتعديل، من الرحّالين في جمع السنة.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٥٠١ ـ ٥٠٧).

يحيى بن سليمان بن نضلة الخزاعي[١]، بالمدينة، سنة خمس وأربعين ومايتين، قال: حدثني سليمان بن بلال[٢]، عن موسى بن أنس[٣]، عن أنس ابن مالك رضي الله عنه: أنّ النبي ﷺ عاد رَجُلاً من المسلمين، فدخلَ عليه، وهو / كالفَرْخِ المَنْتُوفِ جَهْدًا، فقال له: «ماكنتَ تَدْعو بشيءٍ، وتَسَلْهُ؟»، قال: نعم، كنتُ أقول: اللهمّ ماكُنْتَ مُعَاقِبِي به في الآخرة، فَعَجِّلْهُ لي في الدنيا! فقال النبي ﷺ: «لا تُطِيقُه، ولا تَسْتَطِيعُهُ، فَهَلاَّ قلتَ: اللهمّ آتِني في الدنيا حسنةً، وفي الآخرة حسنةً، وَقِنِي عذابَ النّارِ»[٤]. [٩/ ب]

---

(١) يحيى بن سليمان بن نضلة بن عبدالله بن خراش الخزاعي، المدني.
كان ابن صاعد يقدّمه ويُفَخّم أمره، وقال عنه أبو حاتم: «شيخٌ، حدّث أيّامًا ثم توفي»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطىء ويهم»، وقال عنه ابن عدي: «يروي عن مالك وأهل المدينة أحاديثَ عامّتها مستقيمة». بينما روىٰ ابنُ عقدة عن ابن خراش أنه قال عنه: «لا يسوىٰ فلسًا»، وابن عقدة غير عمدة، وابن خراش متكلَّمٌ فيه.
انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٥٤)، والثقات لابن حبان (٩/ ٢٦٩)، والكامل لابن عدي (٧/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، ولسان الميزان لابن حجر (٦/ ٢٦١).
ولمّا قال أبو نعيم في حلية الأولياء (٣/ ٣٤٦) عن راوٍ اسمه (يحيى بن سليمان القرشي): «فيه مقال»، قال الحافظ في اللسان (٦/ ٢٦١): «وأنا أظنّه الذي قبله». قلت: ولا دليل علىٰ ذلك، وفرّق بينهما الذهبي في الميزان (٤/ ٣٨٣).
فالراجح عندي في يحيى بن سليمان بن نضلة الخزاعي أنه: لا بأس به، حسن الحديث.

(٢) سليمان بن بلال التيمي مولاهم المدني، (ت ١٧٧هـ): ثقة. (التقريب: ٢٥٥٤).

(٣) موسى بن أنس بن مالك الأنصاري، قاضي البصرة: ثقة. (التقريب: ٦٩٩٤).

(٤) إسناده حسن، وهو صحيح. =

[٥٢] حدثنا القاضي أبو الحسين، من لفظه، قال: حدثنا أبو حاتم محمد ابن عبدالواحد بن محمد بن زكريا بن يحيى الرازي الخزاعي[(١)]، قدم علينا من الحج، في صفر سنة ست وثمانين وثلاثماية، قال أخبرنا أبو بكر أحمد ابن محمد العنبري الأصبهاني[(٢)]، قال: سمعت الفَضْل بن الحُبَاب[(٣)]،

= وهو في مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (١٨١/ أ).

وأخرجه الشجري في أماليه (٢/ ٢٨٦)؛ من وجهٍ آخر عن موسىٰ بن أنس، عن أنس رضي الله عنه.. به.

وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٠٧، ٢٨٨)، ومسلم (رقم ٢٦٨٨)، والترمذي (رقم ٣٤٨٧) وقال: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه» ولم ينقل المزي في التحفة (١/ ١٣١) قول الترمذي «غريب»، والنسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ١٠٥٣، ١٠٥٥)؛ من أوجهٍ أخرىٰ عن أنس رضي الله عنه.

(١) حدّث إلىٰ سنة (٣٩٢هـ) ببغداد، بعد رجوعه من الحج أيضًا.

قال عنه الخطيب: «كان صدوقًا».

انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٣٦٠)، وتاريخ الإسلام ـ حوادث ٣٨١هـ ٤٠٠هـ ـ (٢٧٥).

(٢) أحمد بن محمد بن موسى بن يحيى بن خالد بن كثير المُلْحَمِيّ، أبو بكر العنبري، (ت ٣٦٤هـ).

قال عنه ابن غلام الزهري ـ الحسن بن علي بن عَمرو ـ: «ليس بالمرضي»، ذكره عنه السهمي في سؤالاته (رقم ١٥١، ١٦٨)، وهذا كل ماجاء في لسان الميزان (١/ ٣٠٦). وفات (اللسان) أن أبا نعيم الأصبهاني قال عنه في ذكر أخبار أصبهان (١/ ١٥٨ ـ ١٥٩): «أفسده، لشرهه وحرصه»، كذا! ولعلها: أفسده شَرَهُه وحرصُه.

(٣) الفضل بن الحُبَاب الجُمَحي البصري، أبو خليفة، وُلد سنة (٢٠٦هـ)، وتوفي سنة (٣٠٥هـ).

وكان إمامًا حافظًا، أديبًا أخباريًّا، جامعًا للعلوم. مع ذلك لم يَنْجُ من متكلِّمٍ فيه بلا حُجّة! =

يقول: سمعت محمد بن سَلَّام الجُمَحِي[١] يقول: قيل للمنصور رضي الله عنه: هل بقي مِنْ لَذَّاتِ الدنيا شيٌ[٢] لم تَنَلْهُ؟ قال: بقيت خِصْلَةٌ، أَقْعُدُ علىٰ مِصْطَبَةٍ[٣]، وحولي أصحابُ الحديثِ، فيقول المستملي: مَنْ ذكرتَ (رحمك الله)؟

قال: فَغَدا عليه الندماءُ وأبناءُ الوزراءِ، بالمحابر والدفاتر. فقال: لَسْتُمْ بِهِمْ، إنّما هم: الدَّنِسَةُ ثيابُهم، المُشَقَّقَةُ أَرْجُلُهُمْ، الطويلةُ شُعُورُهُم، بُرُدُ[٤]

= وقد كنتُ ترجمت له ترجمةً مفصّلةً في غير هذا الموطن، وأكتفي هنا بالإحالة إلىٰ سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/ ٧ ـ ١١)، وفي حاشية تحقيقه بعضُ مصادر ترجمته، وممّا فات المحققين منها: الثقات لابن حبان (٩/ ٨ ـ ٩)، والإرشاد للخليلي (٥٢٦ رقم ٢٣٣)، والتقييد لابن نقطة (٤٢٣ رقم ٥٦٦)، ومروج الذهب للمسعودي (٤/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، ومعجم الأدباء لياقوت (٥/ ٢١٧٢ ـ ٢١٧٧ رقم ٨٩٣)، وغيرها.

(١) محمد بن سلّام بن عبيدالله البصري، أبو عبدالله الجُمحي مولاهم، (ت٢٣١هـ)، وله نيّف وتسعون عامًا.
اختُلف فيه، وقال عنه صالح جزرة: «صدوق»، وهو المختار في عدالته.
انظر تاريخ بغداد (٥/ ٣٢٧ ـ ٣٣٠)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٥١ ـ ٦٥٢).

(٢) في الأصل: (شيئًا) بالنصب، وضبَّبَ عليها الناسخ، وكذلك هي ـ بالخطأ والتضبيب ـ في مصدر المؤلف (مشيخة ابن المهتدي)! وفي المصدر الناقل عن المشيخة!!.
لٰكنه أخرجه ابن عساكر ـ كما يأتي ـ من طريق ابن المهتدي، فجاءت عنده علىٰ الصواب!.

(٣) المِصْطَبَة، هي: بناءٌ مرتفع للجلوس عليه. انظر تاج العروس للزبيدي ـ صطب ـ (٣/ ١٩٤).

(٤) بُرُد: جمع بريد، والمعنى: رُسُل الآفاق، إشارةً إلىٰ كثرة ترحالهم في الأقطار.

الآفاقِ، وَنَقَلَةُ الحديثِ[1].

آخر حديث القاضي أبي الحسين
(رحمه الله)

---

(١) إسناده ضعيف.

وهو في مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي (١٨٧/ أ).

وأخرجه النجيب الحراني في مشيخته (٢/ ٦٣١ ـ ٦٣٢)؛ من طريق أبي بكر الأنصاري به.

وأخرجه أبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (٢٤٢/ أ ـ ب)؛ من طريق أبي الحسين ابن الغريق به.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ في ترجمة أبي جعفر المنصور ـ (٢٣٢)؛ من طريق أبي الحسين ابن المهتدي، بإسناده وخبره.

ونحو هذا الخبر منقول عن المأمون العباسي، انظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب (رقم ٢١٧، ٢١٨)، وذم الكلام للهروي (رقم ٩٨٧)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ مجلد عبدالله بن مسعود إلىٰ عبدالحميد بن بكار ـ (٢٣٤ ـ ٢٣٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/ ٢٧٥).

وعلى وجه آخر يشبهه، عن المأمون أيضًا، في: المحدّث الفاصل للرامهرمزي (١٨٠ ـ ١٨١ رقم ٣٥).

شَيْخٌ آخر [السَّادِس]

● [٥٣] **أخبرنا شيخُنا القاضي الإمام أبو يعلى محمّدُ بن الحُسين بن محمّد بن خلف ابن الفَرَّاء**[1] **(رحمه الله)**، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٨٩/ ب).

---

(١) وُلد سنة (٣٨٠هـ)، وتوفي سنة (٤٥٨هـ).

وهو إمام الحنابلة في وقته، له المصنفات المشهورة في المذهب وغيره من العلوم.

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٢٥٦): «كتبنا عنه، وكان ثقة».

وترجم له ابنه في طبقات الحنابلة (٢/ ١٩٣ ـ ٢٣٠)، ترجمةً طويلة، قال في أوّلها: «كان عالم زمانه، وفريد عصره، ونسيج وحده، وقريع دهره، وكان له في الأصول والفروع القدم العالي، وفي شرف الدين والدنيا المحل السامي، والخطر الرفيع، عند الإمامين: القادر والقائم رضي الله عنهما، وأصحاب الإمام أحمد له يتبعون، ولتصانيفه يَدْرُسون ويُدَرِّسون، وبقوله يُفْتُون، وعليه يُعوّلون، والفقهاء علىٰ اختلاف مذاهبهم وأصولهم كانوا عنده يجتمعون، ولمقاله يسمعون ويطيعون، وبه ينتفعون... مع معرفته بالقرآن وعلومه، والحديث والفتاوى والجدل، وغير ذلك من العلوم، مع الزهد والورع، والعفة والقناعة، وانقطاعه عن الدنيا وأهلها، واشتغاله بسَطْر العلم وبثّه، وإذاعته ونشره».

وانظر: ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم للكتاني (رقم ٣٢٥)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٥/ ٢٦١ ـ ٢٦٣)، والمنتظم لابن الجوزي (٨/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)، والأنساب للسمعاني (١٠/ ١٥٤ ـ ١٥٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٤٥٣ ـ ٤٦٣)، وسير أعلام النبلاء له (١٨/ ٨٩ ـ ٩٢).

عمر بن محمد ابن الحسن بن شاذان الحربي، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أحمد بن الحسن بن عبدالجبّار الصُّوفي، قال: حدثنا أبو بكر ابنُ أبي شَيْبة[١]، قال: حدثنا سفيانُ، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ قال: «الفطرةُ خمسٌ، أو: خَمْسٌ من الفطرة: الخِتانُ، والاستحدادُ، وتقليمُ الأَظْفارِ، ونَتْفُ الإِبط، وقَصُّ الشّارب»[٢].

[٥٤] أخبرنا القاضي أبو يعلى، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو القاسم عيسى بن علي بن عيسى الوزير، قراءة عليه وأنا أسمع، / قال: [١٠/ أ] قرىء علىٰ أبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، وأنا أسمع، قال: حدثنا هُدْبة بن خالد القَيْسي، بالبصرة، في ذي الحجة سنة أربع وثلاثين ومايتين، قال: حدثنا حمّاد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، قال: «قَرَا رسولُ الله ﷺ ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾[٣] ـ قال[٤]:

---

(١) عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر الكوفي، (ت ٢٣٥هـ): ثقة حافظ، صاحب تصانيف. (التقريب: ٣٦٠٠).

(٢) إسناده صحيح.
وهو في مصنف ابن أبي شيبة (١/ ١٩٥).
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٧٢٦٠، ٧٨٠٠، ٧١٣٩، ٩٣١٠، ١٠٣٤٣)، والبخاري (رقم ٥٨٨٩، ٥٨٩١، ٦٢٩٧)، ومسلم (رقم ٢٥٧)، وأبو داود (رقم ٤١٩٨)، والترمذي (رقم ٢٧٥٦) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي (رقم ١١) وفي الكبرىٰ (رقم ٩، ١٠، ١١، ٩٢٩٠)، وابن ماجه (رقم ٢٩٢)؛ كلهم من طريق الزهري.. به.

(٣) (الأعراف: ١٤٣).

(٤) مابعد (قال) هنا ليس مقولَ النبيّ ﷺ، وإنما إشارته، كما جاء مبيَّنًا عند الإمام أحمد والترمذي وغيرهما، ويأتي في التخريج؛ كما سيأتي. =

وضع إبهامَه علىٰ قريب من طرف أَنْمُلةِ خُنْصُرِهِ ـ فَسَاخَ الجَبَلُ».

فقال حُميدٌ لثابت: تَقولُ هذا؟! فرفع ثابت يَدَهُ، فضربَ صَدْرَ حُميد، وقال: يَقُولُهُ رَسولُ الله ﷺ، وَيَقُولُهُ أَنَسٌ، وأنا أَكْتُمُهُ[1]!!!.

= وعلّق العلامةُ محمود شاكر علىٰ تفسير الطبري (في هذا الموطن) بقوله: «قال هنا بمعنى أشار».

وانظر هذا المعنى لقال في لسان العرب لابن منظور ـ قول ـ (١١/ ٥٧٧).

وهناك فرقٌ كبيرٌ لا يخفى بين فَهْم الحديث علىٰ هذا المعنى، وبين فَهْمه علىٰ المعنى الآخر الذي نفيناه.

(١) إسناده صحيح.

هو في إبطال التأويلات لأبي يعلى الفراء (٢/ ٣٣٢ رقم ٣١٣)، لكنه زاد في الإسناد رجلاً بين أبي القاسم الوزير وأبي القاسم البغوي، وهي زيادةٌ خطأٌ؛ بدليل ما في المشيخة، وما في المصدر الناقل عنها (الآتي)، ولاتّصال الإسناد بدونها.

وأخرجه الضياء في المختارة (٥/ ٥٥ ـ ٥٦ رقم ١٦٧٥)؛ من طريق أبي بكر الإنصاري، عن أبي يعلى الفراء.. به.

وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٢٥، ٢٠٩)، والترمذي (رقم ٣٠٧٤) وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة»، وابن أبي عاصم في السنة (رقم ٤٨٠، ٤٨١)، وعبدالله بن أحمد في السنة (رقم ٥٠٢، ٥٠٣)، وابن جرير الطبري في التفسير (١٣/ ٩٨ ـ ٩٩ رقم ١٥٠٨٧، ١٥٠٨٨)، وابن خزيمة في التوحيد (رقم ١٦٢ ـ ١٦٦)، وابن الأعرابي في معجمه (رقم ٤٠٥)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٢٦٠)، والحاكم وصحّحه علىٰ شرط مسلم (١/ ٢٥) (٢/ ٣٢٠، ٥٧٧)، والضياء في المختارة (٥/ ٥٤ ـ ٥٧ رقم ١٦٧٢ ـ ١٦٧٥)؛ كلّهم من طريق حماد بن سلمة.. به.

وصحّحه ـ كما رأيت ـ الترمذي، وابن خزيمة، والحاكم، والضياء.

وأضف إليهم ممن صحح الحديث: أبا القاسم البغوي (كما في النكت =

[٥٥] أخبرنا القاضي أبو يعلى، قال: أخبرنا أبو القاسم عُبيدالله بن محمد بن إسحاق ابن حَبَابة، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز

= البديعات للسيوطي (رقم٤)، وأبا محمد الخلال (كما في تفسير ابن كثير ٣/ ٢١٨)، والسيوطي في اللآلىء المصنوعة (١/ ٢٥).

مع ذلك فقد أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ١٢٢)، وقال عقبه: «وهذا حديث لا يثبت، قال ابن عدي الحافظ: كان ابن أبي العوجاء رَبيبَ حماد بن سلمة، فكان يدسّ في كتبه هذه الأحاديث».

غير أن ابنَ عدي وإن كان أسند إلى محمد بن شجاع الثلجي قصّةَ دَسِّ ابن أبي العوجاء للأحاديث علىٰ حماد بن سلمة، إلا أنّه ردَّ هذا الخبر، وكذّب ابن الثلجي، ووصف هذا الطعن على حمّاد بن سلمة بأنه من دسائس ابن الثلجي، كما تراه في الكامل له (٢/ ٢٦٠).

بل إن ابن عدي بعد أن أخرج هذا الحديث وغيره من أحاديث حماد بن سلمة التي في الصّفات، قال مدافعًا عن حمّاد: «وهذه الأحاديث التي رُويت عن حمّاد بن سلمة في الرؤية، وفي رؤيةِ أهل الجنة خالقَهم، قد رواها غير حمّاد بن سلمة، وليس حمّادٌ بمخصوصٍ به فيُنكر عليه».

وقد ذكر ابنُ عدي، في كلامه الآنف، أن حمادًا لم ينفرد بما رواه مما ذكره، ومنها حديثنا هذا. وما ذكره ابنُ عدي صحيحٌ، وبخصوص هذا الحديث أيضًا.

فانظر متابعات حديث حمّاد في المصادر التالية: السنة لابن أبي عاصم (رقم ٤٨٢، ٤٨٣)، والسنة لعبدالله بن أحمد (رقم ٥٠١)، وتفسير الطبري (رقم ١٥٠٨٦)، والردّ علىٰ الجهميّة لابن منده (رقم ٥٩ ـ ٦٠)، واللآليء المصنوعة للسيوطي (١/ ٢٥ ـ ٢٦)، والنكت البديعات له (رقم ٣، ٤).

وقبل أن أختم الكلامَ عن هذا الحديث، أُشير إلىٰ اضطراب أحدِ رواة هذا الحديث عن حمّاد بن سلمه، برفعه ووقفه، وخالفه غيره فرفعوه. ولذلك لمّا سُئل أبو زرعة الرازي عن ذلك، كما في العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٧٥٩)، قال: «والصحيح مرفوع».

البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد، قال: حدثنا شعبة، عن عبدالله بن دينار[١]، قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال: [قال][٢] رَجُلٌ من قُريش: يارسول الله، إني أُخْدَعُ في البيع، فقال: «قُلْ: لا خِلاَبَةَ[٣]»[٤].

[٥٦] حدثنا القاضي أبو يعلى، إملاءً، قال: أخبرنا الشيخ الصالح أبو الحسين محمد بن عبدالله بن الحسين بن هارون الدقّاق[٥]، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري الفقيه[٦]،

---

(١) عبدالله بن دينار العدوي مولاهم، أبو عبدالرحمن المدني، مولى ابن عمر، (ت ١٢٧هـ): ثقة. (التقريب: ٣٣٢٠).

(٢) سقطت من الأصل، والتصويب من مصدر المؤلّف.

(٣) لا خِلابة، أي: لا خِدَاع. انظر النهاية لابن الأثير ـ خلب ـ (٢/ ٥٨).

(٤) إسناده صحيح.
وهو في حديث علي بن الجعد لأبي القاسم البغوي (رقم ١٦٥٦).
وأخرجه مالك (٢/ ٦٨٥)، وأحمد (رقم ٥٠٣٦، ٥٢٧١، ٥٤٠٥، ٥٤١٥، ٥٥١٥، ٥٥٦١، ٥٨٥٤، ٥٩٧٠)، والبخاري (رقم ٢١١٧، ٢٤٠٧، ٢٤١٤، ٦٩٦٤)، ومسلم (رقم ١٥٣٣)، وأبو داود (رقم ٣٥٠٠)، والنسائي (رقم ٤٤٨٤)؛ كلّهم من طريق عبدالله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) محمد بن عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن هارون البغدادي الدقّاق، أبو الحسين، ابن أخي ميمي، وُلد سنة (٣٠٤هـ)، وتوفي سنة (٣٩٠هـ).
قال عنه العتيقي وابن أبي الفوارس: «كان ثقةً مأمونًا»، زاد ابن أبي الفوارس: «ديّنًا فاضلاً». وقال أبو يعلى الفراء عنه ـ كما في ستة مجالس من أمالي أبي بكر الأنصاري (٤/ ب) ـ: «الثقة الأمين».
انظر تاريخ بغداد (٥/ ٤٦٩)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٦٤ ـ ٥٦٥).

(٦) توفي سنة (٣٢٤هـ)، عن بضع وثمانين سنة.
من أئمة الفقه الشافعي، ومن أعيان حفّاظ الحديث، بل من شيوخ الإسلام. =

وناهيك به زَهَادَةً وَعِلْمًا، قال: حدثنا عبدالرحمن بن بشر بن الحكم[١]، قال: حدثنا يحيى بن سعيد (هو القطّان)، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن أبي موسى (يعني الأشعري)، عن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ المومنِ الذي يقرأُ القرآنَ مَثَلُ الأُتْرُجَّةِ[٢]، طَعْمُها طيّبٌ وريحُها طيّب. ومَثَلُ المومنِ الذي لا يقرأ القرآنَ مَثَلُ التمرة، طَعْمُها طيّبٌ ولا ريحَ لها. ومَثَلُ المنافقِ الذي يَقْرَأُ القرآنَ مَثَلُ الرَّيْحَانَةِ، ريحُها طيّبٌ وطعمُها مُرٌّ. وَمَثَلُ المنافِقِ الذي لا يقرأُ القرآنَ مَثَلُ الحَنْظَلَةِ، لا ريحَ لها وطَعْمُها خَبِيثٌ»[٣].

[٥٧] حدثنا القاضي، قال: أخبرنا أبو القاسم موسى بن [عيسى][٤] بن

= انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ١٢٠ ـ ١٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٦٥ ـ ٦٨).

(١) العبدي، أبو محمد النيسابوري، (ت ٢٦٠هـ وقيل بعدها): ثقة. (التقريب: ٣٨٣٤).

(٢) الأُتْرُجَّةُ: شجر مرتفع مُعَمَّر، ثمره كالليمون الكبار، حامض الماء. وهو فارسيّ معرّب.

قال علقمة الفحل:

يَحْمِلْنَ أُتْرُجَّةً نَضْخُ العبيرِ بها كأنّ تَطْيَابَها في الأنْفِ مَشْمُومُ

انظر: قصد السبيل للمُحِبّي (١/ ١٥٨ ـ ١٥٩ ـ مع حاشيته ـ)، وديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشَّنْتَمَرِيّ (٥١ ـ ٥٢).

(٣) إسناده صحيح.

وأخرجه الإمام أحمد (٤/ ٣٩٧، ٤٠٣ ـ ٤٠٤، ٤٠٤، ٤٠٨)، والبخاري (رقم ٥٠٢٠، ٥٠٥٩، ٥٤٢٧، ٧٥٦٠)، ومسلم (رقم ٧٩٧)، وأبو داود (رقم ٤٨٣٠)، والترمذي (رقم ٢٨٦٥) وصحّحه، والنسائي (رقم ٥٠٣٨) وفي فضائل القرآن (رقم ١٠٦، ١٠٧) وفي الكبرىٰ أيضًا (رقم ٦٧٣٢)، وابن ماجه (رقم ٢١٤)، والدارمي (رقم ٣٣٦٦)؛ كلّهم من حديث قتادة.. به.

(٤) تحرّف في الأصل إلىٰ (علي)، والتصويب من مصادر ترجمته.

عبدالله السَّرَّاجُ[١]، قراءةً عليه وأنا / أسمع، في سنة ست وثمانين وثلاثماية، [١٠/ ب]
قال: حدثنا أبو بكر محمّد بن محمّد بن سليمان البَاغَنْدِي[٢]، قال: حدثنا محمد بن عبدالملك ابن أبي الشوارب، قال: حدثنا خالد بن الحارث[٣]، قال: حدثنا ابن عَوْن[٤]، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال أبو القاسم ﷺ: «إنّ في الجُمُعَةِ ساعةً، لا يُوافِقُها رَجُلٌ مسلمٌ، قايمٌ يُصلِّي، يسألُ اللهَ تعالى خيرًا، إلا أعطاه إيّاه ـ قال بكفِّه يُقَلِّلُها يُزَهِّدُها، مرّتين ـ» قال أبو هريرة: قال أبو القاسم ﷺ[٥].

---

(١) موسى بن عيسى بن عبدالله بن طانجور السراج، أبو القاسم، ولد سنة (٢٩٥هـ)، وتوفي سنة (٣٨٧هـ).
وثقه الأزهري والعتيقي وغيرهما.
انظر تاريخ بغداد (١٣/ ٦٤ ـ ٦٥)، والمنتظم لابن الجوزي (٧/ ٢٠١)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٥٩).

(٢) محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث الأزدي، أبو بكر الباغَنْدِي، ولد سنة بضع عشرة ومائتين، وتوفي سنة (٣١٢هـ).
وهو من أئمة هذا الشأن ببغداد، ومن كبار حفّاظ الحديث، لكن تُكُلِّم فيه. والراجح في أمره ماقاله عنه الخطيب، حيث قال: «لم يَثْبُت من أَمْرِ ابن البَاغَنْدِي مايُعَاب به سوىٰ التدليس، ورأيتُ كافَّةَ شيوخنا يحتجّون بحديثه، ويُخرجونه في الصحيح».
انظر تاريخ بغداد (٣/ ٢٠٩ ـ ٢١٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٨٣ ـ ٣٨٨)، ولسان الميزان (٥/ ٣٦٠ ـ ٣٦٢).

(٣) خالد بن الحارث بن عُبيد الهُجَيمي، أبو عثمان البصري، (ت ١٨٦هـ)، وله ست وستون سنة: ثقة ثبت. (التقريب: ١٦٢٩).

(٤) عبدالله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري، (ت ١٥٠هـ): ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب السَّخْتِياني في العلم والعمل والسن. (التقريب: ٣٥٤٣).

(٥) لعلّ مراد ابن سيرين بتكرير هذه العبارة: أن أبا هريرة رفع الحديث بلفظ «قال =

قال ابنُ عون: قلتُ لمحمد: أَيَّةُ ساعةٍ[١] أَظَنُّ عِنْدَكَ أن تكونَ الساعةَ؟ قال: أَظَنُّ عندي، أو قال: نَظُنُّ ـ إنِ اسْتَطَعْتَ ـ الساعةَ التي كان رسولُ اللهِ ﷺ يُصلِّي[٢].

● [٥٨] أخبرنا القاضي أبو يعلى، قراءةً عليه، قال: أخبرنا أبو محمد عبدالله بن أحمد بن مالك بن الحارث البَيِّع[٣]، قراءةً عليه، قال: حدثنا أبو بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني[٤]، قال: حدثنا علي بن

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٨٩).

= أبو القاسم ﷺ»، ولم يستخدم عبارة أخرى، مثل: «قال رسول الله ﷺ» ونحوها.

(١) كرّر الناسخ: «أية ساعة» مرتين، ثم ضرب على الثانية منهما.

(٢) إسناده صحيح.

أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٣٠، ٢٥٥، ٢٨٤، ٤٩٨ مرتين)، والبخاري (رقم ٥٢٩٤، ٦٤٠٠)، ومسلم (٢/ ٥٨٤ رقم ٨٥٢)، والنسائي (رقم ١٤٣٢) وفي الكبرىٰ (رقم ١٧٥٠ ـ ١٧٥٢)، وابن ماجه (رقم ١١٣٧)، والدارمي (رقم ١٥٧٧)؛ كلهم من طريق محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) (ت ٣٨٦هـ).

ووثقه ابن أبي الفوارس وغيره.

انظر تاريخ بغداد (٩/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١١٩).

(٤) عبدالله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، أبو بكر ابن أبي داود، وُلد سنة (٢٣٠هـ)، وتوفي سنة (٣١٦هـ).

إمام كبير، حافظٌ ثقة، شيخ بغداد في عصره. لكن تُكلِّم فيه من أقرانه وممن بينه وبينهم عداوةٌ معلومة، وجرحه أبوه جرحًا له توجيهٌ لا يؤثِّرُ في الاحتجاج بحديثه، ثم إن الأئمة لم يتخلّفوا عن تصحيح حديثه، والاعترافِ له بالإمامة.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٢١ ـ ٢٣٧)، ولسان الميزان (٣/ ٢٩٣ ـ ٢٩٧)، والتنكيل للمعلمي (١/ ٣٠٧ ـ ٣١٤ رقم ١٢٣).

خَشْرَم[١]، قال: حدثنا عيسى (يعني: ابن يونس)، عن ابن جريج، قال: أخبرني عَمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: أقبل رَجُلٌ حرام مع النبي ﷺ، فَخَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ، فَوُقِصَ وَقْصًا[٢]، فَمَاتَ. فقال رسولُ الله ﷺ: «اغْسِلُوهُ بماءٍ وَسِدْرٍ، وأَلْبِسُوهُ ثَوْبَيْهِ، ولا تُخَمِّرُوا رَأْسَه، فإنّهُ يأتي يومَ القيامةِ يُلَبِّي»[٣].

[٥٩] حدثنا القاضي أبو يعلى، إملاء، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن بن العباس المخلص، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا داود بن رُشَيد، قال: حدثنا الوليد (يعني: ابن مسلم)، عن زهير بن محمد[٤]، عن عبدالرحمن

---

(١) علي بن خَشْرَم المروزي، (ت ٢٥٧هـ أو بعدها)، وقد قارب المائة: ثقة. (التقريب: ٤٧٦٣).

(٢) الوقص: كسر العُنُق. انظر النهاية لابن الأثير ـ وقص ـ (٥/ ٢١٤).

(٣) إسناده صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ١٨٥٠، ١٩١٤، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٥٩١، ٢٦٠٠، ٣٠٣١، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٢٣٠)، والبخاري (رقم ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٨٣٩، ١٨٤٩، ١٨٥١)، ومسلم (رقم ١٢٠٦)، وأبو داود (رقم ٣٢٣٨ ـ ٣٢٤١)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٩٥١)، والنسائي (رقم ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨)، وابن ماجه (رقم ٣٠٨٤)، والدارمي (رقم ١٨٥٩)؛ كلّهم من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) زهير بن محمّد التميمي، أبو المنذر الخراساني، سكن الشام ثم الحجاز، (ت ١٦٢هـ): ثقة، إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضُعِّف بسببها. قال البخاري: كأنّ زهيرًا الذي يروي عنه الشاميون آخر. وقال أبو حاتم: حدّث بالشام من حفظه فكَثُرَ غلطه. (التقريب: ٢٠٦٠). =

ابن القاسم[١]، عن أبيه، عن عايشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد اللهُ بالوالي خيرًا، جعل له وَزِيرَ[٢] صِدْقٍ، إن نَسِيَ ذكَّرهُ، وإن ذَكَرَ أَعَانَهُ. وإذا أراد به غَيْرَ ذلك، / جعل له وَزِيرَ سُوءٍ، إن نَسِيَ لم يُذَكِّرْهُ، وإن ذَكَرَ لَمْ يُعِنْهُ»[٣]. [١١/ أ]

= قلت: والوليد بن مسلم شاميّ، بل نصّ الإمام البخاري أن الوليد بن مسلم يروي عن زهير بن محمد المناكير؛ فانظر العلل الكبير للترمذي (٢/ ٩٨١).

(١) عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدّيق التيمي، أبو محمد المدني، (ت ١٢٦هـ وقيل بعدها): ثقة جليل، قال ابن عيينة: كان أفضل أهل زمانه. (التقريب: ٤٠٠٧).

(٢) كانت في الأصل: (قرين)، فضُرب عليها، وكُتب تحتها: (وزير)، وكتب فوقها (صح صح)، وهو الصواب.

(٣) إسناده ضعيف، لأنّه من رواية الوليد بن مسلم الشامي عن زهير بن محمد، وتقدّم أن في رواية الشاميين عن زهير ضعفًا، لكن الحديث صحيح بمجموع طرقه.

وأخرج الحديث أبو داود (رقم ٢٩٣٢)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٤٤٩٤)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٢٢١)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (١٠/ ١١١)، وبدل ابن أبي المعمر التبريزي في النصيحة للراعي والرعيّة (١٠٣)؛ كلّهم من طريق الوليد بن مسلم (وصرّح بالسماع عندهم إلا عند ابن حبان)، عن زهير بن محمد.. به.

وأخرجه النسائي (رقم ٤٢٠٤)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (١٠/ ١١١) وفي شعب الإيمان (رقم ٧٤٠٢)، وأبو القاسم التيمي في الترغيب والترهيب (رقم ٢١٤٨)؛ كلّهم من طريق بقيّة بن الوليد، قال: حدثنا عبدالله بن المبارك، عن عمر بن سعيد بن أبي حسين النوفلي المكي، عن القاسم بن محمد، قال: سمعت عمتي (يعني عائشة رضي الله عنها) تقول: قال رسول الله ﷺ: «من ولي منكم عملاً، فأراد الله به خيرًا، جعل له وزيرًا صالحًا، إن نسي ذكّره، وإن ذكر أعانه». =

= وهذا إسنادٌ حسن، بعد تصريح بقيّة بن الوليد بالسماع.

وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ٧٠)، وإسحاق بن راهوية في مسنده (رقم ٩٥٦)، وأبو يعلى في مسنده (رقم ٤٤٣٩) وأبو بكر الخلال في السنة (رقم ٧٨)؛ كلّهم من طريق عبدالرحمن بن أبي بكر بن عبيدالله بن أبي مليكة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها.. بنحوه مرفوعًا.

وهذا إسناد ضعيف، فعبدالرحمن بن أبي بكر هذا: ضعيف. (التقريب: ٣٨٣٧)، وذكر ابن حبان هذا الحديث في ترجمته في المجروحين (٢/ ٥٢ ـ ٥٣). وعلىٰ هذا فَظَنَّ مَنْ ظَنّ أن عبدالرحمن بن أبي بكر هذا هو عبدالرحمن ابن القاسم نُسب إلىٰ جدّه، ظنٌّ خطأٌ.

وأخرجه البزّار في مسنده (كشف الأستار: رقم ١٥٩٢)؛ من طريق أبي سعيد المؤدِّب (محمد بن مسلم بن أبي الوضّاح الجزري)، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عَمرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة رضي الله عنها.. بنحوه مرفوعًا.

وهذا إسناد جيّد، قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ٢١٠): «رجاله رجال الصحيح».

وأخرجه أبو نعيم في أحاديث العادلين (رقم ٢٩، ٣٠)، والخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٣٧٦) وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (١/ ١٣٣ ـ ١٣٤)؛ من طريق فرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها.. بنحوه مرفوعًا.

وهذا إسناد ضعيف، فإن فرج بن فضالة ضعيف (التقريب: ٥٤١٨)، وهو ضعيفٌ بخاصّةٍ في يحيى بن سعيد الأنصاري (التهذيب ٨/ ٢٦١)، لكنه هنا متابَع، كما سبق.

وعلىٰ كُلّ، فهذا الحديث بمجموع طرقه يكون صحيحًا. وقد صححه ابن حبان؛ كما سبق، وأتبعه بَدَلُ بن أبي المعمر التبريزي في النصيحة للراعي والرعيه (١٠٣) بقوله: «حديث حسن».

وانظر تخريج أحاديث العادلين للسخاوي (١٣٩ ـ ١٤١).

[٦٠] أخبرنا القاضي أبو يعلى ابن الفراء، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: سمعت إسحاق بن محمد بن يوسف بن يعقوب النيسابوري[١] يقول: سمعت محمد بن يعقوب الاصم[٢]، يقول: سمعت الربيع بن سليمان[٣]، يقول: سمعت الشافعي محمد بن إدريس يقول: يحتاجُ طالبُ العلمِ إلى ثلاثِ خِصالٍ: أَوَّلُها: طولُ العُمرِ، والثّاني: سِعَةُ ذاتِ اليَدِ، والثالثُ: الذّكَاءُ[٤].

---

(١) إسحاق بن محمد بن يوسف بن يعقوب بن إبراهيم السوسي، أبو عبدالله النيسابوري، (ت ٤١٦هـ).
قال عنه عبدالغافر الفارسي في السياق ـ كما في منتخبه (رقم ٣٧٧) ـ: «العدل الثقة الرضا، من نبلاء الرجال، وكبار الصالحين، والمعتمدين في الحديث. . . كان محدّث وقته».
وانظر: تاريخ بغداد للخطيب (٦/ ٤٠٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣٩٨).

(٢) محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأموي مولاهم، أبو العباس الأصم، النيسابوري، ولد سنة (٢٤٧هـ)، وتوفي سنة (٣٤٦هـ).
وهو إمام مُسْنِد، ثقة مأمون، كان رُحْلة عصره، لعلوّ إسناده وتفرّده بكتب الشافعي.
انظر: الأنساب للسمعاني (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٥٢ ـ ٤٦٠).

(٣) الربيع بن سليمان بن عبدالجبار المرادي، أبو محمد المصري، المؤذن، صاحب الشافعي، (ت ٢٧٠هـ)، وله ست وتسعون سنة: ثقة. (التقريب: ١٩٠٤).

(٤) إسناده صحيح.
أخرجه أبو بكر الأنصاري في ستة مجالس من أماليه (١٤/ ب).
وأخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (٢/ ١٤٢)؛ عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن أبي العباس الأصم. . به.
وأخرجه الحافظ ابن حجر في توالي التأنيس (١٣٨)؛ من طريق أبي عَمرو ابن بالوية عن الأصم به. =

آخر حديث القاضي أبي يعلى
(رحمه الله)

= وقد صحّ عن الشافعي ـ كما عند ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي (١٣٤) ـ أنه قال: «لا يصلح طلب العلم إلا لمفلس. فقيل: ولا الغنيّ المَكْفِيّ؟ قال: ولا الغنيّ المكفيّ».

والجمع بينهما: أن المال عَونٌ على طلب العلم ولاشك، لكن الواقع أن الأغنياء إمّا مشغولون بطلب الدنيا، وإما أنّ أحدَهم يعتادُ الدِّعةَ والكسل (إذا ماكان مكفيًّا)، فلا يَجِدّ في طلبه للعلم جِدَّ الطالب الفقير.. غالبًا.

شيخ آخر [السابع]

[٦١] أخبرنا القاضي أبو الطَّيِّبِ طاهرُ بنُ عبدِالله بن طاهر الطَّبَرِي، الإمامُ في الفقه علىٰ مذهب الشافعي، رحمةُ الله عليه[١]، قال: حدثنا أبو أحمد

---

(١) طاهر بن عبدالله بن طاهر بن عمر الطبري، أبو الطيّب، الفقيه الشافعي، وُلد سنة (٣٤٨هـ)، وتوفي سنة (٤٥٠هـ). روى عن أبي أحمد ابن الغطريف جزءًا تفرد في الدنيا بعلوه، وآخر من روىٰ عنه أبو بكر الأنصاري صاحب المشيخة.

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٣٥٨ ـ ٣٦٠): «اختلفتُ إليه، وعلّقتُ عنه الفقهَ سنينَ عِدَّة... وكان ثقة، صادقًا، ديّنًا، ورعًا، عارفًا بأصول الفقه وفروعه، محقّقًا في علمه، سليمَ الصدر، حَسَنَ الخُلُق، صحيحَ المذهب، جيّدَ اللسان، يقول الشعر علىٰ طريقة الفقهاء».

وقال عنه أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء (١٢٧ ـ ١٢٨): «شيخُنا وأستاذُنا... مات وهو ابن مائة وسنتين، لم يختلّ عقله، ولا تغيّر فهمه، يُفتي مع الفقهاء، ويستدرك عليهم الخطأ، ويقضي ويشهد، ويحضر المواكب في دار الخلافة إلىٰ أن مات... ولم أَرَ فيمن رأيتُ أكملَ اجتهادًا وأشدَّ تحقيقًا وأجودَ نظرًا منه. وشَرَحَ المزني، وصنّف في الخلاف والمذهب والأصول والجدل كُتُبًا كثيرةً ليس لأحدٍ مثلها. لازمتُ مجلسَه بضعَ عشرةَ سنة...».

وانظر: الأنساب للسمعاني (٩/ ٤٢ ـ ٤٣)، والمنتظم لابن الجوزي (٨/ ١٩٨)، والتقييد لابن نقطة (٣٠٣ رقم ٣٦٩)، وطبقات فقهاء الشافعيّة لابن الصلاح (١/ ٤٩١ ـ ٤٩٢ رقم ١٧٨)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢/ ٥١٢ ـ ٥١٥)، ومنتخب السياق لعبدالغافر: للصَّريفيني (رقم ٨٥٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٦٦٨ ـ ٧٧١)، وتاريخ الإسلام له (٢٤١ ـ ٢٤٥)، وطبقات الشافعية الكبرىٰ لابن السبكي (٥/ ١٢ ـ ٥٠).

محمد بن أحمد بن الغِطْرِيف[١]، بِجُرْجَان[٢]، سنة إحدىٰ وسبعين وثلاثماية، قال: حدثنا الإمام أبو العباس أحمد بن عمر بن سُرَيْج[٣]، قال: حدثنا أبو داود السجستاني[٤]، قال: حدثنا عبدالوَهّاب بن نَجْدة[٥]، قال:

---

(١) محمد بن أحمد بن حسين بن القاسم بن السريّ بن الغِطْريف بن الجهم العبدي، أبو أحمد الغطريفي الجُرجاني، ولد سنة بضع وثمانين ومائتين، (ت ٣٧٧هـ).

وهو إمام حافظ مجوِّدٌ رحّال، وكان مع علمه صوّامًا قوّامًا متعبّدًا، صنّف الصحيح علىٰ المسانيد. ولم يَنْجُ من الكلام فيه، لكن لم يزعم أحدٌ أنه مجروح، بل هو ثقةٌ ثبتٌ من كبار حفّاظ زمانه.

انظر: تاريخ جرجان للسهمي (رقم ٧٧٩)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٥٤ ـ ٣٥٦)، ولسان الميزان (٥/ ٣٥ ـ ٣٦).

(٢) جُرْجَان: إقليم في جنوب بحر قزوين (الخزر)، عاصمته مدينةٌ باسمه (جرجان)، يقع الآن شمالي إيران.

انظر: معجم البلدان لياقوت (٢/ ١١٩ ـ ١٢٢)، وبلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج (٤١٧ ـ ٤٢٢)، وأطلس العالم (٥٣).

(٣) أحمد بن عمر بن سُرَيج البغدادي، أبو العباس القاضي الشافعي، ولد سنة بضع وأربعين ومائتين، وتوفي سنة (٣٠٦هـ).

الإمام، شيخ الإسلام، فقيهُ العراقين، مجدِّدُ قرنِه، لا يُسأَلُ عنه هو يُسأل عن الناس.

انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٢٨٧ ـ ٢٩٠)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٠١ ـ ٢٠٤).

(٤) سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، أبو داود صاحب السنن، (ت ٢٧٥هـ): ثقة حافظ. (التقريب: ٢٥٤٨).

(٥) عبدالوهّاب بن نجدة الحَوْطي، أبو محمد، (ت ٢٣٢هـ): ثقة. (التقريب: ٤٢٩٢).

حدثنا إسماعيل بن عياش[١]، عن شرحبيل بن مسلم[٢]، قال: سمعت أبا أمامة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث. ولا تنفق المرأةُ شيئًا مِن بَيْتِها إلا بإذن زَوْجها». قيل: يارسولَ الله، ولا الطعامُ؟ قال: «ذاك أفضلُ أموالِنا. والعَارِيَّةُ مُوَدَّاةٌ،

---

(١) إسماعيل بن عيّاش بن سُليم العَنْسي، أبو عتبة الحمصي، (ت ١٨١هـ أو ١٨٢هـ)، وله بضع وسبعون سنة: صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخلِّطٌ في غيرهم. (التقريب: ٤٧٧).

(٢) شرحبيل بن مسلم بن حامد الخولاني الشامي، صدوق فيه لين. (التقريب: ٢٧٨٦).

لكن الحافظ حكم عليه في موافقة الخُبر الخَبر (٢/٣١٧) الذي أنهى مجالسه في سنة (٨٣٦هـ)، أي بعد (التقريب)، بقوله: «شامي ثقة».

وهذا هو الصواب؛ فقد وثّقه الإمام أحمد، وابن نمير، والعجلي، والفسوي، والحاكم، وذكره ابن حبان في الثقات. ووثقه كذلك ابنُ معين في رواية الدوري عنه، في حين قال عنه ـ في رواية إسحاق بن منصور ـ: «ضعيف»؛ إلا أن الدوري ألصق بابن معين من إسحاق بن منصور. ويؤكد توثيق ابن معين له روايةُ عبدالله بن الإمام أحمد في العلل (رقم ٣٩٠٩) قال: «سألت يحيى عن إسماعيل بن عياش؟ فقال: إذا حدّث عن الشيوخ الثقات: محمد بن زياد، وشرحبيل بن مسلم». وللإمام أحمد عبارة نحوها في سؤالات أبي داود له (رقم ٢٩١)، حيث قال: «ماروى ابن عياش عن شيخ أوثق من شرحبيل بن مسلم».

انظر: التاريخ عن ابن معين رواية الدوري (رقم ٥١٢١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/٣٤٠)، ومعرفة الثقات للعجلي (رقم ٧٢٢)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/٤٥٦)، والمعجم الصغير للطبراني (رقم ٢١٢)، والثقات لابن حبان (٤/٢٦٣)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (٢٤٣)، والتهذيب (٤/٣٢٥).

والمِنْحَةُ مَرْدُوْدَةٌ، والدَّيْنُ مَقْضِي، والزَّعِيمُ غَارِمٌ»[١].

[٦٢] أخبرنا القاضي أبو الطيّب، قراءةً عليه، قال: حدثنا الغِطْرِيفيُّ، قال: حدثنا أبو العبّاس بن سُرَيج، قال: حدثنا الرَّمَادِي[٢]، قال: حدثنا

---

(١) إسناده حسن.
وهو في جزء ابن الغطريف (رقم ٢٢)، وهو من رواية أبي بكر الأنصاري.
وأخرجه الإمام أحمد (٥/ ٢٦٧)، وأبو داود (رقم ٣٥٦٥، ٢٨٧٠)، والترمذي، وحسّنه في موضعين وصحّحه مَرّة (رقم ٦٧٠، ١٢٦٥، ٢١٢٠)، وابن ماجه (رقم ٢٢٩٥، ٢٧١٣، ٢٣٩٨، ٢٤٠٥، ٢٠٠٧)، وأبو داود الطيالسي (رقم ١١٢٧، ١١٢٨)، وعبدالرزاق في المصنف (رقم ١٦٣٠٨)، وسعيد بن منصور في السنن (رقم ٤٢٧)، وعبدالله بن أحمد في زوائد المسند (٥/ ٢٦٧)، والطحاوي في بيان مشكل الأحاديث (٩/ ٢٦٤ رقم ٣٦٣٣)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٧٦١٥) ومسند الشاميين له (رقم ٥٤١)، وابن عدي في الكامل (١/ ٢٩٤)، والدارقطني في السنن (٣/ ٤٠ ـ ٤١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٧٢، ٨٨، ٢١٢)، وغيرهم؛ من طريق إسماعيل ابن عيّاش.. به.
تنبيه: نقل المزّي في تحفة الأشراف (٤/ ١٦٩) عن الترمذي أنه حَسّن الحديث، ولم ينقل عنه التصحيح الوارد في مطبوع كتاب الترمذي. في حين نقل التصحيح كل من عبدالحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى (٣/ ٢٨١)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٢٦). بل لقد وقفت على التصحيح أيضًا في نسخة الكروخي من جامع الترمذي (١٤١/ب) وانظر المواطن السابقة في هذه النسخة (٥٢/ب، ٩٣/أ ـ ب).

(٢) أحمد بن منصور بن سيّار البغدادي الرَّمادي، (ت ٢٦٥هـ)، وله ثلاث وثمانون: ثقة حافظ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن. (التقريب: ١١٤).

عبدالرزاق[١]، قال: أخبرنا مَعْمَرٌ[٢]، عن الزهري، عن أبي سلمة[٣]، عن جابر، قال: كان النبيُّ ﷺ لا يُصَلِّي علىٰ رَجُلٍ عليه دَيْنٌ، فَأُتي بميِّتٍ عليه دَيْنٌ، فقال: «صَلُّوا علىٰ صَاحِبِكم». فقال أبو قتادة: هو عَلَيَّ، يارسولَ الله؛ فَصَلَّىٰ عليه. فَلَمَّا فَتَحَ اللهُ الفُتوحَ، قال: «أَنَا أَوْلَى بالمومنين، مَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَعَلَيَّ، وَمَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرَثَتِهِ»[٤]. / [١١/ ب]

---

(١) عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، (ت ٢١١هـ)، وله خمس وثمانون: ثقة حافظ، مصنِّفٌ شهير، عمي في آخر عمره فتغيّر، وكان يتشيّع. (التقريب: ٤٠٩٢).

وقد وجدتُ تاريخ عَمَى عبدالرزاق، فقد أرّخه الإمام أحمد، كما في مسائل ابن هانيء (رقم ٢١٠٦)، بسنة (٢٠٦هـ).

وأحمد بن منصور الرمادي سمع من عبدالرزاق كتبه سنة (٢٠٤هـ)، كما أخبر هو بذلك عن نفسه؛ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٣٩٠). فحديث الرمادي عن عبدالرزاق لا مغمز فيه، لأنه قبل تغيُّر عبدالرزاق.

ومع ذلك، فعبدالرزاق إمام حافظ، لم يتخلّف أحدٌ عن تصحيح حديثه كلّه، إلا أحاديث معدودة أُنكرت عليه؛ كما حرره الإمام الذهبي في الميزان (٢/ ٦٠٩ ـ ٦١٤).

(٢) معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، (ت١٥٤هـ)، وهو ابن ثمان وخمسين، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام عن عروة شيئًا، وكذا فيما حدّث به بالبصرة. (التقريب: ٦٨٥٧).

(٣) أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، المدني، اختلف في اسمه، (ت ٩٤هـ أو ١٠٤هـ)، وكان مولده سنة بضع وعشرين: ثقة مكثر. (التقريب: ٨٢٠٣).

(٤) إسناده صحيح.

وهو في جزء ابن الغطريف (رقم ٢٥). =

● [٦٣] أخبرنا القاضي أبو الطيّب، قال: حدثنا الغِطْرِيفي، قال: أخبرنا الحَسَنُ بن سفيان[١]، قال: حدثنا عُبيدالله بن فَضَالة[٢]، قال: حدثنا [الحُسَين][٣]

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٨٩ ـ ١٩٠).

= وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٩٦)، وأبو داود (رقم ٢٩٥٩، ٣٣٤٣)، والنسائي (رقم ١٩٦٢)، وعبدالرزاق في المصنف (رقم ١٥٢٥٧)، وعبد بن حميد في مسنده (رقم ١٠٨١)، وابن الجارود في المنتقى (رقم ١١١١)، وأبو عوانه في مستخرجه علىٰ صحيح مسلم (إتحاف المهرة لابن حجر: رقم ٣٨٥٤)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٣٠٦٤)، وغيرهم؛ من طريق عبدالرزاق ابن همام.. به.

وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٣٠)، وأبو داود الطيالسي (رقم ١٦٧٣)، والدارقطني (٣/ ٧٩)، والحاكم وصححه (٢/ ٥٨)، والبيهقي (٦/ ٧٥)؛ من طُرقٍ عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر رضي الله عنه.. بنحوه.

وإسناده حسن، فعبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي: صدوق، في حديثه لين، ويُقال: تغيّر بآخره. (التقريب: ٣٦١٧).

(١) الحسن بن سفيان بن عامر الشيباني، أبو العباس الخراساني النسوي، صاحب المسند، ولد سنة بضع ومائتين، وتوفي سنة (٣٠٣هـ).

قال عنه الحاكم: «كان محدّثَ خراسان في عصره، مقدَّمًا في الثَّبَت والكثرة والفهم والفقه والأدب».

انظر الأنساب للسمعاني (٢/ ٦٠ ـ ٦١) (١٣/ ٩٥)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٥٧ ـ ١٦٢)، ولسان الميزان (٢/ ٢١١).

(٢) عبيدالله بن فَضَالة بن إبراهيم النسائي، أبو قُدَيد، (ت ٢٤١هـ): ثقة ثبت. (التقريب: ٤٣٥٨).

(٣) تحرّفت في الأصل إلىٰ (الحَسَن)، والتصويب من جزء الأحاديث المنتقاة، ومن دراسة الإسناد.

ابن الوليد[١]، قال: حدثنا سليمان بن أرقم[٢]، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «الصُّبْحَةُ[٣] تَمْنَعُ الرِّزْقَ» ـ يعني: نوم الغداة[٤] ـ.

---

(١) الحسين بن الوليد القرشي، النيسابوري، لَقَبُه: كُمَيْل، ويلقّب أيضًا: شمين، (ت ٢٠٢هـ أو ٢٠٣): ثقة. (التقريب: ١٣٦٨).

(٢) سليمان بن أرقم البصري، أبو معاذ: ضعيف. (التقريب: ٢٥٤٧).
قلت: بل هو متروك، كما قال الذهبي في الكاشف (رقم ٢٠٦٨)، وانظر التهذيب (٤/ ١٦٨ ـ ١٦٩).

(٣) الصُّبْحة، النوم أوّل النهار. انظر النهاية لابن الأثير ـ صبح ـ (٣/ ٧).

(٤) إسنادهُ شديدُ الضعف، وحُكم علىٰ الحديث بالوضع، ونوزع في وَضْعه.
وهو في جزء ابن الغطريف (رقم ٤٢).
وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (٥/ ١٣٦)؛ من حديث أبي الطيّب الطبري.. به.
وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٩/ ٢٥١)؛ من طريق محمد بن أسلم الطوسي، عن الحسين بن الوليد القرشي.. به.
وله وَجْهٌ آخر:
أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائد المسند (رقم ٥٣٠)، وابن عدي في الكامل (١/ ٣٢٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ٤٧٣١)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ٦٥)، وابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٦٨) وفي العلل المتناهية (رقم ١١٦٢)؛ كلّهم من طريق: إسماعيل بن عياش، عن إسحاق ابن أبي فروة، عن محمد بن يوسف، عن عَمرو بن عثمان بن عفان، عن أبيه.. به.
وهذا إسنادٌ شديد الضعف، فإسحاق بن عبدالله بن أبي فروة الأموي مولاهم، المدني (ت ١٤٤هـ)، متروك. (التقريب: ٣٧١).
أضف إلىٰ ذلك: أن إسماعيل بن عياش ضعيفٌ في غير الشاميين، كما سبق في ترجمته. =

= وقد رواه إسماعيل بن عيّاش مرّة أخرى، فأسقط اسم ابن أبي فروة، وقال: «عن رجل»؛ أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائد المسند (رقم ٥٣٣)، وابن عدي في الكامل (١/ ٣٢٧).

ورواه ابنُ عيّاش أيضًا، مُبْهِمًا اسم ابن أبي فروة كذلك، لكن جعل الحديث لأنس بن مالك رضي الله عنه؛ أخرجه البيهقي في الشعب (رقم ٤٧٣٢).

ورواه ابن عيّاش كذلك علىٰ وجهٍ آخر غريبٍ عنه: قال الطحاوي في بيان مشكل الأحاديث (٣/ ١٠٣ رقم ١٠٧٤): «حدثنا علي بن معبد، قال: حدثنا مُعلَّى بن منصور، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن أميّة، عن موسى بن عمران بن منّاح، عن أبان بن عثمان، عن عثمان. . .» ـ فذكره.

قلت: إسماعيل بن أميّة بن عَمرو الأموي مكّي، وابنُ عيّاش ضعيفٌ في غير الشاميين.

وموسى بن عمران بن منّاح: ذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٢٩٦)، وقال عنه الحافظ سعد الدين الحارثي (ت ٧١١هـ) ـ كما في ذيل ميزان الاعتدال للعراقي (رقم ٧١٨) ـ: «لا أعرف حاله»، وقال عنه الحسيني في الإكمال (رقم ٨٩١): «ليس بمشهور»، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٢٧): «لم أجد مَنْ ترجمه بما يشفي».

وانظر: التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٢٩٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ١٥٩)، والمؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ٢١٠٤)، والعلل له (٣/ ٩ رقم ٢٥٥)، ولسان الميزان لابن حجر (٦/ ١٣٢)، وتعجيل المنفعة له (٢/ ٢٩١ رقم ١٠٧٨).

وهذا الإسناد مع هاتين العلّتين منكر أيضًا! حيث إن الحديث إنما يرويه ابنُ عيّاش عن ابن أبي فروة، كما سبق عنه. حتى قال ابنُ عدي (الموضع السابق): «هذا الحديث لا يُعرف إلا به»، وقال البيهقي في الشعب (الموضع السابق): «إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة تفرّد بهذا الحديث، وخلّط في إسناده».

أمّا الطحاوي فأتبع هذا الإسناد الغريب الذي ذكره بقوله: «غير أنّ أهل

● [٦٤] أخبرنا القاضي أبو الطيّب الطبري، قال: حدثنا الغِطْرِيفي، قال: حدثنا أبو خليفة (يعني: الجُمَحي)، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم[١]، عن همّام[٢] وشعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن ابن عباس، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «العَايِدُ في هِبَتِهِ، كالعَايِدِ في قَيْئِهِ»[٣].

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٠).

= الإسناد يُضعّفون هذا الإسناد، لأنه عن إسماعيل بن عيّاش عن غير أهل بلده، وإن كانوا لا يتحامون روايته».

قلت: لا يتحامون روايته مع ضعفها، إذا لم يجتمع مع الضعف نكارة حديثه.

وقد حكم ابنُ الجوزي علىٰ الحديث بالوضع، كما سبق عنه. ووافقه الصغاني فأورده في الموضوعات الواردة في الشهاب للقضاعي، انظر الدر الملتقط (١٧ رقم١).

بينما نوزع في وَضْعه، بذكر شواهد له، الله أعلمُ بها.

انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي (رقم ٦١٥)، واللآلىء المصنوعة للسيوطي (٢/ ١٥٦ ـ ١٥٨)، وذيل القول المسدَّد للمدراسي الهندي (٨٠ ـ ٨٢ رقم٩).

والذي لا أشك فيه: شدّةُ ضعف هذا الحديث.

(١) مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، أبو عَمرو البصري، (ت ٢٢٢هـ): ثقة مأمون مكثر، عمي بآخره. (التقريب: ٦٦٦٠).

(٢) همّام بن يحيى بن دينار العَوْذي المُحَلِّمي مولاهم، البصري، (ت ١٦٤هـ أو ١٦٥هـ)، ثقة ربما وهم. (التقريب: ٧٣٦٩).

(٣) إسناده صحيح.

وهو في جزء ابن الغطريف (رقم ٥٠).

وأخرجه النجيب الحراني في مشيخته (رقم ١٠)، وابن البخاري في مشيخته (١/ ٥٤٧ ـ ٥٤٨ رقم ٢٢٢)، من طريق أبي بكر الأنصاري به.

وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٢٥٢٩، ٢٦٤٦، ٣١٤٦، ٣١٧٨، ٣٢٢١)، =

● [٦٥] سمعت القاضي أبا الطيّب الطبري، يقول: سمعت أبا أحمد الغِطْرِيفي، يقول: سمعت أبا خليفة يقول: سمعت عبدالرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم[١]، يقول: سمعت الربيع بن مسلم[٢]، يقول: سمعت محمد بن زياد[٣]، يقول: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ أقوامٍ يُقَادُونَ إلى الجَنَّةِ في السّلاسل[٤]»[٥].

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٠).

= والبخاري (رقم ٢٦٢١)، ومسلم (رقم ١٦٢٢)، وأبو داود (رقم ٣٥٣٨)، والنسائي (رقم ٣٦٩٦، ٣٦٩٧)، وابن ماجه (رقم ٢٣٨٥)؛ كلهم من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس رضي الله عنهما. . به.

(١) الجمحي البصري، (ت ٢٣٠هـ)، صدوق. (التقريب: ٣٨٣٦).

(٢) الربيع بن مسلم الجمحي البصري، (ت ١٦٧هـ): ثقة. (التقريب: ١٩١١).
وقال أبو داود ـ كما في التهذيب (٣/ ٢٥١) ـ: «هو أروىٰ الناس عن محمد بن زياد».

(٣) محمد بن زياد الجُمحي مولاهم، أبو الحارث المدني، نزيل البصرة: ثقة ثبت، ربما أرسل. (التقريب: ٥٩٢٥).

(٤) هم أُساریٰ الكفّار، يُقَيَّدون، ثم إذا أُدْخِلوا ديار المسلمين، عرفوا صحّة الإسلام، فآمنوا طوعًا، فيكونون من أهل الجنة. وانظر فتح الباري (٦/ ١٦٨ ـ ١٦٩).

(٥) إسناده حسن، وهو صحيح.
وهو في جزء ابن الغطريف (رقم ٥٨).
وأخرجه أبو بكر الأنصاري أيضًا في الأحاديث الصحاح (٣٥/ ب).
وأخرجه ابن حبان (رقم ١٣٤)؛ عن أبي خليفة الجمحي. . بإسناده ومتنه نصًّا.
وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٠٢ مرتين، ٤٠٦، ٤٥٧)، والبخاري (رقم =

[٦٦] سمعت القاضي أبا الطيّب الطبري، يقول: سمعت أبا أحمد الغِطْرِيفي، يقول: سمعت أبا خليفة، يقول: سمعت عُبَيدالله بن عايشة[١]، يقول: سمعت حمّاد بن سلمة، يقول: سمعت يحيى بن سعيد الأنصاري[٢] يقول: سمعت سعيد بن المسيّب يقول: سَرَقَتْ[٣] امرأةٌ من قريش، فَتَشَفَّعَ فيها أسامةُ بن زيد، فقال النبي ﷺ: «إن هذا حدٌّ من حدود الله، فلو كانت فاطمةُ بنتُ محمّدٍ لَقَطَعْتُهَا». فَقَطَعَهَا [النبيُّ][٤] ﷺ[٥].

= ٣٠١٠)، وأبو داود (رقم ٢٦٧٧)؛ من طريق محمد بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.. به.

وأخرجه البخاري (رقم ٤٥٥٧)، والنسائي في التفسير (رقم ٩١)؛ من طريق ميسرة بن عمار الأشجعي، عن أبي حازم سلمان الأشجعي، عن أبي هريرة رضي الله عنه.. بنحوه.

وأخرجه الإمام أحمد (٢/٤٤٨)؛ من طريق الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه.. به.

(١) عبيدالله بن محمد بن حفص بن عمر التيمي، يقال له: ابن عائشة، والعائشي، والعيشي، نسبة إلىٰ عائشة بنت طلحة، لأنه من ذرّيّتها، (ت ٢٢٨هـ): ثقة جواد، رُمي بالقدر ولم يثبت. (التقريب: ٤٣٦٣).

(٢) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، المدني، أبو سعيد القاضي، (ت ١٤٤هـ أو بعدها): ثقة ثبت. (التقريب: ٧٦٠٩).

(٣) سقطت من الأصل كلمة (سرقت)، فأُلحقت في الحاشية، وعليها علامة التصحيح: (صح).

(٤) انطمس بعضُها في الأصل، ويدل عليها السياق.

(٥) إسناده صحيح إلى سعيد بن المسيب، وهو مرسل. لكنّه صحّ من وجوه أخرىٰ. وهو في جزء ابن الغطريف (رقم ٥٩).

وأخرجه عبدالرزاق (رقم ١٨٨٣٣)؛ عن ابن جريج، قال: أخبرني يحيى =

● [٦٧] حدثنا القاضي أبو الطيّب، قال: حدثنا الغِطْرِيفي، قال: حدثنا أبو خليفة، قال: حدثنا القَعْنَبِيُّ، قال: حدثنا مالك، عن زيد بن أسلم[١]، عن عطاء بن يسار[٢]، عن ابن عباس: أن رسولَ الله ﷺ: «أكَلَ كَتِفَ / شَاةٍ، ثُمَّ صَلَّىٰ، وَلَم يَتَوَضَّأْ»[٣]. [١٢/ أ]

[٦٨] حدثنا القاضي أبو الطيّب، قال: حدثنا أبو أحمد الغِطْرِيفي،

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٠).

= ابن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيب... فذكر نحوه مرسلاً.
وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ٤١، ١٦٢)، والبخاري (رقم ٢٦٤٨، ٣٤٧٥، ٣٧٣٢، ٣٧٣٣، ٤٣٠٤، ٦٧٨٧، ٦٧٨٨، ٦٨٠٠)، ومسلم (رقم ١٦٨٨)، وأبو داود (رقم ٤٣٧٣، ٤٣٧٤، ٤٣٩، ٤٣٩٧)، والترمذي وصححه (رقم ١٤٣٠)، والنسائي (رقم ٤٨٩٤ ـ ٤٩٠٣)، وابن ماجه (رقم ٢٥٤٧)، والدارمي (رقم ٢٣٠٧)؛ من طريق الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنهما.. بنحوه مطوّلاً ومختصرًا.

(١) زيد بن أسلم العدوي، مولىٰ عمر، أبو عبدالله وأبو أسامة، المدني، (ت١٣٦هـ): ثقة عالم، وكان يرسل. (التقريب: ٢١٢٩).

(٢) عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة، (ت ٩٤هـ وقيل بعد ذلك): ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة. (التقريب: ٤٦٣٨).

(٣) إسناده صحيح.
وهو في جزء الغطريفي (رقم ٦٢).
وهو في الموطأ لمالك برواية القعنبي (٤٩)، وبرواية الليثي (١/ ٢٥).
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ١٩٨٨)، والبخاري (رقم ٢٠٧)، ومسلم (رقم ٣٥٤)، وأبو داود (رقم ١٨٧)، والنسائي في الكبرىٰ (رقم ٤٦٩١)؛ كلّهم من طريق مالك.. به.

قال: حدثنا أبو خليفة، قال: حدثنا إبراهيم بن بَشَّار الرَّمَادي[١]، قال: حدثنا سفيان[٢]، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ، قال: «ماتركتُ بعدي فتنةً أضرَّ على أُمّتي من النساء علىٰ الرجال»[٣].

[٦٩] حدثنا القاضي أبو الطيّب، قال: حدثنا الغِطْرِيفي، قال: حدثنا أبو خليفة، قال: حدثنا القَعْنَبِي، عن مالك، عن أبي الزِّنَاد[٤]، عن الأعرج[٥]، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا اشْتَدّ الحَرُّ، فَابْرِدُوا[٦] عَنِ

---

(١) أبو إسحاق البصري، مات في حدود (٢٣٠هـ): حافظ له أوهام. (التقريب: ١٥٦).

(٢) كلمة (سفيان) لَحَقٌ فوق السطر، وبعده علامة التصحيح (صح)؛ وهو تصحيح صحيح.

(٣) إسناده صحيح.
وهو في جزء ابن الغطريف (رقم ٦٧).
وأخرجه الإمام أحمد (٥/ ٢٠٠، ٢١٠)، والبخاري (رقم ٥٠٩٦)، ومسلم (رقم ٢٧٤٠، ٢٧٤١)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٢٧٨٠)، والنسائي في الكبرىٰ (رقم ٩١٥٣)، وابن ماجه (رقم ٣٩٩٨)؛ من طريق سليمان بن طرخان التيمي.. به.
وسيأتي من وجه آخر (برقم ٥٦٨).

(٤) عبدالله بن ذكوان القرشي، أبو عبدالرحمن المدني، يُعرف بأبي الزناد، (ت١٣٠هـ وقيل بعدها): ثقة فقيه. (التقريب: ٣٣٢٢).

(٥) عبدالرحمن بن هُرْمُز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث، (ت ١١٧هـ): ثقة ثَبْتٌ عالم. (التقريب: ٤٠٦٠).

(٦) الإبراد: انكسار الوهج والحرّ، وهو: الدخول في البَرْد. انظر النهاية لابن الأثير ـ برد ـ (١/ ١١٤).

الصَّلاةِ، فإنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّم»[١].

[٧٠] أخبرنا القاضي أبو الطيّب الطبري، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو أحمد الغِطْرِيفي، قال: حدثنا أبو خليفة، قال: حدثنا عثمانُ بنُ الهيثم[٢]، قال: حدثنا عَوْف، عن شَهْرِ بن حوشب[٣]، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لو كان العِلْمُ مُعَلَّقًا بِالثُّرَيَّا، لَتَنَاوَلَهُ قَوْمٌ مِنْ أَبْنَاءِ فَارِس»[٤].

---

(١) إسناده صحيح.
وهو في جزء ابن الغطريف (رقم ٧٣).
وهو في الموطأ لمالك (١/ ١٦).
وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٦٢)، وابن ماجه (رقم ٦٧٧)؛ من طريق مالك.. به.
وأخرجه البخاري (رقم ٥٣٣)؛ من طريق الأعرج.. به.
وأخرجه البخاري (رقم ٥٣٦)، ومسلم (رقم ٦١٥)؛ من طُرُقٍ أخرىٰ عن أبي هريرة رضي الله عنه.. به.

(٢) عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى العبدي، أبو عَمرو البصري المؤذّن، (ت ٢٢٠هـ): ثقة، تغيّر فصار يتلقّن. (التقريب: ٤٥٥٧).
قلت: وأبو خليفة ممّن سمع منه بأخرة، حيث إن أبا خليفة وُلد سنة (٢٠٦هـ)، بل صرّح الذهبي في السير (١٠/ ٢١٠) بأنه خاتمة أصحاب عثمان بن الهيثم.
لكن تغيّر عثمان بن الهيثم لا يقتضي ردّ حديثه، وإنما غضّه عن رتبة الحفظ، كما عبّر الذهبي عنه في السير (الموضع السابق). فيكون حديثه بعد تغيّره من قبيل الحديث الحسن.

(٣) شهر بن حوشب الأشعري الشامي، مولى أسماء بنت يزيد، (ت ١١٢هـ): صدوق، كثير الإرسال والأوهام. (التقريب: ٢٨٤٦).

(٤) إسناده محتمِلٌ للتحسين، لكنّه بهذا اللفظ مُعَلّ. =

آخِرُ حَدِيْثِ ٱلْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ

= وهو في جزء ابن الغطريف (رقم ٥٧).

وأخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢١٠)؛ من طريق أبي بكر الأنصاري.. به.

وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٦٩)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٩)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٦٤) وذكر أخبار أصبهان (١/ ٤)؛ من طريق شهر بن حوشب.. به، بلفظ: «لو كان العلم..».

وقد ذكر لشهر بن حوشب متابع، فقد أخرجه ابن حبان في صحيحه (رقم ٧٣٠٩)، وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١/ ٥)؛ من طريق: يحيى بن أبي الحجاج، عن عوف الأعرابي، عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة.. به مرفوعًا، بلفظ: «لو كان العلم..».

لكن يحيى بن أبي الحجّاج الأهتمي: لين الحديث. (التقريب ٧٥٧٧).

والأهمّ من ذلك أن يحيى بن أبي الحجاج خالف جماعة من الثقات، رووه عن عوف عن شهر بن حوشب، لا عن عوف عن محمد بن سيرين!.

ولذلك صرّح الدارقطني في العلل (١٠/ ٤٨ ـ ٤٩ رقم ١٨٥٠)، بتصويب رواية من رواه عن عوف عن شهر بن حوشب.

والحديث أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤١٧)، والبخاري (رقم ٤٨٩٧، ٤٨٩٨)، ومسلم (رقم ٢٥٤٦)، والترمذي (رقم ٣٣١٠، ٣٩٣٣)، والنسائي في فضائل الصحابة (رقم ١٧٣)؛ من طريق أبي الغيث سالم المدني، عن أبي هريرة رضي الله عنه.. مرفوعًا بلفظ: «لو كان الدين بالثريا..»، أو «لو كان الإيمان..».

وقد استوعب طرق هذا الحديث وألفاظه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في مقدّمة كتابه: ذكر أخبار أصبهان (١/ ١ ـ ٩).

شَيْخٌ آخَر [الثَّامِنُ]

[٧١] أخبرنا أبو القاسم عمر بن الحسين بن إبراهيم بن محمد الخَفَّاف[(١)]، في شعبان من سنة سبع وأربعين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو الفضل عبيدالله ابن عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ابن عبدالرحمن بن عوف الزهري[(٢)]، قراءةً عليه وأنا أسمع، في يوم الجمعة النصف من جمادىٰ الأولىٰ[(٣)] من سنة ثلاث وسبعين وثلاثماية، قال: حدثنا أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري، قال: حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري[(٤)]، قال: حدثنا حجاج بن المنهال[(٥)]، قال: حدثنا حماد بن

---

(١) وُلد سنة (٣٦٣هـ)، وتوفي سنة (٤٥٠هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ٢٧٦): «كتبت عنه، وكان صدوقًا».
وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٢٥٦)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٥٩).

(٢) وُلد سنة (٢٩٠هـ)، وتوفي سنة (٣٨١هـ).
وثّقه الدارقطني والبرقاني والأزهري والخطيب وجماعةٌ، وكان عابدًا مجاب الدعوة.
انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٩٢ ـ ٣٩٤).

(٣) في الأصل: (الأول) بالتذكير، وهو لَحْن.

(٤) محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذُّهْلي، النيسابوري، الزهري، (ت ٢٥٨هـ)، وله ست وثمانون سنة: ثقة حافظ جليل. (التقريب: ٦٤٢٧).

(٥) حجاج بن المنهال الأنماطي، أبو محمد السلمي مولاهم، البصري، (ت٢١٦هـ أو ٢١٧هـ): ثقة فاضل. (التقريب: ١١٤٦).

سلمة، عن ثابت وحميد، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «جُعِلَتْ لي كُلُّ أَرْضٍ طَيِّبَةٍ[١] مسجدًا وَطَهُورًا»[٢].

[٧٢] أخبرنا أبو القاسم الخَفَّاف / ، قال: أخبرنا الزهري، قال: حدثنا [١٢/ ب] يحيى بن محمّد بن صاعد، قال: حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا محمد بن إدريس الشافعي، قال: حدثنا مالك، عن أبي الزِّنَاد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «صَلاةُ الجماعةِ أفضلُ من صلاةِ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بخمسةٍ وعشرين جُزْءًا»[٣].

---

(١) لم تُضبط في الأصل إلا بتشديد الياء، ويصحّ في ضبطها الوجهان المثبتان: الكسر والفتح؛ وانظر: المختارة للضياء (٥/ ٤٣).

(٢) إسناده صحيح.
وأخرجه الضياء المقدسي في المختاره (٥/ ٤٢ ـ ٤٣ رقم ١٦٥٣)؛ من طريق أبي بكر الأنصاري.. به.
وأخرجه ابن الجارود في المنتقى (رقم ١٢٤)، وابن المنذر في الأوسط (٢/ ١٢، ١٨١ رقم ٥٠٧، ٧٥٥)، والضياء في المختارة (٥/ ٤٢ ـ ٤٣ رقم ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥)؛ كلّهم من طريق حجاج بن المنهال.. به.

(٣) إسناده صحيح، وله علّةٌ غير قادحة.
وهو في الأمّ للشافعي (١/ ١٥٤)، وفي مسنده (رقم ٢٩٣).
وأخرجه الطبراني في الأوسط (رقم ٣٥٨)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٣/ ٥٩)، وفي معرفة السنن والآثار (رقم ٥٦١٢)، وفي بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي (١٧١)؛ كلّهم من طريق الربيع بن سليمان، عن الشافعي.. به.
وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن مالك إلا الشافعي».
فقيل: إن الربيع بن سليمان أخطأ علىٰ الشافعي، في روايته لهذا الحديث عنه عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأن الصواب: مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه. =

= واستدل أصحاب هذا القول:

أولا: بأن رواة الموطأ جميعهم رووه عن مالك عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه. فانظر الموطأ (١/ ١٢٩)، والتمهيد لابن عبدالبر (٦/ ٣١٦).

وأخرجه مسلم (١/ ٤٤٩ رقم ٦٤٩)؛ من حديث مالك على هذا الوجه.

وأخرجه البخاري (رقم ٦٤٨، ٤٧١٧)، ومسلم (١/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠ رقم ٦٤٩)؛ من وجوه أخرىٰ عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة، وليس فيها رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ولا في شيءٍ من بقيّة الكتب التسعة.

ثانيًا: أن تلامذة الشافعي سوىٰ الربيع بن سليمان، رووه عن الشافعي عن مالك عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما رواه رواة الموطّأ عن مالك. فرواه المزني، وحرملة بن يحيى، والحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، ثلاثتهم: عن الشافعي عن مالك عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة. انظر: السنن للشافعي ـ رواية المزني عنه ـ (رقم ٨٢)، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (٤/ ١٠٨ رقم ٥٦١٤ ـ ٥٦١٦)، وبيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي له (١٧٢ ـ ١٧٣).

وردّ هذا القول بتوهيم الربيع بن سليمان آخرون، فقالوا: إن مالك رواه في (الموطأ) عن الزهري عن ابن المسيب، ورواه خارج (الموطأ) عن أبي الزناد عن الأعرج.

واستدلّوا بما يلي:

أولاً: أنّ الشافعي (علىٰ رواية الربيع) متابَعٌ؛ فقد رواه رَوْحُ بن عبادة أيضًا عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه إسحاق ابن راهوية في (مسنده)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرىٰ (٣/ ٦٠)، ومعرفة السنن والآثار (رقم ٥٦١٨)، وبيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي (١٧٥ ـ ١٧٦).

ورواه أيضًا عمّار بن مطر عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه. ذكرها ابن عبدالبر في التمهيد (٦/ ٣١٦).

[٧٣] أخبرنا أبو القاسم الخفّاف، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد ابن علي الزيات، قراءة عليه، قال: أخبرنا أبو علي حمزة بن محمد الكاتب(١)، قراءة عليه، قال: حدثنا نُعَيْم بن حَمّاد الخُزَاعي(٢)، قال: حدثنا أبو [أمية](٣)

= لكن عمّار بن مطر الرهاوي متروك الحديث، فانظر: الكامل لابن عدي (٥/ ٧٢ ـ ٧٣)، ولسان الميزان لابن حجر (٤/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦).

ثانيًا: أنّ الربيع بن سليمان رواه أيضًا عن الشافعي عن مالك عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أخرجه عنه أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢)، ومن طريقه البيهقي في بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي (١٧٤).

ورواية الربيع بن سليمان لهذا الوجه عن الشافعي، تدلّ علىٰ أنّ روايته لذلك الوجه المتكلَّم فيه لم تكن عن وَهْمٍ منه، وإنما لأنه حفظ عن الشافعي مالم يحفظه غيره، ولا يُنكر ذلك علىٰ مثل الربيع في الشافعي.

(١) حمزة بن محمد بن عيسى الجُرجاني ثم البغدادي، أبو علي الكاتب، (ت٣٠٢هـ)، وقد نَيَّفَ علىٰ التسعين.

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ١٨٠): «كان ثقة».

وقال الذهبي في السير (١٤/ ١٥٠ ـ ١٥١): في ذكره لسماعه من نعيم بن حماد: «لم يكن محدّثًا، وإنما حُبس في شأن التصرُّف، فصادف في الحَبْس الحافظ نعيم بن حمّاد، فأملَىٰ عليه جزءًا واحدًا، وهو جزءٌ عالٍ طَبَرْزذي، يُعرف بنسخة نعيم بن حماد».

وقوله: «طبرزذي»: نسبة إلىٰ المُسْنِد الكبير عمر بن محمد بن مُعمَّر البغدادي المعروف بابن طبرزذ (ت ٦٠٧هـ)، أي أنه من مرويّاته.

(٢) نعيم بن حمّاد بن معاوية بن الحارث الخزاعي، أبو عبدالله المروزي، نزيل مصر، (ت ٢٢٨هـ): صدوق يخطىء كثيرًا، فقيه عارفٌ بالفرائض، وقد تتبع ابنُ عدي ما أخطأ فيه، وقال: باقي حديثه مستقيم. (التقريب: ٧٢١٥)، وانظر الكامل لابن عدي (٧/ ١٦ ـ ١٩ رقم ١٩٥٩).

(٣) تحرّف في الأصل إلىٰ (أبو نعيم)، كذا مهملة الحروف. والتصويب من مصادر تخريج الحديث.

الثقفي[١]، عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري[٢]، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من بَكَّر يوم الجمعه وابْتَكَرَ[٣]، وغَسَّل واغْتَسَل[٤]، ومَشَى ولم يَرْكَبْ، وَدَنَا من الإمام، واسْتَمَع وأَنْصَتَ ولم يَلْغُ، حَتَّى يُصَلِّي الجُمُعَةَ، كَفَاهُ اللهُ تبارك وتعالىٰ مابَيْنَهُ وبَيْنَ الجُمُعَةِ الأخرى، وَزِيادَةَ ثلاثةِ أيّامٍ»[٥].

---

(١) إسماعيل بن يعلى الثقفي، أبو أميّة البصري.
قال عنه ابن معين وأبو داود والنسائي والدارقطني: «متروك الحديث»، وقال البخاري: «سكتوا عنه».
انظر: التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨)، وسؤالات الآجري لأبي داود (رقم ١٣٤٦)، والكامل لابن عدي (١/ ٣١٥ ـ ٣١٧)، ولسان الميزان (١/ ٤٤٥).

(٢) سعيد بن أبي سعيد كيسان المَقْبُرِيّ، أبو سعد المدني، مات في حدود سنة (١٢٠هـ): ثقة، تغيّر قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة. (التقريب: ٢٣٣٤).

(٣) بكَّر: أتى الصلاة في أوّل وقتها، أمّا (ابتكر)، فمعناه: أدرك أوّل الخطبة، وأوّل كل شيءٍ باكورته. وقيل معنى اللفظتين واحد، وإنما كُرِّر للمبالغة. انظر النهاية لابن الأثير ـ بكر ـ (١/ ١٤٨).

(٤) غَسَّل، قال كثيرون: أراد المجامعة قبل الخروج إلىٰ الصلاة، لأنه أغضُّ للبصر، يُقال: غَسَّل وغَسَل الرجلُ امرأته، إذا جامعها. وقيل (غَسَّل): توضّأ، و(اغتسل): استحمّ. وقيل: هما بمعنىٰ واحد، وكرّرهما للتأكيد. انظر النهاية لابن الأثير ـ غسل ـ (٣/ ٣٦٧).

(٥) إسناده شديد الضعف، لكن الحديث صحيح.
أخرجه أبو بكر الأنصاري في ستة مجالس من أماليه (٧/ أ).
وأخرجه الإمام الذهبي في تذكرة الحفّاظ (٣/ ٩٨٣ ـ ٩٨٤)، وفي سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٢٤)؛ من طريق أبي بكر الأنصاري.. به.
وقال الذهبي عقبه: «تفرّد به أبو أميّة، وهو إسماعيل يعلى: أحد الضعفاء، =

[٧٤] أخبرنا أبو القاسم الخفاف، في شعبان من سنة سبع وأربعين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد الزيات، قال: حدثنا أبو الفضل جعفر بن أحمد بن محمد بن الصَّبَّاح الجَرْجَرَائي[١]، قال: حدثنا محمد بن بَكَّار[٢]، قال: حدثنا فرج بن فضالة، عن لقمان بن عامر[٣]، عن

= وللمتن إسنادٌ آخر صالح».

وأصل الحديث في صحيح مسلم (رقم ٨٥٧)، من طريق: سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «من اغتسل، ثم أتى الجمعه، فَصَلَّىٰ ماقُدِّر له، ثم أنصت حتى يفرغ الإمام من خطبته، ثم يُصلِّي معه، غُفر له مابينه وبين الجمعة الأخرىٰ، وفَضْلُ ثلاثة أيام».

وأخرجه الإمام أحمد (٤/ ٤٢٤)، ومسلم (الموضع السابق)، وأبو داود (١٠٥٠)، والترمذي (رقم ٤٩٨) وصححه، وابن ماجه (رقم ١٠٩٠)، من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، رضي الله عنه.. بنحوه.

وأخرجه ابن خزيمة (رقم ١٨٠٣)؛ من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.. بنحوه.

وللفظ حديثِ المشيخةِ شواهدُ قريبةٌ من لفظه، مع اختلاف ثوابه؛ انظر الترغيب والترهيب للمنذري (١/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩).

(١) (ت ٣٠٩هـ)، وقد قارب التسعين.

قال عنه الدارقطني في سؤالات السهمي (رقم ٢٣٨): «ثقة».

انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٩٦).

(٢) محمد بن بكار بن الريان الهاشمي مولاهم، أبو عبدالله البغدادي، الرُّصَافي، (ت ٢٣٨هـ)، وله ثلاث وتسعون: ثقة. (التقريب: ٥٧٩٥).

(٣) لقمان بن عامر الوَصَّابي، أبو عامر الحمصي: صدوق. (التقريب: ٥٧١٥).

وقد ضبطه الحافظ ـ بالحروف ـ بتخفيف الصاد، والصواب تشديدها مع فتح الواو قبلها، كما ضبطها الحافظ نفسه في تبصير المنتبه (٤/ ١٤٨٤)، =

أبي أمامة الباهلي، عن النبي ﷺ، أنه قال: «اسمعوا لهم وأطيعوا، في عُسْرِكُمْ ويُسْرِكُم، ومَنْشَطِكُمْ ومَكْرَهِكُم، وأَثَرَةٍ عليكم، ولا تُنازِعُوا الأَمْرَ أَهْلَهُ، وإنْ كان لكم»(١).

= وانظر الأنساب للسمعاني (١٣/ ٣٤٥)، واللباب لابن الأثير (٣/ ٣٦٨)، وغيرها من كتب الضبط.

(١) إسناده حسن، فإن فَرجَ بن فضالة وإن أطلق الحافظ في التقريب القول بتضعيفه، كما تقدّم (رقم ٥٩)؛ إلا أنّ الصواب فيه التفصيل:

فقد قال الإمام أحمد عنه، كما في سؤالات أبي داود له (رقم ٣٠٤): «إذا حدّث عن الشاميين فليس به بأس، لٰكن حديثه عن يحيى بن سعيد مضطرب». وقال نحو هذه العبارة، لٰكن بوصف حديثه عن الشاميين بأنه: «صالح الحديث»، في مسائل ابن هانيء (رقم ٢١٧٣).

ولأبي حاتم الرازي عبارةٌ علىٰ نحو هذا التفصيل، فانظر: الجرح والتعديل (٧/ ٨٦).

بل للدارقطني عبارةٌ كالنصّ في مسألتنا، حيث ضعّف فرج بن فضالة، وحكم علىٰ حديثٍ له عن يحيى بن سعيد بالبطلان، ونهى أن يُخَرّج حديثه هذا؛ ثم سئل: «فحديثه عن لقمان بن عامر عن أبي أمامة؟ فقال: هذا كأنه قريب، ويُخَرَّج». انظر سؤالات البرقاني ـ تحقيق مجدي السيد إبراهيم ـ (رقم ١٢).

ومَنْ نظر في ترجمة فرج بن فضالة في التهذيب (٨/ ٢٦٠ ـ ٢٦٢)، ونظر في كلام من وثّقه ومَنْ ضعّفه، ولاحظَ أن للإمام الواحد فيه أحيانًا قولين فيه، وتَنَبَّهَ أيضًا إلىٰ تأكيد غير واحد ممن تكلّم فيه إلىٰ نكارة أحاديثه عن يحيى بن سعيد وغيره من المدنيين، وَجَد أنّ المحمل الصحيح لهذه الأقوال المختلفة هو ذاك التفصيل المذكور آنفًا؛ وعليه يُحمل قول من أجمل تضعيفَه، ومَنْ له قولان فيه بالتضعيف والتوثيق، بأنهم أرادوا تضعيفه في غير الشاميين.

وأخرج حديثَه هذا: الطبراني في مسند الشاميين (رقم ١٥٨٤)؛ من طريق فرج بن فضالة.. به.

[٧٥] أخبرنا أبو القاسم الخفاف، قراءة عليه وأنا أسمع، في ذي الحجّة من سنة ثمان وأربعين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو الحسين محمد بن المظفر ابن موسى الحافظ، قال: حدثنا أبو علي الحسين بن محمد بن توبة بن أسيد ابن سعيد بن كثير بن عُفَيْر(١)، قال: أخبرني عُبيدالله بن سعيد بن كثير بن عُفَير(٢)، قال: حدثنا أبي(٣)، قال: حدثنا المغيرة بن الحسن(٤)، قال:

---

(١) لم أجدهُ.
والمترجَم: الحسين بن يزيد بن أسد بن سعيد بن كثير بن عفير، أبو علي، (ت ٣٢٨هـ).
بل المنصوص عليه أن لسعيد بن كثير بن عُفير ابنين، هما عُبيدالله، وأسد لا أسيد كما جاء في نسب هذا الراوي في هذه المشيخة.
انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١٧١٧)، والإكمال لابن ماكولا (٦/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٢٨)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٦/ ٤٣٣).

(٢) (ت ٢٧٣هـ).
قال عنه ابن حبان في المجروحين (٢/ ٦٧): «يروي عن أبيه عن الثقات الأشياءَ المقلوبات، لا يشبه حديثه حديث الثقات، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد».
وذكره ابن عدي في الكامل في ترجمة أبيه (٣/ ٤١٢). وبعد أن ذكر حديثين منكرين له عن أبيه، قال: «لعل البلاء من عبيدالله».
وانظر لسان الميزان (٤/ ١٠٤).

(٣) سعيد بن كثير بن عُفَير الأنصاري مولاهم، المصري، وقد يُنْسَب إلىٰ جدّه، (ت٢٢٦هـ): صدوق، عالم بالأنساب وغيرها، قال الحاكم: يُقال إن مصر لم تُخْرِجْ أَجْمَعَ للعلوم منه، وقد ردّ ابن عدي على السعديّ في تضعيفه. (التقريب: ٢٣٩٥).

(٤) المغيرة بن حسن بن راشد الهاشمي المصري، خال سعيد بن كثير بن عُفير.
ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ١٦٨)، وانظر لسان الميزان (٦/ ٧٥).

حدثني الحكم بن عبدالله بن سعد الأيلي[١]، عن عمر بن / عبدالله بن عروة[٢]، [١٣/ أ]
عن عامر بن عبدالله بن الزبير[٣]، عن عبدالله بن الزبير، عن أمّه أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أنه قال لها، ورآها تَمِيْلُ في صلاتِها، قالت: فزجرني زجرةً كِدْتُ أن أنصرفَ، ثم انصرفتُ، فقال: أَلَمْ تَعْلَمي أن رسولَ الله ﷺ قال: «إِذَا قام أحدُكم في الصَّلاةِ، فَلْيُسَكِّنْ أَطْرَافَهُ، ولا يَتَمَيَّلْ بِجَسَدِهِ، كما تصنعُ يهودُ، فإنَّ سُكونَ الأطرافِ من الخُشوعِ في الصَّلاةِ»[٤].

[٧٦] أخبرنا أبو القاسم الخفاف، قال: أخبرنا أبو الحسين ابن المظفر، قال: حدثنا أحمد بن كعب الواسطي[٥]، قال: حدثنا المعلى بن عبدالله بن

---

(١) الحكم بن عبدالله بن سعد الأيلي، أبو عبدالله، الأموي مولاهم، الدمشقي.
وهو متروك الحديث مُتّهم بالوضع.
انظر: الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٥٦)، ولسان الميزان (٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٤).

(٢) عمر بن عبدالله بن عروة بن الزبير الأسدي: مقبول. (التقريب: ٤٩٦٥).

(٣) أبو الحارث المدني، (ت ١٢١هـ): ثقة عابد. (التقريب: ٣١١٦).

(٤) إسناده شديد الضعف، وانفراد الحكم بن عبدالله به يدلّ علىٰ بُطْلانه.
وهو في الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي لابن المظفر ـ رواية أبي بكر الأنصاري ـ (١٣٩/ ب ـ ١٤٠/ أ).
وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٣٠٤)؛ كلاهما من طريق الحكم بن عبدالله الأيلي، عن القاسم بن محمد، عن أسماء بنت أبي بكر، عن أمّ رومان: أنه رآها أبو بكر رضي الله عنه... بالقصة والحديث.
ومازال في إسناده آفةُ الحديث، وهو الحكم بن عبدالله.

(٥) أحمد بن كعب، هو أحمد بن محمد بن صالح بن شعبة الواسطي، أبو الحسن الذارع، ولَقَبُ أبيه: كعب، فيقال له: ابن كعب، (ت ٣٠٧هـ).
قال عنه الطبراني في المعجم الصغير (رقم ٩٧): «الحافظ». =

حكيم صاحب الواقدي[١]، قال: حدثنا حسين بن زياد الطويل[٢]، قال: حدثنا مقاتل بن سليمان[٣]، عن سعيد بن صالح[٤]، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تَزَالُ أُمَّتِي بخيرٍ: ما أَسْفَرُوا بصلاةِ الفَجْرِ، وَصَلَّوْا المغربَ قَبْلَ اشْتِبَاكِ النُّجُومِ»[٥].

= وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (٢٠٢): «كان أحد الحفّاظ الكبار».
في حين ذكره الحافظ ابن حجر في اللسان (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠)، علىٰ أن اسمه أحمد بن كعب الواسطي، فلم يعرفه حقيقةً، ونقل تضعيفَه عنْ عبارات لبعض الأئمة إنما تتناول غيره، ولا تتناوله هو!.
وانظر: تاريخ بغداد للخطيب (٥/ ٣٧ ـ ٣٨)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٦٣٥ رقم ٢٤٠٤)، ونزهة الألباب لابن حجر (رقم ٢٣٩٣).

(١) قال عنه الأزدي: «ضعيف». (لسان الميزان: ٦/ ٦٣).

(٢) قال عنه الأزدي: «متروك مجهول». (لسان الميزان: ٢/ ٢٨٤).

(٣) مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي، الخراساني، أبو الحسن البلخي، نزيل مرو، (ت ١٥٠هـ): كذبوه، وهجروه، ورُميَ بالتجسيم. (التقريب: ٦٩١٦).

(٤) قال عنه الخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ١٦٧): «ليس بالمشهور».
قلت: وهذا الراوي على شرط (ميزان الاعتدال) و(لسانه)، وليس في واحد منهما، فهو من فواتهما!! وانظر ذيل لسان الميزان (رقم ٦٣).

(٥) إسناده شديد الضعف مُظْلم، مسلسل بالضعفاء.
وهو في الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي لابن المظفر ـ رواية أبي بكر الأنصاري ـ (١٤٠/ ب).
وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ١٦٧)؛ من طريق أبي نُصير سعيد (الملقّب بسعدان أو سُعَيدان) بن سعيد الخُلْمِي البلخي، عن مقاتل بن سليمان، عن سعيد بن صالح.. به.
وأخرجه البزار (كشف الأستار: رقم ٣٨١)، والطبراني في الأوسط (رقم ٣٦٤٣)؛ من طريق عَمرو بن عون، عن حفص بن سليمان، عن عبدالعزيز بن =

[٧٧] أخبرنا أبو القاسم الخفاف، قال: أخبرنا أبو الحسين بن المظفر الحافظ، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن حفص الخثعمي، قال: حدثنا

= رُفيع، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تزال أمتي علىٰ الفطرة، ما أسفروا بالفجر».

قال البزار عقبه: «لا نعلمه يروىٰ عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد، وحفص له أحاديث مناكير، ولا نعلم روىٰ عبدالعزيز عن أبي سلمة إلا هذا».

قلت: حفص بن سليمان الأسدي، الكوفي، ابن أبي داود المقرىء، صاحب عاصم، (ت١٨٠هـ)، وله تسعون سنة: متروك الحديث مع إمامته في القراءه. (التقريب: ١٤١٤).

فهذا إسنادٌ شديد الضعف.

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (٣٢٤ ـ ٣٢٥)؛ من طريق القاسم بن عيسى الحضرمي، عن أبي زيد سعيد بن أوس النحوي الأنصاري، عن ابن عون، عن ابن سيرين عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: «يابلال، أسفر بالصبح، فإنه أعظم للأجر».

أورده ابن حبان في ترجمة سعيد بن أوس الأنصاري أبي زيد النحوي، وحَطَّ منه بهذا الحديث. مع أنّ سعيد بن أوس غير متهم، كما تراه في التهذيب (٤/ ٣ ـ ٥)، وقال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٢٢٨٥): «صدوق له أوهام، ورُمي بالقدر».

والذي هو أحقّ بالحطّ منه بهذا الحديث هو الراوي عنه، وهو: القاسم ابن عيسى بن زياد البصري، الذي لم يذكر فيه الحافظ في التهذيب (٨/ ٣٢٨)، إلا أنه روىٰ عن أبي زيد، وروىٰ عنه محمد بن أحمد بن الهيثم. هذا كل ماذكره فيه، ولم يوثقه أحد. فقال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٥٥١٣): «مقبول».

قلت: فهذا الراوي المجهول هو الأولى بالحمل عليه في هذا الإسناد، الذي قال عنه ابن حبان: «لايشكُّ عوامُّ أصحابنا أنه مقلوب معمول».

إسماعيل بن إسحاق الراشدي[١]، قال: حدثنا معلىٰ بن عبدالرحمن[٢]، قال: حدثنا منصور بن أبي الاسود[٣]، عن الاعمش، عن إبراهيم[٤]، عن علقمة[٥] والاسود[٦]، عن أبي أيوب رضي الله عنه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول لِعَمَّار: «تَقْتُلُكَ الفِئَةُ البَاغِيَةُ»[٧].

---

(١) ورد له ذكر في سياق الرواة عن معلىٰ بن عبدالرحمن، في تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٨٩).

(٢) معلى بن عبدالرحمن الواسطي: متّهم بالوضع، وقد رُمي بالرفض. (التقريب: ٦٨٥٣).

(٣) منصور بن أبي الأسود الليثي، الكوفي، صدوق، رُمي بالتشيّع. (التقريب: ٦٩٤٤).

(٤) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه، (ت٩٦هـ)، وهو ابن خمسين أو نحوها: ثقة، إلا أنه كان يرسل كثيرًا. (التقريب: ٢٧٢).

(٥) علقمة بن قيس بن عبدالله النخعي، الكوفي، (ت بعد ٦٠هـ وقيل بعد ٧٠هـ): ثقة ثبت فقيه عابد. (التقريب: ٤٧١٥).

(٦) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو أو أبو عبدالرحمن، مخضرم، (ت ٧٤هـ أو ٧٥هـ): ثقة مكثر فقيه. (التقريب: ٥١٤).

(٧) إسناده شديد الضعف، وحُكم عليه بالوضع. أمّا الحديث المرفوع نفسُه فمن الأحاديث الموصوفة بالتواتر.

وهو في الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي لابن المظفر ـ رواية أبي بكر الأنصاري ـ (١٤٠/ ب).

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ١٨٦ ـ ١٨٧)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١١ ـ ١٢)؛ من طريق المعلى بن عبدالرحمن، عن شريك، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن أبي أيوب.. به مطوّلاً، وفيه قصة.

وأعلّه ابن الجوزي بالمعلى بن عبدالرحمن، ووافقه السيوطي في اللآلىء =

[٧٨] أخبرنا أبو القاسم عمر بن الحسين الخفاف، قراءة عليه وأنا أسمع، في شعبان من سنة سبع وأربعين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو الفضل عبيدالله ابن عبدالرحمن الزهري، في سنة ثلاث وسبعين وثلاثماية، قال: حدثني أبو الطيب أحمد بن جعفر الحَذَّا[١]، قال: سمعت أبا علي الحسين بن خيران الفقيه[٢]، يقول: مَرّ أبو تُرَابٍ النَّخْشَبِيّ[٣] بِمُزَيِّنٍ، فقال له: تَحْلِقُ رأسي لِلَّهِ عزّ وجلّ؟ فقال له: اجلسْ، فَجَلسَ. فبينما هو يحلقُ رأسَه، / مَرَّ به أميرٌ [١٣/ ب] من أهل بَلَدِهِ، فسأل حاشيتَهُ، فقال لهم: أليسَ هذا أبو تراب؟ قالوا: نعم، فقال: أَيْشٍ معكم من الدنانير؟ فقال له رجلٌ من خاصَّتِه: معي خريطةٌ فيها ألفُ دينار، فقال: إذا قام فَأَعْطِهِ، واعتَذِرْ إليه، وقُلْ لَهُ: لم يكن معنا غَيْرَ هذه. فجاء الغلامُ إليه، فقال له: إن الأميرَ يَقْرَأُ عليك السلامَ، وقال لك: ماحَضَر معنا غَيْرَ هذه الدنانير. فقال له: ادْفَعْها إلىٰ المُزَيِّنِ، فقال له المزيِّنُ:

= المصنوعة (١/ ٤٠٩ ـ ٤١٠).
والحديث مرويّ من طريق واحدٍ وثلاثين صحابيًّا، فانظر قطف الأزهار المتناثرة للسيوطي (رقم ١٠٤)، ونظم المتناثر للكتاني (رقم ٢٣٧).

(١) لم أستطع الجزم له بترجمة.

(٢) الحسين بن صالح بن خَيْران، أبو علي البغدادي الشافعي، (ت ٣٢٠هـ).
من أئمة الشافعيّة، زاهد ورع عابد.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٨ ـ ٥٩)، وطبقات الشافعيه الكبرىٰ للسبكي (٣/ ٢٧١ ـ ٢٧٤).

(٣) عسكر بن الحُصَيْن النخشبي، أبو تراب الصوفي، (ت ٢٤٥هـ).
وهو أحد مشاهير الزهّاد المتعبّدين.
انظر: حلية الأولياء لأبي نعيم (١٠/ ٤٥ ـ ٥١)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦).

أَيْشٍ أعملُ بها؟! فقال له: خُذْهَا، فقال: لا والله! ولو أنّها ألفا[١] دينار، تشترط علي وتقول لي: تحلقُ راسي لِلَّهِ؟! لا واللهِ ولو أنها ألفا[٣] دينار ما أخذتُها. فقال له أبو تراب: مُرَّ إليه، فَقُلْ له: إن المزيِّنَ ما أخذها، خُذْهَا أنت، فاصْرِفْهَا في بعضِ مُهِمَّاتِكَ[٢].

[آخر حديث أبي القاسم الخفاف][٣]

---

(١) في الخبر (ألفي) بالنصب، وهو لَحْنٌ.

(٢) إسناده فيه من لم أعرفه، وهو أبو الطيب الحذّاء.

أخرجها أبو بكر الأنصاري أيضًا في الأحاديث الصحاح (٣٩/ب ـ ٤٠/أ)، من هذا الوجه.

وأخرجها ابن البخاري في مشيخته (٢/ ٩٢٧ ـ ٩٢٨ رقم ٤٨٤)، من طريق أبي بكر الأنصاري به.

وأخرجها الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٦) وفي كتاب الزهد ـ كما في منتخبه ـ (رقم ١١٧)، وابن الجوزي في كتاب الحدائق (٣/ ٢٤٥)، وابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٣٠٩)، من طريق أبي الفضل الزهري.. به.

(٣) مابين معكوفتين غير موجود في الأصل، وأضفتُه جريًا علىٰ نسق الكتاب في أمثاله.

شيخ آخر [التاسع]

[٧٩] أخبرنا أبو الحُسَين محمد بن أحمد بن محمد بن حَسْنُون النَرْسِيّ[(١)]، قراءة عليه وأنا أسمع، في شهر ربيع الآخر من سنة خمس وخمسين وأربعماية، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن إسماعيل بن العبّاس الورّاق، إملاءً، في جامع المدينة، في جمادى الاولى سنة اثنتين وسبعين وثلاثماية، قال: حدثنا أبو عبدالله أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفي، في سنة أربع وثلاثماية، قال: حدثنا الربيع ابن ثعلب[(٢)]، قال: حدثنا أبو إسماعيل

---

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حَسْنُون البغدادي، أبو الحسين ابن أبي نصر النَرْسي، المقرىء المُسْنِد. وُلد سنة (٣٦٧هـ)، وتوفي سنة (٤٥٦هـ). له مشيخة يرويها عنه أبو بكر الأنصاري وغيرُه.

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١/ ٣٥٦): «كتبنا عنه، وكان صدوقًا ثقة، من أهل القرآن، حسن الاعتقاد».

وقال أبو الفضل أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون (ت ٤٨٨هـ)، فيما نقله عنه ابن الجوزي في المنتظم (٨/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣): «هو ثقةٌ ثقةٌ ثقة».

وقال أبو بكر الأنصاري في ستة مجالس من أماليه (٥/ ب): «الشيخ الثقة العدل»، ونحوه فيه (٩/ ب).

وانظر: الإكمال لابن ماكولا (٢/ ٣٧٦)، وذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم للكتاني (رقم ٣١٥)، والأنساب للسمعاني (١٣/ ٧٥)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٤/ ٧٣١ ـ ٧٣٢)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (٦/ ٧٩ رقم ٦٣٠٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٤١٩)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٨٤ ـ ٨٥).

(٢) الربيع بن ثعلب المروزي ثم البغدادي، أبو الفضل، (ت ٢٣٨هـ). =

المُوَدِّبُ[١]، عن ابن أبي ليلى[٢]، عن الحكم[٣]، عن مِقْسَم[٤]، عن ابن عبّاس،

= وثّقه صالح جزرة وعلي بن الحسين بن الجنيد والدارقطني وغيرهم، ووصف بالعبادة والورع.

انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٥٦)، والثقات لابن حبان (٨/ ٢٤٠)، وتاريخ بغداد للخطيب (٨/ ٤١٨) وتاريخ الإسلام للذهبي (١٥٩ ـ ١٦٠).

(١) إبراهيم بن سليمان بن رَزين الأُرْدُنِّيّ، أبو إسماعيل المؤدّب، نزيل بغداد: صدوق يُغرب. (التقريب: ١٨٣).

قلت: الأرجح فيه عندي أنه ثقة، فانظر التهذيب (١/ ١٢٥ ـ ١٢٦).

(٢) محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، الكوفي، القاضي، أبو عبدالرحمن، (ت ١٤٨هـ): صدوق سيء الحفظ جدًّا. (التقريب: ٦١٢١).

(٣) تقدّمت ترجمته وأنه: «ثقة ثبت»، لكن بقي في ترجمته مما يتعلّق بهذا الإسناد، أن شعبة بن الحجاج نفى سماعه من مِقْسَم إلا خمسة أحاديث معلومة مذكورة، وأن باقي حديثه عنه كتاب؛ ووافقه علىٰ ذلك جمعٌ من الأئمة.

انظر: العلل لأحمد (رقم ٤٠٥٢، ٤٣٣٣)، والتاريخ الأوسط للبخاري ـ المطبوع باسم: التاريخ الصغير ـ (١/ ٣٢٨ ـ ٣٣١)، ورسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة (٣٠)، وجامع الترمذي (رقم ٥٢٧، ٨٨٠)، وسنن النسائي (رقم ٣٢٢٧)، وشرح العلل لابن رجب (٢/ ٨٤٩ ـ ٨٥٠)، والتهذيب (٢/ ٤٣٤).

لكن كون أحاديث الحكم عن مقسم من كتاب، لا يقتضي ردّها بالكليّة، لأنّ أقصى مايقال فيها إنّها وجادة، والوجادة مقبولة. لكن الوجادة تنزل بأحاديث الحكم عن مقسم إلىٰ درجة الحُسْن، لما في الوجادة من ضعفٍ يغضّها عن درجة الإتقان. وهناك جوابٌ للإمام أحمد عن أحاديث الحكم عن مقسم يدلّ علىٰ هذا الذي ذهبت إليه، تجده في مسائل أبي داود له ـ المسائل الفقهيّة ـ (٣٢١). وتصرّفاتٌ للترمذي في جامعه، تدل عليه كذلك، فانظر جامعه (رقم ٨٩٣، ٨٩٥، ١٦٤٩، ١٧١٥، ٣٠٩١).

(٤) مِقْسَمُ بن بُجْرة، (ت ١٠١هـ): صدوق، وكان يُرسل. (التقريب: ٦٩٢١).

قال: قال رسول الله ﷺ: «يامَعْشَرَ التُّجَّار، أيعجزُ أحدُكم، إذا رَجَعَ من سُوقه، أن يَقْرَا عَشْرَ آياتٍ، يَكْتُبُ اللهُ عزّ وجلّ لَهُ بِكُلِّ آيةٍ حسنةً»(١).

[٨٠] أخبرنا أبو الحسين النرسي، قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو الحسن

---

(١) إسناده ضعيف، وله علّة، وفي رفعه نكارة.

وأخرجه الطبراني في الكبير (رقم ١٢١١٩)، وابن عدي في الكامل (١/ ٢٥٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ٢٠٠٣، ٢١٩٨)؛ من طريق الربيع بن ثعلب، عن إبي إسماعيل المؤدّب، عن فطر بن خليفة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما.. به مرفوعًا.

وقال ابن عدي عقبه: «وهذا بهذا الإسناد لا أعرفه إلا عن أبي إسماعيل المؤدّب، وعنه الربيع بن ثعلب».

قلت: كذا عند جميعهم، من طريق فطر بن خليفة عن الحكم، لا من طريق ابن أبي ليلى عن الحكم، كما في المشيخة. فلا أدري ممن الوهم!.

وفطر بن خليفة المخزومي مولاهم، أبو بكر الحناط، (ت بعد ١٥٠هـ): صدوق رمي بالتشيع. (التقريب: ٥٤٧٦).

وعلىٰ ذلك، فإسناد الحديث علىٰ هذا الوجه خيرٌ من إسناد المشيخة، بل ظاهره الحُسْن؛ لـكنه مُعَلّ!.

قال ابن المبارك في الزهد (رقم ٨٠٧): «أخبرنا فطر، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: مايمنع أحدكم، إذا رجع من سوقه أو من حاجته إلىٰ أهله، أن يقرأ القرآن، فيكون له بكل حرف عشر حسنات».

كذا رواه موقوفًا علىٰ ابن عباس، وأخرجه ابن نصر المروزي في قيام الليل موقوفًا أيضًا، كما في مختصره للمقريزي (١٥٥)، وهو فيه محذوف الإسناد.

وابن المبارك لا يُقاس به أبو إسماعيل المؤدب ولا الربيع بن ثعلب، اللذان تفرّدا بهذا الإسناد المرفوع.

ولذلك لما أخرج البيهقي هذا الحديث في الشعب (٢/ ٣٤٩ رقم ٢٠٠٣)، وذكر عقبه رواية ابن المبارك الموقوفة، قال عنها: «وهذا هو الصحيح».

علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، قراءةً عليه وأنا أسمع، في شوّال سنة خمس وثمانين وثلاثماية، قال: أخبرنا أبو القاسم عبدالله بن محمد (هو البغوي)، قال: حدثنا علي بن الجعد الجوهري، قال: أخبرنا أبو غَسّان[١]، عن أبي حازم[٢]، عن سهل بن سعد، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول / : [١٤/ أ] «إن العبد ليعمل، فيما يبدو للناس، بعمل أهل الجنّة، وإنّه لمن أهل النار. وإن العبد ليعمل، فيما بين الناس، بعمل أهل النار، وإنه لمن أهل الجنة؛ وإنما الأعمال بالخواتيم»[٣].

[٨١] أخبرنا أبو الحسين ابن النرسي، قال: حدثنا أبو حفص عمر بن أحمد ابن عثمان بن شاهين، إملاء، في جامع المدينة، في سنة خمس وثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا محمّد بن محمّد بن سُليمان البَاغَنْدِي، قال: حدثنا شَيْبَانُ بن فَرُّوخ، قال: حدثنا الطَّيِّبُ بن سلمان[٤]، قال:

---

(١) محمد بن مطرف بن داود الليثي، أبو غسان المدني، نزيل عسقلان، (ت بعد ١٦٠هـ): ثقة. (التقريب: ٦٣٤٥).

(٢) سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج، الأفزر، التمّار، المدني، القاضي: ثقة عابد. (التقريب: ٢٥٠٢).

(٣) إسناده صحيح.
وهو في الجعديات لأبي القاسم البغوي (رقم ٣٠٣٧).
وأخرجه الإمام أحمد (٥/ ٣٣١، ٣٣٥)، والبخاري (رقم ٢٨٩٨، ٤٢٠٢، ٤٢٠٧، ٦٤٩٣، ٦٦٠٧)، ومسلم (١/ ١٠٦ رقم ١١٢) (٤/ ٢٠٤٢).
وسيأتي للحديث شاهدٌ من حديث عائشة رضي الله عنها (برقم ٥٨٤).

(٤) الطيِّب بن سلمان البصري أبو حذيفة: قال عنه الطبراني في الأوسط (رقم ٥٩٣٧): «بصري ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٤٩٣)، بينما قال عنه الدارقطني في سؤالات البرقاني (رقم ٢٤٣): «شيخ ضعيف بصري». =

سمعت عَمْرَةَ[١] تقول: سمعت عايشةَ رضي الله عنها تقول: سمعت رسولَ اللهِ ﷺ: «يَنْهَىٰ عن الوِصَالِ في الصِّيَامِ، ويَأْمُرُ بتَعْجِيلِ الإِفْطَارِ، وتَأْخِيرِ السَّحُور»[٢].

[٨٢] أخبرنا أبو الحسين ابن النرسي، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر بن محمد بن الحسن الحربي السُّكَّري الخُتَّلِيّ الحضرمي الصيرفي الناقد الجِهْبِذ، قراءةً عليه وأنا أسمع، في سنة ست وثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا محمد بن محمد بن سليمان البَاغَنْدِي، قال: حدثنا إسحاق ابن إبراهيم[٣]، وأحمد ابن الدَّوْرَقي[٤]، قالا: حدثنا عبدالصمد بن

= وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٩٧)، ولسان الميزان لابن حجر (٣/ ٢١٤).

قلت: الدارقطني أبصر نقدًا من غيره، وفي بعض مارواه الطيب بن سلمان بعضُ النُّكْرة، فانظر مسند أبي يعلى الموصلي (رقم ٤٣٦٥ ـ ٤٣٦٧)، والمعجم الأوسط للطبراني، والثقات لابن حبان (الموضعان السابقان لهما).

فالراجح عندي في الطيّب بن سلمان أنه ضعيف.

(١) عَمْرة بنت عبدالرحمن بن سعد بن زرارة الأنصاريّة المدنيّة، أكثرت عن عائشة، ماتت قبل المائة، ويقال: بعدها: ثقة. (التقريب: ٨٧٤٢).

(٢) إسناده ضعيف.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (رقم ٤٣٦٧)، عن شيبان بن فَرُّوخ.. به.

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد ابن راهويه المروزي، (ت ٢٣٨هـ)، وله اثنتان وسبعون: ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنّه تغيّر قبل موته بيسير. (التقريب: ٣٣٤).

(٤) أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدورقي، النُّكْري، البغدادي، (ت ٢٤٦هـ): ثقة حافظ. (التقريب: ٣).

عبدالوارث[١]، قال: حدثنا محمد بن مِهْزَم[٢]، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عايشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «حُسْنُ الخُلُقِ، وحُسْنُ الجِوَارِ، وصِلَةُ الرَّحِمِ: يَزِدْنَ في الأَعْمَارِ، وَيُعَمِّرْنَ الدِّيَارَ»[٣].

---

(١) عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد العنبري مولاهم، التَّنُّوري، أبو سهل البصري، (ت ٢٠٧هـ): صدوق، ثبت في شعبة. (التقريب: ٤١٠٨).

بينما قال عنه الذهبي في الكاشف (رقم ٣٣٧٦): «الحافظ.. حجّة»، وفي السير (٩/ ٥١٦ ـ ٥١٧): «الإمام الحافظ الثقة».

وحُكم الذهبي بتوثيقه هو الأوثق عندي، فانظر: التهذيب (٦/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨)، والمرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٧).

(٢) محمد بن مِهْزَم العَبْديُّ الشَّعَّابُ، أبو عَمرو البصري، الرَّمَّام.

وثّقه يحيى بن معين، والفسوي، وغيرهما. وقال عنه أبو داود وأبو حاتم: «ليس به بأس»، زاد أبو داود: «ماسمعت إلا خيرًا».

انظر: التاريخ لابن معين (رقم ٣٢٥٨، ٣٥٩٢)، وسؤالات ابن الجنيد (رقم ٨٣٠)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ١٠٢)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٢٠)، والثقات لابن حبان (٩/ ٣٣)، وتعجيل المنفعة (رقم ٩٧٧)، والجامع في الجرح والتعديل (٣/ ٩٧).

(٣) إسناده صحيح، لكنه مُعَلّ.

وهو مختصرٌ من حديثٍ أوّله: «إنّه من أُعطي حظّه من الرفق فقد أُعطي حظه من خير الدنيا والآخرة».

وهو في جزء من رواية محمد بن محمد الباغندي (مجموع ١٠٧ ـ الظاهرية)، نقلته بواسطة سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (رقم ٥١٩).

وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ١٥٩)، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (رقم ٣٢٨، ٣٣٩)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (رقم ٤٥٣٠)؛ من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث العنبري.. به.

ولمّا ترجم الدارقطني لمحمد بن مِهْزَم في المؤتلف والمختلف (٤/ ٢٠١٠)، =

= قال فيها: «يروي عن عبدالرحمن بن محمد المُلَيكي، وقيل: عن عبدالرحمن ابن القاسم، وليس بصحيح».

وقفا قفوه ابن ماكولا في الإكمال (٧/ ٣٠٤).

فنظرتُ في العلل للدارقطني، فوجدته ذكر هذا الحديث (٥/ ٥٣/ ب ـ ٥٤/ أ). فأعلّ رواية من رواه عن محمد بن مهزم عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، مصرِّحًا بأنّها وَهْمٌ، وأنّ الصواب في الحديث أنه من رواية محمد ابن مهزم عن عبدالرحمن بن أبي بكر بن عبيدالله بن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة.

واستدلّ لذلك بأمرين:

الأول: أن حجاج بن محمد، وأبا جابر محمد بن عبدالملك الأزدي، رويا الحديث عن محمد الشعّاب عن عبدالرحمن بن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة.

ولم أجد إلا حديث محمد بن عبدالملك، حيث أخرجه أبو الشيخ في طبقات المحدّثين بأصبهان (٢/ ٣٢٦ رقم ٢٦٨)، ومن طريقه الشجري في أماليه (٢/ ١٢٨).

الثاني: أنّ الحديث رواه جماعةٌ من الثقات، منهم الشافعي والقعنبي وغيرهما؛ من طريق عبدالرحمن بن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة.

أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (رقم ٧٣٩/ أ ـ ب، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢)، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٣٢٥)، وابن الأعرابي في معجمه (رقم ٤٣)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ١٥٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ٤٤٤).

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده ـ المنتخب ـ (رقم ١٥٢٣)؛ عن أبي عاصم، عن محمد بن عبدالرحمن، عن القاسم.. به.

وكذا في المطبوعة الأخرىٰ للمنتخب من مسند عبد بن حميد التي بتحقيق مصطفى العدوي (رقم ١٥٢١)، وعلّق عليها المحقق بقوله: «محمد ابن عبدالرحمن هنا لا أدري هل تصحّف أم هو ابن أبي ذئب».

قلت: يغلب علىٰ الظن أنه انقلب عن عبدالرحمن بن محمد!.

[٨٣] أبو الحسين محمد بن أحمد النرسي، قال: أخبرنا أبو القاسم عُبَيدالله ابن محمد بن إسحاق بن سليمان بن مخلد بن حَبَابة، قراءةً عليه وأنا أسمع، في سنة ست وثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد، قال: أخبرنا فضيل بن مرزوق[١]، عن عطيّة[٢]،

= وهو: عبدالرحمن بن أبي بكر بن عبيدالله بن أبي مُلَيْكة التيمي المُلَيكي، المدني: ضعيف. (التقريب: ٣٨٣٧).

قلت: فعلى قول الدارقطني وابن ماكولا يكون مرجع هذا الحديث إلىٰ هذا الراوي الضعيف، فيكون الحديث ضعيفًا.

أمّا أوائل الحديث، وهو الأمر بالرفق والترغيب فيه، فصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها ومن حديث غيرها؛ أخرجه من حديث عائشة رضي الله عنها الإمام مسلم (رقم ٢١٦٥، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤)، وغيره.

(١) فُضَيل بن مرزوق الأغر الرَّقاشي، الكوفي، أبو عبدالرحمن، (ت حدود ١٦٠هـ): صدوق يَهِم، ورُمي بالتشيّع. (التقريب: ٥٤٧٢).

(٢) عطيّة بن سَعْد بن جُنادة العوفي الجَدَلي، الكوفي، أبو الحسن، (ت ١١١هـ): صدوق يخطيء كثيرًا، وكان شيعيًّا مدلّسًا (ط/٤). (التقريب: ٤٦٤٩، وتعريف أهل التقديس: ١٢٢).

قلت: وَضع عطيّة العوفي في الطبقة الرابعة من المدلسين فيه نظر، حتى عند مَنْ وصفه بالتدليس! حيث إن الطبقة الرابعة من المدلسين طبقة من اتُّفق علىٰ أنّه لا يُحْتَجُّ بشيءٍ من حديثهم إلاّ بما صرّحوا فيه بالسماع، وعطيّة العوفي حتّى وإن قال: «حدثني أبو سعيد» لا يُقبل حديثُه عند مَنْ وصفه بالتدليس، لأن تدليسه تدليس شيوخ، لا تدليس إسناد حتى يؤثر في قبول عنعنته!!.

قال الإمام أحمد في العلل (رقم ١٣٠٦): «هو ضعيف الحديث. بلغني أن عطيّة كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنّيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد».

وقال ابن حبان في المجروحين (٢/١٧٦ ـ ١٧٧): «سمع من أبي سعيد =

عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى علىٰ جنازة، وتبعها، كان له قيراطان. ومن صلى عليها، ولم يتبعها، كان له قِيراط. قيل: يارسولَ الله،

= الخدري أحاديث، فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي ويحضر قَصَصه... وكنّاه أبا سعيد، ويروي عنه؛ فإذا قيل له: مَنْ حَدّثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهّمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي. (ثم أسند ابن حبان إلىٰ) أبي خالد الأحمر، قال: قال لي الكلبي: قال لي عطيّة، كَنَّيتُك بأبي سعيد، قال: فأنا أقول: حدثنا أبو سعيد».

وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي (٢/ ٨٢٣)، بعد نقل كلام الكلبي عن تدليس عطية العوفي له: «ولكن الكلبي لا يُعتمد على مايرويه. وإن صحّت هذه الحكاية عن عطيّة، فإنما يقتضي التوقف فيما يحكيه عن أبي سعيد من التفسير خاصة. فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد، فإنما يريد أبا سعيد الخدري، ويصرّح في بعضها بنسبته».

وقد كنتُ علىٰ أن عطيّة العوفي يُدلّس هذا التدليس القبيح، حتى تنبّهتُ إلىٰ أن الإمام الترمذي كان جاريًا في جامعه علىٰ تحسين مايستغربه من حديث عطيّة عن أبي سعيد، فانظر جامعه (رقم ١٣٢٩، ٢١٧٤، ٢٣٥١، ٢٥٢٤، ٢٥٩٠، ٢٩٢٦، ٢٩٣٥، ٣٠٧١، ٣١٩٢، ٣٧٢٧).

وإجلالي للترمذي جعلني أعاود النظر في وصفه بهذا التدليس، فظهر لي أنّه لا يصحّ عنه!!!.

فدليل ابن حبان الذي أسنده، وأخرجه الإمام أحمد في العلل (رقم ٤٥٠٠)، والعقيلي (٣/ ٣٥٩)، وابن عدي (٥/ ٣٦٩)، إنما هو من كلام الكلبي نفسه عن عطيّة، والكلبي كذّاب، فكيف يُقْبل نَقْلُه في جرح راوٍ أو وصفِه بالتدليس؟!!.

ولعل الإمام أحمد لذلك لم يجزم بالخبر، وإنما قال: «بلغني».

أمّا ابن حبان فجزم، ولما ذكر دليلَه علىٰ هذا الجَزْم ألفيناه غيرَ صالحٍ للاستدلال!.

فرحم اللهُ الترمذي! كم يُتَّهم بالتساهُل؟! وإنّما ذنبه أنه علم ماجهله غيره!!.

وما القيراط؟ قال: مِثْلُ أُحُدٍ»[١].

[٨٤] أخبرنا أبو الحسين النرسي، قال أخبرنا أبو الحسين / عبدالوهاب [١٤/ ب] ابن الحسن بن الوليد الكلابي[٢]، قراءة عليه بدمشق وأنا أسمع، في جمادى

---

(١) إسناده حسن.

وهو في حديث علي بن الجعد لأبي القاسم البغوي (رقم ٢٠٨٨).

وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٠) ـ ووازنه بأطراف المسند (٦/ ٢٩٤)، حيث وقع في المطبوع سَقْطٌ في الإسناد ـ، والبزار في مسنده ـ الكشف ـ (رقم ٨٢٤)، من طريق فضيل بن مرزوق.. به.

وقد توبع عطيّة العوفي، فقد أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٧، ٩٦ ـ ٩٧)؛ من طريق محمد بن يوسف بن عبدالله بن سلام، عن أبي سعيد الخدري.. بنحوه.

ومحمد بن يوسف بن عبدالله بن سلام الإسرائيلي، المدني: مقبول. (التقريب: ٦٤٥٣).

قلت: والحافظ إنما قال ذلك فيه، لأنه لم يذكر في التهذيب (٩/ ٥٣٤)، إلاّ أن ابن حبان ذكره في الثقات (٥/ ٣٦٨)، وأن البخاري ذكر له حديثًا، وقال: «لا يتابع عليه ولا يصح»، كما في التاريخ الكبير له (١/ ٢٦٣).

وفات الحافظ أنّ الترمذي حسن له ما استغربه من حديثه، في الجامع (رقم ٣٦١٧).

وأمّا ماقاله البخاري، فلا يلزم أنه يتناول بالتضعيف محمد بن يوسف، لأنّ راويه عن محمد بن يوسف ضعيف، وهو عثمان بن الضحاك بن عثمان المدني، كما في التقريب (رقم ٤٥١٣).

وعلىٰ هذا يكون محمد بن يوسف حسنَ الحديث، فيكون حديثُه هذا متابعًا حسنًا لحديث عطيّة العوفي.

(٢) وُلد سنة (٣٠٦)، وتوفي سنة (٣٩٦هـ)، ويُعرف بأخي تبوك.

قال عنه عبدالعزيز الكتاني في ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١٢٥ رقم =

الاخرة سنة ثلاث وتسعين وثلاثماية، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن خُرَيم ابن محمد بن عبدالملك العقيلي[١]، قال: حدثنا هشام بن عمار[٢]، قال: حدثنا مالك بن أنس، قال: حدثني نافع، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسولَ الله قَطَعَ سَارِقًا في مِجَنٍّ[٣] قِيْمَتُهُ ثلاثةُ دَرَاهِم[٤].

= ١٠٥): «كان ثقة نبيلاً مأمونًا»؛ ووثقه غيرما واحدٍ سواه أيضًا.
انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٠/٥٩٨ ـ ٥٩٩)، وسير أعلام النبلاء (١٦/٥٥٧).

(١) (ت ٣١٦)، وهو من أبناء التسعين.
قال عنه الذهبي في السير (١٤/٤٢٨ ـ ٤٢٩): «المحدث الصدوق، مسند دمشق».
وانظر: الإكمال لابن ماكولا (٣/١٣٣ ـ ١٣٤)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٥/٢٨٦ ـ ٢٨٧).

(٢) هشام بن عمار بن نصير السلمي، الدمشقي، الخطيب، (ت ٢٤٥هـ): صدوق مقرىء، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح. (التقريب: ٧٣٥٣).
قلت: فهشام بن عمار حسن الحديث، أمّا حديثه القديم فصحيح.

(٣) المِجَنّ، هو التُّرْس، لأنه يُجِنّ صاحبه ويستره. النهاية لابن الأثير ـ جن ـ (١/٣٠٨).

(٤) إسناده حسن، وهو صحيح.
وهو في عوالي مالك لهشام بن عمار (رقم ٥).
أخرجه مالك في الموطأ (٢/٨٣١)، وأحمد (رقم ٤٥٠٣، ٥١٥٧، ٥٣١٠، ٥٥١٧، ٥٥٤٣، ٦٢٩٣، ٦٣١٧)، والبخاري (رقم ٦٧٩٥، ٦٧٩٦، ٦٧٩٧، ٦٧٩٨)، ومسلم (رقم ١٦٨٦)، وأبو داود (رقم ٤٣٨٥، ٤٣٨٦)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ١٤٤٦)، والنسائي (رقم ٤٩٠٦ ـ ٤٩١٠)، وابن ماجه (رقم ٢٤٨٥)، والدارمي (رقم ٢٣٠٦).
وسيعيده المصنف من وجه آخر عن نافع (رقم ٤٢٨، ٥٧٣).

● [٨٥] أخبرنا أبو الحسين ابن النرسي، قال: أخبرنا القاضي أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى بن حميد بن حماد، المعروف بابن طَرَارَا[١]، قراءة عليه وأنا أسمع، في سنة أربع وثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، قال: حدثنا سويد بن سعيد[٢]، قال: حدثنا علي بن مُسْهِر[٣]، عن الاعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ أَحَدٌ وفي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٠ ـ ١٩١).

---

(١) (ت ٣٩٠هـ)، وله خمس وثمانون سنة، وهو صاحب (الجليس الصالح الكافي).
قال عنه البرقاني في تاريخ بغداد للخطيب (١٣/ ٢٣١): «ثقة».
وانظر: تكملة الإكمال لابن نقطة (٤/ ١٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٥٤٤ ـ ٥٤٦).

(٢) سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل، الحَدَثَاني، ويُقال له: الأنباري، أبو محمد، (ت ٢٤٠هـ)، وله مائة سنة، صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقّن ماليس من حديثه، فأفحش فيه ابنُ معين القول. (التقريب: ٢٧٠٥).
قلت: وهو ممن وُصف بالتدليس، وذكره الحافظ في الطبقة الرابعة. (تعريف أهل التقديس: ١٢٠).
وقد ذكر غيرما واحدٍ من أهل العلم: أنّ من روىٰ عنه قبل عماه فهو صحيح، ومَنْ روىٰ عنه بعده فلا شيء. وحديثُه عن مالكٍ ضعيف مطلقًا، وأمّا عن علي ابن مُسْهر فهو أروىٰ الناس عنه. وقال أبو زرعة ـ كما في سؤالات البرذعي (٢/ ٤٠٩) ـ: «أمّا كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله وأكتب منها، فأمّا إذا حدّث من حفظه فلا».
انظر: معرفة الثقات للعجلي (رقم ٦٩٩)، والتهذيب (٤/ ٢٧٢ ـ ٢٧٥).

(٣) علي بن مُسْهِر القرشي، الكوفي، قاضي الموصل، (ت ١٨٩هـ): ثقة له غرائب بعدما أضر. (التقريب: ٤٨٣٤).

مِنْ كِبْر، ولا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ في قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَان»[١].

[٨٦] أخبرنا أبو الحسين ابن النرسي، قال: أخبرنا أبو حاتم محمد بن عبدالواحد بن محمد اللبان الرازي، قراءة عليه، في سنة ست وثمانين وثلاثماية، قال: سمعت الحسين بن محمد بن القاسم العجلي[٢]، يقول: سمعت علي بن محمد بن مهرويه يقول: كان شابٌّ عند شيخٍ يكتبُ الحديثَ، فقيل له: كم تكتبُ عن هذا الشيخ؟! قال: حَتّى أُكَبِّرَ عليه أَرْبَعًا. فمات الشابُّ، فَصَلَّى عليه الشيخُ، فكبَّر عليه خَمْسًا، وقال: أَرَدْتُ أن أزيدَهُ واحدةً[٣].

[٨٧] أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن حسنون النرسي، قال: قُرِىء على أبي [الحسين][٤] أحمد بن محمد بن جُعْلَان الكاتب[٥]، وأنا أسمع،

---

(١) إسناده صحيح، حيث إنّه من صحيح حديث سويد بن سعيد.
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٣٩١٣، ٣٩٤٧)، ومسلم (رقم ٩١)، وأبو داود (رقم ٤٠٩١)، والترمذي وصححه (رقم ١٩٩٨)، وابن ماجه (رقم ٥٩، ٤١٧٣)؛ من طريق الأعمش.. به، ومسلم وابن ماجه من طريق سويد بن سعيد وغيره.. به.

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) في إسناده من لم أجد له ترجمة.

(٤) في الأصل: (أبو الحسن)، والتصويب من مصادر ترجمته.

(٥) أحمد بن محمد بن جُعْلَانٍ، أبو الحسين، الكاتب، وُلد سنة (٣٠٥هـ)، وبقي إلىٰ سنة (٣٨٦هـ). وقد ضُبط اسم جدّه (جُعْلَان) في الأصل كما أثبتناه، بضم الجيم وسكون العين وفتح اللام، وكذا هو في (تاريخ بغداد).
قال علي بن المحسن التنوخي: «لم يسمع حديثاً كثيرًا، وإنّما اتسع في رواية الأخبار عن أبي بكر الأنباري ونحوِه، وذكره في الأدب والشعر مشهور».
انظر: نشوار المحاضرة لأبي علي التنوخي (٢/ ٣١٢)، وتاريخ بغداد للخطيب (٤/ ٤١١ ـ ٤١٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١١٦).

سنة ست وثمانين وثلاثماية، فأقرّ به، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري[١]، قال: حدثني أبي[٢]، قال: حدثنا الحسن بن عبدالرحمن الربعي[٣]، قال: حدثنا إبراهيم بن سعدان[٤]، قال: حدثنا أبو عبدالله محمد

---

(١) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري، أبو بكر المقرىء المحدّث اللغوي النحوي ذو الفنون، صاحب المصنفات المشهورة، وُلد سنة (٢٧٢هـ)، وتوفي سنة (٣٢٨هـ).

وهو أحد من يُضرب بحفظه المثل، وقال عنه الخطيب: «وكان صدوقًا فاضلاً ديّنًا خيِّرًا من أهل السنّة».

انظر: تاريخ بغداد (٣/ ١٨١ ـ ١٨٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧٤ ـ ٢٧٩).

(٢) القاسم بن محمد بن بشار عن الحسن بن بيان الأنباري، أبو محمد، سكن بغداد، (ت ٣٠٥هـ).

قال عنه الخطيب: «كان صدوقًا أمينًا عالمًا بالأدب».

انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤١)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٦٩)، وسير أعلام النبلاء ـ خلال ترجمة ابنه ـ (١٥/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨).

(٣) لم أجد له ترجمة، وأخشى أنه محرَّفٌ عن: الحسن بن عُليل (وهو علي) بن الحسين العَنَزِيّ (ت ٢٩٠هـ)، وهو أخباري أديب مشهور، ومحدّث ثقة.

وقلتُ: لعله هو صاحب هذه الرواية، لأنّه منصوصٌ في ترجمة إبراهيم بن سعدان أن الحسن بن عليل مكثرٌ من الرواية عنه، وذكروا أيضًا في ترجمة ابن عُليل هذا أنه يروي عنه القاسم بن محمد الأنباري.

انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٧/ ٣٩٨)، ومعجم الأدباء لياقوت (٢/ ٩٣٥ رقم ٣٣١).

(٤) إبراهيم بن سعدان بن حمزة الشيباني النَّحْوي، مؤدّب المؤيَّد.

انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٦/ ٩٩)، وإنباه الرواة للقفطي (١/ ٢٠٤)، ومعجم الأدباء لياقوت (١/ ٦٣ ـ ٦٥ رقم ١٠)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٤١٣).

ابن سُلَيم[١] قال: قال لي ابن عايشة: خرجتُ إلىٰ بغداد لأسمع من ابن / [١٥/ أ]
المبارك، فلمّا انتهيتُ إلىٰ واسط[٢]، قلت: لو عَدَلْتُ إلىٰ إسحاق الأزرق[٣].
فسلمتُ عليه، فدخلت إليه وهو مريض، فلما رآني أجهش إلي بالبكاء،
وقال: أما علمت مالحقني من هذا الفاسق؟! قلت: أي الفسقة؟ قال:
الحسن بن هاني أبو نُوَاس[٤]، قلت: ماقصته؟ قال: كَذَب علىٰ أصحابِ
رسولِ الله ﷺ، وروى عنّي شيئًا واللهِ ماحدّثتُ به قطُّ، ولا غيرَهُ. قلت:
ماهو؟ قال: ياجارية، هاتي القرطاس، فجاءت بقرطاس، فإذا فيه مكتوب:

يـاحَسَـنَ المُقْلَتَيْـنِ والْجِيـدِ تَقْتُلُنِـي مِنْـكَ بِـالمـواعِيـدِ
تَضْرِبُ لِي الْوَعْدَ ثُمَّ تُخْلِفُنِي فَيَا بَلائي مِنْ خُلْفِ مَوْعُودِ

---

(١) محمد بن سُلَيْم القاضي الكوفي، أبو عبدالله. قال عنه يحيى بن معين: «يكذب في الحديث».
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٥/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، ولسان الميزان (٥/ ١٩٢).

(٢) واسط: مدينة علىٰ دجلة، بين الكوفة والبصرة، أنشأها الحجاج بن يوسف. بينها وبين بغداد (١٧٠ كم).
انظر: مقدّمة كوركيس عوّاد لتحقيق تاريخ واسط لبحشل (١٣ ـ ٢٧).

(٣) إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي، المعروف بالأزرق، (ت ١٩٥هـ)، وله ثمان وسبعون: ثقة. (التقريب: ٤٠٠).

(٤) الحسن بن هانيء، أبو نُواس الشاعر الماجن المشهور، (ت ١٩٥هـ إلىٰ ١٩٩هـ).
قال عنه الذهبي في الميزان (٤/ ٥٨١): «شِعْرُهُ في الذروة، ولٰكن فسقه ظاهر، وتهتكه واضح، فليس بأهلٍ أن يُروىٰ عنه».
وانظر: طبقات الشعراء لابن المعتز (١٩٣ ـ ٢١٧)، وأخبار أبي نواس لابن منظور، ولسان الميزان (٧/ ١١٥ ـ ١١٦).

حـدّثَنـي الأزرقُ المحـدّثُ عَـن [عَمْرِو][1] بنِ شِمْرٍ[2] عَنِ ابْنِ مَسْعُودِ
لا يُخْلِـفُ الـوَعْـدَ غَيْـرُ كَـافِـرَةٍ وكافرٍ في الجحيمِ مَصْفُودِ[3]

[آخر حديث أبي الحسين النرسي][4]

(١) سقط من الأصل، فاستدركه الناسخ في الحاشية، وكتب عليه (صح).
(٢) عَمرو بن شِمْر الجعفي الكوفي، أبو عبدالله، من أتباع التابعين، وهو رافضي متروك الحديث متّهم بالكذب. انظر: لسان الميزان (٤/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧).
(٣) إسناد القصة شديد الضعف، والأثر الوارد في الشعر أضعف، والشعر لم أجده في ديوان أبي نواس المطبوع. لكن أخرج القصّة والشعر من وجهين آخرين ابنُ عساكر في تاريخ دمشق ـ ترجمة أبي نواس ـ (المخطوط ٤/ ٦٢٥).
(٤) مابين معكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أضفته قياسًا علىٰ غالب المشيخة، لتكون المشيخة علىٰ نسق واحد.

شَيْخٌ آخرَ [العاشر]

● [٨٨] **حدثنا أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البرمكي**[(١)]، قراءة علينا من لفظه وكتابه، في صفر من سنة ست وأربعين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو القاسم عُبَيْدُالله بن محمد بن إسحاق بن حَبَابَةَ، قراءة عليه في منزله، سنة ثمانٍ وثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي ابن بنت منيع، قال: حدثنا مصعب بن عبدالله ابن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوّام بن خويلد بن أسد[(٢)]،

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩١).

---

(١) علي بن عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي الجوهري، أبو الحسن البغدادي، الشافعي، ولد سنة (٣٧٣هـ)، وتوفي سنة (٤٥٠هـ).
قال عنه الخطيب: «كتبتُ عنه، وكان ثقة، وكان يتفقّه».
تاريخ بغداد (١٢/ ٤٣ ـ ٤٤)، والمنتظم لابن الجوزي (٨/ ٢٠٠)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٥٢)، وطبقات الشافعيّة الكبرى لابن السبكي (٥/ ٢٥٩).

(٢) أبو عبدالله الأسدي الزبيري، المدني، نزيل بغداد، (ت ٢٣٦هـ): صدوق، عالم بالأنساب. (التقريب: ٦٧٣٨).
قلت: بل هو ثقة، فقد وثقه أحمد وابن معين والدارقطني وغيرهم، وليس في ترجمته مايعاب به، إلا أنه كان يقف في القرآن، وهذا شيءٌ وضبْطُه شيءٌ آخر.
ولذلك كان قول الذهبي فيه أوفق، حيث قال عنه في الكاشف (رقم ٥٤٦٧): «ثقة، غُمِزَ فيه للوقف».
وانظر: التهذيب (١٠/ ١٦٢ ـ ١٦٤).

إملاءً، في شعبان سنة ثمان وعشرين ومايتين، قال: حدثني هشام بن عبدالله ابن عكرمة المخزومي[١]، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عايشة رضي الله عنها،

---

(١) هشام بن عبدالله بن عكرمة بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، أبو الوليد المدني، قاضيها.

كذا سماه ابن سعد، وابن حبان، وتبعه الذهبي، وابن حجر.

بينما سمّاه علماءُ النسب، ومنهم مصعب بن عبدالله الزبيري في (نسب قريش): هشام بن عبدالملك بن عكرمة..، فسمَّوْا أباه (عبدالملك) بدلاً من (عبدالله).

وقال عنه مصعب الزبيري: «كان من وجوه قريش».

وقال عنه ابن سعد: «كان لَزُومًا لهشام بن عروة، وكان من خاصّته، وسمع منه سماعًا كثيرًا، إلا أنه لم يُحدّث. وكان رجلاً جليلاً، يحتسب ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر... (ثم ذكر تولية الرشيد له قضاء المدينة، وقال:) وكان سخيًّا وَصُولاً لرحمه».

بينما قال عنه ابن حبان في (المجروحين): «يروي عن هشام بن عروة مالا أصل له من حديثه، كأنّه هشامٌ آخر، لا يُعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد». ثم ذكر له ابن حبان حديثَه الذي هنا.

ونقل الذهبي كلام ابن حبان، وفاته كلام مصعب الزبيري وكلام ابن سعد. وختم ترجمته بقوله: «وقد ولي قضاء المدينة، وكان من صالحي أهلها».

وتبعه ابن حجر في ذلك كلّه، دون إضافة.

انظر: نسب قريش لمصعب الزبيري (٣٠٩)، والطبقات لابن سعد (٥/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣)، والمجروحين لابن حبان (٣/ ٩١)، وأخبار القضاة لوكيع (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٣)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (١٤٥)، والتبيين في أنساب القرشيين لابن قدامة (٣٢٢)، والميزان للذهبي (٤/ ٣٠٠)، واللسان لابن حجر (٦/ ١٩٥).

قلت: قَوْلُ ابن سعد عنه: «لم يحدّث»، مع عدم ترجمة البخاري وابن أبي حاتم له؛ في ذلك مايدل علىٰ نُدْرة حديثه، ولعله ليس له إلا هذا الحديثَ الواحد. وإذا كان ليس له إلا هذا الحديث الواحد، وهو متابَعٌ عليه كما يأتي، =

أن رسول الله ﷺ قال: «التمسوا الرزق في خبايا الأرض[١]»[٢].

= وهو دليل تضعيفه عند ابن حبان، فليس فيه دليل بعد تلك المتابعة. بل وإن لم يُتابَعْ، فَرَجُلٌ ذلك هو اختصاصه بهشام بن عروة، كما في كلام ابن سعد، لا أرىٰ في حديثه هذا عنه نكارةً تستوجب ردّ حديثه.

والله أعلم.

(١) فسّره مصعب الزبيري بأنه أراد معادن الأرض، وفسّره البيهقي بالحرث والزرع، كما في شعب الإيمان له (٢/ ٨٧).

وتفسير مصعب الزبيري يصدّقه عَصْرُنا هذا!! وانظر: النهاية لابن الأثير ـ خبأ ـ (٢/ ٣).

(٢) إسناده حسن.

وأخرجه عبدالله بن أحمد في زوائد فضائل الصحابة (رقم ٤٣١)، وأبو يعلى في مسنده (رقم ٤٣٨٤)، ووكيع في أخبار القضاة (١/ ٢٤٢)، والطبراني في المعجم الأوسط (رقم ٨٩٩، ٨٠٩٣)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ٢١٣)، والبيهقي في الشعب (رقم ١٢٣٣ ـ ١٢٣٥)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ٦٩٤، ٦٩٥)، وبيبي بنت عبدالصمد في جزء حديثها (رقم ١)؛ كلّهم من طريق مصعب الزبيري.. به.

وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا هشام ابن عبدالله بن عكرمة، تفرّد به مصعب الزبيري».

وقال نحوه الدارقطني في الأفراد، فيما نقله عنه ابن طاهر في تذكرة الحفّاظ (٦٠ رقم ١٢٢)، ثم طُبع أطراف الغرائب لابن طاهر أيضًا، وهو فيه (٥/ ٤٩٩ رقم ٦١٩٦).

وانظر أيضًا كلام الذهبي في السير (١١/ ٣٢).

وضعّفه كما سبق ابن حبان.

ولمّا نقل ابن طاهر في تذكرة الحفّاظ (الموطن السابق) كلامَ ابن حبان، وخرّجه أيضًا من (الأفراد) للدارقطني، وذكر متابعةً شديدة الضعف له، اتّهم راويها بسرقة حديثه، وقال: «ولم يُذكر في الحديث للمتقدّمين والمتأخّرين غير =

= ما ذكرت. والحديث لا أصل له من حديث النبي ﷺ، ولا من حديث عائشة، ولا من حديث عروة عنها عن النبي ﷺ؛ وإنما هو شيءٌ من كلام عروة، بدليل ما أُخبرنا».

وذكر هذا الحديث ابنُ الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٦٠٣ رقم ٩٩١)، ونقل كلام ابن حبان وابن طاهر، ثم قال: «وقال أبو عبدالرحمن النسائي: هو حديث منكر، وقد رُوي من قول عروة».

قلت: أمّا المتابعة التي ذكرها ابن طاهر وردّها، فحُقّ له ذلك، فإنها من رواية كادح بن رحمة عن هشام بن عروة.. به، أخرجها الدارقطني في الأفراد ـ كما في أطرافه لابن طاهر ـ (رقم ٦١٩٦). وكادح بن رحمة زاهدٌ موصوفٌ بوضع الحديث، كما تراه في اللسان (٤/ ٤٨٠ ـ ٤٨١).

لكن له متابعةٌ أخرىٰ:

قال أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٢٤٣): «حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن يوسف: حدثنا محمد بن أحمد بن راشد: حدثنا أبو السائب سَلْم بن جنادة: حدثنا أبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال النبي ﷺ: اطلبوا الرزق في خبايا الأرض».

وهذا إسنادٌ كل رجاله ثقات، إلا شيخ أبي نعيم، فإني لم أجد مَنْ ترجمه إلا أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٢٩٣)، وقال عنه: «كثير الحديث، كان يسمع إلا أن توفّي».

ولا ذُكر في كُتُب المجروحين.

فلو كان ضعيفًا، مع كثرة حديثه، لما أغفلته (غالبًا) كُتُب المجروحين. بل ولما وسع أبا نعيم السكوت عنه، وهو شيخه!.

مع ذلك فلا أزعم أنه مقبول الحديث، لكني أعتبر بمتابعته هذه.

وبذلك يتابع حَمّادُ بن أسامة أبو أسامة هشامَ بنَ عبدالله المخزومي!.

ولا أرىٰ في الحديث نكارةً، بعدما عرفناه من ابن سعد عن هشام بن عبدالله المخزومي، من أنه من أخصّ الملازمين لهشام بن عروة.

[٨٩] حدثنا علي البرمكيُّ الجوهريُّ، قال: أخبرنا ابن حَبَابة، قال: حدثنا أبو القاسم البغويُّ: قال: حدثنا مصعبٌ الزبيريُّ، قال: حدثنا مالك

= أمّا المخالفة التي أشار إليها النسائي وابن طاهر، فوجدتها بإسنادٍ ووجهٍ لا ينهض بالتضعيف، ولعل النسائي لذلك أوردها بصيغة التمريض: «قد رُوي من قول عروة».

أخرجها ابن أبي الدنيا في إصلاح المال (رقم ٣٠٥) من طريق عفيف بن سالم، عن ابن لهيعة، عن الزهري، قال عروة: «عليك بالزراعة، فإنه كان يُتمثَّلُ فيها ببيتٍ في الجاهليّة:

تتبّعْ خبايا الأرض وادْعُ مليكها لعلّك يومًا أن تُجابَ وتُرْزَقَا».

قلت: وفي إسناده ابن لهيعة، والكلام فيه مشهور، وقد تقدّم. ثم هو مخالَفٌ بوجهٍ جعل الحديث من كلام وإنشاد الزهري، لكنه أضعف من حديث ابن لهيعة إسنادًا؛ أخرجه ابن أبي الدنيا في إصلاح المال (رقم ٣٠١).

ولو صَحّ حديث ابن لهيعة، فبماذا يُعِل حديثنا المرفوع؟! والإسنادُ مختلف في هشام بن عروة عندنا والزهري هناك، والمتن مختلف (كما هو ظاهر) كُلَّ الاختلاف.

على أن البيت السابق مشهورٌ من إنشاء الزهري وإنشاده، يخاطبُ به عبدالله ابن عبدالملك بن مروان الأموي؛ أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده على فضائل الصحابة (رقم ٤٣٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (٩/ ٥٠٧)، وذلك ضمن أبياتٍ يقول فيها:

أقــول لعبــدالله لمّــا رأيتُــه يطوف بأعلى القريتين مُشَرِّقا

تَتَبَّعْ خبايا الأرض وادْعُ مليكها لعلّك يومًا أن تجاب فتُرْزَقا

وقد أورد عبدالله بن أحمد الأبيات عقب الحديث مباشرة، وعن شيخه مصعب الزبيري نفسه، وكأن الحديث وقصّة الأبيات خبرٌ واحد؛ فأنّى يكون في القصة إعلالٌ للحديث؟!.

هذا ترجيحي، والله أعلم.

ابن أنس، عن نافع عن ابن عمر، عن عايشة رضي الله عنها / أن رسول الله ﷺ قال: «الولاء لمن أعتق»[١]. [١٥/ ب]

[٩٠] حدثنا علي البرمكي، قال: أخبرنا ابن حبابة، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا مصعب الزبيري، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف علىٰ يمين، فرأىٰ خيرًا منها، فليكفّر عن يمينه، وليفعل الذي هو خير»[٢].

[٩١] حدثنا علي البرمكي لفظًا، قال: أخبرنا ابن حبابة، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا مصعب بن عبدالله الزبيري، قال: حدثنا مالك، عن عبدالكريم بن مالك الجَزَري[٣]، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عُجْرة: أنه كان مع النبي ﷺ، فآذاه القمل في رأسه. فقال له النبي ﷺ:

---

(١) إسناده صحيح.
وأخرجه مالك في الموطّأ (٢/ ٧٨١)، وأحمد (رقم ٥٩٢٩، ٦٤٥٢)، والبخاري (رقم ٢١٦٩، ٢٥٦٢، ٦٧٥٢، ٦٧٥٧)، ومسلم (رقم ١٥٠٤)، وأبو داود (رقم ٢٩١٥)، والنسائي (رقم ٤٦٤٤)؛ من طريق مالك.. به.

(٢) إسناده صحيح.
وأخرجه مالك في الموطّأ (٢/ ٤٧٨)، وأحمد (٢/ ٣٦١)، ومسلم (٣/ ١٢٧٢ رقم ١٦٥٠)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ١٥٣٠)، والنسائي في الكبرىٰ (رقم ٤٧٢٢)؛ كلهم من طريق مالك.. به.

(٣) عبدالكريم بن مالك الجزري، أبو سعيد مولى بني أميّة، الخضرمي، (ت١٢٧هـ): ثقة متقن. (التقريب: ٤١٨٢).
لكنه كما قال ابن عبدالبر في التمهيد (٢٠/ ٦٣): «لم يلق ابن أبي ليلى ولا رآه». وقال المزّي في تهذيب الكمال (١٧/ ٣٧٤): «الصحيح أن بينهما مجاهدًا».

«احلقْ رَأْسَكَ، وصُمْ ثلاثةَ أيّام، أو أَطْعِمْ ستّةَ مساكين: مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، أو انْسُكْ شَاةً؛ أَنَّى ذلك[١] فَعَلْتَ، أَجْزَأَ عَنْكَ»[٢].

[٩٢] حدثنا علي البرمكي، من لفظه، قال: أخبرنا أبو القاسم ابن حبابة، قال: حدثنا أبو القاسم البغوي، قال: حدثنا مصعب الزبيري، قال: حدثني مالك، عن نافع: أن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: «نَهَى رسولُ الله ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بالقُرآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ»[٣].

---

(١) (ذلك) سقط من الأصل، فألحقه الناسخ بالحاشية، وكتب عليه (صح).

(٢) إسناده منقطع، فإن عبدالكريم الجزري لم يسمع من عبدالرحمن بن أبي ليلى، كما سبق. لكن الحديث صحيح من وجهٍ آخر.

وأخرجه مالك في الموطأ ـ رواية يحيى الليثي ـ (١/ ٤١٧)، وجماعةٌ من رواة الموطّأ غير يحيى الليثي مثله أيضًا؛ عن مالك، عن عبدالكريم الجزري، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة.

وخالفهم جماعةٌ آخرون من رواة الموطّأ، فرووه عن مالك، عن عبدالكريم الجزري، عن مجاهد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة. فذكروا مجاهدًا بين عبدالكريم وابن أبي ليلى، وهو الصواب.

انظر الموطّأ لمالك، رواية ابن القاسم وبتلخيص القابسي (رقم ٣٩٧)، ومسند الإمام أحمد (٤/ ٢٤١) والمجتبى للنسائي (رقم ٢٨٥١)، والتمهيد لابن عبدالبر (٢٠/ ٦٢ ـ ٦٤).

وقد رُوي من وجوه كثيرةٍ صحيحة، عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة: أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤)، والبخاري (رقم ١٨١٤، وفيه أماكن تكرّره)، ومسلم (رقم ١٢٠١)، وأبو داود (رقم ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٦٠)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٩٥٣، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤)، والنسائي في الكبرى (رقم ٤١١٠ ـ ٤١١٢).

(٣) إسناده صحيح. =

[٩٣] حدثنا أبو الحسن البرمكي الجوهري، قال: أخبرنا أبو القاسم ابن حبابة، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا مصعب الزبيري، قال: حدثني مالك، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، أنّ النبي ﷺ قال: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوابِّ، مَنْ قَتَلَهُنَّ وهو مُحْرِمٌ، فلا جُنَاحَ عليه: العقربُ، والفَأْرةُ، والكَلْبُ العَقُورُ، والغُرَابُ، والحِدَأَةُ»(١).

[٩٤] حدثنا علي البرمكي، قال: أخبرنا ابن حبابة، قال: حدثنا أبو القاسم البغوي، قال: حدثنا مصعب الزبيري، قال: حدثني مالك، عن جعفر بن محمد(٢)، عن أبيه، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ: «كان إذا وَقَفَ على الصَّفَا يُكَبِّرُ ثَلاثًا، / ثم يقول: لا إلـه إلا اللهُ [١٦/ أ] وحدَهُ لا شريكَ لَهُ له الملكُ وله الحَمْدُ وهو علىٰ كل شيءٍ قديرٌ. يَصْنَعُ

= وأخرجه مالك في الموطّأ (٢/ ٤٤٦)، والإمام أحمد (رقم ٤٥٢٥، ٥٢٩٣)، والبخاري (رقم ٢٩٩٠)، ومسلم (رقم ١٨٦٩)، وأبو داود (رقم ٢٦١٠)، وابن ماجه (رقم ٢٨٧٩).

(١) إسناده صحيح.
أخرجه أبو بكر الأنصاري في ستة مجالس من أماليه (٧/ أ).
وأخرجه مالك في الموطّأ (١/ ٣٥٦)، والإمام أحمد (رقم ٦٢٢٨)، والبخاري (رقم ٣٣١٥)؛ من طريق مالك.. به.

(٢) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبدالله، المعروف بالصادق، (ت ١٤٨هـ): صدوق فقيه إمام. (التقريب: ٩٥٨).
قلت: الأكثر علىٰ أنّه ثقة، واحتجّ به الإمام مسلم في صحيحه، بل عُدَّ في رُوَاةِ أصحّ الأسانيد.
انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (٥٥)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٣/ ١٩٩)، والتمهيد لابن عبدالبر (٢/ ٦٦)، والتهذيب (٢/ ١٠٣ ـ ١٠٤).

ذلك ثلاثَ مرّاتٍ، وَيَدْعُو، ويَصَنَعُ علىٰ المَرْوَةِ مِثْلَ ذَلكَ»[١].

[٩٥] حدثنا أبو الحسن علي البرمكي، من لفظه، قال: أخبرنا أبو القاسم عبيدالله بن محمد بن حبابة، قال: حدثنا أبو القاسم البغوي، قال: حدثنا مصعب الزبيري، قال: حدثني مالك بن أنس، عن عبدالله بن أبي بكر[٢]، عن عمرة بنت عبدالرحمن، عن عايشة زوج النبي ﷺ، أخبرتها: «أنّ رسول الله ﷺ كان عندها، وأنّها سمعتْ صوتَ رَجُلٍ يستاذنُ في بيتِ حفصةَ، فقالت عايشةُ: قلت: يارسولَ الله، هذا رجلٌ يستاذنُ في بيتِ حفصةَ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: أراه فُلانًا ـ لعمٍّ حفصةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ ـ. قالت: فقلتُ: يارسولَ الله، لو كان فلانٌ حَيًّا ـ لِعَمِّهَا من الرَّضَاعَةِ ـ دَخَلَ عَلَيَّ؟ فقال: نعم، إنّ الرَّضَاعَةَ تُحَرِّمُ ماتُحَرِّمُ الوِلاَدَةُ»[٣].

[٩٦] حدثنا أبو الحسن علي بن عمر البرمكي، من لفظه وكتابه، قال:

---

(١) إسناده صحيح.
وأخرجه مالك في الموطّأ (١/ ٣٧٢)، والإمام أحمد (٣/ ٣٨٨)، والنسائي (رقم ٢٩٧٢)؛ من طريق مالك.. به نحوه مختصرًا.
وهو جزءٌ من حديث جابر رضي الله عنه الطويل في صفة الحجّة النبويّة، وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (رقم ١٢١٨).

(٢) عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عَمرو بن حزم الأنصاري، المدني، القاضي، (ت ١٣٥هـ) وهو ابن سبعين سنة: ثقة. (التقريب: ٣٢٥٦).

(٣) إسناده صحيح.
وأخرجه مالك في الموطّأ (٢/ ٦٠١)، وأحمد (٦/ ٤٤، ٥١، ١٧٨)، والبخاري (رقم ٢٦٤٦، ٣١٠٥، ٥٠٩٩)، ومسلم (رقم ١٤٤٤)، والنسائي (رقم ٣٣٠٢، ٣٣١٣)، والدارمي (رقم ٢٢٥٣، ٢٢٥٥)؛ من طريق مالك.. به.

أخبرنا أبو القاسم عبيدالله بن محمد ابن حبابة البزاز، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا مصعب بن عبدالله الزبيري، قال: حدثنا مالك (يعني ابن أنس)، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن[١]، قال: سألتُ سعيدَ بنَ المسيّب: كَمْ في إِصْبَع المَرْأَةِ؟ قال: قال: عَشْرٌ مِن الابل. قلت: كم في إِصْبَعَيْنِ؟ قال: عشرونَ من الابلِ، قلتُ: كَمْ في ثلاثِ أَصَابِع؟ قال: ثلاثونَ من الابل. قلت: كم في أربع أصابع[٢]؟ قال: عشرونَ من الابل. قال: قلت: حينَ عَظُمَ جُرْحُها، واشْتَدَّتْ مُصِيبتُها، نَقَصَ جُرْحُها[٣]؟! فقال سعيد: أَعِرَاقِيٌّ[٤] أنتَ؟!! فقلتُ: بل عَالِمٌ مُتَثَبِّتٌ، أو جَاهِلٌ مُتَعَلِّمٌ، فقال سعيدٌ: هي السُّنَّةُ، يا ابنَ أخي[٥].

اخر حديث البرمكي الجوهري

---

(١) ربيعة بن أبي عبدالرحمن التيمي مولاهم، أبو عثمان المدني، المعروف بربيعه الرأي، واسمُ أبيه فرُّوخ، (ت ١٣٦هـ): ثقة فقيه مشهور، قال ابن سعد: كانوا يتقونه لموضع الرأي. (التقريب: ١٩٢١).

(٢) (أصابع) سقطت من الأصل، فألحقها الناسخ في الحاشية، وكتب عليها (صح).

(٣) كذا في الأصل، ووضع عليها الناسخُ ضبّة، للدلالة علىٰ ثُبوتها في النسخة مع إشكالها في المعنى. والصواب ـ كما في مصادر الأثر ـ: «نقص عَقْلُها»، أي دِيَتُها. ولم أصوّبها في الأصل، لأنه مع تنبيه الناسخ لها، يُحتمل أن تكون رواية.

(٤) في الأصل: «أعرابيّ»، والتصويب من مصادر الأثر، ومن السياق.

(٥) إسناده صحيح إلى سعيد بن المسيب.
وأخرجه مالك في الموطّأ (٢/ ٨٦٠)، وعبدالرزاق في المصنّف (رقم ١٧٧٤٩، ١٧٧٥٠)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٨/ ٩٦) وفي معرفة السنن والآثار (رقم ١٦١٧٨).

شيخ آخر [الحادي عشر]

● [٩٧] **أخبرنا الشيخ / أبو جعفرَ مُحمّدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ عُمَرَ ابنِ الحَسَنِ بن عُبَيْدِ بنِ عَمرِو بن خالدِ بن الرُّفَيْلِ، المُعَدَّلُ، المعروفُ بابن المُسْلِمَةِ**[1]، بقراءتي عليه، قلت: أخبركم أبو الفضل عُبيدالله بن عبدالرحمن [١٦/ ب]

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩١).

---

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن الحسن بن عُبيد بن عَمرو بن خالد بن الرُّفَيْل المُعَدَّل، أبو جعفر ابنُ المُسْلِمَة، البغدادي المُسْلِمي. وُلد سنة (٣٧٥هـ)، وتوفي سنة (٤٦٥هـ). وهو آخر من حدّث عن أبي الفضل الزهري، وعثمان ابن محمد الأدمي، وعيسى بن علي الوزير، وأبي طاهر المخلّص، وأبي محمد ابن معروف.

قال عنه الخطيب: «كتبت عنه، وكان ثقة».

وقال أبو بكر الأنصاري في ستة مجالس من أماليه (٥/ ب): «الثقة المعدَّل».

وقال أبو القاسم التيمي: «محتشم كثير السماع ثقة».

وقال أبو الفضل بن خيرون: «كان ثقة صالحًا».

وقال السمعاني: «كان حسنَ الطريقة، نبيلاً، كثير السماع، ثقة صدوقًا».

ووثّقه وأثنى عليه جماعةٌ غيرهم.

انظر: تاريخ بغداد (١/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧)، والإكمال لابن ماكولا (٤/ ٩٤ ـ ٩٥) (٧/ ٢٥٣)، والأنساب للسمعاني (١٢/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩)، والمنتظم لابن الجوزي (٨/ ٢٨٢)، وذيل تكملة الإكمال لمنصور بن سليم الإسكندراني (رقم ٨٤٥)، وتاريخ بغداد للبُنداري (١٣/ أ)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٨١ ـ ١٨٢)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٢١٣ ـ ٢١٥).

ابن محمد بن عُبيدالله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن ابن عوف الزهري، قراءة عليه، في داركم بِدَرْبِ سَلِيْمٍ[١]، في شعبان سنة ثمانين وثلاثماية، فأقرّ به، قال: حدثنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن ابن المستفاض الفريابي[٢]، قال: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، قال: حدثنا عبدالله بن نُمَير[٣]، قال: حدثنا الاعمش، عن عبدالله بن مرّة[٤]، عن مسروق[٥]، عن عبدالله بن عَمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فيه كان منافقًا، ومَنْ كانت فيه خَلَّةٌ منهنّ كانت فيه خَلَّةٌ من النِّفَاقِ حتّى يَدَعَها: إذا حَدَّثَ كذبَ، وإذا وَعَدَ أَخْلفَ، وإذا عَاهَدَ غَدَرَ، وإذا خَاصَمَ فَجَرَ»[٦].

---

(١) دَرْبُ سَلِيْمٍ: كان في الجانب الشرقي من بغداد، من ناحية الرصافة. (معجم البلدان لياقوت: ٣/ ٢٤٤).
وقد اعتنى الناسخ بضبط هذا الموطن غاية الاعتناء، بضبطه ضبطًا كاملاً كما أثبتُّه، وكتبَ علىٰ فتحةِ السين (صح).

(٢) وُلد سنة (٢٠٧هـ)، وتوفي سنة (٣٠١هـ).
وهو من الحفّاظ الأثبات، والأئمة الرحّالين، وله المصنّفات المشهورة.
انظر: تاريخ بغداد (٧/ ١٩٩ ـ ٢٠٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٩٦ ـ ١٠٦).

(٣) عبدالله بن نُمَيْر الهَمْداني، أبو هشام الكوفي، (ت ١٩٩هـ)، وله أربع وثمانون: ثقة، صاحب حديث، من أهل السنّة. (التقريب: ٣٦٩٢).

(٤) عبدالله بن مُرّة الهَمْداني، الخارفي، الكوفي، (ت ١٠٠هـ وقيل قبلها): ثقه. (التقريب: ٣٦٣٢).

(٥) مسروق بن الأجدع بن مالك الهَمْداني، الوادعي، أبو عائشة الكوفي، (ت ٦٢هـ وقيل ٦٣هـ): ثقة فقيه عابد مُخَضْرم. (التقريب: ٦٦٤٥).

(٦) إسناده صحيح.
وهو في صفة المنافق للفريابي (رقم ١٥)، ونسخة هذا الكتاب المخطوطةُ، من روايه أبي بكر الأنصاري صاحبِ المشيخة، عن أبي جعفر محمد بن أحمد =

[٩٨] أخبرنا الشيخ أبو جعفر، قال: حدثنا الزهري، قال: حدثنا الفيريابي، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد(١)، قال: حدثنا ابن لَهِيعة، عن مِشْرَح بن هاعان(٢)،

= ابن محمد ابن المسلمة، عن أبي الفضل الزهري، عن الفريابي، كما تراه في مقدّمة تحقيق الكتاب (ص٣٠، ٣٥).

وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٦٧٦٨، ٦٨٦٤)، والبخاري (رقم ٣٤، ٢٤٥٩، ٣١٧٨)، ومسلم (رقم ٥٨)، وأبو داود (رقم ٤٦٨٨)، والترمذي وصححه (رقم ٢٦٣٢)، والنسائي (رقم ٥٠٢٠)؛ من طريق الأعمش.. به.

(١) قتيبة بن سعيد بن جَميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البَغْلاني، (ت ٢٤٠هـ)، عن تسعين سنة: ثقة ثبت. (التقريب: ٥٥٥٧).

قلت: وحديثه عن ابن لهيعة قويّ، لأنه كان قد كتبَ أحاديث ابن لهيعة من كُتُبٍ موثوقة، ثم سمعها علىٰ ابن لهيعة.

قال قتيبة: «كنا لا نكتب حديث ابن لهيعة إلا من كتاب ابن أخيه أو كُتُب ابن وهب، إلا حديث الأعرج». سؤالات الآجري لأبي داود (٢/ ١٧٥ رقم ١٥١٢)، والتهذيب (٥/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦).

وقال الإمام أحمد لقتيبة بن سعيد: «أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح؟ فقال: لأنّا كنّا نكتب من كتاب ابن وهب، ثم نسمعه من ابن لهيعة». تهذيب الكمال (١٥/ ٤٩٤)، (سير أعلام النبلاء: ٨/ ١٧).

والترمذي مع أنه يضعّف ابن لهيعه في جامعه (رقم ١٠، ٦٣٧)، إلاّ أنّه حسّن له حديثاً من رواية قتيبة بن سعيد، فقال (رقم ٤٠): «حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة». وحسّن غرائب أحاديث ابن لهيعة من رواية قتيبة بن سعيد عنه، في غير ما موطن من جامعه (رقم ٢٩٠٣، ٣٦٤١).

وانظر النفح الشذي لابن سيد الناس والتعليق عليه للدكتور أحمد معبد (٢/ ٨٠١ ـ ٨٠٢، ٨٥٠ ـ ٨٥١).

(٢) مِشْرَحُ بن هاعان المَعَافري المصري، أبو مصعب، (ت ١٢٨هـ): مقبول. (التقريب: ٦٧٢٤).

قلت: الصواب في مشرح بن هاعان ماقاله عنه الذهبي في الميزان =

عن عقبة[١] بن عامر، قال: قال رسول الله ﷺ: «أكثر منافقي أُمَّتِي قُرَّاؤُهَا[٢]»[٣].

= (٤/ ١١٧): «صدوق».

وانظر: تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (رقم ٧٥٥)، ومعرفة الثقات للعجلي (رقم ١٧٢٨)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٥٠٠)، وجامع الترمذي (رقم ٣٦٨٦)، وصحيح ابن حبان (رقم ٦٠٨٦)، والتهذيب (١٠/ ١٥٥).

(١) تحرّف في الأصل إلىٰ (عتبة)، فصوّبه الناسخ في الحاشية، وكتب قبله: (صوابه).

(٢) قيل في تفسيره:

ـ يعني بالنفاق هنا الرياء، كذا فسّره ابن قتيبة، والزمخشري. وقال ابن بطّة في تقريره: «فإن سأل سائل عن معنى هذا الحديث، وقال: لمَ خصَّ القراء بالنفاق دون غيرهم؟ فالجواب عن ذلك: أنّ الرياء لا يكاد يوجد إلا في مَنْ نُسِب إلىٰ التقوى، لأنّ العامّةَ والسوقةَ قد جهلوه، والمتحلّين بحلية القُرّاء قد حَذِقُوه».

ـ وقال عبدالله بن المبارك: «هُمُ الزنادقة، لأنّ النفاق علىٰ عهد رسول الله ﷺ هي الزندقة بعده». فقال ابن الأثير في تقرير ذلك: «أي يحفظون القرآن نَفْيًا للتهمة عن أنفسهم، وهم معتقدون تضييعه، وكان المنافقون في عصر النبي ﷺ بهذه الصفة».

انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ١٨٥)، والإبانة لابن بطّه (١/ ٢/ ٧٠٣)، والفائق للزمخشري (٤/ ١١)، والنهاية لابن الأثير (٤/ ٣١).

(٣) إسناده حسن.

وهو في صفة المنافق للفريابي (رقم ٣٢).

وهو من محفوظ حديث ابن لهيعة، لما تقدّم من رواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة. بل روىٰ هذا الحديث عن ابن لهيعة العبادلةُ الثلاثة، الذين هُمْ أوثق الناس فيه:

ـ فرواه عبدالله بن يزيد المقرىء: أخرجه عنه الإمام أحمد (٤/ ١٥٥)، وابن قتيبة في غريب الحديث (١/ ١٨٤)، والفريابي في صفة المنافق (رقم ٣٤).

ـ ورواه عبدالله بن المبارك: أخرجه الفريابي في صفة المنافق (رقم ٣٣). =

[٩٩] أخبرنا أبو جعفر ابن المُسْلِمَةِ، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو الحُسين محمد بن عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن هارون الدّقّاق، قراءة عليه، في قَطِيعة الدَّقِيق[١]، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، قال: حدثنا داود بن رُشَيد أبو الفضل الخُوَارَزْمي، قال: حدثنا شعيب[٢]، قال: حدّثنا هشام[٣]، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «أَغْلِقُوا الأبوابَ، وأَطْفُوا السِّراجَ، وأوكُوا الاسقية، وخَمِّرُوا الطّعامَ[٤] والشرابَ، ولو أن تَعْرُضُوا عليه بعود»[٥].

= ـ ورواه عبدالله بن وهب: أخرجه ابن بطة في الإبانة (١/ ٢/ ٧٠٣ رقم ٩٤٤).
ومع ذلك، فقد توبع ابن لهيعه من أحد الثقات:
تابعه الوليد بن المغيرة بن سليمان المصري، (ت ١٧٢هـ): ثقة. (التقريب: ٧٥٠٧). وأخرج حديثه: الإمام أحمد (٤/ ١٥٥)، والبخاري في خلق أفعال العباد (رقم ٦١٤)، والفريابي في صفة المنافق (رقم ٣٥)؛ من طريق الوليد بن المغيرة، عن مشرح بن هاعان، عن عقبة بن عامر.. به مرفوعًا.

(١) قطيعة الدقيق: هي قطيعة أمّ جعفر (زوج أبي جعفر المنصور)، وتقع في أقصى الشمال الغربي من بغداد. انظر: خطط بغداد للدكتور يعقوب ليسز (١١٥)، وبغداد مدينة السلام ـ الجانب الغربي ـ للدكتور صالح العلي (٢/ ٢١١ ـ ٢١٤).

(٢) شعيب بن إسحاق بن عبدالرحمن الأموي مولاهم، البصري ثم الدمشقي، (ت ١٨٩هـ): ثقة، رمي بالإرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بآخره. (التقريب: ٢٨٠٨).

(٣) هشام بن أبي عبدالله الدَّسْتَوائي، أبو بكر البصري، (ت ١٥٤هـ)، وله ثمان وسبعون سنة: ثقة ثبت، وقد رُمي بالقدر. (التقريب: ٧٣٤٩).

(٤) في الأصل: (العطام)، فصوبها الناسخ في الحاشية.

(٥) إسناده صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٧٤)؛ من طريق هشام الدستوائي.. به. =

[١٠٠] أخبرنا أبو جعفر ابن المسلمة، قال: أخبرنا أبو الحسين محمد ابن عبدالله الدقاق، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، / قال: حدثنا [١٧/ أ] داود بن رُشَيد، قال: حدثنا شعيب، عن الأوزاعي(١)، قال: حدثني يحيى ابن أبي كثير، قال: حدثني أبو قِلاَبة الجَرْمي، قال: حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قَدِمَ عَلَىٰ رسولِ الله ﷺ نَفَرٌ من عُكْلٍ، فاجْتَوَوُا(٢) المدينةَ، فَأَمَرَهُمْ رسولُ الله ﷺ أن يَأْتُوا إِبلَ الصَّدقةِ، فَلْيَشْرَبُوا من أَلْبَانِها وأَبْوالِها. فَأَتَوْا، فَقَتَلُوا رَاعِيَها، واسْتَاقُوا الإبلَ. فَبَعَثَ رسولُ اللهِ ﷺ في طلبهم قَافَةً(٣)، فَأُتِيَ بهم، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُم وَأَرْجُلَهُم، ثُمَّ لَمْ يَحْسِمْهُمْ(٤)»(٥).

= وأخرجه الإمام مالك (١/ ٩٢٨ ـ ٩٢٩)، وأحمد (٣/ ٣٠١، ٣١٢، ٣٦٢، ٣٨٦، ٣٩٥)، ومسلم (رقم ٢٠١٢)، وأبو داود (رقم ٢٦٠٤، ٣٧٣٢). والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ١٨١٢)، وابن ماجه (رقم ٣٦٠، ٣٧٧١)؛ من طُرُقٍ عن ابن الزبير، عن جابر.. به مرفوعًا، بألفاظٍ متعدّدة.
وسيأتي هنا من وجه آخر عن جابر (رقم ٦٣٧، ٧١٨).

(١) عبدالرحمن بن عَمرو بن أبي عَمرو الأوزاعي، أبو عَمرو الفقيه، (ت ١٥٧هـ): ثقة جليل. (التقريب: ٣٩٩٢).

(٢) أي: أصابهم الجوى، وهو المرض وداء الجوف إذا تطاول، وذلك إذا لم يُوافقهم هواؤها واستوخموها. (النهاية لابن الأثير ـ جوي ـ ١/ ٣١٨).

(٣) جَمْعُ قائف، وهو الذي يتتبّع الآثار ويعرفها، ويعرفُ شَبَهَ الرجُلِ بأخيه وأبيه. (النهاية لابن الأثير ـ قوف ـ ٤/ ١٢١).

(٤) الحَسْمُ: القَطْع، وهنا معناه: قَطْعُ الدم بالكَيّ. (النهاية لابن الأثير ـ حسم ـ ١/ ٣٨٦).

(٥) إسناده صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٦١، ١٨٦، ١٩٨)، والبخاري (رقم ٢٣٣، ٣٠١٨، ٤١٩٣، ٤٦١٠، ٦٨٠٢، ٦٨٠٣، ٦٨٠٤، ٦٨٠٥، ٦٨٩٩)، ومسلم (رقم ١٦٧١)، وأبو داود (رقم ٤٣٦٤، ٤٣٦٥، ٤٣٦٦)، والنسائي (رقم ٤٠٢٤، =

[١٠١] حدثنا الشيخ أبو جعفر ابن المُسْلِمة، إملاء، قال: حدثنا قاضي القضاة أبو محمد عُبيدالله بن أحمد بن معروف[١]، إملاء، في يوم السبت الرابع من رجب من سنة ثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري، قال: حدثنا يونس بن عبدالاعلى[٢]، قال: حدثنا عبدالله بن وهب[٣]، قال: أخبرني عَمرو بن الحارث[٤]، عن يزيد بن

= ٤٠٢٥، ٤٠٢٦، ٤٠٢٧)، وفي التفسير (رقم ١٦٣)؛ من طريق أبي قلابة.. به.

ونقل الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة (٢/ ٨٢) عن يحيى بن معين قوله: «(فبعث قافة) في حديث الأوزاعي غريب، ورواه الفريابي عن الأوزاعي فلم يذكر القافة».

قلت: اتفق ثقتان علىٰ الأوزاعي في ذكر القافة، هما الوليد بن مسلم (مصرّحًا بالسماع) كما عند أبي داود والنسائي في التفسير، وشعيب بن إسحاق، كما هنا.

(١) عُبيدالله بن أحمد بن معروف البغدادي، أبو محمد القاضي المعتزلي، وُلد سنة (٣٠٦هـ)، وتوفي سنة (٣٨١هـ).

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٣٦٦): «كان ثقة...»، ثم أثنى عليه، وفَصَّل في عَدِّ محاسنَ له، فَأَغْضَبَ ذلك الذهبيَّ في السير (١٦/ ٤٢٧)، فقال: «وثّقه بجَهْلِ الخطيب، وبالغ في تعظيمه».

فكأنّ الذهبي كره من الخطيب ذلك الثناء البالغ، علىٰ رجلٍ من بلايا الاعتزال، دون أن يذكره بهذا العيب في كلامه عنه.

وانظر: لسان الميزان (٤/ ٩٦).

(٢) يونس بن عبدالأعلى بن ميسرة الصدفي، أبو موسى المصري، (ت ٢٦٤هـ)، وله ست وتسعون: ثقة. (التقريب: ٧٩٦٤).

(٣) عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري الفقيه، (ت ١٩٧هـ)، وله اثنتان وسبعون سنة: ثقة حافظ عابد. (التقريب: ٣٧١٨).

(٤) عَمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم، المصري، أبو أميّة، مات قبل سنة (١٥٠هـ): ثقة فقيه حافظ. (التقريب: ٥٠٣٩).

أبي حبيب، عن أبي الخَيْر (يعني مَرْثَدَ بنَ عَبْدِالله اليَزَنِي)[١]، أنه سمع عبدالله ابن عَمرو يقول: إن رجلاً سألَ رسولَ اللهِ ﷺ، فقال: أَيُّ المسلمينَ خَيْرٌ؟ قال: «مَنْ سَلِمَ النّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»[٢].

[١٠٢] حدثنا الشيخ أبو جعفر، إملاء، قال: قُرِىء علىٰ الرئيس أبي القاسم عيسى بن علي بن عيسى بن داود بن الجَرَّاح، وأنا أسمع، قيل له: قُرِىء علىٰ أبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، وأنا أسمع، قال: حدثنا داود بن عَمرو الضبي[٣]، قال: حدثنا صالح بن موسى[٤]، عن عاصم بن بَهْدلة[٥]، عن زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ[٦]، عن سعيد بن زيد بن عَمرو بن

---

(١) مرثد بن عبدالله اليَزَني، أبو الخير المصري، (ت ٩٠هـ): ثقة فقيه. (التقريب: ٦٥٩١).

(٢) إسناده صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٨٧)، ومسلم (رقم ٤٠)؛ من طريق يزيد بن أبي حبيب.. به.

(٣) داود بن عَمرو بن زهير الضبي، أبو سليمان البغدادي، (ت ٢٢٨هـ): ثقة. (التقريب: ١٨١٣).

(٤) صالح بن موسى بن إسحاق بن طلحة التيمي، الكوفي: متروك. (التقريب: ٢٩٠٧).

(٥) عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النَّجُود، الأسدي مولاهم، الكوفي، أبو بكر المقرىء، (ت ١٢٨هـ): صدوق له أوهام، حجّةٌ في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون. (التقريب: ٣٠٧١).

(٦) زِرُّ بنُ حُبَيْش بن حُبَاشة الأسدي، الكوفي، أبو مريم، مخضرم، (ت ٨١هـ أو ٨٢هـ أو ٨٣هـ)، وهو ابن مائة وسبع وعشرين سنة: ثقة جليل. (التقريب: ٢٠١٩).

نُفَيْل، قال: اخْتَبَأْنا مع رسولِ الله ﷺ فوقَ حِرَاء، فلمَّا استوينا عليه رَجَفَ بِنَا، فَضَرَبَهُ رسولُ اللهِ ﷺ بِكَفِّه، ثم قال: «اثْبُتْ حِراءُ، فإنّه ليس عليكَ إلا نبيٌّ أو صِدِّيْقٌ أو شَهِيد». وعليه رسول الله ﷺ، / وأبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، [١٧/ ب] وعليٌّ، وطلحةُ، والزبيرُ، وسعدٌ، وعبدُالرحمنِ بنُ عوفٍ، وسعيدُ بنُ زيدِ ابنِ عمرِو بنِ نُفَيْلٍ الذي جاء بالحديث[١].

[١٠٣] أخبرنا الشيخ أبو جعفر ابن المسلمة، بقراءتي عليه، قلت له: أخبركم أبو الفضل الزهري، قال: حدثنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفيريابي، قال: حدثنا هشام بن عمّار، قال: حدثنا عبدالعزيز بن أبي حازم[٢]،

---

(١) إسناده شديد الضعف.
وأخرجه أبو يعلى في مسنده (رقم ٩٧٠)، عن داود بن عَمرو الضبّي.. به، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (٧/ ٢٣٨).
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ١٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٤٤، ١٦٤٥)، وأبو داود (رقم ٤٦٤٨، ٤٦٤٩، ٤٦٥٠)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٣٧٥٧)، والنسائي في فضائل الصحابة من السنن الكبرىٰ ـ المفردة ـ (رقم ٥٣، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١١٥)، وابن ماجه (رقم ١٣٣، ١٣٤)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٦٩٩٣، ٦٩٩٦)، وغيرهم؛ من حديث سعيد بن زيد، من طُرقٍ متعدّدةٍ عنه.
وللحديث في علل الدارقطني كلامٌ واسع عن طُرُقه واختلافاتها، فانظره (٤/ ٤٠٩ ـ ٤١٣، ٤١٦ ـ ٤٢١، رقم ٦٦٣، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨).
ولبعض الحديث شاهد من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أخرجه البخاري (رقم ٣٦٧٥، ٣٦٨٦، ٣٦٩٩)، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه مسلم (رقم ٢٤١٧).

(٢) عبدالعزيز بن سلمة بن دينار المدني، (ت ١٨٤هـ) وقيل قبل ذلك: صدوق فقيه. (التقريب: ٤١١٦).

عن أبيه[١]، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: أنه رأىٰ الناس يدخلون المسجد، فقال: من أين جاؤوا؟ هؤلاء؟ فقالوا: من عند الأمير. فقال: إن رأوا منكرًا أنكروه؟ وإن رأوا معروفًا أمروا به؟ قالوا: لا. قال: فما يصنعون؟ قال[٢]: يَمْدَحُونَهُ، وَيَسُبُّونَهُ إذا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِ. فقال ابن عمر:

---

(١) تقدّمت ترجمته (برقم ٨٠)، وبقي هنا مايتعلّق بسماعه من ابن عمر:
قال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (رقم ١٠٨٩): «حدثنا يحيى بن صالح، قال: قلت لابن أبي حازم: سمع أبوك من أبي هريرة؟ قال: من حدّثك أن أبي سمع من أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ، غير سهل بن سعد، فقد كذب».
وتعقّب الحاكمُ حديثًا لأبي سلمة عن ابن عمر، في المستدرك (١/ ٨٥)، بقوله: «صحيح علىٰ شرط الشيخين، إن صحّ سماع أبي حازم من ابن عمر».
ونفى سماع أبي حازم من ابن عمر، كُلٌّ من: المزّي في تهذيب الكمال (١١/ ٢٧٣)، والذهبي في السير (١١/ ٤٣٥)، وابن حجر في التهذيب (٤/ ١٤٣).
بينما يقول أبو نعيم في الحلية (٣/ ٢٤٩): «أسند أبو حازم عن سهل بن سعد وسمع منه، ومن ابن عمر، ومن أنس بن مالك، وقيل: إنه رآىٰ أبا هريرة».
قلت: لٰكنّ كلام ابنه، وهو الخبير بأبيه، مع كلام الأئمة الآخرين، مقدَّمٌ عندي علىٰ كلام أبي نعيم. وأخشى أن يَكون تصحّف في كلام أبي نعيم السابق لفظ (من) في قوله (ومن ابن عمر)، عن لفظ (عن)، فيكون صواب العبارة: «أسند أبو حازم عن سهل بن سعد وسمع منه، وعن ابن عمر..»، فتكون جملة «وعن ابن عمر» معطوفةً علىٰ قوله «أسند أبو حازم عن سهل بن سعد»، لا على قول: «وسمع منه»! وعلىٰ هذا لا يكون كلام أبي نعيم مخالفًا لكلام غيره من الأئمة!!.

(٢) كذا في الأصل وفي مصدر المصنف، وتوجيهه، أي: قال أحدُ من سألهم ابن عمر.

إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّ النِّفَاقَ، علىٰ عَهْدِ النّبيّ ﷺ، فيما دونَ هَـٰذا[١].

آخِرُ حَدِيثِ أَبِي جَعْفَرَ ابْنِ المُسْلِمَةِ

(١) إسناده منقطع، وهو صحيح من وجه آخر عن ابن عمر رضي الله عنهما.
وهو في صفة المنافق للفيريابي (رقم ٦٦).
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٥٣٧٣، ٥٨٢٩)، والبخاري (رقم ٧١٧٨)؛ من غير ماوجهٍ اخر عن ابن عمر رضي الله عنهما.

شَيْخٌ آخَرُ [الثاني عَشَرْ]

[١٠٤] أخبرنا الشريفُ أَبُو الغَنَايِمِ عَبْدُالصَّمَدِ بنُ عليِّ بنِ محمّدِ بنِ الحَسَنِ بنِ الفَضْلِ ابنِ أميرِ المومنين أبي العباس عبدِالله المَأْمُونِ[١]، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر بن محمد بن الحسن ابن شاذان بن إسحاق ابن إبراهيم بن علي بن إسحاق الختلي، المعروف بالحربي السكري، قراءة عليه، قال: حدثنا أبو عبدالله أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفي، قال: حدثنا عبدالله بن عمر بن أبان[٢]، قال: حدثنا

---

(١) عبدالصمد بن علي بن محمد بن الحسن بن الفضل ابن المأمون ابن الرشيد الهاشمي العباسي، أبو الغنائم البغدادي، وُلد سنة (٣٧٦هـ)، وتوفي سنة (٤٦٥هـ).
قال عنه الخطيب: «كتبت عنه، وكان صدوقًا».
وقال أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمى الأصبهاني (ت٥٣٥): «شريف محتشم، ثقة، كثير السماع».
وقال السمعاني: «كان ثقة صدوقًا، نبيلاً مهيبًا، كثير الصمت، تعلوه سكينةٌ ووقار، وكان رئيس آل المأمون وزعيمهم. طعن في السنّ، ورحل إليه الناس، وانتشرت روايته في الآفاق».
وقال ابن الجوزي: «كان ثقة».
انظر: تاريخ بغداد (١١/ ٤٦)، والمنتظم لابن الجوزي (٨/ ٢٨٠)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٦٩)، والسير (١٨/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

(٢) عبدالله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح القرشي الأموي مولاهم، ويُقال له الجعفي نسبة إلىٰ خاله حسين بن علي، أبو عبدالرحمن الكوفي، يُلقَّب مُشْكُدَانة، (ت ٢٣٩هـ): صدوق فيه تشيّع. (التقريب: ٣٥١٧).

جميل بن حمّاد[١]، قال: حدثنا عِصْمَةُ بنُ [زَامِل][٢]، عن أبيه[٣]، قال: سمعت أبا هريرة يقول: خرجتُ من عند خليلي ﷺ، وأوصاني بثلاثٍ، لا أتركهنّ حتّى أموت؛ قلت: بأبي أنت وأُمّي! وماهُنَّ؟ قال: «غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ، وَصِيَامُ ثلاثةِ أيّامٍ من كُلِّ شَهْرٍ، والوِتْرُ قَبْلَ النَّوْمِ»[٤].

---

(١) وضع الناسخ فوق (حماد) ضبّة، ولا أدري لِمَ؟ فالذي ظهر لي أن الكلمة على الصواب.

فهو: جميل بن حماد الطائي: ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٥١٩ ـ ٥٢٠)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً، وذكر أنه يروي عن عصمة ابن زامل، وأنه يروي عنه عبدالله بن عمر بن محمد بن أبان.

وقال البرقاني في سؤالاته للدارقطني (رقم ٧٢): «قلت له: جميل بن حماد، عن عِصْمة بن زامل، عن أبيه، عن أبي هريرة؟ فقال: هذا إسنادٌ بدويّ، يُخْرَّجُ اعتبارًا».

وأورده الحافظ في اللسان (٢/ ١٣٦)، ولم يذكر فيه إلاّ سؤال البرقاني.

(٢) تحرّف في الأصل إلىٰ (وائل)، والتصويب من مصادر ترجمته.

فهو: عصمة بن زامل الطائي: ذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٥١٩)، وقال الدارقطني في إسناد حديثه مانقلناه آنفًا في ترجمة جميل بن حماد. وكان قد ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ٦٣)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ٢٠)، دون جرح أو تعديل.

(٣) زامل بن أوس الطائي: حاله مثل حال ابنه. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٤٤٣)، والجرح والتعديل (٣/ ٦١٧)، والثقات لابن حبان (٤/ ٢٧٠)، وما نقلناه آنفًا عن الدارقطني في ترجمة جميل بن حماد.

(٤) إسناده ضعيف، والحديث صحيح.

ولم أجده من هذا الوجه، لـٰكن له وجوه أخرى صحيحة، منها:

ما أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٥٩)، والبخاري (رقم ١١٧٨، ١٩٨١)، ومسلم (رقم ٧٢١)، (رقم ١٦٧٧)، وفي الكبرىٰ (رقم ١٣٨٧)، والدارمي =

[١٠٥] أخبرنا الشريف أبو الغنايم، قال: أخبرنا أبو القاسم عُبيدالله بن محمد بن حَبَابَةَ، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا مصعب بن عبدالله الزُّبيري، قال: حدثني مالك بن أنس، عن نافع، / عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ [١٨/ أ] قال: «اللهم ارْحَمِ المُحَلِّقِينَ!»، قالوا: والمُقَصِّرِين، يارسولَ اللهِ، فقال: «اللهمّ ارْحَمِ المُحَلِّقِينَ»، قالوا: والمُقَصِّرِينَ، يارسولَ اللهِ، قال: «والمُقَصِّرِينَ»(١).

[١٠٦] أخبرنا الشريف أبو الغنايم، قراءة عليه، قال: أخبرنا أبو الحسن علي ابن عمر الدارقطني الحافظ، في سنة خمس وثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، قال: حدثنا محمد بن بكّار ابن الريّان، قال: حدثنا أبو معشر(٢)، قال: حدثنا أبو بردة [بن](٣) عبدالله ابن أبي بردة(٤)،

= (رقم ١٤٦٢)؛ من طريق أبي عثمان النهدي، عن أبي هريرة.. بنحوه، لكن ذكر (ركعتي الضُّحى) بدلاً من (غُسْل الجمعة).
وانظر: إرواء الغليل للألباني (رقم ٩٤٦).

(١) إسناده صحيح.
وأخرجه مالك في الموطأ (١/ ٣٩٥)، وأحمد (رقم ٥٥٠٧، ٦٢٣٤)، والبخاري (رقم ١٧٢٧)، ومسلم (رقم ١٣٠١)، وأبو داود (رقم ١٩٧٩)؛ من طريق مالك.. به.

(٢) نجيح بن عبدالرحمن السِّنْدي المدني، أبو معشر مولى بني هاشم، (ت ١٧٠هـ): ضعيف، أسنّ واختلط. (التقريب: ٧١٥٠).

(٣) ساقطة من الأصل، والتصويب من مصادر ترجمته، ومن مصدر الحديث.

(٤) بُرَيْد بن عبدالله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، أبو بردة: ثقة يخطىء قليلاً. (التقريب: ٦٦٤).

قال: أخبرني أبي[١]، عن جدّي أبي موسى، قال: بعث رسول الله ﷺ معاذَ ابنَ جبل وأبا موسى الأشعري إلى اليمن، فقال: «أنتما رسولاي إلى اليمن». قال أبو موسى: يارسول الله، عهدي بقومٍ لهم شرابان، يشربونهما، أحدهما من العسل يقال له: البِتْعُ[٢]، والآخر من الذُّرَةِ يقال له: المِزْرُ[٣]؛ فقال له رسول الله ﷺ: «أَيُسْكِرُ؟»، قال: نعم، قال: «إِنَّهَ قَوْمَكَ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ»[٤].

---

(١) لم أجد لعبدالله بن أبي بردة ترجمةً، وبُريد بن عبدالله بن أبي بردة إنما يروي عن جدّه أبي بردة، ثم هذا الحديث معروف من حديث بريد عن جدّه، كما يأتي في التخريج. فأحسب أنه وقع قَلْبٌ في إسناد الحديث، وأن صوابه: (أخبرني جدّي، عن أبيه). أو أنه استخدم كلمة (أبي) هنا مجازًا عن (جدّه)، ثم يكون القائل: (عن جدّي) هو أبو بردة أيضًا.

وأبو بردة بن أبي موسى الأشعري (ت ١٠٤هـ وقيل غير ذلك): ثقة. (التقريب: ٨٠٠٩).

(٢) البِتْعُ: نبيذُ العَسَلِ، وهو خمر أهل اليمن. (النهايه لابن الأثير ـ بتع ـ ١/ ٩٤).

(٣) المِزْر: نبيذٌ يُتَّخَذُ من الذُّرَة، وقيل من الشعير أو الحِنْطَة. (النهاية لابن الأثير ـ مزر ـ ٤/ ٣٢٤).

(٤) إسناده ضعيف، وفيه قَلْبٌ في إسناده؛ والحديث صحيح من وَجْهٍ آخر.

وهو في: أربعون حديثًا من مسند بريد بن عبدالله، للدارقطني (رقم ١٠١).

وأخرجه الإمام أحمد (٤/ ٣٩٩)، ومسلم (رقم ١٧٣٢)، وأبو داود (رقم ٤٨٣٥)؛ من طريق أبي بردة بن عبدالله بن أبي بردة، عن جدّه، عن أبي موسى رضي الله عنه؛ مقتصرًا علىٰ طرفٍ من أطراف الحديث، ليس فيه موطن الشاهد. وانظر تحفة الأشراف للمزّي (٦/ ٤٥٠ رقم ٩٠٨٦)، لتقف على ألفاظ هذا الحديث المتفرّقة لأطرافه.

وأخرجه الإمام أحمد (٤/ ٤١٠، ٤١٧)، والبخاري (رقم ٣٠٣٨، ٤٣٤٣، ٤٣٤٤، ٧١٢٤، ٧١٧٢)، ومسلم (٣/ ١٣٥٩، ١٥٨٦ ـ ١٥٨٧ رقم ١٧٣٣)، وأبو داود ـ وليس فيه موطن الشاهد ـ (رقم ٤٣٥٦)، والنسائي (رقم ٥٥٩٥) =

[١٠٧] أخبرنا الشريف أبو الغنايم ابن المامون، قال: أخبرنا أبو القاسم ابن حَبَابَةَ، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا مصعب الزُّبَيْرِي، قال: حدثنا مالك، عن نافع، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ «فَرَضَ زكاةَ الفِطْرِ مِنْ رمضانَ علىٰ النّاس، صَاعًا من [تَمْر][1] أو صَاعًا من شَعيرٍ، علىٰ كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، مِنْ ذَكَرٍ أوُ انْثَى، مِنَ المسلمين»[2].

[١٠٨] أخبرنا الشريف أبو الغنايم ابن المامون، قال: أخبرنا أبو الحسن الحربي السُّكَّري، قال: حدثنا أبو عُبيدالله محمد بن عَبْدَةَ القاضي[3]، إملاءً،

= وفي الكبرىٰ (رقم ٦٨١٥)، وابن ماجه (رقم ٣٣٩١)؛ من طريق سعيد بن أبي بردة، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه.. به.

(١) في الأصل (بُرّ)، وكان من الممكن اعتبارها روايةً لمصعب الزبيري في موطّأ مالك، لولا أنّ العلماء نَصُّوا علىٰ اتّفاق جميع رواة الموطّأ علىٰ ذكر (التمر) و(الشعير) في هذا الحديث.

انظر: التمهيد لابن عبدالبر (١٤/ ٣١٢)، وفتح الباري لابن حجر (٣/ ٤٣١ شرح الحديث الذي برقم ١٥٠٣). والموطّأ برواية يحيى الليثي (١/ ٢٨٤)، وبرواية ابن القاسم ـ وتلخيص القابسي ـ (رقم ٢١١)، وبرواية أبي مصعب الزهري (رقم ٧٥٥).

(٢) إسناده صحيح.

وأخرجه مالك في الموطّأ (١/ ٢٨٤)، وأحمد (رقم ٥٣٠٣)، والبخاري (رقم ١٥٠٤)، ومسلم (رقم ٩٨٤)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٦٧٦)، والنسائي (رقم ٢٥٠٢، ٢٥٠٣)، وابن ماجه (رقم ١٨٢٦)، والدارمي (رقم ١٦٦٨)؛ من طريق مالك.. به.

وسيأتي من طريق الشافعي عن مالك (برقم ٦٦١).

(٣) محمد بن عبدة بن حرب العَبّاداني البصري، أبو عُبيدالله، قاضي القضاة بمصر، وُلد سنة (٢١٨هـ) علىٰ قَوْلِهِ، وتوفي سنة (٣١٣هـ). =

قال: حدثنا إبراهيمُ بنُ الحجّاج[١]، قال: حدثنا عبدالعزيز بن المختار[٢]، قال: حدثنا سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَىٰ جَمْرَةٍ، فَتُحْرِقَ ثِيَابَهُ، حَتَّى تَخْلُصَ إِلَيْهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ أَوْ يَطَا عَلَىٰ قَبْرِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ»[٣].

[١٠٩] أخبرنا الشريف أبو الغنايم، / قال: أخبرنا الحربي، قال: حدثنا [١٨/ ب] محمد ابن عبدة، قال: حدثنا إبراهيم بن الحجاج، قال: حدثنا عبدالعزيز ابن المختار، قال: حدثنا سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إِنَّما الإِمامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فإذا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وإذا رَكَعَ فاركَعُوا، وإذا قال: سمع اللهُ لمن حمده، فقولوا: اللهمّ ربَّنا لك الحَمْدُ، وإذا سَجَدَ فاسْجُدوا، ولا تسجدوا حتى يَسْجُدَ، وإذا رَفَعَ فارفعوا، ولا تَرْفَعُوا حتى يَرْفَعَ، وإذا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أجمعون»[٤].

= رماه ابن عدي بالكذب، وقال أبو بكر البرقاني: «من المتروكين».
انظر: الكامل لابن عدي (٦/ ٣٠١)، ولسان الميزان (٥/ ٢٧٢).

(١) إبراهيم بن الحجاج بن زيد السَّامي، أبو إسحاق البصري، (ت ٢٣١هـ أو بعدها): ثقة يهم قليلاً. (التقريب: ١٦٣).

(٢) عبدالعزيز بن المختار الدبّاغ البصري، مولى حفصة بنت سيرين: ثقة. (التقريب: ٤١٤٨).

(٣) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣١١ ـ ٣١٢، ٤٤٤، ٥٢٨)، ومسلم (رقم ٩٧١)، وأبو داود (رقم ٣٢٢٨)، والنسائي (رقم ٢٠٤٤)، وابن ماجه (رقم ١٥٦٦)؛ من طريق سهيل ابن أبي صالح.. به.

(٤) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح.
وأخرجه الإمام مسلم (رقم ٤١٥)؛ من طريق سهيل بن أبي صالح.. به. =

[١١٠] أخبرنا الشريف أبو الغنايم، قال: أخبرنا أبو القاسم ابن حبابة، قال: حدثنا عبدالله يعني البغوي، قال: حدثنا مصعب الزبيري، قال: حدثني مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي(١)، [عن أبي سلمة بن عبدالرحمن](٢)، عن أبي الخدري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يَخْرُجُ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلاتكم مع صلاتِهم، وصيامَكم مع صيامِهم، وعَمَلَكم مع عملهم؛ يَقْرَؤُونَ القرآنَ، لا يُجاوز حَنَاجِرَهُمْ(٣)؛ يَمْرُقُونَ من الدِّينِ مُرُوْقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ(٤)، يَنْظُرُ في النَّصْلِ(٥) فلا يَرَى شَيْئًا، ويَنْظُرُ في القِدْحِ(٦) فلا يَرَىٰ شيئًا، وينظر في الرِّيْشِ فلا يَرَى شَيْئًا،

= وأخرجه أحمد (٢/ ٣٤١، ٤٢٠، ٤٤٠)، ومسلم (رقم ٤١٥)، وأبو داود (رقم ٦٠٣، ٦٠٤)، والنسائي (رقم ٩٢١، ٩٢٢)، وابن ماجه (رقم ٨٤٦، ٩٦٠)؛ من طُرُقٍ أخرىٰ عن أبي صالح.. به.

(١) محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي، أبو عبدالله المدني، (ت١٢٠هـ): ثقة له أفراد. (التقريب: ٥٧٢٧).

(٢) ساقطٌ من الأصل، والتصويب من مصادر تخريج الحديث، ومن قول ابن عبدالبر في التمهيد (٢٣/ ٣٢٠): «لم يُختلف عن مالك، فيما علمت، في إسناد هذا الحديث».

(٣) الحناجر جمع حَنْجرة، وهي: آخر الحلق، جهة النتوء الخارج في أَعْلىٰ الحلق. انظر النهايه لابن الأثير ـ حنجر ـ (١/ ٤٤٩).

(٤) أي: يجوزون الدين ويَخْرِقُونه ويتعدَّونه، كما يخرق السهمُ الصَّيْدَ المرميَّ ويخرج منه. انظر النهاية لابن الأثير ـ مرق ـ (٤/ ٣٢٠) ـ رمي ـ (٢/ ٢٦٨).

(٥) النَّصْل: الحديدة الحادّة التي في رأس السهم. انظر النهاية لابن الأثير ـ نصل ـ (٥/ ٦٧)، والقاموس المحيط (١٣٧٣).

(٦) القِدْحُ: عُودُ السَّهْم. انظر النهاية لابن الأثير ـ قَدحَ ـ (٤/ ٢٠).

وتَمارَى[١] في الفُوْقِ[٢]»[٣].

[١١١] أخبرنا الشريف أبو الغنايم، قال: أخبرنا أبو الحسن الحربي، قال: حدثنا أبو محمد جعفر بن محمد بن سعيد بن حسان السمان[٤]، في درب الاجُرِّ[٥]

---

(١) كذا في الأصل، بحذف تاء المضارَعة، وهو جائز؛ وفي الموطّأ برواية يحيى: «وتتمارىٰ».

(٢) الفُوْقُ: موضع الوتر من السهم. (النهايه لابن الأثير ـ فوق ـ ٣/ ٤٨٠).
والمعنى: أن النبيّ ﷺ شبّه مروق الخوارج من الدين برميةِ رامٍ شديد الساعد، رمى فأنفذ سهمه في جنب الصَّيْد، فخرج السهمُ من الجانب الآخر، من شدّة رميه، وسرعة خروج سهمه، فلم يتعلّق بالسهم دَمٌ ولا فَرْثٌ؛ فكأنّ الرامي أخذ ذلك السهم، فنظر في النَّصْل فلم ير شيئًا من الفرث والدم، ثم نظر في القِدْح فلم ير شيئًا، ونظر في الريش فلم ير شيئًا، ونظر في الفُوق ـ وهو الشِّق الذي يُدْخَل في الوتر ـ فشكَّ إن كان أصاب الدَّمُ الفوق. فكما خرج السهم خاليًا نقيًّا من الفرث والدم، ولم يتعلّق منها بشيء، فكذلك مَرَقَ الخوارجُ من الدين. والشكُّ في الفُوق، يُوجِبُ أن لا يُقْطَعَ علىٰ الخوارج بالكفر، وأنهم مشكوكٌ في أمرهم.
انظر التمهيد لابن عبدالبر (٢٣/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧).

(٣) إسناده صحيح.
وأخرجه مالك في الموطّأ (١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥)، والإمام أحمد (٣/ ٦٠). والبخاري (رقم ٥٠٥٨)، والنسائي في فضائل القرآن (رقم ١١٦)؛ من طريق مالك بن أنس.. به.

(٤) ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٢٠٩)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً.

(٥) درب الآجر: محلّة كانت ببغداد بالجانب الغربيّ منها، من محالّ نهر طابق. (دليل خارطة بغداد المفصّل للدكتور مصطفى جواد والدكتور أحمد سوسة ص٣٠٠).

نهر طابق[١]، قال: حدثنا فضل بن سهل الأعرج[٢]، قال: حدثنا سفيان ابن عيينة، عن سفيان الثوري، قال: كثرة العيال شُوم، فمن تهيّا لطلب الدنيا، فَلْيَتَهَيَّأْ لِلذُّلِّ[٣].

آخِرُ حَدِيثِ ٱبْنِ المَامُوْنِ

---

(١) نهر طابق: أحد فروع نهر عيسى، ونهر عيسى من فروع الفرات، في الجانب الغربي من بغداد. وهو منسوب إلىٰ بابك بن بهرام. انظر: معجم البلدان لياقوت (٥/ ٣٢١)، ودليل خارطة بغداد المفصّل (ص١١، ٧٠، ٧٩).

(٢) الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج البغدادي، أصله من خراسان، (ت ٢٥٥هـ)، وقد جاوز السبعين: صدوق. (التقريب: ٥٤٣٨).

بينما قال عنه الذهبي في السير (١٢/ ٢٠٩): «الحافظ البارع الثقة»، وهذا عندي أولىٰ في مرتبته، وانظر التهذيب (٨/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)؛ وزدْ عليه ماورد في: مسند البزار (رقم ٥٦)، وأسامي شيوخ البخاري لابن عدي (رقم ١٨٤)، ودفاع الذهبي عنه في السير (١٢/ ٢١٠).

(٣) في إسناده من لم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً، وهو جعفر بن محمد بن سعيد السمّان.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٢٠٩)؛ من طريق أبي الحسن الحربي السكري، عن جعفر بن محمد بن سعيد السمّان.. به، في ترجمة السمّان هذا.

وللثوري أقوال أخرىٰ في ذمّ كثرة العيال إذا شغلوا عن الآخرة، فانظر كتاب العيال لابن أبي الدنيا (رقم ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣).

شيخ آخر [الثالث عشر]

[١١٢] أخبرنا الشيخُ الخطيبُ أبو محمّد عَبْدُالله بنُ محمّدِ بنِ عَبْدِالله بن عُمَرَ بنِ أحمدَ بنِ المُجَمِّع بن مَعْبَدٍ، المعروفُ بابن هَزَارْمَرْد الصَّرِيْفِيْنِي[(١)]، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو الحسين محمد بن عبدالله بن الحسين ابن هارون ابن أخي ميمي الدّقّاق، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن

---

(١) عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عمر بن أحمد بن مُجيب بن المُجَمِّع بن بحر بن معبد الصَّرِيفيني، أبو محمد خطيبُ صريفين (بلدةٌ من سواد العراق)، المعروفُ أبوه بهَزَارْمَرْد، وُلد سنة (٣٨٤هـ)، وتوفي سنة (٤٦٩هـ). وهو آخر من روى (الجعديات) عن أبي القاسم ابن حبابة، عن أبي القاسم البغوي مُصَنِّفها.

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ١٤٧): «كتبتُ عنه وكان صدوقًا».

وقال السمعاني: «شيخ صالح خَيِّر، صارت إليه الرحلة، وكان أحمدَ الناس طريقةً، وأجملهم خليقةً، وأخلَصهم نيّةً، وأصفاهم طويّةً».

وقال أبو البركات عبدالوهاب بن المبارك الأنماطي: «ثقة».

وقال أبو الفضل ابن خيرون: «هو ثقةٌ، له أصول جياد».

وقال ابن نقطة: «هو ثقة، صحيح السماع».

انظر: الإكمال لابن ماكولا (٧/ ٤١٥)، وإسناد كتاب الجعديات في أوله (١/ ٥) الطبعة المحققة، والأنساب المتفقة لابن طاهر (٨٧)، والأنساب للسمعاني (٨/ ٣٠٢)، والمنتظم لابن الجوزي (٨/ ٣٠٩ ـ ٣١٠)، وتكملة الإكمال لابن نقطه (٥/ ٢٧٠ ـ ٢٧١ رقم ٥٤٩٨)، ومعجم البلدان لياقوت (٣/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٩٢ ـ ٢٩٤)، وسير أعلام النبلاء له (١٨/ ٣٣٠ ـ ٣٣٢)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٨/ ٦٩).

عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا داود بن رُشَيد أبو الفضل / الخُوَارَزْمي، [١٩/ أ]
قال: حدثنا زكرياء بن منظور[(١)]، عن أبي حازم، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «القدريّةُ مجوس هذه الأمّة، فإن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم»[(٢)].

---

(١) زكريا بن منظور بن ثعلبة، ويقال: زكريا بن يحيى بن منظور فنُسب إلىٰ جدّه، القرظي، أبو يحيى، المدني: ضعيف. (التقريب: ٢٠٣٧).
قلت: وهو في أبي حازم أشدّ ضعفًا، قال ابن حبان في المجروحين (١/ ٣١٤): «منكر الحديث جدًّا، يروي عن أبي حازم مالا أصل له من حديثه».

(٢) إسناده ضعيفٌ جدًّا، وهو منكر، فصوابه أنه موقوفٌ علىٰ ابن عمر رضي الله عنهما.
وأخرجه الطبراني في الأوسط (رقم ٢٥١٥)، وابن حبان في المجروحين (١/ ٣١٤)، والآجري في الشريعة (١٩٠)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٢١٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (رقم ١١٥٠)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (رقم ٢٢٥)؛ كلّهم من طريق زكريا بن منظور.. به.
وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن أبي حازم إلا زكريا».
ولمّا قال ابن حبان في (المجروحين) ماسبق عنه: «يروي عن أبي حازم مالا أصل له من حديثه»، ذكر هذا الحديث، كالدليل علىٰ مقالته.
وبعد أن أخرج ابنُ عدي عدّة أحاديث لزكريا بن منظور، هذا منها، قال: «ليس له أحاديث أنكر مما ذكرته».
وأعلّه ابن الجوزي في (العلل المتناهية) بزكريا بن منظور أيضًا.
والحديث أخرجه أبو داود (رقم ٤٦٩١)، والحاكم (١/ ٨٥)؛ من طريق عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.
لكن أبا حازم لم يسمع من ابن عمر، ولذلك تعقّب الحاكم هذا الحديث بقوله: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، إن صحّ سماع أبي حازم من ابن عمر».
وانظر مسألة سماع أبي حازم من ابن عمر في ترجمته السابقة في هذا الكتاب (رقم ١٠٣)، مع حلية الأولياء لأبي نعيم (٣/ ٢٤٩، ٢٥٦)، مع تحفة =

[١١٣] أخبرنا أبو محمد الصَّرِيْفِيني، قال: حدثنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن بن العباس المُخَلِّص، إملاءً، في يوم الجُمُعة سادس عشر رجب من سنة ثلاثٍ وتسعين وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد، وأبو نصر التمّار، وكامل بن طلحة[١]، وعبدالأعلى ابن حمّاد[٢]، وعُبَيْدالله العَيْشِي[٣]، قالوا كلهم: حدثنا حمّاد بن سلمة، عن أبي العُشَرَا[٤]، عن أبيه[٥]، قال: قلت: يارسولَ الله، أما تكون الذّكاةُ إلا في

= التحصيل لأبي زرعة العراقي (١٦٥/ ب).

ولمّا عرض الدارقطني طرق هذا الحديث في علله (٤/ ٩٦/ ب ـ ٩٧/ أ)، قال: «والصحيح الموقوف عن ابن عمر».

وانظر الحديث الموقوف في السنة لعبدالله بن أحمد (رقم ٩٥٨)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنّة للالكائي (رقم ١١٦٠، ١١٦١).

أمّا السيوطي فرجّح حُسْنَ الحديث بمجموع متابعاته وشواهده، في اللآلىء المصنوعة (١/ ٢٥٧ ـ ٢٦٢)، وقبله العلائي في النقد الصحيح لما اعتُرض عليه من أحاديث المصابيح (٢٩ ـ ٣٠ رقم٢)، رجّح أن للحديث أصلاً، وأنه ليس منكرًا ولا موضوعًا.

(١) كامل بن طلحة الجَحْدري، أبو يحيى البصري، نزيل بغداد، (ت ٢٣١هـ أو ٢٣٢هـ)، وله بضع وثمانون: لا بأس به. (التقريب: ٥٦٣٨).

(٢) عبدالأعلىٰ بن حمّاد بن نصر الباهلي مولاهم، البصري، أبو يحيى النرسي، (ت ٢٣٦هـ أو ٢٣٧هـ): لا بأس به. (التقريب: ٣٧٥٤).

بينما قال عنه الذهبي في الكاشف (رقم ٣٠٧٦): «المحدّثُ الثَّبَتُ». وهذا هو الأرجح، (والله أعلم)، فانظر التهذيب (٦/ ٩٣ ـ ٩٤).

(٣) هو عبيدالله بن محمد بن حفص، تقدّم.

(٤) أبو العُشَرَاء الدَّارِمي، اختُلف في اسمه: وهو أعرابي مجهول. (التقريب: ٨٣١٤).

(٥) قيل في اسمه: مالك بن قهطم، وقيل غير ذلك، وهو مذكور في الصحابة. انظر أسد الغابة لابن الأثير (٥/ ٤٤ ـ ٤٥)، والإصابة لابن حجر (٦/ ٣٣).

الحَلْقِ واللبَّةِ[١]؟ قال: «لَوْ طَعَنْتَ في فَخِذِهَا لأَجْزَاكَ»[٢].

[١١٤] وأخبرنا أبو محمد الصَّرِيْفِيْنِيُّ، قراءة عليه، قال: حدثنا أبو طاهر المخلِّصُ، إملاءً، قال: حدثنا عبدالله بن محمد، إملاءً في جمادى الاخرة من سنة خمس عشرة وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالاعلى بن حمّاد، قال: حدثنا عبدالعزيز بن محمد[٣]، عن ربيعة[٤]، عن سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة[٥]: «أن رسول الله ﷺ قَضَى باليمينِ مَعَ الشَّاهِدِ»[٦].

---

(١) اللبّة: المنحر من كل شيء، وهي في الإبل: الهَزْمة التي فوق الصَّدْر. انظر النهاية لابن الأثير ـ لبب ـ (٤/ ٢٢٣).

(٢) إسناده ضعيف.

هو في فوائد المخلص ـ سبعة مجالس من أماليه ـ (رقم ٢٠).

وأخرجه ابن البخاري في مشيخته (١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧ رقم ٥٦)، من طريق أبي بكر الأنصاري به.

وأخرجه تمام الرازي في جزء حديث أبي العشراء الدارمي (رقم ٤، ٥، ٩)، وأبو عبدالله ابن الحطاب الرازي في مشيخته (رقم ٩٢)، كلاهما من طريق أبي القاسم البغوي، عن شيوخه الخمسة المذكورين هنا، بإسنادهم.

وأخرجه أبو داود (رقم ٢٨٢٥)، والترمذي وقال: «غريب» (رقم ١٤٨١)، والنسائي (رقم ٤٤٠٨)، وابن ماجه (رقم ٣١٨٤)؛ كلهم من طريق حماد بن سلمة.. به.

(٣) عبدالعزيز بن محمد بن عبيد الدَّرَاوَرْدِي، أبو محمد الجهني مولاهم، المدني، (ت ١٨٦هـ أو ١٨٧هـ): صدوق، كان يحدّث من كتب غيره فيُخْطيء، قال النسائي: حديثه عن عبيدالله العمري منكر. (التقريب: ٤١٤٧).

(٤) هو ربيعة بن أبي عبدالرحمن المدني، المشهور بربيعة الرأي، تقدّم.

(٥) (عن أبي هريرة) سقط من الأصل، وأُلحق في حاشيته.

(٦) إسناده حسن، وهو صحيح. =

[١١٥] أخبرنا الصَّرِيْفِيْنِيُّ، قال: حدثنا أبو حفص عمر بن إبراهيم الكَتَّاني المقرى، قال: حدثنا أبو عبدالله الحُسين بن إسماعيل المَحَامِلي[١]، قال: حدثنا محمد بن عَمرو بن العبّاس الباهلي[٢]، قال: حدثنا غُنْدَر، قال:

= وهو في فوائد المخلص ـ سبعة مجالس من أماليه ـ (رقم ٣٥).

وأخرجه أبو داود (رقم ٣٦١٠)، والترمذي وقال: حسن غريب (رقم ١٣٤٣)، وابن ماجه (رقم ٢٣٦٨)؛ من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي.. به.

وتوبع الدراوردي بما أخرجه: أبو داود (رقم ٣٦١١)، وابن الجارود في المنتقى (رقم ١٠٠٧)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٥٠٧٣)؛ من طريق سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن.. به.

وسليمان بن بلال التيمي المدني تقدّم أنه ثقة.

وهذا الحديث مثالٌ مشهور لمن حدّث ونسي، حيث نسي سهيلٌ أنه حدّث به، ثم صار يحدّث به عن ربيعة عن نفسه. وانظر سنن أبي داود (الموضع السابق)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (١١٧ ـ ١١٨)، وتذكرة المؤتسي فيمن حدّث ونسي للسيوطي (رقم ٢٠).

وانظر لاستكمال علل الحديث: العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٣٩٢، ١٤٠٩)، والعلل للدارقطني (١٠/ ١٣٨ ـ ١٤١).

(١) الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الضبّي، أبو عبدالله البغدادي القاضي، الشهير بالمحاملي، صاحب الأمالي المشهورة، (ت ٣٣٠هـ)، عن خمس وتسعين سنة. قال الذهبي في السير (١٥/ ٢٥٨): «العلامة المحدث الثقة مسند الوقت». وانظر تاريخ بغداد (٨/ ٢٠).

(٢) محمد بن عَمرو بن العباس الباهلي، أبو بكر البصري، (ت ٢٤٩هـ).

ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ١٠٧)، وأخرج له في صحيحه (رقم ٢٤٩٥).

وقال عبدالرحمن بن يوسف بن خراش ـ فيما يرويه أبو العباس ابن عقدة عنه ـ: «كان ثقة».

انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٣/ ١٢٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٤٦١).

حدثنا شعبة، عن وَرْقَاء[١]، عن عَمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا أُقِيْمَتِ الصّلاةُ، فلا صلاةَ إلا المكتوبة»[٢].

● [١١٦] أخبرنا الصريفيني، قال: أخبرنا أبو الحسين ابن أخي ميمي الدقاق، قال: حدثنا أبو القاسم البغوي، قال: حدثنا داود بن رشيد، قال: حدثنا مروان[٣]، قال أخبرنا عمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر[٤]، قال: حدثنا سالم بن عبدالله بن عمر[٥]، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا أَهْلُ دَارٍ / اتَّخَذُوا كَلْبًا، إلا كَلْبَ ماشيةٍ، أو كَلْبَ صَايِدٍ، نَقَصَ مِنْ [١٩/ ب]

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩١ ـ ١٩٢).

---

(١) ورقاء بن عمر اليَشْكُرِي، أبو بشر الكوفي، نزيل المدائن، صدوق، في حديثه عن منصور لين. (التقريب: ٧٤٥٣).

(٢) إسناده حسن، وهو صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٣١، ٤٥٥، ٥١٧، ٥٣١)، ومسلم (١/ ٤٩٣ رقم ٧١٠)، وأبو داود (رقم ١٢٦٦)، والترمذي (رقم ٤٢١) وحسنه، والنسائي (رقم ٨٦٥، ٨٦٦)، وابن ماجه (رقم ١١٥١)، والدارمي (رقم ١٤٥٦)؛ من طريق ورقاء وغيرِه عن عَمرو بن دينار.. به.

(٣) هو مروان بن معاوية الفزاري، تقدّم.

(٤) عمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العُمَري المدني: ضعيف. (التقريب: ٤٩١٨).

(٥) سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي، العدوي، أبو عمر أو عبدالله المدني، (ت ١٠٦هـ): أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتًا عابدًا فاضلاً، كان يُشَبَّهُ بأبيه في الهَدْيِ والسَّمْتِ. (التقريب: ٢١٨٩).

عَمَلِهِم كُلَّ يَوْمٍ قِيْرَاطَانِ»[١].

[١١٧] حدثنا أبو محمد الصَّرِيْفِيْنِي، إملاءً، في رجب سنة اثنتين وستين وأربعماية، قال: أخبرتنا أُمُّ الفَتْح أمةُ السَّلامِ بنتُ أحمد بن كامل بن خلف ابن شجرة القاضي[٢]، قراءة عليها وأنا أسمع، قالت: حدثنا أبو بكر محمد ابن إسماعيل بن علي بن النعمان بن راشد البُنْدَار[٣]، سنة تسع وثلاثماية، لفظًا، قال: حدثنا أحمد بن عبدالله بن علي بن سُوَيد بن مَنْجُوف[٤]، قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، قال: حدثنا سفيان[٥]، عن عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَد،

---

(١) إسناده ضعيف، وهو صحيح.
أخرجه مسلم (٣/ ١٢٠٢ رقم ١٥٧٤)، عن داود بن رُشيد.. به.
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٤٥٤٩، ٥٢٥٣، ٦٣٤٢، ٦٤٤٣)، والبخاري (رقم ٥٤٨١)، ومسلم (٣/ ١٢٠١ ـ ١٢٠٢ رقم ١٥٧٤)، والنسائي (رقم ٤٢٨٤، ٤٢٨٧، ٤٢٩١)؛ من طريق الزهري، وحنظلة بن أبي سفيان، ومحمد بن أبي حرمله، (أمّا البخاري فمن طريق حنظلة وحده)، ثلاثتهم عن سالم بن عبدالله.. به.

(٢) وُلدت سنة (٢٩٩هـ)، وتوفيت سنة (٣٩٠هـ).
قال الخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٤٤٣): «سمعت الأزهري والتنوخي ذكرا أمة السلام بنت أحمد بن كامل فأثنيا عليها ثناءً حسنًا، ووصفاها بالديانة والعقل والفضل».

(٣) محمد بن إسماعيل بن علي بن النعمان بن راشد البَصَلاني، أبو بكر البندار، (ت ٣١١هـ).
قال عنه الدارقطني ـ في سؤالات السهمي له (رقم ٢٤) ـ: «ثقة».
وانظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٤٦ ـ ٤٧)، وتبصير المنتبه لابن حجر (١/ ١٦٢).

(٤) أبو بكر السدوسي المنجوفي، (ت ٢٥٢هـ): صدوق. (التقريب: ٥٨).

(٥) هو ابن سعيد الثوري.

عن سُليمان بن بُرَيْدَةَ[١]، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدَشِير[٢]، فكأنّما صَبَغَ يَدَهُ في لَحْمِ خنزير وَدَمِهِ»[٣].

[١١٨] حدثنا الصريفيني، إملاءً، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر ابن علي بن خلف بن زُنْبُور الورّاق[٤]، قال: حدثنا أبو بكر عبدالله بن سليمان ابن الأشعث السجستاني، قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن صالح[٥]، قال:

---

(١) سليمان بن بُرَيْدة بن الحُصَيْب الأسلمي، المروزي قاضيها، (١٠٥هـ)، وله تسعون سنه: ثقة. (التقريب: ٢٥٥٣).

(٢) النردشير: أعجميّ معرَّب، وهي المسمّاة اليوم بلُعْبة الطاولة. انظر النهاية لابن الأثير ـ نرد ـ (٥/ ٣٩)، وتاج العروس للزبيدي (٩/ ٢١٩)، والمعجم الوسيط (٢/ ٩١٢).

(٣) إسناده حسن، وهو صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٦١)، ومسلم (رقم ٢٢٦٠)، وأبو داود (رقم ٤٩٣٩)، وابن ماجه (رقم ٣٧٦٣)؛ من طريق سفيان الثوري به.

(٤) محمد بن عمر بن علي بن خلف بن محمد بن زُنْبُوْر بن عَمرو بن تميم الورّاق، أبو بكر البغدادي، (ت ٣٩٦هـ).
قال الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٣٥ ـ ٣٦): «كان ضعيفًا جدًّا، سألتُ الأزهري عن ابن زنبور، فقال: ضعيف في روايته عن ابن منيع، وذكر أنّ سماعه من الدَّرْبي صحيح. قال لي العتيقي: . . وكان فيه تساهل».
وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٥٥٤ ـ ٥٥٥)، ولسان الميزان (٥/ ٣٢٥).
وابن منيع: هو أبو القاسم البغوي، والدربي: هو عمر بن أحمد بن علي ابن إسماعيل القطان (ت ٣٢٧هـ).

(٥) أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر ابن الطبري، (ت ٢٤٨هـ)، وله ثمان وسبعون سنة: ثقة حافظ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهامٍ له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبَه، وجزمَ ابنُ حبان بأنه إنما تكلّم في أحمدَ بن صالح الشمومي، فظنّ النسائيُّ أنه عَنَى ابنَ الطبري. (التقريب: ٤٨).

حدثنا عنبسة[١]، قال: حدثنا يونس[٢]، عن ابن شهاب، قال: قال سالم بن عبدالله بن عمر: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ فَاتَتْهُ صلاةُ العَصْرِ فكأنَّمَا وُتِر[٣] أَهْلُهُ وَمَالُهُ»[٤].

[١١٩] حدثنا الصريفيني، إملاء، قال: حدثنا القاضي أبو عبدالله الحسين ابن هارون الضَّبِّي[٥]، إملاءً، قال: أخبرنا القاضي أبو عبدالله الحُسين بن

---

(١) عنبسة بن خالد بن يزيد الأموي مولاهم، الأيلي، (ت ١٩٨هـ): صدوق. (التقريب: ٥٢٣٣).

(٢) يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، أبو يزيد، مولى آل أبي سفيان، (ت١٥٩هـ): ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلاً، وفي غير الزهري خطأ. (التقريب: ٧٩٧٦).

قلت: ومع وهمه القليل عن الزهري، فإنه من أوثق الناس فيه؛ انظر سؤالات ابن بكير للدارقطني (رقم ٤٣)، والتهذيب (١١/ ٤٥٠ ـ ٤٥١).

(٣) وُتِر، أي: نُقِصَ. النهاية لابن الأثير ـ وتر ـ (٥/ ١٤٨).

(٤) إسناده ضعيف، وفيه انقطاع بين سالم بن عبدالله وجدّه عمر بن الخطاب، كما تراه في المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٢٩١)، والحديث صحيح من وجه آخر.

ولم أجد الحديث من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إلاّ أنّه عزاه في كنز العمّال (رقم ١٩٤٠١) إلىٰ ابن جرير في تهذيب الآثار، من طريق سالم عن أبيه عن عمر رضي الله عنه: فأخشى أن يكون ذِكْرُ عبدالله بن عمر قد سقط من إسناد هذه النسخة.

أمّا الحديث فصحيح من حديث سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن النبيّ ﷺ: أخرجه الإمام أحمد (رقم ٤٥٤٥، ٦١٧٧، ٦٣٢٠، ٦٣٢٤)، ومسلم (١/ ٤٣٦ رقم ٦٢٦)، والنسائي (رقم ٥١٢)، وابن ماجه (رقم ٦٨٥)؛ من طريق الزهري، عن سالم.. به.

(٥) الحسين بن هارون بن محمد الضبي، أبو عبدالله البغدادي القاضي، (ت٣٩٨هـ). =

إسماعيل الضَّبِّي: أن محمد بن إسماعيل البخاري[١] حدّثهم، قال: حدثني عبدالعزيز بن عبدالله[٢]، قال: حدثني مالك، عن صفوان بن سُلَيم[٣]، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخُدْرِي، عن رسول الله ﷺ، قال: «إِنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ أَهْلَ الغُرَفِ مِنْ فَوْقِهِم، كَمَا تَرَوْنَ الكوكبَ الغَابِرَ في الأُفُقِ، مِنَ المَشْرِقِ أو المَغْرِبِ، لِتَفَاضُلِ مابَيْنَهُمْ. قالوا: يارسولَ اللهِ، تِلْكَ مَنَازِلُ الأَنْبِيَاءِ، لا يَبْلُغُهَا غَيْرُهُمْ، قال: بَلَىٰ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، رِجَالٌ آمَنُوا بِاللهِ وصَدَّقُوا المُرْسَلِيْنَ»[٤].

[١٢٠] أخبرنا أبو محمد الصريفيني، قال: أخبرنا أبو القاسم عبيدالله ابن أحمد الصيدلاني، قراءة عليه، في جامع المنصور، في سنة اثنتين

= أثنى عليه الدارقطني ثناءً بالغًا، وقال البرقاني: «حجة في الحديث».
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٨/ ١٤٦ ـ ١٤٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٩٦ ـ ٩٧).

(١) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعْفِي مولاهم، أبو عبدالله البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، وله اثنتان وستون سنة: جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث. (التقريب: ٥٧٦٤).

(٢) عبدالعزيز بن عبدالله بن يحيى بن عَمرو بن أويس بن سعد بن أبي سَرْح الأويسي العامري، أبو القاسم المدني، ثقة. (التقريب: ٤١٣٤).

(٣) صفوان بن سُلَيم المدني، أبو عبدالله الزهري مولاهم، (ت ١٣٢هـ)، وله اثنتان وسبعون سنه: ثقة مُفْتٍ عابدٌ رُمِيَ بالقدر. (التقريب: ٢٩٤٩).

(٤) إسناده صحيح.
وهو في صحيح البخاري (رقم ٣٢٥٦)، عن عبدالعزيز بن عبدالله الأويسي.. به.
وأخرجه أيضًا الإمام مسلم (رقم ٢٨٣١)؛ من طريق مالك.. به.
وله لفظ آخر من وجه آخر، يأتي برقم (١٣٧، ٥٨٢).

وتسعين وثلاثماية في ربيع / الاول، قال: حدثنا أبو بكر عبدالله بن محمد [٢٠/ أ]
ابن زياد النيسابوري، قال: حدثنا الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح(١)، قال: حدثنا أبو عَبّاد(٢)، قال: حدثنا شعبة(٣)، عن أبي إسحاق، قال: سمعت الأَغَرَّ أبا مسلم(٤) قال: أَشْهَدُ علىٰ أبي هريرة وأبي سعيد، أنهما شَهِدَا علىٰ رسول الله ﷺ، أنه قال: «ماجَلَسَ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللهَ، إلا حَفَّتْ بِهِمُ الملايكةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِيْنَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيْمَنْ عِنْدَهُ»(٥).

[١٢١] أخبرنا أبو محمد عبدالله بن محمد الصَّرِيْفِيْني، قراءةً عليه، قال: حدثنا أبو طاهر المُخَلِّص، إملاءً، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز

---

(١) الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح الزعفراني، أبو علي البغدادي، صاحب الشافعي، (ت ٢٦٠هـ أو قبلها بسنة): ثقة. (التقريب: ١٢٩١).

(٢) يحيى بن عَبَّاد الضُّبَعِي، أبو عبّاد البصري، نزيل بغداد، (ت ١٩٨هـ)؛ صدوق. (التقريب: ٧٦٢٦).

(٣) تقدّمت ترجمة هذا الإمام، وبقي مِمّا يتعلّقُ بترجمته في هذا الإسناد: أنّه في الطبقة العليا من الرواة عن أبي إسحاق السبيعي، وأنه سمع منه قبل تغيّره، وأنه قد ضمن لنا سماع أبي إسحاق ممن روىٰ عنه.
انظر مسائل ابن هانيء للإمام أحمد (رقم ٢٢٠٥)، والعلل الكبير للترمذي (١/ ٤٣٠)، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (رقم ٢٠٤)، ومسألة التسمية لمحمد ابن طاهر المقدسي (٤٧) وتعريف أهل التقديس لابن حجر (١٥١).

(٤) الأغر، أبو مسلم المديني، نزيل الكوفة: ثقة. (التقريب: ٥٤٨).

(٥) إسناده حسن، وهو صحيح.
أخرجه مسلم (رقم ٢٧٠٠)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (رقم ٣٣٧٨)، وابن ماجه (رقم ٣٧٩١)؛ من طريق أبي إسحاق السبيعي.. به.
وسيخرجه المصنف من وجه آخر، يأتي برقم (٧٢٦).

البغوي، قال: حدثنا داود بن رُشَيْد، قال: حدثنا الفَضْلُ بن زياد[١]، قال: حدثنا شَيْبَانُ[٢]، عن الاعمش[٣]، عن خَرَشَةَ بنِ الحُرِّ[٤]، قال: شَهِدَ رَجُلُ عند عمر بن الخطاب بشهادةٍ، فقال له: لستُ أعرفُك، ولا يَضُرُّكَ أن لا أعرفَك، ايْتِ بِمَنْ يَعْرِفُكَ. فقال رجلٌ من القوم: أنا أعرفُه، قال: بأيِّ شيٍّ تعرفه؟ قال: بالعدالةِ والفَضْلِ. قال: فهو جَارُكَ الادْنَى الذي تعرفُ لَيْلَه وَنَهَارَهُ وَمُدْخَلَهُ وَمُخْرَجَهُ؟ قال: لا، قال: فَمُعَامِلُكَ بالدينار والدرهم الذي يُسْتَدَلُّ بهما علىٰ الورع؟ قال: لا، قال: فَرَفِيْقُكَ في السفر الذي يُسْتَدَلُّ به علىٰ مكارم الاخلاق؟ قال: لا؛ قال: لَسْتَ تَعْرِفُهُ. ثم قال للرجل: ايْتِ بِمَنْ يَعْرِفُكَ[٥].

---

(١) الفضل بن زياد الطسّاس (ويقال أيضًا: الطستي)، أبو العباس البغدادي.
وَثّقهُ أبو زرعة الرازي والخطيب، بينما جهله العقيلي، ومن علم حجةٌ علىٰ من لم يعلم.
انظر: الجرح والتعديل (٧/ ٦٢)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٥٤)، وتاريخ بغداد للخطيب (١٢/ ٣٦٠)، ولسان الميزان (٤/ ٤٤١).

(٢) شيبان بن عبدالرحمن التميمي مولاهم، النحوي، أبو معاوية البصري نزيل الكوفة، (ت ١٦٤هـ): ثقة، صاحب كتاب. (التقريب: ٢٨٤٩).

(٣) كذا في الأصل، بعدم ذكر واسطة بين الأعمش وخرشة بن الحر، والصواب أن بينهما سليمان بن مسهر الفزاري: ثقة. (التقريب: ٢٦٢٤)؛ وهو سقط من أصل الصريفيني، كما يظهر من التخريج.

(٤) خَرَشَةُ بن الحُرّ الفزاري، كان يتيمًا في حجر عمر، (ت ٧٤هـ): قال أبو داود: له صحبة، وقال العجلي: ثقة من كبار التابعين. (التقريب: ١٧١٧).

(٥) إسناده صحيح.
وهو في فوائد المخلص ـ سبعة مجالس من أماليه ـ (رقم ٣١)، بإسقاط سليمان بن مسهر من إسناده. (وهي من رواية الصريفيني عن المخلص). =

آخِرُ حَدِيْثِ الصَّرِيْفِيْنِيّ

= وأخرجه الخطيب في الكفاية (١٠٦)، من طريق أبي طاهر المخلّص.. به، بذكر سليمان بن مسهر في إسناده.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٣/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (١٠/ ١٢٥)؛ من طريق داود بن رُشيد.. به، بذكر سليمان بن مسهر في إسناده أيضا.

وقال العقيلي في الضعفاء عن هذا الحديث: «فيه نظر»، وذلك بناء علىٰ تجهيله للفضل بن زياد.

لٰكن نقل الحافظ في التلخيص الحبير (٤/ ٢١٦)، عن العقيلي أنه قال: «الفضل مجهول، وما في هذا الكتاب حديث لمجهول أحسن من هذا، وصحّحه أبو علي ابن السكن».

قلت: قوله «وما في هذا الكتاب حديث لمجهول أحسن من هذا» ساقطٌ من مطبوع الضعفاء!.

وأخرجه جعفر بن محمد بن نُصير الخُلدي في الفوائد (رقم ٨)، بإسناد حسن إلى عبدالرزاق عن معمر عن هشام بن عروة، عن أبيه به.

وأخرجه ابن قتيبة في عيون الأخبار (٣/ ١٥٨)، والدينوري في المجالسة (رقم ٧١٠)، من طريق الأصمعي عن عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم العمري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مرسلاً.

شيخ آخر [الرابع عشر]

[١٢٢] **أخبرنا الريِّسُ أبو علي محمد بن وِشَاح الزَّيْنَبِي**(١)، قراءةً عليه وأنا أسمع، في شهر ربيع الاول من سنة خمسين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن أحمد ابن شاهين، قراءة عليه وأنا أسمع، فأَقَرَّ به، قال: حدثنا عبدالله بن محمد (يعني البغوي)، قال: حدثنا مصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت الزبيري، قال: حدثني أبي: عبدُالله بن مصعب(٢)، عن

---

(١) محمد بن وشاح بن عبدالله البغدادي، مولى أبي تمّام محمد بن علي بن أبي الحسن الزينبي، أبو علي الكاتب، وُلد سنة (٣٧٩هـ)، وتوفي سنة (٤٦٣هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٣٣٦): «كان سماعه صحيحًا، وكان معتزليًّا وكان كاتبًا أديبًا مُتَرَسِّلاً شاعرًا». وهو من شيوخ الخطيب أيضًا.
وقال عنه السمعاني: «كان يقول: أنا معتزلي ابن معتزلي، وسمعت أنه كان رافضيًّا».
وقال عنه الذهبي في تاريخ الإسلام (١٣٥): «بغدادي فاضل، وكان ذا رأي ودهاء». ثم نقل كلام السمعاني السابق.
وانظر: الإكمال لابن ماكولا (٧/ ٣٩٤)، والمنتظم لابن الجوزي (٨/ ٢٧١)، ودمية القصر للباخرزي (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠ رقم ١٥٢)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٩/ ١٨٨)، ولسان الميزان لابن حجر (٥/ ٤١٦).

(٢) عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو بكر الزبيري، أمير المدينة في زمن الرشيد، (ت ١٨٤هـ)، وهو ابن ثلاث وسبعين.
ضعّفه ابن معين، وقال عنه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان: «شيخ»، زاد أبو حاتم: «بابة عبدالرحمن بن أبي الزناد». وقد قال أبو حاتم عن ابن أبي الزناد =

هشام بن عروة، عن محمد بن المنكدر[١]، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلاَ أُخْبِرُكُم عَلَىٰ مَنْ تَحْرُمُ النّارُ؟ علىٰ كُلِّ هَيِّنٍ لَيِّنٍ قَرِيبٍ سَهْلٍ»[٢].

= ـ كما في الجرح والتعديل (٥/ ٢٥٢) ـ: «يكتب حديثه ولا يحتج به». وصحّح ابن جرير الطبري إسنادًا هو أحد رجاله، ثم ذكر علله عند غيره، فقال على لسانهم: «عبدالله بن مصعب عندهم ممن لا يُعتمدُ علىٰ نقله»، وكأنه لم يرض هذا القول، بدليل تصحيحه لإسناد حديثه. وأيضًا فقد ذكره ابن حبان في (الثقات)، وأخرج له في (صحيحه). وأثنى الخطيبُ وغيرُهُ عليه في دينه وولايته، ووصفوه بالجلالة والشرف.

فمثله يُحَسَّنُ حديثه، لـٰكنّه في أدنى مراتب الحسن.

انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٧٨)، والعلل له (رقم ١٨١٩)، وتهذيب الآثار لابن جرير ـ الجزء المفقود ـ (٤٤٢ ـ ٤٤٣ رقم ٧٨٤)، والثقات لابن حبان (٧/ ١٥٦)، وصحيحه (رقم ٧٢٨٧)، وتاريخ بغداد (١٠/ ١٧٣ ـ ١٧٦)، ولسان الميزان (٣/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).

(١) محمد بن المنكدر بن عبدالله التيمي المدني، (ت ١٣٠هـ): ثقة فاضل. (التقريب: ٦٣٦٧).

(٢) إسناده حسن، لـٰكنه مُعَلّ، والحديث صحيح بشواهده من وجوه أخرىٰ.

وهو في حديث مصعب بن عبدالله الزبيري لأبي القاسم البغوي (٢/ ١٣٨)، نقلاً عن سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (٢/ ٦١٢ رقم ٩٣٨).

وأخرجه أبو يعلى (رقم ١٨٥٣)، والطبراني في الأوسط (رقم ٨٤١)، والصغير (رقم ٨٩)، ومكارم الأخلاق (رقم ١٤)؛ من طريق مصعب الزبيري.. به.

وقال الطبراني عقبه: «لم يروه عن هشام إلا عبدالله، تفرّد به ابنه عنه».

لـٰكن عبدالله بن مصعب مُخَالَفٌ فيه علىٰ هشام بن عروه:

فرواه عبدة بن سليمان الكلابي، والليث بن سعد، وغيرهما، عن هشام بن عروة، عن موسىٰ بن عقبه، عن عبدالله بن عَمرو الأودي، عن عبدالله بن مسعود =

[١٢٣] أخبرنا الريِّسُ أبو علي محمد بن وشاح بن عبدالله / الزينبي، [٢٠/ ب] بقراءتي عليه، في يوم الجمعة عشرين من شهر رمضان من سنة سبع وخمسين وأربعماية، قلت له: قُرِيَ علىٰ أبي القاسم عيسى بن علي بن عيسى بن داود ابن الجرّاح، وأنت تسمع، في يوم الاثنين في جمادى الاخرة من سنة تسعين وثلاثماية، قيل له، قُرِيَ علىٰ أبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، وأنت تسمع، في سنة سبع عشرة وثلاثماية، قال: حدثنا أبو سعيد عيسى بن سالم الشاشي[1]، إملاءً من كتابه، يوم السبت في جمادى الاخرة

= رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. . به.

فمن حديث عبدة بن سليمان: أخرجه الترمذي وقال: «حسن غريب» (رقم ٢٤٨٨)، وهناد بن السري في الزهد (رقم ١٢٦٢)، وأبو يعلى في مسنده (رقم ٥٠٥٣)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٤٦٩).

ومن حديث الليث بن سعد: أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (رقم ٥٩)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ١٠٥٦٢)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٤٧٠).

ولذلك صوّب أبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني هذه الرواية، علىٰ رواية عبدالله بن مصعب. كما في العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٨١٩)، والعلل للدارقطني (٥/ ١٩٨ ـ ١٩٩ رقم ٨١٨).

وانظر شواهد الحديث في سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (رقم ٩٣٨).

(١) عيسى بن سالم الشاشي، أبو سعيد، الملقّب عويس، (ت ٢٣٢هـ).

وثقه ابن أبي حاتم والخطيب، وذكره ابن حبان في (الثقات). بينما قال عنه ابن معين، وسئل عنه «لا أخبره، ماكتبت عنه شيئًا».

قلت: ولا يضرّه إن لم يعرفه ابن معين، وهو قرينه في السن، وعرفه غيره.

انظر: سؤالات ابن الجنيد (رقم ٢٩٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٢٧٨)، وتاريخ وفاة الشيوخ للبغوي (رقم ٨٨)، والثقات لابن حبان =

سنة ثلاثين ومايتين، قال: حدثنا عبدالله بن المبارك[١]، عن ابن عيينة، عن عبدالله ابن أبي بكر، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يتبع الميت ثلاثة، فيرجع اثنان، ويبقى واحد: يتبعه أهله وماله وعمله، فيرجع أهله وماله، ويبقى عمله»[٢].

[١٢٤] أخبرنا أبو علي ابن وِشَاح، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن بن العباس المُخَلِّص، في ذي الحجة سنة سبعين وثلاثماية، قال: حدثنا أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد، قال: حدثنا يحيى بن سليمان بن نضلة الخزاعي، بالمدينة، قال: حدثنا عبدالعزيز ابن محمد الدَّرَاوَرْدِي، عن ابن أبي ذيب[٣]، عن خاله الحارث بن عبدالرحمن[٤]، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن

= (٨/ ٤٩٤)، وتاريخ بغداد (١١/ ١٦١)، وتعجيل المنفعه لابن حجر (رقم ٨٣٨)؛ وتوثيق ابن أبي حاتم غير موجود في (الجرح والتعديل)، ونقله الحافظ في (تعجيل المنفعة).

(١) عبدالله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، (ت ١٨١هـ)، وله ثلاث وستون: ثقة ثبت، فقيه عالم، جوادٌ مجاهد، جُمعت فيه خصال الخير. (التقريب: ٣٥٩٥).

(٢) إسناده صحيح.
وأخرجه البخاري (رقم ٦٥١٤)، ومسلم (رقم ٢٩٦٠)، والترمذي وصححه (رقم ٢٣٧٩)، والنسائي في الكبرى (رقم ٢٠٦٤)؛ من طريق ابن عيينة.. به.

(٣) محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي، العامري، أبو الحارث، المدني، (ت ١٥٨هـ وقيل ١٥٩هـ): ثقة فقيه فاضل. (التقريب: ٦١٢٢).

(٤) الحارث بن عبدالرحمن القرشي، العامري، (ت ١٢٩هـ)، وله ثلاث وسبعون: صدوق. (التقريب: ١٠٣٨).

رسول الله ﷺ كان يرزقهم طعامًا فيه شيءٌ، فيستطيبون، فيأخذوا[١] صاعًا بصاعين. فقال رسول الله ﷺ: «ألم يبلغني ماتصنعون؟»، قلنا: بلى، يارسول الله، إنك ترزقنا طعامًا فيه شيٌّ، فنستطيب، فناخذ صاعًا بصاعين، فقال رسول الله ﷺ: «لا، دينارٌ بدينار، ودرهمٌ بدرهمٍ، وَصَاعُ تمرٍ بصاعِ تمرٍ، وصاعُ شعيرٍ بصاعِ شعيرٍ، لا فَضْلَ بين شيٍّ من ذلك»[٢].

[١٢٥] أخبرنا أبو علي ابن وشاح، قال: أخبرنا أبو طاهر المخلص، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل، قال: حدثنا محمد بن سلمة الحَرَّاني[٣]، عن محمد ابن إسحاق[٤]، عن يعقوب بن عتبة[٥]، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن

---

(١) وضع الناسخ عليها ضبّة، للدلالة علىٰ إشكالها لغةً، حيث إن الأفصح فيها أن تكون بإثبات النون: (فيأخذون). لٰكن حذف النون لغير ناصبٍ ولا جازم لغةٌ فصيحةٌ صحيحة. انظر بحر العوّام لابن الحنبلي (١٣٣ ـ ١٣٤).

(٢) إسناده حسن، وأصل الحديث صحيح.
وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٦٨)؛ من طريق ابن أبي ذئب.. به.
وأخرجه الإمام أحمد (٣/٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٨١)، والبخاري (٢٠٨٠)، ومسلم (رقم ١٥٩٥)، والنسائي (رقم ٤٥٥٥)، وابن ماجه (رقم ٢٢٥٦)، من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمن.. بنحو لفظه.

(٣) محمد بن سلمة بن عبدالله الباهلي مولاهم، الحراني، (ت ١٩١هـ): ثقة. (التقريب: ٥٩٥٩).

(٤) محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم، أبو بكر المدني، نزيل العراق، إمامُ المغازي، (ت ١٥٠هـ ويقال بعدها): صدوق يدلس (ط/٤)، ورمي بالتشيّع والقدر. (التقريب: ٥٧٦٢، وتعريف أهل التقديس: ١٢٥).

(٥) يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس الثقفي، (ت ١٢٨هـ): ثقة. (التقريب: ٧٨٧٩).

عتبة[١]، عن عايشة رضي الله عنها، قالت: رَجَع رسولُ الله ﷺ / ذاتَ يومٍ [٢١/ أ] من جنازة بالبقيع، وأنا أَجِدُ صُدَاعًا في راسي، وأنا أقول: وَارَأْسَاه! فقال: «بَلْ أَنَا: وَارَأْسَاه». ثم قال: «مايَضُرُّكِ لَوْ مِتِّ قَبْلي، فَكَفَّنْتُكِ، ثُمّ صَلَّيْتُ عليكِ، وَدَفَنْتُكِ»، قالت: كَأَنِّي بك ـ واللهِ! ـ لَوْ قَدْ فعلتَ ذلك، لقد رَجَعْتَ إلىٰ بَيْتِي، فَعَرَّسْتَ فيه بِبَعْضِ نسايك؛ فَتَبَسَّمَ رسولُ الله ﷺ. ثم بُدِىءَ به في وَجَعِهِ الذي مات فيه[٢].

[١٢٦] أخبرنا أبو علي ابن وشاح، قراءة عليه، قال أخبرنا أبو حفص عمر ابن أحمد بن شاهين، قال: حدثنا عبدالله بن سليمان بن الاشعث، قال: حدثنا جعفر بن مسافر[٣]، قال: حدثنا يحيى بن حسان[٤]، عن سليمان بن قَرْم[٥]،

---

(١) عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبدالله المدني، (ت ٩٤هـ أو ٩٨هـ): ثقة فقيه ثبت. (التقريب: ٤٣٣٨).

(٢) إسناده حسن، فقد صرّح ابن إسحاق بالسماع من يعقوب بن عتبة في بعض طرق حديثه هذا.
وأخرجه النسائي في الكبرى (رقم ٧٠٧٩)، وابن ماجه (رقم ١٤٦٥)، وابن هشام في السيرة (٢/ ٦٤٢ ـ ٦٤٣)، وابن جرير الطبري في التاريخ (٣/ ١٨٨ ـ ١٨٩)، والبيهقي في دلائل النبوّة (٧/ ١٦٨ ـ ١٦٩)؛ من طريق ابن إسحاق، مصرّحًا بالسماع، إلا عند النسائي وابن ماجه.

(٣) جعفر بن مسافر بن راشد التِّنِّيْسِي، أبو صالح الهذلي، (ت ٢٥٤هـ): صدوق ربما أخطأ. (التقريب: ٩٦٥).

(٤) يحيى بن حسان التِّنِّيْسِي، أصله بصري، (ت ٢٠٨هـ)، وله أربع وستون: ثقة. (التقريب: ٧٥٧٩).

(٥) سليمان بن قَرْم بن معاذ، أبو داود البصري النحوي، سيء الحفظ، يتشيّع. (التقريب: ٢٦١٥). =

= قلت: قد وقع في ترجمة سليمان بن قَرْم هذا خلاف، هل هو سليمان بن معاذ الذي روى عنه أبو داود الطيالسي؟ أم هو غيره؟.

ومع أهمية الترجيح بين الأقوال المختلفة في مثل هذه الحالة، فإنه في هذه المسألة خاصة له أهميّة كبرىٰ، لأنّ للترجيح فيها مدخلاً إلىٰ الحُكم علىٰ الراوي جرحًا أو تعديلاً. حيث إن سليمان بن معاذ الذي يروي عنه الطيالسي، مضعّف، حتى عند من فَرّق بينه وبين سليمان بن قَرْم، ولم أجد فيه تعديلاً صريحًا؛ بينما يوجد في سليمان بن قَرْم جرحٌ وتعديل.

وبالنظر في أقوال الأئمة وأدلّة الجمع والتفريق يظهر لي أنّ القول بالتفريق هو الأرجح، وانظر الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب (١/ ٣٤٩ ـ ٣٥٤)، والتهذيب (٤/ ٢١٣ ـ ٢١٤). وهذا الذي ترجّح عندي خلاف الذي رجّحه الحافظ ابن حجر، لذلك فسوف يكون حُكمُ الحافظ علىٰ سليمان بن قَرْم بناءً على جَمْعِه المرجوح بينه وبين سليمان بن معاذ حُكْمًا مدخولاً غَيْر دقيق، للسبب المذكور آنفًا.

وإذا أردنا أن نَعْرف الحُكمَ الدقيق علىٰ سليمان بن قَرْم، فيجب علينا أن نستثنيَ أقوال الأئمة الذين جمعوا بين سليمان بن قَرْم وسليمان بن معاذ، لنفس السبب الذي ذكرناه آنفًا.

فالإمام أحمد يقول عنه وعن قطبة بن عبدالعزيز ويزيد بن عبدالعزيز بن سياه ـ كما في التهذيب (الموطن السابق) ـ: «هؤلاء قوم ثقات، وهم أَتَمُّ حديثًا من سفيان وشعبة، وهم أصحاب كتب، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم».

وقال عنه ـ كما في الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٣٧) ـ: «لا (أرىٰ) به بأسًا، ولٰكنه كان يفرط في التشيّع». والتصويب في تهذيب الكمال (١٢/ ٥٣)، وتهذيبه (الموضع السابق).

وقال علي بن المديني ـ كما في سؤالات ابن أبي شيبة (رقم ٢٤٧) ـ: «لم يكن بالقوي، وهو صالح». وهذا الحكمُ من فوات (التهذيب).

وقال البزار في مسنده (رقم ١٧٠٧): «ليس به بأس». وهو من فوات (التهذيب).

عن ثابت البُنَاني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «طَلَبُ العِلْمِ فريضةٌ علىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ»(١).

= وقال النسائي في الضعفاء والمتروكين (رقم ٢٦٦): «ليس بالقوي».

وقال ابن حبان في المجروحين (١/ ٣٣٢): «كان رافضيًّا غاليًا في الرفض، ويقلب الأخبار مع ذلك». ثم نقل عن ابن معين أنه قال عنه: «ليس بشيء»، كالمحتجّ بهذا الحُكم علىٰ صحّة حُكْمه. مع أنّ ابن معين ممّن جمع بين سليمان ابن قرم وسليمان بن معاذ، كما في الموضح للخطيب (الموضع السابق). ولذلك أيضًا استبعدنا حُكم ابن معين عن هذا العَرْض، لأنه ممن جمع بين راويين الراجح أنهما مفترقان.

وقال ابن عدي في الكامل (٣/ ٢٥٧): «ويدل صورة سليمان هذا على أنه مفرط في التشيّع... وله أحاديث غير ما ذكرت عن الكوفيين والبصريين، وأحاديث حسان إفرادات، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير».

ومما ينفع في بيان إنصاف هذا الراوي، مع تشيّعه، ما أخرجه ابن عدي (٣/ ٢٥٥)، بإسناده إلىٰ سليمان بن قَرْم، قال: «قلت لعبدالله بن الحسن: أفي أهل قبلتنا كفّار؟ قال: نعم، الرافضة».

ومع ذِكْرِ الحاكمِ له في باب: من عِيْبَ علىٰ مسلم إخراج حديثهم، وقال: «وغمزوه في التشيّع وسوء الحفظ جميعًا»، كما في التهذيب (الموضع السابق)؛ مع ذلك ذكره الحاكم نفسه، في معرفة علوم الحديث (٢٤٦)، في نوع معرفة الأئمة الثقات المشهورين! وهذا الحكم من فوات (التهذيب).

فالإنصاف في هذا الراوي عندي أن يكون ـ كما قال الإمام أحمد والبزار ـ: ليس به بأس، وأن حديثه ليس في أعلىٰ مراتب الحسن.

وبهذا لا يكون على الإمام مسلم بأسٌ في إخراجه لهذا الراوي في صحيحه.

(١) إسناده حسن، لكن في تفرّد سليمان بن قرم به عن ثابت البناني نكارة.

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (رقم ٦٥)؛ من طريق ابن وشاح.. بإسناده به.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٢٥٧)، وابن عبدالبر في جامع بيان =

[١٢٧] أخبرنا أبو علي محمد بن وشاح بن عبدالله، قال: أخبرنا أبو القاسم عيسى ابن علي بن عيسى بن الجراح، قال: أخبرنا أبو القاسم البغوي، قال: حدثنا عيسى بن سالم الشاشي، إملاء، قال: حدثنا عُبَيْدُالله بن عَمرو، عن أيوب[١]، عن أبي قِلَابة، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، قال: «ثلاثٌ

= العلم (رقم ١٥)؛ من طريق جعفر بن مسافر.. به.

وقال أبو داود عن هذا الحديث بهذا الإسناد ـ كما في المقاصد الحسنة للسخاوي (رقم ٢٧٥)، وتخريج أحاديث مشكلة الفقر للألباني (٤٩) ـ: «ليس فيه حديث أصح من هذا ـ أو قال ـ يصح».

وانظر الكلام عن طرق الحديث وشواهده في شعب الإيمان للبيهقي (رقم ١٦٦٣ وما بعدها)، والمدخل إلى السنن له (رقم ٣٢٥، ٣٢٦)، والعلل المتناهية لابن الجوزي (١/ ٦٤ ـ ٧٥ رقم ٥٠ ـ ٧٤)، والمنتخب من العلل للخلال لابن قدامة (رقم ٦١، ٦٢)، المقاصد الحسنة للسخاوي (الموضع السابق)، وجزء فيه طرق حديث طلب العلم فريضة علىٰ كل مسلم، للسيوطي (مطبوع)، وتخريج أحاديث مشكلة الفقر للألباني (٤٨ ـ ٦٢)، وحاشية تحقيق جامع بيان العلم وفضله لأبي الأشبال الزهيري (الموضع السابق). وسيأتي له طريق آخر برقم (٥٥٧).

(١) أيوب بن أبي تميمة كيسان السَّخْتِيَاني، أبو بكر البصري، (ت ١٣١هـ)، وله خمس وستون: ثقة ثبت حجّة، من كبار الفقهاء العُبّاد. (التقريب: ٦١٠).

لـٰكنّ أيوبَ يروي عن أبي قلابة ماسمعه ومالم يسمعه منه، ومالم يسمعه منه يرويه من كُتُبٍ لأبي قلابة أوصى بها إلىٰ أيوب.

انظر: العلل للإمام أحمد (رقم ٤٦٣، ٢٧٢٢)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٨٨، ٨٩)، والمحدّث الفاصل للرامهرمزي (رقم ٥٤٦ ـ ٥٤٨)، والكفاية للخطيب (٣٨٩ ـ ٣٩٠).

والوصيّة إذا تيقّن الموصَىٰ بها إليه أنّها من مرويّات المُوصي فهي مقبولة، وهي بذلك أعلىٰ من الوجادة، وما أشبهها بالمناولة المقبولة. ولا يخفى أن =

مَنْ كُنَّ فِيه وَجَدَ بِهِنَّ حَلاَوَةَ الإيمانِ: أن يكونَ اللهُ ورسولُهُ أَحَبَّ إليه مِمَّنْ سواهما، أو يكونَ يَكْرَهُ أَنْ يَرْجِعَ في الكُفْرِ كما يكره أن يُقْذَفَ في النَّارِ، أو يُحِبَّ المَرْءَ المُسْلِمَ لا يُحِبُّهُ إلا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»[١].

● [١٢٨] أخبرنا أبو علي ابن وِشَاح الزَّيْنَبِي، قال: أخبرنا القاضي أبو الفرج المُعَافى بن زكرياء بن يحيى بن حميد بن حماد الجَرِيري، فيما أذن لنا في الرواية عنه، قال: حدثنا الحسن بن سعيد بن يوسف، المعروف بابن الهَرِشِ[٢]،

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٢).

= هذا الحُكم الراجح، قد قيل بخلافه من بعض أهل العلم. فانظر: الإلماع للقاضي عياض (١١٥ ـ ١١٦)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (١٧٧)، وفتح المغيث للسخاوي (٣/ ١٧ ـ ٢٠).

وأيوب (وهو الإمام الفقيه الورع) ما أَقْدَمَ علىٰ الرواية من كتب أبي قلابة إلا وهو جازمٌ بأنها مرويّاتٌ لأبي قلابة، بل قيل: إن أيوب كان قد سمع هذه الكتب من أبي قلابة، وإنما كان يرجع إليها فيما لم يحفظه منها، كما في المصادر الآنفة.

(١) إسناده صحيح.

وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٠٣)، والبخاري (رقم ١٦، ٦٩٤١)، ومسلم (رقم ٤٣)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٢٦٢٤)؛ من طريق أيوب عن أبي قلابه.. به.

(٢) الحسن بن سعيد بن الحسن بن يوسف بن عبدالرحمن الورّاق، أبو القاسم ابن الهَرِش، مروزي الأصل، البغدادي، (ت ٣٢٣هـ).

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٣٢٦): «كان ثقةً».

والهَرِش: لم أجد ضبطها إلا في هذه المشيخة، فهي مضبوطة ضَبْطَ قلم في نسخة المشيخة وفي جزء الأحاديث المنتقاة منها: بفتح الهاء وكسر الراء المهملة والشين المعجمة. وهذا الضبط ممّا يُستفاد من هذه المشيخة.

قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم البغوي[١]، قال: حدثنا حسين بن محمد[٢]، قال: حدثنا شيبان[٣]، عن منصور[٤]، عن أبي عثمان مولى آل المغيرة بن شعبة[٥]، قال: سمعت أبا هريرة، ونحن في مسجد الرسول ﷺ، يقول: قال رسولُ الله ﷺ محمدٌ أبو القاسمِ صاحبُ هذه الحجرة: «لا تُنْزَعُ الرَّحْمَةُ إلاّ مِنْ شَقِيّ»[٦].

---

(١) إسحاق بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن منيع البغوي، أبو يعقوب، لقبه: لؤلؤ، وقيل: يؤيؤ، (ت ٢٥٩هـ): ثقة. (التقريب: ٣٣٠).

(٢) حسين بن محمد بن بهرام التميمي المَرُّوْذي، (ت ٢١٣هـ أو بعدها بسنة أو سنتين): ثقة. (التقريب: ١٣٥٤).

(٣) هو ابن عبدالرحمن النحوي.

(٤) هو ابن المعتمر.

(٥) أبو عثمان النَّهْدي، مولى المغيرة بن شعبة، قيل اسمه: سعيد، وقيل: عمران: مقبول. (التقريب: ٨٣٠٥).

قلت: بل أقل أحواله حُسْنُ حديثه. فقد حسن له الترمذي (رقم ١٩٢٣)، وذكره ابن حبان في الثقات، وهذا كل مافي التهذيب (١٢/ ١٦٤). لكن أخرج له ابن خزيمة في صحيحه (رقم ٦٦)، وابن الجارود في المنتقى (رقم ٤٢٧)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٤٦٢، ٤٦٦، ١٢٥٤، ٣٥٧٣، ٤٠١٦)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٧٣، ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، وقال الحاكم في الموضع الثاني: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأبو عثمان هذا هو مولى المغيرة بن شعبة، وليس بالنهدي، ولو كان النهدي لحكمت بصحته علىٰ شرط الشيخين».

(٦) إسناده حسن.

وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٠١، ٤٤٢، ٤٦١، ٥٣٩)، والبخاري في الأدب المفرد (رقم ٣٧٤)، وأبو داود (رقم ٤٩٤٢)، والترمذي وحسنه (رقم ١٩٢٣)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (رقم ٢٥٢٩)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٤٦٢، ٤٦٦)، والحاكم وصححه (٤/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩).

[١٢٩] أخبرنا أبو علي ابن وشاح، قال: أخبرنا القاضي المعافى بن زكرياء، / قال: حدثنا أحمد بن العباس بن عبدالله العسكري[١]، قال: [٢١/ ب] حدثنا أبو الحسن الدمشقي[٢]، قال: حدثنا الزبير بن بكار، قال: أخبرنا العُتْبِي[٣]، قال: حَجَجْنَا سنةً، فنزلنا ضَرِيَّةَ[٤] في يوم جُمُعة. فسألنا عن الوالي، فقيل: هو أعرابي، عمّا قليلٍ يخرجُ إليكم. فما زالتِ الشمسُ حتى خرجَ علينا، وعلىٰ راسه عمامة كأنّها رَحًى، مُتَنَكِّبًا قَوْسًا عربيّةً، فَصَعِدَ علىٰ كَثِيبٍ من رَمْل، ثم استقبلنا بوجهه، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد،

---

(١) ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٣٣٠)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً.

(٢) أحمد بن سعيد بن عبدالله الدمشقي، أبو الحسن، مؤدّب عبدالله بن المعتز بالله، نزل بغداد، (ت ٣٠٦هـ).
وثقه حمزة الكناني، وقال عنه الخطيب: «كان صدوقًا».
انظر: تاريخ بغداد (٤/ ١٧١ ـ ١٧٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٧٧).

(٣) محمد بن عبيدالله بن عَمرو بن معاوية الأموي، أبو عبدالرحمن العُتْبِي البصري، الأديب، (ت ٢٢٨هـ).
قال عنه ابن قتيبة في المعارف (٥٣٨): «الأغلب عليه الأخبار، وكان شاعرًا، وكان مُسْتَهْتَرًا بالشراب».
وقال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦): «كان صاحب أخبار رواية للآداب، وكان من أفصح الناس».
وقال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١/ ٩٦): «العلامة الأخباري، الشاعر المجوّد... وكان يشرب».

(٤) قُرَيَّةٌ بالقصيم، بالمملكة العربية السعودية، ولا تزال معروفة، علىٰ درجة ٢٤/ ٤٥ و٤٢/ ٥٩ تقريبًا. انظر المناسك: المنسوب لإبراهيم الحربي، مع حاشية تحقيقه (٥٩٤ ـ ٥٩٧)، والمعالم الأثيرة لمحمد محمد حسن شراب (١٦٦).

فإن الدنيا دارُ مَمَرٍّ، والاخرةَ دارُ مَقَرٍّ، فَخُذُوا لمقرّكم من مَمَرِّكم؛ ولا تهتكوا أستاركم، عند من لا تخفى عليه أسرارُكم؛ أَخْرِجُوا من الدنيا قُلُوبَكم، قبل أن تَخْرُجَ منها أَبْدانُكم، ففي الدنيا حَيِيْتُمْ، ولِلاخرةِ خُلِقْتُمْ؛ وإنما الدنيا بمنزلةِ السُّمِّ الناقع، ياكلُه من لا يعرفه؛ أقول قولي هذا، وأستغفرُ اللهَ؛ والمدعوُّ له الخليفةُ، ثم الأميرُ جعفرٌ(١)؛ قوموا لصلاتكم، بارك الله فيكم(٢).

[١٣٠] أنشدنا الريس أبو علي محمد بن وشاح بن عبدالله، لنفسه:

أَنْعَتُـــــهُ مُكَلِّمَـــــا مَـــــا نَطَقَـــــا

سَبْـــطَ الأديـــم(٣) حَـــانِكًـــا(٤) وَيَقَقَـــا(٥)

---

(١) هو جعفر بن سليمان بن علي بن عبدالله بن العباس الهاشمي، أبو القاسم، ابن عم أبي جعفر المنصور، ولي إمرة المدينة سنة (١٤٦هـ)، وضَرِيّة المذكورة في الخبر تابعةٌ لإمارتها، وتوفي هذا الأمير سنة (١٧٤هـ). انظر السير للذهبي (٨/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٢) إسناد الخبر ضعيف.
وهو في الأخبار الموفَّقِيَّات للزبير بن بكار (رقم ٢٢).
وأخرجه القالي في الأمالي (١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤) بإسناد صحيح إلى الأصمعي فذكر نحوها.
وأخرجه الدينوري في المجالسة (رقم ١٠٥٦) من وجهٍ آخر عن الأصمعي.
وأوردها ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢/ ٢٥٣).

(٣) سَبْطُ الأديم: ناعم الجلد أو الملمس. انظر القاموس المحيط ـ سبط ـ (٨٦٣) ـ أدم ـ (١٣٨٩).

(٤) الحانك والحالك: شديد السواد. انظر لسان العرب ـ حنك ـ (١٠/ ٤١٧).

(٥) اليقق: شدة البياض ونصوعه. انظر لسان العرب ـ يقق ـ (١٠/ ٣٨٧).

يُصَـــانُ فـــي ضِمْـــنِ النَّعِيْـــمِ للشَّقَـــا
مـــا أَمَّـــهُ[١] الصَّـــارِمُ إلا طَبَّقَـــا[٢]
أقـــولُ لمـــا اجْتَمَعَـــا واتَّفَقَـــا
أَظُـــنُّ ذا شَنًّـــا وَهَـــذا طَبَقَـــا[٣]
حَتَّـــى تُـــرَى الجِلْـــدَةُ مِنْـــهُ شِقَقَـــا
كَـــأَنَّمـــا لاَقَـــى الشَّقِـــيُّ فَيْلَقَـــا[٤]
قَـــدْ أَلِـــفَ الصَّبْـــرَ فَصَـــارَ خُلُقَـــا
أَضْـــرِبُ فيـــه كُـــلَّ يَـــوْمٍ عُنُقَـــا
مِـــنْ أشهـــبٍ[٥] فـــي لَـــوْنِـــه وأَبْلَقَـــا[٦]
أَخْـــرَسُ إنْ حَـــرَّكْتَـــهُ لِيَنْطِقَـــا

---

(١) أَمَّ: قَصَدَ. انظر القاموس المحيط ـ أمم ـ (١٣٩١).
(٢) طبَّقَ المفصل: فَصَل العَظْمَ من المفصل. انظر لسان العرب ـ طبق ـ (١٠/ ٢١٣).
(٣) هذا مَثَل، يقولون: وافق شَنًّا طَبَقَهُ. وهو يُضْرَبُ لكل اثنين أو أمرين جمعتهما حالةٌ واحدة، اتَّصَفَ بها كُلٌّ منهما. وفي سبب هذا المثل أقوال، انظرها في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري (٢٦٢ ـ ٢٦٤)، ولسان العرب ـ طبق ـ (١٠/ ٢١٤).
(٤) الفيلق: الجيش. انظر القاموس المحيط ـ فلق ـ (١١٨٦).
(٥) الشَّهَبُ: بياض يصدعه سواد. انظر القاموس المحيط ـ شهب ـ (١٣٢).
(٦) البَلَقُ: سواد وبياض. انظر القاموس المحيط ـ بلق ـ (١١٢٢).

أَلْفَيْتَـــــــــــهُ مُبَيِّنًـــــــــــا مُحَقِّقَـــــــــــا

مَـــــنْ قَـــــالَ قَـــــدْ أَفْصَـــــحَ قِيْـــــلَ صَـــــدَقَـــــا

آخِرُ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ وِشَاحٍ

شيخ آخر [الخامس عشر]

[١٣١] أخبرنا أبو علي الحسن بن غالب بن علي، المعروف بابن المبارك[(١)]، بقراءتي عليه، فأقر به، في يوم الثلاثا ثاني عشر ذي القعدة من

---

(١) الحسن بن غالب بن علي بن غالب بن منصور التميمي، أبو علي الخياط، البغدادي الحربي، المعروف بابن المبارك والمباركي، المقرىء. وُلد سنة (٣٦٦هـ)، وتوفي سنة (٤٥٨هـ). وآخر من روىٰ عنه أبو بكر الأنصاري صاحبُ المشيخة.

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٤٠٠): «كتبنا عنه، وكان له سمتٌ وهيبة، وظاهر وصلاح، وكان يُقرىء القرآن. فأقرأ بحروفٍ خَرَقَ بها الإجماع، وادّعى فيها روايةً عن بعض الأئمة المتقدّمين، وجعل لها أسانيد باطلة مستحيلة، فأنكر أهلُ العلم عليه ذلك، إلى أن استُتيبَ منها. وذكر أيضًا أنه قرأ علىٰ إدريس المؤدب، وأن إدريس قرأ على أبي الحسن ابن شَنَبُوذ، وأن ابن شَنَبُوذ قرأ علىٰ أبي خلاد سليمان بن خلاد؛ وكل ذلك باطل، لأن ابن شنبوذ لم يدرك أبا خلاد، وكان يروي عن قاسم الأنباري عنه، وإدريس لم يقرأ علىٰ ابن شنبوذ. وادّعى ابنُ غالب أشياءً غير ما ذكرناه، تبيّن فيها كذبه، وظهر فيها اختلاقه».

ونقل ذلك ابن الجوزي في المنتظم (٨/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، ثم قال: «وقال أبو علي ابن البَرَدَاني: كان الحسن بن غالب مُتّهمًا في سماعه من أبي الفضل الزهري، وجرت له أمور مع أبي الحسن القزويني، بسبب قراءات أقرأ بها عن إدريس، وكُتِبَ عليه بذلك محضرٌ.

وقال: أبو محمد ابن السمرقندي: كان كذابًا».

وقال أُبَيٌّ النَّرْسيُّ ـ محمد بن علي بن ميمون (ت ٥١٠هـ) ـ: «كانوا يُضَعِّفُونَهُ». =

سنة ست وخمسين وأربعماية، قال: حدثنا أبو القاسم عيسى بن علي بن عيسى الوزير، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا أبو الاحوص محمد بن حَيَّان البغوي[١]، سنة ست وعشرين ومايتين، قال: حدثنا هُشَيْمٌ، قال: حدثنا علي بن زيد، عن أبي نَضْرَةَ، عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه، / قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ يَوْمَ القيامةِ، ولا فَخْرَ. وأنا أوّلُ مَنْ تَنْشَقُّ الأرضُ عنه، ولا فَخْرَ. وأنا أَوَّلُ شَافِعٍ يَوْمَ القِيامَةِ، ولا فَخْرَ»[٢]. [٢٢/ أ]

[١٣٢] أخبرنا أبو علي الحسن بن غالب بن علي الحربي، المعروف بابن المبارك، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن المُخَلِّص، إملاء، قال: حدثنا أبو القاسم البغوي، إملاءً، قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم

= وقال ابن نقطة في تكملة الإكمال (٥/ ٥٠٧ رقم ٥٩٠٦): «فيه كلام».
انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٣٠٣، ٤٤٤ ـ ٤٤٥)، ولسان الميزان لابن حجر (٢/ ٢٤٣)، وغاية النهاية لابن الجزري (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).
قلت: لعلّ عُذْرَ أبي بكر الأنصاري في الرواية عن هذا الشيخ في هذه المشيخة، أنه سمع منه في آخر عمره، كما في تاريخ سماعه منه، وكان قد استُتيبَ وتاب عن دعاويه السابقة. هذا عذر، لكن هل هو مقبول؟!.

(١) محمد بن حَيّان البغوي، أبو الأحوص، نزيل بغداد، (ت ٢٢٧هـ): ثقة. (التقريب: ٥٨٧٧).

(٢) إسناده ضعيف جدًّا، وله وجهٌ آخر حسنٌ من حديث هُشيم.. به.
أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢)، والترمذي وقال: حسن (رقم ٣١٤٨، ٣٦١٥) ووازنهُ بتحفة الأشراف للمزِّي (٣/ ٤٦٨ رقم ٤٣٦٧)، وابن ماجه (رقم ٤٣٠٨)، وابن خزيمة في التوحيد (رقم ٣٦٣)؛ من طريق هشيم، إلا الترمذي فمن طريق سفيان بن عيينة، كلاهما عن علي بن زيد.. به.

الموصلي[١]، قال: كنت بالشَّمَّاسِيَّة[٢]، والمامون[٣] يُجْرِي الحَلْبَة[٤]، فسمعتُه يقول ليحيى بن أكثم[٥]، وهو يَنْظُرُ إلىٰ كَثْرَةِ النّاسِ، ويقول: أَمَا تَرَىٰ؟! أَمَا تَرَىٰ؟! ثُمَّ قال: حدّثني يوسفُ بنُ عطيّة[٦]، عن ثابتٍ، عن أَنَسٍ رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «الخَلْقُ كُلُّهُمْ عِيَالُ اللهِ، فَأَحَبُّ خَلْقِهِ إِلَيْهِ أَنْفَعُهُمْ لِعِيَالِهِ»[٧].

---

(١) أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي، أبو علي، نزيل بغداد، (ت ٢٣٦هـ): صدوق. (التقريب: ١).

(٢) الشمّاسيّة: موضع بشمال الجانب الشرقي من بغداد، منسوبة إلىٰ بعض شماسيّي النصارى، وكانت بها دُوْرٌ للنّصارى، ومُتَنَزَّهَاتٌ لأهل بغداد. انظر معجم البلدان لياقوت (٣/ ٣٦١)، ودليل خارطة بغداد لمصطفى جواد وأحمد سوسة (٣٥ ـ ٣٦، ٧٢، ١٠٩، ١١١، ١٣٠، ١٣١).

(٣) الخليفة العباسي: عبدالله (المأمون) ابن هارون (الرشيد) ابن محمد (المهدي) ابن أبي جعفر (المنصور)، (ت ٢١٨هـ).
انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/ ٢٧٢ ـ ٢٩٠).

(٤) الحَلْبَةُ: «الدُّفْعَةُ من الخيل في الرهان، وخيل تجتمع للسباق من كل أَوْبٍ للنُّصْرَةِ». القاموس المحيط ـ حلب ـ (٩٨).

(٥) يحيى بن أكثم بن محمد بن قَطَنٍ التميمي، المروزي، أبو محمد، القاضي المشهور، (ت ٢٤٢هـ أو ٢٤٣)، وله ثلاث وثمانون سنة: فقيه صدوق، إلا أنه رُمي بسرقة الحديث، ولم يقع ذلك له، وإنما كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة. (التقريب: ٧٥٥٧).

(٦) يوسف بن عطيّة بن ثابت الصفّار البصري، أبو سهل: متروك. (التقريب: ٧٩٣٠).

(٧) إسناده شديد الضعف.
وهو في فوائد المخلص ـ المجلس الرابع من المجالس السبعة، من المجموع رقم ١١٨ بالظاهريّة ـ (٤٩/ أ).
وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ في ترجمة المأمون ـ (٢٢٣ ـ ٢٢٤)؛ من طريق الحسن بن علي بن غالب بن المبارك. . به، ومن طريق غيره بإسناده =

[١٣٣] وأخبرنا ابن المبارك، قال: حدثنا المُخَلِّصُ، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا شجاع بن مخلد[١]، وأحمد بن إبراهيم، قالا: حدثنا يوسف بن عطيّة.. مثله[٢].

= إلىٰ المأمون.. به.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج (رقم ٢٤)، والحارث بن أبي أسامة ـ كما في بغية الباحث ـ (رقم ٩١٤)، والبزار ـ كما في كشف الأستار ـ (رقم ١٩٤٩)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (رقم ٣٣١٥، ٣٣٧٠، ٣٤٧٨)، والطبراني في مكارم الأخلاق (رقم ٨٧، ٢١٠)، وابن عدي في الكامل (٧/ ١٥٣، ١٥٤)، والبيهقي في الشعب (رقم ٧٤٤٤، ٧٤٤٥، ٧٤٤٦، ٧٤٤٧)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ١٣٠٦)؛ كلهم من طريق يوسف بن عطيّة.. به.

وقال ابن عدي عقبه: «غير محفوظ».

وللحديث شواهد شديدة الضعف أيضًا، انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (رقم ١٩٠٠).

(١) شجاع بن مخلد الفلاّس، أبو الفضل البغوي، نزيل بغداد، (ت ٢٣٥): صدوق، وَهِمَ في حديث واحد، رفعه وهو موقوف، فذكره بسببه العُقَيْلي في الضعفاء. (رقم ٢٧٦٣).

قلت: وثقة الإمام أحمد وابن معين وأبو زرعة وغيرهم، ولم ينزله عن مرتبة الثقة غير العُقَيلي، لحديثٍ أخطأ في رفعه وهو موقوف. فانظر التهذيب (٤/ ٣١٢ ـ ٣١٣).

قلت: وَهْمٌ في حديثٍ لا يُنزِلُ الثقة عن تصحيح حديثه!.

ولذلك فقد أنصفه الذهبي عندما قال عنه في الكاشف (رقم ٢٢٤٤): «حجّة خَيِّر»، وعندما قال عنه في مقدّمة ترجمته له في الميزان (٢/ ٢٦٥): «أحد الثقات».

(٢) إسناده شديد الضعف.

وهو في فوائد المخلّص ـ المجلس الرابع من المجالس السبعة، من المجموع رقم ١١٨ بالظاهريّة ـ (٤٩/ أ).

وانظر تخريج الحديث السابق (رقم ١٣٢).

[١٣٤] أخبرنا أبو علي ابن المبارك، قال: حدثنا أبو حفص عمر بن إبراهيم الكَتَّاني، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، قال: حدثنا شَرِيك[١]، عن سِمَاك بن حَرْب[٢]، عن

---

(١) شريك بن عبدالله النخعي، الكوفي، القاضي بواسط ثم الكوفة، أبو عبدالله، (ت ١٧٧هـ أو ١٧٨هـ): صدوق، يخطيء كثيرًا، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابدًا شديدًا علىٰ أهل البدع. [وذُكر بالتدليس: ط/ ٢]. التقريب (رقم ٢٨٠٢)، وتعريف أهل التقديس (رقم: ٥٦).

إذن فشريك بن عبدالله النخعي ممن يُحَسَّن حديثُه عند الحافظ، بناءً علىٰ ما تقتضيه مراتب الجرح والتعديل في مصطلح الحافظ في كتابه (التقريب). ويدل علىٰ ذلك أيضًا: ذِكْرُ الحافظ لشريك في المرتبة الثانية من المدلسين، وهي مرتبة: (من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح..). ولو كان شريكٌ ضعيفًا عند الحافظ، لذكره في المرتبة الخامسة من المدلسين، وهي مرتبة: (من ضُعِّفَ بأمرٍ آخر سوى التدليس..).

وأن شريكًا حسنُ الحديث بعد تَغَيُّرِ حفظه، هو ما تقتضيه ترجمته في التهذيب (٤/ ٣٣٣ ـ ٣٣٧).

وقد صرّح الإمام الذهبي بمرتبة شريك عنده، في غير ما كتابٍ له:

فقال في الميزان (٢/ ٢٧٠): «الحافظ الصادق»، وقال في ذكر أسماء من تُكُلِّم فيه وهو موثّق (رقم ١٥٨): «صدوق»، وقال في السير (٨/ ٢٠٠): «العلامة، الحافظ، أحد الأعلام، علىٰ لينٍ ما في حديثه، توقّف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده».

ومما يُستفاد في ترجمة شريك، وأنّه كان حريصًا علىٰ عدم التحديث بعد أن تغيّر حفظُه خوفًا من الوهم؛ أنّ أبا عبيدالله معاوية بن عبيدالله بن يسار قال لشريك: «أردت أن أسمع منك أحاديث، فقال: قد اختلطت عليّ أحاديثي، وما أدري كيف هي. فألحّ عليه أبو عبيدالله، فقال: حَدِّثْنا بما تحفظ، ودَعْ مالا تحفظ. فقال: أخاف أن تُجْرَحَ أحاديثي، ويُضْرَبَ بها وجهي». (تاريخ ابن معين، برواية الدوري: رقم ٣١٩٠).

(٢) سماك بن حَرْب بن أوس بن خالد الذهلي، البكري، الكوفي، أبو المغيرة، =

عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود[١]، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم من الليل يصلى فليستاك[٢]»[٣].

= (ت ١٢٣هـ): صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغيّر بأخرة فكان ربما يلقّن. (التقريب: ٢٦٣٩).

(١) عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود الهذلي، الكوفي، (ت ٧٩هـ): ثقة، وقد سمع من أبيه، لكن شيئًا يسيرًا. (التقريب: ٣٩٤٩).

قلت: يُشير الحافظ إلىٰ الخلاف في سماع عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود من أبيه رضي الله عنه؛ فذهب ابن معين (التاريخ: رقم ١٧١٦، وسؤالات ابن الجنيد: رقم ٨١٩)، والنسائي (المجتبى: رقم ١٤٠٤)، والحاكم (المستدرك: ١/ ٨٢، وسؤالات السجزي: رقم ٢١٥)، والذهبي (مختصر المستدرك: ١/ ٥٠٩، ٢/ ١١٧)؛ ذهب هؤلاء إلى عدم سماع عبدالرحمن من أبيه. وخالفهم علي بن المديني (جامع التحصيل للعلائي: رقم ٤٣٧، والتهذيب: ٦/ ٢١٥)، ويحيى ابن معين، في روايةٍ أخرى عنه (التهذيب: ٦/ ٢١٦)، وأحمد (مسائل ابن هانيء: رقم ٢١٧٠)، والبخاري (التاريخ الأوسط: ١/ ٩٩، والكبير: ٥/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠)، وأبو حاتم وابنه (الجرح والتعديل: ٥/ ٢٤٨)، والمزّي (تحفة الأشراف: ٧/ ٧٤ ـ ٧٥)، فذهبوا إلى إثبات السماع مطلقًا.

وإثبات السماع هو الراجح بالدليل، كما تراه في المصادر السابقة. وعبدالرحمن لم يُعرف بالتدليس، فيُحمل جميع حديثه عن أبيه علىٰ الاتصال. ثم إنه ليس من المكثرين عن أبيه، كما تراه في أطراف حديثه في الكتب السبعة عشر التي خدمها كتابا المزّي وابن حجر (تحفة الأشراف) و(إتحاف المهرة)، وعدم الإكثار هذا دليلٌ علىٰ أنه كان حريصًا علىٰ أن لا يروي عن أبيه إلا ما سمعه منه.

(٢) كذا في النسخة، بإثبات الألف، ووضع الناسخ ضبّةً فوقها. والجادّة أن تحذف الألف، فتكون (فليستك)، لأنها فعل مضارع مجزومٌ بلام الأمر.

(٣) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح من وجوه أخرى بشواهده.

وانظر شواهده في التلخيص الحبير لابن حجر (١/ ٧٤ ـ ٧٥).

[١٣٥] أخبرنا أبو علي ابن المبارك، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن علي بن خلف[١] الوَرَّاق، قال: حدثنا أبو بكر عبدالله بن سليمان بن الاشعث السِّجِسْتَاني، قال: حدثنا عيسى بن حماد زُغْبَةُ[٢]، قال: حدثنا الليث (يعني: ابنَ سَعْد)، عن يحيى بن سعيد[٣]، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي قتادة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الرُّؤْيَا مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلّ، والحُلْمُ من الشَّيْطَانِ. فإذا رَأَى أحدُكم شَيْئًا يَكْرَهُهُ، فَلْيَتْفُلْ عَنْ يَسَارِه ثلاثَ مرّاتٍ، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْ شَرِّهَا، فإنّها لَنْ تَضُرَّهُ»[٤].

[١٣٦] أخبرنا أبو علي[٥] ابن المبارك، بقراءتي عليه قال: أخبرتنا أم الفتح أمة السلام بنت أحمد بن كامل بن شجرة القاضي، قالت: أخبرنا

---

(١) وردت في النسخة مقلوبة (بن خلف بن علي)، وهو خطأ، وقد مَرّ علىٰ الصواب، مترجَمًا له.

(٢) عيسى بن حماد بن مسلم التُّجِيبي، أبو موسى الأنصاري، لَقَبُهُ زُغْبَةُ، وهو لقب أبيه أيضًا، (ت ٢٤٨هـ)، وقد جاوز التسعين، وهو آخر من حدّث عن الليث ابن سعد من الثقات: ثقة. (التقريب: ٥٣٢٦).

(٣) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، تقدّم.

(٤) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٣٠٠)، والبخاري (رقم ٥٧٤٧، ٦٩٨٤، ٦٩٩٥، ٧٠٠٥، ٧٠٤٤)، ومسلم (رقم ٢٢٦١)، وأبو داود (رقم ٥٠٢١)، والترمذي وصححه (رقم ٢٢٧٧)، والنسائي في الكبرى (رقم ٧٦٥٥) وفي عمل اليوم والليلة منها (رقم ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٧، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٩)، وابن ماجه (رقم ٣٩٠٩)، والدارمي (رقم ٢١٤٨)؛ كلهم من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي قتادة.. به.

(٥) (أبو علي) سقطت من الأصل، فاستدركها الناسخ في الحاشية.

أبو بكر محمد بن إسماعيل بن علي بن النعمان بن راشد، في سنة / تسع [٢٢/ ب]
وثلاثماية، قال: حدثنا أحمد بن عبدالله بن علي بن سويد بن منجوف، قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي أبو سعيد، عن سفيان(١)، عن منصور(٢)، عن رِبْعِيّ(٣)، عن أبي مسعود، عن النبي ﷺ قال: «إِنّ مِمّا أَدْرَكَ النّاسُ مِن كَلَامِ النُّبُوَّةِ: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»(٤).

[١٣٧] أخبرنا أبو علي ابن المبارك، قال: أخبرنا القاضي أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن الحُسين الجُعْفِي(٥)، قال: حدثنا أبو عبدالله الحسين بن

---

(١) هو ابن سعيد الثوري.

(٢) هو ابن المعتمر.

(٣) هو ابن حراش.

(٤) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٢١، ١٢٢) (٥/ ٢٧٣)، والبخاري (رقم ٣٤٨٣، ٣٤٨٤، ٦١٢٠)، وأبو داود (رقم ٤٧٩٧)، وابن ماجه (رقم ٤١٨٣)؛ كلهم من طريق ربعي بن حراش.. به.
واختُلف في هذا الحديث علىٰ ربعي بن حراش، وعلىٰ غيره، كما تراه في العلل للدارقطني (٣/ ١٩٧ ـ ١٩٨ رقم ٣٥٨) (٦/ ١٧٩ ـ ١٨٠ رقم ١٠٥٢)، وفتح الباري لابن حجر (٦/ ٦٠٥)؛ والصواب كما قال الدارقطني هو الوجه الذي أخرجه البخاري وغيره ممن سبقوا.

(٥) المعروف بابن الهَرَوَاني، الكوفي، القاضي الحنفي، وُلد سنة (٣٠٥هـ)، وتوفي سنة (٤٠٢هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣): «كان ثقة فاضلاً جليلاً، يقرىء القرآن، ويفتي في الفقه علىٰ مذهب أبي حنيفة، وكان من عاصره من الكوفيين يقول: لم يكن بالكوفة من زمن عبدالله بن مسعود إلىٰ وقته أفقه منه».

إبراهيم بن الجصاص[١]، قال: حدثنا الحسن بن علي بن عفان[٢]، قال: حدثنا ابن نمير[٣]، عن الاعمش، قال: حدثنا عطيّة بن سعد، قال: سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ العُلَى لَيَرَاهُمْ مَنْ تَحْتَهُمْ، كَمَا تَرَوْنَ الكَوْكَبَ الطَّالِعَ في الافُقِ مِنْ آفَاقِ السَّمَاءِ، وإِنَّ أبا بكرٍ وَعُمَرَ ـ رضي الله عنهما ـ مِنْهُمْ، وَأَنْعَمَا[٤]»[٥].

---

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) العامري، أبو محمد الكوفي، (ت ٢٧٠هـ): صدوق. (التقريب: ١٢٧١).

(٣) هو عبدالله بن نمير.

(٤) «وأَنْعَمَا: أي زادا وفَضَلاَ». النهاية لابن الأثير ـ نعم ـ (٥/ ٨٣).

(٥) إسناده شديد الضعف، ولكن له وجهٌ آخر عن عطيّة العوفي، يَحْسُن به الحديث.
أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٧، ٦١، ٧٢، ٩٣، ٩٨، ٥٠)، وفي فضائل الصحابة (رقم ١٦٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩)، وأبو داود (رقم ٣٩٨٧)، والترمذي وحسّنه (رقم ٣٦٥٨)، وابن ماجه (رقم ٩٦)، والحميدي (رقم ٧٥٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ٦)، وابن أبي عاصم في السنّة (رقم ١٤١٦، ١٤١٧)، وعبدالله بن أحمد في زوائد فضائل الصحابة (رقم ١٦٨، ٢١٢، ٦٣١)، وأبو يعلى في مسنده (رقم ١١٣٠، ١١٧٨، ١٢٩٩)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (رقم ٢٠٩٦ ـ ٢١١٣)، وابن الأعرابي في معجمه (رقم ٧٧٦، ٨١٥)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (رقم ٥٧، ٥٩)، والقطيعي في زوائد فضائل الصحابه لأحمد (رقم ٥٥٩، ٥٩٦، ٦٤٦، ٦٥٠، ٦٦٧، ٦٧٣)، وفي جزء الألف دينار (رقم ١٥٠، ١٥٨، ١٨٩، ٢٩٥)، وتمام في فوائده (رقم ٩١٨ ـ ٩٢١)، وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (٩/ أ)، وجمع طرقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (٩/ ٦٢١ ـ ٦٢٩)، وغيرهم.
حتى قال الدارقطني في العلل (٣/ ٢٣٩/ ب): «وهو حديث محفوظٌ عن عطية». وقال ابن عدي في الكامل (٥/ ٣٧٠): «هذا معروف لعطية، وقد رواه عنه جماعة من الثقات». =

[١٣٨] أخبرنا أبو علي ابن المبارك، قال: أخبرنا أبو الحسن محمد ابن عثمان بن محمد النَّقَّرِيّ(١)، قال: حدثنا أبو عبدالله أحمد بن محمد ابن الجَرَّاح الضَّرَّاب(٢)، قال: حدثنا الحسن بن عبدالعزيز الجَرَوِيّ(٣)، قال: حدثنا أبو حفص عَمْرو بن أبي سلمة(٤)، قال: حدثنا زهير (يعني:

= وقد تُوبع عطية، بما أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٢٦، ٦١)، وفي فضائل الصحابة (رقم ١٦٥)، قال: «حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، قال: سمعت مجالدًا يقول: أشهد على أبي الودّاك أنه شهد على أبي سعيد الخدري. . . (فذكر الحديث، ثم قال يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، قال إسماعيل بن أبي خالد، وهو جالس مع مجالد على طنفسة: وأنا أشهد على عطية العوفي أنه شهد على أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول ذلك».

قلت: مع متابعة رواية مجالد بن سعيد عن أبي الودّاك عن أبي سعيد، إلاّ أن ضعف هذه المتابعة يجعلني أؤكد على وِجْهةٍ أخرى لقوّة رواية عطية العوفي، وهي أنه لم يكتف بالتصريح بالسماع، بل بالشهادة على سماع أبي سعيد الخدري دونما سواه؛ مما يُؤمَنُ معه من تدليس عطية المنسوب إليه.

وسيأتي للحديث وجه آخر عن عطية (رقم ٥٨٢)، وسبق بلفظٍ مختلف برقم (١١٩).

(١) محمد بن عثمان بن محمد بن عثمان بن شهاب، أبو الحسن، النَّقَّرِي، ونِقَّر موضع بالبصرة، (ت ٣٩١هـ).

قال الأزهري والعتيقي: «ثقة»، وزاد العتيقي: «مأمون».

انظر: تاريخ بغداد (٣/ ٥٠ ـ ٥١)، والأنساب للسمعاني (١٣/ ١٥٦ ـ ١٥٩).

(٢) أحمد بن محمد بن الجرّاح بن ميمون الضرّاب، أبو عبدالله، (ت ٣٢٤هـ).

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩): «كان ثقة».

(٣) الحسن بن عبدالعزيز بن الوزير الجَرَوِيّ، أبو علي المصري، نزيل بغداد، (ت ٢٥٧هـ): ثقة ثبت فاضل عابد. (التقريب: ١٢٦٣).

(٤) عَمرو بن أبي سلمة التَّنِّيْسِي، أبو حفص الدمشقي، مولى بني هاشم (ت ٢١٣هـ =

ابن محمد)[١]، عن سهيل[٢]، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا جَاءَ أحدُكم الصَّلاةَ، فَلْيَأْتِ وَعَلَيْهِ السَّكِيْنَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»[٣].

[١٣٩] أخبرنا أبو علي ابن المبارك، قال: حدثنا أبو محمد عبدالله بن مجالد بن بشر البجلي[٤]، بالكوفة: باب مسجد الجامع، في يوم الاثنين من صفر سنة ست وتسعين وثلاثماية، قال: حدثنا أبو العباس أحمدُ بنُ محمدِ ابن سعيدٍ ابنُ عُقْدَةَ الحافظُ[٥]، قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن أبي

= أو بعدها): صدوق له أوهام. (التقريب: ٥٠٧٨).

قلت: ووَهْمُه في زهير بن محمد خاصّة أقوى من وهمه في غيره، كما تراه في التهذيب (٨/ ٤٤).

(١) هو زهير بن محمد التميمى الخراساني.

(٢) هو سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان.

(٣) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (رقم ٩٨٧)؛ من طريق عَمرو بن أبي سلمة.. به.

وأخرجه البخاري (رقم٦٣٦، ٩٠٨)، ومسلم (رقم ٦٠٢)؛ من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة.. بنحوه.

(٤) لم أجد له ترجمة؛ لكن ورد له ذكر خلال ترجمة جعفر بن محمد ختن ابن ناصح في تاريخ بغداد للخطيب (٧/ ١٧٦).

(٥) أحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالرحمن بن إبراهيم الهَمْداني مولاهم، أبو العباس ابن عقدة، الكوفي، وُلد سنة (٢٤٩هـ)، وتوفي سنة (٣٣٢هـ).

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ١٤): «كان حافظًا عالمًا مكثرًا، جمع التراجم والأبواب والمشيخة، وأكثر الرواية، وانتشر حديثه، وروىٰ عنه الحفاظ والأكابر».

وخلاصة ترجمته عند الدارقطني (وهو تلميذه وأحرى الناس بإنصَافه ومعرفته)، =

حَكِيْمَةَ[١]، قال: حدثنا جَنْدَلُ بنُ وَالِقٍ أبو عليٍّ النَّهْدِي[٢]، قال: حدثنا بشر ابن مروان الجعفري[٣]، عن جعفر[٤]، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما نَفَعَنِي مَالٌ، ما نَفَعَنِي مَالُ أبي بكرٍ ـ رضي الله عنه ـ»[٥].

= أنه قال عنه: «ضعيف».

انظر: السنن للدارقطني (٢/ ٢٦٤)، وسؤالات السلمي (رقم ٤١)، وسؤالات الحاكم (رقم ٣٥)، وسؤالات البرقاني ـ بتحقيق مجدي السيد ـ (رقم ٣١)، وتاريخ بغداد للخطيب (٥/ ١٦، ٢٢)؛ وانظر سؤالات السهمي (رقم ١٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٤٠ ـ ٣٥٥)، ولسان الميزان (١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٦)، والتنكيل للمعلمي (١/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

(١) ترجم له الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٢/ ٥٦٥)، وعبدالغني بن سعيد في المؤتلف والمختلف (٣٣)، وابن ماكولا في الإكمال (٢/ ٤٩٣)؛ ولم يذكروا فيه جرحًا أو تعديلاً.

وقد ضبط الناسخ الحاء من (حَكِيمة) بالفتح، وبعدها كاف مكسورة. وهذا الضبط هو الصواب، الذي يوافقه عليه الدارقطني وابن ماكولا، خلافًا لعبدالغني بن سعيد، الذي ضبطه بضم ثم فتح: (حُكَيمة).

(٢) جندل بن والق التغلبي، أبو علي الكوفي، (ت ٢٢٦هـ): صدوق يغلط ويُصَحِّف. (التقريب: ٩٨٦).

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) لعله جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وتقدّم.

(٥) إسناده شديد الضعف، مسلسل بالعلل، وهو مرسل. والحديث يصحّ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وله وجه آخر عن جعفر بن محمد الصادق: أخرجه الخطيب في التاريخ (٣/ ٣٥٨)، في ترجمة محمد بن هارون بن سليمان الجريري، ومن طريقه، عن حميد بن الربيع الخزاز، قال: حدثنا أبو ضمرة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب.. به مرفوعًا. =

[١٤٠] أخبرنا أبو علي ابن المبارك، قال: أخبرنا أبو أحمد طالب بن عثمان بن محمد الازدي[(١)]، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن القاسم الانباري، قال: حدثنا محمد بن / يونس الكُدَيْمِي[(٢)]، قال: سمعت سليمان بن داود [٢٣/ أ] الشَّاذَكُوني[(٣)] يقول: عليُّ بن المديني يُشَبَّهُ بأحمدَ بنِ حنبل؟!! ما أَشْبَهَ

= وإسناده ضعيف، وفيه نكارة. فمحمد بن هارون لم يذكر فيه الخطيب جرحًا أو تعديلاً، وحميد بن الربيع بن حميد اللخمي أبو الحسن الخزاز، الكوفي، (ت ٢٥٨هـ): مختلفٌ فيه، والراجح أنه ضعيف مدلس. (لسان الميزان: ٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، وشيخه أبو ضمرة لم أجد في المكنين بذلك من روىٰ عن جعفر بن محمد، حتى يُعرف بعدالةٍ أو جرح!.

والحديث يصح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٥٣، ٣٦٦)، وفي فضائل الصحابة (رقم ٢٥، ٢٧، ٣٢)، والنسائي في فضائل الصحابة (رقم٩)، وابن ماجه (رقم ٩٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ٦ ـ ٧)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم ١٢٢٩)، وعبدالله بن أحمد في زوائد الفضائل (رقم ٢٦، ٢٨)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٦٨٥٨)؛ كلّهم من طريق الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وتوبع عند الترمذي من وجه آخر عن أبي هريرة، وحسّنه الترمذي (رقم ٣٦٦١).

(١) طالب بن عثمان بن محمد بن أبي طالب، أبو أحمد الأزدي، (ت ٣٩٦هـ).
قال عنه العتيقي والخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦): «ثقة».

(٢) محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكُدَيْمِي، أبو العباس السامي، البصري، (ت ٢٨٦هـ): ضعيف. (التقريب: ٦٤٥٩).
قلت: بل هو متروك، والحافظُ نفسه في التهذيب (٩/ ٥٤٣) ذكر قصّةً فيها تهمةٌ له بالكذب، ثم قرّر أنها صريحةٌ بذلك، وأنه لا دافع لها.

(٣) سليمان بن داود بن بشر بن زياد المِنْقَرِي، البصري، نزيل أصبهان، أبو أيوب، (ت ٢٣٤هـ).
حافظ كبير، يخضع له الحُفّاظ، لكنه صار عبرة الزمان! حيث إنه متروك =

السُّكَّ بِاللُّكِّ[١]! رأيت أحمد بن حنبل (رحمه الله) بمكة، وقد رَهَنَ سَطْلاً له عند فَامِيّ[٢]، على شَيٍّ يَتَقَوَّتُ به. ثم حَضَرْتُهُ وقد جاءَ بِفَكَاكِ الرَّهْنِ، فأخرجَ الفَامِيُّ سَطْلَيْنِ، فقال له: قد اشْتَبَهَ عَلَيَّ سَطْلُكَ، فَخُذْ الذي لك منهما، فَتَرَكَ أحمدُ السطلينَ والفَكَاكَ، وانْصَرَفَ. فقلتُ للفاميّ: يا هذا، ما حَمَلَكَ عَلَىٰ ما عَمِلْتَ؟! قال: واللهِ إنّي لأَعْلَمُ بِسَطْلِهِ مِنْهُ، ولـٰكن أَرَدْتُ أَنْ أَمْتَحِنَهُ[٣].

آخِرُ حَدِيْثِ ابْنِ المُبَارَكِ

= الحديث، متّهم بالوضع.

انظر: طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٧)، ولسان الميزان (٣/ ٨٤ ـ ٨٨).

(١) هذا مَثَلٌ للشيئين المتباينين، يُشَبَّهان خطأً ببعضهما. فالسُّكّ: نوع من الطِّيب، واللُّك ـ بفتح اللام وضمها ـ: صِبْغٌ أحمر تُصْبَغُ به جلودُ المعزى. انظر لسان العرب ـ سكك، لكك ـ (١٠/ ٤٤٢، ٤٨٤).

(٢) قال السمعاني في الأنساب (١٠/ ١٤٢): «الفامي، هذه النسبة إلىٰ الحرفة، وهو لمن يبيع الأشياء من الفواكه اليابسة، ويُقَال له (البقال) أيضًا».

(٣) إسناد القصّة شديد الضعف.

أخرجها أبو بكر الأنصاري أيضًا في الأحاديث الصحاح (٣٦/ أ ـ ب) من هذا الوجه.

وأخرجها ابن أبي يعلى الفرّاء في طبقات الحنابلة (١/ ١٦٣)؛ من طريق طالب بن عثمان.. به.

وأخرجها ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (٣٢٨)، من وجه آخر، يلتقي مع السابق في محمد بن يونس الكديمي.. به.

وأخرج طرفًا مختصَرًا منها الرامهرمزي في المحدث الفاصل (رقم ١٦٢)؛ من طريق الكُدَيمي.. به.

فالقصّة لا تثبت بهذا الإسناد.

شيخ آخر [السادس عشر]

● [١٤١] **أخبرنا أبو الحُسَيْنِ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِالله ابنُ النَّـقُّوْرِ البزَّازُ**[(١)]، في سنة ثمانٍ وخمسين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر بن محمد بن الحسن الصيرفي السكري، المعروفُ بالحربي، قراءةً عليه، في سنة خمس وثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا الحسن ابن الطيّب بن حمزة البلخي[(٢)]، قال: حدثنا قُتيبةُ بن سعيد، والنُّعْمان بن

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٢).

---

(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله، أبو الحسين ابن النقّور، البزّاز، البغدادي.
وُلد سنة (٣٨١هـ)، وتوفّي سنة (٤٧٠هـ).
قال الخطيب: «كتبت عنه، وكان صدوقًا».
وقال ابن خيرون: «هو ثقة».
وقال ابن الجوزي: «كان مكثرًا، صدوقًا، ثقةً، متحرّيًا فيما يرويه ـ ثم قال: ـ قال شيخُنا ابن ناصر: كان أصحابُ الحديث يشغلونه عن الكسب لعياله، فأفتاه أبو إسحاق الشيرازي بجواز أخذ الأجرة علىٰ التحديث».
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٤/ ٣٨١ـ٣٨٢)، والمنتظم لابن الجوزي (٨/ ٣١٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣١٢ ـ ٣١٤)، وسير أعلام النبلاء له (١٨/ ٣٧٢ ـ ٣٧٤).

(٢) الحسن بن الطيب بن حمزة بن حماد البلخي، أبو علي الشجاعي، (ت٣٠٧هـ)، وكان من أبناء التسعين.
مختلَفٌ فيه، وكان الإسماعيلي حسنَ الرأي فيه، لأنّه سمع منه قبل أن يدّعي سماعَ مالم يسمعه؛ وتركه غيره، فكذّبه مُطيَّن، واتهمه ابن عدي بسرقة الحديث، وقال الدارقطني: «لا يساوي شيئًا، لأنّه حدّث بمالم يسمع»، وضعّفه غيرهم، وقوّاه آخرون. =

شِبْل[١]، وسعيد بن عبدالجبار[٢]، وسُوَيد بن سعيد، قالوا: حدثنا مالك بن

= والأظهر: أنه متروك الحديث، لأنّ الجَرْحَ فيه مفسَّر.
انظر: الكامل لابن عدي (٢/ ٣٤٤)، وسؤالات السهمي للدارقطني (رقم ٢٤٦)، وتاريخ بغداد للخطيب (٧/ ٣٣٣ ـ ٣٣٦)، ولسان الميزان (٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦).

(١) النعمان بن شبل الباهلي البصري.
قال عنه موسى بن هارون الحمّال: «كان متّهمًا».
وقال عنه ابن حبان في (المجروحين): «يأتي عن الثقات بالطامات، وعن الأثبات بالمقلوبات»، ثم أورد له حديث: «من حجّ ولم يزرني فقد جفاني».
وقال عنه ابن عدي: «لم أر في أحاديثه حديثًا قد جاوز الحدَّ فأذكره»، مع أنّ ابن عدي أورد حديثًا: «من حجّ ولم يزرني فقد جفاني»، ومع أنه هو الذي روىٰ اتهام موسى بن هارون للنعمان بن شبل!.
أمّا توثيق عمران بن موسى للنعمان بن شبل، الذي رواه ابن عدي، فإن ابن عدي يرويه عن شيخه صالح بن أحمد بن يونس البزاز ابن أبي المقاتل، (ت ٣١٦هـ)، وهو متّهم بالكذب، كما تراه في لسان الميزان (٣/ ١٦٤ ـ ١٦٥).
وأمّا حديث: «من حجّ ولم يزرني..»، فإن ابن عدي وابن حبان رواياه من طريق محمد بن محمد بن النعمان بن شبل، عن جدّه، بإسناده. ومحمد بن محمد بن النعمان هذا حفيدُ النعمان بن شبل هو نفسُه متّهمٌ مطعونٌ فيه، كما تراه في اللسان (٥/ ٣٥٨). فلا يصحّ إلزاق تبعة هذا الحديث المنكر بالنعمان ابن شبل جزمًا، لاحتمال أن تكون النكارة جاءت من قبل حفيده. ولذلك تعقّب الدارقطنيُّ ابنَ حبان في تعليقاته على المجروحين (٢٧٢) بقوله: «هذا حديثٌ غير محفوظ عن النعمان، إلا من رواية ابن ابنه عنه، والطعن فيه عليه، لا على النعمان». وأقرّهُ على هذا التعقُّبِ ابنُ الجوزي في الموضوعات (رقم ١١٦٨). ولعله لذلك لم يتّهم ابنُ عدي النعمان بن شبل، كما فعل موسى بن هارون وابن حبان!.
ولكن يبقى النعمان بن شبل ضعيفًا، كما ألمح إليه ابنُ عدي.
انظر الكامل لابن عدي (٧/ ١٤)، والمجروحين لابن حبان (٣/ ٧٣)، ولسان الميزان (٦/ ١٦٧).

(٢) سعيد بن عبدالجبار بن يزيد القرشي، أبو عثمان الكرابيسي، البصري، نزيل =

أنس، عن عبدالله بن الفضل[١]، عن نافع بن جُبَيْر[٢]، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «الأيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، والبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ في نَفْسِها، وإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»[٣].

[١٤٢] أخبرنا ابن النَّقُّور، قال: أخبرنا أبو القاسم عيسى بن علي بن عيسى ابن داود بن الجَرّاح، قراءة عليه وأنا أسمع، في يوم الاثنين ثامن

= مكة، (ت ٢٣٦هـ): صدوق. (التقريب: ٢٣٥٥).
وقال عنه الذهبي في الكاشف (رقم ١٩١٤): «ثقة».
وهو الأظهر، فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له في صحيحه، ووثّقه الخطيب؛ بل هو من شيوخ مسلم في صحيحه. أمّا قول أبي حاتم عنه: «صدوق»، فلا ينزله من مرتبة الصحّة، كما بينته في المرسل الخفي (١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٧)؛ كيف وقد ورد في نسخة من (الجرح والتعديل) أنه قال عنه: «ثقة صدوق».
انظر: الجرح والتعديل (٤/ ٤٤)، والثقات لابن حبان (٨/ ٢٦٧)، وصحيحه (رقم ٩٤، ٤٧٨٩، ٤٩٦٧، ٧٤٢٥)، والتهذيب (٤/ ٥٢ ـ ٥٣).

(١) عبدالله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب الهاشمي، المدني: ثقة. (التقريب: ٣٥٥٧).

(٢) نافع بن جُبير عن مطعم النوفلي، أبو محمد وأبو عبدالله، المدني، (ت٩٩هـ): ثقة فاضل. (التقريب: ٧١٢١).

(٣) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح.
والحديث في موطأ مالك ـ رواية الليثي ـ (٢/ ٥٢٤) ـ ورواية سويد بن سعيد (رقم ٣١٦) وغيرهما.
وأخرجه أحمد (١/ ٢١٩، ٢٤١ ـ ٢٤٢، ٣٤٥، ٣٦٢)، ومسلم (رقم ١٤٢١)، وأبو داود (رقم ٢٠٩٨)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ١١٠٨)، والنسائي (رقم ٣٢٦٠، ٣٢٦١)، وابن ماجه (رقم ١٨٧٠)، والدارمي (رقم ٢١٩٤)؛ من طريق مالك بن أنس.. به.

عشري شوال من سنة تسع وثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله ابن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا محمد بن جعفر الوَرَكَاني[١]، قال: أخبرنا إسماعيل ابن عيّاش، عن بَحِيْرِ بن سَعْد[٢]، عن خالد بن مَعْدَان[٣]، عن كثير بن مُرَّةَ الحضرمي[٤]، عن عُبَادة بن الصامت، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مامِنْ نَفْسٍ تموتُ، لها عِنْد الله خَيرٌ، فَتُحِبَّ أن تَرجعَ إليكم، وأَنّ لها (يعني: الدنيا)؛ إلا الشَّهِيدُ، فإنه يحبُ أن يرجعَ، حتى يُقَاتِلَ في سبيلِ الله، فَيُقْتَلَ مرةً أخرى؛ لِمَا يَرَى عند الله من فَضْلِ الشَّهِيد»[٥]. / [٢٣/ ب]

[١٤٣] أخبرنا ابن النقور، قال: أخبرنا أبو الحسين محمد بن عبدالله ابن هارون، المعروف بابن أخي ميمي، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن

---

(١) محمد بن جعفر بن زياد الوَرَكاني، أبو عمران الخراساني، نزيل بغداد، (ت ٢٢٨هـ): ثقة. (التقريب: ٥٨٢٠).

(٢) بَحِيْرُ بن سعد السَّحُولي، أبو خالد الحمصي: ثقة ثبت. (التقريب: ٦٤٦).

(٣) خالد بن مَعْدَان الكَلَاعي، أبو عبدالله الحمصي، (ت ١٠٣هـ وقيل غير ذلك): ثقة عابد، يرسل كثير، [ووُصف بالتدليس/ ط: ٢]. (التقريب: ١٦٨٨، وتعريف أهل التقديس: رقم ٤٦).

(٤) كثير بن مُرّة الحضرمي، أبو شجرة الحمصي، وهم من عدّه في الصحابة: ثقة. (التقريب: ٥٦٦٦).

(٥) إسناده حسن.

وأخرجه الإمام أحمد (٥/ ٣١٨، ٣٢٢)، والنسائي (رقم ٣١٥٩)، والطبراني في مسند الشاميين (رقم ١٨١، ٣٥٢٥)، والخطيب في الموضح (١/ ٤٤)؛ من طُرُقٍ عن كثير بن مُرّة.. به، إلا الطبراني فمن طريق مكحول عن جبير بن نفير عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا عبدالرحمن بن صالح الازدي[١]، قال: حدثنا ابن فُضَيل[٢]، عن حُصَيْن[٣]، عن عامر[٤]؛ وزكرياء[٥]، عن عامر[٦]، عن عروة البَارِقي، قال: قال رسول الله ﷺ: «الخَيْلُ مَعْقُودٌ في نَوَاصِيها الخَيْرُ، حَتَّى يَوْمِ القِيَامَةِ»[٧].

---

(١) عبدالرحمن بن صالح الأزدي، العَتكي، الكوفي، نزيل بغداد، (ت ٢٣٥هـ): صدوق، يتشيّع. (التقريب: ٣٩٢٣).

(٢) محمد بن فُضَيل بن غزوان الضبي مولاهم، أبو عبدالرحمن الكوفي، (ت١٩٥هـ): صدوق عارف، رُمي بالتشيّع. (التقريب: ٦٢٦٧).

(٣) حصين بن عبدالرحمن السُّلَمِي، أبو الهذيل الكوفي، (ت ١٣٦هـ)، وله ثلاثٌ وتسعون: ثقة، تغيّر حفظه في الآخر. (التقريب: ١٣٧٨).

(٤) عامر بن شراحيل الشَّعْبِي، أبو عَمرو، (ت بعد المائة)، وله نحو من ثمانين: ثقة مشهور، فقيهٌ فاضل، قال مكحول: مارأيت أفقه منه. (التقريب: ٣١٠٩).

(٥) زكريا بن أبي زائدة الهَمْداني، الوادعي، أبو يحيى الكوفي، (ت ١٤٧هـ أو ١٤٨هـ أو ١٤٩هـ): ثقة، وكان يدلس (ط/٢)، وسماعه من أبي إسحاق بآخره. (التقريب: ٢٠٣٣، وتعريف أهل التقديس: رقم ٤٧).

(٦) هو الشعبي، السابقة ترجمته. ومعنى ذلك أن محمد بن فضيل بن غزوان يروي هذا الحديث عن حصين بن عبدالرحمن وزكريا بن أبي زائدة، وكلاهما عن عامر الشعبي.. به.

(٧) إسناده حسن، وهو صحيح.

وأخرجه الإمام أحمد (٤/ ٣٧٥، ٣٧٦)، والبخاري (رقم ٢٨٥٠، ٢٨٥٢، ٣١١٩، ٣٦٤٣)، ومسلم (رقم ١٨٧٣)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ١٦٩٤)، والنسائي (رقم ٣٥٧٤، ٣٥٧٥، ٣٥٧٦، ٣٥٧٧)، وابن ماجه (رقم ٢٣٠٥، ٢٧٨٦)، والدارمي (رقم ٢٤٣١، ٢٤٣٢)؛ من حديث عروة بن أبي الجعد البارقي رضي الله عنه.

[١٤٤] أخبرنا أبو الحسين ابن النقور، قال: أخبرنا أبو القاسم عبيدالله ابن محمد بنِ إسحاقَ ابنُ حَبَابَة البزّازُ، قال: أخبرنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: أخبرنا أبو خالد هُدْبَةُ بن خالد القيسي البصري، في سنة أربع وثلاثين ومايتين، قال: حدثنا حمادُ بن سلمة، عن ثابت البُنَاني، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى[1]، عن أُسَيْدِ بنِ حُضَيْرٍ، أنه

---

(١) تقدّمت ترجمته، وأنّه ثقة، لكن اختُلف في سماعه من أُسيد بن حُضير.

فنفى السماع: العسكري، وابن عبدالهادي، وشكك الضياء المقدسي فيه، فقال بعد أن أخرج له في المختارة حديثًا عن أسيد بن حضير: «ولا أدري، ابنُ أبي ليلى يصحُّ له سماعٌ من أُسَيْد؟ لأن عبدالرحمن وُلد في خلافة عمر، وأُسَيْد تُوُفِّي في حياةِ عُمر رضي الله عنهم».

انظر: المختارة للضياء (٤/ ٢٦٩ ونحوه في ٤/ ٢٧١)، والتهذيب (٦/ ٢٦٢)، وتحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي (١٧٤/ ب).

بينما صحّح ابنُ حبان والحاكم ما رواه عبدالرحمن بن أبي ليلي عن أُسَيْدِ ابن حُضَيْر، مما يدل علىٰ أنه متّصلٌ عندهما. كما يأتي في هذا الحديث الذي نتكلّم عن إسناده.

ولعلّ من أسباب هذا الاختلاف: الاختلافُ في سنة ولادة عبدالرحمن ابن أبي ليلي، موازنةً بسنة وفاة أسيد بن حُضير رضي الله عنه، الذي توفي سنة عشرين، وقيل إحدى وعشرين، فانظر الإصابة لابن حجر (١/ ٤٨).

فجمهور أهل العلم علىٰ أن عبدالرحمن بن أبي ليلى وُلد سنة ثماني عشرة (لستٍّ بقين من خلافة عمر رضي الله عنه). وذهب أبو نعيم الأصبهاني في الحلية (٤/ ٣٥٣) إلىٰ أنّه وُلد في خلافة أبي بكر رضي الله عنه.

والغريب أن ابن حبان ذكر أن ولادته كانت لست مضين من خلافة عمر ابن الخطاب، وأن وفاة أسيد كانت سنة (٢٠هـ)؛ كما في الثقات (٥/ ١٠٠) (٣/ ٦ ـ ٧)، فلعله ذهولٌ منه!!.

والصوابُ القولُ الأول، لأنّه ثابتٌ عن صاحب الشأن. فقد أخرج البخاري =

قال: «يارسولَ الله، بَيْنَما أنا أقرا سورةَ البقرة، إذ سمعتُ وَجْبَةً[١] من خلفي، فَظَنَنْتُ أن فَرَسِيَ انْطَلَق. فقال رسول الله ﷺ: اقْرَأْ يَا أَبَا عَتِيْك[٢]! فَالْتَفَتُّ، فَإِذا مِثْلُ المصابيحِ مُدَلاَّةٌ مِنَ السَّماءِ إلى الارضِ؛ ورسولُ الله ﷺ يقول: اقرأْ يا أبا عتيك! فقال: يارسولَ اللهِ، مَا استطعتُ أَنْ أَمْضِي. فقال رسول الله ﷺ: تِلك الملايكةُ تَنَزَّلَتْ لِقِرَاءَةِ سورة البقرةِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ مَضَيْتَ، لَرَأَيْتَ العَجَايِبَ»[٣].

= في التاريخ الكبير (٥/ ٣٦٨)، والأوسط (١/ ٢١٩)، عن أحمد بن عبدالله بن أيوب الهروي، عن النضر بن شُمَيْل، عن شعبة بن الحجاج، عن الحكم بن عتيبة، عن ابن أبي ليلى، قال: «وُلدت لست سنين بقيت من خلافة عمر رضي الله عنه».

فهذا إسناد صحيح إلىٰ صاحب الشأن، قاطِع للخلاف.

وعلىٰ هذا، فابن سنتين أو ثلاثة، لا يثبتُ لمثله سماع.

فالراجح إذن: أنّ عبدالرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من أُسيد بن حضير.

ويؤيّد ذلك: أني لم أقف له في الكتب التي خدمها كتابُ تحفة الأشراف للمزّي وإتحاف المهرة لابن حجر وغيرهما من المسانيد وكُتُبِ التراجم وما سوىٰ ذلك ممّا اطلعتُ فيه علىٰ حديثٍ لابن أبي ليلى عن أُسَيْد بن حُضَير؛ لم أقف في شيءٍ من ذلك علىٰ تصريح لابن أبي ليلى بالسماع من أُسيد بن حُضَير.

(١) الوَجْبَةُ: صَوْتُ السُّقُوط. (النهاية لابن الأثير: ـ وجب ـ ٥/ ١٥٤).

(٢) المعنى: أن أُسيد بن حُضير لمّا كان يَقُصُّ علىٰ النبي ﷺ ما وقع له، كان النبي ﷺ يتمنَّى أن لو استمرَّ أُسيد في قراءته، فكان يقول له: «اقرأ أبا عتيك» ويقول له ـ كما في روايةٍ أخرىٰ ـ: «هلاّ قرأت أبا عتيك»، لما يعلم ﷺ من أن استمراره في القراءة خيرٌ له من قَطْعها.

(٣) إسناده منقطع بين ابن أبي ليلى وأُسيد بن حُضير رضي الله عنه، لـٰكن الحديث =

[١٤٥] أخبرنا أبو الحسين ابن النقور، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن بن العباس بن عبدالرحمن المُخَلِّصُ، قراءة عليه، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا عبدالاعلى ابن حماد النَّرْسِي، قال: حدثنا حمّادُ بن سلمة، عن أَبَان بن أبي عَيَّاش[١]، عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لا عَقْدَ[٢]، ولا شِغَارَ[٣]

= صحيح من أوجه أخرى.

أخرجه النجيب الحراني في مشيخته (٢/ ٦١٠ ـ ٦١١ رقم ٣٣٧)؛ من طريق أبي بكر الأنصاري به.

وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (رقم ٣٠)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (رقم ١٩٣٠)، والفريابي في فضائل القرآن (رقم ٢٨)، والطبراني في الكبير (رقم ٥٦٦، ٥٦٧)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٧٧٩)، والحاكم وصححه (١/ ٥٥٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (٣/ ٢١ ـ ٢٢)؛ من طريق عبدالرحمن بن أبي ليلى به.

وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٨١)، ومسلم (رقم ٧٩٦)، والنسائي في فضائل القرآن (رقم ٤١)؛ من رواية أبي سعيد الخدري، عن أُسيد بن حُضير رضي الله عنه.

(١) أبان بن أبي عيّاش فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدي، (ت في حدود ١٤٠هـ): متروك. (التقريب: ١٤٣).

(٢) أي: لا حِلْف، كما في رواية أخرى عن أنس رضي الله عنه؛ انظر مسند أحمد (٣/ ١٦٢)، ومصنف عبدالرزاق (رقم ١٠٤٣٧). وبذلك فسّره الثوري، كما في حلية الأولياء (٧/ ١١٨).

(٣) الشغار: «نكاح معروف في الجاهلية، كان يقول الرجل للرجل: شاغِرْني: أي زوّجني أختك أو بنتك أو من تلي أمرها، حتى أزوجك مَن ألي أمرها، ولا يكون بينهما مهر، ويكون بُضْع كل واحدةٍ منهما في مقابل بُضْع الآخر». النهاية لابن الأثير ـ شغر ـ (٢/ ٤٨٢).

في الإسلام، ولا جَنَبَ[١]، ولا جَلَبَ[٢]»[٣].

---

(١) الجَنَبُ المنهي عنه في أمرين: في السباق، وفي الزكاة. أمّا «في السباق: فأن يَجْنُبَ فَرَسًا إلىٰ فرسه الذي يسابق عليه، فإذا فتر المركوب تحوّل إلىٰ المجنوب. وهو في الزكاة: أن ينزل العاملُ بأقصى مواضع أصحاب الصدقة، ثم يأمر بالأموال أن تُجْنَبَ إليه: أي تَحْضُر، فَنُهُوا عن ذلك». النهاية لابن الأثير ـ جنب ـ (١/ ٣٠٣).

(٢) «الجلب يكون في شيئين: أحدهما في الزكاة: وهو أن يقدم المُصَدِّقُ علىٰ أهل الزكاة فينزل موضعًا، ثم يُرسلَ إلى من يَجلبُ إليه الأموال من أماكنها ليأخذ صدقتها، فنهي عن ذلك، وأُمر أن تؤخذ صدقاتهم علىٰ مياههم وأماكنهم. الثاني: أن يكون في السباق: وهو أن يتبع الرجلُ فرسه فيزجرَهُ ويَجْلِبَ عليه ويصيحَ حثًّا له علىٰ الجري، فنُهي عن ذلك». النهاية لابن الأثير ـ جلب ـ (١/ ٢٨١).

(٣) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح دون النهي عن العَقْد، من حديث أنس رضي الله عنه.

وأخرجه ابن عدي (١/ ٣٨٦)، وأبو نعيم في الحلية (٧/ ١١٨)؛ من طريق حماد بن سلمه.. به.

وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٦٥)، وعبدالرزاق في المصنف (رقم ١٠٤٣٤)؛ من طريق ثابت البناني، وأبان بن أبي عياش، وغير واحد، عن أنس به. لٰكن من غير ذكر: «العَقْد»، بل عند أحمد اقتصر علىٰ النهي عن الشغار، من هذا الوجه.

وهذا إسنادٌ صحيح من رواية ثابت البناني.

وأخرجه أيضًا النسائي (رقم ٣٣٣٦) من حديث حميد عن أنس رضي الله عنه، لٰكنّ النسائي أعلّ هذه الرواية، بأن الصواب فيها عن حميد الطويل عن الحسن البصري عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

ولم أجد النهي عن «العَقْد» من حديث أنس رضي الله عنه، إلاّ في هذا الحديث، من رواية أبان بن أبي العياش. ومن حديث عبدالرزاق عمّن سمع =

وقال الكلبي[١]: كان الرجلُ يُعَاقِدُ الرجلَ في الجاهلية، فيقولَ: إنْ مِتُّ وَرِثْتَنِي، وإنْ مِتَّ وَرِثْتُكَ: السُّدُسَ. فَلمَّا جَاءَ الإسلامُ، مَضَى ما كان في الجاهليّةِ؛ فلا يكونُ في الإسلام عَقْدٌ، فَنَسَخَتْهُ هذه الآية: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾[٢]. [٣].

[١٤٦] أخبرنا أبو الحسين ابن النقّور، قال: حدثنا القاضي أبو عبدالله الحسين بن / هارون بن محمد الضبي، إملاءً، قال: أخبرنا القاضي أبو عبدالله [٢٤/ أ]

= أنس بن مالك، كما في المصنّف (رقم ١٠٤٣٧). وأحسب الصواب فيه: عبدالرزاق عن سفيان عمّن سمع أنسًا، كما في مسند أحمد (٣/ ١٦٢). وسفيانُ الثوري إنما سمعه من أبان بن أبي عياش، كما في حلية الأولياء (٧/ ١١٨) ومسند الشهاب (رقم ٨٤٠)، فعاد الحديث إلىٰ أبان بن أبي عياش المتروك الحديث!.

ويؤكّدُ عدمَ صحّة النهي عن الحِلْف من حديث أنس رضي الله عنه، ما أخرجه البخاري (رقم ٢٢٩٤، ٦٠٨٣، ٧٣٤٠)، ومسلم (رقم ٢٥٢٩)، أنه قيل لأنس رضي الله عنه: أَبَلغَكَ أن النبي ﷺ قال: «لا حِلْفَ في الإسلام»؟ فقال أنس: قد حَالفَ رسول الله ﷺ بين قريش والأنصار في داره.

لكن ثبت النهي عن الحلف في الإسلام من حديث جبير بن مطعم؛ أخرجه مسلم (رقم ٣٥٣٠).

(١) محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر الكوفي، النسّابة المفسِّر، (ت ١٤٦هـ): متّهم بالكذب، ورمي بالرفض. (التقريب: ٥٩٣٨).

وهو من شيوخ حمّاد بن سلمة، فظاهر الإسناد أنّ حمادًا حدّث بهذا عنه عقب حديث أبان عن أنس رضي الله عنه.

(٢) سورة الأنفال (٧٥).

(٣) انظر تفسير الطبري (١٤/ ٩٠ ـ ٩١ رقم ١٦٣٥٤، ١٦٣٥٥)، والدر المنثور للسيوطي (٤/ ١١٧ ـ ١١٨).

الحسين بن إسماعيل الضبي، أن محمد بن عبدالله بن يزيد بن حَيَّان حدثهم[١]، قال: حدثنا شَبَابةُ بن سَوَّار[٢]، عن شُعْبة، عن الاعمش، عن ذَكْوَان، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَسَبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقَ أحدُكم مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلاَ نَصِيْفَهُ[٣]»[٤].

[١٤٧] أخبرنا أبو الحسين ابنُ النَّقُّور، قال: أخبرنا أبو عبدالله الحُسين ابن المُظَفَّر الهَمَذَاني[٥]، قال: أخبرنا أبو الحُسين عبدالوهاب بن الحسن

---

(١) محمد بن عبدالله بن يزيد بن حيّان، مولى بني هاشم، أبو عبدالله الأعسم، المنتوف، (ت ٢٦٤هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨): «كان ثقة».

(٢) شَبَابة بن سوّار المدائني، أصله من خراسان، مولى بني فزارة، (ت ١٠٤هـ أو ١٠٥هـ أو ١٠٦هـ): ثقة حافظ، رُمي بالإرجاء. (التقريب: ٢٧٤٨).

(٣) النَّصِيفُ: «هو النِّصْفُ، كالعَشِير في العُشْر». النهاية لابن الأثير ـ نصف ـ (٥/ ٦٥).

(٤) إسناده صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١١، ٥٤، ٦٣)، والبخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (رقم ٢٥٤١)، وأبو داود (رقم ٤٦٥٨)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٣٨٦١)، والنسائي في الكبرى (رقم ٨٣٠٨)، وابن ماجه (رقم ١٦١، وانظر تحفة الأشراف رقم ٤٠٠١)؛ من طريق الأعمش، عن ذكوان السمّان، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.. به.

(٥) الحسين بن المظفر بن الحسين بن جعفر بن حمدان الهَمَذَاني، أبو عبدالله وأبو القاسم، الواعظ، المُوْسِيَابَاذِي (ومُوسِياباذ: إحدى قرى هَمَذَان).
ترجم له ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ في ترجمتين ـ (المخطوط: ٥/ ١٣٢ ـ ١٣٣، ١٣٣ ـ ١٣٤)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً.
وترجم له ياقوت الحموي في معجم البلدان ـ موسياباذ ـ (٥/ ٢٢٢)؛ فنقل فيه عن أبي بكر الأخباري أنه قال عنه: «أُخرج الموسياباذي من هَمَذَان بسبب ماسُبِّب عنه، ثم عاد إليها». ولا أدري ماتسبَّب عنه، وماذا أخرجه؟!.

ابن الوليد، بدمشق، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن خُرَيْم العُقَيْلي البزّازُ، سنةَ عشرٍ وثلاثماية، قال: حدثنا هشام بن عَمّار، قال: حدثنا عبدالرحمن ابن سليمان[١]، قال: حدثنا لَيْثُ بنُ أبي سُلَيْم[٢]، عن مجاهد، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: أَخَذَ رسولُ الله ﷺ بِبَعْضِ جَسَدِي، فقال: «ياعبدَالله، كُنْ كَأَنَّكَ غريبٌ في الدنيا، أو كعابرِ سبيلٍ، وَعُدَّ نَفْسَك في أهل القبور. وإذا أصبحتَ فلا تُحدِّثْ نَفْسَك بالمساءِ، وإذا أمسيتَ فلا تُحدِّثْ نَفْسَك بالصباح. وخُذْ مِنْ شَبابِكَ قَبْلَ هرمك، ومن صِحّتِك قَبْلَ سَقَمِك، ومن غِنَائِك[٣] قَبْلَ فَقْرِك، ومن حياتِك قَبْلَ موتِكَ؛ فإنّك ـ ياعبدَالله ـ لا تدري ما اسْمُك غدًا»[٤].

---

(١) عبدالرحمن بن سليمان بن أبي الجَوْن العَنْسي، أبو سليمان الداراني: صدوق يخطيء. (التقريب: ٣٩١٠).

(٢) الليث بن أبي سليم بن زُنَيْم، واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل غير ذلك، (ت ١٤٨هـ): صدوق، اختلط جدًّا ولم يتميّز، فتُرك. (التقريب: ٥٧٢١).

قلت: ومقصود الحافظ بالترك هنا الردُّ والتضعيفُ، دون الإسقاط وترك الاعتبار. وصرّح الحافظ بذلك في الفتح (١/ ٢٥٨ شرح الحديث الذي برقم ١٥٦).

وقال الذهبي في آخر ترجمته من السير (٦/ ١٨٤): «بعض الأئمة يُحسِّنُ لليث، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن. بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب، فيُروى في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب والفضائل؛ أمّا في الواجبات، فلا».

(٣) وضع الناسخُ عليها ضبّة، لأن الغنى الذي هو ضدّ الفقر مقصورٌ غير ممدود، فكان الصواب: «ومن غناك». أمّا الغَنَاء ـ بالمدّ وفتح الغين ـ فهو النَّفْع والإجزاء والكفاية. انظر لسان العرب ـ غني ـ (١٥/ ١٣٦، ١٣٨).

(٤) إسناده فيه ضعفٌ وإدراج. وأصل الحديث صحيح، كما يأتي بيانه.

أمّا ضَعْفُ إسناده فمن أجل ليث بن أبي سليم، وأمّا الإدراج ففي متنه، =

= وهو يبدأ من قوله: «وإذا أصبحت فلا تحدّث نفسك بالمساء..» إلى آخر الحديث، فإنه من كلام ابن عمر رضي الله عنهما موقوفٌ عليه. كذا جاء مبيَّنًا عند الترمذي وغيره، من حديث ليث بن أبي سليم عن مجاهد، ومن حديث الأعمش عن مجاهد أيضًا.

وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٤٧٦٤، ٥٠٠٢) وفي الزهد (رقم ٤٢)، والترمذي (رقم ٢٣٣٣)، وابن ماجه (رقم ٤١١٤)، وابن المبارك في الزهد (رقم ١٣)، ووكيع في الزهد (رقم ١١، ١٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٣/ ٢١٧)، وهناد في الزهد (رقم ٥٠٠)، وابن أبي الدنيا في قصر الأمل (رقم ١)، والروياني في مسنده (رقم ١٤١٧، ١٤١٨)، والطبراني في الكبير (رقم ١٣٥٣٧، ١٣٥٣٨)، والصغير (رقم ٦٣)، ومسند الشاميين (رقم ١٦٥)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣١٢ ـ ٣١٣)، والبيهقي في الشعب (رقم ١٠٥٤٣)، وفي الزهد (رقم ٤٦٥)، والشجري في أماليه (٢/ ١٩٣)، وأبو القاسم التيمي في الترغيب والترهيب (رقم ١٤٣٠).

كلّهم من طريق ليث بن أبي سليم.. به.

وأخرجه البخاري (رقم ٦٤١٦)، وابن أبي الدنيا في قصر الأمل (رقم ٢)، وابن أبي عاصم في الزهد (رقم ١٨٥)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٢٣٩، ٢٤٠)، والطبراني في الكبير (رقم ١٣٤٧٠)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٦٩٨)، وفي روضة العقلاء (١٤٩)، والخطابي في العزلة (١٢٧)، وأبو نعيم في الحلية وصحّحه (٣/ ٣٠١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٦٩)، وفي شعب الإيمان (رقم ١٠٢٤٥).

كلّهم من طريق الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر رضي الله عنه.. به. ولم يُصرّح الأعمش بالسماع إلا عند البخاري والبيهقي، من رواية علي ابن المديني، عن محمد بن عبدالرحمن الطفاوي، عن الأعمش، قال: حدثني مجاهد.. به.

فشكّكَ العُقيلي وغيره في هذه الصيغة، ونحا بالوَهْم على علي بن المديني أنه أخطأ في ذكر هذه الصيغة!! انظر الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٤٠)، وشرح العلل =

= لابن رجب (٢/ ٨٥٣ ـ ٨٥٤).

بينما صحّحه البخاري، وابن حبان، وأبو نعيم، وأكّد ابن حبان رأيه في المسألة في روضة العقلاء (١٤٩).

وكفى بالحديث أنه في صحيح البخاري، وكفى برواية التصريح بالسماع أنها من رواية شيخه علي بن المديني!!.

أمّا العقيلي وموقفه من علي بن المديني، فكفاناه الذهبي في الميزان (٣/ ١٣٨، ١٤٠).

وأخرجه الإمام أحمد (رقم ١٦٥٦)، والنسائي في الكبرى (تحفة الأشراف رقم ٧٣٠٤)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ١١٥)؛ من طريق الأوزاعي، عن عبدة ابن أبي لبابة، عن ابن عمر.. بنحوه.

وهذا إسناد صحيح، فعبدة بن أبي لبابة سمع من ابن عمر رضي الله عنه على الصحيح. فأثبت الإمام أحمد، وأبو حاتم الرازي له اللقاء. وأثبت السماع كُلّ من: البخاري، ومسلم، وأبي أحمد الحاكم، وأبي نعيم الأصبهاني، والمنذري. ولم أجد من صَرّح بعدم السماع إلا أبا عبدالله ابن مندة!.

فانظر: التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ١١٤)، والكنى والأسماء لمسلم (٩١)، والمراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٤٩٠)، والكنى لابن منده (رقم ٥٩)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٦/ ١١٥)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ المخطوط ـ (١٠/ ٦٣٠)، وجامع التحصيل للعلائي (رقم ٤٨١)، وتحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي (١٧٥/ ب)، والتهذيب (٦/ ٤٦٢).

وقد صَرّح عبدة بن أبي لبابة بالسماع من ابن عمر، بإسنادٍ حسن، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (المخطوط) ـ ترجمة إبراهيم بن يزيد النصري، وعبدة بن أبي لبابة ـ (٢/ ٥٦٩) (١٠/ ٦٢٩). لكن للحديث علّة يُنْظَر فيها، ذكرها الدارقطني في العلل (٤/ ٧٣/ ب ثم انتقل إلى ٤/ ٧٥/ أ).

وفي أقل تقدير: فإن هذه متابعة جيّدة لحديث مجاهد عن ابن عمر، تابعه فيها عبدة بن أبي لبابة.

[١٤٨] أخبرنا أبو الحسين ابن النَّقُّور، قال: حدثنا الوزير أبو القاسم عيسى ابن علي بن الجَرّاح، إملاء، قال: حدثنا أبو الحسين عبدالله بن محمد بن سفيان النحوي الخَزَّاز[١]، قال: قال أبو العبّاس (يعني: المُبَرِّدَ)[٢]: قال عبدالله بن صالح[٣]: لا يَكْبُرَنَّ عَلَيْكَ ظُلْمُ مَنْ ظَلَمَكَ، فإنَّما سَعَى في مَضَرَّتِهِ ونَفْعَكَ[٤].

آخِرُ حَدِيثِ ابنِ النَّقُّوْرِ.

---

(١) عبدالله بن محمد بن سفيان الخَزّاز، أبو الحُسين النحوي، (ت ٣٢٥هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ١٢٣): «كان ثقة، وله مصنفات في علوم القرآن غزيرة الفوائد».
وانظر: إنباه الرواة للقفطي (٢/ ١٣٠ ـ ١٣١، ١٣٥)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٥٥).

(٢) محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي، أبو العباس البصري، النحوي الأخباري، المعروف بالمُبَرِّد، صاحب (الكامل) وغيره من المصنفات، (ت ٢٨٦هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٣٨٠): «شيخ أهل النحو، وحافظ علم العربيّة.. وكان عالمًا فاضلاً، موثوقًا به في الرواية، حسنَ المحاضرة، مليحَ الأخبار، كثير النوادر».
وانظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧)، ولسان الميزان (٥/ ٤٣٠ ـ ٤٣٢).

(٣) عبدالله بن صالح بن علي بن عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أمير الثغور لهارون الرشيد، (ت ١٨٦هـ).
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٩/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢١٠).

(٤) إسناده منقطع بين المبرِّد وعبدالله بن صالح، فإن بين وفاتيهما مائةَ سنة.
وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (المطبوع) ـ ترجمة عبدالله بن صالح ابن علي ـ (١٧٢ ـ ١٧٣)؛ من طريق أبي الحسين ابن النقور.. به.

آخِرُ الْجُزْءِ الأَوَّلِ

وَيَتْلُوْهُ فِي الجُزْءِ الثَّانِي: حَدِيْثُ القَاضِي أَبِي الغَنَايِمِ ابنِ الدَّجَاجِي

والحمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وصَلَوَاتُهُ على سَيِّدِنَا محمدٍ النَّبِيِّ وعلىٰ آلِهِ وَسَلامُهُ/ . [٢٤/ ب]

الجزء الثاني من:
أحاديث الشيوخ الثقات

رواية القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد بن عبدالله البزاز الأنصاري عنهم

رواية الشيخ أبي محمد أحمد بن أزهر بن عبدالوهاب بن السبّاك إجازةً عنه

مِلْكٌ وسماع لأبي منصور محمد بن علي بن عبدالصمد والذي قبله وما بعده من أبي محمد السبّاك. سماعٌ منه لإبراهيم بن محمد بن سعيد بن النَّشَّف الواسطي نُفع به في الدارين، آمين، بمحمدٍ وآله الطاهرين./ [٢٥/ أ ـ ب]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[الشيخ السابع عشر]

[١٤٩] أخبرنا القاضي أبو الغنايم محمد بن محمد بن علي بن الحسن، المعروف بابن الدَّجَاجي(١)، قراءة عليه وأنا أسمع، في ثاني ذي القعدة من

---

(١) جاء اسمه في تاريخ بغداد للخطيب (٣/١٠٨)، وفي المنتظم لابن الجوزي (٨/٢٧١)، أنه: محمد بن علي بن الحسن الدَّجَاجي، أبو الغنائم.

وجاء في الإكمال لابن ماكولا (٤/٢٠٨)، والأنساب للسمعاني (٥/٣١٦)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/٢٦٢ ـ ٢٦٤)، وتاريخ الإسلام له ـ حوادث ووفيات: ٤٦١هـ ـ ٤٧٠هـ ـ (١٣٠ ـ ١٣١)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٤/٢٨٦)؛ جاء عند هؤلاء أن اسمه: محمد بن علي بن علي بن الحسن [بن علي بن حمدون بن زياد] الدجاجي؛ كذا بتكرير (علي)، وزاد ابنُ ناصر الدين مابين معقوفتين.

وأمّا ما جاء في المشيخة، من تكرير (محمد)، فلم أجده في مصدر آخر. غير أنه قد جاء في نسخةِ الأصل، ونسخةِ جُزْء الأحاديث المنتقاة (١٩٣)، وتسميةِ مشايخ الأنصاري المذكورين في مشيخته الواردة عقب جزء الأحاديث المنتقاة؛ قد جاء تأكيد الناسخ لهذه الأصول المخطوطة الثلاثة علىٰ صواب تكرير (محمد)، بوضع علامة التصحيح (ح) أو (صح)، فوق (بن محمد) الثانية.

فالتزامًا بما أكّدته المشيخة نترجم لهذا الشيخ، فهو:

محمد بن محمد بن علي بن الحسن البغدادي، أبو الغنائم ابن الدَّجاجي، (ت ٤٦٣هـ) عن ثلاثٍ وثمانين سنة. =

سنة ثمان وخمسين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر بن محمد ابن شاذان الحربي، قال: حدثنا أبو عبدالله أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفي الكبير، قال: حدثنا بشر بن الوليد[١]، قال: حدثنا سليمان بن داود أبو داود اليمامي[٢]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة،

= قال عنه الخطيب: «كتب عنه أصحابنا، ولم أسمع منه شيئًا، وكان سماعه صحيحًا».

وقال ابن ماكولا: «كان ثقة في الحديث».

وقال ابن الجوزي: «كان سماعه صحيحًا، وهو من أهل السنّة، حُدِّثنا عنه. وكان له مال، فافتقر في آخر عمره. فجمع له أهلُ الحديث شيئًا، فلم يَقْبل، وقال: وافضيحتاه!! آخذ على حديث رسول الله ﷺ؟! لا والله!».

وقد ذكر الذهبي قصّة ردّه لما وُهب له من المال مطوّلةً، فانظرها عنده.

(١) بشر بن الوليد بن خالد الكندي، أبو الوليد، الفقيه القاضي، (ت ٢٣٨هـ).

وثّقه الدارقطني وغيره، وتكلّم فيه أبو داود وغيره من أَجْل أنه وقف في مسألة القرآن، فكان ذلك سببَ إمساك أصحاب الحديث عنه وتركهم له. وقد بيّن صالحُ جَزَرةُ أنه كان قد خَرِف لكبر السن، وبيّن ابنُ سعد أن وَقْفَه في القرآن إنما كان لمّا كَبِر سنُّه، فلعل ذاك من هذا. ومن حُسْن ما اتفق له أنّ أصحاب الحديث أمسكوا عنه لمّا كبر سنُّه، لكي لا يُعامَل معاملة المختلِط الذي لم يتميّز حديثه قبل الاختلاط وبعده.

انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦)، وسؤالات السلمي للدارقطني (رقم ٧١)، وتاريخ بغداد للخطيب (٧/ ٨٠ ـ ٨٤)، ولسان الميزان (٢/ ٣٥)، والكواكب النيرات لابن الكيال (١٠٩ ـ ١١٠ رقم ١٠).

لذلك فالراجح عندي فيه ما قاله صالح جزرة عنه: أنه صدوق.

(٢) سليمان بن داود اليمامي، صاحب يحيى بن أبي كثير.

قال عنه البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث»، وشدّة الضعف لائحةٌ في حديثه.

انظر: المجروحين لابن حبان (١/ ٣٣٤)، والكامل لابن عدي (٣/ ٢٧٦ ـ ٢٧٨)، ولسان الميزان (٣/ ٨٣ ـ ٨٤).

عن النبي ﷺ، قال: «إن في الجنة بابا يقال له: الضحى. إذا كان يوم القيامة، نادى منادي: أين الذين كانوا يصلون صلاة الضحى؟ هذا بابكم، فادخلوه»[١].

[١٥٠] أخبرنا أبو الغنايم ابن الدجاجي، قال: أخبرنا أبو الحسن علي ابن معروف بن محمد البزاز[٢]، قراءة عليه وأنا أسمع، فأقر به، قال: أخبرنا أبو عيسى محمد بن الهيثم بن خالد الوَرّاق[٣]، في جمادىٰ الآخرة سنة خمس عشرة وثلاثماية، قال: حدثنا أحمد بن عبدالجبار العُطَارِدي[٤]، قال: حدثنا أبو بكر بن عيّاش[٥]، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال

---

(١) إسناده شديد الضعف.
وأخرجه الطبراني في الأوسط (رقم ٥٠٥٦)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (رقم ٨٠٣)، وغيرهما (كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني: رقم ٣٩٢)؛ من طريق سليمان بن داود.. به.

(٢) علي بن معروف بن محمد البزّاز، أبو الحسن البغدادي، (ت ٣٨٥هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ١١٣ ـ ١١٤): «كان ثقة».
وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٠٥).

(٣) محمد بن الهيثم بن خالد، أبو عيسى المخرمي، الوراق.
ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٣٦٤)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً.

(٤) أحمد بن عبدالجبار بن محمد العُطاردي، أبو عمر الكوفي، (ت ٢٧٢هـ)، وله خمس وتسعون سنة: ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح. (التقريب: ٦٤).
قلت: قد دافع عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥) أحسنَ دفاع وأقواه، وبيّن أنّ العطاردي عَدْلٌ جائزُ الرواية حسن الحال.
وانظر: سؤالات الحاكم (رقم ٥٢٤)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (٢٥٦)، والتهذيب (١/ ٥١ ـ ٥٢).

(٥) أبو بكر بن عيّاش بن سالم الأسدي، الكوفي، المقرىء، الحنّاط، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، (ت ١٩٤هـ وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين)، وقد =

رسول الله ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فاجْلِدُوْهُ، فإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاقْتُلُوْهُ»(١).

= قارب المائة: ثقة عابد، إلا أنه لمّا كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح. (التقريب: ٨٠٤٢).

قلت: سوء حفظه لم يصل إلىٰ درجة الردّ وعدم القبول، نصَّ علىٰ ذلك ابنُ حبان في الثقات (٧/ ٦٦٩ ـ ٦٧٠)، وختم ترجمته بعد دفاع قويّ بقوله: «والصواب في أمره: مجانبة ما عُلم أنه أخطأ فيه، والاحتجاج بما يرويه، سواء وافق الثقات أو خالفهم، لأنه داخل في جُملة أهل العدالة...».

وكلام ابن عدي فيه يدلّ علىٰ ما صرّح به ابنُ حبان، حيث قال ابن عدي (٤/ ٣٠): «وهو في رواياته عن كل من روى عندي: لا بأس به، وذاك أني لم أجد له حديثاً منكرًا، إذا روىٰ عنه ثقة، إلا أن يروي عنه ضعيف».

قلت: وهو في قدماء شيوخه أقوىٰ منه في غيرهم، خاصّةً عاصم بن أبي النجود. فانظر تاريخ بغداد (١٤/ ٣٧٩)، والكامل لابن عدي (٤/ ٣٠)، والتهذيب (١٢/ ٣٤ ـ ٣٧).

(١) إسناده فيه من لم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً، لكن الحديث صحيح.

ولم أجده من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة، إلا هنا، وإلا في علل الدارقطني (١٠/ ٩١ رقم ١٨٨٦). حيث حكم الدارقطني علىٰ أنّ الصواب في رواية عاصم عن أبي صالح، أنها من حديث أبي صالح عن معاوية بن أبي سفيان، لا من حديث أبي هريرة.

قلت: قد روىٰ أبو بكر بن عياش هذا الحديث عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة، كما هنا. وهو محفوظٌ من حديث أبي هريرة.

حيث رواه معمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٨٠)، والنسائي في الكبرىٰ (رقم ٥٢٩٦)، والحاكم وصححه (٤/ ٣٧١ ـ ٣٧٢).

ورواه سعيد بن أبي عروبة ـ من حديث عبدالوهاب الخفاف عنه ـ عن سهيل بن أبي صالح، مثل حديث معمر: أخرجه الحاكم وصححه (٤/ ٣٧١). =

[١٥١] أخبرنا أبو الغنايم ابن الدَّجَاجي، قال: أخبرنا أبو الحسن علي ابن عمر الحربي السكري، قال: حدثنا أبو عبدالله أحمد بن الحسن بن

= ورواه أبو سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة: أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٩١، ٥٠٤، ٥١٩)، وأبو داود (رقم ٤٤٨٤)، والنسائي (رقم ٥٦٦٢)، وابن ماجه (رقم ٢٥٧٢)، والدارمي (رقم ٢١١١)، وابن الجارود في المنتقى (رقط ٨٣١)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٤٤٤٧)، والحاكم وصححه (٤/ ٣٧١).

وقد روى أبو بكر بن عياش هذا الحديث على الوجه الذي رجحه الدارقطني؛ فرواه أبو بكر بن عياش عن عاصم عن أبي صالح عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه: أخرجه الترمذي (رقم ١٤٤٤)، وقال عقبه: «سمعت محمدًا يقول: حديث أبي صالح عن معاوية عن النبي ﷺ في هذا، أصحّ من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ»، وأخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (رقم ٥٢٧).

وقد رواه جماعةٌ أيضًا عن عاصم من حديث معاوية: أخرجه أبو داود (رقم ٤٤٨٢)، والنسائي في الكبرى (رقم ٥٢٩٧)، وابن ماجه (رقم ٢٥٧٣)، وابن حبان (رقم ٤٤٤٦)، والحاكم وصححه (٤/ ٣٧٢).

ولأبي بكر بن عياش فيه وَجْهٌ آخر؛ فقد رواه عن عاصم عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري: أخرجه ابن حبان في صحيحه (رقم ٤٤٤٥)، وقال (١٠/ ٢٩٦): «سمع هذا الخبر أبو صالح: عن معاوية وأبي سعيد الخدري جميعًا».

قلت: فكان لأبي بكر بن عياش في هذا الحديث ثلاثة أوجه، لو لم تكن كلّها عن عاصم بن أبي النجود، لكان في تصحيحها عنه وَجْهٌ مقبول. أَمَا وقد انفرد بالوجه الأول عن عاصم، مع هذا الاضطراب عنه، فالقول فيه ما قال الدارقطني.

أمّا الحديث نفسه فصحيح عن أبي هريرة ومعاوية وأبي سعيد رضي الله عنهم.

عبدالجبار الصوفي، قال: حدثنا الهيثم بن خارجة[١]، قال: حدثنا إسماعيل ابن عيّاش، عن ابن جُرَيْج، عن ابن أبي مُلَيْكَة[٢]، عن عايشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا قَاءَ الرجلُ في صلاتِه، أو رَعَفَ، فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ، ولا يَتَكَلَّمْ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَى مَامَضَى مِنْ صَلاتِهِ»[٣].

---

(١) الهيثم بن خارجة المَرْوَذِي، أبو أحمد أو أبو يحيى، نزيل بغداد، (ت ٢٢٧هـ): صدوق. (التقريب: ٧٤١٤).

(٢) عبدالله بن عبيدالله بن عبدالله بن أبي مُلَيْكة التيمي، المدني، (ت ١١٧هـ): ثقة فقيه. (التقريب: ٣٤٧٧).

(٣) إسناده ضعيف، لأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن غير أهل بلده، ثم في وَصْل الحديث عن عائشة رضي الله عنها نكارة.

أخرجه النجيب الحراني في مشيخته (٢/ ٦٢٢ ـ ٦٢٣ رقم ٣٤٧)؛ من طريق أبي بكر الأنصاري به.

وأخرجه ابن ماجه (رقم ١٢٢١)، وابن عدي في الكامل (١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧)، والدارقطني في السنن (١/ ١٥٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٤٢)، وفي معرفة السنن والآثار (رقم ١١٧٤)؛ كلهم من طريق إسماعيل بن عياش.. به.

وقد خولف إسماعيل بن عيّاش؛ فرواه أبو عاصم الضحاك بن مخلد، ومحمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري، وعبدالرزاق بن همام الصنعاني؛ ثلاثتهم عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ: أخرجه الدارقطني (١/ ١٥٥)، والبيهقي في السنن (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

وهذا هو المحفوظ في الحديث، أنه عن ابن جريج عن أبيه مرسلاً إلى النبي ﷺ. كما قال الإمام أحمد، ومحمد بن يحيى الذهلي، والدارقطني، والبيهقي. فانظر الكامل لابن عدي (١/ ٢٩٢)، وسنن الدارقطني (١/ ١٥٤، ١٥٥)، والعلل له (٥/ ٨٧/ ب ـ ٨٧/ أ)، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، ومعرفة السنن والآثار له (رقم ١١٧٧ ـ ١١٨٠).

ولكون الحديث مرسلاً من هذا الوجه، ردّه الإمام الشافعي وابن عدي =

[١٥٢] أخبرنا أبو الغنايم ابن الدَّجَاجي، قال: / أخبرنا أبو الحسن [٢٦/ أ] علي بن معروف البزاز، قال: أخبرنا محمد بن الهيثم، قال: حدثنا أحمد بن عبدالجبار العُطَاردي، قال: حدثنا أبو بكر بن عيّاش، عن الاعمش(١)، عن

= وغيرهما، فانظر معرفة السنن والآثار للبيهقي (رقم ١١٧٠، ١١٧١)، والكامل لابن عدي (١/ ٢٩٧).

(١) تقدّمت ترجمته، وبقي هنا ذكر الخلاف في سماع الأعمش من أبي سفيان. فقد قال البزار في مسنده ـ كما في كشف الأستار (رقم ١١٤٤) والتهذيب (٤/ ٢٢٤) ـ: «الأعمش لم يسمع من أبي سفيان».

فعلّق الهيثمي علىٰ ذلك بقوله ـ في كشف الأستار ـ: «عجبت من قوله لم يسمع الأعمش من أبي سفيان».

وتعقّب أبو زرعة العراقي كلمة البزار في تحفة التحصيل (١٦٦/ أ) بقوله: «وهذا غريبٌ جدًّا، فإن روايته عنه في الكتب الستة، وهو معروف بالرواية عنه: لمّا ذكر المزّي رواية الأعمش عنه، قال: وهو رَاويته». وانظر كلمة المزّي في تهذيب الكمال (١٣/ ٤٣٩).

وقد علّق الشيخ الأعظمي في تحقيقه لكشف الأستار علىٰ كلمة البزار بما مضمونه: أنه يخشى أن تكون الكلمة سَبْقَ قلم من البزار وَهْمًا منه؛ وكأنه أراد أن يقول: إن أبا سفيان لم يسمع من جابر، فقد صَرّحوا أنه لم يسمع منه.

والأمر كما قالوا، فرواية الأعمش عن أبي سفيان في صحيح البخاري (رقم ٣٨٠٣) ومسلم (رقم ٢٤٦٦ وغيره)، وفي غيرهما من الكتب الستة.

بل لقد صَرّح الأعمش بالسماع من أبي سفيان في غير ما حديث، كما في صحيح مسلم (٤/ ١٧٣٠ رقم ٢٢٠٧)، وشرح معاني الآثار للطحاوي (١/ ٣٦٥)، وصحيح ابن حبان (رقم ١٦٦٤).

لٰكن قد يُشكل علىٰ ذلك كلّه، قول ابن حبان في ترجمة أبي سفيان في الثقات (٤/ ٣٩٣): «كان الأعمش يدلس عنه».

لٰكن ليس في عبارة ابن حبان هذه ما يلزم منه نفي السماع مطلقًا، كما في =

أبي سفيان[١]، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَثَلُ

= عبارة البزّار السابقة. والأعمش مدلس معروف بذلك، عن أبي سفيان وغيره.

والذي يقطع بأن ابن حبان لا يرىٰ عدم سماع الأعمش من أبي سفيان، هو أنه أكْثَرَ في صحيحه للأعمش عن أبي سفيان، في أزيد من ثلاثين حديثاً، (انظر فهارس الإحسان ١٨/١٥٨)، وروىٰ تصريح الأعمش بالسماع من أبي سفيان، كما سبق.

ومع ذلك، فإني مازلت أستشكل عبارة ابن حبان من جهةٍ أخرى، وهي أنّ عبارته كأنّها تشير إلىٰ كثرة تدليسه عنه! فكيف يصحّ ذلك مع كون الأعمش راويته كما سبق عن المزّي، بل وَصَفَ يحيى بن معين أبا سفيان في تاريخه (رقم ٢٨٦٥) بقوله: «صاحبُ الأعمش»، وقال ابن عدي في ترجمة أبي سفيان: «قد روىٰ الأعمش عنه أحاديث مستقيمة». (الكامل لابن عدي ٤/١١٣، وصوِّبِ العبارة من مختصره للمقريزي: ٤٤١). ثم إن جُلّ أحاديث الأعمش عن أبي سفيان في صحيح مسلم وبقيّة الكتب الستة وكتب الصحاح الأخرى كصحيح ابن خزيمة ومستدرك الحاكم وفيها صحيح ابن حبان، جُلّ أحاديثه عنه في هذه الكتب بالعنعنة، مما يعني أنهم لم يكونوا يرون هناك حاجةً إلىٰ الوقوف على تصريح الأعمش بالسماع من أبي سفيان.

(١) طلحة بن نافع الواسطي، أبو سفيان الإسكاف، نزل مكة: صدوق، [ووُصف بالتدليس: ط/٣]. (التقريب: ٣٠٥٢، وتعريف أهل التقديس: ٧٥).

لكن ذكر طلحة بن نافع في الطبقة الثالثة من المدلسين فيه نظر، ويدلّ علىٰ ذلك أمور:

أولاً: أنه لا دليل عليه من أقوال أو تصرفات النقّاد، فيما وجدت.

ثانيًا: أن الحاكم صَرّح بخلاف ما تقتضيه الطبقة الثالثة عند ابن حجر، حيث إن الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٠٣) ضرب مثلاً بأبي سفيان وغيره للرواة المدلسين عن الثقات.

ثالثاً: أن تصرّفات النقاد تدل علىٰ أنّهم لا يتردّدون في قبول عنعنة أبي سفيان عمّن لقيه وسمع منه. وذلك لائحٌ لمن تتبّع أحاديثه عن جابر في الكتب الستّة، =

القَلْبِ كَمَثَلِ رِيْشَةٍ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ، تَقْلِبُهَا الرِّيَاحُ»(١).

= مع أنّه قيل إنه لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث، وأن باقي حديثه عنه صحيفة.

رابعًا: أنّ وصفه بالتدليس إنما كان لروايته عمن عاصرهم ولم يلقهم، أو لقيهم وسمع منهم فروىٰ عنهم ما سمع وعن صحيفةٍ مسموعة منهم؛ فانظر جامع التحصيل للعلائي (رقم ٣١٣)، والتهذيب (٥/ ٢٦ ـ ٢٧). وهذه الأنواع من التدليس لا تقتضي ردّ العنعنة مطلقًا، كما تقتضيه طبقته عند الحافظ.

(١) في إسناده من لم يُعَدَّل، وهو مُعَلٌّ من حديث أنس، ويصح من حديث أبي موسى الأشعري.

وأخرجه البزّار ـ كما في كشف الأستار ـ (رقم ٤٤)، وابن الأعرابي في معجمه (رقم ٨٥٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ٧٥١)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ١٣٦٩)، وابن الجوزي في ذم الهوىٰ (٧٤) وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٢/ ١١٣)؛ كلّهم من طريق أحمد بن عبدالجبار العطاردي.. به.

وأعلّه البزّار بقوله عقبه: «وهذا لا نعلم رواه عن الأعمش بهذا الإسناد إلا أبو بكر بن عياش، وقد رواه غيره عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن غنيم بن قيس عن أبي موسىٰ عن النبي ﷺ».

يشير البزار إلى: رواية أسباط بن محمد (أخرجه ابن ماجه: رقم ٨٨، وابن أبي عاصم في السنة: رقم ٢٢٨)، وحفص بن غياث (أخرجه ابن أبي عاصم: الموطن السابق)، ويحيى بن سعيد الأموي (ذكره الدارقطني في العلل: ٧/ ٢٥٥ رقم ١٣٣٤)؛ ثلاثتهم: عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن غنيم بن قيس عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.. به مرفوعًا.

وللحديث غير ما وجه آخر عن أبي موسى رضي الله عنه: أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٤٠٨، ٤١٩)، وعبد بن حميد ـ كما في منتخب مسنده ـ (رقم ٥٣٥)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم ٢٢٧)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (رقم ١٤٩٩)، والبيهقي في الشعب (رقم ٧٥٢، ٧٥٣).

وحَسّنه العراقي في تخريج الإحياء (انظر تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: رقم ٢٤١٧).

● [١٥٣] أخبرنا أبو الغنايم ابن الدجاجي، قال: أخبرنا أبو الحسن الحربي، قال: حدثنا أبو عبدالله أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفي، قال: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، بسر من رأى[١]، سنة أربع وثلاثين ومايتين، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أتى رجلٌ من بني فَزَارةَ النبيَّ ﷺ، فقال: «إِنَّ امْرَأَتي وَلَدَتْ غُلامًا أَسْوَدَ؟! قال: هل لك من ابل؟ قال: نعم، قال: ما أَلْوَانُها؟ قال: حُمْرٌ، قال: فهل فيها جَمَلٌ أَوْرَقُ[٢]؟ قال: نَعَمْ، قَال: فَمَا بَالَهُ؟ قَال: عَسَى نَزَعَهُ عِرْقٌ[٣]، قال: وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ نَزَعَهُ عِرْقٌ»[٤].

[١٥٤/أ] أخبرنا أبو الغنايم ابن الدجاجي، قال: أخبرنا أبو نصر أحمد

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٣).

---

(١) سُرّ من رأىٰ، أو سامَرّاء: مدينة قديمة بالعراق، عَظُمت في عصر المعتصم العباسي حيث جدّدها سنة (٢٢١هـ)، تقع علىٰ الضفّة الشرقية من دجلة، شمالي بغداد على بُعْد (١٢٠) كيلاً. انظر معجم البلدان لياقوت (٣/ ١٧٣ ـ ١٧٨)، وبلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج (٧١ ـ ٨١).

(٢) «الأورق: الأسمر» ـ النهاية لابن الأثير ـ ورق ـ (٥/ ١٧٥).

(٣) أصل النزع: الجذب والقلع، ومعنى: (نزعه عرق)، أي: جذبه شَبَهٌ من أجداده. انظر النهاية لابن الأثير ـ نزع ـ (٥/ ٤١).

(٤) إسناده صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٧٩، ٤٠٩)، والبخاري (رقم ٥٣٠٥، ٦٨٤٧)، ومسلم (رقم ١٥٠٠)، وأبو داود (رقم ٢٢٦٠، ٢٢٦١)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٢١٢٨)، والنسائي (رقم ٣٤٧٨، ٣٤٧٩)، وابن ماجه (رقم ٢٠٠٢)؛ من طريق الزهري.. به.

ابن الحسن بن محمد بن علي بن شاذان المَرْوَرُّوْذِيّ[١]، قدم علينا للحج في ربيع الأول سنة ثمان وثلاثين[٢] وثلاثماية، لفظًا، قال: سمعت أحمد بن سعيد بن معدان[٣] يقول: سمعت شعيب بن الحسن[٤] يقول: سمعت أبا شعيب الحراني[٥] يقول: سمعت علي بن المديني[٦] يقول: قال لي سيدي

---

(١) أحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن الشاه المَرْورُّوذي، أبو نصر الشاهي.
ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٩٢)، وابن نقطة في تكملة الإكمال (٣/ ٣٨٣ رقم ٣٣٩٩)، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلاً.
ولَمْ يُسَمَّ جدُّ جدِّه في هذين المصدرين بشاذان، بل سمّاه ابن نقطة: (الشاه). فأخشى أن تكون (شاذان) مُحَرَّفة عن (شاه)، ولٰكن لا دليل علىٰ ذلك قاطعًا به.

(٢) وضع الناسخ ضبّة علىٰ كلمة (ثلاثين)، وهي خطأ ولا شك. حيث إن أبا الغنائم ابن الدّجاجي وُلد ـ كما سبق ـ سنة (٣٨٠هـ)، فكيف يسمع منه (٣٣٨هـ)؟ وأحسبُ الصواب: سنة (٣٨٨هـ)، أو سنة (٤٣٨هـ)، وعلىٰ الاحتمال الأخير هذا يكون وضْعُ الناسخ للضبة علىٰ كلمة (ثلاثين) فيه نظر.

(٣) أحمد بن سعيد بن أحمد بن محمد بن معدان الأزدي، أبو العباس المعداني المروزي، (ت ٣٧٥هـ).
قال السمعاني في الأنساب (١٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤١): «كان فقيهًا فاضلاً حافظًا مكثرًا من الحديث، رحل إلىٰ العراق والحجاز، وأدرك الأسانيد العالية..».
وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٥٦٨).

(٤) شعيب بن الحسن، كذا جاء في الأصل وفي المصادر الناقلة عنه، ولم أجد له ترجمة.

(٥) عبدالله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحَرَّاني، أبو شعيب، (ت٢٩٥هـ).
وثقه الدارقطني وغيره، وكان يأخذ الدراهم علىٰ التحديث.
انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٤٣٥ ـ ٤٣٧)، ولسان الميزان (٣/ ٢٧١).

(٦) من قوله «يقول سمعت صعصعة» إلىٰ قوله «المديني» لَحَقٌ علىٰ حاشية الأصل، وعليه علامة التصحيح (صح).

أحمد بن حنبل (رحمه الله): لا تحدث إلا من كتاب»[١].

[١٥٥/ب] وقال أبو نصر أحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن الشاه: سمعت أبا الربيع محمد بن الفضل التاجر[٢] يقول: سمعت عبدالله بن محمد ابن يونس السَّرْخَسِي[٣]، يقول: سمعتُ أبا القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود البَلْخِي[٤]

---

(١) إسناده فيه من لم أجد له ترجمة، وهو صحيح.
أخرجه النجيب الحراني في مشيخته (١/ ١٤٠ ـ ١٤١ في الشيخ الخامس)، وابن البخاري في مشيخته (٦٣٢ ـ ٦٣٤ رقم ٢٦٠)، وابن نقطة في التقييد (١٦٠)، من طريق أبي بكر الأنصاري به.
وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ ترجمة أحمد بن حنبل ـ (المطبوع: ٢٤٢)؛ من طريق أبي نصر أحمد بن الحسن بن محمد بن علي ابن الشاه.. به.
وأخرجه ابن عساكر أيضًا ـ (الموضع السابق)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (رقم ١٢٦)؛ من طريق أبي طاهر أحمد بن عبدالله بن مهروية الفارسي، عن أحمد بن سعيد المعداني.. به.
وأخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (رقم ١٠٣٩)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (١٤٧، ١٤٧ ـ ١٤٨)؛ من وجوه أخرى يقوّي بعضها بعضًا.
وأخرجه ابن أبي حاتم في تقدمة المعرفة (٢٩٥)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ١٦٥، ١٧١)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٤١٧)، بنحوه، مع اختلاف في اللفظ، بأسانيد بعضها صحيح.

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) لم أجد له ترجمة، وسُمِّي في تاريخ دمشق لابن عساكر ـ كما يأتي في التخريج ـ: عُبيدالله بن محمد بن يونس.

(٤) عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي، أبو القاسم الكعبي، داعية الاعتزال، وُلد سنة (٢٧٣هـ)، وتوفي سنة (٣١٩هـ).
وله مصنَّفٌ باسم (قبول الأخبار)، أجلب فيه علىٰ المحدّثين طعنًا وتجريحًا، =

يقول: سمعتُ أبي[١] يقول: سمعت يحيى بن حَمّاد البغوي[٢] يقول: سمعت عبدالله ابن طاهر[٣] يقول: سمعت أبي طاهرَ بنَ الحسين[٤] يقول: سمعت

= وأساء فيه غاية الإساءة، ودلَّ على سوء فهمه، وقلّة علمه بالحديث، وعلىٰ عدم إنصافه.

ولمّا ترجم له الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٣/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، اعتبر توثيق أبي حيان التوحيدي لأبي القاسم الكعبي مما يُطْعَنُ به علىٰ التوحيدي!!.

ونقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ أبي العباس جعفر بن محمد بن المعتزّ المستغفري (ت ٤٣٢هـ) أنه قال عن أبي القاسم الكعبي: «لا أستجيز الرواية عنه».

انظر: طبقات المعتزلة لأحمد بن يحيى بن المرتضى (٨٨ ـ ٨٩).

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) ويُقال فيه: (يحيى بن خلاد البغوي)، كما في ترجمة شيخه عبدالله بن طاهر في تاريخ دمشق ـ المطبوع ـ (٢٠٥). ولم أجد له ترجمة، علىٰ كلا الوجهين في اسمه.

(٣) عبدالله بن طاهر بن الحسين بن مصعب الخزاعي، أبو العباس حاكم خراسان وما وراء النهر للمأمون العباسي، (ت ٢٣٠هـ)، وله ثمان وأربعون.

وهو أميرٌ موصوف بالعدل والتأدّب والفقه والسخاء، ولم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً في باب الرواية.

انظر تاريخ بغداد (٩/ ٤٨٣ ـ ٤٨٩)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (الموضع المذكور في التعليقة السابقة)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٨٤ ـ ٦٨٥).

(٤) طاهر بن الحسين بن مصعب بن رُزيق الخزاعي، أبو طلحة، ذو اليمينين، القائم بنصر خلافة المأمون علىٰ أخيه الأمين، (ت ٢٠٧هـ).

وكان شهمًا مهيبًا داهيةً جوادًا مُمَدَّحًا، وأما في الرواية فبابه باب ابنه.

انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٣٥٣ ـ ٣٥٥)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ١٠٨ ـ ١٠٩).

الفضلَ بنَ سَهْلٍ ذا الرِّيَاسَتَيْن[١] يقول: سمعتُ جَعْفَرَ بنَ يحيى بن بَرْمَك[٢] يقول: سمعتُ أبي يحيى بن خالد[٣] يقول: سمعتُ أبي خالد بن برمك[٤]

---

(١) الفضل بن سهل بن عبدالله السَّرْخَسِي، أبو العباس، وزير المأمون من عهد أبيه هارون الرشيد، ثم قتله خال المأمون بأمره سنة (٢٠٢هـ). وكان يلقَّبُ ذا الرياستين، لأنه تقلّد الوزارة والحرب.

كان شيعيًّا منجّمًا ماكرًا، وهذه جوارحُ في العدالة، مع ذلك لم يُذكر في المجروحين من الرواة، لأنه ليس معدودًا فيهم أصلاً.

انظر تاريخ بغداد (١٢/ ٣٣٩ ـ ٣٤٣)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٩ ـ ١٠٠).

(٢) جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي، أبو الفضل، الوزير لهارون الرشيد، الأثيرُ لديه، ثم القتيل على يديه، (ت ١٨٧هـ).

وهو من يُضْرَب به المثل في أمور: في السخاءِ والبذل، وإقبالِ الدنيا ونفاذ الأمر، ثم في النكبة وتقلُّبِ الأحوال، وكل شيء بقدر!! أمّا في الرواية، فليس من أهلها.

انظر تاريخ بغداد (٧/ ١٥٢ ـ ١٦٠)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٥٩ ـ ٧١).

(٣) يحيى بن خالد بن برمك الفارسي، أبو علي، مؤدّبُ الرشيد ومعلِّمُه، ثم وزيره، ثم سجينه إلىٰ أن توفي سنة (١٩٠هـ).

من رجال الدهر حزمًا ورأيًا وسياسةً وعقلاً، وليس من أهل الرواية.

انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ١٢٨ ـ ١٣٢)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٨٩ ـ ٩١).

(٤) خالد بن برمك الفارسي، أبو العباس وأبو عون، أحد كبار دُعاة العباسيين بخراسان، ثم وَزَرَ لأبي العباس السفاح، (ت ١٦٥هـ).

وكان من أفراد الرجال رئاسةً ودهاءً وحزمًا، لكن قال عنه العلاّمةُ المقبولُ القول أبو بكر محمد بن يحيى بن عبدالله الصولي (ت ٣٣٥هـ): «كان يُتّهم بدين المجوس».

انظر: بغية الطلب لابن العديم (٧/ ٣٠١٩ ـ ٣٠٢٤)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

وتلك التهمة وإن لم تثبت، لكن الرجل من رجال السياسة لا من رجال الرواية.

يقول: سمعتُ عبدالحميد بن يحيى كاتب بني أميّة[١] يقول: سمعتُ سالم ابن هشام[٢] يقول: سمعتُ عبدالملك بن مروان[٣] يقول: سمعتُ زيدَ بنَ

---

(١) عبدالحميد بن يحيى بن سعد الأنباري، أبو يحيى، مولى قريش، الكاتب الشهير، كان كاتبًا لمروان بن محمد آخر خلفاء بني أميّة، إلىٰ أن قُتل هو ومخدومه سنة (١٣٢هـ).

ولم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً.

انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ـ ترجمة عبدالحميد بن يحيى ـ (المطبوع: ٤٦ ـ ٤٨)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣)، والوزراء والكتاب للجَهْشَيَارِي (٧٢ ـ ٨٢)، وللدكتور إحسان عباس كتاب: (عبدالحميد بن يحيى الكاتب وما تبقى من رسائله).

(٢) كذا جاء اسمه في إسناد هذا الحديث، والمعروف أن عبدالحميد الكاتب تلميذٌ لسالم مولى هشام بن عبدالملك.

وهو: سالم بن عبدالله، ويقال: ابن عبدالرحمن، أبو العلاء، مولى هشام ابن عبدالملك وكاتبه. ولم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً.

انظر: تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (٧/ ٣٩ ـ ٤٠)، وإعتاب الكتاب لابن الأبار (٦٢ ـ ٦٣).

(٣) عبدالملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أبو الوليد المدني، ثم الدمشقي، مَلَكَ ثلاث عشرة سنة استقلالاً، وقبلها مُنَازِعًا لابن الزبير تسعَ سنين، (ت ٨٦هـ)، وقد جاوز الستين: كان طالبَ عِلْمٍ قَبْلَ الخلافة، ثم اشتغل بها، فتغيّر حالُه. (التقريب: ٤٢٤١).

ويبدو أن روايته عن زيد بن ثابت مرسلة، فقد قال علي بن المديني في العلل له (رقم ٣٣): «وكان ممن يقول بقوله ـ يعني قول زيد بن ثابت ـ ممن لا يثبت لقاؤه، مثل هؤلاء الأربعة: . . وعبدالملك بن مروان». وانظر جامع التحصيل للعلائي (رقم ٤٧٤).

وأمّا قول عبدالملك في هذه الرواية: «سمعت زيد بن ثابت»، فمِمّا يزيد هذه الرواية وهاءً، ودلالةً علىٰ توليدها!!.

ثابتٍ كاتبَ الوحيِ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِذَا كَتَبْتَ، فَبَيِّنِ السِّينَ في: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيْمِ»(١).

[١٥٦] أخبرنا أبو الغنايم ابن الدَّجَاجي، / قال: أخبرنا أبو القاسم [٢٦/ ب] إسماعيل بن سعيد بن إسماعيل بن محمد بن سُوَيْد(٢)، قراءةً عليه، في يوم الثلاثاء تاسع ذي القعدة من سنة إحدى وتسعين وثلاثماية، قال: أخبرنا أبو علي الحُسَيْن بن القاسم بن جعفر الكَوْكَبِي(٣)، قراءةً عليه، في يوم

---

(١) إسناده شديد الضعف، والمتن منكر شبه موضوع.
وهو في حديث ابن شاه لأبي الغنائم الدجاجي (١٢٩/ ٢)، نقلاً عن سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (رقم ١٧٣٧).
وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ ترجمة خالد بن برمك ـ (المخطوط: ٥/ ٤١٣)؛ من طريق أبي الغنائم ابن الدجاجي.. به.
وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ ترجمة عبدالحميد بن يحيى الكاتب ـ (المطبوع: ٤٦ ـ ٤٧)؛ من طريق علي بن الفضل المزني أبي الحسن النحوي، عن أبي القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي.. به.

(٢) أبو القاسم المُعَدَّل، (ت ٣٩٢هـ).
قال عنه ابن أبي الفوارس: «كان فيه تساهل في الحديث والدين».
وقال الحافظ حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق (ت ٤٢٤هـ): «ثقةٌ، غير أنه كان فيه حُمْق».
وقال الخطيب: «كان بعضُ سماعاته صحيحًا في كُتُب أخيه، وبعضُها مفسودًا. رأيت إلحاقَه لنفسه السماع مع أخيه في جزء عن ابن الأنباري إلحاقًا ظاهرًا بيِّنَ الفساد، وكذلك رأيته في جزء آخر عن ابن دريد، وحَدَّث بالجميع، وحدَّثَ أيضًا من كُتُبٍ لأخيه لم يكن له فيها سماعٌ قديمٌ ولا مُلْحَقٌ».
انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، ولسان الميزان (١/ ٤٠٨).

(٣) الحسين بن القاسم بن جعفر بن محمد الكوكبي، أبو علي الكاتب الأخباري =

الجُمُعَةِ لِلَيْلَتَيْنِ خَلَتَا من جُمادىٰ الاخرةِ سنةَ ثلاثٍ وعشرينَ وثلاثِمايةٍ، قال: أخبرنا أبو الفضل العباس بن الفضل الربعي[١]، عن أبيه[٢]، عن السري بن سالم مولى بني أميّة[٣]، قال: قعد أسد بن عبدالله[٤] يوما على سريرٍ، وَرَجُلٌ من جَرْمٍ إلىٰ جانبه. فأقبل عبدالمومن أبو الهندي التميمي[٥] بِفَرَسٍ له، فَعَرَضَها على أَسَد. فنال الجرميُّ من أبي الهندي، وسَاوَمَهُ أسدٌ بِالفَرَسِ، واشتراه منه. ثم قال أبو الهندي: أيّها الأمير، ماتَعُدُّون الكبايرِ؟ قال أسدٌ: أربعٌ: الاشراكُ بالله، والامْنُ مِنْ مَكْرِ الله، والقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ الله، واليَأْسُ

= الأديب، (ت ٣٢٧هـ).

قال عنه الخطيب: «ما علمت من حاله إلا خيرًا».

انظر تاريخ بغداد (٨/ ٨٦ ـ ٨٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٠٤).

(١) لم أجد له ترجمة. لكنه من شيوخ الخرائطي كما تجده في فضيلة الشكر له (رقم ٩٧)، ومساوىء الأخلاق (رقم ٣٦٤)؛ ومن شيوخ محمد بن أحمد بن هارون الدقاق أبي العباس السامري، كما تجده في الكامل لابن عدي (١/ ٣٠٣)، والعلل المتناهية لابن الجوزي (رقم ٤٧٦).

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) أسد بن عبدالله بن يزيد بن أسد البجلي، أخو خالد القسري، كان أمير خراسان، (ت ١٢٠هـ): في حديثه لين. (التقريب: ٤٠٢).

(٥) عبدالمؤمن بن عبدالقدوس بن شبث بن رِبْعيّ الرياحي، أبو الهندي، قيل في اسمه غالب، وعبدالملك وغير ذلك؛ وهو شاعرٌ مطبوع، من شعراء الدولتين الأموية والعباسية، وهو أوّل من استفرغ شعره في وصف الخمر من الإسلاميين، لفساد دينه، (ت ١٨٠هـ تقريبًا).

انظر: فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (٣/ ١٦٩ ـ ١٧١)، والأعلام للزركلي (٥/ ١١٤).

مِنْ رَوْحِ الله. فقال أبو الهندي: بلغني أنَّها خَمْسٌ، قال: وما هُنَّ؟! قال: تَجَافِيفُ[١] على جَمَل، وسراجٌ في شَمْس، ولَبَنٌ في بَاطِيَةٍ[٢]، وخَمْرٌ في عُلْبَةٍ[٣]، وجَرْمِيٌّ عَلَىٰ سَرِيرِ الأمير. فَضَحِكَ أَسَدٌ، وقال: قد كُنْتَ عَنْ هَذَا غَنِيًّا[٤].

آخِرُ حَدِيْثِ ابْنِ الدَّجَاجِيّ

---

(١) التجافيف جَمْعُ تِجْفَافٍ: «وهو شيءٌ من سلاح يُترك علىٰ الفرس يقيه الأذى، وقد يلبسه الإنسان أيضا». النهاية لابن الأثير ـ جفف ـ (١/ ٢٧٩).

(٢) الباطية: كلمة مُعَرَّبة تعني: إناءً واسعًا من الأعلىٰ، ضيّقًا من الأسفل، من الزجاج، تُمْلأُ من الخَمْر، وتوضع بين الشاربين، يغرفون منها ويشربون. انظر المعرّب للجواليقي (٢١١ رقم ١٣٢)، وقصد السبيل للمُحِبِّي (١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧).

(٣) «العُلبة: قدح من خشب، وقيل: من جلدٍ وخشب، يُحْلَبُ فيه». النهاية لابن الأثير ـ علب ـ (٣/ ٢٨٦).

(٤) إسناده ضعيف.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (٢/ ٨٠٠)؛ من طريق أبي الغنائم ابن الدجاجي.. به.

شيخ آخر [الثامن عشر]

[١٥٧] حدثنا أبو القاسِم علي بن أحمد بن محمد البُسْرِي البُنْدَار(١)، إملاءً، في شهر رمضان من سنة سبع وستين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن بن العباس المُخَلِّص، قراءةً عليه فأقَرَّ به، قال: حدثنا عبدالله بن محمد (هو البغوي)، قال: حدثنا عُبيدالله العَيْشِي، قال: حدثنا أبو عَوَانة، عن عمر بن أبي سلمة(٢)، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا تَمَنَّى أَحَدُكُم، فلينظر ماذا يتمنى، فإنه لا يدري مايكتب له من أمنيته»(٣).

---

(١) علي بن أحمد بن محمد بن علي البُسْري، أبو القاسم البُنْدار. وُلد سنة (٣٨٦هـ)، وتوفي سنة (٤٧٤هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ٣٣٥): «كتبتُ عنه وكان صدوقًا».
وقال عنه السمعاني: «كان شيخًا صالحًا، عالمًا ثقة، عُمِّر وحدّث بالكثير، وانتشرت عنه الرواية. وكان متواضعًا، حسن الأخلاق، ذا هيئةٍ ورُواء».
وقال الحافظ إسماعيل بن محمد بن الفضل: «شيخ ثقة ـ وأثنى عليه ـ».
وقال ابن الجوزي في المنتظم (٨/ ٣٣٣): «كان ثقة صالحًا».
وانظر: الإكمال لابن ماكولا (١/ ٤٨٦)، والأنساب للسمعاني (٢/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (١/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩ رقم ٦٦٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٢٤ ـ ١٢٥)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣).

(٢) عمر بن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، قاضي المدينة، قُتل بالشام مع بني أمية سنة (١٣٢هـ): صدوق يُخطىء. (التقريب: ٤٩٤٤).

(٣) إسناده حسن. =

[١٥٨] حدثنا أبو القاسم ابنُ البُسْرِي البُنْدَار، إملاء، قال: أخبرنا أبو الحسن أحمدُ بنُ محمدِ بنِ الصَّلْتِ القرشيُّ(١)، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي(٢)، قال: حدثنا

= وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٥٧)، والبخاري في الأدب المفرد (رقم ٧٩٤)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (رقم ٢٣٤١)، وابن عدي في الكامل (٥/ ٣٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ٧٢٧٤، ٧٢٧٥)؛ كلّهم من طريق أبي عَوَانة.. به.

وقال ابن عدي (الموضع السابق)، عقب إخراجه أحاديث لعمر بن أبي سلمة، هذا الحديث أوّلها؛ قال: «وهذه الأحاديث التي أمليتها: عن أبي عوانة، وهشيم... كُلّ هذه الأحاديث لا بأس بها، وعمر بن أبي سلمة متماسك الحديث لا بأس به».

(١) أحمد بن محمد بن موسى بن القاسم بن الصَّلْت القرشي العَبْدري، البغدادي، أبو الحسن الجرائحيُّ المُجَبِّرُ، (ت ٤٠٥هـ)، وله إحدى وتسعون سنة.

ضعّفه البرقاني، وقال عنه أبو طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق: «كان شيخًا صالحًا ديّنًا». وجاء في ترجمته مايدلّ على أنه كان يقبل التلقين، فلعل هذا هو مايُفَسِّر روايتَه مالا تصحّ له روايته، من كُتُبٍ غير مسموعةٍ له، وبأسانيد مركّبةٍ.

ولذلك قال عنه أبو ذر الهروي: «لا بأس به إذا حدث من أصوله». كما في لسان الميزان ـ ترجمة أحمد بن محمد بن موسى بن هارون ـ (١/ ٢٥٦).

انظر: تاريخ بغداد (٥/ ٩٤ ـ ٩٦)، والإكمال لابن ماكولا (٧/ ٢١٠)، ولسان الميزان (١/ ٢٥٥).

(٢) إبراهيم بن عبدالصمد بن موسى بن محمد الهاشمي العبّاسي، أبو إسحاق البغدادي، (ت ٣٢٥هـ)، عن بضع وتسعين سنة.

تكلّم فيه أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن نصير الورّاق ابنُ لؤلؤ (ت ٣٧٧هـ)، لأنّ ابنَ لؤلؤ بزعمه لم يَرَ لَهُ أصلاً للموطأ برواية أبي مصعب الزهري. وابن لؤلؤ نفسُه متكلَّمٌ فيه، وإن كان لا يُدْفَعُ عن ثقة وصدق، فانظر له لسان الميزان (٤/ ٢٥٦). =

محمد بن عبدالله بن يزيد المقرى[١]، قال: حدثنا أبي[٢]، قال: حدثنا حَيْوَة[٣]، قال: حدثنا أبو صخر[٤]، أنه سمع يزيد الرَّقَاشي[٥] يقول: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله ليستحي إذا / رفع العبدُ إليه يَدَيْه، أن يَرُدَّهُما صِفْرًا ليس فيهما شيء»[٦]. [٢٧/ أ]

= أمّا إبراهيم بن عبدالصمد، فقد شهد إمامان له، بأنهما رَأَيَا له أصلاً صحيحًا عتيقًا، فيه سماعُه من أبي مصعب الزهري عن مالك في الموطّأ؛ ومن علم حجّةٌ علىٰ من لم يعلم. ولذلك قال عنه الذهبي في الميزان (١/ ٤٦): «لا بأس به، إن شاء الله».

انظر: سؤالات السهمي (رقم ١٨٢)، وتاريخ بغداد (٦/ ١٣٧ ـ ١٣٩)، ولسان الميزان (١/ ٧٧ ـ ٧٨).

(١) محمد بن عبدالله بن يزيد المقرىء، أبو يحيى المكي، (ت ٢٥٦هـ): ثقة. (التقريب: ٦٠٩٤).

(٢) عبدالله بن يزيد المكي، أبو عبدالرحمن المقرىء، أقرأ القرآن نيّفًا وسبعيْن سنة، (ت ٢١٣هـ)، وقد قارب المائة، وهو من كبار شيوخ البخاري: ثقة فاضل. (التقريب: ٣٧٣٩).

(٣) حيوة بن شُريح بن يزيد الحضرمي، أبو العباس الحمصي، (ت ٢٢٤هـ): ثقة. (التقريب: ١٦١١).

(٤) حميد بن زياد، أبو صخر بن أبي المخارق الخراط، صاحب العباء، مدني سكن مصر، (ت ١٨٩هـ): صدوق يهم. (التقريب: ١٥٥٥).

(٥) يزيد بن أبان الرقاشي، أبو عَمرو البصري، القاصّ، (مات قبل سنة ١٢٠هـ): زاهد ضعيف. (التقريب: ٧٧٣٣).

(٦) إسناده ضعيف، وهو حسن بمجموع طرقه عن أنس رضي الله عنه.

وهو في أمالي إبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي (رقم ٣٤).

لكن أخرجه الحاكم (١/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨)؛ من طريق ابن أبي الدنيا، عن بشر ابن الوليد، عن عامر بن يَسَاف، عن حفص بن عمر بن عبدالله بن أبي طلحة =

[١٥٩] حدثنا أبو القاسم ابن البُسْرِي، إملاءً، قال: أخبرنا أبو عمر عبدالواحد بن محمد بن عبدالله بن مهدي[١]، قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي، قال: حدثنا العباس بن محمد[٢]، قال: حدثنا سعد ابن عبدالحميد بن جعفر[٣]، قال: حدثنا ابن أبي الزناد[٤]، عن موسى

= الأنصاري، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله رحيم حييٌّ كريم، يستحي من عبده أن يرفع يديه ثم لا يضع فيهما خيرًا».
وقدّمه الحاكم بقوله: «إسنادٌ صحيح».
قلت: لكن فيه عامر بن يساف، وهو عامر بن عبدالله بن يَسَاف، قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٣١١٨): «شيخٌ لين الحديث».
ومع ذلك فهو متابعٌ لا بأس به لحديث يزيد الرقاشي.
وللحديث غير ما وَجْهٍ آخر عن أنس رضي الله عنه، لكنها متابعات شديدة الضعف لا يعتبر بها. انظر الجامع لمعمر (رقم ١٩٦٤٨)، والمصنف لعبدالرزاق (رقم ٣٢٥٠)، والحلية لأبي نعيم (٨/ ١٣١). وأيضًا: الدعاء للطبراني (رقم ٢٠٤، ٢٠٥)، والحلية لأبي نعيم (٣/ ٢٦٣).
وللحديث شواهد أفردها السيوطي بالتصنيف في كتاب: فضّ الوعاء في أحاديث رفع اليدين في الدعاء؛ وهو مطبوع.

(١) عبدالواحد بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مَهْدي الفارسي، أبو عمر البغدادي البزّاز، (ت ٤١٠هـ)، عن اثنتين وثمانين سنة.
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ١٣ ـ ١٤): «كتبنا عنه، وكان ثقة أمينًا».
وانظر سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

(٢) عباس بن محمد بن حاتم الدُّوري، أبو الفضل البغدادي، (ت ٢٧١هـ)، وقد بلغ ثمانيًا وثمانين سنة: ثقة حافظ. (التقريب: ٣٢٠٦).

(٣) سعد بن عبدالحميد بن جعفر بن عبدالله بن الحكم الأنصاري، أبو معاذ المدني، نزيل بغداد، (ت ٢١٩هـ): صدوق له أغاليط. (التقريب: ٢٢٦٠).

(٤) عبدالرحمن بن أبي الزناد عبدالله بن ذكوان المدني، مولى قريش، وَلِي خراجَ =

ابن عقبة[١]، قال: أخبرني رجل من ولد عبادة بن الصامت كان ثقةً، أنه سمع أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حضر مَلَكُ الموت (عليه السلام) رَجُلاً يموت، فلم يجد فيه خيرًا، وشق عن قلبه فلم يجد فيه شيئًا، ثم فَكَّ عن لَحْيَيْهِ، فَوَجَد طَرَفَ لِسَانِه لاَصِقًا بِحَنَكِهِ يقول: لا إلـه إلا الله، فَغَفَرَ اللهُ عز وجل له، بكلمةِ الاخلاص»[٢].

= المدينة فَحُمِد، (ت ١٧٤هـ) وله أربع وسبعون: صدوق، تغيّر حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهًا. (التقريب: ٣٨٨٦).

(١) موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، مولى آل الزبير، (ت ١٤١هـ وقيل بعد ذلك): ثقة فقيه، إمام في المغازي، لم يصح أن ابن معين ليّنه. (التقريب: ٧٠٤١).

(٢) إسناده ضعيف.

وأخرجه البيهقي في الشعب (رقم ١٠١٥، ٩٢٣٥)، والخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ١٢٥)، وابن البنّاء في فضل التهليل (رقم ٢٩)؛ كلّهم من طريق ابن أبي الزناد.. به.

وأخرجه الطبراني في الدعاء (رقم ١٤٧٣)؛ من طريق عبد ربه بن خالد النميري، عن فُضيل بن سليمان النميري، عن موسى بن عقبه، عن إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن أبي هريرة.. بنحوه.

لكن: عبد ربه بن خالد بن عبدالملك النميري، (ت ٢٤٢هـ): مقبول. (التقريب: ٣٨٠٩).

وفضيل بن سليمان النميري، (ت ١٨٣هـ وقيل غير ذلك): صدوق له خطأ كثير. (التقريب: ٥٤٦٢).

فتعيينُ هذه الرواية لشيخ موسى بن عقبة غير مقبول، لأنّ إسناد الرواية التي فيها الإبهام خيرٌ من هذه، وجاء في الرواية المبهمة أنّ شيخ موسى بن عقبة من ولد عبادة بن الصامت، وأمّا إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيدالله التيمي، المتوفى سنة (١٦٤هـ)، فليس كذلك، ثم هو: ضعيف، كما في التقريب (رقم ٣٩٤)، ثم هو لم يدرك أبا هريرة رضي الله عنه.

[١٦٠] حدثنا أبو القاسم ابن البُسْرِي، إملاءً، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص المقري، المعروفُ بالحَمَّامي[١]، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن النقاش[٢]، قال: حدثنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا إبراهيم بن الحجاج[٣]، قال: حدثنا حماد (هو ابن سلمة)، عن عُبيدالله بن عمر[٤]، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أربعة يبغضهم الله عز وجل: البَيَّاعُ الحلَّافُ، والفقير المُخْتَال، والشيخُ الزَّان، والامامُ الجَاير»[٥].

---

(١) وُلد سنة (٣٢٨هـ)، وتوفي سنة (٤١٧هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ٣٢٩): «كتبنا عنه، وكان صادقًا ديّنًا فاضلاً، حسنَ الاعتقاد، وتفرّد بأسانيد القراءات وعلوّها في وقته».
وانظر سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣).

(٢) محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون المقرىء، أبو بكر النقّاش، (ت ٣٥١هـ).
اتّهمه الدارقطني وغيره، ووصفه البرقاني والخطيب بنكارة الحديث.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٥)، ولسان الميزان (٥/ ١٣٢).

(٣) هو إبراهيم بن الحجاج بن زيد السامي، وتقدّم.

(٤) عُبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمري، المدني، أبو عثمان، (ت بضع و١٤٠هـ): ثقة ثبت، قدّمه أحمد بن صالح علىٰ مالك في نافع، وقدّمه ابنُ معين في القاسم عن عائشة علىٰ الزهري عن عروة عنها. (التقريب: ٤٣٥٣).

(٥) إسناده شديد الضعف، وهو صحيح.
أخرجه ابن حبان في صحيحه (رقم ٥٥٥٨)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ٣٢٤)؛ من طريق إبراهيم بن حجاج السامي.. به.
وأخرجه النسائي (رقم ٢٥٧٦)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٩/ ٣٥٨)؛ من وجهين آخرين عن حماد بن سلمه.. به.

[١٦١] حدثنا أبو القاسم ابن البُسْرِي، إملاءً، قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن هارون بن الصَّلْت الاهوازي[١]، قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل المَحَامِلي، قال: حدثنا سَلْمُ بن جُنَادة[٢]، قال: حدثنا حفص[٣]، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عايشة رضي الله عنها، قالت: «كانت تاتي النبي ﷺ امرأةٌ، فَيُكْرِمُها، فقلتُ له؟ فقال: إنَّ هذه كانت تَأْتِيْنا زَمَانَ خَدِيْجَةَ، وإنَّ حُسْنَ العَهْدِ من الايمان»[٤].

---

(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى بن هارون بن الصلت الأهوازي، أبو الحسن، وُلد سنة (٣٢٤هـ)، وتوفي سنة (٤٠٩هـ).

جمعه البرقاني مع أحمد بن محمد بن موسى بن القاسم بن الصلت المُجَبِّر الذي تقدّمت ترجمته (برقم ١٥٨)، فقال عنهما: «ابنا الصَّلْت ضعيفان». وقال الخطيب: «كتبت عنه وكان صدوقًا صالحًا»، وقال أبو ذر الهروي: «لا بأس به إذا حدّث من أصوله».

انظر تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٠) (٥/ ٩٤ ـ ٩٥)، ولسان الميزان (١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦).

(٢) سَلْمُ بن جُنَادة بن سَلْم السُّوائي، أبو السائب الكوفي، (ت ٢٥٤هـ)، وله ثمانون سنة: ثقة ربما خالف. (التقريب: ٢٤٧٧).

(٣) حفص بن غياث بن طَلْق النخعي، أبو عمر الكوفي، القاضي، (ت ١٩٤هـ أو ١٩٥هـ)، وقد قارب الثمانين: ثقة فقيه، تغيّر حفظُه قليلا في الآخر. (التقريب: ١٤٣٩).

(٤) إسناده حسن.

وأخرجه البيهقي في الشعب (رقم ٩١٢٣)؛ من طريق سَلْم بن جنادة.. به.

وقال البيهقي عقبه: «كذا وجدته، وهو بهذا الإسناد غريب».

وأخرجه الحاكم (١/ ١٥ ـ ١٦)؛ من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، عن صالح بن رستم، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها.. بنحوه مطوّلاً.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، فقد اتفقا علىٰ الاحتجاج برواته في أحاديث كثيرة، وليس له علّة». =

[١٦٢] حدثنا أبو القاسم ابن البُسْري البُنْدَار، إملاءً، قال: أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن الحسن بن عبدالله الصَّرْصَرِي[١]، قال: حدثنا الحُسين ابن إسماعيل المحاملي، قال: حدثنا عبدالله بن شَبِيب[٢]، قال: حدثني / [٢٧/ ب] قُدَامة بن محمد بن خَشْرَم[٣]، قال: حدثني داود بن المغيرة ابن دينار[٤]، قال: حدثني سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرة[٥]، قال: حدثني أبي[٦]،

= لكن صالح بن رستم لم يخرج له البخاري إلا تعليقا، وهو: صالح بن رستم المزني مولاهم، أبو عامر الخَزَّاز، البصري، (ت ١٥٢هـ): صدوق كثير الخطأ. (التقريب: ٢٨٧٧).

فهذا إسنادٌ حسن.

وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (رقم ٢١٦).

(١) إسماعيل بن الحسن بن عبدالله بن الهيثم بن هشام الصَّرْصَرِي، أبو القاسم، (ت ٤٠٣هـ).

قال عنه البرقاني مَرّةً: «صدوق»، وأخرىٰ: «ثقة».

تاريخ بغداد (٦/ ٣١١ ـ ٣١٢)، والأنساب للسمعاني (٨/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨).

(٢) عبدالله بن شبيب الرَّبَعي، بصري نزل مكة وبغداد: علامة أخباري، لكنه متروك الحديث، فقد اتهمه ابن حبان وغيره، وقال عنه أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث».

انظر تاريخ بغداد (٩/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥)، ولسان الميزان (٣/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

(٣) قدامة بن محمد بن قدامة بن خَشْرم الأشجعي، المدني: صدوق يخطىء. (التقريب: ٥٥٦٤).

(٤) لم أجد له ترجمة، لكن أخرج له الحاكم في المستدرك (٢/ ٧٥)، مصحّحًا إسناد حديثه.

(٥) سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرة البَلَوِي، المدني، حليف الأنصار، مات بعد (١٤٠هـ): ثقة. (التقريب: ٢٢٤٢).

(٦) إسحاق بن كعب بن عُجْرة البَلَوِي، حليف الأنصار، (ت ٦٣هـ): مجهول الحال. (التقريب: ٣٨٤).

عن أبيه كعب بن عُجْرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ياكَعْبُ بنَ عُجْرة، النّاسُ غَادِيَان، فَمُشْتَرٍ نَفْسَه فمعتقها، ومُهْلِكٌ نَفْسَه فموبقها. ياكَعْبُ بنَ عُجْرة، الصَّلاةُ بُرْهَان، والصِّيَامُ جُنَّةٌ، والصَّدَقَةُ تُطْفِي الذُّنُوبَ كما يُطْفِي الماءُ النَّارَ»(١).

---

(١) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح من وجوه أخرى.

أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/ ١٤٥)؛ من طريق قدامة بن محمد به.

وأخرجه الترمذي (رقم ٦١٤، ٦١٥). والطبراني في الكبير (١٩/ ١٠٥ - ١٠٦)؛ من طريق عبيدالله بن موسى بن أبي المختار العبسي، عن غالب بن نجيح، عن أيوب بن عائذ الطائي، عن طارق بن شهاب، عن كعب بن عجرة رضي الله عنه.. بنحوه مطوّلاً، لكن دون قوله «الناس غاديان - إلىٰ قوله: - فموبقها».

وقال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث عبيدالله بن موسى وأيوب بن عائذ يضعف. وسألت محمدًا عنه؟ فلم يعرفه إلا من حديث عبيدالله بن موسى، واستغربه جدًّا».

وهذا الإسناد أقل أحواله الحُسْن، أمّا غالب بن نجيح أبو بشر الكوفي، فقال عنه الحافظ (التقريب: ٥٣٨٤): «مقبول». وذلك لأنّ الحافظ لم يذكر في التهذيب (٨/ ٢٤٤) إلاّ أن ابن حبان ذكره في الثقات. ولم يعتمد الحافظ تحسين الترمذي لحديثه الغريب هذا، وفاته ماهو أجلّ من ذلك، فقد قال عنه ابنُ معين - كما في سؤالات ابن الجنيد (رقم ٨٧٧) -: «ثقة».

وللحديث وَجْهٌ آخر:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/ ١٦٢)، والأوسط (رقم ٢٧٥١)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٥٥٦٧)، والبيهقي في الشعب (رقم ٥٧٦٢)؛ من طريق معتمر بن سليمان، عن عبدالملك بن أبي جميلة، عن أبي بكر بن بشير، عن كعب بن عجرة.. به مطوّلاً.

وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن أبي بكر بن بشير إلا عبدالملك، تفرّد به معتمر».

وعبدالملك بن أبي جميلة، قال عنه الحافظ (التقريب: ٤١٩٨): «مجهول». =

[١٦٣] حدثنا أبو القاسم ابن البُسْرِي البندار، إملاءً، قال: أخبرنا أبو الحسين محمد بن عبدالرحمن بن جعفر بن خُشْنَام الدِّيْنَوَرِيّ[١]، قراءة

= وأبو بكر بن بشير: ذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٥٨٦)، وأخرج له هذا الحديث في صحيحه.

قلت: فجهالتهما ترتفع بتصحيح ابن حبان لهما، ولا أقلّ من تحسين حديثهما.

وللحديث غير ما وجه آخر، لكنها شديدة الضعف. فانظر المعجم الكبير للطبراني (١٩/ ١٣٥ ـ ١٣٦، ١٤١)، والمعجم الصغير له (رقم ٦٢٥)، والتمهيد لابن عبدالبر (٢/ ٣٠٣).

لكن للحديث شاهدٌ من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما:

أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٢١، ٣٩٩)، والدارمي (رقم ٢٧٧٩)، ومعمر في الجامع (رقم ٢٠٧١٩)، وابن أبي الدنيا في محاسبة النفس (رقم ٤٧)، والبزار (الكشف: رقم ١٦٠٩)، وأبو يعلى في مسنده (رقم ١٩٩٩)، وابن حبان في صحيحه (رقم ١٧٢٣، ٤٥١٤)، والحاكم وصححه (١/ ٧٩) (٣/ ٤٧٩) (٤/ ١٢٧، ٤٢٢)، والبيهقي في الشعب (رقم ٥٧٦١)؛ من طريق عبدالله بن عثمان بن خُثَيم، عن عبدالرحمن بن سابط، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، أنه سمع النبي ﷺ يقول لكعب بن عجرة: «ياكعب بن عجرة...» ـ الحديث.

وهذا إسناد حسن، وقد صَرّح عبدالرحمن بن سابط بالسماع من جابر، كما عند أبي يعلى والبيهقي. وقد سئل يحيى بن معين ـ كما في تاريخه (رقم ٣٦٥) ـ: «سمع من جابر؟ قال: لا، هو مرسل». لكن خالفه ابن أبي حاتم، فقال في الجرح والتعديل (٥/ ٢٤٠): «روىٰ عن عمر رضي الله عنه: مرسل، وعن جابر بن عبدالله: متصل». وإثبات السماع هو مقتضى تصحيح ابن حبان والحاكم، وأيّده تصريحه بالسماع منه في هذا الحديث كما سبق، ولا نكارة في ذلك مع إدراكه لجابر، كما أثبته الحافظ ابن حجر في الإصابة (٥/ ١٥٠).

(١) توفي سنة (٣٩٢هـ). وكذا جاء اسم والد جدّه (خشنام) بالخاء المعجمة.

وثقه البرقاني والعتيقي. انظر تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٧٤).

عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبدالله بن غيلان الخَزَّاز[١]، قال: حدثنا أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي[٢]، قال: حدثنا أبو أسامة[٣]، قال: حدثنا علي بن علي[٤]، عن أبي المُتَوكِّل[٥]، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «مَامِنْ مُسْلِمٍ يدعو اللهَ عزّ وجل بدعوةٍ ليس فيها إِثْمٌ ولا قطيعةُ رَحِمٍ، إلا أعطاه اللهُ إحدى ثلاثٍ: إمّا أن يُعَجِّلَ له دَعْوَتَه، وإمّا أن يَدَّخِرَهَا له في الاخرة، وإمّا أن يَدْفَع عنه من السُّوء مِثْلَها»[٦].

---

(١) محمد بن عبدالله بن غيلان الخزّاز، أبو بكر السوسي، (ت ٣٢٢هـ).
قال عنه الدارقطني: «كان من ثقات المسلمين».
تاريخ بغداد للخطيب (٥/ ٤٤٥)، والأنساب للسمعاني (٧/ ٢٩٩).

(٢) محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي، أبو هشام الرفاعي، الكوفي، قاضي المدائن، (ت ٢٤٨هـ): ليس بالقوي. (التقريب: ٦٤٤٢).

(٣) حماد بن أسامة القرشي مولاهم، الكوفي، أبو أسامة، (ت ٢٠١هـ) وهو ابن ثمانين: ثقة ثبت. (التقريب: ١٤٩٥).

(٤) علي بن علي بن نِجَاد الرفاعي اليشكري، أبو إسماعيل البصري: لا بأس به، رمي بالقدر، وكان عابدًا. (التقريب: ٤٨٠٧).

(٥) علي بن داود، ويقال: ابن دُؤَاد، أبو المتوكِّل الناجي، البصري، (ت ١٠٨هـ وقيل قبل ذلك): ثقة. (التقريب: ٤٧٦٥).

(٦) إسناده ضعيف، والحديثُ صحيح من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٨)، والبخاري في الأدب المفرد (رقم ٧١٠)، وابن أبي شيبة (١٠/ ٢٠١)، وعبد بن حميد (المنتخب: رقم ٩٣٧)، والبزار (الكشف: رقم ٣١٤٤)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (رقم ٣٤٠٥، ٣٤٠٦)، والحاكم وصححه (١/ ٤٩٣)، والبيهقي في الدعوات (رقم ٣٢٩)؛ من طريق علي بن علي الرفاعي.. به.
وتوبع بما أخرجه البزار (الكشف: ٣١٤٣)، والطبراني في الدعاء (رقم ٣٥)؛ من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري.. به.

[١٦٤] حدثنا أبو القاسم ابن البسري، قال: أخبرنا أبو محمد الحسن ابن عثمان بن بَكْران بن جابر العَطَّار[١]، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبدالله الشافعي[٢]، قال: حدثنا أبو العباس الخُلْقَاني يزيدُ ابن محمد بن يزيدَ[٣]، قال: حدثنا الثقة، عن ابن عيينة، قال: حدثنا عبدالملك ابن أبجر[٤]، قال: قال علقمة بن لبيد[٥] لابنه: يابُنَيّ، إنّ نَازَعَتْكَ نَفْسُك إلىٰ صُحْبةِ الرجال، فاصْحَبْ من إذا صَحِبْتَهُ زَانَك، وإن خَدَمْتَهُ صَانَك، وإن مَرَّتْ بك بَلِيَّةٌ مَانَك[٦]. اصْحَبْ مَنْ إنْ قُلْتَ صَدَّقَ قَوْلَك، وإنْ أَصَبْتَ سَدَّدَ صَوَابَك. اصْحَبْ مَنْ إنْ رَأَى منك ثُلْمَةً سَدَّها، وإن بَدَتْ منك نعمةٌ عَدَّها، وإن مُدَّتْ يَدٌ إليك بِفَضْلٍ مَدَّها. اصْحَبْ من لا تَخْتَلِفُ عليك[٧] منه الطَّرَايِقُ.

---

(١) وُلد سنة (٣٣٠هـ)، وتوفي سنة (٤٠٥هـ).
قال الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٣٦٢): «كان ثقة صالحًا ديّنًا».
وانظر تاريخ الإسلام للذهبي (١١٢).

(٢) محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن عبدويه الشافعي، أبو بكر البغدادي البزّاز، صاحب الأجزاء الغيلانيّات، وُلد سنة (٢٦٠هـ)، وتوفي سنة (٣٥٤هـ).
وهو إمام حافظ، وثّقه وأثنى عليه الدارقطني والخطيب وغيرهما.
انظر: تاريخ بغداد (٥/ ٤٥٦ ـ ٤٥٨)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٩ ـ ٤٤).

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) عبدالملك بن سعيد بن حيان بن أبجر الكوفي: ثقة عابد. (التقريب: ٤٢٠٩).

(٥) لم أجد له ترجمة. لكنه نُسب في المصدر الذي أخرجه ـ كما يأتي ـ بـ (العُطَاردي).
وفي تاريخ بغداد للخطيب (١/ ٣٧٠) راوٍ يقال له: محمد بن أحمد بن الهيثم، وينتهي نسبه إلى علقمة بن لبيد بن نعيم بن عطارد بن حاجب بن زرارة التميمي.

(٦) مانك: قام بكفايتك. انظر القاموس المحيط ـ مون ـ (١٥٩٥).

(٧) في الأصل (عليه)، ووضع الناسخ عليها ضبّة، للدلالة علىٰ عدم استقامتها. والتصويب من مصدر تخريج الخبر.

قال عبدالملك بن / أبجر، ما أَرَى أراد هذا الرجلُ من ابنه إلاّ أَنْ لا [٢٨/ أ] يَصْحَبَ أحدًا أبدًا!! فقال سفيانُ: لا، ولٰكنّه أدرك الناسَ معهم هذه الاخلاقُ، ولَمْ يَدْرِ ماتُحْدِثُونَ مِنَ النَّذَالةِ[١]!!!.

آخِرُ حَدِيْثِ ابْنِ الْبُسْرِيّ

(١) إسناده ضعيف.

وأخرجه ابن قتيبة في عيون الأخبار (٣/ ٤)، قال: «حدثنا شيخٌ لنا، عن محمد بن مناذر، عن سفيان بن عيينة، قال: قال علقمة بن لبيد العطاردي لابنه...» ـ فذكره بنحوه وأطول منه. لٰكن دون كلامِ عبدالملك بن أبجر وجوابِ سفيان بن عيينه عليه.

وأخرجه المعافى بن زكريا في الجليس الصالح (٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)؛ بإسنادٍ آخر إلىٰ سفيان بن عيينة عن علقمة بن لبيد.. بنحوه.

شيخ آخر [التاسع عشر]

[١٦٥] **أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن الآبَنُوْسِيّ الصيرفي**(١)، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير المقري، المعروفُ بالكَتَّاني، قال: حدثنا عبدالله بن محمد (يعني: البغوي)، قال: حدثنا داود (يعني: ابنَ رُشَيد)، قال: حدثنا إسماعيل بن عيّاش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَقْرَأُ الحَايِضُ ولا الجُنُبُ شَيْئًا من القرآن»(٢).

---

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله (كذا جاء اسم جدّ أبيه «عبدالله» هنا، وفي صفحة تسمية مشايخه الملحقة بجزء الأحاديث المنتقاة؛ أمّا في مصادر ترجمته فجاء إسم والد جدِّه: علي) البغدادي، ابن الآبَنُوْسِيّ، أبو الحُسين الصيرفي. وُلد سنة (٣٨١هـ)، وتوفي سنة (٤٥٧هـ).

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١/ ٣٥٦): «كتبت عنه، وكان سماعه صحيحًا».

وانظر: الأنساب للسمعاني (١/ ٦٧ ـ ٦٨)، والمنتظم لابن الجوزي (٨/ ٢٣٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٤٣٦ ـ ٤٣٧).

(٢) إسناده ضعيف، وهو منكر.

وأخرجه الترمذي (رقم ١٣١)، وابن ماجه (رقم ٥٩٥)، وغيرهما؛ من طريق إسماعيل بن عياش.. به.

وقال الترمذي عقبه: «لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى ابن عقبه عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ. (ثم قال:) وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: إن إسماعيل بن عياش يروي عن أهل الحجاز وأهل العراق =

[١٦٦] أخبرنا أبو الحسين ابن الآبَنُوسِيّ، قال: أخبرنا أبو الحسين محمد بن عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن هارون، المعروف بابن أخي ميمي الدقاق، في قَطِيعة الرَّبيع[١]، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا داود بن رشيد أبو الفضل الخوارزمي، قال: حدثنا ابن عُلَيَّة[٢]، قال: حدثنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «ماحَقُّ ـ أو: ما نَوْلُ[٣] ـ امْرِىءٍ يَبِيْتُ لَيْلَتَيْن، وله مَالٌ يُرِيدُ أن يُوصِيَ فيه، إلاّ وَوَصِيَّتُهُ مكتوبةٌ عندَهُ»[٤].

= أحاديث مناكير، كأنه يضعّف روايته عنهم فيما ينفرد به، وإنما حديث إسماعيل ابن عياش عن أهل الشام».

وقال الإمام أحمد عن هذا الحديث في العلل (رقم ٥٦٧٥): «هذا باطل، أُنكره علىٰ إسماعيل بن عياش. يعني أنه وَهْمٌ من إسماعيل بن عياش».

وقال أبو حاتم الرازي ـ كما في العلل لابنه (رقم ١١٦): «هذا خطأ، إنما هو: عن ابن عمر قولَه».

وضعفه غيرهم: فانظر الخلافيات للبيهقي (٢/ ٢١ ـ ٢٩)، والتحقيق لابن الجوزي (رقم ١٦١)، والتلخيص الحبير لابن حجر (١/ ١٤٦ ـ ١٤٧).

(١) قطيعة الربيع: من أهمّ محالّ الكرخ بالجنوب الغربي من بغداد، سُمّيت باسم حاجب أبي جعفر المنصور: الربيع بن يونس. انظر خطط بغداد لمكسمليان شتريك (١٠١).

(٢) إسماعيل بن إبراهيم بن مِقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن عُلَيّة، (ت ١٩٣هـ)، وهو ابن ثلاث وثمانين: ثقة حافظ. (التقريب: ٤٢٠).

(٣) ما نَوْل: «أي: ما ينبغي له وما حظُّه أن (يفعل) كذا». النهاية لابن الأثير ـ نول ـ (٥/ ١٢٩).

(٤) إسناده صحيح. =

[١٦٧] أخبرنا أبو الحسين ابن الآبَنُوسِي، قال: حدثنا أبو بكر محمد ابن الحسن بن عبدان بن الحسن بن مهران الصيرفي[١]، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، إملاء، لست بقين من شعبان سنة أربع عشرة وثلاثماية، قال: حدثنا أبو عبدالله أحمد بن حنبل، قال: حدثنا رَوْحٌ، قال: حدثنا ابنُ جُرَيْج، قال: أخبرني موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»[٢].

[١٦٨] أخبرنا أبو الحسين ابن الآبَنُوسِي، قال: أخبرنا أبو الحسن علي ابن عمر بن أحمد الدارقطني الحافظ، قال: قري علىٰ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، وأنا أسمع: حدثكم محمد بن بَكَّار بن / الريَّان، قال: [٢٨/ ب]

= وأخرجه مالك (٢/ ٧٦١)، وأحمد (رقم ٥١١٨، ٥١٩٧، ٥٥١١، ٥٥١٣، ٥٩٣٠)، والبخاري (رقم ٢٧٣٨)، ومسلم (رقم ١٦٣٧)، وأبو داود (رقم ٢٨٦٢)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٩٧٤، ٢١١٨)، والنسائي (رقم ٣٦١٥، ٣٦١٦)، وابن ماجه (رقم ٢٦٩٩)، والدارمي (رقم ٣١٧٩)؛ كلّهم من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(١) ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٢١٤)، ولم يؤرّخ لوفاته، لكنه نقل عن شيخه الأزهري أنه قال عنه: «فوق الثقة».

(٢) إسناده صحيح.
وهو في كتاب الأشربة للإمام أحمد (رقم ١٨٩)، من رواية البغوي عن الإمام أحمد.
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٤٦٤٥، ٤٨٣٠، ٥٧٣٠، ٥٧٣١، ٦١٧٩، ٦٢١٨، ٦٢١٩)، ومسلم (رقم ٢٠٠٣)، وأبو داود (رقم ٣٦٧٩)، والترمذي وصححه (رقم ١٨٦١)؛ من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

حدثنا سعيد بن محمد الوراق[١]، عن يحيى بن سعيد[٢]، عن محمد بن إبراهيم التيمي[٣]، عن عايشة، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «السخي قريب من الله، بعيد من النار، قريب من الجنه. والبخيل بعيد من الله، بعيد من الجنة، بعيد من الناس، قريب من النار. والجاهل السخي أحب إلى الله عز وجل من العابد البخيل»[٤].

---

(١) سعيد بن محمد الوراق الثقفي، أبو الحسن الكوفي، نزيل بغداد: ضعيف. (التقريب: ٢٤٠٠).

(٢) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، تقدّم.

(٣) هو محمد بن إبراهيم بن الحارث، تقدّم. ونضيف هنا: أنه لم يسمع من عائشة رضي الله عنها، كما قال أبو حاتم الرازي (المراسيل لابن أبي حاتم: رقم ٦٩١)، والدارقطني في العلل (٥/ ١٠١/ ب) وفي السنن (١/ ١٤٤).

(٤) إسناده ضعيف، والحديث منكر، بل حُكم عليه بالوضع.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (رقم ٢٣٨٤، ووقع فيه خطأ مُحِيل وصوابه في مجمع البحرين: رقم ١٤١٦)، والخطيب في البخلاء (٣٧)؛ من طريق محمد بن بكار بن الريان، عن سعيد بن محمد الوراق، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، بإضافة: (عن أبيه).

وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى عن محمد عن أبيه عن عائشة، إلا سعيد بن محمد».

وللحديث وَجْهٌ آخر عن سعيد بن محمد الوراق: أخرجه الترمذي (رقم ١٩٦١)، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ١١٧)، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار ـ مسند عمر ـ (رقم ١٦٣)، والخرائطي في مساوىء الأخلاق (رقم ٣٧٢)، وابن حبان في روضة العقلاء (٢٣٥)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٤٠٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ١٠٨٥٢)، والخطيب في البخلاء (٣٦)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٨٠)؛ كلّهم من طريق سعيد بن محمد الورّاق، عن =

= يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه.. به.

وقال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة إلا من حديث سعيد بن محمد. وقد خولف سعيد بن محمد في رواية هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، وإنما يُروى عن يحيى بن سعيد عن عائشة شيءٌ مرسل».

وقال العقيلي عقبه: «ليس لهذا الحديث أصل من حديث يحيى، ولا من حديث غيره».

وقال ابن حبان عقبه: «إن كان حفظ سعيد بن محمد إسناد هذا الخبر فهو غريب غريب».

وقال ابن عدي عقبه: «اختُلف فيه على يحيى بن سعيد، وكل الاختلاف فيه عليه ليس بمحفوظ».

وقال البيهقي عقبه: «تفرد به سعيد بن محمد، وهو ضعيف». ثم ذكر الاختلاف فيه وقال: «وكل ذلك غير محفوظ».

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ـ كما سبق ـ وأعلّه بسعيد بن محمد.

وممن ضعّف هذا الحديث أيضًا الإمام أحمد، حيث قال ـ كما في العلل برواية المرُّوذي (رقم ٢٧٩) ـ وسئل عن سعيد الوراق: «لم يكن بذاك، وقد حكوا عنه حديثًا منكرًا: عن يحيى بن سعيد، عن عروة، عن عائشة: شيءٌ في السخاء».

وقال عنه أبو حاتم ـ كما في العلل لابنه (رقم ٢٣٥٣) ـ: «حديث منكر».

وفصّل الدارقطني الاختلاف فيه في كتاب العلل (رقم ١٥٣٠)، ونقل ابن الجوزي في الموضوعات عنه أنه قال: «لهذا الحديث طرق لا يثبت منها شيءٌ بوجه».

ثم بعد هؤلاء جميعهم يحاول السيوطي الدفاعَ عن هذا الحديث في كتابيه: اللآلىء المصنوعة (٢/ ٩١ ـ ٩٣)، والنكت البديعات (رقم ٢٠٧)، بذكر طُرُقٍ لا تُسمن ولا تغني من جوع. ولكن السيوطي لم يُصرّح بقبول الحديث، وكأنه

[١٦٩] أخبرنا أبو الحسين ابن الآبنوسي، قال: أخبرنا أبو حفص الكتاني، قال: حدثنا أبو القاسم ابن منيع، قال: حدثنا محمد بن حُمَيد الرازي(١)، قال: حدثنا إبراهيم بن المختار(٢)، قال: حدثنا عنبسة بن الازهر(٣)، عن سَلَمة بن كُهَيْل(٤)، عن كُرَيْب(٥)، عن أم سلمة، قالت: «مر النبي ﷺ بغلام يُقال له رباح يُصَلِّي، ينفخ في موضع السجود، فقال: يارباحُ، لا تنفخ، مَنْ نَفَخَ فقد تكلَّمَ»(٦).

= إنما يُعارض الحكمَ عليه بالوضع فقط. فإن كان هذا مراده، فالأمر هيّن، لكن الحديث يبقى منكرًا لا يُعتبر به.

(١) محمد بن حميد بن حَيَّان الرازي، (ت ٢٤٨هـ): حافظ ضعيف، وكان ابنُ معين حَسَنَ الرأي فيه. (التقريب: ٥٨٧١).
وأمّا الذهبي فقال عنه في الكاشف (رقم ٤٨١٠): «وثّقه جماعة، والأولى تَرْكُهُ».
والأمر كما قال الذهبي، أنه متروك الحديث، فانظر التهذيب (٩/ ١٢٧ ـ ١٣١).

(٢) إبراهيم بن المختار التميمي، أبو إسماعيل الرازي، (ت ١٨٢هـ): صدوق ضعيف الحفظ. (التقريب: ٢٤٧).

(٣) عَنْبَسَة بن الأزهر الشيباني، أبو يحيى الكوفي، قاضي جرجان: صدوق ربما أخطأ. (التقريب: ٥٢٣٢).

(٤) سلمة بن كهيل الحضرمي، أبو يحيى الكوفي: ثقة يتشيّع. (التقريب: ٢٥٢١).

(٥) كُرَيْب بن أبي مسلم مولى ابن عباس، المدني، أبو رِشْدِين، (ت ٩٨هـ): ثقة. (التقريب: ٥٦٧٣).

(٦) إسناده شديد الضعف.
وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (رقم ٥٤٨)؛ من طريق عنبسة بن الأزهر.. به. =

= وضعّفه البيهقي ـ كما في نصب الرايه (٢/ ١٠١) ـ، وعبدالحق في الأحكام الوسطى (٢/ ٧)، بتفرّد عنبسة بن الأزهر به، وهو أهلٌ لردّ تفرّده بمثل هذا الحكم، فكيف إذا خالف؟!.

وقد ذُكر لعنبسة مُتابِع: فقد أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابه (١/ ٢٤٦/ أ)؛ من طريق الجارود النيسابوري عن سلمة بن كهيل... به.

لكن الجارود بن يزيد العامري النيسابوري (ت ٢٥٣هـ): كذّبه أبو أسامة وأبو حاتم والعقيلي والحاكم، وتركه جماعة، كما في لسان الميزان (٢/ ٩٠ ـ ٩١).

فهذه المتابعة لا تصلح للمتابعة.

وأمّا مخالفة عنبسة بن الأزهر ففي متن الحديث: فقد أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٣٠١، ٣٢٣)، والترمذي (رقم ٣٨١، ٣٨٢)، وأبو يعلى (رقم ٦٩٥٤)، والطوسي في مختصر الأحكام (رقم ٣٥٢، ٣٥٣)، والطبراني في الكبير (٢٣/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥) وفي مسند الشاميين (رقم ١٩٠٣)، وابن حبان في صحيحه (رقم ١٩١٣)، والحاكم وصححه (١/ ٢٧١)، والبيهقي (٢/ ٢٥٢)، وابن عبدالبر في الاستذكار (رقم ٨٥٤٢، ٨٥٤٣)؛ من طريق أبي صالح مولى طلحة عن أم سلمة: أنّها رأت نسيبًا لها ينفخ إذا أراد أن يسجد، فقالت: إنّ رسول الله ﷺ قال لغلام يقال له رباح: «تَرِّبْ وَجْهَكَ».

والحديث ضعفه الترمذي والبيهقي وغيرهما لأنهم رووه من طريق ميمون أبي حمزة الأعور، وهو ضعيف، كما قال الحافظ في التقريب (رقم ٧١٠٦).

لكن للحديث وجوه أخرى سالمةٌ من هذه العلّة، ويبقى فيها أنّ أبا صالح مولىٰ طلحة لم يوثقه غير ابن حبان بذكره في الثقات وبإخراج حديثه هذا في صحيحه. فانظر التهذيب (١٢/ ١٣٢)، وأيضًا فقد صحّح له الحاكم، كما سبق.

والحديث عندي من حديث أبي صالح عن أمّ سلمة قابل للتحسين، وليس فيه نكارة اللفظ السابق.

ومخالفة هذا اللفظ للفظ السابق: أنّ ذلك اللفظ يقتضي بُطلانَ الصلاة

[١٧٠] أخبرنا أبو الحسين، قال: أخبرنا أبو الحسين محمد بن عبدالله الدقاق، المعروف بابن أخي ميمي، قال: حدثنا عبدالله (يعني: البغوي)، قال: حدثنا داود (يعني: ابن رُشَيْد)، قال: حدثنا حفص[١]، عن[٢] عبدالملك[٣]، عن عطاء[٤]، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه، قال: «تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فأتيتُ النبيَّ ﷺ، فقال: ياجابر، تزوّجتَ؟ قلتُ: نعم، يارسول الله. قال: بِكْرًا أم ثَيِّبًا؟ فقلتُ: لا، بل ثَيِّبٌ، قال: أَفَلَا بِكْرًا تُلَاعِبُها وتُلَاعِبُك؟! وقال: تُنْكَحُ المَرْأَةُ: على دِيْنِها، وعلى مَالِها، وعلى حَسَبِها،

= بالنفخ؛ لأنّه كلام، وهذا حُكْمٌ تفرّد به هذا الحديث، وتخالفه سننٌ صحيحة.
أمّا هذا اللفظ الأخير: «تَرِّبْ وجْهك» فإنما يُستفاد منه استحباب السجود علىٰ الأرض، فهو نحو النهي عن مسح الحصى، وأكثر ما يفيده في النفخ أنه مكروه.
وانظر لتحرير هذه المسأله: صحيح البخاري، مع فتح الباري (٣/ ١٠١ ـ ١٠٣ رقم ١٢١٣ ـ ١٢١٤)، ونيل الأوطار للشوكاني (٢/ ٣٦٦ ـ ٣٦٨).

(١) هو حفص بن غياث، تقدم.

(٢) تحرّفت في الأصل إلىٰ (بن)! وليس في الرواة من هذه الطبقة من يقال له حفص ابن عبدالملك، ثم الحديث معروف ـ كما يأتي ـ من حديث عبدالملك ابن أبي سليمان عن عطاء، وحفص بن غياث يروي عن عبدالملك بن أبي سليمان ويروي عنه داود بن رُشيد.

(٣) عبدالملك بن أبي سليمان ميسرة العَرْزَمي: ١٤٥هـ: صدوق له أوهام. (التقريب: ٤٢١٢).
وأمّا الذهبي فقدّم ترجمته في الميزان (٢/ ٦٥٦) برمز (صح) للدلالة علىٰ أن العمل علىٰ تصحيح حديثه، ثم قال عنه: «أحد الثقات المشهورين».
والأمر كما قال الذهبي، وانظر دفاعًا قويًّا عنه في نصب الراية للزيلعي (٤/ ١٧٤)، وتهذيب السنن لابن القيم (٥/ ١٦٥ ـ ١٦٧)؛ وانظر التهذيب (٦/ ٣٩٦ ـ ٣٩٨).

(٤) هو عطاء بن أبي رباح، وتقدّم.

وعلىٰ كَمَالِها؛ فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَدَاكَ[١]!»[٢].

[١٧١] أخبرنا أبو الحسين ابن الآبَنُوسي، قال: أخبرنا أبو بكر محمد ابن الحسن بن عبدان الصيرفي، قال: حدثنا الحُسين بن إسماعيل القاضي، قال: حدثنا يعقوب[٣]، قال: أخبرنا يزيد[٤]، قال: أخبرنا شعبة، عن هشام ابن زيد بن أنس[٥]، عن أنس رضي الله عنه: «أن جاريةً خَرَجَتْ عليها أَوْضَاحٌ[٦]، فَأَخَذَهَا يهودي، فَرَضَخَ[٧] رَأْسَهَا، وأخذَ ما عليها. فَأُتِيَ بها

---

(١) تربت يداك: يُقال: «تَرِب الرجل، إذا افتقر، أي لَصِق بالتراب. وأترب إذا استغنى. وهذه الكلمة جارية علىٰ ألسنة العرب لايريدون بها الدعاء علىٰ المُخَاطَب ولا وُقُوع الأمر به، كما يقولون: قاتله الله». هذا كلام ابن الأثير، ثم أضاف معاني أخرى، رجّح ماسبق منها، وأنه لَفْظٌ ظاهره الذم وحقيقته الدعاء له وترغيبُه في الفعل وحثّه عليه. (النهايه لابن الأثير: ـ ترب ـ ١/ ١٨٤ ـ ١٨٥).

(٢) إسناده صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٠٢)، ومسلم (٢/ ١٠٨٧)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ١٠٨٦)، والنسائي (رقم ٣٢٢٦)، وابن ماجه (رقم ١٨٦٠)، والدارمي (رقم ٢١٧٧)؛ من طريق عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر رضي الله عنه.. به.

(٣) يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد العبدي مولاهم، أبو يوسف الدورقي، (ت ٢٥٢هـ)، وله ست وثمانون سنه: ثقة، وكان من الحفاظ. (التقريب: ٧٨٦٦).

(٤) هو يزيد بن هارون، تقدم.

(٥) هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصاري: ثقة. (التقريب: ٧٣٤٣).

(٦) الأوضاح: «هي نوع من الحُلِيّ يُعمل من الفضّة، سُمِّيت بها لبياضها، واحِدُها: وَضَحٌ». النهايه لابن الأثير ـ وضح ـ (٥/ ١٩٦).

(٧) «الرَّضْخُ: الدَّقُّ والكَسْر». النهاية لابن الأثير ـ رضخ ـ (٢/ ٢٢٩).

رسولُ الله ﷺ وبها رَمَقٌ، فقال لها رسولُ الله ﷺ: مَنْ قَتَلَكِ؟ فُلانٌ؟ فقالت براسِها: لا، قال: / فلانٌ؟ فقالت براسِها: لا، قال: فلانٌ اليهودي؟ فقالت [٢٩/ أ] براسها: نَعَمْ. فَأَخَذَهُ رسولُ الله ﷺ، فَرَضَخَ رَأْسَه بَيْنَ حَجَرَيْنِ»(١).

[١٧٢] أخبرنا أبو الحسين ابن الآبنوسي، قال: أخبرنا أبو الحسن علي ابن عمر الحافظ الدارقطني، قال: حدثنا أبو عبدالله عُبَيْدُالله بن عبدالصمد ابن المهتدي بالله(٢)، إملاءً.

قال الدارقطني: وحدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد المصري(٣)، إملاءً.

قالا: حدثنا أبو زيد عبدالرحمن بن حاتم المرادي(٤)، قال: حدثنا

---

(١) إسناده صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٧١، ٢٠٣)، والبخاري (رقم ٥٢٩٥، ٦٨٧٧، ٦٨٧٩)، ومسلم (رقم ١٦٧٢)، وأبو داود (رقم ٤٥٢٩)، والنسائي (رقم ٤٧٧٩)، وابن ماجه (رقم ٢٦٦٦)؛ من طريق شعبة.. به.

(٢) عبيدالله بن عبدالصمد بن محمد (المهتدي بالله) بن هارون (الواثق) بن محمد (المعتصم) بن هارون (الرشيد) العباسي، أبو عبدالله، (ت ٣٢٣هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٣٥١ ـ ٣٥٢): «كان ثقة، وكان يتفقّه للشافعي».

(٣) علي بن محمد بن أحمد بن الحسن البغدادي، أبو الحسن، المعروف بالمصري لإقامته مُدّةً بمصر، (ت ٣٣٨هـ)، وله نيّفٌ وثمانون سنة.
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٧٥ ـ ٧٦): «كان ثقةً أمينًا عارفًا، جمع حديث الليث بن سعد وابن لهيعة، وصنّف كتبًا كثيرةً في الزهد، وكان له مجلس يتكلّم فيه بلسان الوعظ».

(٤) عبدالرحمن بن حاتم المرادي المصري، أبو زيد، (ت ٢٩٤هـ). =

هارون بن عبدالله الزهري قاضي مصر[١]، سنة ست وعشرين ومايتين، قال: رَفَعَ الواقدي[٢] إلى المامون رُقْعَةً، فذكر فيها غَلَبَةَ الدين، وغَمَّهُ بذلك،

= قال عنه ابن يونس: «تكلموا فيه»، وقال مسلمة بن القاسم: «ليس عندهم بثقة»، وقال ابن الجوزي: «متروك الحديث»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ما علمتُ به بأسًا»؛ قلت: من سبقوا علموا به بأسًا، وفيهم ابن يونس أعلم الناس بأهل مصر.

وكان قد تحرّفت نسبته في الأصل إلى (الرازي)، وهي محرّفة عن (المرادي)، فالرجل مصري لا رازي، ثم هي على الصواب في المصدر الناقل عن المشيخة، وفي مصدر المشيخة أيضًا.

وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٩٣)، ولسان الميزان (٣/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩).

(١) هارون بن عبدالله بن محمد بن كثير الزهري، أبو يحيى المديني، القاضي المالكي، (ت ٢٣٢هـ).

وهو إمام فقيهٌ، من أقعد الناس بمذهب مالك، ولي القضاء فعدل وحُمدت سيرته، ثم ابتُلي بامتحان الناس علىٰ القول بخلق القرآن، فتابع تقيّةً، ثم تسامحَ في امتحان الناس، فثقُل أمره علىٰ ابن أبي دؤاد، فعُزل عن القضاء، ثم تُشُدِّدَ علىٰ الناس بعده على يد القاضي الذي خَلَفَهُ، فكان يَحْمَدُ اللهَ على عَزْله عن القضاء وعدم حصول ذلك في مُدَّةِ ولايته للقضاء. وهو من شيوخ الفسوي، والفسوي ممن لا يروي إلا عن الثقات عنده، كما قال هو نفسه.

انظر لترجمته: المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ٤٢٢، ومقدمة التحقيق في ١/ ١٢)، وفتوح مصر لابن عبدالحكم (٢٤٦ ـ ٢٤٧)، وتسمية قضاة مصر للكندي (٣٣٤ ـ ٣٣٨)، وتاريخ بغداد للخطيب (١٤/ ١٣ ـ ١٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣٧٧ ـ ٣٧٨)، ولسان الميزان (٦/ ١٧٩ ـ ١٨٠)، ورفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر (٤٤٧ ـ ٤٥٥ رقم ٢٤٠).

(٢) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، الواقدي، المدني، القاضي، نزيل بغداد، (ت ٢٠٧هـ)، وله ثمان وسبعون: متروك مع سعة علمه. (التقريب: ٦٢١٥).

(وقال ابن المهتدي: وقِلَّةَ صَبْرِه عليه). فوقَّعَ المامونُ على ظَهْرِ رُقْعَتِه: أنت رجلٌ فيك خَلَّتَان: السَّخَاءُ والحَيَاءُ، فأمّا السَّخَاءُ فهو الذي أطلق ما ملكتَ (وقال ابن المهتدي: أطلق ما في يدك)، وأمّا الحياءُ فهو الذي مَنَعَك من تَبْلِيغِنا ما أنت عليه. وقد أمرنا لك بكذا وكذا، فإن كُنَّا أَصَبْنَا إرادتَك فَازْدَدْ في بَسْطِ يَدِك، وإن كُنَّا لم نُصِبْ إرادتَك فَبِجَنَايَتِكَ علىٰ نَفْسِك، (وقال المصري: فازْدَدْ في بَسْطِ يدك، فإن خزاينَ الله مفتوحة)[1]. (وقالا جميعًا:) وأنت حدثتني، وأنت علىٰ قضاءِ الرشيد، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ قال للزبير: «يازُبيرُ، إن مفاتحَ الرِّزْقِ بإزَاءِ العرش (وقال المصري: إن بابَ الرزق مفتوحٌ بإزاء العرش)، (وقالا جميعًا:) يُنْزِلُ اللهُ للعباد (وقال المصري: إلى العباد) أرزاقَهم على قَدْرِ نَفَقَاتِهم، فَمَنْ قَلَّلَ قُلِّلَ لَهُ، ومن كَثَّرَ كُثِّرَ لَهُ»[2].

---

(١) يعني أنه في رواية المصري قال: «فإن كنّا أصبنا إرادتك، فازدد في بَسْطِ يدك، فإن خزائن الله مفتوحه»، ولم يأتِ في رواية المصري قوله: «فإن كنا لم نصب إرادتك، فبجنايتك على نفسك».

(٢) إسناد القصّة ضعيف إلى الواقدي، وأما الحديث بإسنادها فشديد الضعف، وقد حُكم عليه بالوضع.

وهو في كتاب المستجاد للدارقطني (رقم ٧٧).

وأخرجه النجيب الحراني في مشيخته (٢/ ٦٢٩ ـ ٦٣١ رقم ٣٥٣)؛ من طريق أبي بكر الأنصاري به.

وأخرجه الدارقطني في الأفراد ـ أطراف الغرائب لابن طاهر ـ (رقم ١١٢٧)، وأبو القاسم علي بن المحسن التنوخي في فوائده ـ نقلاً عن رفع الإصر لابن حجر ـ (٤٥٤ ـ ٤٥٥)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ١٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (١٥/ ٨٠٣ ـ ٨٠٤)؛ من طريق عبدالرحمن بن حاتم المرادي به. =

قال الواقدي: وكنتُ أُنْسِيْتُ هذا الحديث، فكانت مُذاكَرَتُهُ إيّايَ به أعجب إليَّ من الجايزة (وقال المصري: فكانت تَذْكِرَتُهُ إيّايَ أحبَّ إليّ من جايزته).

(وقالا جميعًا:) قال هارون بن عبدالله القاضي: بلغني أن الجايزة كانت ماية ألف، وكان ذِكْرُ هذا الحديث أعجبَ إلى الواقدي منها (وقال المصري: من ماية ألف)!!.

آخِرُ حَدِيْثِ أَبِي الحُسَيْنِ ابْنِ الآبَنُوْسِيّ / [٢٩/ ب]

= وحكم الدارقطني بتفرّد هارون بن عبدالله به.

لكن أخرجه أبو القاسم التيمي في الترغيب والترهيب (رقم ١٥٢٨)؛ من طريق واقد بن محمد الواقدي، عن أبيه.. بنحوه.

وأخرجه الزبير بن بكار في الموفقيات (رقم ٦٠)، مقتصرًا على كلام المأمون، دون الحديث المرفوع؛ من طريق مصعب بن عبدالله بن مصعب الزبيري، عن الواقدي.

وللحديث وجه آخر: أخرجه ابن عدي (٤/ ١٨٥)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/ ٧٣)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٧٩)؛ وفي إسناده عبدالله ابن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير، وهو متروك الحديث (لسان الميزان: ٣/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)؛ ولذلك أعلّ كُلّ من ابن عدي وابن الجوزي الحديثَ به.

وأُقِرَّ ابنُ الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع من: السيوطي في اللآلىء المصنوعة (٢/ ٩١)، وابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة (٢/ ١٢٩)، والشوكاني في الفوائد المجموعة (رقم ٢٠٩).

شيخ آخر [العشرون]

[١٧٣] أخبرنا أبو الحسن جابر بن ياسين بن الحسن بن مَحْمُوْيَه العَطّار(١)، بقراءتي عليه، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير الكَتَّاني المقري، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا عُبيدالله بن محمد العَيْشِي، قال: حدثنا أبو المقدام هشام بن زياد(٢)، قال: حدثنا محمد بن كعب القُرَظِي، قال: عَهِدْتُ عمر بن عبدالعزيز(٣) وهو أميرٌ علينا بالمدينة للوليد بن

---

(١) جابر بن ياسين بن الحسن بن محمد بن أحمد بن مَحْمُويه العَطّار، أبو الحسن، الجِنَّائي، وُلد سنة (٣٨٣هـ)، وتوفي سنة (٤٦٤هـ).
قال الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠): «كتبت عنه، وكان سماعه صحيحًا».
وقال السمعاني في الأنساب (٤/ ٢٧٦): «ثقة».
وقال ابن الجوزي في المنتظم (٨/ ٢٧٤): «كان ثقة من أهل السنّة».
وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٤٦ ـ ١٤٧)، وسير أعلام النبلاء له (١٨/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٢/ ١٥٤).
و(مَحْمُوْيه): كذا ضُبطت في المخطوطة، بسكون الواو وضَمّ ما قبلها، علىٰ طريقة المحدّثين في ضبط أمثالها من الأعلام المختومة بـ (ويه).

(٢) هشام بن زياد بن أبي يزيد، وهو هشام بن أبي هشام، أبو المقدام، ويقال له أيضًا: هشام بن أبي الوليد، المدني: متروك. (التقريب: ٧٣٤٢).

(٣) عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان =

عبدالملك[١]، وهو شابٌّ غليظ، مُمْتَلِى الجِسْم. فَلَمَّا اسْتُخْلِفَ أَتَيْتُهُ لِخُنَاصِرَةَ[٢]، فدخلتُ عليه، وقد قَاسَى ما قاسى! فإذا هو قد تَغَيَّرَتْ حَالُهُ عَمّا كان، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إليه، لا أكادُ أَصْرِفُ بَصَرِي عنه. فقال: إنّك لَتَنْظُرُ إِلَيَّ نَظَرًا ما كُنْتَ تَنْظُرُهُ إليَّ مِنْ قَبْلُ يَا ابنَ كَعْبٍ؟! قال: قلتُ: تُعْجِبُنِي[٣]، قال: فما أَعْجَبَكَ؟ قلتُ: لِمَا حَالَ لَوْنَكَ، ونَفَى مِنْ شَعْرِكَ، ونَحَلَ مِنْ جَسَدِكَ! قال: فقال: كيف لو رَأَيْتَنِي في قَبْرِي؟! وَفَمِي بعد ثلاثٍ صديدًا ودُودًا، كُنْتَ مِنّي أَشَدَّ نُكْرَةً. ثم قال لي: أَعِدْ عَلَيَّ حديثًا حَدَّثْتَنِيه عن ابن عباس؟ [قال: قلت: حدثني ابن عباس][٤]، أن رسول الله ﷺ قال: «إن لكل شيءٍ شَرَفًا، وإن أَشْرَفَ المجالسِ ما استُقْبِلَ به القِبْلة. وإنما تُجَالِسُون

= كالوزير، وولي الخلافة بعده، فعُدَّ مع الخلفاء الراشدين، (ت ١٠١هـ)، وله أربعون سنة، ومُدّة خلافته سنتان ونصف. (التقريب: ٤٩٧٤).

(١) الوليد بن عبدالملك بن مروان بن الحكم الأموي، الخليفة، أبو العباس، اتسعت رقعة العالم الإسلامي في خلافته (التي امتدّت لعشر سنين) اتساعًا عظيمًا، (ت ٩٦هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

(٢) كذا في الأصل باللام، وفي المصادر الأخرى (بخناصرة) بالباء. لكن لما في الأصل توجيه صحيح، فاللام تأتي بمعنى (إلى) و(في)، انظر مغني اللبيب لابن هشام (٢٨٠).

وخُنَاصِرة: بليدةٌ من أعمال حلب، تقع إلى الغرب منها، وتبعد عنها مسافة سبع وخمسين كيلاً. انظر معجم البلدان لياقوت (٢/ ٣٩٠)، وبغية الطلب لابن العديم، مع حاشية تحقيقه (١/ ١١٥ ـ ١١٧).

(٣) كذا في الأصل: (تعجبُني) بالتاء في أوله، وفي غير ما مصدر آخر: (لعجبي)، باللام، وهي أوفق.

(٤) مابين معقوفتين ساقطٌ من الأصل، فوضع الناسخُ ضبّةً في موطنه، واستدركته من مصادر تخريج الحديث؛ والسياقُ أيضًا يدلّ عليه.

بالامانة. ولا تُصَلُّوا خَلْفَ النايم ولا المتحدِّث. واقتلوا الحيَّةَ والعَقْرَبَ، وإن كنتم في صلاتكم. ولا تَسْتُرُوا الجُدُرَ بالثياب. ومَنْ نَظَر في كتاب أخيه بغير إذنه، فكأنما ينظر في النّارِ. ومَنْ أحبَّ أن يكون أَقْوى الناسِ، فليتوكَّلْ على الله؛ ومن أحبَّ أن يكون أكرمَ الناس، فَلْيَتَّقِ اللهَ عَزَّ وَجَلّ؛ ومَنْ أحبَّ أن يكون أَغْنَى الناسِ، فليكن بما في يَدَيِ اللهِ أَوْثَقَ منه بما في يَدِهِ. ألا أُنبيكم بشراركم؟ قالوا: نعم، يارسولَ الله، قال: مَنْ يُبْغِضُ النّاسَ ويُبْغِضُونَه. قال: أَفَأُنْبِيُكُم بِشَرٍّ من هذا؟ قالوا: نعم، يارسولَ الله، قال: مَنْ لا يُقِيلُ عَثْرَةً، ولا يَغْفِرُ ذَنْبًا. أفأنبيكم بِشَرٍّ من هذا؟ قالوا: نعم، يارسولَ الله، قال: مَنْ لا / يُرْجَى خَيْرُهُ، ولا يُؤْمَنُ شَرُّهُ. إن عيسى بنَ مريم (عليه السلام) قال في [٣٠/ أ] بني إسرائيل، فقال: يابني إسرائيل، لا تَكَلَّمُوا بالحِكْمَةِ عند الجُهّالِ فتظلموها، ولا تَمْنَعُوها أَهْلَها فتظلموهم، ولا تَظْلِموا ظالمًا، ولا تُكَافُوا ظالمًا؛ فَيَبْطُلَ عَمَلُكم عند رَبِّكم. يابني إسرائيل، الامرُ ثَلاثٌ: أَمْرٌ بَيِّنٌ رُشْدُهُ فَاتَّبِعُوه، وأَمْرٌ بَيِّنٌ غَيُّهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وأَمْرٌ اخْتُلِفَ فيه فَرُدُّوهُ إلى الله عَزّ وجَلّ»[(١)].

---

(١) إسناده شديد الضعف، وعلامات الوضع باديةٌ عليه، ولذلك حكم عليه الذهبي بالبطلان.

وأخرجه ابن ماجه ـ مختصرًا، ليس فيه إلا النهي عن الصلاة خلف النائم والمتحدّث ـ (رقم ٩٥٩)، وعبد بن حميد (رقم ٦٧٥)، وعبدالله بن أحمد في زوائده على الزهد لأبيه (رقم ١٧١٢)، والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، وابن حبان في المجروحين ـ مقتصرًا علىٰ الوعيد لمن نظر في كتاب أخيه ـ (٣/ ٨٨ ـ ٨٩)، وابن عدي في الكامل (٧/ ١٠٦)، والطبراني (رقم ١٠٧٨١)، والآجري في أخبار عمر بن عبدالعزيز (٧٣ ـ ٧٥)، والحاكم، ولم يصحّحه، لكنه قال بعد روايته من وجهين: «ولم أستجز إخلاء هذا الموضع منه، فقد جمع آدبًا كثيرة» (٤/ ٢٧٠)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب =

قال أبو القاسم (يعني: البغوي): روى هذا الحديث: عباد بن عباد[1]،

= السامع (رقم ١٢٠٤)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ١٠٢٠، ١٠٢١)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (رقم ١١٧)، وابن البخاري في مشيخته (١١٨ ـ ١١٩)؛ من طريق هشام بن زياد.. به.

ولما أخرجه أبو داود ـ مختصرًا ـ (رقم ١٤٨٥)، من طريق رجل مبهم عن محمد بن كعب القرظي.. بنحوه، قال عقبه: «رُوي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب، كلّها واهية، وهذا الطريق أمثلها، وهو ضعيف أيضًا».

وقال العقيلي عقبه من طريق هشام بن زياد: «وليس لهذا الحديث طريق يثبت».

وتعقّب الذهبي في تلخيص المستدرك إخراجَ الحاكم له بقوله: «هشام متروك، ومحمد بن معاويه (وهو راوي الوجه الثاني عند الحاكم) كذّبه الدارقطني، فبطل الحديث».

وقد كشف عفّانُ بن مسلم عِلّةَ هذا الخبر، بما أخرجه مسلم في مقدّمة صحيحه (١/١٨)، والعقيلي في الضعفاء (٤/٣٣٩ ـ ٣٤٠). قال مسلم: «سمعت الحسن بن علي الحُلْواني يقول: رأيت في كتاب عفّان حديثَ هشام أبي المقدام: حديثَ عمر بن عبدالعزيز؛ قال هشام: حدثني رجلٌ يقال له يحيى بن فلان، عن محمد بن كعب. قال: قلت لعفّان: إنهم يقولون: هشامٌ سمعه من محمد بن كعب؟ فقال: إنما ابتُلي من قِبَلِ هذا الحديث، كان يقول: حدثني يحيى عن محمد، ثم ادّعى بَعْدُ أنه سمعه من محمد!!».

قلت: ومصداقًا لقول الحُلواني، فقد أخرجه ابن سعد في الطبقات (٥/ ٣٧٠)، قال: «أخبرنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا أبو المقدام هشام، قال: حدثني يحيى ابن فلان، قال: قدم محمد بن كعب القرظي علىٰ عمر...».

وللحديث بعد هذا وجوه أخرى، كلّها أشد ضعفًا منه، كما قال أبو داود والعقيلي.

(١) عباد بن عباد بن حبيب بن المهلّب بن أبي صفرة الأزدي المهلّبي، أبو معاوية البصري، (ت ١٧٩هـ أو بعدها بسنة): ثقة ربما وهم. (التقريب: ٣١٤٩). =

والمُعَافَى بن عمران[١]، وموسى بن خلف العَمِّي[٢]، ويزيد بن هارون؛ كلهم عن هشام بن زياد، بنحو هذا الحديث.

[١٧٤] أخبرنا جابر، قال: أخبرنا أبو حفص الكَتَّاني، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا أبو نصر التَمَّار، قال: حدثنا كَوْثَرُ بن حكيم، عن نافع، عن ابن عمر، أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من اغْبَرّت قَدَمَاهُ في سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلّ حَرَّمَهُمَا اللهُ على النّارِ»[٣].

= وروايته التي أشار إليها البغوي أخرجها القضاعي في مسند الشهاب (رقم ١٠٢١).

(١) المعافى بن عمران الأزدي الفهمي، أبو مسعود الموصلي، (ت ١٨٥هـ أو ١٨٦هـ): ثقة عابد فقيه. (التقريب: ٦٧٩٣).

ولم أجد روايته لهذا الحديث عن هشام بن زياد، ولا ذُكر في الرواة عنه، بل وجدته يروي هذا الحديث عن موسى بن خلف العَمّى عن هشام بن زياد، كما في الكامل لابن عدي (٧/ ١٠٦).

(٢) موسى بن خلف العَمِّي، أبو خلف البصري: صدوق عابد له أوهام. (التقريب: ٧٠٠٧).

وأخرج روايتَه ابنُ عدي، كما في التعليقة السابقة.

(٣) إسناده شديد الضعف، لحال كوثر بن حكيم.

وأخرجه البزار (رقم ٢٢)، وأبو بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي في مسند أبي بكر (رقم ٢١)، وابن عدي في الكامل (٦/ ٧٧)، وأبو طالب العُشَاري في جزء أبي القاسم البغوي (رقم ٢١)، وأبو عبدالله ابن الحطاب الرازي في مشيخته (رقم ١٠)؛ كلهم من طريق أبي نصر التمار، عن كوثر بن حكيم.. به.

وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث إنما يروى عن أبي بكر من هذا الوجه».

وله شاهدٌ صحيح، انظره في حاشية مشيخة الرازي (الموضع السابق).

[١٧٥] أخبرنا جابر، قال: أخبرنا أبو حفص الكتاني، قال: حدثنا عبدالله (يعني: البغوي)، قال: حدثنا أبو عبدالله أحمد بن حنبل، قال: حدثنا هُشَيم، قال: أخبرنا عبدالله بن أبي صالح(١)، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه

---

(١) عبدالله بن أبي صالح السمان المدني، ويقال له: عبّاد: لين الحديث. (التقريب: ٣٤١١).

قلت: ترجمة هذا الراوي في التهذيب تحتاج إلى تحرير، حيث وقع فيها غير ما وَهْمٍ، هي التي حَطّت هذا الراوي عن مرتبة الاحتجاج عند الحافظ. وبعض هذه الأوهام قد سُبق الحافظ إليها، من مثل الإمام المزّي في تهذيب الكمال (١٥/ ١١٦ ـ ١١٧)، وانظر التهذيب (٥/ ٢٦٣).

أوّلاً: نقل المزّي وابن حجر، وقبلهما العقيلي في الضعفاء (٣/ ١٣٣)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٤٤)، كلّهم نقل عن البخاري عن علي بن المديني أنه قال عن هذا الراوي: «ليس بشيء». مع أنّ الذي في التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٣٨)، أنه أخرج لهذا الراوي حديثاً في ترجمته من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ثم قال البخاري عن علي بن المديني: «ليس بشيءٍ في هذا»، كذا بهذا القيد الذي في آخره: «في هذا». وشتان بين: «ليس بشيء» مطلقةً هكذا، وبين: «ليس بشيءٍ في هذا»، خاصّةً مع توثيق غير ما إمامٍ لعبدالله بن أبي صالح، كما يأتي. بل تعرف الفرق الشاسع بين العبارتين، عندما تقف علىٰ شيءٍ من فوات (التهذيب) في هذه الترجمة، ففي سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (رقم ١٢٤) أن علي بن المديني قال: «كان لأبي صالح ثلاثة بنين، كلّهم ثقة: سهيل، وعباد، وصالح: كلّهم ثقة ثبت»! فكيف يكون (الثقة الثبت) عند ابن المديني (ليس بشيء) عنده أيضًا؟! فإذا تُنُبِّهَ إلى ما يُقَيِّدُ عبارةَ الجرح، وَقَفْنا على الجَمْع الصحيح بين التعديل والتجريح.

ثانيًا: نقل الحافظ في التهذيب عن البخاري أنه قال عن عبدالله بن أبي صالح: «منكر الحديث». والبخاري قال ذلك في التاريخ الأوسط (٢/ ٢٣١)، لٰكنّه لم يقله في صاحب ترجمتنا هذه. بل في رجل آخر، فرّق البخاريُّ نفسُه =

= بينهما في التاريخ الكبير (٥/ ٨٣، ٨٤)، ووافقه في التفريق ابن عدي أيضا في الكامل (٤/ ١٣٠، ٣٤٤). أمّا العقيليُّ فقد سبق الحافظَ في ظَنِّ أن قول البخاري: «منكر الحديث» ينصرف إلىٰ عبدالله بن أبي صالح السمّان، كما في ترجمته في الضعفاء (٢/ ٢٥١). وهذا الخطأ من العقيلي وافق خطأً آخر له في هذه الترجمة. حيث فرّق بين عبدالله بن أبي صالح وعباد بن أبي صالح، كأنه اعتبرهما أَخَوَيْن (الضعفاء: ٢/ ٢٥١: ٣/ ١١٣ ـ ١٣٤)؛ وهذا الخطأ في التفريق بين عباد وعبدالله سبق إليه أيضًا علي بن المديني في روايةٍ عنه، كما في تسمية أولاد العشرة له (٧٩ رقم ٤٣١، ٤٣٣)، وذكرها الخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق (١/ ٢٦٤)، لكن ابن المديني رجع عن هذا الوهم كما في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة السابقة، ووَجْهُ الدلالة في كلامه المنقول سابقًا علىٰ أنه لا يفرّق بين عباد وعبدالله حَصْرُه لأبناء أبي صالح السمان في ثلاثة فقط منهم عباد، ولم يذكر فيهم عبدالله. وممن وقع في وهم التفريق أيضًا ابنُ خراش، وقال عن عبدالله: «وهو أجلّهم»، كما في الموضح (الموضع السابق). لكن القول بتفريق عباد عن عبدالله قولٌ مرجوح، خالفه الإمام أحمد وابن معين والبخاري (رُغم كلام الخطيب في الموضح، فانظر تعليق المعلمي علىٰ الموضح: ١/ ١٣٤ ـ ١٣٥، ٢٦٤)، وأبو داود في تسمية الأخوه (رقم ٣٥٦)، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم، وفيهم الخطيب في الموضح (١/ ٢٦٣ ـ ٢٧٢). بل إن الحافظ ابن حجر أحد من قال بالجمع وعدم التفريق أيضًا بين عباد وعبدالله، كما في (التهذيب) و(تقريبه).

وعلىٰ هذا: فلم يَبْقَ من عبارات التجريح التي في (التهذيب) في ترجمة عبدالله بن أبي صالح السمّان ما ينصرف إليه، بعد بيان أن جرح علي بن المديني هو في حقيقته تضعيف للحديث لا لراويه، وبعد بيان أن جرح البخاري في راوٍ غير المقصود بالترجمة! ويبقى بعدها: توثيق علي بن المديني، ويحيى بن معين، والساجي، والأزدي، لا دافع ولا معارض له، مما في (التهذيب).

لكن من فوات (التهذيب): قول ابن حبان في المجروحين (٢/ ١٦٤):

قال: قال رسول الله ﷺ: «يَمِيْنُكَ على ما يُصَدِّقُكَ به صَاحِبُكَ»(١).

= «يتفرّد عن أبيه بمالا أصل له من حديث أبيه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد». ثم استدلّ ابنُ حبان لهذا الجرح بإيراد حديث «يمينك علىٰ ما صدقك به صاحبُك»، فهو دليله على انفراد عبدالله بن أبي صالح بمالا أصل له من حديث أبيه. لكن هذا الحديث ـ كما يأتي في التخريج ـ صححه مسلم، وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم، والبغوي؛ فلم يَرَ هؤلاء الأئمة فيه انفردًا يوجب ردّه، فضلاً عن نكارةٍ تُوجب توهينَ راويه. ثم لا جرم أن يكون عبدُالله بن أبي صالح مقبولَ الرواية والانفرادِ عن أبيه، وهو أبوه! وهو أسنُّ من أخيه سهيل ـ أشهرِ إخوته ـ (كما في الموضح للخطيب: ١/ ٢٧١)، بل هو أجلّ إخوته الثلاثة عند ابن خراش، كما سبق عنه.

ثم إن من فوات (التهذيب) أيضًا: توثيق العجلي له (رقم ٩٠٧).

لذلك: فالصواب عندي في عبدالله بن أبي صالح أنه ثقة، حيث لم يَبْقَ من الجارحين له ممن يثبت له جَرْحٌ فيه غير ابن حبان وحده، وانفراده بهذا التجريح يشهد لعدم قبوله منه، ودليله علىٰ التجريح دليلٌ قائمٌ بعدم قبوله!! فيبقى القول بالتوثيق لا دافع له علىٰ التحقيق، والله أعلم.

والذهبي أولى بالصواب، عندما قال عن عبدالله بن أبي صالح في الميزان (٢/ ٣٦٦، ٤٢٠): «صالح الحديث»، وعندما قال عنه في الكاشف (رقم: ٢٧٨٢): «مختَلَفٌ فيه، وحديثه حسن».

(١) إسناده صحيح.

وأخرجه المزّي في تهذيب الكمال (١٥/ ١١٨)؛ من طريق أبي علي ابن الخريف عن أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري.. به.

وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٢٨)، ومسلم (رقم ١٦٥٣)، وأبو داود (رقم ٣٢٥٥)، والترمذي (رقم ١٣٥٤) وقال: «هذا حديث حسن غريب، وعبدالله ابن أبي صالح هو أخو سهيل بن أبي صالح، لا نعرفه إلا من حديث هشيم عن عبدالله بن أبي صالح»، وابن ماجه (رقم ٢١٢١)، والدارمي (رقم ٢٣٥٤)، والحاكم وقال: «صحيح إن شاء الله» ـ وقد سقط التصحيح من مطبوعة المستدرك =

[١٧٦] أخبرنا جابر، قال: أخبرنا أبو حفص الكَتَّاني، قال: حدثنا عبدالله (يعني: البغوي)، قال: حدثنا أبو نَصْرٍ التَّمَّار، قال: حدثنا حمّادُ بن سلمة، عن قتادةَ، عن أنسٍ رضي الله عنه، أن رسولَ الله ﷺ كان يقول: «اللهمّ إني أعوذُ بك مِنْ عِلْمٍ لا يَنْفَعُ، وعَمَلٍ لا يُرْفَعُ، وقَلْبٍ لا يَخْشَعُ، وقَوْلٍ لا يُسْمَعُ»(١).

[١٧٧] أخبرنا جابر، قال: أخبرنا عمر الكتاني، قال: حدثنا عبدالله بن محمد (يعني: البغوي)، قال: حدثنا حاجب بن الوليد أبو أحمد الاعور(٢)، قال: حدثنا الوليد بن محمد المُوَقَّرِي(٣)، عن الزهري، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَثَلُ المَرِيضِ إذا بَرَأَ وَصَحَّ مِنْ مَرَضِهِ، كَمَثَلِ البَرَدَةِ تَقَعُ مِنَ السَّماءِ، في صَفَائها وَلَوْنِها»(٤). / [٣٠/ ب]

= وهو ثابت في تلخيص المستدرك وفي نسخة رواق المغاربة بالأزهر من مستدرك الحاكم (٤/ ١٤٨/ ب) ـ (٤/ ٣٠٣)، والبغوي وصحّحه (رقم ٢٥١٤)؛ كلهم من طريق هشيم.. به.

(١) إسناده صحيح. وسبق تخريجه برقم (٤١).

(٢) حاجب بن الوليد بن ميمون الأعور، أبو [أحمد] المؤدب الشامي، نزيل بغداد، (ت٢٢٨هـ): صدوق. (التقريب: ١٠١٤). وتحرفت فيه كنيته إلىٰ (أبي محمد).
قلت: قال عنه الذهبي في الكاشف (رقم ٨٤٣): «ثقة»، وهو الصواب، فهو من شيوخ مسلم في صحيحه، وانظر التهذيب (٢/ ١٣٤).

(٣) الوليد بن محمد المُوَقَّرِي، أبو بشر البلقاوي، مولى بني أمية، (ت ١٨٢هـ): متروك. (التقريب: ٧٥٠٣).
قلت: وهو معروفٌ برواية المناكير بل والموضوعات عن الزهري، فانظر التهذيب (١١/ ١٤٨ ـ ١٥٠).

(٤) إسناده شديد الضعف، وقد حُكم علىٰ الحديث بالوضع. =

[١٧٨] أخبرنا جابر، قال: أخبرنا عمر بن إبراهيم المقري، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا محمد بن زياد بن فروة البَلَدِيّ(١)، ببلد(٢)، سنة ثمان وعشرين ومايتين، قال: حدثنا أبو شهاب الحَنّاط(٣)، عن أبي جَنَاب(٤)،

= أخرجه البزار (الكشف: رقم ٧٦٢)، والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٣١٨)، والطبراني في الأوسط (رقم ٥١٦٢)، وابن حبان في المجروحين (٣/ ٧٧)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٧٢)، وأبو الشيخ في الأمثال (رقم ٣٤٦)، وابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٢٠٠ ـ ٢٠١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (٤/ ٧٨)؛ كلّهم من طريق الوليد بن محمد الموقّري، وأعلّوه به. ونقل ابن الجوزي عن ابن حبان أنه قال عنه: «باطل»، ولم أجد هذا النقل في المجروحين لابن حبان. وأقر السيوطيُّ ابنَ الجوزي علىٰ حكمه ونقله في اللآلىء المصنوعة (٢/ ٣٩٩).

(١) محمد بن زياد بن فروة البلدي، (ت ٢٢٩هـ).
ذكره أبو القاسم البغوي في تاريخ وفياة الشيوخ (رقم ٤٣)، وابن حبان في الثقات (٩/ ٨٤)، وياقوت في معجم البلدان (١/ ٤٨١)، وله ترجمة في حاشية الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٥٩)، استفدنا منها فائدةً عزيزة، وهي أنه روى عنه أبو زرعة الرازي. وأبو زرعة لا يروي إلا عن الثقات عنده غالبًا، وانظر: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية للأستاذ الدكتور سعدي الهاشمي (١/ ١٥٨ ـ ١٦٢).

(٢) بَلَدٌ: بلدةٌ قديمة علىٰ دجلة، فوق الموصل، تبعد عنها نحوًا من أربعين كيلاً، في الشمال الغربي منها، واسمها اليوم: (اسكى موصل). انظر معجم البلدان لياقوت (١/ ٤٨١)، وبلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج (١٢٩).

(٣) عبد ربِّه بن نافع الكِناني الحنّاط، الكوفي نزيل المدائن، أبو شهاب الأصغر، (ت ١٩١هـ أو ١٩٢هـ): صدوق يهم. (التقريب: ٣٨١٤).

(٤) يحيى بن أبي حيّة الكلبي، أبو جَنَاب، (ت ١٥٠هـ أو قبلها): ضعّفوه لكثرة تدليسه. (التقريب: ٧٥٨٧).

عن أبي الزُّبير المكي، عن جابر بن عبدالله الانصاري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُومنُ بالله واليومِ الاخر فلا يَقْعُدْ علىٰ مايدةٍ يُدَارُ عليها بكاسِ الخَمْرِ»(١).

[١٧٩] أخبرنا جابر، قال: أخبرنا عمر الكَتَّاني، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا عُبيدالله بن عمر العَيْشي، قال: حدثنا وُهَيب(٢)، عن عبدالله بن طاووس(٣)، عن أبيه(٤)، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إيّاكم والظنَّ، فإن الظنَّ أكذبُ الحديثِ، ولا تَجَسَّسُوا، ولا تَبَاغَضُوا، ولا تَدَابَرُوا،

---

(١) إسناده ضعيف، والحديث صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٣٩)، والنسائي (رقم ٤٠١)، والدارمي (رقم ٢٠٩٨)، والبزار (الكشف: رقم ٣٢٠)، وابن خزيمة (رقم ٢٤٩) والطبراني في الأوسط (رقم ٦٩٢، ١٧١٥، ٢٥٣١، ٨٢١٠)، والحاكم وصححه (٤/ ٢٨٨)، والبيهقي في الشعب (رقم ٥٥٩٦)، والخطيب في تاريخ بغداد (١/ ٢٤٤)، والسهمي في تاريخ جرجان (١٩١ ـ ١٩٢)؛ من طُرُقٍ عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه.
وأخرجه الترمذي وقال: حسن غريب (رقم ٢٨٠١)، وأبو يعلى (رقم ١٩٢٥)، والطبراني في الأوسط (رقم ٥٩٢)، وابن عدي (٢/ ٣١٥)؛ كلّهم من طريق الحسن بن صالح بن حي عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن جابر رضي الله عنه.. به.

(٢) وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري، (ت ١٦٥هـ وقيل بعدها): ثقة ثبت، لكنه تغيّر قليلاً بآخره. (التقريب: ٧٥٣٧).

(٣) عبدالله بن طاوس بن كيسان اليماني، أبو محمد، (ت ١٣٢هـ): ثقة فاضل عابد. (التقريب: ٣٤١٨).

(٤) طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبدالرحمن الحميري مولاهم، الفارسي، (ت ١٠٦هـ وقيل بعد ذلك): ثقة فقيه فاضل. (التقريب: ٣٠٢٦).

وكُونوا عبادَ اللهِ إخوانًا»[١].

[١٨٠] أخبرنا جابر، قال: أخبرنا أبو حفص الكتاني، قال: حدثنا عبدالله (يعني: البغوي)، قال: حدثنا محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب القرشي، قال: حدثنا سعيد بن سلمة بن أبي الحسام[٢]، قال: حدثنا محمد بن المنكدر، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه سمعه يقول: قال رسول الله ﷺ: «بَعَثَ اللهُ ثمانيةَ ألفٍ نبيًّا: أربعةَ آلافٍ من بني إسرائيل»[٣].

آخِرُ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ يَاسِين

---

(١) إسناده صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٤٢، ٥٣٩)، والبخاري (رقم ٦٧٢٤)؛ من طريق طاوس عن أبي هريرة رضي الله عنه.
وللحديث وجوه أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه، في الصحيحين وغيرهما.

(٢) سعيد بن سلمة بن أبي الحسام العدوي مولاهم، أبو عَمرو المدني: صدوق، صحيح الكتاب، يخطىء من حفظه. (التقريب: ٢٣٣٩).

(٣) إسناده ضعيف، لحال يزيد بن أبان الرقاشي.
وأخرجه أبو يعلى (رقم ٤١٣٢)، والطبراني في الأوسط (رقم ٧٧٨)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٩٧، ٥٩٨)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٥٣، ١٦٢)؛ كلهم من طريق يزيد الرقاشي.. به.

شيخ آخر [الحادي والعشرون]

[١٨١] أخبرنا أبو الفرج أحمد بن عثمان بن الفضل بن جعفر، المعروفُ بابن المَخْبَرِي(١)، قال: أخبرنا أبو القاسم عُبيدالله بن محمد بن إسحاق بن سليمان بن مخلد بن حَبَابة البَزَّاز، قراءة عليه، قال: أخبرنا أبو القاسم عبدالله ابن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثني يوسف بن موسى(٢)، وأحمد ابن منصور، وغيرهما، قالوا: حدثنا عُبيدالله بن موسى(٣)، عن أبي سِيْدَان(٤)

---

(١) أحمد بن عثمان بن الفضل بن جعفر البغدادي، أبو الفرج ابن المَخْبَرِي، وُلد سنة (٣٧٦هـ)، وتوفي سنة (٤٦٤هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٣٠٢): «كتبت عنه، وكان صدوقا».
وقال السمعاني: «كبر وضَعُف، وكان مُقِلاًّ من الحديث، وسماعه صحيح. ورأيت بخط بعض المحدّثين أنه كان يتشيّع».
ووثقهُ ابن خيرون.
انظر: الإكمال لابن ماكولا (٧/ ٣١٠)، والأنساب للسمعاني (١٢/ ١٢٩)، والمنتظم لابن الجوزي (٨/ ٢٧٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٤٣ ـ ١٤٤)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٨/ ٥٣).

(٢) يوسف بن موسى بن راشد القطان، أبو يعقوب الكوفي، نزيل الري ثم بغداد، (ت ٢٥٣هـ): صدوق. (التقريب: ٧٩٤٤).

(٣) عبيدالله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي، الكوفي، أبو محمد، (ت٢١٣هـ): ثقة، كان يتشيّع، قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستُصغر في سفيان الثوري. (التقريب: ٤٣٧٦).

(٤) تحرّفت في الأصل إلى (أبي أُسَيْد أنّ عبيد بن الطفيل): والتصويب من ترجمته، ومن مصادر تخريج الحديث.

عُبَيْد بن الطُّفَيْل[١]، قال: حدثني رِبْعِيّ بن حِرَاش، عن عثمان رضي الله عنه، أنه خطبَ إلى عُمَرَ ابنتَه، فَرَدَّهُ، فَبَلَغَ ذلك النبيَّ ﷺ، فلما رَاحَ إليه عمرُ، قال: «يا عمرُ، أَدُلُّكَ على خَتَنٍ خَيْرٍ لك من عثمان، وأَدُلُّ عثمانَ علىٰ خَتَنٍ خَيْرٍ له مِنْك؟ قال: نعم، يانبيَّ الله، قال: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ، وأُزَوِّجُ عثمانَ ابنتي»[٢].

[١٨٢] أخبرنا ابن المَخْبَزِي، قال: أخبرنا أبو القاسم ابن حبابة، قال: حدثنا عبدالله / البغوي، قال: حدثنا هارون بن عبدالله[٣]، قال: حدثنا [٣١/ أ]

---

(١) عبيد بن الطفيل الغطفاني، أبو سِيْدَان، الكوفي: صدوق. (التقريب: ٤٤١١).

(٢) إسناده حسن.

أخرجه الضياء في المختارة (١/ ٤٦٢ رقم ٣٣٧)؛ من طريق أبي بكر محمد ابن عبدالباقي الأنصاري.. به.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ١٠٦ ـ ١٠٧) وصححه، والبيهقي في دلائل النبوّة (٣/ ١٥٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (١١/ ١٦٠ ـ ١٦١)؛ كلهم من طريق عبيدالله بن موسى.. به.

ولمّا أخرجه الضياء تعقّبه بقوله: «هذا إسناد لا بأس به، لكن في الصحيح: أن عمر عرض علىٰ عثمان حفصة لينكحها إياه».

ولمّا صحح الحاكم الحديث، تعقّبه الذهبي في تلخيص المستدرك (الموضع السابق) بقوله: «مافي الصحيحين بخلاف هذا من أن عمر هو الذي عرضها علىٰ عثمان فامتنع».

لكن البيهقي جمع بين الحديثين، والجمعُ أَوْلَى، حيث قال: «يُحتمل أن يكون خطبها عثمانُ على مافي هذه الرواية، فردّه عمر. ثم بدا له فعرضها عليه، فقال: سأنظر في أمري، ثمّ حين أحسّ بما يريد النبيُّ ﷺ أن يفعل قال ما قال. والله أعلم».

(٣) هو: هارون بن عبدالله بن مروان الحمّال، تقدّم.

محمد بن الصلت[١]، قال: حدثنا قيس[٢]، عن أبي حَصِين[٣]، عن حبيب ابن بدر[٤]، أن عثمان رضي الله عنه تَوَضَّا للعَصْر، وقال: تَوَضَّا رسولُ اللهِ ﷺ لهذه الصلاة، ثم قال: «مامِنِ امْرِىءٍ مُسْلِمٍ يَتَوضَّا، فَيُحْسِن وُضُوءَهُ، ثم يقومُ إلى الصلاة، فَيُتِمَّ ركوعَها وسجودَها، إلا كَفَّرت مابينها وبين الصلاة الاخرى». ثم اسْتَشْهَدَ رَهْطًا عنده بالله: سمعتم رسولَ الله ﷺ يقولُ هذا؟ قالوا: نعم[٥].

[١٨٣] أخبرنا ابن المَخْبَزِي، قال: حدثنا ابن حَبَابة، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا يوسف بن موسى[٦]، قال: حدثنا سلمة بن الفضل

---

(١) محمد بن الصلت بن الحجاج الأسدي، أبو جعفر الكوفي، الأصم، (ت في حدود ٢٢٠هـ): ثقة. (التقريب: ٦٠٠٨).

(٢) قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي، (ت: بضع وستين ومائة): صدوق، تغيّر لمّا كبر، وأدخل عليه ابنه ماليس من حديثه فحدّث به. (التقريب: ٥٦٠٨).

(٣) عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي، الكوفي، أبو حَصِين، (ت ١٢٧هـ وقيل بعدها): ثقة ثبت سنّي، وربما دلّس. (التقريب: ٤٥١٦).

(٤) ترجم له ابن أبي حاتم (٣/ ٩٧)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً.

(٥) إسناده ضعيف، والحديث صحيح عن عثمان رضي الله عنه، تقدّم بعض تخريجه (برقم ٤٦).

ولم أجده من حديث حبيب بن بدر عن عثمان رضي الله عنه.

لكن أخرجه مالك (١/ ٣٠)، والإمام أحمد (رقم ٤٠٠، ٤٠٦، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢١، ٤٣٠، ٤٥٩، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٩، ٤٩٣، ٥٠٣)، والبخاري (رقم ١٦٠، ٦٤٣٣)، ومسلم (رقم ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٥)، وأبو داود (رقم ١٠٦، ١٠٧)، والنسائي (رقم ٨٤، ٨٥، ١١٦، ١٤٥، ١٤٦، ٨٥٦)، وابن ماجه (رقم ٢٨٥)، والدارمي (رقم ٦٩٩)؛ من طريق حمران بن أبان عن عثمان رضي الله عنه.. بنحوه.

(٦) هو: يوسف بن موسى بن راشد القطان، تقدّم.

الابرش[١]، قال: حدثنا إسماعيل بن مسلم[٢]، عن عبدالملك بن جُريج، عن عبدالعزيز بن عبدالله بن خالد بن أَسِيد[٣]، قال: أرسل عثمان بن عفان إلى رجل، فأتاه، فقال له: إنه بلغني أنك تقول الشعر، قال: نعم، قال: فلا تفعل، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لأَن يَمْتَلِي جَوْفُ أحدِكُم قَيْحًا، خَيْرٌ له من أن يَمْتَلِي شِعْرًا يَرِيَهُ[٤] ـ يعني: يُحرق جَوْفَه ـ»[٥].

---

(١) سلمة بن الفضل الأبرش، مولى الأنصار، قاضي الري، (ت بعد ١٩٠هـ)، وقد جاوز المائة: صدوق كثير الخطأ. (التقريب: ٢٥١٨).

(٢) إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق، كان من البصرة ثم سكن مكّة، وكان فقيهًا: ضعيف الحديث. (التقريب: ٤٨٩).

(٣) عبدالعزيز بن عبدالله بن خالد بن أَسِيد الأموي، ولي إمرة مكّة، ومات في خلافة هشام (مابين سنة ١٠٥هـ إلى سنة ١٢٥هـ): ثقة. (التقريب: ٤١٣١).
قلت: لم يذكر أحدٌ أن له روايةً عن عثمان رضي الله عنه، ولا ذُكر عنه في هذا الحديث صيغةٌ من صيغ التحمّل، لا صريحة بالسماع ولا غير صريحة، بل خرجت الرواية مخرج الحكاية المرسلة، بغير إرادة الإسناد.

(٤) يَرِيَهُ: هو من الوَرْي: الداء، والمعنى أكله الداء. انظر النهاية لابن الأثير ـ وري ـ (٥/ ١٧٨). والتفسير الذي في الخبر قريبٌ من هذا، أو هو نَفْسُه.
والمقصود من الحديث: إمّا ذمّ مَنْ كان الشعر غالبًا عليه، حتى يصدّه عمّا يجب عليه من الحق في كتاب الله تعالىٰ وسنة النبي ﷺ والفقه في دينه. أو ذَمُّ رواية الشعر المذموم الذي في هجاء النبي ﷺ.
وانظر للقول الأول: غريب الحديث لأبي عبيد (١/ ٣٦)، وصحيح البخاري (١٠/ ٥٦٤)، وشرح النووي علىٰ مسلم (٨/ ١٧ ـ ١٨)، وفتح الباري لابن حجر (الموضع السابق، شرح الحديث الذي برقم ٦١٥٤، ٦١٥٥).
وانظر للقول الثاني: تهذيب الآثار لابن جرير ـ مسند عمر ـ (١/ ٦٥١ ـ ٦٥٥)، والروض الأنف للسهيلي (٥/ ٧٣ ـ ٧٤).

(٥) إسناده ضعيف، لحال إسماعيل بن مسلم، وعنعنة ابن جريج، وإرسال الحديث =

[١٨٤] أخبرنا ابنُ المَخْبَزِي، قال: أخبرنا أبو القاسم ابن حَبَابة، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا محمد بن[١] سنان[٢]، قال: حدثنا أبو عاصم[٣]، عن عثمان بن عبدالملك[٤]، عن الفُرَافِصَة[٥]،

= من عبدالعزيز بن عبدالله. والحديث صحيح بشواهده.

ولم أجده من حديث عثمان رضي الله عنه، وله شواهد متعدّدة، منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٨٨، ٣٣١، ٣٥٥، ٣٩١، ٤٧٨، ٤٨٠)، والبخاري (رقم ٦١٥٥)، ومسلم (رقم ٢٢٥٧)، وأبو داود (رقم ٥٠٠٩)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٢٨٥١)، وابن ماجه (رقم ٣٧٥٩).

(١) (محمد بن) كُتبت تحت السطر بخط صغير، وهو تصويب صحيح.

(٢) محمد بن سنان بن يزيد القزّاز، أبو بكر البصري، نزيل بغداد، (ت ٢٧١هـ): ضعيف. (التقريب: ٥٩٧٣).

(٣) هو: الضحاك بن مخلد، تقدّم.

(٤) عثمان بن عبدالملك المكي المؤذن، يقال له: مستقيم: لين الحديث. (التقريب: ٤٥٣٠).

(٥) الفُرَافِصَةُ بن عمير بن شيبان بن سُبَيْع بن مسلمة بن عُبيد بن ثعلبة بن الدُّوْل بن حنيفة، الحنفي، حليف قريش، اليمامي. ذكره أبو القاسم البغوي في معجم الصحابه، وظنّه خَتَنَ عثمان بن عفان وأنه والد نائلة بنت الفرافصه زوج عثمان رضي الله عنه التي حضرت قَتْلَه. وأمّا الحافظ فوافقه علىٰ ذلك في (الإصابة)، لٰكنّه لم يجزم بأن الفرافصة الحنفي هو الفرافصة بن عمير. ثم عاد الحافظ فخالفه في (تعجيل المنفعة)، ففرق بين الفُرافصة بن عمير الحنفي والفَرَافصة ابن الأحوص الكلبي، والأخير هو ختن عثمان رضي الله عنه، وكان نَصْرانيًّا عندما تزوّج عثمانُ ابنته. وقد سُبق الحافظ إلىٰ هذا التفريق من سفيان بن عيينة، ومن علماء النسب.

وعلى هذا فالفرافصة بن عمير الحنفي هو المختلَفُ في صحبته، فأثبتها له أبو القاسم البغوي، لٰكنه أخطأ في ظنّه أنه هو خَتَنُ عثمان رضي الله عنه. وأمّا =

عن عثمان ابن عفان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بالكُحْلِ، فإنّه يُنْبِتُ الشَّعْر، ويَشُدُّ العَيْنَ»(١).

[١٨٥] أخبرنا ابن المَخْبَزِي، قال: أخبرنا ابن حَبَابة، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني(٢)، قال: حدثنا قيس بن الربيع،

= العجلي فقال عنه: «مدني تابعي ثقة»، والفسوي فذكره في تابعي المدينة من قبائل اليمن في (المعرفة والتاريخ)، وابن حبان فذكره في ثقات التابعين. وهو من رجال الموطّأ، أخرج له مالك غير ما أثر عن عثمان رضي الله عنه وغيره، ومالكٌ الحَكَمُ في أهل المدينة. لذلك فلا شك في توثيقه، أمّا إثبات الصحبة له ففي طريق إثباتها عثمان بن عبدالملك راوي حديثنا هنا، وتقدّم تضعيف الحافظ له، وإن كان في تضعيفه خلاف.

انظر: الموطّأ لمالك (١/ ٨٢، ٣٢٧) (٢/ ٨٠٠)، وجمهرة النسب لابن الكلبي (٥٤٢)، ونسب معد واليمن الكبير له أيضًا (٢/ ٥٦٧)، والطبقات لابن سعد (٥/ ١٧٦)، والتاريخ الكبير للبخاري (٧/ ١٤١)، ومختلف القبائل ومؤتلفها لابن حبيب (٣٢)، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد (رقم ٣٩)، ومعرفة الثقات للعجلي (رقم ١٤٧٦)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ٤١٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٩٢)، والثقات لابن حبان (٥/ ٥٩٩)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (٣١٢، ٤٥٦)، والإكمال لابن ماكولا (٧/ ٦٣ ـ ٦٤)، والإصابة لابن حجر (٥/ ٢٠٦)، وتعجيل المنفعة له (رقم ٨٥٠)، وتاج العروس للزبيدي ـ فرفص ـ (١٨/ ٧١).

(١) إسناده ضعيف.

ولم أجده من حديث عثمان رضي الله عنه في مصدر آخر، لكن عزّاه المناوي إلى مسند عثمان للبغوي في فيض القدير (٤/ ٣٤٦)، والزبيدي إلى معجم الصحابة للبغوي في إتحاف السادة المتقين، فانظر تخريج إحياء علوم الدين (رقم ١٩٧٦).

(٢) يحيى بن عبدالحميد بن عبدالرحمن الحِمّاني، الكوفي، (ت ٢٢٨هـ): حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث. (التقريب: ٧٦٤١).

عن علقمة[١]، عن سعد بن عُبيدة، عن أبي عبدالرحمن، عن عثمان رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»[٢].

[١٨٦] أخبرنا أبو الفرج ابن المَخْبَزِي، قال: أخبرنا أبو القاسم ابن حَبَابة، قال: حدثنا أبو القاسم البغوي، قال: حدثنا عبّاس بن محمد، قال: حدثنا أرطاة بن حبيب الكوفي[٣]، قال: حدثنا يحيى بن سلمة بن كُهَيْل[٤]، عن أبيه، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن عثمان رضي الله عنه، قال: بَعَثَ النبيُّ ﷺ وَفْدًا إلى اليمن، / فَأَمَّرَ عليهم أَمِيرًا منهم، وهو أَصْغَرُهُم. فمكَثَ [٣١/ ب] أيّامًا لم يَسِرْ، فَلَقِيَ النبيُّ ﷺ رَجُلاً منهم، فقال: «يافلان، أَمَا انطلقتَ؟»، قال: يارسولَ الله، أَمِيرُنا يشتكي رِجْلَهُ. فذهب إليه يعوده، أو بعث إليه ـ (شكَّ يحيى)، فقال: «مَالَكَ؟»، قال: اشتكتْ رِجْلي، فقال رسولُ الله ﷺ: «بسم الله، وبالله، أعوذُ بعزّةِ الله وقُدْرَتِه من شَرِّ ما فيها»، مِرَارًا، فَبَرَأَ الرَّجُلُ. فقال له شيخٌ: يارسولَ الله، تُوَمِّرُهُ علينا، وهو أَصْغَرُنَا؟! فذكر النبيُّ ﷺ قراءَته للقرآن، فقال الشيخُ: يارسولَ الله، لولا أني أخافُ أن أَتَوَسَّدَهُ، ولا أقوم به، لَتَعَلَّمْتُه. فقال النبيُّ ﷺ: «لا تَفْعَلْ! تَعَلَّمِ القُرْآن؛ فإنما مَثَلُ القرآنِ مَثَلُ حُبٍّ[٥] مَلأْتَهُ مِسْكًا، ثم أَوْكَيْتَهُ وِكَاءً[٦] شديدًا، فإن فَتَحْتَهُ فَتَحْتَ مِسْكًا،

---

(١) هو: علقمة بن مرثد، تقدّم.
(٢) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح، تقدّم برقم (٢٧) مخرَّجًا.
(٣) ذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ١٣٧).
(٤) تقدّم أنه متروك الحديث.
(٥) الحُبُّ: الجَرَّة. القاموس المحيط ـ حبب ـ (٩١).
(٦) «الوكاء: الخيط الذي تُشَدُّ به الصُّرة والكيس وغيرهما»، والمعنى: شَدَدْت فَمَ الجَرَّة وأغلقتها إغلاقًا شديدًا. انظر النهاية لابن الأثير ـ وكي ـ (٥/ ٢٢٢).

وإن تركتَه تركتَ مِسْكًا؛ فذلك مَثَلُ القرآن، إن قرأتَ به، وإلا كان في صَدْرِك»[١].

[١٨٧] أخبرنا أبو الفرج ابن المَخْبَزِي، قال: أخبرنا ابن حبابة، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا هارون بن عبدالله أبو موسى، قال: حدثنا خالد القَرْني[٢]، قال: حدثنا سَلَّام الطويل[٣]، عن عبدالرحمن[٤]، عن زياد بن

---

(١) إسناده شديد الضعف.
وعزاه السيوطي إلى (مسند عثمان) للبغوي، كما في كنز العمال (رقم ٤٠٢٠)، ونقل أن البغوي قال عقبه: «لا أعلم حدّث به عن يحيى بن سلمة ابن كهيل غير أرطاة بن حبيب، وزعموا أنه كان معه في الحديث (كذا؟)، وهو حديث غريب».
وأخرجه الطبراني في الأوسط (رقم ٧١٢٢)، والرامهرمزي في الأمثال (رقم ٤٨)، من طريق إسماعيل بن صَبِيح، عن يحيى بن سلمة بن كهيل.. به.
وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن سلمة بن كهيل، إلا ابنه يحيى، تفرّد به إسماعيل بن صبيح».
وللحديث شاهدٌ بنحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه الترمذي وحسّنه (رقم ٢٨٧٦)، والنسائي في الكبرى (رقم ٨٧٤٩)، وابن ماجه (رقم ٢١٧)، وابن خزيمة (رقم ١٥٠٩)، وابن حبان (رقم ٢١٢٦، ٢٥٧٨).
لكن أعلّه النسائي (الموضع السابق)، والدارقطني في العلل (١٠/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤ رقم ٢٠٥٣)، بأن الصواب فيه أنه مرسلٌ من عطاء مولى أبي أحمد، لم يذكر فيه أبا هريرة رضي الله عنه.

(٢) خالد بن أبي يزيد، ويقال: ابن يزيد، المَزْرَفي، القَرْني: صدوق. (التقريب: ١٧٠٦).

(٣) سلّام بن سليم، أو سَلْم، أبو سليمان الطويل، المدائني، (ت ١٧٠هـ): متروك. (التقريب: ٢٧١٧).

(٤) لم أجد ما يُعيّنه.

أبي مريم[١]، عن عثمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «أجيبوا الداعي، وعودوا المريض، والعيادة غِبًّا[٢] أو رِبْعًا[٣]، إلا أن يكون مَغْلُوبًا فلا يُعَاد، وخير العيادة[٤]

---

(١) زياد بن أبي مريم الجزري، وثقه العجلي، ولم يثبت سماعه من أبي موسى، وجزم أهل بلده بأنه غير ابن الجرّاح. (التقريب: ٢١١١).
قلت: هناك رجلان اشتبها على بعض أهل العلم، هما:
زياد بن الجراح الجزري: من أتباع التابعين، ومن كبارهم.
وزياد بن أبي مريم مولى عثمان، تابعي كبير، سمع أبا موسى الأشعري والمغيرة بن شعبه، بل وعمر بن الخطاب. ووثقه العجلي، وابن حبان، والدارقطني.
ولتحرير هذه الترجمة كلامٌ يطول، هذه خلاصته.
انظر: التاريخ ليحيى بن معين (رقم ٤٥٥٤، ٥٣٦٦، ٥٣٥٢)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٣٠٥)، والتاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٣٤٦، ٣٧٣ ـ ٣٧٥)، ومعرفة الثقات للعجلي (رقم ٥١٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨، ٥٤٦)، والمراسيل له (رقم ٢١٧)، والثقات لابن حبان (٤/ ٢٦٠) (٦/ ٣٢٣)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (رقم ١٦٤)، والموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب (١/ ٢٤٧ ـ ٢٦٣)، والتهذيب لابن حجر (٣/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥)، والتعليقات النفيسة للعلامة المعلمي على التاريخ الكبير للبخاري وعلى الموضح للخطيب.

(٢) «الغِبُّ من أوراد الإبل، أن ترد الماء يومًا وتدعه يومًا ثم تعود، فنقله إلىٰ الزيارة وإن جاء بعد أيام... أي لا تعودوا المريض في كل يوم، لما يجد من ثقل العُوّاد». النهاية لابن الأثير ـ غب ـ (٣/ ٣٣٦).

(٣) «أي: دعوه يومين بعد العيادة، وأتوه اليوم الرابع». النهايه لابن الأثير ـ ربع ـ (٢/ ١٩٠).

(٤) كذا هو في الأصل، بياء (آخر الحروف) بعد العين. وانظر تسديد القوس لابن حجر ـ بحاشية الفردوس ـ (٢/ ٢٨٥).

أَخَفُّها، والتَّعْزِيَةُ مَرَّةٌ»[١].

[١٨٨] أخبرنا ابن المَخْبَزِي، قال: أخبرنا ابن حبابة، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى الصوفي[٢]، قال: حدثنا عَمرو بن طلحة القَنَّاد[٣]، قال: حدثنا حسين بن عيسى بن زيد[٤]، عن الاعمش، عن سالم[٥]، عن عثمان رضي الله عنه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول لعَمّار وأبيه وأمّه، وهم يُعَذَّبُون: «اصْبِرُوا آلَ ياسر، مَوْعِدُكُمُ الجَنَّة»[٦].

---

(١) إسناده شديد الضعف.

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب (رقم ١٢٢١)، وحسن بن عبدالباقي الصقلّى (ت ٥٩٨هـ) علىٰ هامش نسخته من مسند الشهاب، كما تراه في حاشية مسند الشهاب (الموضع السابق)؛ من طريق سلام الطويل المدائني.. به.

(٢) لعله: أحمد بن محمد بن يحيى بن مهران السَّوْطي، شيخٌ للطبراني وغيره، لم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً.

انظر معجم الطبراني الصغير (رقم ١٥٦)، وتاريخ بغداد للخطيب (٥/ ٩٩، ١١٨، ٢٠٣ في ثلاثة مواطن)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (٣/ ٣٦٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ٢٨١هـ ـ ٢٩٠هـ ـ (٩٣).

وقلت: لعله هو، لأن المزّي في تهذيب الكمال (٢١/ ٥٩٢)، في ترجمة عَمرو القنّاد. ذكر في الرواة عنه: أحمد بن يحيى السوطي، وهو المذكور آنفًا، نُسب إلى جدّه.

(٣) عَمرو بن حَمّاد بن طلحة القَنّاد، أبو محمد الكوفي، (ت ٢٢٢هـ): صدوق، رُمي بالرفض. (التقريب: ٥٠٤٩).

(٤) حسين بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ٦٠)، دون جرح أو تعديل.

(٥) هو: سالم بن أبي الجعد، تقدمت ترجمته، وأضيف هنا قول أبي زرعة الرازي ـ كما في المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٢٨٩) ـ: «عن عثمان: مرسل».

(٦) إسناده ضعيف، وفيه انقطاع في ثلاثة مواطن منه. لكن الحديث ثابتٌ بشواهده.

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (١٢/ ٦٠٩)؛ من طريق =

= ابن المخبزي. . به.

وأخرجه من وجه آخر (الموضع السابق)؛ من طريق الحسين بن عيسى ابن زيد، عن أبيه، عن الأعمش. . به. فأظهر هذا الإسناد أن الحسين بن عيسى إنما يروي هذا الحديث عن أبيه عن الأعمش، لا عن الأعمش بغير واسطة. ويؤيّده أن ابن أبي حاتم عندما ترجم للحسين بن عيسى ذكر روايته عن أبيه، ولم يذكر له روايةً عن الأعمش.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ٣٤٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (١٢/ ٦٠٩، ٦١٠)؛ من طريق محمد بن الصلت بن الحجاج الكوفي، عن منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن عَمرو بن مُرّة، عن سالم ابن أبي الجعد. . به. فأظهر هذا الإسناد أن الأعمش إنما يروي هذا الحديث عن عَمرو بن مُرّة عن سالم بن أبي الجعد. وهذا هو الانقطاع الثاني في إسناد المشيخة.

وتقدّم أن سالمًا لم يسمع من عثمان رضي الله عنه.

فهذه ثلاثة انقطاعات في إسناد هذا الحديث.

وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٤٣٩)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، والحارث بن أبي أسامة (بغية الباحث رقم: ١٠١٩)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٤٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (الموضع السابق)؛ من طريق القاسم بن الفضل الحُدّاني عن عَمرو بن مُرّة عن سالم بن أبي الجعد. . به.

وهذا إسناد صحيح، لولا الانقطاع الذي بين سالم وعثمان رضي الله عنه.

وللحديث وجه آخر عن عثمان: أخرجه الطبراني (٢٤/ ٣٠٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (الموضع السابق).

وانظر علل الحديث في علل الدارقطني (٣/ ٣٣ ـ ٣٤، ٣٩ رقم ٢٦٨، ٢٧٢).

وانظر شواهده في: الطبقات لابن سعد (٣/ ٢٤٨، ٢٤٩)، والمعجم الأوسط للطبراني (رقم ١٥٣١)، والأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٣/ ٣٦ ـ ٣٧)، والمستدرك للحاكم (٣/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩).

وهذه الشواهد يثبت بها الحديث.

[١٨٩] أخبرنا ابن المَخْبَزِي، قال: أخبرنا أبو القاسم ابن حَبَابة، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا ابن زَنْجُوْيه[١]، وإبراهيم بن هاني[٢]، قالا: حدثنا أبو صالح كاتب الليث[٣]، / قال: حدثني [ابن] [٣٢/ أ] أيوب[٤]، عن [عُبيدالله] بن المغيرة[٥]، عن منقذ مولى ابن سراقة[٦]، عن عثمان رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «ياعثمان، إذا ابْتَعْتَ فَاكْتَلْ،

---

(١) حميد بن مخلد بن قتيبة الأزدي، أبو أحمد ابن زنجويه، وهو لقب أبيه، له تصانيف، (ت ٢٤٨هـ وقيل ٢٥١هـ)، ثقة ثبت. (التقريب: ١٥٦٧).

(٢) إبراهيم بن هانيء النيسابوري، أبو إسحاق الأرْغِيناني، نزيل بغداد، العابد، (ت ٢٦٥هـ).
وثقه ابن أبي حاتم، والبزار، والحاكم، وغيرهم.
انظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٤٤)، وكشف الأستار للهيثمي (رقم ٢٩٢١)، وتاريخ بغداد للخطيب (٦/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ١٧ ـ ١٩).

(٣) عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث، (ت ٢٢٢هـ)، وله خمس وثمانون سنة: صدوق، كثير الغلط، ثَبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة. (التقريب: ٣٤٠٩).

(٤) تحرّف في الأصل إلى (أبو أيوب)، والتصويب من مصادر تخريج الحديث.
وهو: يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري، (ت ١٦٨هـ): صدوق، ربما أخطأ. (التقريب: ٧٥٦١).

(٥) تحرّف في الأصل إلى (عبدالله) بالتكبير، والتصويب من مصادر تخريج الحديث.
وهو: عُبيدالله بن المغيرة بن مُعَيْقِيب السبئي، أبو المغيرة، (ت ١٣١هـ): صدوق. (التقريب: ٤٣٧٤).

(٦) منقذ بن قيس المصري، مولى ابن سراقه: مقبول. (التقريب: ٦٩٦٢).
لكن العجلي قال عنه في معرفة الثقات (رقم ١٧٩٨): «مصري تابعي ثقة».

وإذا بِعْتَ فَكِلْ»[١].

آخر حديث ابن المخبزي

(١) إسناده حسن.

أخرجه الدارقطني (٣/٨)، والبيهقي (٥/ ٣١٥ ـ ٣١٦)؛ من طريق أبي صالح كاتب الليث.. به.

وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٤٤٤، ٤٤٥، ٥٦٠)، وابن ماجه (رقم ٢٢٣٠)، وعبد بن حميد (رقم ٥٢)، والبزار في مسنده رقم (٣٧٩)، والبيهقي (٥/ ٣١٥)؛ من طريق ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن سعيد بن المسيب عن عثمان رضي الله عنه.

وهذا إسناد حسن، حيث رواه عن ابن لهيعة: عبدالله بن يزيد المقري، وعبدالله بن المبارك، وهما ممن سمع منه قبل اختلاطه.

شيخ آخر [الثاني والعشرون]

[١٩٠] أخبرنا أبو القاسم عبدالله بن أبي محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخَلاَّل المُحَدِّث[(١)]، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو حفص عمر بن إبراهيم ابن كثير المقري الكَتَّاني، إملاءً، في يوم الجمعة، في جامع المنصور، قبل الصلاة، لليلة بقيت من شوّال من سنة تسع وثمانين وثلاثماية[(٢)]، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سَعْدان الصيدلاني[(٣)]، قال: حدثنا شعيب

---

(١) عبدالله بن الحسن أبي محمد بن محمد بن الحسن بن علي البغدادي، أبو القاسم الخلال، وُلد سنة (٣٨٥هـ)، وتوفي سنة (٤٧٠هـ)، وهو آخر من حدّث عن الكتاني.
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٤٣٩): «كتبت عنه، وكان صدوقًا».
وقال السمعاني: «كان صالحًا صدوقًا، صحيح السماع، بكّر به أبوه، وسمَّعه، وعُمِّر حتى نُقل عنه الكثير».
وقال ابن خيرون: «ثقة».
وقال ابن الجوزي: «كان ثقة».
انظر: المنتظم لابن الجوزي (٨/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣٢١ ـ ٣٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩).

(٢) يعني أنه سمع منه وهو في الخامسة، وهو منصوص عليه في (السير) للذهبي.

(٣) أحمد بن محمد بن سعدان الصيدلاني الواسطي، ثم البغدادي.
من شيوخ الطبراني، وعلي بن عمر السكري، والدارقطني، وابن جُميع الصيداوي.
انظر: المعجم الصغير للطبراني (رقم ٩٦)، والأوسط له (٢/ ٤٩٢ ـ ٤٩٧)، =

ابن أيوب[١]، قال: حدثنا ابن نمير[٢]، عن هشام[٣]، عن أبيه، عن عاصم ابن عمر[٤]، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أَقْبَلَ الليلُ، وأَدْبَرَ النَّهارُ، وغَابَتِ الشَّمْسُ، فقد أَفْطَرْتَ»[٥].

[١٩١] أخبرنا أبو القاسم ابن الخلال، قال: حدثنا أبو حفص الكَتَّاني، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا مُحْرِزُ بن عون[٦]، قال:

= وسنن الدارقطني (١/ ١٨، ٢١، ٩٠، ١٠٥، ١٨٥) (٢/ ٩٨، ١٤٥)، (٣/ ١٩٢، ٢٣٩، ٢٩٣) (٤/ ٧١، ١٣٠، ١٣٣، ١٥٣، ١٩٥، ٢٢٢، ٢٨٢، ٢٩٧)، ومعجم شيوخ ابن جُميع الصيداوي (رقم ١٠٩)، وتاريخ بغداد (٥/ ١٣٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ٣٠١هـ ٣٢٠هـ ـ (١٣٥).

(١) شعيب بن أيوب بن رُزيق الصَّرِيْفِيْني، القاضي، أصله من واسط، (ت ٢٦١هـ): صدوق يدلس. (ط/ ٣). (التقريب: ٢٨٠٩، وتعريف أهل التقديس: ٧٢).

(٢) هو: عبدالله بن نُمير، تقدّم.

(٣) هو: هشام بن عروة بن الزبير، تقدّم.

(٤) عاصم بن عمر بن الخطاب، وُلد في حياة النبي ﷺ، (ت ٧٠هـ وقيل بعدها). (التقريب: ٣٠٨١).

قلت: استغنى الحافظُ عن توثيقه صراحةً، إلى ذكر ولادته في حياة النبي ﷺ، من أبٍ هو الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فهذا أجلُّ من أن يُوثَّق!.

(٥) إسنادٌ فيه من لم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً، لكن الحديث صحيح.

أخرجه الإمام أحمد (رقم ١٩٢، ٢٣١، ٣٣٨، ٣٨٣)، والبخاري (رقم ١٩٥٤)، ومسلم (رقم ١١٠٠)، وأبو داود (رقم ٢٣٥١)، والترمذي وصححه (رقم ٦٩٨)، والنسائي في الكبرى (رقم ٣٣١٠)، والدارمي (رقم ١٧٠٧)، كلهم من طريق هشام بن عروة.. به.

(٦) محرز بن عون الهلالي، أبو الفضل البغدادي، (ت ٢٣١هـ)، وله سبع وثمانون سنة، صدوق. (التقريب: ٦٥٤٥).

حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ رسول الله ﷺ «نَهَى عَنِ الشِّغَارِ[١]»[٢].

قال مالك: والشِّغَارُ: أن يُزَوِّجَ الرجلُ الرجلَ ابْنَتَهُ، على أن يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ[٣].

[١٩٢] أخبرنا أبو القاسم ابن الخلال، قال: حدثنا أبو حفص الكَتَّاني، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا خلف بنُ هشام البَزّارُ، قال: حدثنا حماد بن زيد[٤]، عن مطرٍ الورّاق[٥]، عن ربيعة[٦]، عن سليمان ابن يسار[٧]، عن أبي رافع: «أنّ النبي ﷺ تَزَوَّجَ ميمونةَ حَلَالاً، وبَنَى بها

---

(١) تقدّم شرح الشغار في الحديث الذي برقم (١٤٥)، ويأتي عقب الحديث من كلام الإمام مالك.

(٢) إسناده حسن، والحديث صحيح.
أخرجه مالك (٢/ ٥٣٥)، وأحمد (رقم ٤٥٢٦، ٥٢٨٩)، والبخاري (رقم ٥١١٢)، ومسلم (رقم ١٤١٥)، وأبو داود (رقم ٢٠٧٤)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ١١٢٤)، والنسائي (رقم ٣٣٣٧)، وابن ماجه (رقم ١٨٨٣)، والدارمي (رقم ٢١٨٦)؛ كلّهم من طريق مالك.. به.

(٣) هذا الشرح موجودٌ في الموطّأ لمالك عقب الحديث (الموضع المذكور في التخريج).

(٤) حماد بن زيد بن درهم الأزدي، الجَهْضَمِي، أبو إسماعيل البصري، (ت١٧٩هـ)، وله إحدى وثمانون سنة: ثقة ثبت فقيه. (التقريب: ١٥٠٦).

(٥) مطر بن طهمان الورّاق، أبو رجاء السلمي مولاهم، الخراساني، سكن البصرة، (ت ١١٥هـ وقيل ١١٧هـ): صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف. (التقريب: ٦٧٤٤).

(٦) هو: ربيعة بن أبي عبدالرحمن المدني، تقدّم.

(٧) سليمان بن يسار الهلالي، المدني، مولى ميمونه، وقيل مولى أم سلمه، =

حَلاَلاً، وكنتُ الرسولَ بينهما»[1].

= (ت بعد ١٠٠هـ وقيل قبلها): ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة. (التقريب: ٢٦٣٤).

وفي سماع سليمان بن يسار من أبي رافع خلافٌ، والراجح ثبوتُ سماعه منه بإسنادٍ صحيح. وحديثه عنه في صحيح مسلم، وأبي عوانه، وابن خزيمة، وابن حبان؛ وحسّن له الترمذي (كما في حديثنا هذا)، ووصف الدارقطني حديثه عنه بالاتصال.

انظر: صحيح مسلم (رقم ١٣١٣)، والعلل للدارقطني (٧/ ١٣ ـ ١٤)، والتمهيد لابن عبدالبر (٣/ ١٥١)، وإتحاف المهرة لابن حجر (١٤/ ٣٤٣ رقم ١٧٧٠٦)، والتهذيب (٤/ ٢٣٠).

أمّا حكم الإمام أحمد الذي نقله ابن أبي حاتم في المراسيل (رقم ٢٩٣)، فهو حُكمٌ خاص بحديث معيَّن، وليس فيه ما يدل على أنه حكم عامٌّ يتناول كلَّ مارواه سليمان بن يسار عن أبي رافع.

(١) إسناده حسن، وقد أُعِلّ.

وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ٣٩٢)، والترمذي وحسّنه (رقم ٨٤١)، والنسائي في الكبرىٰ (رقم ٥٤٠٢)، والدارمي (رقم ١٨٣٢)، وابن سعد في الطبقات (٨/ ١٣٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٢٧٠)، وبيان مشكل الأحاديث (رقم ٥٨٠٠)، والروياني في مسنده (رقم ٧٠٣، ٧٠٩)، والطبراني (رقم ٩١٥)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٤١٣٠، ٤١٣٥)، والدارقطني في السنن (٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٢٦٤) وقال: «هذا حديث ثابت مشهور من حديث ربيعة، تفرّد به عنه مطر الوراق»، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٦٦) (٧/ ٢١١)، وابن عبدالبر في التمهيد (٣/ ١٥٢)، والبغوي في شرح السنة (٧/ ٢٥٢ رقم ١٩٨٢)، وابن الجوزي في التحقيق (رقم ١٢٧٣)؛ من طريق مطر الوراق.. به.

وقد خولف مطر الوراق، حيث رواه الإمام مالك عن ربيعة عن سليمان: «أنّ رسول الله ﷺ بعث أبا رافع...» = كذا مرسلاً. أخرجه مالك في الموطّأ (١/ ٣٤٨)، ومن طريقه ابن سعد في الطبقات (٨/ ١٣٣)، والطحاوي في شرح =

[١٩٣] أخبرنا أبو القاسم ابن الخلال، قال: حدثنا الكتاني، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا محمد بن عَبّاد المكي[١]،

= معاني الآثار (٢/ ٢٧٠)، وفي بيان مشكل الأحاديث (رقم ٥٨٠١).

ورواه أحدُ الرواة (وهو: بشر بن السري) عن مالك، عن ربيعة، عن سليمان، عن أبي رافع، مخالفًا بذلك جميع رواة الموطّأ الذين رووه عن مالك، كما ذكرناه آنفًا. انظر العلل للدارقطني (٧/ ١٣ رقم ١١٧٥).

وتوبع مالك بما رواه سليمان بن بلال عن ربيعة عن سليمان بن يسار = مرسلاً، ذكر هذه المتابعة الترمذي في الجامع (الموضع السابق).

فاختلف حكمُ الأئمة علىٰ هذا الحديث: فحسّنه الترمذي، وصححه ابن حبان، وأبو نعيم، وكلام الدارقطني في العلل كأنه يُشير إلى قبوله أيضًا. بينما حكم عليه الإمام أحمد بالإرسال (كما في المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٢٩٣)، مقدِّمًا رواية مالك على رواية مطر الوراق، وكذلك كان حكم الطحاوي، وابن عبدالبر.

والأظهر عندي الحُكْمُ بالإرسال، لجلالة مالك بن أنس، ولتقدُّمه في كل شيء علىٰ مطر الوراق.

وإن كان تزوُّجُ النبي ﷺ لميمونة وهما حلالٌ ثابتًا عنها نَفْسِها رضي الله عنها: بما أخرجه الإمام مسلم من حديثها (رقم ١٤١١)، من رواية يزيد بن الأصمّ عنها.

غير أن حديث ميمونة هذا نفسه وقع فيه نحو الخلاف المذكور في حديث أبي رافع، حيثُ رُوي عن يزيد بن الأصم: «أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال» = كذا مرسلاً. ورجّح الإرسال: الإمامُ البخاري (كما في العلل الكبير للترمذي: ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠)، والترمذي (كما هو ظاهر صنيعه في الجامع: رقم ٨٤٥)، والدارقطني في العلل (٥/ ١٨٢/ أ ـ ب).

لكن مع ذلك، فلا شك أن هذين المرسلين يقويّان الخبر، ويشهدان لصحّة وقوعه. وانظر الاستذكار لابن عبدالبر (رقم ١٦٢٧٠).

(١) محمد بن عبّاد بن الزبرقان المكي، نزيل بغداد، (ت ١٣٤هـ): صدوق يهم. (التقريب: ٦٠٣١).

قال: حدثنا ابن الدَّرَاوَرْدِي[١]، عن سهيل[٢]، عن الاعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «الامامُ ضَامِنٌ، والمؤذِّنُ مُؤْتَمَنٌ؛ فأرشدَ اللهُ الايمةَ، وغَفَرَ للمؤذِّنين»[٣].

---

(١) هو: عبدالعزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، تقدّم.

(٢) هو: سهيل بن أبي صالح السمان، تقدّم.

(٣) إسناده حسن، وله علل.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (رقم ١٥٢٨)؛ عن أحمد بن عبدة الضبّي، عن الدراوردي، عن سهيل، عن الأعمش.. به.

بينما أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤١٩)، وابن حبان في صحيحه (رقم ١٦٧٢)؛ من طريق قتيبة بن سعيد، عن الدراوردي، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.. به.

وهذان الوجهان عن سهيل لهما متابعات متعدّدة، حيث رواه جماعةٌ عن سهيل عن أبيه، ورواه آخرون عن سهيل عن الأعمش. ورواه آخرون ـ غير سهيل ـ عن الأعمش، ورواه آخرون ـ غير سهيل ـ عن أبي صالح.

واختُلف في هذا الحديث برفعه ووقفه، واختُلف فيه أيضًا: هل سمعه الأعمش من أبي صالح أم لا؟! واختُلف فيه أخيرًا هل هو من حديث أبي صالح عن أبي هريرة، أمْ من حديث أبي صالح عن عائشة رضي الله عنها.

ولكلّ وَجْهٍ مرجّحٌ من الأئمة، ومنهم من رجّح أكثر من وَجْه، ومنهم من حكم على الحديث بالاضطراب.

فانظر: مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٣٢، ٢٨٤، ٣٧٧ ـ ٣٧٨، ٣٨٢، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٦١، ٤٧٢، ٥١٤)، وسنن أبي داود (رقم ٥١٧، ٥١٨)، وجامع الترمذي (رقم ٢٠٧) مع حاشية تحقيقه للعلامة أحمد محمد شاكر، والعلل الكبير للترمذي (١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٩)، وصحيح ابن خزيمة (رقم ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢)، والعلل لابن أبي حاتم (رقم ٢١٧)، وصحيح ابن حبان (رقم ١٦٧١، ١٦٧٢)، والعلل للدارقطني (١٠/ ١٩١ ـ ١٩٨ رقم ١٩٦٨)، =

[١٩٤] أخبرنا أبو القاسم ابن الخلال، قال: حدثنا أبو حفص الكَتَّاني، إملاء، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، / قال: حدثنا محمد بن [٣٢/ ب] عَبّاد، قال: حدثنا حفص بن عمر[(١)]، عن أبي الزِّنَاد، عن الاعرج، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «تَعَلّمُوا الفَرَايِضَ، وعَلِّمُوهُ[(٢)] النَّاسَ، فإنّه نِصْفُ العِلْمِ، وهو يُنْسَى، وهو أوّلُ شَيْءٍ يُنْتَزَعُ من أُمّتي»[(٣)].

= والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٤٣٠ ـ ٤٣١)، والتلخيص الحبير لابن حجر (١/ ٢١٧ ـ ٢١٩)، وإرواء الغليل للألباني (رقم ٢١٧).
وسيأتي له إسنادٌ آخر، برقم (٣١٧).

(١) حفص بن عمر بن أبي العطاف السهمي مولاهم، المدني، (ت بعد ١٨٠هـ): ضعيف. (التقريب: ١٤٢٧).
قلت: الأرجح أنه شديد الضعف، فقد اتُّهم بالكذب، ووصفه غير ما إمامٍ بأنه منكر الحديث. فانظر التهذيب (٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٠).

(٢) كذا في الأصل، بضمير المذكّر. فوضع الناسخُ عليه ضبّة، مستشكلاً عوده إلى (الفرائض) وهي مؤنّث. لكن لما في الأصل وَجْهٌ صحيح، بتقدير ([عِلْم] الفرائض). وقد جاء بتذكير الضمير في غير ما مصدر، كما يأتي في التخريج، مما يدلّ علىٰ صحّة هذا التقدير.

(٣) إسناده شديد الضعف، والحديث منكر.
أخرجه المزّي في تهذيب الكمال (٧/ ٤٠ ـ ٤١)؛ من طريق ابن طبرزذ وابن الخُريف، كلاهما عن أبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري.. به.
وأخرجه ابن ماجه (رقم ٢٧١٩)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٢٧١)، وابن حبان في المجروحين (١/ ٢٥٥)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٣٨٤)، والدارقطني في السنن (٤/ ٦٧)، والحاكم (٤/ ٣٣٢)، والبيهقي في الكبرى (٦/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (رقم ١٩٧)؛ كلّهم من طريق حفص بن عمر بن أبي العطاف.. به.
قال البخاري عن حفص بن عمر، مشيرًا إلىٰ حديثه هذا: «منكر الحديث»، =

[١٩٥] أخبرنا أبو القاسم ابن الخلال، قال: حدثنا أبو حفص الكتاني، قال: حدثنا عبدالله بن محمد (يعني: البغوي)، قال: حدثنا محمد بن عباد، قال: حدثنا أبو سعيد[١]، عن صدقة بن الربيع[٢]، عن عُمَارة بن غَزِيَّة[٣]، عن عبدالرحمن ابن أبي سعيد[٤]، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ

= كما في التاريخ الكبير (٢/ ٣٦٧) والكامل لابن عدي (٢/ ٣٨٣)، وقال العقيلي عقب الحديث: «لا يُتَابع عليه ولا يُعرف إلا به»، ولمّا ذكر ابن الجوزي الحديث في (العلل المتناهية) قال: «هذا حديث لايصح عن رسول الله ﷺ، والمتّهم به حفص بن عمر»، وتعقّب الذهبيُّ الحاكم في تلخيص المستدرك بقوله: «قلت: حفص واهٍ بمرّة»، ولمّا تعقّب البيهقي الحديث بقوله: «تفرد به حفص بن عمر، وليس بالقوي»، تعقّبه ابن التركماني في (الجوهر النقي) بقوله: «لم أر أحدًا وافقه علىٰ هذه العبارة الليّنة في حق هذا الرجل، بل أساؤا القول فيه..».

وانظر: التلخيص الحبير لابن حجر (٣/ ٩٢)، وإرواء الغليل للألباني (رقم ١٦٦٤).

(١) عبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد البصري، أبو سعيد، مولى بني هاشم، نزيل مكه، لَقَبُهُ جَرْدَقَة، (ت ١٩٧هـ): صدوق ربما أخطأ. (التقريب: ٣٩٤٣).

بينما قال عنه الذهبي في الكاشف (رقم ٣٢٣٨): «ثقة».

قلت: فلو قال الحافظ: ثقة له أوهام، لكان أقرب للصواب، وانظر التهذيب (٦/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)، وأضف عليه ما في المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٨٢).

(٢) صدقة بن الربيع الزرقي: ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٤٣٣)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٣١٩).

(٣) عُمَارة بن غَزِيّة بن الحارث الأنصاري، المازني، المدني، (ت ١٤٠هـ): لا بأس به، وروايته عن أنس مرسلة. (التقريب: ٤٨٩٢).

(٤) عبدالرحمن بن سعد ـ أبي سعيد ـ بن مالك الأنصاري، الخزرجي، (ت١١٢هـ)، وله سبع وسبعون: ثقة. (التقريب: ١٣٨٩٩).

ـ وهو على الاعواد ـ يقول: «ما قَلَّ وكَفَى، خَيْرٌ مِمّا كَثُرَ وأَلْهَى»[١].

[١٩٦] أخبرنا أبو القاسم ابن الخلال، قال: قري على أبي حفص الكَتّاني، وأنا أسمع، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا أبو كامل الجَحْدَرِي[٢]، قال: حدثنا أبو عَوَانة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه، قال: قالت اليهود، إنّما يكونُ الاحولُ أَنْ يَأْتِيَ الرجلُ المرأةَ من خَلْفِها، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[٣]: مِنْ بين يَدَيْهَا، ومِنْ خَلْفِها، ولا يَأْتِهَا إلاّ في المَأْتَى[٤].

---

(١) في إسناده توقّف، فصدقة بن الربيع لم يوثقه معتبر التوثيق، ولا يحتمل مثله التفرد بمثل هذا الحديث.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (رقم ١٠٥٣)، فزاد في التشكيك في صحّة الحديث، حيث قال: «حدثنا محمد بن عباد: حدثنا أبو سعيد، عن صدقة ابن الربيع، عن عمارة بن غزية، عن عبدالرحمن بن أبي سعيد: أُراه عن أبيه ـ شك أبو عبدالله ـ . . . » ـ الحديث.

وهذا يعني أن محمد بن عباد المكي (وهو راوي حديث المشيخة أيضًا) كان شاكًّا في اتصال الحديث، فيحتمل أن يكون مرسلاً؛ حيث إن أبا عبدالله هو محمد بن عباد، كما تراه في المقتنى للذهبي (رقم ٣٧٠٨).

وللحديث شواهد تختلف فيها الأنظار، انظر: مسند الشهاب للقضاعي (رقم ١٢٦١ ـ ١٢٦٣)، والمقاصد الحسنة للسخاوي (رقم ٩٧٤)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (رقم ٩٤٧).

(٢) فضيل بن الحسين بن طلحة الجحدري، أبو كامل، (ت ٢٣٧هـ)، وله أكثر من ثمانين سنة: ثقة حافظ. (التقريب: ٥٤٦١).

(٣) البقرة: (٢٢٣).

(٤) إسناده صحيح.

أخرجه النجيب الحراني في مشيخته (رقم ١٣٩)، وابن البخاري في =

[١٩٧] أخبرنا أبو القاسم ابن الخلال، قال: أخبرنا عمر الكَتَّاني، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثنا محمد بن عبدالرحمن الانطاكي[١]، قال: حدثنا أبو إسحاق الفزاري[٢]، عن الاوزاعي، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة[٣]، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يَسِمُ[٤] إبِلَ الصَّدَقةِ بِمِيْسَمٍ[٥] بِيَدِهِ[٦].

[١٩٨] أخبرنا أبو القاسم ابن الخلال، قال: أخبرنا عمر الكتاني، قال: حدثنا عبدالله بن محمد، قال: حدثنا شجاع بن مخلد أبو الفضل، قال:

= مشيخته (٣/ ١٧٧٦ ـ ١٧٧٧ رقم ١٠٥٦)، من طريق الأنصاري به.
وأخرجه البخاري (رقم ٤٥٢٨)، ومسلم (رقم ١٤٣٥)، وأبو داود (رقم ٢١٦٣)، والترمذي وقال: حسن صحيح (٥/ ٢١٥ رقم ٢٩٧٨)، والنسائي في التفسير (رقم ٥٨، ٥٩)، وابن ماجه (رقم ١٩٢٥)، والدارمي (رقم ٢٢٢٠)؛ من طريق محمد بن المنكدر.. به.

(١) محمد بن عبدالرحمن بن حكيم بن سهم الأنطاكي، (ت ٢٤٣هـ): ثقة يغرب. (التقريب: ٦١١٢).

(٢) إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري، الإمام أبو إسحاق، له تصانيف، (ت ١٨٥هـ وقيل بعدها): ثقة حافظ. (التقريب: ٢٣٢).

(٣) إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري، وربما ينسب إلىٰ جدّه، المدني، أبو يحيى، (ت ١٣٢هـ وقيل بعدها): ثقة حجة. (التقريب: ٣٧٠).

(٤) يَسِمُ: «أي: يُعَلِّمُ عليها بالكَيّ». النهاية لابن الأثير ـ وسم ـ (٥/ ١٨٦).

(٥) المِيْسَمُ: «هي الحديدة التي يُكوَى بها». المصدر السابق.

(٦) إسناده صحيح.
وأخرجه البخاري (رقم ١٥٠٢)، ومسلم (رقم ٢١١٩)؛ من طريق الأوزاعي.. به.

حدثنا عبدالله بن جعفر[١]، عن عبدالله بن عبدالله بن أبي طلحة[٢]، عن أنس ابن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «خَمْسٌ من الفطرة: قَصُّ الشَّارِب، ونَتْفُ الإبط، وتَقْليمُ الاظافير، وحَلْقُ العَانَةِ، والاخْتِتَانُ»[٣].

[١٩٩] أخبرنا أبو القاسم ابن الخلال، قال: أخبرنا عمر الكتاني، قال: حدثنا أبو عثمان سعيد بن محمد بن سعيد، أخو زُبَيْر[٤]، قال: حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل[٥]، قال: حدثنا المتوكل / بن فُضَيل[٦]، عن أبي [٣٣/ أ]

---

(١) عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم، أبو جعفر المديني، والد علي، بصري، أصله من المدينة، (ت ١٧٨هـ): ضعيف، ويقال: تغيّر حفظه بآخره. (التقريب: ٣٢٧٢).

(٢) عبدالله بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري، أبو يحيى المدني، أخو إسحاق، (ت ١٣٤هـ): ثقة. (التقريب: ٣٤٣٧).

(٣) إسناده ضعيف.
والحديث إنما يُعرف من حديث أبي عمران عبدالملك بن حبيب الجوني، عن أنس رضي الله عنه، بلفظ: «وُقِّتَ لنا في قصّ الشارب، وتقليم الأظافر، ونتف الإبط، وحلق العانة: أن لا نتركه أكثر من أربعين ليلة». أخرجه مسلم (رقم ٢٥٨).
وللفظ المشيخة شاهدٌ صحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، تقدم برقم (٥٣).

(٤) سعيد بن محمد بن أحمد بن سعيد الحنّاط، أبو عثمان البيّع، البغدادي، (ت ٣٢١هـ)، وثّقه يوسف بن عمر بن مسرور القواس (ت ٣٨٥هـ).
انظر تاريخ بغداد للخطيب (٩/ ١٠٦)، والإكمال لابن ماكولا (٣/ ٢٧٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٨٤)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٣/ ٣٤٧).

(٥) إسحاق بن أبي إسرائيل إبراهيم بن كَامَجْرَا، المروزي، أبو يعقوب، نزيل بغداد، (ت ٢٤٥هـ وقيل ١٤٦هـ)، وله خمس وتسعون سنة: صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن. (التقريب: ٣٤٠).

(٦) المتوكل بن فُضيل الحدّاد، أبو أيوب البصري. =

ظِلَالٍ[١]، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو انّ أَهْلَ السمٰواتِ السَّبْعِ وأَهْلَ الارَضِينَ السبعِ اجتمعوا على قَتْل امرىءٍ مُسْلِمٍ، لأَرْدَاهُمْ اللهُ النّارَ على مَنَاخِرِهم»[٢].

[٢٠٠] أخبرنا أبو القاسم ابن الخلال، قال: حدثنا عمر الكَتّاني، إملاء، قال: حدثنا القاضي أبو عمر محمد بن يوسف[٣]، قال: حدثنا محمد بن علي الوراق[٤]، قال: حدثنا عبدالله بن [. . .][٥]، قال: حدثنا

= قال البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٤٣)، ومسلم في الكنى (٦): «عنده عجائب». وضعّفه الدارقطني في السنن (١/ ١١٢)، وضعّفه غيرهم، فانظر الكامل لابن عدي (٦/ ٤٢٩)، ولسان الميزان (٥/ ١٣).

(١) هلال بن أبي هلال، أو ابن أبي مالك، أبو ظلال القسملي، البصري: ضعيف. (التقريب: ٧٣٩٩).

(٢) إسناده ضعيف.
ولم أجده عند غير المصنّف من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي، أبو عمر القاضي، وُلد سنة (٢٤٣هـ)، وتوفي سنة (٣٢٠هـ).
قال الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٤٠١ ـ ٤٠٥): «كان ثقة فاضلاً.. في الحُكّام لا نظير له عقلاً، وحِلْمًا، وذكاءً، وتمكُّنًا، واستيفاءً للمعاني الكثيرة باللفظ اليسير...».
وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٦١٥ ـ ٦١٦).

(٤) محمد بن علي بن عبدالله بن مهران البغدادي، الورّاق، أبو جعفر، الملقّب بـ (حمدان)، (ت ٢٧٢هـ).
وثقه الدارقطني، وقال الخطيب: «كان فاضلاً حافظًا عارفًا ثقةً».
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٣/ ٦١ ـ ٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٩ ـ ٥٠).

(٥) بياض في النسخة. وأحسبه: عبدالله بن رجاء بن عمر الغُدَاني، البصري، =

جعفر[١]، قال: سمعت مالكًا[٢] يقول: قالت ابنة الربيع لأبيها[٣]: مالي أرى الناس ينامون، وأنت لا تنام؟! قال: جهنّم لا تدعني أنام[٤].

آخر حديث أبي القاسم ابن الخلال

= (ت ٢٢٠هـ وقيل قبلها): صدوق يهم قليلاً. (التقريب: ٣٣٣٢)؛ حيث إنه مذكورٌ في شيوخ محمد بن علي الوراق، في تاريخ بغداد (٣/ ٦١).

(١) جعفر بن سليمان الضُبَعي، أبو سليمان البصري، (ت ١٧٨هـ): صدوق زاهد، لكنه كان يتشيّع. (التقريب: ٩٥٠).

(٢) مالك بن دينار البصري الزاهد، أبو يحيى، (ت ١٣٠هـ أو نحوها): صدوق عابد. (التقريب: ٦٤٧٥).

قلت: وثّقه النسائي على تشدّده. انظر التهذيب (١٠/ ١٤ ـ ١٥).

ولم يُذكر أنه روى عن الربيع بن خثيم، وتاريخ وفاتيهما لا يُقوّي وقوع معاصرةٍ بينهما.

(٣) الربيع بن خُثَيم بن عائذ الثوري، أبو يزيد الكوفي، (ت ٦١هـ وقيل ٦٣هـ): ثقة عابد، مخضرم، قال له ابن مسعود، لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك. (التقريب: ١٨٩٨).

(٤) إسناده ضعيف لانقطاعه بين مالك بن دينار والربيع بن خثيم.

وأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٧٠)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ١١٤ ـ ١١٥) وابن العديم في بغية الطلب (٨/ ٣٥٧٢ ـ ٣٥٧٣)؛ من طريق مالك بن دينار.. بنحوه.

شيخ آخر [الثالث والعشرون]

[٢٠١] أخبرنا أبو الحسن علي بن أبي طالب محمد بن علي بن محمد ابن عطيّة المَكّي الحارثي(١)، قراءة عليه، في مسجد الجامع بالرُّصَافة(٢)، فأقرّ به، قال: حدثنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن بن العباس المُخَلِّصُ، إملاء، في شعبان من سنة ثلاث وتسعين وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، قال: حدثني عيسى بن سالم الشاشي، قال: حدثنا إبراهيم ابن هُدْبة أبو هُدْبة الفارسي(٣)، قال: سمعت أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «لوَ انّ الله عز وجل أذن للسماواتِ والارْضِ أن تَتَكَلَّمَ،

---

(١) علي بن محمد بن علي بن محمد بن عطيّة الحارثي، أبو الحسن، المعروفُ والده بأبي طالب المكي، البغدادي، (ت ٤٥٨هـ). له كتاب (قوت القلوب)، كذا قال الذهبي، والمعروف أن (قوت القلوب) لوالده أبي طالب المكي.
قال الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/١٠٣): «كتب عنه أصحابنا، ولم أسمع منه شيئًا، وذُكر أنّ سماعَه كان صحيحًا».
وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٤٥٠)، والعقد الثمين للفاسي (٦/ ٢٣٤).

(٢) جامع الرُّصَافة: كان في الجانب الشرقي من بغداد، جنوبي مقبرة أبي حنيفة، بدىء بإنشائه عام (١٤٣هـ) بأمر الخليفة العباسي المهدي، وكان أوسع من جامع المنصور وأجمل منه. انظر معجم البلدان لياقوت (٣/ ٤٦)، ودليل خارطة بغداد المفصّل لمصطفى جواد وأحمد سوسة (١٠٧، ١٢٥).

(٣) إبراهيم بن هُدبة الفارسي، أبو هدبة، نزيل البصرة، بقي إلىٰ سنة (٢٠٠هـ). أحدُ مشاهير الوضّاعين والكذبة المفضوحين، وحاله أشهر من أن تُذكر في السوء والاختلاق. انظر لسان الميزان (١/ ١١٩ ـ ١٢١).

لَبَشَّرَتِ الَّذِي يصومُ شَهْرَ رَمَضَانَ بالجَنّةِ»[١].

[٢٠٢] أخبرنا أبو الحسن علي بن أبي طالب، قال: حدثنا المُخَلِّصُ، قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن إسحاق بن البُهْلُول[٢]، إملاءً، في سنة خمس عشرة وثلاثماية، قال: حدثني أبي[٣]، قال: حدثني أبي[٤]، عن محمد بن

---

(١) إسناده شديد الضعف، والحديث محكومٌ عليه بالوضع.
أخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٢٠٩)، والشجري في أماليه (٢/ ٤١)، وأبو منصور الديلمي في مسند الفردوس ـ بحاشية الفردوس ـ (رقم ٥١٥٧)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٩١)؛ كلّهم من طريق إبراهيم بن هدبة.. به.
ولمّا ذكره ابن حبان في المجروحين (١/ ١١٥)، مع أحاديث أخر لإبراهيم ابن هدبة، قال: «هذه الأحاديث لا أصل لها من حديث رسول الله ﷺ».
وقال ابن عدي عقبه، وعقب أحاديثه الأخرىٰ (الموضع السابق): «وهذه الأحاديث كلّها بواطيل».
واتّهم ابنُ الجوزي إبراهيمَ بنَ هدبة بوضعه في الموضوعات (الموضع السابق)، ووافقه السيوطي في اللآلىء المصنوعة (٢/ ١٠٣).

(٢) أحمد بن إسحاق بن البُهْلُول بن حسان بن سنان التنوخي، أجعفر القاضي، الأنباري الأصل، نزيل بغداد، (ت ٣١٨هـ).
وثقه الخطيب وغيره.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٤/ ٣٠ ـ ٣٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/ ٤٩٧).

(٣) إسحاق بن البُهْلُول بن حسان بن سنان التنوخي، أبو يعقوب الأنباري، (ت ٢٥٢هـ)، وقد قارب التسعين.
وثقه الخطيب وغيره.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٦/ ٣٦٦ ـ ٣٦٩)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٤٨٩).

(٤) (قال حدثني أبي) الثانية لحَقٌ في حاشية الأصل، لكن وضع الناسخ عليه =

يونس[١]، عن يونس بن خَبّاب[٢]، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أولُ ليلةٍ من شَهْرِ رَمَضَان؛ فُتِحَتْ أبوابُ الجنّةِ كلُّها، لا يُغْلَقُ منها بابٌ واحدٌ، الشَّهْرَ كُلَّهُ، وغُلِّقَتْ أبوابُ النار، فلم يُفْتَحْ منها بابٌ واحدٌ، وَغُلَّتْ عُتَاةُ الشَّيَاطين، ونَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّماءِ الدُّنيا، كُلَّ ليلةٍ إلى انْفِجَارِ الصُّبْح: يا باغيَ الخَيْرِ هَلُمَّ، يا باغي الشَّرِّ انْتَهِ؛ هَلْ مِنْ مستغفرٍ فَيُغْفَر له، هل من تائبٍ فيتاب عليه، / هل من [٣٣/ ب] سايلٍ فيُعْطَى سُوْلَه، هل من داعٍ فيُسْتَجَاب له. ولله تعالى عند وَقْتِ فِطْرِ كُلِّ ليلةٍ من رمضان عُتَقَاءُ يُعْتَقُونَ من النَّارِ»[٣].

= ضبّة، وكأنّه ظنّها مكرّرةً خطأً. وليست كما ظنّ، فالبهلول بن حسان هو الذي روىٰ هذا الحديث عن محمد بن يونس بن خباب، وليس ابنه إسحاق بن البهلول هو الراوي عنه، كما يأتي التدليل عليه في التخريج.

وهو: البهلول بن حسان بن سنان التنوخي، أبو الهيثم الأنباري، (ت ٢٠٤هـ). أثنى عليه حفيده البهلول بن إسحاق بن البهلول، كما في تاريخ بغداد للخطيب (٧/ ١٠٨ ـ ١٠٩).

(١) محمد بن يونس بن خباب: لم أجد له ترجمة، وهو مذكورٌ في الرواة عن أبيه يونس بن خباب، في تهذيب الكمال للمزي (٣٢/ ٥٠٥).

(٢) يونس بن خباب الأُسَيِّدِي مولاهم، الكوفي: صدوق يخطىء، ورمي بالرفض. (التقريب: ٧٩٦٠).

(٣) إسناده ضعيف.

وأخرجه ابن شاهين في فضائل شهر رمضان (رقم ١١)؛ من طريق إسحاق بن البهلول، عن بهلول بن حسان، عن محمد بن يونس بن خباب. . به.

وللحديث وجوه أخرى عن ابن عمر رضي الله عنهما، لا يثبت منها شيء؛ فانظر: فضائل شهر رمضان لابن شاهين (رقم ١٢)، ومشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر (رقم ١٤، ٤٣)، وأمالي الشجري (١/ ٢٩١).

[٢٠٣] أخبرنا أبو الحسن علي بن أبي طالب، قال: حدثنا المُخَلِّص، إملاء، قال: حدثنا أبو بكر ابن أبي داود، قال: حدثنا أحمد (يعني: ابن صالح)، قال: حدثنا ابن أبي فُدَيْك[١]، قال: أخبرني ابن أبي ذيب، عن شرحبيل[٢]، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لأن يتصدق الرجل في حياته بدرهم، خير له من أن يتصدق بماية دينار عند موته»[٣].

[٢٠٤] أخبرنا أبو الحسن ابن أبي طالب، قال: حدثنا المخلص، قال: حدثنا عبدالله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن زياد بن فروة، سنة تسع وعشرين ومايتين، قال: حدثنا أبو شهاب[٤]، عن إسماعيل بن أبي خالد،

---

(١) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيْك الدِّيَلي مولاهم، المدني، أبو إسماعيل، (ت ٢٠٠هـ): صدوق. (التقريب: ٥٧٧٣).

(٢) شرحبيل بن سعد، أبو سعد المدني، مولى الأنصار، (ت ١٢٣هـ)، وقد قارب المائة: صدوق اختلط بآخره. (التقريب: ٢٧٧٩).

قلت: لم يوثق شرحبيل بن سعد إلا ابن حبان، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه، واتفقت كلمة النقّاد قبلهما وبعدهما علىٰ جرحه وتضعيفه، فالأرجح فيه عندي أنه ضعيف. فانظر التهذيب (٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢٢).

(٣) إسناده ضعيف.

وهو في فوائد المخلّص (١٩٨/ ١ ـ ٢)، نقلاً عن سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (رقم ١٣٢١).

وأخرجه ابن البخاري في مشيخته (١/ ١٦٧ ـ ٤٦٨ رقم ١٦٨)، من طريق أبي بكر الأنصاري به.

وأخرجه أبو داود (رقم ٢٨٦٦)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٣٣٣٤)، والضياء في المختارة (١٠/ ٩٨/ ٢، نقلاً عن سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني: الموضع السابق)؛ كلّهم من طريق ابن أبي فديك.. به.

(٤) هو: عبد ربّه بن نافع الحنّاط، تقدّم.

عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبدالله قال: كُنّا عند رسول الله ﷺ، فَنَظَرَ إلى القمر ليلةَ البَدْرِ، فقال: «إنّكم سَتَرَوْنَ ربَّكم عَيَانًا، كما تَرَوْنَ هَذَا، لا تُضَامُون[١] في رويته. فإن استطعتم أن لا تُغْلَبُوا على صلاةٍ قَبْل طُلُوع الشَّمْس وقَبْل الغُرُوبِ؛ وقَرَاَ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ﴿٣٩﴾﴾[٢]»[٣].

[٢٠٥] أخبرنا أبو الحسن علي بن أبي طالب المكي، قال: أخبرنا القاضي أبو عبدالله الحسين بن هارون الضبي، قال: حدثنا أبو الحسين عبدالله بن محمد بن شاذان[٤]، سنة ثمان وعشرين وثلاثماية، قال: حدثنا محمد بن سهل بن الحسن[٥]، قال: حدثني الخضر بن أبي فاطمة[٦]، قال: حدثني

---

(١) سبق شرحها وبيان ضبطها في الحديث رقم (٢٤).

(٢) سورة ق (٣٩)، وقد وقع في الأصل خطأ، حيث استُفتحت الآية بالفاء، (فسبّح)، بدلاً من الواو. وقد سبق الكلام عن هذا الخطأ في الحديث رقم (٢٤).

(٣) إسناده حسن، وهو صحيح.
وتقدّم تخريجه في الحديث الذي برقم (٢٤).

(٤) عبدالله بن محمد بن جعفر بن محمد بن موسى بن يزيد بن شاذان البزّاز، أبو الحسين البغدادي (ت ٣٥١هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ١٢٨ ـ ١٢٩): «كان ثقة».
وانظر تاريخ الإسلام للذهبي (٥٨).

(٥) محمد بن سهل بن الحسن العطار: اتهمه الدارقطني وغيره بوضع الحديث.
وقال عنه الذهبي في الميزان (٣/ ٥٧٦): «روى عن طائفةٍ لا يُعرفُون».
وانظر: لسان الميزان (٥/ ١٩٤).

(٦) لم أجده، فالظاهر أنه من طائفة الرواة الذين لا يُعرفون، ممن روىٰ عنهم محمد ابن سهل العطار، كما تقدّم في ترجمته!.

وهيب أبو رافع[١]، قال: حدثني كادح بن رحمة[٢]، قال: حدثنا مسعود[٣]، عن محمد بن جُحَادة[٤]، عن همام بن مُنَبِّه[٥]، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ «حَبَسَ رَجُلاً في تُهْمةٍ، في دَمٍ، ثلاثةَ أيّامٍ، ثُمّ خَلَّى عَنْهُ»[٦].

---

(١) لم أجده، وبابه بابُ سابقه.

(٢) كادح بن رحمة الكوفي الزاهد: اتهمه الأزدي وغيره بالكذب.
انظر ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٣٩٩)، ولسان الميزان (٤/ ٤٨٠ ـ ٤٨١).

(٣) لم أستطع الجزم به.

(٤) محمد بن جُحادة، (ت ١٣١هـ): ثقة. (التقريب: ٥٨١٨).

(٥) همّام بن مُنَبِّه بن كامل الصنعاني، أبو عقبة، (ت ١٣٢هـ): ثقة. (التقريب: ٧٣٦٧).

(٦) إسناده شديدُ الضعف مظلمٌ جدًّا.
وأخرجه البزار (الكشف رقم ١٣٦٠، ١٣٦١)، وأبو يعلى في مسنده الكبير (المطالب العالية ١٨٣١)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٥٢)، وابن عدي في الكامل (١/ ٢٤٣)، والحاكم (٤/ ١٠٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٧٧)؛ كلّهم من طريق إبراهيم بن خثيم عن أبيه عن جدّه عراك بن مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه.. بنحوه مرفوعًا.
وإبراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك الغفاري: متروك الحديث، كما قال النسائي. وانظر لسان الميزان (١/ ٥٣).
ولمّا سأل الترمذيُّ البخاريَّ عن هذا الحديث في العلل الكبير (٢/ ٥٨٩)، أجابه البخاري بقوله: «قال يحيى بن معين: كان إبراهيم كأنه مجنون، وكان الصبيان يلعبون به. وضعّفه جدًّا».
وتعقّبه البزار، وابن عدي، والبيهقي: ببيان ضعف إبراهيم بن خثيم.
بل قال العقيلي عقبه: «لا يُتابع إبراهيم علىٰ هذا».
ولمّا أخرجه الحاكم في المستدرك ساكتًا عليه، تعقّبه الذهبي في تلخيصه بقوله: «قلت: إبراهيم متروك».

[٢٠٦] أخبرنا أبو الحسن ابن أبي طالب، قال: أخبرنا القاضي الضبي، قال: حدثنا أبو الحسين ابن شاذان، قال: حدثنا محمد بن سهل، قال: حدثنا الخضر بن أبي فاطمة، قال: حدثنا وُهيب، / عن كادح، عن عون[١]، عن [٣٤/ أ] عَمرو بن دينار، عن ابن عباس، قال: قال النبي ﷺ: «لا يذهبُ شيٌّ من السُّنّة، إلا ظهر من البدعةِ مِثْلاه، حتى تذهبَ السنةُ، وتظهرَ البدعةُ؛ حتى ينشوا[٢] في البِدَعِ من لا يعرفُ السنّة، فإذا رأىٰ السنّة، قال: هذه بدعة. فمن أَحْيا سنةً من سُنّتي قد أميتت، كان له أَجْرُها وأَجْرُ من عَمِلَ بها، من غيرِ أن يَنْقُصَ من أجورهم شيٌّ. ومن أَبْدَعَ من بعدي بدعةً، كان عليه وِزْرُها وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بها، من غير أن يَنْقُصَ من أوزارهم شيٌّ[٣]»[٤].

[٢٠٧] أخبرنا أبو الحسن ابن أبي طالب، قال: حدثنا القاضي أبو محمد عبدالله بن محمد بن عبدالله بن إبراهيم، المعروف بابن الاكفاني[٥]، إملاءً،

---

(١) لم أستطع الجزم به.

(٢) (ينشوا) كذا في النسخة، وأصلها: (يَنْشَأُ).
فخَفّف الهمزة، ونقل حركتها مشبعةً إلىٰ ما قبلها. وهي لغة فصيحة من لغات العرب، انظر: المعجم الكامل في لهجات الفصحى للدكتور داود السلوم (١١).

(٣) في النسخة (شيًا) بالنصب، وضبّب عليها الناسخ، للدلالة على إشكالها لغةً، لأنها فاعل.

(٤) إسناده صنو سابقه: شديد الضعف مظلمٌ جدًّا.
وقد رُوي بعضه ونحوه من كلام ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا عليه، انظره وتخريجه في كتاب ما جاء في البدع لمحمد بن وضاح ـ وحاشية تحقيقه لبدر البدر ـ (رقم ٩٤ ـ ٩٦).
وسيأتي بلفظٍ آخر عن ابن عباس (برقم ٦٨٢).

(٥) عبدالله بن محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن عبدالله بن الحسين بن علي الأسدي، =

قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل، إملاءً، قال: حدثنا محمد بن الوليد البُسْري[١]، قال: حدثنا الضحاك بن مخلد، عن سفيان[٢]، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد: أن النبي ﷺ قال: «مِنْبَرِي على تُرْعَةٍ[٣] من تُرَاعِ الجَنَّة»[٤].

= أبو محمد ابن الأكفاني، (ت ٤٠٥هـ)، عن تسع وثمانين سنة.
ذكر الخطيب عن التنوخي عنه أنه أنفق في طلب الحديث مائة ألف دينار، ثم نقل الخطيب عن شيخه عبدالواحد بن علي الأسدي أنه قال عن ابن الأكفاني: «لم يكن في الحديث شيئًا، لا هو ولا أبوه»، فعلّق الخطيب علىٰ ذلك بقوله: «وقد سمعت غير عبدالواحد يثني عليه في الحديث ثناءً حسنًا».
انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ١٤١ ـ ١٤٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٥١ ـ ١٥٢)، ولسان الميزان (٣/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣)، وأضف عليه ما في الأنساب للسمعاني (١/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧).

(١) محمد بن الوليد بن عبدالحميد القرشي، البُسْري، البصري، يُلقّب: حمدان، (ت ٢٥٠هـ أو بعدها): ثقة. (التقريب: ٦٤١٣).

(٢) هو: ابن سعيد الثوري.

(٣) «التُّرعة في الأصل: الروضة في المكان المرتفع خاصّه... وقيل: الترعة الدرجة، وقيل: الباب». النهاية لابن الأثير ـ ترع ـ (١/ ١٨٧).
لٰكن سهل بن سعد رضي الله عنه قد فسّر الترعة عقب هذا الحديث في رواياتٍ عنه بأنه: «الباب من أبواب الجنة». وهو صحابي من صميم العرب، وهو راوي الحديث، فتفسيره مقدَّمٌ على غيره؛ ولذلك فإن أبا عبيد في غريب الحديث (١/ ٦) بعد أن نقل الأقوال في تفسير الترعة، نقل تفسير سهل بن سعد لها، ثم أعقبه بقوله: «وهذا هو الوجه عندنا».

(٤) إسناده صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (٥/ ٣٣٥، ٣٣٩)، وأبو عبيد في غريب الحديث (١/ ٦)، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (١/ ٢٠٤)، والطبراني في الكبير (رقم ٥٧٧٩، ٥٨٠٩، ٥٨٨٨، ٥٩٧١، ٥٩٩٥)؛ من طريق أبي حازم.. به.
بل الطبراني (رقم ٥٩٧١)؛ من طريق محمد بن الوليد البُسري.. به.

[٢٠٨] أخبرنا أبو الحسن علي بن أبي طالب، قال: حدثنا القاضي ابن الاكفاني، قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل بن محمد القاضي، إملاء، قال: حدثنا سعيد بن بحر (يعني: القَرَاطِيسي)(١)، قال: حدثنا مَعْنُ بن عيسى(٢)، قال: حدثنا يزيد بن عبدالملك(٣)، عن المَقْبُرِي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَفْضَى أحدُكم بيدِهِ إلى ذَكَرِهِ، لَيْسَ بينهما سُتْرَةٌ ولا حِجَابٌ، فَلْيَتَوَضَّأْ»(٤).

---

(١) سعيد بن بحر القراطيسي، أبو عَمرو أو أبو عثمان، البغدادي، (ت ٢٥٣هـ).
وثقه الخطيب. فانظر تاريخ بغداد (٩/ ٩٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٥٣).

(٢) معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم، أبو يحيى المدني، القزّاز، (ت ١٩٨هـ): ثقة ثبت، قال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك. (التقريب: ٦٨٦٨).

(٣) يزيد بن عبدالملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث الهاشمي النوفلي: ضعيف. (التقريب: ٧٨٠٣).

(٤) إسناده ضعيف.
أخرجه الإمام الشافعي في الأم (١/ ١٩)، والإمام أحمد (٢/ ٣٣٣، وصحّحْ ما وقع فيه من خطأ من أطراف المسند لابن حجر: رقم ٩٤٠٢)، والبزار (الكشف: رقم ٢٨٦)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٦١)، والدارقطني في السنن (١/ ١٤٧)، وغيرهم؛ من طريق يزيد النوفلي.. به.
وقد توبع يزيد النوفلي، فصحّح بعض الأئمة الحديث لهذه المتابعة، وأباها آخرون. ورُوي الحديث عن يزيد النوفلي عن رجل مجهول عن المقبري، فأعلّ أئمةٌ الحديثَ بها، وردّ هذه الزيادة آخرون ولم يروا إعلال الحديث بها. ورُوي الحديث مرفوعًا وموقوفًا، فصحح قومٌ المرفوع وغيرهم صحح الموقوف.
فانظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢١٦)، وشرح معاني الآثار للطحاوي (١/ ٧٤)، والمعجم الأوسط للطبراني (رقم ١٨٧١، ٦٦٦٤، ٨٨٢٩، ٤٩٠٤)، والصغير له (رقم ١١٠)، وصحيح ابن حبان (رقم ١١١٨)، والعلل للدارقطني =

[٢٠٩] أخبرنا أبو الحسن علي بن أبي طالب، قال: حدثنا المُخَلِّص، إملاءً، قال: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، قال: حدثنا الحسين (يعني: ابن الحسن)[١]، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: أخبرنا مَعْمر: أن الاحنف ابن قيس[٢]، قيل له: أَخْبِرْنَا عن مَوَدَّةٍ بِغَيرِ مالٍ؟ قال: الخُلُقُ السَّجِيحُ[٣]، والكَفُّ عن القَبِيح. وإن شِئْتُم أخبرتكم بأَدْوَىٰ الدَّاءِ: اللسانُ البَذِيُّ، والخُلُقُ الدَّنِيُّ[٤].

آخر حديث ابن أبي طالب المكي

= (٨/ ١٣١ ـ ١٣٢ رقم ١٤٥٤)، والمستدرك للحاكم (١/ ١٣٨)، والسنن الكبرى للبيهقي ـ والجوهر النقي لابن التركماني بحاشيته ـ (١/ ١٢٩)، ومعرفة السنن والآثار له (رقم ١٠١٤ ـ ١٠٢١)، والخلافيات له (٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٩ رقم ٥١٩ ـ ٥٢٦)، والتمهيد لابن عبدالبر (١٧/ ١٩٥ ـ ١٩٦)، والاستذكار له (رقم ٢٥٤٧ ـ ٢٥٥٢)، ونصب الراية للزيلعي (١/ ٥٦)، والتلخيص الحبير لابن حجر (١/ ١٣٤).

(١) الحسين بن الحسن بن حرب السلمي، أبو عبدالله المروزي، نزيل مكة، (ت ٢٤٦هـ): صدوق. (التقريب: ١٣٢٤).

(٢) الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي، السعدي، أبو بحر، اسمه: الضحاك، وقيل: صخر، مخضرم، (ت٦٧هـ أو ٧٢هـ): ثقة. (التقريب: ٢٩٠).

(٣) «السجيح: الليّن السهل». القاموس المحيط ـ سجح ـ (٢٨٥).

(٤) إسناده منقطع، فبين معمر بن راشد والأحنف دَهْرٌ.
وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (٨/ ٤٣٩)؛ من طريق أبي الحسن علي بن أبي طالب.. به، ومن طُرقٍ أخرى إلى الأحنف بن قيس.

شيخ آخر [الرابع والعشرون]

[٢١٠] أخبرنا الشريف الزاهد أبو نصر محمد بن محمد بن علي الزَّيْنَبِي[(١)]،

---

(١) محمد بن محمد بن علي بن الحسن بن محمد بن عبدالوهاب بن سليمان بن محمد بن سليمان بن عبدالله بن محمد بن الإمام إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي، العباسي، الزينبي (نسبةً إلىٰ زينب بنت سليمان بن علي بن عبدالله بن العباس: جدّة للمنتسبين إليها)، البغدادي، أبو نصر ابن أبي طاهر ابن أبي علي ابن أبي تمام الحسن بن محمد. وُلد في سنة (٣٨٧هـ)، وتوفي سنة (٤٧٩هـ). وكان آخر من حدّث عن: المُخَلِّصِ وابنِ زُنْبُور. وممن روىٰ عنه: الخطيبُ البغدادي.

قال إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي أبو القاسم قوام السنّة (ت٥٣٥هـ): «زاهد، صحيح السماع».

وقال أبو الفضل ابن المهتدي ـ محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد العباسي (ت ٥٣٧هـ) ـ: «كان أبو نصر الزينبي إذا قُرِىء عليه اللحن رَدَّهُ لكثرة ما قُرئت عليه تلك الأجزاء».

وقال السمعاني: «شريفٌ، زاهدٌ، صالحٌ، ديِّنٌ، متعبِّدٌ، هجر الدنيا في حداثته، ومال إلى التصوّف. وكان منقطعًا في رباط شيخ الشيوخ أبي سعد، انتهى إليه إسناد البغوي، ورحل إليه الطلبة».

وقال ابن الجوزي: «تزهّد في شبابه.. وكان ثقة».

انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٣/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩)، والإكمال لابن ماكولا (٤/ ٢٠٢)، والأنساب للسمعاني (٦/ ٣٧٢)، والمنتظم لابن الجوزي (٩/ ٣٣ ـ ٣٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٨٠ ـ ٢٨١)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٤٣ ـ ٤٤٥).

قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن / بن العباس المُخَلِّص، قراءة [٣٤/ ب] عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا أبو محمد خلف بن هشام البَزّار، سنة ست وعشرين ومايتين، قال: حدثنا العَطّافُ بنُ خالد أبو[١] صفوان المخزومي[٢]، قال: حدثنا أبو حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «غَدْوةٌ[٣] في سبيلِ الله، أو رَوْحَةٌ[٤] في سبيل الله، خَيْرٌ من الدنيا وما فيها. وموضعُ سَوْطٍ في الجَنَّةِ خَيْرٌ من الدنيا وما فيها»[٥].

[٢١١] أخبرنا الزينبي، قال: أخبرنا أبو طاهر المخلص، قال: حدثنا عبدالله بن محمد (هو البغوي)، قال: حدثنا محمود بن غيلان[٦]، إملاءً، في دار ابن حكيم، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن زيد بن

---

(١) تحرّفت في الأصل إلى (بن)، والتصويب من مصادر ترجمته.

(٢) عطاف بن خالد بن عبدالله بن العاص المخزومي، أبو صفوان المدني، مات قبل مالك (وتوفي مالك سنة ١٧٩هـ): صدوق يهم. (التقريب: ٤٦٤٥).

(٣) «الغَدْوة: المرّةُ من الغُدُوّ، وهو سير أول النهار». النهاية لابن الأثير ـ غدا ـ (٣/ ٣٤٦).

(٤) الرواح: السير من الزوال إلى الليل. انظر القاموس للفيروزآبادي ـ روح ـ (٢٨٣).

(٥) إسناده حسن، والحديث صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٤٣٣) (٥/ ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩)، والبخاري (رقم ٢٧٩٤، ٢٨٩٢، ٣٢٥٠، ٦٤١٥)، ومسلم (رقم ١٨٨١)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ١٦٤٨، ١٦٦٤)، والنسائي (رقم ٣١١٨)، وابن ماجه (رقم ٢٧٥٦، ٤٣٣٠)، والدارمي (رقم ١٤٠٣)؛ من طريق أبي حازم.. به.

(٦) محمود بن غيلان العدوي مولاهم، أبو أحمد المروزي، نزيل بغداد، (ت ٢٣٩هـ وقيل بعد ذلك): ثقة. (التقريب: ٦٥٥٩).

أسلم، عن أبيه[١]، قال: أحسِبه عن عمر رضي الله عنه: أن رسول [٢] الله ﷺ قال: «كُلُوا الزَّيْتَ، وادَّهِنُوا به، فإنّه من شَجَرَةٍ مُبَارَكةٍ»[٣].

---

(١) أسلم العدوي، مولى عمر بن الخطاب، مخضرم: ثقة. (التقريب: ٤١٠).

(٢) من أوّل هذا القوس إلى آخره، كما يأتي التنبيه عليه، في آخر الإسناد التالي، هذا كله لَحَقٌ في حاشية الأصل.

(٣) إسناده صحيح لولا هذا الشك في اتصاله، وبذلك أُعلّ.

وهو في فوائد المخلص ـ المجموع ٢١ بالظاهرية ـ (١٤٣/ ب).

وأخرجه البيهقي في الآداب (رقم ٥٧٦)؛ من طريق أحمد بن منصور الرمادي عن عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: أحسبه عن عمر... فذكره. فوافق محمودَ بنَ غيلان في نقل شك عبدالرزاق في وَصْل الحديث بعمر رضي الله عنه.

بينما رواه يحيى بن موسى بن عبد ربّه الخُدّاني البلخي، والحسين بن مهدي بن مالك الأَبَلِّي، وعَبْدُ بن حُميد، ومحمد بن سهل بن عسكر، وإسحاق ابن راهويه؛ كلّهم عن عبدالرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه.. به، جزمًا بغير شك في وَصْله. بل قال محمد بن سهل ابن عسكر ـ كما في المختارة للضياء ـ عقب روايته الحديث عن عبدالرزاق: «فقال له فتى من أهل مرو، يقال له أحمد بن سعيد: هذا الحديثُ كنت لا ترفعه؟! قال: ذلك على ما حَدَّثْنا، وهذا على ما نُحدّث».

انظر: الجامع للترمذي (رقم ١٨٥١)، والشمائل له (رقم ١٥٠)، وسنن ابن ماجه (رقم ٣٣١٩)، والمنتخب من مسند عبد بن حميد (رقم ١٣)، ومسند البزار (رقم ٢٧٥)، والمستدرك للحاكم (٤/ ١٢٢)، والمختارة للضياء (١/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

فصّححه الحاكم والضياء بناءً على هذه الرواية.

لكنّهم خُولفوا بالشك كما سبق، بل خُولفوا بالجزم بالإرسال؛ وذلك فيما رواه إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِي، وسليمان بن معبد المروزي، كلاهما عن عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن النبي ﷺ = مرسلاً. =

= انظر: الجامع لمعمر (رقم ١٩٥٦٨)، وجامع الترمذي والشمائل له (الموضع السابق).

ولذلك حكم بإرساله يحيى بن معين، عندما قال عنه في تاريخه (رقم ٥٩٥): «ليس هو بشيء، إنما هو زيد مرسلاً».

وكذلك قال البخاري كما في العلل الكبير للترمذي (٢/ ٧٧٩): «هو حديث مرسل».

وحكم عليه الترمذي في الجامع والشمائل (الموضع السابق) بالاضطراب من عبدالرزاق.

وقال أبو حاتم الرازي كما في العلل لابنه (رقم ١٥٢٠) عن عبدالرزاق: «حدث مَرّة عن زيد بن أسلم عن أبيه أن النبي ﷺ؛ هكذا رواه دَهْرًا. ثم قال بَعْدُ: زيد بن أسلم عن أبيه أحسبه عن عمر عن النبي ﷺ. ثم لم يَمُت حتى جعله عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ، بلا شك».

قلت: لكن يخرم هذا الترتيب الزمني لاختلاف الروايات عن عبدالرزاق: أن إسحاق بن راهويه سماعه من عبدالرزاق قديم، كما في الكواكب النيرات لابن الكيال (٢٧٦)، وقد رواه عن عبدالرزاق متصلاً بذكر عمر رضي الله عنه دون شك فيه، كما سبق. ثم إن إسحاق الدَّبري، وهو من أواخر من سمع عبدالرزاق كما في الكواكب النيرات (٢٧٣)، رواه عن عبدالرزاق مرسلاً دون ذكر عمر رضي الله عنه.

وللحديث متابعة، فقد أخرجه الطبراني في الأوسط (رقم ٩١٩٢) من طريق أبي قرة موسى بن طارق اليماني عن زَمْعَة بن صالح عن زياد بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر رضي الله عنه.. به.

قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث إلا زمعة، تفرّد به أبو قرّة».

قلت: تقدّم أن زمعة بن صالح ضعيف، لكنه مُعْتَبَرٌ به.

فهذه الرواية علىٰ ضعفها تؤيّد رواية عبدالرزاق موصولاً.

وللحديث شواهد، انظرها في سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (رقم ٣٧٩).

[٢١٢] أخبرنا الزينبي، قال أخبرنا أبو طاهر المخلص، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبو داود الطيالسي[(١)]، [عن الحكم بن عطية[(٢)]][(٣)]، عن ثابت البُنَاني، عن أنس بن مالك: أن رسول)[(٤)] الله ﷺ قال: «تُسَمُّونَ أولادَكم مُحَمَّدًا، ثم تَلْعَنُونَهُمْ!!»[(٥)].

---

(١) سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، أبو داود، البصري (ت ٢٠٤هـ): ثقة حافظ، غلط في أحاديث. (التقريب: ٢٥٦٥).

(٢) الحكم بن عطيّة العيشي، البصري: صدوق له أوهام. (التقريب: ١٤٦٣).

(٣) مابين معقوفتين ساقط من الأصل، فوضع الناسخُ ضبّة فوق (عن ثابت). والتصويب من مصدر المؤلف، ومن مصادر تخريج الحديث.

(٤) هذه نهاية اللحق الذي في حاشية الأصل، الذي بيّناه آنفًا، في آخر إسناد الحديث السابق.

(٥) إسناده حسن، لكن الحديث منكر.

وهو في فوائد المخلص ـ المجموع رقم ٢١ بالظاهرية ـ (١٤٢/ ب).

وأخرجه أبو القاسم التيمي في الترغيب والترهيب (رقم ٥٧١)، عن أبي نصر الزينبي.. بإسناده ومتنه، مثبتًا فيه (الحكم بن عطية) شيخًا للطيالسي، كما أثبتناه.

وأخرجه أبو داود الطيالسي ـ كما في المطالب العالية ـ (رقم ٢٨١٦)، وعبد بن حميد (رقم ١٢٦٤)، والبزار (الكشف: رقم ١٩٨٧)، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار ـ الجزء المفقود ـ (رقم ٧٤٢، ٧٤٣)، وأبو عروبة الحراني في أحاديثه ـ رواية أبي أحمد الحاكم عنه ـ (رقم ٤٧)، وأبو يعلى (رقم ٦٣١)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٢٠٥)، وأبو عبدالله بن بكير في فضائل التسمية بأحمد ومحمد (رقم ٢٠)، والحاكم (٤/ ٢٩٣)، وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٢٨٦)، ومحمد بن عبدالواحد الدقّاق في معجم شيوخه (رقم٣)؛ كلّهم من طريق الحكم بن عطيّة.. به. =

[٢١٣] أخبرنا الزينبي، قال: أخبرنا أبو طاهر المُخَلِّص، قال: حدثنا عبدالله ابن محمد البغوي، قال: حدثنا عبدالجبار بن عاصم أبو طالب النسائي(١)، قال: حدثنا حفص بن ميسرة الصنعاني(٢)، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «إيّاكم

= وقال البزّار عقبه: «لا نعلم رواه عن ثابت إلا الحكم، وهو بصري لا بأس به، حدث عن ثابت بأحاديث، وتفرّد بهذا».

وتعقبه الحاكم بقوله: «تفرّد به الحكم بن عطيّة عن ثابت». فعلّق الذهبي على ذلك في تلخيص المستدرك بقوله: «الحكم وثّقه بعضهم، وهو ليّن».

قلت: وأنت ترى أن العقيلي وابن عدي وتبعهم الذهبي في الميزان (١/ ٥٧٧) قد ساقوا هذا الحديث في ترجمة الحكم بن عطيّة في كتبهم الخاصة بالضعفاء، ولذلك دلالتُه!.

وأصرح منه ماجاء في كتاب المنتخب من كتاب العلل للخلال: لابن قدامة (٢٠٢/ أ): «قال الأثرم: قلت لأبي عبدالله [يعني أحمد بن حنبل]: روى ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قال: تسمونهم محمدًا وتسبونهم؟ فأنكره».

وسبب إنكاره: أن الحكم بن عطيّة في مرتبةٍ لا تحتمل التفرّد بمثل هذا الحديث.

وسيخرّجه المصنف من وجه آخر عن الحكم بن عطية (رقم ٤٥٥).

(١) عبدالجبار بن عاصم النسائي، أبو طالب، نزيل بغداد، (ت ٢٣٣هـ).

كان جلادًا فتاب الله عليه، ووثقه ابن معين والدارقطني وابن حبان، وقال ابن معين في رواية عنه: «صدوق».

انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٥٠)، والجرح والتعديل (٦/ ٣٣)، والثقات لابن حبان (٨/ ٤١٨) وصحيحه (رقم ٢٠٤٤، ٢٣٣٣، ٤٥٦٤)، وتاريخ بغداد للخطيب (١١/ ١١١ ـ ١١٢).

(٢) حفص بن ميسرة العُقَيلي، أبو عمر الصنعاني، نزيل عسقلان، (ت ١٨١هـ): ثقة ربما وهم. (التقريب: ١٤٤٢).

والجلوسَ بالطُرُقَاتِ. قالوا: يارسولَ الله، مَالَنَا بُدٌّ مِنْ مَجَالِسِنَا، نَتَحَدَّثُ فيها، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: فإذا أَبَيْتُم إلا المجلسَ، فَأَعْطُوا الطريقَ حَقَّهُ، قالوا: يارسولَ اللهِ، وما حَقُّ الطريقِ؟ قال: غَضُّ البَصَرِ، وكَفُّ الاذَى، ورَدُّ السلامِ، والامرُ بالمعروفِ والنَّهْيُ عن المنكرِ»[(١)].

[٢١٤] أخبرنا الزينبي، قال: أخبرنا أبو طاهر المُخَلِّص، (قال: حدثنا عبدالله البغوي)، قال: حدثنا عبدالجبار بن عاصم، قال: حدثنا عُبيدالله بن عَمرو[(٢)]، عن عبدالكريم[(٣)]، عن قيس بن حَبْتَر[(٤)]، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «إن اللهَ حَرّمَ عليكم الخَمْرَ، والمَيْسِرَ، والكُوبةَ[(٥)]، وقال: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»[(٦)]. / [٣٥/ أ]

---

(١) إسناده صحيح.
وهو في فوائد المخلص ـ المجموع رقم ٢١ بالظاهرية ـ (١٣٨/ ب ـ ١٣٩/ أ).
أخرجه أحمد (٣/ ٣٦، ٤٧)، والبخاري (رقم ٢٤٦٥، ٦٢٢٩)، ومسلم (رقم ٢١٢١)، وأبو داود (رقم ٤٨١٥)؛ من طريق زيد بن أسلم.. به.

(٢) هو: عُبيدالله بن عَمرو بن أبي الوليد الرَّقي، تقدّم.

(٣) هو: عبدالكريم بن مالك الجزري، تقدّم.

(٤) قيس بن حَبْتَر التميمي، الكوفي، نزيل الجزيرة: ثقة. (التقريب: ٥٦٠٢).

(٥) تقدّم شرحها في الحديث الذي برقم (٢٥).

(٦) إسناده صحيح.
وهو في فوائد المخلّص ـ المجموع رقم ٢١ بالظاهرية ـ (١٤٠/ ب).
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٢٦٢٥، ٣٢٧٤)، وفي الأشربة له (رقم ١٤)، والطبراني في الكبير (١٢/ ١٠٢)، والدارقطني في السنن (٣/ ٧)، والبيهقي في السنن (١٠/ ٢٢١)، وفي الآداب (رقم ٩٠٠)؛ من طريق عبدالكريم الجزري.. به. =

[٢١٥] أخبرنا الشريف أبو نصر الزينبي، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن علي بن خلف بن زُنْبُور الكاغَذِي، قال: حدثنا أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد، قال: حدثنا محمد بن يزيد أبو هشام الرفاعي، قال: حدثنا حفص بن غياث، عن مِسْعَر، عن منصور(١)، عن إبراهيم(٢)، عن علقمة(٣)، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «إذا شَكَّ أحدُكم في صَلاتِه، فَلْيَتَحَرَّ، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْن»(٤).

[٢١٦] أخبرنا الزينبي، قال: حدثنا أبو بكر ابن زنبور، قال: حدثنا أبو محمد ابن صاعد، قال: حدثنا يوسف بن موسى(٥)، ومحمد بن

= ولعبدالكريم متابع: فقد أخرجه الإمام أحمد (رقم ٢٤٧٦)، وفي الأشربة (رقم ١٩٣، ١٩٤)، وأبو داود (رقم ٣٦٩٦)، والطبراني في الكبير (١٠/ ١٠١ ـ ١٠٢)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٢١)؛ من طريق علي بن بذيمة، عن قيس ابن حبتر.. به. وجاء في آخره ـ من رواية الثوري عن علي بن بذيمة ـ قول علي بن بذيمة عندما سئل عن الكوبه: «هي الطبل».

وقد تقدّم شاهدٌ له برقم (٢٥).

(١) هو: ابن المعتمر: تقدّم.

(٢) إبراهيم، هو: ابن يزيد بن قيس النخعي، تقدّم.

(٣) علقمه هو: ابن قيس النخعي، تقدّم.

(٤) إسناده ضعيف، لضعف محمد بن يزيد الرفاعي، لكن الحديث صحيح من وجوه أخرى.

أخرجه الإمام أحمد (رقم ٣٦٠٢، ٣٩٧٥، ٤١٧٤، ٤٣٤٨)، والبخاري (رقم ٤٠١، ٦٦٧١)، ومسلم (رقم ٥٧٢)، وأبو داود (رقم ١٠٢٠)، والنسائي (رقم ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤)، وابن ماجه (رقم ١٢١١)؛ من طريق منصور بن المعتمر.. به.

(٥) هو: يوسف بن موسى بن راشد القطان، تقدّم.

سهل[١]، ومحمد بن عثمان بن كَرَامة[٢]، قالوا: أخبرنا عُبيدالله بن موسى، قال: أخبرنا إسرائيل[٣]، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، قال: سمع عبدالله[٤] بِخَسْفٍ، فقال: كنا أصحابَ محمدٍ ﷺ نَعُدُّ الآياتِ بَرَكَةً، وأنتم تَعُدُّونَها تَخْويفًا. بينما نحن مع رسولِ الله ﷺ، وليس مَعَنَا ماءٌ، فقال لنا رسولُ الله ﷺ: «اطْلُبُوا مَنْ مَعَهَ فَضْلُ ماءٍ»، فَأُتِي بِمَاءٍ، فَصَبَّهُ في إناءٍ وَضَعَ كَفَّهُ فِيه، فَجَعَلَ الماءُ يخرجُ مِنْ بَيْنِ أصابِعِه، ثم قال: «حَيَّ عَلَى الطَّهُورِ المُبَارِكِ، والبركةُ من الله»، قال: فَشَرِبْنا.

قال عبدُالله بن مسعود: لقد كُنَّا نَسْمَعُ تَسْبِيحَ الطعامِ وهو يُوكل[٥].

[٢١٧/أ] أخبرنا الزينبي، قال: حدثنا أبو بكر ابن زُنْبُور الكاغَذِي، قال: حدثنا أبو محمد ابن صاعد، قال: حدثنا أحمد بن بسطام

---

(١) محمد بن سهل بن عسكر التميمي مولاهم، أبو بكر البخاري، نزيل بغداد، (ت ٢٥١هـ): ثقة. (التقريب: ٥٩٧٤).

(٢) محمد بن عثمان بن كَرَامة الكوفي، (ت ٢٥٦هـ): ثقة. (التقريب: ٦١٧٤).

(٣) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي، الهَمْداني، أبو يوسف الكوفي، (ت ١٦٠هـ وقيل بعدها): ثقة، تُكلِّم فيه بلا حجّة. (التقريب: ٤٠٥).

(٤) (عن عبدالله، قال: سمع عبدالله)، كذا في الأصل، وفي غير ما مصدر أخرج الحديث أيضًا. وعبدالله في المرتين هو ابن مسعود رضي الله عنه. والمعنى أن إبراهيم النخعي حكى أولاً تَجَاوُز الحديث من علقمة إلى عبدالله، ثم نَقَل روايةَ علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) إسناده صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (رقم ٣٧٦٢، ٣٨٠٧، ٤٣٩٣)، والبخاري (رقم ٣٥٧٩)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٣٦٣٣)، والنسائي (رقم ٧٧)، والدارمي (رقم ٢٩، ٣٠)؛ من طريق إبراهيم النخعي.. به.

الزعفراني[١]، بالبصرة، قال: حدثنا مُوَمِّل بن إسماعيل[٢]، قال: حدثنا سفيان[٣]، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ[٤].

[٢١٨/ب] قال: وحدثنا مُوَمِّل، قال: حدثنا سفيان، عن الاعمش، عن عُمَارةَ بنِ عُمَيْرٍ[٥]، عن عبدالرحمن بن يزيد[٦]، عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا مَعْشَرَ الشبابِ، من استطاع منكم البَاءَةَ[٧] فَلْيَتَزَوَّجْ، ومَنْ لاَ فَلْيَصُمْ، فإنّ الصَّوْمَ له وِجَاءٌ[٨]»[٩].

---

(١) أصله من أصبهان، ونزل البصرة، ورد ذِكْرُهُ عَرَضًا في ترجمة أخيه إبراهيم في ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (١/ ١٨٦). ولأحمد ابنان محدّثان، هما: حسن، وعلي. انظر المعجم الصغير للطبراني (رقم ٤٠٠، ٥٧١) وفهارس صحيح ابن حبان (١٨/ ٦٢)، والأنساب للسمعاني (٦/ ٣٠١).

(٢) مُؤَمَّلُ بن إسماعيل البصري، أبو عبدالرحمن، نزيل مكة، (ت ٢٠٦هـ): صدوق سيء الحفظ. (التقريب: ٧٠٧٨).

(٣) هو: ابن سعيد الثوري.

(٤) متن الحديث هو متن الإسناد التالي، ولذلك أحال إليه، وسيأتي تخريجه.

(٥) عُمارة بن عمير التيمي، الكوفي، (ت بعد ١٠٠هـ وقيل قبلها بسنتين): ثقة ثبت. (التقريب: ٤٨٩٠).

(٦) عبدالرحمن بن يزيد بن قيس النخعي، أبو بكر الكوفي، (ت ٨٣هـ): ثقة. (التقريب: ٤٠٧٠).

(٧) الباءة: «النكاح والتزوّج». النهاية لابن الأثير ـ بوأ ـ (١/ ١٦٠).

(٨) «الوجاء: أن تُرَضّ أُنْثَيَا الفَحْل رضًّا شديدًا يُذهب شهوةَ الجماع، ويَتَنَزَّلُ في قَطْعِهِ منزلةَ الخَصْي... أراد أن الصوم يقطع النكاح كما يقطعه الوجاء». النهاية لابن الأثير ـ وجأ ـ (٥/ ١٥٢).

(٩) إسناده حسن، والحديث صحيح. =

[٢١٩] أخبرنا الزينبي، قال: حدثنا ابن زُنْبُور الكاغَذِي، قال: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، قال: حدثنا محمد بن غالب التَّمّار[١]، / قال: [٣٥/ ب]

= أمّا الإسناد الأول: ففي مسند عبدالله بن مسعود لابن صاعد (٢/٣٤)، نقلاً عن تحقيق العلل للدارقطني للدكتور محفوظ الرحمن السلفي (٥/ ١٣٣).

وأخرجه البزار (رقم ١٤٧٦) عن إبراهيم بن بسطام الزعفراني أخي أحمد ابن بسطام، وأحمد بن عبدالله السدوسي؛ وأخرجه الطبراني في الكبير (رقم ١٠١٦٧) من طريق إبراهيم بن بسطام؛ يرويانه عن مؤمَّل بن إسماعيل عن الثوري عن الأعمش ومنصور، عن إبراهيم، عن علقمه، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نحفظه من حديث منصور عن إبراهيم بهذا الإسناد إلا من حديث مؤمل عن سفيان. وإنما يعرف من حديث سفيان عن الأعمش، فجمع مؤمَّل عن سفيان: عن منصور والأعمش».

وحديث سفيان الثوري عن الأعمش.. به: أخرجه الدارمي (رقم ٢١٧٢).

والحديث من طريق الأعمش به رواه عنه جمعٌ: وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٣٥٩٢، ٤٢٧١)، والبخاري (رقم ١٩٠٥، ٥٠٦٥)، ومسلم (٢/١٠١٨ ـ ١٠١٩ رقم ١٤٠٠)، وأبو داود (رقم ٢٠٤٦)، والنسائي (رقم ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٣٢٠٨، ٣٢١١)، وابن ماجه (رقم ١٨٤٥).

وأمّا الإسناد الثاني (من روايه عبدالرحمن بن يزيد النخعي): فأخرجه الإمام أحمد (رقم ٤٠٢٣، ٤٠٣٥، ٤١١٢)، والبخاري (رقم ٥٠٦٦)، ومسلم (٢/١٠١٩ ـ ١٠٢٠ رقم ١٤٠٠)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ١٠٨١)، والنسائي (رقم ٢٢٣٩، ٢٢٤٢، ٣٢٠٩، ٣٢١٠)، والدارمي (رقم ٢١٧١).

وسيخرجه المصنفُ في موطن لاحق (برقم ٤٦٥).

(١) محمد بن غالب بن حرب الضبي، أبو جعفر، التمّار التمتام، نزيل بغداد، (ت ٢٨٣هـ).

وثقه الدارقطني وأثنى عليه، لكنه قال: «إلا أنه كان يخطىء». وهذا خلاصة ما قيل فيه. =

حدثنا عبدالصمد بن النعمان البزاز[١]، قال: حدثنا عبدالملك بن الحسين أبو مالك[٢]، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، قال: «قَنَتَ النبيُّ ﷺ ثلاثينَ ليلةً، يدعو على أَفْخاذٍ من بني سُلَيم، رِعْلٍ، وذَكْوَانَ، وعُصَيَّةَ، عَصَتِ اللهَ ورسولَه»[٣].

= انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٣/ ١٤٣ ـ ١٤٦)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ٣٩٠ ـ ٣٩٣)، ولسان الميزان (٥/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨).

(١) عبدالصمد بن النعمان النسائي، أبو محمد البزّاز، نزيل بغداد، (ت ٢١٦هـ).
وثقه يحيى بن معين والعجلي وابن حبان، وقال النسائي والدارقطني: «ليس بالقوي»، وقال الحاكم في المستدرك: «ليس من شرط هذا الكتاب»، وتوسّط أبو حاتم ـ على تشدّده ـ فقال: «صالح الحديث صدوق».
انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٥١ ـ ٥٢)، والمستدرك للحاكم (١/ ٩٠)، وتاريخ بغداد للخطيب (١١/ ٣٩ ـ ٤٠)، ولسان الميزان (٤/ ٢٣).

(٢) أبو مالك النخعي، الواسطي، اسمه: عبدالملك، وقيل: عبادة، ابن الحسين، وقيل: ابن أبي الحسين، ويقال له: ابن ذر: متروك. (التقريب: ٨٤٠٣).

(٣) إسناده شديد الضعف.
أخرجه الطبراني في الكبير (رقم ٩٩٩٤)؛ من طريق عبدالملك بن حسين.. به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (إتحاف السادة المهرة للبوصيري: ١/ ٢٠٣/ب)، والبزّار (رقم ١٥٦٩)، وأبو يعلى (رقم ٥٠٢٩، ٥٠٤٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٤٣، ٢٤٥)، والشاشي في مسنده (رقم ٣١٤، ٣١٥)، والطبراني في الكبير (رقم ٩٩٧٣، ٩٩٧٤)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٢١٣)؛ كلّهم من طريق أبي حمزة ميمون الأعور عن إبراهيم عن علقمه عن ابن مسعود رضي الله عنه.. نحوه.
وأبو حمزة الأعور ضعيف، وقد تقدمت ترجمته.
ورُوي بلفظٍ آخر مختصرٍ جدًّا من طريق محمد بن جابر بن سيار السحيمي الحنفي عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن ابن مسعود =

[٢٢٠] أخبرنا الشريف الزينبي، قال: أخبرنا أبو طاهر المُخَلِّص، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا خلف بن هشام، قال: حدثنا أبو شهاب، عن حُميد، عن أنس، أنه قال: «ما رأيتُ أَحَدًا أَتَمَّ صلاةً مِن رسولِ اللهِ ﷺ وأَوْجَزَ»(١).

آخِرُ حَدِيْثِ الزَّيْنَبِيّ

= رضي الله عنه مرفوعًا؛ أخرجه البيهقي في الكبرى (٢/ ٢١٣)، وتعقّبه بقوله: «كذا رواه محمد بن جابر السحيمي، وهو متروك».

ومحمد بن جابر بن سيار بن طارق الحنفي، اليمامي، أبو عبدالله، أصله من الكوفة، (ت بعد ١٧٠هـ): صدوق؛ ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيرًا، وعمي فصار يُلَقن، ورجحه أبو حاتم علىٰ ابن لهيعة. (التقريب: ٥٨١٤).

قلت: ومع ضعفه هذا، فهو في حماد بن أبي سليمان خاصة مضطرب؛ فانظر مسائل ابن هاني للإمام أحمد (رقم ٢٢٦٢)، والتهذيب (٩/ ٨٩).

(١) إسناده حسن، وهو صحيح من حديث حميد عن أنس رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٠٠، ١٨٢، ٢٠٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٥٧)، وابن حبان في صحيحه (رقم ١٧٥٩)، والبغوي في شرح السنة (رقم ٨٤٠)؛ من طُرُقٍ عن حميد الطويل.. به.

شَيْخٌ آخَرُ [الخَامِسُ والعشرون]

[٢٢١] أخبرنا أبو القاسم عبدالعزيز بن علي بن أحمد بن الحُسين الانماطي السُّكَّرِي الحَرْبي[(١)]، في سنة سبع وخمسين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن بن العباس المُخَلِّصُ، قراءة عليه وأنا أسمع، في شهر ربيع الاخر من سنة ثلاث وتسعين وثلاثماية، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله ابن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، وعُبيدالله بن عمر القواريري[(٢)]، [قالا][(٣)]:

---

(١) عبدالعزيز بن علي بن أحمد بن الحُسين الأنماطي، أبو القاسم العَتّابي (من محلّة العتّابيّة ببغداد)، السكري الحربي (نسبةً إلى جدّه والد أمّه علي بن عمر ابن محمد السكري الحربي)، وُلد سنة (٣٨٨هـ)، وتوفي سنة (٤٧١هـ).
قال الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠): «كتبت عنه، وكان سماعه صحيحًا».
وقال عبدالوهاب بن المبارك الأنماطي: «كان ثقة».
انظر: الأنساب للسمعاني (٤/ ١١١ ـ ١١٢)، والمنتظم لابن الجوزي (٨/ ٣٢١ ـ ٣٢٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٥٣ ـ ٥٤)، وسير أعلام النبلاء له (١٨/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦).

(٢) عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، أبو سعيد البصري، نزيل بغداد، (ت ٢٣٥هـ)، وله خمس وثمانون سنة: ثقة ثبت. (التقريب: ٤٣٥٤).

(٣) في الأصل (قال) على الإفراد، فوضع الناسخُ فوقها ضبّة، والتصويب من السياق، ومن مصادر التخريج.

حدثنا معاذ بن هشام الدَّسْتُوَائي[١]، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن عكرمة[٢]، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلاً أَتَى النبيَّ ﷺ فقال: يانَبِيَّ اللهِ، إنّي شَيْخٌ كبيرٌ، يَشُقُّ عَلَيَّ القِيامُ، فَمُرْني بليلةٍ لعلّ اللهَ يُوَفِّقُني فيها لليلةِ القَدْرِ؟ قال: «عَلَيْكَ بِالسَّابِعة»[٣].

هذا لفظ أحمد بن حنبل رضي الله عنه.

[٢٢٢] أخبرنا عبدالعزيز السكري، قال: أخبرنا أبو طاهر المخلص،

---

(١) معاذ بن هشام بن أبي عبدالله الدَّسْتُوائي، البصري، وقد سكن اليمن، (ت٢٠٠هـ): صدوق ربما وَهِم. (التقريب: ٦٧٨٩).
وقال الحافظ في الفتح (٧/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨ في شرح الحديث الذي برقم: ٤١٣٠): «ثقة صاحب غرائب». وهذا الحُكم أولى بالصواب من سابقه، وانظر المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (٢/ ٧٥٣ ـ ٧٥٤).

(٢) عكرمة، أبو عبدالله، مولى ابن عباس، أصله بربري، (ت ٢٠٤هـ وقيل: بعد ذلك): ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة. (التقريب: ٤٧٠٧).

(٣) إسناده جيّد، وهو غريب، تفرّد به معاذ بن هشام.
أخرجه الإمام أحمد (رقم ٢١٤٩)، والطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٣١١ رقم ١١٨٣٦)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٢٣٠)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٣١٢ ـ ٣١٣)، وفي شعب الإيمان (رقم ٣٦٨٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٤٧٠)، وأبو طاهر ابن أبي الصقر في مشيخته (رقم ٤٩)، وأبو القاسم التيمي في الترغيب والترهيب (رقم ١٨٠٦) وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (١٦/ أ)؛ من طريق معاذ بن هشام.. به.
وقال البغوي عقبه ـ كما في تاريخ بغداد ـ: «لا أعلم روى هذا الحديث بهذا الإسناد غير معاذ بن هشام».

قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا عمّار بن [نصر][(١)] أبو ياسر[(٢)]، قال: حدثنا بَقِيَّة[(٣)]، عن عمر بن أبي عمر[(٤)]، عن أبي الزُّبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «تَرِّبُوا الكتابَ، فإنّ التُّرَابَ مُبَارَكٌ»[(٥)].

---

(١) تحرّفت في الأصل إلى (مضر)، والتصويب من مصادر تخريج الحديث، ومن ترجمته.

(٢) عمّار بن نصر السعدي، أبو ياسر المروزي، نزيل بغداد، (ت ٣٢٩هـ): صدوق. (التقريب: ٤٨٦٨).

(٣) بقيّة بن الوليد بن صائد بن كعب الكَلاَعي، أبو يُحْمِد، الميتمي، (ت ١٩٧هـ)، وله سبع وثمانون: صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء (ط/ ٤). (التقريب: ٧٤١، وتعريف أهل التقديس: ١١٧).

(٤) عمر بن أبي عمر الكَلاَعي: ضعيف، من شيوخ بقيّة المجهولين. (التقريب: ٤٩٨٧).

(٥) إسناده ضعيف، وهو منكر، وحُكم على الحديث بالوضع.

أخرجه المزّي في تهذيب الكمال (٣٣/ ١٤ ـ ١٥)؛ من طريق أبي بكر الأنصاري.. به.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ٢٢)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (رقم ١٠٢، ١٠٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ المخطوط ـ (١٣/ ٣٤٧)، والضياء في المختارة (١٠/ ٩٩/ ٢، نقلاً عن سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني: رقم ١٧٣٩)؛ من طريق بقية بن الوليد عن عمر بن أبي عمر.. به.

وأخرجه ابن ماجه (رقم ٣٧٧٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (٩/ ٣٣)؛ من طريق بقية بن الوليد عن أبي أحمد الدمشقي عن أبي الزبير عن جابر.. به مرفوعًا. وأبو أحمد الدمشقي هو عمر بن أبي عمر، انظر التقريب (رقم ٧٩٨٢).

وأخرجه الترمذي (رقم ٢٧١٣)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٢٩١)، وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٢٣٨)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (رقم ١٠٤، ١٠٥)؛ من طريق حمزة بن أبي حمزة النَّصِيبي عن أبي الزبير عن جابر.. به مرفوعًا. =

= وقال الترمذي عقبه: «هذا حديث منكر، لا نعرفه عن أبي الزبير إلا من هذا الوجه. وحمزة هو عندي ابن عَمرو النصيبي، وهو ضعيفٌ في الحديث».

وقال العقيلي عقبه: «لا يُحفظ هذا الحديث بإسناد جيّد».

قلت: وحمزة بن أبي حمزة النصيبي قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ١٥٢٧): «متروك، متهم بالوضع».

فهذا إسنادٌ شديد الضعف.

وقد ضعّف هذا الحديث غير واحدٍ من الأئمة.

فلمّا سئل الإمام أحمد عن حديث بقيّة بن الوليد عن أبي أحمد ـ كما في تهذيب الكمال للمزّي (٣٣/ ١٣) ـ قال: «هذا حديث منكر».

ولمّا ذهب أحدُهم ليترّب كتابه بين يدي يحيى بن معين ـ كما في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (رقم ٥٨٨) ـ نهاه ابنُ معين عن ذلك، فاحتجّ عليه ذلك المحدّث بهذا الحديث، فقال يحيى بن معين: «ذاك إسنادٌ لا يَسْوَى فلسًا».

وتقدّم قول الترمذي: «منكر»، وتضعيف العقيلي له.

ووصف أبو حاتم الحديث من حديث ابن عباس بأنه باطل، في العلل لابن أبي حاتم (رقم ٢٤٤٣).

ووصف ابن حبان حديثَ ابن عباس بأنه موضوع، في المجروحين له (١/ ٢٠٢).

وأورد ابن الجوزي الحديثَ بطرقه وشواهده في العلل المتناهيه (رقم ١٠٢ ـ ١٠٩).

ولمّا اعترض الحافظُ عمر بن علي بن عمر القزويني (ت ٧٥٠هـ) علىٰ أحاديث في مصابيح السنة للبغوي، ذكر من ذلك هذا الحديث، وحكم عليه بالوضع.

فلم ينكر الحافظُ العلائي ذلك عليه في كتابه النقد الصحيح لما اعتُرض عليه من أحاديث المصابيح (٣٨ ـ ٣٩ رقم٨)، حيث قال بعد تخريجه من جامع الترمذي وسنن ابن ماجه: «فالحديث ضعيف جدًّا، لاتبعد نسبته إلى الوضع».

أمّا الحافظ ابن حجر في أجوبته علىٰ أحاديث المصابيح ـ الملحق في آخر

[٢٢٣] أخبرنا عبدالعزيز الانماطي، قال: أخبرنا أبو طاهر المخلص، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا محمد بن حبيب الجارودي[١]، قال: حدثنا / [٣٦/ أ] ابن أبي حازم[٢]، عن أبيه، عن سهل بن سعد، قال: أَتَى رَجُلٌ النبيَّ ﷺ بابنٍ له وغلامٍ له، فقال: يارسولَ اللهِ، اشهدْ بغلامي هذا لابني هذا، قال: «وَلِكُلِّ وَلَدِكَ فَعَلْتَ مِثْلَهُ؟»، قال: لا، قال: «لا أَشْهَدُ، وَلاَ عَلَى رَغِيْفٍ مُحْتَرِقٍ»[٣].

[٢٢٤] أخبرنا أبو القاسم عبدالعزيز، قال: أخبرنا المُخَلِّص، قال: حدثنا عبدالله ابن محمد (يعني: البغوي)، قال: حدثنا سُوَيْد بن سعيد، قال: حدثنا فضيل[٤]، عن الاعمش، عن خيثمة[٥]، عن عدي بن حاتم، قال:

= مشكاة المصابيح (٣/ ١٧٨٤ ـ ١٧٨٥) ـ فدافع عن الحكم على الحديث بالوضع دفاعًا فيه نظر قويّ! خَلُص فيه إلى قوله: «فلا يتأتّى الحكم عليه بالوضع مع وروده من جهةٍ أخرى».

وانظر: النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح، لعَمرو عبدالمنعم (٦١ ـ ٦٣).

(١) محمد بن حبيب بن محمد الجارودي، بصري قدم بغداد.

ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ١١٠)، وقال الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٢٧٧): «كان صدوقًا».

(٢) هو: عبدالعزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار.

(٣) إسناده حسن.

أخرجه ابن النجار في التاريخ المجدَّد لمدينة السلام (١/ ١٨١ ـ ١٨٢)؛ من طريق أبي القاسم البغوي.. به.

(٤) فُضيل بن عياض بن مسعود التميمي، أبو علي الزاهد المشهور، أصله من خراسان، وسكن مكّة، (ت ١٨٧هـ وقيل بعدها): ثقة عابد إمام. (التقريب: ٥٤٦٦).

(٥) خيثمة بن عبدالرحمن بن أبي سَبْرة الجُعفي، الكوفي، (ت دون ١٠٠هـ بعد ٨٠هـ): ثقة، وكان يرسل. (التقريب: ١٧٨٣).

قال رسول الله ﷺ: «اتَّقُوا النَّارَ ولو بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فإن لَمْ يَكُنْ فبكلمةٍ طَيِّبَةٍ»(١).

[٢٢٥] أخبرنا أبو القاسم عبدالعزيز السكري، قال: أخبرنا أبو طاهر المُخَلِّص، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا لُوَيْن(٢)، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أنس: «أن النبي ﷺ دخل مكةَ وعلى راسِهِ مِغْفَرٌ(٣)، فقيل: هذا ابنُ خَطَلٍ(٤) مُتَعَلِّقٌ بالاستار؟ قال: اقْتُلُوهُ»(٥).

---

(١) إسناده حسن، والحديث صحيح.
وأخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٥٦، ٣٧٧)، والبخاري (رقم ٦٥٣٩، ٧٤٤٣، ٧٥١٢)، ومسلم (٢/ ٧٠٣ ـ ٧٠٤ رقم ١٠١٦)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٢٤١٥)، وابن ماجه (رقم ١٨٥، ١٨٤٣)؛ من طريق الأعمش ـ مصرّحًا بالسماع عند البخاري ـ عن خيثمة عن عدي بن حاتم.. به مرفوعًا.
وأخرجه البخاري (رقم ٧٥١٢)، ومسلم (٢/ ٧٠٤ رقم ١٠١٦)؛ من طريق الأعمش عن عَمرو بن مرّة عن خيثمة بن عبدالرحمن عن عدي بن حاتم.. به مرفوعًا.
وإخراج الشيخين للوجهين عن الأعمش، مع تصريح الأعمش بالسماع من خيثمة، يدل على صحّة الوجهين كليهما عنه، خاصّةً مع تذكّر سعة دائرة الأعمش في الرواية وكثرة شيوخه وجلالته في الحفظ والإتقان.
وسيأتي عند المصنف من وجه آخر (رقم ٤٣١).

(٢) محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي، أبو جعفر العلاف الكوفي، ثم المِصِّيصي، لَقَبُهُ: لُوَيْن، (ت٢٤٥هـ أو ٢٤٦هـ)، وقد جاوز المائة: ثقة. (التقريب: ٥٩٦٢).

(٣) «هو ما يلبسه الدَّارع على رأسه من الزَّرَد ونحوه». النهاية لابن الأثير ـ غفر ـ (٣/ ٣٧٤).

(٤) عبدالله بن خَطَل التيمي، أَحَدُ الذين أهدر النبي ﷺ دمهم يوم فتح مكّة، بسبب أنه أسلم ثم ارتدّ، وقَتَلَ مسلمًا، وكانت له قَيْنَتَانِ تُغنّيان بهجاء النبي ﷺ. انظر السيرة لابن هشام (٢/ ٤٠٩ ـ ٤١١).

(٥) إسناده صحيح. =

[٢٢٦] أخبرنا أبو القاسم عبدالعزيز السكري، قال: أخبرنا أبو طاهر المخلص، قال: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، قال: حدثنا أبو يحيى محمد بن عبدالرحيم صاحب السَّابِرِي(١)، قال: حدثنا أبو المنذر إسماعيل ابن عمر(٢)، قال: حدثنا وَرْقَاءُ(٣)، عن سعد بن سعيد(٤)، عن عمر بن ثابت(٥)، عن أبي أيّوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا تَسْتَقْبِلُوا القبلةَ ولا تَسْتَدْبِرُوهَا بغايطٍ ولا بولٍ، بل شَرِّقُوا وَغَرِّبُوا»(٦).

= أخرجه ابن البخاري في مشيخته (٣/ ١٧٥٢ رقم ١٠٤١)، من طريق أبي بكر الأنصاري به.

وأخرجه مالك (١/ ٤٢٣)، وأحمد (٣/ ١٠٩، ١٦٤، ١٨٠، ١٨٥، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٠)، والبخاري (رقم ١٨٤٦، ٥٨٠٨، ٣٠٤٤، ٤٢٨٦)، ومسلم (رقم ١٣٥٧)، وأبو داود (رقم ٢٦٨٥)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ١٦٩٣)، والنسائي (رقم ٢٨٦٧، ٢٨٦٨)، وابن ماجه (رقم ٢٨٠٥)، والدارمي (رقم ١٩٤٤، ٢٤٦٠)؛ كلهم من طريق مالك.. به.

(١) محمد بن عبدالرحيم بن أبي زهير البغدادي، البزاز، أبو يحيى، المعروف بصاعقة، (٢٥٥هـ)، وله سبعون سنة: ثقة حافظ. (التقريب: ٦١٣١).

(٢) إسماعيل بن عمر الواسطي، أبو المنذر، نزيل بغداد، (ت بعد ٢٠٠هـ): ثقة. (التقريب: ٤٧٣).

(٣) هو: ورقاء بن عمر اليشكري، تقدّم.

(٤) سعد بن سعيد بن قيس بن عَمرو الأنصاري، أخو يحيى، (ت ١٤١هـ): صدوق سيء الحفظ. (التقريب: ٢٢٥٠).

(٥) عمر بن ثابت الأنصاري الخزرجي، المدني: ثقة، وأخطأ من عدّه في الصحابة. (التقريب: ٤٩٠٤).

(٦) إسناده حسن والحديث صحيح.

أخرجه الطبراني في الكبير (رقم ٣٩١٧)؛ من طريق محمد بن عبدالرحيم صاعقة الحافظ.. به. =

[٢٢٧] أخبرنا عبدالعزيز السكري، قال: أخبرنا أبو طاهر المخلص، قال: حدثنا أبو أحمد عبدالواحد بن المهتدي بالله[١]، قال: حدثنا محمد بن عَبْدَك[٢]، قال: حدثنا حجاج[٣]، قال: قال ابن جُرَيْج: أخبرني زياد[٤]، أن صالحًا مَوْلَى التَّوْأَمَةِ[٥] أخبره، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ:

= وأخرجه الإمام أحمد (٥/ ٤١٦، ٤١٧، ٤٢١)، والبخاري (رقم ١٤٤، ٣٩٤)، ومسلم (رقم ٢٦٤)، وأبو داود (رقم٩)، والترمذي، وقال: «حديث أبي أيوب أحسن شيء في هذا الباب وأصحّ» ـ (رقم٨)، والنسائي (رقم ٢١، ٢٢)، وابن ماجه (رقم ٣١٨)، والدارمي (رقم ٦٧١)؛ من طريق عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه. . به مرفوعًا.

(١) عبدالواحد بن محمد (المهتدي بالله) بن هارون (الواثق) بن محمد (المعتصم) الهاشمي العباسي، أبو أحمد، البغدادي، (ت ٣١٨هـ).
قال عنه أبو بكر محمد بن إسماعيل الوراق (ت ٣٧٨هـ): «كان راهبَ بني هاشم صلاحًا ودينًا وورعًا».
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (١١/ ٦ ـ ٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٥٦٦).

(٢) محمد بن عبدك بن سالم القزاز، البغدادي، (ت ٢٧٦هـ).
قال الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٣٨٤): «وكان ثقة».

(٣) حجاج بن محمد المِصِّيصي الأعور، أبو محمد، الترمذي الأصل، نزل بغداد ثم المِصِّيصة، (ت ٢٠٦هـ): ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته. (التقريب: ١١٤٤).
قلت: لكن لمّا ظَهَر اختلاطُه مُنِع الناس منه، فحديثه القديم والأخير كله صحيح، إلا ما روى عنه سُنَيد بن داود المصيصي فإنه سمع منه حال اختلاطه. وهو مع ذلك من أثبت الناس في ابن جريج.
انظر: التهذيب (٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦) (٤/ ٢٤٤)، وهدي الساري (٤١٥).

(٤) هو: زياد بن سعد بن عبدالرحمن الخراساني، تقدّم.

(٥) صالح بن نبهان المدني، مولى التَّوْأمة، (ت ١٢٥هـ أو ١٢٦هـ): صدوق =

«إذَا قَعَدَ القَوْمُ في المجلسِ، ثم قَامُوا لم يذكروا اللهَ فيه، كانت عليهم حَسْرَةً يومَ القيامةِ»(١).

[٢٢٨] أخبرنا أبو القاسم عبدالعزيز، قال: أخبرنا أبو طاهر المُخَلِّص، قال: حدثنا / عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، قال: حدثنا مصعب بن عبدالله [٣٦/ ب] الزبيري، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عايشة رضي الله عنها: «أن رسولَ الله ﷺ أَفْرَدَ الحَجَّ»(٢).

= اختلط بآخره، قال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه، كابن أبي ذئب وابن جريج. (التقريب: ٢٩٠٨).

(١) إسناده حسن، والحديث صحيح.

أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٤٦، ٤٥٣، ٤٨١، ٤٨٤، ٤٩٥)، والترمذي وصححه (رقم ٣٣٨٠)، وابن المبارك في الزهد (رقم ٩٦٢)، والمسند (رقم ٤٧)، والطيالسي (رقم ٢٣١١)، وإسماعيل بن إسحاق الجهضمي في فضل الصلاة على النبي ﷺ (رقم ٥٤)، وابن أبي عاصم في الصلاة على النبي ﷺ (رقم ٨٥)، والطبراني في الدعاء (رقم ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (رقم ٤٤٩)، والحاكم وصححه (١/ ٤٩٦)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٣٠ ـ ١٣١)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٣١٠)، وعبدالغني بن عبدالواحد المقدسي في كتاب الترغيب في الدعاء (رقم ١٠٥)؛ كلّهم من طريق صالح مولى التوأمة.. به.

ورواه عن صالح من هذه الوجوه غير ما واحدٍ ممن سمع منه قبل الاختلاط، مثل: ابن أبي ذئب، وعمارة بن غزية؛ فانظر الكواكب النيرات لابن الكيال (٢٦١ ـ ٢٦٣).

وللحديث متابعات وشواهد متعدّدة، فانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (رقم ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠).

(٢) إسناده صحيح.

وهو في الموطأ للإمام مالك (١/ ٣٣٥).

وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ٣٦، ١٠٤)، ومسلم (٢/ ٨٧٥ رقم ١٢١١)، وأبو داود (رقم ١٧٧٧)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٨٢٠)، والنسائي =

● [٢٢٩] أخبرنا أبو القاسم السكري، قال أخبرنا أبو طاهر المخلص، قال: حدثنا عبدالله (يعني البغوي)، قال: حدثنا سويد بن سعيد، قال: حدثنا عبدالحميد بن الحسن(١)، عن ابن المنكدر، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل معروف صدقة»(٢).

[٢٣٠] أخبرنا أبو القاسم عبدالعزيز، قال: أخبرنا أبو طاهر المُخَلِّص، قال: حدثنا أبو عُبيد القاسم بن إسماعيل الضَّبِّي(٣)، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا الحَسَنُ بنُ السُّكَيْنِ بنِ عيسى البَلَدِي أبو منصور(٤)، قال: حدثنا

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٣ ـ ١٩٤).

= (رقم ٢٧١٥)، وابن ماجه (رقم ٢٩٦٤)؛ من طريق عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.. به.

(١) عبدالحميد بن الحسن الهلالي، أبو عمر أو أبو أمية، كوفي سكن الري: صدوق يخطيء. (التقريب: ٣٧٨٢).

(٢) إسناده ضعيف، لاختلاط سويد بن سعيد وقبوله التلقين بعد عماه؛ والظاهر أن البغوي من أواخر الرواة عنه، لتأخّر طبقته. لكن الحديث صحيح من وجوه أخرى.
فأخرجه عبد بن حميد (رقم ١٠٨٣)، وابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج (رقم٩)؛ من طريق عبدالحميد بن الحسن الهلالي.. به.
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٤٤، ٣٦٠)، والبخاري (رقم٦٠٢١)، والترمذي (رقم ١٩٧٠) وحسّنه؛ من طريق محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه.. به مرفوعًا.
وسيأتي من وجه آخر عن جابر (برقم ٦٨٨).

(٣) القاسم بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي، البغدادي، أبو عُبيد المحاملي، (ت ٣٢٣هـ)، وكان من أبناء التسعين.
وثقه يوسف القواس.
انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٦٣).

(٤) الحسن بن السكين بن عيسى البلدي، أبو منصور، نزيل بغداد، سُمّي أيضًا =

إبراهيم بن إسحاق الطَّالْقَاني[(١)]، قال: حدثنا ضَمْرَةُ بن ربيعة الرَّمْلي[(٢)]، عن عبدالله بن شوذب[(٣)]، قال: مَثَلُ الذي يروي عن عَالِمٍ واحدٍ، كَمَثَلِ رَجُلٍ له امْرَأَةٌ، إذا حاضَتْ بَقِيَ[(٤)].

[٢٣١] أخبرنا أبو القاسم عبدالعزيز بن علي الانماطي، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن المُخَلِّص، قال: حدثنا محمد بن نوح

= الحُسَين، (ت ٢٦١هـ).
ذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ١٧٨).
وانظر: تاريخ بغداد (٧/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤) (٨/ ٥٠ ـ ٥١).
قلت: فمثله روى عنه جماعةٌ من الثقات، وفيهم حافظان كبيران، ولم يُجرح، مع ذكر ابن حبان له في الثقات؛ يكون مقبولَ الرواية حسنَ الحديث.

(١) إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البُنَاني مولاهم، أبو إسحاق الطالقاني، نزيل مرو، وربما نُسب إلى جدّه، (ت ٢١٥هـ): صدوق يغرب. (التقريب: ١٤٦).
وقال الذهبي في الكاشف (رقم ١١٣): «ثَبْتٌ مرجيء».
وقول الذهبي هو الأرجح عندي؛ وانظر التهذيب (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤).

(٢) ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، أبو عبدالله، أصله دمشقي، (ت ٢٠٢هـ): صدوق يهم قليلاً. (التقريب: ٣٠٠٥).

(٣) عبدالله بن شَوْذب الخراساني، أبو عبدالرحمن، سكن البصرة ثم الشام، (ت ١٥٦هـ أو ١٥٧هـ): صدوق عابد. (التقريب: ٣٤٠٨).

(٤) إسناده حسن.
أخرجه السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (رقم ١٤٦)؛ من طريق أبي طاهر المخلّص.. به.
وأخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (رقم ٨٥٥)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (رقم ١٢٨٩)، والقاضي عياض في الإلماع (٢٢٥)؛ من طريق ضمرة بن ربيعة، عن عبدالله بن شوذب، عن مطر الوراق.. بنحوه.

الجُنْدِيْسَابُوري[١]، قال: حدثنا عبيدالله بن ثابت[٢]، قال: حدثني أبي، عن محمد بن حبيب مولى بني هاشمٍ[٣]، قال: سمعت يحيى بن خالد البرمكي يقول: قال لي المامونُ: يايحيى، اغْتَنِمْ قضاءَ حوايجِ النّاسِ، فإنّ الفَلَكَ أَدْوَر، والدَّهْرَ أجور = من أن يترُكَ لأحدٍ حالاً، أو يُبْقِي لأحدٍ نِعْمَةً[٤].

آخِرُ حَدِيثِ عَبْدِالعَزِيْزِ الأَنْمَاطِي السُّكَّرِي

---

(١) محمد بن نوح بن عبدالله الجنديسابوري، أبو الحسن، (ت ٣٢١هـ).
قال عنه الدارقطني: «ثقة مأمون»، وقال ابن يونس: «ثقة حافظ».
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٣/ ٣٢٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/ ٣٤ ـ ٣٥).

(٢) لم أجد له ولا لأبيه ترجمة.

(٣) محمد بن حبيب، وحبيب أمّه، أبو جعفر، مولى بني هاشم، البغدادي، الأديب اللغوي الأخباري، (ت ٢٤٥هـ). وهو صاحب كتاب المحبّر والمنمّق وغيرهما من كتب الأخبار والأنساب والأدب.
قال عنه ثعلب في مجالسه (١/ ١٣١): «كان والله حافظًا صدوقًا الحقَّ».
ووثّقه غيره، واتهمه المَرْزُباني بالسطو على كتب الناس وادعائها لنفسه مع زيادات يسيرة. وهذه تهمةٌ لا أثر لها، لأنها في أقصى ما تكون نوعٌ من التدليس، وللتأوّل فيها مداخل، خاصّةً في تلك الفترة.. وهذا كله فيما لو ثبتت!.
انظر: طبقات النحويين للزبيدي (١٣٩ ـ ١٤٠، ١٩٨)، وتاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، ومعجم الأدباء لياقوت (٦/ ٢٤٨٠ ـ ٢٤٨٣ رقم ١٠٢٣).

(٤) إسناده ضعيف.
أخرجه النجيب الحراني في مشيخته (٢/ ٦٣٢ ـ ٦٣٣)؛ من طريق أبي بكر الأنصاري.
وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ مجلد: عبدالله بن مسعود وعبدالحميد ابن بكار ـ (٢٦٢ ـ ٢٦٣)؛ من طريق المخلّص به.

شيخ آخر [السادس والعشرون]

[٢٣٢] أخبرنا القاضي أبو الحسن محمد بن عبدالله البيضاوي الشافعي[(١)]، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عمران بن موسى، المعروفُ بابن الجُنْدي[(٢)]، قراءة عليه، قال: حدثنا أبو عبدالله

---

(١) محمد بن محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد البيضاوي، أبو الحسن ابن أبي عبدالله القاضي، الفقيه الشافعي، ولد سنة (٣٩٢هـ)، وتوفي سنة (٤٦٨هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٢٣٩هـ): «كتبت عنه وكان صدوقًا».
وقال ابن الجوزي في المنتظم (٨/ ٣٠٠): «كان ثقة خيِّرًا».
وانظر الأنساب للسمعاني (٢/ ٣٩٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٦٩ ـ ٢٧٠)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ١٩٦).

(٢) أحمد بن محمد بن عمران بن موسى بن عروة بن الجراح النهشلي، أبو الحسن، المعروف بابن الجُنْدي، (ت ٣٩٦هـ)، عن بضع وتسعين سنة.
قال عنه الأزهري: «ليس بشيء»، ثم ذكر عنه أنه ادّعى روايةَ كتابٍ ليس له عليه سماع.
وقال العتيقي: «كان يُرمى بالتشيّع، وكانت له أصول حسان».
وقال الخطيب: «كان يُضَعّف في روايته، ويُطْعَنُ عليه في مذهبه».
وأورد له ابن الجوزي في الموضوعات حديثاً موضوعًا، بسندٍ رجاله ثقات إلا ابن الجندي (كما يقول الحافظ في اللسان)، ثم قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع، وواضعه أبرد من الثلج.. وما يتعدّى الجندي».
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٥/ ٧٧ ـ ٧٨)، والموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩)، ولسان الميزان (١/ ٢٨٨).

أحمد بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الجنيد[١]، وإسحاق بن إبراهيم الصيدلاني[٢]، وإبراهيم بن جعفر التُسْتَرِي[٣]، بالبصرة، وأبو حامد محمد ابن هارون الحضرمي[٤]، وعلي بن / عبدالله بن مُبَشِّر[٥]، بواسط، والحسين، [٣٧/ أ] والقاسم، ابنا إسماعيل المحامليان، وأبو عبدالله ابن العلاء الجُوْزْجَاني[٦]،

---

(١) أحمد بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الجنيد الدقاق، أبو عبدالله، (ت٣٢٤هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ١٠٠): «رواياته مستقيمة».
وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (١٤٣ ـ ١٤٤): «صدوق».

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) لم أجد له ترجمة، لكن جاء له ذكر في ترجمة منصور بن عمار الواعظ في تاريخ بغداد (١٣/ ٧٨).

(٤) محمد بن هارون بن عبدالله بن حُميد الحضرمي، أبو حامد البغدادي، المعروف بالبعراني، (ت ٣٢١هـ).
وثقه الدارقطني ويوسف بن عمر القواس.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٣/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٥).

(٥) علي بن عبدالله بن مُبَشِّر الواسطي، أبو الحسن، (ت ٣٢٤هـ).
قال عنه الذهبي في تاريخ الإسلام (١٥٨): «أحد الشيوخ الكبار، ثقة».
وانظر: تاريخ الإسلام له أيضًا (١٧٥)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٥ ـ ٢٦).

(٦) أحمد بن علي بن العلاء بن موسى الجُوْزْجَاني، أبو عبدالله البغدادي، (ت٣٢٨هـ).
قال عنه الدارقطني: «كان ثقة، وأيّ ثقة؟! من البكّائين».
انظر تاريخ بغداد للخطيب (٤/ ٣٠٩ ـ ٣١٠)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩).

وعبدالله بن أحمد بن خُشَيْشٍ الصيرفي[١]، ويحيى بن محمد بن صاعد، وإسحاق بن إبراهيم أبو يعقوب الصنعاني[٢]، قالوا: حدثنا أبو الاشعث أحمد بن المقدام العجلي[٣]، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: ما مَسِسْتُ بيدي دِيْبَاجًا ولا حريرًا ولا شَيْئًا كان أَلْيَنَ مِن كَفِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ولا شَمَمْتُ رايحةً كانت أطيبَ من رايحةِ رسولِ الله ﷺ. ولقد خَدَمْتُ رسولَ اللهِ ﷺ عَشْرَ سنين، فوالله ما قال لي أُفًّ قَطُّ، ولا قال لشيءٍ فَعَلْتُهُ: لِمَ فَعَلْتَهُ؟! ولا لشيءٍ لَمْ أَفْعَلْهُ: أَلاَّ[٤] فَعَلْتَ كَذَا[٥]!.

---

(١) عبدالله بن جعفر بن أحمد بن خُشيش الصيرفي، أبو العباس، (ت ٣١٨هـ).
وثقه الدارقطني ويوسف القوّاس.
انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/ ٨٩٤)، وتاريخ بغداد للخطيب (٩/ ٤٢٨).

(٢) لم أجد له ترجمة، وليس هو الدبري، فإن ابن الجُنْدي لم يدرك زمن الدبري.

(٣) أحمد بن المقدام العجلي، أبو الأشعث، البصري، (ت ١٥٣هـ)، وله بضع وتسعون: صدوق، صاحب حديث، طعن أبو داود في مروءته. (التقريب: ١١١).

(٤) أَلاّ، كذا ضُبطت في الأصل بفتح الهمزة وتشديد اللام، وهي: حرف تحضيض مختصٌّ بالجمل الفعلية الخبريّة. انظر مغني اللبيب لابن هشام (١٠٢).

(٥) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٢٧)، والبخاري (رقم ٣٥٦١)، والدارمي (رقم ٦٣)؛ من طريق حماد بن زيد.. به.
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٧٠)، ومسلم (رقم ٢٣٣٠)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٢٠١٥)، وفي الشمائل (رقم ٣٢٨)، والدارمي (رقم ٦٢)؛ من طرق عن ثابت البناني.. به.

[٢٣٣] أخبرنا القاضي أبو الحسن ابن البيضاوي، قال: أخبرنا ابن الجُنْدِي، قال: حدثنا إبراهيم بن أحمد خالي[١]، قال: حدثنا المُفَضَّل بن محمد الجَنَدِي[٢]، قال: حدثنا عمر بن محمد ابن أخت عبدالرزاق[٣]: حدثني خالي عبدالرزاق[٤]، عن ابنِ جُرَيْج[٥]، عن عطاء، عن ابنِ عباس،

---

(١) إبراهيم بن أحمد بن إسحاق بن إبراهيم المخرمي. ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٦/ ١٦)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً.

(٢) المُفَضَّل بن محمد بن إبراهيم بن المفضَّل بن سعيد بن الإمام عامر بن شراحيل الشعبي، الكوفي ثم الجَنَدِي، أبو سعيد اليمني، نزيل مكة، (ت ٣٠٨هـ).
وثقه أبو علي النيسابوري وغيره.
انظر طبقات فقهاء اليمن لابن سمرة الجعدي (٦٩ ـ ٧١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

(٣) لم أجد له ترجمة. والمعروف أن لعبدالرزاق الصنعاني ابنَ أختٍ اسمه أحمد ابن داود، وقيل أحمد بن عبدالله، قال عنه الإمام أحمد: «كان من أكذب الناس»، وأسقطه غيره. انظر لسان الميزان (١/ ١٦٩ ـ ١٧٠).
ثم وقفت على أنّ المفضّل الجندي كان يدلّس اسمه، وأنه ربما سمّاه (عبدالرحمن بن محمد). فانظر لسان الميزان (١/ ١٩٧).

(٤) (حدثني خالي عبدالرزاق) سقط من الأصل، فوضع الناسخُ ضبةً فوق كلمة (عبدالرزاق)، وكتب في الحاشية: «سقط: حدثني خالي عبدالرزاق».

(٥) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، تقدّمت ترجمته، وأنه مدلّس من الطبقة الثالثة. لكن حديثه عن عطاء بن أبي رباح خاصّةً لا يُشترط فيه التصريح بالسماع، لأنّه أثبت الناس فيه، كما قال الإمام أحمد وابن المديني وابن معين، حيث لازمه ما يزيد على ثماني عشرة سنة. ولذلك فقد كان يقول: «إذا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإن لم أقل: سمعت».
انظر: المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٢١، ٥٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٥٦ ـ ٣٥٨)، والتهذيب لابن حجر (٦/ ٤٠٢ ـ ٤٠٦).

قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مُشِيْعُ الفَاحِشَةِ كَرَاكِبِهَا»(١).

● [٢٣٤] أخبرنا القاضي أبو الحسن البيضاوي، قال: أخبرنا أبو الحسن ابن الجُنْدِي، قال: حدثنا صالح بن محمد(٢)، قال: حدثني أخي، قال: حدثنا محمد بن حميد الرازي، قال: حدثنا تميم بن عبدالمومن(٣)، عن صالح بن حيان(٤)، عن ابن بريدة(٥)، عن أبيه، عن النبي ﷺ، أنه قال:

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٤).

---

(١) إسناده شديد الضعف.
ولم أجده بهذا الإسناد من حديث ابن عباس.
وللحديث شواهد مرفوعة وموقوفة ومقطوعة؛ انظر: الصمت لابن أبي الدنيا (رقم ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٨)، ومكارم الأخلاق للخرائطي (رقم ٥١٢)، والتنبيه والتوبيخ لأبي الشيخ (رقم ١٢٩ ـ ١٣٧)، والدر المنثور للسيوطي (٦/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(٢) لم أجد له ولا لأخيه ترجمة.

(٣) تميم بن عبدالمؤمن التميمي، أبو حازم، الرازي أو المروزي. ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٤٤٤) دون جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ١٥٦).

(٤) صالح بن حيان القرشي، الكوفي: ضعيف. (التقريب: ٢٨٦٧).

(٥) عبدالله بن بريدة بن الحُصَيْب الأسلمي، أبو سهل المروزي قاضيها، (ت ١٠٥هـ أو ١١٥هـ)، وله مائة سنة: ثقة. (التقريب: ٣٢٤٤).
لكن اختُلف في سماع عبدالله من أبيه بريدة بن الحصيب رضي الله عنه:
فتوقف في سماعه منه: الإمام أحمد (في روايةٍ عنه)، ونفى السماعَ إبراهيمُ الحربي، وأيّده الحافظ ابن حجر. انظر التهذيب (٥/ ١٥٨)، وهدي الساري (٤٣٣).
وأثبت السماع: الإمام أحمد إثباتًا جازمًا (في روايةٍ أخرى عنه)، وأبو أحمد =

«الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ المومنِ، أَيْنَ وَجَدَها أَخَذَهَا»(١).

= الحاكم الكبير، وأبو عبدالله الحاكم النيسابوري، وابن عساكر. وأخرج البخاري ومسلم لعبدالله بن بريدة عن أبيه احتجاجًا، وصحح الترمذي وحسّن لعبدالله عن أبيه.

انظر: صحيح البخاري (رقم ٤٤٧٣، ٤٣٥٠)، وصحيح مسلم (رقم ٩٦٤، ٧٩٣، ٩٧٧، ١١٤٩، ١٦٩٥، ١٨١٤)، وجامع الترمذي (رقم ٣٦٨٩، ٣٦٩٠، ٧٧٣، ٢٧٧٤)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (٥٦) والمستدرك له (١/ ٧)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ مجلّد: عبدالله بن بريدة ـ (٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤).

والراجح ثبوتُ السماع: فقد صرّح بالسماع في أحاديث كثيرة. انظر: مسند الإمام أحمد (٥/ ٣٥٠ ـ ٣٥٦)، وسنن أبي داود (رقم ٢٥٧٢، ٢٨٤٣، ٥٢٤٢)، وجامع الترمذي (وتقدّم العزو إليه)، وخصائص علي للنسائي (رقم ٩٧)، والأموال لابن زنجويه (رقم ١٢٤٤)، وغيرها.

هذا مع طول المعاصرة لأبيه المتوفى سنة (٦٣هـ) (التقريب: ٦٦٦)، وهو أبوه في معاشرته وحياته معه في مدخله ومخرجه وحلّه وترحاله.

(١) إسناده شديد الضعف.

أخرجه الروياني في مسنده (١/ ٧٥ رقم ٣٣/ ٢)؛ من طريق ابن حميد الرازي به.

وأورده أبو شجاع الديلمي في الفردوس (رقم ٢٥٩٢)، من حديث بريدة أيضًا.

وللحديث شواهد مرفوعة وموقوفة، انظر: جامع الترمذي (رقم ٢٦٨٧)، وسنن ابن ماجه (رقم ٤١٦٩)، وعيون الأخبار لابن قتيبة (١/ م من مقدمته)، والمحدث الفاصل للرامهرمزي (٤١٩)، ومسند الشهاب للقضاعي (رقم ٥٢، ١٤٦)، والمدخل إلى السنن للبيهقي (رقم ٤١٢، ٨٤٣)، والعلل المتناهية لابن الجوزي (رقم ١١٤)، والمقاصد الحسنة للسخاوي (رقم ٤١٥)، وتبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة لمحمد عَمرو عبداللطيف (١/ ٦٥ ـ ٦٨ رقم ٢١).

[٢٣٥] أخبرنا أبو الحسن ابن البيضاوي، قال: أخبرنا أبو الحسن ابن الجُنْدِي، قال: حدثنا إبراهيم بن هاشم الطَّرِيقي[١]، قال: حدثنا عُبيد بن كثير[٢]، قال: حدثنا إسماعيل بن أمية[٣]، قال: حدثنا عثمان بن مطر[٤]، عن عبدالغفور[٥]، عن أبي هاشم[٦]، عن زاذان[٧]، عن علي رضي الله عنه، قال: سمعَ رسولُ اللهِ ﷺ رجلاً طَلَّقَ البتّةَ، فَغَضِبَ، وقال: «تَتَّخِذُونَ دينَ اللهِ (أو / قال: تتخذونَ اللهَ تَعَالى) هُزْءًا وَلَعِبًا، مَنْ طَلَّقَ البتَّةَ أَلْزَمْنَاهُ ثَلَاثًا، [٣٧/ ب]

---

(١) ترجمه ابن نقطة في تكملة الإكمال (٤/ ٥٣ رقم ٣٩٣٢)، نقلاً عن هذه المشيخة.

(٢) عبيد بن كثير، لعله: العامري الكوفي التمار أبو سعيد. قال عنه الدارقطني والأزدي: «متروك الحديث».
انظر: لسان الميزان (٤/ ١٢٣).

(٣) إسماعيل بن أمية ويقال: ابن أبي أمية القرشي الأعرج الكوفي. ذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٩٧)، وتركه الدارقطني في السنن (٤/ ٢٠)؛ وانظر اللسان (١/ ٣٩٤).
وهو غير إسماعيل بن أمية بن عَمرو بن سعيد بن العاص الأموي، الذي من رجال التهذيب.

(٤) عثمان بن مطر الشيباني، أبو الفضل أو أبو علي البصري: ضعيف. (التقريب: ٤٥٥١).

(٥) عبدالغفور بن عبدالعزيز الأنصاري، أبو الصباح، الواسطي. قال عنه ابن معين: «ليس حديثه بشيء»، وقال البخاري: «تركوه»، واتهمه ابن حبان بوضع الحديث. انظر لسان الميزان (٤/ ٤٣ ـ ٤٥).

(٦) أبو هاشم الرُّمّاني الواسطي، اسمه: يحيى بن دينار، وقيل غير ذلك، (ت١٢٢هـ وقيل ١٤٥هـ): ثقة. (التقريب: ٨٤٩٢).

(٧) زاذان، أبو عمر الكندي، البزاز، ويكنى أبا عبدالله أيضًا، (ت ٨٢هـ): صدوق، يرسل، وفيه شيعيّة. (التقريب: ١٩٨٨).

لا تَحِلُّ لَهُ حَتّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ»[١].

[٢٣٦] أخبرنا القاضي أبو الحسن ابن البيضاوي، قال: أخبرنا أبو الحسن ابن الجُنْدي، قال: حدثنا محمد بن هارون الحضرمي، وعبدالوَهَّاب بن عيسى[٢]، قالا: حدثنا محمد بن معاوية الانماطي[٣]، قال: حدثنا خلف بن خليفة[٤]، عن

---

(١) إسناده شديد الضعف.
أخرجه الدارقطني في السنن (٤/ ٢٠)، وابن الجوزي في التحقيق (رقم ١٧٠٥)؛ من طريق إسماعيل بن أمية القرشي به.
وقال الدارقطني عقبه: «إسماعيل بن أبي أمية القرشي: ضعيف متروك الحديث».
وتعقّبه عبدالحق الاشبيلي في الأحكام الوسطى (٣/ ١٩٦) بقوله: «في إسناده إسماعيل بن أبي أمية الكوفي عن عثمان بن مطر عن عبدالغفور بن عبدالعزيز الواسطي: وكلهم ضعفاء». وبذلك تعقبه ابن عبدالهادي في تنقيح التحقيق (٣/ ٢١٢).

(٢) عبدالوهّاب بن عيسى بن عبدالوهاب بن أبي حيّة البغدادي، ورّاق الجاحظ، (ت ٣١٩هـ).
قال الدارقطني: «ثقه: يرمى بالوقف»، وقال الخطيب: «كان صدوقًا في روايته، ويذهب إلى الوقف في القرآن.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (١١/ ٢٨ ـ ٢٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٥٨٥).

(٣) محمد بن معاوية بن مالج الأنماطي: صدوق ربما وهم. (التقريب: ٦٣٤٩).

(٤) خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم، أبو أحمد الكوفي، نزيل واسط ثم بغداد، (ت ١٨١هـ): صدوق، اختلط في الآخر، وادّعى أنه رأى عَمرو بن حريث الصحابي، فأنكر عليه ذلك ابنُ عيينة وأحمد. (التقريب: ١٧٤١).
قلت: والظاهر أن سماع محمد بن معاوية من خلف بعد اختلاطه، حيث إن محمد بن معاوية من طبقة الإمام أحمد أو أصغر منه، والإمام أحمد لم يلقَ =

نُصيرة[١]، عن هُدْبَة[٢]، عن السُّدِّي[٣]، عن رِفَاعَةَ القِتْبَاني[٤]، قال: دخلتُ

= خلفًا إلا بعد اختلاطه، كما في التهذيب (٣/ ١٥١)؛ فمن باب أولى أن يكون محمدُ بن معاوية مثلَهُ. وفي أقل تقدير: فإن محمد بن معاوية ممن لم يتميّز سماعهم من خلف بن خليفة، فحكم حديثه أن يُتوقّف عن الجزم بقبوله أو بردّه.

(١) كذا في الأصل، بتاء مربوطة في آخرة، وهو مخالفٌ لما جاء في ترجمته.

فهو نُصير بن أبي نُصير الكوفي: روى عن السُّدِّي، وهدبة بن خالد، وهدبة بن المنهال. وروى عنه عيسى بن يونس، وخلف بن خليفة؛ لم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً.

انظر: التاريخ لابن معين ـ رواية الدوري ـ (رقم ٢٣٥٤)، والمؤتلف والمختلف للدارقطني (١/ ٢٢٥) (٤/ ٢٢٤٠)، والمتفق والمفترق للخطيب (٣/ ٢٠٠٦ رقم ١٤٣١)، والإكمال لابن ماكولا (١/ ٣٢٣).

وقد فرّق الدارقطني وابن ماكولا بين هذا الراوي ونصير بن أبي الأشعث، بعقدهما ترجمة منفصلةً لكل واحد منهما. في حين تعقّب الطبراني حديث نصير بن أبي نصير (كما يأتي في التخريج) بقوله: «لم يرو هذا الحديث عن نُصير ـ وهو عندي: نصير بن أبي الأشعث ـ إلا عيسى بن يونس».

ونصير بن أبي الأشعث الأسدي الكوفي، أبو الوليد: ثقة. (التقريب: ٧١٧٦).

(٢) هدبة بن المنهال الأسدي الكوفي، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٢٤٧)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ١١٤)؛ ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلاً. وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٥٨٨).

(٣) إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي، أبو محمّد الكوفي، (ت١٢٧هـ): صدوق يهم، ورُمي بالتشيّع. (التقريب: ٤٦٧).

(٤) رِفاعة بن شدّاد (ويُقال: عامر بن شداد) بن عبدالله بن قيس القِتْباني، أبو عاصم، الكوفي: ثقة. (التقريب: ١٩٥٨).

كذا ضبط الحافظ نسبته بالقاف، وكذا جاءت في الأصل هنا. إلا أن الصواب أنه بالفاء ثم تاء ثم ياء: (الفِتْيَاني). انظر: صحيح ابن حبان (١٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، والأنساب للسمعاني (١٠/ ١٤٧)، وعجالة المبتدي للحازمي (١٠٠)، واللباب لابن الأثير (٢/ ٤١١ـ ٤١٢)؛ بل بذلك ضبطه الحافظ نفسه في تبصير المنتبه (٣/ ١١٥٩).

على المختار[١]، وأنا مُتَقَلِّدٌ السيفَ، وكان يَأْمَنُني[٢]. فإذا وِسَادَتان[٣]، واحدةٌ مُلْقَاةٌ عن يمينه، وأخرى عن شماله. فذهبتُ أجلسُ على التي عن يمينه، فقال لي: مَهْ[٤]! كان هونا[٥] جبريل آنفًا؛ فتحوّلتُ أجلسُ عن يساره، فقال لي: مَهْ! كان هونا[٥] ميكاييل آنفًا. فَهَمَمْتُ أن أضربَه بسيفي حتى يَبْرُدَ، قال: فحجزني عنه حديثٌ سمعتُه من عَمرو بن الحَمِق، عن رسول الله ﷺ. قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أَيُّمَا امْرِيٍ ائْتَمَنَ امْرَءًا على دَمِهِ، ثُمَّ قَتَلَهُ، فَأَنَا من القاتلِ بَرِيٌّ، وإن كان المقتولُ كافرًا»[٦].

---

(١) المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذّاب، المتأمِّر على الكوفة، الذي ادّعى نزولَ الوحي إليه، المقتول بجيش مصعب بن الزبير سنة (٦٧هـ).
انظر: لسان الميزان (٦/ ٦ ـ ٧).

(٢) كذا في الأصل: بإدغام نون الوقاية بنون الكلمة، وهي لغة فصيحة. انظر مغني اللبيب لابن هشام (٤٥٠).

(٣) كتبها في الأصل بالياء: (وسادتين)، ووضع عليها ضبّة. وهو لَحْنٌ، صوابه ما أثبتُّه.

(٤) مَهْ: اسمُ فِعْل بمعنى اكْفُفْ. انظر القاموس المحيط ـ مه ـ (١٦١٨).

(٥) كذا في الأصل في الجملتين، ولعلَّ وجهَهُ إشباع ضمة الهاء من (هُنا).
وهذا التوجيه مقدَّمٌ على اعتبار هذا الاستخدام من أخطاء العوامّ، كما مال إليه ابن الجواليقي في التكملة والذيل على دُرّة الغَوّاص (٨٨٣)، ومن أنّ صوابها: ها هُنا.

(٦) إسناده شديد الضعف، والحديث صحيح من وجوه أخرى.
أخرجه البلاذري في أنساب الأشراف (٦/ ٤٠٠)، والطحاوي في بيان مشكل الأحاديث (رقم ٢٠٣)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (رقم ١٦٤)، والطبراني في المعجم الأوسط (رقم ٧٠٨٦)، والخطيب في المتفق والمفترق (رقم ١٦٥٣)؛ من طريق عيسى بن يونس عن نصير بن أبي نصير عن السُّدّي =

= عن رفاعة بن شداد. . به. إلا أنّه سقط ـ فيما يبدو ـ اسم عيسى وبقي يونس من (عيسى بن يونس)، من كتاب مكارم الأخلاق للخرائطي. وسُمّي فيه نصير بابن أبي نُصيرة، كذا بالتاء المربوطة في كنية والده.

وممّا يؤيّد أن نصير بن أبي نصير روى هذا الحديث عن السدي بغير واسطة، هو وهدبة بن المنهال، أنّ أبا نعيم سمّى من روى الحديث عن السُّدِّي في معرفة الصحابة (٢/ ٨٧/ ب)، فذكر فيهم: نُصير بن أبي نصير، وهدبة بن المنهال. وهذا يؤيّد الترجمة الثانية للدارقطني دون الأولى لنصير ابن أبي نصير، وهي المذكورة آنفًا في ترجمته، معزوةً إلى (١/ ٢٢٥) من المؤتلف والمختلف.

والحديث رواه عن السُّدِّي جماعةٌ، وأخرجه من حديثه: الإمام أحمد (٥/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤، ٤٣٧)، والبخاري في الكبير (٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، والطيالسي في المسند (رقم ١٢٨٥)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ١٩٢ ـ ١٩٣)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (رقم ٢٣٤٣، ٢٣٤٤)، والديات (رقم ٣٥١، ٣٥٣)، والبزار في مسنده ـ النسخة الكتانيه ـ (٣)، والطبراني في الأوسط (رقم ٤٢٦٤، ٦٦٣٧، ٦٦٥١)، والصغير (رقم ٥٨٤)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٥٩٨٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابه (٢/ ٨٧/ ب)، وفي الحلية (٩/ ٢٤)، والبيهقي في دلائل النبوّة (٦/ ٤٨٣)، والسنن الكبرى (٩/ ١٤٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/ ٤٣١)، والمزّي في تهذيب الكمال (٩/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

وتوبع السدي من عبدالملك بن عمير، بنحوه، وأخرجه من حديثه: الإمام أحمد (٥/ ٢٢٣، ٢٢٤، ٤٣٦ ـ ٤٣٧)، والنسائي في الكبرى (رقم ٨٧٣٩ ـ ٨٧٤٠)، وابن ماجه (رقم ٢٦٨٨)، والطيالسي (رقم ١٢٨٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (رقم ٢٣٤٥)، والديات (رقم ٣٥٢)، والبزار ـ النسخة الكتانية ـ (٣)، والبلاذري في أنساب الأشراف (٦/ ٤٠٠)، والطحاوي في بيان مشكل الأحاديث (رقم ٢٠١ ـ ٢٠٢)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (رقم ٣٤٥٩)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (رقم ١٦٣)، والطبراني في الأوسط (رقم ٨٤٢٣)، والحاكم وصححه (٤/ ٣٥٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة

[٢٣٧] أخبرنا القاضي أبو الحسن ابن البيضاوي، قال: أخبرنا أبو الحسن ابن الجُنْدِي، قال: حدثنا عبدالله بن محمد أبو القاسم (يعني: البغوي)، قال: حدثنا محمد بن سليمان لوين، قال: حدثنا حُدَيْج[١]، عن أبي إسحاق، عن أبي حذيفة[٢]، عن علي رضي الله عنه، قال: خرج رسول الله ﷺ حين بزغ القمر، كأنّه فَلْقُ[٣] جَفْنَةٍ[٤]، فقال: «الليلة ليلة القدر[٥]»[٦].

= (٢/ ٨٧/ ب)، والبيهقي في الدلائل (٦/ ٤٨٢)، والسنن الكبرى (٩/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، والدقاق في معجم شيوخه (رقم٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/ ٤٣١).

وللحديث علل عرض لها البخاري في التاريخ الكبير، والبزار في مسنده، والدارقطني في الأفراد ـ كما في أطرافه لابن طاهر ـ (رقم ٤٢٠٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والمزي في تهذيب الكمال، وسبق بيان العزو إليهم.

(١) حُدَيج بن معاوية بن حُديج، (ت بضع و١٧٠هـ): صدوق يخطىء. (التقريب: ١١٦١).

(٢) سلمة بن صهيب، ويقال: ابن صهيبة، أبو حذيفة الأرحبي: ثقة. (التقريب: ٢٥١١).

(٣) فَلْقٌ: كذا ضبطت في الأصل، والأصح بكسر الفاء: (فِلْقُ)، وهو: النّصف. انظر القاموس ـ فلق ـ (١١٨٦).

(٤) الجفنةُ: القصعة والصَّحْفة العظيمة. انظر القاموس المحيط ـ جفن، صحف ـ (١٥٣١، ١٠٦٧).

(٥) تحرّفت في الأصل إلى (بدر)! والتصويب من مصادر تخريج الحديث.

(٦) إسناده شديد الضعف، وهو مُعَلّ أيضًا. أمّا المتن فيصحّ من وجهٍ آخر.

أخرجه عبدالله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند (رقم ٧٩٣)، وأبو يعلى (رقم ٥٢٥)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٤٣١)، وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١/ ١٩١)؛ من طريق حديج بن معاوية.. به. =

[٢٣٨] أخبرنا القاضي أبو الحسن ابن البيضاوي، قال: أخبرنا أبو الحسن ابن الجُنْدِي، قال: أخبرنا عبدالوهاب (يعني: ابن عيسى بن عبدالوهاب)، قال: حدثنا إسحاق (يعني: ابن أبي إسرائيل)، قال: حدثنا محمد بن سليمان ابن مَسْمُول[١]، قال: حدثنا عمر بن محمد بن المنكدر[٢]، عن أبيه، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُوضَعُ[٣] النَّوَاصي، إلاّ في حجٍّ أو عُمرة»[٤].

= وأخرجه ابن عدي أيضًا (٢/ ٤٣١)؛ من طريق حديج بن معاوية عن محمد ابن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة. . بنحوه. ممّا يدلّ على اضطراب حديج في هذا الحديث.

وقد روى الحديث شعبة عن أبي إسحاق عن أبي حذيفة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ (غير مُسمًّى). . به. أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٣٦٩)، والنسائي في الكبرى (رقم ٣٤١١). وهذا إسناد صحيح، والجهالة باسم الصحابي لا تضرّ.

ولمّا ذكر الدارقطني علل هذا الحديث في علله (٤/ ١٨٦ رقم ٤٩٧)، قال عن رواية شعبة هذه الأخيرة: «وهو المحفوظ».

(١) محمد بن سليمان بن مسمول ـ بالسين المهملة ووضع عليها ناسخُ الكتاب علامة الإهمال ـ المسمولي المخزومي المكي.

ضعّفه الأكثرون، منهم النسائي، وأبو حاتم، وابن عدي. ووثقه ابن حبان، ونقل ابن شاهين عن ابن معين أنه وثقه أيضًا.

انظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٦٧)، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (رقم ١٣٠٦)، واللسان (٥/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٢) عمر بن محمد بن المنكدر التيمي، المدني: ثقة. (التقريب: ٥٠٠٣).

(٣) الوضع: الحطُّ والإسقاط، والمقصود به هنا: الحَلْقُ. انظر النهاية لابن الأثير ـ وضع ـ (٥/ ١٩٨).

(٤) إسناده شديد الضعف، وهو مُعَلّ.

أخرجه البزار (كشف الأستار: رقم ١١٣٤)، والطبراني في الأوسط (رقم ٩٤٧١)، وابن عدي (٦/ ٢٠٨)؛ من طريق محمد بن سليمان بن مسمول. . به. =

[٢٣٩] أخبرنا القاضي أبو الحسن ابن البيضاوي، قال: أخبرنا ابن الجُنْدِي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى[١]، قال: حدثنا العباس بن عبدالله التَّرْقُفِي[٢]، قال: حدثنا محمد بن يوسف الفيريابي، عن / سفيان الثوري، [٣٨/ أ] عن الربيع بن صَبِيح[٣]، عن يزيد الرقاشي، قال: قال لقمان[٤] لابنه: يابُنَيَّ جالسِ العلماءَ، وزَاحِمْهُمْ برُكْبَتِكَ. فإن القلوبَ المَيْتَةَ تَحْيَىٰ بنورِ الحِكْمَةِ، كما تَحْيَىٰ الارضُ المَيْتَةُ بوابلِ المَطَرِ[٥].

= ورواه من هو أولى بالصواب من محمد بن سليمان، فجعله من حديث محمد بن المنكدر ومن كلامه، مقطوعًا غير مرفوع. أخرجه أبو بكر الخلال في الترجُّل (٩٥ ـ ٩٦)، من طريق سفيان بن عيينة عن نافع بن محرز عن عمر بن محمد بن المنكدر عن أبيه.. به مقطوعًا.

ونافع بن محرز ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ٢١٠).

(١) لم أجد له ترجمة. وقد جاء اسم جدّه (يحيى) وكأنه مسبوق بحرف دال (د)، ولم يتبيّن لي وجهه.

(٢) عباس بن عبدالله بن أبي عيسى الواسطي، نزيل بغداد، المعروف بالتَّرْقُفي، (ت ٢٦٧هـ أو ٢٦٨هـ): ثقة عابد. (التقريب: ٣١٨٩).

(٣) الربيع بن صَبيح السعدي، البصري، (ت ١٦٠هـ): صدوق سيء الحفظ، وكان عابدًا مجاهدًا، قال الرامهرمزي: هو أول من صَنّف الكُتُبَ بالبصرة. (التقريب: ١٩٠٥).

(٤) لقمان الحكيم، الذي ذكره اللهُ سبحانه في كتابه (سورة لقمان: ١٢ ـ ١٩)، عُبْدٌ صالح آتاه الله الحكمة، واختُلف في نبوّته، والأكثرون على أنه ليس نبيًّا. ويُقال إنه كان عبدًا حبشيًّا قاضيًا في بني إسرائيل.

انظر: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي (١٢٤ ـ ١٢٥)، وتفسير ابن كثير (٥/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢)، والدر المنثور للسيوطي (٦/ ٥٠٩ ـ ٥٢٠).

(٥) إسناده شديد الضعف، لكنّه ثابتٌ عن غير واحدٍ من السلف من وجوه أخرى.

أخرجه مالك في الموطّأ (٢/ ١٠٠٢)؛ أنه بلغهُ أن لقمان الحكيم أوصى =

آخِرُ حَدِيْثِ الْقَاضِي أَبِي الحَسَنِ ابْنِ الْبَيْضَاوِي

= ابنه.. فذكره.

وأخرجه عبدالله بن أحمد في زوائد الزهد (رقم ٥٥١)؛ من نقل عبدالوهاب بن بُخْت المكي به. (وتحرّف فيه اسمه تحريفًا محيلاً).

وأخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (رقم ٦٧٤، ٦٧٦، ٦٧٧)؛ من طُرقٍ عن غير واحدٍ من السلف.

بل رُوِيَ مرفوعًا، لكن بإسنادٍ هالك: أخرجه الطبراني في الكبير (رقم ٧٨١٠)، والرامهرمزي في الأمثال (رقم ٥٢)؛ من طريق أبي المهلب: عن عُبيدالله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة بنحوه مرفوعًا.

وهذا إسنادٌ مسلسل بالضعفاء، من أبي المهلب مُطَرِّح بن يزيد إلى علي ابن يزيد الألهاني.

شيخ آخر [السابع والعشرون]

● **[٢٤٠] أخبرنا أبو الفضل هبة الله بن أحمد بن الماموني**[(١)]، بقراءة أبي بكر الخطيب[(٢)] (رحمه الله)، في جامع المدينة، في شعبان من سنة ست وأربعين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن بن العباس ابن عبدالرحمن ابن محمد بن زكريا المُخَلِّصُ، قراءة عليه وأنا أسمع، في شهر ربيع الاول من سنة ثلاث وتسعين وثلاثماية، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد البغوي قال: حدثنا داود بن عَمرو[(٣)]، ومنصور بن أبي مُزَاحِم[(٤)]، وأبو بكر ابن أبي شيبة، قالوا: حدثنا أبو الاحوص[(٥)]، عن أبي

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٤).

---

(١) هبة الله بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن الحسين بن أحمد المأموني، أبو الفضل البغدادي، (ت ٤٥٠هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٧٢)، وفي تلخيص المتشابه في الرسم (٢/ ٨٥٨ رقم ١٤١٣): «كتبنا عنه، وكان لا بأس به».
وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٢٦١).

(٢) هو: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الحافظ، وهو من شيوخ أبي بكر الأنصاري وستأتي ترجمته (برقم ٣٤).

(٣) هو: داود بن عَمرو بن زهير الضبي، وتقدمت ترجمته.

(٤) منصور بن أبي مزاحم بشير التركي، أبو نصر البغدادي، الكاتب، (ت ٢٣٥هـ)، وهو ابن ثمانين سنة: ثقة. (التقريب: ٦٩٥٥).

(٥) سلّام بن سُلَيم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، (ت ١٧٩هـ): ثقة متقن، =

حَصِين[١]، عن أبي صالح[٢]، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كان يُؤْمِنُ باللهِ واليومِ الاخر، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ. مَنْ كان يؤمنُ باللهِ واليومِ الاخر، فلا يُؤْذي جارَهُ. مَنْ كان يُؤْمنُ باللهِ واليومِ الاخر، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُت»[٣].

[٢٤١] أخبرنا هبة الله ابن المأموني، قال: أخبرنا أبو طاهر المُخَلِّصُ، قال: حدثنا عبدالله (يعني: البغوي)، قال: حدثنا محمد بن الفَرَجِ مولى بني هاشم[٤]، قال: حدثنا محمد بن الزبرقان[٥]، قال: حدثنا سليمان التيمي[٦]، عن أبي عثمان[٧]، عن سلمان رضي الله عنه، قال: سيل رسول الله ﷺ عن الجراد[٨]، فقال: «أكثرُ جُنُودِ اللهِ، لا آكُلُه ولا أُحَرِّمُهُ»[٩].

= صاحب حديث. (التقريب: ٢٧١٨).

(١) هو: عثمان بن عاصم بن حصين، تقدّمت ترجمته.

(٢) هو: ذكوان السمّان.

(٣) إسناده صحيح.

أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٦٣)، والبخاري (رقم ٦٠١٨، ٦١٣٦)، ومسلم (١/ ٦٨ ـ ٦٩ رقم ٤٧)، وابن ماجه (رقم ٣٩٧١)؛ من طريق أبي صالح.. به.

(٤) محمد بن الفرج بن عبدالوارث القرشي مولاهم، البغدادي، جار أحمد، (ت ٢٣٦هـ): صدوق. (التقريب: ٦٢٥٩).

بينما قال عنه الذهبي في الكاشف (رقم ٥١١١): «ثقة». وهو الأقرب، كما تراه في التهذيب (٩/ ٣٩٨).

(٥) محمد بن الزبرقان، أبو همام الأهوازي: صدوق ربما وَهِم. (التقريب: ٥٩٢١).

(٦) هو: سليمان بن طرخان، تقدّمت ترجمته.

(٧) أبو عثمان هو: عبدالرحمن بن مُلّ النهدي، وتقدّمت ترجمته.

(٨) (عن الجراد) سقطت من الأصل، واستدركها الناسخ في الحاشية.

(٩) إسناده حسن، لكنّه مُعَلّ بأن الصواب فيه الإرسال: دون ذكر سلمان رضي الله عنه.

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٧٢): عن هبة الله ابن المأموني.. به. =

[٢٤٢] أخبرنا هبة الله ابن الماموني، قال أخبرنا أبو طاهر المُخَلِّص، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا لُوَيْن، قال: حدثنا أبو همام الاهوازي،

= وأخرجه أبو داود (رقم ٣٨١٣)، والبزار ـ النسخة الكتانية ـ (٢٩)، والطبراني في الكبير (رقم ٦١٢٩)، وأبو الشيخ في العظمة (رقم ١٢٩٤)، والبيهقي في الكبرى (٩/ ٢٥٧)؛ من طريق محمد بن الزبرقان.. به.

وقال أبو داود عقبه: «رواه المعتمر، عن أبيه، عن أبي عثمان، عن النبي ﷺ؛ لم يذكر سلمان». يعني أبو داود بذلك إعلال حديث محمد بن الزبرقان عن سليمان التيمي برواية المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه. وقد وافقه على هذا الإعلال البيهقي في السنن الكبرى (الموطن السابق)، وعبدالحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى (٤/ ١٢٠).

وزاد البيهقي في بيان مخالفة محمد بن الزبرقان، أنه خالف أيضًا محمد ابن عبدالله بن المثنى الأنصاري، وهو في جزء حديث الأنصاري (ص٨)، وأخرجه من طريقه البيهقي (٩/ ٢٥٧)؛ يرويه الأنصاري عن سلمان التيمي عن أبي عثمان مرسلاً.

وتابع المعتمرَ والأنصاريَّ أيضًا يزيدُ بنُ هارون الحافظُ الواسطيُّ، فيما رواه عنه ابنُ أبي شيبة في المصنف (٨/ ٣٢٩)؛ حيث رواه عن التيمي عن أبي عثمان مرسلاً.

لكن لمحمد بن الزبرقان على وَصْله متابع: أخرجه أبو داود (رقم ٣٨١٤)، وابن ماجه (رقم ٣٢١٩)، والطبراني في الكبير (رقم ٦١٤٩)، وأبو الشيخ في العظمة (رقم ١٢٩٥)، والبيهقي في الكبرى (٩/ ٢٥٧)؛ من طريق زكريا بن يحيى بن عمارة، عن أبي العوّام الجزار، عن أبي عثمان، عن سلمان، عن النبي ﷺ.

وأعلّه أبو داود بقوله عقبه: «رواه حمّاد بن سلمة عن أبي العوام عن أبي عثمان عن النبي ﷺ، لم يذكر سلمان».

وسئل أبو حاتم عن رواية أبي العوام هذه، كما في العلل لابنه (رقم ١٤٩٥)، فقال: «هذا خطأ، الصحيح مرسل، ليس فيه سلمان».

وأبو العوام فائد بن كيسان الباهلي الجزار، قال عنه الحافظ (رقم ٥٤٠٩): «مقبول».

عن أبي حيان التيمي[١]، عن أبيه[٢]، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «قال اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أنا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ، مالَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فإذا خَانَا خَرَجْتُ من بَيْنِهِمَا»[٣].

[٢٤٣] أخبرنا هبة الله ابن المامون، قال: أخبرنا المُخَلِّص، قال: حدثنا عبدالله / بن محمد بن عبدالعزيز، قال: حدثنا محمدُ بنُ أبان مُسْتَمْلِي[٤] وكيع[٥] [٣٨/ ب]

---

(١) يحيى بن سعيد بن حيّان التيمي، أبو حيّان الكوفي، (ت ١٤٥هـ): ثقة عابد. (التقريب: ٧٦٠٥).

(٢) سعيد بن حيان التيمي الكوفي: وثقه العجلي. (التقريب: ٢٣٠٢).

(٣) إسناده حسن، لكنه مُعَلّ بالإرسال.
أخرجه أبو داود (رقم ٣٣٨٣)، والدارقطني (٣/ ٣٥)، والحاكم وصحّحه (٢/ ٥٢)، والبيهقي في الكبرى (٦/ ٧٨ ـ ٧٩)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٣١٦)؛ من طريق محمد بن الزبرقان أبي همام الأهوازي.. به.
وقال لُوَيْن بعد أن رواه عنه ـ كما عند الخطيب ـ: «لم يُسنده أحدٌ إلا أبو همام وحدَه، وهو ثَبْتٌ».
وأعلّه الدارقطني في العلل (١١/ ٧ رقم ٢٠٨٤)، بأنّ جرير بن عبدالحميد وغيره رووه عن أبي حيان عن أبيه مرسلاً، قال الدارقطني: «وهو الصواب».
وأخرج الدارقطني في سننه (الموطن السابق) حديثَ جرير بن عبدالحميد عن أبي حيان عن أبيه عن النبي ﷺ ـ مرسلاً.
ولمّا أورد عبدالحق الإشبيلي هذا الحديث في الأحكام الوسطى (٣/ ٢٧٣) مصحّحًا له بسكوته عنه، تعقّبه ابن القطان بما ذكره عن الدارقطني في بيان الوهم والإيهام (٢/ ٢٤/ أ).

(٤) محمد بن أبان بن وزير البلخي، أبو بكر ابن أبي إبراهيم المستملي، يُلَقّب حمدويه، (ت ٢٤٤هـ أو ٢٤٥هـ): ثقة حافظ. (التقريب: ٥٧٢٥).

(٥) هو وكيع بن الجراح، تأتي ترجمته برقم (٢٦٣).

(قال أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل: كان محمد ابن أبان يستملي لنا عند وكيع)، قال: حدثنا النَّضْر بن كثير السعدي[١]، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الانصاري، عن سعيد بن المسيّب، عن معاذ، قال: سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ أَماطَ أَذًى عن طريقِ المسلمين كَتَبَ اللهُ له حَسَنَةً، ومَنْ كَتَبَ اللهُ لَهُ حَسَنَةً أَدْخَلَهُ الجَنّة»[٢].

---

(١) النضر بن كثير السعدي، أبو سهل البصري العابد: ضعيف. (التقريب: ٧١٩٧).

(٢) إسناده ضعيف، وقد أُعِلّ بالإرسال والوقف أيضًا.

وله متابعة: فقد أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/ ١٠١ ـ ١٠٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ١١١٧٤)؛ من طريق محمد بن عرعرة، عن شعبة، عن أبي الفيض، قال: سمعت أبا شيبة قال: كان معاذ يمشي ورجلٌ معه، فرفع حجرًا من الطريق، فقال: ماهذا؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رفع حجرًا من الطريق كُتِبتْ له حسنةٌ، ومن كُتبت له حسنةٌ دخل الجنّة».

وأبو الفيض: موسى بن أيوب، ويقال: ابن أبي أيوب، المَهْري، الحمصي: ثقة. (التقريب: ٦٩٩٧).

وأبو شيبة: هو المَهْري. قال عنه أبو زرعة ـ كما في الجرح والتعديل (٩/ ٣٩٠): «هو من التابعين، ولا يُعرف اسمه»، وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٥٨٩). وانظر: الكنى لابن منده (رقم ٣٧٥٨)، وتعجيل المنفعة لابن حجر (رقم ١٣٠٨).

قلت: مثله من التابعين الكبار، كما يظهر من ترجمته، ولم يُجْرح، فيحتجّ بحديثه، كما قرره ابن الصلاح في علوم الحديث (١١٢)، والذهبي في ديوان الضعفاء (٤٧٨).

فهذا إسنادٌ حسنٌ، لولا أن ظاهره الإرسال، حيث إن أبا شيبة حكاه عن معاذ رضي الله عنه حكاية، ولم يذكر أيّ صيغة من صيغ التحمّل، لا صريحةً ولا محتملةً.

ولمّا ذكر الدارقطني في العلل (٦/ ٦٣ ـ ٦٤ رقم ٩٨١) رواية النضر بن =

[٢٤٤] أخبرنا هبة الله بن أحمد ابن الماموني، قال: أخبرنا أبو طاهر المُخَلِّصُ، قال: حدثنا عبدالله بن محمد (يعني: البغوي)، قال: حدثنا محمد بن أبان، قال: حدثنا إبراهيم بن صدقة[١]، قال: أخبرنا سفيان بن حُسين[٢]، عن الزهري، عن عبدالله بن كعب بن مالك[٣]، عن أبيه، قال: آخرُ خُطْبةٍ خَطَبها رسولُ اللهِ ﷺ، قال: «يامَعْشَرَ المهاجرين، إنكم قد أصبحتم تَزِيدُونَ، وإنّ الانصارَ قَدِ انتَهَوْا، وإنّهم عَيْبَتِي[٤] التي أَوَيْتُ إليها، فأكرِمُوا مُحْسِنَهم، وتَجَاوزوا عن مُسِيْئِهِمْ»[٥].

= كثير السعدي، قال: «وخالفه أبو حمزة أنس بن عياض وغيره، فرووه عن يحيى عن أبي الزبير: أن معاذ بن جبل قال: من أماط.. الحديث؛ فصار مرسلاً موقوفًا. وهو قَوْلٌ غير مدفوع، ولعلّه الصحيح».

(١) إبراهيم بن صدقة البصري: صدوق. (التقريب: ١٨٩).

(٢) سفيان بن حسين بن حسن الواسطي، أبو محمد أو أبو الحسن، مات بالري مع المهدي (١٦٩هـ)، وقيل في أول خلافة الرشيد (١٧٠هـ): ثقة، في غير الزهري، باتفاقهم. (التقريب: ٢٤٥٠).

(٣) عبدالله بن كعب بن مالك الأنصاري، المدني، (ت ٩٧هـ أو ٩٨هـ): ثقة، يُقال: له رؤية. (التقريب: ٣٥٧٦).

(٤) «أي خاصّتي وموضعُ سِرِّي. والعربُ تكني عن القُلوب والصُّدور بالعِيَاب؛ لأنها مُسْتَوْدَعُ السرائر، كما أن العِيَبَ مستودعُ الثياب». النهاية لابن الأثير ـ عيب ـ (٣/ ٣٢٧).

(٥) إسناده ضعيف، لضعف سفيان بن حسين في الزهري خاصّة. والحديث صحيح.
أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٧٩ وصوّبه من جامع المسانيد لابن كثير ١٠/ ٥٨١ رقم ٨٠٩٨)، والحاكم وصححه (٤/ ٧٨)؛ من طريق سفيان بن الحسين.. به.
وخولف سفيان بن الحسين، بوجهين: =

[٢٤٥] أخبرنا هبة الله ابن الماموني، قال: أخبرنا المُخَلِّص، قال: حدثنا عبدالله (يعني: البغوي)، قال: حدثنا يحيى (يعني: ابن عبدالحميد الحِمَّاني)، قال: حدثنا ابن المبارك، عن معمر، عن الزهري، عن مالك بن أوس[١]، عن عمر رضي الله عنه: «أن النبيَّ ﷺ ادَّخَرَ لأَهْلِهِ قُوتَ سَنَةٍ»[٢].

[٢٤٦] أخبرنا هبة الله ابن الماموني، قال: أخبرنا أبو طاهر المُخَلِّص،

= الأول: أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٥/ ٤٣٠ رقم ٩٧٥٤)، عن معمر عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك عن رجل من أصحاب النبي ﷺ غير مسمّى.. بنحوه. وأخرجه من طريق عبدالرزاق: الإمام أحمد (٥/ ٢٢٤)، والطبراني في الكبير (الموطن السابق، وصوّبه من المصدر السابق).

والثاني: أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٥٠٠)، قال: «حدثنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب عن الزهري، قال: أخبرني عبدالله بن كعب بن مالك، أنه أخبره بعضُ أصحاب النبي ﷺ..» فذكره.

وهذان إسنادان أولى بالصواب من رواية سفيان بن الحسين، واختلافهما لا يضرّ، لاحتمال صحة الوجهين، ولو كان أحدهما خطأ فالحديث صحيح، لثقة رواة كلٍّ منهما.

(١) مالك بن أوس بن الحَدَثَان النصري، أبو سعيد المدني، (ت ٩٢هـ أو ٩١هـ): له رؤية. (التقريب: ٦٤٦٦).

(٢) إسناده شديد الضعف، لحال يحيى الحماني. أما الحديث فصحيح.

أخرجه ابن أبي الدنيا في إصلاح المال (رقم ٩٠)، عن يحيى الحِمّاني.. به.

وأخرجه الإمام أحمد (رقم ١٧١، ٤٢٥)، والبخاري (رقم ٥٣٥٧)، ومسلم (٣/ ١٣٧٧، ١٣٧٩ رقم ١٧٥٧)، والنسائي في عشرة النساء (رقم ٣٠٥، ٣٠٧)؛ من طريق معمر، عن الزهري.. بنحوه مطوّلاً ومختصرًا.

وقد جمع طرقه الدارقطني في علله، وتكلّم عنه، وصححه. (١/ ١٦٨ ـ ١٧٠ رقم٦) (٢/ ٢١٥ ـ ٢١٧ رقم ٢٣٠).

قال: حدثنا عبدالله (يعني: البغوي)، قال: حدثنا علي بن الجعد، قال: أخبرنا شعبة، عن قتادة، عن الحسن[١]، عن سَمُرَةَ، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَه قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَهُ جَدَعْنَاهُ»[٢].

[٢٤٧] أخبرنا هبة الله ابن الماموني، قال: أخبرنا المُخَلِّص، قال: حدثنا عبدالله (يعني: البغوي)، قال: حدثنا عُبَيد[٣] الله بن عمر القواريري، قال:

---

(١) الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، الأنصاري مولاهم، (ت١١٠هـ)، وقد قارب التسعين: ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل ويدلّس (ط/ ٢). قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجوّز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حُدّثوا وخُطِبوا بالبصرة. (التقريب: ١٢٣٧، وتعريف أهل التقديس: ٤٠).

وفي سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه خلافٌ مشهور، عرضتُه في (المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري). ورجحت هناك (٣/ ١٣٠١ ـ ١٣٠٥) أن أحاديث الحسن عن سمرة وجادة مقبولة إلا حديث العقيقة فقد سمعه الحسن من سمرة رضي الله عنه.

(٢) إسناده جيّد.

وهو في الجعديات لأبي القاسم البغوي (رقم ١٠١٩).

وأخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٠، ١١، ١٢، ١٨، ١٩)، وأبو داود (رقم ٤٥١٥ ـ ٤٥١٧)، والترمذي وقال: حسن غريب (رقم ١٤١٤)، والنسائي في المجتبىٰ (رقم ٤٧٣٨، ٤٧٥٣، ٥٧٥٤، ٤٧٣٦) وفي الكبرى (رقم ٦٩٣٨ ـ ٦٩٤٠، ٦٩٥٥ ـ ٦٩٥٦)، وابن ماجه (رقم ٢٦٦٣)، والدارمي (٢٣٦٣)؛ من طريق الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

واحتجّ به علي بن المديني والبخاري، كما تراه في المرسل الخفي (٣/ ٥١٤ ـ ٥١٦).

(٣) في الأصل (عبد)، وصُوّب في الحاشية بالتصغير كما أثبته.

حدثنا حَرَمِيُّ بنُ عُمارة[١]، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «يُلْقَى في النّار، وتقول: هل من مزيد؟ حتى يَضَعَ عَزّ وَجَلّ رِجْلَهُ أو قَدَمَهُ فيها، فتقول: قَطِ قَطِ[٢]»[٣].

[٢٤٨] أخبرنا هبة الله ابن الماموني، قال: أخبرنا أبو طاهر المُخَلِّص، قال: حدثنا عبدالله (يعني: البغوي)، قال: حدثنا عُبيدالله بن معاذ العنبري[٤]، قال: حدثني أبي[٥]، قال: حدثنا حميد، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «انتهيتُ إلى السِّدْرة، نَبِقُها مِثْلُ الجِرَار، وَوَرَقُهَا مِثْل آذَانِ الفِيَلَةِ. فلمّا غَشِيَها من أَمْرِ اللهِ مَا غَشِيَهَا، تَحَوَّلتْ ما شاء اللهُ من

---

(١) حَرَمِيّ بن عمارة بن أبي حفصة نابت العتكي، البصري، أبو روح، (ت ٢٠١هـ): صدوق يَهِم. (التقريب: ١١٨٨).

(٢) كذا ضُبطت في النسخة، بكسر الطاء، وهو صحيح في اللغة، وسكون الطاء أشهر، وبه ضبطها ابن الأثير، وقال: «بمعنى: حَسْب، وتكرارها للتأكيد». النهاية ـ قط ـ (٤/ ٧٨). وانظر تاج العروس للزبيدي (٢٠/ ٣٧ ـ ٣٨)، والمفهم للقرطبي (٧/ ١٩٦)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٤٦١ شرح الحديث رقم ٤٨٤٨).

(٣) إسناده صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٣٤، ١٤١، ٢٢٩، ٢٣٤)، والبخاري (رقم ٤٨٤٨، ٦٦٦١، ٧٣٨٤)، ومسلم (رقم ٢٨٤٨)، والترمذي وقال: حسن غريب، (رقم ٣٢٧٢) ووازنه بتحفة الأشراف (رقم ١١٧٧)، والنسائي في الكبرى (رقم ٧٧٢٥)؛ كلّهم من طريق قتادة عن أنس رضي الله عنه.. به.

(٤) عُبيدالله بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو عَمرو البصري، (ت٢٣٧هـ): ثقة حافظ، رجّح ابن معين أخاه المثنى عليه. (التقريب: ٤٣٧٢).

(٥) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو المثنى البصري، القاضي، (ت ١٩٦هـ): ثقة متقن. (التقريب: ٦٧٨٧).

ياقوت وزبرجد»[١].

[٢٤٩] أخبرنا هبة الله بن أحمد ابن الماموني، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن المُخَلِّص، قال: حدثنا عبدالله ابن محمد (يعني: ابن زياد النيسابوري)، إملاءً، قال: سمعت عبدالملك ابن عبدالحميد بن ميمون بن مهران[٢] يقول: قال لي أحمد بن حنبل رضي الله عنه: يا أبا الحَسَن، إذا رأيتَ رَجُلاً يَذْكرُ أحدًا من أصحابِ رسولِ الله ﷺ بسوءٍ، فاتَّهِمْهُ على الإسلام[٣].

آخِرُ حَدِيْثِ ابْنِ المَأْمُونِي

---

(١) إسناده صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٢٨)؛ من طريق حميد.. به.
وأخرجه الإمام مسلم (رقم ١٦٢)؛ من طريق ثابت البُنَاني عن أنس رضي الله عنه.. بنحوه في حديث الإسراء الطويل.

(٢) عبدالملك بن عبدالحميد بن عبدالحميد بن ميمون بن مهران الجزري الرَّقي، أبو الحسن الميموني، لازم أحمد أكثر من عشرين سنة، (ت ٢٧٤هـ)، وقد قارب المائة سنة: ثقة فاضل. (التقريب: ٤٢١٨).

(٣) إسناده صحيح.
أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (رقم ٢٣٥٩)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (٢٠٩)؛ من طريق عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري.. به.
وأخرجه أبو بكر الخلال في السنة (رقم ٧٨٠)؛ عن الميموني.. بنحوه.

شيخ آخر [الثامن والعشرون]

[٢٥٠] حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد المقري، المعروفُ بابن حُمُّدُوْيَه(١)، لفظًا، في يوم الثلاثاء عشرين شوال من سنة ست وخمسين

---

(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن يعقوب البغدادي، أبو بكر المقرىء، الرزّاز (كذا في أوثق المصادر وأصحّها، وفي بعضها: البزاز، وفي بعضها: الرازي، وفي بعضها الوزان)، المعروف: بابن حُمُّدُويه (بضم الحاء والميم المشدّدة والدال ثم واو ساكنة ثم ياء مفتوحة)، وقيل: ابن حُمَّدُوه (بضم الحاء وفتح الميم المشدّدة ودال مضمومة ثم واو ساكنة، ثم هاء، ولا ياء بين الواو والهاء)، وقد كُتبت في الأصل (حمدويه) هنا دون ضبط وبياء بعد الواو، ولكنّه ضُبط في آخر حديث هذا الشيخ ضبطًا كاملاً (حُمُّدُوْيَه)، وضُبط في جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٥)، وفي تسمية مشايخ أبي بكر الأنصاري؛ ضُبط في هاتين النسختين: بضم الحاء وضمّ الميم المشدّدة.

وُلد سنة (٣٨١هـ)، وتوفي سنة (٤٧٠هـ). وهو آخر من روى عن أبي الحسين ابن سمعون.

قال الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٣٨١): «كتبت عنه، وكان صدوقًا».

وقال السمعاني: «كان زاهدًا منقطعًا، حسنَ الطريقة خشنها، أجهد نفسه في الطاعة والعبادة، ودَرَسَ عليه خَلْقٌ القرآن».

وقال ابن الجوزي في المنتظم (٨/ ٣١٣ ـ ٣١٤): «كان ثقةً، زاهدًا، متعبّدًا، حسنَ الطريقة». وذكره ابن الجوزي في طبقات المختارين من الحنابلة في مناقب الإمام أحمد (٦٣٠).

وانظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (٢/ ٢٨١ رقم ١٥٧٩)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣١٥ ـ ٣١٦)، =

وأربعماية، قال: حدثنا الشيخُ أبو الحسين محمد بن أحمد بن . . .[١]، المعروفُ بابن سَمْعُون الواعظ[٢]، إملاءً، يوم الثلاثاء لخمس بقين من رجب سنة سبع وثمانين وثلاثمايه، قال: حدثنا أحمد بن سليمان بن زَبّان الدمشقي[٣]، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبدالحميد بن حبيب

= والمشتبه له (٢٤٩)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٣١ ـ ٣٢)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٣/ ٣١٧ ـ ٣١٨)، وتبصير المنتبه لابن حجر (١/ ٤٦٠).

(١) بياضٌ في الأصل قَدْرَ كلمة، وفوقه كتب الناسخ: (مُبيَّض) وقد تَمَّمْتُ نسب هذا العالم في ترجمته الآتية في التعليق.

(٢) محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس البغدادي، أبو الحسين ابن سمعون، الواعظ الزاهد، (ت ٣٨٧هـ).

قال العتيقي: «كان ثقةً مأمونًا». انظر: تاريخ بغداد (١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٧)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٠٥ ـ ٥١١).

(٣) سُمّي في الأصل: (أحمد بن محمد بن سليمان..)، بزيادة (محمد) بين أحمد وسليمان، والصحيح فيه حَذْفُها. حيث رواه ابن رجب من طريق هذه المشيخة (كما يأتي في التخريج)، فأورده دون الزيادة؛ وكذلك اسمه في جميع مصادر ترجمته.

وهو: أحمد بن سليمان بن إسحاق بن زَبّان بن يحيى، والأكثر حَذْفُ (إسحاق) من نسبه، الكندي، أبو بكر الضرير، يُعرف أيضًا: بابن أبي هريرة، لُقّب بالعابد لزهده وورعه. ذَكَرَ أنه وُلد سنة (٢٢٥هـ)، وتوفي سنة (٣٣٨هـ).

تُكلِّم فيه، واتُّهم في لقائه ببعض قدماء شيوخه، كهشام بن عمار (ت٢٤٥هـ). لكن سنة ولادته تحتمل لقاءَ المذكورين من شيوخه، وتكذيبه في سنة ولادته لا دليل عليه. ولذلك لمّا ذكر ابن ماكولا في تهذيب مستمر الأوهام (٢٣٣) أن أحد الرواة عن ابن زبان ترك الحديثَ عنه بعد أن كان يروي عنه، قال: «لسببٍ حكاه لي عبدالعزيز بن أحمد الكتاني لا يكون جرحًا في ابن زَبان».

انظر: المؤتلف والمختلف لعبدالغني بن سعيد (٦٠)، والمؤتلف والمختلف =

ابن أبي العشرين[١]، قال: حدثنا الاوزاعي، قال: حدثني الزهري، قال: حدثني سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه حدثه: أنّ عُمَرَ بن الخطاب رضي الله عنه تَصَدَّقَ على رَجُلٍ بِفَرَسٍ له، ثم وَجَدَها تُبَاعُ في السوقِ، فأرادَ عمرُ أن يشتريَها، فَأَتى رسولَ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلكَ لَهُ، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «لا تَرْتَدَّ في صَدَقَتِكَ».

قال الزهري: / فكانَ ابنُ عمر يَصْنَعُ في صَدَقَتِهِ إن رَدَّهَا إليه الميراثُ يومًا لا يَحْبِسُهَا عِنْدَهُ[٢]. [٣٩/ ب]

[٢٥١] حدثنا أبو بكر ابن حُمُّدُوْيَه، إملاءً، سنة ثمان وستين وأربعماية، قال: حدثنا أبو عبدالله الحسين بن الحسن بن محمد بن القاسم المخزومي[٣]،

= للدارقطني (٢/ ١٠٨٣)، وذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم للكتاني (رقم٣)، والإكمال لابن ماكولا (٤/ ١٢٠)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/ ٣٧٨)، ولسان الميزان (١/ ١٨١ ـ ١٨٢).

(١) عبدالحميد بن حبيب بن أبي العشرين الدمشقي، أبو سعيد كاتب الأوزاعي، ولم يرو عن غيره: صدوق ربما أخطأ، قال أبو حاتم: كان كاتب ديوان، ولم يكن صاحب حديث. (التقريب: ٣٧٨١).

(٢) إسناده حسن.
أخرجه ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٣٢)؛ من طريق أبي بكر الأنصاري.
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٤٥٢١، ٤٩٠٣)، والبخاري (رقم ١٤٨٩)، ومسلم (٣/ ١٢٤٠ رقم ١٦٢١)، والنسائي (رقم ٢٦١٦)؛ من طريق الزهري.. به.

(٣) الحسين بن الحسن بن محمد بن القاسم بن محمد المخزومي، أبو عبدالله الغضائري، (ت ٤١٤هـ).
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٣٤): «كتبنا عنه وكان ثقة فاضلاً».
وانظر سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).

قال: حدثنا أبو عَمرو عثمان بن أحمد بن عبدالله بن يزيد[١]، قال: حدثنا الحسن بن سَلاّم السَّوّاق[٢]، قال: حدثنا عُبيدالله بن موسى، قال: حدثنا ابن أبي ليلى[٣]، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه، قال: أخذَ رسولُ الله ﷺ بيَدِ عبدالرحمن بن عوف، فأتى به النَّخْلَ، فإذا إبراهيمُ في حَجْرِ[٤] أُمِّه، وهو يَجُودُ بنَفْسِه، فأخذَهُ رسولُ الله ﷺ، فَوَضَعَهُ في حَجْرِهِ، ثم قال: «يا إبراهيمُ، إنَّا لا نُغْنِي عَنْكَ من اللهِ شيئًا»، ثم ذَرَفَتْ عيناه ﷺ. فقال له عبدالرحمن: يارسولَ الله، أتبكي؟! أَوَ لَمْ تَنْهَ عَنِ البكاءِ؟! فقال: «لا، ولكنْ نَهَيْتُ عن النَّوْحِ، وعن صَوْتَيْنِ أحمقينِ فَاجِرَيْنِ: صوتٍ عِنْد نِعْمَةٍ لَهْوٍ ولَعِبٍ مَزَامير الشيطانِ، وصوتٍ عند مصيبةٍ، خَمْشِ وَجْهٍ، وَشَقِّ جَيْبٍ، وَرَنَّةِ[٥] شيطان. وهذه رحمةٌ، مَنْ لا يَرْحَم لا يُرْحَم. يا إبراهيمُ، لولا أنه أَمْرٌ حَقٌّ، وَوَعْدٌ

---

(١) عثمان بن أحمد بن عبدالله بن يزيد البغدادي، أبو عَمرو الدقاق، ابن السمّاك، (ت ٣٤٤هـ).
وثقه الدارقطني وابن شاهين والخطيب وغيرهم وأثنوا عليه ووصفوه بكثرة كتابة الحديث وشدّة العناية به. انظر: تاريخ بغداد للخطيب (١١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥)، ولسان الميزان (٤/ ١٣١ ـ ١٣٢).

(٢) الحسن بن سلام بن حماد بن أبان السواق، أبو علي البغدادي، (ت ٢٧٧هـ).
قال عنه الدارقطني في سؤالات الحاكم له (رقم ٧٧): «ثقة صدوق». انظر سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٩٢).

(٣) هو: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، تقدمت ترجمته، وأنه: «صدوق سيء الحفظ جدًّا». وأضيف هنا أنه يزداد ضعفه في عطاء بن أبي رباح، كما ذكر الإمام يحيى القطان والإمام أحمد، انظر الكامل لابن عدي (٦/ ١٨٣، ١٨٥).

(٤) الحَجْر: حِضْنُ الإنسان. القاموس المحيط ـ حجر ـ (٤٧٥).

(٥) «الرنّة: الصوت، رَنَّ يَرِنُّ رنينًا: صاح». القاموس المحيط ـ رنن ـ (١٥٥١).

صِدْقٌ، وسبيلٌ مَأْتِيَّةٌ، وأَنّ أُخْرَانا سَتَلْحَقُ أُوْلاَنا؛ لَحَزِنّا عليك حُزْنًا هو أَشَدُّ مِنْ هذا، وإِنَّا بِكَ لَمَحْزُوْنُوْنَ. تَبْكِي العَيْنُ، ويَحْزَنُ القَلْبُ، ولا نَقُولُ ما يُسْخِطُ الربَّ»(١).

---

(١) إسناده يحتمل التحسين، لكنّه مما أُنكر على محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وهو من رواية ابن أبي ليلى عن عطاء بن أبي رباح، وفيها ماتقدّم من زيادة ضعفه في عطاء.

وأخرجه الترمذي، وقال: «هذا حديث حسن» (رقم ١٠٠٥)، والطيالسي (رقم ١٦٨٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٢٩٠)، وعبد بن حميد (المنتخب: رقم ١٠٠٦)، والحكيم الترمذي في المنهيّات (٤٢)، وابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، وأبو الشيخ في الأمثال (رقم ١٧١)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٦٩)، وفي شعب الإيمان (رقم ١٠١٦٤)؛ كلّهم من طريق محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى.. به، من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (١/ ١٣٨)، وابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (رقم ٦٤)، والبزار (رقم ١٠٠١)، وأبو يعلى (المقصد العلي: رقم ٤٣٨، حيث لم أجده في مسنده المطبوع)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٩٣)، والآجري في تحريم النرد والشطرنج والملاهي (٢٠١ ـ ٢٠٢ رقم ٦٣)، وأبو الشيخ في الأمثال (رقم ١٧٠)، والحاكم (٤/ ٤٠)، والبيهقي في الشعب (رقم ١٠١٦٣)، والبغوي في شرح السنة (رقم ١٥٣٠)؛ كلّهم من طريق محمد ابن عبدالرحمن بن أبي ليلى.. به، فجعله من حديث جابر بن عبدالله عن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه.

والترمذي كما سبق حَسّنه، أمّا ابن حبان فنقل عقبه في (المجروحين) عن شيخه محمد بن إسحاق بن سعيد السعدي قوله: «لو لم يرو ابنُ أبي ليلى غير [هذا] الحديث، لكان يستحق أن يترك حديثه».

ولاشك أن سوء حفظ ابن أبي ليلى، وزيادة ضعفه في عطاء بن أبي رباح، مع =

[٢٥٢] حدثنا أبو بكر ابن حُمَّدُوْيَه، من لَفْظِه، قال: حدثنا أبو الحسين ابن سَمْعُون، إملاءً، قال: حدثنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سَلْمٍ المُخَرِّمي(١)، قال: حدثنا ابن زَنْجُويه(٢)، قال: حدثنا علي بن معبد(٣)، قال: حدثنا موسى بن أعين(٤)، عن الاعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كان لابنِ آدمَ نَخْلٌ(٥)، لَتَمَنَّى إليه مِثْلَهُ، ولا

= انفراده بهذا الحديث بهذا الإسناد وبهذا الطول في متنه؛ مما يُستنكر مثله عليه.
ولعل الترمذي إنما حسّنه لشواهده.
فحديث وفاة إبراهيم ابن نبيّنا صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه. (صحيح البخاري: رقم ١٣٠٣، صحيح مسلم: رقم ٢٣١٥). وله شاهد من حديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها، أخرجه ابن ماجه (رقم ١٥٨٩)، وابن سعد في الطبقات (١/ ١٤٣)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ١٧٠ ـ ١٧١).
وله شاهد في ذكر الصوتّين الأحمقين الفاجرين، انظر: أحاديث ذم الغناء والمعازف لعبدالله بن يوسف الجديع (٦٥ ـ ٦٦)، وتحريم آلات الطرب للألباني (٥١ ـ ٥٢).

(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن سَلْم المُخَرِّمي، أبو الحسن الكاتب، مولى العباس ابن محمد الهاشمي، (ت ٣٢٧هـ).
قال الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٣٦٢): «كان ثقة». وانظر تاريخ الإسلام للذهبي (٢٠١).

(٢) حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبدالله الأزدي، تقدّمت ترجمته.

(٣) علي بن معبد بن شدّاد الرقي، نزيل مصر، (ت ٢١٨هـ): ثقة فقيه. (التقريب: ٤٨٣٥).

(٤) موسى بن أعين الجَزَري، مولى قريش، أبو سعيد، (ت ١٧٥هـ أو ١٧٧هـ): ثقه عابد. (التقريب: ٦٩٩٣).

(٥) في الأصل: (نخلاً) بالنصب، وهو لَحْنٌ، صوابه بالرفع كما أثبتّه.

يَمْلا جَوْفَ ابنِ آدم إلا التُّرابُ»[١].

● [٢٥٣] حدثنا أبو بكر ابن حُمَّدُوْيَه، قال: حدثنا الشيخ أبو الحسين ابن سمعون، إملاء، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر الصيرفي[٢]، قال: حدثنا علي بن حرب[٣]، قال: حدثنا محمد بن عمارة[٤]، قال: حدثنا سفيان بن / سعيد، عن منصور[٥]، عن يونس بن[٦] خباب، عن أبي سلمة، [٤٠/ أ]

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٤ ـ ١٩٥).

---

(١) إسناده حسن.
أخرجه البزار (الكشف: رقم ٣٦٣٦)، وأبو يعلى (رقم ١٨٩٩)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٣٢٣٢، ٣٢٣٣)؛ من طريق الأعمش.. به.
وقال البزار عقبه: «لا نعلمه يُروى بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد». فبيّن ابنُ حبان موطن الغرابة بقوله عقبه: «تفرّد الأعمش بقوله: من نَخْل».
وللحديث وَجْهٌ آخر عن جابر: أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤١) عن الحسن بن موسى الأشيب ويحيى بن إسحاق السيلحيني، كلاهما عن عبدالله بن لهيعه، عن أبي الزبير، عن جابر.. نحوه، ولفظه في رواية يحيى بن إسحاق موافق للفظ رواية الأعمش في ذكر (وادٍ من نَخْل).

(٢) محمد بن جعفر بن أحمد بن يزيد المَطِيري، أبو بكر الصيرفي، (ت ٣٣٥هـ).
قال عنه الدارقطني: «ثقة مأمون»، ووثقه غيره.
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٢٩).

(٣) علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي، (ت ٢٦٥هـ)، وقد جاوز التسعين: صدوق فاضل. (التقريب: ٤٧٣٥).

(٤) محمد بن عمارة القرشي، كذا نُسب في غير ما مصدر أخرج الحديث. ولم أجد له ترجمة.

(٥) هو: ابن المعتمر، تقدّمت ترجمته.

(٦) في نسخة الأحاديث المنتقاة: (يونس عن خباب)، وهو خطأ، والتصويب من =

عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «مانَقَصَ مالٌ من صدقة، ولا عَفَا رَجُلٌ عن مَظْلَمَةٍ إلا زاده الله عِزًّا، ولا فَتَح رَجُلٌ على نَفْسِه بابَ مَسْألةٍ إلا فَتَحَ اللهُ عليه بابَ فَقْرٍ، وذلك أنّ العِفَّةَ خَيْرٌ»(١).

= الأصل، ومن مصادر تخريج الحديث.

(١) في إسناده توقّف، لعدم وقوفي على ترجمة لمحمد بن عمارة. والحديثُ مُعَلٌّ من هذا الوجه.

أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (رقم ٣٦٨)، والدارقطني في العلل (٥/ ١٦٨/ ب)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ٧٨٣)؛ من طريق علي بن حرب، عن محمد بن عمارة القرشي.. به.

وقد توبع محمد بن عمارة على هذا الوجه: فقد أخرجه الطبراني في الأوسط (رقم ٢٢٩١)، والصغير (رقم ١٤٢)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ٨١٧)؛ من طريق زكريا بن دُوَيد بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي عن الثوري.. به.

وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا القاسم بن يزيد الجرمي وزكريا بن دويد الأشعثي».

لكن زكريا بن دُويد هذا «كان يضع الحديث» كما قال ابن حبان في المجروحين (١/ ٣١٤ ـ ٣١٥)، وادّعى كذبًا السماع من مالك والثوري. انظر لسان الميزان (٢/ ٤٧٩ ـ ٤٨٠).

إذن فمتابعة زكريا بن دُويد لا وَزْنَ لها ولا اعتبار.

أمّا متابعة القاسم بن يزيد الجَرْمي التي ذكرها الطبراني، فقد كان علي بن حرب يُحدّث به عنه من حفظه، ثم رجع عنه، وذكر ذلك الدارقطني في العلل (٥/ ١٦٨/ أ). ولذلك قال علي بن حرب، كما هنا: «مَنْ روى هذا عني عن قاسم الجرمي فقد كذب عليَّ».

إذن فمتابعة القاسم بن يزيد الجَرْمي ما هي إلا وَهْمٌ، لا حجة فيها.

ويبقى بعد ذلك محمد بن عمارة القرشي المتفرّد بهذا الوجه عن الثوري. =

= وقد خولف محمد بن عمارة ممن هو أوثق منه بمراتب وأجلّ منه بدرجات، وفي الثوري خاصّة. فقد رواه وكيع ومحمد بن يوسف الفريابي عن الثوري عن منصور عن يونس بن خباب عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن النبي ﷺ.. مرسلاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ١١٢) عن وكيع، وأخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (رقم ٣٦٨/ ب) من طريق محمد بن يوسف الفريابي.

ولذلك رجّح الدارقطني من طرق الحديث عن الثوري من رواه عنه مرسلاً، في العلل له (٤/ ٢٦٧ رقم ٥٥٢) (٥/ ١٦٨/ أ ـ ب).

وقد خولف الثوري، بما رواه عَمرو بن مجمع عن يونس بن خباب عن أبي سلمة عن أبيه عبدالرحمن بن عوف عن النبي ﷺ: أخرجه البزار (رقم ١٠٣٢)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ٨١٩).

وعَمرو بن مجمع السكوني مختلَفٌ فيه (اللسان: ٤/ ٣٧٥)، ولاشك أن رواية الثوري أولى بالصواب من روايته.

وقد رُوي من غير طريق يونس بن خباب؛ حيث رواه عمر بن أبي سلمة، عن أبيه أبي سلمه بن عبدالرحمن، عن قاصٍّ أهل فلسطين، عن عبدالرحمن بن عوف.. به. أخرجه الإمام أحمد (رقم ١٦٧٤)، والحسين المروزي في زوائد البر والصله لابن المبارك (رقم ٣٠١)، والبرتي في مسند عبدالرحمن بن عوف (رقم ٤١، ٤٢)، والبزار في مسنده (رقم ١٠٣٣)، وأبو يعلى (رقم ٨٤٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ٨١٨).

وعلّق البزّار على هذه الرواية، وكان قد ذكر قبلها رواية (عَمرو بن مجمع عن يونس بن خباب) السابقة، بقوله: «وحديث عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن قاصّ فلسطين عن عبدالرحمن أصح من حديث يونس بن خباب».

ووافقه الدارقطني في العلل (٤/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧ رقم ٥٥٢) حيث قال: «ويُشبه أن يكون عمر قد حفظ إسناده عن أبيه».

وللحديث اختلاف آخر ذكره ابن أبي حاتم في العلل (رقم ٦٤٩).

قال عليُّ بن حرب: مَنْ رَوَى هذا عَنِّي عن قاسم الجَرْمِي[١] فقد كَذَبَ عَلَيَّ[٢].

[٢٥٤] أخبرنا أبو بكر ابن حُمَّدُوْيَه، قال: حدثنا أبو عبدالله الحسين ابن الحسن الغَضَارِي[٣]، قال: حدثنا أبو عَمرو عثمان بن أحمد الدّقّاق، إملاءً، قال: حدثنا أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل[٤]، قال: حدثنا محمد بن أبي نعيم[٥]،

---

(١) القاسم بن يزيد الجَرْمي، أبو يزيد الموصلي، (ت ١٩٤هـ): ثقة عابد. (التقريب: ٥٥٤٠).

(٢) سبب هذه المقالة من علي بن حرب: أنه كان يروي هذا الحديث من حفظه عن القاسم الجرمي، وأخذه عنه جماعةٌ كذلك، ثم تبيّن له أنه كان مخطئًا فيه، فرواه عن محمد بن عمارة، وقال هذه العبارة إعلانًا عن رجوعه عمّا كان يرويه. وقد سبق ذكر ذلك وبيان مصدره في التخريج.

(٣) كذا في الأصل، وسيأتي برقم (٢٧٩) مثله، والمشهور به هو الغضائري، كما تقدّم في ترجمته.

(٤) حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو علي البغدادي، ابنُ عَمّ الإمام أحمد وتلميذه، (ت ٢٧٣هـ)، وقد قارب الثمانين.
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧): «كان ثقةً ثبتًا». وانظر سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥١ ـ ٥٢).

(٥) محمد بن موسى بن أبي نُعيم الواسطي، وقد يُنسب إلى جدّه، الهذلي، (ت ٢٢٣هـ): صدوق، لكن طرحه ابن معين. (التقريب: ٦٣٧٧).
الظاهر أن طَرْح ابن معين مقدَّمٌ على تعديل غيره!.
فلئن كان قال عنه أبو حاتم وأحمد بن سنان القطان: «صدوق»، وزاد أحمد ابن سنان: «ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات؛ فقد قال عنه ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أيضًا: «أكذب الناس عِفْرٌ من الأعفار»، أي: خبيث من الخبثاء. وهذا جَرْحٌ مفسَّر، باتهامه بالكذب. وزاد هذا الجرحَ تفسيرًا ابنُ عدي عندما عَدّد لهذا الراوي بعضَ مناكيره، ثم قال: «وعامّة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات». =

قال: حدثنا إبراهيم بن سعد[١]، عن الزهري، عن عامر بن سعد[٢]، عن أبيه، قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبيّ ﷺ، فقال: إن أَبِي كان يَصِلُ الرَّحِمَ، وكَانَ.. وكَانَ، فأين هو؟ قال: «في النّار». قال: فكأنّ الأعرابيَّ وَجَدَ مِنْ ذلك، فقال: يارسولَ الله، فأين أبوك؟ فقال: «حَيْثُما مَرَرْتَ بقبرِ كافرٍ فَبَشِّرْهُ بالنّار». فَأَسْلَمَ الأعرابيُّ بَعْدَ ذلك، فقال: لقد كَلَّفني رسولُ الله ﷺ تَعَبًا: ما مَرَرْتُ بقبرِ كافرٍ إلا بَشَّرْتُهُ بالنّار[٣].

= انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٨٣ ـ ٨٤)، والثقات لابن حبان (٩/ ٧٥)، والكامل لابن عدي (٦/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، والتهذيب (٩/ ٤٨١).

(١) هو: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، تقدّمت ترجمته.

(٢) عامر بن سعد بن أبي وَقّاص الزهري، المدني، (ت ١٠٤هـ): ثقة. (التقريب: ٣١٠٦).

(٣) إسناده شديد الضعف.

أخرجه الطبراني في الكبير (رقم ٣٢٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (رقم ٥٤٠)؛ من طريق محمد بن أبي نعيم الواسطي.. به.

وأخرجه البزار (رقم ١٠٨٩)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (رقم ٥٩٥)، والضياء في المختارة (٣/ ٢٠٤ رقم ١٠٠٥)؛ من طريق زيد بن أخزم عن يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه.. به.

وهذا إسناد صحيح، ولذلك أورده الضياء في المختارة.

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوّة (١/ ١٩١ ـ ١٩٢)؛ من طريق موسى بن الحسن بن عبّاد النسائي الجلاجلي عن أبي نعيم الفضل بن دكين عن إبراهيم ابن سعد.. به.

لكني من هذه الرواية على شك، فلم أجد الفضل بن دكين معروفًا بالرواية عن إبراهيم بن سعد. ولم أجد الأئمة ممن تكلّم عن علل هذا الحديث أشار =

[٢٥٥] أخبرنا أبو بكر ابن حُمَّدُّوْيَه المقري، قراءةً عليه، قال: أخبرنا أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد بن حَسْنُون النَّرْسِي[١]، قراءةً عليه، قال:

= إلى هذه الرواية، وأحسبُ لو وُجدت لكانت أولى بالذكر من غيرها. وأخشى ما أخشاه أن تكون تحريفًا عن (محمد بن أبي نعيم)!!.

ولمّا سئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث ـ كما في العلل لابنه (رقم ٢٢٦٣) ـ قال: «كذا رواه يزيد بن هارون وابن أبي نعيم، ولا أعلم أحدًا يُجاوز به الزهري غيرهما. إنما يروونه عن الزهري، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ.. والمرسل أشبه».

وسئل الدارقطني عنه أيضًا في العلل (٤/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥ رقم ٦٠٧)، فقال: «يرويه محمد بن أبي نعيم والوليد بن عطاء بن الأغر عن إبراهيم بن سعد. وغيره يرويه عن إبراهيم بن سعد عن الزهري مرسلاً؛ وهو الصواب».

ولمّا أخرج الضياء الحديث من طريق يزيد بن هارون، كما سبق، أورد بعده تعليل الدارقطني السابق، فردّ عليه الضياء بقوله: «وهذه الرواية التي رويناها تقوّي المتّصل».

قلت: لكن أبا حاتم أعلّ الحديث وصوّب المرسل مع ذكره لرواية يزيد ابن هارون. وذلك فيما يبدو لأنّ الخلاف أعلى من أن يكون على إبراهيم بن سعد، وإنما هو خلاف على الزهري، كما هو صريح كلام أبي حاتم.

وقد رواه معمر في الجامع (رقم ١٩٦٨٧)، عن الزهري.. به مرسلاً.

وذلك يؤيّد إعلال الحديث بالإرسال، حيث إن معمرًا أثبت في الزهري من إبراهيم بن سعد، كما يلوح ذلك لمن نظر في كلام الأئمة في طبقات الرواة عن الزهري؛ فانظر شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٧١ ـ ٦٧٦).

(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن حسنون البزار، أبو نصر النرسي، (ت ٤١١هـ)، عن إحدى وثمانين سنة.

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٣٧١): «كان صدوقًا، صالحًا». وانظر سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٢٧).

حدثنا جعفر بن محمد بن نُصير الخوّاص، قال: حدثنا أحمد (يعني: ابن محمد بن مسروق)، قال: حدثنا العلاء بن سالم الحذّاء[١]، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا شريك، عن [عثمان][٢] الاعْشَى، عن سالم ابن أبي الجعد[٣]، قال: قال عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه، لابنه الحَسَنِ رضي الله عنه: يابُنَيَّ، رَأْسُ الدِّيْنِ صُحْبَةُ المُتَّقِين، وتَمَامُ الاخلاصِ اجْتِنَابُ المحارم، وخَيْرُ المَقَال ما صَدَّقَهُ الفَعَال. يابُنَيَّ، اقْبَلْ عُذْرَ مَنِ اعْتَذَرَ إليكَ، واقْبَلِ الْعَفْوَ مِنَ النَّاسِ، وأَطِعْ أَخَاك وإِنْ عَصَاكَ، وَصِلْهُ وإِنْ جَفَاكَ[٤].

آخِرُ حَدِيْثِ أَبِي بَكْرِ ابْنِ حُمْدُوْيَه

---

(١) العلاء بن سالم الطبري، أبو الحسن الحذّاء، (ت ٢٥٨هـ): صدوق. (التقريب: ٥٢٧٥).

(٢) كُتب في الأصل (عسم) مهملاً، والتصويب من مصادر ترجمته.
فهو: عثمان بن المغيرة الثقفي مولاهم، أبو المغيرة الكوفي، الأعشى، وهو عثمان بن أبي زرعة: ثقة. (التقريب: ٤٥٥٢).

(٣) تقدّمت ترجمته، وأضيف هنا: أن سالم بن أبي الجعد لم يسمع من علي بن أبي طالب. كما قال أبو زرعة، والدارقطني. انظر المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٢٨٩)، والعلل للدارقطني (٣/ ٢٦٦ رقم ٣٩٦).

(٤) إسناده ضعيف، للكلام الذي في أحمد بن محمد بن مسروق، وللإنقطاع الذي بين سالم بن أبي الجعد وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.
والأثر ذكره السيوطي في الجامع الكبير ـ كما في كنز العمال (١٦/ ٢٦٩ رقم ٤٤٣٩٩) ـ وعزاه لمشيخة قاضي المارستان!.

شيخ آخر [التاسع والعشرون]

● [٢٥٦] **أخبرتنا خديجة بنت محمد بن عبدالله بن علي بن عبدالله الشاهجانيّة الواعظة العبدرية**[(١)]، في / ربيع الاول من سنة ثمانٍ وخمسين [٤٠/ ب] وأربعماية، قالت: حدثنا الشيخُ أبو الحُسين محمد بن أحمد بن إسماعيل ابن عَنْبَسِ بن إسماعيل، المعروفُ بابنِ سَمْعُون الواعظ، إملاءً، في سنة سبعٍ وثمانين وثلاثماية، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن سَلْم[(٢)]، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن أيوب[(٣)]، قال: حدثنا سفيان[(٤)]، عن

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٥).

---

(١) خديجة بنت محمد بن عبدالله بن علي بن عبدالله العبدريّة (نسبة إلى بني عبدالدار)، الواعظة، المعروفة بالشاهجانيّة. وُلدت سنة (٣٧٦هـ)، وتوفيت سنة (٤٦٠هـ).
قال عنها الخطيب في تاريخ بغداد ـ وهي آخر ترجمة فيه ـ (١٤/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧): «كتبنا عنها وكانت صالحةً صادقةً».
وانظر: المنتظم لابن الجوزي (٨/ ٢٥٠)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٤٨٣ ـ ٤٨٤)، وشذرات الذهب لابن العباد (٥/ ٢٥٦).

(٢) لعله: محمد بن أحمد بن سلم الرقي الضرّاب، أبو العباس. روى عنه ابن المقرىء وأبو أحمد الحاكم. وترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام ـ ٣٠١، ٣٢٠هـ ـ (٦٣٨).

(٣) عبدالله بن محمد بن أيوب بن صَبيح المُخَرِّمي، أبو محمد البغدادي، (ت٢٦٥هـ)، وقد جاوز التسعين.
قال ابن أبي حاتم: «هو صدوق». انظر: تاريخ بغداد للخطيب (١٠/ ٨١ ـ ٨٢)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٥٩).

(٤) هو: سفيان بن عيينة.

العلاء[١]، عن أبيه[٢]، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: مَرَّ النبيُّ ﷺ بِرَجُلٍ يَبِيْعُ طَعَامًا، فَسَالَهُ: «كَيْفَ تَبِيعُه؟»، فَقِيْلَ: أَدْخِلْ يَدَكَ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ، فَإِذَا به مَبْلُولٌ، فَقَال النبيُّ ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنّا»[٣].

[٢٥٧] أخبرتنا خديجة، قالت: حدثنا ابن سَمْعُون، إملاء، قال: حدثنا عمر بن الحسن بن علي بن مالك[٤]، قال: حدثنا أبو عبدالله جعفر ابن محمد[٥]، قال: حدثنا نصر بن مزاحم[٦]، قال: حدثنا

---

(١) العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحُرَقي، أبو شِبْل، المدني، (ت بضع ١٣٠هـ): صدوق ربما وهم. (التقريب: ٥٢٨٢).

(٢) عبدالرحمن بن يعقوب الجهني، المدني، مولى الحُرَقَة: ثقة. (التقريب: ٤٠٧٣).

(٣) إسناده حسن، والحديث صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٤٢)، ومسلم (رقم ١٠١)، وأبو داود (رقم ٣٤٥٤)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ١٣١٥)، وابن ماجه (رقم ٢٢٢٤)؛ من طريق العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه.. به.

(٤) عمر بن الحسن بن علي بن مالك بن أشرس الشيباني، أبو الحُسين، ابنُ الأُشْناني، القاضي البغدادي، (ت ٣٣٩هـ)، عن ثمانين سنة.
مختلفٌ فيه، فوثقه غير واحد، وضعّفه آخرون. بل اتهمه الدارقطني بالكذب، ولما ذُكر له توثيق أبي علي النيسابوري له، ردّ هذا التوثيق، واستدل على جرحه بما لا مردَّ له. فأقل أحوال ابن الأشناني أن يكون ضعيف الحديث.
انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم ٢٥٢)، وسؤالات السلمي له (رقم ٢٠٥)، وتاريخ بغداد للخطيب (١١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٠٦)، ولسان الميزان (٤/ ٢٩٠ ـ ٢٩٢).

(٥) لم أستطع الجزم له بترجمة.

(٦) نصر بن مزاحم المِنْقَري، أبو الفضل الكوفي العطار، نزيل بغداد، (ت٢١٢هـ).
وهو رافضي جَلْد، قال أبو حاتم وغيره: «متروك»، واتّهمه غيره. أمّا ابن حبان فذكره في الثقات. =

أبو جَزِي[١]، عن عبدالعزيز بن صُهيب[٢]، وقَتادة، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «تَسَحَّرُوا، فإنَّ في السَّحُورِ بَرَكَةً»[٣].

[٢٥٨] أخبرتنا خديجة الشاهجانية، قالت: حدثنا أبو الحسين ابن سَمْعون الواعظ، إملاءً، قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن سَلْم المُخَرِّمي، قال: حدثنا حفص بن عَمرو الرَّبَالي[٤]، قال: حدثنا محبوب بن الحسن الهاشمي[٥]،

= انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٤٦٨)، وتاريخ بغداد للخطيب (١٣/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣)، ولسان الميزان (٦/ ١٥٦ ـ ١٥٧).

(١) نَصْر بن طريف الباهلي، أبو جَزِي القصّاب، البصري.
مُجْمَعٌ على تركه كما ذكر الفلاس والدارقطني، ووصفه جَمْعٌ بوضع الحديث. انظر: الكامل لابن عدي (٧/ ٣٠ ـ ٣٥)، ولسان الميزان (٦/ ١٥٣ ـ ١٥٥).

(٢) عبدالعزيز بن صهيب البُنَاني، البصري، يقال له: العبد، (ت ١٣٠هـ): ثقة. (التقريب: ٤١٣٠).

(٣) إسناده شديد الضعف، مسلسل بالعلل. أمّا الحديث فصحيح!.
أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٢٩)، ومسلم (رقم ١٠٩٥)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٧٠٨)، والنسائي (رقم ٢١٤٦)؛ من طريق أبي عوانة، عن عبدالعزيز بن صهيب وقتادة، كلاهما عن أنس رضي الله عنه.. به.
وأخرجه الإمام أحمد (٣/ ٩٩، ٢١٥، ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٨١)، والبخاري (رقم ١٩٢٣)، ومسلم (رقم ١٠٩٥)، وابن ماجه (رقم ١٦٩٢)، والدارمي (رقم ١٧٠٣)؛ من طريق عبدالعزيز بن صهيب وقتادة (غير مجموعين)، عن أنس رضي الله عنه.. به.

(٤) حفص بن عَمرو بن رَبَال بن إبراهيم الربالي الرقاشي، (ت ٢٥٨هـ): ثقة عابد. (التقريب: ١٤٣٧).

(٥) محمد بن الحسن بن هلال بن أبي زينب فيروز، أبو جعفر أو أبو الحسن، لقبه: محبوب: صدوق فيه لين ورُمي بالقدر. (التقريب: ٥٨٥٦).

عن داود بن أبي هند[١]، عن الشعبي، عن مسروق، عن عايشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ قال: «إنّ الدَّجَّالَ لا يَدْخُلُ مَكّةَ، ولا المدينةَ»[٢].

[٢٥٩] أخبرتنا خديجة بنت محمد بن عبدالله الواعظة، قالت: حدثنا أبو الحسين ابن سَمْعون الواعظ، إملاء، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر العسكري[٣]، قال: حدثنا أحمد بن عبدالله بن زياد[٤]، قال: حدثنا بشر بن مهران[٥]، قال:

---

(١) داود بن أبي هند القُشَيري مولاهم، أبو بكر أو أبو محمد، البصري، (ت ١٤٠هـ وقيل: قبلها): ثقة متقن، كان يهم بآخره. (التقريب: ١٨٢٦).

(٢) إسناده فيه ضعف خفيف، وهو غريب. إذ لم أجده بهذا اللفظ من هذا الوجه في مصدر آخر.
وأخرج الإمام أحمد (٦/ ٧٥) من حديث الحضرمي بن لاحق عن أبي صالح السمان عن عائشة رضي الله عنها: حديثاً عن الدجّال أطول من الذي هنا، فيه حماية المدينة من فتنته.
وللحديث شاهد من حديث أنس رضي الله عنه: أخرجه البخاري (رقم ١٨٨١)، ومسلم (رقم ٢٩٤٣).

(٣) لعله: محمد بن جعفر بن أحمد التميمي، أبو بكر العسكري. ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ١٤٦)، دون جرح أو تعديل.

(٤) لعله: أحمد بن عبدالله بن زياد الحداد، أبو جعفر، (ت ٢٦٥هـ).
ترجم له الخطيب (٤/ ٢١٧)، وقال عنه: «كان ثقة فهمًا».

(٥) بشر (ويقال: بشير) بن مهران الحذّاء، البصري، مولى بني هاشم. قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٣٧٩): «سمع منه أبي، وترك حديثه، وأمرني أن لا أقرأ عليه حديثه». وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ١٤٠) وقال: «روى عنه البصريون الغرائب». وقال يعقوب بن شيبة ـ كما في تاريخ دمشق لابن عساكر: ترجمة عبدالله بن مسعود (٣٩/ ٢٠) ـ: «رجل صالح».
وانظر: الجرح والتعديل (٢/ ٣٦٧)، ولسان الميزان (٢/ ٣٤).

حدثنا محمد بن دينار[١]، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عايشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «الكمأة من المن، وماؤها شفاء للعين»[٢].

[٢٦٠] أخبرتنا خديجة بنت محمد، قراءة عليها، قالت: حدثنا ابن سمعون، إملاء، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد البزاز، قال: حدثنا روح بن الفرج[٣]، قال: حدثنا: عَمرو بن خالد[٤]، قال: حدثنا الليث بن / سعد، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله، عن عبدالله بن عمر [٤١/ أ] رضي الله عنهما، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «مَنِ ابْتَاعَ نَخْلاً بعد أن تُؤَبَّرَ، فَثَمَرَتُهَا للذي باعها، إلا أن يشترطَ المُبْتَاعُ. ومَنِ ابتاعَ عَبْدًا، فَمَالُهُ للذي بَاعَهُ، إلا أن يشترطَ المُبْتَاعُ»[٥].

---

(١) محمد بن دينار الأزدي، ثم الطَّاحِي، أبو بكر ابن أبي الفرات، البصري: صدوق سيء الحفظ رُمي بالقدر وتغيَّر قبل موته. (التقريب: ؟؟؟؟).

(٢) إسناده ضعيف.

والحديث عزاه السيوطي إلى أبي نعيم في الطب النبوي له، انظر كنز العمال (رقم ٢٨٣٠٨). ثم وجدته في الطب النبوي له (١١٥/أ)؛ من طريق بشر بن مهران.. به.

ولما ذكره الدارقطني في العلل (٥/ ٤٨/ أ) ذكر أن محمد بن دينار الطاحي وأبان بن يزيد العطار يرويانه عن هشام عن أبيه عن عائشة، وأن غيرهما يرسله، ثم صَوّب أنه مرسل.

(٣) روح بن الفرج القطان، أبو الزِّنباع، المصري، (ت ٢٨٢هـ)، وله أربع وثمانون: ثقة. (التقريب: ١٩٧٨).

(٤) عَمرو بن خالد بن فَرُّوخ بن سعيد التميمي، ويقال: الخزاعي، أبو الحسن الحَرَّاني، نزيل مصر، (ت ٢٢٩هـ): ثقة. (التقريب: ٥٠٥٥).

(٥) إسناده صحيح. =

[٢٦١] أخبرتنا خديجة الواعظة، قالت: حدثنا أبو الحسين ابن سمعون، إملاء، قال: حدثنا عثمان بن أحمد بن يزيد[١]، قال: حدثنا محمد بن موسى[٢]، قال: حدثنا إسماعيل بن نصر العبدي[٣]، قال: حدثنا موسى بن خلف العَمِّي، قال: قال: حدثنا المعلى بن زياد[٤]، عن معاوية بن قرة[٥]، عن معقل بن يسار، قال: قال رسول الله ﷺ: «صِنْفَانِ من أُمَّتِي لا تَنَالُهُم شَفَاعتي: سُلطانٌ غَشُومٌ، وذُو بِدْعةٍ مَارِقٌ»[٦].

= أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٩، ٨٢، ١٥٠)، والبخاري (رقم ٢٣٧٩)، ومسلم (٣/ ١١٧٣ رقم ١٥٤٣)، وأبو داود (رقم ٣٤٣٤)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ١٢٤٤)، والنسائي (رقم ٤٦٣٦)، وابن ماجه (رقم ٢٢١١)؛ كلهم من طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنه ـ مرفوعًا.

(١) هو: عثمان بن أحمد بن عبدالله بن يزيد البغدادي، أبو عَمرو ابن السمّاك.

(٢) هو محمد بن يونس بن موسى الكُديمي، وهو متروك، وتقدّمت ترجمته. فقد ذُكر في شيوخه إسماعيل بن نصر العبدي، وفي الرواة عنه أبو عَمرو ابن السمّاك؛ كما في تهذيب الكمال (٢٧/ ٦٦ ـ ٦٩).

ونسبته هذه إلى جدّه نوع من التدليس.

(٣) إسماعيل بن نصر العبدي: لم أجد له ترجمة، لكن جاء في إسنادٍ من رواية الكُديمي عنه، عند البيهقي في شعب الإيمان (رقم ٩٤١).

(٤) معلى بن زياد القُرْدُوسي، أبو الحسن البصري: صدوق قليل الحديث زاهد، اختلف قول ابن معين فيه. (التقريب: ٦٨٥٢).

(٥) معاوية بن قُرّة بن إياس المزني، أبو إياس البصري، (ت ١١٣هـ)، وهو ابن ست وسبعين: ثقة عالم. (التقريب: ٦٨١٧).

(٦) إسنادهُ شديد الضعف.

وهو في المجلس الخامس عشر من أمالي ابن سمعون (٥٣ ـ ٥٤)، نقلاً عن سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (١/ ٨٤١ رقم ٤٧٠). =

[٢٦٢] أخبرتنا خديجة الواعظة، قالت: حدثنا ابن سمعون، إملاءً، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر المَطِيْرِيّ[١]، قال: حدثنا القاسم بن إسماعيل الكوفي[٢]، قال: حدثنا زيد بن الحُبَاب العُكْلِي[٣]، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء الطايفي[٤]، عن شهر بن حوشب، عن أبي أُمامة الباهلي، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَطْعِمُوا نُفَسَاءَكم الرُّطَبَ. قالوا: يارسولَ الله،

= وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (رقم ٣٥، ٤٢٣)، وأبو يعلى في المسند الكبير (المطالب العالية المسندة ٦٧، والمطبوعة رقم ٢١٠٦)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٢١٤ رقم ٤٩٥)؛ من طريق أغلب بن تميم، عن معلى بن زياد، عن معاوية بن قرّة، عن معقل بن يسار رضي الله عنه به مرفوعًا.

وأغلب بن تميم: قال عنه البخاري وابن حبان: «منكر الحديث»، وقال ابن معين: «ليس بشيء». لسان الميزان (١/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥).

فهذا إسناد شديد الضعف.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (رقم ٤١)، وأبو يعلى في مسنده الكبير (المطالب العالية المسندة ٦٧، والمطبوعة رقم ٢١٠٥)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٢١٤)؛ من طريق عبدالله بن المبارك، عن منيع، عن معاوية بن قرّة، عن معقل بن يسار ـ به مرفوعًا.

ومنيع نُسب عند أبي يعلى بابن عبدالرحمن، وترجم له ابن أبي حاتم (٨/ ٤١٤)، بما في هذه الرواية، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً.

وهذا إسنادٌ ضعيف.

(١) محمد بن جعفر بن أحمد بن يزيد، تقدّمت ترجمته.

(٢) القاسم بن إسماعيل الهاشمي الكوفي. ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ١٩).

(٣) زيد بن الحُباب العُكْلي، الخراساني الأصل، الكوفي المنزل، (ت ٢٠٣هـ): صدوق، يخطىء في حديث الثوري. (التقريب: ٢١٣٦).

(٤) يعلى بن عطاء العامري، ويقال: الليثي، الطائفي، (ت ١٢٠هـ أو بعدها): ثقة. (التقريب: ٧٨٩٩).

ليس في كُلِّ حينٍ يكونُ الرُّطَب؟ قال: فَتَمْرٌ. قالوا: يارسولَ الله، كُلُّ التَّمْرِ طَيِّبٌ، فَأَيُّ التَّمْرِ خَيْرٌ؟ قال: إن خَيْرَ تُمْرَانِكُمُ البَرْنِيُّ، يُدْخِلُ الشِّفَاءَ، ويُخْرِجُ الدَّاءَ، لا دَاءَ فيه، أَشْبَعُهُ للجَايِعِ، وأَدْفَاهُ للمَقْرُوْرِ[١]»[٢].

[٢٦٣] أخبرتنا خديجة بنت محمد بن عبدالله، قالت: حدثنا أبو الحسين ابن سمعون، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن سُليمان الكِنْدِي[٣]، قال: حدثنا أحمد بن أبي الحواري[٤]، قال: حدثنا وكيع[٥]، قال: حدثنا الاعمش،

---

(١) المقرور: الذي أصابه القُرُّ، وهو البرد. (القاموس المحيط ـ قرر ـ ٥٩٢).

(٢) إسناده فيه من تفرّد ابنُ حبان بذكره في الثقات، وهو القاسم بن إسماعيل. والحديث شديد الغرابة، لا أحسب زيد بن الحباب (فضلاً عن القاسم بن إسماعيل) يحتمل هذا التفرّد، فالحديث فيه نكارة.

وأخرجه أبو نعيم في الطب النبوي (٨٠/ب)، قال: «حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن الفضل: حدثنا أحمد بن جعفر بن سعيد أبو حامد: حدثنا محمد بن عبيد بن عتبة: حدثنا محرز بن هشام: حدثنا محمد بن حنان: حدثني شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة...» بنحوه. وصححه السيوطي في اللآلىء المصنوعة (١/ ١٥٦).

وأنّى يكون صحيحًا؟! وفي إسناده أحمد بن جعفر بن سعيد المُلْحَمِي، وهو متّهم بسرقة الحديث، كما في طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٤/ ١٢٨)، ولسان الميزان (١/ ١١٤).

وفي إسناده غير ما واحدٍ ليس فيه توثيق لمعتبر.

ولبعض الحديث شواهد استوعبها الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٨٤٤).

(٣) أحمد بن سليمان بن إسحاق بن زَبّان الكندي، تقدّمت ترجمته.

(٤) أحمد بن عبدالله بن ميمون بن العباس التغلبي، أبو الحسن ابن أبي الحواري، (ت ٢٤٦هـ): ثقة زاهد. (التقريب: ٦١).

(٥) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي (ت ١٩٦هـ أو ١٩٧هـ)، وله سبعون سنة: ثقة حافظ عابد. (التقريب: ٧٤٦٤).

قال: سمعت مجاهدًا يحدث عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: قام النبي ﷺ على قبرين، فقال: «إنّهما يُعَذَّبَانِ! وما يُعَذَّبَانِ في كبيرٍ!! أمّا هذا فكان لا يَسْتَبْرِي مِنْ بَوْلِهِ، وأمّا هذا فكان يَمْشِي بالنَّمِيمة». قال: ودعا بِعَسِيْبٍ رَطْبٍ، فَشَقَّها باثْنَتَيْنِ، فَغَرَزَ على هَذَا واحدًا، وعلى هَذَا وَاحِدًا، ثم قال: / «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُما، مَالَمْ يَيْبَسَا»[1]. [٤١/ ب]

[٢٦٤] أخبرتنا خديجة، قالت: حدثنا أبو الحسين ابن سمعون، قال: حدثنا محمد بن جعفر أبو بكر[2]، قال: حدثنا أبو العيناء محمد بن القاسم[3]، قال: حدثنا أبو المُهَنَّى الطائي[4]، قال: خرج داودُ الطائي[5] إلى السوق،

---

(١) إسناده حسن، والحديث صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (رقم ١٩٨٠)، والبخاري (رقم ٢١٨، ١٣٦١، ١٣٧٨، ٦٠٥٢)، ومسلم (رقم ٢٩٢)، وأبو داود (رقم ٢٠)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٧٠)، والنسائي (رقم ٣١، ٢٠٦٩)، وابن ماجه (رقم ٣٤٧)، والدارمي (رقم ٧٤٥)؛ كلهم من طريق الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما ـ مرفوعًا.

(٢) محمد بن جعفر بن أحمد بن يزيد المطيري، تقدّمت ترجمته.

(٣) محمد بن القاسم بن خلّاد بن ياسر الحنفي، وقيل مولى بني هاشم، أبو العيناء وأبو عبدالله، البصري، نزيل بغداد. (ت ٢٨٢هـ أو ٢٨٣هـ وقيل غير ذلك).
وهو أخباري مشهور صاحب نوادر، قال عنه الدارقطني: «ليس بالقوي في الحديث»، بل لقد اعترف علىٰ نفسه بوضع الحديث.
انظر: لسان الميزان (٥/ ٣٤٤ ـ ٣٤٦)، وأخبار أبي العيناء اليمامي لمحمد ابن ناصر العُبُودي.

(٤) لم أجد له ترجمة، ولعله بُثَين الطائي كما سُمّي في مصدر آخر يأتي ذكره في التخريج.

(٥) داود بن نُصير الطائي، أبو سليمان الكوفي، (ت ١٦٠هـ وقيل ١٦٥هـ): ثقة فقيه زاهد. (التقريب: ١٨٢٥).

فرأى الرُّطَبَ، فاشتهتْ نَفْسُه. فجاء إلى البايع، فقال له: أَعْطِنِي بدرهم، فقال له: اذهبْ إلى عَمَلِكَ. فرآه بعضُ من يعرفُه، فأخرجَ له صُرَّةً فيها مائةُ درهم، فقال: اذهبْ، فإن أَخَذَ منك بدرهم رُطَبًا فالمائةُ درهمٍ لك. فَلَحِقَهُ البايعُ، فقال له: ارجعْ فَخُذْ حَاجَتَك، فقال: لا حاجةَ لي فيه، إنما جَرَّبْتُ هذه النفسَ، فَلَمْ أَرَهَا تَسْوَى في هذه الدنيا درهما، وهي تريدُ الجنةَ غدًا[1]!!!.

آخر حديث خديجة الشاهجانية

(١) إسناده شديد الضعف.
وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٧/ ٣٥٧)، بإسناد صحيح إلى بثين الطائي، بهذه القصة.
ولم أجد لبثين الطائي ترجمة.

شيخ آخر [الثلاثون]

[٢٦٥] أخبرنا أبو القاسم علي بن عبدالرحمن بن الحسن بن علي النيسابوري، ويعرف بابن عَلِيَّكْ(١)، قدم علينا من نيسابور(٢) للحجّ، قراءةً

---

(١) علي بن عبدالرحمن بن الحسن بن علي بن الحسن النيسابوري أبو القاسم ابن أبي سعد، المعروف بابن عَلِيَّك (وفي ضبط عَلِيَّك ثلاثة أقوال، بيّنها المعلمي في حاشية الإكمال ٦/ ٢٦١، أحدها بتشديد الياء مع الضبط الذي في الأصل لباقي الحروف، وحيث إن الياء جاءت مشدّدة في الأصل، التزمتُ هذا الوجه في ضبطها). توفي سنة (٤٦٨هـ).

قال الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٣): «كتبتُ عنه، وكان صدوقًا».

وقال عبدالغافر الفارسي في السياق (كما في منتخبه: رقم ١٢٩٥): «الحافظ: جليلٌ فاضلٌ من بيت العلم والحديث، كان كثير الحديث، كثير الشيوخ».

وأثنى مؤتمن بن أحمد الساجي على صحّة سماعاته.

وتُكلِّم فيه بمالا يُقبل فيه!.

انظر: الإكمال لابن ماكولا (٦/ ٢٦٢)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (٤/ ١٩١ ـ ١٩٢)، والتقييد لابن نقطة (رقم ٥٤٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢٦٢ ـ ٢٦٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٦/ ٣٣٩).

(٢) نيسابور (دار السنة والعوالي): بنيت في القرن الرابع للميلاد، في إقليم خراسان، الواقع في إيران حاليًا. وكانت نيسابور إحدى عواصم خراسان، بل من كبار مدن الإسلام. وهي معروفة اليوم باسم: (نيشابور). انظر معجم البلدان لياقوت (٥/ ٣٣١ ـ ٣٣٣)، والأمصار ذوات الآثار للذهبي (٧٢)، وبلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج (٤٢٤ ـ ٤٣٠).

عليه وأنا أسمع، في سنة ثمان وأربعين وأربعماية، قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود الحَسَني[١]، إملاءً، سنة تسع وتسعين وثلاثماية، قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن [دِلُّوْيه][٢] الدقّاق[٣]، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس[٤]، قال: حدثني أبي[٥]، عن سليمان بن بلال، عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن عبدالرحمن الانصاري من بني معاوية[٦]، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، أنه جاءهم، ثم قال: «إن النبي ﷺ دَعَا في مسجدكم[٧]، فسال ربَّه ثلاثًا، فأعطاه اثنتين

---

(١) محمد بن الحسين بن داود بن علي العلوي الحسني، أبو الحسن النيسابوري، (ت ٤٠١هـ).
أثنى عليه الحاكم ثناءً بالغًا، انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/ ١٤٨ ـ ١٤٩ رقم ٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٩٨ ـ ٩٩).

(٢) في الأصل (دلّوه) دون ياء بعد الواو، والتصويب من مصدري ترجمته.

(٣) محمد بن أحمد بن دِلُّوْيه الدقّاق، أبو بكر الدِّلُّوْيِيّ، النيسابوري، (ت ٣٢٩هـ). قال عنه السمعاني في الأنساب (٥/ ٣٧٠ ـ ٣٧١): «كان شيخًا صالحًا ثقةً مأمونًا».
وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٢٦٧).

(٤) إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبدالله بن أبي أويس المدني، (ت ٢٢٦هـ): صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه. (التقريب: ٤٦٤).

(٥) عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو أويس المدني، قريب مالك وصهره، (ت ١٦٧هـ): صدوق يهم. (التقريب: ٣٤٣٤).

(٦) لم أستطع الجزم به.

(٧) هو مسجد الإجابة الذي سُمّي بذلك للقصة الواردة في الحديث، ويُسمّى أيضًا بمسجد بني معاوية (نسبة إلى بني معاوية بن مالك بن عوف من الأوس). ويقع شمال البقيع، على يسار القاصد للمسجد المنسوب إلى علي رضي الله عنه. =

وَمَنَعَهُ واحدةً. ساله أن لا يُسلِّطَ على أُمّته عَدُوًّا من غيرهم يُظْهِرُهُ عليهم، فأعطاه ذلك؛ وساله أن لا يُهلكهم بالسِّنين؛ فأعطاه، وسالَهُ أن لا يجعل باسَ بعضِهم على بعضٍ، فَمَنَعَهُ ذلك»[١].

[٢٦٦] أخبرنا أبو القاسم ابن عَلِيَّكْ، قال: أخبرنا محمد بن الحسين ابن داود الحسني، قال: أخبرني أبو حامد أحمد بن محمد بن يحيى بن بلال البزاز[٢]، قال: حدثنا أحمد بن حفص بن عبدالله[٣]، قال: / حدثني [٤٢/ أ]

= انظر: تاريخ معالم المدينة المنوّرة للخيّاري (١٢٨ ـ ١٢٩)، والمعالم الأثيرة لمحمد محمد حسن شراب (٢٥٣).

(١) في إسناده من لم أجد له ترجمة.
ولم أجد الحديث في مصدر آخر من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
والحديث في صحيح مسلم (رقم ٢٨٩٠)؛ من حديث سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٢) أحمد بن محمد بن يحيى بن بلال النيسابوري، أبو حامد البزّاز، الخَشّاب (لأنه كان يسكن الخشابين بنيسابور، وكان يكره هذه النسبة). (ت ٣٣٠هـ).
قال عنه الخليلي في الإرشاد (منتخبه ٣/ ٨٣٩): «وهو ثقة مأمون».
وانظر: الأنساب للسمعاني (٥/ ١٣١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/ ٢٨٤).

(٣) أحمد بن حفص بن عبدالله بن راشد السُّلَمي، النيسابوري، أبو علي ابن أبي عَمرو، (ت ٢٥٨هـ): صدوق. (التقريب: ٢٧).
وقال الذهبي في السير (١٢/ ٣٨٣): «الإمام الثقة».
وقول الذهبي هو الأوفق فيه، فإن النسائي ـ مع تشدّده ـ إن كان قال عنه: «لا بأس به صدوق قليل الحديث»، فقد قال عنه مَرّة أخرى هو ومسلمة بن القاسم: «ثقة». ثم هو من شيوخ البخاري في صحيحه، مع شدّة انتقاء البخاري، وفي صحيحه خاصه، وفي شيوخه بالأخص.
انظر: التهذيب (١/ ٢٤ ـ ٢٥).

أبي[١]، قال: حدثنا إبراهيم بن طهمان[٢]، عن عباد بن إسحاق[٣]، عن عبدالله بن يزيد[٤]، عن أبيه يزيد مولى المُنْبَعِثِ[٥]، عن زيد بن خالد الجهني، أنه قال: سُيل رسول الله ﷺ عن الشَّاةِ الضالّةِ؟ فقال: «هي لك، أو لأخيك، أو الذيب». وسُئل عن البعير؟ فغضب، واحمرَّ وَجْهُهُ، فقال: «معه سِقَاؤُهُ وحِذَاؤُهُ[٦]، يَرِدُ الماءَ وَيَرْعَى الشَّجَرَ!». وسُئل عن اللُّقَطَةِ؟ فقال: «تُعَرِّفُهَا حَوْلاً، فإن جاء صاحبُها دَفَعْتَهَا إليه؛ وإلاّ: عَرَفْتَ وِكَاءَهَا[٧]، وعِفَاصَهَا[٨]، ثم أَفْضْتَهَا[٩]

---

(١) حفص بن عبدالله بن راشد السلمي، أبو عمرو النيسابوري قاضيها، (ت٢٠٩هـ): صدوق. (التقريب: ١٤١٧).
قلت: لكنه من أخص الرواة بإبراهيم بن طهمان، فقد كان كاتب الحديث له. انظر التهذيب (٢/ ٤٠٣).

(٢) إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد، سكن نيسابور ثم مكة، (ت ١٦٨هـ): ثقة يغرب، تُكلّم فيه للإرجاء وقيل رجع عنه. (التقريب: ١٩١).

(٣) عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث المدني، نزيل البصرة، ويقال له: عباد: صدوق رمي بالقدر. (التقريب: ٣٨٢٤).

(٤) عبدالله بن يزيد المدني، مولى المنبعث: صدوق. (التقريب: ٣٧٣٥).

(٥) يزيد مولى المنبعث: صدوق. (التقريب: ٧٨٥١).

(٦) المعنى: أن مع الإبل ما يكفيها من الماء في أجوافها وما يحميها من أخفافها. انظر فتح الباري لابن حجر (١/ ١٨٧ شرح الحديث رقم ٩١).

(٧) «الوكاء: الخيط الذي تُشَدُّ به الصُّرَّةُ والكيس». النهايه لابن الأثير ـ وكي ـ (٥/ ٢٢٢).

(٨) «العِفاص: الوعاء الذي تكون فيه النفقة من جلْدٍ أو خرقةٍ أو غير ذلك». النهاية لابن الأثير ـ عفص ـ (٣/ ٢٦٣).

(٩) جاءت في رواية بصيغة الأمر (أَفْضِهَا) ففسرها الخطابي بقوله: «معناه: أَلْقِها في مالك واخلطها به. من قولك فاض الأمر والحديث، إذا انتشر وذاع». معالم السنن للخطابي (٢/ ٢٦٩).

في مَالِكَ، فإن جاء صاحبُها دَفَعْتَهَا إليه»[١].

[٢٦٧] أخبرنا أبو القاسم النيسابوري، قال: حدثنا أبو طاهر محمد بن محمد بن مَحْمِش الزِّيَادي[٢] بنيسابور، قال: حدثنا أبو العباس عبدالله بن يعقوب الكَرْمَاني[٣]،

---

(١) إسناده حسن، والحديث صحيح.
وهو في مشيخة إبراهيم بن طهمان (رقم٤).
وأخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٥٧)، وأحمد (٤/ ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٩٣)، والبخاري (رقم ٩١، ٢٣٧٢، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٦، ٢٤٣٨، ٥٢٩٢، ٦١١٢)، ومسلم (٣/ ١٣٤٦ ـ ١٣٥٠ رقم ١٧٢٢)، وأبو داود (رقم ١٧٠٤، ٤٧٠٥، ١٧٠٧، ١٧٠٨)، والترمذي وصححه (رقم ١٣٧٢)، والنسائي في الكبرى (رقم ٥٨١١ ـ ٥٨١٧)، وابن ماجه (رقم ٢٥٠٤)؛ من طُرُقٍ عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه.. به.

(٢) محمد بن محمد بن مَحْمِش بن علي بن داود الزِّيادي الشافعي النيسابوري، أبو طاهر، الأديب، (ت ٤١٠هـ).
قال عبدالغافر الفارسي (منتخبه: رقم٣): «إمام أصحاب الحديث بخراسان، وفقيههم ومفتيهم، بالاتفاق بلا مدافعة».
وانظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٢٧٦ ـ ٢٧٨).

(٣) عبدالله بن يعقوب بن إسحاق الكَرْماني (كذا ضبطت الكاف في الأصل: بالفتح، وهو الأصح، وتقال بالكسر أيضًا). قيل ولد سنة (٢٥٠هـ).
قال الذهبي في السير (١٥/ ٣٦٤): «روى عن محمد بن أبي يعقوب الكرماني ولم يدركه». وقال في الميزان (٢/ ٥٢٧): «ضُعِّف».
بينما ذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٣٦٨).
وانظر: لسان الميزان (٣/ ٣٧٩).
قلت: محمد بن أبي يعقوب الكرماني ـ كما يأتي في ترجمته ـ توفي سنة (٢٤٤هـ)، أي قبل أن يولد عبدالله بن يعقوب، فعلى أي معنى أُفَسِّرُ قولَه: «حدثنا محمد بن أبي يعقوب»؟!!.

قال: حدثنا محمد بن أبي يعقوب الكَرْمَانِي[١]، قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، قال: حدثنا سفيان (يعني: الثوري)، قال: حدثني سليمان الاعمش، عن أبي وايل، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «لا ينبغي لأحدٍ أن يقولَ أنا خَيْرٌ من يُونُسَ بنِ مَتَّى»[٢].

[٢٦٨] أخبرنا أبو القاسم ابن عَلِيَّك، قال: حدثنا أبو طاهر الزيادي، قال: حدثنا عبدالله (يعني: الكَرْماني)، قال: يحيى بن بحر الكَرْمَاني[٣]، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن عطاء بن السائب[٤]، عن أبيه[٥]، عن عبدالله بن عَمرو: أن رجلاً أَتَى النبيَّ ﷺ، قال: جئتُ أُبَايِعُكَ على

---

(١) محمد بن إسحاق بن منصور الكرماني، أبو عبدالله ابن أبي يعقوب، نزيل البصرة، (ت ٢٤٤هـ): ثقة. (التقريب: ٥٧٦١).

(٢) إسناده ضعيف، وفيه انقطاع بين عبدالله بن يعقوب وشيخه، كما في ترجمة عبدالله بن يعقوب. غير أن الحديث صحيح من حديث الثوري.. به.
أخرجه الإمام أحمد (رقم ٣٧٠٣، ٤١٩٦، ٤١٩٧، ٤٢٢٧)، والبخاري (رقم ٣٤١٢، ٤٦٠٣، ٤٨٠٤)، والنسائي في التفسير (رقم ١٨٧)؛ من طريق الثوري.. به.

(٣) لم أجد له ترجمة، وجاء له ذكر خلال إسنادين في التقييد لابن نقطة (رقم ٤٠٦، ٥٧٦).

(٤) عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال: أبو السائب، الثقفي، الكوفي، (ت١٣٦هـ): صدوق اختلط. (التقريب: ٤٦٢٥).
قلت: سماع حماد بن زيد منه قبل الاختلاط، كما قال يحيى القطان والنسائي والعقيلي وغيرهم. انظر التهذيب (٧/ ٢٠٥ ـ ٢٠٧).

(٥) السائب بن مالك، أو ابن زيد، أو ابن يزيد، الكوفي: ثقة. (التقريب: ٢٢١٤).

الهِجْرة، وتركتُ أَبَوَيَّ يَبْكِيَان. قال: «ارْجِعْ إليهما، فَأَضْحِكْهُمَا كما أَبْكَيْتَهُمَا»(١).

[٢٦٩] أخبرنا أبو القاسم ابن عَلِيَّك، قال: أخبرنا أبو الحسن محمد ابن الحسين الحسني، قال: حدثنا عبدالله بن محمد الشَّرْقِي(٢)، قال: حدثنا أبو زرعة الرازي(٣)، قال: حدثنا محمد بن سعيد بن سابق(٤)، قال: حدثنا

---

(١) إسناده ضعيف، لحال عبدالله بن يعقوب الكرماني، وعدم العلم بحال شيخه. لكن الحديث من صحيح حديث عطاء بن السائب.
أخرجه الإمام أحمد (رقم ٦٤٩٠، ٦٨٣٣، ٦٨٦٩، ٦٩٠٩)، والبخاري في الأدب المفرد (رقم ١٣، ١٩)، وأبو داود (رقم ٢٥٢٨)، والنسائي في الصغرى (رقم ٤١٦٣)، وابن ماجه (رقم ٢٧٨٢)، وعبدالله بن المبارك في البر والصلة (رقم ٧٣، ٧٤، ٧٦)، وعبدالرزاق في المصنف (رقم ٩٢٨٥)، والحميدي في مسنده (رقم ٥٨٤)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٤١٩، ٤٢٣)، والحاكم وصححه (٤/ ١٥٢) من طُرُقٍ عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبدالله بن عَمرو رضي الله عنهما به مرفوعًا.

(٢) عبدالله بن محمد بن الحسن النيسابوري، أبو محمد ابن الشَّرْقي، أخو الحافظ أبي حامد أحمد، (ت ٣٢٨هـ).
قال الذهبي في الميزان (٢/ ٤٩٤): «سماعاته صحيحة مِنْ مثل الذُّهْلي وطبقته، ولكن تكلموا فيه لإدمانه شُرْبَ المسكر».
وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/ ٤٠)، ولسان الميزان (٣/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).

(٣) عُبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فَرُّوخ، أبو زرعة الرازي، (ت ٢٦٤هـ)، وله أربع وستون: إمام حافظ ثقة مشهور. (التقريب: ٤٣٤٥).

(٤) محمد بن سعيد بن سابق الرازي، نزيل قزوين، (ت ٢١٦هـ): ثقة. (التقريب: ٥٩٤٧).

عَمرو بن أبي قيس[١]، عن فُرَات القَزَّاز[٢]، عن أبي جامع[٣]، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوْلَدُ عَلَى هَذِهِ / المِلَّةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِه، [٤٢/ ب] وَأَبَوَاهُ يُنَصِّرَانِهِ»[٤].

[٢٧٠] أخبرنا أبو القاسم ابن عَلِيَّكْ، قال: أخبرنا القاضي أبو عمر محمد بن الحسين بن محمد بن الهيثم[٥]، قال: حدثنا أحمد بن عبدالرحمن ابن الجارود الرَّقِي[٦]، بعسكر مُكْرَم[٧]، قال: حدثنا يونس بن عبدالاعلى،

---

(١) عَمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق، الكوفي نزيل الري: صدوق له أوهام. (التقريب: ٥١٣٦).

(٢) فرات بن أبي عبدالرحمن القَزّاز الكوفي: ثقة. (التقريب: ٥٤١٥).

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) إسناده ضعيف، والحديث صحيح.
وقد رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه جمعٌ من الرواة عنه:
منهم أبو سلمه بن عبدالرحمن، ومن طريقه: أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٩٣)، والبخاري (رقم ١٣٥٩، ٤٧٧٥)، ومسلم (٤/ ٢٠٤٧ ـ ٢٠٤٨ رقم ٢٦٥٨).

(٥) محمد بن الحسين بن محمد بن الهيثم البَسْطامي، أبو عمر الشافعي، قاضي نيسابور، (ت ٤٠٨هـ).
أحد أئمة الشافعية، وقال شيرويه: «كان صدوقًا».
انظر طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣ رقم ٢٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٢٠ ـ ٣٢١).

(٦) أحمد بن عبدالرحمن بن الجارود الرقي.
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٧): «كان كذابًا»، واتهمه أيضًا ابنُ طاهر المقدسي بوضع الحديث، انظر لسان الميزان (١/ ٢١٣).

(٧) عسكر مُكْرَم، من مُدن خوزستان (عربستان حاليًا)، سُمّيت بمعسكر مُكْرَم بن معزاء أحد قوّاد الحجاج بن يوسف. وقد زال اسم (عسكر مكرم) من الخارطة، =

وأحمد بن شيبان الرملي[١]، وأحمد[٢] وعلي ابنا حرب الطائي، والحسن ابن عرفة، والحسن بن محمد الزعفراني، قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وَقَّاص الليثي[٣]، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الاعمال بالنيات، وَلِكُلِّ امْرِىءٍ مانَوَى، فَمَنْ كانت هِجْرَتُهُ إلى اللهِ وإلى رَسُولِهِ فهجرتُهُ إلى اللهِ وإلى رَسُولِهِ، ومَنْ كانت هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أو امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إلى ما هَاجَرَ إليه»[٤].

= ولكن موضعها تُشير إليه الخرائب المعروفة باسم (بندقير) أي: سدّ القير. انظر: معجم البلدان لياقوت (٤/ ١٢٣ ـ ١٢٤)، وبلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج (٢٦٧، ٢٧١ ـ ٢٧٢).

(١) أحمد بن شيبان بن الوليد القيسي الفزاري، أبو عبدالمؤمن، الرملي، (ت٢٧٠هـ). لخّص الذهبي فيه القول عندما قال في الميزان (١/ ١٠٣)، مقدِّمًا ترجمته بـ (صح): «صدوق. قيل: كان يخطىء، فالصدوق يخطىء». وانظر اللسان (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٢) أحمد بن حرب بن محمد بن علي الطائي الموصلي، (ت ٢٦٣هـ)، وله تسعون سنة: صدوق. (التقريب: ٢٤).

(٣) علقمة بن وقّاص الليثي، المدني، توفي في خلافة عبدالملك بن مروان (٧٣هـ ـ ٨٦هـ): ثقة ثبت. (التقريب: ٤٧١٩).

(٤) إسناده شديد الضعف، والحديث من عيون الأحاديث الثابتة الصحيحة.
أخرجه الإمام أحمد (رقم ١٦٨، ٣٠٠)، والبخاري (رقم ١، ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣)، ومسلم (رقم ١٩٠٧)، وأبو داود (رقم ٢٢٠١)، والترمذي وصححه (رقم ١٦٤٧)، والنسائي (رقم ٧٥، ٣٤٣٧، ٣٧٩٤)، وابن ماجه (رقم ٤٢٢٧)؛ كلّهم من طريق يحيى بن سعيد ابن قيس الأنصاري.. به.

[٢٧١] أخبرنا أبو القاسم ابن عليك، قال: أخبرنا أبو عبدالرحمن السلمي[١]، قال: سمعت سعيد بن أحمد[٢] يقول: سمعت علي بن محمد[٣] يقول: سمعت إبراهيم الخَوَّاص[٤]، ورأيتُهُ وهو جالسٌ في الشَّمْسِ، فقيل له: يا أبا إسحاق، تَحَوَّلْ مِنَ الشمسِ؛ فقال: تَدُلُّوني على الاشْرَاكِ (أو الشِّرْك)؟! وَأَنْشَأَ يقولُ:

---

(١) محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد الأزدي، السُّلمي الأُمّ، أبو عبدالرحمن النيسابوري، الصوفي، صاحب التصانيف، (ت ٤١٢هـ) عن سبع وثمانين سنة.

محدّث له معرفةٌ بالحديث ورجاله، لكن تُكلِّم فيه، حتى اتُّهم بوضع الحديث للصوفيّة. وقيل: بل لم يكن يتعمّد، لكنه يَهِم. والأولى في حقّه قبول مالا يُسْتَنْكَرُ من حديثه، وردُّ ما ينفرد به ويُستنكر عليه.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٤٧ ـ ٢٥٥)، ولسان الميزان (٥/ ١٤٠ ـ ١٤١).

(٢) لعله: سعيد بن أبي سعيد أحمد بن محمد بن جعفر النيسابوري، أبو عثمان الصوفي العيّار، (ت ٣٦٩هـ).

قال عنه الذهبي في الميزان (٢/ ١٤٠): «صدوق إن شاء الله تعالى، مشهور، تَكلَّم في بعض سماعاته أبو صالح المؤذن، وطعن فيما روى عن بشر بن أحمد الإسفراييني خاصّة».

وانظر: تاريخ بغداد (٩/ ١١١ ـ ١١٢)، ولسان الميزان (٣/ ٣٠ ـ ٣١).

(٣) لم أستطع الجزم به.

(٤) إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل الخَوّاص، أبو إسحاق، شيخ الصوفيّة بالرَّيّ، (ت ٢٩١هـ وقيل ٢٨٤هـ).

طبقات الصوفيه لأبي عبدالرحمن السلمي (٢٨٤ ـ ٢٨٧)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (١٠/ ٣٢٥ ـ ٣٣١)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ ٢٩١هـ ٣٠٠هـ ـ (٩١ ـ ٩٢).

لَقَدْ وَضَحَ الطَّرِيْقُ إِلَيْكَ قَصْدًا فَمَـا خَلْـقٌ أَرَادَكَ يَسْتَـدِلُّ
فَـإِنْ وَرَدَ الشِّتَـاءُ فَـأَنْـتَ صَيْـفٌ وَإِنْ وَرَدَ المَصِيْفُ فَأَنْتَ ظِلُّ[1]

آخِرُ حَدِيْثِ ابْنِ عَلِيَّكْ

(١) إسناده ضعيف.
أخرج الخطيب في تاريخ بغداد (٦/ ٩) الأبيات دون القصّة.

شيخ آخر [الواحد والثلاثون]

[٢٧٢] أخبرنا والدي الشيخ أبو طاهر عبدالباقي بن محمد بن عبدالله(١)، قراءةً عليه وأنا أسمع، في سنة سبع وخمسين وأربعماية، قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى بن القاسم بن الصَّلْتِ القرشي المُجَبِّر، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالصمد بن موسى

---

(١) عبدالباقي بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن الربيع بن ثابت بن وهب بن مشجعة بن الحارث بن عبدالله بن كعب (صاحب رسول الله ﷺ) بن مالك الأنصاري، البغدادي، النَّصْري (نسبة إلى محلّة النصريّة، بشمال الجانب الغربي من بغداد، كما في دليل خارطة بغداد: ١٠٤ ـ ١٠٥)، أبو طاهر البزّاز، المعروفُ بِصِهْرِ هبة الله، الحنبلي، والد صاحب المشيخة، وُلد سنة (٣٨١هـ)، وتوفي في صفر وقيل في محرّم سنة (٤٦١هـ)، عن ثمانين سنة.

قال ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢): «وكان يلازم حلقة الوالد السعيد (يعني: أبا يعلى الفراء) إلى حين موته، وكان شيخًا صالحًا مُعَدَّلاً».

وقال عبدالعزيز النخشبي في معجمه: «أبو طاهر البزاز: شيخ صالح ثقة، له كَرَمٌ ونفقةٌ على أهل العلم».

وقال أبو سعد السمعاني: «شيخ صالح ثقة، راغبٌ في الخير، مختلطٌ بأهل العلم».

وقال ابن الجوزي في المنتظم (٨/ ٢٥٥): «ثقة».

انظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (٦٢٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٦٧)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (١/ ٥٤٩ ـ ٥٥٠)، وتبصير المنتبه لابن حجر (١/ ١٥٩)، والمقصد الأرشد لبرهان الدين ابن مفلح (٢/ ١٧٩ رقم ٦٦٦)، والمنهج الأحمد للعليمي (٢/ ٣٧٩ رقم ٦٧٦).

ابن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس، إملاءً، في سنة أربع وعشرين وثلاثماية، قال: حدثنا أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري[١]، عن مالك بن أنس، عن سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، / أنه قال: «إِذَا أَحَبَّ اللهُ العَبْدَ، قال لجبريل عليه السلام: قد [٤٣/ أ] أَحْبَبْتُ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جبريلُ، ثم يُنادي في أهلِ السماءِ، إن اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَحَبَّ فلانًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أهلُ السماءِ، ثم يُوضَعُ له القَبُولُ في الأَرْضِ. وإذا أَبْغَضَ العَبْدَ (قال مالكٌ: لا أحسبُه قال في البُغْضِ إلا مِثْلَ ذلك)»[٢].

[٢٧٣] أخبرنا الشيخ والدي (رحمه الله)، قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن هارون بن الصلت، المعروفُ بابن الاهوازي[٣]، قال:

---

(١) أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زُرارة الزهري، أبو مصعب المدني، الفقيه، (ت ٢٤٢هـ)، وقد نيّفَ على التسعين: صدوق، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي. (التقريب: ١٧).

(٢) إسناده حسن وهو صحيح.
وهو في الموطأ برواية أبي مصعب الزهري عن مالك (رقم ٢٠٠٦)، وفي أمالي إبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي (رقم ٣٠).
وأخرجه مالك في الموطأ برواية الليثي عنه (٢/ ٩٥٣)، والإمام أحمد (٢/ ٢٦٧، ٣٤١، ٤١٣، ٥٠٩)، ومسلم (رقم ٢٦٣٧)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (رقم ٣١٦١)، والنسائي في الكبرى (رقم ٧٧٤٧)؛ من طريق سهيل بن أبي صالح.. به.
وأخرجه البخاري (رقم ٧٤٨٥)؛ من طريق عبدالله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه.. بنحوه.

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى بن هارون بن الصلت الأهوازي، تقدّمت ترجمته.

حدثنا أبو عبدالله الحُسين بن عَيّاش القطان[١]، قال: حدثنا أبو الاشعث أحمد بن المقدام، قال: حدثنا يزيد بن زُرَيْع[٢]، قال: أخبرنا خالد[٣]، عن عكرمة، أَظُنُّهُ عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبيَّ ﷺ كان يطوفُ بالبيتِ على راحلتِهِ، كُلّما أَتَى على الرُّكْنِ أشارَ بشيٍّ في يَدِهِ، وكَبَّرَ، ثُمّ قَبَّلَهُ (قال: يُريدُ يُقَبِّلُ ذلك الشيَّ الذي في يَدِهِ). ثم سار حتى أتى زمزم، قال: «اعملوا، فإنكم على عملٍ صالحٍ، ولولا أن تُغْلَبُوا لَنَزَلْتُ حَتّى أَضَعَ الحَبْلَ عَلَى هَذِهِ (يَعْنِي: عَاتِقَهُ)». ثم سار حتى أَتَى السِّقَايةَ، فقال: «ياعَبّاسُ، اسْقِنِي». فقال: يافَضْلُ، اذهبْ إلى أَهْلِكَ فَاسْقِهِ، قال: «اسْقِنِي مِنْ هَذَا»، فقال: إِنَّ هَذَا قَدْ خَضْخَضَتْهُ الايْدِي، قال: «اسْقِنِي مِنْهُ»[٤].

---

(١) الحسين بن يحيى بن عياش بن عيسى القطان، أبو عبدالله الأعور، التمّار، مَتُّوثي الأصل، (ت ٣٣٤هـ)، عن خمس وتسعين سنة.
وثقه يوسف القواس. انظر تاريخ بغداد للخطيب (٨/ ١٤٨).

(٢) يزيد بن زُرَيْع البصري، أبو معاوية، (ت ١٨٢هـ): ثقة ثبت. (التقريب: ٧٧٦٤).

(٣) خالد بن مهران، أبو المُنَازِل، البصري، الحذّاء: ثقة يرسل، وقد أشار حماد ابن زيد إلى أن حفظه تغَيّر لمّا قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان. (التقريب: ١٦٩٠).

(٤) إسناده حسن.
أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٩٩)؛ من طريق الحسين بن يحيى ابن عياش.. به.
وللحديث روايات مطوّلة ومختصرة: فأخرجه الإمام أحمد (رقم ٢٣٧٨)، والبخاري (رقم ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦٣٢)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٨٦٥)، والنسائي (رقم ٢٩٥٥)، والدارمي (رقم ١٨٥٢)؛ من طريق خالد الحذاء.. به، مختصرًا.
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ١٨٤١، ٢٧٧٣)، وأبو داود (رقم ١٨٨١)؛ =

[٢٧٤] أخبرنا والدي (رحمه الله)، قال: أخبرنا أبو نصر أحمد بن محمد ابن حسنون النَّرْسِي[١]، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو جعفر محمد ابن عَمرو بن البختري الورّاق[٢]، إملاءً، قال: حدثنا الحسن بن ثَوَاب التَّغْلِبيّ[٣]، سنة خمس وستين ومايتين، قال: حدثنا يزيد ابن هارون، قال: أخبرنا أشعث[٤]، عن الحسن[٥]، عن عبدالرحمن بن سَمُرَةَ، أنّ رسولَ الله ﷺ قال له: «ياعبدالرحمن بنَ سمرة، لا تَسْأَلِ الامارةَ مِنْ قِبَلِ نَفْسِكَ، فإنك إن أُعْطِيْتَهَا عَنْ مَسَلَةٍ تُكَلْ إليها، وإنْ تُعْطَهَا عن غير مَسَلَةٍ تُعَنْ عَلَيْهَا.

= من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة.. به، قريبًا من لفظ الرواية.
وأخرجه الحاكم في المستدرك وصححه (١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ١٤٧)؛ من حديث خالد الحذّاء.. به، مقتصرًا على حديث السّقاية.

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن حسنون النرسي، تقدّمت ترجمته.

(٢) محمد بن عَمرو بن البختري بن مدرك الرزّاز (كذا جاءت نسبته في ترجمته، ولم أجد أنه يقال له الورّاق إلا هنا)، أبو جعفر البغدادي، (ت ٣٣٩هـ)، عن ثمان وثمانين سنة.
قال الحاكم: «كان ثقة مأمونًا»، وقال الخطيب: «كان ثقة ثبتًا».
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٣/ ١٣٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٨١).

(٣) الحسن بن ثَوَاب التَّغْلِبِي، أبو علي البغدادي، (ت ٢٦٨هـ).
قال أبو بكر الخلال: «كان هذا شيخًا جليلَ القدر، وكان له بأبي عبدالله (يعني الإمام أحمد) أُنْسٌ شديد». وقال الدارقطني: «ثقة».
انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٢٩١ ـ ٢٩٢)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ١٣١ ـ ١٣٢).

(٤) أشعث بن سَوّار الكندي، النجار الأفرق الأثرم صاحب التوابيت، قاضي الأهواز، (ت ١٣٦هـ): ضعيف. (التقريب: ٥٢٨).

(٥) هو الحسن بن أبي الحسن البصري، تقدّمت ترجمته.

ياعبدَالرحمن بنَ سَمُرَةَ، إذا حلفتَ على يمينٍ، فرأيتَ غَيْرَهَا خَيْرًا منها، فَاتِ الذي هو / خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِيْنِكَ»[1]. [٤٣/ ب]

[٢٧٥] حدثني والدي الشيخ أبو طاهر (رحمه الله)، قرأه علي من لفظه، قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد ابن الاهوازي، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي، إملاء في داره، في ربيع الاخر من سنة ثلاثين وثلاثماية، قال: حدثنا عبدالله بن أيوب[2]، قال: حدثنا يحيى بن هاشم[3]، قال: حدثنا عَمرو بن حَيّان بيّاع القَصَب[4]، عن سعيد بن جبير، عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) إسناده ضعيف، والحديث صحيح من وجوه كثيرة عن الحسن البصري، حتى قيل إن عدد من رواه عن الحسن البصري مائة وخمسون راويًا، كما تراه في فتح الباري لابن حجر (١١/ ٦٢٤ شرح الحديث الذي برقم ٦٧٢٢).
أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٦١، ٦٢ خمس مرات، ٦٣ مرتين)، والبخاري (رقم ٦٦٢٢، ٦٧٢٢، ٧١٤٦، ٧١٤٧)، ومسلم (٣/ ١٢٧٣ ـ ١٢٧٤، ١٤٥٦، رقم ١٦٥٢)، وأبو داود (رقم ٢٩٢٩، ٣٢٧٧، ٣٢٧٨)، والترمذي وصححه (رقم ١٥٢٩)، والنسائي في الصغرى (رقم ٣٧٨٢، ٣٧٨٣، ٣٧٨٤، ٣٧٩٠، ٣٧٩١، ٥٣٨٥)، والدارمي (رقم ٢٣٥١، ٢٣٥٢)؛ من طريق الحسن البصري.. به.

(٢) عبدالله بن أيوب المخرمي، (ت بعد سنة ٢٥٠هـ). قال عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ١١): «صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٣٦٢).

(٣) يحيى بن هاشم بن كثير الغساني، السمسار البغدادي. كذّبه ابن معين وأبو حاتم والعقيلي وغيرهم. انظر الجرح والتعديل (٩/ ١٩٥)، ولسان الميزان (٦/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠).

(٤) لم أجد له ترجمة، إلاّ أن يكون عَمرو بن هرم بن حيان الأزدي، البصري، مات قبل قتادة، ثقة. (التقريب: ٥٦١٣). وانظر تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٨)، ووازنه بما في الثقات لابن حبان (٥/ ٥١٣)، والتهذيب (٨/ ١١٣).

«أبا ذرٍّ، عليكَ بالورعِ تكُنْ أَعْبَدَ العابدين، عليك بالقُنُوعِ تكُنَ أَشْكَرَ الشاكرين، وأَقِلَّ مِنَ الضَّحِكِ فإنه مَمْرَضَةٌ للقَلْبِ، وأَحْسِنْ إلى جَارِكَ، فإذا قال: قَدْ أَحْسَنْتَ فَقَدْ أَحْسَنْتَ»(١).

● [٢٧٦] أخبرنا الشيخ والدي (رحمه الله)، قال: أخبرنا أبو الحسن ابن الصلت القرشي المُجَبِّر، قراءة عليه، قال: حدثنا إبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي، قال: حدثنا أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، عن مالك بن أنس، عن سُمَيٍّ مَوْلَى أبي بكر(٢)، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العذابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فإذَا قَضَى أحدُكم نَهْمَتَهُ(٣) مِنْ وَجْهِهِ فَلْيُعَجِّلِ الرُّجُوعَ إلى أَهْلِهِ»(٤).

● جزء الأحاديث المنتقاة من المشيخة (١٩٥ ـ ١٩٦).

---

(١) إسناده شديد الضعف، لحال يحيى بن هاشم، وفي سماع سعيد بن جبير من أبي ذر نظر؛ ثم في الحديث نكارة.
أخرجه أبو القاسم التيمي في الترغيب والترهيب (رقم ١٤٧، ٨٣٧)؛ من طريق الحسين بن إسماعيل المحاملي.. به.

(٢) سُمَيّ، مولى أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، (ت ١٣٠هـ مقتولاً بقُديد): ثقة. (التقريب: ٢٦٥٠).

(٣) «النَّهْمَةُ: بلوغ الهمّة في الشيء». النهاية لابن الأثير ـ نهم ـ (٥/ ١٣٨).

(٤) إسناده حسن، والحديث صحيح.
وهو في الموطأ برواية أبي مصعب الزهري (رقم ٢٠٦٣)، وفي أمالي إبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي (رقم ١١).
وأخرجه ابن البخاري في مشيخته (٣/ ١٦٠٥ رقم ٩٥٤)، من طريق أبي بكر الأنصاري به. =

[٢٧٧] أخبرنا والدي الشيخ أبو طاهر عبدالباقي بن محمد، قال: أخبرنا أبو الحسن ابن الصَّلْتِ المُجَبِّر، قال: حدثنا إبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي، قال: حدثنا عبدالجبار بن العلاء العطّار(١)، بمكة، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا سفيانُ الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «بَيْنَ العَبْدِ وَبَيْنَ الكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةُ»(٢).

[٢٧٨] أخبرنا والدي (رحمه الله)، قراءةً عليه، قال: أخبرنا أبو عبدالله أحمد بن محمد بن يوسف بن دُوْسْت، المعروف بابن العَلّاف(٣)، قال:

= وأخرجه مالك في الموطأ أيضًا برواية يحيى الليثي (٢/ ٩٨٠)، والإمام أحمد (٢/ ٢٣٦)، والبخاري (رقم ١٨٠٤، ٣٠٠١، ٥٤٢٩)، ومسلم (رقم ١٩٢٧)، والنسائي في الكبرى (رقم ٨٧٨٣، ٨٧٨٤)، وابن ماجه (رقم ٢٨٨٢)، والدارمي (رقم ٢٦٧٣)؛ من طريق مالك.. به.

(١) عبدالجبار بن العلاء بن عبدالجبار العطار البصري، أبو بكر، نزيل مكة، (ت ٢٤٨هـ): لا بأس به. (التقريب: ٣٧٦٧).

بينما قال الذهبي في الكاشف (رقم ٣٠٨٧): «ثقة»، وما قاله الذهبي هو الأقرب إلى الصواب، فانظر التهذيب (٦/ ١٠٤).

(٢) إسناده حسن، وهو صحيح.

أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٨٩)، ومسلم (رقم ٨٢)، وأبو داود (رقم ٤٦٧٨)، والترمذي وصححه (رقم ٢٦٢٠)، والنسائي (حاشية في ١/ ٢٣٢، ووازنه بما في تحفة الأشراف ٢/ ٣٢٠ رقم ٢٨١٧)، وابن ماجه (رقم ١٠٧٨)، والدارمي (رقم ١٢٣٦)؛ من طريق أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه، وقد صرّح أبو الزبير بالسماع عند مسلم والدارمي.

(٣) أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن دُوْسْت، أبو عبدالله البزاز، ابن العلاف البغدادي، (ت ٤٠٧هـ)، عن أربع وسبعين سنة.

وهو حافظ تُكلِّم فيه، والظاهر أنه مقبول الرواية. فمن تكلّم فيه بين: =

أخبرنا أبو علي إسماعيل بن محمد الصفّار[١]، قراءة عليه، قال: حدثنا / [٤٤/ أ] عباس (يعني: ابن محمد الدوري)، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم[٢]، قال: حدثنا أبي، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، أن سليمان بن يسار أخبره، أن ابن عباس أخبره، أن امرأةً من خثعم اسْتَفْتَتِ النبيَّ ﷺ في حَجَّةِ الوَدَاع، والفضلُ بن العباس رديفَ رسولِ الله ﷺ: إن فريضةَ اللهِ في الحَجِّ على عباده أدركتْ أبي شيخًا كبيرًا لا يستطيعُ أن يستوي على الراحلة، فهي يَقْضِي عنه أن أَحُجَّ عنه؟ فقال لها رسولُ الله ﷺ: «نعم». فأخذ الفضلُ بنُ عباس يَلْتَفِتُ إليها، وكانت امرأةً حسناءَ، فأخذ رسولُ الله ﷺ الفَضْلَ فَحَوَّلَ وَجْهَهُ مِنَ الشِّقِّ الاخَرِ[٣].

= قرينٍ منافسٍ كالدارقطني، ومتراجعٍ عن الكلام فيه كابن أبي الفوارس، وبين ناقلٍ سبب تضعيفه بصيغة التمريض (قيل) كالبرقاني، وبين آخذٍ عليه الرواية عن كتبٍ ليس عليها سماعه، كالأزهري، والتحديثُ من غير أصلٍ للحافظ مثل ابن دوست لا يُنكر عليه، واستحداثه النُّسخ يُتساهل فيه، كما ذكر الإمام الذهبي في السير (١٦/ ٣٨٩ ترجمة محمد بن إسماعيل بن العباس الوراق).

انظر: تاريخ بغداد (٥/ ١٢٤ ـ ١٢٥)، ولسان الميزان (١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨).

(١) إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح الصّفّار، أبو علي البغدادي، النحوي الأديب المسند، (ت ٣٤١هـ)، عن أربع وتسعين سنة.

قال الدارقطني: «ثقة، وكان متعصبًا للسنة»، وجهله ابن حزم كعادته فيمن لم يعرفه.

انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٤٠ ـ ٤٤١)، ولسان الميزان (١/ ٤٣٢).

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، أبو يوسف المدني، نزيل بغداد، (ت ٢٠٨هـ): ثقة فاضل. (التقريب: ٨٧٦٥).

(٣) إسناده حسن، للخلاف في أبي عبدالله ابن دوست، والحديث صحيح.

أخرجه مالك (١/ ٣٥٩)، وأحمد (رقم ١٨٩٠، ٢٢٦٦، ٣٠٥٠، ٣٢٣٨، =

[٢٧٩] أخبرنا والدي (رحمه الله)، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن طلحة ابن أحمد بن هارون المُنَقِّي[١]، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن سَلْمان النَّجَّاد[٢]، إملاءً، قال: قُرِيَ على محمد بن إسماعيل (يعني: السلمي)[٣]، وأنا أسمع، قال: حدثنا عبدالله بن صالح، قال: حدثنا الليث، عن عمر بن عيسى القرشي[٤]، عن ابن جُريج، عن عطاء بن

= ٣٣٧٥)، والبخاري (رقم ١٥١٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ٤٣٩٩، ٦٢٢٨)، ومسلم (رقم ١٣٣٤)، وأبو داود (رقم ١٨٠٩)، والنسائي (رقم ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٥٣٩٠، ٥٣٩١، ٥٣٩٢، ٥٣٩٣، ٥٣٩٤)، والدارمي (رقم ١٨٤٠، ١٨٤١)؛ من طريق سليمان بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنه.. به.

(١) أحمد بن طلحة بن أحمد بن هارون المُنَقِّي، أبو بكر الواعظ البغدادي، (ت ٤٢٠هـ).

قال الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٢١٢): «كان شيخًا فقيرًا، ثقة، مستورًا».

وانظر: الأنساب للسمعاني (١٢/ ٤٦٣).

(٢) أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل النجّاد، أبو بكر البغدادي الحنبلي، (ت ٣٤٨هـ)، عن خمس وتسعين سنة.

وهو أحد الحفّاظ الفقهاء العُبّاد، ولما قال عنه الدارقطني: «حدّث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله»، دافع عنه الخطيب بقوله: «كان قد أضر، فلعل بعضهم قرأ عليه ذلك».

انظر: تاريخ بغداد (٤/ ١٨٩ ـ ١٩٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٠٢ ـ ٥٠٥)، ولسان الميزان (١/ ١٨٠ ـ ١٨١).

(٣) محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي، أبو إسماعيل الترمذي، نزيل بغداد، (ت ٢٨٠هـ): ثقة حافظ، لم يتضح كلام أبي حاتم فيه. (التقريب: ٥٧٧٥).

(٤) عمر بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي. قال عنه البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ١٨٢): «منكر الحديث»، وقال ابن حبان في المجروحين (٢/ ٨٧): «كان =

أبي رباح، عن ابن عباس، عن عمر رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يُقَادُ والدٌ مِنْ وَلَدِهِ». وسمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «من حُرِّقَ بِالنَّارِ فهو حُرٌّ، وَهُوَ مَوْلَى اللهِ ورسولِهِ»، وسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا يُقَادُ مَمْلُوكٌ مِنْ مَالِكٍ»[١].

[٢٨٠] أخبرنا والدي (رضي الله عنه)، قال: أخبرنا أبو عبدالله الحسين ابن الحسن الغَضَارِيّ، بقراءتي عليه، قال: أخبرنا أبو محمد جعفر ابن نُصَيْر الخُلْدِي الخَوَّاص[٢]، إملاء، لثمان بقين من جمادى الاولى سنة ست وأربعين وثلاثماية، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة التميمي[٣]، قال:

= ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، على قلّة روايته، لا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عن الأثبات بالطامات». وانظر: لسان الميزان (٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢٢).

(١) إسناده شديد الضعف، والحديث منكر.
أخرجه الطحاوي في بيان مشكل الأحاديث (١٣/ ٣٦١ ـ ٣٦٢ رقم ٥٣٢٩)، والطبراني في المعجم الأوسط (رقم ٨٦٥٢)، وابن عدي في الكامل (٥/ ٥٨)، والحاكم وصححه (٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦) (٤/ ٣٦٨)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ٣٦)؛ كلّهم من طريق الليث بن سعد عن عمر بن عيسى القرشي.. به.
وقد ضعف الحديث كل من الطحاوي وابن عدي والبيهقي، إلا الحاكم!، وهو الحديث الذي أشار إليه البخاري في ترجمة عمر بن عيسى في التاريخ الكبير (٦/ ١٨٢) فقال عنه: «منكر الحديث»، وقال عنه العقيلي في الضعفاء (٣/ ١٨١ ـ ١٨٢): «حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به».
وانظر: نصب الراية للزيلعي (٤/ ٣٣٩ـ ٣٤٠)، ولسان الميزان (٤/ ٣٢١ـ ٣٢٢).

(٢) هو جعفر بن محمد بن نصير الخُلدي، تقدمت ترجمته.

(٣) الحارث بن محمد بن داهر أبي أسامة التميمي مولاهم، أبو محمد البغدادي، الخَصِيب، صاحب المسند، (ت ٢٨٢هـ)، عن ست وتسعين سنة. =

حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم، قال: / حدثنا أبو معاوية (يعني: شيبان [٤٤/ ب] ابن عبدالرحمن)، عن عاصم، عن أبي وايل، عن عبدالله رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا فَرَطُكُمْ[١] على الحَوْضِ، وَلأُنَازَعَنَّ رِجَالاً مِنْ أَصْحَابي، وَلأُغْلَبَنَّ عليهم، ثُمّ لَيُقَالَنَّ لِي: إِنَّكَ لا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»[٢].

قال الشيخُ أَعَزَّهُ اللهُ (يعني: الخُلْدِيّ): مَعْنَى قَوْلِهِ عليه السلامُ «ما أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»: هؤلاء المُحْدِثِيْنَ[٣]: المُرْتَدِّينَ أصحاب مُسَيْلَمةَ، وأَهْل حَرُوْرَاء[٤]

= وثقه إبراهيم الحربي، وأمر الدارقطني بإخراج حديثه في الصحيح، وتُكلّم فيه لأخذه المال على التحديث، وهو طَعْنٌ من غير جنس الحديث، ولذلك رمز له الذهبي (بصح) التي تعني أن العمل على تصحيح حديثه.
انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٨٨ ـ ٣٩٠)، ولسان الميزان (٢/ ١٥٨ ـ ١٥٩).

(١) فرطكم: «أي متقدِّمكم إليه». النهاية لابن الأثير ـ فرط ـ (٣/ ٤٣٤).

(٢) إسناده حسن، وهو صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (رقم ٣٨١٢، ٣٨٥٠، ٣٨٦٦، ٤٣٣٢)؛ من طريق عاصم بن بهدلة عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.. به.
وأخرجه الإمام أحمد (رقم ٣٦٣٩، ٤٠٤٢، ٤٣٥١)، والبخاري (رقم ٦٥٧٥)، ومسلم (رقم ٢٢٩٧)؛ من طريق الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود رضي الله عنه.. به.

(٣) المُحْدِثين: بضم الميم وسكون الحاء وكسر الدال الخفيفة، كذا في الأصل، وهي من الإحداث، وهو الابتداع.

(٤) حروراء: «قرية بظاهر الكوفة، وقيل على ميلين منها، نزل بها الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فنُسبوا إليها». معجم البلدان لياقوت الحموي (٢/ ٢٤٥).

وأهل النَّهْرَوَان[١] الخوارج عَلَى عَلِيٍّ عليه السلام[٢].

[٢٨١] أخبرنا والدي، قال: أخبرنا أبو نصر أحمد بن محمد بن حسنون، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن عَمرو بن البختري، قال: حدثنا الحسن بن مُكْرَم بن حسان[٣]، قال: حدثنا محمد بن مصعب القَرْقَسَايي[٤]، قال: حدثنا الاوزاعي، عن عروة، عن عايشة رضي الله عنها، قالت: «ما خُيِّرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بين امْرَيْنِ قَطُّ، إلا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا»[٥].

---

(١) النهروان ـ بكسر النون وفتحها ـ: «كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي، حدّها الأعلى متصل ببغداد» ـ معجم البلدان لياقوت (٥/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥). وجاء في دليل خارجة بغداد المفصَّل لمصطفى جواد وأحمد سوسة (٩٨)، أن النهروان بين بعقوبا وبغداد.

(٢) تخصيص علي رضي الله عنه دون باقي الصحابة، وفيهم من يفضله كالصدّيق والفاروق، بصيغة دعاء خاصّةٍ به، والتزامُ ذكرها دائمًا أو غالبًا، من سيما الرافضة، فالأولى تَرْكُه. وانظر لهذه المسألة: جلاء الأفهام لابن قيم الجوزيّة (٣٥١ ـ ٣٦٦)، ففيه بحث ماتع مشبع عن ذلك.

(٣) الحسن بن مكرم بن حسان، أبو علي البغدادي، (ت ٢٧٤هـ)، عن ثلاثٍ وتسعين سنة.
وثّقه الحاكم والخطيب.
انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (١٣١)، والمستدرك له (١/ ١٨٨)، وتاريخ بغداد (٧/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ١٩٢ ـ ١٩٣).

(٤) محمد بن مصعب بن صدقة القرقسائي، (ت ٢٠٨هـ): صدوق كثير الغلط. (التقريب: ٦٣٤٢).
وفي ضبط القافين من نسبته ثلاثة أقوال: بفتحتين، وبكسرتين، وبفتح القاف الأولى وكسر الثانية. انظر: اللباب لابن الأثير (٣/ ٢٧)، وتاج العروس للزبيدي ـ قرقس ـ (١٦/ ٣٦٨)، وتقويم البلدان لأبي الفداء (٢٨٠).

(٥) إسناده حسن، وهو صحيح. =

[٢٨٢] أخبرنا الشيخ والدي (رحمه الله)، قال: أخبرنا أبو الحسن علي ابن أحمد بن عمر بن حفص المقري، المعروف بابن الحَمَّامِي، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن النَّقَّاش، قال: قال أحمد بن يحيى ثعلب[١]: دخلتُ على أحمد بن حنبل (رضي الله عنه) يومًا، فسمعتُه يقول: كنتُ في البصرة، في بعضِ مجالس العلماء، فرأيتُ شَيْخًا، فسالت عنه، فقيل: أبو نُوَاس. فقلتُ: أنشدني شَيْئًا من شعرك في الزُّهْد؟ فَأَنْشَأَ يقولُ:

إذا ما خَلَوْتَ الدَّهْرَ يَوْمًا فَلَا تَقُلْ: خَلَوْتُ، ولكن قُلْ: عَلَيَّ رَقيبُ
ولا تَحْسَبَنَّ اللهَ يَغْفُلُ سَاعَةً ولا أَنَّ ماتُخْفِي[٢]، عليه يَغيبُ
لَهَوْنَا عَنِ الأَيّامِ حَتّى تَتَابَعَتْ عَلَيْنَا ذُنُوبٌ بَعْدَهُنَّ ذُنُوبُ

= أخرجه مالك (٢/ ٩٠٢ ـ ٩٠٣)، وأحمد (٦/ ٣١، ٨٥، ١١٤، ١١٥، ١٦٢، ١٨١، ١٨٩، ١٩١، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٦٢، ٢٨١)، والبخاري (رقم ٣٥٦٠، ٦١٢٦، ٦٧٨٦، ٦٨٥٣)، ومسلم (رقم ٢٣٢٧)، وأبو داود (رقم ٤٧٨٥، ٤٧٨٦)، والترمذي في الشمائل (رقم ٣٣١، ٣٣٢)، والنسائي الكبرى (رقم ٩١٦٣ ـ ٩١٦٥)، وابن ماجه (رقم ١٩٨٤ دون موطن الشاهد)، والدارمي (رقم ٢٢٢٤ دون موطن الشاهد)؛ من طريق عروة بن الزبير. . به.

(١) أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني مولاهم، أبو العباس ثعلب، إمام النحو واللغة والأدب، (ت ٢٩١هـ)، عن إحدى وتسعين سنة.
قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٢٠٤ ـ ٢١٢): «كان ثقة حجة، دينًا صالحًا. . .» إلى آخر ثنائه.
وانظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٥ ـ ٧).

(٢) كذا ضُبطت في الأصل (تُخْفِي)، وفي بعض المصادر: ولا أنّ ما يَخْفَى، عليه يغيبُ.

فيـاليـتَ أَنَّ اللهَ يَغْفِـرُ مَـامَضَـى ... ويَـاذَنُ فـي تَـوْبَـاتِنَـا فَنَتُـوبُ / [٤٥/ أ]

أقولُ إذا ضَاقَتْ عَلَيَّ مَذَاهِبِي ... وَحَـلَّ بِقَلْبِـي للهُمُـومِ نُـدُوْبُ

لِطُولِ جِنَايَاتِي وَعُظْمِ خَطِيْئَتِي ... هَلَكْتُ، ومالي في المآبِ نَصِيبُ

فَأَغْرَقُ في بحر المخافَةِ آيِسًا ... وَتَـرْجِـعُ نَفْسِـي تَـارَةً فَتَتُـوبُ

وَتَذْكُرُ عَفْوًا للكريمِ عَنِ الوَرَى ... فَـأَحْيَـى وَأَرْجُـو عَفْـوَهُ فَـأُنِيـبُ

وَأَخْضَعُ في قَوْلي وَأَرْغَبُ سايلاً ... عسى كَاشِفُ البَلْوَى عَلَيَّ يَتُوبُ[1]

آخِرُ حَدِيْثِ الشَّيْخِ وَالِدِي (رَحِمَهُ اللهُ)

(١) إسناده شديد الضعف.

أخرجه ابن رُشيد السبتي في مِلء العيبة ـ الإسكندرية ومصر عند الورود ـ (٣/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣)؛ من طريق ابن الخُريف عن أبي بكر الأنصاري.. به.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٢٠٥)، وابن الجوزي في مناقب أحمد (٢٦٥ ـ ٢٦٦)، وابن نقطة في التقييد (١٦٢ ـ ١٦٣)؛ من طريق آخر إلى ثعلب.. بنحوه.

والأبيات الثلاثة الأولى في ديوان أبي نواس (٦١٥).

وانظر الاختلاف في نسبة الأبيات في ديوان شعر الخوارج للدكتور إحسان عباس (٢٥٩ ـ ٢٦١).

شيخ آخر [الثاني والثلاثون]

[٢٨٣] أخبرنا أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن بن محمد بن أبي عثمان المقري(١)، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو القاسم إسماعيل ابن الحسن بن عبدالله بن الهيثم بن هشام الصَّرْصَرِيّ(٢)، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي، إملاءً، قال: حدثنا أحمد بن إسماعيل(٣)، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن

---

(١) أحمد بن علي بن الحسن بن محمد بن عَمرو بن مُنْتَاب الدقّاق، أبو محمد ابن أبي عثمان، البصري ثم البغدادي، المقرىء. وُلد سنة (٣٩٧هـ)، وتوفي سنة (٤٧٤هـ).

قال إسماعيل ابن السمرقندي: «سئل أبو محمد بن أبي عثمان أن يُستشهد، فامتنع، فكُلِّف، فقال: اصبروا إلى غد، ودخل البيت، فأصبح ميتًا رحمه الله».

وقال الذهبي: «كان ثقة، مكثرًا من الحديث، مهيبًا جليلاً، خَتَمَ عليه جماعة».

انظر: المنتظم لابن الجوزي (٨/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٠٦ ـ ١٠٧).

(٢) إسماعيل بن الحسن بن عبدالله بن الهيثم بن هشام الصَّرْصَرِي، أبو القاسم البغدادي، (ت ٤٠٣هـ).

قال عنه البرقاني مَرّة: «صدوق»، ومَرّة: «ثقة».

انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٣١١ ـ ٣١٢)، والأنساب للسمعاني (٨/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨).

(٣) أحمد بن إسماعيل بن محمد السهمي، أبو حذافة، (ت ٢٥٩هـ): سماعه للموطّأ صحيح، وخلط في غيره. (التقريب: ٩).

عروة بن الزبير، عن عمرة بنت عبدالرحمن، عن عايشة رضي الله عنها، أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرَجِّلُهُ، لا يَدْخُلُ البَيْتَ إلا لِحَاجَةِ الإِنْسَانِ»[١].

[٢٨٤] أخبرنا أبو محمد ابن أبي عثمان المقري، قال: أخبرنا إسماعيل الصرصري، قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي، قال: حدثنا حفص ابن عَمرو الرَّبَالي، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا ابن عجلان[٢]،

---

(١) إسناده حسن، والحديث صحيح على إعلال في إسناده.
أخرجه مالك (١/ ٣١٢)، وأحمد (٦/ ١٠٤)، ومسلم (رقم ٢٩٧)، وأبو داود (رقم ٢٤٦٧)، والنسائي في الكبرى (رقم ٣٣٧٤)؛ من طريق مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها.. به.
هكذا رواه جمهور الرواة عن مالك، ورواه أفرادٌ عن مالك عن الزهري عن عروة وعمرة كليهما عن عائشة رضي الله عنها. وقد وافق مالكًا على هذا الوجه الأخير الليث بن سعد وغيره، ولذلك رجّح غير واحدٍ من أهل العلم، منهم محمد بن يحيى الذهلي في (الزهريات) والترمذي وغيرهما، أنّ الصحيح في هذا الحديث أنه عن الزهري عن عروة وعمرة كليهما عن عائشة رضي الله عنها.
انظر: مسند الإمام أحمد (٦/ ٨١)، وصحيح البخاري (رقم ٢٠٢٩، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٤١، ٢٠٤٥)، وصحيح مسلم (رقم ٢٩٧)، وسنن أبي داود (رقم ٢٤٦٧، ٢٤٦٨)، وجامع الترمذي وقال: «حسن صحيح» (رقم ٨٠٤، ٨٠٥)، وسنن النسائي الكبرى (رقم ٣٣٦٩ ـ ٣٣٧٥، ٣٣٨١ ـ ٣٣٨٣ ووقع فيه تحريفات تصحح من تحفة الأشراف)، وسنن ابن ماجه (رقم ١٧٧٦)، وعلل الدارقطني (٥/ ١٥١/ أ ـ ب)، والتمهيد لابن عبدالبر (٨/ ٣١٦ ـ ٣٢٣)، وفتح الباري لابن حجر (٤/ ٣٢١ شرح الحديث الذي برقم ٢٠٢٩).

(٢) محمد بن عجلان المدني، (ت ١٤٨هـ): صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (وَوُصف بالتدليس: ط/ ٣). (التقريب: ٦١٧٦، وتعريف أهل التقديس: ٩٨). =

قال: حدثنا سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرأة تومن بالله واليوم الاخر تُسَافِرُ سَفَرًا (قال: لا أدري مسيرةَ كَمْ؟)[١]، إلا ومعها ذُو مَحْرَمٍ»[٢].

= انظر: الضعفاء للعقيلي (٤/ ١١٨)، والعلل للدارقطني (٦/ ١٣٥ رقم ١٠٢٨)، وميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٦٤٤ ـ ٦٤٧)، وسير أعلام النبلاء له (٦/ ٣١٧ ـ ٣٢٢)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤١٠ ـ ٤١٢)، والتهذيب (٩/ ٣٤١ ـ ٣٤٢)، والثقات الذين ضُعّفوا في بعض شيوخهم لصالح الرفاعي (٢٢٣ ـ ٢٢٦).

وقد لخّص الذهبي القول فيه، فقال في السير (٦/ ٣٢٢): «فحديثه إن لم يبلغ رتبة الصحيح، فلا ينحط عن رتبة الحسن». كذا بإطلاق، في سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة، وفي غيره. بل لعله في غير سعيد بن أبي سعيد لا ينزل عن رتبة الصحيح، لعدم وجود ما يمنع ذلك؛ إلا في نافع مولى ابن عمر، ففيه نحو من الكلام الذي فيه في سعيد بن أبي سعيد.

(١) اخْتُلِفَ في بيان هذه المسافة على ابن عجلان وعلى غيره، ومن حديث غير ما واحدٍ من الصحابة رضي الله عنهم. أمّا الروايات عن ابن عجلان، فمنها ما أطلقت السفر دون بيان المسافة، ومنها ما قالت: «مسيرة ليلة»، ومنها ما قالت: «مسيرة ثلاث»؛ وفي الروايات عن غير ابن عجلان أقوال أخرى. وقد ذهب جَمْعٌ من أهل العلم إلى تصحيح جميع هذه الروايات، على أنها أقوال محفوظة عن النبي ﷺ في مجالس مختلفة.

انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ١٣٩)، وشرح الطيبي للمشكاة (٦/ ١٩٤١ شرح الحديث رقم ٢٥١٥)، وفتح الباري لابن حجر (٢/ ٦٥٩ ـ ٦٦١ شرح الحديث رقم ١٠٨٦ ـ ١٠٨٨).

(٢) إسناده حسن، وفيه اضطراب على ابن عجلان، أما الحديث فصحيح من وجوه أخرىٰ.

أخرجه الدارقطني في العلل (١٠/ ٣٣٩)، والخطيب في تاريخ بغداد =

[٢٨٥] أخبرنا أبو محمد ابن أبي عثمان، قال: أخبرنا أبو أحمد عُبيدالله ابن محمد بن أحمد بن أبي مسلم الفَرَضِي[1]، قراءة عليه، قال: أخبرنا

= (٨/ ٢٠٤)؛ من طريق المحاملي وغيره.. به. وأخرجه البزار في مسنده ـ الأزهرية ـ (١٨٣/ ب)، والدارقطني في العلل أيضًا؛ من طريق القطان عن ابن عجلان.. به.

وأخرجه الحميدي في مسنده (رقم ١٠٠٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ١١٢)؛ من طريق سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه البزار في مسنده ـ الأزهرية ـ (١٨٠/ ب)، وابن خزيمة في صحيحه (رقم ٢٥٢٥)، والحاكم وصححه (١/ ٤٤٢)؛ من طريق وُهيب بن خالد عن ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأتبعه البزار بقوله: «وحديث ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة مضطرب، لأنه اختلط عليه ما رواه عن سعيد عن أبي هريرة، وما رواه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة؛ فروى ابن عجلان عن سعيد عن أبيه ثلاثة أحاديث مضطربة، هذا منها».

بينما ذهب ابن حبان إلى صحّة الوجهين عن سعيد المقبري، بأنه رواه عن أبي هريرة، وعن أبيه عن أبي هريرة. انظر صحيح ابن حبان (٦/ ٤٣٨). لكن لم يكن كلام ابن حبان عن رواية ابن عجلان، وإنما عن رواية المقبري عمومًا.

وقد عرض الدارقطني علل هذا الحديث في علله، فانظره (١٠/ ٣٣٣ ـ ٣٣٩ رقم ٢٠٤٢).

وأصل الحديث صحيح، أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٥٠، ٤٣٧)، والبخاري (رقم ١٠٨٨)، ومسلم (رقم ١٣٣٩)؛ من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة.

وسيأتي مكررًا (برقم ٣٩٧)، ومن وجه آخر (برقم ٦٧٧).

(١) عبيدالله بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن أبي مسلم البغدادي، أبو أحمد الفرضي المقرىء، (ت ٤٠٦هـ)، وله اثنتان وثمانون سنة. =

أبو بكر محمد بن / جعفر بن أحمد الصوفي المَطِيري، قال: حدثنا بشر بن [٤٥/ ب] مطر أبو أحمد الواسطي[١]، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عَمرو[٢]، عن أبي العباس[٣]، عن عبدالله بن (عمرو)[٤] رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّك تقومُ الليلَ وتصومُ النهارَ؟» قلتُ: إني أفعلُ ذلك، فقال: «إنَّك إن فَعَلْتَ ذلك، أَجِمَتْ[٥] عيناك، ونَفِهَتْ[٦] نَفْسُك. إنّ لعَيْنِكَ حَقًّا، ولأَهْلِكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ حقًّا؛ فَقُمْ وَنَمْ، وَصُمْ وأَفْطِرْ»[٧].

[٢٨٦] أخبرنا أبو محمد ابن أبي عثمان، قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد ابن محمد بن الصلت المُجَبِّر، قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالصمد

= قال الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢): «كان ثقة صادقًا دينًا ورعًا».
وانظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢١٢ ـ ٢١٤).

(١) بشر بن مطر بن ثابت الدقاق، أبو أحمد الواسطي، (ت ٢٦٢هـ وقيل ٢٥٩هـ).
قال أبو حاتم: «صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يخطىء ويخالف»، وقال الدارقطني: «ثقة».
الجرح والتعديل (٢/ ٣٦٨)، والثقات لابن حبان (٨/ ١٤٥)، وتاريخ بغداد (٧/ ٨٤ ـ ٨٥)، ولسان الميزان (٢/ ٣٣).

(٢) هو عَمرو بن دينار المكي، تقدّمت ترجمته.

(٣) السائب بن فَرُّوخ، أبو العباس المكي الشاعر، الأعمى: ثقة. (التقريب: ٢٢١٢).

(٤) في الأصل (ابن عُمر)، فكتب الناسخ في الحاشية: «صوابُه: عَمرو»، وهو الصواب.

(٥) أجمُ الشيء: إذا كرهته من المداومة. انظر النهاية لابن الأثير ـ أجم ـ (١/ ٢٦).

(٦) «أي: أعيت وكلّت». النهاية لابن الأثير ـ نفه ـ (٥/ ١٠٠).

(٧) إسناده حسن، وهو صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (رقم ٦٨٤٣)، والبخاري (رقم ١١٥٣)، ومسلم (٢/ ٨١٦ رقم ١١٥٩)، والنسائي (رقم ٢٤٠٠)؛ من طريق عَمرو بن دينار.. به.

الهاشمي، قال: حدثنا خَلَّاد بن أسلم[١]، قال: حدثنا النضر ابن شُمَيْل[٢]، قال: حدثنا أبو عامر[٣]، قال: حدثنا أبو يزيد المدني[٤]، عن عايشة رضي الله عنها، قالت: جاء مَخْرَمَةُ بن نوفل[٥]، فلما سمع رسول الله ﷺ صوته،

---

(١) خلاد بن أسلم الصفار، أبو بكر البغدادي، أصله من مرو، (ت ٢٤٩هـ وقيل قبلها): ثقة. (التقريب: ١٧٧٠).

(٢) النضر بن شُميل المازني، أبو الحسن النحوي، البصري، نزيل مرو، (ت٢٠٤هـ)، وله اثنتان وثمانون: ثقة ثبت. (التقريب: ٧١٨٥).

(٣) صالح بن رستم المزني مولاهم، أبو عامر الخَزَّاز، البصري، (ت ١٥٢هـ): صدوق كثير الخطأ. (التقريب: ٢٨٧٧).

(٤) أبو يزيد المدني، نزيل البصرة: مقبول. (التقريب: ٨٥٢٠).

قلت: نقل الحافظ في التهذيب (١٢/ ٢٨٠) أن ابن معين وثقه، وأنّ الإمام أحمد لمّا سئل عنه قال: «أيُّ شيءٍ يُسأل عن رجل روى عنه أيوب؟!». وأنّ أبا حاتم الرازي قال عنه: «شيخ، سئل عنه مالك فقال: لا أعرفه ـ ثم قال أبو حاتم ـ: يُكتب حديثه».

وفي معرفة الرجال، رواية ابن محرز عن ابن معين (١/ رقم ١٠٢): «سمعت يحيى، وقيل له: أبو يزيد المدني من هو؟ قال: شيخ مشهور، يروي عنه أيوب وهؤلاء. قلت: ثقة؟ قال: نعم. قلت: سمع من ابن عباس؟ قال: نعم».

وفي التاريخ لابن معين (رقم ٤٤١٤): «أيوب قد سمع من أبي يزيد المدني، وأبو يزيد ليس يُعرف بالمدينة، والبصريون يروون عنه». وفي هذا بيانٌ لسبب عدم معرفة مالك له، وعدم معرفة مالك هي حجة أبي حاتم في قوله عن أبي يزيد «شيخ»؛ مع أن «شيخ» أرفع من «مقبول»!.

فالراجح في أبي يزيد أنه: ثقة.

وانظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (رقم ١٦٣)، والجرح والتعديل (٩/ ٤٥٨).

(٥) مخرمة بن نوفل بن أُهيب بن عبد مناف بن زُهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو صفوان، وهو أبو المِسْوَر الصحابي. كان من مسلمة الفتح، ومن المؤلفة =

قال: «بِئْسَ أخو العشيرة». فلما دخل بَشْبَشَ[١] به، حتى خرج. قلت: يارسولَ الله، قُلْتَ له وهو على الباب ما قلتَ، فلما دخل بَشْبَشْتَ به حتى خرج؟! فقالت: أظنُّه قال: «عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا؟!! إن شَرَّ النَّاسِ من يُتَّقَى لِشَرِّهِ»[٢].

[٢٨٧] أخبرنا أبو محمد ابن أبي عثمان المقري، قال: أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن الحسن الصرصري، قال: حدثنا القاضي أبو عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي، قال: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي، قال: حدثنا ابن علية، قال: حدثنا معمر، عن فِرَاس[٣]، عن الشعبي، عن

= قلوبهم، وحَسُن إسلامه، وكان له سنٌّ وعِلْمٌ بأيام الناس وبقريش خاصّة، وكان يؤخذ عنه النسب، وكان في لسانه فظاظة، وكان النبي ﷺ يتّقي لسانه. (ت ٥٤هـ أو ٥٥هـ)، عن مائة وخمس عشرة سنة (رضي الله عنه وعفا عنه بصحبته للنبي ﷺ. . آمين).
انظر: أسد الغابة لابن الأثير (٥/ ١٢٥ ـ ١٢٦)، والإصابة لابن حجر (٦/ ٧٠ ـ ٧١).

(١) «البشُّ: فرح الصديق بالصديق، واللطف في المسألة والإقبال عليه». النهاية لابن الأثير ـ بشش ـ (١/ ١٣٠).

(٢) إسناده حسن.
وهو في أمالي إبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي (رقم ١٠٦).
أخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة (٣٧٣)، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (رقم ٣٢٠)؛ من طريق النضر بن شُميل. . به.
وانظر إيضاح الإشكال لابن طاهر (رقم ١٣٩)، والمستفاد في مبهمات المتن والإسناد لأبي زرعة العراقي (٣/ ١٣٨٠).

(٣) فراس بن يحيى الهَمْداني الخَارِفي، أبو يحيى الكوفي المُكْتِب، (ت ١٢٩هـ): صدوق ربما وهم. (التقريب: ٥٤١٦).
لو قال: «ثقة ربما وهم»، كان أقرب للصواب. فانظر التهذيب (٨/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، وحاشية تحقيق الكاشف للذهبي لمحمد عوامه (٢/ ١١٩ ـ ١٢٠).

أبي بردة، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثةٌ يُؤتَوْنَ أَجْرَهم مرّتين: رجلٌ آمنَ بالكتابِ الاوّلِ والكتاب الاخِرِ، ورجلٌ كانت له أَمَةٌ فأدّبها فأحسنَ تأديبها ثم أعتقها وتزوّجها، وعبدٌ مملوكٌ أحسنَ عبادةَ ربّه ونَصَحَ لِسَيِّدِهِ»(١).

[٢٨٨] أخبرنا أبو محمد ابن أبي عثمان، قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد ابن محمد بن الصلت القرشي المُجَبِّر، / قال: حدثنا إبراهيم بن عبدالصمد [٤٦/ أ] الهاشمي، قال: حدثنا سعيد بن عبدالرحمن أبو عُبيدالله المخزومي(٢)، قال: حدثنا عبدالله بن الوليد(٣)، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن الاعمش، عن أبي رَزِين(٤)، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا انْقَطَعَ شِسْعُ(٥)

---

(١) إسناده صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤١٤، ٤١٥)، والبخاري (رقم ٩٧، ٢٥٤٤، ٢٥٤٧، ٢٥٥١، ٣٠١١، ٣٤٤٦، ٥٠٨٣)، ومسلم (رقم ١٥٤)، وأبو داود (رقم ٢٠٥٣)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ١١١٦)، والنسائي (رقم ٣٣٤٤)، وابن ماجه (رقم ١٩٥٦)؛ من طريق الشعبي.. به.

(٢) سعيد بن عبدالرحمن بن حسّان، ويقال لجدّه: أبو سعيد، أبو عُبيدالله المخزومي، (ت ٢٤٩هـ): ثقة. (التقريب: ٢٣٦١).

(٣) عبدالله بن الوليد بن ميمون، أبو محمد المكي، المعروف بالعدني: صدوق ربما أخطأ. (التقريب: ٣٧١٦).

(٤) مسعود بن مالك الأسدي، أبو رزين الكوفي، (ت ٨٥هـ): ثقة فاضل. (التقريب: ٦٦٥٦).

(٥) «الشِّسْعُ: أحد سُيُور النعل، وهو الذي يُدْخَل بين الأَصْبَعَيْن، ويُدخل طرفُهُ في الثقب الذي في صَدْرِ النّعل المشدود في الزمام، والزمام السَّيْرُ الذي يُعقد فيه شسع النعل. وإنما نُهي عن المشي في النعل الواحدة لئلا تكون إحدى الرجلين =

أحدِكم، فلا يَمْشِي في نَعْلٍ واحدةٍ، حَتَّى يُصْلِحَ نَعْلَهُ»[١].

[٢٨٩] أخبرنا أبو محمد ابن أبي عثمان، قال: أخبرنا أبو أحمد عبيدالله ابن محمد بن أحمد بن أبي مسلم الفرضي، قال: أخبرنا محمد ابن جعفر المطيري الصيرفي، قال: حدثنا بشر بن مطر الواسطي، قال: حدثنا سفيان، عن عبدالله بن دينار، قال: ذهبتُ مع ابن عمر رضي الله عنه إلى بني معاوية، حَيٍّ من الانصار، فنبحت علينا كلاب، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من اقتنى كلبًا، إلا كلب ضارية[٢] أو كلب ماشية، نقص من أجره كل يوم قيراطان[٣]»[٤].

= أرفع من الأخرى، ويكون سببًا للعثار، ويقبح في المنظر، ويعاب فاعله». النهاية لابن الأثير ـ شسع ـ (٢/ ٤٧٢).

(١) إسناده حسن، وهو صحيح.
وهو في أمالي إبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي (رقم٥).
وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٢٤)، ومسلم (رقم ٢٠٩٨)، والنسائي (رقم ٥٣٧٠)، وابن ماجه (عزاه إليه المزّي في تحفة الأشراف رقم ١٤٦٠٨، ولم أجده فيه)؛ من طريق الأعمش.. به.
وسيأتي من وجه آخر (برقم ٤٦٨).

(٢) «أي: كلبًا مُعَوَّدًا بالصيد». النهاية لابن الأثير ـ ضرا ـ (٣/ ٨٦).

(٣) «القيراط»: جزء من أجزاء الدينار، وهو نصف عُشْره في أكثر البلاد. وأهلُ الشام يجعلونه جزءًا من أربعةٍ وعشرين». النهاية لابن الأثير ـ قرط ـ (٤/ ٤٢). وانظر الحديث (رقم ٨٣)، فقد جاء بيان المقصود بالقيراط فيه شرعًا.

(٤) إسناده صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (رقم ٤٩٤٤، ٥٢٥٤)، والبخاري (رقم ٥٤٨٠)، ومسلم (٣/ ١٢٠٢ رقم ١٥٧٤)، والدارمي (رقم ٢٠١٠)؛ من طريق عبدالله ابن دينار.. به. =

[٢٩٠] أخبرنا أبو محمد ابن أبي عثمان، قال: أخبرنا أبو القاسم إسماعيل الصَّرْصَرِي، قال: حدثنا الحسين المَحَامِلي، إملاءً، قال: حدثنا أحمد بن إسماعيل المدني، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عثمان ابن إسحاق[١]، عن قبيصة بن ذُوَيب[٢]، أنه قال: جاءت الجَدَّةُ إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، تساله ميراثها. فقال أبو بكر: مَالَكِ في كتابِ اللهِ شَيءٌ، وما علمتُ لك في سُنّةِ نبيِّ الله ﷺ شَيْئًا، فارجعي حتى أسالَ الناسَ. فسال الناسَ، فقال المغيرةُ بن شعبة حضرتُ رسولَ الله ﷺ أعطاها السُّدُسَ.

= وسيأتي من وجه آخر من حديث سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه (برقم ٣٥٣، ٥٨١).

(١) عثمان بن إسحاق بن خَرَشَة القرشي العامري، المدني: وثقه ابن معين في رواية الدوري. (التقريب: ٤٤٨١).

(٢) قبيصة بن ذؤيب بن حَلْحَلة الخُزَاعي، المدني، نزيل دمشق، من أولاد الصحابة، وله رؤية، توفي سنة بضع وثمانين. (التقريب: ٥٥٤٧).

وقال المزّي في تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٧٧): «روى عن أبي بكر الصديق: مرسل». ووافقه الحافظ في التهذيب (٨/ ٣٤٦).

قلت: لكن صحح حديثه عن أبي بكر: الترمذي، وابن حبان، والحاكم، وانتقاه ابن الجارود في (المنتقى)، كما يأتي ذلك في التخريج، وهذا مصيرٌ منهم إلى إثبات سماعه من أبي بكر رضي الله عنه.

وإذا أُثبت ما ذهب إليه ابن عبدالبر في أن ميلاده عام الهجرة، كما في الاستيعاب (٣/ ١٢٧٢ رقم ٢١٠٠)، والتمهيد (١١/ ٩٢) = فيحق لمن أثبت ذلك أن يعدّه في الصحابة، وأمّا من لم يَعُدَّه في الصحابة، لكن قَبِلَ حديثه عن أبي بكر رضي الله عنه، فهذا أثبت له مولدًا غير بعيدٍ عمّا ذكره ابن عبدالبر.

وانظر: أسد الغابة لابن الأثير (٤/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣)، والإصابة لابن حجر (٥/ ٥١٧ ـ ٥١٨).

فقال أبو بكر: هل مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فقام محمدُ بن مسلمة، فقال مِثْلَ ما قال المغيرة؛ فَأَنْفَذَهُ لها أبو بكر رضي الله عنه[1].

آخِرُ حَدِيثِ أَبِي مُحَمّدِ ابْنِ أبي عثمان المُقْرِي

---

(١) إسناده حسنٌ، وهو صحيح.

وهو في موطأ مالك (٢/ ٥١٣).

وأخرجه أحمد (٤/ ٢٢٥)، وأبو داود (رقم ٢٨٩٤)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٢١٠١)، والنسائي في الكبرى (رقم ٦٣٤٦)، وابن ماجه (رقم ٢٧٢٤)، وابن الجارود في المنتقى (رقم ٩٥٩)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٦٠٣١)، والحاكم وصححه (٤/ ٣٣٨)؛ وغيرهم؛ من طريق قبيصة بن ذؤيب.. به.

واختلف فيه على الزهري، هل هو من حديثه عن عثمان بن إسحاق عن قبيصة، أم من حديثه عن قبيصة دون واسطة؟.

والذي رجحه النسائي في الكبرى (٤/ ٧٣ ـ ٧٥)، والدارقطني في العلل (١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩ رقم ٤٦)، أن الصواب فيه ذكر عثمان بن إسحاق بين الزهري وقبيصة.

وقد مال الحافظ في التلخيص الحبير (٣/ ٩٥) إلى الحكم بإرساله، فقال: «إسناده صحيح لثقة رجاله، إلا أن صورته مرسل، فإن قبيصة لا يصح له سماع من الصديق، ولا يمكن شهوده القصة، قاله ابن عبدالبر بمعناه؛ وقد اختلف في مولده، والصحيح أنه ولد عام الفتح فيبعد شهوده القصة. وقد أعله عبدالحق تبعًا لابن حزم بالانقطاع».

قلت: عبارة ابن عبدالبر لا تؤدّي المعنى الذي ذكره الحافظ، فانظر التمهيد (١١/ ٩١ ـ ٩٢).

شيخ آخر [الثالث والثلاثون]

[٢٩١] حدثنا الأَجَلُّ السيِّدُ، نقيبُ النقباء، الكاملُ، أبو الفوارس طِرَادُ ابن محمد بن علي / الزَّيْنَبِي[(١)]، إملاءً، قال: أخبرنا أبو نصر أحمد بن محمد [٤٦/ ب]

---

(١) طِرَادُ بنُ محمد بن علي بن الحسن أبي تمّام بن محمد بن عبدالوهاب بن سليمان ابن محمد بن سليمان بن عبدالله بن محمد بن إبراهيم الإمام ابن محمد بن علي ابن عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي العبّاسي، أبو الفوارس الزينبي (وتقدّم الكلام عن هذه النسبة برقم ٢١٠)، البغدادي، نقيب العباسيين بالبصرة ثم ببغداد، الملقّب بالكامل. وُلد سنة (٣٩٨هـ)، وتوفي سنة (٤٩١هـ).

قال عنه السمعاني: «ساد الدهر رُتْبةً وعلوًّا وفضلاً ورأيًا وشهامة، ولي نقابة العباسيين بالبصرة، ثم انتقل إلى بغداد. وكان من أكفى أهل الدهر، متّعه الله بسمعه وبصره وقوّته وحواسّه. وكان يترسّل من الديوان إلى الملوك، وحدّث بأصبهان كذلك، وصارت إليه الرحلة من الأقطار».

وقال السِّلَفي: «كان حنفيًّا، من جِلَّة الناس وكبرائهم، ثقةً فاضلاً ثَبْتًا».

ووثقه جماعة، وتورّع قوم عن الرواية عنه لتصرّفه وصحبته للسلاطين!.

انظر: الإكمال لابن ماكولا (٤/ ٢٠٢)، والأنساب للسمعاني (٦/ ٣٧٢)، والمنتظم لابن الجوزي (٩/ ١٠٦)، والعمدة من الفوائد الأحاديث والآثار الصحاح والغرائب من مشيخة شهدة (رقم١)، والوجيز في ذكر المجاز والمجيز لأبي طاهر السِّلفي (٥٠ ـ ٥٤ رقم٣)، وتكملة الإكمال لابن نقطة (٤/ ٢٢ ـ ٤٣ رقم ٣٨٨٤)، ومرآة الزمان في تاريخ الأعيان لسبط ابن الجوزي (١/ ٣١٥ ـ ٣١٦)، ومجمع الآداب لابن الفوطي (٤/ ٤٤ ـ ٤٥ رقم ٣٣٠٠)، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد (رقم ٩٠)، والجواهر المضيّة للقرشي (٢/ ٢٨١ ـ ٢٨٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٩٥ ـ ٩٧)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٧ ـ ٣٩).

ابن أحمد بن حُسْنُون[١] النَّرْسِي، الشيخُ الصالحُ، قراءةً عليه وأنا أسمع، في شهر رمضان من سنة إحدى عشرة وأربعماية، وفيها مات، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن عَمرو بن البَخْتَرِي، إملاءً، قال: حدثنا أحمد بن عبدالجبار العُطَارِدي، قال: حدثنا أبو معاوية[٢]، عن الاعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ أَثْقَلَ الصَّلاةِ على المنافقين صلاةُ العشاءِ وصلاةُ الفَجْرِ، ولو يعلمونَ ما فيهما لأَتَوْهُمَا ولو حَبْوًا. ولقد هَمَمْتُ أن آمرَ بالصَّلاةِ فَتُقَامَ، ثم آمرَ رَجُلاً فَيُصَلِّيَ بالناس، ثم أنطلقَ معي برجالٍ معهم حُزَمُ الحَطَبِ، ثم أخالفَ إلى قومٍ لا يَشْهَدُونَ الصَّلاةَ، فَأُحَرِّقَ عليهم بُيُوتَهم بالنّار»[٣].

[٢٩٢] أخبرنا الكامل نقيب النقباء (رحمه الله)، قال: أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رِزْقُويه[٤]، قال: أخبرنا أبو جعفر

---

(١) تقدّمت ترجمته، والجديد في هذا الموضع أن الحاء من (حُسْنُون) جاءت في الأصل بالضم هنا. وهو ضبط معروف، والأكثر بفتح الحاء. انظر توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٣/ ٧٢ ـ ٧٣)، وتبصير المنتبه لابن حجر (١/ ٤٠٠).

(٢) محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير الكوفي، لقبه فافاه، (ت ١٩٥هـ)، وله اثنتان وثمانون سنة: عمي وهو صغير، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، وقد رُمي بالإرجاء. [وهو موصوف بالتدليس: ط/ ٢]. (التقريب: ٥٨٧٨، وتعريف أهل التقديس: ٦١).

(٣) إسناده حسن، وهو صحيح.
أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٢٤، ٤٧٢، ٤٧٩، ٥٣١)، والبخاري (رقم ٦٥٧)، ومسلم (١/ ٤٥١ ـ ٤٥٢ رقم ٦٥١)، وأبو داود (رقم ٥٤٨)، وابن ماجه (رقم ٧٩١)، والدارمي (رقم ١٢٧٦)؛ من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.. به.

(٤) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رِزْق بن عبدالله الهَمْداني، أبو الحسن =

محمد بن يحيى بن عمر بن علي بن حرب[١]، قال: حدثنا علي بن حرب، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، يبلغ به النبي ﷺ، قال: «إذا كان يوم الجمعة، قام على كل باب من أبواب المسجد ملائكة، يكتبون الناس، الاوّل فالاوّل: المُهَجِّرُ[٢] إلى الجمعه كالمُهْدِي بَدَنَةً[٣]، ثم الذي يليه كالمهدي بقرةً، ثم الذي يليه كالمهدي كَبْشًا، (ثم ذكر الدَّجَاجةَ والبَيْضَةَ)، فإذا جلس الإمامُ طَوَوُا الصُّحُفَ، واسْتَمَعُوا الخُطْبَةَ»[٤].

= ابن رِزْقُويه، البزاز، البغدادي، (ت ٤١٢هـ)، عن سبع وثمانين سنة.
وثقهُ البرقاني والخطيب ووُصف بكثرة الحديث وحسن الاعتقاد وبالعبادة والشدّة على أهل البدع.
انظر تاريخ بغداد (١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩).

(١) محمد بن يحيى بن عمر بن علي بن حرب الطائي، أبو جعفر الموصلي، توفي ببغداد (سنة ٣٤٠هـ).
اختُلف فيه، فحسّن البرقاني أمره، ووثقه أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي، بينما قال عنه أبو الحسن محمد بن العباس ابن الفرات: «لم يكن بالمحمود الأمر في الرواية».
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٣/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣)، ولسان الميزان (٥/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩).
أمّا الذهبي فوصفه في السير (١٥/ ٣٥٧) بقوله: «الشيخ الصدوق المعمَّر».

(٢) «أي: المُبكِّرُ إليها». النهاية لابن الأثير ـ هجر ـ (٥/ ٢٤٦).

(٣) «البَدَنة: تقع على الجمل والناقة والبقرة، وهي بالإبل أشبه، وسميت بدنة لعظمها وسمنها». النهاية لابن الأثير ـ بدن ـ (١/ ١٠٨).

(٤) إسناده حسن، والحديث صحيح.
أخرجه ابن البخاري في مشيخته من طريق المصنف (١/ ١٩٥ـ١٩٧ رقم ٢٨). =

[٢٩٣] أخبرنا نقيب النقباء، الكامل (رحمه الله)، قال: أخبرنا أبو الحُسين علي بن محمد بن عبدالله بن بِشْرَان السُّكَّرِي المُعَدَّل[١]، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصّفّار، قراءةً عليه، في جُمادَى الاخرة من سنة ست وثلاثين وثلاثماية، قال: حدثنا أحمد بن منصور الرَّمَادي، قال: حدثنا عبدالرزاق، / قال: أخبرنا معمر، [٤٧/ أ] عن الزهري، عن عروة، عن عايشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ: كان يَتَعَوَّذُ من المَاثَمِ والمَغْرم، فقالت عايشةُ رضي الله عنها، يارسولَ الله، ما أكثر ماتَعَوَّذُ مِنَ المَغْرَمِ! قال: «إنّه مَنْ غَرِمَ وَعَدَ فَأَخْلَفَ، وَحَدَّثَ فَكَذَبَ»[٢].

[٢٩٤] حدثنا الكامل نقيب النقباء الزينبي، قال: أخبرنا القاضي الشريف

= أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٣٩)، ومسلم (رقم ٨٥٠)، والنسائي (رقم ١٣٨٦)، وابن ماجه (رقم ١٠٩٢)؛ من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري.. به.

(١) علي بن محمد بن عبدالله بن بِشْران بن محمد بن بشر الأموي، أبو الحسين البغدادي، (ت ٤١٥هـ)، عن سبع وثمانين سنة.
قال الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٩٨ ـ ٩٩): «كان صدوقًا ثقةً ثبتًا، حسن الأخلاق، تامّ المروءة، ظاهر الديانة».
وانظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٣١١ ـ ٣١٢).

(٢) إسناده صحيح.
وهو في الجامع لمعمر (رقم ١٩٦٣٠).
وأخرجه عبد بن حميد (المنتخب من مسنده رقم ١٤٧٢)؛ عن عبدالرزاق.
وأخرجه النسائي (رقم ٥٤٥٤)؛ من طريق سلمة بن سعيد بن عطية؛ كلاهما عن معمر.. به.
وللحديث وَجْهٌ آخر بنحو لفظه مع إبهام اسم السائل: أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٨٨، ٢٤٤)، والبخاري (رقم ٨٣٢، ٢٣٩٧)، ومسلم (رقم ٥٨٩)، وغيرهم؛ من طريق آخر عن الزهري.. به.

أبو الحسن علي بن عبدالله بن إبراهيم بن أحمد بن عبدالله الهاشمي العِيْسَوِيّ[١]، قال: أخبرنا عثمان بن أحمد بن عبدالله الدقاق (يعني: ابن السّمّاك)، قال: حدثنا أبو عوف عبدالرحمن بن مرزوق[٢]، قال: حدثنا كثير بن هشام[٣]، قال: حدثنا جعفر بن بُرْقَان[٤]، عن يزيد ابن الاصم[٥]، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «إنّ اللهَ لا يَنْظُرُ إلى صُوَرِكُمْ وأَمْوالِكُم، وإنّما يَنْظُرُ إلى قُلُوبِكُم وأَعْمَالِكُم»[٦].

---

(١) علي بن عبدالله بن إبراهيم بن أحمد بن عبدالله بن محمد بن داود بن عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي العباسي، أبو الحسن العِيْسَوِي (نسبةً إلى عيسى بن موسى)، (ت ٤١٥هـ).
قال الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٨ ـ ٩): «كتبنا عنه، وكان ثقةً».

(٢) عبدالرحمن بن مرزوق بن عطيّة البُزُوري، أبو عوف البغدادي، (ت ٢٧٥هـ).
قال الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥): «كان ثقة، وقال الدارقطني: لا بأس به».
وانظر الأنساب للسمعاني (٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣٨٧ ـ ٣٨٨).

(٣) كثير بن هشام الكلابي، أبو سهل الرقّي، نزيل بغداد، (ت ٢٠٧هـ أو ٢٠٨هـ): ثقة. (التقريب: ٥٦٦٨).

(٤) جعفر بن بُرْقَان الكلابي، أبو عبدالله الرقي، (ت ١٥٠هـ وقيل بعدها): صدوق، يهم في حديث الزهري. (التقريب: ٩٤٠).
قلت: وهو في يزيد الأصم ثقة ضابط، كما قال الإمام أحمد والدارقطني؛ انظر التهذيب (٢/ ٨٥ ـ ٨٦).

(٥) يزيد بن الأصم عَمرو بن عبيد البَكّائي، أبو عوف الكوفي، نزيل الرقة، وهو ابن أخت ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها، (ت ١٠٣هـ): ثقة. (التقريب: ٧٧٣٦).

(٦) إسناده صحيح. =

[٢٩٥] أخبرنا نقيب النقباء طِرَادُ بن محمد الزينبي، قال: أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبدالله المُعَدَّل، قال: أخبرنا إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصّفّار، قال: حدثنا أحمد الرَّمَادي، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عايشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان يقول: «اللهمّ إني أعوذُ بك من فِتْنَةِ النار وعذابِ النار، وأعوذُ بك من فتنةِ القَبْرِ وعذابِ القبر، وأعوذُ بك من شَرِّ فتنةِ الفقرِ ومن شَرِّ فتنةِ الغِنى، وأعوذُ بك من فتنةِ المسيح الدجّال. اللهمّ نَقِّ قَلْبِي من خَطِيَّتِي كما نَقَّيْتَ الثوبَ الابْيَضَ من الدَّنَسِ، وبَاعِدْ بَيْنِي وبين خَطِيَّتِي كما بَاعَدْتَ بين المشرقِ والمغربِ. اللهم إني أعوذُ بك من الكَسَلِ والهَرَمِ، والمَاثَمِ وَالمَغْرَمِ»[1].

[٢٩٦] حدثنا نقيب النقباء الكامل أبو الفوارس الزينبي، إملاءً، قال: أخبرنا أبو الفتح هلال بن / محمد بن جعفر الكَسْكَرِي[2]، قال: أخبرنا [٤٧/ ب]

= أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٨٤، ٥٣٩)، ومسلم (٤/ ١٩٨٧ رقم ٢٥٦٤)، وابن ماجه (رقم ٤١٤٣)؛ من طريق كثير بن هشام، وزاد الإمام أحمد طريق محمد بن بكر البرساني، كلاهما عن جعفر بن برقان.. به.
وسيأتي من وجه آخر (برقم ٥٦٩، ٥٧٠).

(١) إسناده صحيح.
وهو في الجامع لمعمر (رقم ١٩٦٣١).
أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٥٧، ٢٠٧)، والبخاري (رقم ٦٣٦٨، ٦٣٧٥، ٦٣٧٦، ٦٣٧٧)، ومسلم (١/ ٤١٢ رقم ٥٨٩) (٤/ ٢٠٧٨ ـ ٢٠٧٩)، وأبو داود (رقم ١٥٤٣)، والترمذي وقال: حسن صحيح (رقم ٣٤٩٥)، والنسائي (رقم ٦١، ٣٣٣، ٥٤٦٦، ٥٤٧٧)، وابن ماجه (رقم ٣٨٣٨)؛ من طريق هشام بن عروة.. به.

(٢) هلال بن محمد بن جعفر بن سعدان بن عبدالرحمن الكسكري ثم البغدادي، =

أبو عبدالله الحسين بن يحيى بن عياش، قال: حدثنا علي بن مسلم[١]، قال: حدثنا أبو داود، ووهب بن جرير[٢]، قالا: حدثنا شعبة، عن قتادة، قال: سمعت صالحًا أبا الخليل[٣] يُحدِّثُ، عن عبدالله بن الحارث، عن حَكِيم بن حِزَام، قال: قال رسول الله ﷺ: «البَيِّعَانِ بالخِيَار حتّى يَتَفَرَّقَا (أو قال: مالم يَتَفَرَّقَا)، فإن صَدَقَا وَبَيَّنَا بُورك لهما في بَيْعِهما، وإن كَتَما وكَذبَا مُحِقَ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا»[٤].

[٢٩٧] أخبرنا نقيب النقباء الكامل أبو الفوارس الزينبي، قراءة عليه، قال أخبرنا أبو الحسين ابن بشران، قال: أخبرنا إسماعيل الصفار، قال: حدثنا أحمد بن منصور الرمادي، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمر،

= أبو الفتح، الحفّار، (ت ٤١٤هـ)، عن اثنتين وتسعين عامًا. وآخر من روى عنه طراد الزينبي.

قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٧٥): «كان صدوقًا».

وانظر: الأنساب للسمعاني (١١/ ١٠٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

(١) علي بن مسلم بن سعيد الطوسي، (ت ٢٥٣هـ): ثقة. (التقريب: ٤٨٣٣).

(٢) وهب بن جرير بن حازم الأزدي، أبو عبدالله البصري، (ت ٢٠٦هـ): ثقة. (التقريب: ٧٥٢٢).

(٣) صالح بن أبي مريم الضُّبَعي مولاهم، أبو الخليل البصري: وثقه ابن معين والنسائي، وأغرب ابن عبدالبر فقال: لا يُحتَجُّ به. (التقريب: ٢٩٠٣).

(٤) إسناده حسن، والحديث صحيح.

أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٤٠٣)، والبخاري (رقم ٢٠٧٩، ٢٠٨٢، ٢١١٠)، ومسلم (رقم ١٥٣٢)، وأبو داود (رقم ٣٤٥٩)، والترمذي وصححه (رقم ١٢٤٦)، والنسائي (رقم ٤٤٥٧)، والدارمي (رقم ٢٥٥١)؛ من طريق شعبة بن الحجاج.. به.

عن الزهري، عن عروة، عن عايشة رضي الله عنها، قالت: والله لقد رأيتُ رسولَ الله ﷺ يقومُ على بابِ حُجْرَتي، والحَبَشَةُ يلعبونَ بالحِرَابِ في المسجد، ورسول الله ﷺ يَسْتُرُني بِرِدَائِه لأَنْظُرَ إلى لَعِبِهم، بَيْنَ أُذُنِهِ وعَاتِقِه؛ ثم يقومُ من أَجْلِي، حتى أكونَ أنا التي أنصرفُ! فَاقْدُرُوا قَدْرَ الجاريةِ الحَدِيثةِ السِّنِّ الحريصةِ لِلَهْوِ[1].

[٢٩٨] حدثنا نقيب النقباء الكامل (رحمه الله)، إملاء، قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن وضيف[2]، قال: أخبرنا محمد بن عبدالله بن إبراهيم، قال: أنشدنا بشر بن موسى[3]، قال: أنشدني بعض أصحابنا، قال: أنشدني عبدالله بن المبارك، على سور طَرَسُوس[4]:

---

(١) إسناده صحيح.
وهو في الجامع لمعمر (رقم ١٩٧٢١).
وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ٨٤، ٨٥، ١٦٦، ٢٤٧، ٢٧٠)، والبخاري (رقم ٤٥٤، ٤٥٥، ٩٨٨، ٥١٩٠، ٥٢٣٦)، ومسلم (٢/ ٦٠٨ ـ ٦٠٩ رقم ٨٩٢)، والنسائي (رقم ١٥٩٥)؛ من طريق الزهري.. به.

(٢) ترجم له ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه (٩/ ١٩١)، وقيّده بالضاد المعجمة، وهو في الأصل بالصاد المهملة، لكن النسخة غير تامّة النقط، فلا تعارض تقييد ابن ناصر الدين.

(٣) بشر بن موسى بن صالح الأسدي، أبو علي، (ت ٢٨٨هـ).
قال عنه الدارقطني: «ثقة نبيل»، وقال الخطيب: «كان ثقة أمينًا، عاقلاً ركينا».
انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٧/ ٨٦ ـ ٨٨)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٥٤).

(٤) طَرَسُوس: مدينة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، كانت تُعدّ أجلّ وآخر الثغور الشاميّة على حدود بلاد الروم، وهي اليوم في حدود جمهوريّة تركيا. =

وَمِـنَ البَـلاءِ وَلِلْبَـلاءِ عَـلامَـةٌ أَن لا يُرَى لَكَ عَنْ هَوَاكَ نُزُوعُ
العَبْدُ عَبْدُ النَّفْسِ في شَهَواتِهِ والحُـرُّ يَشْبَـعُ مَـرّةً وَيَجُـوعُ[1]

آخِرُ حَدِيْثِ نَقِيبِ النُّقَباءِ

آخِرُ الجُزْءِ الثَّانِي / [٤٨/ أ]

يَتْلُوْهُ فِي الجُزْءِ الثَّالِثِ حَدِيثُ نَقِيبِ النُّقَبَاءِ الكاملِ مُكَرَّرًا

والحمدُ للهِ رَبِّ العَالمينَ، وصلواتُهُ على سيّدنا محمدٍ نَبيِّ الهُدَى وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرينَ وَسَلامُهُ / . [٤٨/ ب]

= انظر معجم البلدان لياقوت (٤/ ٢٨ ـ ٢٩)، وبلدان الخلافة المشرقيه لكي لسترنج (١٦٤ ـ ١٦٦).

(١) إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم.
أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ ترجمة عبدالله بن المبارك) ـ (٣٧٢)؛ من وجه آخر عن أبي سام عن زُرقان عن ابن المبارك. . به.
والأبيات في بهجة المجالس لابن عبدالبر (٢/ ٣٠٦)، وذم الهوى لابن الجوزي (٣٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٨/ ٤١٧)، وغيرها، انظرها والاختلاف في نسبة البيتين في ديوان عبدالله بن المبارك: جمع وتحقيق ودراسة د. مجاهد مصطفى بهجت (٨٢).